







اهداءات ١٩٩٩

مكتبة

ا.د محمد الحميد بدوي

القاضي بمحكمة العدل الدولية

وزارة الأوقاف

قسم المساجد

كتاب الفقهاء
على المذاهب الأربعة
قسم العبادات

ويليه

ملحق في الأضحية والزكاة الشرعية وما يجوز وما لا يجوز
على المذاهب الأربعة

[الطبعة الثانية]

مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة

١٩٣٩ هـ - ١٩٣١ م

(حقوق الطبع محفوظة لوزارة الأوقاف)

فهرس الكتاب

صفحة	مقدمة الكتاب (للطبعة الثانية) ... ٩
صفحة	مقدمة (الطبعة الأولى) ... ٤٩
كتاب الطهارة	
١ ...	أقسامها ، أقسام المياه ... ١
٢ ...	مبحث في تغير الماء بما لا يفرجه عن الطهوية ... ٢
٨ ...	حكم مياه الآبار ... ٨
٩ ...	مبحث أحكام المياه ... ٩
١٣ ...	مبحث أعيان الطهارة ... ١٣
١٦ ...	مبحث النجاسة ... ١٦
٢٤ ...	حكم إزالة النجاسة ... ٢٤
٢٥ ...	مبحث ما يعنى عنه من النجاسة ... ٢٥
٣٢ ...	مبحث فيما تزال به النجاسة وكيفية إزالتها ... ٣٢
٤٠ ...	مبحث آداب قضاء الحاجة والاستنجاء ... ٤٠
٥٠ ...	مباحث الوضوء ، تعريفه ، شروطه ... ٥٠
٥٣ ...	فرائض الوضوء ... ٥٣
٥٨ ...	مبحث شروط التيمم وفرائض الوضوء إجمالاً ... ٥٨
٥٩ ...	« سنن الوضوء ... ٥٩
٧١ ...	متنوبات الوضوء ، أوقافه ... ٧١
٧٤ ...	مكرهات الوضوء ... ٧٤
٧٥ ...	مبحث نوافض الوضوء ... ٧٥
٨٣ ...	« وضوء المغمور ... ٨٣
٨٨ ...	متنوافض الوضوء إجمالاً ... ٨٨
٨٩ ...	مبحث الأمور التي يمنع منها الحدث الأصغر ... ٨٩
٩١ ...	مبحث مباحث النسيء ... ٩١
٩٢ ...	موجبات الفسل ... ٩٢
٩٥ ...	شروطه ... ٩٥
٩٦ ...	فرائضه ... ٩٦
٩٨ ...	سنن الفسل ومتوالياته ... ٩٨
١٠٠ ...	أنواع الفسل ... ١٠٠
١٠٣ ...	مبحث الأمور التي يمنع منها الحدث الأكبر ... ١٠٣
١٠٧ ...	المسح على الخفين ، دليله ، حكمه ... ١٠٧
١٠٨ ...	شروطه ... ١٠٨
١١٣ ...	التقدير المقروض مسحه من الخلف ... ١١٣
١١٤ ...	كيفية المسح المسنونة ... ١١٤
١١٥ ...	مدة المسح على الخفين ... ١١٥
١١٦ ...	مكرهات المسح على الخفين ، مبطلات المسح ... ١١٦
١١٩ ...	لمباحث التيمم ، تعريفه ، دليله ، شروطه ... ١١٩
١٢٢ ...	الأسباب الموجبة للتيمم ... ١٢٢
١٢٧ ...	أركان التيمم ... ١٢٧
١٣٤ ...	سنن التيمم ... ١٣٤
١٣٦ ...	متنوبات التيمم ومكرهاته ... ١٣٦
١٣٧ ...	أنواع التيمم ، مبطلات التيمم ... ١٣٧
١٣٨ ...	مبحث فائدة الطهورين ... ١٣٨
١٣٩ ...	« المسح على الجبيرة ونحوها ، حكم المسح على الجبيرة ... ١٣٩

فهرس الكتاب

مبحث	صفحة
مبحث السلام وترتيب الأركان وبطلوس	١٤١
بين السجدين	١٤٣
مبحث مدّ فرائض الصلاة مجتمعة عند كل	١٤٤
مذهب	١٤٤
مبحث واجبات الصلاة	١٤٤
» سنن الصلاة	١٤٦
» التليغ خلف الامام	١٤٨
» مدّ سنن الصلاة بمجلة في المذاهب	١٤٨
» سنن الصلاة الخارجة عنها	١٥١
» المرددين يدي المصلي	١٥٤
مكرهات الصلاة	١٦٣
مبحث الصلاة في المقبرة	١٦٦
مدّ مكرهات الصلاة مجتمعة في المذاهب	١٦٩
مبحث في ما يكره فعله في المساجد وما لا يكره	١٧٠
وما يتعلق بذلك	١٧١
مبحث تفضيل بعض المساجد على بعض	١٧١
مبطلات الصلاة	١٧٥
ذكر المبطلات مجتمعة في كل مذهب	١٧٧
مبحث المحاذاة عند الحففة	١٧٨
مباحث الأذان، تعريفه، سبب مشروعته	١٨٣
ألفاظ الأذان	١٨٤
حكم الأذان	١٨٦
شروط الأذان	١٨٦
الأذان السلطاني	١٨٩
متنديات الأذان وسننه	١٩٠
مكرهات الأذان	١٩٢
الاقامة	١٩٤
مبحث مسائل تتعلق بالأذان والاقامة	١٩٤

كتاب الصلاة

أنواع الصلاة، شروط الصلاة	١٥١
مبحث أوقات الصلاة المقررة	١٥٤
» ستر العورة في الصلاة	١٦٣
» ستر العورة خارج الصلاة	١٦٦
استقبال القبلة، دليل اشتراطه	١٦٩
حدّ القبلة	١٧٠
مبحث ما تعرف به القبلة	١٧١
شرط استقبال القبلة، مبحث صلاة الفرض	١٧٥
على الدابة ونحوها	١٧٧
مبحث الصلاة في جوف الكعبة	١٧٨
فرائض الصلاة، مبحث النية	١٨٣
مبحث تكبيرة الاحرام	١٨٤
شروطها	١٨٦
مبحث القيام	١٨٦
» قراءة الفاتحة	١٨٩
» الركوع	١٩٠
» السجود	١٩٢
» الرقع من الركوع والسجود والطمأنينة	١٩٤
» التعمود الأخير والتشهد	١٩٤

فهرس الكتاب

صفحة	صفحة
أحكام عامة تتعلق بالجمعة ، وجوب السعي	باب صلاة التطوع ٢٨١
لصلاتها ٣٥٠	مبحث الوتر ٢٩٠
مبحث الكلام حال الخطبة ٣٥١	« صلاة التراويح ٢٩٦
« تختل رقاب الناس يوم الجمعة وعدم	« صلاة كسوف الشمس ، حكمها ... ٢٩٩
جواز السفر يومها ٣٥٣	« صلاة خسوف القمر والصلاة عند الفزع ٣٠٢
مبحث تصح الجمعة عن لا يجيب عليه ... ٣٥٥	« صلاة الاستسقاء ٣٠٤
« لا يصح لمن فاتته الجمعة يغير قدر أن	مباحث صلاة العيدين ، دليل مشروعيتها ... ٣٠٨
يصل الظهر قبل فراغ الإمام ٣٥٥	أحكامها ووقتها ٣٠٩
مبحث يجوز لمن فاتته الجمعة أن يصل الظهر	كيفية صلاة العيدين ٣١٠
جماعة ٣٥٦	حكم الجماعة فيها وقضائها إذا فات وقتها ... ٣١٣
مبحث من فاتته ركعة من الجمعة مع الإمام	سنن العيدين ومدتها باتهما ٣١٤
٣٥٧	مبحث في المكان الذي تؤدى فيه صلاة العيد ٣١٧
مباحث صلاة الجماعة ، نمر فيها ... ٣٥٨	« تكبير التثنية ٣١٩
دليل مشروعيتها ، حكمها ٣٥٩	أحكام عامة تتعلق بالوافل ٣٢١
شروطها ٣٦٢	مبحث الأوقات التي ينهى عن الصلاة فيها ٣٢١
مبحث الصلاة خلف المخالف في المذهب	« قضاء النافلة إذا فات وقتها أو فسدت
« يتقدم المأموم على إمامه وتمكث	بعد الشروع ٣٢٥
المأموم من ضبط أفعال الإمام ... ٣٦٦	مبحث في مكان صلاة النافلة ٣٢٦
مبحث نية المأموم الاقتصادية ، إمامة الإمامة ٣٦٩	« في صلاة النافلة على الدابة ... ٣٢٦
« مناجاة المأموم ٣٧٢	مباحث الجمعة ، دليل فرضيتها ، شروط الجمعة ٣٣٠
« الأضداد التي تسقط بها الجماعة ... ٣٨٠	أركان الخطبة ٣٣٧
« من له حق التقدم في الإمامة ... ٣٨٠	شروط الخطبة ٣٣٨
« مكروهات الإمامة ٣٨٢	سنن الخطبة ٣٤٢
« كيف يقف المأموم مع إمامه ... ٣٨٥	مكروهات الخطبة ، مبحث مكان صلاة الجمعة ٣٤٥
« إعادة الصلاة جماعة ٣٨٨	مبحث عذ شروط صحة الجمعة مجتمعة ... ٣٤٦
« تكرار الجماعة في المسجد الواحد ... ٣٩٠	مندوبات الجمعة ٣٤٩
« ما تدرك به الجماعة ٣٩١	

فهرس الكتاب

صفحة	صفحة
٤٦١	مبحث أحوال المقتدى ٣٩٢
٤٦٢	« الاستخلاف ٤٠٠
٤٦٤	مباحث مجود السور، حكمه ٤٠٤
٤٦٦	أسباب مجود السور في المذاهب ٤٠٧
٤٦٩	محل مجود السور وصفته ٤١٦
٤٧٠	مباحث سجدة التلاوة، دليل مشروعيتها ... ٤١٧
٤٧٤	حكمها ٤١٨
٤٧٧	شروط سجدة التلاوة ٤١٩
٤٨٢	أسبابها وصفتها ومطلاتها ٤٢١
٤٨٣	المواضع التي تطلب فيها سجدة التلاوة ... ٤٢٤
٤٨٥	سجدة الشكر ٤٢٥
٤٨٦	مباحث صلاة المسافر، دليلها ٤٢٦
٤٨٨	حكم قصر الصلاة ٢٢٦
٤٩١	شروط صحة القصر ٤٢٧
٤٩٤	مبحث ما يمنع القصر ٤٣٣
٤٩٦	الجمع بين الصلاتين تقدما وتأخيرا ... ٤٤٠
٤٩٨	مباحث قضاء الفرائض، الأعداء التي تسقط
٤٩٩	بها الصلاة والأعداء التي تبيح تأخيرها
٥٠١	فقط ٤٤٦
٥٠٢	مبحث يجب أن يكون قضاء الصلاة فورا ... ٤٤٩
٥٠٣	« كيف تقضى الفائتة ٤٥٠
٥٠٤	« من عليه فرائض لا يدري عددها،
٥٠٥	هل تقضى الفائتة في وقت الهوى من
٥٠٦	النافذة ؟ ٤٥٥
٥٠٧	مبحث صلاة المريض ٤٥٦
٥٠٨	مباحث الجنائز، ما يفعل بالمختصر ... ٤٦٠
٥٠٩	
٥١٠	
٥١١	
٥١٢	
٥١٣	
٥١٤	
٥١٥	
٥١٦	
٥١٧	
٥١٨	
٥١٩	
٥٢٠	
٥٢١	
٥٢٢	
٥٢٣	
٥٢٤	
٥٢٥	
٥٢٦	
٥٢٧	
٥٢٨	
٥٢٩	
٥٣٠	
٥٣١	
٥٣٢	
٥٣٣	
٥٣٤	
٥٣٥	
٥٣٦	
٥٣٧	
٥٣٨	
٥٣٩	
٥٤٠	
٥٤١	
٥٤٢	
٥٤٣	
٥٤٤	
٥٤٥	
٥٤٦	
٥٤٧	
٥٤٨	
٥٤٩	
٥٥٠	
٥٥١	
٥٥٢	
٥٥٣	
٥٥٤	
٥٥٥	
٥٥٦	
٥٥٧	
٥٥٨	
٥٥٩	
٥٦٠	
٥٦١	
٥٦٢	
٥٦٣	
٥٦٤	
٥٦٥	
٥٦٦	
٥٦٧	
٥٦٨	
٥٦٩	
٥٧٠	
٥٧١	
٥٧٢	
٥٧٣	
٥٧٤	
٥٧٥	
٥٧٦	
٥٧٧	
٥٧٨	
٥٧٩	
٥٨٠	
٥٨١	
٥٨٢	
٥٨٣	
٥٨٤	
٥٨٥	
٥٨٦	
٥٨٧	
٥٨٨	
٥٨٩	
٥٩٠	
٥٩١	
٥٩٢	
٥٩٣	
٥٩٤	
٥٩٥	
٥٩٦	
٥٩٧	
٥٩٨	
٥٩٩	
٦٠٠	
٦٠١	
٦٠٢	
٦٠٣	
٦٠٤	
٦٠٥	
٦٠٦	
٦٠٧	
٦٠٨	
٦٠٩	
٦١٠	
٦١١	
٦١٢	
٦١٣	
٦١٤	
٦١٥	
٦١٦	
٦١٧	
٦١٨	
٦١٩	
٦٢٠	
٦٢١	
٦٢٢	
٦٢٣	
٦٢٤	
٦٢٥	
٦٢٦	
٦٢٧	
٦٢٨	
٦٢٩	
٦٣٠	
٦٣١	
٦٣٢	
٦٣٣	
٦٣٤	
٦٣٥	
٦٣٦	
٦٣٧	
٦٣٨	
٦٣٩	
٦٤٠	
٦٤١	
٦٤٢	
٦٤٣	
٦٤٤	
٦٤٥	
٦٤٦	
٦٤٧	
٦٤٨	
٦٤٩	
٦٥٠	
٦٥١	
٦٥٢	
٦٥٣	
٦٥٤	
٦٥٥	
٦٥٦	
٦٥٧	
٦٥٨	
٦٥٩	
٦٦٠	
٦٦١	
٦٦٢	
٦٦٣	
٦٦٤	
٦٦٥	
٦٦٦	
٦٦٧	
٦٦٨	
٦٦٩	
٦٧٠	
٦٧١	
٦٧٢	
٦٧٣	
٦٧٤	
٦٧٥	
٦٧٦	
٦٧٧	
٦٧٨	
٦٧٩	
٦٨٠	
٦٨١	
٦٨٢	
٦٨٣	
٦٨٤	
٦٨٥	
٦٨٦	
٦٨٧	
٦٨٨	
٦٨٩	
٦٩٠	
٦٩١	
٦٩٢	
٦٩٣	
٦٩٤	
٦٩٥	
٦٩٦	
٦٩٧	
٦٩٨	
٦٩٩	
٧٠٠	
٧٠١	
٧٠٢	
٧٠٣	
٧٠٤	
٧٠٥	
٧٠٦	
٧٠٧	
٧٠٨	
٧٠٩	
٧١٠	
٧١١	
٧١٢	
٧١٣	
٧١٤	
٧١٥	
٧١٦	
٧١٧	
٧١٨	
٧١٩	
٧٢٠	
٧٢١	
٧٢٢	
٧٢٣	
٧٢٤	
٧٢٥	
٧٢٦	
٧٢٧	
٧٢٨	
٧٢٩	
٧٣٠	
٧٣١	
٧٣٢	
٧٣٣	
٧٣٤	
٧٣٥	
٧٣٦	
٧٣٧	
٧٣٨	
٧٣٩	
٧٤٠	
٧٤١	
٧٤٢	
٧٤٣	
٧٤٤	
٧٤٥	
٧٤٦	
٧٤٧	
٧٤٨	
٧٤٩	
٧٥٠	
٧٥١	
٧٥٢	
٧٥٣	
٧٥٤	
٧٥٥	
٧٥٦	
٧٥٧	
٧٥٨	
٧٥٩	
٧٦٠	
٧٦١	
٧٦٢	
٧٦٣	
٧٦٤	
٧٦٥	
٧٦٦	
٧٦٧	
٧٦٨	
٧٦٩	
٧٧٠	
٧٧١	
٧٧٢	
٧٧٣	
٧٧٤	
٧٧٥	
٧٧٦	
٧٧٧	
٧٧٨	
٧٧٩	
٧٨٠	
٧٨١	
٧٨٢	
٧٨٣	
٧٨٤	
٧٨٥	
٧٨٦	
٧٨٧	
٧٨٨	
٧٨٩	
٧٩٠	
٧٩١	
٧٩٢	
٧٩٣	
٧٩٤	
٧٩٥	
٧٩٦	
٧٩٧	
٧٩٨	
٧٩٩	
٨٠٠	
٨٠١	
٨٠٢	
٨٠٣	
٨٠٤	
٨٠٥	
٨٠٦	
٨٠٧	
٨٠٨	
٨٠٩	
٨١٠	
٨١١	
٨١٢	
٨١٣	
٨١٤	
٨١٥	
٨١٦	
٨١٧	
٨١٨	
٨١٩	
٨٢٠	
٨٢١	
٨٢٢	
٨٢٣	
٨٢٤	
٨٢٥	
٨٢٦	
٨٢٧	
٨٢٨	
٨٢٩	
٨٣٠	
٨٣١	
٨٣٢	
٨٣٣	
٨٣٤	
٨٣٥	
٨٣٦	
٨٣٧	
٨٣٨	
٨٣٩	
٨٤٠	
٨٤١	
٨٤٢	
٨٤٣	
٨٤٤	
٨٤٥	
٨٤٦	
٨٤٧	
٨٤٨	
٨٤٩	
٨٥٠	
٨٥١	
٨٥٢	
٨٥٣	
٨٥٤	
٨٥٥	
٨٥٦	
٨٥٧	
٨٥٨	
٨٥٩	
٨٦٠	
٨٦١	
٨٦٢	
٨٦٣	
٨٦٤	
٨٦٥	
٨٦٦	
٨٦٧	
٨٦٨	
٨٦٩	
٨٧٠	
٨٧١	
٨٧٢	
٨٧٣	
٨٧٤	
٨٧٥	
٨٧٦	
٨٧٧	
٨٧٨	
٨٧٩	
٨٨٠	
٨٨١	
٨٨٢	
٨٨٣	
٨٨٤	
٨٨٥	
٨٨٦	
٨٨٧	
٨٨٨	
٨٨٩	
٨٩٠	
٨٩١	
٨٩٢	
٨٩٣	
٨٩٤	
٨٩٥	
٨٩٦	
٨٩٧	
٨٩٨	
٨٩٩	
٩٠٠	
٩٠١	
٩٠٢	
٩٠٣	
٩٠٤	
٩٠٥	
٩٠٦	
٩٠٧	
٩٠٨	
٩٠٩	
٩١٠	
٩١١	
٩١٢	
٩١٣	
٩١٤	
٩١٥	
٩١٦	
٩١٧	
٩١٨	
٩١٩	
٩٢٠	
٩٢١	
٩٢٢	
٩٢٣	
٩٢٤	
٩٢٥	
٩٢٦	
٩٢٧	
٩٢٨	
٩٢٩	
٩٣٠	
٩٣١	
٩٣٢	
٩٣٣	
٩٣٤	
٩٣٥	
٩٣٦	
٩٣٧	
٩٣٨	
٩٣٩	
٩٤٠	
٩٤١	
٩٤٢	
٩٤٣	
٩٤٤	
٩٤٥	
٩٤٦	
٩٤٧	
٩٤٨	
٩٤٩	
٩٥٠	
٩٥١	
٩٥٢	
٩٥٣	
٩٥٤	
٩٥٥	
٩٥٦	
٩٥٧	
٩٥٨	
٩٥٩	
٩٦٠	
٩٦١	
٩٦٢	
٩٦٣	
٩٦٤	
٩٦٥	
٩٦٦	
٩٦٧	
٩٦٨	
٩٦٩	
٩٧٠	
٩٧١	
٩٧٢	
٩٧٣	
٩٧٤	
٩٧٥	
٩٧٦	
٩٧٧	
٩٧٨	
٩٧٩	
٩٨٠	
٩٨١	
٩٨٢	
٩٨٣	
٩٨٤	
٩٨٥	
٩٨٦	
٩٨٧	
٩٨٨	
٩٨٩	
٩٩٠	
٩٩١	
٩٩٢	
٩٩٣	
٩٩٤	
٩٩٥	
٩٩٦	
٩٩٧	

فهرس الكتاب

صحيفة

زكاة الفم	٥٧٣
« الذهب والفضة »	٥٧٣
« الدين »	٥٧٥
« عروض التجارة »	٥٧٩
المعادن والركاز	٥٨٦
زكاة الزرع والثمار	٥٩١
مصرف الزكاة	٥٩٧
صدقة الفطر	٦٠٥

كتاب الحج

تعريفه، حكمه ودليله	٦١١
شروطه	٦١٢
أركان الحج	٦١٩
مباحث الاحرام، تعريفه، مواقيت الاحرام	٦٢٠
ما يطلب من مرید الاحرام قبل أن يشروع فيه	٦٢٢
ما ينهى عنه المحرم بعد الدخول في الاحرام	٦٢٥
حكم قطع شجر الحرم وحشيشه بالنسبة للحرم	٦٣٠
ما يباح للحرم	٦٣٢
ما يطلب من المحرم لدخول مكة	٦٣٣
الطواف	٦٣٤
السعي بين الصفا والمروة	٦٤٠
واجبات الحج	٦٤٨
سنن الحج	٦٥٢
ما يترتب من الجزاء على المخالف	٦٥٧
مبحث العمرة، حكمها ودليله	٦٧٠
شروطها، أركانها	٦٧١
مقائمتها	٦٧٢

صحيفة

كتاب الصيام

تعريف الصوم وأقسامه	٥٠٧
صوم رمضان، دليل فرضيته، ركن الصيام	٥٠٨
شروطه	٥٠٩
ثبوت شهر رمضان	٥١٤
« شؤال »	٥١٨
مبحث صيام يوم التشك	٥١٩
« الصيام المحرم »	٥٢١
« الصوم المتدوب »	٥٢٢
« الصوم المكروه »	٥٢٤
ما يفسد الصوم وما لا يفسده	٥٢٥
صوم الكفار	٥٤٠
الأعذار المبيحة للفطر	٥٤٣
ما يستحب للصائم	٥٤٨
قضاء رمضان	٥٤٩
الاعتكاف، تعريفه، أقسامه ومدته	٥٥١
شروطه	٥٥٢
مفسداته	٥٥٤
مكروهات الاعتكاف وآدابها	٥٥٩

كتاب الزكاة

تعريفها، حكمها ودليله، شروطها	٥٦١
الأنواع التي تجب فيها الزكاة	٥٦٧
زكاة النعم	٥٦٨
« الإبل »	٥٦٩
« البقر »	٥٧٢

فهرس الكتاب

صحيفة	صفحة
وأجابتها وسئلتها ومفصلاتها	٦٧٤
مبحث الحج عن الغير	٦٧٥
مبحث القرآن والتمتع	٦٨٢
مبحث الهدى	٦٩٢
تعريفه	٦٩٢
أقسام الهدى	٦٩٣
وقت ذبح الهدى ومكانه	٦٩٣
مبحث الأكل من الهدى ونحوه	٦٩٥
ما يشترط في الهدى	٦٩٥
الأحصار والقنوات	٦٩٨
زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم	٧٠٥
كتاب الأضحية	
تعريفها ، دليلها ، حكمها	٧١١
شروطها	٧١٢
مبحث اذا ترك التسمية عند ذبح الأضحية	٧٢٠
مبحث مندوبات الأضحية ومكرهاتها	٧٢١
كتاب الذكاة	٧٤٥
باب ما يجوز أكله وما لا يجوز	٧٣٣
مبحث ما يحل لبسه وما لا يحل	٧٣٤
مبحث لبس الذهب والفضة واستعمالها	٧٣٥
خاتمة في تفسير بعض الألفاظ الاصطلاحية	٧٣٧

مقدمة الطبعة الثانية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هو الذى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق .

أرسل الله محمدا صلى الله عليه وسلم ليخرج الناس من الظلمات الى النور ويهديهم الى طريق الخير الذى فيه صلاح ماشرهم ومعادهم فقام بالدعوة الى ربه وبلغ للناس ما نزل اليهم فأنا ر سبيل الرشاد وطمس معالم الضلال فأشرقت الأرض بنوره ودخل الناس فى دين الله أفواجا يسترشدون برشده ويمتنون بهديه وكأفوا كما قال الله تعالى فيهم : ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ﴾ .

كانت رسالته صلى الله عليه وسلم نحو ثلاث وعشرين سنة أنزل الله عليه فيها الكتاب تبياناً لكل شىء من أخلاق وعبادات وحدود وأحكام مدنية وتجارية وجنائية ودولية وأحوال شخصية ولكنه لم يذكر جميع هذه الأحكام متصلة بل كثير منها ورد مجزأاً ويقتضى بعد ذلك صلى الله عليه وسلم فيما عررض من الحوادث : ﴿ إنا أنزلنا اليك الكتاب لتبين للناس ما نزل اليهم ﴾ وكما أنه كان يبين آيات الكتاب كان يفتى فيما يعرض عليه من الحوادث وأحياناً كانت فتاويه تبين حكم الحادثة المسئول عنها وحكم غيرها من حوادث أخرى . مثل ما روى عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إنا نركب البحر ونحمل معنا

القليل من الماء فإن توضأنا به عطشنا أفتوضأ بماء البحر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الطهور مأؤه الحل ميتته ، وكان أصحابه صلى الله عليه وسلم يجمعون به في أكثر وقته يسمعون منه ما نزل به الوحي ويعون عنه ما يقول وما يفعل ولكنهم لم يكونوا كلهم في ذلك سواء بل كان منهم المقل الذي يعى حديثاً أو حديثين ومنهم الكثير الذي حفظ ووعى كثيراً ومنهم ما هو بين ذلك ، والسبب في هذا راجع إلى أن بعضهم كان يشتغل في إصلاح ماله أو يعمل في التجارة في الأسواق أو يسعى لطلب الرزق فلا يحضر مجلس الرسول صلى الله عليه وسلم في كل وقت ومنهم من كان يلازمه في أكثر أوقاته كأبي هريرة ولهذا كان من أكثر الصحابة رواية للحديث حتى لقد غاب عليه بعضهم كثرة حديثه فقال : إن الناس يقولون أكثر أبو هريرة ولولا آيتان في كتاب الله ما حدثت حديثاً ثم تلا قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ إِنَّهُمْ إِنَّهُمْ إِخْوَانُنَا﴾ إن إخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصنف في الأسواق وإن إخواننا من الأنصار كان يشغلهم العمل في أموالهم وإن أبا هريرة كان يلازم الرسول صلى الله عليه وسلم يشبع بطنه ويحضر ما لا يحضرون ويحفظ ما لا يحفظون .

وكما كان الأصحاب رضوان الله عليهم متفاوتين في هذا كانوا متفاوتين أيضاً في درجة الفهم والحفظ لما يسمعون ، فمنهم من كان يسمع فلا يحفظ اللفظ فيروى بالمعنى حسب فهمه لما سمعه ومنهم من كان جيد الحفظ والفهم كابن عباس رضي الله تعالى عنه ومنهم الوسط بين ذلك . كذلك كان شأنهم في القرآن يتفاوتون في فهمه وفي القدر الذي يحفظونه منه ولهذا لم يتصدر للفتيا منهم إلا العلماء الذين برزوا في العلم بكتاب الله وسنة رسوله فهما ودراية ومن هؤلاء أبو بكر وعمر وعثمان

وعلى وعبد الله بن مسعود وعبد الرحمن بن عوف وأبى بن كعب ومعاذ بن جبل وعمار ابن ياسر وحذيفة بن ايمانى وزيد بن ثابت وأبو الدرداء وأبو موسى الأشعرى وسليمان الفارسي وقد كانوا يفتون في زمن النبي صلى الله عليه وسلم .

روى أبو داود والترمذى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذاً الى اليمن قال له بم تقضى قال بكتاب الله قال فإن لم تجد قال فبسنة رسول الله قال فإن لم تجد قال فبرأى . وليس الرأى هنا إلا الاجتهاد وقياس الأمور بأشباهاها أو العمل بقواعد الشريعة العامة وهو ما يسمى الآن بقواعد العسل الطيبى ولا يقدر على مثل هذا إلا العلماء الخذاق الذين عندهم بصيرة بما تضمنه كتاب الله وسنة رسوله .

توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه على ما ذكرنا في العلم بكتاب الله وسنة رسوله . أما كتاب الله فمكتوب ومحفوظ في الصدور . وأما السنة فلم تكن إلا ما وعاه الأصحاب من أقواله وأفعاله صلى الله عليه وسلم . ومن كتب منها شيئاً منهم فالظاهر أنه كتبه لنفسه لئلا ينسى وقد صح أن عبد الله بن عمرو بن العاص كان يكتب حديثه وكان مما كتبه صحيفة تسمى الصادقة وهى من أصح الأحاديث احتج بها الأئمة الأربعة وكان بعضهم يجعلها فى درجة أيوب عن نافع عن ابن عمر .

ولعدم تدوين السنة كانت تُلَقَّى عن الصحابة بالرواية إما بنفس الألفاظ التى سمعت من الرسول صلى الله عليه وسلم وإما بالمعنى الذى فهمه الراوى عند سماعه الحديث .

وكان مدار الفتوى على ما ورد فى القرآن وما يروى من السنة إلا أنه كارت يحصل ألا يجيد المفتى نصاً فى الكتاب ولا حديثاً يحكم فى الحادثة فكان يجتهد برأيه وبقيس الأمور بأمثالها وكان بعضهم يتلقى الحديث عن غيره وإن كانوا من ذوى المكانة العالية فى العلم ولا يرى الواحد منهم بأساً أن يسأل غيره عن نص من كتاب

أوسنة فيما يعرض عليه من الحوادث . قال ابن جرير: إن ابن عمر وجماعة ممن عاش بعده بالمدينة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يفتون بمذاهب زيد ابن ثابت وما كانوا أخذوا عنه مما لم يكونوا حفظوا فيه عن رسول الله قولا .

وقال مسروق لقد رأيت مشيخة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسألون عائشة في الفرائض . وكانت القضية تنزل بأبي بكر رضى الله تعالى عنه فيقضى فيها بما علم من كتاب أوسنة فإن لم يجد سأل من يحضرته من الصحابة فإن وجد عندهم علما بها رجع إليه وإلا اجتهد برأيه . وكان الخلفاء الراشدون رضوان الله عليهم في كثير من المسائل يجعون الصحابة ويعرضون عليهم ما أشكل عليهم أمره لعل بعضهم يكون عنده حديث أو علم من الكتاب ويناقشون في الأمر وعلى ضوء هذه المناقشة يفصلون في هذه المسائل . وكان عمر وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت يستفتى بعضهم من بعض وكان على وأبي بن كعب وأبو موسى الأشعري يستفتى بعضهم من بعض . وذكر ابن القيم أن الفتوى حفظت عن أكثر من مائة وفلايين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين رجل وامرأة وكان المكثرون منهم سبعة . عمر بن الخطاب . وعلى بن أبي طالب . وعبد الله بن مسعود وعائشة أم المؤمنين . وزيد بن ثابت . وعبد الله بن عباس . وعبد الله بن عمر . والمتوسطون منهم فيما روى عنهم من الفتيا أبو بكر . وأم سلمة . وأنس بن مالك . وأبو هريرة . وعثمان . وعد عشرين منهم وقال إن الباقي مقلون في الفتيا لا يروى عن الواحد منهم إلا المسألة والمستثنان والزيادة اليسيرة على ذلك اهـ .

وكان أفراد من هؤلاء متخصصين في نوع من العلم يشبه أن يكون كتخصيص القضاء الموجود الآن ولكن لا على معنى أن استفتاء شخص بعينه لازم ولكن لأن

بعضهم كان ممتازا في نوع من العلم ومقدما على غيره فيه فكانوا يلجئون اليه فيما يعرض لهم من الحوادث، لأنه أعلم بحكم الحادثة من غيره. قال ابن وهب خطب الناس يوم الجابية عمر بن الخطاب فقال من أراد أن يسأل عن الفرائض فليأت زيدا بن ثابت ومن أراد أن يسأل عن الفقه فليأت معاذا بن جبل ومن أراد المسأل فليأتني. وكانت عائشة مقدمة في الفرائض والأحكام والحلال والحرام وقد قلنا آنفا إن المشيخة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يسألونها عن الفرائض .

امتدت الفتوحات في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم واتسعت المملكة الإسلامية بعد أن ضمت إليها البلاد التي فتحها المسلمون في عصر الخلفيتين أبي بكر وعمر فقد تم فتح الشام والعراق في السنة السابعة عشرة من الهجرة وفتحت مصر في سنة عشرين وتم فتح بلاد فارس في السنة الحادية والعشرين ثم نتاج الفتح بعد ذلك شرقا وغربا حتى عم كثيرا من البلاد .

انتقل الصحابة إلى هذه البلاد تبعاً لسنة الفتح وفيهم العلماء من الحفاظ والمحدثين والفقهاء فوجدوا فيها من مختلف العادات والمعاملات ما ليس معروفا في جزيرة العرب وواجهوا كثيرا من الحوادث التي أفتتها حالة الفتح واحتكاك المسلمين بغيرهم من أهل البلاد المفتوحة وكان لكل قطر عاداته وأخلاقه ونظامه المالي والتجاري ففى فارس عادات ونظم خاصة سكوتها مدينة الفرس وقوانينهم وفي مصر والشام كذلك عادات ومعاملات خاصة متأثرة بالقانون الروماني وفي جزيرة العرب بدواة بعيدة عن زخرف مدينة الفرس والروم وعادات ونظم ليس بينها وبين ما في هذين القطرين من صلة . واجه علماء الصحابة هذه الحوادث فلم يكن بد من الاجتهاد بالرأى في المسائل التي ليس فيها نص من كتاب أو سنة. ولكن ليس الرأى

هو الهوى وإنما هو الرأى الذى تشهد له نصوص الكتاب أو السنة بالقبول. وإن كانت آراء المجتهدين قد تأثرت الى حد ما بالوسط الذى كان يحيط بهم فى البلاد التى يقيمون بها فالذين كانوا منهم بالعراق مثلاً تأثروا عند الاجتهاد فى المسائل التى عرضت لهم بحالة أهل العراق التى ألفوها منذ أجيال طويلة بناء على ما كان لهم من تشريع خاص ومدنية خاصة كذلك الذين كانوا بمصر أو بالشام واطلعوا على ما ألفه الناس فى معاملاتهم المدنية وما كان لهم من نظم وعادات صقلتها قوانين الرومان ومدنيّتهم تأثروا بما أحاط بهم ووقع تحت نظرهم لأن الإسلام لم يأت ليهدم كل ما كان عليه الناس من مدنية وأخلاق وعادات ليؤسس على أنقاضها مدنية وعادات وأخلاقاً أخرى وإنما كان ينظر الى الأشياء من جهة ما فيها من مصلحة ومضار فما كان منها صالحاً أقوه وجعله من شريعته وما كان ضاراً نهى عنه وحرمه وما احتاج منها إلى التنقيح والتهذيب أدخل عليه من التهذيب ما جعله صالحاً وفيه خير للناس . فقد أقر الإسلام الحج وجعله أحد أركان الإسلام الخمسة بعد أن جرده من عقائد الوثنية وأقر الزواج والطلاق والعدّة والبيوع والرهون وكثيراً من المعاملات بعد أن هذب منها ما استدعت المصلحة تهذيبه . وحرّم الخمر والميسر والزنا وكل بعض أنواع الحيوان ، وجعل للمرأة حقوقاً كانت ممنوعة عنها فى الجاهلية ، وإذا كان المشرع الأعظم قد فعل ذلك وهو أمر طبيعى فلا ضير على المجتهدين أن يعرضوا الحوادث وأمور الناس التى لم يجدوا للحكم فيها نصاً من الكتاب والسنة على قواعد الشريعة ليجعلوها لها حكماً مما يتفق وهذه القواعد ، وهذا يفسر لنا الصلة التى وجدت بين القانون الرومانى والفقهاء الإسلامى فقد وجد القانون الرومانى فى كثير من أحكامه متفقاً مع ما قاله الفقهاء فظن بعض الباحثين أنه كان مصدراً من مصادر الفقه استمد الفقهاء منه

هذه الأحكام وهذا وهم . لأن المجتهدين من الصحابة والتابعين وغيرهم من فقهاء الإسلام إنما كانوا يستمدون آراءهم من أحكام دينهم وأصوله الكتاب والسنة . وعقيدتهم أن الله أنزل من الأحكام ما يصلح لكل زمان ومكان فمنها ما نص عليه نصا صريحا ومنها قواعد عامة يمكن تطبيقها حسب ظروف الناس وأحوالهم وبيئاتهم . ولا يمكن مع هذه العقيدة الخالدة أن يأخذوا أحكاما غير إسلامية ويدمجوها في شريعتهم على أنها من الشريعة الإسلامية وإنما كان الأمر على النحو الذي ذكرناه . وأيضا كان عرب الحجاز يذهبون إلى الشام ويتجرون وكانت لهم مع أهل الشام معاملات فلا يبعد أن يكونوا قد نقلوا إلى الحجاز شيئا من عرف الشاميين في المعاملات المالية والعقود مما كان أثرا من آثار التقاضي على أحكام القانون الروماني فلما جاء الإسلام أقر هذه المعاملات كلها أو بعضها .

وأهم البلاد التي كانت مراكر العلماء من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وعندهم وعن أصحابهم انتشر الفقه والعلم في الأمة الإسلامية المدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام ومصر .

أما المدينة فكان بها أكابر العلماء من الصحابة كعمر وعلي وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وكثير غير هؤلاء ولكن أشهر من تفرغ منهم للعلم وكثر بها أصحابه وتلاميذه عبد الله بن عمر وزيد بن ثابت .

أما عبد الله فكان ورعا تقيا ثقة في روايته دقيقا في تحريه عرب لفظ النبي صلى الله عليه وسلم فيما تعلمه من أحاديثه شديد المحافظة على ما سمعه منه ولكن ورعه وخوفه من الله جعله لا يكثر من الفتوى ويتخرج من ابتداء الرأي مع كثرة جمعه للحديث .

وأما زيد بن ثابت فكان واسع العلم والمعرفة وله قدرة عظيمة على استنباط الأحكام من الكتاب والسنة وكان عمر وعثمان لا يقدسان عليه أحدا في القضاء والفتوى والفرائض والقراء .

قال قبيصة (كان زيد بن ثابت مترشدا بالمدينة في القضاء والفتوى والقراءة والفرائض في عهد عمر وعثمان وعلى في مقامه بالمدينة وبعد ذلك خمس سنين حتى ولى معاوية سنة ٤٠ فكان كذلك أيضا حتى توفى سنة ٥٤) . وكان ابن عباس يأخذ بركابه ويقول هكذا يفعل بالعلماء والكبراء .

ثم صارت الفتوى والفقه بعد الصحابة الى التابعين وكان من أشهرهم سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وخارجة بن زيد وأبو بكر بن عبد الرحمن ابن حارث بن هشام وسليمان بن يسار وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود . وكان أئمة هؤلاء فقهاء وأعلمهم بقضايا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضايا أبي بكر وعمر وعثمان وزيد بن ثابت وفتاويهم سعيد بن المسيب وكان تلميذ زيد ويفضل قوله على قول غيره . وعن هذه الطبقة أخذ كثيرون من فقهاء المدينة ومن أشهرهم أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ومحمد بن شهاب الزهري وكان من أسبق العلماء الى تدوين العلم وقد حفظ فقه علماء المدينة وحديثهم وجمع محمد بن نوح فتاويه في ثلاثة أسفار ضخمة على أبواب الفقه . وأخيرا في وسط هذا المجتمع العلمي تخرج مالك بن أنس فكان إمام دار الهجرة .

وأما مكة فبعد أن فتحها الرسول صلى الله عليه وسلم خلف فيها ماذا يفقه الناس ويعلمهم الحلال والحرام ويقرئهم القرآن وكان من المتوسطين في الفقه والفتيا ولكنه كان من أعلم الصحابة بالحلال والحرام وأقرئهم لكتاب الله . وقد روى عنه عمر

وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر . ولكن لم يكن تعليم معاذ قاصرا على مكة فان الرسول صلى الله عليه وسلم كان قد بعثه لأهل اليمن مرشدا وقاضيا وكان في خلافة أبي بكر يفتى بالمدينة ويفقه الناس في الدين ولا يخرج الى الجهاد بالشام قال عمر لقد أخل خروجه بالمدينة وأهلها في الفقه وما كان يفتيهم به . وفي خلافة عمر أرسله الى الشام . وكان بمكة أيضا عبد الله بن عباس في حياته الأخيرة يعلم الناس التفسير والحديث والفقه بالمسجد الحرام وكان واسع العلم والمعرفة بالسنة وتفسير الحديث والفقه . وقد جمع أبو بكر محمد بن موسى فتاويه في عشرين كتابا .

قال مجاهد إنه كان يسمى البحر من كثرة علمه وقال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ما رأيت أحدا أعلم بالسنة ولا أجلد رأيا ولا أذهب نظرا مثل ابن عباس .

وكان عمر بن الخطاب يقول له : قد طرأت علينا أفضية أنت لها ولا مثالا .

وعن ابن عباس وأصحابه انتشر العلم والفقه بمكة وبهم صارت لها الشهرة العلمية . ومن أشهر من تلقوا العلم عن ابن عباس من مفتي التابعين وفقهائهم عطاء بن أبي رباح فقيه أهل مكة وطاووس بن كيسان وقد صار فقيه أهل اليمن . ثم جاءت بعد ذلك طبقة ثالثة فكان من مشهورها أبو الزبير المكي فطبعة رابعة ومن أشهر منها عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح وسفيان بن عيينة . خامسة كان من مشهورها مسلم ابن خالد الزنجي . وعن ابن عيينة والزنجي تلقى محمد بن إدريس الشافعي العلم في حياته الأولى .

وأما الكوفة فقد بناها المسلمون في خلافة عمر والتخذ الصحابة لهم بها مساكن ومنهم فريق من أهل الفقه والعلم العارفين بكتاب الله وسنة نبيه . وكان أشهر هؤلاء علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود .

مقدمة الطبعة الثانية

أما ابن مسعود فقد أرسله عمر وكتب الى أهل الكوفة إني قد بعثت اليكم بعبد الله بن مسعود معلما ووزيرا وآثرتم به على نفسي فخذوا عنه . فقدم الكوفة وبنى بها دارا الى جانب المسجد وكان من أجل الصحابة عامة بالكتاب والسنة لازم خدمة النبي صلى الله عليه وسلم وشغف بحفظ القرآن وتفهم معانيه . قال عقبه بن عمرو ما أرى أحدا أعلم بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم من عبد الله . وقد شهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه عليم معلم .

وكانت آراؤه سديدة في استنباط الأحكام ولذلك كان عمر يقدر آراءه قدرها ويستفتيه فيما يشكل عنده من المسائل .

كذلك كان هو يأخذ بفتاوى عمر ويرجع اليه يستفتيه فيما يشكل عليه من الحوادث . وقد أقام بالكوفة يعلم الناس القرآن و يفسر لهم معانيه و يروى لهم ما سمعه او رآه من النبي صلى الله عليه وسلم و يفتي فيما يعرض عليه من الحوادث . ولكن مع سعة علم ابن مسعود بكتاب الله وسنة نبيه كان في كثير من الحوادث يبتعد فيها برأيه لأنه لم يجد فيها نصا . فقد استوطن الكوفة كثير من أهل العراق و بلاد فارس و هؤلاء كانت لهم معاملات خاصة مؤسسة على ما كان بالعراق من نظم ومذنيات . وجدت بعد الفتح حوادث لم تكن في الجحاز من قبل وطبيعي أن تعرض هذه الاحداث ليبدى عالم الكوفة رأيه فيها . وقد تابعت الحوادث في تجددها بعد ابن مسعود فكان أصحابه يفتون فيما برأيهم . وكذلك من أتى بعدهم فشا استعمل الرأي كثيرا بين العلماء في العراق . ويظهر أن قلة الحديث في العراق ساعد على انتشار اجتهاد الفقهاء برأيهم . وقد قال ابن خلدون إن أكثر رواة الحديث كانوا بالجهاز ، العراق فكان الحديث فيه قليلا .

وأما على بن أبي طالب فمع أنه كان من أعلم الصحابة وأجلهم فإن اشتغاله بالحروب والفتن لم يمكنه من التفرد لنشر العلم والفقه في الكوفة وإن كان قد تلقى عنه الفقه والفتيا فريق من الصحابة والتابعين .

ومن اشتهر من المفتين بالكوفة ممن درسوا على بن مسعود وعلى وغيرهما من الصحابة علقمة بن قيس النخعي وشرح بن الحارث القاضى وعبد الله بن عتبة بن مسعود القاضى والأسود بن يزيد النخعي وعمرو بن شرحبيل الحمداني ومسروق بن الأجدع وعبد الرحمن بن أبي ليلى وقد أخذ عن مائة وعشرين من الصحابة وممن اشتهر من أهل الطبقة الثالثة إبراهيم النخعي وعامر الشعبي وسعيد بن جبير ثم بعد هؤلاء طبقة حماد بن أبي سليمان وسليان الأعمش ثم الطبقة التي أنجبت أبا حنيفة وفيها عبد الله بن شبرمة وسفيان الثوري .

وأما البصرة فقد اشتهر فيها من الصحابة أبو موسى الأشعري وأمس بن مالك وقد عدهما ابن القيم في الطبقة الثانية من علماء الصحابة الذين اشتغلوا بالفتيا بعد النبي صلى الله عليه وسلم . ولكن أنسا كان محدثا أكثر منه فقيها .

أما أبو موسى فكان بارعا في العلم والفقه وكان بصيرا في القضاء وفصل الخصومات وقد ولاه عمر رضى الله عنه القضاء وأرسل إليه كتابه المشهور الذى جعله العلماء أساسا لأصول الشهادة والحكم .

ونظرا لما يشتمل عليه هذا الكتاب من القواعد الصحيحة لنظام القضاء والحكم نذكره بنصه قال :

بسم الله الرحمن الرحيم من عبد الله عمر أمير المؤمنين الى عبد الله بن قيس سلام عليك ، أما بعد فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة فافهم إذا أدلى اليك فانه

لا يتفح تكلم بحق لا نفاذ له . آس الناس في مجلسك وفي وجهك وقضائك حتى لا يطمع شريف في حيفك ولا يئس ضعيف من عدلك . البينة على من أدعى واليمين على من أنكر والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا ومن أدعى حقا غائبا أو بينة فاضرب له أمدا ينتهي إليه فان يئسه أعطيته بحقه وإن أعجزه ذلك استحللت عليه القضية فان ذلك هو أبلغ في العذر وأجلى للعالم . ولا يمنعك قضاء قضيت فيه اليوم فراجعت فيه رأيك فهديت فيه لرشدك أن تراجع فيه الحق فان الحق قديم لا يبطله شيء ومراجعة الحق خير من التنادي في الباطل . والمسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجربا عليه شهادة زور أو مجلودا في حد أو ظنينا في ولاء أو قرابة فان الله تعالى تولى من العباد السرائر وستر عليهم الحدود إلا بالبينات والايان . ثم الفهم الفهم فيما أدلى اليك مما ورد عليك مما ليس في قرآن ولا سنة ثم قاييس الأمور عند ذلك وأعرف الأمثال ثم أعمد فيما ترى الى أحبها الى الله وأشبهها بالحق . وإياك والغضب والقلق والضجر والتأذى بالناس والنكر عند الخصومة فان القضاء في مواطن الحق مما يوجب الله به الأجر ويحسن به الذكر . فن خلصت نيته في الحق ولوعلى نفسه كفاه الله ما بينه وبين الناس ومن تزين بما ليس في نفسه شانه الله فان الله تعالى لا يقبل من العباد إلا ما كان خالصا لما ظنك بشواب عند الله في عاجل رزقه ونزائن رحمته والسلام عليك ورحمة الله .

وقد اشتهر بالفتيا بالبصرة من التابعين ومن جاء بعدهم خلق كثير فن أهل الطبقة الأولى الحسن البصرى وقد ذكر ابن القيم أنه أدرك نعمة من الصحابة وقد جمع بعض العلماء فتاويه في سبعة أسفار ضخمة . ومع أنه كان معسودا من الفقهاء

المجسدين الذين يرجع اليهم في الفتيا فانه شهر أيضا بأرائه في القضاء والقدر وحرية إرادة الإنسان والمعتزلة يعدونه رأس شعبتهم .

ومنهم محمد بن سيرين وهو تلميذ زيد بن ثابت وأنس بن مالك وشریح وكان محدثا ثقة وفقها يفتي فيما يعرض من الشؤون . ومنهم مسلم بن يسار .

ومن أهل الطبقة التي تلي هؤلاء أيوب السخيتي وقنادة وحفص بن سليمان . ثم تلي ذلك طبقة عثمان بن سليمان التي ثم طبقة حماد بن سامة .

أما الشام فقد أرسل إليها عمر بعد فتحها معاذ بن عباد بن الصامت وأبا الدرداء ليعاموا الناس ويفقهوهم في دينهم . أما معاذ فقد سبق تعريفه وقد نزل فلسطين وأخذ يعلم فيها . وأما عباد فممن جمع القرآن وكان شديدا في الحق ومن أفتقه الناس في دين الله وقد ولي قضاء فلسطين وتوفي بالشام . وأبو الدرداء كان من أجلاء الصحابة علما وفقها وتولى القضاء بدمشق وتوفي بها . ثم بعث عمر بعد هؤلاء عبد الرحمن بن غنم فكان لهم جميعا فضل نشر العلم والفقه في ربوع الشام عنهم تلقى الفقه كثير من من التابعين . ومن أشهر من تخرج على أيديهم أبو ادريس الخولاني وشرحبيل بن السمط وقيصة بن ذؤيب الخزاعي . ومن مشهورى الطبقة التي تلي هذه عبد الرحمن ابن جبير ومكحول وعمر بن عبد العزيز .

ثم تلي ذلك الطبقة التي تخرج منها عبد الرحمن بن عمر الأوزاعي إمام أهل الشام الذي انتشر مذهبه بعد ذلك في بلاد المغرب والأندلس وإن كان لم يقل على البقاء أمام مذهبي مالك والشافعي .

مقدمة الطبعة الثانية

أما مصر فقد رحل إليها كثير من الصحابة ولكن اشتهر بالفتيا منهم عبد الله ابن عمرو بن العاص وكان يعد من أهل الطبقة الثانية من المفتين ولكنه كان جيد الحديث يكتب ما يسمعه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال مجاهد : (رأيت عند عبد الله بن عمرو صحيفة فسألته عنها فقال : هذه الصداقة فيها ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس يبنى و يبنه فيها أحد) . وكانت صحيفته هذه من أصح الأحاديث وكان بعض أئمة أهل الحديث يجعلها في درجة أيوب عن نافع عن ابن عمر وقد احتج بها الأئمة الأربعة وغيرهم . قدم مصر في عصر أبيه وعلم بها وتفقه عليه كثير من أهل مصر ويظهر أن بعضهم كان يكتب عنه ما يسمع فقد ذكر في المقرئ أن حيوة بن شريح دخل على شُفَى بن مانع الأصمعي وهو يقول : فعل الله بفلان . فقال له حيوة : ماله ؟ فقال له : عمد الى كتابين كان شفى سمعهما من عبد الله بن عمرو بن العاص : أحدهما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في كذا وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ، والآخر ما يكون من الأحداث الى يوم القيامة فأخذهما فرمى بهما بين الخسولة والرياب يقصد مريكين كبيرين من سفن الجسر كانا يكونان عند رأس الجسر مما على القسقاط تجوز من تحتها لكبرهما المراكب .

وأشتهر بعد عصر الصحابة من المفتين يزيد بن حبيب وقد تلقى العلم عن بعض الصحابة الذين أقاموا بمصر وهو أحد الثلاثة الذين ولاهم عمر بن عبد العزيز فتيا مصر اثنان من الموالي وهما يزيد وعبيد الله بن أبي جعفر وواحد من العرب وهو جعفر ابن ربيعة . وقد أنكر العرب على عمر ذلك فقال : ما ذنبي إن كانت الموالي تسمو بأقسامها صعدا وأتم لا تسمون .

ومن أشهر تلاميذ يزيد بن حبيب الليث بن سعد كان متبحرا في العلم والفقه طاف في كثير من البلدان لأخذ العلم عن أهلها فرحل الى مكة والشام وبغداد ولقي تسعة وخمسين تابعيا حدث عنهم وكان له اتصال بالامام مالك في المدينة يكتبه في بعض المسائل وكان ثقة في العلم يستشير به الولاة والقضاة في عظام الأمور وكان له مذهب خاص قلده فيه المصريون زمانا . ثم اشتهر بعد ذلك بمصر أصحاب الامام مالك ثم الشافعي وأصحابه . ثم صار الفقه تقليدا .

المذاهب الاربعة

قد مرّ بنا فيما كتبنا ذكر بعض المجتهدين الذين كانت لهم مذاهب معروفة شهروا بها كالثوري والحسن البصري وابن أبي ليلى والأوزاعي والليث وأبي حنيفة ومالك والشافعي ولكنا نعي هنا بالاربعة مذاهب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ابن حنبل لأنها هي التي اتبعتها جمهور المسلمين في جميع أقطار الأرض وكتب لها البقاء الى اليوم . أما المذاهب الأخرى فلم تقو على البقاء أمام المذاهب الاربعة بل درست مع مرور الزمان وستعرض لبعضها فيما نكتب عند المناسبة .

مذهب الامام أبي حنيفة

ولد الامام أبو حنيفة النعمان سنة ٨٠ هجرية وتفقّه بالكوفة وبها أسس مذهبه وتوفي ببغداد سنة ١٥٠ هـ .

تلقى العلم عن حماد بن أبي سليمان وهذا تلقى عن ابراهيم النخعي و ابراهيم أخذ عن علقمة بن قيس تلميذ عبد الله بن مسعود وكان ابن مسعود يميل الى الاجتهاد بالرأى فلما أرسله عمر الى الكوفة وجد بها مرتعا خصيبا تمّ فيه هذا الميل وقوى

عنده ملكة استنباط الأحكام لأنه وجد بالعراق مسائل كثيرة لم يكن لها عهد بالمدينة وأحداث جريئة كانت لتجبد كل يوم فكان لا بد من عرض هذه المسائل والأحداث على قواعد الشريعة لاستنباط الأحكام التي تناسبها .

وقد سار على طريقته تلاميذه الذين تلقوا العلم عنه ثم من تلقى عنهم فانتشر الاجتهاد بالرأى في العراق ومهر فيه علماءه وساعد على ذلك قلة الأحاديث في هذا الاقليم ولهذا سمي علماء العراق أصحاب الرأى كما سمي علماء المدينة أصحاب الحديث لأن المدينة كانت مهبط الوحى وموطن النبي صلى الله عليه وسلم وموطن أصحابه من بعده وكانت مركز الخلافة مدة أبى بكر وعمر وعثمان . وهذا جعل لها ميزة خاصة في انتشار الحديث بها لكثرة ما فيها من الصحابة المتفقيين والذين رأوا فعل النبي صلى الله عليه وسلم وسمعوا منه .

وقد مهر أبو حنيفة في الفقه واشتهر في العراق وشهد له بعلو مقامه في الفقه مالك والشافعى وكثير من علماء وقته .

وصحب أبا حنيفة فريق من العلماء تلقوا مذهبه عنه ودقنوه وعرفوا بأصحاب أبى حنيفة . ثم تفرغ جماعة منهم لدراسة المذهب والبحث في مسائله وأصوله العامة خالفوه في بعض هذه المسائل . واشتهر من هؤلاء أبو يوسف ومحمد بن الحسن والحسن بن زياد وزفر .

دونت بعد ذلك أقوال الامام وأصحابه الذين خالفوه مختلطة مع بعضها وسمى الكل مذهب أبى حنيفة وذلك لأن مذهبهم هو الأصل والمسائل التي خالفوه فيها قليلة وقد تجتهد من اجتهادهم في التطبيق على أدلة مذهبهم .

مقدمة الطبعة الثانية

وقد قسم علماء الحنفية مسائل الفقه عندهم الى ثلاث طبقات: (الطبقة الأولى) مسائل الأصول . و (الطبقة الثانية) مسائل النوادر وغيرها . و (الطبقة الثالثة) الفتاوى والواقعات .

أما مسائل الأصول وتسمى ظاهر الرواية فهي التي رويت عن أبي حنيفة وأصحابه أبي يوسف ومحمد والحسن وزفر وغيرهم ممن أخذ الفقه عنه لكن الغالب في هذه المسائل أن تكون قول الامام وصاحبيه أبي يوسف ومحمد أو قول بعضهم . وقد جمع الامام محمد هذه المسائل في كتب ستة تسمى كتب ظاهر الرواية وهي : المبسوط، والجامع الصغير، والجامع الكبير، والزيادات، والسير الصغير، والسير الكبير . وسميت ظاهر الرواية لأنها رويت عن الامام محمد برواية الثقات بخلاف مسائل النوادر الآتي الكلام عنها . وهذه الكتب جمعها الحاكم الشهيد المتوفى سنة ٣٣٤ هـ في كتاب واحد سماه الكافي ثم شرح الكافي بعد ذلك محمد بن محمد بن أبي سهل السرخسي المتوفى سنة ٤٩٠ هـ في كتابه المبسوط .

أما مسائل النوادر فهي التي رويت عن أبي حنيفة وأصحابه في كتب أخرى غير كتب ظاهر الرواية كالمأرونيات والخرجانيات والكيسانيات للامام محمد وكتابات المجتهد الحسن بن زياد .

أما الفتاوى والواقعات فهي المسائل التي استنبطها المجتهدون المتأخرون من علماء الحنفية لما سئلوا عن هذه المسائل ولم يجدوا فيها رواية عن أهل المذهب المتقدمين وأول كتاب عرف في هذا الموضوع كتاب النوازل للنفسيه أبي الليث السمرقندي .

وقد شاع مذهب أبى حنيفة في كثير من بلاد الإسلام كبغداد وبلاد فارس والهند وبخارى واليمن ومصر والشام وغيرها .

وأول من نقله الى مصر القاضى الحنفى اسماعيل بن اليسع الكوفى عند ما ولى قضاء مصر من قبل المهدي سنة ١٦٤ هـ . ولكنه لما كان يذهب الى ابطال الأحباس نقل أمره على أهل مصر وقالوا إنه أحدث لنا أحكاما لا نعرفها ببلدنا فعزلوه المهدي .

ولكن المذهب فشا بعد ذلك فان الامام أبا يوسف لما ولى القضاء في عصر الرشيد بعد سنة ١٧٠ هـ . وصار أمر تولية القضاة بيده كان لا يولى ببلاد العراق وخراسان والشام ومصر الى أقصى عمل أفريقية إلا من أشار به وكان لا يولى إلا من كان على مذهبه فاضطرت العامة الى تعرف أحكام القضاء وفتاوى أهل الرأي من علماء المذهب . ولهذا انتشر المذهب في هذه البلاد انتشارا عظيما . وسيأتى أن مذهب الإمام مالك انتشر بالأندلس بسبب تمكن يحيى بن يحيى بن كثير من الحكم المرتضى ابن هشام الملقب بالمتنصر ولهذا قال ابن حزم (مذهبنا انتشرا في بدء أمرهما بالرياسة والسلطان الحنفى بالشرق والمالكي بالأندلس) .

وقد بقى مذهب أبى حنيفة فاشيا في مصر مدة تمكن الدولة العباسية منها ولكن لانشار مذهبي مالك والشافعي لم يكن القضاء مقصورا على الحنفية بل كان يتولاه حنفيون تارة ومالكيون أو شافعيون أخرى . وقد بقى الحال كذلك الى أن غلبت الدولة الفاطمية على مصر سنة ٣٥٨ هـ . فولوا القضاء من الشيعة فظهر مذهبهم بمصر وصار هو المعول عليه في الفتيا والقضاء .

أما العبادات فقد أبيع للناس أن يتبعوا فيها أى مذهب من مذاهب أهل السنة ولكن في متنتهم خبا مذهب أبى حنيفة لأنهم كانوا يفضون منه . وقد استظهر

بعض الباحثين أن ذلك كان ناشئا من أنه مذهب الدولة العباسية المناوئة لهم في الشرق وهو استظهار وجيه .

ولما انقضت الدولة الفاطمية وتولى على مصر الأيوبيون سنة ٥٦٧ هـ عادت مذاهب أهل السنة في الظهور وبني صلاح الدين الأيوبي المدرسة السيوفية بالقاهرة لتدريس مذهب أبي حنيفة . وفي سنة ٦٤١ هـ بنى الصالح نجم الدين أيوب مدرسة الصالحية بالقاهرة ورتب بها دروسا أربعة للمذاهب الأربعة وهو أول من أحدث هذا النوع من المدارس بمصر .

ومع أن مذهب الحنفية قد عاد إلى الانتشار بمصر مئة الأيوبيين فإن القضاء كان خاصا بمذهب الشافعي ولكن كان للقاضي الشافعي نواب من الحنفية والمالكية والحنابلة .

وبعد انتهاء دولة بني أيوب من مصر صار القضاء في المذاهب الأربعة في عهد الظاهر بيبرس .

وبعد أن استولى العثمانيون على مصر سنة ٩٢٣ هـ . جعل القضاء مقصورا على الحنفية اتباعا لمذهب الدولة فرغب فيه كثير من أهل العلم طمعا في تولي القضاء ولا يزال القضاء والافتاء مقصورا على الحنفية إلى الآن . أما المذهب فأكثر انتشاره في المدن .

أما أفريقية فكان الغالب على أهلها السنن إلى أن قدم إليها عبد الله بن فزوخ أبو محمد الفارسي فنقل إليها مذهب أبي حنيفة ثم انتشر بها لما ولي قضاءها أسد ابن القرات بن سنان وكان قد تفقه على أصحاب أبي حنيفة . وبقي مذهب أبي حنيفة فاشيا في أفريقية حتى ولي أمرها المعز بن باديس سنة ٤٠٧ هـ . فحمل الناس على مذهب مالك وكان قد نقل إليها من قبل .

وقد نقل المذهب الى بلاد الأندلس وبقى بها الى أن تغلب عليه مذهب
الامام مالك .

وذكر المقدسى في أحسن التقاسم حكاية لسبب تغلبه نقلا عن بعض أهل
المغرب وذلك أن الفريقين من الحنفية والمالكية تناظرا يوما أمام السلطان فقال
لهم من أين كان أبى حنيفة ؟ قالوا : من الكوفة . فقال : ومالك ؟ قالوا : من
المدينة . قال : عالم أهل المدينة يكفيننا وأمر بانحراج أصحاب أبى حنيفة وقال :
لا أحب أن يكون في عملي مذهبان .

ولا يزال مذهب أبى حنيفة موجودا ببلاد أفريقية (الجزائر وتونس وطرابلس)
ولكن المقلدين له قليلون وهم من بقايا الأسر التركية وأكثرهم في تونس .

وأسرة البيت المالكي في تونس من الأحناف ولهذا امتازت عاصمتها بأن بها
القضاء الحنفى شاركا للقضاء المالكي بخلاف سائر الجهات الأخرى فان القضاء بها
مالكي . وبأن بها أيضا كبيرى المفتين وهما الحنفى وله التقدم والرئاسة المعنوية على
الجميع ويلقب بشيخ الاسلام والمالكي وله المقام الثانى . وأيضا جرت العادة بأن
يكون نصف مدرسى جامع الزيتونة من الأحناف والنصف الثانى من المالكية .

أما البلاد الأخرى التى ذكرنا أن مذهب أبى حنيفة انتشر بها فقد نقل الى
بعضها في مبدأ ظهوره ونقل الى البعض الآخر في أزمنة مختلفة إما لذهاب العلماء
من الحنفية في هذه البلاد ونشر مذهبهم بها أو لأن سلطان القضاة والمفتين من
الحنفية الذين تولوا القضاء والافتاء بها قضى على الأهليين باتباع مذهبهم أو أن فريقا
ممن يسمون الى المذهب انتقلوا الى بلد واستوطنوه فتكاثروا مع بقائهم محافظين على

مذهبهم أو غير ذلك من الأسباب . وعلى الجملة فإن أتباع هذا المذهب منتشرون في أكثر ممالك المعمورة وهو الغالب في بلاد العراق، والشام، والهند، وأفغان، والتركستان « الشرقية والغربية »، والقوقاز، والغالب على الأتراك العثمانيين والألبانيين وسكان البلقان . ويقدر أتباعه في الهند بنحو ٤٨ مليوناً . وفي البرازيل بأمریکا الجنوبية نحو ٢٥ ألف مسلم مذهبهم حنفى .

مذهب الامام مالك

الامام مالك هو أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي امام دار الهجرة وأجل علمائها ولد سنة ٩٣ هـ وتوفي سنة ١٧٩ هـ . ونشأ بالمدينة وفيها تلقى العلم عن ربيعة الرأي ورحل الى خيار التابعين من الفقهاء وأخذ عنهم وسمع الزهري ونافعاً مولى ابن عمر وغيرهما من رواة الحديث وما زال يدأب في تحصيل العلم وجمع الحديث حتى صار سيد فقهاء الحجاز وشهر ذكره في البلاد . ولما حج المنصور اجتمع به وأشار عليه بأن يدون في كتاب ما ثبت عنده من مسائل العلم فأنف كتابه الموطأ في الحديث والفقه . فلما جاء المهدي حاجاً سمعه منه وأمر له بخمسة آلاف دينار ثم رحل اليه الرشيد مع أولاده وسمعه منه وأغدى عليه الخير الكثير، وبظهر أن الموطأ وقع من نفس الرشيد موقع الإعجاب ولهذا حاول أن يعلقه في الكعبة ويحمل الناس على ما فيه لولا أن راجعه في ذلك الامام مالك . روى أبو نعيم في الحلية عن مالك ابن أنس قال . شاورني هارون الرشيد في أن يعلق الموطأ في الكعبة ويحمل الناس على ما فيه فقلت لا تفعل فإن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا في الفروع وتفرقوا في البلدان وكل مصيب فقال وفقك الله يا أبا عبد الله .

مقدمة الطبعة الثانية

وقد روى الموطأ عن مالك كثير من العلماء، ورواه عنه محمد بن إدريس الشافعي ومحمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة، ومن أجل أصحابه الذين تفقهوا عليه ورووه عنه عبد الله بن وهب وعبد الرحمن بن القاسم وقد صحبه كل منهما نحو عشرين سنة. وقد دونا مذهبهم مع غيرهما من أصحابه ونقلوه إلى أمصار الإسلام ثم نقله عنهم غيرهم ممن تلقاه عنهم من العلماء وهكذا أخذ ينتشر حتى غلب على مصر وأفريقيا والأندلس والمغرب الأقصى في الغرب كما غلب على البصرة وبغداد وغيرهما من بلاد المشرق وإن كان قد ضعف أمره بعد ذلك .

وبني الإمام مالك مذهبه على الأصول الأربعة الكتاب والسنة والاجماع والقياس . وذكر ابن خلدون أنه اختص بمدرسته آخر الأحكام وهو عمل أهل المدينة لأنه رأى أنهم فيما ينفسون عليه من فعل أو ترك متابعون لمن قبلهم ضرورة لدينهم واقتداءهم وهكذا إلى الجيل المباشرين لفعل النبي صلى الله عليه وسلم الآخذين ذلك عنه .

وأول من أدخل فقه مالك إلى مصر عثمان بن الحكم الجزامي من أصحاب مالك المصريين وعبد الرحيم بن خالد بن يزيد بن يحيى مولى جمح وكان فقيهاً روى عنه الليث بن سعد وابن وهب ورشيد بن سعد وتوفي بالاسكندرية سنة ١٦٣ هـ . ثم نشره بمصر عبد الرحمن بن القاسم وأشهب بن عبد العزيز وابن عبد الحكم والحارث بن مسكين ومن في طبقتهم فاشتهر بها أكثر من مذهب أبي حنيفة لتوفر أصحاب مالك بها .

ولم يزل مذهب مالك مشتهراً بمصر حتى قدم إليها محمد بن إدريس الشافعي ونشر مذهبه بها فشارك مذهب مالك في الشهرة والذيع . وصارت المذاهب الثلاثة

الحنفى والمالكي والشافعى تُتداول القضاء بمصر حتى غلب الفاطميون عليها فأبطلوا العمل بمذاهب أهل السنة كما سبق ذكره، وفى زمن الدولة الأيوبية عاد مذهب مالك إلى الظهور وبُنيت لفقهاؤه المدارس، ففى سنة ٥٦٦ هـ بنى لهم صلاح الدين المدرسة القمحية وفى سنة ٦٤١ هـ رتب الصالح نجم الدين أيوب فى مدرسته الصالحية بالقاهرة دروساً أربعة للمذاهب الأربعة ثم كثر هذا النوع من المدارس بعد ذلك . ثم فى دولة المماليك البحرية جعل الظاهر بيبرس القضاء أربعة بعد أن كان القضاء مقصوراً على الشافعية فى الدولة الأيوبية ومن ثم عاد القضاء للمذهب المالكي استغلالاً وكان قاضيه فى المرتبة الثانية بعد الشافعى .

ومع أن القضاء قصر على الحنفية فى الدولة العثمانية ولا يزال مقصوراً عليهم إلى الآن فإن مذهب مالك بقى حافظاً مركزه فى الشهرة والذيع إلى الآن وأكثر انتشاره فى الصعيد .

وكان أهل الأندلس ملتزمين بمذهب الأوزاعى أدخله بها صعصعة بن سلام لما انتقل إليها وبقي مذهبه غالباً بها حتى أدخل مذهب مالك إلى الأندلس زياد ابن عبد الرحمن القرطبي الملقب بشيطون بعد أن لقي الإمام مالكا وأخذ عنه فقهه وذلك فى زمن هشام بن عبد الرحمن (١٧١ - ١٨٠ هـ) فمن ثم أخذ مذهب مالك فى الانحسار والتغلب على مذهب الأوزاعى .

وشيطون أول من أدخل الموطأ إلى الأندلس مكملاً متقناً وقد تلقاه عنه يحيى ابن يحيى بن كثير وبعد أن أخذه عنه حج وسمعته من الإمام مالك إلا أبوإيا منه ثم أخذ عن ابن وهب وابن القاسم وغيرهما كثيراً من العلم وعاد إلى الأندلس فاشتهر أمره وتفقه عليه كثير من أهل الأندلس واختص به الحكم بن هشام الملقب بالمتنصر (١٨٠ - ٢٠٦ هـ) فنال من الرئاسة والسلطان ما لم يناله غيره .

وصارت الفتيا إليه فكان لا يقلد قاض في سائر أعمال الأندلس إلا بأشارته واعتنائه ولا يقلد إلا من كان على مذهب مالك فاتبع الناس مذهبه وتركوا مذهب الأوزاعي . ولم تقتسه المائة الثانية من المهجرة حتى أخذ مذهب الأوزاعي في الزوال ثم لم يلبث أن تقلص ظله بالأندلس وساد المذهب المالكي .

ويظهر أن ثلاثة أسباب اجتمعت فكان لها أكبر أثر في انتشار مذهب مالك بالأندلس وسيادته في أرجائها (الأول) ما ذكر في نفع الطيب وغيره من أن الأمير هشام بن عبد الرحمن قد نقل إليه ما عليه الامام مالك من سعة العلم وجلالة القدر والتقوى وأنه عند ما سمع بسيرته من بعض الأندلسيين قال لهم نسال الله أن يزين حرمنا بملككم فأحب مالكا ومذهبه وحمل الناس على أتباعه . (الثاني) ما حصل في زمن الحكم بن هشام من تمكين يحيى بن يحيى منه وجعله القضاء والإفتاء في الأندلس قاصرا على المالكية . فقد جعل هذا الناس يتفقهون على مذهب مالك رغبة فيا عند السلطان من الوظائف وحرصا على طلب الدنيا لأنه ما كان يتولى الفتيا أو القضاء في المدن والقرى إلا من تسمى بالفقه على مذهب مالك . وقد جرى العامة إثر الخاصة في ذلك أتباعا لأحكام الفضاة وفتاوى العلماء . (الثالث) أن أهل الأندلس كانت تغلب عليهم البداوة وأهل الحجاز كانوا كذلك ولما كان مذهب مالك قد نشأ في وسط الحجاز ولم يأخذه تنقيح الحضارة وتهذيبها كان أوفق لطبيعة الأندلسيين ومزاجهم الفطري .

وكان الغالب على أهل أفريقيا المذهب الحنفي إلى أن ولي يحيون بن سعيد التنوخي قضاء أفريقية بعد أسد بن الفرات فنشر فيها مذهب مالك وصار القضاء في أصحابه . ولما تولى المعز بن باديس على أفريقية سنة ٤٠٧ هـ حمل أهلها وأهل

ما والاها من بلاد المغرب على المذهب المالكي وترك ما عداه من المذاهب الأخرى فاستمرت له الغلبة على أفريقية وعلى سائر بلاد المغرب .

وفي زمن دولة بني تاشفين بالمغرب الأقصى والأندلس كان على بن يوسف ابن تاشفين ثاني أمرائهم (٥٠٠ — ٥٣٥ هـ) يقدم أهل الفقه ويؤثرهم على غيرهم ولم يكن يقرب منهم ويحظى عنده إلا من كان عنده علم مذهب مالك وكان لا يقطع أمرا في جميع مملكته دون مشاورة الفقهاء وأزم القضية بأن لا يتسوا حكومة في صغير الأمور وكبيرها إلا بحضور أربعة من الفقهاء فنفتت في زمنه كتب مذهب مالك وعمل بمقتضاها ونبت ما سواها .

وفي زمن دولة الموحدين بالمغرب جمع الناس على مذهب مالك في الفروع عهد المؤمن بن علي ثاني خلفائهم (٥٢٤ — ٥٥٨ هـ) . ولكن في زمن حفيده يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن (٥٨٠ — ٥٩٥ هـ) انقطع علم الفروع وأمر بإحراق كتب مذهب مالك بعد أن يجرد ما فيها من القرآن والحديث فأحرق منها جملة في سائر البلاد كدونة مخرنوك وأبى يونس ونوادير أبي زيد ومختصره والتهذيب للبرادعي وواضحة ابن حبيب وغير ذلك من الكتب ، وأمر بجمع أحاديث من الصحيحين والترمذي والموطأ وسنن أبي داود والنسائي والبخاري والدارقطني والبيهقي ومسنن أبي شيبة في الصلاة وما يتعلق بها . فكان على هذا المجموع بنفسه على الناس وأخذهم بحفظه ويعمل لمن يحفظه الجعل السني من الكسبي والأموال . وكان على مذهب أهل الظاهر ولهذا عظم أمر الظاهرية في مذهب المغرب ولكنهم كانوا مغموين بالمالكية .

ورغما عما حصل فإن مذهب المالكية بقي غالبا على بلاد المغرب إلا أقصى ولا يزال كذلك الى اليوم . وهو الغالب أيضا على الجزائر وتونس وطرابلس ولا يكاد يوجد في هذه الأقاليم من مقلدي غيره إلا الحنفية بقله على الصفة التي سبق ذكرها .

مقدمة الطبعة الثانية

وأشهر الكتب التي اعتمد عليها أهل الأندلس وأفريقية بعد كتاب الموطأ كتاب الواضحة ألفه عبد الملك بن حبيب بعد أن رحل من الأندلس وأخذ فقه مالك عن ابن القاسم وطبقته . وكتاب العتبية ألفه العتي تلميذ ابن حبيب .

هذا في الأندلس . أما في أفريقية فقد كتب أسد بن الفرات على بن القاسم كتابا في سائر أبواب الفقه وسماه الأسدية بعد أن قرأ مذهب أبي حنيفة وانتقل إلى مذهب مالك فقرأه عليه سمخون ثم رحل إلى المشرق وأخذ عن ابن القاسم وعارضه بمسائل الأسدية فرجع عن كثير منها وكتب سمخون مسائلها ودونها وأثبت ما رجع عنه وكتب لأسد أن يأخذ بكتات سمخون فانف من ذلك فترك الناس كتابه واتبعوا مذبونة سمخون .

وقد نلص المدبونة أبو سعيد البرادعي من فقهاء القيروان في كتابه التهذيب الذي اعتمده المشيخة من أهل أفريقية وأخذوا به وتركوا ما سواه . كذلك اعتمد أهل الأندلس كتاب العتبية وهجروا الواضحة وما سواها .

ثم أخذ علماء المذهب يتناولون المدبونة والعتبية بالشرح والإيضاح بما شاءوا أن يكتبوا فكتب على المدبونة ابن يونس والحمي وابن محرز وغيرهم من علماء أفريقية وكتب على العتبية ابن رشد وأضرابه من علماء الأندلس . ثم جمع ابن أبي زيد جميع ما في الأمهات من المسائل والخلاف والأقوال في كتابه النوادر فاشتمل على جميع أقوال المذهب . (ابن خلدون) .

هذا ما كان من شأن مذهب مالك في المغرب أما في المشرق فقد نقل إلى بغداد وظلها بها ظهورا واضحا وزاحم فيها مذهب أبي حنيفة ولكن أنصاره صاروا قلة بعد القرن الرابع . ونقل أيضا إلى البصرة وبقي بها إلى القرن الخامس ثم ضعف شأنه بها . ولا يزال له بقية من مقلديه في بلاد العراق إلى الآن . كذلك مقلدوه على قلة اليوم في أرض الحجاز وفلسطين . وقد انشروا باليمن ثم تلاشى . وهو المذهب

مقدمة الطبعة الثانية

الغالب الآن في أرض الكويت وقطر والبحرين . واكثر أهل السنة في الأحساء مالكية وحنابلة .

أما في مصر فيغلب على أهل الصعيد كما أنه غالب على أهل السودان .

مذهب الإمام الشافعي

هو أبو عبدالله محمد بن إدريس الشافعي القرشي . ولد بغزة سنة ١٥٠ هـ . وتوفي بمصر سنة ٢٠٤ هـ . حفظ القرآن بمكة وبها تعلم اللغة والشعر وفنون الأدب وعلوم القرآن والحديث والفقه وكان في ذلك موضع إعجاب شيوخه من فرط ذكائه وشدة فهمه . ومن مشهورى العلماء الذين تلقى عنهم العلم سفيان بن عيينة ومسلم بن خالد الزنجي .

ولما قارب العشرين من عمره انتقل الى المدينة وكان قد سمع بالامام مالك وعلو مقامه في العلم فذهب اليه وتلقى عنه فقهه ثم رحل الى العراق ولقى أصحاب الامام أبي حنيفة وأخذ عنهم فقههم ورحل الى بلاد فارس وشمال العراق وكثير من البلاد ثم عاد الى المدينة بعد أن قضى سنتين في هذه الرحلة من سنة ١٧٢ الى سنة ١٧٤ هـ . وقد زادته هذه الرحلة علما ومعرفة بشؤون الحياة وطبائع الناس .

وبعد أن توفي الامام مالك سافر الى اليمن مع واليها وأقام بها ملازما لالامام يحيى ابن حسان ومتفرغا لتدريس العلم وأفادته فاشتهر أمره بها . ثم وشى به الى الخليفة هرون الرشيد فأخذ الى بغداد وهناك ظهرت براءته وعرف فضله وعلمه فأعقد عليه الرشيد الخير الرفير فأقام ببغداد يدرس العلم وينشر مذهبه فأقبل عليه الناس أفرجا يأخذون عنه . وقد أم في مدة إقامته بها كتابه القديم أو مذهبه القديم .

مقدمة الطبعة الثانية

ثم عاد الى مكة وفيها تفرغ للشر مذهبه فتلقاه عنه بعض العلماء الوافدين الى الحج ونقلوه الى بلادهم . وفي سنة ١٩٨ هـ . قدم الى مصر من بغداد بعد أن ذهب اليها وأقام بها شهرا وأقام بمصر حتى توفي .

وقد كان الشافعي في مبدل أمره يعد من أتباع مالك لأنه أخذ عنه مذهبه وأبلى الموطأ على بعض الوافدين الى المدينة من علماء الأمصار .

ولما رحل الى العراق قرأ كتاب الأوسط للإمام أبي حنيفة ودرس مذهبه ومذهب أصحابه ورأى في العراق من الأحداث والقضايا ما لم يره في الحجاز استجبت له آراء تخالف آراءه الأولى المالكية وتتفق وهذه الأحداث الجديدة وما ألفه الناس في بلاد العراق ولهذا ألف مذهبه (القديم) وخالف في كثير من مسأله مذهب أستاذه الامام مالك .

ذكر ابن خلدون أن الامام الشافعي رحل الى العراق من بعد مالك ولقي أصحاب الامام أبي حنيفة وأخذ عنهم ومزج طريقة أهل الحجاز بطريقة أهل العراق واختص بمذهب وخالف مالكا رحمه الله في كثير من مذهبه .

ولما جاء الشافعي الى مصر واستقر بها دؤن مذهبه الجديد ورجع عن بعض الأحكام التي كانت له بالقديم . ويظهر لنا أنه تأثر بالبيئة المصرية وما كان فيها من نظم وعادات خاصة . وقد وجد لمن تقدموه من العلماء بمصر فتاهى خاصة بأحوال المصريين لم يكن اطلع عليها من قبل فرجع عن بعض آرائه العراقية الى ما يخالفها من الأحكام .

قدم الشافعي مصر وكان الغالب على المصريين المذهب المالكي والمذهب الحنفي فنشر مذهبه بها ودؤن كثيرا من الكتب ، منها : كتابه (الجديد) وكان يدرس فيه مذهبه بمسجد عمرو بن العاص ، وكتاب الأم ، والأمالى الكبرى ، والإملاء

مقدمة الطبعة الثانية

الصغير، وكتاب الرسالة، وغير ذلك من الكتب . ووضع بمصر علم أصول الفقه وهو أول من وضعه ودقّنه .

وتلقى عن الشافعي مذهبه كثير من العلماء وكتبوا عنه ما ألفه وعملوا بما ذهب إليه . ومن أشهرهم محمد بن عبد الله بن عبد الحكم وأبو إبراهيم اسماعيل بن يحيى المزني، وأبو يعقوب يوسف بن يحيى البويطي، والربيع الجيزي . كذلك أخذ عنه أشهب، وابن القاسم من أصحاب الامام مالك .

ولم يزل مذهب الشافعي يقوى بمصر وذكره ينتشر حتى استولت على مصر دولة الفاطميين فأبطلت العمل به مع باقي المذاهب الأربعة كما سبق ذكره . وفي الدولة الأيوبية عادت القوة والنشاط للمذهب الشافعي لأنه كان مذهب الأيوبيين وقد اختص بالقضاء لأنه مذهب الدولة .

وبني صلاح الدين لعلماء الشافعية سنة ٥٦٦ هـ المدرسة الناصرية بجوار جامع عمرو، وهي أول مدرسة بنيت بمصر . ولما بكت وقف عليها الصباغة وكانت بجوارها . وفي سنة ٥٧٢ هـ بنى بجوار قبر الامام الشافعي المدرسة الصلاحية لتدريس مذهبه بها ووقف عليها جزيرة الفيل وأوقافاً أخرى دائمة . وكانت أعظم المدارس في ذلك العهد سعة وعمراً . وقد وصف نخامتها ابن جبير في رحلته وقال إنه يخيل لمن يتطوّف عليها أنها بلد مستقل بذاته . وهذه المدرسة هي التي بنى مكانها الأمير عبد الرحمن كتخدًا سنة ١١٧٥ هـ . مسجد الامام الشافعي الذي انتهت عمارته أخيراً الى الشكل الموجود عليه الآن . وفي سنة ٦٠٨ هـ بنى الملك الكامل ابن الملك العادل بن أيوب القبة العظيمة التي على ضريح الامام الشافعي وصفتها بالرياض وأنفق عليها خمسين ألف دينار مصرية .

وبقي مذهب الشافعي مختصاً بالقضاء بمصر في الشطر الأول من عصر دولة المماليك البحرية حتى أحدث الظاهر بيبرس القضاة الأربعة وجعل لكل قاض

مقدمة الطبعة الثانية

التحدث فيما يقتضيه مذهبه بالقاهرة والفسطاط ونصب التواب وميز الشافعى باستقلاله بتولية التواب فى سائر بلاد القطر كما خصه بالنظر فى مال الأيتام والأوقاف وجعل له المرتبة الأولى بين باقى القضاة . واستمر الحال كذلك فى باقى مدة هذه الدولة ودولة المماليك الثانية حتى جاء العثمانيون فقصروا القضاء على الحنفى .

وأول من أدخل مذهب الشافعى الشامى الفاضل الشافعى أبو زرعة محمد بن عثمان الدمشقى المتوفى سنة ٣٠١ هـ على بعض الأقوال وكان المذهب الغالب على أهل الشام مذهب الأوزاعى فلما ولى أبو زرعة القضاء حكم به ونشره بين الناس .

وكان يعطى لمن يحفظ مختصر المزنى مائة دينار . ومن عصر أبو زرعة أخذ علماء الشافعية يكثرون حتى غمروا الشام بمذهب إمامهم . وذكر المقدسى فى أحسن التقاسيم أن الفقهاء بإقليم الشام فى زمنه أى فى القرن الرابع كانوا شافعية .

قال : ولا ترى به مالكا ولا داوديا . وانتشر مذهب الشافعى بما وراء النهر بمحمد بن اسماعيل القفال الكبير الشافعى المتوفى سنة ٣٦٥ هـ .

وكان الغالب على بغداد مذهب أبى حنيفة ثم زاحمه فيها مذهب الشافعى وقد نشره فيها بنفسه كما ذكرنا . واستمر ظاهرا ببغداد بمن كان بعد الشافعى من علماء مذهبه ومن أشهرهم الحسن بن محمد الزعفرانى المتوفى سنة ٣٦٠ هـ .

والذى أدخل مذهب الشافعى إلى مرو أحمد بن سيار ثم أظهره بها الحافظ عبد الله بن محمد بن عيسى المروزي . فإن ابن سيار حمل كتب الشافعى إلى مرو فأعجب بها الناس . ولما أراد عبد الله أن ينسخها أبى عليه ذلك فباع ضيعة له وخرج إلى مصر فأدرك الربيع الحيزى وغيره من أصحاب الشافعى فنسخ كتب الشافعى ورجع بها إلى مرو وأظهر مكتبته بها فعرف الناس مذهبه ثم توفى فى سنة ٢٩٣ هـ .

وأول من أدخل مذهب الشافعي وتصانيفه إلى اسفراين أبو عوانة يعقوب
ابن إسحاق التيسابوري الاسفرايني صاحب الصحيح المستخرج على مسلم وقد أخذ
فقه الشافعي عن الربيع والمزني وتوفي سنة ٣١٦ هـ .

ونقل مذهبه إلى غزنه ونخراسان على يد وجيه الدين أبي الفتح محمد بن محمود
المروزي . فقد اتصل بغيث الدين صاحب غزنه وبعض نخراسان وكان على
مذهب الكرامية وأوضح له مذهب الشافعي وبن له فيه فساد مذهب الكرامية
فصار شافعيًا وذلك سنة ٥٩٥ هـ ثم بنى بغزنه مسجداً للشافعية وبالغ في مراعاتهم .

وعلى الجملة فإن مذهب الشافعي انتشر في أهم البلاد الإسلامية في بلاد الشرق
وانتقل منها إلى ما عداها من الممالك والأمصار .

وهو الآن غالب على ما عدا الصعيد من القطر المصري وغالب على فلسطين
وبلاد الكرد وأرمينية وأكثر أهل السنة من أهل فارس شافعية ومسلمو جزيرة
سيلان وجزائر القبلين ومسلمو الجاوة وما جاورها من الجزائر ومسلمو الهند الصينية
واستراليا شافعية . وأهل عسير شافعية . والسنيون في اليمن وعدن وحضرموت
شافعية عدا عدن فإن بها بعض حنفية .

وهو غالب على الحجاز مع مذهب أحمد بن حنبل . ويتبعه نحو الربع من مسلمي
الشام وبلى مذهب أبي حنيفة في الانتشار في بلاد العراق . ويوجد بقلة في جهات
أخرى غير ما ذكر ويتبعه في الهند نحو مليون مسلم . والله أعلم .

مذهب الامام أحمد بن حنبل

هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني ولد ببغداد
سنة ١٦٤ هـ . وتوفي سنة ٢٤١ هـ على الصحيح .

مقدمة الطبعة الثانية

طلب العلم صغيراً ثم رحل في طلبه إلى الشام والحجاز واليمن وسمع من سفيان ابن عيينة وطبقته ولازم الإمام الشافعي مدة إقامته ببغداد وقد قال في حقه : خرجت من بغداد وما خلفت فيها أثق ولا أزهد ولا أروع ولا أعلم من أحمد بن حنبل . وقد روى عن الإمام أحمد خلق كثير منهم جماعة من شيوخه ومنهم البخاري ومسلم . وقد صنف كثيراً من الكتب قيل إنها بلغت اثني عشر مجلداً . وله كتاب المسند الكبير أعظم المسانيد وأحسنها وضعاً وانتقاداً فإنه لم يدخل فيه إلا ما يحتاج به وقد انتقاه من أكثر من سبعة وخمسين ألف حديث . وكتب من أقواله وفتاويه أكثر من ثلاثين سفراً وجمع الخلل نصوصه في الجامع الكبير فبلغ نحو عشرين سفراً . وكان في فتاويه شديد التحري لفتاوى الصحابة فيما لا نص فيه حتى أنهم إذا اختلفوا في المسألة على قولين جاء عنه فيها رأي ثان . وقد بنى مذهبه على أربعة أصول مرتبة على الوجه الآتي :

(الأول) النص : فإذا وجد في المسألة نص من الكتاب أو السنة الصحيحة أفتى بموجبه ولم يلتفت إلى ما خالفه ولا من خالفه كائناً من كان ولهذا لم يلتفت إلى قول عمر في الميتوبة لحديث فاطمة بنت قيس ولا إلى قول ابن عباس وأحدى الروایتين عن علي في أن عدة المتوفى عنها زوجها الحامل أبعد الأجلين لصحة حديث سبيعة الأسلمية ولا إلى قول معاذ ومعاوية في توريث المسلم من غير المسلم لصحة الحديث المانع من التوارث بينهما . (الثاني) ما أفتى به الصحابة : فإذا وجد لبعضهم فتوى لا يعرف له مخالف منهم فيها لم يمسها إلى غيرها ولم يقل إن ذلك إجماع وإنما كان يقول لا أعلم شيئاً يدفعه . أما إذا اختلفوا بتخير من أقوالهم ما كان أقرب إلى الكتاب والسنة ولم يخرج عن أقوالهم فإن لم يتبين له موافقة أحد الأقوال حكى الخلاف في المسألة ولم يميز بقول أحد . (الثالث) الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب شيئاً يدفعه . وليس المراد بالضعيف عنده

الباطل ولا المنكر ولا ما في روايته منهم بل المراد به ما كان من أقسام الحسن . فإذا لم يجد في الباب أثرًا يدفعه ولا قول أحد من الصحابة ولا إجماعاً على خلافه كان العمل به أولى من القياس وهو الأصل الرابع فإنه لا يصار إلى القياس عنده إلا للضرورة .

هذه هي الأصول التي بنى عليها الإمام أحمد مذهبه . وكان يتوقف في الفتوى أحياناً إذا تعارضت الأدلة عنده أو لاختلاف الصحابة في المسألة أو لعدم اطلاعه فيها على أثر أو قول أحد من الصحابة أو التابعين .

وكان شديد الكراهة والمنع للافتاء بمسألة ليس فيها نص أو أثر عن السلف .

ويظهر أن تشدد الإمام أحمد في أن يكون في الحادثة نص أو أثر وتخرجه من الفتوى فيما ليس فيه نص أو أثر وأوقف مذهبه من الانتشار في أقطار الأرض كغيره من المذاهب الأخرى . فإن أصحابه من بعده كانوا يحجرون أقواله في فتاويهم ولا يعدونها بخلاف أهل المذاهب الأخرى فإنهم اجتهدوا في مذاهب أئمتهم اتباعاً لتجدد الحوادث وأحياناً كانوا يخالفونهم في الفروع استنباطاً من قواعد أصولهم . ولهذا كان الخنابلة في الجهة التي ظهر فيها مذهبهم قليلين . والجهات التي كثر فيها أتباعه صغيرة في جانب غيرها من المسالك والاصقاع التي انتشر فيها غيره من باقي المذاهب الأربعة . قال ابن خلدون (وأما أحمد بن حنبل فقلده قليل لبعده مذهبه عن الاجتهاد واصالته في معاضدة الرواية وللاخبار بعضها ببعض وأكثرهم بالشام والعراق من بغداد ونواحيها وهم أكثر الناس حفظاً للسنة ورواية الحديث) .

وكان أول ظهور المذهب ببغداد موطن الإمام أحمد ثم انتقل إلى غيرها من البلاد . وقد كثّر أصحابه ببغداد وقوى أمرهم في القرن الرابع فقد ذكر ابن الأثير في حوادث سنة ٣٧٣ هـ أنهم قد عظم أمرهم وقويت شوكتهم فصاروا يكسبون دور القواد والعامة وإن وجدوا نبيذاً أراقوه وإن وجدوا مغنية ضربوها وكسروا

آلة الغناء واعترضوا في البيع والشراء ومشى الرجال مع النساء والصبيان فان رأوا ذلك سألوه عن الذي معه من هو فأخبرهم وإلا ضربوه وحملوه الى صاحب الشرطة وشهدوا عليه بالفاحشة فأرهبوا بغداد . فركب صاحب الشرطة الخروشي ونادى في جانبي بغداد في أصحاب أبي محمد البرهاري الحنابلة ألا يجتمع منهم اثنان ولا يتناظرون في مذهبهم فلم يفد فيهم ذلك . وزاد شرهم بأن أغروا العميان الذين كانوا يغشون المساجد بايذاء الشافعية فكانوا يضربونهم ضربا مبرحا ولم تبدأ هذه الفتنة إلا بعد أن صدر مكتوب الخليفة الراضى بالتشريع على آرائهم ومعتقداتهم وتوعدهم بالقتل والتشريد وأحرق دورهم . وقد حصلت بينهم وبين الشافعية فتنة في بغداد أيضا في سنة ٤٧٥ هـ . ذكرها ابن الأثير في حوادث هذه السنة مما دل على أنه كان لا يزال الى ذلك الوقت فريق كبير منهم ببغداد . ومع أن المذهب كان ظاهرا في بعض بلاد العراق الأخرى فانه مع مرور الزمان غمرته المذاهب الأخرى كالشافعي والحنفي حتى صار أصحابه الآن قليلين في جميع نواحي العراق .

أما في مصر فقد ذكر السيوطي في حسن المحاضرة أنه لم يسمع بخبر الحنابلة بمصر إلا في القرن السابع وما بعده وذلك لأن الامام أحمد رضى الله عنه كان في القرن الثالث ولم يبرز مذهب خارج العراق إلا في القرن الرابع وفي هذا القرن ملك العبديون مصر وأفنوا من كان بها من أئمة المذاهب الثلاثة قلا ونفيا وتشريدا وأقاموا مذهب الرضى والشيعة ولم يزولوا منها إلا في أواخر القرن السادس فراجعت اليها الأئمة من سائر المذاهب وأول إمام من الحنابلة علمت حلوله بمصر المحافظ عبد الغنى المقدسي صاحب العمدة » . انتهى

وما ذكره السيوطي إنما هو بالنسبة للعلماء الظاهرين من الحنابلة أما غيرهم من مقلدى المذهب ومتبعي أحكامه فهؤلاء كانوا موجودين بمصر زمن الدولة الفاطمية ومدة الأيوبيين قبل عصر المقدسي . فقد ذكر المقدسي أن الفتيا بمصر

في مسدته كانت على مذهب الفاطميين ولكن المذاهب الأخرى كانت موجودة ظاهرة بالقسطاط .

وفي صبح الأعشى "أن الفاطميين كانوا يتألفون أهل السنة والجماعة ويمكنهم من إظهار شعائرهم على اختلاف مذاهبهم ولا يمنعون من إقامة صلاة التراويح في الجوامع والمساجد على مخالفة معتقدهم في ذلك . ومذاهب مالك والشافعي وأحمد ظاهرة الشعائر في مملكتهم بخلاف مذهب أبي حنيفة . وراعون مذهب مالك ومن سألهم الحكم به أجابوه " وفي خطط المقرئ " أنه لم يكن في الدولة الأيوبية بمصر كثير ذكر لمذهب أبي حنيفة وأحمد بن حنبل ثم اشتهر مذهبهما في آخرها " وسبق أن قلنا إنه كان للحنابلة نائب عن القاضي الشافعي في مدة الأيوبيين وأنه في زمن الظاهر بيبرس جعل القضاة أربعة من المذاهب الأربعة واستمر الأمر كذلك حتى جاء العثمانيون فقصوروا القضاء على الحنفية .

وخلاصة ما ذكر أن مذهب الامام أحمد كان ظاهرا بمصر مدة الفاطميين والأيوبيين ودولة المماليك الأولى والثانية وانما كان اتباعه قليلين وهم لا يزالون قليلين الى الآن .

وأظهر ما يكون مذهب الامام أحمد في نجد فان النجديين حنابلة . وهو الغالب على الحجاز مع المذهب الشافعي والغالب على أهل السنة بالاحساء مع مذهب مالك . ومذهب الشافعي هو الغالب على فلسطين وبلية الحنبل ونحو الربع من أهل السنة بالشام حنابلة . وله أتباع قليلون في قطر والبحرين من التازحين اليهما من نجد .

الى هنا ينتهي تاريخ المذاهب الأربعة ومنه يتبين أنها قد انتشرت في سائر بلاد الاسلام واتبعها المسلمون في سائر أقطار الأرض . ولقد كتب الله لها البقاء والتغلب

على غيرها من المذاهب الأخرى . فمذهب الأوزاعي لم يقو على البقاء أمام مذهب المالكية بالأندلس ومذهب الليث بن سعد بمصر لم يجد من الأصحاب من يدونه وينشره بين الناس كما فعل أصحاب المذاهب الأخرى وقد وجد المصريون من مذهب مالك أولا والشافعي ثانيا ما فيه غناء لهم . ومذهب داود الظاهري درس بدروس أئمنه وإنكار الجمهور على متحليه ولم يبق إلا في الكتب المجردة كما ذكر ابن خلدون . كذلك مذاهب أخرى من مذاهب الفقهاء درست على مر الزمان ولم يبق لها ذكر إلا في الكتب . أما بعض المذاهب الموجودة الآن في بلاد المشرق كذهب الأياضية في عمان ومذاهب الشيعة في فارس فهذه مع اتصالها بعقائد خاصة لم تقو على الانتشار خارج البيئة التي نبتت فيها ولم يعول جمهور المسلمين على شيء منها .

وعلى الجملة قد صارت هذه المذاهب الأربعة مذاهب الجمهور في أهل الاسلام في جميع الأمصار ووقف الناس عند تقليدها وطادوا من تمذهب بغيرها وأنكروا عليه وأفتى العلماء بوجوب اتباعها وعدم جواز تقليد غيرها وصار لا يولى الإفتاء والقضاء بين المسلمين إلا من كان على أحد هذه المذاهب قال ابن خلدون : ” ووقف التقليد في الأمصار عند هؤلاء الأربعة ودرس المقلدون لمن سواهم وسد الناس باب الخلاف وطرقه لما كثر تشعب الاصطلاحات في العلوم ولما عاق عن الوصول الى رتبة الاجتهاد ولما خشي من إسناد ذلك الى غير أهله ومن لا يؤثق برأيه ولا بدعيته فصرحوا بالعجز والاعواز وردوا الناس الى تقليد هؤلاء كل من اختص به من المقلدين وحظروا أن يتداولوا تقليدهم لما فيه من التلاعب ولم يبق إلا نقل مذاهبهم وعمل كل مقلد بمذهب من قلده منهم بعد تصحيح الأصول واتصال سندها بالرواية لا محصول اليوم للفقهاء غير هذا ومدعى الاجتهاد لهذا العهد مردود على عقبه مهجور تقليده . وقد صار أهل الاسلام اليوم على تقليد هؤلاء الأئمة الأربعة ” انتهى : وفي خطط المقرئى : ” فلما كانت سلطنة الظاهر بيبرس البندقدارى وثى بمصر

مقدمة الطبعة الثانية

والقاهرة أربعة قضاة وهم شافعي ومالكي وحنبلي فاستمر ذلك من سنة خمس وستين وستائة حتى لم يبق في مجموع أمصار الاسلام مذهب يعرف من مذاهب أهل الاسلام سوى هذه المذاهب الأربعة وعقيدة الأشعرى وعملت لأهلها المدارس والخوانك والزوايا والترابط في سائر ممالك الاسلام وعودى من تمذهب بغيرها وأنكر عليه ولم يول قاض ولا قبلت شهادة أحد ولا قدم للخطابة والامامة والتدريس أحد ما لم يكن مقلدا لأحد هذه المذاهب وأفتى فقهاء الأمصار في طول هذه المدة بوجود اتباع هذه المذاهب وتحریم ما عداها والعمل على هذا الى اليوم انتهى .

وقد مضى على ابن خلدون والمقرئى أكثر من خمسة قرون والجمهور من المسلمين لا يزالون يتبعون هذه المذاهب ولا تزال لها منزلتها في نفوسهم لا ينفون بها بدليلا .

وهي أظهر ما تكون في المملكة المصرية حيث يوجد الجامع الأزهر ذلك المعهد الديني العظيم الذي يقصده المسلمون من جميع أقطار الأرض لتلقى علوم الدين وغيرها فيه . ففي هذه الجامعة الدينية الكبرى يدرس فقه المذاهب الأربعة وعلم أصول الفقه دراسة مستفيضة كما يدرس الفقه كذلك في ما هدد أخرى تابعه لهذه الجامعة توجد في بعض البلاد المهمة بالقطر المصري وهذه الجامعة مع معاهدها زائرة بالشيوخ من علماء المذاهب الأربعة ينزسونها لألوف الطلاب من المصريين وغيرهم من الأقطار الأخرى .

كذلك كان يوجد بالمساجد بعض العلماء أو المتعلمين الذين درسوا قسما من العلم بالأزهر أو غيره ليؤموا الناس في الصلاة ويقرءوا لهم دروسا من الفقه أو غيره من علوم الدين ، ولكن درس الفقه كان يقرأ حسب مذهب الذى يقرؤه فقد يكون المدرس شافعيًا ومن يحضر درسه مالكي أو حنبلي وقد يكون غير ذلك .

مقدمة الطبعة الثانية

ولما توجهت عناية حضرة صاحب الجلالة ملك مصر المعظم "فؤاد الأول" الى إصلاح التعليم الديني بمصر لينال حظه من الرقي والتقدم أبدى حفظه الله رغبته في أن ينال التدريس والإرشاد بالمساجد أيضا قسطه من الإصلاح كي يجد المسلمون في محال عبادتهم من يرشدهم الى طرق الخير ويثب فيهم روح الفضيلة ويعلمهم أحكام دينهم على الوجه الأفضل . وتحقيقا لهذه الرغبة السامية وضعت وزارة الأوقاف في لائحتها الداخلية التي أصدرتها سنة ١٩٢٢ م نظاما يقضي بأن الذي يقوم بوظيفة الخطابة والإمامة والتدريس بالمساجد يجب أن يكون من العلماء ما عدا الزوايا فأنها يجوز أن يوظف فيها غير عالم إن لم يتيسر وجود عالم ثم فذنت هذا النظام بالفعل من ذلك التاريخ فصار لا يعين بالمساجد لوظيفة من الوظائف المذكورة إلا من كان من العلماء . وفي سنة ١٩٢٦ م وضعت نظاما يقضي بالاعين في إحدى هذه الوظائف إلا العالم الذي يجوز امتحانا خاصا يدل به على أنه متفوق في العلم بدرجة تمكنه من القيام بوظيفة الوعظ والإرشاد بالمساجد على الوجه الأفضل . ثم في سنة ١٩٢٢ م أيضا ألفت لجنة علمية من شيوخ المذاهب الأربعة بالجامع الأزهر برئاسة حضرة صاحب الفضيلة شيخه لوضع كتاب في العبادات على المذاهب الأربعة لتدريسه بالمساجد فوضعت هذا الكتاب بالصفة المشروحة في مقدمته طبعته الأولى . وبعد أن تم طبعه في أواخر سنة ١٩٢٨ م وزع على أئمة المساجد لتدريسه بها فستدققها ظاهرا في تعليم الناس أحكام العبادات من صلاة وصيام وزكاة وجمع على حسب مذاهب الأئمة الأربعة التي يتبعون على مقتضى أحكامها وصار الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة من عامة المسلمين بالقطر المصري يمكنهم أن يعرفوا أحكام مذاهبهم في مساجدهم التي يتبعون فيها . ولم تقتصر الوزارة على هذا فقط بل رتب أيضا في كل مسجد درسا في التوحيد ودرسا في الأخلاق وناطت بفريق من مفتشيها مراقبة القائمين بهذه الدروس في أداء وظائفهم وإبلاغ الوزارة كل ما يبدو لهم من الملاحظات لتلافي النقص في وقته .

طبعت الوزارة من كتاب الفقه مقدارا وفيرا وعرضته في مخازنها لمن شاء ليكون أعم نفعاً وأعظم فائدة مما لو قصرته على التدريس في مساجدها فتتابع الناس في طلبه من جهات شتى ولم يمض على عرضه وقت كثير حتى نفذت جميع نسخه .

أبدى بعض حضرات العلماء الذين درسوا الكتاب ملاحظات بعضها خطأ مطبعي وبعضها يتعلق بمسائل متفرقة يقضى حسن الترتيب أن تكون مجمعة في باب واحد وبعضها يتعلق بالعبارات الفقهية . وكان أهم هذه الملاحظات ما أبداه حضرة صاحب الفضيلة الشيخ عبد الله دراز شيخ معهد دمياط ومن أجلاء علماء المالكية .

لهذا قبل أن تشرع الوزارة في إعادة طبع الكتاب ألفت لجنة من حضرات أصحاب الفضيلة الشيخ عبد الرحمن الجزيري المفتش الأول بقسم المساجد ومن علماء الحنفية والشيخ محمد سبيع الذهبي شيخ علماء الحنابلة بالجامع الأزهر والشيخ عبد الجليل عيسى من علماء المالكية والشيخ محمد الباهي والشيخ محمد إبراهيم شوري من العلماء الشافعية وعهدت لها دراسة الكتاب مع ما أبدى من الملاحظات وناطت بأول أعضائها الشيخ عبد الرحمن الجزيري تحرير عبارات الكتاب على الوجه الذي يتفق مع ما رأته اللجنة من التنقيح وأن يشرف على طبعه وتصحيحه من الخطأ فقامت اللجنة بما عهد إليها حتى أتمته .

ثم رأى أن يلحق بالكتاب بعض أبواب الفقه التي لا غنى للجمهور عن تعامها وهي أبواب الأضحية والذبايح وما يحل وما لا يحل من الطعام والشراب واللباس فقام بوضع هذه الأبواب على المذاهب الأربعة فضيلة الشيخ عبد الرحمن الجزيري وعرض ما كتبه على باقي أعضاء اللجنة وبعد أن اتفقوا على صحة ما في هذه الأبواب طبعت وجعلت ملحقاً بالكتاب .

مقدمة الطبعة الثانية

وإننا نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا الى خير العمل وأن يجعل في هذا الكتاب الخير والهداية الى أقوم الطرق وأنماها بركة ورشدا وصل اللهم على سيدنا محمد عبدك ورسولك الذي أرسلته هداية للناس ورحمة للؤمنين ٥
٢٨ شعبان سنة ١٣٤٩هـ (١٧ يناير سنة ١٩٣١م) ٥

عبد الرحمن حسن
مدير قسم المساجد بوزارة الأوقاف

مصادر هذه المقدمة

نبيل الأوطار للشوكاني . سبيل السلام لمحمد بن اسماعيل الصنعاني .
إعلام الموقعين لابن القيم . شرح منظومة عقود رسم المفتي لابن عابد بن .
مفتاح السنة للأستاذ الشيخ عبد العزيز الحلوى . بفر الاسلام للأستاذ أحمد أمين .
مقدمة ابن خلدون . خطط المقرئ . الخطط التوفيقية . حسن المحاضرة
للسيوطي . حقائق الأخبار للرحوم اسماعيل سرهنگ باشا . تاريخ الأمم الإسلامية
للرحوم الأستاذ محمد بك الخضرى . تاريخ الطبرى . ابن خلكان . رسالة المرحوم
أحمد تيمور باشا فى حدوث المذاهب الأربعة . رحلة ابن جبير .

مقدمة الطبعة الاولى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك اللهم كتبت على نفسك الرحمة، وأتممت على خلقك النعمة، وأرسلت
المرسلين مبشرين ومنذرين. ﴿لَئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ
عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ .

سبحانك لا تحصى ثناء عليك، رضيت لنا الإسلام ديناً، وبعثت فينا محمداً سراجاً
منيراً، أرسلته رحمة للعالمين، وحجة على المبطلين: ﴿لِيَحَقِّقَ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ وَلَوْ
كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ﴾ .

اللهم صلّ عليه وعلى آله وصحبه الذين صدقوا ما عاهدوا الله عليه، واتبعوا النور
الذي أنزل معه، فأبدلهم من الضعف قوة، ومن العداوة أخوة، وأيدهم بروح من
عنده، وأنجز لهم صادق وعده: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾. ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا
نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ .

أما بعد، فإن الله سبحانه برحمته الواسعة . وحكمته البالغة . بنى الإسلام
على خمس دعام . كل دعامه منها أساس ثابت لسعادة الدنيا وحسن ثواب الآخرة،
وعمداد قوي للإصلاح المجتمع وإسعاد بنيهِ .

روى البخاريّ ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله
صلّى الله عليه وسلم يقول : «يُبنى الإسلامُ على خمسٍ شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً
عبده ورسوله . وإقام الصلاة . وإيتاء الزكاة . وصوم رمضان . وحج البيت .» .

مقدمة الطبعة الأولى

فالدعاة الأولى الشهادتان وهما تتضمنان عقائد حقة تعتمد عليهما سعادة الناس وروابطهم، فأما شهادة أن لا إله إلا الله فهي عماد كل دين إلى : ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ .

وهي تحقق باعتقاد القلب واعتراف اللسان بأن الله موجود وأنه واحد لا شريك له ، وهاتان العقيدتان فطريتان يؤدي إليهما النظر الصحيح ولا ترتب فيهما فطرة سليمة ، لأن الفطرة التي لم يعبث بسلامتها تقليد ولا تضليل تؤمن بأن كل موجود لابد له من مُوجد وأي أثر لا ينتج من غير مؤثر . وأن هذا العالم المحكم صنعه البديع نظامه لا بد له من خالق أوجده وقادر أبدعه : ﴿تَحْنُ خَلَقْنَاكُمْ فَلَوْلَا تُصَدِّقُونَ﴾ . ﴿أَفَى اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ .

وكذلك يطمئن القلب إلى أن هذا الكون الذي تجري مسننه على نسق واحد ، وتسير نظمته على غير خلف ، لا تدبره أرباب متفوقون . لأن في تفرق المدبرين اختلاف المذاهب في التدبير . ومع الاختلاف لا يتحد للكون نظام . ولا يتسق له سنن : ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَهِبَ كُلُّ إِلَهٍ مِمَّا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ﴾ . ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ .

ولها تين العقيدتين أثر بالغ في تهذيب النفوس . وتقوية الوحدة الاجتماعية . فاتت بهما تحرير العقول من رقي الأوهام وتطهير النفوس من ضلال الشرك والدعوى بها عن العبودية لغير الله والانحطاط إلى عبادة جماد أو حيوان . وبهما جمع القلوب على معبود واحد وتوجيه الوجوه إلى قبله واحدة ولهذا التوحيد أثره في جمع الكلمة وتعاون بني الإنسان : ﴿أَرَأَيْتُمْ مُتَّفِقُونَ خَيْرًا أَلَّا اللَّهُ الْوَاحِدَ الْقَهَّارُ﴾ .

وأما شهادة أن محمدا عبده ورسوله فتتحقق بإيمان القلب وإقرار اللسان بأن محمدا بن عبد الله بن عبد المطلب العربي القرشي "عبد من عبد الله أصطفاه ليبلغ للناس رسالته وأنزل عليه القرآن هدى للأؤمنين ورحمة . وما كان آية الله ولا ملكا من ملائكته وما جاء بأمر من تلقاء نفسه : ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُمُ اللَّهُ وَاحِدٌ ۚ ۝ ﴾ .

وفي المعجزات التي أبدعها الله بها ، والشهادات التي صبر عليها ، والنجاح الذي لقيته دعوته ، والتطور العام الذي أحدثته في العالم ، والآثار التي بقيت لها ، والأخلاق الكريمة التي تخلق بها من نشأته . أصدق برهان على صدقه وأنه رسول الله . وفي الشهادة برسائته والإيمان بما جاء به تقويمٌ للنفوس وإصلاحٌ للنظم الاجتماعية فإن محمدا صلى الله عليه وسلم إنما بُعث ليتعمم مكارم الأخلاق ويحل الطيبات ويحزم الخبايا ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر . وهذه أسس سعادة الإنسان وصلاح شؤونه . ولذا قال حكيم العرب أكثم بن صيفي : « إن ما جاء به محمدا لو لم يكن ديننا لكان في أخلاق الناس حسنا » .

والدعامة الثانية إقام الصلاة وذلك بأداء الصلوات الخمس في مواعيها مقومة الأركان مستكملة الشرائط مع الانشوع والخضوع واستشعار العبد لجلال المعبود واستحضار عظمتيه في القيام والقعود والركوع والسجود . وكل في هذه العبادة ووسائلها من منافع للناس ، ففي الترام المصلي طهارة بدنه وثوبه ومكانه ، وفي تحرزه عن الانجاس والأفذار تعويدٌ على النظافة ووسيلة إلى سلامة الحواس ، وفي اجتراح المصلين على أدائها متجهين إلى قبلة واحدة متساوين في صفوف واحدة توثيقٌ للألفة وباعث على التعارف والتعاون ، وفي تكرير ذلك خمس مرات في اليوم تذكيرٌ للعبد بربه

مقدمة الطبعة الأولى

وتعويد القلب على مراقبته ومن راقب الله وقف عند حدوده وآتته عن محاربه .
﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ اللَّيْلِ إِنَّ أَحْسَنَاتِ يُذِهِنَ السَّيِّئَاتِ ﴾ :
﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ ﴾ .

والدعامة الثالثة إيتاء الزكاة وذلك بإعطاء الأغنياء في كل عام مرة نصيبا من
مالهم الذي آتاهم الله من فضله لسد حاجة الفقراء والمساكين ومعدونة الغارمين
وأبناء السبيل .

ولله في هذه الزكاة حكمة بالغة جمعت بين إنصاف الأغنياء والرحمة بالفقراء
فاشتراط نصاب معين يكون ما دونه عفوا . واشتراط نمائه ومضى الحول عليه .
وتحديد القدر الواجب بنسبة يسيرة . وتعيين موعد الأداء بانقضاء الحول . كل هذا
مراعى فيه العدل وإنصاف ذى المال حتى تكون زكاته من ثمار أمواله لا من
رعوسها . وتكون رحمته بالفقراء من فضل ما آتاه الله . وفيها شكر الله على النعمة
وتربية لعاطفة الرحمة ، وشكر النعمة بزيدها . والرحمة بالناس تستل من قلوبهم الأضغان
وتغرس بدلها المحبة فلا يحقد فقير على غنى ولا يطمع محروم في غير ماله . وفيها علاج
النفس من داء الشح وتطهيرها من أدرانها : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ
وَيُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾ .

والدعامة الرابعة صوم رمضان وذلك بالإسكاف عن الطعام والشراب والامتناع
عن الشهوات شهرا في كل عام من قبيل طلوع الفجر الى غروب الشمس وفي هذا
رياضة للنفس بكبح جماح شهواتها . وابتلاء للعبد ليعرف مبلغ احتياله المشاق
وصبره على ما يكلفه به مولاه . وفيه إشعار المترفين بالأم البائسين ليقدرُوا نعمة الله

مقدمة الطبعة الأولى

عليهم ويعطفوا على المحرومين: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ .

والدعاة الخامسة حج البيت لمن أستطاع إليه سبيلا وذلك بقصد البيت الحرام بمكة مرة في العمر للطواف بالكعبة . والوقوف بعرفة بعد الإحرام والتجود من الثياب والإكتهاف بإزار ورداء .

وفي هذا الحج نتعارف الشعوب الاسلامية وتشعر النفوس بالإخاء والمساواة فكلمهم عارى الرأس سترته إزار ورداء لا فرق بين غنى وفقير وعبد وأمير وفيه تعظيم المسلمين لمهد دينهم وذكري أول أمرهم وفيه عقدة مصالح اجتماعية ومنافع اقتصادية: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ . ﴿لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا أَنَّمَا اللَّهُ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُم مِّنْ بَيْمَةِ الْأَضَاقِ﴾ .

من هذا يتبين أن قواعد الإسلام الخمس إنما هي دعائم لمصالح الناس . وأسس بُنِي عليها سعادتهم . وكل قاعدة منها عماد لأمهار من الفضائل وسبيل الى خيرى الدنيا والآخرة لو راعاها المسلمون حق رعايتها . وألَمُوا بأحكامها وأسرارها وقاموا حق القيام بواجباتها .

وأجل خدمة علمية لدينية للمسلمين أن يمهّد لهم السبيل الى العلم بهذه القواعد ومعرفتها على أكل وجوهها حتى يكون المسلم فى تقييده مؤمنا على علم مطمئنا الى الايمان قلبه لا تشوبه عقيدته أوهام ولا باطل . وفى عبادته علما بأركانها وشرائطها وآدابها وسننها مُلِمًا بِحِكْمِهَا وأسرارها مؤذيا لها حق أدائها . وبهذا ثمر العقائد والعبادات مكارم الأخلاق وتستقيم أحوال الناس .

مقدمة الطبعة الأولى

ولما وجه حضرة صاحب الجلالة "الملك فؤاد" عنايته السامية الى التعليم الديني في مصر وشمل جلالاته معاهد العلم الديني برعايته وبعث روح النور في أهلها ورفع من مستوى الدراسة فيها . رأى أيد الله ملكه أن يشمل برعايته الأمة عامة وأن يث في أفرادها روح الدين وينشر بينهم أصوله وما تمس إليه حاجتهم من علومه فأشار حفظه الله بطبع كتاب الله الكريم على الرسم العثماني مع دقة الضبط وإتقان الطبع فعنيت الحكومة بما أشار به جلالاته ، وأخرجت للناس مصحفا آية في الإتقان مصداقا لقول الله : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نُزِّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ .

وأبدى جلالاته رغبته في أن تعمّر المساجد بالدروس الدينية وتوضع المؤلفات التي تلام هذه الدروس حتى تكون المساجد معابد لإقامة شعائر الدين ، ومعاهد لتفقه المسلمين ، وذلك إنما يكون بترتيب دروس الدين فيها ترتيبا يكفل تعليم الأمة قواعد الدين ويرشد الى الأخلاق والآداب وبوضع المؤلفات في هذه الموضوعات على نسق يوصل الى هذه الغاية المحمودة وينفع الأمة كافة .

وقد عُيِّنَت وزارة الأوقاف بتحقيق هذه الرغبة وبدأت بإخراج هذا الكتاب الجامع لأحكام العبادات على المذاهب الأربعة وستعمل على أن تُثَبِّعَ بإخراج كتابين في العقائد والأخلاق الدينية ، والمرجو من الله عز شأنه أن يمدّ جلالة الملك بنصره وتأييده ، ويدعم على الأمة خيريه وبرّه ، ليتم تحقيق ما يرجوه جلالاته من خدمة الدين ونفع أهله .

وكان البدء في هذا العمل الجليل في سنة ١٩٢٢ م فقد ألفت لجنة علمية من علماء المذاهب الأربعة في الجامع الأزهر برئاسة حضرة صاحب الفضيلة شيخه . وهذه اللجنة اختارت بعض علماء المذاهب من أعضائها ومن غيرهم ووضعت نموذج

مقدمة الطبعة الأولى

ليكون الكتاب على نسقه وعرض على اللجنة العلمية العامة ووافقت عليه في ١١ فبراير سنة ١٩٢٣ ثم سارت اللجنة في عملها حتى أتمت أحكام العبادات : الصلاة ، والصوم ، والزكاة ، والنج .

وأعضاء هذه اللجنة العاملة هم :

- الشيخ محمد السالوطي ، والشيخ محمد عبد الفتاح العثاني من علماء المالكية .
- الشيخ عبد الرحمن الجزيري ، والشيخ محمود الببلاوي من علماء الحنفية .
- الشيخ محمد سبيع ، والشيخ أبو طالب حسين من علماء الحنابلة .
- الشيخ محمد الباهي من علماء الشافعية .

ولما تم جمع هذه الأحكام عهدت الوزارة بهذه المجموعة الى أحد أعضاء اللجنة الشيخ عبد الرحمن الجزيري المقتض الأول بالمساجد ليرتب وضعها حتى يكون الكتاب على نسق واحد ويصوغ العبارات حتى لا يستغل على الناس فهم حكم من الأحكام وقد قام بما عهد اليه مستعينا ببعض أعضاء اللجنة على للتفصيل المبين بقراراتهم .

والنسق الذي رتب عليه الكتاب أنه جمع في كل باب أحكامه على المذاهب الأربعة ودون الحكم الذي اتفق عليه إمامان أو أكثر في أعلى الصفحة والحكم المخالف في أدناها وفصل بينهما بخط أفقي بحيث لو جردت الأحكام المدونة في أعلى صفحات الكتاب يخلص للقارئ أحكام العبادات التي اتفق عليها إمامان أو أكثر من الأئمة الأربعة . وإذا كان في المسألة تفصيل أو مذاهب أربعة مختلفة ذكر في أعلى الصفحة أن فيها تفصيلا أو فيها اختلاف المذاهب ودون ذلك في أدناها .

مقدمة الطبعة الأولى

وفي كثير من المواضع يُبين مع الحكم دليله من الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس لتبيين وجهات نظر الأئمة وما في اختلافهم من اليسر والرحمة .

وهذا طريق في تأليف الفقه جديد ، والصعاب فيه كثيرة . لأن المؤلفات في المذاهب الأربعة ليست على ترتيب متفق والرجوع الى كتب المذاهب لتعرف أحكامها جميعها في مسألة واحدة فيه من العسر ما لا يقدره إلا من كابده . وقد بذل أقصى المجهود في ضبط الأحكام والتحقق من نسبة كل مذهب الى إمامه ، وليس عيباً أن يؤخذ على هذا الكتاب مأخذ لأن الكمال لله وحده إنما العيب على من أبصر خطأ ولم يرشده الى صوابه وعلى من أرشد الى الصواب ولم يتدارك خطاه .

نسأل الله أن ينفع بهذا الكتاب عباده وأن يتولى جزاء مؤلفيه ويجعله في المساجد منارا للعلم النافع والعمل الصالح إنه سبحانه مجيب الدعاء ما

غرة جمادى الثانية سنة ١٣٤٧ (١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٨)

عبد الوهاب خلاّف

كتاب الطهارة

أقسامها

تنقسم الطهارة الى قسمين : طهارة من الحدث وتختص بالبدن ، وطهارة من الخبث ، وتكون في البدن والثوب والمكان ؛ والطهارة من الحدث ثلاثة أصناف : وضوء ، وغسل ، وبدل منهما وهو التيمم . والوضوء يشمل المفروض وغيره كالوضوء على الوضوء ، وكذلك الغسل يشمل المفروض كغسل الجنابة وغسل الميت ، وغير المفروض كالغتسالات المسنونة ، فكل هذه الأمور الآتى بيانها تسمى طهارة من الحدث ، والطهارة من الخبث قسمان أصلية وهى القائمة بالأعيان الطاهرة بأصل خلقتها ، وعارضة وهى التى تحصل باستعمال المطهرات المزيلات لحكم الخبث من ماء وغيره . والمطهرات أنواع : ماء وتراب وغيرهما مما سيأتى بيانها فى مبحث ازالة النجاسة .

أقسام المياه

تنقسم الى ثلاثة أقسام طهور وطاهر غير طهور ومتنجس :

(أما القسم الأول) وهو الطهور أى الطاهر فى نفسه المطهر لغيره فهو كل ماء نزل من السماء أو نبع من الأرض باقيا على أصل خلقته لم يتغير أحد أوصافه الثلاثة وهى اللون والطعم والرائحة . أو تغير بشئ لا يسلب طهوريته من الأشياء التى يأتى بيانها ولم يكن مستعملا وسيأتى بيان المستعمل فى القسم الثانى ، ومن الطهور

(١) المالكية — قالوا إن الماء المستعمل طهور لأن الاستعمال لا يخرجه

عن الطهورية وإن كان مكروها كما يأتى .

ماء المطر لقوله تعالى ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ ولقوله تعالى ﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ﴾ وماء البحر لقوله صلى الله عليه وسلم جواباً لما سألته عن الوضوء بماء البحر «هو الطهور ماؤه الحل ميتته» صححه الترمذي وكذا ماء الأنهار والعيون والآبار وما ذاب من ثلج وبرد وجليد أو جمع من الندى، ومن الطهور ملح انعقد من الماء ثم ذاب بنفسه أو ذوبه أحد لأنه طهور تجدد ثم ذاب طهوراً^(١).

مبحث في تغير الماء بما لا يخرججه عن كونه طهوراً

وقد يتغير الماء بما لا يغير طهوريته فمن ذلك تغير أوصافه كلها أو بعضها بسبب المكان الذي استقر فيه أو مر به كأن استقر أو جرى على بعض المعادن مثل الملح والكبريت فتغيرت به أوصاف الماء كلها أو بعضها، ومن ذلك تغير كل أوصافه أو بعضها بطول مكثه أو بما تولد فيه من سمك أو طحلب بشرط أن لا يطبخ في الماء أو يلقى فيه بعد الطبخ : والطحلب خضرة تعلو على وجه الماء، ومن ذلك تغير الماء بدناخ إنائه كالقطران والقرظ وبما يعسر الاحتراز منه كالبن وورق الشجر الذي تلقبه الرياح في ثمر أو عين أو غدرو وبما جاوره بكيفة ملقاة بشاطئ الماء تغير الماء بريحتها الذي حمله الهواء إليه.

(١) الحنفية — قالوا إن الماء الذي ينعقد فيه الملح طهور قبل الانعقاد أما بعد الانعقاد فإنه إذا ذاب يكون طاهراً غير طهور وبعض الحنفية يقول إنه قبل الانعقاد وبعده غير طهور لأنه على خلاف طبيعة الماء حيث يجمد شتاءً ويذوب صيفاً.

(٢) الحنابلة — قالوا لا يشترط الطبخ بل يضر تغير الماء به إذا طرحه في الماء آدمى عاقل قصداً سواء أكان مطبوخاً أم غير مطبوخ.

الشافعية — زادوا على المطبوخ ما إذا أخرج من الماء ودق ثم ألقى فيه فغيره ولا بد أن يكون التغير كثيراً يقيتنا ومثل الطحلب في ذلك الزرنبخ.

ومن ذلك تغييره بتراب طاهر ونحوه كما هو مفصل في المذهب بشرط أن لا يخرج من رفته وسيلانه بحيث لا يسمى ماء ولو طرح فيه قصدا .

(١) الخابطة — اشترطوا كون التراب طهورا بأن لم يكن مستعملا كالمتناثر من أعضاء الميتيم وألحقوا بالتراب الملح المائي وقطع الكافور والدهن وكل طاهر غير ممازج .

الحنفية — ألحقوا بالتراب كل جامد طاهر غير الماء بغير الطبخ إلا إذا كان الجامد المطبوخ في الماء مقصودا به التنظيف كالصابون والأشتان بشرط أن لا يخرج من رفته وسيلانه فإن الماء يبقى على طهوريته، وأما المائع الذي خالط الماء فقيه تفصيل عندهم لأنه إن كان موافقا للماء بأن لم يكن له وصف يخالف وصف الماء كما ورد الذي ذهب إليه ريحه والماء المستعمل فالعبرة فيه بما غلب وزنه فإن كانت الغلبة للماء فهو طهور وإن كانت للمخالط الموافق فالماء طاهر غير طهور وإن استويا كان الماء طاهرا فقط وإن كان مخالفا للماء في جميع أوصافه كالخلل فإن له أوصافا ثلاثة فإن الماء يخرج عن طهوريته بتغير أكثر أوصافه ويصير طاهرا غير طهور وإن كان المخالط مخالفا للماء في بعض أوصافه دون البعض كاللبن له طعم ولون ولا رائحة له فإن الماء يخرج عن طهوريته بتغير وصف واحد ويصير طاهرا غير طهور .

المالكية — ألحقوا بالتراب كل أجزاء الأرض كالكبريت والحديد والنحاس فإنها لا تسلب طهورية الماء إذا غيرت أوصافه ولو طرحت فيه قصدا وكذا لا يضر الطهور تغييره بآنائه أو آلة سقيه إذا كانا من أجزاء الأرض كتنحاس وحديد فإن كانت آلة السقي من غير أجزاء الأرض كدلو من خشب أو جلد وحبل من كان أو ليف ونحوها يغيره بها إذا كان يسيرا .

الشافعية — ألحقوا بالتراب الملح المائي والتغير بمقر الماء وممره والطحلب والمحاور ونحو ذلك مما تقدم بيانه .

(وأما القسم الثاني) وهو الطاهر غير الطهور فهو ثلاثة أنواع: (أحدها) الماء الطهور في الأصل إذا خالطه طاهر غير أحد أوصافه الثلاثة وكان مما يسلب طهوريته، وفيما يسلب الطهورية تفصيل المذاهب .^(٢)

(١) المالكية — قالوا الطاهر غير الطهور نوع واحد فقط وذلك لأن ماء الورد والبطيخ ونحوه ليس داخلا في أقسام المياه عندهم والمستعمل طهور .

(٢) الحنفية — قالوا يسلب طهورية الماء فيصير طاهرا غير طهور شيئا طاهرا جامدا ومائع . أما الجامد فيسلب الطهورية إذا أخرجته عن رفته وسيلانه أو غيرَه بالطبخ الذي لم يقصد به التنظيف كالصابون والأشتان وإلا فهو طهور . وأما المائع فيسلب الطهورية بغلبة وزنه إذا وافقه في أوصافه وذلك كالماء المستعمل وماء الورد الذي ذهب ريحه أو بظهور أكثر أوصافه إذا خالطه في جميعها كالخلل أو بظهور وصف واحد إذا خالطه في بعضها كما يعلم مما سبق في تعليقات الطهور .

المالكية — قالوا يسلب طهورية الماء مخالط طاهر يفارق الماء في غالب الأوقات وليس من أجزاء الأرض ولا دابعا لإثائه ولا مما يعسر الاحتراز منه كالصابون وماء الورد والزعفران والليمون وروث الماشية ودخان شئ محروق ولو من أجزاء الأرض وورق الشجر أو تبن يسهل تغطيتها أو ملح صنع من زرع أو طحلبل طبخ في الماء أو طرح فيه مطبوخا أو سمك ميت فهذه الطاهرات كلها إذا غير شئ منها أحد أوصاف الماء ولو ريحه انخفى خرج عن كونه طهورا وصار طاهرا فقط، وأما المتغير بإثائه أو بآلة السقي إذا كانا من غير أجزاء الأرض كإناء من جلد أو خشب وحبل من كان أو ليف فإن كان التغير بهما فاحشا عرفا فالماء طاهر غير طهور وإن كان يسيرا في العرف فالماء طهور كما تقدم، أو ما المتغير بقطران لغير دباغ فإن تغيرت به ريحه فقط فهو طهور وإن تغير طعمه أو لونه فهو طاهر غير طهور . =

(ثانيها) الماء القليل المستعمل^(١) والقليل هو ما نقص عن القلتين بأكثر من رطلين ومقدار القلتين وزنا بالرطل المصرى أربعائة وستة وأربعون رطلا وثلاثة

= الشافعية — قالوا الذى يسلب طهورية الماء مخالط طاهر يستغنى الماء عنه اذا غيره تغيرا كثيرا يقينا ولم يكن المتغير ترابا ولا ملحا منعقدا من الماء ولو طرحا قصدا وذلك كزعفران وتمر ساقط من الماء وطحلب طرح بعد دقة أو قبله وتفتت في الماء وكالتغير بجاوره الذى تحلل منه شيء كماء تقع فيه كتان أو (عرق سوس) ونحوهما وكالتغير بقطران لا دهنية له لغير إصلاح القرب وكالتغير بملح غير مائى اذا لم يكن الملح مقره أو ممزه وكالذى استعمل وصب على ظهور بحيث لو قدر مخالفا له في أحد أو وصفه كان له مغيرا وكذا ما خالطه من نحو سدر غسل به ميت غير الماء .

الحنبالية — قالوا الذى يخرج الماء عن كونه طهورا أشياء : (أولها) طاهر لا يعسر الاحتراز منه اذا خالط الماء فغير أحد أوصافه تغيرا كثيرا وكان ذلك الطاهر في غير محل التطهير سواء طيبخ فيه كماء الباقلا والحمص أو لم يطبخ كالزعفران والملح المعدنى اذا سقط فيه أحدها فان كان المخالط الطاهر مما يعسر الاحتراز منه كطحلب وورق شير فلا يخرج الماء من طهوريته إلا اذا طرحه آدمى ناقلا قصدا . (ثانيها) ماء مستعمل في رفع حدث أو إزالة خبث اذا طهر المحل به وانفصل غير متغير ثم خالط طهورا دون القلتين ومثل المستعمل ما ألحق به كإيأتى . (ثالثها) مائع لم يخالف الماء الطهور في أوصافه اذا غلبت أجزاؤه على الطهور وذلك كماء الورد الذى ذهب رائحته .

(١) المالكية — قالوا استعمال الماء لا يسلب طهوريته ولو كان قليلا فهو من قسم الطهور .

(٢) الحنفية — قالوا ان الماء ينقسم الى قسمين كثير وقليل : فالأثقل كماء البحر والأنهار والترع والمجارى الزراعية ومنه الماء الراكد في الأحواض المربعة البالغة مساحتها عشرة أذرع في عشرة بذراع العامة والأحواض المستديرة البالغ =

أسباع الرطل ومقدارهما مساحة في مكان مربع ذراع ورابع ذراع طولاً وعرضاً وعمقاً بذراع الآدمي المتوسط. وفي المكان المدور كالبرذر ذراع عرضاً وذراعان ونصف ذراع عمقاً وثلاثة أذرع وسبع ذراع محيطاً. وفي مكان مثلث ذراع ونصف عرضاً ومثل ذلك طولاً وذراعان عمقاً. أما المستعمل ففي تعريفه اختلاف المذاهب .
(ثالثها) ما أخرج من نبات الأرض بعلاج كماء الورد أو بغيره كماء البطيخ .

= مقياس محيطها ستة وثلاثين ذراعاً والمدار في عمقها على أن أرضها لا تتكشف
بالاعتراق منها، والثاني هو ماعدا ذلك .

الملكية — قالوا إن القليل هو ما لم يزد عن كفاية الغسل وقدر ذلك بماء صاع وهو خمسة أرطال وثلاث لماء ورد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ بماء واغتسل بصاع، والكثير ما زاد على ذلك .

(١) الحنفية — قالوا الماء المستعمل هو ما أدى به قربة أو رفع به حدث أو أسقط به فرض وإن لم يرفع حدثاً كالماء الذي غسّل به بعض أعضاء الوضوء قبل إتمامه فإنه أسقط فرضاً ولم يرفع حدثاً لتوقف رفع الحدث على تمام الطهارة فإنها لا تنجز أو استعمل لتذكر ما اعتاده من العبادة كوضوء الخائض المستحب عند كل وقت صلاة لتذكرك ما اعتاده من الصلاة ولا يكون الماء مستعملاً في كل ذلك إلا إذا انفصل عن العضو وإن لم يستقر في مكان .

الشافعية — قالوا الماء المستعمل هو القليل الذي أدى به ما لا بد منه من رفع حدث ولو بصورة كوضوء الصبي ولا يكون مستعملاً إلا إذا انفصل عن العضو ومن المستعمل أيضاً ما أزيل به خبث بشرط أن يكون الماء وارداً على النجاسة وقت تطهيرها وأن يفصل طاهراً بحيث لم يتغير أحد أوصافه بالخبث وأن لا يزيد وزنه بعد اعتبار ما تشربه المغسول من الماء وبعد اعتبار ما تحلل في الماء من =

= الأوساخ مثال ذلك أن تغسل النجاسة بعشرة أرطال من الماء فيشرب المغسول منها رطلاً ويحلل في الماء من الأوساخ قدر أوقيتين إذا كان الماء المنفصل تسعة أرطال وأوقيتين أو أقل فالماء طاهر مستعمل فإن تخلف شرط من ذلك فالماء متنجس، ومن المستعمل الماء القليل الذي اغترف منه لغسل يديه في الوضوء بعد غسل وجهه وإنما قيد بذلك لأن الترتيب في الوضوء لا بد منه ومحل هذا إذا لم ينو الاعتراف عند إرادة غسل اليدين بأن لم يقصد نقل الماء من إنائه لغسلها خارجه فإن نوى الاعتراف فهو طهور وكذلك الحال في الغسل عند مماسة الماء لشيء من بدنه بعد نيته رفع الحدث المقتربة بغسل جزء من البدن كأن غسل بعض أعضائه بنية رفع الحدث ثم اغترف لغسل ما بعده فإن نوى الاعتراف فلا يصير مستعملاً ولا فهو مستعمل .

الحنابلة — قالوا المستعمل هو القليل الذي رفع به حدث أو أزيل به خبث وأنفصل غير متغير عن محل طهر بغسله سبعاً كما هو المذهب في تطهير النجس فالمنفصل قبل الغسلة السابعة نجس والمنفصل بعدها مستعمل وألحقوا بالمستعمل ما غسل به ميت أو غمس فيه يده كلها أو صبه على يده كلها قائم من نوم ينقض الوضوء إذا كان اليوم بالليل وكان الشخص مسلماً عاقلاً بالغاً وكان الغمس أو الصب المذكوران قبل أن يغسل يده ثلاثاً بنية وتسمية فيصير الماء بالغمس أو الصب مستعملاً ولا يحكم باستعمال الماء إلا بعد انفصاله عن محل الاستعمال .

المالكية — قالوا المستعمل هو الطهور الذي رفع به حدث أو أزيل به خبث أو استعمل فيما يتوقف على طهور سواء كان واجباً كغسل الميت وغسل الذمية بعد انقطاع دم الحيض والنفاس ليحل وطؤها أو كان غير واجب كالوضوء على الوضوء وغسل الجمعة والعيدين والغسلة الثانية والثالثة في الوضوء ولا يحكم باستعمال ما سأل على العضو في غير إزالة الخبث إلا إذا تقاطر بعد ذلك وكذا ما غمس فيه العصب لا يكون مستعملاً إلا إذا ذلك فيه .

(وأما القسم الثالث) من المياه وهو الماء المتنجس فهو نوعان : (الأول) ما كان طهورا في الأصل وحلت فيه نجاسة غيرت أحد أوصافه الثلاثة قليلا كان أو كثيرا : (الثاني) ما كان طهورا في الأصل قليلا وحلت به نجاسة لم تغير أحد أوصافه .

حكم مياه الآبار

ماء البئر إذا كان أقل من القلتين ومات فيه ماله دم سائل يتنجس ولو لم يتغير كما إذا سقطت فيه نجاسة وإذا كان قلتين فأكثر فلا يتنجس إلا بالتغير كما تقدم في الماء المتنجس .

(١) المالكية — قالوا إن القليل من الطهور إذا حلت فيه نجاسة لم تغير أحد أوصافه باق على طهوريته إلا أنه يكره استعماله إن وجد غيره مراعاة للخلاف كما سيأتي بيانه .

الشافعية — قالوا بطهورية الماء المطلق القليل إذا حلت فيه نجاسة معفو عنها لعسر الاحتراز بشرط أن لا يطرحها فيه أحد كأن ألقيت الرياح أو وقعت بنفسها كهيئة ما لا دم له سائل مثل الذباب والنحل .

(٢) المالكية — قالوا إذا مات في البئر حيوان برى ذودم سائل ولم يتغير البئر فلا يتنجس ويندب أن يتزعج منها بقدر ما تطيب به النفس ولا يحسد ذلك بمقدار معين .

الحنفية — قالوا إذا مات في ماء البئر حيوان له دم سائل فإنه يتنجس هو وحيطانها ودلوها وحبلها . ثم إن انتفخ الحيوان الذي وقع فيها أو تفسخ بأن تفرقت أعضاؤه أو تمط بأن سقط شعره فإنها لا تطهر إلا بتزعج جميع ما فيها إن أمكن ، فإن لم يمكن نزحه جميعه تطهر بتزعج ما تبقى دلو بالدلاء المستعملة فيها ولا يكون التزعج إلا بعد إخراج الميت منها وبالتزعج يطهر ماؤها وحيطانها ودلوها وحبلها ويد التازع . وإن مات فيها ولم ينتفخ أو تفسخ أو يتمط فإن كان كبيرا كالآدمي والشاة والجدى =

مبحث أحكام المياه

حكم الماء الطهور أنه يرفع الحدث الأصغر والأكبر ويزيل النجاسة وتؤدي به القرب غير الواجبة كغسل الجمعة والعيدين وكالوضوء المجدد ويجوز استعماله في العادات من شرب وطبخ وغبن وتنظيف ثوب وبدن وسقي زرع وغير ذلك .

وتتعلق به من حيث الاستعمال الأحكام الخمسة وهي الوجوب والندب والحرمه والكراهة والإباحة فيجب التطهر به لأداء فرض يتوقف على الطهارة وجوبا موسعا إن اتسع الوقت ومضيقا إن ضاق ويندب في الطهارات المندوبة كوضوء مجتد وغسل الجمعة وعيد ونحو ذلك . ويحرم استعماله في أحوال . منها أن يكون مسبلا لغير التطهر به . ومنها أن يكون مملوكا للغير ولم يأذن في استعماله كالمسروق والمغصوب .

== فحكه كذلك وإن كان صغيرا كالجمامة والهرة تطهر يترج أربعين دلوا وإن كان أصغر من ذلك كهمصفور وفأرة فيتزح عشرون دلوا، ولا فرق في الآدمي والدجاجة والفأرة بين الصغير والكبير من نوعها لورود النص . وأما غير ذلك فكل نوع يلحق بصغيره بكبيره . فإن وقع في البئر حيوان وخرج حيا فلا يخلو إما أن يكون نجس العين أو لا فإن كان نجس العين وهو الخنزير فإن ماؤها وما يتعلق به يـكون نجسا ولا يظهر إلا بترحه إن أمكن أو بترج مائتي دلو منه وإن لم يكن نجس العين فإن كان على بدنه نجاسة مغلظة فحكه كذلك وإن لم يكن على بدنه نجاسة فلا يترج منها شيء وجوبا بل يندب ترج عشرين دلوا ليطمئن القلب . وهذا إذا لم يصب فيه الماء فإن أصاب فيه الماء فيعتبر بسؤره وهو مبين في أحكام السؤر . ولا ينتجس الماء بسقوط ما لا دله سائل كالضفادع ونحوها ويعنى عما لا يمكن الاحتراز منه كسقوط روث ونحوه إن كان قليلا ويعتبر القليل والكثير بتقدير الناظر إليه .

(١) المالكية — قالوا غسل الجمعة سنة فاستعمال الماء الطهور فيه مسنون

لا مندوب .

ومنها ما تحقق الضرر باستعماله كما إذا كان مريضاً وعلم أن استعمال الماء يضره ضرراً يئناً وكما إذا كان الماء شديداً الحرارة أو البرودة وتحقق الضرر البين باستعماله .
ومنها التطهر بماء احتيج إليه لإزالة عطش حيوان لا يجوز إتلافه شرعاً فكل هذه الأحوال يحرم استعمال الطهور فيها وإن صح التطهير به ^(١) لأن الحرمة فيه عارضة .

ويكره استعماله في أحوال . منها أن يكون الطهور شديداً الحرارة أو البرودة بحيث لا يشتد ضرره وإنما يكره لأنه مظنة عدم الإسباغ في الوضوء وعدم الخشوع . ومنها المشمس ^(٢) أى الساخن بالشمس إذا كان تسميسه في إناء منطبع غير الذهب والفضة كان كان نحاساً أو رصاصاً في بلد حار فيكره استعماله في البدن ظاهراً وباطناً وفي غسل ثوب يباشر البدن وطباً .

وهناك مياه أخرى مكروهة مفصلة في المذاهب ، وتزول الكراهة في جميع المياه المكروهة بالاحتياج إليها لعدم وجود غيرها .

(١) الحنابلة — قالوا ما حرم استعماله لا يصح التطهير به من حدث إذا كان المتطهر به ذا كرا ويصح التطهير به من الخبث .

(٢) الشافعية — قيدوا كراهته بما إذا علته زهومة وبما إذا استعمل قبل تبريده .

الحنابلة — قالوا إن استعمال الماء المشمس غير مكروه مطلقاً .

(٣) الحنفية — زادوا فيما يكره استعماله سؤر شارب الخمر إن شرب من الإناء بعد زمن تردّد فيه لعابه بأن ابتلعه أو بصقه أما إذا شرب من الماء عقب شرب الخمر مباشرة فسؤره نجس ، وزادوا أيضاً سؤر سباع الطير كالجدأة والغراب وما في حكمهما كاللجاجة غير المحبوسة . وإنما كره سؤر ما ذكر لاحتفال أن تكون مسّت بنجاسة بمنقارها . وأما سؤر سباع البهائم ونحوه وكل ما لا يؤكل لحمه فإنه نجس لاختلاطه بلعابه بالنجس ومثل سؤره ما خالط عرقه لتولد كل من اللعاب والعرق من لحمه النجس وسؤر البغل والحمار مشكوك في طهوريته لا في طهارته فيزيل النجس

= ويتطهر به من الحدث إن لم يوجد غيره احتياطا وسؤر الحرمة الأهلية مكروه لأنها لا تتحاين النجاسة وإنما كان سؤرها مكروها ولم يكن نجسا مع أنها مما لا يجوز أكله «لقوله صلى الله عليه وسلم إنها ليست نجسة إنما من الطوائف عليكم والطوائف» . الشافعية — زادوا في المياه المكرهة الماء المتغير بمجاوره الملاقي له من مائع أو جامد كعود ودهن ونحوهما إذا لم يسلب عنه اسم الماء .

الحنبالية — زادوا في المياه المكرهة ماء بئر بمقبرة وماء مستخا بوقود مغصوب لأن به أثر محرم . وماء مستخا بنجاسة ولو بعد ذهاب سخونته لعدم سلامته غالبا من وصول أجزاء من النجاسة إليه . وماء مستعملا في طهارة غير واجبة كالوضوء المجتهد . وماء تغير أحد أوصافه بملح منعقد من الماء . وماء بئر في أرض مغصوبة أو حفرت غضبا أو كانت أجرة حفرها مغصوبة . وماء غلب على الظن نجس .

المالكية — زادوا في المياه المكرهة الماء المستعمل في أمر متوقف على ظهور فكره استعماله ثانيا فمما يتوقف على الطهور إن كان قليلا ووجد غيره ولم يكن استعماله أولًا في وضوء غير واجب سواء استعماله بالغ أو صبي . وإنما كره مراعاة الخلاف في ظهوريته وعدم استعمال السلف إياه . والماء القليل الذي خالطته نجاسة لم تغير أحد أوصافه ولم يكن جاريا وليست له مادة كماء البئر وكانت النجاسة قدر قطرة المطر المتوسطة أو أكثر ووجد غيره وإلا لم يكره . والماء الذي ولغ فيه كلب أو كلاب ولو مرارا ومعنى ولوغ الكلب تحريك لسانه داخل الماء . أما ما ورد من إراقة الماء الذي ولغ فيه وغسل إثنائه سبعا فمحمول عندهم على التنب . والماء الذي شرب منه معتاد شرب المسكر ولو مرتين أو غسل فيه عضوا من أعضائه إن كان قليلا ووجد غيره وشك في طهارته فله أو عضوه فإن كان على فله أو على عضوه نجاسة فإن غيرت أحد أوصاف الماء فهو نجس وإن لم تغير أحد أوصافه فهو من القليل الذي حلت فيه نجاسة ولم تغيره وحكمه الكراهة إن وجد غيره كما تقدم . والماء الذي شرب منه حيوان لا يتوقى النجاسة كالطير والسبع والدجاج إلا أن يمسر الاحتراز منه كالخمر والغارة فلا يكره استعماله لاشقة .

وحكم الماء الطاهر أنه لا يرفع الحدث ولا يزيل الخبث ^(١) ويجوز استعماله في العادات من شرب وطبخ وعجن وتنظيف ثوب وبدن وسقي بهيمة وزرع ونحو ذلك . وحكم الماء المنتجس أنه لا يرفع الحدث ولا يزيل الخبث ويجوز الانتفاع به لضرورة كإزالة غصبة لمن لم يجد ماء طاهراً ويحرم استعماله بدون ضرورة إلا في أمور مفصلة في المذاهب . ودليل التحريم قوله تعالى ﴿وَيَحْرِمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ ولا يخفى أن المنتجس منها .

== وكذا لا يكره أن علمت أو ظنت طهارة فمه فإن علمت النجاسة أو ظنت فحكمه حكم القليل الذي حلت فيه نجاسة . أما الماء الراكد إن كان غير مستبحر وليس له مادة كثيرة فإنه يكره تعبداً اغتسال الجنب فيه ولو لم يكن يجسده أو ساخ . أما الوضوء فيه أو الاغتسال خارجه بالاغتراف منه فلا كراهة فيه وإنما كره لقوله صلى الله عليه وسلم « لا يغتسل أحدكم في الماء الراكد وهو جنب » ويكره أيضاً استعمال الماء الطهور غير الجاري ولو كثيراً إن مات فيه آدمى أو حيوان ميتة نجسة ولم يتغير أحد أوصافه قبل أن يترج منه ما يظن بترجه زوال الفضلات التي خرجت منه عند خروج روحه .

(١) الحنفية — أجازوا إزالة الخبث به .

(٢) المالكية — أجازوا الانتفاع به وبكل منتجس في غير مسجد وباطن بدن آدمى . أما تلطخ ظاهر بدنه به فالتمتع عندهم كراهته لا تحريمه . وتجب إزالته عند إرادة الصلاة وما شرطه الطهارة .

الحنفية — قالوا يجوز الانتفاع بالماء المنتجس إذا لم يتغير وصفه في تخيير الطين وسقي الدواب .

الشافعية — قالوا يجوز استعماله في إطفاء تنور وسقي بهيمة وشجر وزرع .

الحنابلة — قالوا يجوز استعماله في بل التراب وجعله طيناً يستعمل في غير المسجد وغير ما يصلى عليه .

مبحث الأعيان الطاهرة

اعلم أن الأصل في الأشياء الطهارة ما لم تثبت نجاستها بدليل . والأشياء الطاهرة كثيرة . منها الجماد وهو كل جسم لم تحله الحياة ولم ينفصل عن حى وينقسم الى قسمين : جامد ومائع فمن الجماد جميع أجزاء الأرض ومعادنها كالذهب والفضة والنحاس والحديد والرصاص ونحوها ومنه جميع أنواع النبات ولو كان مخدرا ويقال له المفسد . وهو ما غيب العقل دون الحواس من غير نشوة وطرب كالخشيشة والأفيون أو كان مرقدا وهو ما غيب العقل والحواس معا كالداتورة والبنج . أو كان يضر بالبدن كالنباتات السامة فهذه النباتات كلها طاهرة وإن حرم منها تناول ما يضر العقل أو الحواس أو غيرها . ومن المائع المياه والزيت وعسل القصب وماء الأزهار والطيب والمخل فهذه كلها من الجماد الطاهر ما لم يطرأ عليها ما ينجسها . ومنها دمع الحى وعرقه ولعابه ونخاطه على تفصيل في المذاهب ^(١) وكذلك نفس الحيوان الحى وببيضه الذى لم يفسد ولبنه اذا كان آدميا أو ما كول اللحم .

- (١) الشافعية — قالوا بطهارة هذه الأشياء اذا كانت من حيوان طاهر سواء كان ما كول اللحم أولا وقالوا بنجاسة سم الحية والعقرب .
- المالكية — قالوا بنجاسة اللعاب اذا نخرج من المعدة بأن نخرج من نائم على غير وسادة أو كان اللعاب منتنا وقالوا بطهارته فيما عدا ذلك .

الحنابلة — قالوا بطهارة الدمع والعرق واللعاب والمخاط اذا كانت من حيوان يؤكل أو من غيره بشرط أن يكون ذلك الغير مثل الهرة أو أقل منها وأن لا يكون متولدا من النجاسة .

- الحنفية — قالوا في عرق الحى ولعابه إن حكهما حكم السور طهارة ونجاسة .
- (٢) الشافعية — استثنوا الكلب والخنزير وما نولد منهما أو من أحدهما . =

ومنها البلغم والصفراء والنخامة لما رواه الدارقطني عن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال « أتى على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا على بئر أدلو ماء في ركوة قال يا عمار ما تصنع قلت يا رسول الله بأبي وأمي أغسل ثوبي من نخامة أصابته فقال « يا عمار انما يغسل الثوب من خمس من الغائط والبول والقيء والدم والمني » يا عمار ما نخامتك والماء الذي في ركوتك إلا سواء » . ومنها مرارة الحيوان المأكول اللحم بعد تذكيبه الشرعية والمراد بها الماء الأصفر الذي يكون داخل الجلدة المعروفة بهذا الماء طاهر . وكذلك جلدة المراءة لأشياء جزء من الحيوان المذكى تابع له في طهارته . ومنها ميتة الآدمي ولو كافرا لقوله تعالى ﴿ ولقد كرمتنا بني آدم ﴾ وتكريمهم يقتضى طهارتهم أحياء وأمواتا . أما قوله تعالى ﴿ انما المشركون نجس ﴾ فالمراد بنجاستهم المعنوية . ومنها ميتة الحيوان البحري ولو طالت حياته في البر كالتمساح والضفدع والسحفاء البحرية أو كان على صورة الكلب أو الخنزير أو الآدمي سواء مات في البر أو في البحر وسواء مات خنفاً أو نفثاً أو بفعل فاعل لقوله صلى الله عليه وسلم : « أحلت لنا .. الحنابلة — استثنوا الكلب والخنزير أيضاً وما تولد منهما أو من أحدهما مع غيره وكذا ما لا يؤكل لحمه إذا كان أكبر من الهر في خلقته .

الحنفية — استثنوا الخنزير فقط .

(١) الشافعية — قالوا بنجاسة ماء المراءة المذكورة ، وجلدتها متنجسة به ، وتطهر بغسلها كالكرش فإن ما فيه نجس وهو نفسه متنجس به ويطهر بغسله .

الحنفية — قالوا ان حكم مرارة كل حيوان حكم بوله فهي نجسة نجاسة مغلطة في نحو ما لا يؤكل لحمه ومخففة في مأكول اللحم والجلدة تابعة للماء الذي فيها .

(٢) الشافعية والحنابلة — استثنوا من ميتة الحيوان البحري ثلاثة أشياء : التمساح ، والضفدع والحية فانها نجسة وما عداها من ميتة البحر فهو طاهر .

ميتان ودمان السمك والجراد والكبد والطحال . ومنها ميتة الحيوان البرى الذى ليس له دم يسيل كالذباب والسوس والجراد والنمل واليرغوث ^(١) .
ومنها الخمر اذا صارت خلا على تفصيل فى المذاهب ^(٢) .
ومنها ما كول اللحم المذكى ذكاة شرعية .

(١) الشافعية — قالوا بنجاسة الميتة المذكورة ما عدا الجراد .

الحنابلة — قيدوا طهارة الميتة المذكورة بعدم تولدها من نجاسة كدود الجرح .

(٢) المالكية — قالوا ان الخمر تطهر اذا صارت خلا أو تحجرت ولو كان كل منهما بفعل فاعل ما لم يقع فيها نجاسة قبل تخللها . ويطهر إناؤها تبعاً لها .

الحنفية — قالوا ان الخمر تطهر ويطهر إناؤها تبعاً لها اذا استحالت عينها بأن صارت خلا حيث يزول عنها وصف الخمرية وهى المرارة والإسكار ويجوز تخللها ولو بطرح شئ فيها كالملح والماء والسمك وكذا بإيقاد النار عندها واذا اختلط الخمر بالخل وصار حامضاً طهر وإن غلب الخمر، ولو وقعت فى العصير فارة وأخرجت قبل التلفسغ وترك حتى صار خمرًا ثم تخللت أو خللها أحد طهرت .

الشافعية — قالوا لا تطهر الخمر إلا اذا صارت خلا بنفسها بشرط ألا تحل فيها نجاسة قبل تخللها وإلا فلا تطهر ولو زعت النجاسة فى الحال وبشرط أن لا يصاحبها طاهر الى التخلل اذا كان مما لا يشق الاحتراز منه لأنه يتنجس بها ثم يتجسم وأما الطاهر الذى يشق الاحتراز منه كقليل بذر العنب فإنه يطره تبعاً لها كما يطره إناؤها تبعاً لها .

الحنابلة — قالوا تطهر الخمر اذا صارت خلا بنفسها ولو بنقلها من شمس الى ظل أو عكسه أو من إناء لآخر بغير قصد التخليل ويطهر إناؤها تبعاً لها ما لم يتنجس بغير المتخللة من خمر أو غيره فإنه لا يطره .

ومنها الشعر والصوف والوبر والريش من حي مأكول أو غير مأكول أو ميتهما سواء أكانت متصلة أم منفصلة بغير تنف على تفصيل في المذاهب ^(١) .

مبحث النجاسة

النجاسة في اللغة اسم لكل مستقذر وكذلك النجس بكسر الجيم وفتحها وسكونها والفقهاء يقسمون النجاسة الى قسمين : حكيمة وحقيقية . وفي تعريفها

(١) المالكية — قالوا بطهارة جميع الأشياء المذكورة من أى حيوان سواء أكان حيا أم ميتا مأكولا أم غير مأكول ولو كلبا أو خنزيرا وسواء أكانت متصلة أم منفصلة بغير تنف بجزءها أو حلقها أو قصها أو إزالته بنحو النورة . لأنها لا تحملها الحياة أما لو أزيلت بالنتف فأصولها نجسة والباقي طاهر وقالوا بنجاسة قصبة الريش من غير المذكى أما الرغب النات على الشبيه بالشعر فهو طاهر مطلقا .
الحنفية — وافقوا المالكية في كل ما تقدم إلا في الخنزير فإن شعره نجس سواء كان حيا أم ميتا متصلا أو منفصلا وذلك لأنه نجس العين .

الشافعية — قالوا بنجاسة الأشياء المذكورة ان كانت من حي غير مأكول إلا شعر الآدمي غير المتوف فانه طاهر . أو كانت من ميتة غير الآدمي فان كانت الأشياء المذكورة من حي مأكول اللحم فهي طاهرة إلا اذا انفصلت بنتف وكانت في أصولها رطوبة أو دم أو قطعة لحم لا تقصد أى لا قيمة لها في العرف فان أصولها متنجسة وإبقاها طاهر فان انفصل معها عند الشف قطعة لحم لها قيمة في العرف فهي نجسة تبعا .

الحنابلة — قالوا بطهارة الأشياء المذكورة اذا كانت من حيوان مأكول اللحم حيا كان أو ميتا أو من حيوان غير مأكول اللحم مما يحكم بطهارته في حال حياته وهو ما كان قدر الهرة فأقل ولم يتولد من نجاسة . وأصول تلك الأشياء المغروسة في جلد الميت نجسة ولو لم تنفصل عنها . أما أصولها من الحى الطاهر فهي طاهرة إلا اذا انفصلت بالنتف فتكون تلك الأصول نجسة ويكون الباقي طاهرا .

اختلاف في المذاهب ويخصون النجس بالفتح بما كان نجسا لذاته فلا يصح إطلاقه على ما كانت نجاسته عارضة . وأما النجس بالكسر فانه يطلق عندهم على ما كانت نجاسته عارضة أو ذاتية فالدم يقال له نجس ونجس بالفتح والكسر والتوب المتنجس يقال له نجس بالكسر فقط . والأعيان النجسة لذاتها كثيرة . منها ميتة الحيوان البرى غير الآدمى اذا كان له دم ذاتى يسيل عند جرحه بخلاف ميتة الحيوان البحرى فانها طاهرة لقوله صلى الله عليه وسلم « هو الطهور ماؤه الحل ميتته » وبخلاف ميتة الآدمى فانها طاهرة كما تقدم وبخلاف ميتة الحيوان البرى الذى ليس له دم ذاتى يسيل عند جرحه كالجراد فانها طاهرة .^(٢)

(١) الخبالة — عرفوا النجاسة الحكيمة بأنها الطارئة على محل طاهر قبل طروها فيشمل النجاسة التى لها جرم وغيرها متى تعلقت بشئ طاهر وأما النجاسة الحقيقية فهي عين النجس بالفتح .

الشافعية — عرفوا النجاسة الحقيقية بأنها التى لها جرم أو طعم أو لون أو ريح وهى المراد بالعينية عندهم . والنجاسة الحكيمة بأنها التى لا جرم لها ولا طعم ولا لون ولا ريح كبول جف ولم تدرك له صفة فانه نجس بنجاسة حكيمة .

المالكية — قالوا النجاسة العينية هى ذات النجاسة والحكيمة أثرها المحكوم على المحل به .

الحنفية — قالوا ان النجاسة الحكيمة هى الحدث الأصغر والأكبر وهو وصف شرعى يحل بالأعضاء أو بالبدن كله يزيل الطهارة . والحقيقة هى الخبث وهو كل عين مستقدرة شرعا .

(٢) الشافعية — قالوا بنجاسة ميتة ما لا نفس له سائلة إلا ميتة الجراد ولكن يعفى عنها اذا وقع شئ منها بنفسه فى الماء أو المائع فانه لا ينجسه إلا اذا تغير أما اذا طرحه انسان أو تغير ما وقع فيه فانه نجس ولا يعفى عنه .

ومنها أجزاء الميتة التي تحملها الحياة وفي بيانها تفصيل المذاهب^(١) وكذا إخراجها منها من نحو دم ومخاط وبيض ولبن وانفحة على تفصيل^(٢) . ومنها الدم بجميع أنواعه إلا الكبد والطحال فانهما طاهران للحديث المتقدم وكذا دم الشهيد ما دام عليه والمراد بالشهيد شهيد القتال، وما بقي في لحم المذكرة أو عروقها ودم السمك والقمل

(١) المالكية — قالوا إن أجزاء الميتة التي تحملها الحياة هي اللحم والجلد والعظم والعصب ونحوها بخلاف نحو الشعر والصوف والوبر وزغب الريش فانها لا تحملها الحياة فليست بنجسة .

الشافعية — قالوا إن جميع أجزاء الميتة من عظم ولحم وجلد وشعر وريش ووبر وغير ذلك نجس لأنها تحملها الحياة عندهم .

الحنفية — قالوا إن لحم الميتة وجلدها مما تحمله الحياة فهما نجسان بخلاف نحو العظم والظفر والمتقار والمخالب والحافر والقرن والظلف والشعر إلا شعر الخنزير فانها طاهرة لأنها لا تحملها الحياة لقوله صلى الله عليه وسلم في شاة ممونة «إنما حرم أكلها» وفي رواية «لحمها» فدل على أن ما عدا اللحم لا يحرم فدخلت الأجزاء المذكورة ما لم تكن بها دسومة فانها تكون متنجسة بسبب هذه الدسومة . والعصب فيه روايتان المشهور انه طاهر وقال بعضهم الأصح نجاسته .

الحنابلة — قالوا إن جميع أجزاء الميتة تحملها الحياة فهي نجسة إلا الصوف والشعر والوبر والريش فانها طاهرة واستدلوا على طهارتها بعموم قوله تعالى ﴿ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثا ومتاعا الى حين﴾ لأن ظاهرها يعم حائى الحياة والموت وقيس الريش على هذه الثلاثة .

(٢) الحنفية — قالوا بطهارة ما خرج من الميتة من لبن وانفحة وبيض رقيق القشرة أو غليظها ونحو ذلك مما كان طاهرا حال الحياة .

الحنابلة — قالوا بنجاسة جميع الخارج منها إلا البيض الخارج من ميتة ما يؤكل إن تصلب قشره .

والبرغوث والبق ودم الكائن وهي دويصة حمراء شديدة اللسع فهذه الدماء طاهرة وهناك دماء أخرى طاهرة في بعض المذاهب .^(١)

ومنها القيح ، وهو المثة التي يخالطها دم . ومنها الصديد وهو ماء الجرح الرقيق المختلط بدم وما يسيل من القروح ونحوها .^(٢)

= الشافعية — قالوا بنجاسة جميع الخارج منها إلا البيض إذا تصلب قشره سواء كان من ميتة ما يؤكل لحمه أو غيره فإنه طاهر .

المالكية — قالوا بنجاسة جميع الخارج من الميتة .

(١) المالكية — قالوا الدم المسفوح نجس بلا استثناء ولو كان من السمك والمسفوح هو السائل من الحيوان . أما غير المسفوح كالساقى في خلال لحم المذكاة أو عروقها فطاهر .

الشافعية — قالوا بنجاسة جميع الدماء إلا أربعة أشياء : لبن المأكول إذا خرج بلون الدم ، والمني إذا خرج بلون الدم أيضاً وكان خروجه من طريقه المعتاد ، والبيض إذا استحال لونه إلى لون الدم بشرط أن يبقى صالحاً للتخلق ، ودم الحيوان إذا انقلب علة أو مضغة بشرط أن يكون من حيوان طاهر .

الحنفية — قالوا بطهارة الدم الذي لم يسيل من الإنسان أو الحيوان وبطهارة الدم إذا استحال إلى مضغة أما إذا استحال إلى علة فهو نجس .

(٢) الحنفية — قالوا إن ما يسيل من البدن غير القيح والصديد إن كان لعله ولو بلا ألم فنجس وإلا فطاهر وهذا يشمل النقط (وهي القرحة التي امتلأت وحن قشرها) وماء السرة ، وماء الأذن ، وماء العين . فالماء الذي يخرج من العين المريضة نجس ولو خرج من غير ألم كالماء الذي يسيل بسبب الغرب (وهو عرف في العين يوجب سيلان الدم بلا ألم) .

الشافعية — قيدوا نجاسة السائل من القروح غير الصديد والدم بما إذا تغير لونه أو ريحه وإلا فهو طاهر كالعرق .

ومنها الكلب والخنزير^(١) وما تولد منهما أو من أحدهما ولو مع غيره .
 أما نجاسة الكلب فلأمر باراقة الماء الذى ولغ فيه وغسل انائه فقد قال صلى
 الله عليه وسلم «إذا ولغ الكلب فى إناء أحذركم فليرقه ثم ليغسله سبع مررات» رواه مسلم .
 وأما نجاسة الخنزير فبالقياس على الكلب لأنه أسوأ حالا منه لنص الشارع على
 تحريمه وحرمة اقتنائه .

ومنها ما يرشح منهما من لعاب ومخاط وصرق ودمع^(٢) .
 ومنها فضلة الآدمى من بول وعذرة وإن لم تتغير عن حالة الطعام ولو كان الآدمى
 صغيرا لم يتناول الطعام .
 ومنها فضلة ما لا يؤكل لحمه مما له دم يسيل كالجار والبغل^(٣) .
 أما فضلة ما يؤكل لحمه فلهذه اذهب فيها خلاف^(٤) .

(١) المالكية — قالوا كل حى طاهر العين ولو كلبا أو خنزيرا ووافقهم
 الحنفية على طهارة عين الكلب ما دام حيا على الراجح إلا أن الحنفية قالوا بنجاسة لعابه
 حال الحياة تبعا لنجاسة لحمه بعد موته فلو وقع فى بئر ونرجح حيا ولم يصب فيه الماء
 لم يفسد الماء وكذا لو انتفض من بلله فأصاب شيئا لم ينجسه .
 (٢) المالكية — قالوا كل ذلك طاهر لقاعدة أن كل حى وما رشح منه
 طاهر .

(٣) الحنفية — قالوا فضلات غير ما كول اللحم فيها تفصيل فان كانت مما يطير
 فى الهواء كالغراب فنجاستها مخففة والا فغلظة غير أنه يعنى عما يكثر منها فى الطرق
 من روث البغال والجمير دفعا للرجح .

(٤) الشافعية — قالوا بنجاسة فضلة ما كول اللحم أيضا بلا تفصيل .
 الحنفية — قالوا إن فضلات ما كول اللحم نجسة بنجاسة مخففة إلا أنهم فصلوا
 فى الطير فقالوا: إن كان مما يذرق (ذرق الطائر خرؤه) فى الهواء كالحمام والعصفور ==

ومنها منى الآدمى وغيره وهو ماء يخرج عن اللذة بجماع ونحوه وهو من الرجل عند اعتدال مزاجه أبيض غليظ ومن المرأة أصفر رقيق . ومنها المذى والودى^(٢)

= فضيلته طاهرة وإلا فنجسة نجاسة مخففة كالدرج والبط الأهل والأوز عند الصابحين ومغاطة عند الامام .

المالكية — قالوا بطهارة فضلة ما يحمل أكل لحمه كالبقر والغنم إذا لم يعتد التغذى بالنجاسة أما إذا اعتاد ذلك يقينا أو ظنا فضيلته نجسة . وإذا شك في اعتياده ذلك فارت كان شأنه التغذى بها كالدرج فضيلته نجسة وإن لم يكن شأنه ذلك كالحمام فضيلته طاهرة .

الحنابلة — قالوا بطهارة فضلات ما يؤكل لحمه ولو أكل النجاسة مالم تتكسر أكثر طعامه وإلا فضيلته نجسة وكذا لحمه فإن منع من أكلها ثلاثة أيام لا يتناول فيها إلا غذاء طاهرا فضيلته بعد الثلاثة طاهرة وكذا لحمه .

(١) الشافعية — قالوا بطهارة منى الآدمى حيا وميتا إن خرج بعد استكمال السن تسع سنين ولو خرج على صورة الدم إذا كان خروجه على هذه الحالة من طريقه المعتاد وإلا فنجس ودليل طهارته ما رواه البيهقي من أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن المني يصيب الثوب فقال ما معناه "إنما هو كالصباغ أو كالخط" وقيس عليه منى نخرج من حي غير آدمى لأنه أصل للحيوان الطاهر إلا أنهم استثنوا من ذلك منى الكلب والخنزير وما تولد منهما فقالوا بنجاسته تبعا لأصله .

الحنابلة — قالوا إن منى الآدمى طاهر إن خرج من طريقه المعتاد دفقا بلذة بعد استكمال السن تسع سنين للاثني عشر سنين للذكر ولو خرج على صورة الدم واستدلوا على طهارته بقول عائشة رضي الله عنها "كنت أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يذهب فيصلى فيه" أما منى غير الآدمى فإن كان من حيوان مأكول اللحم فطاهر وإلا فنجس .

(٢) الحنابلة — قالوا بطهارة المذى والودى إذا كانا من مأكول اللحم .

والمذى ماء رقيق يخرج من القبل عند الملاعبة ونحوها . والودى ماء أبيض ثخين يخرج عقب البول غالبا .

ومنها المسكر المائع سواء كان مأخوذا من عصير العنب أو كان نقيع زبيب أو نقيع تمر أو غير ذلك لأن الله تعالى قد سمى الخمر رجسا والرجس في العرف النجس أما كون كل مسكر مائع نجسا فلا رواه مسلم من قوله صلى الله عليه وسلم "كل مسكر نجس وكل مسكر حرام" وإنما حكم الشارع بنجاسة المسكر المائع فوق تحريم شره تنفيرا وتغليظا وزجرا عن الاقتراب منه . ومنها القيء والقلس على تفصيل في المذاهب .^(١)

(١) الحنفية — قالوا إن القيء نجس بنجاسة مغلفة إذا ملا الفم بحيث لا يمكن إمساكه ولو كان مرة أو طعاما أو ماء أو علقا وإن لم يكن قد استقر في المعدة ولو كان من صبي ساعة إرضاعه بخلاف ماء فم النائم فإنه طاهر وبخلاف ما لو قاء دودا قليلا أو كثيرا صغيرا أو كبيرا فإنه طاهر أيضا والقلس كالقيء لقوله صلى الله عليه وسلم «إذا قاء أحدكم في صلاته أو قلس فليتنصرف وليتوضأ» وقد فصلوا في البلغم والدم المخلوط بالزقاق فقالوا إن البلغم إذا خرج خالصا ولم يختلط بشئ فإنه طاهر وإذا خرج مخلوطا بالطعام فإن غلب عليه الطعام كان نجسا وإن استوى معه فيعتبر كل منهما على اتفراده بمعنى أنه إذا كان الطعام وحده يملا الفم فيكون حكمه حكم القيء أما الدم المخلوط بالزقاق فقالوا إذا غلب الزقاق عليه بأن كان الخارج أصفر فهو طاهر وإن غلب الدم بأن كان أحمر سواء كان الدم مساويا أو غالبا فإنه نجس ولو لم يملأ الفم . وما اجتريته الأبل والغنم نجس قل أو أكثر . واعلم أنه لو قاء مرات متفرقة في آن واحد وكان القيء في كل واحدة منها لا يملأ الفم ولكن لو جمع يملأ الفم فإنه نجس .

المالكية — عرفوا القيء بأنه طعام خارج من المعدة بعد استقراره فيها فحكوا بنجاسته بشرط أن يتغير عن حالة الطعام ولو بحموضة فقط بخلاف القلس وهو الماء الذي تهذفه المعدة عند امتلائها فإنه لا يكون نجسا إلا إذا شابه العذرة ولو في أحد ==

ومنها البيض الفاسد من حى على تفصيل في المذاهب ^(١) . ومنها الجزء المنفصل ^(٢)

= أو صافها ولا تضر الجموضة وحدها فإذا خرج الماء الذى تقذفه المعدة حامضا غير متغير لا يكون نجسا لخفة الجموضة وتكرر حصوله وألحقوا اللعاب بالقيء المتغير فى النجاسة اذا كان من المعدة بأن لم يكن نائما على وسادة أو كان اللعاب متنا إلا أنه يعنى عنه اذا كان ملازما للشقة .

الشافعية — قالوا بنجاسة القيء وان لم يتغير كأن خرج فى الحال سواء كان طعاما أو ماء بشرط أن يتحقق خروجه من المعدة وهى هنا ما وراء مخرج الحاء المهملة من داخل الحلق فان شك فى خروجه منها فالأصل الطهارة وجعلوا منه الماء الخارج من فم النائم ان كان أصفر متنا ولكن يعنى عنه فى حق من ابتلى به وما تجتره الإبل والغنم نجس قل أو أكثر .

الحنابلة — قالوا ان القيء والقلس نجسان بلا تفصيل .

(١) المالكية — ضبطوا الفاسد بأنه ما تغير بعفونة أو زرقاة أو صار دما أو مضغة أو فرخا ميتا بخلاف البيض الذى اختلط بياضه بصفاره ويسمى بالمروق وبخلاف ما فيه نقطة دم غير مسفوح فانهما طاهران . أما بيض الميتة فهو نجس كما تقدم . الشافعية — ضبطوا الفاسد بأنه ما لا يصلح لأن يتخلق منه حيوان بعد تغيره وليس منه ما اختلط بياضه بصفاره وان اتن وأما بيض الميتة فقد تقدم حكمه .

الحنابلة — قالوا ان البيض الفاسد هو ما اختلط بياضه بصفاره مع التعفن وصححو طهارته وقالوا ان النجس من البيض ما صار دما وكذا ما خرج من حى اذا لم يتصل قشره .

الحنفية — قالوا بنجس البيض اذا صار دما أما اذا تغير التعفن فقط فهو طاهر كالظم الممتن .

(٢) الحنابلة — استثنوا من المنفصل من حى ميتة نجسة شيئين حكوا بطهارتهما وهما البيض اذا تصلب قشره والجزء المنفصل من الحى الذى لا يقدر على ذكاته عند تذكيتة الاضطرارية .

من حي ميتته نجسة إلا الأجزاء التي سبق استئناؤها في الميتة وإلا المسك المنفصل من غزال حي وكذا جلده فانهما طاهران ومنها لبن حي لا يؤكل لحمه غير آدمي^(١) ومنها رماد التجس المتحرق بالنار ودخاناه^(٢).

حكم إزالة النجاسة

يجب إزالة النجاسة عن بدن المصلى وثوبه ومكانه إلا ما عفى عنه لتعذر ازالته أو عسر الاحتراز منه دفعا للرجح. أما عن ثوب المصلى فلقوله تعالى ﴿وَيُثَابِكْ فُطْرَهُ﴾^(٣). وأما عن البدن فلان البدن أولى بالطهارة من الثوب المنصوص على طهارته في الآية.

== الشافعية — قالوا بطهارة الشعر والوبر والصوف والريش إذا انفصل من حيوان حي مأكول اللحم ما لم ينفصل مع شيء منها قطعة لحم مقصودة أى لها قيمة في العرف فان انفصل قطعة لحم كذلك تجسبت تبعاً لها فان شك في شيء من الشعر وما معه هل هو من طاهر أو من نجس فالأصل الطهارة وسبق أنهم حكوا بنجاسة جميع أجزاء الميتة ولم يستثنوا منها شيئاً.

(١) الحنفية — قالوا بطهارة الألبان كلها من حي وميت مأكول وغير مأكول إلا لبن الخنزير فانه نجس في حياته وبعد مماته.

(٢) المالكية والحنفية — قالوا بطهارتهما وزاد الحنفية ما اذا صار التجس تراباً من غير حرق فانه يطهر.

(٣) المالكية — ذكروا قولين مشهورين في إزالة النجاسة. أحدهما أنها تجب شرطاً في صحة الصلاة. ثانيهما أنها سنة وشرط وجوبها أو سنتها أن يكون ذاكراً للنجاسة قادراً على ازالتها فان صلى أحد بالنجاسة وكان ناسياً أو عاجزاً عن ازالتها فصلاته صحيحة على القولين ويندب له إعادة الظهر أو العصر الى اصفرار الشمس، والمغرب أو العشاء الى طلوع الفجر، والصبح الى طلوع الشمس. أما إن صلى بها عامداً أو جاهلاً فصلاته باطلة على القول الأول وصحيحة على القول الثاني فتجب عليه إعادة الصلاة أبداً في الوقت أو بعده على القول الأول لبطلانها ويندب له أعادتها أبداً على القول الثاني.

وأما عن مكانه فلان إزالة النجاسة بقصد منها تحسين حال المصل حال مناجاة ربه والمكان كالثوب في ذلك . وفي المعقوفة تفصيل في المذاهب ^(١) .

مبحث ما يعنى عنه من النجاسة

(١) المسالكية - عدوا من المعقوفة ما يأتى :

سلس الأحداث كبول أو غائط أو مذى أو ودى أو منى إذا سال شئ منها بنفسه فلا يجب غسله عن البدن أو الثوب أو المكان الذى لا يمكن التحول عنه الى مكان آخر إذا حصل شئ منها ولو كل يوم مرة .

بلل الباسور إذا أصاب بدن صاحبه أو ثوبه كل يوم ولو مرة وأما يده فلا يعنى عن غسلها إلا إذا كثرت استعملها في إرجاعه بأن يزيد على مرتين كل يوم وإنما اكتفى في الثوب والبدن بمرة واحدة في اليوم ولم يكتف في اليد إلا بما زاد على اثنتين لأن اليد لا يشق غسلها إلا عند الكثرة بخلاف الثوب والبدن .

ما يصيب ثوب أو بدن المرضعة من بول أو غائط رضيعها ولو لم يكن وليدها إذا اجتمدت في التجويز عنهما حال نزولها ويندب لها إعداد ثوب للصلاة .
ما يصيب ثوب أو بدن الجزار ونازح المراحيض والطبيب الذى يعالج الجروح ويندب لهم إعداد ثوب للصلاة .

ما يصيب ثوب المصل أو بدنه أو مكانه من دمه أو دم غيره آدميا كان أو غيره ولو خفيرا إذا كانت مساحته لا تزيد عن قدر الدرهم البغل وهو الدائرة السوداء التى تكون في ذراع البغل ولا عبرة بالوزن ومثل الدم في ذلك القيح والصدید .

ما يصيب ثوبه أو بدنه أو مكانه من بول أو روث خيل أو بغال أو حمير إذا كان ممن يباشر رعيها أو علفها أو ربطها أو نحو ذلك فيعنى عنه لمشقة الاحتراز .

أثر ذباب أو ناموس أو نمل صغير يقع على النجاسة ويرفع شيئا منها فيتملق برجله أو فمهم يقع على ثوبه أو بدنه أو مكانه أو أثر النمل الكبير فلا يعنى عنه بغيره --

== أُرْدم موضع الحجامة بعد مسحه بمزقة ونحوها فيعني عنه الى أن يبرأ فينسله .
 ما يصيب ثوبه أو رجله من طين المطر أو مائه المختلط بنجاسة مادام موجودا
 في الطرق ولو بعد انقطاع المطر فيعني عنه بشروط ثلاثة : (أولاً) أن لا تكون
 النجاسة المخالطة أكثر من الطين أو الماء تحقيقاً أو ظناً . (ثانياً) أن لا تصيبه
 النجاسة بدون ماء أو طين . (ثالثاً) أن لا يكون له مدخل في الإصابة بشئ من
 ذلك الطين أو الماء كأن يعدل عن طريق خالية من ذلك الى طريق فيها ذلك ومثل
 طين المطر ومائه الماء المرشوش بالطرق وكذلك الماء الباقي في المستنقعات .

المدة السائلة من دمايل أكثر من الواحدة سواء سالت بنفسها أو بعصرها ولو غير
 محتاج اليه لأن كثرتها مظنة الاحتياج الى العصر فيعني عما سال عنها ولو زاد على قدر
 الدرهم وأما الدمل الواحدة فيعني عما سال منها بنفسه أو بعصر احتيج اليه فان
 عصرت بغير حاجة فلا يعنى إلا عن قدر الدرهم .

نحره البراغيث ولو كثرت لأنها تتغذى بالدم المسفوح فخرؤها نجس ولكن يعنى عنه
 وأما دمه فإنه كدم غيرها لا يعنى منه عما زاد على قدر الدرهم البغلي كما تقدم .

لعاب النائم اذا خرج من المعدة بحيث يكون أصفر منتناً فإنه نجس ولكن يعنى
 عنه اذا لازم .

القليل من مية القمل فيعني منه عن ثلاث فأقل .

أثر النجاسة على السبيلين بعد ازالة عين النجاسة بما يزيلها من حجر ونحوه فيعني
 عنه ولا يجب غسله بالماء ما لم ينتشر كثيراً فان اندثر تعين غسله بالماء كما يتعين
 الماء في ازالة النجاسة عن قبل المرأة وسيأتى تفصيل ذلك في مبحث الاستنجاء .

الحنفية — قالوا تنقسم النجاسة الى قسمين : مغلظة ، ومخففة ؛ فالمغلظة عند
 الامام هي ماورد فيها نص لم يعارض بنص آخر، والمخففة عنده هي ماورد فيها نص
 عورض بنص آخر كقول ما يؤكل لحمه وذلك لأن حديث استزهاوا من البول يدل =

= على نجاسة كل بول وحديث العرنيين يدل على طهارة بول ، أكل الخم فلما تعارض فيه الدليلان كانت نجاسته مخففة .

أما حديث العرنيين فهو ما روى من أن قوما من عرينة أتوا المدينة المنورة فلم توافقهم فاصفرت ألوانهم وانتفخت بطونهم فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن يخرجوا إلى أبل الصدقة ويشربوا من أبواها وألبانها فخرجوا وشربوا فكان ذلك سببا في شفائهم .

و معنى فى النجاسة المغلظة عن أمور : منها قدر الدرهم ويقدر فى النجاسة الكثيفة بما يزن عشرين قيراطا وفى النجاسة الرقيقة بعرض مقعر الكف ومع كونه يعنى عنه فى صحة الصلاة فإن الصلاة تكون به مكروهة كراهة تنزيه ولا وجه للقول بكراهة التحريم لأن العفو يقتضى رفع الإثم نعم إزالة قدر الدرهم أكد من إزالة ما هو أقل منه . والمشهور عند الحنفية كراهة التحريم .

ومنها بول الهرة والفأرة ونحوهما فيما تظهر فيه حالة الضرورة فيعنى عن خروء الفأرة إذا وقع فى الحنطة ولم يكثر حتى يظهر أثره ويعنى عن بولها إذا سقط فى البئر ليتحقق الضرورة بخلاف ما إذا أصاب أحدهما ثوبا أو إناء مثلا فإنه لا يعنى عنه لا مكان التحرز . ويعنى عن بول الهرة إذا وقع على نحو ثوب لظهور الضرورة بخلاف ما إذا أصاب نحرها أو بولها شيئا غير ذلك فإنه لا يعنى عنه .

ومنها بخار النجس وغباره فلو مررت الريح بالعذرات وأصابت الثوب لا يضر وإن وجدت رائحتها به وكذا لو ارتفع غبار الزبل فأصاب شيئا لا يضر ومنها رشاش البول إذا كان دقيقا كرووس الأبريحيث لا يرى ولو ماء الثوب أو البدن فإنه يعتبر كالعدم للضرورة ومثله الدم الذى يصيب القصاب (أى الجزار) فيعنى عنه فى حقه للضرورة فلو أصاب الرشاش ثوبا ثم وقع ذلك الثوب فى ماء قليل تجس الماء لعدم الضرورة حيثئذ ومثل هذا أثر الذباب الذى وقع على نجاسة ثم أصاب ثوب المصلى فإنه يعنى عنه ، ومنها ما يصيب الغاسل من غسالة الميت مما لا يمكنه الامتناع عنه ما دام فى تنسيله .

== ومنها طين الشوارع ولو كان مخلوطاً بنجاسة غالبية ما لم يرعيناها، ويعنى فى النجاسة المخففة عما دون ريع الثوب كله أو ريع البدن كله وإنما تظهر الخفة فى غير المائع لأن المائع متى أصابته نجاسة تتجس لا فرق بين مغلظة ومخففة ولا عبرة فيه لوزن أو مساحة .

ويعنى عن بحر الإبل والغنم إذا وقع فى البئر أو فى الإناء ما لم يكثر كثرة فاحشة أو يتفتت فيتلون به الشيء الذى خالطه . والقليل المعفو عنه هو ما يستقله الناظر إليه والكثير عكسه . وأما روث الحمار وخشى البقر والقليل فإنه يعنى عنه فى حالة الضرورة والبولى سواء كان يابساً أو رطباً .

الشافعية --- قالوا يعنى عن أمور :

منها ما لا يدركه البصر المعتدل من النجاسة ولو مغلظة .

ومنها قليل دخان النجاسة المنفصل عنها بواسطة النار بخلاف نحو البخار المنفصل بلا واسطة نار فإنه طاهر .

ومنها الأثر الباقي بالحل بعد الاستنجاء بالمجر فيعنى عنه بالنسبة لصاحبه دون غيره فلو نزل فى ماء قليل وأصابه ذلك الأثر تتجس به .

ومنها طين الشارع المختلط بالنجاسة المحققة أو المظنونة فإذا شك فى نجاسة ذلك الطين كان طاهراً لا نجساً معفواً عنه، وإنما يعنى عنه بشروط ثلاثة : الأول أن لا تظهر عين النجاسة، الثانى أن يكون المائى محترزاً عن أصابته بحيث لا يرمى ذيل ثيابه ولا يتعرض لرشاش نحو سقاء، الثالث أن تصيبه النجاسة وهو ماش أو راكب، أما إذا سقط على الأرض فتلوث ثيابه فلا يعنى عنه لندرة الوقوع .

ومنها الخبز المسخن أو المدفون فى الرماد التجس وإن تعلق به شيء من ذلك الرماد فإنه يعنى عنه ولو سهل فصله منه وإذا وضع فى لبن ونحوه وظهر أثره فيه أو أصاب نحو ثوب فإنه يعنى عنه أيضاً .

==

= ومنها دود الفاكهة والجن إذا مات فيها فإن ميتته نجسة معفو عنها وكذا الأنفحة التي تصلح للجن .

ومنها المائعات النجسة التي تضاف على الأدوية والروائح العطرية لاصلاحها فإنه يعنى عن القدر الذى به الاصلاح قياسا على الأنفحة المصلحة للجن .

ومنها الثياب التي تنشر على الحيطان المبنية بالرماد النجس فإنه يعنى عما يصيبها من ذلك الرماد لمشقة الاحتراز .

ومنها الصبثان الميت (وهو قفس القمل) .

ومنها روث الدباب وإن كثر .

ومنها خزع الطيور في الفرش والأرض بشروط ثلاثة : (أولا) أن لا يعتمد المشى عليه ، (ثانيا) أن لا يكون أحد الجانبين رطبا إلا أن تكون ضرورة كما إذا وجد في طريق رطبة يتعين المرور منها فإنه يعنى عنه مع الرطوبة والعمد ، (ثالثا) أن يشق الاحتراز عنه .

ومنها قليل مقبرة منبوثة .

ومنها قليل شعر نجس من غير كلب أو خنزير أو ما تولد منهما أو من أحدهما مع غيرهما ، أما قليل الشعر من الكلب أو الخنزير فغير معفو عنه كما لا يعنى عن الكثير من شعر نجس من غير الكلب والخنزير إلا بالنسبة للقصاص والراكب لمشقة الاحتراز .

ومنها روث سمك في ماء إذا لم يغيره ولم يوضع فيه عبثا .

ومنها الدم الباقي على اللحم أو العظم فإنه يعنى عنه إذا وضع اللحم أو العظم في القدر قبل غسل الدم ولو تغير به المرق فإن غسل الدم عن اللحم أو العظم قبل الوضع في القدر حتى انفصل الماء عنه صافيا فهو طاهر وإن لم ينفصل الماء صافيا فهو نجس غير معفو عنه .

ومنها لعاب النائم المحقق كونه من المعدة بأن يكون أصفر أو متنبا يعنى عنه في حق صاحبه المبطل به ولو كثر وسال والمشكوك في كونه من المعدة محمول على الطهارة =

= ومنها جرة البعير ونحوه مما يجتر من الحيوانات فإنه يعفى عنها إذا أصابت من يزاوله كمن يقوده أو نحو ذلك .

ومنها روث البهائم وبولها الذي يصيب الحب حين درسه .

ومنها روث الفأر الساقط في حيضان المراحيض التي يستنجى منها فإنه يعفى عنه إذا كان قليلا ولم يغير أحد أوصاف الماء .

ومنها الحصاة التي يتداوى بوضعها في العضو المتلوث بالنجاسة فإنه يعفى عنها إذا تعينت طريقا للتداوى .

ومنها ما يصيب اللبن حال حلبه من روث المخلوبة أو من نجاسة على ثديها .

ومنها ما يصيب العسل من بيوت النحل المصنوعة من طين مخلوط بروث البهائم .

ومنها نجاسة فم الصبي إذا أصاب ثدي مرضعته عند رضاعه أو أصاب فم من يقبله في فمه مع الرطوبة .

ومنها مائع تحبس يموت ما سقط فيه مما لا دم له سائل كنمل وزنبور ونحل ونحوها فيؤكل ذلك المائع المنتجس بما وقع ومات فيه منها إذا لم يتغير بما مات فيه ولم يطرحه غير الهواء ولو بهيمة . ومنها أثر الوشم من دم خرج من العضو ووضع عليه نبيلة ونحوها حتى صار أخضر أو أزرق . ومعنى الوشم غرز الجلد بالابرة ونحوها حتى يبرز الدم فيعفى عن الأثر الأخضر أو الأزرق الباقي في محله إذا كانت الحاجة لا ينفع فيها غيره أو كان وقت فعل الوشم غير مكلف أو كان مكلفا ولم يقدر على إزالته إلا بضرر يباح بسببه التيمم .

ومنها قليل الدم بثلاثة شروط : أن لا يكون من نجس نجاسته مغلفة كالكلب والخنزير ، وأن لا يكون بفعله بحيث لا يلطخ به نفسه ، وأن لا يختلط بشيء أجنبى غير ضرورى كماء ونحوه ومن ذلك قليل دم اللثة فإنه يعفى عنه في حق من ابتلى به ولو اختلط برينة على الزايج .

== ومنها كثير الدم بأنواعه فيعفى عنه في حق من أصابه بشروط وهي أن لا يكون متعديا بفعله ، وأن لا يقصع قليلا أو يعصر دملا مثلا أو يضع عليه ما يفتحه أو يشقه بنفسه أو يشقه له من يأذنه فلا يعفى من ذلك إلا عن القليل ما عدا دم القصيد والحجامة فإنه يعفى عنه وإن كثر ما لم يجاوز الحبل . وأنت لا تختلط بأجنبي غير ضروري من كل مائع ولو كان طاهرا ، وأن لا ينتقل الدم من محله والمراد بالحبل ما يغلب السيالان إليه عادة وما حاذاه من الثوب فإن جاوز ذلك عفى عن المجاوز إن قل فإن كثر واتصل بغير المجاوز وجب غسل الجميع وإن لم يتصل وجب غسل المجاوز فقط .

وأن يكون الدم في شيء ملبوس بالفعل ولو كان للتجمل بخلاف المحمول والمفروض للصلاة فلا يعفى عما فيه إلا إذا كان قليلا . وأن يكون العفو عن الكثير من الدم في حق الشخص نفسه أما لو حمله غيره أو قبض على شيء متصل به فلا يعفى عنه . والعفو المذكور أعنى هو بالنسبة للصلاة فلو أصاب الدم الكثير مائعا أو ماء قليلا فلا يعفى عنه والمراد بالقليل والكثير ما يكون كذلك بحسب العرف وهذا كله فيما يرى بحيث يدركه البصر المعتدل وإلا فعفى عنه مطلقا ولو كان من مغلف .

الحنابلة — قالوا يعفى عن أمور :

منها يسير دم وقح وصدید واليسير هو ما يعده الإنسان في نفسه يسيرا وإنما يعفى عن اليسير إذا أصاب غير مائع ومطعوم أما إذا أصابها فلا يعفى عنه بشرط أن يكون ذلك من حيوان طاهر حال حياته ومن غير قبل ودبر، وإذا أصاب الدم أو غيره مما ذكر ثوبا في مواضع منه فإنه يضم بعضه إلى بعض فإن كان المجموع يسيرا عفى عنه وإلا فلا ولا يضم ما في ثوبين أو أكثر بل يعتبر كل ثوب على حدة .

ومنها أثر استجار بمحله بعد الانقاء واستيفاء العدد المطلوب في الاستجار وسيأتي .

== ومنها يسير سلس يول بعد تمام التحفظ لمشقة التحرز .

مبحث فيما تزال به النجاسة وكيفية إزالتها
يزيل النجاسة أمور منها الماء الطهور ولا يكفي في إزالتها الطاهر^(١)، وتطهير محل
النجاسة به له كيفية مختلفة في المذاهب^(٢) .

= ومنها دخان نجاسة وغبارها وبخارها ما لم تطهر له صفة .

ومنها ماء قليل تتجس بمفقو عنه .

ومنها النجاسة التي تصيب عين الإنسان ويتضرر بغسلها .

ومنها اليسير من طين الشارع الذي تحققت نجاسته بما خالطه من النجاسة .

(١) الحنفية — قالوا إن الماء الطاهر غير الطهور مثل الطهور في إزالة
النجاسة وكذا المائع الطاهر الذي إذا عصر انعصر كاخل وماء الورد فهذه الثلاثة
يطهر بها كل منتجس بنجاسة مرئية أو غير مرئية ولو غليظه سواء كان ثوباً أو بدنًا
أو مكاناً .

(٢) الحنفية — قالوا يطهر الثوب المنتجس بغسله ولو مرة متى زالت عين
النجاسة المرئية ولكن هذا إذا غسل في ماء جار أو صب عليه الماء أما إذا غسل
في وعاء فإنه لا يطهر إلا بالغسل ثلاثاً بشرط أن يعصر في كل واحدة منها . وإذا
صبغ الثوب بنجس يطهر بانفصال الماء عنه صافياً ولو بقي اللون إذ لا يضر بقاء
الألوان أو ريح في محل النجاسة إذا شق زواله والمشقة في ذلك هي أن يحتاج
في إزالته لغير الماء كالصباون ونحوه ومن ذلك الاختضاب بالحناء المنتجسة فإذا
اختضب أحد بالحناء المنتجسة طهرت بانفصال الماء صافياً ومثل ذلك الوشم
فانه إذا غرزت الابر في اليد أو الشفة مثلاً حتى برز الدم ثم وضع مكان الغرز
صبغ والثام الجرح عليه تتجس ذلك الصبغ ولا يمكن إزالة أثره بالماء فتطهره يكون
بغسله حتى ينفصل الماء صافياً ولا يضر أن تردهن منتجس لزوال النجاسة المجاورة =

== للغسل بخلاف شحم الميتة لأنه عين النجاسة أما النجاسة غير المرئية فإنها تطهر إذا غلب على ظن الغاسل طهارة محلها بلا عدد ويقدر لموسوس بثلاث غسلات يعصر الثوب في كل واحدة منها ، ويطهر المكان وهو الأرض بصب الماء الطاهر عليها ثلاثا وتخفف كل مرة بخرقه طاهرة . وإذا صب عليها ماء كثير بحيث لا يترك للنجاسة أثرا طهرت ، وتطهر الأرض أيضا باليس فلا يجب في تطهيرها الماء . ويطهر البدن بزوال عين النجاسة في المرئية وبغلبة الظن في غيرها أما الألوان المتنجسة فهي على ثلاثة أنواع : نثار ، وخشب ، وحديد ، ونحوه .

وتطهيرها على أربعة أوجه : حرق ، ونحت ، ومسح ، وغسل ، فإذا كان الاناء من نثار أو حجر وكان جديدا ودخلت النجاسة في أجزائه فإنه يطهر بالحرق وإن كان عتيقا يطهر بالغسل على الوجه السابق وإن كان من خشب فإن كان جديدا يطهر بالنحت وإن كان قديما يطهر بالغسل وإن كان من حديد أو نحاس أو رصاص أو زجاج فإن كان صقيلا يطهر بالمسح وإن كان خشنا غير صقيل يطهر بالغسل .

وأما المسامات المتنجسة كالزيت والسمن فإنها تطهر بصب الماء عليها ورفعها عنها ثلاثا أو توضع في إناء مثقوب ثم يصب عليه الماء فيعلو الدهن ويحركه ثم يفتح الثقب إلى أن يذهب الماء . هذا إذا كان مائعا .

فإن كان جامدا يقطع منه المتنجس ويطرح ، ويطهر العسل بصب الماء عليه وغليه حتى يعود كما كان ثلاثا .

ويطهر الماء المتنجس بمرياه بأن يدخل من جانب ويخرج من جانب آخر ولو وضع الماء المتنجس في طشت أو قصعة ثم صب عليه ماء طاهر حتى سال الماء من جوانبه فإنه يطهر على الراجح وإن لم يخرج مثل المتنجس وكذلك البئر وحوض الحمام فإنهما يطهران بالجران . وبذلك يصير الماء طهورا .

وزادوا مطهرات أخرى . منها : الدلك وهو أن يمسح المتنجس على الأرض مسحا قويا ومثل الدلك الحث وهو القشر باليد أو العود . الحك : ويطهر بذلك الخف ==

== والنعل بشرط أن تكون النجاسة ذات جرم ولو كانت رطبة وهى ماترى بعدا لجفاف كالعذرة والدم لقوله صلى الله عليه وسلم «إذا أتى أحدكم المسجد فليقلب نعليه فان كان بهما أذى فيمسحهما بالأرض فان الأرض لها طهور». أما اذا كانت النجاسة ليست ذات جرم فانه يجب غسلها بالماء ولو بعد الجفاف . ومنها : المسح الذى يزول به أثر النجاسة . ويطهر به الصقيل الذى لامسام له كالسيف والمرآة والظفر والعظم والرجاج والآنية المدهونة ونحو ذلك . ومنها : مسح محل النجاسة بثلاث خرق نظاف مبلولة . ومنها : الجفاف بالشمس أو الهواء وتطهر به الأرض وكل ما كان ثابتا فيها كالشجر والكلأ بخلاف نحو البساط والحصير وكل ما يمكن نقله فانه لا يطهر إلا بالغسل وإنما طهرت الأرض باليوس لقوله صلى الله عليه وسلم « ذكاة الأرض ييسها » . فتصح الصلاة عليها ولكن لا يجوز منها التيمم وذلك لأن طهارتها لا تستدعى طهوريتها ويشتد في التيمم طهورية التراب كما يشترط في الوضوء طهورية الماء . ومنها : fark ويطهر به منى آدمى يابس أما الرطب فانه يجب غسله لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة : « فاغسله ان كان رطبا وافركه ان كان يابسا » . ولا يضر بقاء أثره بعد fark وإنما يطهر بالفرك اذا نزل من مستنج بماء لا بمجر لأن المجر لا يزال البول المنتشر على رأس الحشفة فاذا لم ينتشر البول ولم يمر عليه المنى فى الخارج فانه يطهر بالفرك أيضا إذ لا يضر مروره على البول فى الداخل ولا فرق بين منى الرجل ومنى المرأة الخارج من الداخل لاختلاطه بمنى الرجل وقد ذكر فى الحديث انه يطهر بالفرك أما منى غير آدمى فانه لا يطهر بالفرك لأن الرخصة وردت فى منى آدمى فلا يقاس عليه غيره . ومنها : الندف ويطهر به القطن اذا ندف .

وقد عُدوا فى المطهرات أمورا أخرى تساهلوا بقطع الدهن الجامد المتنجس وطرحه كما تقدم وهو المعبر عنه بالتقوى لئلا يهمل فى الحقيقة عزل الجزء المتنجس عن غيره لا تطهر له ومثله قسمة المتنجس بفصل الأجزاء النجسة عن الطاهرة وكذلك هبة المتنجس لمن لا يرى نجاسته فان الهبة لا تعد مطهرة له فى الحقيقة . =

= المالكية — قالوا يطهر محل النجاسة بغسله بالماء الطهور ولو مرة إذا انفصل الماء عن المحل طاهرا . ولا يضر تغيره بالأوساخ الطاهرة ويشترط زوال طعم النجاسة عن محلها ولو عسر لأن بقاءه دليل على تمكن النجاسة منه وكذا يشترط زوال لونها وريحها عن محلها إذا لم يتعسر زوالها فإن تعسر زوالها عن المحل كالمصبوغ بنجس حكم بطهارته ولا يلزم تسخين الماء ولا الغسل بأشنان أو صابون أو نحوهما والغسالة المتغيرة بأحد أوصاف النجاسة نجسة أما إن تغيرت بصنع أو ريح فلا — ويكفي في تطهير الثوب والحصير والخلف والنعل المشكوك في إصابة النجاسة إياها نضجها مرة أى رشها بالماء الطهور ولو لم يتحقق تعميم المحل بالماء .

وأما البدن والأرض المشكوك في إصابتها إياها فلا يطهران إلا بالغسل لأن النضج خلاف القياس فيقتصر فيه على ماورد وهو الثوب والحصير والخلف والنعل ولو غسلها بالماء كان أحوط لأنه الأصل والنضج تخفيف .

والأرض المتنجسة بقينا أو ظنا تطهر بكثرة إفاضة الطهور عليها حتى تزول عين النجاسة وأوصافها لحديث الأعرابي الذي بال في المسجد فصاح به بعض الصحابة فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بتركه وأن يصبوا على موضع بوله ذنوبا من ماء كما رواه الشيخان . والذنوب بفتح الذال هو الدلو .

ويطهر الماء المتنجس بصب الطهور عليه حتى تذهب منه أوصاف النجاسة .

وأما المائعات غير الماء كالزيت والسمن والعسل فتنجس بقليل النجاسة ولا تقبل التطهير بحال من الأحوال .

الحنابلة — قالوا كيفية التطهير بالماء الطهور في غير الأرض ونحوها مما يأتى أن يغسل المتنجس سبع مرات متقية بحيث لا يبق للنجاسة بعد الغسلات السبع لون ولا طعم ولا ريح وإن لم تزل النجاسة إلا بالغسلة السابعة فإن كانت النجاسة من كلب أو خنزير أو ماتولد منهما أو من أحدهما فإنه يجب أن يضاف إلى الماء في إحدى الغسلات تراب طهور أو صابون أو نحوه والأولى أن يكون مزج التراب =

== ونحوه بالماء في الغسلة الأولى فإن بقي للنجاسة أثر بعد الغسل سبعا زيدا في عدد الغسلات بقدر ما تزول به النجاسة فإن تعذر زوال طعمها لم يطهر وعفى عنه وإن تعذر زوال لونها أو ريحها أو هما معا فالمحل المنتجس يصير طاهرا .

ويشترط في تطهير المنتجس الذي تشرب النجاسة أن يعصر كل مرة خارج الماء إن أمكن عصره ويقتصر في العصر على القدر الذي لا يفسد الثوب أما ما لا يشرب النجاسة كالآنية فإنه يطهر بمرور الماء عليه وانفصاله عنه سبع مرات وأما ما لا يمكن عصره مما ينتشر النجاسة فإنه يكفي دقه أو وضع شيء ثقيل عليه أو تقليبه بحيث يفصل الماء عنه عقب كل غسلة من السبع .

أما الأرض المنتجسة ونحوها من الصخر والأحواض الكبيرة أو الصغيرة الداخلة في البناء فإنه يكفي في تطهيرها من النجاسة صب الماء عليها بكثرة حتى تزول عين النجاسة .

ويكفي في تطهير المنتجس ببول غلام رضيع لم يتناول الطعام برغبة أن يغمر بالماء ولو لم ينفصل ومثل بوله في ذلك قبؤه .

الشافعية — قالوا كيفية التطهير بالماء الطهور في النجاسة المغلظة وهي ما كانت من كلب أو خنزير أو متولد منهما أو من أحدهما هي أن يغسل موضعها سبع مرات وأن يصاحب ماء إحدى الغسلات تراب طهور أى غير نجس ولا مستعمل في تيمم والمراد بالتراب هنا ما هو أعم من التراب في التيمم فيشمل الأعفر والأصفر والأحمر والأبيض وما خلط بطاهر آخر نحو دقيق .

وللتزيب ثلاث كيفية : أحدها مزج الماء بالتراب قبل وضعه على محل النجاسة ، ثانيها أن يوضع الماء على محل النجاسة قبل التراب ثم يوضع عليه التراب ، ثالثها أن يوضع التراب أولا ثم يصب عليه الماء ولا تجزئ غسلة التزيب بجميع كيفية الثلاث إلا بعد زوال جرم النجاسة فإن لم يكن للنجاسة جرم فإن كان محلها جافا أجرأ أى واحدة من الكيفيات الثلاث وإن كان محل النجاسة رطبا لم يجزئ ==

== وضع التراب أولاً لتنجسه بسبب ضعفه عن الماء ويجزئ الكيفيتان الآخرتان .
ولو كانت النجاسة المغلفة في أرض بها تراب غير نجس العين كفى ترابها في تطهيرها
بالسبع بدون تراب آخر وأولى الغسلات السبع ما أزيل به عين النجاسة وإن تعدد
فلو أزيلت عين النجاسة بواحدة اعتبرت واحدة وزيد عليها ست ولو زالت بست
حسبت واحدة وزيد عليها ست ولو زالت بسبع فأكثر حسبت واحدة وزيد عليها
ست وأما زوال وصف النجاسة من طعم أو لون أو ريح فلا يتوقف على عدد
الغسلات فلو لم يزل إلا بسبع مثلاً حسبت سبعة .

أما النجاسة المخفية فكيفية تطهيرها أن يرش على محلها ماء يعم النجاسة وإن
لم يسل والنجاسة المخفية هي خصوص بول الصبي إذا كان غلاماً لم يبلغ الحولين
ولم يتغذى إلا باللبن بسائر أنواعه ومنه اللبن والقشدة والزبد سواء كان لبن آدمي أو غيره
بخلاف الأثني والخثي المشكل فإن بولهما يجب غسله لقوله صلى الله عليه وسلم ،
(يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام) وألحق الخثي بالأثني فإذا زاد الصبي
على الحولين وجب غسل بوله ولو لم يتناول طعاماً غير اللبن كما يجب غسل بوله إذا
غذى بغير اللبن ولو مرة واحدة ولكن إذا أعطى له شيء لا بقصد التغذية فتغذى منه
كدواء فإنه لا يمنع الرش ولا بد من زوال عين النجاسة قبل رش محلها بالماء كأن
يعصر الثوب أو يحفف وإنما قيدوا بخصوص البول ليخرج غيره من الفضلات
النجسة فإنها يجب فيها الغسل .

أما النجاسة المتوسطة وهي غير ما تقدم فإنها تنقسم إلى حكيمة ، وهي التي
ليس لها جرم ولا طعم ولا لون ولا ريح كبول غير الصبي إذا جف ، وعينية ، وهي التي
لها جرم أو طعم أو لون أو ريح . أما الحكيمة فكيفية تطهيرها أن يصب الماء على
محلها ولو مرة واحدة ولو من غير قصد . وأما العينية فكذلك ولكن بشرط زوال
عين النجاسة — أما أوصافها فإن بقي منها الطعم وحده فإن بقاءه يضر ما لم تُعذر
إزالته وضابط التعذر أن لا يزول إلا بالقطع وحينئذ يكون المحل نجساً معفواً عنه
فإن قدر على الإزالة بعد ذلك وجبت ولا تجب إعادة ما صلاه قبل فإن تعسر زواله ==

ومنها استحالة عين النجاسة الى صلاح كصيرورة الخمر خلا ودم الغزال . سكا .
ومنها حرق النجاسة بالنار^(١) وأما دباغ جلود الميتة ففي كونه مطهرا لها أو غير مطهر
تفصيل في المذاهب ، ولا تشترط النية في تطهير المنتجس .

= وجبت الاستمئنة بصابون ونحوه الى أن يتعذر وان بقي اللون والريح . مما فالحكم
كذلك وان بقي اللون فقط أو الريح فقط فان المحل يطهر اذا تعسر زواله وضابط التعسر
أن لا يزول بالحث بالماء ثلاث مرات فاذا قدر على إزالته بعد ذلك فلا تجب
طهارة المحل . ويشترط في إزالة النجاسة بأنواعها الثلاثة أن يكون الماء واردا على المحل
اذا كان الماء قليلا فان كان قليلا مورودا تنجس بمجرد الملاقاة واذا كان الماء
القليل نجسا غير متغير فأضيف اليه ماء طهور حتى بلغ قلتين طهر فان تنجس الماء
بالغير سواء كان قليلا أو كثيرا فانه لا يطهر إلا بإضافة الماء الطهور اليه حتى يزول
تغيره بشرط أن يبلغ قلتين .

وكيفية تطهير الأرض المنتجسة بالنجاسة المتوسطة المائعة كبول أو نحر أو
تغمر بالماء اذا تشربت النجاسة أما اذا لم تُتشرب النجاسة فلا بد من تحقيقها أولا
ثم يصب عليها الماء ولو مرة واحدة .

وكيفية تطهيرها من النجاسة الجامدة هي أن ترفع عنها النجاسة فقط اذا لم يصب
شيء منها الأرض وأب ترفع عنها ثم يصب على محلها ماء يعمها اذا كانت رطبة
وأصاب الأرض شيء منها .

(١) الشافعية والحنابلة — لم يعدوه من المطهرات فيقولون ان رماد النجس
ودخانته نجسان .

(٢) الحنفية — لم يفرقوا في الدغ بين أن يكون حقيقيا كالدين بالقرط
والشب ونحوهما أو حكيما كالدين بالتريب أو التجفيف بالشمس أو الهواء . والدباغ
يطهر جلود الميتة اذا كانت تحتل الدغ أما ما لا يحتمله بكالد الحية فانه لا يطهر =

ولا يقبل التطهير ما تنحس من المائعات غير الماء كزيت وسمن وعسل^(١)
وأما الجامدات فانها تقبل التطهير إلا ما تشربت أجزاءه النجاسة^(٢) على تفصيل
في المذاهب .

= بالدغ . ولا يطهر بالدغ جلد الخنزير، أما جلد الكلب فانه يطهر بالدغ لأنه ليس
نجس العين على الأصح . ومتى طهر الجلد صح استعماله في الصلاة وغيرها إلا أكله فانه
يمنتع وما على الجلد من الشعر وغيره طاهر كما تقدم .

الشافعية — خصوا الدغ بالمطر بما له حرافة ولذع في اللسان بحيث يذهب
رطوبة الجلد وفضلاته حتى لا يتن بعد ذلك ولو كان الدغ نجسا كبل طير إلا أن
الجلد المدبوغ نجس يكون كالشوب المتنجس فيجب غسله بعد الدغ ولا يطهر
بالدغ عندهم جلد الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما مع حيوان طاهر
وكذا لا يطهر عندهم بالدغ ما على الجلد من صوف ووبر وشعر وریش لكن قال
النووي يعنى عن القليل من ذلك المشقة إزالته .

المالكية — لم يجعلوا الدغ من المطهرات وحملوا الطهارة الواردة في الحديث
على النظافة وأباحوا استعمال المدبوغ في يابس وطهور أما اليابس فلائنه لا يتعلق به
نجاسة الجلد وأما الطهور فلائنه لقوته يدفع النجاسة عن نفسه وأما ما على الجلد من
الصوف ونحوه فطاهر لأنه لا تحمله الحياة فلم ينتجس بالموت كما تقدم . والقول بأن الدغ
ليس من المطهرات هو المشهور عند المالكية والمحققون منهم يقولون إنه مطهر .

الحنابلة — لم يجعلوا دغ جلود الميتة من المطهرات إلا أنهم قالوا بإباحة استعمالها
بعد الدغ في اليابسات فقط . أما صوف الميتة وشعرها ووبرها وریشها فطاهر .

(١) الحنفية — قالوا إن المائعات المذكورة تقبل التطهير بالماء وقد تقدم
كيفية تطهيرها بالماء في ذكر المطهرات .

(٢) المالكية — قالوا إن مما لا يقبل التطهير من الجامدات التي تشربت
أجزاءها النجاسة اللحم اذا طبخ نجس بخلاف ما لو حلت به النجاسة بعد نضجه =

مبحث آداب قضاء الحاجة والاستنجاء

يندب لقاضي الحاجة إذا أراد دخول بيت الخلاء أن يدخل برجله اليسرى، ويخرج برجله اليمنى عكس ما يفعله إذا أراد دخول مسجد أو الخروج منه، وأن يقول قبل دخوله ما ورد في الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم: «إذا دخلتم الخلاء فقولوا بسم الله أعوذ بالله من الخبث والخبائث» ونحو ذلك مما ورد ويؤخذ منه تقديم

== فإنه يقبل التطهير وكذا لا يقبل التطهير البيض المصاوب نجس والزيتون المالح به والفخار الذي غاصت النجاسة في أعماقه .

الحناية — وافقوا المالكية فيما ذكر إلا في البيض المصاوب فإنه يقبل التطهير لصلافة قشره المانعة من تشرب النجاسة ولم يقرقوا في اللحم بين المطبوخ والمصاوب فهو عندهم لا يقبل التطهير مطلقا .

الشافعية — قالوا إن الجامدات التي تشربت النجاسة تقبل التطهير فلو طبخ لحم في نجس أو تشربت حنطة النجاسة أو سقيت السكين نجاسة فإنها تطهر ظاهرا وباطنا بصب الماء عليها إلا في اللبن (أى الطوب النقي) الذي يغجن بنجاسة جامدة فإنه لا يقبل التطهير ولو أحرق وغسل بالماء بخلاف المتنجنس بمائع فإنه يطهر بغمرة بالماء الطهور .

الحنفية — فصلوا في الجامدات فقالوا ان كانت آتية ونحوها تقبل التطهير على الوجه المتقدم في كيفية التطهير وإن كانت مما يطبخ كاللحم والحنطة فإن أصابها نجاسة وطبخت بها فلا تطهر بعد الغليان أبدا على المفتي به لأن أجزائها تكون قد تشربت النجاسة حينئذ ومن ذلك الدجاجة إذا غليت قبل شق بطنها فإنها لا تطهر أبدا لتشرب أجزائها النجاسة فيجب شق بطنها وإخراج ما فيها وتطهيرها بالغسل قبل غليها ومن ذلك رؤوس الحيوانات ولحم الكرش فإنها لا تطهر أبدا إذا غليت قبل غسلها وتطهيرها .

التسمية على التيمؤذ، فإذا أراد قضاء حاجة في غير بيت الحلاء كالصحراء فإنه يأتي بالتسمية والتيمؤذ عند تسمير ثيابه قبل كشف عورته كما يندب له أن يقول عند الانصراف غفرانك، الحمد لله الذي أذهب عني ما يؤذيني وأمسك علي ما ينفعني . ويندب له عند إرادة قضاء الحاجة أن يعد ما يزيل به النجاسة من ماء أو حجر أو نحوه، وأن يجلس لقضاء حاجته فلا يقضيها قائماً، ويتأكد الجلوس عند التغوط كما يتأكد لبول امرأة وخصي، وأن يختار لقضاء حاجته مكاناً طاهراً رخوا فيتجنب الأمكنة النجسة لئلا تتجسه، والأمكنة الصلبة لئلا يتطاير رشاش البول عليه، وأن يجتنب ثقب الأرض سواء كان الثقب مستديراً أو مستطيلاً لئلا يخرج منه ما يؤذيه وأن يختار مكاناً خالياً مما يؤذيه ولا يلتفت بعد جلوسه لئلا يرى ما يفزعه فيقوم فيتجنب، وأن يتباعد عن أعين الناس حتى لا يراه أحد ولا يسمع صوت ما يخرج منه ولا يشم ريحه، وأن يرفع ثوبه تدريجاً ليستمر ستر عورته إلى أن يجلس حتى لا يكشف عورته بلا ضرورة . لقول أنس رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد قضاء الحاجة لم يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض، فإن كان بحضرة من يحرم عليه رؤية عورته وجب الستر، وأن يجلس معتمداً على رجله اليسرى مع رفع عقب رجله اليمنى وتفرغ نخذه لأن ذلك أعون على خروج الخارج، وأن يغطي رأسه حال قضاء حاجته وحال الاستنجاء والاستجار حياء من الله والملائكة، ويحرم على قاضي الحاجة في مرحاض أو قضاء قراءة قرآن^(٢) من حين دخول المرحاض إلى أن يخرج منه

(١) المالكية — قالوا إذا أراد قضاء حاجته في مكان رخو نجس يندب له القيام لئلا تتنجس ثيابه لو جلس فإذا كان المكان رخوا طاهراً خيراً في القيام به والجلوس وهو أولى وإن كان طاهراً صلباً ندب الجلوس به وإن كان رخوا نجساً قام ندباً . وأما التجسس الصلب فإنه يجتنب قياماً وقعوداً هذا بالنسبة للرجل أما المرأة فيكره لها القيام مطلقاً .

(٢) الحنفية والشافعية — قالوا بكرهية قراءة القرآن فيما ذكر .

وأما في القضاء فتحرم حال قضاء حاجته واستنجائه أو استنجاره إلى أن يفارق المحل .
ويحرم عليه ^(١) أن يدخل بمصحف أو بعضه ولو آية إلا إذا اتخذ حرزا ، أو خاف عليه الضياع فإنه يجوز ويحرم قضاء الحاجة فوق قبر لقوله صلى الله عليه وسلم لأن يجلس أحدكم على حجرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلده خير له من أن يجلس على قبر رواه مسلم وغيره عن أبي هريرة ، وحمله العلماء على تحريم قضاء الحاجة على القبر ، ويحرم ^(٢) حال قضاء الحاجة والاستنجاء أو الاستنجار استقبال القبلة أو استدبارها في قضاء بلا ساتر يحول بينه وبينها فإن كان في بناء أو فضاء ^(٣) بسائر لا يحرم لقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها بيول ولا غائط ولكن شرقوا أو غربوا » أى إذا لم تكن القبلة في الشرق والغرب ، فإن كانت في أحدهما اتجه جنوبا أو شمالا .

-
- (١) الحنفية والشافعية — قالوا بكراهة الدخول بالمصحف أو ببعضه فيما ذكر .
(٢) المالكية — اشترطوا في جواز حمل المصحف أو بعضه معه فهما أن يكون مستورا بما يمنع من وصول الرائحة إليه .
(٣) الحنفية — قالوا يكره قضاء الحاجة فوق القبر كراهة تحريرية .
(٤) الحنفية — قالوا يكره استقبال القبلة واستدبارها حال قضاء الحاجة والاستنجاء أو الاستنجار كراهة تحريرية مطلقا داخل البناء أو الفضاء لعموم النهي في الحديث فإن جلس ساهيا وتذكر تحول عن القبلة عند تذكره إن أمكن .
الحنابلة — قالوا لا يحرم استقبال القبلة ولا استدبارها حال الاستنجاء أو الاستنجار وإنما يكره ذلك فقط .

(٥) الشافعية — اشترطوا في الساتر أن لا ينقص ارتفاعه عن ثلث ذراع وأن لا يبعد عنه بأكثر من ثلاثة أذرع ، هذا إذا لم يكن الفضاء معسدا لقضاء الحاجة وإلا فلا كراهة في استقبال القبلة أو استدبارها ولكنه خلاف الأفضل .

وينهى عن قضاء الحاجة في الماء الراكد لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يبولن أحدكم في الماء الراكد » ويلحق به التقوط لأنه أقيح وفي النهي تفصيل في المذاهب^(١) ويحرم قضاؤها في موارد الماء ومحل مرور الناس واستظلهم لقوله صلى الله عليه وسلم : « اتقوا الملاعن الثلاث البراز في الموارد وقارعة الطريق والظل » وإنما سميت ملاعن لأن قضاء الحاجة فيها يكون سببا للنم من فعل ذلك ويلحق بهذه الثلاث مواضع اجتماع الناس لشمس أو قرأ أو حديث مباح .

ويكره لقاضى الحاجة أن يقابل مهب ريح للتردّ عليه رشاش يوله فيتنجس ، ويكره له التكلم إلا الحاجة كطلب ما يزيل به النجاسة وقد يجب الكلام لضرورة

(١) المالكية — قالوا يحرم قضاء الحاجة في الماء الراكد اذا كان قليلا فان كان مستبحرا أو جاريا لم يحرم إلا اذا كان مملوكا للغير ولم يأذن فيه أو كان موقوفا .
الحنابلة — قالوا يحرم التقوط في الماء الراكد وغيره قل أو كثر ولا يحرم في البحر ويكره البول في الراكد كذلك وأما الجارى فان كان قليلا كره البول فيه وإن كان كثيرا لم يكره وكل ذلك ما لم يكن الماء موقوفا أو مملوكا للغير ولم يأذن فيه وإلا حرم قضاء الحاجة فيه مطلقا .

الحنفية — قالوا يحرم قضاء الحاجة في الماء الراكد القليل فان كان كثيرا كره تحريما وأما الجارى فانه يكره فيه ذلك تنزيها ما لم يكن مملوكا للغير ولم يأذن فيه أو كان موقوفا .

الشافعية — قالوا يكره قضاء الحاجة في الماء القليل نهارا راكدا أو جاريا حذرا من تنجسه ويكره في الليل سواء كان قليلا أو كثيرا وكل ذلك في الماء المملوك له أو المباح فان كان مملوكا للغير يحرم ما لم يأذن له وإن كان مسبلا فانه يحرم ما لم يستبحر .

(٢) الشافعية والحنفية — قالوا يكره قضاء الحاجة في هذه المواضع كلها ما لم تكن موقوفة للزور أو ملكا للغير فان كانت كذلك حرم قضاء الحاجة فيها .

كأنقاذ أعمى من سقوط في مهلكة وحفظ مال من التلف ، ويكره له استقبال عين الشمس والقمر لأنهما من آيات الله الباهرة ، ويكره لقاضى الحاجة ذكر الله بلسانه بغير قرآن من حين دخول المرحاض الى أن يخرج ، وقد تقدم حكم قراءة القرآن فإذا كان في الفضاء كره حال الحدث والاستنجاء ، ويكره له حمل ورقة أو خاتم مكتوب فيه اسم الله إلا إذا كان مستورا أو خاف عليه الضياع — وزاد بعض المذاهب مكروهات أخرى^(٢٢) .

ويجب إنعراج مايقى في المخرج من بول أو غائط حتى يغلب على ظنه أنه لم يبق في المحل شيء ، ومن اعتاد في ذلك شيئا فليعمله كقيام أو مشى أو ركض برجله أو تتحنن أو غير ذلك ، وهذا يسمى استبراء .

ويجب بعد الاستبراء الاستنجاء وهو غسل ما تلوث به المخرج من النجاسة الخارجة منه أو مسحه بالأحجار ونحوها مما ينقى ويسمى المسح بالأحجار ونحوها استنجاء . ويكفى الاقتصار على أحدهما والماء أفضل لأنه يزيل عين النجاسة وأثرها . ويندب الجمع بينهما فيمسح أولا بالأحجار ونحوها مما يخفف النجاسة بإزالة عينها ثم يغسل بالماء لإزالة أثرها .

(١) المالكية — قالوا استقبال عين الشمس والقمر حال قضاء الحاجة لا يكره وإنما هو خلاف الأولي .

(٢) الحنفية والشافعية — زادوا في المكروهات أموراً : منها البصق والتخط بلا حاجة ، ومنها أن يعبت بيده ، وأن يرفع بصره الى السماء ، ومنها أن يقضيها تحت شجرة مثمرة عند الحنفية ، أو شأنها أن تثمر عند الشافعية ، ومنها إطالة المكث بلا حاجة ، ومنها النظر الى عورته بلا حاجة ، وزاد الحنفية التتحنن بلا حاجة .

(٣) الحنفية — قالوا الاستنجاء أى إزالة ما على نفس المخرج من النجاسة وكذا الاستنجاء سنة مؤكدة للرجال والنساء سواء أكان الخارج معتاداً أم غير معتاد كدم وقبح ولو كان الخارج زائداً على قدر الدرهم وإنما كان سنة ولم يكن واجباً =

= لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأخطب عليه وتركه في بعض الأحيان . ولقوله صلى الله عليه وسلم « من استجمر فليوتر ومن فعل هذا فقد أحسن ومن لا فلا حرج » .
 ولا يسن في الاستنجاء ولا الاستجمار عدد معين بل يستحب تثليث المسح أو الغسل .
 والمدار فيهما على إلتقاء المحل بحيث يقع في نفسه أنه طهر . والمخرج هو محل الخروج وما حوله من مجمع حلقة الدبر الذي ينطبق عند القيام ونحوه فإن جاوزت النجاسة نفس المخرج وزادت على قدر الدرهم فإني إزالته تكون فرضاً ويتعين فيها الماء فلا يكفي الحجر ونحوه وتكون حينئذ من باب إزالة النجاسة لا من الاستنجاء وكذا لو أصاب طرف الإحليل من البول ما كان أكثر من الدرهم فإنه يفترض غسله بالماء ولا يميز مسحه بالحجر على الصحيح . ومثل ذلك ما أصاب قلقة الألف من البول فإنه إذا زاد على قدر الدرهم يفترض غسله وكذلك يفترض إزالة النجاسة التي لم تتجاوز المخرج قليلة كانت أو كثيرة بالماء قبل الاغتسال من الجنابة وغيرها لئلا تنتشر على البدن بالماء فتنجسه ومثل النجاسة الخارجة ما أصاب المخرج أو طرف الإحليل من نجاسة أجنبية فإنها إن لم تزد على قدر الدرهم تسن إزالتها بالماء أو الحجر ونحوه وإن زادت على قدر الدرهم فرض غسلها بالماء وتكون من باب إزالة النجاسة وكذلك بول المرأة إذا انتقل من محل خروجه وأصاب ظاهر فرجها أكثر من الدرهم فإنه يفترض غسله بالماء . فإن المرأة والرجل سواء في كل ما تقدم إلا في الاستبراء فإنه ليس عليها استبراء بل تصبر زمناً يسيراً بعد فراغها من البول أو الغائط ثم تستنجي أو تستجمر أو تتجمع بينهما على ما تقدم . وإذا استجمر وبق أثر النجاسة ثم عرقته مقعدته وأصاب عرقها ثوبه فإن الثوب لا يتنجس وإن زاد العرق على قدر الدرهم . أما إذا دخل المستجمر ماء قليلاً فإنه ينحس . هذا وقد تقدم أن الدرهم يقدر في النجاسة الجامدة بعشرين قيراطاً وفي المسائفة بثلث مقرر الكف — أما القيراط فهو زنة خمس شعيرات غير مقشورة والمعروف في زماننا أن زنة القيراط تساوي (خروبة) بزره من بزر الخروب المتوسطة وأن الدرهم ستة عشر قيراطاً و (الخروبة) زنة أربع قحاحات من القمح البلدي القديم .

وإنما يجزئ الاستنجاء بالماء بشرط أن يكون الماء طهوراً كما هو الشرط في إزالة كل نجاسة . وأن يزيل النجاسة عن المحل حتى يعود طاهراً بحالته التي كان عليها قبل تلويثه . وفي تقديم أحد السبيلين على الآخر تفصيل في المذاهب ^(٢) .

ويندب الاستنجاء بيده اليسرى تكريماً لليمنى . ويندب بل أصابع اليسرى قبل ملاقة الأذى لئلا يشتد تعلق النجاسة بها . ويندب أيضاً غسل يده اليسرى بعد الفراغ بشيء منظف . ويندب الاسترخاء قليلاً عند الاستنجاء ^(٣) .
وفيما يستجمر به من الأحجار ونحوها تفصيل في المذاهب ^(٤) .

(١) الحنفية — قالوا إن الغسل بالماء الطهور أفضل للاتفاق على إزالة النجاسة به . وأجاز أبو حنيفة وأبو يوسف الاستنجاء وإزالة كل نجاسة بالماء الطاهر ولو كان غير الماء بالشرط المتقدم .

(٢) المالكية — قالوا يندب تقديم قبله في إزالة النجاسة إلا إذا كان من عادته أن يتقاطر بوله إذا مس دبره بالماء فحينئذ لا يندب له تقديم القبل .
الحنفية — لم قولان في ذلك والمفتي به قول الإمام وهو تقديم غسل الدبر لأن نجاسته أقدر من البول ولأنه بواسطة ذلك في الدبر وما حوله يقطر البول فلا يكون لتقديم غسل القبل فائدة .

الشافعية — قالوا يندب لمن يستنجي بالماء أن يقدم غسل القبل على الدبر .
وأما إذا استجمر بالأحجار فانه يندب له تقديم الدبر على القبل .
الحنابلة — قالوا بمن لمن أراد الاستنجاء أو الاستجمار أن يبدأ بالقبل إذا كان ذكرًا أو أنثى بكراً وتخيير الأنتى الثيب في تقديم أيهما .

(٣) الشافعية — قالوا بوجوب الاسترخاء المذكور .
الحنفية — قالوا إنما يندب الاسترخاء إذا لم يكن صائماً محافظة على الصوم .
(٤) الحنفية — قالوا إن السنة أن يكون الاستجمار بالأشياء الطاهرة من تراب ونخرق وبالة وحجر ومدر (وهو قطع الطين اليابسة) . ويكره تحريم الاستجمار =

== بالمنهى عنه كالعظم والروث لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن استعمالها في ذلك ومثلها طعام الآدمي والدواب . وكره تحريما الاستجمار بما هو محترم شرعا لما ثبت في الصحيحين من النهى عن إضاعة المال ويدخل فيها له احترام شرعا جزء الآدمي ولو كافرا . أو ميتا . والورق المكتوب ولو كانت الكتابة حروفا مقطعة لأن للورق احتراماً . والورق غير المكتوب إذا كان صالحا للكتابة . أما الورق الذي لا يصلح للكتابة فإنه يجوز الاستجمار به بدون كراهة وإنما يكره الاستجمار بما له قيمة مالية إذا أدى ذلك إلى اتلافه أو انقاص قيمته فإذا كان غسله بعد الاستجمار أو تحفيفه يعيده إلى حالته الأولى فإنه لا كراهة فيه . وكره الاستجمار بالطوب المحسوق، والفخار، والزجاج، والفحم، والحجر الأملس . وتكون الكراهة تحريمية إذا كان استعمالها ضارا إذ لا يجوز استعمال ما يضر . وتزنية إذا لم يكن استعمالها ضارا . وذلك لأنها لا تنطبق للمحل . والسنة لإتقائه . وكره تحريما الاستجمار بجدار غيره لأنه لا يجوز التعدي على مال الغير . أما جدار نفسه فلا كراهة فيه . ومثل جداره الجدار المستأجر . فارتب استجمار شيء مما ذكر أجزأه مع الكراهة التحريمية أو التزنية على التفصيل المتقدم — وهذا وقد تقدم ما يتعين فيه الماء وما يكفي فيه الحجر ونحوه في أول المبحث .

الشافعية — قالوا يشترط فيما يستجمر به أن يكون جامدا طاهرا فلا يصح بمتنجس . وأن يكون قالعا للتنجاسة فلا يصح بغير قالع كالأملس والرخو وأن يكون غير مبتل . فإن كان مبتلا بغير العرق فلا يحسب . وأن يكون غير محترم شرعا فلا يصح بمحترم كالخيزر والعظم . ومن المحترم شرعا ما كتب فيه علم شرعي كفقعه وحديث أو وسائله كتنحو وصرف وحساب وطب وعروض . وأما ما كتب فيه غير ذلك فليس من المحترم إذا لم يوجد فيه قرآن ونحوه من كل محترم . ومن المحترم ما كتب فيه اسم معظم مقصود منه ذلك المعظم كأبي بكر وعمر ونحوهما . ومن المحترم أيضا المسجد فلا يجوز الاستجمار بجزء منه كحجر وخشب ولو انفصل عنه مادام منسوبا إليه ومن المحترم جزء الآدمي ولو مهلر الدم نظرا لصورته وإن أهدر دمه . =

= ويشترط في الخارج شروط : منها أن لا يكون جافاً لأنه لا يفيد الجهر ونحوه في إزالته . وأن لا يطراً عليه نجس آخر أجنبي أو طاهر غير العرق . وأن لا يجاوز الصفحة في الغائط والحشفة في البول . والصفحة ما ينضم من الألبين عند القيام . والحشفة ما فوق محل الختان — هذا إذا كان رجلاً فإن كان المستجمراً امرأة فإنه يشترط في صحة مسحها بالجهر ونحوه أن لا يجاوز ما يظهر عند قعودها إن كانت بكراً وأن لا يصل إلى ما بعد ذلك من الداخل إن كانت ثيباً وإلا تعين الماء بالنسبة لها كما يشعين بالنسبة للاقلف إذا وصل بوله للجلدة .

ويشترط في المسح بالجهر ونحوه أن لا ينقص عن ثلاث مسحات يعم المحل بكل مسحة ولو بثلاثة أطراف حجر واحد فلا يكفي أقل من ثلاث ولو أتى المحل وإذا لم يحصل الاتقاء بالثلاث زيد عليها ما يحصل به الاتقاء بحيث لا يسبق من النجاسة إلا أثر لا يزيله إلا الماء أو صغار الخرف .

المالكية — قالوا يجوز الاستنجار بما اجتمعت فيه شروط خمسة : أن يكون يابساً كحجر وقطن وصوف إذا لم يتصل بالحيوان (وإلا كره الاستنجار به) فإن لم يكن يابساً كالطين فلا يجوز الاستنجار به لأنه ينشر النجاسة . فإن وقع استنجار به فلا بد من غسل المحل بالماء بعد ذلك . وإن صلى بلا غسله كان مصلياً بالنجاسة وقد تقدم حكمه في باب إزالة النجاسة . وأن يكون طاهراً . فلا يجوز بنجس كعظم ميتة وروث حيوان محرم الأكل . فإن استجمر به فإن كان جامداً ولم يتحلل منه شيء وأنقى المحل أجراً مع الإثم . وأن يكون متقياً للنجاسة . فلا يجوز بالأملس كرجاج وقصب فارسي لعدم الاتقاء به . وأن يكون غير مؤذ فلا يجوز بما له حد كسكين وحجر مخزف ومكسور زجاج . وأن يكون غير محترق شرعاً ، ومن المحترق شرعاً مطعم الآدمي ويشمل الملح والدواء ، ويلحق به الورق لما فيه من النشا المطعوم ، ومن المحترق شرعاً ماله شرف كالكتوب لأن للحروف حرمة ، ومنه ما كان حقاً للغير سواء أكان موقوفاً أم ملكاً لغيره فيحرم الاستنجار به بدار موقوف أو مملوك للغير ، =

== فإن كان الحدار مملوكا له كره الاستنجار به فقط ، ويكره الاستنجار بالعظم والروث الطاهرين وإذا حصل بهما الانتقاء أجزأ وكذلك كل ما حرم أو كره .

ويتعين الاستنجاء بالماء في أمور : منها بول أو فائط انتشر على المخرج كثيرا وهو ما زاد على ما جرت العادة بتلوثه ، ومنها بول الخصى ، ومنها بول المرأة بكرا أو ثيبا ، ومنها المذي الخارج بلذة معتادة وإلا كفى فيه الاستنجار بالحجر ونحوه ما لم يلزم كل يوم ولو مرة فإنه يعفى عنه فلا يتعين فيه ماء ولا حجر ومتى خرج بلذة معتادة وجب غسل جميع الذكر بنية فإن اقتصر على غسل بعضه أو غسل جميعه بلا نية فقولان متساويان في بطلان صلاته وصحتها ، ومنها دم الحيض والنفاس لمن لا تجدد ماء يكفى لغسلها ومعها ما يكفى لغسل الدم من المحل فتعين غسله بالماء وتيمم ولا يكفى مسحه بالحجر ونحوه ، ومنها المني الخارج بلذة معتادة لمن لم يجد من الماء ما يكفى للغسل ولكنه يكفى لتطهير المحل ، وكذا ما يخرج بلذة غير معتادة إذا لم يلزم كل يوم ولو مرة فإن لازم ولو كل يوم مرة عفى عنه فلا يجب فيه ماء ولا حجر ولا نحوه وكذا منى الرجل الخارج من قبل المرأة بعد غسلها .

الحنابلة — قالوا يشترط فيما يستجمر به أمور : منها أن يكون طاهرا وأن يكون مباحا فلا يصح الاستنجار بمغصوب ونحوه ، وأن يكون متقيا وضابط الانتقاء هنا أن يبقى أثر من النجاسة لا يزيله إلا الماء فلا يصح بالأمس كرجاج ونحوه وأن يكون جامدا فلا يكفى بالطين . وأن لا يكون روثا أو عظلا أو طعاما ولو لهيمة ، وأن لا يكون محترما شرعا كقرطاس ذكر فيه اسم الله تعالى أو كتب فيه حديث أو علم شرعي أو كتب فيه ما يباح استعماله شرعا ، أما ما كتب فيه محرم الاستعمال فليس من المحترم شرعا ، وأن لا يكون جزء حيوان كيدنه مثلا ، وأن لا يكون متصلا به كصوفه ، وأن لا يكون محرم الاستعمال كالذهب والفضة . ويشترط أن يكون المسح ثلاثا مع الإبقاء ، وأن تعم كل مسحة منها المحل فإن حصل الانتقاء بدون الثلاثة لا يجزئ ، وأن لا يكون المخرج منتجسا بغير الخارج منه ، وأن لا تتجاوز النجاسة موضع العادة فإن تجاوزت تعين الماء ، وأن لا يكون الخارج من النجاسة بقية حقنة =

مباحث الوضوء

تعريفه

الوضوء طهارة مائية تتعلق بأعضاء مخصوصة بعضها يغسل وبعضها يمسح ،
وهي أربعة : الوجه ، واليدين ، والرأس ، والرجلان ؛ وكلها تغسل إلا الرأس فإنها
تسمح لسترها غالبا فيشقق غسلها . والأصل في فرضيته للصلاة قوله تعالى :
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا
بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يقبل الله صلاة أحدكم
إذا أحدث حتى يتوضأ » رواه الشيخان ، وقد انعقد الإجماع على ذلك فصار أمرا معلوما
عند العام والخاص كالأمور الضرورية فنجد بعد ذلك فهو مرتد عن الإسلام .
واللوضوء شروط وفرائض (أركان) وسنن ومندوبات ومكروهات ومبطلات
(نوافض) .

شروطه

أما شروطه فمنها شروط وجوب فقط ، وهي الأمور التي يتوقف عليها وجوبه
دون صحته بحيث لو انعدم واحد منها لم يجب الوضوء وإن كان صحيحا ، ومنها شروط
صحته فقط ، وهي الأمور التي تتوقف عليها صحته دون وجوبه ، ومنها شروط وجوب
وصحته معا ، وهي الأمور التي يتوقف عليها وجوبه وصحته معا بحيث لو انعدم واحد
منها لم يكن واجبا ولا صحيحا — أما شروط وجوبه فقط فهي البلوغ فلا يجب
على صبي لكن يصح منه فإن توضأ في حال صباه أجزاءه عن الواجب إذا بلغ وهو
متوضئ ، ودخول وقت الصلاة ، فيجب الوضوء بدخول الوقت وجوبا موسعا
كما تجب الصلاة كذلك ، فإذا ضاق الوقت صار الوجوب مضيقا ، وكذا لو أراد

== فيتعين فيه الماء ، وأن لا ينجف الخارج قبل الاستنجاء فإن جف تعين الماء ، هذا
وقد عدّ الحنابلة داخل قبل المرأة الثيب في حكم الظاهر ولكنهم قالوا إنه لا يجب
غسله في الاستنجاء بل أوجبوا غسل ١٠ يظهر عند جلوسها لقضاء حاجتها .

الدخول في الصلاة ولو نفلا فإنه يجب عليه وجوباً مضيقاً عند إرادتها حرمة الدخول فيها بدون طهارة — ويصح الوضوء قبل دخول الوقت إلا من المعذور فإنه لا يصح وضوءه إلا بعد دخول الوقت وسيأتي للمعذور مبحث خاص به .

والقدرة على الوضوء — بأن يجد الماء الكافي لوضوئه ويقدر على استعماله فلا يجب الوضوء على فاقده الماء ولو حكماً كأن يحتاجه لشرب ونحوه ، ولا على من لم يقدر على استعماله كمرضى بضره استعماله ومكره على تركه وأقطع لا يجد من يوضؤه ولا يمكنه أن يحتال على تحصيل الوضوء — ووجود ناقض — فلا يجب تجديده بعد دخول الوقت على من توضأ قبله ولم ينتقض وضوءه .

وأما شروط صحته فقط — فهي عدم الحائل المانع من وصول الماء إلى البشرة ، كشمع ودهن وعجين ونحوها ، ومنه عمام العين والأوساخ المتجمدة على العضو ، وعدم المنافي للوضوء ، فلا يصح حال حصول ما يبطله من النواقض ويستثنى من ذلك حدث صاحب العذر كالمستحاضة وصاحب السلس فيصح وضوءه مع وجود ذلك الحدث المسترسل على التفصيل الآتي في مبحث المعذور ، وأن يكون الماء طهوراً في ظن المتوضئ ، وقد سبق بيان الطهور ، وتمييز صبي ، فلا يصح وضوء صبي غير مميز . وأما شروط وجوبه وصحته معا — فهي : بلوغ الدعوة بأن يبلغه أن الله تعالى أرسل سيدنا محمداً رسولاً يدعو الناس إلى توحيدهِ وعبادته فمن لم تبلغه هذه الدعوة لا يجب عليه الوضوء ولا يصح منه .

(١) المالكية — قالوا يصح وضوء المعذور قبل دخول الوقت وبعده .

الحنفية — قالوا يصح وضوء المعذور قبل دخول الوقت ولكنه ينتقض عند خروجه بالحدث السابق على العذر فلو توضأ قبل الظهر لصلاة نافلة كالضحي ثم دخل وقت الظهر له أن يصلي بوضوئه هذا فرض الظهر وبطل متوضئاً إلى أن يخرج وقت الظهر على الراجح كما سيأتي .

(٢) الحنفية — لم يعتدوا بلوغ الدعوة لا شرطاً في الوجوب اكتفاءً بالاسلام ولا شرطاً في الصحة لأن الوضوء يصح ممن لم تبلغه الدعوة .

« العقل »^(١) فلا يجب الوضوء على مجنون ولا مصروع ولا مغنى عليه ولا معتوه ولا يصح منهم وهم في هذه الحالة « نقاء المرأة من دم الحيض والنفاس » فلا يجب على حائض أو نفساء ولا يصح منهما « عدم النوم والغفلة » فلا يجب على نائم ولا غافل ولا يصح منهما حال النوم والغفلة .

« الاسلام »^(٢) ومعنى كونه شرطاً للوجوب والصحة أن الكافر لا يطالب به إلا بعد إسلامه وإن كان في حال كفره واجبا عليه بمعنى أنه يعاقب على تركه ولا يصح منه . وهناك شروط أخرى في بعض المذاهب .^(٣)

(١) الحنفية - عدوا العقل شرطاً في الوجوب وعدوا عدم المنافي شرطاً في الصحة ومن ذلك يتضح أن الجنون والصرع والاعماء والنوم والغفلة من المنافي لأنها من نواقض الوضوء فتكون من شروط الصحة بهذا الاعتبار وعدم وجودها شرط في التكليف فتكون من شروط الوجوب بهذا الاعتبار، وأما المعتوه وهو عندهم ما اختلط كلامه وفسد تدبيره بحيث لا يضرب ولا يشتم فإن العبادة لا تجب عليه وإن صححت منه كالصبي فعدم العته من شروط الوجوب لدخوله في التكليف وليس شرطاً في الصحة .

(٢) الحنفية - جعلوا الاسلام شرطاً للوجوب فقط فلا يجب الوضوء على الكافر لكونه غير مخاطب بفروع الشريعة على المشهور فليس مطالباً به ويصح الوضوء منه قبل إسلامه لأن الوضوء لا يتوقف على نية بخلاف التيمم فإنه لا يصح من الكافر لتوقف صحته على النية كما يأتي .

المالكية - جعلوا الاسلام شرط صحة فقط لأن المعتمد عندهم أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة فتجب عليهم العبادات ويعاقبون على تركها، ولا تصح منهم إلا بعد الاسلام لتوقف صحتها على النية التي من شرطها الاسلام .

(٣) الحنابلة - زادوا في شروط الصحة فقط النية حقيقة أو حكماً، وأن يكون الماء مباحاً وأن يتقدم الاستنجاء أو الاستحجار عليه .

=

فرائض الوضوء (أركانه)

أولها — هي غسل جميع الوجه بالماء الطهور مرة واحدة لقوله صلى الله عليه وسلم: «الوضوء مرة . مرة» . أما تكرار الغسل بعد المرة الأولى فليس بفرض وسيأتي حكمه .

وحد الوجه طولاً لمن لا حية له من منابت شعر الرأس المعتاد الى منتهى الذقن ومنتهى الذقن من الوجه فيفترض غسله (والذقن يفتح القاف هو جمع الخمين وهما عظم الفك الأسفل) والى منتهى الخمية لمن له حية وإن طالت (٢) والواجب غسل أعلى الخمية من جهة الوجه لا أسفلها من جهة الصدر . وحده عرضاً ما بين وتدى الأذنين فيجب غسل الوتره وهي الخارجين طائفي الأنف وغسل تكاميش الجمجمة وظاهر الشفتين وهو ما يظهر عند انطباقهما انطباقاً طبعياً بلا تكلف وما غار من جفن أو أثر جرح أو ما خلق غائراً، وتحليل شعر لحيته وحاجبيه وشاربه ، إذا كان الشعر خفيفاً بحيث يظهر الجلد تحته فيحركه ويعركه حتى يصل الماء للجلد، وأما الشعر

== الشافعية — زادوا في شروط الصحة فقط مصاحبة التبة حكماً حتى يفرغ الوضوء بحيث لا ينوى بوضوئه نحو تبرد أو نظافة فقط أما لو نوى الوضوء مع التبرد والنظافة، فإنه يصح، وأن يميز الفرض من غيره إذا كان قد اشتغل بالعلم زمناً كافياً لذلك ، أما العامة فالشرط في حقه أن لا يعتقد الغرض نفلاً ولو اعتقد الكل فرضاً فإنه يجوز .

(١) الشافعية — قالوا يجب غسل ما تحت الذقن أيضاً فنهاية الذقن غير كافية وحدها .

(٢) الحنفية — قالوا المفروض في ذلك هو غسل الشعر الذى يلاق الخدين وظاهر الذقن لا ما نزل من الخمية عن ظاهر الذقن لأنه ليس مما يواجه به عادة فلا يعدّ من الوجه .

الغزير فيجب غسل ظاهره ويسن تخليه ^(١) كما سيأتى فى السنن، ويجب غسل الجبينين المحيطين بالجهة يمينا وشمالا وغسل البياض الذى تحت وتدئ الأذنين، وأما شعر الصدغين ^(٢) والبياض الذى فوق وتدئ الأذنين فمن الرأس لامن الوجه فلا يجب غسلهما وداخل الفم والأنف ليسا من الوجه فلا يجب غسلهما أيضا ^(٣).

ثانياً — غسل اليدين مع المرفقين مرة واحدة تم، ويجب غسل تكاميش الأنامل وغسل ما تحت الأظافر الطويلة التى تستر رؤوس الأنامل، فان كان تحت الأظافر أوساخ ففى إزالتها تفصيل المذاهب ^(٤) ومن قطع من يده بعض محل الفرض وبقي بعضه وجب غسل الباقى، ومن قطعت يده من المرفق وجب عليه غسل موضع القطع.

(١) المالكية — قالوا يجب تحريك الشعر الغزير وهو ما لا تظهر البشرة تحته حتى يدخل الماء فى خلاله وأن لم يصل الى الجلد.

الشافعية — قالوا لا يجب تحليل شعر الخية والعارضين ان كان غزيراً بل يكتفى بغسله ويسن تخليه وأما باقى شعر الوجه من هذب وشارب ونحوهما فانه يجب تحليله أى غسل ظاهره وباطنه إلا اذا خرج شئ منهما عن حد الوجه فانه يكتفى بغسل ظاهره فقط، والمراد بخروجه عن حد الوجه أن يلتوى بنفسه الى غير جهة استرساله وأن لم يزد عن حد الوجه، فليس من الخارج عن حد الوجه ما طال من الشارب مثلاً الى جهة استرساله واو زاد عن حد الوجه.

(٢) الشافعية والحنفية — قالوا شعر الصدغين والبياض الذى فوق وتدئ الأذنين من الوجه فيجب غسلهما عندهم.

(٣) الحنابلة — قالوا داخل الفم والأنف من الوجه فيفترض غسلهما.

(٤) المالكية — قالوا يعنى عن وسخ الأظفار فلا يجب إزالته اذا لم يتفاحش.

الحنابلة — قالوا يعنى عن وسخ الأظفار اذا كان يسيراً.

ثالثها — مسح الرأس مرة واحدة وان لم يكن عليه شعر وفي القدر المفروض مسحه تفصيل المذاهب^(١)، وغسل الرأس يكفى عن مسحه إلا أنه

= الحنفية — قالوا الأوساخ التي تكون تحت الأظافر لا تمنع صحة الوضوء سواء كانت كثيرة أو يسيرة دفعا للحج .

الشافعية — قالوا الأوساخ التي تحت الأظافر تجب إزالتها إن منعت من وصول الماء الى البشرة ويعنى عن التلييل بالنسبة لمن ابتلى به كالذى يعمل في الطين ونحوه .

(١) المالكية والحنابلة — قالوا يجب مسح جميع الرأس من منابت شعرها المعتاد الى تقرة القفا ويدخل فيه شعر الصدغين والبياض الذى خلفه فوق وتدى الأذنين، وكذا البياض الذى فوق الأذنين، والشعر المسترخى من الرأس يجب مسحه عند المالكية وإن طال كثيرا، أما الحنابلة فقالوا يجب مسح ما حاذى الرأس من الطويل دون ما زاد عنها، وأوجب المالكية تقض الشعر المضفور أن ضفر بثلاث خيوط وإن لم يشتد ضفره فإن ضفر بأقل من ثلاث وجب أن اشتد وإلا فلا وإن ضفر بلا خيوط لم ينقض وإن اشتد كما يأتى فى الغسل .

الشافعية — قالوا المفروض مسح بعض الرأس ولو قل، وإلا رش الماء على بعض الرأس من غير إصرار اليد أجزأه، ومن طال شعر رأسه لم يكف فيه مسح الزائد عن حد الرأس ولو كان معقوصا فوق الرأس .

الحنفية — قالوا المفروض هو مسح ربع الرأس على المعتمد ولا يلزم إصرار اليد على الرأس فلو أدخل رأسه فى الماء أو صب عليها ماء فأصاب ربعها أجزأه فإذا مسح بيده وجب عليه أن يمسح بثلاث أصابع لأجل أن يصيب الماء ربع الرأس قبل جفافه إذ لو مسح بأصبعين فقط ربما يجف الماء قبل مدهما فلا يصل الى القدر المطلوب مسحه فإذا مسح بإبهامه وسبابته مع ما بينهما أجزأه لأن ما بينهما بمنزلة أصبع ثالث فإذا مسح برؤوس أصابعه وكان الماء متقاطرا صح وإلا فلا، =

مكروه^(١) لأنه خلاف ما أمر الله به ومن مسح على شعر رأسه ثم أزاله لم يجب عليه تجديد المسح ولو كشط جلد رأسه بعد المسح، أما الأذنان فلا يفترض مسحهما لأنهما ليسا من الرأس^(٢).

رابعها — غسل الرجلين مع الكعبين مرة وهما العظمان البارزان في أسفل الساق فوق القدم ويجب عليه أن يتعهد عقبيه بالغسل بالماء لقوله صلى الله عليه وسلم « ويل للأعقاب من النار » كما يجب عليه أن يتعهد الشقوق التي تكون في باطن القدم، ومن قطع من رجله بعض ما يجب غسله وجب عليه أن يغسل ما بقي فان قطع موضع الفرض كله سقط الغسل.

خامسها — الترتيب بين الأعضاء الأربعة على الوجه الذي جاء في الكتاب العزيز فيغسل الوجه أولاً واليدين ثانياً ويمسح الرأس ثالثاً ويحتم بغسل الرجلين.

سادسها — الموالاة^(٣) وهي المتابعة بين الأعضاء المذكورة بحيث لا تتخلل بين العضوين مسافة يحذف فيها الأول عند اعتدال الزمان والمكان ومزاج الشخص

= ومن طال شعر رأسه فان مسح عليه بثلاث أصابع ولم يكن المسح على شعر تحته جزء من رأسه كان على جهته أو عنقه لم يميزه وإن كان تحته جزء من رأسه أجزاء، ولا يلزم في مسح الرأس تجديد الماء فلو مسح ببلل في كفيه من غسل يديه أجزاء، أما لو أخذ البلل من عضو من أعضائه فإنه لا يكتفى.

(١) الشافعية — قالوا غسل الرأس بدل المسح خلاف الأولى وليس بمكروه.

الحنابلة — قالوا إنما يميز غسلها بدل مسحها بشرط إمرار اليد على الرأس.

(٢) الحنابلة — قالوا الأذنان من الرأس فيقتض مسحهما.

(٣) المالكية والحنفية — جعلوا الترتيب بين تلك الفرائض سنة.

(٤) الشافعية والحنفية — قالوا إن الموالاة سنة فيكره التفريق بين الأعضاء إذا كان بغير عذر أما للعذر فلا يكره كما إذا كان ناسياً أو فرغ الماء المحدث لوضوئه =

المتوضئ ويعتبر العضو الممسوح مغسولا فيضرب تأخير ما بعده مسافة يحذف فيها الممسوح لو كان مغسولا .

سابعها — النية^(١) وهى قصد الفعل ومحلها القلب وتكون فى ابتداء الوضوء فلو تقدم غسل بعض الأعضاء عليها لم يصح تطهيره ووجب اعادته بعدها ويغتفر تقدمها على الفعل بزمن يسير عرفا لوجودها حكى .

== فذهب لىأتى بغيره ليكمل وضوءه ومحل كونه سنة عند الشافعية ما لم يكن صاحب ضرورة كصاحب السلس فانه يجب عليه التتابع كما سبق .

المالكية — قالوا إن شرط وجوب الموالاة أن يكون المتوضئ ذا كرا قادرا فلو كان ناسيا أو عاجزا غيره فمقروط وغير المقروط هو من أعد من الماء ما يكفى للطهارة يقينا ثم ظهر عدم كفايته أو أريق منه شيء فإنه يبنى على ما فعل ولو طال الزمن وأما العاجز المقروط فهو من أعد ما يكفيه طنا أو شكافلم يكفه وهو يبنى على ما فعل ما لم يطل الزمن إلا أن الناسى يحدد نية عند تكيله الوضوء لذهاب نيته الأولى بالنسيان بخلاف العاجز فلا يلزمه تجديد النية لعدم ذهابها .

(١) الحنفية — قالوا إن النية سنة مؤكدة لمواظبته صلى الله عليه وسلم عليها فمن تركها بدون عذر على سبيل الإصرار يائمه إنما يسيرا وتكون فرضا فى حال التوضؤ بسؤر حمار ونبيذ تمر كالتييم وهى شرط فى كون الوضوء عبادة فاذا دخل الماء مكرها أو قصد التبرد أو النظافة فعم الماء أعضاء الوضوء بدون نية لا يكون متوضئا الوضوء المأمور به ولكن يصح له أن يصل بهذا الوضوء لأن الصلاة لا تتوقف على الوضوء المأمور به وإنما تتوقف على الطهارة وهى تحصل بمجرد سيلان الماء على الأعضاء لأنه مطهر بطبعه .

الحنابلة — جعلوا نية الوضوء شرطاً .

(٢) الشافعية — قالوا لا بد من مقارنتها لأول جزء من العمل كالوجه فى الوضوء ولا يغتفر تقدمها ولو كان يسيرا .

مبحث شروط النية

وشرطها الاسلام، والتمييز، والحزم، فلا تصح من كافر ولا مجنون أو صبي غير مميز ولا من متردد فيها كأن يقول في نفسه نويت الوضوء ان كنت قد أحدثت .
وكيفيتها في الوضوء أن يقصد المحدث بوضوئه استباحة ما منعه الحدث الأصغر أو أداء فرض الوضوء أو رفع الحدث ولا يشترط التيقظ بها كما لا يشترط استحضارها لا تحر الوضوء فلا يضر ذهوله عنها في أثناءه ويطلبها رفضاً في أثناء الوضوء كأن يقصد إبطال الوضوء وعدم الاعتداد به أما إذا رفضها بعد تمام الوضوء فلا يضر لأن الوضوء قد وقع صحيحاً فلا يبطله إلا ناقضه ولم يكن رفض النية من النواقض، هذا، وقد زاد بعض المذاهب في فرائض الوضوء غير ما ذكر^(١).

- (١) الحنفية — قالوا إن الاسلام ليس شرطاً في صحة النية في الوضوء كما تقدم.
- (٢) الشافعية والحنابلة — قالوا إن نية رفع الحدث لا تصح من المحدث كصاحب الساس لأن حدثه لا يرتفع بالوضوء إنما أمر بالوضوء وجوباً لا بإباحة الصلاة ونحوها مما يتوقف على الطهارة فلا يكفي أن ينوى رفع الحدث بل ينوى استباحة الصلاة ونحوها أو أداء فرض الوضوء .
- (٣) المالكية — زادوا ذلك وجعلوه من فرائض الوضوء كتخليل الشعر وأصابع اليدين .

« ذكر فرائض الوضوء إجمالاً »

المالكية — عدّوا فرائض الوضوء سبعة وهي : النية، وغسل الوجه، وغسل اليدين مع المرفقين، ومسح جميع الرأس، وغسل الرجلين مع الكعبين، والقور، والتدليك على المعتمد عندهم لأنهم قالوا إنه داخل في حقيقة الغسل فلا يتحقق بدونه وإنما عدّوه فرضاً على حدة للبالغة في الحث عليه .

الشافعية — عدّوا فرائض الوضوء ستة وهي : النية، وغسل الوجه، وغسل اليدين مع المرفقين، ومسح بعض الرأس، وغسل الرجلين مع الكعبين، والترتيب . =

سنن الوضوء

وأما سننّه، فمنها غسل اليدين إلى الرسغين (والرسغ مفصل الكف) بغسلهما ثلاثاً بالماء الطهور .

وفيما تحصل به سنة غسل اليدين تفصيل في المذاهب .^(٢)

= الحنابلة — عدّوا فرائض الوضوء ستة وهي : غسل الوجه ومنه داخل الفم والأنف، وغسل اليدين، ومسح جميع الرأس ومنه الأذنان، وغسل الرجلين، والترتيب، والموالاتة؛ وأما النية فعدّوها شرطاً في صحته .

الحنفية — عدّوا فرائض الوضوء أربعة وهي : غسل الوجه، وغسل اليدين مع المرفقين، ومسح ريع الرأس، وغسل الرجلين مع الكعبين .

(١) الحنابلة — قالوا إن غسل اليدين في الوضوء سنة إلا في حق من استيقظ من نوم ليل ينقض الوضوء فإنه إذا أراد الوضوء كان غسل يديه في هذه الحالة واجباً يأثم لتركه وإن كان وضوءه صحيحاً .

(٢) المالكية — قالوا إن كان الماء قليلاً وهو ما لا يزيد عن صاع كما تقدّم ولم يكن جارياً فإن أمكن الإفراغ منه كالصحفة فلا تحصل السنة إلا بغسلهما قبل ادخالهما فيه ولو كانتا طاهرتين ونظيفتين فإن أدخلهما في الاتاء قبل غسلهما في هذه الحالة أو أدخل أحدهما فعل مكرها وفاته سنة الغسل، وإن كان الماء كثيراً أو جارياً فإن السنة تحصل بغسلهما مطلقاً سواء كان الغسل داخل الماء أو خارجه فإن كان الماء قليلاً ولا يمكن الإفراغ منه كالأوض الصغير فإن كانت يدها نظيفتين أو عليهما وساخة لا يتغير الماء بها إذا أدخلهما فيه فإنه يغترف بيديه أو أحدهما ويقسل خارجه وتحصل السنة بذلك فإن كانت يدها غير نظيفتين وخاف تغير الماء بادخالهما فيه احتال على الأخذ منه بفمه أو بمخرقة نظيفة فإن لم يمكن ذلك تركه وتيم إن لم يجد غيره .

الحنفية — قالوا غسل اليدين إلى الرسغين في الوضوء تارة يكون سنة مؤكدة وذلك بالنسبة لمن يريد الوضوء وهو مستيقظ من النوم إذا كان نائماً بدون استنجاء =

== أو نام مستنجيا ولكن توهم بعد استيقاظه أن على يده نجاسة، وتارة يكون سنة غير مؤكدة وهو فيما عدا ذلك، وفي كيفية الغسل تفصيل ذلك لأن الإناء الذي يريد أن يتوضأ منه إما أن يكون صغيرا يمكن رفعه والصب منه أو لا فإن كان صغيرا رفعه وصب منه على اليمنى وغسلها ثلاثا مع ذلك بعض أصابعها ببعض ثم يفعل باليسرى كذلك وإنما قالوا بغسل كل واحدة منهما على حدة مع البداءة باليمنى لأن التيامن مستحب فلو غسلهما معا ثلاثا أجزأه بلا كراهة، وإن كان الإناء كبيرا لا يمكن رفعه والصب منه فإن كان معه إناء صغير كالكوز اعترف به وغسل اليمنى ثم اليسرى على الوجه المتقدم، وإن لم يكن معه إناء صغير أدخل أصابع يده اليسرى مضغوطة دون كفه وضب على اليمنى ثم أدخل اليمنى وغسل اليسرى فإن أدخل كفه مع أصابع يده اليسرى يصير الماء الملاقى للكف مستعملا ولا يجوز الوضوء بالماء المستعمل إذا غلب على ظن المتوضئ أن ما يعرفه كله أو نصفه صار مستعملا إلا إذا نوى الاعتراض لا الغسل فإن الماء لا يكون مستعملا فإن خالف هذه الكيفية بأن أدخل يده في الإناء الصغير الذي يمكن رفعه قبل غسلها، أو أدخلها في الإناء الكبير الذي لا يمكن رفعه ومعه إناء صغير يمكن الاعتراض به أو أدخل أصابع يده اليسرى في الإناء الكبير مع الكف عند عدم وجود الإناء الصغير فإن كل ذلك يكون مكروها تنزيها . هذا إذا لم يكن على يده نجاسة فإن كانت لا يجوز إدخالها في الإناء على أى حال ويجب عليه أن يمتثل على تناول الماء بضمه أو بخرقة فإن عجز تركه وتيمم ولا إعادة عليه حيث لا يجد غيره .

الشافعية — قالوا تحصل سنة غسل اليدين بغسلهما ثلاثا خارج الإناء وكذا بغسلهما في الماء القليل إذا تيقن طهارتهما فإن شك في طهارتهما كره غسلهما فيه، وإن تيقن نجاستهما حرم وعليه في هذه الحالة أن يغسلهما قبل إدخالهما في الإناء ثلاثا بقطريهما وهو سنة مستقلة ثم يغسلهما بعد ذلك ثلاثا لتحصل سنة الوضوء . هذا ولا بد لسنن الوضوء من نية خاصة بأن ينوى بقلبه سنن الوضوء عند غسل يديه ولا يكفي فيها نية رفع الحدث لأنها لا تكون إلا عند غسل الوجه وهو متأخر عن

وغسل اليدين • مطلوب في كل وضوء لما نقل في وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم من مواظبته على ذلك ، وأما ما ورد في الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم : «إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل إدخالها في وضوئه فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده » فإنه لبيان شدة تأكيد الغسل في هذه الحالة :
ومنها التسمية في ابتداء الوضوء على تفصيل في المذاهب .^(١)

== غسل اليدين وما بعده من السنن التي قبل غسل الوجه ، ولا تحصل سنة غسل اليدين إلا بشرط تقديمه على المضمضة .

الحنابلة — قالوا تحصل سنة غسلهما ثلاثاً سواء كان الغسل خارج الإناء أو فيه .
(١) الحنفية — قالوا يكفي في حصول السنة أى ذكر كان فلو قال لا إله إلا الله أو سبحان الله حصلت به السنة إلا أن الأفضل عندهم التسمية بما ورد وهو بسم الله العظيم والحمد لله على دين الإسلام ، ويسنّ تقديم الاستعاذة على التسمية فإذا نسي أولاً ثم ذكرها بعد غسل البعض فأتى بها لا يكون محصلاً للسنة ولكن يندب له أن يأتي بها متى ذكرها .

الشافعية — قالوا إن أصل السنة لا يحصل إلا بلفظ بسم الله والأكل أن يتم البسملة فإن ترك التسمية في أول الوضوء أتى بها في الأثناء ويقول بسم الله أولاً وآخره وكذا يأتي بها بعد نهاية الوضوء إلا إذا تشهد ودعا فإنه لا يأتي بها حينئذ لأنه يكون قد فرغ من الوضوء وتوابعه ، ويسنّ عندهم تقديم الاستعاذة عليها كالحنفية .
المالكية — قالوا إن التسمية مندوبة وتحصل بلفظ بسم الله وفي زيادة الرحمن الرحيم خلاف .

الحنابلة — قالوا إن التسمية في أول الوضوء واجبة فلو تركها عبداً بطل وضوءه بخلاف ما لو تركها جهاً أو سهواً فإن وضوءه يصح بدونها فإن تذكرها في أثناء الوضوء ابتداءً بالتسمية في أوله ولا تكفى التسمية عندهم إلا إذا كانت بلفظ بسم الله .

ومنها المضمضة وفي تفسيرها اختلاف المذاهب .^(١١)

ومنها الاستنشاق وهو جذب الماء بنفسه الى داخل أنفه ، وتسق المبالغة^(١٢) في المضمضة والاستنشاق لغير الصائم وتكره له لئلا يفسد صومه وينبغي في المضمضة والاستنشاق أن يتضمض ويستنشق بست غرغرات فيغترف ثلاثا للمضمضة وثلاثا

(١) الحنابلة — قالوا إن المضمضة فرض من فرائض الوضوء وكذا الاستنشاق لدخولها في حد الوجه كما تقدم ، وعرفوا المضمضة بأنها تحريك الماء في الفم ولو لم يطرحه بأن ابتلعه مثلا ولا تحصل بدون ذلك .

المالكية — عرفوا المضمضة بأنها إدخال الماء في الفم وطرحه فلو دخل الماء فيه بدون قصد أو أدخله ولم يحركه أو أدخله وحركه ولم يطرحه بأن ابتلعه فلا تحصل السنة .

الشافعية — قالوا إن المضمضة هي جعل الماء في الفم ولا يشترط في حصول أصل السنة إدارة الماء ولا بجه بل هذا هو الأكمل نعم يشترط أن يتقدم على الاستنشاق .

الحنفية — عرفوا المضمضة بأنها استيعاب جميع الفم بالماء والمعتمد عندهم أن تحريك الماء وطرحه ليسا بشرط في حصول السنة فلو شرب الماء عبا أجزأه عن المضمضة أما اذا شربه مصا فانه لا يجزئه .

(٢) الحنابلة — قالوا إن الاستنشاق فرض كما تقدم .

(٣) الحنفية — قالوا الاستنشاق إيصال الماء الى مارن أنفه وهو ما لان من الأنف ولا يشترط في حصول السنة جذبه بالنفس .

الشافعية — قالوا هو جعل الماء في الأنف وإن لم يصل الى أقصاه ولا يشترط جذب الماء بالنفس نعم هو أكمل .

(٤) المالكية — جعلوا المبالغة فيهما لغير الصائم مندوبة لا سنة .

للاستنشاق، ومنها الاستنثار وهو طرح الماء من الأثر بالنفس بأن يضع أصبعه (السبابة والإيهام) من يده اليسرى على أعلى مارن أنفه عند نثر الماء لأنه أبلغ في النظافة فلو كان بأنفه قذارة متجمدة أخرجهما بخنصر يده اليسرى .

ومنها مسح الأذنين ظاهرا وباطنا، ومنها مسح صماخ الأذنين^(٢) .

ومنها تجديد الماء لمسح الأذنين بغير بلل الرأس^(٤) والأفضل في كيفية المسح أن يدخل أطراف سبابته في صماخيهما ويضع إبهامه خلفهما ويثنى أصبعيه (السبابة والإيهام) ويدبرهما حتى يعم مسحهما ظاهرا وباطنا، وإن مسحهما بأي كيفية أخرى

(١) الشافعية — قالوا الأفضل أن يجمع بين المضمضة والاستنشاق بغرفة واحدة ثم يكرر ذلك ثلاث مرات واشتراطوا في السنن الثلاثة أن تكون مرتبة فلو قدم المتأخر فاتته سنة المتقدم .

الحنابلة — قالوا الأفضل أن تكون المضمضة والاستنشاق بغرفة واحدة بحيث يتضمض ثلاثا ويستنشق ثلاثا بتلك الغرفة جامعا بينهما في كل مرة .

(٢) الحنابلة — قالوا إن مسح الأذنين مع صماخيهما فرض لدخولهما في حذ الرأس كما تقدم .

الحنفية — قالوا إن ادخال الخنصر في صماخ الأذنين من آداب الوضوء لا من سننه .

(٣) الحنفية — قالوا بكراهة مسح الأذنين بآء جديد على الراجح .

(٤) الشافعية — قالوا إنما يستجدد الماء للأذنين إذا أراد مسحهما ببلل المسحة الأولى لرأسه لأن بال هذه المسحة يكون مستعملا فإذا أعاد مسح رأسه ثانيا أو ثالثا لا يستجدد الماء للأذنين بل يحصل أصل السنة ببلل المسحة الثانية أو الثالثة نعم يكون تجديد الماء في هذه الحالة أكل . هذا ولا تحصل سنة مسح الأذنين إلا بعد مسح الرأس .

وعهما بالمسح أجزاء، ويكره تكرار مسحهما لأن المسح مبنى على التخفيف وفي التكرار تشديد؛ ومنها الترتيب بين الأعضاء الأربعة بأن تقدم الوجه على اليدين، واليدين على الرأس، والرأس على الرجلين؛ ومنها رد مسح الرأس إن بقي بيده بلل من المسحة الأولى ولا فلا يسن الرد؛ ومنها الاستثناء في ابتداء الوضوء ويكتفى في تحصيل السنة أن يستاك بأصبعه ولكن عود الأراك أفضل .

ومنها تحليل أصابع اليدين والرجلين إن لم يتوقف عليه وصول الماء إلى خلالها فان توقف عليه كان فرضاً، وكيفيته في اليدين أن يجعل باطن أحدهما على ظاهر الأخرى مع إدخال أصابع أحدهما بين أصابع الأخرى، وكيفيته في الرجلين أن يضع خنصر يده اليسرى بين كل أصبعين من أصابع رجله مبتدئاً من خنصر رجله اليمنى متنبهاً بخنصر رجله اليسرى من أسفل رجله وهذه الكيفية مندوبة؛ ومنها تحريك

(١) الشافعية — قالوا يسن تكرار مسح الأذنين مراعاة لمن يقول إنهما من الرأس كما يسن تثليث غسلهما مع الوجه مراعاة لمن يقول إنهما من الوجه، وكذا يسن أن يلصق كفيه على ظاهرهما .

(٢) الشافعية والحنابلة — قالوا إن الترتيب بين هذه الأعضاء فرض كما تقدم .

(٣) الحنفية — قالوا إن مسح ربع الرأس فرض كما تقدم، واستيعابها بالمسح مرة واحدة سنة، ورد مسحها سنة أخرى .

الشافعية — قالوا مسح بعض الرأس فرض واستيعابها بالمسح سنة، ورد المسح سنة أخرى بشرط أن يكون له شعر يتقلب .

(٤) المالكية — قالوا إن الاستاك فضيلة أى مندوب لا سنة .

(٥) الشافعية — قالوا إن أصبعه لا يكتفى في تحصيل السنة على الراجح .

(٦) المالكية — قالوا يجب تحليل أصابع اليدين وإن وصل الماء بدون التخليل، أما أصابع الرجلين فيكتفى وصول الماء إلى خلالها فلا يجب تخليلها إن وصل الماء بل يتدب .

خاتمه الذى يصل الماء الى ماتحته فان منع وصول الماء الى ماتحته فرض تحريكه^(١).

ومنها تخليل شعر لحيته الغزيرة لغير المحرم، أما المحرم فيكره له التخليل إن لم يؤد الى سقوط شعره منه وإلا حرم، وكيفية التخليل أن يأخذ بيده اليمنى كفا من ماء جديد ثم يضع باطنها أسفل لحيته من جهة صدره ثم يفرق بها الشعر الى أعلاها.

(١) المالكية — قالوا الخاتم إما أن يكون لهسه مباحا أو حراما أو مكروها فان كان مباحا لا يجب تحريكه سواء كان ضيقا أو واسعا وصل الماء الى ماتحته أو لم يصل لا فى الوضوء ولا فى الغسل، فان نزع بعد تمام الوضوء أو الغسل وجب عليه غسل ما تحته إن كان ضيقا وظن أن الماء لا يصل الى ماتحته، وإن كان حراما أو مكروها فان كان واسعا أجزا تحريكه وإن لم تصل اليد الى ذلك ما تحته اكتفاء بالذلك به وإن كان ضيقا وجب نقله من محله حتى يتمكن من ذلك ماتحته، ومثل الخاتم المباح فى ذلك ما كان مباحا للرأى من أساور وخطاف ونحوها فلا يجب عليها تحريكها سواء كانت واسعة أو ضيقة وإن لم يصل الماء الى ماتحتها فان نزعها بعد تمام الوضوء أو الغسل وجب غسل ما تحته إن كانت ضيقة وظنت عدم وصول الماء اليه. والخاتم المباح للرجل هو ما كان من فضة وكان وزنه لا يزيد عن درهمين وكان واحدا غير متعّد. والمحترّم ما كان من ذهب أو من فضة تزيد على درهمين أو متعّدا، والمكروه ما كان من نحاس أو رصاص أو حديد.

الحنفية — قالوا تحريك الخاتم الواسع مندوب لا سنة، أما الضيق الذى يمنع وصول الماء الى ماتحته فان تحريكه فرض كما ذكرنا لافرق فى ذلك بين المباح وغيره.

(٢) المالكية — قالوا بكراهة تخليل شعر الخلية الغزير الذى لا تظهر البشرة تحته لأنه تعصى فى الدين والتخليل المكروه هو إيصال الماء للبشرة بالذلك وأما تحريك الشعر ليدخل الماء بينه فواجب كما تقدّم فى الفرائض.

ومنها تقديم اليمنى على اليسرى في اليدين والرجلين ^(١) .

ومنها البداءة بمقدم الأعضاء ^(٢) بأن يغسل الوجه من أعلاه الى أسفله واليدين من الأصابع الى المرفق ويمسح الرأس من منابت الشعر الى أعلاه كما تقدم ويغسل الرجلين من أطراف الأصابع الى الكعبين .

ومنها إطالة الغرة في الوجه والتججيل في اليدين والرجلين ^(٣) بأن يزيد في غسل وجهه عن القدر الواجب بحيث يغسل شيئاً من صفحتي العنق ومقدم الرأس في الوجه ، ويزيد في غسل اليدين بأن يغسل شيئاً من عضديه ، ويزيد في غسل الرجلين بأن يغسل شيئاً من سافيه فوق الكعبين ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « إن أمتي يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل » .
ومنها الغسلة الثانية والثالثة ولا يتحقق الغسلة الأولى إلا بتعميم غسل العضو فان عميت بالثانية فهما واحدة وإن لم تعم إلا بالثلاث فالكل واحدة ويطالب بعد ذلك بالثانية والثالثة .

ومنها استقبال القبلة حال الوضوء ^(٥) .

(١) الحنفية والمالكية — قالوا التيامن مندوب لاسنة .

(٢) المالكية — قالوا البدء بمقدم الأعضاء مندوب لاسنة .

الشافعية — فصلوا في البدء بين من يغرف الماء وبين من يصب عليه فقالوا إن اغترف بنفسه يستل له البدء بمقدم الأعضاء ، أما اذا صب عليه الماء كأن توضع من حنفية أو ابريق أو وضاه غره بدأ في اليدين من المرفق وفي الرجلين من الكعبين .
(٣) المالكية — قالوا بكرهه غسل ما زاد على ما لا يتم الواجب إلا به وأما غسل الجزء الزائد عن أصل محل الفرض الذي لا يتم الواجب إلا به فهو واجب . وتأولوا إطالة الغرة والتججيل بإدامة الوضوء .

(٤) المالكية — جعلوا كلا من الغسلة الثانية والثالثة مندوباً على حدته .

(٥) المالكية والحنفية — عدوا استقبال المتوضئ للقبلة مندوباً لاسنة .

ومنها الفور وهو التتابع والموالة بين أعضاء الوضوء الأربعة بحيث لا تمضي بين الانتهاء من العضو السابق والشروع في العضو اللاحق مسافة يحذف فيها الأول (٢) كما تقدم . وهذا وقد عدت السنن وغيرها جملة في أسفل الصحيفة في المناهب . (٣)

(١) المالكية والحنابلة — جعلوه فرضاً من فرائض الوضوء كما تقدم .

(٢) الحنفية — قالوا لو جف المفسول لعذر كأن فرغ ماء وضوئه فذهب

لإحضار غيره لجف العضو بسبب ذلك لا يكره على الصحيح .

مبحث عدّ السنن مجملة

(٣) المالكية — قالوا سنن الوضوء هي : غسل اليدين أولاً ثلاثاً ،

والمضمضة ، والاستنشاق ، والاستنثار ، ومسح الأذنين ظاهرهما باطناً ، ومسح صمخ الأذنين ، وتجديد الماء لمسح الأذنين ، ورد مسح الرأس أن يبقى بيده بال بعد المسح المفروض وإلا فلا يندب الرد . وإن جدد الماء لرد المسح كره ، وترتيب الفرائض مع بعضها .

الشافعية — قالوا سنن الوضوء هي : استقبال القبلة ، وتوقى رشاش الماء عند الوضوء ، ووضع الإناء المفتوح عن يمينه وغيره عن يساره ، ونية سنن الوضوء بقلبه عند غسل كفيه ، وأن يتلفظ بالنية عند غسل الكفين وعند الشروع في غسل وجهه ، والاستعاذة ، والتسمية ، ودعاء الوضوء بأن يقول بعد التسمية الحمد لله على الاسلام ونعمته الحمد لله الذي جعل الماء طهوراً والاسلام نوراً رب أعوذ بك من همزات الشياطين وأعوذ بك رب أن يحضرون اللهم احفظ يدي من معاصيك كلها . ويقول عند المضمضة اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك . وعند الاستنشاق اللهم أرحنى رائحة الجنة . وعند غسل الوجه اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه . وعند غسل يديه اللهم أعطني كتابي بيمينى وحاسبني حساباً يسيراً . وعند غسل اليسرى اللهم لا تعطيني كتابي بشمالى ولا من وراء ظهري وعند مسح رأسه اللهم حرم شعري وشعري على النار وأظلي تحت ظل عرشك =

= يوم لأظل إلا ظلك . وعند مسح الأذنين اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيقيمون أحسنه . وعند غسل الرجلين اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الأقدام . وأن يقول عند الفراغ من الوضوء مستقبلاً القبلة رافعاً يديه ووجهه إلى السماء أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين سبحانه اللهم وبمجدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ثم يقرأ سورة القدر، والاستياك بخشن غير أصبعه إن لم يكن صائماً فيكره له الاستياك بعد الزوال لا قبله، ونية الاستياك إذا قدمه على غسل كفيه، وأن يقول عند الاستياك اللهم بيض به أسناني وشد به لثاتي وثبت به لثاتي وبارك لي فيه يا أرحم الراحمين . وكيفية الاستياك أن يبدأ بالجنب الأيمن من فيه ثم بالأيسر وأن يجره على رؤوس أظراسه وسقف خلفه وسطح لسانه طولاً، والأفضل أن يكون السواك بإسبا مرتطبا بالماء ويسن استعماله على أسنانه عرضاً . ويتأكد في مواضع كالوضوء وتغير رائحة الفم وعند الصلاة والقراءة والذكر ودخول المنزل وغير ذلك ، ويسن أن يكون باليد اليمنى ، وكيفية إمساكه أن يجعل الخنصر من أسفله والبنصر والوسطى والسبابة فوقه ولا يقبض عليه ، ويسن غسل السواك ثانياً إذا أضرابه وسخ أو رائحة كريهة، ويكره أن يزيد طوله على شبر، والمضمضة ثلاثاً، والاستنشاق ثلاثاً، واليد بمقدم الأعضاء على ما تقدم، وأن يغترف الماء لوجهه بكفيه معاً، وأن لا يلم وجهه بالماء، وتخفيف الحية الغزيرة، وتعميم الرأس بالمسح ومسح الأذنين ظاهريهما وباطنيهما بماء جديد وذلك الأعضاء، والثيامن في الوضوء كما تقدم، وإطالة الغرة والتججيل على ما تقدم، وتثليث الأقوال والأفعال في الوضوء ما عدا الفاظ النية، والموالة لغیر صاحب السلسل فإنه يجب عليه الموالة كما تقدم، والسكوت عن الكلام بغير ذكر الله إلا الحاجة، وعدم الاستعانة على الوضوء بالغير إلا الحاجة ، وترك تنشيف الأعضاء إلا الحاجة ، وترك نفث الماء إلا الحاجة، والعرب من يقية ماء الوضوء وتحرى لك خاتمة الواسع، أما الضيق الذي =

= يمنع وصول الماء الى ما تحته فانه يجب تحريكه حتى يصل الماء الى ما تحته كما تقدم .

الخفية - عدوا سنن الوضوء كما يأتي (البداء) بالتسمية (والبداء) بغسل اليدين الطاهرتين ثلاثا وهي : سنة مؤكدة للاستيقظ من النوم اذا نام بلا استنجاء أو نام مستنجيا ولكن توهم أن على يده نجاسة وسنة غير مؤكدة لغيره (والاستياك) بالأثرak عند المضمضة وهو سنة مؤكدة للوضوء لا للصلاة نعم يندب للصلاة إن أمن نزول الدم من اللثة كما يندب لاصفرار السن وتغير رائحة الفم ولقراءة القرآن وكيفيته المندوبة أن يسكه بحيث يجعل الخنصر أسفله والإبرام تحت رأسه وبقي الأصابع فوقه ثم يستاك من بين الفم الى يساره عرضا لاطولا ثلاث مرات بثلاث مياه ويندب أن يكون العود ليتا لا بابسا وأن يكون مستويا لا معقدا وأن يكون طول شبر . ويندب غسله قبل استعماله وأن لا يمسه وأن لا يستاك وهو مضطجع و (المضمضة ثلاثا) و (الاستنشاق ثلاثا) و (تجديد الماء لكل مرة) و (المبالغة) في المضمضة والاستنشاق لغير الصائم (وتخليل) شعر اللحية الغزيرة لغير المحرم . أما اللحية الخفيفة فان تخليلها واجب حتى يصل الماء الى ما تحته الشعر، و (تخليل) أصابع اليدين والرجلين و (الفسلة) الثانية والثالثة فيما يغسل . و (تكيل) مسح الرأس بعد مسح القدر المفروض و (مسح) الأذنين بماء الرأس و (ذلك) الأعضاء المغسولة و (الموالة) بحيث يغسل اللاحق قبل جفاف السابق و (الترتيب) المنصوص عليه في الآلية الكريمة و (النيسة) بأن ينوي ما لا يصح إلا بالطهارة من العبادة أو رفع الحدث ، وكيفيتها أن يقول نويت أن أوضأ للصلاة تقربا الى الله تعالى ، أو نويت رفع الحدث ، أو نويت الطهارة ، أو نويت استباحة الصلاة .

و (ترك) لطم الوجه بالماء و (بده مسح) الرأس من جهة مقدمها و (البدء) في غسل اليدين والرجلين بأطراف الأصابع و (عدم الإسراف) في الماء اذا كان يعتقد أن ما زاد على الثلاث من أعمال الوضوء وإلا كان ترك الإسراف مندوبا . و (إعادة) غسل اليدين مع غسل الذراعين الى المرفقين فان غسلهما أولا سنة تقنى =

== عن الغرض بمعنى أنه لو غسل ذراعيه من الرسغين الى المرفقين بعد البدء بغسل يديه الى رسغيه أجزأه عن الغرض وإن كان لا يثاب عليه ثواب الغرض لأن ثواب الغرض لا يأتي إلا بنية فإن قصد بالغسلة الثانية أداء الغرض كان محصلاً لثواب السنة والغرض .

الحنابلة — قالوا سنن الوضوء هي (استقبال) القبلة ، و (السواك) عند المضمضة ويندب أن يستاك عرضاً بالنسبة لأسنانه وطولاً بالنسبة الى لسانه وفيه وأن يستاك بيده اليسرى ويستاك على أسنانه ولثته وفيه وأن يكون العود لينا غير صار ويكره أن يستاك بعود يابس والسواك سنة في جميع الأوقات إلا بعد الزوال بالنسبة للصائم فإنه مكره وسواء كان العود رطباً أم يابساً . أما قبل الزوال فإنه يسن له أن يستاك بعود يابس ويتباح له الاستياك قبل الزوال أيضاً بالرطب ، ويتأكد الاستياك عند كل صلاة ، وعند الانتباه من النوم ، وعند تغير رائحة فم ، وعند الوضوء ، وعند قراءة القرآن ، وعند دخول مسجد ، وعند دخول منزله ، وعند خلو المعدة من الطعام ، وعند اصفرار الأسنان ؛ ويسن أن يبدأ بجانب فيه الأيمن من شايء الى أضراسه ؛ ويكره أن يستاك بريحان وبرمان وعود ذكي الرائحة وقصب ونحوه .

و (غسل) الكفين ثلاثاً على ما تقدم (تقديم) المضمضة والاستنشاق على الوجه على ما تقدم و (المبالغة) فيها لغير الصائم و (ذلك) جميع الأعضاء التي ينبوعها الماء و (إكثار) الماء في غسل الوجه لما فيه من الشعر والأشياء العائرة والبارزة و (تحليل) الحمية الغزيرة عند غسله و (تحليل) أصابع اليدين والرجلين اذا وصل الماء في الغسل إليها بدون ذلك وإلا كان التحليل واجباً و (تجديد) الماء لمسح الأذنين و (تقديم) الأيمن على الأيسر و (إطالة) الغرة والتججيل على ما تقدم و (الغسلة) الثانية والثالثة إن عميت الأولى و (استصحاب) نية الى آخر الوضوء بقلبه و (نية) سنن الوضوء عند غسل كفيه الى الكوعين و (النطق) بالفاظ النية سرا وأن لا يستعين بغيره فيه و (أن يقول) عند فراغه من الوضوء رافعاً بصره الى السماء أشهد أن لا إله ==

مندوبات الوضوء أو فضائله

وأما مندوباته فكثيرة مفصلة في المذاهب ^(١).

== إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله اللهم اجعلني من
التوابين واجعلني من المتطهرين واجعلني من عبادك الصالحين سبحانه اللهم وبمذك
أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك .

(١) المالكية — قالوا فضائل الوضوء طهارة موضعه شأنا وفعلًا فيكره
في موضع متنجس بالفعل وفي موضع شأنه النجاسة وأول لم يتنجس كبيت الخلاء
الذي بنى ولو لم يستعمل صونا للعبادة عن خسة الموضع .

وتقليل الماء الذي يستعمل في الأعضاء بحسب الامكان بحيث يسيل على جميع
العضو ويعمه وإن لم يتقاطر عنه .

وتقديم المياهن على المياسر فيقدم يده أو رجله اليمنى على اليسرى .
ووضع الإتياء المفتوح الذي يمكن الاعتراف منه عن يمينه والضييق الذي يصب
منه الماء على يساره .

والبدء بأول الأعضاء عرفاً كأعلى الوجه وأطراف الأصابع وتقدم الرأس .
والغسلة الثانية والثالثة في كل مغسول وأو الرجلين ولا تحسب الثانية إلا إذا
عمت الأولى ، ولا الثالثة إلا إذا عمت الثانية فإذا توقفت التعميم على الثلاثة فكلها
واحدة وبطال نداء بالثانية والثالثة .

والاستيائك قبل الوضوء بنحو عود ويكفي الأصبع إن لم يوجد غيره ويكون
قبل الوضوء ، ويندب الاستيائك باليمنى ، وأن يبدأ بالجانب الأيمن عرضاً في الأسنان
وطولاً في اللسان ، ولا ينبغي أن يزيد على شبر ولا يقبض عليه ، ويندب السواك
للصلاة إذا كانت بعيدة من السواك الأول ، كما يتدب لقراءة قرآن ، وانتباه من نوم ،
وتغير فم بأكل أو شرب وغير ذلك .
==

- = والتسمية في أوله بأن يقول بسم الله وفي زيادة الرحمن الرحيم خلاف .
- والسكوت عن الكلام بغير ذكر الله تعالى إلا الحاجة .
- والترتيب بين السنن والفرائض بأن يقدم غسل اليدين إلى الكوعين والمضمضة والاستنشاق على غسل الوجه وتجديد الماء لمسح الرأس .
- الحنفية — قالوا فضائل الوضوء وتسعى مندوباته ومستحباته وآدابه منها :
- الجلوس في مكان مرتفع لئلا يصبه رشاش الماء المستعمل .
- وإدخال الخنصر المبتل في صماخ الأذن .
- وذكر الشهادتين عند تطهير كل عضو .
- وطهارة موضع الوضوء .
- وأن لا يكون الوضوء بماء مشمس وقد تقدم في مكروهات المياه .
- وتقديم أعلى الأعضاء على أسفلها .
- وأن لا يطرح ماء المضمضة والاستنشاق في إناء وضوئه .
- واستقبال القبلة حال الوضوء .
- وتحريك خاتم الأصبع الذي يصل الماء تحته وإلا فرض .
- وجدم الاستعانة بغيره في تطهير أعضائه أما الاستعانة بالغير في صب الماء وتحضيره فلا شيء فيه .
- والشرب قائماً مستقبلاً القبلة من بقية ماء وضوئه .
- وإطالة الفترة والتججيل بأن يزيد في تطهير أعضائه عن الحد المفروض .
- وغسل أسفل القدمين باليسرى تكريماً لليمنى .
- ومسح بلل الأعضاء بخو منديل من غير مبالغة في المسح .
- = وعدم نقض يده من ماء الوضوء .

== وقراءة سورة القدر بعد الفراغ من الوضوء ثلاثا .

وأن يقول بعد فراغه من الوضوء وهو قائم مستقبل القبلة أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين .

وعدم التكلم بغير ذكر الله إلا الحاجة .

وأن يجمع بين نية قلبه والنطق بلسانه .

والسمية والنية عند غسل كل عضو ومسحه .

وأن يعترف المساء للضمضة والاستنشاق بيده اليمنى .

وأن يستنثر بيده اليسرى .

وأن لا يخلص نفسه بانه للوضوء بحيث لا يسمع لغيره أن يتوضأ منه .

وأن تكون آنية الوضوء من نفاخ ونحوه وإن كان له عروة غسلها ثلاثا .

ووضع إناء الوضوء الذي يمكن الاعتراف منه عن يمينه وغيه عن يساره .

وأن يتعهد موق عينيه بالغسل . وأن يصلي ركعتين في غير وقت الكراهة وأوقات الكراهة، هي وقت طلوع الشمس وما قبله، والامتناء والغروب وما قبل الغروب بعد صلاة العصر، وإعداد المساء الطهور قبل الوضوء، وأن لا يتطهر من ماء أو تراب من أرض مفضوب عليها والدعاء حال الوضوء بما ورد فيقول في ابتداء الوضوء باسم الله العظيم والحمد لله على دين الإسلام ويتشهد ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويقول عند المضمضة اللهم أعني على تلاوة القرآن وذكرك وشركك وحسن عبادتك وعند الاستنشاق اللهم أرحنى رائحة الجنة ولا ترحنى رائحة النار وعند غسل الوجه اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند غسل ذراعي الأيمن اللهم أعطني كتابي يميني وحاسبني حسبا يسيرا وعند غسل الأيسر اللهم لاتعطني كتابي يساري ولا من وراء ظهري وعند مسح الرأس اللهم أظني ==

مكروهات الوضوء

أما مكروهات الوضوء : فمنها الإسراف^(١) في صب الماء بأن يزيد على الكفاية وهذا إذا كان الماء مباحا أو مملوكا للتوضؤ فإن كان موقوفا على الوضوء منه كالماء المعد للوضوء في المساجد فإن الإسراف فيه حرام^(٢) .

ومنها الزيادة على الثلاث في الغسل وهي من الإسراف ، والزيادة على المرة الواحدة في المسح إذا قصد بالزيادة أنها من الوضوء أما إن كانت الزيادة للنظافة

= تحت ظل عرشك يوم لا ظل إلا ظلك وعند مسح الأذنين اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه وعند مسح العنق اللهم أعتق رقبتى من النار وعند غسل رجله اليمنى اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل الأقدام وعند غسل اليسرى اللهم اجعل ذنبي مغفورا وسعي مشكورا وتجارتى لن تبور . (ومسح الرقبة) يظهر يده لعدم استعمال الماء الموجود بها أما مسح الحلقوم فإنه بدعة . (والتيامن) أى البداءة باليمين .

الحنابلة والشافعية — لم يعدوا الفضائل التى ذكرها المالكية والحنفية بل عدوا كثيرا منها فى السنن كما تقدم .

(١) الحنفية — قالوا يكره الإسراف تحريما إذا اعتقد أن ما زاد على الغسلات الثلاث من أعمال الوضوء أما إذا لم يعتقد ذلك بأن زاد عليها للنظافة ونحوها كما ذكر فإن الكراهة تكون تنزيهية ، وكذا يكره التقدير فى الوضوء كراهة تنزيهية . والتقدير : (هو أن يكون تقاطر الماء عن العضو المغسول غير ظاهرا) .

(٢) الشافعية — قالوا إن الإسراف فى ماء الميضأة مخصوص لا يحرم إن توضأ منها لعود الماء إليها وإنما هو مكروه فقط .

(٣) الشافعية — جعلوا المسح كالمغسل فى طلب التثليث إلا فى الخلف فيكره الزيادة على الثلاث فيها ، وعلى المرة الواحدة فى الخلف ، وعمل الكراهة عندهم إذا تيقن إتيانه بالثلاث فإن شك بنى على الأقل وأتى بها شك فيه .

أو التبرد ونحوه فلا كراهة ما لم يكن الماء موقوفاً على الوضوء وإلا حرم كما تقدم ؛
ومنها مسح الرقبة بالماء لأنه غلوف في الدين وتشديد ^(١١) .

ومنها مبالغة الصائم في المضمضة والاستنشاق مخافة أن يفسد صومه .

ومنها أن يتوضأ في موضع متنجس خوفاً من أن يصيبه شيء من رشاش الماء
المتنجس لسقوطه على الموضع المتنجس ؛ ومنها الكلام حال الوضوء بغير ذكر الله
تعالى إلا لحاجة .

ومنها ترك سنة من سنن الوضوء على تفصيل في المذاهب ^(١٢) .

مبحث نواقض الوضوء

ينقض الوضوء أشياء : منها الخارج من أحد السيلين وهو (إما أن يكون)
معتاداً كالبول والمذي والودي ، وقد تقدم تعريف المذي والودي ، وكذا الهادي وهو

(١) الحنفية — قالوا إن مسح صفحتي العنق بعد مسح الأذنين بدون ماء
جديد سنة بخلاف مسح الحلقوم فإنه بدعة .

(٢) المالكية — ألقوا بالموضع المتنجس الذي شأنه النجاسة وإن
لم يكن نجساً بالفعل .

(٣) الشافعية — قيدوا الكراهة بترك السنة المختلف في وجوبها أو المؤكدة
فإن ترك كل منهما مكروه وترك غيرها خلاف الأولى .

الحنفية — قالوا ترك السنة المؤكدة كالنية والمضمضة وغيرها مكروه تحرماً ،
وأما ترك السنة غير المؤكدة فهو مكروه تنزيهاً .

الحنابلة — قالوا ترك سنة من سنن الوضوء خلاف الأولى وهو أقل من المكروه
ما لم يد نص بالنهي فإن ورد نص بالنهي فإن الترك يكون مكروهاً .

المالكية — لم يفصلوا في ترك سنة من سنن الوضوء متى أطلقت الكراهة
تصرف عندهم إلى الترتيبية .

ماء أبيض يخرج من قبل المرأة قرب ولادتها، والمني الخارج بغير لذة، والنائل، والريح (وإما أنت يكون غير معتاد كالودود والحصى والدم والقيح والصديد) وهي تنقض الوضوء سواء كانت خارجة من القبل أو الدبر.

ومنها ما قد يترتب عليه الخروج من أحد السبيلين وإن لم يخرج، وهو أمور: (أحدها) غيبة العقل، إماتة على نحر أو حشيشة ونحوهما من المسكرات، وإما ينجون أو إغماء أو صرع، وإما بنوم وفي النوم الناقض تفصيل المذاهب.

(١) الشافعية — أوجبوا في المني الغسل ولو خرج بدون لذة متى خرج بشرطه الآتي بيانه في مبحث الغسل . على أن خروج المني لا ينقض الوضوء عندهم .

المالكية — قالوا المني الخارج بلذة غير معتادة ينقض الوضوء أيضا ولا يوجب الغسل كما إذا نزل في الماء الحار فالتذ فأمي .

(٢) المالكية — قالوا يشترط في الخارج أن يكون معتادا من مخرج معتاد، وأن يكون خروجه في حال الصبغة، فالحصى والودود والدم والقيح والصديد الخارجة من أحد السبيلين لا تنقض الوضوء بشرط أن يكون الحصى أو الودود متولدا في المعدة أما إذا لم يكن متولدا في المعدة كان ابتلع حصة أو دودة فخرجت من المخرج المعتاد كانت ناقضة لأنها تكون معتادة حينئذ .

(٣) الحنفية — اشترطوا في النقض بالنوم أن يكون المتوضئ مضطجعا أو متكئا على أحد وركبيه ، لاسترخاء مفاصله الذي يترتب عليه خروج الحدث، أما إن نام بغير هذه الحالة بأن نام قاعدا متمكنا أو واقفا، أو كان راكعا ركوعا تاما على الهيئة المسنونة التي يأتي بيانها في كتاب الصلاة أو كان ساجدا كذلك فلا ينقض وضوءه لبقاء التماسك المانع من امترخاء المفاصل ، لقوله صلى الله عليه وسلم: « لا وضوء على من نام قائما أو قاعدا أو راكعا أو ساجدا إنما الوضوء على من نام مضطجعا » . والصحيح عندهم أن النوم نفسه ليس بناقض وإنما النقض بما =

(ثانيها) لمس من يشتى على تفصيل في المذاهب^(١) .

= يرتب عليه فنوم المذخور لا ينقض لأن الخارج منه بسبب العذر لا ينقض حال اليقظة فلا ينقض حال النوم .

الشافعية — قالوا ان النوم ينقض اذا لم يكن النائم ممكنا مقعده بمقره بأن نام جالسا أو راكبا بدون مجافاة بين مقعده وبين مقره ، فلو نام على ظهره أو جنبه أو كان بين مقعده ومقره تحاف بأن كان نحيفا انتقض وضوءه ، والنوم بدون تمكن ينقض الوضوء وإن تحقق عدم خروج الحدث ، ولا ينقضه التعاس ، وهو ثقل في الدماغ يسمع معه كلام الحاضرين ، وإن لم يفهمه بخلاف النوم .

الحنابلة — قالوا إن النوم ينقض الوضوء في جميع أحواله إلا اذا كان يسيرا في العرف وصاحبه جالس أو قائم .

المالكية — قالوا إن النوم ينقض الوضوء اذا كان قليلا قصيرا أو طويلا سموا كان النائم مضطجعا أو جالسا أو قائما ، أو ساجدا ، ولا يتنقض بالنوم الخفيف ، طويلا كان أو قصيرا ، إلا أنه يندب الوضوء من الخفيف إن طال ، وشرط نقض الوضوء بالنوم الثقيل القصير ، أن لا يكون النائم مسدود المخرج ، كأن يلفا ثوبا ويضعه بين أليفيه ويجلس عليه ، ويستيقظ وهو بهذه الحال وأما الثقيل الطويل فيتنقض مطلقا ولو كان مسدودا ، والثقيل مالا يشعر صاحبه بالأصوات ، أو بانحلال حبه إن كان جالسا محتبيا ، أو بسقوط شئ من يده ، أو بسيلان ريقه أو نحو ذلك .

(١) المالكية — اشترطوا في نقض الوضوء باللمس أن يكون اللامس بالغا ، وأن يقصد اللذة أو يجدها بدون قصد ، وأن يكون الملموس عارى البشرة أو مستورها بمتاع خفيف ، فإن كان الساتر كثيفا فلا يتنقض الوضوء إلا اذا كان اللامس بالقبض على عضو منه وقصد اللذة أو وجدها ، وأن يكون الملموس بمن يشتى عادة فلا يتنقض الوضوء باللمس صغيرة لا تشبهى كبنت خمس سنين ، ولا باللمس عجوز أقطع =

= ارب الرجال منها لأن النفوس تنفر عنها ، ولا يتنقض اللبس الناقض بعضو مخصوص من اللامس أو الملموس ؛ فيتنقض بلمس عضو لشعر لا شعر لعضو فانه لا يتنقض وبالأولى لا يتنقض شعر لشعر لفقد الاحساس فيهما أو ظفر لظفر ، أو بلمس السن اذا كانت كل من الشعر والظفر والسن متصلا . وقسموا الملموس أقساما : منها ان يكون امرأة غير محرم سواء كانت زوجة أو غيرها ؛ ومنها أن يكون شابا امرد ، أو شابا له حلية جديدة لأنه يلتذ به عادة ؛ ومنها المرأة اذا لمسها امرأة مثلهما ؛ ومنها فرج الدابة دون جسدها ؛ ومنها أن يكون محرما اذا تلذذ بلمسها فان قصد بلمسها لذة ولم يجد لا يتنقض وضوءه ما لم يكن فاسقا شأنه ذلك فإن وضوءه يتنقض . ومن اللبس القبلة على الفم وتنقض الوضوء مطلقا ولو لم يقصد اللذة أو يجدها ، أو كانت القبلة بكرة ، ولا تنقض القبلة اذا كانت لوداع أو رحمة . هذا كله بالنسبة للامس . أما الملموس فان كان بالغا ووجد اللذة انتقض وضوءه ، فإن قصد اللذة فانه يصير لامسا يجري عليه حكمه السابق ، ولا يتنقض الوضوء بفكر ، أو نظر من غير لمس ولو قصد اللذة أو وجدها ، أو حصل له إنفاط ، فان أمذى بسبب الفكر أو النظر انتقض وضوءه بالمدى ، وإن أمضى وجب عليه التسليم بخروج المني .

الخفية — قالوا ان اللبس لا يتنقض إلا بالمباشرة الفاحشة ، وهي تلاصق الفرجين من شخصين مشتبهين بلا حائل يمنع حرارة البدن ، فان وقع ذلك التلاصق بين رجلين لا يتنقض وضوءهما إلا اذا كان إحليل اللامس متصببا ، وإن وقع بين رجل وامرأة انتقض وضوء المرأة مطلقا ، أما وضوء الرجل فلا يتنقض إلا اذا انتصب ، وإن وقع بين امرأتين انتقض وضوءهما .

الشافعية — قالوا إن لمس الأجنبية يتنقض مطلقا ولو بدون لذة ، ولو كان الرجل حرما ، والمرأة تجوز شهواء ، بشرط عدم الحائل بين بشرة اللامس والملموس ويكفي الحائل الرقيق عندهم ولو كان الحائل من الوسخ المتراكم من الغبار لا من العرق فلا يتنقض لمس رجل لرجل آخر ولو كان الملموس أمرد جعلا ولكن يسق منه =

(ثالثها) مس الذكر بلا حائل، وكذا مس حلقة الدبر، أو قبل المرأة فلو كان متوضئاً ومس شيئاً من هذه الأشياء انتقض وضوءه سواء كان رجلاً أو امرأة وفي النقص بالمس تفصيل في المذاهب^(١).

= الوضوء ولا ينقض لمس انثى لمثلها ولا خشي نخشي، ولا ينقض إلا إذا بلغ اللامس والملموس حد الشهوة عند أرباب الطباع السليمة، واشتدوا من بدن المرأة شعرها وسنها وظفرها فإن لمسها لا ينقض الوضوء ولو تلبذ به لأن من شأن لمسها عدم التلبذ، وبتنقض الوضوء بلمس الميت، ولا ينتقض بلمس المحرم (وهي من حرم نكاحها على التأييد بسبب نسب أو رضاع أو مصاهرة)، أما التي لا يحرم زواجها على التأييد كأخت الزوجة وعمتها وخالتها فإن لمس إحداهن ينقض الوضوء، وكذا ينتقض بلمس أم الموطوءة بشبهة وبتبها فإن زواجهما وإن كان محظراً على التأييد ولكن التحريم لم يكن بالسبب المذكور بل كان بسبب غير مباح.

الحنابلة — قالوا ينتقض الوضوء بلمس المرأة شهوة بلا حائل لا فرق بين كونها أجنبية أو محرماً، ولا بين كونها حية أو ميتة، شابة أو عجوزاً كبيرة، أو صغيرة تشتهي عادة، ومثل الرجل في ذلك المرأة بحيث لو لمست رجلاً انتقض وضوءها بالشروط المذكورة — ولا ينقض اللامس إلا إذا كان لجزء من أجزاء البدن غير الشعر والسن والظفر، فإن لمس هذه الأجزاء الثلاثة لا ينقض الوضوء — أما الملموس فإنه لا ينتقض وضوءه ولو وجد شهوة، ولا ينقض لمس رجل لرجل ولو كان أمرد جميلاً ولا لمس امرأة لامرأة، ولا خشي نخشي ولو وجد اللامس لذة.

(١) الحنفية — قالوا إن مس الذكر لا ينقض الوضوء، ولو كان بشهوة سواء كان بباطن الكف، أو بباطن الأصابع، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه رجل كأنه بدوى، فقال: يا رسول الله ما تقول في رجل مس ذكره في الصلاة فقال: «هل هو إلا بضعة منك، أو مضغة منك». ولكنه يستحب منه الوضوء خروجا من خلاف العلماء لأن العبادة المتفق عليها خير من العبادة المختلف فيها بشرط أن لا يرتكب مكروه مذهب.

=

« هذا وقد حمل بعض الحنفية المس في قوله صلى الله عليه وسلم « من مس ذكره فليطوئاً » على الوضوء اللغوي ، وهو غسل اليدين ، فيندب له أن ينسل يديه من المس عند إرادة الصلاة ، ومثل مس الذكر في عدم التقض مس الدبر مطلقاً وقبل المرأة ، لكن لو أدخل أصبعه أو شيئاً (كطرف حقنة) غيها انتقض وضوؤه لأنها تكون بمنزلة دخول شيء في الباطن ثم خروجه فأن أدخل بعضها ولم يغيبه فإن أخرجهها مبتلة أو بها رائحة انتقض وضوؤه وإلا فلا وكذلك المرأة إذا وضعت أصبعها أو قطنه ونحوها في قبلها فإن خرج مبتلاً انتقض الوضوء وإلا فلا .

المسالكية - قالوا ينتقض الوضوء بمس الذكر بشروط ، ان لمس ذكر نفسه المتصل به فلو لمس ذكرك غيره كان لا مما يجري عليه حكمه ، وأن يكون بالغاً ، ولو معي فلا ينتقض وضوؤه الصبي بذلك المس ، وأن يكون المس بدون حائل ، وأن يكون المس بباطن الأصابع أو جنبها أو برأس الأصبع ولو كانت زائدة إن ساوت إحدى الأصابع الأصلية في الإحساس والتصرف فلا ينتقض إذا مسه بعضو آخر من أعضاء بدنه كحفه أو ذراعه كما لا ينتقض إذا مسه بعود أو من فوق حائل ، وينتقض الوضوء بالمس المستكمل للشروط المذكورة سواء التذ أو لا وسواء كان عمداً أو نسياناً ولا ينتقض بمس امرأة فرجها ولو أدخلت فيه أصبعها ولو التذت ، ولا ينتقض بمس حلقة الدبر ، ولا بأدخال أصبعه فيه على الراجح ، وإن كان حراماً إذا كان لغير حاجة ، ولا بمس موضع الحب أى قطع الذكر ، ولا بمس الخصىين ولا العانة ولو تلذذ ، أما مس دبر غيره أو فرج امرأة فإنه لمس يجري عليه حكم الملاسة .

الشافعية - قالوا ينتقض الوضوء بمس الذكر المتصل والمنفصل إذا لم يتجزأ بعهد الانفصال فلا يطلق عليه الاسم ، وينتقض بمس محل القطع وإنما ينتقض ذلك المس بشروط : (منها) عدم الحائل . ومنها : أن يكون المس بباطن الكف أو الأصابع وباطن الكف والأصابع « هو ما يستتر عند انطباقهما على بعضهما مع ضغط خفيف » فلا ينتقض بالمس بحرف الكف وأطراف الأصابع وما بينهما =

ومنها الخارج من غير السيلين كالدم والقيح والصدید وكل نجس نرج من غير القبل والدبر فإنه ينقض الوضوء على تفصيل في المذاهب .^(١١)

= ولا فرق في المس المذكور بين أن يكون المنسوس ذكر نفسه أو ذكر غيره ولو كان ذكر صغير أو ميت إلا أنه ينقض وضوء المس دون المنسوس، ومثل الذكر في نقض الوضوء بمسه قبل المرأة وحلقة الدبر مطلقا . وأما الخصىتان والعانة فلا نقض بهما كما لا نقض بمس فرج غير الآدمي كالبهائم .

الحنابلة — قالوا ينقض الوضوء بمس ذكر الآدمي من نفسه، ومن غيره صغيرا كما أو كبيرا حيا كان أو ميتا بشرط أن يكون الذكر متصلا، وأن يكون المس بغير حائل . وأن يكون باليد بطنا وظهرا، إلا الأطراف، وينقض بمس حلقة دبره أو دبر غيره، وبمس فرج الأنثى، ولا ينقض بمس امرأة فرج نفسها إلا إذا أوجحت أصبعها إلى الداخل .

(١) الحنابلة — قالوا ينقض الوضوء بكل خارج نجس من سائر البدن غير القبل والدبر المتقدم حكمه بشرط أن يكون كثيرا (والكثرة والقلّة تعتبر في حق كل إنسان بحسبه بمعنى أنه يراعى في تقدير ذلك حالة الجسم قوة وضعفا ونحافة وضمخامة) فلو نرج دم مثلا من نحيف وكان كثيرا بالنسبة إلى جسده نقض وإلا فلا، ومن ذلك القيء عندهم .

الحنفية — قالوا ينقض الخارج النجس من غير السيلين إذا سال بحيث تجاوز موضع خروجه، فلو نرج دم من جرح لا ينقض الوضوء إلا إذا علا على رأس الجرح ثم انحدر إلى أسفل، لقوله صلى الله عليه وسلم : « ليس في النقطة والنقطتين من الدم وضوء إلا أن يكون سائلا » . ومنه الدمع الذي يسيل من عين بها رمد أو عشم (وهو ضعف الرؤية مع سيلان الدمع في غالب الأوقات) فإنه ناقض للوضوء فإن استمر نزوله كان صاحب عذر وسيأتى حكمه أما إذا كان الخارج غير سائل كدودة أو حصاة خرجت من جرح أو أذن أو أنف أو لم سقط من الجرح فإن ذلك =

= كلة لا ينقض لعدم سيلانه فضلا عن عدم نجاسته، ومن كان مريضا بالبأسور وخرج دبره فإن أدخله بيده أنتقض وضوءه وإن دخل بنفسه لا ينقض وكذا لا ينقض الوضوء الدم الذي يتردد في بياض العين لعدم سيلانه عن موضعه ومن الخارج من غير السيلين القيء وهو ينقض إذا ملأ الفم، وقد تقدم بياض ذلك في مبحث الأعيان النجسة .

المالكية - قالوا إن الخارج من غير السيلين ينقض الوضوء في صورتين نادرتين، إحداهما ما نخرج من الثقبه فانه ينقض الوضوء بشرط أن تكون تحت المعدة وأن ينقطع الخروج من السيلين معا، فإن كانت في المعدة أو فوقها لم ينقض الخارج منها على كل حال ما لم يدم انسداد المخرجين بحيث تصير الثقبه كأنها مخرج فانه في هذه الحالة ينقض الخارج منها بالأولى من صورة الفم الآتية كما لا ينقض إذا كانت تحت المعدة ولم ينقطع الخروج من السيلين أو من أحدهما، ثانيتهما الفم فإذا انقطع الخروج من المخرج وصار يبول أو يتغوط من فيه فانه ينقض الوضوء .

الشافعية - قالوا ينقض الوضوء بالخارج من غير السيلين في حالتين نادرتين : (إحداهما) ما نخرج من ثقبه تحت المعدة بشرط أن يكون المخرج المتعاد منسدا انسدادا عارضا لا خلقيا بأن لم يخرج منه شيء وإن لم يلتحم، فإن نخرج من ثقبه فوق المعدة أو فيها أو محاذيا لها لا ينقض ولو كان المخرج منسدا، وكذا لا ينقض ما نخرج من ثقبه تحت المعدة إذا كان المخرج المتعاد مفتوحا فإن كان انسداد المخرج المتعاد خلقيا فإن الخارج من الثقبه ينقض مطلقا في أى جزء من البدن .

ولا ينقض الوضوء خروج شيء من المنافذ الأصلية كالفم والأنف والأذن ولو قامت مقام المخرج المتعاد مع انسداده .

(ثانيتهما) خروج المقعدة والبأسور فانه ينقض الوضوء مطلقا سواء أعادت بنفسها أم أعادها بيده .

مبحث وضوء المعذور

يُشترط في نقض الوضوء بالخارج مطلقاً أن يكون خروجه حال الصحة فإن خرج حال المرض كالسلس كان صاحبه معذوراً وفيه تفصيل المذاهب .^(١)

(١) الشافعية — قالوا ما خرج على وجه السلس يجب على صاحبه أن يتحفظ منه بأن يحشو محل الخروج ويعصبه فإن فعل ذلك ثم توضأ ثم خرج منه شيء فهو غير ضار في إباحة الصلاة وغيرها بذلك الوضوء إنما يشترط لاستباحة العبادة بهذا الوضوء شروط وهي : أن يتقدم الاستنجاء على وضوئه ، وأن يوالى بين الاستنجاء والتحفظ السابق وبين التحفظ والوضوء، وأن يوالى أيضاً بين أفعال الوضوء بعضها مع بعض وبين الوضوء والصلاة، وأن تكون هذه الأعمال كلها بعد دخول الوقت إلا أنه لو أتم الصلاة عن تمام الوضوء لمصلحة كالذهاب إلى المسجد وانتظار جماعة أو جمعة لم يضر، ولا يصلى بهذا الوضوء إلا فرضاً واحداً فيكره هذه الأعمال لكل فريضة . نعم له أن يصلى بالوضوء الواحد مع الفريضة ما شاء من النوافل قبله أو بعده وتكون نيته في هذا الوضوء قصد الاستباحة لا رفع الحدث لأنه دائم الحدث فوضوؤه لا يرفع حدثه وإنما يبيح له العبادة .

المالكية — قالوا لا يتقض الوضوء بما خرج حال المرض كالسلس إذا كان خارجاً على وجه يعرف به أنه سلس بحيث لا يعرف أنه بول فإن ميز البول عنه نقض بشروط ثلاثة : الأول أن يلزم أغلب أوقات الصلاة أو نصفها فإن لازم أقل من ذلك كان ناقضاً . الثاني أن يكون غير منضبط فإن انضبط بأن انقطع في أول وقت الصلاة أو آخره كان ناقضاً ووجب على صاحبه أن يصلى أول الوقت في الحالة الأولى وآخره في الحالة الثانية وعليه جمع الصلاتين تقدماً في وقت الأولى إذا كان السلس يستغرق وقت الثانية وتأخيراً في وقت الثانية إذا كان يستغرق وقت الأولى . الثالث أن لا يقدر على رفعه بتروج أو صوم لا يشق عليه فإن قدر على رفعه بذلك =

==وجب التداوى منه وينتفر له أيام التداوى ومحل ذلك فى سلس المذى اذا كان لمرض أو لطول عزوبة بل لثة معتادة .

أما الخارج لطول عزوبة بلثة معتادة بان كان كلسا نظر أو تفكر أمضى فهو ناقض مطلقا بلا خلاف ولو لازم كل الزمن . ونقض الوضوء بالسلس بالشروط المذكورة هو المشهور من مذهب مالك وهناك رأى بأن السلس لا ينقض مطلقا انما يستحب منه الوضوء اذا لم يلزم كل الزمن .

ومتى استوفى السلس هذه الشروط ندب الوضوء منه فقط ان لازم نصف الزمن أو أكثره . أما ان لازم كل الزمن فلا يندب الوضوء منه .

ومتى كان وضوء صاحب السلس صحيحا على ما تقدم فله أن يصلى به ما شاء الى أن يوجد ناقض غيره .

الحنفية — قالوا من به سلس يول لا يمكنه إمساكه أو استطلاق بطن أو انفلات ريح أو استحاضة أو نحو ذلك يقال له معذور ويثبت عذره فى الابتداء اذا استمر استرسال حديثه وقتا كاملا لصلاة مفروضة فان لم يستمر كذلك لا يكون صاحبه معذورا . وكذلك لا يثبت زوال العذر إلا اذا انقطع وقتا كاملا لصلاة مفروضة أما بقاؤه بعد ثبوته فانه يكفى فيه وجوده ولو فى بعض الوقت ، فلو تقاطر بوله مثلا من ابتداء وقت الظهر الى خروجه صار معذورا ويظل معذورا حتى ينقطع تقاطر بوله وقتا كاملا كأن ينقطع من دخول وقت العصر الى خروجه . أما اذا استمر من ابتداء وقت الظهر الى نهايته وصار معذورا ثم انقطع فى بعض وقت العصر دون بعضه ولو مرة فانه يظل معذورا ، وحكم الملسور أن يتوضأ لو قى كل صلاة ويصلى بذلك الوضوء ما شاء من الفرائض والنوافل . فلا يجب عليه الوضوء لكل فرض ، ومتى خرج وقت المفروضة انتقض وضوءه بالحدث السابق على العذر عند خروج ذلك الوقت بمعنى أنه لو كان متوضأ قبل حصول عذره لا ينتقض وضوءه بخروج الوقت . وإنما ينتقض بمحصل حدث آخر غير =

== العذر تخرج ريح أو سيلان دم من موضع آخر وغير ذلك . ويتضح من هذا أن شرط نقض الوضوء هو خروج وقت الصلاة المفروضة فإن توضأ بعد طلوع الشمس لصلاة العيد ودخل وقت الظهر فإن وضوءه لا ينتقض لأن دخول وقت الظهر ليس ناقضاً . وكذا خروج وقت العيد ليس ناقضاً لأنه ليس وقت صلاة مفروضة بل هو وقت مهمل ، فله أن يصلي بوضوء العيد ما شاء إلى أن يخرج وقت الظهر فإذا خرج وقت الظهر انتقض وضوءه لخروج وقت المفروضة . أما إن توضأ قبل طلوع الشمس فإن وضوءه ينتقض بطلوعها لخروج وقت المفروضة ، وإن توضأ بعد صلاة الظهر ثم دخل وقت العصر انتقض لخروج وقت الظهر .

ويجب على المعذور أن يدفع عذره أو يقلله إن عجز عن دفعه بالقدر المستطاع الذي لا يضر ، فإن كان العصب ونحوه (كالحفاظ للاستحاضة) يدفع السيلان أو يقلله وجب فعله ، وإن كانت الصلاة من قيام توجب السيلان صلى قاعداً ، وإذا كان الركوع أو السجود يوجبه صلى مومياً .

وما يصيب الثوب من حدث العذر لا يجب غسله إذا اعتقد أنه لو غسله نجس بالسيلان ثانياً قبل فراغه من الصلاة التي يريد فعلها ، أما إذا اعتقد أنه لا ينتجس قبل الفراغ منها فإنه يجب عليه غسله .

الحنبلة — قالوا من دام حدثه كأن كان به سلس بول أو مذي أو انفلتات ريح أو نحو ذلك لا ينتقض وضوءه بذلك الحدث الدائم بشروط : (أحدها) أن يغسل المحل ويعصبه بمنقعة ونحوها أو يحشوه قطناً أو غير ذلك مما يمنع نزول الحدث بقدر المستطاع بحيث لا يفرط في شيء من ذلك فإن فرط ينتقض وضوءه بما يتزل من حدثه وإلا فلا ، ومتى غسل المحل وعصبه بدون تفريط لا يلزمه فعله لكل صلاة ، (ثانياً) أن يدوم الحدث ولا ينقطع زمناً من وقت الصلاة يسع الطهارة والصلاة ، فإن كانت عادية أن ينقطع حدثه زمناً يسع ذلك وجب عليه أن يؤدى صلاته فيه ولا يعدّ معذوراً ، وإن لم تكن عادية الاقتران زمناً يسع الطهر والصلاة ==

وينتقض الوضوء بالردة فمن كفر بعد اسلامه انتقض وضوءه لأنها تحيط بالعمل والوضوء من العمل . ولا ينتقض بالشك في الحدث فلو توضأ ثم شك هل أحدث أولاً فهو باق على وضوئه ، وكذا أن الشك لا يرفع الوضوء المتيقن كذلك لا يرفع الحدث المتيقن ، فلو تيقن الحدث وشك هل توضأ أولاً فهو باق على حديثه ، أما إن تيقن الطهر والحدث وشك في السابق منهما فانه يكلف بالتذكر في حالته قبلهما فيعمل بضمها . مثلاً اذا توضأ بعد الفجر وأحدث ولكن لم يعلم ما اذا كان الحدث سابقاً أو الوضوء فانه ينظر في حالته قبل الفجر فان تذكر أنه كان محدثاً قبله فانه يعتبر

= ولكن عرض له ذلك الانقطاع بطل وضوءه ، (ثالثاً) دخول الوقت فلو توضأ قبل دخول الوقت لم يصح وضوءه إلا اذا توضأ قبله لفائتة أو لصلاة جنازة فان وضوءه يكون صحيحاً .

ويجب أن يتوضأ لوقت كل صلاة إن خرج شيء من ذلك الحدث المسترسل فان لم يخرج فلا ينتقض وضوءه إلا بناقض آخر غير ذلك الحدث ، وللعذر أن يصلي بوضوئه ما شاء من الفرائض والنوافل ، وإذا كان القيام للصلاة يوجب نزول حديثه صلى قاعداً ، أما اذا كان الركوع والسجود يوجبان نزول ذلك الحدث فانه يصلي بركوع وسجود مع نزوله ولا يميزه أن يصلي مومياً .

(١) الشافعية — قالوا لا ينتقض الوضوء بالردة اذا كان المرتد صحيحاً أما المريض كصاحب السلس فان وضوءه ينتقض بالردة .

الحنفية — قالوا لا ينتقض الوضوء بالردة على أى حال .

(٢) المالكية — قالوا ينتقض الوضوء بالشك في الحدث أو سببه كأن يشك بعد تحقق الوضوء هل خرج منه ريح أو مس ذكره مثلاً أولاً ، أو شك بعد تحقق الناقض هل توضأ أولاً أو شك بعد تحقق الناقض والوضوء هل السابق الناقض أو الوضوء فكل ذلك ينتقض الوضوء لأن الذمة لا تبرا إلا باليقين والشاك لا يقين عنده .

متطهرا بعده ، وذلك لأنه تيقن الحدث الأول وتيقن الطهارة التي رفعته وشك في الحدث الثاني هل هو قبل الطهارة فيكون متوضئا أو بعدها فلا يكون متوضئا ، والشك في الحدث لا يزيل يقين الطهر ، وإن تذكر أنه كان متطهرا قبل الفجر ، فإن كان من عادته تجديد الوضوء فيعتبر بعد الفجر محدثا لأنه كان متوضئا قبله بيقين ثم توضأ بعده بيقين وأحدث ولا يدري إن كان الوضوء السابق أم الحدث فالحدث متيقن والوضوء الثاني يحتمل أنه أتى به تجديدا للطهارة الأولى ويحتمل أنه أراد به رفع الحدث فلا يكون رفعها للحدث يقينا والمشكوك فيه لا يرفع الحدث المتيقن ، وإن لم يكن من عادته تجديد الوضوء اعتبر متطهرا لأن طهارته الثانية ظاهرة في رفع الحدث ، وهذا كله إذا كان الشك بعد الفراغ من الوضوء ، أما إن كان الشك في أثناءه فانه ينبنى على المتيقن ويبعد تطهير العضو الذي شك فيه .

ولا ينتقض الوضوء بالفهقة لا في الصلاة ولا خارجها .

(١) الحنابلة — قالوا يعمل بضد حالته الأولى ولو كان من عادته تجديد الوضوء .

(٢) الحنفية — قالوا ينتقض الوضوء بالفهقة في الصلاة (والفهقة هي أن يضحك بصوت يسمعه من بجواره) فتبطل بها الصلاة وينقض الوضوء ولو لم يطل زمنها بخلاف ضحك يسمعه الضاحك وحده فانه يبطل الصلاة ولا ينتقض الوضوء ، ويشترط في نقض الوضوء بالفهقة أن يكون المصلئ بالنا ذكرا كان أو امرأة حامدا كان أو ناسيا فلا ينتقض بها وضوء صبي ، وأن تكون في صلاة كاملة ذات ركوع وسجود فلا ينتقض الوضوء بها في صلاة الجأزة وسجود التلاوة وإنما تبطلها فقط ، وأن يكون يقظا فلا ينتقض بها وضوء الائم ولكي تبطل صلاته وإذا تعدد الخروج من الصلاة بالفهقة بدل السلام انتقض وضوءه وصحت صلاته لأن الخروج من الصلاة بالسلام ليس فرضا بل يكنى فيه كل مناف قصد به الخروج إلا أن الفهقة تنقض الوضوء زجرا له لإساءته الأدب في حال مناجاة ربه ولو فقهه الإمام =

ولا يأكل لحم جزور ولا بتغسيل الميت^(١) .

= ثم قهقهة المؤتم ولو مسبقاً انتقض وضوء الإمام دون وضوء المؤتم لأن المؤتم بطلت صلاته بقهقهة إمامه فقهقهته ليست في الصلاة .

(١) الحنابلة — قالوا ينتقض الوضوء بأكل لحم الجزور وبتغسيل الميت ، أما الأول فلقوله صلى الله عليه وسلم : « من أكل لحم جزور فليتوضأ » ، وأما الثاني فلما رواه عطاء أن ابن عمر وابن عباس كانا يأمران غاسل الميت بالوضوء (وغاسل الميت هو الذى يياشر تغسيله لا من يصب الماء عليه) .

مبحث عدّ نواقض الوضوء إجمالاً في المذاهب

الحنابلة — حصروا النواقض في أمور وهي : الخارج من السبيلين من بول أو غائط أو ريح أو مذى أو ودى أو دم أو قيح أو صديد أو حصة أو دودة . أو ولد بلا دم ، وكل نجس يخرج من باقى البدن على التفصيل المتقدم . وزوال العقل بجنون أو إغماء أو سكر أو صرع أو نوم بشرطه السابق ، ومس فرجه أو فرج آدمى بلا حائل . ولمس الذكر بشرة الأنثى وبالعكس بشرطه المتقدم ، والرقة ، وأكل لحم الإبل ، وتغسيل الميت .

المالكية — حصروا النواقض في البول والغائط والريح والمذى والودى والمنى في بعض أحواله على ما تقدم ، والمهادى على المعتمد وهو ماء أبيض يخرج قرب الولادة كما تقدم وغيبه العقل بجنون أو إغماء أو سكر أو نوم ثقيل ، ولمس من يشتهى على ما تقدم ، ومس الذكر بشروطه ، والشك في الحدث أو سببه ، والرقة .

الخفيفة — حصروا النواقض في أمور وهي : خروج شئ من أحد السبيلين ، وسيلان دم أو قيح من أى موضع في البدن ولو من فم وغلب عليه الزاقي ، القيء الذى يملأ الفم ، النوم على التفصيل السابق ، السكر ، الإغماء ، الجنون ، قهقهة البالغ في صلاة ذات ركوع وسجود إذا سمعها من مجوازه ، خروج دودة أو حصة من أحد السبيلين ، =

مبحث في الأمور التي يمنع منها الحدث الأصغر

يمنع الحدث الأصغر من التلبس بالصلاة فرضاً أو نفلاً ومن صلاة الجنازة لأن الطهارة من الحدث شرط في صحة الجميع لقوله صلى الله عليه وسلم « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ » وكذا يمنع من سجود التلاوة ومن سجود الشكر عند القائل به لأنه في معنى الصلاة وكذا يمنع من الطواف بالبيت فرضاً أو نفلاً لقوله صلى الله عليه وسلم « الطواف بمنزلة الصلاة إلا أن الله قد أحل فيه المنطق فمن نطق فلا ينطق إلا بخير » وكذا يمنع من مس المصحف كله أو بعضه ولو آية لقوله تعالى ﴿ لا يمسه إلا المطهرون ﴾^(١) وها هنا تفصيل لأرباب المذاهب .^(٢)

== مساس عورة مغالطة لأخرى مثلاً بلا حائل على التفصيل السابق، ولادة من غير رؤية دم .

الشافعية — حصروا النواقض في أمور وهي : خروج البول والغائط والمذي والودي والريح، وخروج الدم والقبح والصدید وخروج دودة أو حصاة من أحد السيلين، وزوال العقل بجنون أو إغماء أو سكر أو صرع أو نوم بشرطه، ولبس رجل يشتهي لامرأة أجنبية تشتهي به حائل بينهما، ومس قبل أو دبر الآدمي بلا حائل .
(١) الحنفية — قالوا من طاف محدثاً صح طوافه وإن كان آثماً لأن الطهارة من الحدث واجبة للطواف وليست شرطاً في صحته .

(٢) المالكية — قالوا يمنع الحدث الأصغر من مس المصحف أو بعضه ولو آية إذا كان مكتوباً بالخط العربي، ومنه الكوفي سواء كانت المس مباشرة أو بحائل أو بعود، وكذا يمنع من حمله ولو بعلاقة أو على وسادة أو في أمتعة إذا لم يكن حمله تبعاً لها بأن قصد وحده أو مع الامتعة غير تابع لها، أما لو حمل تبعاً لها غير مقصود بالذات فيجوز ولو كان الحامل كافراً، وكذا يمنع من كتابته على الزجاج، ويجوز مس أو حمل درهم أو دينار فيه قرآن، وكذا يجوز مس التفسير وحمله، وكذا يجوز مس المصحف وحمله لبالغ محدث ولو حائضاً إذا كان معلماً أو متعلماً، =

= واختلف في حمله حرزا، وجاز باتفاق حمل بعضه حرزا بشرط أن يكون الحامل مسلما والمحمول مستورا بما يمنع وصول القذر اليه، وأما قراءة القرآن عن ظهر قلب أو النظر في المصحف من غير مس فيجوز للحدث حدثا أصغر وإن كانت الطهارة أفضل .

الحنابلة — قالوا إن الحدث الأصغر يمنع المكلف من مس المصحف كلا أو بعضا ولو آية، ويحوز عندهم أن لمس المصحف بمائل أو عود طاهرين أو يحمله بعلاقة أو في خريطة أو متاع ولو كان المصحف مقصودا بالجل، ويحوز له كتابته وحمله حرزا إذا كان في ساتر طاهر، ولا يحوز لولى الصبي تمكينه من مس المصحف أو الكتابة التي في لوحه ولو للحفظ والتعلم ما دام الصبي محدثا .

الشافعية — قالوا يحرم على المكلف المحدث حدثا أصغر أن لمس المصحف كلا أو بعضا ولو آية ولو بمائل منفصل كالخريطة والصندوق المعدن له اللافقين به عرفا ما دام فيهما، وأما إذا وضع في كيس كبير أو صندوق غير معد له فلا يحرم إلا مس ما حاذى المصحف وكذا يحرم مس جلده ولو انفصل عنه ما لم تنقطع نسبته عنه بأن يجعل جلد كتاب آخر، وكذا يحرم مس علاقه ما دام معلقا بها، وكذا يحرم على الراجح مس ما كتب فيه قرآن للدراسة كاللوح فلا يحوز مس أى جزء منه ولو كان خاليا من الكتابة، ولا فرق في حرمة كل ما تقدم بين المعلم والمتعلم ولو شقت عليهما استدامة الطهارة . وكذا يحرم حمله ولو في أمتعة إذا كان هو المقصود بالجل وحده فإن قصد حمل الأمتعة والمصحف معا حرم على الراجح أما إذا لم يقصد شيئا أو قصد المتاع فقط فلا يحرم، ويحوز للحدث أن يكتب القرآن بدون مس، كما يحوز أن يحمله حرزا ويحوز حمل دينار أو درهم كتب فيه قرآن ومسه، ويحوز مس ما اشتملت عليه كتب العلم الشرعية من القرآن، ويحوز حمل كتب العلم غير التفسير المشتملة على الآيات القرآنية ولو كثرت ومس ما فيها لأنه لم يقصد بإثبات القرآن في كل ذلك قراءته أما كتب التفسير فيجوز مسها وحملها إن كان التفسير أكثر من القرآن ولو بحرف . ويحوز مس ما طرزت به =

مباحث الغسل

للاغتسل موجبات (أسباب) ، وشرائط ، وفرائض (أركان) ، وسنن
ومندوبات ، وأنواع ، ومكروهات .

== الثياب من الآيات القرآنية ككسوة الكعبة ، ويجوز تقليب ورق المصحف يعود
طاهر ، ويجوز لولى الصبي التميز تمكينه من مس المصحف أو حمله للدراسة وإن
كان حافظاً له عن ظهر غيب .

الحنفية — قالوا إن الحدث الأصغر يمنع من مس القرآن وتجاوته كلا أو بعضا
ولو كان آية سواء كان مكتوباً بالعربية أو بالفارسية أو بغيرهما من اللغات الأخرى
إلا لضرورة بأن يخاف عليه أن يفرق أو يحرق فيجوز حينئذ مسه ، كما يجوز مسه
بدون ضرورة بغلاف منفصل عنه كالخريطة التي يوضع فيها ونحوها ، أما جلده
المتصل به وكل ما يدخل في بيعه بدون ذكره فإنه لا يكفي في إباحة مسه على المقتي
به ويجوز أيضاً مسه بنحو عود وقلم ولا فرق في المس بين أن يكون باليد أو غيرها
من سائر أعضاء البدن ، وأما تلاوة القرآن فلا يمنع منها الحدث الأصغر ، بل يمنعها
الحدث الأكبر والحيض كما سيأتي ، فيجوز لغیر الجنب والحائض أن يقرأ من
القرآن عن ظهر غيب ما شاء ، إلا أنه يستحب له الوضوء ، ولا بأس بأن لمس
المصحف غير البالغ المتعلم للحفظ دفعا للرجح .

ولا يجوز لغیر المسلم مس المصحف ويجوز أن يتعلمه ويتعلم الفقه عسى أن
يهتدى ، وقال محمد يجوز أن يمسّه إذا اغتسل .

ويكره مس التفسير بدون وضوء أما غيره من كتب الفقه والحديث ونحوها من
الشرعيات فإنه رخص في مسها .

مسوجاته

يوجب الغسل أمور خمسة وهي : دم الحيض أو النفاس ، الولادة بلا دم^(١) ، موت المسلم^(٢) إلا إذا كان شهيدا على التفصيل الآتي في بيان الشهيد في تحاب الجنائز لإسلام الكافر جنبا أما إذا أسلم غير جنبا فيندب له الغسل^(٣) .

الجنابة وتحصل بأمرين : (أحدهما) نزول المنى من الرجل أو المرأة سواء كان بسبب الاختلام أو بالملاعبة أو النظر أو الفكر أو نحو ذلك ، فمن احتلم ثم رأى الليل بعد الانتباه من النوم في الثوب أو على البدن أو على ظاهر القبل فإنه يجب عليه الغسل بلا فرق بين أن يتحقق كونه منيا أو يشك^(٤) في كونه منيا أو مذيا وسواء في ذلك

(١) الجنابة — قالوا إن الولادة بلا دم لا توجب الغسل .

(٢) الحنفية — امتننوا أيضا المسلم الباغي فإنه إذا مات لا يجب تفسيله لعدم احترامه (والباغي هو الخارج عن طاعة الإمام) .

(٣) المالكية — قالوا إسلام الكافر يندب به الاغتسال إن لم يكن جنبا وإلا وجب على المعتد .

الحنابلة — قالوا إسلام الكافر يوجب الغسل ولو لم يسبق على إسلامه موجب آخر للغسل .

(٤) الشافعية — قالوا إذا شك بعد الانتباه من النوم في كون الليل منيا أو مذيا لم يتعم عليه الغسل بل له أن يجعله على المنى فيغتسل ، وأن يجعله على المذى فيغسله . ويتوضأ ، وإذا تغير اجتهاده عمل بما يقتضيه اجتهاده الثاني ولا يعيد ما عمله باجتهاده الأول من صلاة ونحوها .

الحنابلة — قالوا إذا شك بعد النوم في كون الليل منيا أو مذيا فإن كان قد سبق نومه سبب يوجب لذة كفكر أو نظر فلا يجب عليه الغسل ويجعل ما رآه على المذى ، وإن لم يسبق نومه سبب يوجب لذة فيجب عليه الغسل .

أن يتذكر لذة في نومه أو لم يتذكر ، ومن لا عب امرأته أو نظره أو تفكر في ما يشير الشهوة أو نحو ذلك فخرج منه بسبب ذلك الى ظاهر القبل في البقطة فانه يجب عليه الغسل بشرط أن يفصل المني عن مقره بلذة .

ولا يشترط دوام اللذة حتى يخرج المني بل لو خرج بعد ذهاب اللذة وجب عليه الغسل على تفصيل في المذاهب : أما الخارج بدون لذة أصلا ، كما اذا خرج بسبب ضربة على صلبه ، أو بسبب مرض أو نحو ذلك فانه لا يوجب الغسل .

(١) الحنابلة — قالوا لا يشترط في وجوب الغسل من الجنابة خروج المني من القبل فيجب الغسل متى أحس الرجل بانفصاله من صلبه وأحست المرأة بانفصاله عن ترائبها ولو لم يصل الى ظاهر القبل .

(٢) الشافعية — قالوا لا يشترط في وجوب الغسل وجود اللذة أصلا بل متى تحقق كونه منيا وجب الغسل فلو خرج من الرجل منه بعد اغتساله بدون لذة وجب عليه إعادة الغسل وإعادة صلاته بالغسل الأول ، أما خروج المني من المرأة بعد اغتسالها فان كانت قد أزلت قبل الغسل وجب عليها إعادة الغسل لا اختلاط منيها بمني الرجل ، وإن لم تكن قد أزلت قبل الغسل فلا يجب عليها إعادته لأنه مني الرجل لا منيها .

الحنابلة — قالوا اذا نزل المني بعد الغسل فان صاحبت نزوله لذة وجب غسل جديد وإن لم تصاحب نزوله لذة تقضى الوضوء فقط .

الحنفية — قالوا اذا اغتسل من الجنابة قبل أن يبول أو يتام وصلى ثم خرج بقية المني وجب عليه الغسل ولا يعيد الصلاة ، واذا خرج المني بعد البول أو النوم أو المشي لا يجب عليه الغسل ، أما المرأة فانها اذا اغتسلت بعد أن قاربها زوجها ثم خرج منها مني الزوج فعليها الوضوء دون الغسل .

المالكية — قالوا اذا خرج المني بعد ذهاب لذة معتادة بلا جماع وجب الغسل سواء اغتسل قبل خروجه أولا . أما اذا كانت اللذة ناشئة من جماع كأن أوجع =

(ثانيتها) إيلاج رأس الإحليل في قبل أو دبر فيجب الغسل به على تفصيل
في المذاهب .^(١)

= ولم ينزل ثم أنزل بعد ذهاب اللذة فإن كان قد اغتسل قبل الإنزال فلا يجب عليه الغسل .

(١) الحنفية — قالوا إذا توارت رأس الإحليل أو قدرها في قبل أو دبر من يجامع مثله بدون حائل سميك يمنع حرارة المحل وجب الغسل على الفاعل والمفعول به سواء أنزل أو لم ينزل . ويشترط في وجوب الغسل عليهما أن يكونا بالغين فلو كان أحدهما بالغاً والآخر غير بالغ وجب الغسل على البالغ منهما ، فإذا أوج غلام ابن عشر سنين في امرأة بالغته وجب الغسل عليها دونه أما هو فيؤمر بالغسل ليعتاده كما يؤمر بالصلاة ومثل الغلام في ذلك الصبية ، ولا يجب الغسل بتوارى رأس إحليل البالغ في فرج بهيمة أو ميتة كما لا يجب بالإيلاج في فرج الخنثى المشكل لا على الفاعل ولا على المفعول وكذا لو أوج الخنثى في قبل أو دبر غيره فإنه لا يجب عليهما الغسل ، أما إذا أوج غير الخنثى في دبر الخنثى وجب الغسل على البالغ منهما .

الشافعية — قالوا إذا غابت رأس الإحليل أو قدرها في قبل أو دبر وجب الغسل على الفاعل والمفعول سواء كانا بالغين أو لا ، فيجب على ولي الصبي أن يأمره به ولو فعله يحزمه وإلا وجب على الصبي بعد البلوغ ، سواء كان المفعول مطيقاً للوطء أو لا ، وسواء كان على رأس الإحليل حائل يمنع حرارة المحل أو لا ، وسواء كان المفعول آدمياً أو بهيمة حياً أو ميتاً أو خنثى مشكلاً إذا كان الوطء في دبره أما إذا كان الوطء في قبل الخنثى فلا يجب الغسل عليهما كما لا يجب عليهما بالإيلاج من الخنثى في قبل أو دبر غيره . ويشترط أن يكون الإيلاج الذي في القبل في محل الوطء فلو غيب بين شفرهيه لم يجب الغسل عليهما إلا بالإنزال .

المالكية — قالوا تحصل الجنابة ويجب الغسل منها بإيلاج رأس الإحليل في قبل أو دبر ذكر أو أنثى أو خنثى أو بهيمة سواء كان الموطوء حياً أو ميتاً فإذا كان =

شروطه

أما شروطه فهي : شروط الوضوء السابقة إلا أن الإسلام ليس شرطاً في صحة غسل الكأبية بعد انقطاع دم الحيض أو النفاس فيجوز لزوجهأ قرأنها بعد غسلها^(١) . ولو بلا نية^(٢) ، وكذلك تختلف بعض شروط الغسل عن شروط الوضوء عند بعض المذاهب^(٣) .

== مطبقاً للوطء يجب الغسل على الواطئ إن كان مكلفاً وكان الموطوء مطبقاً وعلى الموطوء المكلف إن كان الواطئ مكلفاً ، فمن وطئها صبي لا يجب عليها الغسل إلا إذا أنزلت . ويشترط في حصول الجنابة للبالغ أن يكون على رأس الاحليل حائل يمنع اللذة وأن تجاوز ختان المرأة لقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل » .

الجنابة — قالوا إن توارت رأس الاحليل في قبل أو دبر من يطبق الوطء بدون حائل ولو رقيقاً وجب الغسل على الفاعل والمفعول إذا كان سنّ الذكر لا تنقص عن عشر سنين وسن الأنثى لا ينقص عن تسع سنين ، ويجب الغسل لتواري الحشفة ولو كان المفعول به بهيمة أو ميتة ، وإذا أوج الخنثى ذكره في قبل أو دبر غيره لم يجب الغسل عليهما وكذا لو أوج غيره في قبله لم يجب عليهما ، أما لو أوج غير الخنثى في دبر الخنثى وجب الغسل عليهما لكونه فرجا يحقق الاصلة .

(١) الخنفية — قالوا لا يشترط الغسل لحل القران بعد انقطاع دم الحيض ، أو النفاس بل يحل قرأنها إذا انقطع الدم لأكثر المدة كما يأتي في الأمور التي يمنع منها الحيض والنفاس ولا فرق في ذلك بين الكأبية والمسامة لأن الإسلام ليس شرطاً في صحة الوضوء ولا الغسل على كل حال .

(٢) الشافعية — قالوا يشترط في صحة غسل الذمية النية وإن لم تكن أهلاً لها للضرورة .

(٣) الشافعية — قالوا إن التمييز ليس شرطاً في صحة غسل المجنونة بخلاف =

فرائضه

وأما فرائض الغسل فهي : ^(١) النية ، عند غسل أول جزء من البدن ، ولا يضر تقدمها على ذلك زمن يسير ، ^(٢) تعميم الجسد ، ^(٣) والشعر بالماء الطهور ^(٤) .
وفي افتراض إصبال الماء إلى أصول الشعر وفروعه تفصيل المذاهب ^(٥) .

== وضوبها فانه شرط فيه ولذا يحل زوجهها قربانها اذا اغتسلت بعد دم الحيض والنفاس إنما ينوي عنها من يغسلها .
الحنبالة — لم يشترطوا تقدم الاستنجاء أو الاستنجار على الغسل بخلاف الوضوء فانه يشترط فيه ذلك .

(١) الحنفية — لم يعدوا النية شرطا بل قالوا إنها سنة .
الحنبالة — عدوا النية شرطا في صحة الغسل لا فرضا إلا أنهم لم يشترطوها في صحة غسل المرأة المجنونة والذمية وقالوا ينوي عن المجنونة من يغسلها .
(٢) الشافعية — قالوا لا بد في النية من مقارنتها لأقول مفسول فلا يميز تقدمها زمن يسير .

(٣) الحنفية والحنبالة — جعلوا داخل القم والأنف من ظاهر البدن فيقتض غسلهما .

(٤) الحنبالة — زادوا أن يكون الماء الطهور مباح الاستعمال .

(٥) الحنفية — قالوا إن كان شعر المرأة مضفورا لا يجب عليها نقضه في الغسل إذا بلغ الماء أصول الشعر ، كما لا يجب عليها بل صفائها بالماء فان كان شعرها غير مضفور وجب إصبال الماء إلى جميع الشعر أصولا وفروعا ظاهرا وباطنا ، وإذا كان على رأس المرأة طيب ونحوه يمنع من وصول الماء إلى أصول الشعر وجب عليها إزائته . أما الرجل فيجب إصبال الماء إلى جميع شعره أصولا وفروعا ظاهرا وباطنا ، فان كان مضفورا فيقتض عليه نقضه . —

ويجب إصبال الماء الى كل ما يمكن إصباله اليه بلا حرج مرة واحدة حتى لو بقيت لمعة (جزء من البدن) لم يصبها الماء فلا يصح غسله ولو كانت يسيرة، ويجب أن يعم بالماء ما غار من جسده كعمق سريره وموضع جرح برئ غائرا، ولا يكلف إدخال الماء بأنوبة ونحوها، ويجب أن يزيل كل حائل يمنع وصول الماء الى ما تحته كعجين وشمع وقذى في عينه، ويجب أن يتزع خاتمه الضيق الذي لا يصل الماء الى ما تحته إلا بترعه، ويجب على المرأة أن تحرك قرطها (حلقها)

= الجنابة - قالوا يجب في الغسل على الرجل أن يغسل جميع شعره ظاهرا وباطنا؛ أصولا وفروا، فيجب عليه تقض ضمائه. وأما المرأة فإنه يجب عليها تقض شعرها في الغسل من الخيض والنفاس دون الجنابة لأنه يشق فيها تقضه لتكراره بكثرة.

الشافعية - قالوا يجب تعميم الشعر بالغسل ظاهرا وباطنا؛ خفيفا كانت أو غزيرا ويجب تقض مضمفوره إن توقف وصول الماء الى باطنه على تقضه، ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة. أما الشعر المعقد بنفسه بدون ضمف فإنه يعفى عن إصبال الماء الى باطنه.

المالكية - قالوا يجب إصبال الماء الى البشرة التي تحت الشعر سواء كان الشعر خفيفا أو غزيرا وسواء كان مضمفورا أو غير مضمفور ويجب تقض المضمفور منه إن اشتد ضمفوره سواء كان مضمفورا بنفسه أو يخطفان لم يشتد ضمفوره فلا يجب تقضه ويكفي جمعه وتحريكه ليدخل اليه الماء إلا اذا كان مضمفورا بثلاثة خيوط أو أكثر فيجب تقضه، ويستثنى مما تقدم العروس التي تزين شعرها بدهن وطيب فلا يفترض عليها غسل رأسها لما في ذلك من إتلاف المال، وكفيها المسح عليه وإن كان الطيب في جسدها كله تيممت.

(١) المالكية - قالوا لا يجب على المتغسل نزع خاتمه الضيق اذا كان مأذونا في لبسه ومثله حل المرأة وقد تقدم تفصيل ذلك في الوضوء.

الضيق، وإذا كان بأذننا نقب ليس فيه قرط فيجب إيبال الماء الى داخله إن وصل بنفسه ^(١).

هذا وقد عدت فرائض الغسل مجتمعة في أسفل الصحيفة في المذاهب ^(٢).

سنن الغسل ومنسندوباته

وأما سننه ومندوباته فكثيرة وقد اختلفت فيها المذاهب ^(٣).

(١) الشافعية — قالوا لا يجب إيبال الماء الى داخل النقب الخالي من القرط لأن الواجب عندهم إنما هو غسل ما ظهر من البدن.

المالكية — قالوا نقب الأذن مادام فيه حلقة القرط يعنى عنه اذا كان القرط مازوتا فيه بأن كان من ذهب أو فضة ملبوسا لامرأة، فان لم يكن كذلك كأن كان من حديد أو نحاس فيجب تحريكه إن كان ضيقا، أما اذا زعت الحلقة من النقب وبقي مفتوحا فيجب تعميمه بالماء.

(٢) الحنفية — عدوا فرائض الغسل ثلاثا وهى : المضمضة، والاستنشاق بالكيفية السابقة في الوضوء، وتعميم البدن بالماء. ومن عد فرائض الغسل أكثر من ذلك فقد لاحظ التفصيل وكلها ترجع الى تعميم البدن بالماء.

المالكية — عدوا فرائض الغسل نحسا وهى : النية، وتعميم الجسد بالماء، وذلك جميع الجسد مع صب الماء أو بعده قبل جفاف العضو وإن تعذر سقط، وموالة غسل الأعضاء مع الذكر والقدرة، وتحليل جميع شعر جسده بالماء كما تقدم. الخنابلة — عدوا فرض الغسل واحدا وهو : تعميم الجسد بالماء وأدخلوا في الجسد القم والأنف فيجب غسلهما تبعا للبدن.

الشافعية — عدوا فرائض الغسل اثنين وهما : النية، وتعميم ظاهر الجسد بالماء.

(٣) الحنفية — عدوا سنن الغسل كالآتى : البداءة بالنية بقلبه، وأن يقول بلسانه نويت الغسل من الجنابة أو نحو ذلك، والتسمية في أوله، وغسل يديه الى =

كوعيه ثلاثاً، وأن يغسل فرجه بعد ذلك وإن لم يكن عليه نجاسة، وإزالة ما يوجد على بدنه من النجاسة قبل الغسل، وأن يتوضأ قبله كوضوء الصلاة إلا أنه يؤخر غسل رجله إن كان في مستنقع أما إذا كان على نحو حجر فلا يؤخر غسلهما، والبدن يغسل رأسه قبل غسل بدنه ثلاثاً : أولاً فرض، والأخرى ستنان؛ والبدن، وتقديم غسل شقه الأيمن على غسل شقه الأيسر، وثالث غسل كل منهما، وأن يرتب أعمال الغسل على الصفة المتقدمة، وكل ما كان سنة في الوضوء فهو سنة في الغسل. وأما مندوباته فهي كل ما سبق أنه مندوب في الوضوء إلا الدعاء المأثور فإنه مندوب في الوضوء لا في الغسل لوجود المغتسل في مصب الماء المستعمل المختلط غالباً بالأنذار .

الشافعية — عدّوا سنن الغسل كالآتي : التسمية مقرونة بنية الغسل، وغسل اليدين إلى الكوعين كما في الوضوء، والوضوء كاملاً قبله، وذلك ما تصل إليه يده من بدنه في كل مرة، والمواالة، وغسل الرأس أولاً، واليدين، وإزالة ما على بدنه من القذر الذي لا يمنع وصول الماء إلى البشرة وإلا وجبت إزالته أولاً؛ وبستر العورة ولو كان بخلوة، وثالث الغسل، وتخليل الشعر والأصابع، وترك حلق الشعر وقلم الظفر قبل غسله، والذكر الوارد في الوضوء، وترك الاستعاية بغيره إلا لعذر، واستقبال القبلة، وأن يغتسل بمكان لا يصيبه فيه رشاش الماء، وترك نقض البلل عن أعضائه، وترك الكلام إلا لحاجة، وأن تضع المرأة غير المحرمة والصائمة والمعدة على زوجها الميت نحو قطنة عليها مسك فإن لم يوجد فغيره من الطيب فإن لم يوجد قطن ماء، وغسل الأعلى قبل الأسفل إلا مذاكره فإنه يسن غسلها قبل الوضوء حتى لا يتقض وضوءه بالمس ويخصها بنية رفع الحدث عنها؛ والسنة والمندوب عند الشافعية واحد كما تقدّم .

المالكية — عدّوا سنن الغسل أربعة وهي : غسل يديه إلى الكوعين كما في الوضوء، والمضمضة، والاستنشاق والاستنثار وهو إخراج الماء من الأنف، ومسح صمغ الأذنين .

أنواع الغسل

ينقسم الغسل الى مفروض وغيره . فالاغتسالات المفروضة أربعة وهي : الغسل من الجنابة ، والغسل من الحيض عند انقطاعه ، والغسل من النفاس كذلك ومن الولادة بلا دم كما تقدم ، وغسل الميت ؛ وما عدا هذه الأربعة المترتبة على الأسباب المتقدمة ، فنه مسنون ومنه مندوب كما هو مفصل في المذاهب . وأما مكروهاته فهي ترك سنة من سننه على التفصيل المتقدم في الوضوء .

== وصلوا مندوبات الغسل عشرة وهي : التسمية في أوله ، والبداية بإزالة ما على فرجه أو باقى جسده من نجاسة أو قذر لا يمنع وصول الماء الى البشرة وإلا وجبت إزالته ، وفعله في موضع طاهر ، والبداية بعد ذلك بغسل أعضاء الوضوء ثلاثا ، وغسل أعلى البدن قبل أسافله ما عدا الفرج فيستحب تقديم غسله خشية نقض الوضوء بمسه لو أخره وألحقت المرأة بالرجل وإن لم يتنقض وضوءها بمس فرجها ، وثلاث غسل الرأس بحيث يعمها بالماء في كل مرة ، وتقديم غسل الشق الأيمن ظهرا وبطنا وذراعا الى المرفق على الشق الأيسر . وتقليل صب الماء بلا حد بحيث يقتصر على القدر الذى يكفيه لغسل الأعضاء . واستحضار النية الى تمام الغسل والسكوت إلا عن ذكر الله أو حاجة .

الجنابة — عدوا سنن الغسل كما يأتى : الوضوء قبله ، وإزالة ما على بدنه من القدر ، وثلاث غسل الأعضاء ، وتقديم غسل الشق الأيمن على الأيسر ، والموالة ، والدلك ، وإعادة غسل رجله في مكان غير الذى اغتسل فيه . وأما التسمية فمقبذ قالوا : إنها واجبة في أوله على عالم ذاكر ، وتسقط عن الجاهل والناسى ولم يفرقوا بين المندوب وغيره كالشافعية .

(١) المالكية — جعلوا الاغتسالات غير المفروضة قسمين : مسنونة ، ومندوبة . فالمسنونة ثلاثة : أحدها غسل الجمعة لمصلحيه ولو لم تلزمه ويصح بطلوع الفجر والاتصال بالذهب الى الجامع فإن تقدم على الفجر أولم يتصل بالذهب ==

== الى الجامع لم تحصل السنة فيعيده لتحصيلها ؛ ثانياً الغسل للعيدين فانه سنة على الراجح وإن كان المشهور ندبه ويدخل وقته بالسدس الأخير من الليل وندب أن يكون بعد طلوع فجر العيد ولا يشترط اتصاله بالتوجه الى مصلى العيد لأنه لليوم لا للصلاة فيطلب ولو من غير المصلى ؛ ثالثاً الغسل للإحرام حتى من الحائض والنفساء .

والاغتسالات المندوبة (ثمان) وهى : الغسل لمن غسل ميتاً ، والغسل عند دخول مكة وهو للطواف فلا يندب من الحائض والنفساء ، والغسل عند الوقوف بعرفة وهو مستحب كذلك من الحائض والنفساء ، والغسل لدخول المدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام ، والغسل لمن أسلم ولم يتقدم له موجب الغسل ، والغسل لصغيرة مأمورة بالصلاة وطئ بالغ ، والغسل لصغير مأمور بالصلاة وطئ مطيعة ، والغسل لمستحاضة عند انقطاع دمها .

الحنفية — قالوا إن الاغتسالات غير المفروضة منها مسنون ومنها مندوب ، فالمسنون أربعة وهى : الغسل يوم الجمعة لمن يريد صلاتها فهو للصلاة لا لليوم ولو اغتسل بعد صلاة الفجر ثم أحدث فتوضأ وصلى الجمعة لم يحصل السنة ، والغسل للعيدين وهو كغسل الجمعة للصلاة لا لليوم ، والغسل عند الإحرام بحج أو عمرة ، والغسل للوقوف بعرفة .

ويندب الغسل فى أمور : منها الغسل لمن أفاق من جنونه ، أو إغمائه ، أو سكره ، إن لم يجد أحدهم بلالاً ؛ فإن وجده فتيقن أنه منى ، أو شك فى أنه منى ، أو مذى ، وجب الغسل فإن شك فى أنه مذى أو ودى ؛ لم يجب عليه الغسل ، كالنائم عند انتباهه ؛ ومنها الغسل بعد الجماع ، وليلة النصف من شعبان ، وليلة عرفة ، وليلة القدر ، وعند الوقوف بمنزلة صبيحة يوم النحر ، وعند دخول منى يوم النحر لرمى الجمار ، وعند دخول مكة لطواف الزيارة ، ولصلاة الكسوف وانحسوف والاستسقاء ، ولغزاع أو ظلمة شديدة أو ريح شديدة ، ولدخول مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولحضور مجامع الناس ، ولمن لبث ثوباً جديداً ، ولمن ==

== غسل ميتا، ولن تاب من ذنب، ولن قدم من سفر، ولمستحاضة أقطع دمه، ولن أسلم، غير جنب، وقد عدّ بعض الحنفية قسما آخر وهو الغسل الواجب وجعلوا منه غسل الميت والصحيح أنه فرض كفاية على المسامين، وكذا عدّ بعضهم غسل من أسلم جنبا أو بلغ بالاحتلام واجبا والصحيح أنه فرض . وأما من أسامت بعد انقطاع حيضها فيندب لها الغسل كن أسلم غير جنب للفرق بينها وبين من أسلم جنبا فإن الجنابة صفة لا تنقطع بالاسلام . أما حيضها فقد انقطع قبل إسلامها .

الشافعية - قالوا إن الاغتسالات غير المفروضة كلها سنة فمنها غسل الجمعة لمن يريد حضورها، ووقته من الفجر الصادق الى فراغ سلام إمام الجمعة، ولا يسن إعادته وإن طرأ بعده حدث؛ ومنها الغسل من غسل الميت سواء كان الغاسل طاهرا أولا، ويدخل وقته بالفراغ من غسل الميت ويخرج بالإعراض عنه، وكغسل الميت يتمه؛ ومنها غسل العيدين ولو لم يرد صلاتهما لأنه للزينة ويدخل من نصف ليله ويخرج بغروب شمس يومه؛ ومنها غسل من أسلم خاليا من الحدث الأكبر . أما إذا لم يخل منه فيجب الغسل، وإن سبق منه غسل في حال كفره لعدم الاعتداد به ويدخل وقته بعد الإسلام ويفوت بالإعراض عنه أو طول الزمن؛ ومنها الغسل لصلاة استسقاء أو كسوفين لمن يريد فعلها ولو في منزله ويدخل وقته بالنسبة لصلاة الاستسقاء بإزادة الصلاة أن أرادها منفردا أو واجتماع الناس أن أرادها معهم وبالنسبة لصلاة الكسوفين بابتداء التغير ويخرج بتمام الانجلاء؛ ومنها الغسل من الجنون والإغماء ولو لحظة بعد الافاقة إن لم يتحقق الإنزال والإلا وجب الغسل؛ ومنها الغسل عند الإحرام وعند دخول الحرم وعند دخول مكة؛ ومنها الغسل للوقوف بعرفة ويدخل وقته من فجر يوم عرفة ويخرج بغروب الشمس؛ ومنها الغسل للوقوف بمزدلفة إن لم يكن اغتسل للوقوف بعرفة وإلا كفى الأول ويدخل وقته بالغروب؛ ومنها الغسل للوقوف بالشعر الحرام؛ ومنها الغسل لرمي الجمار الثلاث في غير يوم النحر؛ ومنها الغسل عند تغير البدن بنحو عرق وبعد حجامه وفصد، ولحضور مجامع أخير، وللاعتكاف، ولدخول مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم =

مبحث الأمور التي يمنع منها الحدث الأكبر

الحدث الأكبر هو الجنابة أو الحيض أو النفاس (على القول بأنها حدث لا خبث)، وكذا الولادة بلا دم ويمتنع به ما يمتنع بالحدث الأصغر من الأمور التي تقدم بيانها ويزيد الحدث الأكبر أنه يمنع من قراءة القرآن ودخول المسجد، فلا يجوز للجنب، ولا للحائض، أو للنفساء، قراءة القرآن، ولا دخول المسجد، على تفصيل المذاهب .

== وفي كل ليلة من رمضان، ومنها غسل الصبي إذا بلغ بالسن، ومنها الغسل عند سيلان الوادي من المطر أو النيل في أيام زيادته، ومنها غسل المرأة عند انتهاء عدتها .
الحنابلة — حصروا الاغتسالات المسنونة في ستة عشر غسلًا وهي : الغسل لصلاة جمعة يريد حضورها في يومها إذا صلاها ، والغسل لصلاة عيد في يومها إذا حضرها وصلاها وهي للصلاة لا لليوم فلا يجزئ الغسل قبل الفجر ولا بعد الصلاة، والغسل لصلاة الكسوفين، والغسل لصلاة الاستسقاء، والغسل لمن غسل ميتًا، والغسل لمن أفاق من جنونه، والغسل لمن أفاق من إغمائه، بلا حصول موجب للغسل في أثنائها ، والغسل للاستحاضة لكل صلاة، والغسل للأحرام بحج أو عمرة، والغسل لدخول حرم، والغسل لدخول مكة، والغسل للوقوف بعرفة، والغسل للوقوف بمزدلفة، والغسل لرمي الجمار، والغسل لطواف الزيارة وهو طواف الركن، والغسل لطواف الوداع .

(١) المالكية — قالوا لا يجوز للجنب قراءة القرآن إلا إذا كان يسيرًا وقراه بقصد التحصن أو الاستدلال . أما الحائض أو النفساء فإنه يجوز لها قراءة القرآن، حال نزول الدم، سواء أكانت عليها جنابة من قبل أم لا ؟ أما بعد انقطاع الدم فإنه لا يجوز لها القراءة قبل الاغتسال، سواء كانت عليها جنابة أو لا على المعتمد . وذلك لأنها صارت متمكنة من الاغتسال فلا تحمل لها القراءة قبله . أما مس المصحف أو كتابته فإنه يجوز لها للتعليم فقط .

==

== وكذلك لا يجوز للجنب دخول المسجد، لا لمكث فيه، ولا للزور من باب إلى باب آخر ولو كان مسجد بيته إلا لخوف من لص أو سبع أو ظالم فيجوز له أن يتيمم ويدخله ويبيت فيه كما يجوز له دخوله إذا انحصر فيه ماء الغسل بحيث لم يجد ماء غيره أو آله كالحلب والدلو . أو كان بيته في داخل المسجد فيريد الدخول لأجل الغسل فإنه يجوز له بالتيمم أيضا ومثل الجنب في ذلك كله الحائض أو النفساء .

وهذا في الصحيح الحاضر أما المريض أو المسافر فاقد الماء فإنه يجوز له دخول المسجد بالتيمم للصلاة فيه ولكن لا يمكث فيه إلا لضرورة، ومن احتلم في المسجد وجب عليه الإسراع بالخروج والأحسن أن يتيمم وهو ما إذا لم يمنعه تيممه من سرعة الخروج .

الحنفية — قالوا يحرم على الجنب تلاوة القرآن إلا إذا كان معاماً فإنه يجوز له أن يلقي المتعلم كلمة كلمة بحيث يفصل بينهما . وكذلك يجوز له أن يفتتح أمراً من الأمور ذات البال بالتسمية وأن يقرأ الآية القصيرة بقصد الدعاء أو الثناء ومثل الجنب في ذلك الحائض والنفساء .

أما دخول المسجد فإنه يحرم على الجنب أو الحائض أو النفساء إلا لضرورة كأن لم يجد ماء يغتسل منه في غير المسجد . أو كان باب بيته إلى المسجد ولا يمكنه تحويله ولا يقدر على السكنى في غيره . وحينئذ يجب عليه أن يتيمم فإنه لا يجوز للحدث حدثاً أكبر أن يعبر المسجد بدون تيمم، إلا إذا أراد الخروج منه فإنه يندب له أن يتيمم فقط فإن احتلم في المسجد يجب عليه الخروج مسرعاً ويندب له التيمم للعبور فإن مكث فيه للضرورة كأن خاف الضرر فإنه يجب عليه أن يتيمم ولكن لا يصلي بهذا التيمم ولا يقرأ . ووسطح المسجد حكمة في ذلك تحكم المسجد . أما فناء المسجد فإنه يجوز للجنب أن يدخله . وكذلك مصل العبد والجنابة . والمدرسة والحقاقه (متعبدة الصوفية)، أما المساجد التي بالمدارس فإن كانت مباحة لا يمنع الناس منها وكانت إذا أغلقت يكون فيها جماعة من أهلها فهي كسائر المساجد لها أحكامها وإلا فلا .

وَيَمْتَنِعُ بِالْحَيْضِ أَوْ النِّفَاسِ وَحَدَّثَهُمَا زِيَادَةً عَلَى مَا تَقَدَّمَ أُمُورٌ: (أحدها) الصوم، فيحرم على الحائض أو النفساء أن تصوم بنية، فإن صامت لا ينعقد صيامها . ويجب عليها قضاء ما فاتها من أيام الحيض والنفساء في شهر رمضان بخلاف ما فاتها من الصلاة فإنه لا يجب عليها قضاؤه دفعا للشقة فإن الصلاة يكثر تكرارها بخلاف الصيام . (ثانيها) الطلاق فإنه يحرم إيقاعه على من تعتد بالأفراء في أثناء الحيض أو النفاس لما فيه من إيذاء الزوجة بطول مدة العتة عليها . ومع كونه حراما فإنه يقع ويؤمر بمراجعتها . (ثالثها) قربان امرأته حتى تطهر بغسل إن أمكن أو تيمم

== الشافعية — قالوا يحرم على الجنب قراءة القرآن ولو حرفا واحدا إن كان قاصدا تلاوته أما إذا قصد الذكر أو جرى على لسانه من غير قصد فلا يحرم ومثال ما يقصد به الذكر أن يقول عند الأكل بسم الله الرحمن الرحيم أو عند الركوب (سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين) كما يجوز لفافه الطهورين أن يقرأ القرآن في صلاته التي أيجب له للضرورة وهي صلاة الفرض . وكذلك الحائض أو النفساء .

أما المرور بالمسجد فإنه يجوز للجنب والحائض والنفساء من غير مكث فيه ولا تردد بشرط أمن عدم تلوث المسجد فلو دخل من باب وخرج من آخر جاز ، أما إذا دخل وخرج من باب واحد فإنه يحرم لأنه يكون قد تردد في المسجد وهو ممنوع إلا إذا كان يقصد الخروج من باب آخر غير الذي دخل منه ولكن بدله أن يخرج منه فإنه لا يحرم ، ويجوز لأحدث حدثا أكبر أن يمكث في المسجد لضرورة كما إذا احتلم في المسجد وتعدر خروجه منه لغلط أبوابه أو خوفه على نفسه أو ماله لكن يجب عليه التيمم بغير تراب المسجد إن لم يجد ماء أصلا فإن وجد ماء يكفي للوضوء وجب عليه الوضوء ولكن لا يجوز ذلك للحائض والنفساء إن خيف تلويث المسجد .

الحنابلة — قالوا يباح لأحدث حدثا أكبر بلا عذر أن يقرأ مادون الآية القصيرة أو قدره من الطويلة ويحرم عليه قراءة ما زاد على ذلك، وله أن يأتي بذكر ==

إن لم يمكن الفصل^(١) (رابعها) الاستمتاع بما بين السرة والركبة على تفصيل في المذاهب.^(٢)
(خامسها) رفع الحدث الأصغر أو الأكبر . فلو توضأت الحائض أو النفساء
أو اعتسلت من جنب أو من حیضها أو نفاسها قبل انقطاع الدم فإنه لا يرتفع حدثها .
(سادسها) صحة الاعتكاف فلا يصح الاعتكاف بالحیض أو النفاس .

= يوافق لفظ القرآن كالسحالة عند الأكل وقوله عند الركوب (سبحان الذي سخر لنا
هذا وما كنا له مقرنين) .

أما المرور بالمسجد والتردد به بدون مكث فإنه يجوز للجنب والحائض والنفساء
حال نزول الدم إن أمن تلويث المسجد، ويجوز للجنب أن يمكث في المسجد بوضوء
ولو بدون ضرورة، أما الحائض والنفساء فإنه لا يجوز لها المكث بالوضوء إلا إذا
انقطع الدم .

(١) الحنفية — قالوا يحل قربان المرأة إذا انقطع دم الحيض والنفاس لأكثر
مدة الحيض وهي عشرة أيام أو أكثر مدة النفاس وهي أربعون يوما بدون غسل
فإن انقطع الدم لأقل من ذلك فلا يحل قربانها إلا بغسل أو بمضي وقت الصلاة
الذي انقطع فيه الدم فإذا انقطع الدم في أول الوقت أو أثنائه لم يحل قربانها إلا إذا
انقضى ذلك الوقت بتمامه وصارت الصلاة ديناً في ذمتها .

أما إذا انقطع في آخر الوقت فإن كان باقياً منه ما يسع الغسل والتحرية حل
قربانها بانقضائه وإن لم يبق منه ما لا يسع ذلك فلا يحل إلا بغسل أو انقضاء
وقت صلاة أخرى .

(٢) الحنفية والشافعية — قالوا يحرم الاستمتاع بما بين السرة والركبة بغیر
حائل ويجوز بمائل، أما الوطء فإنه لا يجوز ولو بمائل، فمن ابتلى به أثم ووجب
عليه التوبة فوراً ويسن له أن يتصدق ديناراً وينصفه إلا أن الشافعية جعلوا التصديق
بالدينار كاملاً إن جامعها في أول نزول الدم وبنصفه فيما بعد ذلك إلى أن تغتسل . =

المسح على الخفين

دليله

ثبت المسح على الخفين بالسنة الكريمة ، فقد روى البخارى عن سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « مسح على الخفين » . وروى البخارى عن المغيرة بن شعبة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أنه أخرج لحاجته فاتبعه المغيرة بإداوة فيها ماء فصب عليه حين فرغ من حاجته فتوضأ ومسح على الخفين » . وروى البخارى عن المغيرة أيضاً ، قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فأهويت لأتزع خفيه ، فقال عليه السلام : « دعهما فإني أدخلتهما طاهرتين فمسح عليهما » . وروى مسلم عن جرير بن عبد الله البجلي قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يال ثم توضأ ومسح على خفيه » . وقد وردت أحاديث كثيرة في هذا الباب تقرب من حدّ التواتر .

حكمه

وحكمه الجواز ، فهو رخصة للرجال والنساء في السفر والحضر يجوز الأخذ بها بالشروط الآتية ، إلا أن غسل الرجلين أفضل من المسح المرخص فيه ، وقد يجب

= المالكية — قالوا ما بين السرة والركبة لا يجوز التمتع به بوطء وأما الاستمتاع بغير ووطء ففيه قولان : المنع ولو بمحائل على المشهور ، والجواز من غير محائل على ما راجحه بعضهم .

الحنابلة — قالوا يجوز الاستمتاع بما بين السرة والركبة حال الحيض والنفاس بدون محائل وإنما المحذور فقط هو ووطء الحائض فمن ابتلى به أثم ووجب عليه التوبة وأن يكفر عن ذنبه هذا بالتصديق بدينار أو نصفه إن قدر وإلا سقطت عنه الكفارة .

(١) الحنابلة — قالوا إن المسح على الخفين أفضل من غسل الرجلين ، لقوله عليه السلام : « إن الله يحب أن يؤخذ برخصه » وهو قول مشهور لبعض الحنفية .

المسح في أحوال : منها أن يكون مع لابس ماء يكفي للمسح دون الغسل فانه في هذه الحالة يجب المسح؛ ومنها خوف فوت الوقت أو خوف فوت فرض آخر كالوقوف بعرفة فانه يجب المسح في ذلك أيضا .

شروطه

يشتط في صحة المسح على الخفين شروط : منها أن يمكن لتابع المشي فيهما على تفصيل في المناهب ^(١) .

(١) الخفية — قالوا يشترط أن يمكن متابعة المشي فيهما مسافة فرسخ فأكثر بحيث يصلحان لذلك بنفسهما من غير أن يلبس عليهما مداس (والفرسخ ثلاثة أميال اثنا عشر ألف خطوة) فإن لم يصلحا لذلك لا يصح المسح عليهما كما إذا كانا رقيقين ، أو مصنوعين من حديد أو زجاج أو نحو ذلك .

الشافعية — قالوا يمسح المسافر على الخف إذا أمكنه متابعة المشي فيه بنفسه من غير لبس مداس عليه بأن يتردد فيه لقضاء حوائجه في حطه وترحاله ثلاثة أيام لياليها ، و يمسح المقيم عليه إذا كان يصلح لتردد المسافر فيه لذلك يوما وليلة فالمعتبر في متانة الخف وإمكان لتابع المشي فيه حالة المسافر وإن كان الماسح مقبيا فإن لم يمكن لتابع المشي فيه على هذا الوجه لا يصح المسح عليه .

المالكية — قالوا معنى إمكان لتابع المشي فيه أن لا يكون واسعا لاتسقر القدم كلها أو جلها فيه حال المشي ولا ضيقا كذلك ، والمراد مشي ذوى المروآت ، وذلك لأن الخف عندهم لا يكون إلا من الجلد كما يأتي وهو صالح لإمكان لتتابع المشي بالمعنى المذكور عند غيرهم .

الحنابلة — قالوا المراد إمكان لتابع المشي فيه عرفا ، وإن كان الخف نفسه بحالة غير عادية كالأخذ من الحديد والخشب ونحوه .

ولا فرق — بين أن يكون الخلف مصنوعاً من جلد أو متخذاً من لبد أو جوخ أو شعر أو وبر أو قطن أو غير ذلك . ولا فرق أيضاً في المتخذ من اللبد وما بعده بين أن يكون متعللاً « أى موضوعاً له جلد في أسفله » أو مجلداً « أى موضوعاً له جلد في أعلاه وفي أسفله » أو لم يكن كذلك، ويسمى المتخذ منها جوراً « والجورب ما يلبس في الرجل كالمعروف بالشراب في زماننا أو كالأحذية المصنوعة من الصوف أو القطن » فإنه يصح المسح عليها إذا استجملت الشروط .

وقد ثبت المسح على الجورب بما رواه المغيرة بن شعبة من أن النبي صلى الله عليه وسلم « مسح على الجوربين والتعاليين » رواه أحمد وأبو داود والترمذي . وقد روى أيضاً جواز المسح على الجوربين عن تسعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهم : علي، وعمار، وابن مسعود، وأنس، وابن عمر، والبراء، وبلال، وابن أبي أوفى، وسهل بن سعد، رضى الله عنهم . ويشترط في صحة المسح على الجورب أن يكون ثخيناً فلا يصح المسح على الرقيق الذي لا يثبت على الرجل بنفسه من غير رباط ولا على الرقيق الذي لا يمنع وصول الماء إلى ماتحته . وكذلك لا يصح المسح على الجورب الشفاف الذي يصف ما تحته رقيقاً كان أو ثخيناً .

ومنهم أن يكون الخلف ساتراً للقدم مع الكمين، ولو كان الستر نحو أزرار، أما ستر ما فوق الكمين فليس داخلاً في الخلف الشرعى، فإن كان ساتراً للكمين،

(١) المسالكية — قالوا لا يصح المسح على الخلف إلا إذا كانت متخذاً من الجلد فلا يصح المسح على المتخذ من اللبد وغيره ويشترط في الجلد أن يكون مخروفاً فلو ألصقت أجزاء الخلف برسّاس ونحوه لم يصح المسح عليه .

الشافعية — قالوا لا يصح المسح على الخلف إلا إذا كان متخذاً من الجلد أو الجوخ القوى .

ولكنه واسع يرى من أعلاه ظهر القدم أو نقص عن ستر الكعبين ففي صحة المسح عليه تفصيل في المذاهب .^(١)

ومنها أن يكون الخلف مباحا فلا يصح على الخلف المغصوب أو المسروق أو نحو ذلك . ومنها أن يكونا طاهرين وفي اشتراط الطهارة تفصيل المذاهب .^(٢)

(١) الحنابلة — قالوا اذا كان الخلف واسعا يرى من أعلاه بعض محل الفرض لا يصح المسح عليه . وكذلك اذا نقص عن ستر الكعبين ولو قليلا .

الحنفية — قالوا يصح المسح على الخلف الواسع الذي يرى ماتحته من أعلاه ، فان نقص عن ستر الكعبين فان كان نقصان الخلف الواحد أقل من الخرق المانع وهو قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع الرجل فانه لا يمنع صحة المسح وإلا منع . المالكية — قالوا ان كان الخلف واسعا لا تستقر القدم أو جلها فيه فانه لا يصح المسح عليه ولا يضر رؤية ما تحته من أعلاه بسبب سعته ولا يمسح على ما فيه خروق قدر ثلث القدم فأكثر .

الشافعية — قالوا لا تضر سعة الخلف التي يرى منها ظهر القدم من أعلاه إلا اذا كانت سعة مفرطة تمنع متابعة المشي عليه .

(٢) الحنفية والشافعية — قالوا يصح المسح على الخلف المغصوب والمسروق ونحوهما وإن كان آثما بلبسه .

(٣) الحنفية — قالوا يصح المسح على الخلف المنتعش اذا وقع المسح على الجزء الطاهر منه فان كانت الصلاة لا تصح إلا بإزالة ما على الخفين من النجاسة بأن زادت عن القدر المعفو عنه فانه لا يجوز له أن يصلي بهما فالطهارة فيهما شرط لصحة الصلاة لا لصحة المسح . هذا واذا تفرقت النجاسة على الخفين وكانت اذا جمعت تزيد عن القدر المعفو عنه فانها تمنع من صحة الصلاة بخلاف الخروق المانعة من صحة المسح فانه لا يجمع منها إلا ما كان في الخلف الواحد كما يأتي : =

ومنها أن يلبسهما على طهارة مائية تامة فلا يجوز المسح عليهما إذا لبسهما بعد تيمم^(١) أو قبل تمام طهارته بالماء^(٢) . ومنها أن لا يكون على محل المسح المفروض حائل يمنع وصول الماء اليه كعجين ونحوه .

وهناك شروط آخر للمسح مفصلة في المذاهب .

== المالكية — قالوا إذا كان الخف غير طاهر فله حكم إزالة النجاسة المتقدم من التفريق بين حالتي العمد والسهو والقدرة والعجز . ومن الخلاف المتقدم في وجوب إزالة النجاسة وسنيتها .

الحنابلة — قالوا يصبح المسح على الخف المتنجس داخله أو أسفله الملاصق للأرض إذا تعذرت إزالة تلك النجاسة إلا بترعه . ويباح له بذلك مس المصحف والصلاة إذا لم يجد ما يزيل به النجاسة .

الشافعية — قالوا لا يصبح المسح على الخفين إذا كانت عليهما نجاسة غير معقو عنها .

(١) الشافعية — قالوا يجوز المسح على الخفين اللبوسين بعد تيمم إذا كان بعذر غير فقد الماء كالمرض .

(٢) الحنفية — قالوا المراد بالطهارة التامة أن لا يكون بين أعضاء وضوئه أو غسله جزء لم يصل إليه الماء وليس المراد بها الفراغ من أعمال الوضوء والغسل لأنه إذا غسل رجله أو أحدها ثم لبس الخف بعد ذلك الغسل قبل أن يحدث ثم أتم وضوءه صح المسح عليهما .

(٣) الحنفية — زادوا شروطا : منها أن يكون الخف خاليا من الخرق المانع للمسح ، ويقدر بثلاث أصابع من أصغر أصابع الرجل كما سيأتي مفصلا في مبطلات المسح ؛ ومنها أن يكون المسح من ظاهر كل واحدة من الخفين مقدار ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد ، فلا يجزئ المسح على باطن الخف (أى على نعله) ==

== الملاصق للأرض) كما لا يصح المسح في داخله فلو كان واسعا وأدخل يده فيه ومسحه لم يجزئه ، وكذلك لا يصح المسح على جوانبه أو عقبه أو ساقه ؛ ومنها أن يكون المسح بثلاث أصابع من أصابع يده إذا مسح بها ، فلا يصح أن يمسح بأصبع واحدة خوفا من جفاف بالها قبل مده الى القدر المفروض مسحه ، فلو مسح بأصبع واحدة ثلاث مواضع من الخلف في كل مرة بماء جديد صح مسحه ؛ وكذلك إذا مسح القدر المفروض بأطراف أنامله والماء متقاطر صح وإلا فلا . وهذا ولا يشترط المسح باليد فلو أصاب الماء القدر المفروض مسحه من الخلف بسبب مطر أو صب ماء عليه أو غير ذلك أجزأه ؛ ومنها أن يكون محل المسح المفروض مشغولا بالرجل فلو لبس خفا طويلا قد بق منه جزء غير مشغول بالرجل فمسح على ذلك الجزء فلا يصح ؛ ومنها أن يبقى من القدم قدر ثلاث أصابع ، فلو قطعت رجله ولم يبق منه هذا القدر لا يصح له المسح على الخفين ، أما إذا قطعت فوق الكعب وبقيت الرجل الأخرى فإنه يصح المسح على خفها .

الشافعية — زادوا شروطا : منها أن لا يكون قد لبسه على جبهة فلو كان في قدمه جبهة ومسح عليها في وضوئه ثم لبس الخلف عليها لم يصح المسح عليه ؛ ومنها أن يكون ما في داخل الخلف من رجل وشراب ونحوه طاهرا ؛ ومنها أن يمنع وصول الماء الى القدم اذا صب عليه ولكنهم اغتفروا وصوله من محل الخرز .

الحنابلة — زادوا في الشروط أن لا يكون واسعا يرى من أعلاه بعض محل القسل المفروض .

المالكية — زادوا شروطا : منها أن يكون الخلف كله من جلد ؛ ومنها أن يكون مخروزا ؛ ومنها أن لا يقصد بلبسه مجرد الزينة والتنعيم بل يقصد به اتباع السنة أو اتقاء حرا أو برد أو شوك أو نحو عقرب . أما إن لبسه لاتقاء نحو برغوث ، أو لمنع مشقة القسل ، أو لحفظ نحو الحناء برجله فإنه لا يصح المسح عليه لأن ذلك من الرفاهية .

القدر المفروض مسحه

والمقدار الواجب مسحه من الخف اختلفت فيه المذاهب .^(١)

ومن لبس خفا فوق خف أو (جرموقا) وهو الجلد الذى يلبسه على الخف ليحفظه من الطين ونحوه كفى المسح على الأعلى بتفصيل فى المذاهب .^(٢)

(١) المالكية — أوجبوا تعميم ظاهر أعلاه بالمسح وأما مسح باطن أسفله مما على الأرض فمستحب ويعيد تاركه فى الوقت المختار مراعاة للقول بالوجوب .
الحنفية — قالوا يفترض أن يمسح من ظاهر الخف المشغول بالرجل قدر طول ثلاثة أصابع وعرضها من أصغر أصابع اليد كما تقدم .

الشافعية — قالوا يفترض أن يمسح أى جزء من ظاهر أعلى الخف يتحقق به المسح ولو بوضع أصبعه المبتل من غير إمرار قياسا على مسح الرأس فلا يجزئ المسح فى غير ما ذكر مما يحاذى الساق أو العقب أو الحروف أو الأسفل أو الجوانب أو نحو ذلك بخلاف المسح على ما يحاذى الكعبين فإنه يجزئ . ولو كان بظاهر جلد الخف شعر فوق المسح عليه ولم يصل الجلد بل لم يصح المسح ، وكذا إذا وصل البلل الى الجلد وكان يقصد بالمسح الشعر فقط فإنه لا يصح .

الحنابلة — قالوا يفترض أن يمسح أكثر ظاهر أعلى الخف ، وأما مسح باطنه فمستحب فإن تركه نسيانا أتى به وحده ولو طال بأن زاد عن مدة الموالاة بين غسل الأعضاء فى الوضوء ، أما لو تركه عمدا فيأتى به وحده إن قرب ، وأما فى البعد فيندب إعادة الوضوء كله وكذا إعادة الصلاة التى صلاها قبل مسح الأسفل إن بقى وقتها المختار .

(٢) الحنفية — اشترطوا فى صحة المسح على الأعلى أن يكون جلداً فإن لم يكن جلداً ووصل الماء الى الخف الذى تحتته كفى ، وإن لم يصل الماء الى الخف لا يكتفى ، وأن يكون الأعلى صالحا للشيء عليه منفردا ، فإن لم يكن صالحا لم يصح =

كيفية المسح المسنونة^{١)}

وكيفية المسح المسنونة : أن يضع أصابع يده اليمنى على مقدم خف رجله اليمنى ويضع أصابع يده اليسرى على مقدم خف رجله اليسرى ويمتد بهما إلى الساق فوق الكعبين ويفرج بين أصابع يده قليلا بحيث يكون المسح عليهما خطوطا .

= المسح عليه إلا اذا وصل البلل إلى الخلف الأسفل، وأن يلبس الأعلى على الطهارة التي لبس عليها الخلف الأسفل بحيث يتقدم لبس الأعلى على الحدث والمسح على الأسفل .

الشافعية — فصلوا في ذلك فقالوا إن كان الأعلى والأسفل ضعيفين لا يصلحان للمسح عليهما وجب غسل الرجلين، وإن كان الأسفل ضعيفا غير صالح للمسح فالحكم للأعلى ولا يعد ما تحته خفا، وإن كان الأسفل قويا والأعلى ضعيفا أو كانا قوين فيصح المسح على الأعلى إن وصل البلل للأسفل يقينا وقصد بمسح الأعلى مسح الأسفل أو قصدهما معا وكذا لو أطلق، أما لو قصد الأعلى وحده أو قصد الأسفل ولم يصل الماء إليه فلا يصح المسح .

الحنابلة — قالوا من لبس خفا على خف قبل أن يحدث يصح المسح له على الخلف الأعلى ولو كان أحدهما مخروقا لا إن كانا مخروقين ولو كان مجموعهما يستتر القدم . ولو أدخل يده من تحت الخلف الأعلى فمسح الأسفل صح إن كان الأسفل سليما، وقالوا أيضا إن من مسح على الأعلى ثم نزع وجب عليه نزع ما تحته وغسل رجليه .

المالكية — قالوا الحكم في المسح في هذه الحالة للأعلى فلو نزع وجب عليه مسح الأسفل فورا بحيث تحصل المبالاة الواجبة في الوضوء مع الذكر والقدرة .

(١) المالكية — قالوا الكيفية في المسح مندوبة لا مسنونة، والمندوب فيها عندهم أن يضع يده اليمنى فوق أطراف أصابع رجله اليمنى ويضع يده اليسرى تحت =

مدة المسح عليهما

يمسح المقيم يوما وليلة . ويمسح المسافر ثلاثة أيام بلياليها سواء كان السفر سفر قصر مباحاً^(١) أو لا^(٢) .

وسواء كان المسامح صاحب عذر أو لا^(٣) . وذلك لما رواه شريح ابن هاني قال سألت عائشة رضي الله عنها عن المسح على الخفين فقالت سل عليا فإنه كان يسافر

== أصابعها ويمتز بيديه على خف رجله اليمنى إلى الكعبين ، ويفعل في خف رجله اليسرى عكس ذلك ، يضع يده اليسرى فوق أطراف أصابع رجله اليسرى ويمسح تحتها ويمتز بهما كما سبق .

الشافعية — قالوا المسنون في الكيفية : أن يضع أطراف أصابع يده اليسرى مفرقة تحت عقب رجله ويضع أطراف أصابع يده اليمنى مفرقة على ظهر أصابع رجله ، ثم يمسح اليمنى إلى آخر ساقه واليسرى إلى أطراف الأصابع من تحت فيكون المسح خطوطاً .

(١) الحنابلة والشافعية — قيدوا السفر بكونه سفر قصر مباحاً فلو سافر أقل من مسافة القصر أو كان السفر سفر معصية فمدته كمدة المقيم يمسح يوما وليلة فقط . وزاد الشافعية أن يكون السفر مقصوداً ليخرج المأثم على وجهه فإنه لا يقصد مكاناً مخصوصاً . فليس له أن يمسح إلا يوما وليلة كالمقيم .

(٢) المالكية — قالوا إن المسح على الخفين لا يقيد بمدة فلا يترفعهما إلا لموجب الغسل وإنما يندب نزعهما كل يوم الجمعة لمن يطلب منه حضور الجمعة ولو لم يرد الغسل لها . فإن لم يترفعهما يوم الجمعة ندب له أن يترفعهما في مثل اليوم الذي لبسهما فيه من كل أسبوع .

(٣) الحنفية — قالوا تعتبر هذه المدة لغير صاحب العذر أما هو فإن توضأ وليس أنخف حال انقطاع حدث العذر فحكمه كالأصحاء لا يبطل مسحه إلا بانقضاء ==

مع النبي صلى عليه وسلم فسألته فقال (جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام ولياليتين للسفر ويوماً وليلة للقيم) رواه مسلم . ويعتبر مبدأ تلك المدة من أول وقت الحدث بعد اللبس ؛ فلو توضأ ولبس الخف في الظهر مثلاً واستمر متوضئاً الى وقت العشاء ثم أحدث اعتبرت المدة من وقت الحدث لا من وقت اللبس .

مكروهاته

يكره تنزيهاً في المسح على الخفين أمور : منها الزيادة على المرة الواحدة ؛ ومنها غسل الخفين ببل مسحهما ، إذا نوى بالغسل رفع الحدث ؛ أما إن نوى به النظافة فقط أو إزالة ما عليهما من نجاسة من غير أن ينوى رفع الحدث ، فإنه لا يجرى عن المسح ، ودأبه أن يمسح الخفين بعد ذلك الغسل^(٢١) .

مبطلاته

يبطل المسح على الخفين بأمور : منها طرو موجب الغسل ، بكتابة أو حيض أو نقاس .

= المدة المذكورة . أما إن توضأ حال استرسال الحدث أو لبس الخف حال استرساله فإنه يبطل مسحه عند خروج كل وقت ويجب عليه أن يترع خفيه ويفسل رجله وحدهما إن لم يكن وضوءه قد انتقض بشيء آخر غير حدث العذر .

الشافعية — قالوا تعتبر هذه المدة لغير صاحب العذر أما هو فإنه يترع خفه ويتوضأ لكل فرض وإن جازله المسح على الخفين للنوافل .

(١) الشافعية — فصلوا في الحدث بفعلوا ابتداء مدة المسح أول وقت الحدث إن كان حدثه باختياره كالس والنوم أما إذا كان حدثه إضطرارياً لخروج ناقض من أحد السبيلين فأول المدة آخر الحدث .

(٢) الحنفية — قالوا إذا غسل الخف ولو بغير نية المسح كان نوى النظافة أو غيرها أو لم ينوشئاً أجزاءً عن المسح وإن كان الغسل مكروهاً .

ومنها نزعه من الرجل ولو بخروج بعض القدم الى ساق الخلف؛ ومنها حدوث خرق في الخلف على تفصيل في المذاهب .^(١)

(١) الخفية — قالوا لا يبطل المسح إلا بخروج أكثر القدم الى ساق الخلف على الصحيح أما اذا خرج بعضه وكان قليلا فانه لا يبطل المسح .
 المالكية — قالوا المعتمد أن المسح لا يبطل إلا بخروج كل القدم الى ساق الخلف فان بادر عند ذلك الى غسل رجله بقي وضوءه سليما وإن لم يبادر فان كان ناسيا حتى على ما قبل الرجلين بنية مطلقا طال أو لم يطل وإن كان عامدا حتى ما لم يطل .
 (٢) الشافعية — قالوا اذا طرأ في الخلف خرق يظهر منه شيء من محل الغسل المفروض ولو كان مستورا بسائر «كشتراب أو لثافة» فانه يبطل المسح، فان طرأ ذلك الخرق وهو متوضئ وجب عليه غسل رجله فقط بنية ولا يعيد الوضوء، وإن طرأ وهو في صلاته بطلت صلاته لبطان المسح وعليه غسل الرجلين فقط ثم يتدئ الصلاة .

الحنابلة — قالوا إن كان في الخلف خرق يظهر منه بعض القدم ولو كان يسيرا ولو من موضع خرزه لا يصح المسح عليه إلا اذا انضم بالمشي لحصول ستر محل الغسل المفروض، فاذا طرأ ذلك الخرق أو غيره مما يوجب بطلان المسح كانه قضاء المدة أو طرو جنبابة أو زوال عذر المعذور وجب نزع خفيه وإعادة الوضوء كله لا غسل الرجلين فقط، لأن المسح يرفع الحدث ومتى بطل المسح عاد الحدث كله لأن الحدث لا يتجزأ عندهم .

المالكية — قالوا يبطل المسح بالخرق اذا كان قد رثت القدم فأكثر فان طرأ هذا الخرق وهو متوضئ بعد أن مسح على الخلف بطل المسح لا الوضوء، ويلزمه أن يبادر بتزعه ويغسل رجله، مراعاة للوالاة الواجبة في الوضوء فان تراخى نسيانا أو عجزا لا يبطل الوضوء وعليه غسل الرجلين فقط أيضا وإن تراخى عمدا فان طال الزمن بطل الوضوء وإن لم يطل إلا المسح وعليه أن يغسل رجله =

ومنها انقضاء مدة المسح ولو شكاً^(١).

= وإن طرأ ذلك انخروق وهو في الصلاة قطع الصلاة وبادر إلى نزعته وغسل رجليه على الوجه المتقدم .

الحنفية — قالوا لا يصح المسح على الخف إلا إذا كان خالياً من انخروق المانع للمسح، وقدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع الرجل وإنما يمنع انخروق حصة المسح إذا كان منفرجاً بحيث إذا مشى لابس الخف ينفتح انخروق فيظهر مقدار ثلاث أصابع من رجله . أما إذا كان انخروق طويلاً لا ينفتح عند المشي فلا يظهر ذلك المقدار منه فإنه لا يضر ، وكذلك إذا كان الخف مبطناً بجلد أو بخرقة مخروزة فيه ولو رقيقة وظهر مقدار ثلاث أصابع من بطانته فإنه لا يضر أيضاً . أما إذا كان مبطناً بنيرجله أو كان ما تحته غير مخروز فيه (كالشراب واللفافة) وانكشف منه هذا المقدار بالخرق فإنه يبطل المسح ولا فرق بين أن يكون انخروق في باطن الخف « أى في ناحية نعله » أو ظاهره أو في ناحية العقب . أما إذا كان انخروق في ساق الخف فوق الكعبين فإنه لا يمنع صحة المسح ، وإذا تعددت انخروقات في أحد الخفين وكانت لو جمعت تبلغ قدر ثلاث أصابع تمنع من صحة المسح وإلا فلا ؛ أما إذا تعددت في الخفين معاً بأن كانت في أحدهما قدر أصبع وفي الآخر قدر أصبعين فإنها لا تمنع صحة المسح . والخروق التي تجمع هي ما أمكن دخول نحو المسلة فيها أما ما دون ذلك فإنه لا يلتفت إليه وإنما يصح المسح على الخف الذي به تحرق يعنى عنها بشرط أن يقع على الخف نفسه لا على ما ظهر تحت انخروقات فإذا طرأ على الخف بعد مسحه خرق قدر ثلاث أصابع على الوجه المتقدم يبطل المسح ويجب غسل الرجلين فقط إن كان متوضئاً ، وكذلك يفترض على المتوضئ أن يغسل رجليه فقط عند طروء أى يبطل للمسح دون الوضوء . ولو كان في الصلاة ، نعم تبطل صلاته بطلان المسح فيعدها بعد غسل رجليه ولا تسترط في المسح النية .

(١) المالكية — قالوا لا يبطل المسح بانقضاء مدة لأن المدة غير معتبرة عندهم كما تقدم .

مباحث التيمم

تعريفه

هو طهارة ترابية تستعمل على مسح الوجه واليدين بصعيد مطهر^(١).

دليله

ثبت بالكتاب والسنة والإجماع؛ قال تعالى : ﴿وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا﴾ الآية . وقال صلى الله عليه وسلم : «جعلت لى الأرض مسجدا وطهورا . فأيما رجل من أمتى أدركته الصلاة فليصل» من حديث رواه البخارى . وقد أجمع المسلمون على أن التيمم يكون بدلا عن الوضوء والغسل فى الأحوال الآتية ، وله شروط وأسباب ، وفرائض (أركان) ، وسنن ، وأنواع ، ومبطلات ، ومكروهات .

شروطه

يشترط لصحة التيمم أمور : منها دخول الوقت^(٢) ، فلا يصح التيمم قبله ؛ ومنها النية^(٣) ؛ ومنها الاسلام ؛ ومنها طلب الماء عند فقدّه على التفصيل الآتى ؛ ومنها عدم وجود الحائل على عضو من أعضاء التيمم كدهن وشمع يحول بين المسح وبين البشرة ؛ ومنها انخلو من الحيض والنفس ؛ ومنها وجود العذر بسبب من الأسباب التى ستذكر بعد .

هذا وللتيمم شروط وجوب أيضا كالوضوء والغسل ، وقد ذكرت الشروط مجتمعة عند كل مذهب فى أسفل الصحيفة^(٤) .

(١) المالكية والشافعية — زادوا فى التعريف كلمة «نية» لأنها ركن عندهم .

(٢) الحنفية — قالوا يصح التيمم قبل دخول الوقت .

(٣) المالكية والشافعية — قالوا النية ركن لا شرط كما ذكر آفا .

(٤) المالكية — قالوا للتيمم شروط وجوب فقط ؛ وشروط صحة فقط ؛ وشروط وجوب وصحة معا . فأما شروط وجوبه فهى أربعة : البلوغ ، وصدم =

== الإكراه على تركه ، والقدرة على الاستعمال ، فالوجوب عن التيمم سقط عنه ، ووجود ناقض .

أما شروط صحته ، فهي ثلاثة : الاسلام ، وعدم الحائض ، وعدم المناسي « أى عدم ما ينقضه حال فعله » وأما شروط وجوبه وصحته معا فهي ستة : دخول الوقت ، والعقل ، وبلوغ الدعوة ، « بأن يبلغه أن الله تعالى أرسل رسولا » وأقترع دم الحيض والنفاس ، وعدم النوم والسهو ، ووجود الصبيد الطاهر ، فلم يعدوا طلب الماء عند فقدته من شروطه وإن قالوا يلزمه في بعض الأحوال كما يأتي : ولم يذكروا منها وجود العذر لإكتفاء بذكره في الأسباب ، وهذه الشروط هي التي ذكرت في الوضوء إلا أن دخول الوقت هنا شرط وجوب وصحة معا بخلافه في الوضوء فإنه شرط وجوب فقط .

الحنفية — اقتصروا في التيمم على ذكر شروط الصحة . أما في الطهارة المائية فقد قسموها الى شروط وجوب وشروط صحة لا غير . وقد تقدم في الوضوء أنه لا مانع من تقسيمها الى الأقسام الثلاثة التي ذكرها المالكية ، وهي شروط وجوب فقط ، وشروط صحة فقط ، وشروط وجوب وصحة معا ، باعتبارين مختلفين كالحيض والنفاس فإن عدمهما شرط للوجوب من حيث الخطاب فإن الحائض أو النفساء لا تكلف بالوضوء فلا يجب عليهما ، وشرط للصحة من حيث أداء الواجب فإن وضوء الحائض لا يترتب عليه المقصود منه وهو أداء ما يتوقف عليه من صلاة ونحوها فإن الصحة ترتب المقصود من الفعل على الفعل نعم يستحب الوضوء من الحائض أو النفساء لئلا يعتادتا ولكن هذا الوضوء لا يصح به أداء ما شرع لأجله الوضوء .

وحينئذ يمكن تقسيم الشروط هنا كالآتي : شروط وجوب فقط ، وهي ثلاثة : البلوغ ، والقدرة على استعمال الصبيد ، ووجود الحدث الناقض أما الوقت فهو شرط لوجوب الأداء لا لأصلي الوجوب فلا يجب أداء التيمم إلا اذا دخل =

= الوقت ويكون الوجوب موسعا في أول الوقت ومضيقا إذا ضاق الوقت وكذلك في الوضوء والغسل وقد تقدم عدّه في الوضوء شرطا للوجوب تسامحا .

وشروط صحة فقط ، وهي سبعة : النية ، وفقد الماء ، أو العجز عن استعماله ، وعدم وجود حائل على أعضائه التيمم كدهن وشع ، وعدم المنافي له حال فعله بأن يتيمم ويحدث أثناء تيممه ، والمسح بثلاث أصابع فأكثر إذا مسح بيده ، ولا يشترط المسح بنفس اليد فلو مسح بغيرها أجزاء كما يأتي : وطلب الماء عند فقدّه إن ظن وجوده ، وتعميم الوجه واليدين بالمسح ، وشروط وجوب وصحة معا ، وهي الاسلام فان التيمم لا يجب على الكافر لأنه غير مخاطب ، ولا يصح منه لأنه ليس أهلا للنية ، واقتطاع دم الحيض والنفاس ، والعقل ، ووجود الصعيد الطهور فان فاقده الصعيد الطهور لا يجب عليه التيمم ولا يصح منه بغيره حتى ولو كان طاهرا فقط كالأرض التي أصابها نجاسة ثم جفت فانها تكون طاهرة تصح الصلاة عليها ولا تكون مطهرة فلا يصح التيمم بها كما تقدم في كيفية التطهير .

الشافعية — عدّوا الشروط مجتمعة بدون تقسيم الى شروط وجوب وشروط صحة ، وهي ثمانية : وجود السبب من فقد ماء أو عجز عن استعماله ، والعلم بدخول الوقت فلا يصح قبل دخول وقت الصلاة ، وتقدم إزالة النجاسة عن البدن اذا كانت غير معفو عنها ، فلو تيمم قبل إزالة النجاسة لم يصح تيممه ، والاسلام إلا اذا كانت كناية انقطع حيضها أو نفاسها فانه يصح تيممها ليحل لزوجها قربانها للضرورة ، وعدم الحيض أو النفاس ، إلا اذا كانت الحائض أو النساء محرمه فانه يصح منها التيمم بدلا عن الاغتسال المسنون للاحرام عند العجز ، والتمييز ، إلا المجنونة التي تيمم ليحل قربانها ، وعدم الحائل بين التراب وبين المسوح ، وطلب الماء عند فقدّه على ما يأتي :

الحنابلة — عدّوا الشروط مجتمعة من غير فرق بين وجوب وصحة ، وهي : دخول وقت الصلاة سواء كانت فرضا أو غيره ما دامت مؤقتة ولو حكما كصلاة =

الأسباب المبيحة للتييم

ترجع هذه الأسباب الى أمرين : (أحدهما) فقد الماء بأن لم يجده أصلا أو وجد ماء لا يكفي للطهارة^(١) . (ثانيهما) العجز عن استعمال الماء أو الاحتياج اليه بأن يجد الماء الكافي للطهارة ولكن لا يقدر على استعماله أو كان يقدر على استعماله ولكن يحتاجه لشرب ونحوه على التفصيل الآتي . أما باقي الأسباب التي ستذكر بعد فاتها أسباب للعجز عن استعمال الماء .

أما من فقد الماء فانه يتيم لكل ما يتوقف على الطهارة بالماء من صلاة مكتوبة ، وصلاة جنازة^(٢) ، وجمعة ، وعيد ، وطواف ، وناقلة ، ولو كان يريد صلاتها وحلها دون الفرض وغير ذلك ولا فرق في فاقد الماء بين أن يكون صحيحا^(٣)

= الجنازة فان وقتها يدخل بتمام غسله أو تيممه فلو تيم قبل ذلك لا يصح تيممه ، وتعذر استعمال الماء لسبب من الأسباب الآتي بيانها : والتراب الطهور المباح الذي لم يحترق بشرط أن يكون له غبار يعاق بالعضو كما يأتي : والنيسة ، والعقل ، والتهيز ، والإسلام ، وعدم الحائل ، وعدم المنافي ، والاستنجا أو الاستنجار قبل التيمم .

(١) الشافعية والحنابلة — قالوا إن وجد ماء لا يكفي للطهارة وجب عليه أن يستعمل ما تيسر له منه في بعض أعضاء الطهارة ثم يتيمم عن الباقي .

(٢) المالكية — قالوا لا يتيمم فاقد الماء اذا كان حاضرا صحيحا للجنازة إلا اذا تعينت عليه بأن لم يوجد متوضئ يصلي عليها بدله إلا اذا تيمم للفرض فإنه يصح له أن يصلي بتيممه للفرض على الجنازة تبعا . أما المسافر أو المريض فانه يصح له أن يتيمم لها استقلالاً سواء تعينت عليه أولا ؟

(٣) المالكية — قالوا لا يجوز لفاقد الماء الحاضر الصحيح أن يتيمم للنوافل إلا تبعا للفرض بخلاف المسافر والمريض كما ذكر قبل هذا .

أو مريضاً، حاضراً أو مسافراً سفر قصر أو غيره . ولو كان السفر معصية ، أو وقعت فيه معصية ^(١) .

وأما من وجد الماء وعجز عن استعماله لسبب من الأسباب الشرعية فإنه كفأفد الماء يتيم لكل ما يتوقف على الطهارة .

ومن أسباب العجز أن يغلب على ظنه حدوث مرض باستعماله ، أو زيادة مرض ، أو تأخر شفاء إذا استند في ذلك الى تجربة ، أو إخبار طبيب حاذق مسلم ^(٢) . ومنها خوفه من عدو يحول بينه وبين الماء إذا خشى على نفسه أو ماله أو عرضه سواء أكان العدو آدمياً أم حيواناً مفترساً .

ومنها احتياجه للماء في الحال أو المال ، فلو خاف (ظناً لا شكاً) عطش نفسه أو عطش آدمى غيره أو حيوان لا يحل قتله ولو كلباً غير عقور عطشا يؤدى الى هلاك

(١) الشافعية — قالوا إذا كان عاصياً بالسفر . فإن فقد الماء ولم يجد أصلًا تيم وصلّى ثم أعاد الصلاة أما إن عجز عن استعماله لمرض ونحوه فلا يصح له التيمم إلا إذا تاب من عصيانه فاذا تيمم بعد ذلك وصلّى لم يعد صلاته .

(٢) المالكية — قالوا يجوز الاعتماد في ذلك على إخبار الطبيب الكافر عند عدم وجود الطبيب المسلم العارف به ، ومثل ذلك ما إذا استند الى القرائن العادية كتجربة في نفسه أو في غيره إن كان موافقا له في المزاج .

الشافعية — قالوا يكفي أن يكون الطبيب حاذقا ولو كافرا بشرط أن يقع صدقه في نفس المتيمم ، أما التجربة فلا تكفى على المزاج ، وله أن يعتمد في المرض على نفسه إذا كان عالماً بالطب ، فإن لم يجد طبيباً ولا عالماً بالطب جاز له التيمم وأعاد الصلاة بعد برئه .

(٣) الحنابلة — قالوا إن الكلب الأسود كالعقور لا يحفظ له الماء ولو هلك من العطش .

أوشدة أذى فإنه يتيم ويحفظ ما معه من الماء وكذلك إن احتاج للماء لعجن أو طبخ ، وكذلك إن احتاج إليه لإزالة نجاسة غير معفو عنها ^(١) .

ومنها فقد آله الماء كبل ودلول لأنه يجعل الماء الموجود في البئر ونحوها كالمفقود. ^(٢)

- ومنها خوفه من شدة برودة الماء بأن يغلب على ظنه حصول ضرر باستعماله بشرط أن يعجز عن تسخينه ، فإنه في كل هذه الأحوال يتيم ^(٣) .

وفي لزوم طلب الماء عند فقدده تفصيل في المذاهب ^(٤) .

(١) الشافعية — قالوا يشترط أن تكون هذه النجاسة على بدنه ، فإن كانت على ثوبه فإنه يتوضأ بالماء مع وجود النجاسة ولا يتيم ويصلى عرياناً إن لم يجد ساتراً ولا إعادة عليه .

(٢) المالكية — قالوا إن فاقد آلة الماء أو من يتأوله الماء لا يتيم إلا إذا تيقن أو ظن أنه لا يجدها في الوقت .

(٣) الحنفية — قالوا لا يتيم لخوف من شدة برودة الماء إلا إذا كان محدثاً حدثاً أكبر لأنه هو الذي يتصور فيه ذلك ، أما المحدث حدثاً أصغر فإنه لا يتيم إلا إذا تحقق الضرر .

الشافعية — قالوا يتيم لخوفه من شدة البرودة سواء كان محدثاً حدثاً أصغر أو أكبر إلا أنه تجب عليه الإعادة .

(٤) المالكية — قالوا إذا تيقن أو ظن أنه بعيد عنه بقدر ميلين فأكثر فإنه لا يلزمه طلبه أما إذا تيقن أو ظن أو شك وجوده في مكان أقل من ميلين فإنه يلزمه طلبه إذا لم يشق عليه فإن شق عليه ولو دون ميلين فلا يلزمه طلبه ولو راكباً ، ويلزمه أيضاً أن يطلب الماء من رفقته إن اعتقد أو ظن أو شك أو توهم أنهم لا يعطون عليه به ، فإن لم يطلب منهم وتيم أعاد الصلاة أبداً في حالة ما إذا كان يعتقد أنهم يعطونه الماء أو يظن ، وأعاد في الوقت فقط في حالة ما إذا كان يشك =

== في ذلك، أما في حالة التوهم فإنه لا يعيد أبداً، وشرط الإعادة في الحالتين أن يتبين وجود الماء معهما أولم يتبين شيئاً، فإن تبين عدم الماء فلا إعادة عليه مطلقاً ولزومه شراء الماء بجن معتاد لم يحتاج له وإن بدى أن كان ملياً ببلده .

الحنابلة — قالوا إن فاقد الماء يجب عليه طلبه في رحله وما قرب منه عادة، ومن رفقته ما لم يتيقن عدمه، فإن تيم قبل طلبه لم يصح طلبه، ومتى كان الماء بعيداً لم يجب عليه طلبه، والبعيد ما حكم العرف به .

الحنفية — قالوا إن كان فاقد الماء في المصروجب عليه طلبه قبل التيمم سواء ظن قربه أو لم يظن، أما إن كان مسافراً فإن ظن قربه منه بمسافة أقل من ميل وجب عليه طلبه أيضاً إن أمن الضرر على نفسه وماله، وإن ظن وجوده في مكان يبعد عن ذلك كان ميلاً فأكثرفأنه لا يجب عليه طلبه فيه مطلقاً، ولا فرق بين أن يطلب الماء بنفسه أو بمن يطلب له، ويجب أن يطلبه من رفقته إن ظن أنه إذا سألهم أعطوه، فإن تيم قبل الطلب لم يصح التيمم، وإن شك في الإعطاء وتيم وصلّى ثم سألهم فأعطوه بعيد الصلاة، فإن منعه قبل شروعه في الصلاة ثم أعطوه بعد فراقه لم يعد. وإن كانوا لا يعطونه إلا بجن فإن كان بجن قيمته في أقرب موضع من الموضع الذي يعز فيها الماء أو بغن يسير وجب عليه شراؤه إن كان قادراً بحيث يكون الثمن زائداً عن حاجته، أما إذا كانوا لا يعطونه إلا بغن فاحش فإنه لا يجب عليه شراء الماء ويتيمم .

الشافعية — قالوا يجب على فاقد الماء أن يطلبه قبل التيمم مطلقاً سواء في رحله أو من رفقته فينادى فيهم بنفسه أو بمن يأذنه إن كان ثقة، ويستوعبهم إلا إذا ضاق وقت الصلاة فإنه يتيمم ويصلّى من غير طلب واستيعاب لحزمة الوقت وفي هذه الحالة تجب عليه الإعادة إن كان المحل يغلب فيه وجود الماء وإلا فلا إعادة، فإن لم يجده بعد ذلك فإن له أحوالاً ثلاثة : أن يكون في حدّ القوت (وهو أن يكون في مكان يبعد عنه رفقته بحيث لو استغاث بهم أغاثوه مع اشتغالهم بأعمالهم) وضبط ==

ومن وجد الماء وكان قادراً على استعماله ولكنه خشي باستعماله خروج الوقت بحيث لو تيمم أدركه ولو توضأ لا يدركه ففي صحة تيممه وعدمها تفصيل المذاهب ^(١) .

= بنائة ما ينظره بصر معتدل مع رؤية الأشخاص والتمييز بينها ، أو أن يكون في حدّ القرب (وهو أن يكون بينه وبين الماء نصف فرسخ أى ستة آلاف خطوة فاقل) ، أو أن يكون في حدّ البعد (وهو أن يكون بينه وبين الماء أكثر من ستة آلاف خطوة) .

فأما حدّ القوت فإنه لا يخلو إما أن يتيقن فيه وجود الماء أو يتوهمه فان تيقن وجود الماء وجب عليه طلبه بشرط الأمن على نفسه وماله ، ولا يشترط الأمن على خروج الوقت ، وأما إن توهم وجود الماء فإنه يجب عليه طلبه إن أمن على نفسه وماله ، وأمن من الانقطاع عن رفقته ومن خروج الوقت ، وأما حدّ القرب فإنه لا يجب عليه طلب الماء فيه إلا اذا تيقن وجوده بشرط أن يأمن على نفسه وماله ، وأما أمنه على الوقت في هذه الحالة فإنه لا يشترط إن كانت الجهة التي هو بها يغلب فيها وجود الماء وإلا اشترط الأمن على الوقت أيضا .

وأما حدّ البعد فلا يجب عليه فيه طلب الماء ولو تيقن وجوده لبعده .

(١) الشافعية — قالوا لا يتيمم بالخوف من خروج الوقت مع وجود الماء مطلقاً لأنه لا يكون قد تيمم حينئذ مع فقد شرط التيمم وهو عدم وجود الماء .

الحنابلة — قالوا لا يجوز التيمم لخوف فوت الوقت إلا اذا كان المتييم مسافراً وعلم بوجود الماء في مكان قريب وأنه اذا قصده وتوضأ منه يخاف خروج الوقت فإنه يتيمم في هذه الحالة ويصلى ولا إعادة عليه .

وكذلك اذا وصل المسافر الى الماء وقد ضاق الوقت عن طهارته أو لم يضق لكنه علم أن هذا يوزع بالنوبة وأن النوبة لا تفصل إليه إلا بعد خروج الوقت فإنه في هذه الحالة يتيمم ويصلى ولا إعادة عليه .

أركان التيمم

وأما أركانه، فمنها النية^(١)، ولها في التيمم كيفية مخصوصة مفصلة في المذاهب^(٢).

== الحنفية — قالوا إن الصلاة بالنسبة لهذه الحالة ثلاثة أنواع : نوع لا يخشى فواته أصلاً لعدم توقته وذلك كالنوافل غير المؤقتة، ونوع يخشى فواته بدون بدل عنه وذلك كصلاة الجنائز والعيد، ونوع يخشى فواته لبدل وذلك كالجمعة والمكتوبات فإن للجمعة بدلاً عنها وهو الظهر، وللمكتوبات بدل عنها وهو ما يقضى بدلها في غير الوقت . فأما النوافل فإنه لا يتيمم لها مع وجود الماء إلا إذا كانت مؤقتة كالسنن التي بعد الظهر والمغرب والعشاء فإن أخرها بحيث لو توفراً فات وقتها فإن له أن يتيمم ويدركها، وأما الجنائز والعيد فإنه يتيمم لها إن خاف فواتها مع وجود الماء، وأما الجمعة فإنه لا يتيمم لها مع وجود الماء بل يفوتها ويصلي الظهر بدلها بالوضوء، وكذلك سائر الصلوات المكتوبة فإن تيمم وصلّاها وجبت عليه إعادتها .

المالكية — قالوا إذا خشي باستعمال الماء في الأعضاء الأربعة في الحدث الأصغر، وتعميم الجسد بالماء في الحدث الأكبر خروج الوقت فإنه يتيمم ويصلي ولا يعيد على المعتمد، أما الجمعة فإنه إذا خشي خروجها باستعمال الماء للوضوء ففي صحة تيممه لها قولان والمشهور لا يتيمم لها، وأما الجنائز فإنه لا يتيمم لها إلا فاقد الماء إن تعينت عليه كما تقدّم .

(١) الحنفية — قالوا إن النية شرط في التيمم ومسنة في الوضوء كما تقدّم وليست ركناً .

الحنابلة — قالوا إن النية شرط في التيمم وفي الوضوء وليست ركناً .

(٢) المالكية — قالوا ينوي استباحة الصلاة أو مسح المصحف أو غيره مما يشترط فيه الطهارة أو ينوي استباحة ما منعه الحدث أو ينوي فرض التيمم، فالنوى رفع الحدث فقط كان تيممه باطلاً لأن التيمم لا يرفع الحدث عندهم، ويشترط =

= تمييز الحدث الأصغر من الأكبر إذا نوى استباحة ما منعه الحدث أو نوى استباحة الصلاة فلو كان جنباً ونوى ذلك بدون ملاحظة الجنابة لم يحزه وأعاد الصلاة وجوباً، أما إذا نوى فرض التيمم فإنه يميز ولو لم يتوضأ لنية الحدث الأكبر لأن نية الفرض تجزئ عن نية كل من الأصغر والأكبر، ثم إذا نوى التيمم لفرضه أن يصلي بتيممه فرضاً واحداً وما شاء من السنن والمنسوبات، وأن يطوف به طوافاً غير واجب ويصلي به ركعتي الطواف الذي ليس بواجب وأن يمس المصحف، ويقرأ الجنب القرآن ولو كان التيمم حاضراً صحيحاً فلو صلى به فرضاً آخر بطل الثاني ولو كانت الصلاة مشتركة في الوقت كالظهر مع العصر ويشترط لمن يريد أن يصلي نفلاً بالتيمم للفرض أن يقدم صلاة الفرض على صلاة النفل فلو صلى به نفلاً أولاً صح نفله ولكن لا يصح له أن يصلي به الفرض بعد ذلك بل لا بد له من تيمم آخر للفرض وإذا تيمم لنفل أو سته استقلالاً لا تبعاً لفرض صح له أن يفعل بهذا التيمم كل ما ذكر من مس مصحف، وقراءة جنب للقرآن ونحو ذلك مما يتوقف على طهارة، ولكن لا يصح له أن يصلي بهذا التيمم فرضاً وهذا في غير الصحيح الحاضر، أما الصحيح الحاضر فإنه لا يصح له أن يتيمم للنفل استقلالاً كما تقدم.

وإذا تيمم لقراءة قرآن أو للدخول على سلطان أو نحو ذلك مما لا يتوقف على طهارة فإنه لا يجوز له أن يفعل بتيممه هذا ما يتوقف على الطهارة.

الحنفية — قالوا يشترط في نية التيمم الذي تصح به الصلاة أن ينوي واحداً من ثلاثة أمور : (الأول) أن ينوي الطهارة من الحدث القائم به ولا يشترط تعيين واحد من الجنابة أو الحدث الأصغر فلو كان جنباً ونوى الطهارة من الحدث الأصغر أجزأه؛ (الثاني) أن ينوي استباحة الصلاة أو رفع الحدث لأن التيمم يرفع الحدث عندهم؛ (الثالث) أن ينوي عبادة مقصودة لا تصح بدون طهارة كالصلاة أو سجدة التلاوة فإن نوى التيمم فقط من غير أن يلاحظ استباحة الصلاة أو رفع الحدث القائم به فإن صلاته لا تصح بهذا التيمم كما لو نوى ما ليس بعبادة أصلاً أو نوى عبادة غير مقصودة أو نوى عبادة مقصودة تصح بدون طهارة، والأول =

== كما إذا تيمم بنية مس مصحف فإن المس في ذاته ليس عبادة ولا يتقرب به وإنما العبادة هي التلاوة فلو صلى بهذا التيمم لم تصح صلاته، والثاني كما إذا تيمم للأذان والإقامة فانهما عبادة غير مقصودة لذاتها لأن الغرض منهما الإعلام فضلا عن أنهما يصحان بدون طهارة فلو تيمم لها لا تصح صلاته بهذا التيمم، والثالث كما إذا تيمم لقراءة القرآن وهو محدث حدثا أصغر فارت القراءة عبادة مقصودة لذاتها ولكنها تجوز للحدث حدثا أصغر بدون طهارة، ومثل ذلك ما إذا تيمم للسلام أو ركعته فإنه لا تصح صلاته بهذا التيمم .

الشافعية — قالوا لا بد أن ينوى استباحة الصلاة ونحوها فلا يصح أن ينوى رفع الحدث لأن التيمم لا يرفعه عندهم كما لا يصح أن ينوى التيمم فقط أو فرض التيمم لأنه طهارة ضرورة فلا يكون مقصودا فإذا نوى استباحة الصلاة ونحوها فله أحوال ثلاثة : (أحدها) أن ينوى استباحة فرض كالصلاة المكتوبة أو الطواف المفروض أو خطبة الجمعة ؛ (ثانيها) أن ينوى نفلا كصلاة نافلة أو طواف غير مفروض أو صلاة جنازة ؛ (ثالثها) أن ينوى سجدة تلاوة أو شكر أو مس مصحف أو قراءة قرآن وهو جنب، فإن نوى الأول فإنه يصلى بهذا التيمم فرضا واحدا فقط، وما شاء من النوافل ويفعل كل ما يتوقف على طهارة مما ذكر في القسم الثاني والثالث، وإن نوى الثاني صح له أن يفعل به ما يتوقف على طهارة مما ذكر في القسم الثاني والثالث فقط . فيصلى به ما شاء من النوافل ويمس به المصحف ولكن لا يصلى به فرضا أو يخطب جمعة أو يطوف طوافا مفروضا ؛ وإن نوى الثالث فإنه يستباح له أن يفعل به ما ذكر في القسم الثالث فقط ولو كان غير ما نواه . ولا يجوز له أن يفعل شيئا مما ذكر في القسم الأول والثاني . ولا يجب عندهم في نية التيمم أن يتمرر لتعيين الحدث الأكبر أو الأصغر فلو تعرض كأن قال الجنب نويت استباحة الصلاة المانع منها الحدث الأصغر ظانا أنه الذي عليه فإن خلافه فإنه يجهز . أما إن كان متعمدا فإنه لا يجهز لتلاعبه .

ووقت النية عند وضع يده على ما يتيم به ^(١) .

ومنها الصعيد الطهور وهو الذى لم تمسه نجاسة ، فإذا مسته نجاسة لم يصح به التيمم ولو زال عين النجاسة وأثرها ، وفي بيان الصعيد تفصيل المذاهب ^(٢) .

== الحنبلة — قالوا إن النية شرط لصحة التيمم . وصفتها أن ينوى استباحة ما يتيمم له من صلاة أو طواف فرضاً أو تقلاً من حدث أصغر أو أكبر أو نجاسة ببدنه فان التيمم يصح للنجاسة على البدن لكن بعد تخفيفها على قدر ما يمكن . أما النجاسة على الثوب وفي المكان فلا فإن نوى رفع حدث لم يصح تيممه لأن التيمم مبيح لا رافع فلا يكفى التيمم بنية واحد من الثلاثة (الحدث الأصغر أو الأكبر أو النجاسة) عن الباقي فلو كان جنباً ونوى استباحة صلاة الظهر مثلاً من الجنابة ولم ينو الاستباحة من الحدث الأصغر لا يصح له أن يصلى به لأنه رفع الجنابة فيصح له أن يفعل ما رفعه كقراءة القرآن ولم يرفع الحدث الأصغر . وكذا إذا نوى استباحة ما منعه الحدث الأصغر فقط دون الجنابة فان تيممه لا يرفع الجنابة في هذه الحالة . أما ان نوى بالتيمم استباحة الصلاة من الجميع . الحدث الأكبر والأصغر والنجاسة التى على البدن أجزأته النية عن الجميع ولا يكلف نية خاصة لكل واحد . ومن نوى استباحة شئ جاز له أن يفعل بهذا التيمم ذلك الشئ وما هو مثله وما هو دونه . فأعلى ما يتيمم له فرض عين فنذر ففرض كفاية فنافلة فطواف نفل فمس مصحف فقراءة قرآن فلبس بمسجد لحنب فوطع حائض بعد انقطاع دمها . وان أطلق نية التيمم لصلاة أو طواف لم يفعل إلا نفلهما .

(١) الشافعية — قالوا لا يلزم أن تكون النية مقارنة لوضع يده على الصعيد بل يجب أن تكون مقارنة لنقل الصعيد ومسح شئ من الوجه لأنه أول ممسوح .
الحنابلة — قالوا إن النية لا يشترط فيها المقارنة بل يصح تقدمها عن المسح بزمن يسير كما هو الشأن في نية كل عبادة .

(٢) الشافعية — قالوا ان المراد بالصعيد الطهور والتراب الذى له غبار ومنه الرمل اذا كان له غبار فان لم يكن لها غبار فلا يصح التيمم بهما ولا فرق في ذلك بين أن ==

= يكون التراب محترقا أو لا إلا اذا صار المحترق رمادا كما لا فرق بين أن يكون صالحا لأن ينبت أو مسبحا لا ينبت شيئا، وعثوا من التراب الطفل اذا دق وصار له غبار ولو اختلط التراب أو الرمل بشيء آخر كحمة أو دقيق وإن قل المختلط لا يصح التيمم بهما، واشترطوا أن لا يكون التراب مستعملا، والمستعمل ما بقي بالعضو المنسوح أو تآثر منه عند المسح.

الحنابلة — قالوا إن المراد بالصعيد هو التراب الطهور فقط، ويستترط أن يكون التراب مباحا فلا يصح بمغصوب ونحوه. وأن يكون التراب غير محترق، فلا يصح بما دق من خرف ونحوه لأن الطبخ أخرجه عن أن يقع عليه اسم التراب، واشترطوا أن يعاق غباره لأن ما لا غبار له لا يمسح بشيء منه فإن خالطه ذو غبار غيره كالجص والنورة كان حكمه حكم الماء الطهور الذي خالطه طاهر فإن كانت الغلبة للتراب جاز التيمم به وإن كانت للمخاطل فإن كان المخاطل لا غبار له لم يمنع التيمم بالتراب. وذلك كبر وشعير. وإن خالطته نجاسة لم يميز التيمم به وإن كثرت، ولا يصح التيمم بطين لم يمكن تجفيفه فإن أمكن تجفيفه والتيمم به جاز إن كان قبل خروج الوقت لا بعده.

الحنفية — قالوا إن الصعيد الطهور هو كل ما كان من جنس الأرض، فيجوز التيمم على التراب والرمل والحصى والمجرو لو أمسك والسيخ المنعقد من الأرض، أما الماء المنعقد وهو الثلج فلا يجوز التيمم عليه لأنه ليس من أجزاء الأرض كما لا يجوز التيمم على الأشجار والزجاج والمعادن المنقولة، أما المعادن التي في مقعرها فانه يجوز التيمم بالتراب الذي عليها لا بها نفسها، ولا يجوز التيمم بالؤلؤ وإن كانت مسحوقا، ولا بالدقيق والرماد، ولا الجص. وهو الجير، ولا بالنورة والزرنيخ والمغرة والكحل والكبريت والفيروزج، ويجوز التيمم بالطوب المحترق، ولا يجوز التيمم بالتراب ونحوه اذا خالطه شيء ليس من جنس الأرض وغلب عليه فان لم يغلب عليه بأن تساويا أو غلب التراب صح التيمم.

ومنها مسح جميع الوجه ، ولو بيد واحدة أو أصبع ، ويدخل في الوجه الخفية ولو طالت ، وكذا الوتره وهي الحاجزين طاقى الأنف وما غار من الأحناف وما بين

== المالكية — قالوا المراد بالصعيد ما صعد ، أى ظهر من أجزاء الأرض فيشمل التراب وهو أفضل من غيره عند وجوده والرمل والجعر ، وكذا الثلج لأنه وإن كان ماء متجمدا إلا أنه أشبه الجعر الذى هو من أجزاء الأرض والطين الرقيق غير أنه ينبغى له أن يخفف وضع يده عليه أو يخففها قبل المسح حتى لا يلوث أعضائه ، وكذا الحصى وفسروه بالجعر الذى إذا احترق صار جيرا أما بعد الاحتراق فلا يجوز التيمم عليه ، وكذا المعادن فإنه يباح التيمم عليها إلا الذهب والفضة والجواهر فإنه لا يجوز التيمم عليها كما لا يجوز التيمم على المعادن المنقولة من مقرها كالشبه والملح ، ولا يجوز التيمم على طوب محترق أما إن كان غير محترق فيصح التيمم عليه إذا لم يخلط بنجس أو طاهر كثير كتبن ، وحد التجسس الكثير أن يكون ثلثا فما فوق ، أما إن كان أقل من الثلث فيصح عليه التيمم ، وحد الطاهر الكثير أن يكون هو الغالب فلو كان التبن مثلا مقدار الطين لا يضر . أما التيمم على ما ليس من أجزاء الأرض كالخشب والحشيش ونحوه فلا يجوز ولو ضاق الوقت ولم يجد غيره ورج بعضهم الجواز إذا ضاق الوقت ولم يجد غيره . هذا واستعمال الصعيد الطهور هو الضربة الأولى بأن يضع كفيه على الصعيد .

(١) الحنفية — قالوا إذا كان المسح بيده فإنه يشترط أن يسمح بجميع يده أو أكثرها ، والمفروض إنما هو المسح سواء كان باليد أو بما يقوم مقامها ، أما تعميم الوجه واليدين بالمسح فهو شرط لا ركن ، ويكون المسح بضربتين أو بما يقوم مقامهما ، فلو أصاب وجهه غبار فوضع يده عليه ومسحه اعتبر كالضربة الأولى ، فالضربتان أو ما يقوم مقامهما ركن من أركان التيمم . وإن لم يذكر الضرب في الآية الكريمة إلا أنه ذكر في الحديث حيث قال : « التيمم ضربتان » .

(٢) الحنفية — قالوا يجب مسح الشعر الذى يجب غسله في الوضوء وهو المحاذى للبشرة فلا يجب مسح ما طال من الخفية .

العذار وويد الأذن وكذا ماتحت الوند من اليباض الذى بين الأذن والعذار ولا يتبع ماغار من بدنه، ومنها مسح اليدين مع المرفقين^(١) ويجب أن يترع ماسترشينا منها كالخاتم والأساور ويمسح ماتحته ولا يكفى تحريكه فى التيمم بخلاف الوضوء؛ وزاد بعض المذاهب على ذلك فروضا أخرى^(٢).

(١) المالكية والحنابلة — قالوا ان الفرض مسح اليدين الى الكوعين وأما الى المرفقين فهو سنة كما يأتى .

(٢) الحنفية — قالوا ان تحريك الخاتم الضيق والسوار يكفى فى التيمم أيضا لأن التحريك مسح لما تحته، والفرض هو المسح لا وصول الغبار .

(٣) المالكية — زادوا فى فروض التيمم الموالاة بين أجزائه ، وبينه وبين ما قبل له من صلاة ونحوها ، فلو فرق بينهما زمن ولو ناسيا لا يصح . فقرايض التيمم عندهم أربعة : النية ، والضربة الأولى (وهى استعمال الصعيد كما تقدم) ، وتعميم الوجه واليدين الى الكوعين بالمسح ، والموالاة .

الحنابلة — زادوا فى فرائض التيمم الترتيب والموالاة اذا كان التيمم من حدث أصغر، أما اذا كان من حدث أكبر أو نجاسة على بدنه فانه لا يفترض فيه ترتيب ولا موالاة . فقرايض التيمم عندهم أربعة وهى : مسح جميع وجهه سوى داخل فمه وأنفه وسوى ما تحت شعر خفيف ، ومسح اليدين الى الكوعين ، والترتيب ، والموالاة فى الحدث الأصغر .

الشافعية — زادوا فى فرائض التيمم الترتيب بأن يبدأ بالوجه ثم اليدين سواء كان التيمم من حدث أصغر أو أكبر . ونقل التراب الى الوجه واليدين ، فلو طار غبار الى وجهه أو يديه خفوك فيه وجهه ونوى التيمم لم يكف لعدم النقل ، والتراب الطهور الذى له غبار ، وقصد التراب للنقل منه بأن يقصده لنقله الى أعضاء التيمم ويشترط فى نقل التراب أن يكون بضربتين . فقرايض التيمم عندهم سبعة وهى : =

سنن التيمم

وأما سننه، فمنها التسمية على تفصيل المذاهب؛ ومنها الترتيب؛ ومنها غير ذلك كما هو مفصل في المذاهب في أسفل الصحيفة^(٢).

= النية، ومسح الوجه، ومسح اليدين مع المرفقين، والترتيب، ونقل التراب إلى أعضاء التيمم، والتراب الطهور الذي له غبار، وقصد نقل التراب إلى الأعضاء .
الحنفية - لم يزدوا شيئاً لأن أركان التيمم عندهم شيئان : المسح، والضربتان .
أما المسح فهو داخل في ماهيته بالآية، وأما الضربتان فبالحديث المتقدم، وما عدا ذلك يعد من الشروط فهي لا بد منها وإن لم تكن داخلية في ماهيته .
(١) الحنابلة - قالوا التسمية واجبة فيبطل التيمم بتركها عمداً . وتسقط سموا أو جهلاً .

المالكية - قالوا التسمية مندوبة لا سنة .
الشافعية - قالوا تسن التسمية . ولكن إذا كان المتيمم جنباً لا يجوز له أن يقصد بها التلاوة بل يقصد الذكر أو لا يقصد شيئاً .
الحنفية - قالوا تسن التسمية سواء قصد الذكر أو التلاوة أو لم يقصد شيئاً .
(٢) الشافعية والحنابلة - قالوا إن الترتيب فرض كما تقدم .

(٣) الحنفية - عدوا سنن التيمم كما يأتي : الضرب بإطراف كفيه، إقبالهما وإدبارهما، ونفضهما . وتفرج أصابعه، والتسمية، والترتيب، والولاء، وتخليل الخفية والأصابع، وتحريك الخاتم، والثبات . وخصوص الضرب على الصعيد ليدخل التراب خلال الأصابع، وأن يكون المسح بالكيفية المخصوصة، وهي أن يضرب يديه على الصعيد ثم ينفضهما ثم يقبل بهما ويدبر، ثم يمسح بهما وجهه ويعمه بحيث لا يبق منه شيء ثم يضرب يديه ثانياً على الصعيد ثم ينفضهما على الوجه السابق فيمسح بهما كفيه وذراعيه إلى المرفقين، والسواك . =

== الشافعية — عدّوا سنن التيمم كما يأتي : التسمية ابتداءً ، على ما سبق ، والسواك ومجمله بعد التسمية وقبل نقل التراب ، ونفض اليدين أو نفخهما من الغبار إن كثُر ، والتيامن بأن يمسح يده اليمنى قبل اليسرى ، واستقبال القبلة حال التيمم ، وأن يبدأ في مسح الوجه من أعلاه وفي مسح يديه من أصابعه . فيضع أصابع يده اليسرى سوى الإبهام على ظهر أصابع اليمنى سوى الإبهام ، بحيث لا تخرج أنامل اليمنى عن مسبحة اليسرى ويمزها على اليمنى فإذا بلغ الكوع ضم أطراف أصابعه إلى حرف الذراع ويمزها إلى المرفق ثم يدير باطن كفه إلى باطن الذراع ويمزها عليها رافعا إبهامه فإذا بلغ الكوع أمره إبهام اليسرى على ظهر إبهام اليمنى ثم يفعل باليسرى كذلك ثم يمسح إحدى كفيه بالأخرى ندبا ، والمواالة بين مسح الوجه واليدين أن كان المتيمم سليما فإن كان صاحب عذر وجبت عليه المواالة في التيمم كالوضوء ، وتفريح أصابعه أول كل ضربة ، وزع خاتمه في الضربة الأولى ، أما في الضربة الثانية فيجب نزعه ، وتحليل أصابعه بعد مسح اليدين إذا فرق أصابعه في الضربة الثانية والإلا كان التخليل واجبا ، والفرقة والتحجيل ، وأن لا يرفع يده عن الوضوء حتى يتم مسحه ، والذكر المطلوب عند الوجه واليدين ، والذكر السابق في الوضوء . يذكره في آخر التيمم .

المالكية — عدّوا سنن اتيمم أربعة : الترتيب بأن يبدأ بالوجه قبل اليدين فإن عكس بأن مسح يديه قبل وجهه أعاد مسحهما إن لم يصل به فإن صلى به أجزأه ، ومسح ذراعيه من الكوعين إلى المرفقين ، وتجديد ضربة ثانية لليدين ونقل ما تعلق بيديه من الغبار إلى العضو الذي يريد مسحه بأن لا يمسح على شيء قبل المسح على وجهه أو يديه .

الحنابلة — لم يعدوا في سنن التيمم سوى أنه يسن أن يؤخره إلى آخر الوقت المختار إن علم أن وطن وجود الماء في الوقت أو استوى الأمران عنده فالتيمم أول الوقت وصلى صلاته بدون إعادة ولو وجد الماء في الوقت .

مندوبات التيم ومكروهاته

وللتيم مندوبات ومكروهات مفصلة في المذاهب ^(١).

مندوباته

(١) الخنابلة والشافعية — قالوا إن المستون هو المندوب فكل ما ذكر من السنن يسمى مندوبا وسنة ومستحبا .

المالكية — قالوا يندب التسمية، والسواك، والصمت إلا عن ذكر الله، وأستقبال القبلة، وأن يبدأ بمسح ظاهر يمينه بيسراه بأن يجعل ظاهر أطراف يده اليمنى في باطن يده اليسرى ثم يمرها الى المرفق قابضا عليها بكف اليسرى، ثم يمسخ باطن اليمنى من طلى المرفق الى آخر الأصابع ثم يفعل بيسراه كذلك ويندب أن يكون التيم أول الوقت الاختياري اذا رئس من وجود الماء أو زوال المانع من استعماله في جميع الوقت الاختياري . ويندب أن يكون في وسط الوقت المختار لمن يشك في الحصول على الماء أو زوال المانع من استعماله لتعارض فضيلة أول الوقت بفضيلة الطهارة المائية فينظر الى كل منهما ويعتبر وسط الوقت . ويندب أن يكون في آخر الوقت الاختياري لمن يرجو حصول الماء أو زوال المانع (كالمرض) من استعماله قبل نهاية الوقت الاختياري تقديم فضيلة الطهارة المائية المرجوة ويمحرم على كل حال التأخير الى الوقت الضروري ولو كانت الطهارة المائية مرجوة .

الحنفية — قالوا يندب تأخير التيم لمن يغلب على ظنه وجود الماء الى ما قبل خروج الوقت المستحب ، أما إن وعده أحد بالماء فيجب عليه أن يؤخر التيم ولو خاف خروج الوقت .

مكروهاته

الحنابلة — قالوا يكره في التيم تكرار المسح، وادخال التراب في الفم والأنف، والضرب أكثر من مرتين، ونفخ التراب إن لم يكن قليلا يذهب النفخ به فان ذهب به النفخ بحيث لم يبق غبار ومسح به وجبت إعادة الضربة .

أنواع التيمم

يتنعم التيمم الى مفروض ومنسوب ، فيفترض لما يفترض له الطهارة ، ويندب لما تندب له وإن كان شرطا في صحة ما يندب له^(١) .

مبطلات التيمم

وأما مبطلاته فهي مبطلات الوضوء المتقدمة، والتيمم عن حدث أكبر لا يعود محدثا حدثا أكبر إلا بما يوجب الغسل وإن اعتبر محدثا حدثا أصغر بنواقض الوضوء فإن تيمم لجنازة ثم انتقض تيممه لم يعد جنباً بل صار محدثا حدثا أصغر فيجوز له أن يقرأ القرآن ويدخل المسجد، ويمكث فيه، وتزيد مبطلات التيمم عن مبطلات الوضوء أمرا آخر وهو زوال العذر المبيح للتيمم كأن يجد الماء بعد فقده^(٢)،

= الشافعية — قالوا يكره في التيمم تكرير التراب، وتكرار المسح لكل عضو، وتجديد التيمم ولو بعد فعل أى صلاة، ونفض اليدين بعد تمام التيمم .

المالكية — قالوا يكره في التيمم الزيادة على المسح مرة ، وكثرة الكلام في غير ذكر الله، وإطالة المسح الى ما فوق المرفقين وهو المسمى بالغة والتحجيل .
الحنفية — قالوا يكره تكرار المسح، وترك سنة من السنن المتقدمة .

(١) الحنفية — زادوا قسما ثالثا وهو أنه يجب فيما يجب له الوضوء نحو الطواف .

(٢) المالكية — قالوا اذا أحدث التيمم عن جنازة حدثا أصغر أنتقض تيممه عن الأصغر والأكبر فنواقض الوضوء وإن كانت لا تبطل الغسل لكن تبطل التيمم الواقع بين الغسل فيحرم عليه ما يحرم على الجنب حتى يعيد التيمم .

(٣) المالكية — قالوا إن وجود الماء أو القدرة على استعماله لا ينقضان التيمم إلا قبل شروعه في الصلاة بشرط أن يتسع الوقت الاختياري لإدراك ركعة بعد استعماله في أعضاء الطهارة فإن وجده بعد الدخول فيها لا ينتقض تيممه بل يجب =

أو يقدر على استعماله بعد تحزه ^(١) .

مبحث فاقد الطهورين

من فقد الطهورين الماء . والصعيد بأن حبس في مكان ليس به مطهر أو عجز عن الوضوء والتيمم معا يمرض ونحوه فإنه يجب عليه أن يصلي في الوقت لحرمته ، ثم يعيد الصلاة متى قدر على الوضوء أو التيمم على تفصيل المذاهب ^(٢) .

= استقراره في الصلاة ولو اتسع الوقت ويحل ذلك ما لم يكن ناسيا للماء برحله فانه اذا تيمم ودخل في الصلاة ثم تذكر الماء وهو فيها فلأنها تبطل إن اتسع الوقت لادراك ركعة بعد استعمال الماء وإلا فلا أما إن تذكره بعدها فانه يعيد في الوقت فقط لما عنده من شائبة التفريط .

(١) الحنابلة — زادوا في مبطلات التيمم خروج الوقت فانه يبطل التيمم مطلقا سواء كان عن حدث أكبر أو أصغر أو نجاسة على بدنه ما لم يكن في صلاة جمعة فلا يبطل اذا خرج وقتها . وخلع الخف ونحوه مما يمسح عليه إن تيمم بعد حدثه وهو لابسه سواء مسحه قبل ذلك أولا .

الشافعية — زادوا في مبطلات التيمم حصول الردة ولو صورة كرة الصبي ، وإنما يقتض تيممه بزوال العذر المبيح للتيمم اذ لم يكمل تكبيرة الإحرام ، فاذا زال عذره بعد ذلك وكان في صلاة لا تجب إعادتها صححت صلاته وبطل تيممه عقب السلام ، وإن كان في صلاة تجب إعادتها بطل التيمم والصلاة .

(٢) الشافعية — قالوا فاقد الطهورين يصلي صلاة حقيقية بنية وقراءة إلا أن الجنب يقتصر على قراءة الفاتحة فقط ، ويعيد الصلاة عند وجود الماء ، أما عند وجود التراب فلا يعيد إلا في مكان يغلب فيه فقد الماء أو يستوى فيه الأمران .
الحنفية — قالوا إنه يصلي صلاة غير حقيقية بل يتشبه بالمصلين فقط فلا يقرأ ولا ينوي سواء كان محدثا محدثا أصغرا أو أكبر ، ويعيد الصلاة متى قدر على الوضوء أو التيمم .

=

مبحث المسح على الجبيرة ونحوها

الجبيرة ما يضعه الجبير أو الطبيب من عيدان الجريد أو غيره على العضو المنكسر ونحوه، ومثل الجبيرة الدواء الذي يوضع على العضو المريض والعصابة التي يربط بها المحل المريض .

حكمه

وحكم المسح على الجبيرة الفرضية^(١) في الوضوء والغسل بدلا من غسل العضو المريض أو مسحه، وإنما يصح المسح عليها بشرط أن يكون غسل العضو المريض أو مسحه ضارا به بأن كان يخاف أن يترتب على غسله أو مسحه حدوث مرض أو زيادة ألم أو تأخر شفاء أو نحو ذلك، فإن ضره الغسل دون المسح فرض مسحه، فإن ضره المسح عليه أيضا فرض المسح على الجبيرة^(٢) ونحوها مرة واحدة يعم بها جميع

= المالكية — قالوا المعتمد في فاقد الطهورين أن الصلاة تسقط عنه أداء وقضاء فلا يصل ولا يقضى .

الحنابلة — قالوا إن فاقد الطهورين يصل صلاة حقيقية، ولا يعيد إلا أنه يجب عليه أن يقتصر في صلاته على ما لا تصح إلا به .

(١) الحنفية — لم قولان مصححان في المسح على الجبيرة : أحدهما قول الامام وهو أن المسح واجب لا فرض فتصح الصلاة بدونه وإن وجبت إعادتها إن تركه قصدا فيأثم يترك الإعادة، ثانيهما قول الصاحبين وهو أن المسح فرض يفوت الجواز بقوته فلا تصح الصلاة بدونه .

(٢) الشافعية — قالوا إن لم يمكنه غسل عضو من الأعضاء لمرض به وجب عليه غسل السليم، والتيمم بدل غسل العضو المريض، ولا يمسح على محل المرض بالماء بل يعم موضع المرض يتراب التيمم إذا كان المرض في عضو من أعضاء التيمم ولم يضره التراب وإلا اقتصر على غسل السليم، ويجب إعادة الصلاة بعد البرء . =

المحل المريض . وإن جاوزت الجبيرة المحل المريض لضرورة ربطها وجب تميمها^(١)

== هذا إذا لم يكن على العضو المريض جبيرة ، فإن كان عليه جبيرة أو نحوها وجب عليه أن يغسل السليم ، ويمسح على الجبيرة بدل ما استتر من الأجزاء السليمة التي جاوزت محل المرض ويتم بدل غسل الجزء المريض ، فإن كانت الأجزاء المريضة متعدّدة وجب عليه أن يعدّد التيمم بعدد الأجزاء المريضة كما يجب عليه أن يعدّد المسح إذا تعدّدت الجبيرة ، فإن عمت الجراحة جميع الأجزاء كفى تيمم واحد عن الجميع كما يكتفى تيمم واحد عن عضوين متواليين في الترتيب عمتهما الجراحة كالرأس والرجلين . هذا ولا بد من مراعاة الترتيب في الوضوء .

(١) الحنفية — قالوا لا يشترط تعميم الجبيرة بالمسح بل يكتفى مسح أكثرها .

(٢) الحنفية — قالوا إذا جاوزت الجبيرة محل المرض فلا يخلو إما أن يكون حلها ضاراً به أو غير ضار ، فإن كان غير ضار وجب حلها وغسل ما تحتها إن لم يضر الغسل ، فإن كان الغسل يضر محل المرض وجب مسحه وغسل ما حوله من الأجزاء السليمة التي كانت تستر الجبيرة زيادة عن محل المرض ، فإن كان مسح محل المرض يضر أيضاً وجب غسل ما حوله من الأجزاء السليمة والمسح على الخرقعة التي على محل المرض فقط ، أما إن كان حلها ضاراً فإنه يجب عليه أن يمسح على الجبيرة ولا يكلف حلها سواء كان غسل ما تحتها أو مسحه ضاراً أولاً ، إنما يجب أن يمسح على ما استتر الصحيح والسليم بحيث يكون القدر المنسوح من مجموعهما أكثر الجبيرة ، وهذا هو المعتمد من أنه يكتفى بمسح أكثر الجبيرة ونحوها ولا يجب آستيعابها كما تقدّم . هذا وإن كان يضره الغسل بالماء البارد وقدر على تحصيل الماء الساخن الذي لا يضر لزبه الغسل بالماء الساخن .

الحنابلة — قالوا إن وضع الجبيرة على طهارة فإن جاوزت محل المرض مسح عليها بالماء وتيمم عن الزائد ، فإن لم توضع على طهارة كأن وضعها قبل أن يتوضأ ==

بالمسح مرة واحدة . فإن كان المحل المريض مما يمسح كالرأس ففيه تفصيل
المذاهب .^(١)

مبطلاته

ويبطل المسح على الجيرة لسقوطها عن موضعها أو نزاعها عن مكانها على
تفصيل في المذاهب .^(٢)

= وجب عليه التيمم فقط ولا يصح منه المسح ، فإن تعددت الأعضاء المريضة وجب
عليه أن يعتد التيمم إلا اذا عمت الجراحة جميع أعضاء الوضوء أو الغسل فانه لا يجب
عليه إلا تيمم واحد ، ولا بد من مراعاة الترتيب والولاء في الطهارة من الحدث
الاصغر كما تقدم .

(١) المالكية — قالوا إن عمت الجراحة الرأس فحكمه حكم الأعضاء المغسولة
وإن لم تتم فإن تيسر مسح بعض الرأس مسحه وكل على العامة ، وإن لم يتم
فحكمه حكم ما عتمته الجراحة .

الشافعية — قالوا إن بقي من الرأس جزء سليم وجب المسح عليه وإلا تيمم
بدل مسحها .

الحنفية — قالوا إن كان بعض الرأس صحيحا وكان يبلغ قدر ما يجب عليه
المسح وهو الربع فرض المسح عليه بدون حاجة للمسح على الجيرة ، وإن عمت الجراحة
جميع الرأس كان حكمه حكم الأعضاء المغسولة فيجب المسح عليه إن لم يضره ، فإن
ضره مسح على الجيرة ونحوها .

الحنابلة — قالوا إن عمت الجراحة الرأس ولم يمكنه المسح عليها مسح على
العصابة التي عليها أو عمامها بالمسح ، ويتم إن شدها على غير طهارة كما تقدم ،
وإن لم تتم مسح على الصحيح منها وكل على العصابة لأن العصابة تنوب عن الرأس
في المريضة ويبقى السليم على أصله .

(٢) المالكية — قالوا إن سقطت عن برء بطل المسح عليها ووجب الرجوع
إلى الأصل في تطهير ما تحتها بالغسل أو بالمسح إن كان متطهرا ويريد البقاء على =

ومن صلى بطهارة فيها مسح على جبيرة ونحوها صحّت صلاته ولا إعادة عليه
إذا مسح العضو المريض ^(١) .

== طهارته . ويشترط في صحة الطهارة بغسل أو مسح ما تمسّحها أن يبادر بحيث لا تفوته
الموالة عمداً فإن طال الزمن نسياناً صح . وإن سقطت عن غيره ردها إلى موضعها
وبادر بالمسح عليها بحيث لا تفوته الموالة . فإن كان سقوطها أو نزعها في الصلاة
بطلت الصلاة ووجب إعادة ما بعدها بعد تطهير ما تمسّحها أن كان ذلك عن برء . فإن كان
عن غير برء أعادها ومسح عليها نفسها .

الشافعية — قالوا إن كان سقوطها عن برء في الصلاة بطلت الصلاة والطهارة
وإن كان عن غير برء بطلت الصلاة دون الطهارة فيرد الجبيرة إلى موضعها ومسح
عليها فقط . ويعيد تطهير ما بعدها من الأعضاء إن وجد مراعاة للترتيب .

الحنفية — قالوا إن سقطت الجبيرة عن غير برء لم يبطل المسح عليها سواء كان
في الصلاة أو خارجها، وإن كان سقوطها في الصلاة عن برء، فإن كان قبل القعود
الأخير قدر التشهد بطلت صلاته وعليه في هذه الحالة أن يطهر موضع الجبيرة فقط
ويعيد الصلاة . وإن كان سقوطها في آخر الصلاة بعد القعود قدر التشهد فالإمام
يقول بالبطالان والصاحبان يقولان بالصحة لأنه في هذه الحالة تكون صلاته قد
تمت ويكون سقوط الجبيرة بمنزلة الكلام أو الحدث بعد تمام الصلاة .

الحنابلة — قالوا إذا سقطت الجبيرة انتقض وضوءه كله سواء كان سقوطها
عن برء أو غير برء إلا أنه إن كان سقوطها عن برء توضع فقط . وإن كان سقوطها
عن غير برء أعاد الوضوء والتيمم .

(١) الشافعية — قالوا يجب إعادة الصلاة في ثلاثة أمور . أحدها إذا كانت
الجبيرة في أعضاء التيمم . ثانيها إذا كانت في غير أعضاء التيمم وأخذت من الصحيح ==

مباحث الحيض

تعريفه

هو دم يخرج من قبل المرأة حال صحتها من غير سبب ولادة أو انقباض ؛
 ووقته من بلوغ الأثنى تسع سنين الى سن اليأس على تفصيل في المذاهب ^(١) .
 فاذا رأت الدم قبل بلوغ تسع سنين أو رآته بعد سن الإياس لا يكون دم
 حيض بل هو دم فساد .

= زيادة عن المقدار الذي يستمسك به في ربطها . فالثا إذا كانت في غير أعضاء
 التيمم وأخذت من الصحيح بقدر الاستمسك فقط لكنها وضعت وهو محدث .

(١) المالكية — قالوا إذا خرج الدم من مراهقة ، وهي بنت تسع الى
 ثلاث عشرة فيسأل فيه النساء فإن جزمين بأنه حيض أو شككن فيكون حيضا . أما اذا
 جزمين بأنه ليس بحيض فلا يكون حيضا بل هو دم علة وفساد ومثلهن الطيب الأمين
 الخبير بذلك ، وإن خرج ممن يزيد سنها على ثلاث عشرة الى الخمسين فانه يكون
 حيضا جزما ، وإن خرج ممن يزيد سنها على الخمسين الى السبعين ؛ فيسأل فيه النساء
 أيضا ويعمل برأين فيه ؛ فإن خرج ممن بلغ سنها السبعين لم يكن حيضا قطعا بل
 هو استحاضة ؛ ومثله ما اذا خرج من صغيرة لم تبلغ تسع سنين .

الحنفية — قالوا إذا خرج الدم من بنت تسع سنين كان حيضا على المختار فاذا
 رآته تركت الصوم والصلاة ويستمر وقته الى الإياس وهو أن تبلغ خمسة وخمسين
 سنة على المختار فإن رأت دما بعدها لا يكون حيضا إلا إذا رأت بعد اليأس دما قويا
 أسود أو أحمر قانيا فإنه يعتبر حيضا حيثلذ .

الحنابلة — قدروا حد الإياس بخمسين سنة ، فلورأت الدم بعدها لا يكون
 = حيضا ولو قويا .

شروطه

وشروطه : أن يكون على لون من ألوان الدم وهي الحمرة، والصفرة، والكدرية (التوسط بين لون السواد والبياض^(١)) فلورأت بياضا خالصا لا يكون حيضا ، وأن يكون الرحم خاليا من الحمل، فما تراه الحامل من الدم يكون دم فساد^(٢)، وأن يتقدمه أقل مدة الطهر، وأن يبلغ أقل نصاب الحيض .

مدة الحيض والطهر

وأقل^(٣) مدة الحيض يوم وليلة وأكثره خمسة عشرة يوما وغالبه ستة أيام أو سبعة.

== الشافعية — قالوا انه لا أثر لسن الحيض فهو ممكن ما دامت المرأة على قيد الحياة لكن الغالب آتضاعه بعد اثنتين وستين سنة فهو سن الإياس من الحيض غالبا .

(١) الحنفية والشافعية — قالوا إن ألوان دم الحيض هي : السواد، والحمرة، والصفرة ، والكدرية ، والتريبة (نسبة للتراب بمعنى التراب أى يكون الدم على لون التراب) إلا أن الحنفية زادوا على هذه الألوان الخضرة واستبدل الشافعية (التريبة) (بالشقرة) .

(٢) المالكية والشافعية — قالوا ما تراه الحامل من الدم يكون دم حيض فلا يشترط خلو الرحم من الحمل عندهم إلا أن الشافعية قالوا تعتبر مدة حيضها في الحمل كمادتها في غيره . أما المالكية فإنهم قالوا إن رأت الحامل الدم بعد شهرين من حملها الى ستة أشهر فإن مدة حيضها تقدر بعشرين يوما إن استمر بها الدم وفي ستة أشهر الى آخر الحمل تقدر بثلاثين يوما . أما اذا رأت الدم في الشهر الأول أو الثاني من حملها كانت كالمعتادة وسيأتى بيان حكمها .

(٣) الحنفية — قالوا إن أقل مدة الحيض ثلاثة أيام وثلاث ليال وأكثرها عشرة أيام وباليها فإن كانت معتادة وزادت على عاداتها فيا دون العشرة كان الزائد ==

وأقل^(١١) مدة الطهر خمسة عشر يوما ولا حد لأكثره . والنقاء من الدم في أيام

= حيضا فلو كانت عادتها ثلاثة أيام مثلا ثم رأت الدم أربعة أيام انتقلت عادتها الى الأربعة وأعتبر الرابع حيضا فإن العادة تثبت ولو بمرة وإن كانت عادتها أربعة ثم رأت خمسة انتقلت العادة الى الخمسة وكان الخامس حيضا وهكذا الى العشرة . فإذا جاوزت العشرة كانت مسحاضة فلا يعتبر الزائد على العشرة حيضا بل ترد الى عادتها كما يأتي في مبحث الاستحاضة .

المالكية — قالوا لا حد لأقل الحيض بالنسبة للعبادة لا باعتبار الخارج ولا باعتبار الزمن . فلو نزل منها دفقة واحدة في لحظة تعتبر حائضا . أما بالنسبة للعدة والاستبراء فقالوا إن أقله يوم أو بعض يوم ولا حد لأكثره باعتبار الخارج أيضا فلا يحيد برطل مثلا أو أكثر أو أقل . وأما أكثره باعتبار الزمن فيقدر بخمسة عشر يوما لمبتدأة غير حامل . أما الحامل فقد سبق حكمها ويقدر بثلاثة أيام زيادة على أكثر عادتها استظهارا . فإن اعتادت خمسة أيام ثم تمادى حيضا مكثت ثمانية أيام فإن استمر بها الدم في الحيضة الثالثة كانت عادتها ثمانية لأن العادة تثبت بمرة فتمكث أحد عشر يوما فإن تمادى في الحيضة الرابعة تمكث أربعة عشر يوما فإن تمادى بعد ذلك فلا تزيد على الخمسة عشر يوما ويكون الدم الخارج بعد الخمسة عشر أو بعد الاستظهار بثلاثة أيام على أكثر العادة قبل الخمسة عشر يوما دم استحاضة .

(١) الحنابلة — قالوا إن أقل مدة الطهر بين الحيضتين هي ثلاثة عشر يوما .

الشافعية — قالوا إن أقل مدة الطهر خمسة عشر يوما بشرط أن يكون واقعا بين دحى حيض . أما إذا كان واقعا بين دم نفاس ودم حيض فلا حد لأقله عندهم .

(٢) الحنابلة والمالكية — قالوا إن النقاء زمن الحيض طهر فلو انقطع عنها الدم يوما بين يومى حيض تعتبر طاهرة تفعل فيه ما تفعله الطاهرات .

الحيض يعتبر حيضاً فلورأت يوماً دماً ويوما نقاء (بحيث لو وضعت قطنة لم تلتوث) ويوما بعد ذلك دماً وهكذا في مدة الحيض تعتبر حائضاً في الكل . أما مدة الحيض فقد تقدم تفصيل المذاهب فيها ، وما نقص عن أقل مدة الحيض أو زاد على أكثرها فهو استحاضة ، ويمنع الحيض أموراً تقدم بيانها فيما يمنعه الحدث الأكبر .

النفاس

هو دم يخرج للولادة من القبل على تفصيل في المذاهب . فلو شق بطنها ونخرج

(١) المالكية — قالوا إن الدم الذي يخرج مع الولادة أو بسدها هو دم نفاس ومنه ما يخرج مع الولد الأول أو بعده أو قبل ولادة الثاني لمن ولدت توأمين أما الدم الذي يخرج قبل الولادة فهو دم حيض عندهم .

الحنابلة — قالوا إن الدم النازل قبل الولادة بيومين أو ثلاثة مع أمانة كالطلاق والدم الخارج مع الولادة يعتبر نفاساً كالدم الخارج عقب الولادة .

الشافعية — قالوا يشترط في تحقق أنه دم نفاس أن يخرج الدم بعد فراغ الرحم من الولد بأن يخرج كله فلو خرج بعض الولد أو أكثره لا يكون دم نفاس ومعنى كونه عقب الولادة أنه لا يفصل بينه وبينها خمسة عشر يوماً فأكثر وإلا كان دم حيض أما الدم الذي يصاحب الولد وينزل قبل الطلاق فليس هو دم نفاس بل هو دم حيض إن كانت حائضاً لأن الحامل قد تحيض عندهم كما تقدم ، وإن لم تكن حائضاً فهو دم فاسد .

الحنفية — قالوا إن الدم الذي يخرج عند خروج أكثر الولد هو دم نفاس كالدم الذي يخرج عقب خروجه . أما الدم الذي يخرج بخروج أقل الولد أو قبله فهو دم فساد ولا تعتبر نفساء وتفعّل ما يفعله الطاهرات .

منه الولد لا تكون نفساء وإن انقضت به العدة . أما السقط فإن ظهر بعض خلقه^(١) من أصبع أو ظفر أو شعر أو نحوه فهو ولد تصير بالدم الخارج عقبه نفساء وإن لم يظهر من خلقه شيء من نحو ذلك بأن وضعته علة أو مضغة .

فإن أمكن جعل الدم المرئي حيضاً بأن صادف عادة حيضها فهو حيض، وإلا فهو دم علة وفساد .

وإذا ولدت المرأة توأمين (ولدين) فدة نفاسها تعتبر من الأول لا من الثاني فلو مضى زمن بين ولادة الأول والثاني حسبت مدة النفاس من ولادة الأول ؛ ولو كملت ذلك الزمن أكثر مدة النفاس . فلو فرض وجاء الولد الثاني بعد أربعين يوماً من ولادة الأول يـكون الدم النازل بعد ولادته دم علة وفساد لا دم نفاس .

ولا حد لأقل النفاس فيتحقق بلحظة . فإذا ولدت وأتقطع دمها عقب الولادة أو ولدت بلا دم انقضى نفاسها ووجب عليها ما يجب على الطاهرات .

(١) الشافعية — قالوا لا يشترط في النفاس أن يظهر بعض خلق الولد ، بل لو وضعت علة أو مضغة وأخبر القوابل بأنها أصل آدمي ، فالدم الخارج عقب ذلك نفاس .

(٢) الشافعية — قالوا إذا ولدت توأمين اعتبر نفاسها من الثاني . أما الدم الخارج بعد الأول فلا يعتبر دم نفاس . وإنما هو دم حيض إذا صادف عادة حيضها فإن لم يصادف عادة حيضها فهو دم علة وفساد .

المالكية — قالوا إذا ولدت توأمين فإن كان بين ولادتهما ستون يوماً (وهي أكثر مدة النفاس عندهم) كان لكل من الولدين نفاس مستقل ؛ وإن كان بينهما أقل من ذلك كان للولدين نفاس واحد ويعتبر مبدؤه من الأول .

أما أكثر مدة النفاس فهي أربعون يوماً؛ والنقاء من الدم المتخلل بين دماء النفاس كأن ترى يوماً دماً ويوماً طهراً فيه تفصيل المذاهب ^(١) .

الاستحاضة

هي سيلان الدم في غير وقت الحيض والنفاس من أدنى الرحم . فكل ما زاد على أكثر مدة الحيض أو النفاس أو نقص عن أقله أو سال قبل سن الحيض (وهو تسع سنين) فهو استحاضة .

(١) الشافعية — قالوا إن أكثر مدة النفاس ستون يوماً، وغالبه أربعون يوماً المالكية — قالوا إن أكثر مدة النفاس ستون يوماً .

(٢) الحنفية — قالوا إن النقاء المتخلل بين دماء النفاس يعتبر نقاساً وإن بلغت مدته خمسة عشر يوماً فأكثر .

الشافعية — قالوا النقاء المتخلل بين دماء النفاس إن كان خمسة عشر يوماً فصاعداً فهو طهر وما قبله نفاس وما بعده حيض وإن نقص عن خمسة عشر يوماً فالكل نفاس على الراجح . فإن لم ينزل دم عقب الولادة أصلاً . ولم يأتها الدم مدة خمسة عشر يوماً أصلاً فالكل طهر . وما يجيء بعد ذلك من الدم حيض ولا نفاس لها في هذه الحالة .

المالكية — قالوا إن النقاء المتخلل بين دماء النفاس إن كان نصف شهر فهو طهر والدم النازل بعده حيض وإن كان أقل من ذلك فهو دم نفاس ، وتنفق أكثر مدة النفاس . بأن تضم أيام الدم إلى بعضها وتلقى أيام الانقطاع حتى تبلغ أيام الدم ستين يوماً فينتهي بذلك نفاسها . ويجب عليها أن تفعل في أيام الانقطاع ما يفعله الطاهرات من صلاة وصيام ونحو ذلك .

الحنابلة — قالوا النقاء المتخلل بين دماء النفاس طهر فيجب عليها في أيامه كل ما يجب على الطاهرات .

ولا تمتنع الاستحاضة شيئاً مما يمنعه الحيض والنفاس من قراءة القرآن ومس مصحف ودخول مسجد واعتكاف وطواف ووطء وغير ذلك مما سبق تفصيله في بحث الأمور التي يمنع منها الحدث الأكبر، فلا تتوقف مباشرة شيء من ذلك على الفسل وإن توقف بعضه على الوضوء .

والمستحاضة من أصحاب الأعذار كالمبطون ومن به سلس بول أو رطاف دائم أو جرح لا يرقأ دمه وقد تقدم حكم ذلك في (بحث المعذور) في نواقض الوضوء مفصلاً في المذاهب .

وفي تقدير مدة حيض المستحاضة اختلاف في المذاهب .^(١)

(١) الشافعية — قالوا إن المستحاضة المبتدأة إذا ميزت الدم بحيث عرفت القوى من الضعيف ، فإن حيضها هو الدم القوى بشرط أن لا ينقص عن أقل الحيض ولا يزيد على أكثره ، والضعيف طهر بشرط أن لا ينقص عن أقل الطهر وأن يكون نزوله متتابعاً ، فإن اختل الشرط في الأمرين يكون حيضها يوماً وليلة وباقي الشهر طهر كما لو كانت مبتدأة لا تميز بين قوى الدم وضعيفه ، أما المعتادة فإن كانت مميزة فحيضها الدم القوى عملاً بالتمييز لا بالعادة المخالفة ، وإن لم تكن مميزة وتعلم عاداتها قدرها ووقتاً فترد إلى عاداتها في ذلك .

الحنابلة — قالوا إن المستحاضة إما أن تكون معتادة أو مبتدأة ، فالمعتادة تعمل بعاداتها ولو كانت مميزة ، والمبتدأة إما أن تكون مميزة أولاً ، فإن كانت مميزة عملت بتمييزها إن صالح الأقوى أن يكون حيضاً بأن لم ينقص عن يوم وليلة ولم يزد على خمسة عشر يوماً ، وإن كانت غير مميزة قدر حيضها بيوم وليلة وتفسل بعد ذلك وتفعل ما يفعله الطاهرات ، وهذا في الشهر الأول والثاني والثالث ، أما في الشهر الرابع فتنتقل إلى غالب الحيض وهو ستة أيام أو سبعة بجتهادها وتميزها .

المالكية — قالوا إن المستحاضة إن عرفت أن الدم النازل هو دم الحيض بأن ميزته بریح أو لون أو نخل أو نالم فهو حيض بشرط أن يتقدمه أقل الطهر وهو =

خمسة عشر يوما ، فان لم تميز أو ميزت قبل تمام أقل الطهر فهي مستحاضة أى باقية على أنها طاهرة ولو مكثت على ذلك طول حياتها وتعتد علة المرتابة بسنة بيضاء ، ولا تزيد الميزة ثلاثة أيام على عاداتها استظهارا ، بل تقتصر على عاداتها ما لم يستمر ما ميزته بصفة الحيض فان استمر استظهرت .

الخفية — قالوا المستحاضة إما أن تكون مبتدأة (وهي التي كانت في أول حيضها أو نفاسها) ثم استقر بها الدم ، وإما أن تكون معتادة وهي التي سبق منها دم وطهر صحيحان ، وإما أن تكون متحيرة وهي المعتادة التي استقر بها الدم ونسيت عاداتها . فاما المبتدأة فانه اذا استقر بها الدم ، فيقدر حيضها بعشرة أيام ، وطهرها بعشرين يوما في كل شهر ، ويقدر نفاسها بأربعين يوما ، وطهرها منه بعشرين يوما ، ثم يقدر حيضها بعد ذلك بعشرة أيام وهكذا .

وأما المعتادة التي لم تنس عاداتها فانها ترد الى عاداتها في الطهر والحيض إلا اذا كانت عادة طهرها ستة أشهر فانها ترد اليها مع إنقاص ساعة منها بالنسبة لانقضاء العدة ، وأما بالنسبة لغير العدة فترد الى عاداتها كما هي .
وأما المتحيرة فلها أحكام تؤخذ من غير هذا الكتاب .

كتاب الصلاة

الصلاة في اللغة الدعاء، ومنه قوله تعالى : ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ وقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّدُوا تَسْلِيمًا﴾ ، وفي أصلح الفقهاء أقوال وأفعال، مفتوحة بالتكبير، مختمة بالتسليم، بشرائط مخصوصة ؛ وللصلاة أنواع، وشروط، وأركان (وتسمى فرائض) ، وسنن، ومكروهات، ومبطلات :

أنواع الصلاة

تنقسم الصلاة الى ما لا يشتمل على ركوع وسجود وهي صلاة الجنازة، وما يشتمل عليهما وهو ما عداها ، وينقسم الثاني الى قسمين : الأول الصلاة المفروضة ، والثاني الصلاة النافلة وهي تشمل المسنونة والمندوبة .

شروط الصلاة

منها بلوغ دعوة النبي صلى الله عليه وسلم ، والعقل ، والبلوغ ، والنقاء من دم الحيض والنفاس ، والطهارة من الحدثين في البدن ، ومن الخبث غير المعفو عنه

(١) المالكية والحنابلة — عزفوها بأنها قرينة فعلية ذات إحرام وسلام أو سجود فقط ، ليشتمل سجود التلاوة حيث يسمى عندهم صلاة وليس له إحرام ولا سلام كما سيأتي بعد .

(٢) المالكية والحنابلة — قالوا إن سجود التلاوة صلاة لا ركوع فيها فهو داخل في أنواع الصلاة عندهم .

(٣) الحنفية — زادوا قسماً ثالثاً سموه بالواجب وهو صلاة الوتر وقضاء النوافل التي فسدت بعد الشروع فيها وصلاة العيدين .
المالكية — زادوا قسماً ثالثاً سموه بالرغبة وهو صلاة ركعتي الفجر .

في البدن والثوب والمكان ، واستقبال القبلة مع الأمن والقدرة ، وستر العورة لقادر عليه . هذا وقد ذكرت الشروط مجتمعة عند كل مذهب في أسفل الصحيفة ^(١) .

(١) المالكية — قسموا الشروط الى ثلاثة أقسام : شروط وجوب فقط ، وشروط صحة فقط ، وشروط وجوب وصحة معا .

فأما شروط الوجوب فقط فهي اثنان : البلوغ ، وعدم الاكراه على تركها فلا تجب على مكروه حال إكراهه بقتل أو ضرب أو سجن أو قيد أو صفع لدى مروءة بملاء لقوله صلى الله عليه وسلم : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » والذي لا يجب على المكروه عندهم إنما هو فعلها ببيئاتها الظاهرة وإلا فتي تمكن من الطهارة وجب عليه فعل ما يقدر عليه من نية وإحرام وقراءة وإيماء فهو كالمرضى العاجز يجب عليه فعل ما يقدر عليه ويسقط عنه ما عجز عن فعله .

وأما شروط الصحة فقط فهي خمسة : الطهارة من الحدث ، والطهارة من الخبث ، والإسلام ، واستقبال القبلة ، وستر العورة .

وأما شروط الوجوب والصحة معا فهي ستة : بلوغ دعوة النبي صلى الله عليه وسلم ، والعقل ، ودخول وقت الصلاة ، وأن لا يفقد الطهورين بحيث لا يجد ماء ولا صعيدا ، وعدم النوم والغفلة ، والخلو من دم الحيض والنفساء ، ويعلم من هذا أن المالكية زادوا في شروط الصحة الإسلام ولم يعملوه من شروط الوجوب فالكفار تجب عليهم الصلاة عندهم ولكن لا تصح إلا بالإسلام خلافا لغيرهم فانهم عدّوه في شروط الوجوب وإن كان الشافعية والحنابلة يقولون إن الكافر يعذب على ترك الصلاة عذابا زائدا على عذاب الكفر ، وعدّوا الطهارة شرطين : وهما طهارة الحدث ، وطهارة الخبث ، وزادوا في شروط الوجوب عدم الإكراه على تركها .

الشافعية — قسموا شروط الصلاة الى قسمين فقط : شروط وجوب ، وشروط صحة .

== أما شروط الوجوب عندهم فهي ستة : بلوغ دعوة النبي صلى الله عليه وسلم ، والإسلام ، والعقل ، والبلوغ ، والنقاء من دم الحيض والنفاس ، وسلامة الحواس ولو السمع أو البصر فقط .

وأما شروط الصحة فهي سبعة : طهارة البدن من الخدثين ، وطهارة البدن ، والثوب ، والمكان من الخبث ، وستر العورة ، واستقبال القبلة ، والعلم بدخول الوقت ، ولو ظنا . ومراتب العلم ثلاث : أولاً أن يعلم بنفسه أو بإخبار ثقة عاين ويدخل في هذا رؤية المزاويل والساعات الصحيحة المحررة والمؤذن العارف في حالة الصبح . ثانياً الاجتهاد بأن يتحرى دخول الوقت بالوسائل الموصلة . ثالثاً تقليد المتحرى ويلزم أن يراعى هذا الترتيب في حق البصير . أما الأعشى فيجوز له التقليد والعلم بالكيفية ، وترك المبطل ، فزاد الشافعية في شروط الصلاة ثلاثة : العلم بكيفية الصلاة بحيث لا يعتقد فرضاً من فرائضها سنة ان كان عامياً وأن يميز بين الفرض والسنة إن كان ممن اشتغل بالعلم زماناً يتمكن فيه من معرفة ذلك ، وترك المبطل بحيث لا يأتي بمناف لها حتى تتم ، والعلم بدخول وقت الصلاة في الصلاة المؤقتة .

وزادوا في شروط الوجوب : الاسلام ، لكنهم قالوا إن كان الكافر لم يسبق له إسلام فانها لا تجب عليه بمعنى أنه لا يطالب بها في الدنيا وإن كان يعذب عليها عذاباً زائداً على عذاب الكفر كما تقدم . أما المرتد فانه يطالب بها في الدنيا كما يعذب عليها في الآخرة .

الخفيفة — قسموا شروط الصلاة الى قسمين : شروط وجوب ، وشروط صحة كالشافعية . أما شروط الوجوب عندهم فهي خمسة : بلوغ دعوة النبي صلى الله عليه وسلم ، والإسلام ، والعقل ، والبلوغ ، والنقاء من الحيض والنفاس ، وكثير من الخفيفة لم يذكر بلوغ الدعوة آكتفاء باشتراط الإسلام . وأما شروط الصحة فهي ستة : طهارة البدن من الحدث والخبث ، وطهارة الثوب من الخبث ، وطهارة المكان من الخبث ، وستر العورة ، والنية ، واستقبال القبلة ؛ فزادوا في شروط ==

ومن هذه الشروط ما لا يحتاج الى بيان وشرح ومنها ما يحتاج لذلك فما يحتاج لبيان أفرد له الفقهاء مباحث خاصة به كبحاث الطهارة من الحدث والنجس وقد تقدم الكلام عليها مفصلاً في كتاب الطهارة، وكذلك دخول الوقت وستر العورة واستقبال القبلة فانها تحتاج لشرح وبيان فلذا أفردت بالذكر في مباحث خاصة بها على الوجه الآتي :

(الأول) مبحث أوقات الصلاة المفروضة

الصلاة المفروضة على كل مكلف خمس : الظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء، والصبح ؛ وقد فرضت بمكة ليلة الاسراء قبل الهجرة بسنة على الترتيب المذكور . فكان الظهر أول ما فرض وهي ركن من أركان الاسلام المبينة في قوله صلى الله عليه وسلم : « بنى الاسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت من استطاع اليه سبيلاً » بل هي أجل الأركان بعد الشهادتين ؛ ودليل فرضيتها الكتاب والسنة والإجماع . أما الكتاب فقوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى

= الوجوب للإسلام كالشافعية إلا أنهم قالوا ان الكافر لا يعذب على تركها عذاباً زائداً على عذاب الكفر مطلقاً . وقسموا شروط الطهارة الى ثلاثة أقسام وزادوا النية فلا تصح الصلاة بغير نية لقوله صلى الله عليه وسلم « إنما الأعمال بالنيات » ولأنه بالنية تميز العبادات عن العادات وتميز العبادات بعضها عن بعض ووافق الخطابية على عدّها شرطاً وجعلها الشافعية ركناً وكذا المالكية على المشهور كما يأتي في أركان الصلاة .

الخطابة — لم يقم الخطابة شروط الصلاة الى شروط وجوب وشروط صحة كغيرهم بل عدوا الشروط تسعة وهي : الإسلام، والعقل، والتمييز، والطهارة من الحدث مع القدرة، وستر العورة، واجتناب النجاسة ببدنه وتوابعه وبقعته، والنية، واستقبال القبلة، ودخول الوقت، وقالوا إنها جميعها شروط لصحة الصلاة .

المؤمنين كتاباً موقوتاً» أى فرضاً مؤقتاً ، وقوله تعالى : ﴿ حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى ﴾ الى غير ذلك من الآيات . وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم : « خمس صلوات افترضهن الله عز وجل من أحسن وضوءهن وصلاهن لوقتهن وأتم ركوعهن وخشوعهن كان له على الله عهد أن يغفر له ومن لم يفعل فليس له على الله عهد . إن شاء غفر له وإن شاء عذبه » رواه أبو داود ، وقوله صلى الله عليه وسلم : لمعاذ لما بعثه الى اليمن « أخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة » وأما الإجماع فإنه لم يختلف في فرضيتها فرد من المسلمين فضلاً عن أئمة الدين فهي معلومة من الدين بالضرورة . وجاهاها مرتد عن دين الاسلام تجرى عليه أحكام المرتدين . ويؤخذ من هذه الأدلة دليل كونها خمساً في اليوم واللييلة .

ثم إن السنة قد بينت أوقاتها بالتعيين فلا تصح إذا قدمت على أوقاتها . ويجرم تأخيرها عنها بغير عذر شرعى إلا في جمع التقديم وجمع التأخير الآتى ببيانها :

فتجب الصلاة بدخول وقتها وجوباً موسعاً الى أن يبقى من الوقت جزء لا يسع إلا الطهارة والصلوة فتجب الصلاة حينئذ وجوباً مضيقاً بحيث لو لم يؤدّها كلها فيه يكون آثماً^(١) فلو شرع في الصلاة أخرج جزء من الوقت وصلّى بعضها فيه كان آثماً وإن كانت الصلاة أداءً بإدراك بعضها في الوقت ولو بتكبيره الاحرام إلا أن من^(٢)

(١) المالكية — قسموا الوقت الى اختيارى وضرورى كما سيأتى بعد وقالوا إذا أدّى ركعة من الصلاة في الوقت الاختيارى ثم كلها في الوقت الضرورى فإنه لا يأثم . أما إذا لم يؤد ركعة كاملة في الوقت الاختيارى فإنه يأثم سواء أوقعها كلها في الوقت الضرورى أو أوقع ركعة فيه وبقاها خارجه .

(٢) الشافعية والمالكية — قالوا لا تكون الصلاة أداءً إلا إذا أدرك ركعة كاملة في الوقت .

أدرك بعضها في الوقت يكون أقل إنما من لم يدرك منها شيئاً فيه، فيبتدئ وقت الظهر عقب زوال الشمس مباشرة إلى أن يصير ظل كل شيء مثله سوى الظل الذي كان موجوداً للشيء عند الزوال، ولمعرفة ذلك تفرز خشبة مستوية أو نحوها في أرض مستوية قبل الظهر في الشمس فيكون لها ظل طبعاً . فيأخذ الظل في النقص شيئاً فشيئاً حتى لا يبقى منه سوى جزء يسير وعند ذلك يقف الظل قليلاً فتوضع عند نهايته علامة إن كان هناك ظل وإلا فيكون البدأ من نفس الخشبة كما في الأقطار المتوازية ومتى وقف الظل كان ذلك وقت الاستواء ؛ فإذا أخذ في الزيادة علم أن الشمس زالت أي مالت عن وسط السماء وهذا هو أول وقت الظهر، فإذا طال ظل الخشبة حتى صار مثلها بعد الظل الذي كان موجوداً عند الزوال خرج وقت الظهر .

ويبتدئ وقت العصر من زيادة ظل الشيء عن مثله بدون أن يحسب الظل الذي كان موجوداً عند الزوال كما تقدم وينتهي إلى غروب الشمس^(٣) .

(١) المالكية — قسموا الوقت إلى اختياري وهو ما يوكل الأداء فيه إلى اختيار المكلف ؛ وضروري وهو ما يكون عقب الوقت الاختياري، وسمي ضرورياً لأنه مختص بأرباب الضرورات من غفلة وحيش وإغماء وجنون ونحوها فلا يأثم واحد من هؤلاء بأداء الصلاة في الوقت الضروري أما غيرهم فيأثم بإيقاع الصلاة فيه إلا إذا أدرك ركعة من الوقت الاختياري كما تقدم وسيأتي تفصيل الأوقات الضرورية والاختيارية .

(٢) المالكية — قالوا هذا وقت الظهر الاختياري، أما وقته الضروري فهو من دخول وقت العصر الاختياري ويستمر إلى أن يبقى على الغروب وقت لا يسع إلا صلاة العصر .

(٣) المالكية — قالوا العصر وقتان ضروري واختياري، أما وقته الضروري فيبتدئ باصفرار الشمس في الأرض والجدران لا باصفرار عينها لأنها لا تصفر =

وقت المغرب يتدئ من مغيب جميع قرص الشمس ، ويتهى بمغيب الشفق الأحمر^(١) .

= حتى تغرب ويستمر الى الغروب . أما وقته الاختيارى فهو من زيادة الظل عن مثله ويستمر لاصفرار الشمس ، والمشهور أن بين الظهر والعصر اشتراكا فى الوقت بقدر أربع ركعات فى الحضر واثنين فى السفر وهل اشتراكهما فى آخر وقت الظهر فتكون العصر داخله على الظهر آخر وقته ، أو فى أول وقت العصر فتكون الظهر داخله على العصر فى أول وقته ، وفى ذلك قولان مشهوران : فمن صلى العصر فى آخر وقت الظهر ونزع من صلاته حين بلوغ ظل كل شئ مثله كانت صلاته صحيحة على الأول باطلة على الثانى ؛ ومن صلى الظهر فى أول وقت العصر كان آثما على الأول لتأخيرها عن الوقت الاختيارى ولا يائم على القول الثانى لأنه أوقعها فى الوقت الاختيارى المشترك بينهما .

الحنبالة — قالوا إن للعصر وقتين : اختيارى ، وضورى . فالأول ينتهى بصيرورة ظل كل شئ مثله ، والثانى ما بعد ذلك الى غروب الشمس ، ويحرم عندهم إيقاع صلاة العصر فى هذا الوقت الضورى وإن كانت أداء .

(١) الحنفية — قالوا إن الأفق الغربى يمتريه بعد الغروب أحوال ثلاثة متعاقبة : إحرار فيبايض فسواد ، فالشفق عند أبى حنيفة هو البياض ، وغيبته ظهور السواد بعده فتى ظهر السواد خرج وقت المغرب وعليه العمل فى المساجد اليوم . أما الصاحبان فالشفق عندهم هو ما ذكر أعلى الصحيفة ثلاثاً .

المالكية — قالوا لا أمتداد لوقت المغرب الاختيارى بل هو مضيق ويقدر بمن يسع فعلها وتحصيل شروطها من طهارتى حدث ونخبث وسترعورة ويزاد الأذان والإقامة فيجوز لمن يكون محصلاً للأموال المذكورة تأخير المغرب بقدر تحصيلها ويعتبر فى التقدير حالة الاعتدال الغالبة فى الناس فلا يعتبر تطويل موسوس ولا تخفيف مسرع . أما وقتها الضورى فهو من عقب الاختيارى ويستمر الى أن يبقى على =

ووقت العشاء يتبدئ من مغيب الشفق الى طلوع الفجر الصادق^(٢) .

ووقت الصبح من طلوع الفجر الصادق وهو ضوء الشمس السابق عليها الذى يظهر من جهة المشرق وينتشر حتى يعم الأفق ويصعد الى السماء منتشرا، وأما الفجر الكاذب فلا عبرة به وهو الضوء الذى لا ينتشر يخرج مستطيلا دقيقا يطلب وسط السماء بجائنيه ظلمة، ويشبه ذنب الذئب الأسود فان باطن ذنبه أبيض بجائنيه سواد ويتبدئ وقت الفجر الى طلوع الشمس^(١) .

= طلوع الفجر مايسع أربع ركعات بعد الطهارة وما معها فان لم يسع إلا ثلاثا فأقل نخرج وقت المغرب ويبقى الباقي لضرورة العشاء .

الشافية - قدروا مغيب الشفق الأحمر بساعة واحدة وأربع دقائق من مغيب قرص الشمس .

(٢) الحنابلة - قالوا ان للعشاء وقتين كالعصر وقت اختياري وهو من مغيب الشفق الى مضي ثلث الليل الأول ووقت ضرورة وهو من أول الثلث الثانى من الليل الى طلوع الفجر الصادق فن أوقع الصلاة فيه كان آثمًا وإن كانت صلاته أداء ، أما الصبح والظهر والمغرب فليس لها وقت ضرورة .

المالكية - قالوا إن وقت العشاء الاختياري يتبدئ من مغيب الشفق الأحمر وينتهي بانتهاء الثلث الأول من الليل وقتها الضرورى ما كان عقب ذلك الى أن يبقى على طلوع الفجر ما يدرك فيه ركعة كاملة من العشاء بعد تحصيل الشروط فان لم يبق ما يسع ركعة كاملة نخرج وقتها بنوعيه فن صلى العشاء فى الوقت الضرورى أثم إلا اذا كان من أصحاب الأعداء .

(١) المالكية - قالوا إن للصبح وقتين : اختياري وهو من طلوع الفجر الصادق ويمتد الى الإسفار البين (أى الذى تظهر فيه الوجوه بالبصر المتوسط فى محل لاسقف فيه ظهورا بنا ونحنى فيه النجوم)، وضرورى وهو ما كان عقب ذلك =

ولأداء الصلاة في أوقاتها المذكورة أحكام أخرى من استحباب أو كراهة منفصلة في المذاهب ^(١) .

== إلى طلوع الشمس، وهذا القول مشهور قوى . وعندهم قول مشهور بأنه ليس للصبح وقت ضرورة والأول أقوى .

(١) المالكية — قالوا أفضل الوقت أوله لقوله صلى الله عليه وسلم : « أول الوقت رضوان الله » ولقوله صلى الله عليه وسلم : « أفضل الأعمال الصلاة في أول وقتها » فيندب تقديم الصلاة أول الوقت المختار بعد تحقق دخوله مطلقا صيفا أو شتاء سواء كانت الصلاة صبحا أو ظهرا أو غيرهما؛ وسواء كان المصل منفردا أو جماعة وليس المراد بتقديم الصلاة في أول الوقت المبادرة بها بحيث لا تؤخر أصلا وإنما المراد عدم تأخيرها عما يصدق عليه أنه أول الوقت فلا ينافيه ندب تقديم النوافل القليلة عليها ويندب تأخير صلاة الظهر لجماعة تنتظر غيرها حتى يبلغ ظل الشيء ربعة صيفا وشتاء ويزاد على ذلك في شدة الحر إلى نصف الظل ،

الحنفية — قالوا يستحب الإبراد بصلاة الظهر بحيث يؤخر حتى تنكسر حدة الشمس ويظهر الظل للجدران ليسهل السير فيه إلى المساجد لقوله صلى الله عليه وسلم : « أبردوا بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم » . أما في الشتاء فالتعجيل في أول الوقت أفضل إلا أن يكون السماء غيم فيكون الأفضل التأخير خشية وقوعها قبل وقتها والعمل في المساجد الآن على التعجيل أول الوقت شتاء وصيفا ويتبنى متابعة إمام المسجد في ذلك لئلا تفوته صلاة الجماعة وإن ترك الإمام المستحب .

أما صلاة العصر فيستحب تأخيرها عن أول وقتها بحيث لا يؤخرها إلى تغير قرص الشمس وإلا كان ذلك مكروها محرما وهذا إذا لم يكن في السماء غيم فإن كان فانه يستحب تعجيلها لئلا يدخل وقت الكراهة وهو لا يشعر . وأما المغرب فيستحب تعجيلها في أول وقتها مطلقا لقوله صلى الله عليه وسلم : « إن أمتي لا يزالوا بخير ما لم يؤخروا المغرب إلى اشتباك النجوم مضاهاة لليهود » إلا أنه يستحب تأخيرها =

== قليلا في الغيم للتحقق من دخول وقتها . وأما صلاة العشاء فانه يستحب تأخيرها الى ما قبل ثلث الليل لقوله ؛ صلى الله عليه وسلم : « لولا أن أشق على أمتي لأخرت العشاء الى ثلث الليل أو نصفه » والأفضل متابعة الجماعة إن كان التأخير يفوتها . وأما الفجر فإنه يستحب تأخير صلاته الى الإسفار وهو ظهور الضوء بحيث يبقى على طلوع الشمس وقت يسع إعادتها بطهارة جديدة على الوجه المسنون لو ظهر فسادها لقوله صلى الله عليه وسلم : « أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر » فأوقات الكراهة عند الحنفية خمسة : وقت طلوع الشمس ، وما قبل وقت الطلوع بزمن لا يسع الصلاة ، فإذا شرع في صلاة الصبح قبل طلوع الشمس ثم طلعت قبل الفراغ من صلاته بطلت الصلاة ، ووقت الاستواء ، ووقت غروب الشمس ، وما قبل وقت الغروب بعد صلاة العصر فإذا صلى العصر كره تحريما أن يصلي بعده ؛ أما قبل صلاة العصر بعد دخول وقته فانه لا يكره أن يصلي غيره الى أن تتغير الشمس بحيث لا تحارفها العيون .

الشافعية — قالوا إن أوقات الصلوات تنقسم الى ثمانية أقسام : (الأول) وقت الفضيلة وهو من أول الوقت الى أن يمضي منه قدر ثلاثة أرباع الساعة الفلكية وسمى بذلك لأن الصلاة فيه تكون أفضل من الصلاة فيما بعده وهذا القسم يوجد في جميع أوقات الصلوات الخمس . (الثاني) وقت الاختيار وهو من أول الوقت الى أن يبقى منه قدر ما يسع الصلاة فالصلاة فيه تكون أفضل مما بعده وأدنى مما قبله ، وسمى اختياريًا لرجحانه على ما بعده وينتهي هذا الوقت في الظهر متى بق منه ما لا يسع إلا الصلاة وفي العصر بصيرورة ظل كل شيء مثليه . وفي المغرب بانتهاء وقت الفضيلة ، وفي العشاء بانتهاء الثلث الأول من الليل ، وفي الصبح بالإسفار . (الثالث) وقت الجواز بلا كراهة وهو مساوٍ لوقت الاختيار فحكمه حكمه إلا أنه في العصر يستمر الى الاصفرار ، وفي العشاء يستمر الى الفجر الكاذب ، وفي الفجر الى الاحمرار . (الرابع) وقت الحرمة وهو آخر الوقت بحيث تبقى منه ما لا يسع كل الصلاة كما تقدم . (الخامس) وقت الضرورة وهو آخر ==

= الوقت لمن زال عنه مانع كحيض ونفاس وجنون ونحوها وقد بقي من الوقت ما يسع تكبيرة الإحرام فإن الصلاة تجب في ذمته ويطالب بقضائها بعد الوقت فإذا زال المانع في آخر الوقت بمقدار ما يسع تكبيرة الإحرام وجب قضاء الصلاة والتي قبلها إن كانت تجمع معها كالظهر والعصر أو المغرب والعشاء بشرط أن يستمر زوال المانع في الوقت الثاني زمنا يسع الطهارة والصلاة لصاحبة الوقت والطهارة والصلاة قبلها من الوقتين فإذا زال الحيض مثلا في آخر وقت العصر وجب عليها أن تصل الطهر والعصر في وقت المغرب إذا كان زمن انقطاع المانع يسع الظهر والعصر وطهارتهما والمغرب وطهارتهما . (السادس) وقت الإدراك وهو الوقت المحصور بين أول الوقت وطرو المانع كأن تحيض بعد زمن من الوقت يسع صلاتها وطهرها فإن الصلاة وجبت عليها وهي خالية من المانع فيجب عليها قضاؤها . (السابع) وقت العذر وهو وقت الجمع بين الظهر والعصر أو المغرب والعشاء تقديمًا أو تأخيرًا في السفر مثلا . (الثامن) وقت الجواز بكراهة وهو لا يكون في الظهر . أما في العصر فببدهءه اصفرار الشمس ويستمر إلى أن يبقى من الوقت ما يسع الصلاة . وأما في المغرب فببدهءه بعد مضي ثلاثة أرباع ساعة فلكية إلى أن يبقى من الوقت ما يسع الصلاة كلها . وأما في العشاء فببدهءه من الفجر الكاذب إلى أن يبقى من الوقت ما يسعها . وأما في الفجر فببدهءه من الاحمرار إلى أن يبقى من الوقت ما يسعها ويستثنى من استحباب الصلاة في وقت الفضيلة أمور : منها صلاة الظهر في جهة حارة فانه يندب تأخيرها عن وقت الفضيلة حتى يصير للحيطان ظل يمكن السير فيه لمن يريد صلاتها في جماعة أو في مسجد ولو منفردا إذا كان المسجد بعيدا لا يصل إليه في وقت الفضيلة إلا بمشقة تذهب الخشوع أو كلاله ، ومنها انتظار الجماعة أو الوضوء لمن لم يجد ماء أول الوقت فانه يندب له التأخير وقد يجب إخراج الصلاة عن وقتها بالمرّة لخوف فوت حج أو انفجار ميت أو إلقاء غريق .

الحنبلة — قالوا إن الأفضل تعجيل صلاة الظهر في أول الوقت إلا في ثلاثة أحوال : (أحدها) أن يكون وقت حر فانه يسن في هذه الحالة تأخير صلاته حتى =

= ينكسر الحز سواء صلى في جماعة أو منفردا في المسجد أو في البيت . (ثانيها) أن يكون وقت غيم فيسن لمن يريد صلاته حال وجود الغيم في جماعة أن يؤخر صلاته الى قرب وقت العصر ليخرج للوقتين معا خروجا واحدا . (ثالثها) أن يكون في الحج ويريد أن يرى الجمرات فيسن له تأخير صلاة الظهر حتى يرى الجمرات، هذا اذا لم يكن وقت الجمعة . أما الجمعة فيسن تقديمها في جميع الأحوال .

وأما العصر، فالأفضل تعجيل صلاته في أول الوقت المختار في جميع الأحوال .

وأما المغرب فإن الأفضل تعجيلها إلا في أمور : منها أن تكون في وقت غيم فانه يسئ في هذه الحالة لمن يريد صلاتها في جماعة أن يؤخرها الى قرب العشاء ليخرج لها خروجا واحدا . ومنها أن يكون ممن يباح له جمع التأخير فانه يؤخرها ليجمع بينهما وبين العشاء إن كان الجمع أرفق به . ومنها أن يكون في الحج وقصد المزدلفة وهو محرم وكان ممرب يباح له الجمع فانه يسئ له أن يؤخر صلاة المغرب ما لم يصل الى المزدلفة قبل الغروب فان وصل اليها قبل الغروب صلاها في وقتها .

وأما العشاء فالأفضل تأخير صلاتها حتى يمضي الثلث الأول من الليل ما لم تؤخر المغرب اليها عند جواز تأخيرها فان الأفضل حينئذ تقديمها لتصل مع المغرب في أول وقت العشاء ويكره تأخيرها إن شق على بعض المصلين فإن شق كان الأفضل تقديمها أيضا .

وأما الصبح فالأفضل تعجيلها في أول الوقت في جميع الأحوال، هذا وقد يجب تأخير الصلاة المكتوبة الى أن يتيقن من الفعل الجائز فعلها فيه قدر ما يسمعه وذلك كما اذا أمره والده بالتأخير ليصلي به جماعة فانه يجب عليه أن يؤخرها . أما اذا أمره بالتأخير لغير ذلك فانه لا يؤخر . والأفضل أيضا تأخير الصلوات لتناول طعام يشاققه أو لصلاة كسوف أو نحو ذلك اذا أمن فوت الوقت .

مبحث ستر العورة في الصلاة

الشرط الثاني من الشروط التي تحتاج الى شرح وبيان ستر العورة فلا تصح الصلاة بدونها عند القدرة عليه^(١)، وحدّ العورة للرجل والأمة والحزة مفصل في المذاهب^(٢).

(١) المالكية — زادوا الذكر على الراجح فلو كشف عورته ناسيا صحّت صلاته.

(٢) الحنفية — قالوا حدّ عورة الرجل والأمة بالنسبة للصلاة هو من السرة الى الركبة . والركبة عندهم من العورة بخلاف السرة وحدّ عورة المرأة الحرة هو جميع بدنّها حتى شعرها النازل عن أذنيها لقوله صلى الله عليه وسلم : « المرأة عورة » ويستثنى من ذلك باطن الكفين فانه ليس بعورة بخلاف ظاهرهما وكذلك يستثنى ظاهر القدمين فانه ليس بعورة بخلاف باطنهما فانه عورة عكس الكفين .

الشافعية — قالوا حدّ العورة من الرجل والأمة هو ما بين السرة والركبة . والركبة والسرة ليستا من العورة، وإنما العورة ما بينهما ولكن لا بد من ستر جزء منهما ليتحقق من ستر الجزء المجاور لهما من العورة . وحدّ العورة من المرأة الحرة جميع بدنّها حتى شعرها النازل عن أذنيها ويستثنى من ذلك الوجه والكفان فقط ظاهرهما وباطنهما .

الحنابلة — قالوا في حدّ العورة كما قال الشافعية إلا أنهم استثنوا من الحرة الوجه فقط وما عداها منها فهو عورة .

المالكية — قالوا ان العورة في الرجل والمرأة بالنسبة للصلاة تنقسم الى قسمين : مغلظة ومخففة ولكل منهما حكم ، فالمغلظة للرجل السوأتان وهما القبل والخصيتان . وحلقة الدبر لا غير . والمخففة له ما زاد على السوأتين مما بين السرة والركبة وما حاذى ذلك من الخلف . والمغلظة للحرّة جميع بدنّها ما عدا الأطراف والصدر وما حاذاه من الظهر والمخففة لها هي الصدر وما حاذاه من الظهر والذرايين والعنق والرأس ومن الركبة الى آخر القدم ، أما الوجه والكفان ظهرا وبطنا فهما ليستا من العورة مطلقا =

ولا بد من دوام ستر العورة الذي هو شرط في صحة الصلاة من ابتداء الدخول فيها الى الفراغ منها على تفصيل في المذاهب ^(١).

== والعورة المخفية من الأمة مثل المخفية من الرجل . إلا الأليتان وما بينهما من المؤخر فإيهما من المغلظة للأمة وكذلك الفرج والعانة من المقدم فهما عورة مغلظة للأمة .

فمن صل مكشوف العورة المغلظة كلها أو بعضها ولو قليلا مع القدرة على الستر ولو بشراء ساتر أو استعارته أو قبول إعارته . لاهيته . بطلت صلاته إن كان قادرا ذا كرا . وأعادها وجوبا أبدا أى سواء أبقي وقتها أم خرج . أما العورة المخفية فإن كشفها كلا أو بعضا لا يبطل الصلاة وإن كان كشفها حراما أو مكروها في الصلاة ويحرم النظر إليها ولكن يستحب لمن صلى مكشوف العورة المخفية أن يعيد الصلاة في الوقت مستورا على التفصيل وهو أن تعيد الحرة في الوقت إن صلت مكشوفة الرأس أو العنق أو الكتف أو الذراع أو النهد أو الصدر أو ما حاذاه من الظهر أو الركبة أو الساق الى آخر القدم ظهرا لا بطنا وإن كان بطن القدم من العورة المخفية . وأما الرجل فإنه يعيد في الوقت إن صلى مكشوف العانة أو الأليتين أو ما بينهما حول حلقة الدبر ولا يعيد بكشف نخذيته ولا بكشف ما فوق عانته الى المرأة وما حاذى ذلك من خلفه فوق الأليتين .

(١) الحنابلة — قالوا اذا انكشف شيء من العورة من غير قصد فإن كان يسيرا لا تبطل به الصلاة وإن طال زمن الانكشاف . وإن كان كثيرا كما لو كشفها رجب ونحوه ولو كلها فإن سترها في الحال بدون عمل كثير لم تبطل . وإن طال كشفها عرفا بطلت . إما إن كشفها بقصد فإنها تبطل مطلقا .

الحنفية — قالوا اذا انكشف ربع العضو من العورة المغلظة وهي القبل والدبر وما حولها أو المخفية وهي ما عدا ذلك من الرجل والمرأة في إنشاء الصلاة بمقدار أداء ركن بلاصنعه فسدت الصلاة . أما إذا انكشف ذلك أو أقل منه بصنعه فإنها ==

ويشترط فيما يستر العورة من ثوب ونحوه أن يكون كثيفا فلا يجزئ الساتر الرقيق الذي يصف لون البشرة التي تحته ^(١)، ولا يضر التصاقه بالعورة بحيث يحدّد جرمها، ومن فقد ما يستر به عورته بأن لم يجد شيئا أصلا صلى عريانا وصحت صلاته ^(٢). وإن وجد ساترا إلا أنه نجس العين بجلد خنزير أو منتنيس كذوب أصابته نجاسة غير معفو عنها فإنه يصلي عريانا أيضا ولا يجوز له لبسه في الصلاة ^(٣)، وإن وجد ساترا

= تنفسد في الحال مطلقا ولو كان زمن انكشافها أقل من أداء ركن. أما إذا انكشف ريع العضو قبل الدخول في الصلاة فإنه يمنع من انعقادها .

المالكية — قالوا إن انكشف العورة المغطاة في الصلاة يبطل لها مطلقا فلو دخلها مستورا فسقط الساتر في أثناءها بطلت وبعيد الصلاة أبدا على المشهور . الشافعية — قالوا متى انكشفت عورته في أثناء الصلاة مع القدرة على سترها بطلت صلاته إلا إن كشفها الريح فسترها حالا من غير عمل كثير فإنها لا تبطل . أما لو كشفت بسبب غير الريح ولو بسبب بهيمة أو غير مميز فإنها تبطل .

(١) المالكية — قالوا يشترط أن لا تظهر البشرة التي تحته في أول النظر . أما إن ظهرت بسبب إمعان النظر أو نحو ذلك فلا يضر وإنما تكره الصلاة به وتندب الإعادة في الوقت .

(٢) المالكية — قالوا الساتر المحدث للعورة لتحديدا محزما أو مكروها بغير بلل أو ريح تعاد له الصلاة في الوقت وأما الساتر الذي يحدّد العورة بسبب هبوب ريح أو بلل مطر مثلا فلا كراهة فيه ولا إعادة .

(٣) الحنفية والحنابلة — قالوا إن الأفضل أن يصلي في هذه الحالة قاعدا موميا بالركوع والسجود ويضم إحدى يديه إلى الأخرى وزاد الحنفية في ذلك أن يمدّ رجله إلى القبلة مبالغة في الستر .

(٤) المالكية — قالوا يصلي في الثوب النجس أو المنتنيس ولا يعيد الصلاة وجوبا وإنما يعيدها ندبا في الوقت عند وجود ثوب طاهر ومثل ذلك ما إذا صلى في الثوب الحرير .

يحرم عليه استعماله كثوب من حرير فإنه يليسه ويصلى فيه للضرورة ولا يعيد الصلاة أما أن وجد ما يستربه بعض العورة فقط فإنه يجب استعماله فيما يستره ويقدم القبل والدبر. ولا يجب عليه أن يستتر بالظلمة إن لم يجد ساترا غيرها ^(١).

وإذا كان فاقد الساتر رجو الحصول عليه قبل خروج الوقت فإنه يؤخر الصلاة إلى آخر الوقت ندبا ^(٢) ويشترط ستر العورة من الأعلى والجوانب لا من الأسفل عن نفسه وعن غيره فلو كان ثوبه مشقوقا من أعلاه أو جانبه بحيث يمكن له أو لغيره أن يراها منه بطلت صلاته وإن لم تر بالفعل . أما أن رؤيت من أسفل الثوب فإنه لا يضر.

ستر العورة خارج الصلاة

يجب على المكلف ستر عورته خارج الصلاة عن نفسه وعن غيره ممن لا يحل له النظر إلى عورته إلا للضرورة كالتداوى فإنه يجوز له كشفها بقدر الضرورة كما يجوز له كشف العورة للاستنجاء والغسل وقضاء الحاجة ونحو ذلك إذا كان في خلوة بحيث لا يراه غيره ^(٤).

= الحائض — قالوا يصلى في المتنجس وتجب عليه الإعادة بخلاف نجس العين فإنه يصلى معه عريانا ولا يعيد .

(١) المالكية — قالوا يجب عليه أن يستتر بها لأنهم يعتبرون الظلمة كالساير عند فقدته فإن ترك ذلك بأن صلى في الضوء مع وجودها أثم وصحت صلاته ويميدها في الوقت ندبا .

(٢) الشافعية — قالوا يؤخرها وجوبا .

(٣) الحنفية والمالكية — قالوا لا يشترط سترها عن نفسه فلو رآها من طوق ثوبه لا تبطل صلاته وإن كره له ذلك .

(٤) المالكية — قالوا إذا كان المكلف بخلوة كره له كشف العورة لغير حاجة والمراد بالعورة في الخلوة مخصوصا خصوص السواتين والأيتين والعانة فلا يكره كشف الفخذ من رجل أو امرأة ولا كشف البطن من المرأة . =

وحّد العورة من المرأة الحرة خارج الصلاة هو ما بين السرة والركبة إذا كانت في خلوة أو في حضرة محارمها . أو في حضرة نساء مسلمات فيحل لها كشف ما عدا ذلك من بدنّها بحضرة هؤلاء . أو في الخلوة . أما إذا كانت بحضرة رجل أجنبي أو امرأة غير مسلمة فعورتها جميع بدنّها ما عدا الوجه والكفين فانهما ليسا بعورة فيحل النظر لهما عند أمن الفتنة .^(١٢)

أما عورة الرجل خارج الصلاة فهي ما بين سترته وركبته فيحل النظر إلى ما عدا ذلك من بدنه مطلقا عند أمن الفتنة .^(١٣)

= الشافعية — قالوا يكره نظره لعورة نفسه إلا لحاجة .

(١) المالكية — قالوا إن عورتها مع محارمها الرجال جميع بدنّها ما عدا الوجه والأطراف وهي : الرأس والعنق واليدان والرجلان .

الحنابلة — قالوا إن عورتها مع محارمها الرجال هي جميع بدنّها ما عدا الوجه والرقبة والرأس واليدين والقدم والساق .

(٢) الحنابلة — لم يفرقوا بين المرأة المسلمة والكافرة فلا يحرم أن تكشف المرأة المسلمة أمامها ما عدا ما بين السرة والركبة .

(٣) الشافعية — قالوا إن وجه المرأة وكفها عورة بالذمة للرجل الأجنبي . أما بالنسبة للكافرة فانهما ليستا بعورة وكذلك لا يظهر من المرأة المسلمة عند الخدمة في بيتها كالعنق والذراعين ومثل الكافرة كل امرأة فاسدة الأخلاق .

(٤) المالكية والشافعية — قالوا إن عورة الرجل خارج الصلاة تختلف باختلاف الناظر إليه ، فبالنسبة للمحارم والرجال هي ما بين سترته وركبته ، وبالنسبة للأجنبية منه هي جميع بدنه إلا أن المالكية استثنوا الوجه والأطراف وهي الرأس واليدان والرجلان فيجوز للأجنبية النظر إليها عند أمن التلذذ وإلا منع خلافا للشافعية فانهم قالوا يحرم النظر إلى ذلك مطلقا .

ويحرم النظر الى عورة الرجل والمرأة متصلة كانت أو منفصلة، فلو قص شعر امرأة أو شعر عانة رجل أو قطع ذراعها أو غلظه حرم النظر الى شيء من ذلك بعد انفصاله^(١)، وصوت المرأة ليس بعورة لأن نساء النبي صلى الله عليه وسلم كن يكلمن الصحابة وكانوا يستمعون منهن أحكام الدين، ولكن يحرم سماع صوتها ان خيفت الفتنة ولو بتلاوة القرآن .

ويحرم النظر الى الغلام الأسمر إن كان صبيحا (بحسب طبع الناظر) بقصد التلذذ وتمتع البصر به، أسننه ، أما النظر اليه بنير قصد اللذة بفائز إن أمنت الفتنة ، أما حد العورة من الصغير ففصله في المذاهب ، وكل ما حرم النظر اليه حرم لمسه بلا حائل ولو بدون شهوة .

(١) الحنفية - قالوا إن العورة المنفصلة لا يحرم النظر اليها لزوال حرمتها بالانفصال .

المالكية - قالوا إن العورة المنفصلة حال الحياة يجوز النظر اليها، أما المنفصلة بعد الموت فهي كالمتصلة في حرمة النظر اليها .

(٢) الشافعية - قالوا إن عورة الصغير في الصلاة ذكر كان أو أنثى مراهما أو غير مراقب كمورة المكلف في الصلاة ، أما خارج الصلاة فعورة الصغير المراقب ذكر كان أو أنثى كمورة البالغ خارجها في الأصح وعورة الصغير غير المراقب إن كان ذكرا كمورة المحارم إن كان ذلك الصغير يحسن وصف ما يراه من العورة بدون شهوة فإن أحسنه بشهوة فالعورة بالنسبة له كالبالغ، وإن لم يحسن الوصف فعورته كالعدم إلا أنه يحرم النظر الى قبله وذبره لغير من يتولى تربيته، أما إن كان غير المراقب أنثى فإن كانت مشتبهة عند ذوى الطباع السليمة فعورتها عورة البالغة وإلا فلا لكن يحرم النظر الى فرجها لغير القائم بتربيتها .

المالكية - قالوا إن عورة الصغير خارج الصلاة تختلف باختلاف الذكورة والأنوثة والسن، فابن ثمان سنين فأقل لا عورة له فيجوز للمرأة أن تنظر الى جميع بدنه =

استقبال القبلة

دليل اشتراطها

ثبت اشتراط استقبال القبلة في الصلاة بالكُتَاب والسنة والإجماع، قال تعالى: ﴿قُلْ وَجْهَكُم مَّشْرُقَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ الآية . والتوجه الى المسجد الحرام لا يجب

== حيا وأن تغسله ميتا، وابن تيمية تسع الى اثنتي عشرة سنة يجوز لها النظر الى جميع بدنه ولكن لا يجوز لها تغسله، وأما ابن ثلاث عشرة سنة فما فوق فعورته كمورة الرجل، وبنت ستين وثمانية أشهر لا عورة لها، وبنت ثلاث سنين الى أربع لا عورة لها بالنسبة للنظر فيجوز أن ينظر الى جميع بدنها، وعورتها بالنسبة للس كورة المرأة فليس للرجل أن يغسلها، أما المشتبهة كبنت ست فهي كالمرأة فلا يجوز للرجل النظر الى عورتها ولا تغسلها، وعورة الصغير في الصلاة إن كان ذكرا السؤأتان والعانة والاليتان فيندب له سترها، وإن كان أنثى فعورتها ما بين السرة والركبة ولكن يجب على وليها أن يأمرها بسترها في الصلاة كما يأمرها بالصلاة وما زاد على ذلك مما يجب ستره على الحرة فمندوب لها فقط .

الحنفية — قالوا لا عورة للصغير ذكرا كان أو أنثى وحددوا ذلك بأربع سنين فما دونها، فيباح النظر الى بدنه ومسحه ثم ما دام لم يشته فعورته القبل والدبر فإن بلغ حد الشهوة فعورته كمورة البالغ ذكرا أو أنثى في الصلاة وخارجها .

الحنابلة — قالوا إن الصغير الذي لم يبلغ سبع سنين لا حكم لعورته فيباح مس جميع بدنه والنظر اليه ومن زاد عن ذلك الى ما قبل تسع سنين، فإن كان ذكرا فعورته القبل والدبر في الصلاة وخارجها، وإن كان أنثى فعورتها ما بين السرة والركبة بالنسبة للصلاة وأما خارجها فعورتها بالنسبة للحارم هي ما بين السرة والركبة والنسبة للأجانب من الرجال جميع بدنها إلا الوجه والرقبة والرأس واليدين الى المرفقين والساق والقدم .

في غير الصلاة إجماعاً فتعين فيها، وقال صلى الله عليه وسلم: «إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة وكبر». رواه مسلم، وقد انعقد الإجماع على ذلك.

حد القبلة

والقبلة بالنسبة لمن كان بمكة أو قريباً منها هي عين الكعبة أو هوأؤها المحاذي لها من أعلاها أو من أسفلها، فيجب عليه أن يستقبل عينها يقيناً إن أمكن وإلا اجتهد في إصابة عينها ولا يكفيه استقبال جهتها ومثله من كان بمدينة النبي صلى الله عليه وسلم، فإن قبلته هي عين الكعبة؛ وذلك لأن محراب مسجده عليه الصلاة والسلام: وضع مسامتاً لعين الكعبة بالوحى، فيجب استقبال عين المحراب.

والقبلة بالنسبة لمن كان بعيداً عن مكة هي جهة الكعبة^(١)، فيجوز له الانتقال عن عين الكعبة يمينا أو شمالاً. ولا بأس بالانحراف اليسير الذي لا تزول به المقابلة بالكلية بحيث يبقى شيء من سطح الوجه مسامتاً للكعبة، وليس من الكعبة الحجر ولا الشاذروان، وسيأتي بيانهما في الحج إن شاء الله، فلو صلى من كان بمكة واستقبل أحدهما لم تصح صلاته^(٢).

(١) المالكية — قالوا يجب على من كان بمكة أو قريباً منها أن يستقبل بناء الكعبة بحيث يكون مسامتاً لها بجميع بدنه ولا يكفيه استقبال هوأئها على المعتمد، على أنهم قالوا إن من صلى على جبل أبي قيس فصلاته صحيحة بناءً على القول المرجوح من أن استقبال الهواء كاف.

(٢) الشافعية — قالوا يجب على من كان قريباً من الكعبة أو بعيداً عنها أن يستقبل عين الكعبة، ولكن يجب على القريب أن يستقبل عينها يقيناً بأن يراها أو يلمسها أو نحو ذلك مما يفيد اليقين، أما من كان بعيداً عنها فإنه يستقبل عينها ظناً لاجتهتها على المعتمد.

(٣) الشافعية — قالوا إن الانحراف اليسير يبطل الصلاة.

(٤). الحنابلة — قالوا إن الشاذروان وستة أذرع من الحجر وبعض ذراع فوق ذلك من الكعبة فن استقبل شيئاً من ذلك صححت صلاته.

مبحث ما تعرف به القبلة

تعرف القبلة في الأمصار والقرى لمن كان بعيدا عن الكعبة بالأدلة وهي المحاريب التي نصبها الصحابة والتابعون فيها فيجب استقبالها، ولا يجوز الاجتهاد مع وجودها فلو اجتهد في هذه الحالة وصلى الى جهة أخرى لا تصح صلاته، ومثلها المحاريب^(١) المعتمدة في مساجد المسلمين .

فان لم يجد محاريب وجب عليه أن يسأل ثقة عدلا عارفا إن وجده على تفصيل في المذاهب^(٢) فان لم يجده بأن كان في صحراء أو على ظهر البحار تعرف القبلة بالشمس أو القطب أو النجوم إن كان عالما بدلاتها عليها .

(١) المالكية — خصوا المحاريب التي لا يجوز التحيز مع وجودها بأربع وهي : محراب مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ، ومحراب مسجد بني أمية بالشام ، ومحراب القيروان ، ومحراب مسجد عمرو بن العاص بمصر القديمة ؛ أما غير ذلك من المحاريب فان كان بالمصر وأقربه العارفون بالقبلة جاز لمن كان أهلا للتحيز أن يقلده ووجب على من ليس أهلا أن يقلده ، وإن كان بالقرى فلا يجوز لمن يكون أهلا للتحيز أن يقلده ويجب على غيره تقليده إن لم يجد مجتهدا يقلده .

الشافعية — قالوا يجوز أن يستدل على القبلة بالقطب مع وجود المحاريب اذا كان يعرفه يقينا ويعرف الاستدلال به في كل قطر وإلا فلا يصح الاستدلال به مع وجودها .

(٢) الحنفية — قالوا يجب أن يسأل عدلا عالما بالقبلة من أهل ذلك المكان اذا كان محضرته بحيث لو صاح به سمعه ، فلا يلزمه أن يسأل البعيد عنه كما لا يلزمه قرق الأبواب للسؤال فلو سأل أحدا من غير أهل ذلك المكان لا يعلم القبلة فانه لا يجوز له لأنه إنما يخبر عن اجتهاده ولا يجوز له ترك اجتهاده بغيره نعم اذا كان من غير الجهة ولكنه يعلم القبلة بطريق آخر من طرق العلم غير التحيز فانه يجوز له تقليده وكذا لو سأل غير عدل لا تقبل شهادته كالكافر والفاسق والصبي فانه لا يجوز =

ويستدل بالشمس على القبلة في كل جهة بحسبها لأن مطلعها يعين المشرق، ومغربها يعين جهة المغرب، وبقى عرف المشرق أو المغرب عرف الشمال والجنوب وبهذا يتيسر لأهل كل جهة معرفة قبلتهم، فمن كان في مصر فقبلته جهة المشرق مع انحراف قليل إلى جهة اليمن لأن الكعبة بالنسبة لمصر واقعة بين المشرق والجنوب وهي للشرق أقرب .

== إلا إذا غلب على ظنه صدقه ويكتفى بخبر العدل الواحد فإن لم يجد عدلا يسأله تحزى فإن تحزى وكان بحضرته من يسأله ولم يسأله فإن أصاب القبلة جاز لحصول المقصود وإلا فلا .

المالكية — قالوا يجب على من كان أهلا للتحزى أن يتحزى القبلة ولا يسأل أحدا إلا إذا خفيت عليه علامات القبلة فإنه يلزمه أن يسأل عنها عدلا مكلفا عارفا بالادلة ولو أنشئ أو عبدا فإن لم يكن أهلا للتحزى فإنه يجب عليه أن يسأل عدلا مكلفا عارفا بالقبلة فإن لم يجد من يسأله تخير جهة يصلى إليها وصحت صلاته كما إذا تخير المجتهد في معرفة القبلة لخفاء علامتها أو اشتباهها عليه .

الحنابلة — قالوا إن لم يجد محارب بتلك القرية لزمه السؤال ولو يقرع الأبواب ولا يعتمد إلا العدل ويكتفى بعدل الرواية فيشمل الأتقي والعبد .

الشافعية — قالوا يجب عليه أن يسأل ثقة، ولو عبدا أو امرأة ولا يكتفى في ذلك سؤال الصبي والفاسق وإن صدقهما، وبشترط في الاعتماد على إخبار الثقة أن يكون ممن يخبر عن علم لا عن اجتهاد، فإن فقد الثقة بأن لم يجده أصلا أو كان بعيدا عنه بأن كان في محل لا يكلف بتحصيل الماء منه وهو ما فوق حدّ القرب المتقدم في التيمم فإنه يتحزى لكل فرض أن ينسى تخيره للفرض الأول وإلا كفاه التحزى السابق ولا يجب عليه السؤال كما لو وجد ثقة وامتنع من إخباره أو طلب أجرة لا يستطيعها فإنه يتحزى كما سبق .

وأما القطب فهو نجم صغير في بنات نعش الصغرى ، ويستدل به على القبلة في كل جهة بحسبها أيضا ؛ ففى مصر يجعله المصلى خلف أذنه اليسرى قليلا ؛ وكذا فى أسبوط ، وقوة ، ورشيد ، ودمياط ، والاسكندرية ، ومثله تونس ، والأندلس ، ونحوها ؛ وفى العراق وما وراء النهر يجعله المصلى خلف أذنه اليمنى ؛ وفى المدينة المنورة والقدس ، وغزة ، وبلبك ، وطرسوس ، ونحوها يجعله مائلا الى نحو الكتف الأيسر ؛ وفى الجزيرة ، وأرمينية ، والموصل ونحوها يجعله المصلى على فقرات ظهره ؛ وفى بغداد ، والكوفة ، وخوارزم ، والرى ، وحلوان ببلاد العجم ونحوها يجعله المصلى على خده الأيمن ؛ وفى البصرة ، وأصبهان ، وفارس ، وكرمان ونحوها يجعله فوق أذنه اليمنى ؛ وفى الطائف ، وعرفات ، والمزدلفة وفى ، يجعله المصلى على كتفه الأيمن ؛ وفى اليمن يجعله المصلى أمامه مما على جانبه الأيسر ، وفى الشام يجعله المصلى وراءه مما على جانبه الأيسر ، وفى بجران يجعله المصلى وراء ظهره . ومن الأدلة بنبأ الإبرة المسمى (بالوصلة) متى كان منضبطا ، وبالجمل فبالقبلة تختلف باختلاف البقاع وتحقق معرفتها فى كل جهة بقواعد الهندسة والحساب بأن يعرف بعد مكة عن خط الاستواء وعن طرف المغرب ثم بعد البلد المفروض كذلك ثم يقاس بتلك القواعد ليتحقق سمت القبلة .

فان فقد الأدلة المذكورة وجب عليه أن يتحرى ويصل الى الجهة التى يؤدى اليها التحزى ، وإن تحزى ولم يرجح جهة على غيرها صلى الى أى جهة شاء وصحت صلاته ولا إعادة عليه ولو تبين خطأ يقينا أو ظنا بعد الفراغ من الصلاة .

(١) الشافعية — قالوا من تحزى فلم يرجح جهة على أخرى صلى الى أى جهة شاء وأعاد وجوبا .

(٢) الشافعية — قالوا ان تبين له فى أثناء الصلاة أنه أخطأ يقينا بطلت صلاته واستأنفها ، وكذا لو تبين له أنه أخطأ يقينا بعد الفراغ من الصلاة أما ان ظنه فلا إعادة عليه .

أما إن تبين خطأ تمزيه في أثناء الصلاة بأن يتيقن أو رجح عنده خطأ الأول ،
 تحوّل^(١) إلى الجهة التي تيقنت أو ترجحت عنده وبني على ما مضى من الصلاة .
 ومن أمكنه أن يجتهد لا يصح له تقليد مجتهد آخر فإن عجز عن الاجتهاد بالمرة^(٢)
 فإنه يصح له أن يقلد المجتهد إن وجده وإلا صلى إلى أى جهة شاء ولا إعادة عليه^(٣)

(١) المالكية — قالوا إذا دخل المجتهد في الصلاة بانيا على الاجتهاد في القبلة
 ثم ظهر له أنه كان مخطئا يقينا أو ظنا فإنه يجب عليه قطع الصلاة إن كان بصيرا
 وتبين له أنه انحرف عن القبلة كثيرا ، فإن كان أعمى أو بصيرا منحرف يسيرا وجب
 عليهما العمل بالاجتهاد الجديد ويبدأان على ما تقدّم من صلاتهما ، فإن استمرا على
 الانحراف بطلت على الأعمى إن كان انحرافه كثيرا وصحت إن كان يسيرا كما تصح
 للبصير المنحرف يسيرا وأتمّا في ترك الاستقبال ، أما إذا ظهر الخطأ بعد الفراغ من
 الصلاة فالصلاة صحيحة مطلقا ، غير أن البصير المنحرف كثيرا يعيدها ندبا في الوقت
 ولا إعادة على غيره ، وأما إذا شك المجتهد في القبلة بعد الدخول في الصلاة فلا يقطعها
 بل يستمر فيها ثم إن ظهر بعد ذلك أنه أخطأ في القبلة فسواء ظهر ذلك بعدها
 أو في أثناءها فالحكم كما تقدّم . والمقلد إذا ظهر له الخطأ في الصلاة أو بعدها ، فحكه
 كالمجتهد الأول .

(٢) المالكية — قالوا إذا كان العجز لتعارض الأدلة عند المجتهد تخيير جهة
 يصلى إليها ولا يقلد مجتهدا آخر إلا إن ظهر له إصابته فعليه اتباعه مطلقا كما يتبعه
 إن جهل أمره وضاق الوقت ، وإن كان خلفاء الأدلة عليه بنعم أو حبس أو نحوهما
 فهو كالمقلد عليه أن يقلد مجتهدا آخر أو محرابا ، فإن لم يجد من يقلده تخيير جهة يصلى
 إليها وصحت صلاته .

(٣) الشافعية — قالوا إنه في هذه الحالة يصلى في آخر الوقت إن كان يظن
 زوال عجزه وإلا صلى في أول الوقت وعليه الإعادة في الحالتين .
 المالكية — قالوا ينبدب له الإعادة في الوقت إن ظهر له أن الانحراف كان
 كثيرا بأن شرق أو غرب أو استدبر .

ومن ترك الاجتهاد وهو قادر عليه فصلاته باطلة وان تبين أنه أصاب القبلة^(١) .

شروط استقبال القبلة

وإنما يجب استقبال القبلة بشرطين^(٢) : القدرة، والأمن؛ فمن عجز عن استقبالها لمرض ونحوه ولم يجد من يوجهه إليها سقط عنه ويصلى إلى الجهة التي يقدر عليها، وكذا من خاف من عدو آدمي أو غيره على نفسه أو ماله فإن قبلته هي التي يقدر على استقبالها، ولا يجب عليه الإعادة في الحالتين .

مبحث صلاة الفرض على الدابة ونحوها

ومن كان راكباً على دابة ولا يمكنه أن يتزل عنها لخوف على نفسه أو ماله أو لخوف من ضرر يلحقه بالانقطاع^(٣) عن القابلة أو كان بحيث لو نزل عنها لا يمكنه

(١) الحنفية — قالوا من ترك التحزى وصلى بدون أن يشك فصلاته صحيحة إلا إذا تبين له أنه أخطأ سواء كان ذلك في أثناء الصلاة أو بعدها ؛ أما إن شك ولم يتحقق وقد تبين له الصواب بعد الفراغ من الصلاة صححت صلاته ولا إعادة عليه، وإن تبين الصواب في أثناءها بطلت ووجب عليه استئنافها مستقبلاً جهة تحزيه .

(٢) المالكية — زادوا شرطاً ثالثاً ، وهو الذكركلن وجب عليه استقبال جهة الكعبة ، فلو صلى ناسياً إلى غير جهة القبلة صححت صلاته وأعاد الفرض في الوقت ندباً .

(٣) الحنفية — قالوا يسقط استقبال القبلة عن المريض العاجز عن استقبالها وإن وجد من يوجهه إليها .

(٤) المالكية — قالوا ان خوف مجزء الضرر لا يكفي في صحة صلاة الفرض على ظهر الدابة بل قالوا لا تجوز صلاة الفرض على الدابة إيماء إلا في الاتحام في حرب كافر وعدو كلص أو سير في خضخاض لا يطيق التزول به ، ففي كل ذلك تصح على الدابة إيماء ولو لغير القبلة وكذا اذا نزل عنها ولم يستطع العودة إلى ركوبها فإنه =

العودة الى ركوبها ونحو ذلك فانه يصلى الفرض في هذه الأحوال على الدابة الى أى جهة يمكنه الاتجاه اليها، وتسقط عنه أركان الصلاة التى لا يستطيع فعلها، ولا إعادة عليه .

أما صلاة الفرض على الدابة عند الأمن والقدرة فانها لا تصح إلا اذا أتى بها كاملة مستوفية لشرائطها وأركانها كالصلاة على الأرض، فاذا أمكنه أن يصلى عليها صلاة كاملة صححت ولو كانت الدابة سائرة^(١) .

ومن أراد أن يصلى فى سفينة فرضاً أو نفلاً فعليه أن يستقبل القبلة متى قدر على ذلك وليس له أن يصلى الى غير جهتها حتى لو دارت السفينة وهو يصلى وجب عليه أن يدور الى جهة القبلة حيث دارت، فان عجز عن استقبالها صلى الى جهة

== يلزمه أن ينزل ويصلى فإن صلى على ظهرها فى هذه الحالة لا تصح صلاته إلا اذا أتى بها كاملة فتصحح على الراجح .

(١) الشافعية — قالوا لا يجوز له صلاة الفرض على الدابة إلا اذا كانت واقفة أو سائرة وزمامها بيد ميمز . وكانت صلاته مستوفية سواء فى حالة الأمن والقدرة وغيرهما إلا أن المخالف فى الأحوال المتقدمه يصلى حسب قدرته وعليه الإعادة .

الحنفية — قالوا لا تصح صلاة الفرض على الدابة لغير عذر ولو أتى بها كاملة سواء كانت الدابة سائرة أو واقفة إلا اذا صلى على محمل فوق دابة وهى واقفة وللمحمل عيذان مرتكزة على الأرض أما المعذور فإنه يصلى حسب قدرته ولكن بالإيماء لأنها فرضه وإذا كان يقدر على إيقاف الدابة فلا تصح صلاته حال سيرها ومثل الفرض الواجب بأنواعه .

(٢) الشافعية — قالوا إن الصلاة النافلة فى السفينة يجب أن تكون الى جهة القبلة فإن لم يمكن التحول اليها ترك النافلة بالتركة وهذا فى غير الملاح، أما هو فيجب عليه استقبال القبلة إن قدر وإلا صلى الى جهة قدرته على الراجح . أما الفرض فيجب فيه استقبال القبلة مطلقاً .

قدرته ويسقط عنه السجود أيضا اذا عجز عنه ومحل كل ذلك اذا خاف خروج الوقت قبل أن تصل السفينة أو الفاطرة الى المكان الذى يصل فيه صلاة كاملة ولا تجب عليه الإعادة، ومثل السفينة القطر البخارية البرية .

مبحث الصلاة فى جوف الكعبة

ومن صلى فى جوف الكعبة فرضا أو نفلا فصلاته صحيحة على تفصيل فى المذاهب .^(١١)

(١) الحنابلة — قالوا إن صلاة الفرض لا تصح فى جوف الكعبة ولا على ظهرها إلا اذا وقف فى منتهائها ولم يبق وراءه شئ منها أو وقف خارجها وسجد فيها . أما صلاة النافلة والصلاة المنذورة فتصح فيها وعلى سطحها ان لم يسجد على منتهائها فان سجد على منتهائها لم تصح صلاته مطلقا لأنه يصير فى هذه الحالة غير مستقيل لها .

المالكية — قالوا تصح صلاة الفرض فى جوفها إلا أنها مكروهة كراهة شديدة، ويندب له أن يعيدها فى الوقت ، أما النفل فان كان غير مؤكد ندب أن يصليها فيها وان كان مؤكداً كره ولا يعاد، وأما الصلاة على ظهرها فباطلة ان كانت فرضا وصحيحة ان كانت نفلا غير مؤكد، وفى النفل المؤكد قولان متساويان .

الشافعية — قالوا إن الصلاة فى جوف الكعبة صحيحة فرضا كانت أو نفلا ، إلا أنها لا تصح اذا صلى الى بابها مفتوحا، أما الصلاة على ظهرها فانه يشترط لصحتها أن يكون امامه شاخص منها يبلغ ثلثى ذراع بذراع الآدمى .

الحنفية — قالوا إن الصلاة فى جوف الكعبة وعلى سطحها صحيحة مطلقا إلا أنها تكره على ظهرها لما فيه من ترك التعظيم .

فرائض الصلاة

مبحث النية

وأما فرائضها (أركانها) فأولها ^(١) النية . فإن كانت الصلاة فرضا وجب تعيينها ^(٢) .
 كأن ينوي ظهرها ، أو عصرا ، وهكذا ^(٣) .

(١) الحنفية — قالوا النية شرط لا ركن وهي شرط في كل العبادات فيشمل صلاة الجنازة وغيرها ويستثنى من ذلك التلاوة والأذكار والأذان ونحو ذلك فإنها لا تحتاج الى نية وكذلك كل ما كان شرطا للعبادات فانه لا يحتاج الى نية إلا التيمم فان النية شرط فيه وكذلك كل ما كان جزء عبادة كسج الخف والرأس فانه لا يحتاج الى نية . وإذا عقب النية بالمشيئة بأن قال نويت إن شاء الله فإن كان المنوى مما يتعلق بالأقوال كالطلاق (فانه لا يتعلق بالنية إذ لو نوى طلاقها لم يقع) فانه يبطل بالمشيئة . وإن كان المنوى مما يتعلق بالنية كالصوم (فانه يتعلق بالنية إذ لو نوى الصوم بدون قول صحيح) فانه لا يبطل بالمشيئة .

الحنابلة — قالوا إن النية شرط في الصلاة لا فرض .

(٢) المالكية — قالوا يجب التعمين في الفرائض إلا في صورة واحدة وهي ما اذا دخل شخص المسجد فوجد الامام يصلي فظن أن صلاته هي الجمعة فنواها فتبين أنها الظهر فلأنها تصبح وأما عكس ذلك فباطل .

(٣) الحنفية — قالوا إذا نوى الظهر أو العصر مثلا بدون أن ينوي قيدا آخر كعصر اليوم أو عصر الوقت مثلا فإن كانت صلاته أداء صححت اكتفاء بتعيين الظهر أو العصر . أما إن كانت صلاته قضاء فان كان لا يعلم خروج الوقت لم تصح وإن كان يعلم بخروجه صححت فإن نوى ظهر اليوم صححت صلاته مطلقا أى ولو كانت قضاء وكان لا يعلم بخروج الوقت . وإن نوى عصر الوقت أو فرض الوقت صححت صلاته في الأداء أما اذا خرج الوقت فانها تصح فيما اذا نوى عصر الوقت دون فرض الوقت لأن فرض الوقت قد تغير .

ولا فرق في ذلك بين أن يكون فرض عين أو كفاية أو نذراً^(١)، فإن لم يعين لم تتعقد صلاته، وإن كانت الصلاة نفلاً ففي تعيينها تفصيل في المذاهب^(٢).

== الشافعية — قالوا لا بد من تعيين صلاة الفرض بثلاثة أمور : نية الفرضية ، وقصد إيقاع الفعل ، وتعيين الصلاة بأن يقصد إيقاع صلاة فرض الظهر مثلاً، ويشترط أن يكون ذلك مقارناً لأى جزء من أجزاء تكبيرة الاحرام وهذا هو المراد عندهم بالاستحضار والمقارنة العرفيين .

(١) الحنفية — زادوا الواجب فانه يلزم تعيينه كالوتر وقضاء ما شرع فيه . من النفل ثم أفسده وركعتي الطواف .

الشافعية — زادوا الفرض المعاد فلو صلى الظهر صحيحاً ثم بدا له أن يعيده لزمه تعيينه .

(٢) الحنفية — قالوا لا يشترط تعيين صلاة النافلة سواء كانت سنة مؤكدة أو لا بل يكفي أن ينوى مطلق الصلاة إلا أن الأحوط في السنن أن ينوى الصلاة متابعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم : كما أن الأحوط في صلاة التراويح أن ينوى التراويح أو سنة الوقت أو قيام الليل وإذا وجد جماعة يصالون ولا يدري أهم في صلاة التراويح أم في صلاة الفرض وأراد أن يصلي معهم فلينو صلاة الفرض فإن تبين أنهم في صلاة الفرض أجزأه وإن تبين أنهم في التراويح انعقدت صلاته نفلاً .
الحنابلة — قالوا لا يشترط تعيين السنة الراتبة بأن ينوى سنة عصر أو ظهر كما يشترط تعيين سنة التراويح . وأما النفل المطلق فلا يلزم أن ينوى تعيينه بل يكفي فيه نية مطلق الصلاة .

الشافعية — قالوا صلاة النافلة : إما أن يكون لها وقت معين كالسنن الراتبة وصلاة الضحى . وإما أن لا يكون لها وقت معين ولكن لها سبب كصلاة الاستسقاء . وإما أن تكون نفلاً مطلقاً . فإن كان لها وقت معين أو سبب فانه يلزم أن يقصدها ويعينها بأن ينوى سنة الظهر مثلاً وانها قبلية أو بعدية كما يلزم أن يكون =

ولا يشترط أن ينوى الفرضية في الفرض ولا النافلة في النفل ولا أن ينوى عدد الركعات ولا الأداء ولا القضاء فإذا نوى شيئاً من ذلك وكانت نيته مطابقة للواقع صححت صلاته وإن لم تطابق الواقع كأن نوى الصلاه أداء وكانت في الواقع قضاء أو العكس فإن كان عالماً بدخول الوقت أو خروجه ثم تعمد المخالفة كانت صلاته باطلة لتلاعبه وإن لم يكن عالماً بل ظن خروج الوقت أو بقاءه فتبين خلاف ظنه كانت صلاته صحيحة، أما إذا نوى الظهر مثلاً خمس ركعات فإن صلاته تكون باطلة ولو كان غافلاً .

== القصد والتعيين مقارنين لأى جزء من أجزاء التكبير وهذا هو المراد بالمقارنة والاستحضار العرفيين كما تقدم ولا يلزم فيها نية النافلة بل يستحب أما إن كانت نفلاً مطلقاً فإنه يكفي فيها مطلق قصد الصلاة حال النطق بأى جز من أجزاء التكبير .

ولا يلزم فيها التعيين ولا نية النافلة .

ويلحق بالنفل المطلق في ذلك كل نافلة لها سبب ولكن يغنى عنها غيرها كتجنية المسجد فإنها سنة لها سبب وهو دخول المسجد ولكن تحصل في ضمن أى صلاة يشترع فيها عقب دخوله المسجد .

المبالكية — قالوا الصلاة غير المفروضة : إما أن تكون سنة مؤكدة وهى صلاة الوتر والعيدين والكسوف والاستسقاء وهذه يلزم تعيينها في النية بأن ينوى صلاة الوتر أو العيد وهكذا ، وإما أن تكون رغبة وهى صلاة الفجر لا غير ويشترط فيها التعيين أيضاً بأن ينوى صلاة الفجر ، وإما أن تكون مندوبة كالرواتب والضحي والتراويح والتجديد وهذه يكفي فيها نية مطلق الصلاة ولا يشترط تعيينها لأن الوقت كاف في تعيينها .

(١) الشافعية — قالوا لا بد في تعيين نية الفرض من الأمور الثلاثة المقدم ذكرها .

(٢) الحنفية — قالوا إذا نوى الظهر خمس ركعات أو ثلاثاً مثلاً فإن قصد على رأس الرابعة ثم خرج من الصلاة أجزأه وتكون نية الخمس ملغاة .

أما استحضار المنوى فليس بفرض^(١) .

ولا يشترط أن تكون النية مقارنة لتكبيره الاحرام بل يصح تقديمها عليها بزمن يسير عرفا .

ويسن التلظظ باللسان ليساعد اللسان القلب فلو تلفظ بها ثم سبق لسانه لغير ما نواه في قلبه صححت .

= المالكية — قالوا لا تبطل صلاته إلا اذا كان متعمدا فلو نوى الظهور بنحس ركعات غلطا صححت صلاته .

(١) الشافعية — قالوا يشترط الاستحضار في كل صلاة والمراد الاستحضار العرفي وهو القصد والتعيين ونية القرضية في الفرض ، والقصد والتعيين فقط في النفل صاحب الوقت وصاحب السبب ، والقصد فقط في النفل المطلق كما تقدم .

(٢) الشافعية — قالوا يشترط المقارنة وقد تقدم ذلك قريبا .

الحنفية — قالوا الشرط أن لا يفصل بين النية وبين تكبيره الاحرام فاصل أجنبي كالأكل والشرب مثلا . أما اذا كان الفاصل غير أجنبي عن الصلاة كالوضوء والمشي لها فإنه لا يضر نعم تسدب المقارنة بدون فصل — ويجب العلم بما يقوله ويعمله عند تكبيره الاحرام وهذا هو حضور القلب (فراغه) عما يشغله عن قوله وعمله المختصين بالصلاة عند الاحرام ، وهو القدر اللازم من الخشوع في الصلاة . أما الخشوع في باقي أركان الصلاة فإنه ليس بلام ولكن إن قصر في تحصيله لا يثاب على صلاته .

(٣) المالكية — قالوا التلظظ بالنية حلاف الأولى إلا للوسوس فانه مندوب دفعا للوسوسة .

الحنفية — قالوا إن التلظظ بدعة إذ لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : ولا عن أصحابه ، ويستحسن دفعا للوسواس .

ويشترط في صحة صلاة المأموم أن ينوي الاقتداء^(١) بالامام بأن ينوى متابعتها في أول الصلاة . فلو أحرع شخص بالصلاة منفرداً ثم وجد إماماً فنوى الاقتداء به فإن صلاته لا تصح . أما الامام فإنه لا يشترط أن ينوى الإمامة إلا في أمور مبينة في المذاهب^(٢) .

(١) الشافعية — قالوا إذا نوى الاقتداء في أثناء الصلاة صححت إلا في صلاة الجمعة والصلاة التي جمعت جمع تقديم للطمر . فإنه لا بد أن ينوى الاقتداء فيهما أول صلاته وإلا لم تصح .

الحنابلة — قالوا يشترط في صحة صلاة المأموم أن ينوى الاقتداء بالامام أول الصلاة إلا إذا كان المأموم مسبوقاً فله أن يقتدى بعد سلام إمامه بمسبوق مثله في غير الجمعة . ومثل ذلك ما إذا اقتدى مقيم بمسافر يقصر الصلاة فإن القيم أن يقتدى بمثله في بقية الصلاة بعد فراغ الامام .

(٢) الحنابلة — قالوا يشترط أن ينوى الامام الإمامة في كل صلاة وتكون نية الامامة في أول الصلاة إلا في الصورتين المتقدمتين .

المالكية — قالوا يشترط نية الإمامة في كل صلاة نتوقف صحتها على الجماعة وهي الجمعة والمغرب والعشاء المجموعتان ليلة المطر تقديماً وصلاة الخوف وصلاة الاستخلاف فلو ترك الامام نية الإمامة في الجمعة بطلت عليه وعلى المأمومين ولو تركها في الصلاتين المجموعتين بطلت الثانية وأما إذا تركها في صلاة الخوف فإنها تبطل على الطائفة الأولى من المأمومين فقط لأنها فارقت في غير محل المفارقة وتصح للامام وللطائفة الثانية . أما صلاة الاستخلاف فان نوى الخليفة فيها الإمامة صححت له وللمؤمنين الذين سبقوه وإن تركها صححت له وبطلت على المأمومين .

الحنفية — قالوا تلزم نية الإمامة في صورة واحدة وهي ما إذا كان الرجل يصلي إماماً بالنساء فإنه يشترط لصحة اقتدائهن به أن ينوى الإمامة لما يلزم من الفساد في مسألة المحاذاة وسيأتي تفصيلها .

==

مبحث تكبيرة الاحرام

(ثانيها) تكبيرة الاحرام ^(١) وهى أن يقول (الله أكبر) باللغة العربية ^(٢) إن كان قادرا عليها فإن عجز عنها ولم يستطع أن يتعلمها ترجم عنها باللغة التى يستطيعها . ولا تصح الصلاة بدون التكبيرة فلو افتتحها بالتسبيح أو بالتهليل لا يصح . وقد ثبت افتراضها بالكتاب ^(٣)

= الشافعية — قالوا يجب على الامام أن ينوى الامامة فى أربع مسائل : (أحداها) الجمعة ، (ثانيها) الصلاة التى جمعت للطرح جمع تقديم كالمصيرع الظهر ، والعشاء مع المغرب . فإنه يجب عليه أن ينوى الامامة فى الصلاة الثانية منهما فقط بخلاف الأولى لأنها وقعت فى وقتها ، (ثالثها) الصلاة المعادة فى الوقت جماعة ؛ فلا بد للامام فيها أن ينوى الامامة ، (رابعها) الصلاة التى نذر أن يصلها جماعة فإنه يجب عليه أن ينوى فيها الامامة للخروج من الإجم فإن لم ينو الامامة فيها صححت ولكنها لا يزال آثما حتى يعيدها جماعة وينوى الامامة .

(١) الحنفية — قالوا إن التحريم ليست ركنا على الصحيح وإنما اشترط لها ما اشترط للصلاة من الطهارة ومستر العورة الخ . لا اتصالها بالقيام الذى هو ركن .
(٢) الحنفية — لا يشترط اللغة العربية بل يكفى الإتيان بها باللغة التى يشاؤها ولو كان قادرا على العربية على الصحيح إلا أنه يكره تحريما إذا كان يحسن العربية .
(٣) المالكية — قالوا إذا عجز عن تكبيرة الاحرام دخل الصلاة بالنية وسقطت عنه ولا يجب عليه الإتيان بترجمتها من لغة أخرى . فإن أتى بترجمتها فلا تبطل صلاته على الأظهر أما ان كان قادرا على العربية فباعتين عليه أن يأتى بلفظ الله أكبر بخصوصه ولا يجزئ لفظ آخر بمعناه ولو كان عربيا .

(٤) الحنفية — قالوا يصح أن يفتتحها بالتسبيح أو بالتهليل وبكل اسم من أسمائه تعالى : بدون أن يزيد عليه شيئا كأن يفتتح بالله أو الرحمن أو نحو ذلك مع كراهة التحريم . أما او قال أستغفر الله أو أعوذ بالله أو لا حول ولا قوة إلا بالله فإنه لا يصير شارعا فى الصلاة بذلك .

والسنة والإجماع قال تعالى : ﴿وَرَبُّكَ كَبِيرٌ﴾ وقد أعتقد الإجماع على أن المراد به تكبيرة الإحرام لأن الأمر للوجوب وغيرها ليس بواجب ، وقال صلى الله عليه وسلم : « مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم » رواه أبو داود .

شروطها

ويشترط لصحة التكبيرة شروط : منها القيام لها في صلاة الفرض إن كان قادرا عليه . فإن أتى بها متجنباً الخناء قليلاً بأن كان إلى القيام أقرب فإنه لا يضر .^(١)
أما إذا كان الخناء إلى الركوع أقرب فإنها لا تصح .^(٢)

ومنها أن ينطق بها بصوت يسمعه هو أن لم يكن مانعاً من ذلك كصمم أو جلبة وضوضاً ويكفي الأخرس أن يدخل الصلاة بنية .^(٣) ومنها تقديم لفظ

(١) المالكية — قالوا يجب أن تكون تكبيرة الإحرام من قيام فلو كبر حال انحناؤه فصلاته باطلة بلا تفصيل بين كون الانحناء إلى الركوع أقرب أو إلى القيام أقرب ويستثنى من ذلك المسبوق إذا ابتدأ التكبير حال الانحناء للركوع فإن صلاته تصح ولكن تلي الركعة ولا يعتد بها . أما إذا ابتدأ التكبير من قيام وأتمه في حال الانحناء للركوع أو بعده بلا فصل فإنه يعتد بالركعة على أحد قولين راجحين وهذا إذا نوى بالتكبيرة إحرام ولو مع الركوع . أما إذا نوى الركوع فقط فالصلاة لا تتعقد وعليه أن يستمر في صلاته بالصورية مع الامام احتراماً له .

(٢) الحنابلة — قالوا تصح ما لم يكن راکماً أو قاعداً . فإن أتى بها من قعود أو ابتدأها قائماً وأتمها راکماً انقضت نقلاً إن اتسع الوقت لإتمام الفرض والنقل معاً . واستأنف الفرض .

(٣) المالكية — قالوا لا يشترط إسماع نفسه بها ولو لم يكن مانعاً . بل فقط يشترط تحريك لسانه .

(٤) الشافعية — قالوا إن الخرس أن كان طارئاً فلا بد من تحريك لسانه ولهاثة وشفته بالتكبير . وإن كان الخرس أصلياً فلا يجب عليه ويكفي أن يدخل الصلاة بنية .

الجلالة على أكبر فلا يجزئ أن يقول (أكبر الله) . ومنها أن لا يمد همزة الله أو أكبر وأن لا يمد باء أكبر . ومنها أن يمد لام الجلالة مداً طبيعياً . ومنها أن لا يحذف هاء الله وأن لا يأتى بواو متحركة بين الكلمتين بأن يقول الله وأ أكبر . أما إشباع الهاء من لفظ الجلالة حتى يتولد عنها واو ساكنة فإنه لا يضر . ومنها الموالاة في النطق بين الكلمتين بحيث لا يفصل بين لفظ الله ولفظ أكبر فاصل من كلام طويل أو قصير أو سكوت يمكنه أن يتكلم فيه ولو بكلام يسير .

ومنها أن يبدأ المفتدى بالتكبير بعد فراغ إمامه منها^(٥) ولا يشترط الفصل بين تكبير المفتدى والإمام . فلو وصل المفتدى همزة الله براء الإمام من أكبر صحّت صلاته .

(١) المالكية — قالوا مدهمزة من لفظ الجلالة أو الهزمة من أكبر لا يضر إلا إذا قصد الاستفهام . ومدهمزة أكبر لا يضر إلا إذا قصد جمع أكبر . وهو الطبل الكبير .

(٢) الشافعية — قالوا يغتفر زيادة الواو متحركة أو ساكنة للعالمى وإن لم يكن معذورا . أما غير العالمى فإنه لا يغتفر .

الحالمة — قالوا إشباع الهاء حتى يتولد عنها واو ساكنة يضر .

(٣) الشافعية — قالوا إن كان الفصل بكلام أجنبي أو بذكر أو بغير ذلك مما ليس بوصف لله تعالى فإنه يضر ولو كانت قصيرا . وأما إن كان الفصل بوصف للفظ الجلالة فلا يضر إن لم يزد على كلمتين . كأن يقول الله الرحمن الرحيم أكبر . ويضر إذا زاد عن ذلك . ولا يضر الفصل بأداة التعريف .

(٤) الشافعية — قالوا السكوت الذى يضر الفصل به بين جزأى التحريمة هو . أزيد على سكتة التنفس والى .

المالكية — قالوا السكوت الذى يضر هو ما طال عرفا .

(٥) المالكية — قالوا الشرط فى حق المفتدى أن يبدأ التحريمة بعد بدء الإمام بها وأن لا يمتدّها قبله .

وكذا يشترط لها كل ما يشترط للصلاة من استقبال القبلة ، وستر العورة ، والطهارة ، ونحو ذلك .

مبحث القيام

(ثالثها) القيام لها إن كان قادرا عليه لقوله تعالى : ﴿ وقوموا لله قانتين ﴾ ولقوله صلى الله عليه وسلم : في حديث عمران بن حصين « صل قائما فإن لم تستطع فقاعدا » رواه البخارى رضى الله عنه . وقد أئخذ الاجماع على ذلك . وهو فرض فى صلاة الفرائض . أما فى غيرها فلا يجب . ويجب أن يقف متصبيا معتدلا . ولا يضر الخناؤه قليلا بحيث لا يكون الى الركوع أقرب كما تقدم . وهو فرض الى أن يركع فكل ما يأتى به حال القيام من تحريم أو قراءة مفروضة أو مسنونة أو مندوبة . فإنما يقع فى قيام مفروض .

مبحث قراءة الفاتحة

(رابعها) قراءة الفاتحة باللغة العربية للقادر عليها لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » روى فى الصحيحين ، وهى فرض فى جميع

(١) الحنفية — قالوا إن القيام كما يجب فى الفرائض يجب فى النذر والواجب وسنة الفجر .

(٢) المالكية — قالوا يفرض القيام استقلالا فى الصلاة المفروضة حال تكبيره الاحرام وقراءة الفاتحة والهوى للركوع . وأما حال قراءة السورة فهو سنة . فلو أئخذ حال قراءتها الى شيء بحيث لو أزيل لسقط لا تبطل صلاته . إلا أنه اذا جلس وقت قراءة السورة تبطل صلاته وإن لم يكن القيام فرضا لا خلاله بهيئة الصلاة .

(٣) الحنفية — قالوا المفروض مطلق القراءة لا قراءة الفاتحة بخصوصها لقوله تعالى : ﴿ تَأْقَرُوا مَا يَتْلُو مِنَ الْقُرْآنِ ﴾ فإن المراد القراءة فى الصلاة لأنها هى المكلف =

ركعات الفرض والتفل على الإمام والمفرد بخلاف المأموم فإنها لا تفترض عليه على تفصيل في المذاهب .^(١)

== بها، ولم يروى في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم: «إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن» ولقوله صلى الله عليه وسلم «لا صلاة إلا بقراءة» . والقراءة فرض في ركعتين من الصلاة المفروضة ويجب أن تكون في الركعتين الأوليين كما يجب قراءة الفاتحة فيها بخصوصها، فإن لم يقرأ في الركعتين الأوليين في الصلاة الرباعية قرأ فيها بعدها وصحت صلاته إلا أنه يكون قد ترك الواجب فإن تركه ساهيا يجب عليه أن يسجد للمسهو ثلاث لم يسجد وجبت عليه إعادة الصلاة كما يجب الاعادة إن ترك الواجب عامدا، فإن لم يفعل كانت صلاته صحيحة مع الإثم .

أما باقي ركعات الفرض فإن قراءة الفاتحة فيه سنة، وأما التفل فإن قراءة الفاتحة واجبة في جميع ركعاته لأن كل اثنتين منه صلاة مستقلة ولو وصلهما بغيرهما كأن صلى أربعاً بتسليمة واحدة، وألحقوا الوتر بالتفل فتجب القراءة في جميع ركعاته .
وقدروا القراءة المفروضة بثلاث آيات قصار أو آية طويلة تعدلها وهذا هو الأحوط .

(١) الشافعية — قالوا يفترض على المأموم قراءة الفاتحة خلف الإمام إلا إن كان مسبوقا بجميع الفاتحة أو بعضها فإن الإمام يتحمل عنه ما سبق به إن كان الإمام أهلا للتحمل بأن لم يظهر أنه محدث أو أنه أدركه في ركعة زائدة عن الفرض .

الحنفية — قالوا إن قراءة المأموم خلف إمامه مكروهة تحريما في السرية والجهرية لما روى من قوله صلى الله عليه وسلم: «من كان له إمام فقرأه الإمام له قراءة» وهذا الحديث روى من عدة طرق، وقد أثر منع المأموم من القراءة عن ثمانين نفرا من كبار الصحابة منهم المرتضى والعبادلة؛ وروى عن عدة من الصحابة أن قراءة =

ومن عجز عن قراءة الفاتحة باللغة العربية فلا يجوز له أن يقرأها مترجمة بلغة أخرى فلو فعل ذلك بطلت صلاته^(١) . وإنما يجب عليه أن يأتي ببديها^(٢) من القرآن . إن أمكنه بحيث يكون البدل مساويا للفاتحة في عدد الحروف والآيات . فإن عجز عن ذلك بأن أحسن قراءة آية واحدة أو أكثر وجب عليه تكرار ما حفظه بقدر الفاتحة فإن عجز عن ذلك وجب عليه أن يذكر الله وإلا وجب عليه السكوت بقدر الفاتحة .

ولا بد في القراءة أن تكون صحيحة شرعا وأن يسمع بها نفسه حيث لا مانع .

= المأموم خلف إمامه مفسدة للصلاة ، وهذا ليس بصحيح فأقوى الأقوال وأحوطها القول بركاثة التحريم .

المالكية — قالوا القراءة خلف الامام مندوبة في السرية مكروهة في الجهرية إلا اذا قصد مراعاة الخلاف فيندب .

الحنابلة — قالوا القراءة خلف الامام مستحبة في الصلاة السرية وفي سكّات الامام في الصلاة الجهرية ، وتكره حال قراءة الامام في الصلاة الجهرية .

(١) الحنفية — قالوا من عجز عن العربية يقرأ بغيرها من اللغات الأخرى وصلاته صحيحة .

(٢) المالكية — قالوا من لا يحسن قراءة الفاتحة وجب عليه تعلمها إن أمكنه ذلك فإن لم يمكنه وجب عليه الاقتداء بمن يحسنها فإن لم يجد ندب له أن يفصل بين تكبيره وركوعه . ويندب أن يكون الفصل بذكر الله تعالى . وإنما يجب الاقتداء على غير الأخرس . أما هو فلا يجب عليه .

(٣) المالكية — قالوا لا يجب عليه أن يسمع بها نفسه . ويكفي أن يحرك بها لسانه . والأولى أن يسمع بها نفسه مراعاة لخلاف .

مبحث الركوع

(خامسها) الركوع : وهو فرض في كل صلاة للقادر عليه لقوله صلى الله عليه وسلم : لخلاّد بن رافع حين أساء صلاته « ثم أركع حتى تطمئن راکعاً » .
وفي القدر المجزئ في الركوع خلاف في المذاهب ^(١) .

(١) الحنفية — قالوا يحصل الركوع ببطأة الرأس بأن ينحني انحناء يكون الى حال الركوع أقرب ، فلو فعل ذلك صححت صلاته ، أما كمال الركوع فانحناء الصلب حتى يستوى الرأس بالعجز . وهذا في ركوع القائم ، أما القاعد فركوعه يحصل ببطأة الرأس مع انحناء الظهر . ولا يكون كاملاً إلا اذا حازت جبهته قدام ركبتيه .

الحنابلة — قالوا إن المجزئ في الركوع بالنسبة للقائم انحناءه بحيث يمكنه مس ركبتيه بيديه ، اذا كان وسطاً في الحلقة لا طويل اليدين ولا قصيرهما ، وقدره من غير الوسط الانحناء بحيث يمكنه مس ركبتيه بيديه لو كان وسطاً ، وكال الركوع أن يمد ظهره مستوياً ويجعل رأسه بإزاء ظهره . بحيث لا يرفعه عنه ولا يخفضه . وبالنسبة للقاعد مقابلة وجهه لما قدام ركبتيه من الأرض أدنى مقابلة . وكاله أن تم مقابلة وجهه لما قدام ركبتيه .

الشافعية — قالوا أقل الركوع بالنسبة للقائم انحناء بحيث تسال راحتا معتدل الحلقة ركبتيه بدون انحناس ، وهو أن يخفض عنقه ويرفع رأسه ويقدم صدره . بشرط أن يقصد الركوع ، وأكمله بالنسبة له أن يسوى بين ظهره وعنقه ، وأما بالنسبة للقاعد . فاقله أن ينحني بحيث تحاذي جبهته ما أمام ركبتيه وأكمله أن تحاذي جبهته موضع سجوده من غير مماسة .

المالكية — قالوا حد الركوع الفرض أن ينحني حتى تقرب راحته من ركبتيه إن كان متوسط اليدين . بحيث لو وضعهما لكائنا على رأس الفخذين مما يلي الركبتين ، ويندب وضع اليدين على الركبتين وتمكينهما منهما وتسوية ظهره .

مبحث السجود

(سادسها) السجود لقوله صلى الله عليه وسلم : « ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا » وهو مرتان في كل ركعة . وفي حد السجود المفروض اختلاف في المذاهب .^(١)

ويشترط في صحة السجود أن يكون على يابس تستقر جبهته عليه كالخصير والبساط بخلاف القطن المندوف الذي لا تستقر الجبهة عليه . فإنه لا يصح عليه

(١) المالكية — قالوا يفترض السجود على أقل جزء من الجبهة ، وهي مستدير ما بين الحاجبين الى مقدم الرأس ؛ فلو سجد على أحد الجبين لم يكفه ، ويندب السجود على أنه ، ويعيد الصلاة من تركه في الوقت مراعاة للقول بوجوده ، والوقت هنا في الظهرين الى الأصفار وفي العشاءين والصبح الى طلوع الفجر والشمس ، فلو سجد على أنه دون جبهته لم يكفه ، وإن عجز عن السجود على الجبهة ففرضه أن يومئ للسجود . وأما السجود على اليدين والركبتين وأطراف القدمين فسنة ، ويندب إلصاق جميع الجبهة بالأرض وتمكينها .

الحنفية — قالوا حد السجود المفروض هو أن يضع جزءا ولو قليلا من جبهته على ما يصح السجود عليه . أما وضع جزء من الأنف فقط فإنه لا يكفي إلا لعذر على الراجح . أما وضع الخد أو الذقن فقط فإنه لا يكفي مطلقا لا لعذر ولا لغير عذر ولا بد من وضع إحدى اليدين وإحدى الركبتين وشيء من أطراف إحدى القدمين ولو كان أصعبا واحدا . أما وضع أكثر الجبهة فإنه واجب ، ويتحقق السجود الكامل بوضع جميع اليدين والركبتين وأطراف القدمين والجبهة والأنف .

الشافعية والحنابلة — قالوا إن الحد المفروض في السجود أن يضع بعض كل عضو من الأعضاء السبعة الواردة في قوله صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم ، الجبهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين » إلا أن الحنابلة قالوا لا يتحقق السجود إلا بوضع جزء من الأنف زيادة على ما ذكر . والشافعية قالوا يشترط أن يكون السجود على بطون الكفين ويطون أصابع القدمين .

السجود . ومثله التبن والأرز والذرة ونحوها إذا كانت الجهة لا تستقر عليها أما إذا استقرت الجهة فإنه يصح السجود على كل ذلك .

ويشترط أن لا يضع جبهته على كفه فإن وضعها على كفه بطلت صلاته ^(١) . ولا يضر أن يضع جبهته على شيء ملبوس أو محمول له يتحرك بحركته وإن كان مكروها كما سيأتي ولا يضر السجود على كور عمامة ويشترط أن يكون موضع الجهة غير مرتفع عن موضع الركبتين في السجود . وفي تقدير الارتفاع المبطل للصلاة اختلاف المذاهب ^(٢) .

(١) الحنفية — قالوا إن وضع الجهة على الكف حال السجود لا يضر وإنما يكره فقط .

(٢) الشافعية — قالوا يشترط في السجود عدم وضع الجهة على ما ذكره وإلا بطلت صلاته ؛ إلا إذا طال بحيث لا يتحرك بحركته ؛ كما لا يضر السجود على منديل في يده لأنه في حكم المنفصل .

(٣) الشافعية — قالوا يضر السجود على كور العمامة ونحوها كالمصابة إذا ستر كل الجهة ؛ فلو لم يسجد على جبهته المكشوفة بطلت صلاته . إن كان عامدا عالما إلا لعذر كأن كان به جراحة وخاف من نزاع العصاة حصول مشقة شديدة . فإن سجدده عليها في هذه الحالة صحيح .

(٤) الحنفية — قالوا إن الارتفاع الذي يضر في هذه الحالة هو ما زاد على نصف ذراع . ويستثنى من ذلك مسألة قد تقضى بها الضرورة عند شدة الزحام وهي سجود المصل على ظهر المصل الذي أمامه فإنه يصح بشروط ثلاثة : (الأول) أن لا يمسد مكانا خاليا لوضع جبهته عليه في الأرض . (الثاني) أن يكون في صلاة واحدة . (الثالث) أن تكون ركبتاه في الأرض فإن فقد شرط من ذلك بطلت صلاته .

==

مبحث الرفع من الركوع والسجود والطمأنينة

(سابعها) الرفع من الركوع . (ثامنها) الرفع من السجود . (تاسعها) الاعتدال . (عاشرها) الطمأنينة . ودليل فرضيتها قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتقدم : «ثم أرفع حتى تمتد قائماً» ، وقوله صلى الله عليه وسلم فيه : «ثم أرفع حتى تطمئن جالساً» ؛ وفي تفسير الرفع والاعتدال والطمأنينة اختلاف في المذاهب .^(١)

= الخنابلة — قالوا إن الارتفاع المبطل للصلاة هو ما يخرج المصل عن هيئة الصلاة .

الشافعية — قالوا إن ارتفاع موضع الجبهة عن موضع الركبتين مبطل للصلاة إلا إذا رفع بجذعها وما حولها عن رأسه وكفيه فنصح صلاته ، فالمدار عندهم على تنكيس البدن ، وهو رفع الجزء الأسفل من البدن عن الجزء الأعلى منه في السجود حيث لا عذر كسجود المرأة الحبل فإن التنكيس لا يجب عليها إذا خافت الضرر .
المالكية — قالوا إن كان الارتفاع كثيراً كركبتي متعل بالأرض ، فالسجود عليه لا يصح على المعتمد ، وإن كان قليلاً كسبيحة ومفتاح ومحفظة فلا خلاف في صحة السجود عليه ولكنه خلاف الأولى .

(١) الخنيفة — قالوا الرفع من الركوع والاعتدال والطمأنينة من واجبات الصلاة لا من فرائضها ، إلا أنهم فصلوا فيها فقالوا الطمأنينة وهي تسكين الجوارح حتى تطمئن المفاصل ويستوى كل عضو في مقره بقدر تسبيحة على الأقل واجبة في الركوع والسجود وكل ركن قائم بنفسه ويسبرون عن ذلك بتعديل الأركان ، والواجب في الرفع من الركوع هو القدر الذي يتحقق به معنى الرفع ، وما زاد على ذلك إلى أن يستوى قائماً وهو المعبر عنه بالاعتدال فهو سنة على المشهور؛ أما الرفع =

= من السجود فإنه فرض ولكن القدر المفروض منه هو أن يكون إلى القعود أقرب ، وما زاد على ذلك إلى أن يستوى جالسا فهو سنة على المشهور .

الشافعية — قالوا إن الرفع من الركوع هو أن يعود إلى الحالة التي كان عليها قبل أن يركع من قيام أو قعود مع طمأنينة فاصلة بين رفعه من الركوع وهو به للسجود ، وهذا هو الاعتدال عندهم ؛ وأما الرفع من السجود الأول وهو المسمى بالجلوس بين السجدين فهو أن يجلس مستويا مع طمأنينة بحيث يستقر كل عضو في موضعه ، فلو لم يستو لم تصح صلاته وإن كان إلى الجلوس أقرب ، ويشترط أن لا يطيل الاعتدال في الرفع من الركوع والسجود ، فلو أطل زمانا يسع الذكر الوارد في الاعتدال وقدر الفاتحة في الرفع من الركوع ويسع الذكر الوارد في الجلوس وقدر أقل التشهد بطلت صلاته ، ويشترط أيضا أن لا يقصد بالرفع من الركوع أو السجود غيره ، فلو رفع من أحدهما لفرغ فإنه لا يميزه ، بل يجب عليه أن يعود إلى الحالة التي كان عليها من ركوع أو سجود بشرط أن لا يطعن فيها إن كان قد أطمأن ثم يعيد الاعتدال .

المالكية — قالوا حدّ الرفع من الركع . هو ما يخرج به عن انحناء الظهر إلى اعتدال ؛ أما الرفع من السجود ، فإنه يتحقق برفع الجبهة عن الأرض ولو بقيت يدها على المعتمد ؛ وأما الاعتدال (وهو أن يرجع كما كان) فهو ركن مستقل في الفصل بين الأركان فيجب بعد الركوع وبعد السجود وحال السلام وتكبيرة الاحرام ؛ وأما الطمأنينة فهي ركن مستقل أيضا في جميع أركان الصلاة ، وحدها استقرار الأعضاء زمنا ما زيادة على ما يحصل به الواجب من الاعتدال والانحناء .

الحنابلة — قالوا إن الرفع من الركوع هو أن يفارق القدر المحزئ منه بحيث لا تصل يده إلى ركبتيه ؛ وأما الاعتدال منه فهو أن يستوي قائما بحيث يرجع كل عضو إلى موضعه . والرفع من السجود هو أن تفارق جبهته الأرض . والاعتدال فيه هو أن يجلس مستويا بعده بحيث يرجع كل عضو إلى أصله .

مبحث القعود الأخير والتشهد

(الحادى عشر) من فرائض الصلاة ، القعود الأخير . وفى حدّته اختلاف فى المذاهب .^(١)

(الثانى عشر) التشهد الأخير . وفى ألفاظه اختلاف فى المذاهب .^(٢)

(١) الحنفية — قالوا حدّ القعود المفروض هو ما يكون بقدر قراءة التشهد على الأصحّ لحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما ، حيث قال له النبي صلى الله عليه وسلم : « انا رفعت رأسك من السجدة الأخيرة وقعدت قدر التشهد فقد تمت صلاتك » .

المالكية — قالوا الجالس بقدر السلام المفروض فرض وبقدر التشهد سنة ، وبقدر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مندوب على الأصحّ وبقدر الدعاء المندوب مندوب ، وبقدر الدعاء المكروه كدعاء المأموم بعد سلام الامام مكروه .

الشافعية — قالوا الجالس الأخير بقدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، والتسليمة الأولى فرض ، وإنما كانت الجلوس المذكور فرضاً لأنه ظرف للفرائض الثلاثة : أعنى التشهد ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، والتسليمة الأولى ؛ فهو كالقيام للفاتحة وقد ثبتت فرضيته بحديث « صلوا كما رأيتموني أصلى » أما ما زاد على ذلك كالجلوس للدعاء والتسليمة الثانية فمندوب .

الحنابلة — حدّدوا الجلوس الأخير بقدر التشهد والتسليمتين .

(٢) الحنفية — قالوا انه واجب لا فرض .

المالكية — قالوا إنه سنة .

(٣) الحنفية — قالوا ان ألفاظ التشهد هي : (التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله) . وهذا هو =

= التشهد الذى رواه عبد الله بن مسعود رضى الله عنه والأخذ به أولى من الأخذ بالمرئى عن ابن عباس رضى الله عنهما .

المالكية — قالوا إن ألفاظ التشهدى : (التحيات لله الزايات لله الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) والأخذ بهذا التشهد مندوب ، فلو أخذ بغيره من الوارد فقد أتى بالسنة وخالف المندوب .

الشافعية — قالوا إن ألفاظ التشهدى : (التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن سيدنا محمدا رسول الله) . وقالوا إن الفرض يتحقق بقوله : (التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله) . أما الإتيان بما زاد على ذلك مما تقدم فهو أكل ، ويشترط في صحة التشهد المفروض أن يكون بالعربية إن قدر وأن يوالى بين كلماته ، وأن يسمع نفسه حيث لا مانع ، وأن يرتب كلماته فلولم يرتبها فإن غير المعنى بعدم الترتيب بطلت صلاته إن كان عامدا وإلا فلا ، وقالوا إن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد الأخير ركن مستقل من أركان الصلاة ، وأقله أن يقول : اللهم صل على محمد أو النبي .

الحنابلة — قالوا إن التشهد الأخير هو : (التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله اللهم صل على محمد) والأخذ بهذه الصيغة أولى ويجوز الأخذ بغيرها مما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم كالأخذ بتشهد ابن عباس مثلا ، والقدر المفروض منه (التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن =

مبحث السلام وترتيب الأركان

والجلوس بين السجدين

(الثالث عشر) السلام المعزف بالألف واللام مرة واحدة^(٢١) ، للامام ، وللنفرد ، وللقندي ، لحديث مسلم : (تحريمها التكبير وتحليلها التسليم) . ويشترط أن يكون بلفظ (السلام عليكم) ؛ فلو قال سلام عليكم ، أو عليكم السلام ، أو السلام عليكم ، فلا يجزئ .

(الرابع عشر) ترتيب الأركان^(٢٢) ، بأن يقدم القيام على الركوع والركوع على السجود ، وهكذا بحسب ترتيبها الوارد في قوله صلى الله عليه وسلم للشيء صلاته :

= لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله اللهم صل على محمد) . إلا أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لا تُعين بهذه الصيغة .

(١) الحنفية — قالوا إن الخروج من الصلاة بلفظ السلام ليس فرضا ، بل هو واجب ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما علم ابن مسعود التشهد قال له : « إذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك إن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد » فلم يأمره بالخروج من الصلاة بلفظ السلام ، ويحصل الخروج من الصلاة بلفظ السلام وحده بدون كلمة عليكم ، فلونخرج من الصلاة بغير السلام ولو بالحدث صحّت صلاته ، ولكنه يكون آثما ويجب عليه الإعادة ، فإن ترك الإعادة كان آثما أيضا .

(٢) المالكية — قالوا يفترض أن يسلم مرتين بلفظ السلام عليكم ورحمة الله .

(٣) الشافعية — قالوا لا يشترط الترتيب في ألفاظ السلام ، فلو قال عليكم السلام صح مع الكراهة .

(٤) الحنفية — قالوا إن الترتيب فرض بمعنى أنه شرط لاركن ، وهذا فيما لا يتكرر ، كترتيب القيام والركوع والقعود الأخير ، أما ما يتكرر في كل ركعة كالسجدة أو في كل الصلاة كعدد ركعاتها ، فإن الترتيب فيه واجب لا فرض ، =

« إذا قمت إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ، وفي بعض الروايات فأقرأ بأم القرآن ، قال : ثم أركع حتى تطمئن راسكها ثم أرفع حتى تعتدل قائماً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم أرفع حتى تستوي قائماً ثم افعل ذلك في صلاتك كلها » .
رواه البخاري ومسلم رضي الله عنهما .
(الخامس عشر) الجلوس بين السجدين ^(١) .

مبحث عدّ فرائض الصلاة مجتمعة عند كل مذهب
هذه فرائض الصلاة بمعنى أركانها ، وقد ذكرنا عددها مجوعاً في ذيل الصحيفة
عند كل مذهب ^(٢) .

== إلا أن رعاية الترتيب بين القراءة والركوع واجبة ، وإن كانت القراءة لا تتكرر في كل ركعة .

(١) الحنفية — قالوا إن الجلوس بين السجدين ليس بفرض ، ومقتضى الدليل وجوبه ، وصحح كونه سنة .

(٢) الحنفية — قالوا إن أركان الصلاة المتفق عليها أربعة وهي : القيام ، والقراءة ، والركوع ، والسجود ؛ فلا يسقط واحد منها إلا عند العجز ، غير أن القراءة تسقط عن المأموم لأن الشارع نهاه عنها ولهذا سموها ركناً زائداً ، وذلك لأنهم قسموا الركن إلى زائد وأصيل : فالأصيل ما لا يسقط إلا عند العجز بلا خلف ، والزائد ما يسقط في بعض الحالات ولو مع القدرة على أدائه .

والأول هو القيام والركوع والسجود ، والثاني هو القراءة ؛ أما باقى ما نتوقف عليه صحة الصلاة فينقسم إلى قسمين : (الأول) ما كان خارج ماهية الصلاة وهو الطهارة من الحدث والخبث ، وستر العورة ، واستقبال القبلة ، ودخول الوقت ، والنية ، والتحرية ، وهي شرائط لصحة الشروع في الصلاة كغيرها مما سبق ، (والثاني) ما كان داخل ماهية الصلاة كإيقاع القراءة في القيام ، وكون الركوع بعد القيام =

= والسجود بعد الركوع ؛ وهذه شرائط لدوام صحة الصلاة ، وقد يعبرون عنها بفرائض الصلاة ويريدون بالفرض الشرط ؛ أما القعود الأخير قدر التشهد فهو فرض بإجماعهم ولكنهم اختلفوا في هل هو ركن أصلي أو زائد ، ورجحوا أنه ركن زائد لأن ماهية الصلاة تتحقق بدونه إذ لو حلف لا يصلي يحنث بالرفع من السجود وإن لم يجلس فتتحقق ماهية الصلاة بدون القعود ؛ وأما الخروج منها بصنعه بأن يأتي بمناف لها عند انتهائها فقد عدّه بعضهم من الفرائض والصحيح أنه ليس بفرض بل هو واجب .

المالكية — قالوا فرائض الصلاة خمسة عشر فرضاً وهي : النية ، وتكبيرة الإحرام ، والقيام لها في الفرض ، وقراءة الفاتحة ، والقيام لها فيه ، والركوع ، والرفع منه ، والسجود ، والرفع منه ، والسلام ، والجلوس بقدره ، والطمأنينة ، والاعتدال في كل من الركوع والسجود والرفع منهما ، وترتيب الأداء ، ونية اقتداء المأموم .

الشافعية — عدّوا فرائض الصلاة ثلاثة عشر فرضاً : خمسة فرائض قولية ، وثمانية فرائض فعلية . فالخمس القولية هي : تكبيرة الإحرام ، وقراءة الفاتحة ، والتشهد الأخير ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده ، والتسليمة الأولى ؛ أما الثمانية الفعلية فهي : النية ، والقيام في الفرض لقادر ، والركوع ، والاعتدال منه ، والسجود الأول والثاني ، والجلوس بينهما ، والجلوس الأخير ، والترتيب . وأما الطمأنينة فهي شرط محقق للركوع والاعتدال والسجود والجلوس ، فهي لا بد منها وإن كانت ليست ركناً زائداً على الزايج .

الحنابلة — عدّوا فرائض الصلاة أربعة عشر وهي : القيام في الفرض ، وتكبيرة الإحرام ، وقراءة الفاتحة ، والركوع ، والرفع منه ، والاعتدال ، والسجود ، والرفع منه ، والجلوس بين السجدين ، والتشهد الأخير ، والجلوس له وللتسليمتين ، والطمأنينة في كل ركن فعلي ، وترتيب الفرائض ، والتسليمتان .

مبحث واجبات الصلاة

وقد زاد بعض المذاهب واجبات للصلاة وهي مبنية في أسفل الصفحة ^(١).

(١) الحنفية — قالوا إن للصلاة واجبات، منها : قراءة سورة الفاتحة في كل ركعات النفل وفي الأوليين من الفرض ويجب تقديمها على قراءة السورة فإن عكس سهواً يجيد للسهو؛ ضم سورة الى الفاتحة في جميع ركعات النفل والوتر والأوليين من الفرض والمراد بالسورة أى سورة من القرآن ولو أقصر سورة أو ما يانها كثلث آيات قصار أو آية طويلة والآيات القصار الثلاث كقوله تعالى ﴿ ثم نظر ثم عبس وبسر ثم أدبر واستكبر ﴾ وهي عشر كلمات وثلاثون حرفاً من حروف الهجاء مع حسابان الحرف المشدد بحرفين فلو قرأ من الآية الطويلة هذا المقدار في كل ركعة أجزاءً عن الواجب فعل هذا يكفي أن يقرأ من آية الكرسي قوله تعالى ﴿ الله لا إله إلا هو الحى القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم ﴾؛ أن لا يزيد فيها عملاً من جنس أعمالها كأن يزيد عدد السجدة عن الوارد فلو فعل ذلك لغي الزائد ويجيد للسهو إن كان ساهياً؛ الأطمئنان في الأركان الأصلية كالركوع والسجود ونحوهما ؛ التعود الأول في كل صلاة ولو نافلة؛ قراءة التشهد الذى رواه ابن مسعود ويجب القيام الى الركعة الثالثة عقب تمامه فوراً فلو زاد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم سهواً يجيد للسهو وإن تعدد وجبت إعادة الصلاة وإن كانت صحيحة ؛ لفظ السلام مرتين في ختام الصلاة؛ قراءة الفاتحة بعد الفاتحة والسورة في الركعة الثالثة من الوتر؛ تكبيرات العيدين وهي ثلاث في كل ركعة وسيأتى بيانها ؛ جهر الامام بالقراءة في صلاة الفجر والعيدين والجمعة والتراويح والوتر في رمضان والركعتين الأوليين من المغرب والعشاء أما المنفرد فيخير بين الجهر والإسرار في جميع صلواته إلا أن الأفضل له أن يحجر فيما يجب على الامام أن يحجر فيه ويسر فيما يجب على الامام الإسرار فيه ؛ لإسرار الامام والمنفرد في القراءة في نفل النهار وفرض الظهر والعصر وثالثة المغرب والأخيرتين من العشاء وصلاة الكسوف والحسوف والاستسقاء ؛ عدم قراءة المقتدى شيئاً =

سنن الصلاة

وأما سننها فننقسم الى قسمين : قسم داخل فيها ، وقسم خارج عنها .

== مطلقا في قيام الامام ، ضم ماصلب من الأنف الى الجبهة في السجود ، افتتاح الصلاة بخصوص جملة (الله أكبر) إلا اذا عجز عنها أو كان لا يحسنها فيصح أن يفتتحها باسم من أسماء الله تعالى ، تكبير الركوع في الركعة الثانية من صلاة العيد لأنها لما اتصلت بتكبيرات العيد الواجبة صارت واجبة ، متابعة الامام فيها يصح الاجتهاد فيه وسيأتى بيان المتابعة في مبحث الامامة ، الرفع من الركوع وتعديل الأركان كما تقدم ، ودليل هذه الواجبات كلها مواظبته صلى الله عليه وسلم عليها ، فمن ترك شيئا منها فإن كان سهوا وجب عليه سجود السهو وإن كان عمدا وجب عليه إعادة الصلاة ، فان لم يعد كان آمنا وإن كانت الصلاة صحيحة كما تقدم .

الحنبلة — قالوا إن للصلاة واجبات ثمانية وهى : تكبيرات الصلاة كلها ماعدا تكبيرة الاحرام فانها فرض كما تقدم وما عدا تكبيرة المسبوق للركوع اذا أدرك إمامه رآكها فانها سنة ؛ قول سمع الله لمن حمده للامام والمفرد ؛ قول ربنا ولك الحمد لكل مصل ومحل التكبير لغير الاحرام والتسميع والتحميد ما بين ابتداء الانتقال وانتهائه فلا يجوز تقديم شيء من ذلك على هذا المحل ؛ قول سبحان ربى العظيم فى الركوع مرة واحدة ؛ قول سبحان ربى الأعلى فى السجود مرة ؛ قول رب اغفرلى اذا جلس بين السجدين مرة ؛ التشهد الأول ، والمجزئ منه ما تقدم فى التشهد الأخير ما عدا الصلاة على النبي عليه السلام ، الجلوس لهذا التشهد ، وإنما يجب على غير من قام إمامه للركعة الثالثة سهوا ، أما هو فيجب عليه متابعة الامام ويسقط عنه التشهد والجلوس له .

والواجب عندهم ما تبطل الصلاة بتركه عمدا ولا تبطل بتركه جهلا أو سهوا ، ويجب عليه السجود فى حالة السهو كما تقدم .

فأما السنن الداخلة فيها ، فمنها التناء ويسمى دعاء الاستفتاح ، وهو قول سبحانه^(٢)
اللهم وبجهدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ، ومجمله بعد تكبيرة الإحرام
وقبل القراءة ، ولا يسن في صلاة الجنازة ، ومنها رفع يديه عند الشروع في الصلاة^(٣)
على تفصيل في المذاهب ، وكيفيته أن تكون يده منصوبتين حتى تكون الأصابع^(٤)

(١) المالكية — قالوا يكره دعاء الاستفتاح المذكور .

(٢) الشافعية — قالوا إن للتناء صيغا كثيرة . والمختار منها أن يقول :
وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئا مسلما وما أنا من المشركين .
إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت
وأنا من المسلمين .

(٣) الحنفية — قالوا يسن التناء في كل صلاة حتى الجنازة . وقالوا
لو زاد في صلاة الجنازة على الصيغة المتقدمة كلمة ، وجل شأؤك ، فلا تكره .
وأما في غيرها فالأولى ترك هذه الزيادة .

(٤) الشافعية — قالوا الأكمل في السنة رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام
والركوع والرفع منه وعند القيام من التشهد الأول حتى تمازى أطراف أصابعه
أعلى أذنيه وإبهاماه شحقي أذنيه وراحته منكبيه للرجل والمرأة . أما أصل السنة
فيحصل ببعض ذلك .

المالكية — قالوا رفع اليدين حذو المنكبين عند تكبيرة الإحرام مندوب
وفيها عدا ذلك مكروه .

الحنابلة — قالوا يسن للرجل والمرأة رفع اليدين الى حذو المنكبين عند تكبيرة
الإحرام والركوع والرفع منه .

الحنفية — قالوا السنة للرجل أن يرفع يديه حذاء أذنيه وللرأة حذاء منكبيه
عند تكبيرة الإحرام لا غير . ومثل تكبيرة الإحرام تكبيرات العيدين والقنوت .

مع الكف مستقبلية القبلة^(١)؛ ومنها وضع اليد اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الاحرام تحت سرته^(٢)، وفي كفيته اختلاف المذاهب^(٣).

ومنها التأمين وهو أن يقول المصلي عقب الفراغ من قراءة الفاتحة آمين ويكون

(١) المالكية - قالوا كيفية الرفع أن تكون يده مبسوطتين وظهورهما للسماء وبطنهما للأرض على الأشهر .

(٢) المالكية - قالوا وضع اليد اليمنى على اليسرى فوق السرة وتحت الصدر ويعبر عنه بالقبض مندوب في النفل لا سنة . وأما في الفرض فيكره بأي كيفية أن قصد الاعتناء والاتكاء . وأما إن قصد به التسنن وهو اتباع النبي صلى الله عليه وسلم في فعله فلا يكره بل يندب . وكذا إذا لم يقصد به شيئاً على الظاهر .

(٣) الحنفية - قالوا كفيته تختلف باختلاف المصلي . فإن كان رجلاً فيسن في حقه أن يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كف اليسرى مخالفاً بالتحصر والإيهام على الرسغ تحت سرته . وإن كانت امرأة فيسن لها أن تضع يديها على صدرها من غير تحليق .

الحنابلة - قالوا السنة للرجل والمرأة أن يضع باطن يمينه على ظهر يده اليسرى ويجعلهما تحت سرته .

الشافعية - قالوا السنة للرجل والمرأة وضع بطن كف اليد اليمنى على ظهر كف اليسرى تحت صدره وفوق سرته مما يلي جانبه الأيسر . وأما أصابع يده اليمنى فهو مخير بين أن يسطحها في عرض مفصل اليسرى وبين أن ينشرها في جهة ماعداها .

(٤) الحنفية - قالوا التأمين يكون سرا في الجهرية والسرية سواء كان ذلك عقب فراغه من قراءة الفاتحة أو بسبب سماعه ختام الفاتحة من الإمام أو من جاره ولو كانت قراءتهما سرية .

سرا في الصلاة السرية وجهرًا في الجهرية وإنما يسن بشرط أن لا يسكت طويلاً بعد الفراغ من الفاتحة أو يتكلم بغير دعاء وهو سنة للإمام والمأموم والمنفرد^(١) . ومنها التسميع وهو أن يقول حال الرفع من الركوع سمع الله لمن حمده وإنما يسن للإمام والمنفرد دون المأموم . ومنها التحميد وهو أن يقول بعد الرفع من الركوع ربنا لك الحمد^(٢) وإنما يطلب من المأموم والمنفرد دون الإمام^(٣) .

مبحث التبليغ خلف الإمام

ومنها جهر الإمام بالتكبير والتسميع والسلام لإعلام من خلفه فإن كان من خلفه يسمعه كره التبليغ من غيره لعدم الاحتياج إليه ويجب أن يقصد المبلغ « سواء كان إماماً أو غيره » الإحرام للصلاة بتكبيرية الإحرام فلو قصد الإعلام فقط لم تنعقد صلاته . أما غير تكبيرية الإحرام من تكبيرات الانتقال والتسميع والتحميد فإن قصد بها التبليغ فقط فلا تبطل صلاته وإنما يفوته الثواب^(٤) .

- (١) المالكية — قالوا التامين يندب للمنفرد والمأموم مطلقاً أي فيما يسر فيه وفيما يجهر فيه وللإمام فيما يسر فيه فقط وإنما يؤمن المأموم في الجهرية إذا سمع قول إمامه ولا الضالين وفي السرية بعد قوله هو ولا الضالين .
- (٢) الشافعية — قالوا يسن التسميع للمأموم أيضاً .
- (٣) المالكية — قالوا إن التحميد مندوب لا سنة .
- (٤) المالكية — قالوا الأولى أن يقول اللهم ربنا ولك الحمد .
- (٥) الشافعية — قالوا يسن التحميد لكل مصلي ولو إماماً .
- (٦) المالكية — قالوا جهر الإمام بالتكبير والتسميع مندوب لا سنة .
- (٧) الشافعية — قالوا إذا قصد بتكبيرية الإحرام الإعلام والإحرام لا تنعقد صلاته أيضاً .

(٨) الشافعية — قالوا إذا قصد بهذه الأشياء مجزئ التبليغ أو لم يقصد شيئاً بطلت صلاته . أما أن قصد التبليغ مع الذكر فإن صلاته صحيحة بخلاف تكبيرية الإحرام كما تقدم .

ومن سنن الصلاة تكبيرات الركوع والسجود والرفع من السجود والقيام للركعة التالية وكل تكبيرة منها سنة مستقلة^(١) . ومنها قراءة ما تيسر من القرآن بعد الفاتحة ولو آية أو بعض آية طويلة في الركعتين الأولين من^(٢) الفرض الرباعي والثلاثي وفي كل ركعة من الثانية وفي جميع ركعات النفل^(٣) . وهي سنة للإمام والمنفرد وكذا المأموم إذا لم يسمع قراءة الإمام .

= الحنفية — قالوا إذا رفع صوته بالتبليغ بالغم والتفنن بأن قصد إعجاب الناس به فإن صلاته تفسد على الراجح وسيأتي تكملة لهذا في مفسدات الصلاة .

(١) الحنابلة — قالوا إن كل هذه التكبيرات واجبة ما عدا تكبيرة المسبوق الذي أدرك إمامه راکماً فإنها سنة كما تقدم .

الحنفية — قالوا يستثنى من ذلك تكبيرة الركوع في الركعة الثانية من صلاة العيدين فإنها واجبة كما تقدم .

(٢) الحنفية — قالوا إن الإتيان بالسورة أو بثلاث آيات قصار أو آية طويلة واجب في الركعتين الأوليين من الفرض وجميع ركعات النفل لأن كل ركعتين منه صلاة مستقلة ولو اتصلتا بغيرهما ولا يكفي الإتيان بآية قصيرة أو ببعض آية طويلة إلا إذا كانت تعدل ثلاث آيات قصار كما تقدم في مبحث الواجبات .

الحنابلة — قالوا إن قراءة بعض آية لا يكفي في السنة ولا بد من آية لها معنى مستقل فلا يكفي قراءة آية (ثم نظر) ولا آية (مدهامتان) .

المالكية — قالوا قراءة ما زاد على أم الكتاب في النافلة مندوب لا سنة .

(٣) الحنفية — قالوا لا يجوز للمأموم أن يقرأ خلف الإمام مطلقاً كما تقدم .

المالكية — قالوا تكره القراءة للمأموم في الصلاة الجهرية وإن لم يسمع أو سكت الإمام .

الشافعية — قالوا إذا نوى أن يصلّي النفل أكثر من اثنين يأتي بالسورة فيما قبل التشهد الأوّل فقط .

ومنها التَّوَعُّذُ . في الركعة الأولى من صلاته فيقول بعد دعاء الافتتاح وقبل القراءة أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ سواء كان إماماً أو منفرداً أو مأموماً إلا أن المأموم إذا كان مسبوقاً يأتي به عند قضاء ما فاتته . ومنها التسمية في كل ركعة قبل الفاتحة فيقول بسم الله الرحمن الرحيم سرا ولو في الصلاة الجهرية .

ومنها أن تكون القراءة من طوال المفصل أو قصاره أو أواسطه في أوقات مختلفة مبنية هي وحد المفصل في المذاهب .^(٥)

(١) المالكية — قالوا التَّوَعُّذُ مكروه في صلاة الفريضة سرا كان أو جهرًا . وأما في النافلة فيجوز سرا ويكره جهرًا على المرحج .

(٢) الشافعية — قالوا يسن التَّوَعُّذُ في كل ركعة .

(٣) الحنفية — قالوا المأموم غير المسبوق لا يأتي بالتَّوَعُّذُ لأَن التَّوَعُّذُ تابع للقراءة على الراجح وهي منهي عنها .

(٤) المالكية — قالوا يجوز التسمية في النافلة وأما في الفريضة فكره مطلقاً سرا وجهرًا إلا إذا قصد المصلّي الخروج من الخلاف فيكون الإتيان بها أقل الفاتحة سرا مندوباً ويكره الجهر بها في هذه الحالة .

الشافعية — قالوا إن البسملة آية من الفاتحة فهي فرض لا سنة لحكمها عندهم حكم الفاتحة في السرية والجهرية .

(٥) الحنفية — قالوا إن طوال المفصل من الجهرات إلى سورة البروج . وأواسطه من سورة البروج إلى سورة لم يكن . وقصاره من سورة لم يكن . إلى سورة الناس . فيقرأ من طوال المفصل في الصبح والظهر إلا أنه يسن أن تكون في الظهر أقل منها في الصبح . ويقرأ من أواسطه في العصر والعشاء . ويقرأ من قصاره في المغرب .

الشافعية — قالوا إن طوال المفصل من الجهرات إلى سورة عم يتساءلون وأواسطه من سورة عم إلى سورة والضحي وقصاره منها إلى آخر القرآن فيقرأ من =

وإنما تسن الإطالة إذا كان المصلي مقيا منفردا فإن كان مسافرا فلا تسن^(١) وإن كان إماما فيسن له التطويل بشروط مفصلة في المذاهب^(٢).

= طوال المفصل في صلاة الصبح وصلاة الظهر ويسن أن تكون في الظهر أقل منها في الصبح إلا أنه يستثنى من ذلك صبح يوم الجمعة فإنه يسن فيه أن يقرأ في ركعته الأولى بسورة (ألم السجدة) وإن لم تكن من المفصل وفي ركعته الثانية بسورة (هل أتى) بخصوصها ، ويقرأ من أواسطه في العصر والعشاء ، ومن قصاره في المغرب ، المالكية — قالوا إن طوال المفصل من سورة المجرات إلى آخر والنزعات وأواسطه من بعد ذلك إلى والضحي وقصاره منها إلى آخر القرآن . فيقرأ من طوال المفصل في الصبح والظهر ، ومن قصاره في العصر والمغرب ، ومن أواسطه في العشاء وهذا كله مندوب عندهم لا سنة .

الحنبالية — قالوا إن طوال المفصل من سورة ق إلى سورة عم وأواسطه إلى سورة والضحي وقصاره إلى آخر القرآن . فيقرأ من طوال المفصل في الصبح فقط ومن قصاره في المغرب فقط . ومن أواسطه في الظهر والعصر والعشاء . ولا يكره أن يقرأ في الفجر وغيره بأقصر من ذلك لعذر كسفر ومريض وإن لم يوجد عذر كره في الفجر فقط .

(١) المالكية — قالوا يندب التطويل للمنفرد سواء كان مسافرا أو مقيا .

(٢) الشافعية — قالوا يسن التطويل للإمام بشرط أن يكون إمام قوم محصورين راضين بالتطويل بأن يصرحوا بذلك إلا في صبح يوم الجمعة فإنه يسن للإمام فيه الإطالة بقراءة سورة السجدة كلها وسورة هل أتى وإن لم يرضوا .

المالكية — قالوا يندب التطويل للإمام بشروط أربعة : (الأول) أن يكون إماما بجماعة محصورين . (الثاني) أن يطلبوا منه التطويل بلسان الحال أو المقال . (الثالث) أن يعلم أو يظن أنهم يطيقون ذلك . (الرابع) أن يعلم أو يظن ألا عذر لواحد منهم فإن تخلف شرط من ذلك فتقصير القراءة أفضل . =

ومنها إطالة القراءة^(١) في الركعة الأولى من كل صلاة على الثانية فإن سوى بينهما في القراءة فقد فاته السنة وإن أطال الثانية على الأولى كره له ذلك إلا في صلاة الجمعة فيسن له أن يطيل الثانية فيها على الأولى .

ومنها تفریح القدمين حال القيام بحيث لا يقرن بينهما ولا يوسع إلا بعذر كسمن ونحوه وقد اختلف في تقديره في المذاهب^(٢) . ومنها أن يقول وهو راكع سبحان ربي

= الحنفية — قالوا تسن الإطالة للإمام إذا علم أنه لم يشغل بها على المقتدين . أما إذا علم أنه يشغل فكره الإطالة لأن النبي صلى الله عليه وسلم : صلى الصبح بالمعوذتين فلما فرغ قيل أوجزت (قال سمعت بكاء صبي نحشيت أن تفتن أمه) ويلحق ذلك الضعيف والمرضى وذو الحاجة .

الحنابلة — قالوا يسن للإمام التخفيف بحسب حال المأمومين .

(١) المالكية والحنابلة — قالوا يتدب تقصير الركعة الثانية عن الركعة الأولى في الزمن ولو قرأ بها أكثر من الأولى بدون فرق بين الجمعة وغيرها فإن سوى بينهما أو أطال الثانية على الأولى فقد خالف الأولى .

(٢) الحنفية — قالوا إن صلاة العيدين مثل صلاة الجمعة في إطالة الثانية عن الأولى .

(٣) الحنفية — قدروا التفریح بينهما بقدر أربع أصابع فإن زاد أو نقص كره .

الشافعية — قدروا التفریح بينهما بقدر شبر فيكره أن يقرن بينهما أو يوسع أكثر من ذلك كما يكره تقديم إحداهما على الأخرى .

المالكية — قالوا تفریح القدمين مندوب لا سنة . وقالوا المندوب هو أن يكون بحالة متوسطة بحيث لا يضمهما ولا يوسعهما كثيراً حتى يتفاحش عرفاً . ووافقهم الحنابلة على هذا التقدير إلا أنه لا فرق عند الحنابلة بين تسميته مندوباً أو سنة .

الْعَظَمُ^(١) وَفِي السُّجُودِ سَبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى . وَفِي عَدَدِ التَّسْبِيحِ الَّذِي تُؤَدِّي بِهِ السَّنَةُ
اِخْتِلَافٌ فِي الْمَذَاهِبِ .^(٢)

وَمِنْهَا أَنْ يَضَعَ الْمُصَلِّي يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ حَالِ الرُّكُوعِ وَأَنْ تَكُونَ أَصَابِعُ يَدَيْهِ
مَفْرَجَةً وَأَنْ يَبْعُدَ الرَّجْلَ عَضْدِيهِ عَنِ جَنْبَيْهِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا تَسْ
رُحَى اللَّهُ عَنْهُ « إِذَا رَكَعْتَ فَضَعْ كَفَيْكَ عَلَى رُكْبَتَيْكَ وَفَرِّجْ بَيْنَ أَصَابِعِكَ وَارْفَعْ يَدَيْكَ
عَنِ جَنْبَيْكَ » أَمَّا الْمَرَأَةُ فَلَا تَجَافِي بَيْنَهُمَا بَلْ تَضُمُّهُمَا إِلَى جَنْبَيْهَا لِأَنَّهُ أَسْتَرُهَا .

وَمِنْهَا أَنْ يَسْوِيَ بَيْنَ ظَهْرِهِ وَعَقْفِهِ فِي حَالَةِ الرُّكُوعِ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« كَانَ إِذَا رَكَعَ يَسْوِيَ ظَهْرَهُ حَتَّى لَوْ صَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ اسْتَقَرَّ » وَأَنْ يَسْوِيَ رَأْسَهُ
بِعِزِّهِ . لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « كَانَ إِذَا رَكَعَ لَمْ يَرْفَعْ رَأْسَهُ وَلَمْ يَخْفِضْهُ » .

(١) الْمَالِكِيَّةُ — قَالُوا إِنَّ التَّسْبِيحَ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ مَنْدُوبٌ وَلَيْسَ لَهُ
لَفْظٌ مُعَيَّنٌ وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ بِاللَّفْظِ الْمَذْكُورِ .

(٢) الْحَنْفِيَّةُ — قَالُوا لَا تَحْصِلُ السَّنَةُ إِلَّا إِذَا أَتَى ثَلَاثَ تَسْبِيحَاتٍ فَإِنْ أَتَى
بِأَقَلِّ لَمْ تَحْصِلِ السَّنَةُ .

الْحَنَابِلَةُ — قَالُوا إِنَّ الْإِثْنَيْنِ بِصِغَةِ التَّسْبِيحِ الْمَذْكُورَةِ وَاجِبٌ وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ
فَهُوَ سَنَةٌ .

الشَّافِعِيَّةُ — قَالُوا بِحَصْلِ أَصْلِ السَّنَةِ بِأَيِّ صِغَةٍ مِنْ صِغَةِ التَّسْبِيحِ وَإِنْ كَانَ
الْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ بِالصِّغَةِ الْمَذْكُورَةِ . أَمَّا مَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ إِلَى إِحْدَى عَشْرَةِ تَسْبِيحَةٍ
فَهُوَ الْأَكْمَلُ إِلَّا أَنَّ الْإِمَامَ يَأْتِي بِالزِّيَادَةِ إِلَى ثَلَاثٍ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ
لَا يَأْتِي بِهِ إِلَّا إِذَا صَرَّحَ الْمَأْمُومُونَ بِأَنَّهُمْ رَاضُونَ بِذَلِكَ .

الْمَالِكِيَّةُ — قَالُوا لَيْسَ لِلتَّسْبِيحِ فِيهَا عَدَدٌ مُعَيَّنٌ .

(٣) الْمَالِكِيَّةُ — قَالُوا إِنْ وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَإِعَادَ عَضْدِيهِ عَنِ جَنْبَيْهِ
مَنْدُوبٌ لِأَنَّهُ أَمَّا تَفْرِيقُ الْأَصَابِعِ أَوْ ضَمُّهَا فَإِنَّهُ يَتْرَكُ لِطَبِيعَةِ الْمُصَلِّي إِلَّا إِذَا تَوَقَّفَ
عَلَيْهِ تَمَكِّينَ الْيَدَيْنِ مِنَ الرُّكْبَتَيْنِ .

ومنها أن ينصب ساقيه ^(١) . ومنها أن ينزل إلى السجود على ركبتيه ثم يديه ثم وجهه . ويعكس ذلك عند القيام من السجود بأن يرفع وجهه ثم يديه ثم ركبتيه ^(٢) . وهذا إذا لم يكن به عذر . أما إذا كان ضعيفا أو لايس خف أو نحو ذلك فيفعل ما أستطاع . ومنها أن يجعل في حال السجود كفيه حذو منكبيه مضمومة الأصابع موجهة رؤوسها للقبلة ^(٣) . ومنها أن يباعد الرجل في حال سجوده بطنه عن نخذه ومرفقيه عن جنتيه وذراعيه عن الأرض . وهذا إذا لم يترتب عليه إيذاء جاره في الصلاة والإحرام لأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد جأى . أما المرأة فيسن لها أن تلصق بطنها بفخذها محافظة على سترها . ومنها أن تزيد الطمأنينة عن قدر الواجب . ومنها الجهر بالقراءة للإمام والمنفرد في الركعتين الأوليين من صلاة المغرب ^(٤) .

- (١) المالكية — قالوا إن ذلك مندوب .
- (٢) الشافعية — قالوا يسن حال القيام من السجود أن يرفع ركبتيه قبل يديه ثم يقوم معتمدا على يديه ولو كان المصلى قويا أو امرأة .
- المالكية — قالوا يندب تقديم اليدين على الركبتين عند التزول إلى السجود وأن يؤخرهما عن ركبتيه عند القيام للركعة التالية .
- (٣) المالكية — قالوا يندب وضع اليدين حذو الأذنين أو قريبهما في السجود مع ضم الأصابع وتوجيه رؤوسها للقبلة .
- الحنفية — قالوا إن الأفضل أن يضع وجهه بين كفيه وإن كان وضع كفيه حذاء منكبيه تحصل به السنة .
- (٤) المالكية — قالوا يندب للرجل أن يباعد بطنه عن نخذه ومرفقيه عن ركبتيه وضبعيه عن جنتيه . إبعادا وسطا في الجمع .
- (٥) الحنفية — قالوا الجهر واجب على الإمام لا سنة كما تقدم .
- (٦) الحنفية — قالوا المنفرد بخير بين الجهر والإسرار في الصلاة الجهرية فله أن يجهر فيها وله أن يسر إلا أن الجهر أفضل وكذلك المسبوق في الصلاة الجهرية =

والعشاء . وفي ركعتي الصبح والجمعة . ومنها الإسرار لكل مصل فيها عدا ذلك من الفرائض الخمس . أما الجهر والإسرار في غير الفرائض كالوتر ونحوه والنوافل ففيه تفصيل في المذاهب ^(٢) .

== بأن فائته ركعة من الجمعة خلف الامام أو الصبح أو العشاء أو المغرب ثم قام بقضيتها فإنه مخير بين أن يسر فيها وبين أن يجهر ولا فرق في الصلاة الجهرية بين أن تكون أداء أو قضاء على الصحيح فإذا فائته صلاة العشاء مثلاً وأراد قضاءها في غير وقتها فإنه مخير بين أن يسر فيها أو يجهر . أما الصلاة السرية فإن المفرد ليس بخيراً فيها بل يجب عليه أن يسر على الصحيح فإن جهر في صلاة العصر أو الظهر مثلاً فإنه يكون قد ترك الواجب ويكون عليه سجود السهو بناء على تصحيح القول بالوجوب أما المأموم فإنه يجب عليه الانصات في كل حال كما تقدم .

الحنابلة — قالوا المفرد مخير بين الجهر والإسرار في الصلاة الجهرية .

(١) المالكية — قالوا الإسرار للمأموم مندوب لا سنة .

(٢) المالكية — قالوا يندب الجهر في جميع النوافل الليلية . والسري في جميع النوافل النهارية إلا النافلة التي لها خطبة كالعيد والاستسقاء فيندب الجهر فيها .

الحنابلة — قالوا يسن الجهر في صلاة العيد والاستسقاء والكسوف والتراويح والوتر إذا وقع بعد التراويح . ويسر فيها عدا ذلك .

الشافعية — قالوا يسن الجهر في العيدين وكسوف القمر والاستسقاء والتراويح ووتر رمضان وركعتي الطواف ليلاً أو وقت صبح . والإسرار في غير ذلك إلا نوافل الليل المطلقة فيتوسط فيها بين الجهر مرة والإسرار أخرى .

الحنفية — قالوا يجب الجهر على الإمام في كل ركعات الوتر في رمضان وصلاة العيدين والتراويح ويجب الإسرار على الإمام والمفرد في صلاة الكسوف والاستسقاء والنوافل النهارية أما النوافل الليلية فهو مخير فيها .

وفي حدّ الجهر . والإسرار . للرجل والمرأة تفصيل في المذهب . ومنها
وضع يديه^(٢٢) على تخديه بحيث تكون رأس أصابعهما على الركبتين^(٢٣) حالة الجلوس متجهة
إلى القبلة .

(١) المالكية — قالوا أقل الجهر الرجل أن يسمع من يله . ولا حدّ لأكثره
وأقل سره حركة اللسان وأعله إسماع نفسه فقط . أما المرأة فجهرها مرتبة واحدة
وهو إسماع نفسها فقط . وسرها هو حركة لسانها على المعتمد .

الشافعية — قالوا أقل الجهر أن يسمع من يله ولو واحدا لافرق بين أن يكون
رجلا أو امرأة إلا أن المرأة لا تجهر إذا كانت بحضرة أجنبي وأقل الإسرار أن يسمع
نفسه فقط حيث لا مانع .

الحنابلة — قالوا أقل الجهر أن يسمع من يله ولو واحدا . وأقل السر أن
يسمع نفسه . أما المرأة فانه لايسن لها الجهر ولكن لا بأس بجهرها اذا لم يسمعها .
أجنبي فان سمعها أجنبي منعت من الجهر .

الحنفية — قالوا أقل الجهر إسماع غيره ممن ليس بقربه كأهل الصف الأول
فلو سمع رجل أو رجلان فقط لا يجزئ . وأعله لا حدّ له . وأقل الخافتة إسماع
نفسه أو من بقربه من رجل أو رجلين . أما حركة اللسان مع تصحيح الحروف
فانه لا يجزئ على الأصح . أما المرأة فقد تقدّم في مبحث ستر العورة أن صوتها ليس
بعورة على المعتمد . وعلى هذا لا يكون بينها وبين الرجل فرق في حكم الجهر بالقراءة
في الصلاة . ولكن هذا مشروط بأن لا يكون في صوتها نغمة أو لين أو تمطيط يترتب
عليه ثوران الشهوة عند من يسمعها من الرجال . فان كان صوتها بهذه الحالة كان عورة
ويكون جهرها بالقراءة على هذا الوجه مقسدا للصلاة . ومن هنا منعت من الأذان .

(٢) المالكية — قالوا وضع يديه على تخديه مندوب لا سنة .

(٣) الحنابلة — قالوا يكفي في تحصيل السنة وضع اليدين على الفخذين بدون
جعل رؤوس الأصابع على الركبتين .

ومنها الجلوس هيئة مخصوصة مبنية في المذاهب ^(١) .
ومنها أن يشير بإصبعه في التشهد على تفصيل في المذاهب ^(٢) .

(١) المسالكية — قالوا يندب الإفضاء للرجل والمرأة . وهو أن يجعل رجله اليسرى مع الألية اليسرى على الأرض ويجعل قدم اليسرى جهة الرجل اليمنى وينصب قدم اليمنى عليها ويجعل باطن إبهام اليمنى على الأرض .

الحنفية — قالوا يسن للرجل أن يفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى ويوجه أصابعها نحو القبلة . بحيث يكون باطن أصابع رجله اليمنى نحو القبلة بقدر الاستطاعة . ويسن للمرأة أن تتورك بأن تجلس على اليتية وتضع الفخذ على الفخذ ويخرج رجلها من تحت وركها اليمنى .

الشافعية — قالوا يسن الاقتراش وهو الجلوس على بطن قدمه اليسرى ونصب قدمه اليمنى في جميع جلسات الصلاة إلا الجلوس الأخير فإنه يسن فيه التورك بأن يلقى ورك الأيسر على الأرض وينصب قدمه اليمنى إلا إذا أراد أن يسجد للمهوى فإنه لا يسن له التورك في الجلوس الأخير بل يسن له في هذه الحالة الاقتراش .

الحنابلة — قالوا يسن الاقتراش في الجلوس بين السجدين وفي التشهد الأول . وهو أن يفرش رجله اليسرى ويجلس عليها وينصب رجله اليمنى ويخرجها من تحته ويثنى أصابعها جهة القبلة . أما في التشهد الأخير في الصلاة الرابعة والثلاثية فإنه يسن له التورك . وهو أن يفرش رجله اليسرى . وينصب رجله اليمنى ويخرجهما عن يمينه ويجعل اليتية على الأرض .

(٢) المسالكية — قالوا يندب في حالة الجلوس للتشهد أربع يعقد ما عدا السبابة والإبهام تحت الإبهام من يده اليمنى وأن يمد السبابة والإبهام وأن يحرك السبابة دائماً يمينا وشمالا تحريكا وسطا .

الحنفية — قالوا يشير بالسبابة من يده اليمنى فقط . بحيث لو كانت مقطوعة أو عليلية لم يشير بغيرها من أصابع اليمنى ولا اليسرى عند انتهائه من التشهد بحيث =

ومنها الأكتفات^(١) بالتسليم الأولى جهة اليمين حتى يرى خذّه الأيمن . والاكتفات بالتسليم الثانية جهة اليسار حتى يرى خذّه الأيسر . ومنها أن ينوي بسلامه الأول من على يمينه وبسلامه الثاني من على يساره على تفصيل في المذاهب .^(٢)

= رفع سبابته عند نفي الألوهية عما سوى الله تعالى بقوله لا إله إلا الله وبضعها عند إثبات الألوهية لله وحده بقوله لا الله . فيكون الرفع إشارة إلى النفي والوضع إلى الإثبات .

الحنابلة — قالوا يعقد الخنصر والبنصر من يده ويحلق بإبهامه مع الوسطى ويشير بسبابته في تشهد ودعائه عند ذكر لفظ الجلالة ولا يحركها .

الشافعية — قالوا يقبض جميع أصابع يده اليمنى في تشهد إلا السبابة وهي التي تلى الإهلام ويشير بها عند قوله لا الله ويدم رفعها بلا تحريك إلى القيام في التشهد الأول والسلام في التشهد الأخير فأنظروا إلى السبابة في جميع ذلك . والأفضل قبض الإبهام بيمينها وأن يضعها على طرف راحته .

(١) المالكية — قالوا يندب للأموم أن يتأمن بتسليم التحليل (وهي التي يخرج بها من الصلاة) وأما سلامه على الإمام فهو سنة . ويكون جهة القبلة كما يسن أيضا أن يسلم على من على يساره من المأمومين إن شاركه في ركعة فأكثر . وأما القذ والامام فلا يسلم كل منهما إلا تسليمة واحدة هي تسليمة التحليل ويندب لها أن يدها لجهة القبلة ويصمها عند النطق بالكاف والميم من عليكم لجهة اليمين بحيث يرى من خلفهما صفقة وجههما ويجزئ في غير تسليمة التحليل سلام عليكم وعليك السلام . والأولى عدم زيادة ورحمة الله وبركاته في السلام مطلقا إلا إذا قصد مراعاة الحنابلة فيزيد ورحمة الله مسلما على اليمين واليسار .

(٢) الحنفية — قالوا يسن في كيفية السلام أن يسلم عن يمينه أولا ثم على يساره حتى يرى بياض خده الأيمن والأيسر فإذا نسي وسلم على يساره ابتداء سلم على يمينه فقط ولا يعيد السلام على يساره ثانيا أما إذا سلم تلقاء وجهه فإنه يسلم عن =

ومنها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير . وأفضلها أن يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد .^(١)

== يمينه ويساره . والسنة أن يقول (السلام عليكم ورحمة الله) وأن تكون الثانية أخفض من الأولى ثم إن كان إماما ينوي بضمير الخطاب المصلين من الإنس والجن والملائكة وإن كان مقتديا ينوي إمامه والمصلين وإن كان منفردا ينوي الملائكة الحفظة .

الشافعية — قالوا ينوي السلام على من لم يسلم عليه من ملائكة ومؤمني الإنس وجن وينوي الرد على من سلم عليه من إمام ومأموم من ابتداء جهة السلام إلى نهايتها .

الحنابلة — قالوا يسن له أن ينوي بالسلام الخروج من الصلاة . ولا يسن له أن ينوي به الملائكة ومن معه في الصلاة . لكن إن نوى به الخروج من الصلاة مع السلام على الحفظة ومن معه فيها فلا بأس .

المالكية — قالوا يندب أن يقصد المصلي بالتسليم الأول الخروج من الصلاة والسلام على الملائكة إن كان غير إمام . وإن كان إماما قصد الخروج من الصلاة والسلام على الملائكة والمقتدين . وليس على الإمام والفد غيرها بخلاف المأموم كما تقدم .

(١) الشافعية والحنابلة — قالوا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الثاني فرض كما تقدم تفصيله في مذهب كل واحد منهما .

والأفضل عند الحنابلة . أن يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم إنك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد .

الشافعية — قالوا يسن زيادة لفظ السيادة فيقول سيدنا محمد وسيدنا إبراهيم .

ومنها الدعاء في التشهد الأخير بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم . وفيه تفصيل في المذاهب .^(١)

(١) الحنفية — قالوا يسن أن يدعو بما يشبه ألفاظ القرآن كأن يقول ربنا لا تزغ قلوبنا أو بما يشبه ألفاظ السنة كأن يقول اللهم إني ظلمت نفسي ظلما كثيرا . وانه لا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وأرحمني إنك أنت الغفور الرحيم . ولا يجوز له أن يدعو بما يشبه كلام الناس كأن يقول اللهم زوجني فلانة أو أعطني كذا من الذهب والفضة والمنصب لأنه يطلها قبل القعود بقدر التشهد ويفوت الواجب بعده قبل السلام .

المالكية — قالوا يندب الدعاء في الجلوس الأخير بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم : وله أن يدعو بما شاء من خيرى الدنيا والآخرة . والأفضل الوارد . ومنه اللهم اغفر لنا ولوالدينا ولأئمتنا ولن سبقنا بالإيمان مغفرة عن ما . اللهم اغفر لنا ما قدمنا وما أخرنا وما أسررنا وما أعلنا وما أنت أعلم به منا ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار .

الشافعية — قالوا يسن الدعاء بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقبل السلام بخيرى الدين والدنيا، ولا يجوز أن يدعو بشيء محرم أو مستحيل أو معلق . فإن دعا بشيء من ذلك بطلت صلاته ، والأفضل أن يدعو بالمأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم : كأن يقول : اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني ؛ أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت رواه مسلم : ويسن أن لا يزيد إلا ما في دعائه عن قدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم .

الحنابلة — قالوا يسن للصلى بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير أن يقول : أعوذ بالله من عذاب جهنم ، ومن عذاب القبر ، ومن فتنة المحيا والممات ، ومن فتنة المسيح الدجال . وله أن يدعو بما ورد أو بأمر الآخرة ولو لم =

مبحث عدد سنن الصلاة مجملة في المذاهب

وللصلاة سنن أخرى مذكورة في المذاهب وقد ذكرت مع عدد السنن مجمعة في ذيل الصحيحة ^(١١).

= يشبه ما ورد، وله أن يدعو لشخص معين بغير كاف الخطاب؛ وتبطل الصلاة بالدعاء بكاف الخطاب؛ كأن يقول : اللهم أدخلك الجنة يا والدي . أما لو قال : اللهم أدخله الجنة فلا بأس به . وليس له أن يدعو بما يقصد منه ملاذ الدنيا وشهواتها كأن يقول : اللهم ارزقني جارية حسناء أو طعاما لذيذا ونحوه . فإن فعل ذلك بطلت صلاته . ولا بأس بإطالة الدعاء ما لم يشق على مأوم .

(١) الحنفية - زادوا في السنن الاعتدال عند التحريمة بحيث يأتي بها متجنب القائمة بدون طأطأة رأس . وتتمام الرفع من الركوع والسجود كما تقدم . وقيل بوجود ذلك وصححه بعضهم . فلو تركه على هذا لزمه سجود السهو . وقراءة الفاتحة فيا عدا الركعتين الأوليين . فالسنن عندهم ثلاث وأربعون . وهي :

(١) رفع اليدين للتحريمة حذاء الأذنين للرجل والأمة، وحذاء المنكبين للحر؛
(٢) ترك الأصابع على حالها بحيث لا يفرقها ولا يضمها . وهذا في غير حالة الركوع الآتية : (٣) وضع الرجل يده اليمنى على اليسرى تحت سترته ووضع المرأة يدها على صدرها (٤) الثناء (٥) التعوذ للقراءة (٦) التسمية سرا أول كل ركعة قبل الفاتحة (٧) التأمين (٨) التحميد (٩) الإسرار بالثناء والتأمين والتحميد (١٠) الاعتدال عند ابتداء التحريمة واتهاؤها (١١) جهر الإمام بالتكبير والتسميع والسلام (١٢) تفرج القدمين في القيام قدر أربع أصابع (١٣) أن تكون القراءة من المفصل حسب التفصيل المتقدم (١٤) تكبيرات الركوع والسجود (١٥) أن يقول في ركوعه سبحان ربّي العظيم ثلاثا (١٦) أن يقول في سجوده سبحان ربّي الأعلى ثلاثا (١٧) وضع يديه على ركبتيه حال الركوع (١٨) تفرج أصابع يديه حال =

= وضعهما على ركبتيه في الركوع اذا كان رجلاً (١٩) نصب ساقيه (٢٠) بسط ظهوره في الركوع (٢١) تسوية رأسه بعجزه (٢٢) كمال الرفع من الركوع (٢٣) كمال الرفع من السجود (٢٤) وضع يديه ثم ركبتيه ثم وجهه عند التزول للسجود، وعكسه عند الرفع منه (٢٥) جعل وجهه بين كفيه حال السجود أو جعل يديه حذو منكبيه عند ذلك (٢٦) أن يباعد الرجل بطنه عن فخذه ومرفقيه عن جنبه وذراعيه عن الأرض في السجود (٢٧) أن تلتصق المرأة بطنها بفخذها في السجود (٢٨) الجلوس بين السجدين (وقد علمت ما فيه مما تقدم) (٢٩) وضع اليدين على الفخذين حال الجلوس بين السجدين وحال التشهد (٣٠) أن يفتش الرجل رجله اليسرى وينصب اليمنى موجهاً أصابعها الى القبلة حال الجلوس للتشهد وغيره (٣١) أن تجلس المرأة على التibia وأن تضع إحدى فخذيها على الأخرى وتخرج رجلها اليسرى من تحت وركبها الأيمن (٣٢) الإشارة بالسبابة عند النطق بالشهادة على ما تقدم (٣٣) قراءة الفاتحة فيما بعد الركعتين الأولين (٣٤) الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الجلوس الأخير بالصيغة المتقدمة (٣٥) الدعاء بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بما يشبه ألفاظ الكتاب والسنة (٣٦) الالتفات يمينا ثم يسارا بالتسليمين (٣٧) أن ينوي الإمام بسلامه من خلفه من المصلين والحفظة وصالحى الجن (٣٨) أن ينوى المأموم إمامه بالسلام في الجهة التي هو فيها إن كان عن يمينه أو يساره فإن حاذاه نواه بالتسليمين مع القوم والحفظة وصالحى الجن (٣٩) أن ينوى المنفرد الملائكة فقط (٤٠) أن يخفض صوته في سلامه الثانى عن الأول (٤١) أن لا يؤخر سلامه عن سلام إمامه (٤٢) أن يبدأ باليمين في السلام (٤٣) أن ينتظر المسبوق فراغ إمامه من سلامه الثانى حتى يعلم أنه ليس عليه سجود سهو .

المالكية — زادوا على السنن السابقة سنناً أخرى وهى :

- (١) القيام بقراءة ما زاد على أم القرآن بالقرض . أما النفل فالقيام فيه أفضل
- (٢) كل تشهد سواء كان الأول أو غيره (٣) كل جلوس تشهد (٤) السجود =

= على صدور القدمين وعلى الركبتين والكفين (٥) إنيصات المقتدى للامام في الجهر ولو سكت الإمام .

بجملة السنن عندهم أربع عشرة سنة وهي :

(١) قراءة ما زاد على أم القرآن بعد الفاتحة في الركعة الأولى والثانية من الفرض الوقتي المتسع وقته (٢) القيام لها في الفرض (٣) الجهر بالقراءة فيما يجهر فيه حسب ما تقدم (٤) السرفيا يسرفيه على ما تقدم (٥) كل تكبيرات الصلاة ما عدا تكبيرة الاحرام لانها فرض (٦) كل تسمية (٧) كل تشهد (٨) كل جلوس للتشهد (٩) الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد الأخير (١٠) السجود على صدور القدمين وعلى الركبتين والكعبين (١١) رد المقتدى على إمامه السلام وعلى من على يساره إن كان به أحد شاركه في إدراك ركعة مع الإمام على الأقل (١٢) الجهر بتسليمة التحليل (١٣) إنيصات المقتدى للامام في الجهر (١٤) الزائد عن القدر الواجب من الطمأنينة .

الشافعية -- زادوا على السنن المتقدمة سنا أخرى وهي :

(١) أن يقول الرجل : سبحان الله عند حدوث شيء يريد التنبيه عليه بشرط أن لا يقصد التنبيه وحده وإلا بطلت الصلاة . وأن تصفق المرأة عند إرادة التنبيه بشرط أن لا تقصد اللطم وإلا بطلت صلاتها ولا يضرها قصد الإعلام كما لا يضر زيادته على الثلاث وأن نوال التصفيق ولكنها لا تبعد إحدى يديها عن الأخرى ثم تعيدها وإلا بطلت صلاتها (٢) الخشوع في جميع الصلاة . وهو حضور القلب وسكون الجوارح بأن يستحضر أنه بين يدي الله تعالى وأن الله مطلع عليه (٣) جلوس الاستراحة لمن يصلي من قيام بأن يجلس جلسة خفيفة بعد السجدة الثانية وقبل القيام إلى الركعة الثانية والرابعة ، ويسن أن تكون قدر الطمأنينة ، ولا يضر زيادتها عن قدر الجلوس بين السجدين على المعتد . ويأتي بها المأموم وإن تركها الإمام (٤) نية الخروج من الصلاة من أول التسليمة الأولى . فلو نوى -

= الخروج قبل ذلك بطلت صلاته . وإن نواه في أثنائها أو بعدها لم تحصل السنة؛ وتسمى السنن المتقدمة وما زاد عليها هنا بالهيئات عندهم ولم يحصروها في عدد خاص وإنما جعلوا لها ضابطاً، وهو ١٠ عدا الأركان والأباض، وعندهم قسم آخر من السنن يسمى أباضاً، وهو ما يجبر بسجود السهو لو ترك ولو عمداً . وإنما سميت أباضاً تشبيهاً لها بالأباض الحقيقية أى الأركان في مطلق الخبر، وعددها عشرون: (١) القنوت في اعتدال الركعة الأخيرة من الصبح ومن وتر النصف الثاني من رمضان . أما القنوت عند النازلة في أى صلاة غير ما ذكر فلا يعد من الأباض وإن كان سنة (٢) القيام له (٣) الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد القنوت (٤) القيام لها (٥) السلام على النبي صلى الله عليه وسلم بعدها (٦) القيام له (٧) الصلاة على الآل (٨) القيام لها (٩) الصلاة على الصحب (١٠) القيام لها (١١) السلام على النبي (١٢) القيام له (١٣) السلام على الصحب (١٤) القيام له (١٥) التشهد الأول في الثلاثية والرابعة (١٦) الجلوس له (١٧) الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده (١٨) الجلوس لها (١٩) الصلاة على الآل بعد التشهد الأخير (٢٠) الجلوس له .

الحنابلة — زادوا على ما تقدم سنناً أخرى للصلاة؛ منها : قول الإمام والمنفرد بعد التحميد، ملء السماء وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد، ومنها : ترتيب القراءة، ومنها : مباشرة أعضاء السجود لمحلله سوى الركبتين فتكره المباشرة بهما، ومنها : الإشارة بوجهه نحو القبلة في ابتداء السلام، ومنها : أن يزيد في التفاتة الثاني بالسلام عن التفاتة الأول .

بجملة السنن عندهم ثمان وستون، وهى : قسمان قولية، وفعلية، فالقولية : اثنتا عشرة، وهى : دعاء الاستفتاح والتعوذ قبل القراءة، والبسملة، وقول آمين، وقراءة سورة بعد الفاتحة كما تقدم، وجهر الإمام بالقراءة كما تقدم . أما المأموم، فيكره جهره بالقراءة، وقول ملء السموات وملء الأرض الخ بعد التحميد كما تقدم . وما زاد على المرة الأولى في تسبيح الركوع والسجود . وما زاد على المرة في قول =

== رب أغفر لي في الجلوس بين السجدين، والصلاة على آله عليه الصلاة والسلام في التشهد الأخير، والبركة عليه عليه السلام وعلى الآل فيه، والفنوت في الوتر جميع السنة. أما الفعلية، وتسمى الهيئات فهي: ست وخمسون تقريبا: رفع اليدين مع تكبيرة الإحرام، كون اليدين مبسوطتين عند الرفع المذكور، كونهما مضمومتين الأصابع عند الرفع المذكور أيضا، رفع اليدين كذلك عند الرفع من الركوع، حط اليدين عقب ذلك، وضع اليدين على الشمال حال القيام والقراءة، جعل اليدين الموضوعتين على هذه الهيئة تحت سرته، نظر المصلي الى موضع سجوده حال قيامه، الجهر بتكبيرة الإحرام، ترتيل القراءة، تخفيف الصلاة اذا كان إماما، إطالة الركعة الأولى عن الثانية، تقصير الركعة الثانية، تفريخ المصلي بين قدميه حال قيامه يسيرا، قبض ركبتيه ببديه حال الركوع، تفريخ أصابع اليدين حال وضعهما على الركبتين في الركوع، مد ظهره في الركوع مع استوائه، جعل رأسه حيال ظهره في الركوع، مجافاة عضديه عن جنبه فيه، أن يبدأ في السجود بوضع ركبتيه قبل يديه، أن يضع يديه بعد ركبتيه، أن يضع جبهته وأنفه بعد يديه، تمكن أعضاء السجود من الأرض، مباشرتها محل السجود كما تقدم، مجافاة عضديه عن جنبه في السجود، مجافاة بطنه عن تخديه فيه أيضا، مجافاة الفخذين عن الساقين فيه، تفريخ ما بين الركبتين فيه أيضا، أن ينصب قدميه فيه أيضا، جعل بطون أصابع القدمين على الأرض في السجود، تفريق أصابع القدمين في السجود، وضع اليدين حذو المنكبين فيه، بسط كل من اليدين فيه، ضم الأصابع من اليدين فيه أيضا، توجيه أصابعهما الى القبلة فيه أيضا، رفع اليدين أولا في القيام من السجود الى الركعة بأن يقوم للركعة الثانية على صدور قدميه. أن يقوم كذلك للركعة الثالثة، أن يقوم كذلك للركعة الرابعة، أن يعتمد ببديه على ركبتيه في الموضع لبقية صلاته، الاقتراض في الجلوس بين السجدين، الاقتراض في التشهد الأول، التورك في التشهد الثاني، وضع اليدين على الفخذين في التشهد الأول، بسط اليدين على الفخذين في التشهد الأول، ضم أصابع اليدين في الجلوس بين السجدين في التشهد الأول والثاني، ==

وقد ذكر بعض المذاهب مندوبات للصلاة موضحة في ذيل الصحيفة .^(١)

= قبض الخنصر والبنصر من يده اليمنى وتحليق إبهامه مع الوسطى في التشهد مطلقا ، أن يشير بسبابه عند ذكر لفظ الجلالة في التشهد ، ضم أصابع اليسرى في التشهد ، جعل أطراف أصابع اليسرى جهة القبلة ، الإشارة بوجهه نحو القبلة في ابتداء السلام . الالتفات يمينا وشمالا في تسليمه ، أن ينوي بإسلامه الخروج من الصلاة ، زيادة اليقين على الشمال في الالتفات ، الخشوع في الصلاة ، والمرأة فيما تقدم كالرجل إلا أنها لا يس لها الحفاة السابقة في الركوع والسجود بل السنة لما أن تجمع نفسها وتجلس مسدلة رجلها عن يمينها ، وهو الأفضل وتسرع القراءة وجوبا إن كان يسمعا أجنبى ، والخشوع المشكل كالأشئ .

(١) الشافعية والحنبلة — قالوا لافرق بين المندوب والسنة والمستحب بل كلها ألقاظ مترادفة على معنى واحد . فالسنة المتقدمة للصلاة تسمى أيضا مندوبا ومستحبا .

المالكية — قالوا مندوبات الصلاة ثمانية وأربعون : نية الأداء والقضاء في محلها ، نية عدد الركعات ، الخشوع وهو استحضار عظمة الله وهيبته وأنه لا يعبد سواه . وهذا هو المندوب . وأما أصل الخشوع فواجب : رفع اليدين حذو المنكبين عند تكبيرة الإحرام فقط وإرسالها بوقار ، إكمال سورة بعد الفاتحة ، تطويل قراءة الصبح والظهر مع ملاحظة أن الظهر دون الصبح ، تقصير القراءة في العصر والمغرب ، توسط القراءة في العشاء ، تقصير الركعة الثانية عن الركعة الأولى في الزمن ، ومساواتها لها وتطويل الثانية عن الأولى خلاف الأولى كما تقدم ، إسماع المصل نفسه القراءة في الصلاة السرية ، قراءة المأموم في الصلاة السرية ، تأمين المأموم والقصد مطلقا أى في السرية والجهرية ، تأمين الإمام في الصلاة السرية فقط ، الإصرار بالتأمين ، تسوية المصل ظهره في الركوع ، وضع يديه على ركبتيه فيه ، تمكين اليدين من الركبتين فيه أيضا ، نصب الركبتين ، التسبيح في الركوع =

... بأن يقول مسبحان ربى العظيم كما تقدم، مبادعة الرجل مرفقيه عن جنبه، التحميد للقد والمقتدى، التكبير حال الخفض والرفع إلا فى القيام من اثنين فينظر بالتكبير حتى يستقل قائماً ولا يقوم المأموم من اثنين حتى يستقل إمامه، تمكين الجبهة من الأرض فى السجود، تقديم اليدين على الركبتين عند الهوى له، تأخيرهما عن الركبتين عند القيام، وضع اليدين حذو الأذنين أو قريبهما فى السجود مع ضم أصابعهما وجعل رؤوسهما للقبيلة، أن يباعد الرجل فى السجود مرفقيه عن ركبته وبطنه عن فخذه وضبعه عن جنبه مع مراعاة التوسط فى ذلك . وأما المرأة فتكون متضمنة لبناء أمرها على الستركا تقدم : رفع العجز فى السجود، الدعاء فيه، التسبيح فيه، الإفضاء فى الجلوس كله وقد تقدم تفصيله، وضع الكفين على رأس الفخذين فى الجلوس، تفرج مابين الفخذين فى الجلوس، عقد ماعدا السبابة والإبهام من أصابع اليد اليمنى تحت إبهامها فى جلوس التشهد مطلقاً مع مد السبابة والإبهام وتحريك السبابة دائماً يمينا وشمالاً، القنوت فى صلاة الصبح خاصة، كونه قبل الركوع فى الركعة الثانية، لفظه الخاص اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونؤمن بك ونتوكل عليك، ونخضع لك ونخضع لكتك ونخاف عذابك الجحد إن عذابك بالكافرين ملحق، وهور واية الإمام مالك، دعاء قبل السلام، كونه سرا، كون التشهد سرا، تعميم الدعاء، التيامن بتسليمة التحليل فقط .

الحفظة - قالوا المندوب والأذنب والمستحب بمعنى واحد . وهو ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ولم يواظب عليه كما تقدم . فمن آداب الصلاة أن لا ينظر المصلى الى شئ يشغله عنها . كأن يقرأ مكتوباً بالخاطف أو يتلهى بنقوشه أو نحو ذلك . أن ينظر فى قيامه الى موضع سجوده وفى ركوعه الى ظاهر قدميه وفى سجوده الى ما لان من أنفه وفى قعوده الى شجرة وفى سلامه الى كتفيه . الاجتهاد فى دفع السعال الطارئ قهراً بقدر الاستطاعة . أما السعال المتصنع وهو الحاصل بغير عذر فإنه مبطل للصلاة اذا اشتمل على حروف كالجشاء كما يأتى - الاجتهاد فى دفع =

مبحث سنن الصلاة الخارجة عنها

وأما سنن الصلاة الخارجة عنها . فمنها اتخاذ السترة لقوله صلى الله عليه وسلم :
«إذا صلى أحدكم فليصل الى سترة وليدن منها» .

والسترة هي ما يجعله المصل بين يديه لمنع المرور . وإنما تسن للامام والمنفرد
إن خشيا مرور أحد بين يديهما^(١) . وأما المأموم فسترة الإمام سترة له ويستلزم فيها
أن تكون طول ذراع فأكثر أما غلظها فلا حد لأقله^(٢) ويستحب أن يميل عنها يمينا
أو يساراً بحيث لا يتأهلا . وأن يكون مستويا مستقيما وأن يقرب منها قدر ثلاثة^(٣)

== التناوب لقوله صلى الله عليه وسلم : «التناوب في الصلاة من الشيطان فإذا تناءب
أحدكم فليكظم ما استطاع» أي فليدفعه بنحو أخذ شفته السفلى بين أسنانه . فإن
لم يستطع ذلك غطى فبه بكه أو بظاهر يده اليسرى . التسمية بين القاتحة والسورة
أن يخرج الرجل يديه من كفيه عند التحريمة . أما المرأة فلا تفعل ذلك محافظة
على سترتها أن يقوم المصل عند سماع حي على الصلاة ممن يقيم الصلاة . شروع
الامام في الصلاة بالفعل عند قول المبلغ قد قامت الصلاة . ليحقق القول بالفعل .
أن يدفع المصل من يمين يديه بإشارة خفيفة ولا يزيد على ذلك .

(١) المالكية والحنفية — قالوا اتخذ السترة مندوب . وهذا لا ينافي إثم
المصل بتركها في طريق الناس إن مر أحد بالفعل بين يديه . فالإثم بمرور أحد بين
يديه بالفعل لا بترك السترة .

(٢) الشافعية والحنابلة — قالوا تسن لها وإن لم يخشيا مرور أحد بين يديهما .

(٣) الشافعية — قدروها بثلاث ذراع على الأقل .

(٤) المالكية — قالوا يشترط أن لا تقل عن غلظ الرمح .

(٥) الشافعية — قالوا كونها على يساره أولى .

أذرع من ابتداء قدميه ^(١) . فإن وجد ما يصلح أن يكون سترة ولكن تعسر غرضه بالأرض لصلابتها وضعه بين يديه عرضاً ^(٢) . وهو أولى من وضعه طويلاً فإن لم يجد شيئاً أصلاً خطاً خطأ بالأرض كالحلال ^(٣) . وهو أولى من غيره من الخطوط . ويصح الاستئثار بظهر آدمي غير الكافر والمرأة الأجنبية ويصح بالسترة المغصوبة وإن حرم الغصب ^(٤) . وكذا السترة النجسة ^(٥) . ويصح آخذ السترة من جدار أو عصا أو أثاث أو نحو ذلك بلا ترتيب بينهما فله أن يستتر بإحداها مع وجود غيرها ^(٨) .

(١) المالكية — قالوا يكون بين المصلي وسترته قدر مرور الهرة أو الشاة زائداً على محل ركوعه ويجوزده .

(٢) المالكية — قالوا لا يكفي وضعه على الأرض لا طويلاً ولا عرضاً بل لا بد من وضعه منصوباً كما تقدم .

(٣) المالكية — قالوا لا يصح السترة إلا بشيء مرتفع في غلظ رمح وطول ذراع كما تقدم . ويشترط أن يكون ثابتاً فلا تصح بخط ولا يصبي لا يثبت .

(٤) الشافعية — قالوا لا يصح الاستئثار بالخط الذي كالحلال بل لا بد أن يكون مستقيماً عرضاً أو طويلاً وكونه طويلاً أولى .

(٥) الشافعية — قالوا لا يصح الاستئثار بالآدمي مطلقاً .

الخنابلة — قالوا يصح الاستئثار بالآدمي مطلقاً بظهره أو غيره .

(٦) الخنابلة — قالوا لا يصح الاستئثار بالمغصوبة والصلاة اليها مكروهة .

(٧) المالكية — قالوا لا يصح الاستئثار بالنجس كقصبة المراض .

(٨) الشافعية — قالوا إن مراتب السترة أربع لا يصح الانتقال عن مرتبة منها إلى التي تليها إلا إذا لم تسهل الأولى . فالمرتبة الأولى هي الأشياء الثابتة الطاهرة كالجلدران والعمد . والمرتبة الثانية العصا المغروزة ونحوها كالأثاث إذا جمعه أمامه بقدر ارتفاع السترة . المرتبة الثالثة المصلي التي يتخذها للصلاة عليها من سجادة وعباءة =

مبحث المرور بين يدي المصلي

ويحرم المرور بين يدي المصلي ولو لم يتخذ سترة^(١) بلا عذر كما يحرم على المصلي أن يتعمد بصلاته لمرور الناس بين يديه بأن يصلي بدون سترة بمكان يكثر فيه المرور إن مر بين يديه أحد . فيأثم بمرور الناس بين يديه بالفعل لا بترك السترة فلو لم يمر أحد لا يأثم لأن اتخاذ السترة في ذاته ليس واجبا، ويأثمان معا إن تعمد المصلي وكان للآثر مندوحة^(٢) ولا يأثم إن لم يتعمد المصلي ولم يكن للآثر مندوحة . وإذا قصر أحدهما دون الآخر أثم وحده^(٣) . ويجوز المرور بين يدي المصلي لسهة فرجة في الصف سواء كان موجودا مع المصلين قبل الشروع في الصلاة أو دخل وقت

== ونحوهما بشرط أن لا تكون من فرش المسجد فإنها لا تكفي في السترة . المرتبة الرابعة انحط في الأرض بالطول أو بالعرض وكونه بالطول أولى : ويشترط في المرتبة الأولى والثانية أن تكون ارتفاع ثلثي ذراع فأكثر . وأن لا يزيد ما بينها وبين المصلي عن ثلاثة أذرع فأقل من رؤوس الأصابع بالنسبة لل قائم ومن الركبتين بالنسبة للجالس . ويشترط في المرتبة الثالثة والرابعة أن يكون امتدادهما جهة القبلة ثلثي ذراع فأكثر وأن لا يزيد ما بين رؤوس الأصابع ونهاية ما وضعه من جهة القبلة عن ثلاثة أذرع .

(١) الشافعية — قالوا لا يحرم المرور بين يدي المصلي إلا إذا اتخذ سترة بشرائطها المتقدمة، وإلا فلا حرمة ولا كراهة . وإن كان خلاف الأولى .

(٢) الشافعية والحنابلة — قالوا إن تعمد المصلي بصلاته في موضع يحتاج للورود فيه يكره مطلقا سواء مر أحد أو لم يمر بين يديه .

(٣) الشافعية — قالوا لا إثم عليهما في هذه الحالة .

الحنابلة — قالوا يأثم المآثر فقط .

(٤) الحنابلة — قالوا إن كان المقصر المصلي فلا إثم عليه .

الشروع فيها^(١) كما يجوز مرور من يطوف بالبيت بين يدي المصلي على تفصيل في المذاهب وفي القدر الذي يحرم المرور فيه بين يدي المصلي اختلاف المذاهب^(٢) .

(١) المالكية — قالوا الداخل الذي لم يشرع في الصلاة لا يجوز له ذلك إلا اذا تعين ما بين يدي المصلي طريقا له .

(٢) المالكية — أجازوا المرور بالمسجد الحرام أمام مصلي لم يتخذ سترة . أما المستر فالمرور بين يديه كغيره ، وكذلك يكره مرور الطائف أمام مستر . وأما أمام غيره فلا .

الحنفية — قالوا يجوز المرور بين يدي المصلي للطائف بالبيت وكذلك يجوز المرور بين يدي المصلي داخل الكعبة وخلف مقام إبراهيم عليه السلام وإن لم يكن بين المصلي والمارسترة .

الحنابلة — قالوا لا يحرم المرور بين يدي المصلي بمكة كلها وحرماها . الشافعية — قالوا يجوز مرور من يطوف بالبيت أمام المصلي مطلقا .

(٣) الحنفية — قالوا إن كان يصلي في مسجد كبير أو في الصحراء فيحرم المرور بين يديه من موضع قدمه الى موضع سجوده . وإن كان يصلي في مسجد صغير فإنه يحرم المرور من موضع قدميه الى حائط القبلة وقدر أربعين ذراعا على المختار .

المالكية — قالوا إن صلى لسترة حرم المرور بينه وبين سترته . ولا يحرم المرور من ورائها وإن صلى لغير سترة حرم المرور في موضع ركوعه وسجوده فقط . الشافعية — قالوا إن القدر الذي يحرم المرور فيه بين المصلي ومسترته هو ثلاثة أذرع فأقل .

الحنابلة — قالوا إن اتخذ المصلي سترة حرم المرور بينه وبينها ولو بعدت وإن لم يتخذ سترة حرم المرور في ثلاثة أذرع معتبرة من قدمه .

ويسنُّ للصلي أن يدفع المار بين يديه بالإشارة بالعين أو الرأس أو اليد فإن لم يرجع فیدفعه بما يستطيعه . ويقدم الأسهل فالأسهل بشرط أن لا يعمل في ذلك عملاً كثيراً يفسد الصلاة .

ومنها الأذان والإقامة وسياًى الكلام عليهما في باب خاص بهما .

مكروهات الصلاة

وأما مكروهاتها، فمنها العبث القليل بيده في ثوبه أو لحيته أو نحو ذلك بدون حاجة . أما إذا كان لحاجة كإزالة العرق عن وجهه أو التراب المؤذى فلا يكره .

ومنها فرقة الأصابع لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا تققع أصابعك وأنت في الصلاة » . رواه ابن ماجه . ومنها تشبيك الأصابع لأن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً قد شبك أصابعه في الصلاة ففرج صلى الله عليه وسلم ينها . رواه الترمذى وابن ماجه . ومنها أن يضع يده على خاصرته . ومنها الالتفات يمينا أو يسارا لغير حاجة كحفظ مناعه، وفيه تفصيل في المذاهب^(١) .

(١) الحنفية — قالوا يرخص له في فعل ذلك ولم يعتوه سنة، وليس له أن يزيد على نحو الإشارة بالرأس أو العين أو التسبيح. ولرأه أن تصفق بيديها مرة أو مرتين .

المالكية — قالوا يتدب له أن يدفع المار بين يديه .

(٢) الحنفية — قالوا المكروه هو الالتفات بالعتق فقط . أما الالتفات بالعين بمنة أو يسرة فباح ، وبالصبر الى غير جهة القبلة قدر ركن كامل مبطل للصلاة كما سيأتى :

الشافعية — قالوا يكره الالتفات بالوجه . أما بالصبر فبطل مطلقاً لأن فيه انحرافاً عن القبلة .

=

ومنها الإقماء وهو أن يضع اليديه على الأرض وينصب ركبتيه لقول
 أبى هريرة رضى الله عنه ، نهانى رسول الله صلى الله عليه وسلم : عرب نقر كنفرك
 الديك وإقعاء كإقعاء الكلب ، والثفات كالثفات الثعلب ، ومنها اقتراش ذراعيه
 أى مدها كما يفعل السبع .

ومنها تشمير كفيه عن ذراعيه . ومنها الإشارة بالعين أو الحاجب واليد ونحوها
 إلا اذا كانت الإشارة لحاجة كرد السلام ونحوه فلا تتركه .

= المالكية — قالوا بتركه الالتفات مطلقا ولو بجميع جسده ما دامت رجلاه للقبلة
 وإلا بطلت الصلاة .

الحنابلة — قالوا ان الالتفات مكروه وتبطل الصلاة به ان استدبر بجملة
 أو استدبر القبلة ما لم يكن فى الكعبة أو فى شدة خوف فلا تبطل الصلاة إن التفات
 بجملة ولا تبطل لو التفات بصدرة ووجهه لأنه لم يستدبر بجملة .

(١) المالكية — قالوا الإقماء بهذا المعنى محترم ولا يبطل الصلاة على الأظهر
 وأما المكروه عندهم فله أربع صور : منها أن يجعل بطون أصابعه للأرض ناصبا
 قدميه جاعلا اليديه على عقبيه أو يجلس على القدمين وظهورهما للأرض .

(٢) المالكية — قيدوا ذلك بأن يكون لأجل الصلاة . وأما اذا كان مشمرا
 قبل الدخول فيها لحاجة ودخلها كذلك . أو شمر فى الصلاة لأجلها فلا كراهة .

(٣) الحنفية — قالوا تركه الإشارة مطلقا ولو كانت كرد السلام . إلا اذا كان
 المصل يرفع المأخر بين يديه . فإن له أن يدفعه بالإشارة ونحوها كما تقدم .

المالكية — قالوا الإشارة باليد أو الرأس كرد السلام واجبة فى الصلاة .
 أما السلام بالإشارة ابتداء فهو جائز على الراجح ويجوز الإشارة لأى حاجة إن كانت
 خفيفة وإلا منعت . وتركه للرد على مشمت .

ومنها عقص شعره وهو شدة على مؤخر الرأس بأن يفعل ذلك قبل الصلاة .
و يصلى وهو على هذه الحالة . أما إذا فعله في الصلاة فبطل إذا اشتمل على عمل كثير .
ومنها رفع ثوبه بين يديه أو من خلفه في الصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم : « أمرت
أن أجد على سبعة أعظم وأن لا أكف شعرا ولا ثوبا » . رواه الشيخان .

ومنها الاندراج في الثوب كالحرمان ونحوه بحيث لا يدع منفذا يخرج منه يديه .
و يعبر الفقهاء عن ذلك باشتمال الصماء^(١) . « فان لم يكن له إلا ثوب فليتر به ولا يشتمل
اشتمالة اليهود » .

ومنها أن يسدل رداءه على كتفيه (كالحرمان والملاعة) بدون أن يرد أحد طرفيه
على الكتف الآخر^(٢) . « وأن يغطي الرجل فاه » . وهذا إن كان بغير عنق . وإلا
فلا يكره . ومنها الأضطباع ، وهو أن يجعل الرداء تحت إبطه الأيمن ثم يلق طرفه
على كتفه الأيسر ويترك الآخر مكشوقا . ومنها اتسام قراءة السورة حال الركوع .

(١) المالكية — قالوا ضم الشعران كان لأجل الصلاة كره وإلا فلا .

(٢) الحنابلة — قالوا ان اشتمال الصماء المكروه هو أن يجعل وسط رداءه تحت
عاتقه الأيمن ويجعل طرفيه على عاتقه الأيسر من غير أن يكون تحته ثوب آخر .
وإلا لم يكره .

الشافعية — لم يذكروا اشتمال الصماء في مكروهات الصلاة .

(٣) المالكية — قالوا الفاء الرداء على الكتفين مندوب بل يتأكد لإمام
المسجد . ويندب أن يكون طوله ستة أذرع وعرضه ثلاثة أن أمكن ذلك ويقوم
مقامه (البرنس) .

الشافعية — لم يذكروا سدل الرداء المذكور في مكروهات الصلاة .

أما إتمام قراءة الفاتحة حال الركوع فمبطل للصلاة حيث كانت قراءة الفاتحة فرضاً .
ومنها الاتيان بالاذكار المشروعة للانتقال من ركن الى ركن في غير محلها لأن السنة
أن يكون ابتداء الذكر عند ابتداء الانتقال . واتهاؤه عند انتهائه فيكره أن يكبر للركوع
مثلاً بعد أن يتم ركوعه ، أو يقول سمع الله لمن حمده بعد تمام القيام بل المطلوب
أن يملأ الانتقال بالتكبير وغيره من أوله الى آخره . ومنها تغميض عينيه إلا لمصلحة
كتميمها عما يوجب الاشتغال والتلهي . ومنها رفع بصره الى السماء لقوله صلى الله
عليه وسلم : « ما بال أقوام يرفعون أبصارهم الى السماء » - أى في الصلاة - ليتن
أولخطفن أبصارهم » رواه البخارى .

ومنها أن يقرأ في الركعة الثانية سورة أو آية فوق التي قرأها في الأولى . كأن
يقرأ في الركعة الأولى سورة الانشراح وفي الثانية الضحى أو يقرأ في الأولى قد أفطح
من زكاه وفي الثانية والشمس وضحاها ونحو ذلك . أما تكرار السورة في ركعة واحدة

(١) الحنفية - قالوا إن إتمام قراءة الفاتحة حال الركوع مكروه كإتمام قراءة
السورة حاله . لأن قراءة الفاتحة ليست فرضاً عندهم كما تقدم . إلا أن الكراهة
في إتمام الفاتحة حال الركوع تحريرية بخلاف إتمام السورة .

(٢) الحنابلة - قالوا ان ذلك مبطل للصلاة ان تعمد به . فلو كبر للركوع بعد
تمامه مثلاً بطلت صلاته ان كان عامداً . ويجب عليه سجود السهو ان كان
ساهياً . لأن الاتيان بذكر الانتقال بين ابتداء الانتقال وانتهائه واجب .

المالكية - قالوا ان ذلك خلاف المندوب . لأن الاتيان بالاذكار المشروعة
للانتقالات في ابتدائها مندوب كما تقدم .

(٣) المالكية - قالوا ان كان ذلك للموعظة والاعتبار بآيات السماء فلا يكره .

الحنابلة - استثنوا من ذلك الرفع حال التجشئ فإنه لا يكره .

أو في ركعتين فمكروه في الفرض والنفل اذا كان يحفظ غيرها . ومنها أن يكون بين يدي المصلّي تنور أو كانون فيه بحر .^(٢) لأن هذا تشبه بالمجوس . ومنها أن يكون بين يديه ما يشغله من صورة حيوان أو غيرها فإذا لم يشغله لترك الصلاة اليها .^(٣) ومنها صلاته خلف صف فيه فرجة . ومنها الصلاة في المزبلة والمجزرة وقارة الطريق^(٤) والحمام ومعاطن الابل أى مباركها .

(١) الحنفية — قالوا إن هذا مفيد بالصلاة المفروضة . أما النفل فلا يكره فيه التكرار .

الحنابلة — قالوا إنه غير مكروه وإنما المكروه تكرار الفاتحة في ركعة واحدة وقراءة القرآن كله في صلاة فرض واحدة لا في صلاة نافلة .

(٢) الشافعية — لم يذكروا أن الصلاة الى تنور أو كانون مكروهة .

(٣) الحنفية — قالوا تركه الصلاة الى صورة الحيوان مطلقا وإن لم تشغله سواء كانت فوق رأس المصلّي أو أمامه أو خلفه أو عن يمينه أو يساره أو بجذائه . وأشدّها كراهة ما كانت أمامه ثم فوقه ثم يمينه ثم يساره ثم خلفه إلا أن تكون صغيرة بحيث لا تظهر إلا بتأمل كالصورة التي على الدينار . فلو صلى ومعه دراهم عليها تماثيل لا يكره . وكذا لا تركه الصلاة الى الصورة الكبيرة اذا كانت مقطوعة الرأس . أما صورة الشجر فإن الصلاة لا تركه اليها إلا اذا شغلته .

الحنابلة — قالوا يكره أن يصلى الى صورة منصوبة أمامه ولو صغيرة لا تبدو للناظرين إلا بتأمل بخلاف ما إذا كانت غير منصوبة أو خلفه أو فوقه أو عن أحد جانبيه .

(٤) الحنابلة — قالوا إن كان يصلى خلف الصف الذى فيه فرجة . فإن كان وحده بطلت صلاته وإن كان مع غيره كرهت صلاته .

(٥) المالكية — قالوا تجوز الصلاة بلا كراهة في المزبلة والمجزرة وحجة الطريق أى وسطها إن أمنت التجاسة أما اذا لم تؤمن . فإن كانت محققة أو مظنونة كانت =

مبحث الصلاة في المقبرة

وكذا تركه الصلاة في المقابر على تفصيل في المذاهب ^(١) .

= الصلاة باطلة . وإن كانت مشكوكة أعيدت في الوقت فقط إلا في محجة الطريق إذا صلى فيها لضيق المسجد وشك في الطهارة فلا إعادة عليه . وأما في معادن الابل أى محال بروكها للشرب الثانى المسمى عللا فهى مكروهة ولو أمنت النجاسة وتعاد الصلاة في الوقت ولو كان عامدا على أحد قولين . وأما الصلاة في مبيتها ومقيلها فليست بمكروهة على المبتعد إذا أمنت النجاسة .

الحنابلة — قالوا الصلاة في المذبلة والمجزرة وقارعة الطريق والحمام ومعادن الابل حرام وباطلة إلا لعذر كأن حبس بها ومثلها سقوفها . إلا صلاة الحنازة فصح بالمقبرة وعلى سطحها .

(١) الحنفية — قالوا تركه الصلاة في المقبرة إذا كان القبر بين يدي المصلى بحيث لو صلى صلاة الخاشعين وقع بصره عليه . أما إذا كان خلفه أو فوقه أو تحت ما هو واقف عليه فلا كراهة على التحقيق . وقد قيدت الكراهة بأن لا يكون في المقبرة موضع أعد للصلاة لا نجاسة فيه ولا قدر وإلا فلا كراهة . وهذا في غير قبور الأنبياء فلا تركه الصلاة عليها مطلقا .

الحنابلة — قالوا إن الصلاة في المقبرة . وهى ما احتوت على ثلاثة قبور فأكثر في أرض موقوفة للدفن باطلة مطلقا . أما إذا لم تحتو على ثلاثة بأن كان بها واحد أو اثنان فالصلاة فيها صحيحة بلا كراهة إن لم يستقبل القبر وإلا كره .

الشافعية — قالوا تركه الصلاة في المقبرة غير المنبوشة سواء كانت القبور خلفه أو أمامه أو على يمينه أو شماله أو تحته إلا قبور الشهداء والأنبياء فإن الصلاة لا تركه فيها ما لم يقصد تعظيمهم وإلا حرم . أما الصلاة في المقبرة المنبوشة بلا حائل فإنها باطلة لوجود النجاسة بها . =

وللصلاة مكروهات أخرى ؛ وقد ذكرت المكروهات كلها مجموعة في ذيل
الصحيفة عند كل مذهب .^(١)

= المالكية — قالوا الصلاة في المقبرة جائزة بلا كراهة ان أمنت النجاسة فان
لم تؤمن النجاسة ففيه التفصيل المتقدم في الصلاة في المزابلة ونحوها .

(١) الحنفية — علّوا المكروهات كما يأتي : ترك واجب أو سنة مؤكدة عمدا
وهو مكروه تحرّما إلا أن إثم ترك الواجب أشد من إثم ترك السنة المؤكدة ؛ عبثه
بشوبه وبدنه ، رفع الحصى من أمامه مرة إلا للِسجود . فرقة الأصابع ، تشبيكها ،
التخصر ، الالتفات بعنقه لا بعينه فانه مباح ولا يصدره فانه مبطل ، الالقاء ،
إفتراش ذراعيه ، تشمير كفيه عن ذراعيه ، صلاته في السرّاء بل ونحوها مع قدرته
على ليس التقيص ، ردّ السلام بالإشارة ، التربع بلا عذر ، عقص شعره ، الاعتجار
وهو شد الرأس بالمنديل مع ترك وسطها مكشوفاً ، رفع ثوبه بين يديه أو من خلفه
إذا أراد السجود ، سدل إزاره ، إندراج في الثوب بحيث لا يدع منفذا يخرج يديه
منه ، جعل الثوب تحت إبطه الأيمن وطرح جانبيه على عاتقه الأيسر أو عكسه ،
إتمام القراءة في غير حالة القيام . إطالة الركعة الأولى في كل شفع من التطوّع إلا أن
يكون مرويا عن النبي صلى الله عليه وسلم : أو ما ثورا عن صحابي كقراءة (سبح)
و (قل يا أيها الكافرون) و (قل هو الله أحد) في الترتيل ملحق بالنوافل
في القراءة ، تطويل الركعة الثانية عن الركعة الأولى ، ثلاث آيات فأكثري جميع
الصلوات المفروضة بالاتفاق والنفل على الأصح ، تكرار السورة في ركعة واحدة
أو ركعتين في الفرض . أما النفل فلا يكره فيه التكرار ، قراءة سورة أو آية فوق
التي قرأها ، فصله بسورة بين سورتين قرأهما في ركعتين كأن يقرأ في الأولى
(قل هو الله أحد) وفي الثانية (قل أعوذ برب الناس) ويترك وسطهما
(قل أعوذ برب الفلق) لما فيه من شبه التفضيل والهجاء ، شم الطيب قصدا ،
ترويقه بالمروحة أو بالثوب مرة أو مرتين فان زاد على ذلك بطلت صلاته ، تحويل =

== أصابع يديه أو وجليه عن القبلة في السجود وغيره، ترك وضع اليدين على الركبتين في الركوع، ترك وضعهما على الفخذين فيما بين السجدين وفي حال التشهد، ترك وضع يمينه على يساره بالكيفية المتقدمة حال القيام، التثاؤب فإن غلبه فليكنظم ما استطاع كأن يضع ظهر يده اليمنى أو كنه على فيه في حالة القيام ويضع ظهر يساره في غيره، تغميض عينه إلا لمصلحة، رفع بصره للسماء، التمتطي، العمل القليل المنافي للصلاة. أما المطلوب فيها فهو منها كتجريك الأصابع ومنه قتل قملة بعد أخذها من غير عذر فإن شغلته بالعض فلا يكره قتلها مع التحرز عن دمها، تغطية أنفه وفمه، وضع شيء لا يذوب في فمه إذا كان يشغله عن القراءة المسنونة أو يشغل باله، السجود على كور عمامته، الاقتصار على الجبهة في السجود بلا عذر كرض قائم بالأثف. وهو يكره تحريماً، الصلاة في الطريق وفي الحمام وفي الكنيف وفي المقبرة، الصلاة في أرض الغير بلا رضاه، الصلاة قريباً من نجاسة، الصلاة مع شدة الحصر بالبول أو الغائط أو الريح فإن دخل في الصلاة وهو على هذه الحالة ندب له قطعها إلا إذا خاف فوات الوقت أو الجماعة، الصلاة في ثياب منتهنة لا تصان عن الدنس، الصلاة وهو مكشوف الرأس تكاسلاً. أما إن كان لتنزل والتضرع فهو جائز بلا كراهة، الصلاة بحضرة طعام يعيل طبعه إليه إلا إذا خاف خروج الوقت أو الجماعة، الصلاة بحضرة كل ما يشغل البال كالزينة ونحوها أو يغفل بالخشوع كاللهو واللعب ولهذا نهى عن الإتيان للصلاة بالبرولة بل السنة أن يأتي إليها بالسكينة والوقار، عذ الآي والتسبيح باليد، قيام الإمام بجملته في المحراب لا قيامه خارجه وبحجوده فيه إلا إذا ضاق المكان فلا كراهة، قيام الإمام على مكان مرتفع بقدر ذراع على المعتمد أو قيامه على الأرض وحده وقيام من خلفه جميعهم على مكان مرتفع عنه، أن يخص الإنسان نفسه بمكان في المسجد يصلي فيه بحيث يصير ذلك عادة له، القيام خلف صف فيه فرجة، الصلاة في ثوب فيه تصاوير، أن يصلي إلى صورة سواء كانت فوق رأسه أو خلفه أو بين يديه أو بجذائه إلا أن تكون صغيرة أو مقطوعة الرأس أو لغير ذى روح، الصلاة إلى تنور أو كانون فيه حجر. ==

= أما الصلاة الى القنديل والسراج فلا كراهة فيها ، الصلاة بمحضرة قوم نيام ، مسح الجبهة من تراب لا يضره في خلال الصلاة ، تعيين سورة لا يقرأ غيرها إلا ليسر عليه .

الشافعية - عدّوا مكروهات الصلاة كما يأتي : الالتفات بوجهه لا بصدره في غير المستلقي بلا حاجة . أما المستلقي وهو الذي يصلي مستلقيا على ظهره لعذر فإن الالتفات بوجهه مبطل لصلاته ، جعل يديه في كفيه عند تكبيرة التحزم وعند الركوع والسجود وعند القيام في التشهد الأول وعند الجلوس له أو للأخير بالنسبة للذكر دون الأنثى ، الإشارة بنحو عين أو حاجب أو نحوهما ولو من أترس بلا حاجة أما اذا كانت الإشارة لحاجة كرد السلام ونحوه فلا كراهة ما لم تكن على وجه اللعب وإلا بطلت ، الجهر في موضع الإسرار وعكسه بلا حاجة ، جهر المأموم خلف الإمام إلا بالتأمين ، وضع اليد في الخاصرة بلا حاجة ، الإسرار في الصلاة مع عدم النقص عن الواجب وإلا بطلت ، الصاق الذكر غير العاري عضديه بجنتيه وبطنه بفخذه في ركوعه وسجوده . أما الأنثى والعاري فينبغي لكل منهما أن يضم بعضه الى بعض ، الإقعاء المتقدم تفسيره ، ضرب الأرض بجهته حال السجود مع الطمأنينة وإلا بطلت ، وضع ذراعيه على الأرض حال السجود كما يفعل السبع بلا حاجة ، ملازمة مكان واحد فيه للصلاة لغير الإمام في المحراب . أما هو فلا يكره له على الراجح ، المبالغة في خفض الرأس في الركوع وإطالة التشهد الأول ولو بما ينذب بعد التشهد الأخير اذا كان غير مأموم وإلا فلا كراهة ، والأضطباع المتقدم تفسيره ، تشبيل الأصابع ، فرقتها ، إسبال الإزار أي إرخائها على الأرض ، تغميض بصره لغير عذر . وإلا فقد يجب اذا كانت الصفوف عراة وقد يسن إذا كان يصلي الى حائط منقوش ، رفع بصره الى السماء ولا يسن النظر الى السماء إلا عقب الوضوء فقط ، كف الشعر والثوب ، تغطية الفم بيده أو غيرها لغير حاجة ، أما للحاجة كدفع التناؤب فلا يكره ، البصق أماما ويمينا لا يسارا ، الصلاة مع مدافعة الحدث ، الصلاة بمحضرة ما تشاؤه نفسه من طعام أو شراب ، الصلاة في الطريق التي يكثر بها مرور الناس كقارعة الطريق والمطاف ، الصلاة في محال المعصية كالجمام ونحوه ، الصلاة =

== في الكنيسة ، الصلاة في موضع شأنه التجاسة كزبله وجزرة ومعطن إبل ، استقبال القبر في الصلاة ، الصلاة وهو قائم على رجل واحدة ، الصلاة وهو قارن بين قدميه ، الصلاة عند غلبة النوم ، الصلاة منقادا عن الصف والجماعة قائمة اذا كانت الجماعة مطلوبة وإلا فلا . وهذا كله ان اتسع الوقت وإلا فلا كراهة أصلا .

المالكية - قالوا مكروهات الصلاة هي : التعوذ قبل القراءة في الفرض الأصلي .
 البسملة قبل الفاتحة أو السورة كذلك وأما في التفل ولو منذورا فالأولى ترك التعوذ والبسملة إلا لمراعاة الخلاف فالأولى حينئذ الاتيان بالبسملة في الفرض وغيره ، الدعاء قبل القراءة أو أثناءها ، الدعاء في الركوع ، الدعاء قبل التشهد ، الدعاء بعد غير التشهد الأخير ، دعاء المأموم بعد سلام الامام ، الجهر بالدعاء المطلوب في الصلاة ، الجهر بالتشهد ، السجود على ملبوس المصلي ، السجود على كور العمامة ولا إعادة عليه ان كان خفيفا كالطاقة والطاقين . فان كان غير خفيف أعاد في الوقت ، السجود على ثوب غير ملبوس للصلي ، السجود على بساط أو حصير ناعم ان لم يكن فرش مسجد وإلا فلا كراهة ، القراءة في الركوع أو السجود إلا اذا قصد بها في السجود الدعاء ، تخصيص صيغة يدعو بها دائما ، الالتفات في الصلاة بلا حاجة مهمة ، تشبيل الأصابع ، فرقتها ، الالقاء وتقديم تفسيره ، التخصير كما تقدم ، تغميض العينين إلا لخوف شاغل ، رفع البصر الى السماء لغير موعظة ، رفع رجل واعتاد على أخرى إلا للضرورة ، وضع قدم على أخرى ، إقران القدمين دائما ، التفكير في أمور الدنيا ، حمل شيء بكم أو تم إن لم يمنع ما في الفم خروج الحروف من مخارجها وإلا أبطل ، اللعب بالخيصة أو غيرها ، حمد العاطس ، الإشارة باليد أو الرأس للرد على مشمت ، حك الجسد لغير ضرورة ان كان قليلا عرفا أو بالضرورة بخائر وإن كثر أبطل ، التيسم اختيارا ان كان قليلا عرفا وإلا أبطل الصلاة ولو اضطرارا ، ترك سنة خفيفة عمدا كتكبيرة أو تسمية . وأما ترك السنة المؤكدة فخرام ، قراءة سورة أو آية في غير الأولين من الفريضة ، التصفيق لحاجة تتعلق بالصلاة رجلا كان المصنف أو امرأة والتسبيح عند الحاجة ، اشتمال الصماء ، الاضطباع . وتقدم تفسيرهما . =

== الخنابلة — عدّوا مكروهات الصلاة كما يأتي : الصلاة بأرض الخسف، الصلاة ببقعة نزل بها عذاب كأرض بابل، الصلاة في الطاحون، الصلاة على سطح الطاحون الصلاة في الأرض السبخة . ولا تركه بيعة وكنيسة ولو مع صور ما لم تكن منصوبة أمامه، سدل الرداء، اشتغال الصماء . وقد تقدّم تفسيرهما، تغطية الوجه، تغطية الفم والأنف، تشمير الكم بلا سبب، شدّ الوسط بما يشبه شدّ الزنار، شدّ وسط الرجل والمرأة على القميص ولو بما لا يشبه الزنار كنديل . أما الحزام على نحو القفطان فلا بأس به . القنوت في غير الوتر إلا نازلة فإنه يسن للامام الأعظم أن يفت في جميع الصلوات ما عدا الجمعة، الالتفات اليسير بلا حاجة سواء كان بوجهه فقط أو به مع صدره فإن التفت كثيرا بحيث يستدبر القبلة بمجملته بطلت صلاته ما لم يكن في الكعبة أو في شدّة خوف فأنها لا تبطل، رفع بصره الى السماء إلا في حال التجشئي اذا كان يصلي مع الجماعة فيرفع وجهه حتى لا يؤذيهم برأئحه ولا كراهة في ذلك، الصلاة الى صورة منصوبة أمامه، السجود على صورة، حمل المصلي شيئا فيه صورة ولو صغيرة كالصورة التي على الدرهم أو الدينار، الصلاة الى وجه الآدمي أو الحيوان، الصلاة الى ما يشغله كخائط منقوش، حمل المصلي ما يشغله، استقباله شيئا من نار ولو سراجا وقنديلا وشمعة موقدة، إخراج لسانه، فتح فمه، أن يضع في فيه شيئا، الصلاة الى مجلس يتحدث الناس فيه، الصلاة الى نائم، الصلاة الى كافر، الاستناد الى شيء بلا حاجة بحيث لو أزيل ما استند اليه لم يسقط وإلا بطلت الصلاة، الصلاة مع ما يمنع كما لها كخر وبرد، إفتراش ذراعيه حال السجود كالسبع، الإقعاء وتقدّم تفسيره، أن يصلي مع شدّة حصر البول أو الغائط أو الريح الصلاة حال اشتياقه الى طعام أو شراب أو جماع، قلب الحصى، العبث، وضع يده على خاصرته، ترويح به مروحة إلا لحاجة ما لم يكن كثيرا وإلا بطلت صلاته كما سيأتي في المبطلات، كثرة اعتياده على أحد قدميه نارة والقدم الثانية أخرى، فرقة أصابعه، تشبيكها، اعتياده على يده حال جلوسه، الصلاة وهو مكتوف باختياره، عقص شعره وتقدّم تفسيره، كف الشعر والتوب، جمع ثوبه بيسده اذا سجد، ==

مبحث في ما يكره فعله في المساجد وما لا يكره وما يتعلق بذلك
يكره في المسجد أمور : منها اتخاذ طريقا إلا الحاجة على تفصيل في المذاهب .^(١)

= تخصيص شيء للسجود عليه بجهته ، مسح أثر السجود ، الصلاة إلى مكتوب
في القبلة ، تعليق شيء في القبلة كالسيف والمصحف . تسوية موضع سجوده بلا عذر ،
تكراره الفاتحة في ركعة . أما جمع سورتين فأكثر في ركعة ولو في صلاة الفرض
فلا يكره . قراءة القرآن كله في فرض واحد .

(١) الحنفية — قالوا يكره تحريما اتخاذ المسجد طريقا بغير عذر . فلو كان
لعذر جاز ويكفي أن يصلح تحية المسجد كل يوم مرة واحدة وإن تكرر دخوله .
ويكون فاسقا إذا اعتاد المرور فيه لغير عذر بحيث يتكرر مروره كثيرا . أما مروره
مرة أو مرتين فلا يفسق به . ويخرج عن الفسق بنية الاعتكاف وإن لم يمكث .
المالكية — قالوا يجوز المرور في المسجد إن لم يكثر . فإن كثركره إن كان بناء
المسجد سابقا على الطريق وإلا فلا كراهه . ولا يطالب المار بتحية المسجد
مطلقا .

الشافعية — قالوا يجوز المرور في المسجد للطاهر مطلقا وللجنب إن كان
لحاجة وإلا كره . وأما الخافض فإنه يكره لها المرور به ولو لحاجة بشرط أن تأمن
تلويث المسجد وإلا حرم . ومن أن يصل المار بالمسجد تحيته كلما دخل إن كان
متطهرا أو يمكنه التطهير عن قرب .

الحنابلة — قالوا يكره اتخاذ المسجد طريقا للطاهر والجنب وإن حرم عليه
اللبث به بلا وضوء . وكذلك يكره للخافض والنفساء أن تأمن تلويث المسجد
بلا حاجة . فإن كان حاجة فلا يكره للجميع . ومن الحاجة كونه طريقا قريبا .
فتنتى الكراهة بذلك .

ومنها النوم فيه على تفصيل في المذاهب . ومنها الأكل فيه لغیر معتكف على تفصيل في المذاهب .^(٢)

(١) الحنفية — قالوا يكره النوم في المسجد إلا للغريب والمعتكف فإنه لا كراهة في نومهما به . ومن أراد أن ينام به ينوى الاعتكاف و يفعل ما نواه من الطاعات فإن نام بعد ذلك نام بلا كراهة .

الشافعية — قالوا لا يكره النوم في المسجد إلا اذا ترتب عليه تهویش كأن يكون للنائم صوت مرتفع بالغطيطة .

الحنابلة — قالوا إن النوم في المسجد مباح للمعتكف وغيره إلا أنه لا ينام أمام المصلين لأن الصلاة إلى التائم مكروهة . ولهم أن يقيموه اذا فعل ذلك .

المالكية — قالوا يجوز النوم في المسجد للمسافر وللقیم إن كانت المسجد بالبادية أو القرية . أما إن كان بالمصرف فيكره نومه به . وهذا كله في غير البيت . أما المبيت به فيجوز للغرباء الذين لم يجدوا مأوى سواء ولو كان في الحاضرة .

(٢) الحنفية — قالوا يكره تنزيها أكل ما ليست له رائحة كريهة . أما ما كان له رائحة كريهة كالثوم والبصل فإنه يكره تحريماً . و يمنع أكله من دخول المسجد . ومثله من كان في فيه بحر تؤذى رائحته المصلين . وكذا يمنع من دخول المسجد كل مؤذ ولو بلسانه .

المالكية — قالوا يجوز للغرباء الذين لا يجدون مأوى سوى المساجد أن يأووا إليها ويأكلوا فيها ما لا يقدر كالتمر . ولهم أن يأكلوا ما شأنه التقدير اذا أمن تقدير المسجد به بفرش سفرة أو سباط من الجلد ونحوه . وكل هذا في غير ما له رائحة كريهة أما هو فيحرم أكله في المسجد .

الشافعية — قالوا الأكل في المسجد مباح ما لم يترتب عليه تقدير المسجد كالعسل والسمن وكل ماله دسومة وإلّا حرم لأن تقدير المسجد بشيء من ذلك =

ومنها رفع الصوت بالكلام أو الذكر على تفصيل في المذاهب ^(١).

== ونحوه حرام وإن كان طاهرا. أما إذا ترتب عليه تعفيش المسجد بالطاهر لا تنقذره
كما كل نحو القول بالمسجد فمكروه .

الحنابلة — قالوا يباح للعتكف وغيره أن يأكل في المسجد أى نوع من أنواع المأكولات بشرط أن لا يلوئه ولا يلقى العظام ونحوها فيه . فإن فعل وجب عليه تنظيفه من ذلك . هذا في ما ليس له رائحة كريهة كالنوم والبصل وإلا كره . ويكره لأكل ذلك ومن في حكمه كالأنجر دخول المسجد . فإن دخله استحب إخراجه دفعا للأذى . كما يكره إخراج الریح في المسجد لذلك .

(١) الحنفية — قالوا يكره رفع الصوت بالذكر في المسجد إن ترتب عليه تهویش على المصلين أو إيقاظ للنائمین وإلا فلا يكره بل قد يكون أفضل إذا ترتب عليه إيقاظ قلب الناكر وطرده النوم عنه وتنشيطه للطاعة . أما رفع الصوت بالكلام فإن كان بما لا يحل فإنه يكره تحريما وإن كان بما يحل فإن ترتب عليه تهویش على المصلی أو نحو ذلك كره وإلا فلا كراهة . وحل عدم الكراهة إذا دخل المسجد للعبادة أما إذا دخله لخصوص الحديث فيه فإنه يكره مطلقا .

الشافعية — قالوا يكره رفع الصوت بالذكر في المسجد إن هوش على مصل أو مدرّس أو قارئ أو مطلع أو نائم لا یسن إيقاظه وإلا فلا كراهة . أما رفع الصوت بالكلام فإن كان بما لا يحل كطالبة الأحاديث الموضوعة ونحوها فإنه يحرم مطلقا وإن كان بما يحل لم يكره إلا إذا ترتب عليه تهویش ونحوه .

المالكية — قالوا يكره رفع الصوت في المسجد ولو بالذكر والعلم واستثنوا من ذلك أموراً أربعة : (الأول) ما إذا احتاج المدرّس إليه لاستماع المتعلمين فلا يكره . (الثاني) ما إذا أدى الرفع إلى التهویش على مصل فيحرم . (الثالث) رفع الصوت بالتلبية في مسجد مكة أو منى فلا يكره . (الرابع) رفع صوت المراتب بالتكبير ونحوه فلا يكره .

==

ومنها إيقاع العقود كالبيع والشراء على تفصيل في المذاهب .^(١)

ومنها نقش المسجد وتزيينه بغير الذهب والفضة . أما نقشه بهما فهو حرام . ويجرم إدخال النجس والمتنجس فيه ولو كان جافا . فلا يجوز الاستصباح

= الحنابلة — قالوا رفع الصوت بالذكر في المسجد مباح إلا إذا ترتب عليه تهوئش على المصلين وإلا كره . أما رفع الصوت في المسجد بغير الذكر . فإن كان بما يباح فلا كراهة إلا إذا ترتب عليه تهوئش فيكره وإن كان بما لا يباح فهو مكروه مطلقا .

(١) الحنفية — قالوا يكره إيقاع عقود المبادلة بالمسجد كالبيع والشراء والإجارة أما عقد الهبة ونحوها فإنه لا يكره بل يستحب فيه عقد النكاح . ولا يكره للعنكف إيقاع سائر العقود بالمسجد إذا كانت متعلقة به أو بأولاده بدون إحضار السلعة . أما عقود التجارة فإنها مكروهة له كغيره .

المالكية — قالوا يكره البيع والشراء ونحوهما بالمسجد حيث كان في ذلك تقليب ونظر للبيع وإلا فلا كراهة . وأما الهبة ونحوها وعقد النكاح فذلك جائز بل عقد النكاح مندوب فيه — والمراد بعقد النكاح يجزئ الإيجاب والقبول بدون ذكر شروط (ليست من شروط صحته) ولا كلام كثير .

الحنابلة — قالوا يحرم البيع والشراء والإجارة في المسجد وإن وقع فهو باطل . ويسن عقد النكاح فيه .

الشافعية — قالوا يحرم آخذ المسجد محلا للبيع والشراء على الدوام . وأما إن وقع ذلك نادرا فهو خلاف الأولى إلا إذا أدى إلى التضيق على مصل فيحرم . وأما عقد النكاح به فإنه يجوز للعنكف .

(٢) المالكية — قالوا يكره نقش المسجد وتزيينه ولو بالذهب والفضة سواء كان ذلك في محرابه أو غيره كسقفه وجدرانه . وأما تخصيص المسجد وتشييده فهو مندوب . =

فيه بالزيت أو الدهن المنتجس . كما لا يجوز بناؤه ولا تجصيصه بالنجس .^(١) ولا البول فيه ونحوه ولو في إناء إلا لضرورة ويستثنى من ذلك الدخول فيه بالنعل المنتجس فإنه يجوز للحاجة وينبغي الاحتراز عن تحييس المسجد بما يتساقط منه .
ومنها إدخال الصبيان والمجانين المسجد على تفصيل في المذاهب .^(٢)

= الحنفية — قالوا يكره نقش المحراب وجدار القبلة بخص ماء ذهب إذا كان النقش بمال حلال لا من مال الوقف فإن كان بمال حرام أو من مال الوقف حرم . ولا يكره نقش سقفه وبقاى جدرانه بالمال الحلال الملوک وإلا حرم ولا بأس بنقشه من مال الوقف إذا خيف ضياع المال في أيدي الظلمة أو كان فيه صيانة للبناء أو فعل الواقف مثله .

(١) الحنفية — قالوا يكره تحريم ما ذكر من إدخال النجس والمنتجس فيه أو الاستصباح فيه بالمنتجس أو بناؤه بالنجس أو البول فيه .

الحنابلة — قالوا إن أدى إدخال النجس أو المنتجس فيه الى سقوط شيء منه في المسجد حرم الإدخال وإلا فلا . وأما الاستصباح فيه بالمنتجس فحرام . كذلك البول فيه ولو في إناء . وأما بناؤه وتجصيصه بالنجس فهو مكروه .

(٢) الحنفية — قالوا إذا غلب على الظن أنهم ينجسون المسجد يكره تحريما إدخالهم وإلا يكره تنزيها .

المالكية — قالوا يجوز إدخال الصبي المسجد إذا كان لا يعبت أو يكف عن العبت إذا نهى عنه وإلا حرم إدخاله كما يحرم إدخاله المجانين إذا كان يؤذى الى تحييس المسجد .

الشافعية — قالوا يجوز إدخال الصبي الذى لا يميز والمجانين المسجد إن أمن تلويثه وإلحاق ضرر بمن فيه وكشف عورته . وأما الصبي المميز فيجوز إدخاله فيه إن لم يتخذة ملعبا وإلا حرم .

ومنها البصق والمخاط بالمسجد على تفصيل في المذاهب . ومنها نشد الضالة^(١) فيه ، وهي الشيء الضائع لقوله : صلى الله عليه وسلم ؛ « اذا رأيتم من ينشد الضالة في المسجد فقولوا له لا ردّها الله عليك^(٢) » . ومنها إنشاد الشعر على

= الحنابلة — قالوا يكره دخول الصبي غير المميز المسجد لغير حاجة فان كان له حاجة كتعليم الكتابة فلا يكره إدخال المجانين فيه أيضا .

(١) الشافعية — قالوا إن حفر لبصاقة ونحوه حفرة يبرصق فيها ثم دفنها بالتراب فانه لا يأثم أصلا . وإن برصق قبل أن يحفر فانه يأثم ابتداء . فان دفنها بعد ذلك رفع عنه دوام الاثم . ومثل ذلك ما لو برصق على بلاط المسجد فانه يرتفع عنه دوام الاثم يحك بصاقه حتى يزول أثره فان برصق بدون أن يفعل شيئا من ذلك فقد فعل محظورا .

الحنابلة — قالوا إن البصاق في المسجد حرام . فان كانت أرضه ترابية أو مفروشة بالحصباء فان دفن بصاقه فقد رفع عنه دوام الاثم وإن كانت أرضه بلاطا وجب عليه مسحه . ولا يكفي أن يغطيها بالحصير . وإن لم يبرصقه يلزم من يراه إزالته بدفن أو غيره .

المالكية — قالوا يكره البصاق القليل في المسجد اذا كانت أرضه بلاطا ويحرم الكثير . أما اذا كانت أرضه مفروشة بالحصباء فانه لا يكره .

الحنفية — قالوا ان ذلك مكروه تحريما . فيجب تنزيه المسجد عن البصاق أو المخاط والبلغم سواء كان على جدرانها أو أرضه وسواء كان فوق الحصير أو تحتها فان فعل وجب عليه رفعه ولا فرق في ذلك بين أن تكون أرض المسجد ترابية أو مبلطة أو مفروشة أو غير ذلك .

(٢) الشافعية — قالوا يكره إنشاد الضالة إن لم يهوش على المصلين أو التأمين وإلا حرم ، وهذا في غير المسجد الحرام فانه لا يكره فيه إنشاد الضالة لأنه يجمع الناس .

تفصيل في المذاهب . ولا يجوز السؤال في المسجد ولا إعطاء السائل صدقة فيه
على تفصيل في المذاهب . ويجوز تعليم العلم في المسجد وقراءة القرآن والمواظ
والحكم مع ملاحظة عدم التهويش على المصلين .

(١) الخنفية — قالوا الشعر في المسجد إن كان مشتملا على مواعظ وحكم
وذكر نعمة الله تعالى وصفة المتقين فهو حسن وإن كان مشتملا على ذكر الأطلال
والأزمان وتاريخ الأمم فباح . وإن كان مشتملا على هجو وسخف لحرام . وإن كان
مشتملا على وصف الحدود والقُدود والشعور والخصور فمكروه إن لم يترتب عليه ثوران
الشهوة وإلا حرم .

الحنابلة — قالوا الشعر المتعلق بمدح النبي صلى الله عليه وسلم ونحوه مما
لا يحرم ولا يكره يباح إنشاده في المسجد .

المالكية — قالوا إنشاد الشعر في المسجد حسن إن تضمن ثناء على الله تعالى
أو على رسوله صلى الله عليه وسلم : أو حثا على خير . وإلا فلا يجوز .

الشافعية — قالوا يجوز إنشاد الشعر في المسجد إن اشتمل على حكم ومواعظ
وغير ذلك مما لا يخالف الشرع ولم يشوش وإلا حرم .

(٢) الحنابلة — قالوا يكره سؤال الصدقة في المسجد والتصدق على السائل
فيه ويباح التصديق في المسجد على غير السائل وعلى من سأل له الخطيب .

الشافعية — قالوا يكره السؤال فيه إلا إذا شوش فيحرم .

المالكية — قالوا ينهى عن السؤال في المسجد ولا يعطى السائل . وأما
التصدق فيه فجائز .

الخنفية — قالوا يحرم السؤال في المسجد ويكره إعطاء السائل فيه .

وسطح المسجد له حكم المسجد فيكره ويحرم فيه ما يكره ويحرم في المسجد .
أما المنازل التي فوق المساجد فليس لها حكم المساجد . ومنها الكتابة على جدرانها على تفصيل في المذاهب ^(١) .

وبياح الوضوء في المسجد ما لم يؤد إلى تقذيره ببصاق أو مخاط وإلا كان حراماً وكذلك بياح إغلاق المسجد في غير أوقات الصلاة ^(٢) .

مبحث تفضيل بعض المساجد على بعض

وفي تفضيل بعض المساجد على بعض بالنسبة للصلاة فيها تفصيل في المذاهب ^(٣) .

(١) المالكية — قالوا إن كانت الكتابة في القبلة كرهت لأنها تشغل المصلى سواء كان المكتوب قرآناً أو غيره . ولا تكره فيما عدا ذلك .

الشافعية — قالوا يكره كتابة شيء من القرآن على جدران المسجد وسقوفه .
ويحرم الاستناد لما كتب فيه من القرآن بأن يجعله خلف ظهره .

الحنابلة — قالوا تكره الكتابة على جدران المسجد وسقوفه وإن كان فعل ذلك من مال الوقف حرم فعله . ووجب الضمان على الفاعل وإن كان من ماله لم يرجع به على جهة الوقف .

الحنفية — قالوا لا يبنى الكتابة على جدران المسجد خوفاً من أن تسقط وتهان بوطء الأقدام .

(٢) الحنفية والمالكية — قالوا الوضوء في المسجد مكروه مطلقاً .

(٣) الحنفية — قالوا يكره إغلاق المساجد في غير أوقات الصلاة إلا لخوف على منافع فانه لا يكره .

(٤) الحنفية — قالوا أفضل المساجد المسجد الحرام بمكة ، ثم المسجد النبوي بالمدينة ، ثم المسجد الأقصى بالقدس ، ثم مسجد قباء ، ثم أقدم المساجد ، ثم =

مبطلات الصلاة

وأما مبطلاتها، فمنها التكلم بكلام أجنبي عنها لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن » رواه مسلم ، وحدّ الكلام المبطل هو ما كان مشتملا على بعض حروف الهجاء « وأقله ما كان متظا من حرفين وإن لم يفهما أو حرف واحد مفهم .

= أعظمها مساحة ، ثم أقربها للصلى ؛ والصلاة في المسجد المعدّ لسماع الدروس الدينية أفضل من الأقدم وما بعده ؛ ومسجد الحى أفضل من المسجد الذى به جماعة كثيرة لأن له حقا فيبني أن يؤذيه ويعمره .

الشافعية — قالوا أفضل المساجد المسجد المكي ، ثم المسجد النبوى ، ثم المسجد الأقصى ، ثم الأكثر جمعا ما لم يكن إمامه ممن يكره الاقتداء به وإلا كان قليل الجمع أفضل منه وكذا لو ترتب على صلاته في الأكثر جمعا تعطيل المسجد القليل الجمع لكونه إمامه أو تحضر الناس بحضوره . وإلا كانت صلاته في القليل الجمع أفضل .

المالكية — قالوا أفضل المساجد المسجد النبوى ، ثم المسجد الحرام ، ثم المسجد الأقصى ؛ وبعد ذلك المساجد كلها سواء ؛ نعم المسجد القريب للصلاة فيه أفضل لحق الجوار .

الحنابلة — قالوا إن أفضل المساجد المسجد الحرام ، ثم المسجد النبوى ، ثم المسجد الأقصى ، ثم المساجد كلها سواء . ولكن الأفضل أن يصلى في المسجد الذى يتوقف الجماعة فيه على حضوره أو تقام بغیره حضوره ولكن ينكسر قلب إمامه أو جماعته بعدم حضوره ، ثم المسجد العتيق ، ثم ما كان أكثر جمعا ثم الأبعد .

(١) المالكية — قالوا حدّ الكلام المبطل للصلاة هو ما كان كلمة واحدة مفهومة فأكثر وقال بعضهم هو مطلق الصوت وإن لم يفهم .

أما الحرف الواحد المهمل الذي لا يفهم منه معنى فإنه لا يبطل الصلاة وكذلك الصوت الذي لم يشتمل على حروف فإنه لا يبطلها .

ولا فرق في ذلك بين أن يتكلم المصل عامداً أو ناسياً ^(١) على أن الكلام مفسد للصلاة أو جاهلاً ^(٢)، غثاراً أو مكهماً . مستقيظاً أو نام في صلاته ^(٣) نوماً يسيراً لا ينقض الوضوء، وكذلك لا فرق بين أن يتكلم لإصلاح الصلاة ^(٤) (كأن يقول لإمامه الناسي

(١) الشافعية — قالوا إن تكلم في الصلاة ناسياً فإنها لا تبطل بذلك الكلام سواء تكلم قبل السلام أو بعده بشرط أن يكون الكلام يسيراً وحده اليسير ما كان ست كلمات عرقية فأقل .

المالكية — قالوا لا تبطل الصلاة بالكلام سهواً إذا كان يسيراً ويعتبر الكثير واليسير بحسب العرف ولا فرق في ذلك بين أن يتكلم قبل السلام أو بعده .

(٢) الشافعية — قالوا إن تكلم الجاهل في صلاته كلاماً يسيراً لا تبطل بشرط أن يكون قريب عهد بالاسلام أو يكون قد تربى بعيننا عن العلماء بحيث لا يستطيع الوصول إليهم لخوف أو عدم مال أو ضياع من تلزمه نفقتهم أو نحو ذلك وإلا فسدت صلاته ولا يعذر بالجهل .

(٣) الحنابلة — قالوا إذا تكلم في صلاته وهو نائم على هذه الحالة فإنها لا تبطل .

(٤) المالكية — قالوا الكلام لإصلاح الصلاة لا يبطلها سواء وقع قبل السلام أو بعده من الإمام أو من المأموم أو منهما . فإن وقع من المأموم فإنه لا يبطل الصلاة بشرطين : (أحدهما) أن لا يكون كثيراً عرفاً بحيث يكون به معرضاً عن الصلاة وإن كانت تدعو الحاجة إليه . (ثانيهما) أن لا يفهم الإمام الغرض بالتسبيح له فإن كثرت كلامه أو كانت إمامه يفهم إذا سبّح له بطلت صلاته . مثلاً إذا سلم إمامه في الرابعة من ركعتين أو صلاها أربعا وقام للخامسة ولم يفهم بالتسبيح فإن المأموم أن يقول له أنت سامت من اثنتين أو قمت للركعة الخامسة أو نحو ذلك ؛ =

أنت نسيت كذا) أو لغير إصلاح الصلاة، ولا فرق أيضا بين أن يتكلم بعد السلام نسيانا قبل تمام الصلاة أو لا . وإنما الذي لا يبطل هو لفظ السلام . فلو سلم في صلاة الظهر مثلا من ركعتين ناسيا فان صلاته لا تبطل بالسلام وإنما تبطل إن تكلم بعد ذلك السلام ، فالكلام في كل هذه الأحوال مبطل للصلاة ولو كان واجبا عليه كالكلام لإيقاظ أعمى من الوقوع في هلاك ونحو ذلك فإنه في مثل هذه الحالة يجب عليه أن يتكلم ويقطع الصلاة . أما المخطئ ، وهو الذي يسبق لسانه إلى كلمة غير القرآن فان صلاته لا تبطل بذلك^(١) .

ومن الكلام المبطل التنجس اذا بان منه حرفان فأكثر وإنما يبطل الصلاة اذا كان لغير حاجة فان كان لحاجة كتدخين صوته حتى تخرج القراءة من مخارجها

= وإن وقع الكلام لإصلاح الصلاة من الإمام فانه لا يبطلها بالشراطين المذكورين وهما أن لا يكون الكلام كثيرا وأن لا يفهم بالتسبيح . ويزيد شرط ثالث وهو أن لا يحصل له شك في صلاته من نفسه بأن لم يشك أصلا أو حصل له شك من كلام المأمومين فان شك من نفسه وجب عليه أن يطرح ما شك فيه ويبني صلاته على يقينه ولا يسأل أحدا وإلا بطلت صلاته .

(١) الحنفية — قالوا المخطئ الذي يسبق لسانه إلى كلمة غير القرآن تبطل صلاته أيضا .

(٢) المالكية — قالوا التنجس لا يبطل الصلاة وإن اشتمل على حروف مبطله سواء كان لحاجة أو لغير حاجة على المختار ما لم يكن كثيرا أو تلاعا وإلا أبطل . الشافعية — قالوا يعفى عن القليل من التنجس اذا لم يستطع رده إلا اذا كان مرضا ملازما بحيث لا يخلو الشخص منه زمنا يسع الصلاة وإلا فلا يضر كثيره أيضا . وكذلك إن تعذر عليه النطق بركن قولى من أركان الصلاة كقراءة الفاتحة فان التنجس الكثير لأجل أن يتمكن من قراءتها لا يضر . أما إن تعذر عليه النطق بسنة فان التنجس الكثير لا يغتفر له فيها .

تامة أو يمتدى إمامه الى الصواب ونحو ذلك فإنه لا يبطل . وكذا إذا كان ناشئا بدافع طبيعي فإنه لا يبطل .

ومنه الأئين والتأوه والتأفف والبكاء إذا اشتملت على حروف مسموعة فإنها تبطل^(١١) الصلاة إلا إذا كانت ناشئة من خشية الله تعالى أو من مرض بحيث لا يستطيع منعها .

ومن الكلام المبطل الدعاء بما يشبه كلام الناس على تفصيل في المذاهب^(١٢) .

(١) المسالكية — قالوا إن كان الأئين والتأوه والبكاء ونحوها لوجب أو كانت ناشئة من خشية الله فإنها لا تبطل الصلاة لكن الأئين للوجع أن أكثر أبطل والا كان حكمها حكم الكلام؛ فإن وقعت من المصل سبوا فإنها لا تبطل إلا إذا كانت كثيرة؛ وإن وقعت عمداً فإنها تبطل . إلا إذا تعلق بها غرض لإصلاح الصلاة على التفصيل المتقدم .

الشافعية — قالوا الأئين والتأوه والتأفف ونحوها إن بان منها حرفان فأكثر ففيها صور ثلاث : (الأولى) أن تغلب عليه ولا يستطيع دفعها ، وفي هذه الحالة يعنى عن قليلها عرفاً ولا يعنى عن كثيرها ولو كان ناشئا من خوف الآخرة . (الثانية) أن لا تغلب عليه وحينئذ لا يعنى عن كثيرها ولا قليلها ولو كانت ناشئة من خوف الآخرة . (الثالثة) أن تكثر عرفاً وفي هذه الحالة لا يعنى عن قليلها أيضاً إلا إذا صارت مرضاً ملازماً فإنها لا تبطل الصلاة للضرورة ومثلها التثاؤب والعطاس والجشاع كما يأتى :

(٢) الحنفية — قالوا تبطل الصلاة بالدعاء بما يشبه كلام الناس ؛ وضابطه أن لا يكون وارداً في الكتاب الكريم ولا في السنة ولا يستحيل طلبه من العباد فله أن يدعو بما شاء مما ورد في الكتاب والسنة . أما ما ليس وارداً فيهما فإن كان يستحيل طلبه من العباد كطلب الرزق والبركة في المال والبنين ونحو ذلك مما يطلب من =

ومنه إرشاد المأموم لغير إمامه الى الصواب في القراءة ويسمى (الفتح على الامام) على تفصيل في المذاهب ^(١).

= الله وحده فان الصلاة لا تبطل به . وإن كان لا يستحيل طلبه من العباد نحو اللهم اطعني تفاحا أو زوقني بقلانة فانه يبطل الصلاة كما تقدم في سنن الصلاة .
المالكية — قالوا لا تبطل الصلاة بالدعاء بخير الدنيا والآخرة مطلقا فله أن يدعو بما لا يستحيل طلبه من العباد كأن يقول اللهم اطعني تفاحا ونحوه .

الشافعية — قالوا الدعاء الذي يبطل الصلاة هو الذي يكون بشيء محرم أو مستحيل أو معاق وله أن يدعو بعد ذلك بما شاء من خير الدنيا والآخرة بشرط أن لا يخاطب بذلك غير الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم : فان خاطب غيرهما بطلت صلاته سواء كان المخاطب عاقلا كأن يقول للعاطس يرحمك الله ؛ أو غير عاقل كأن يخاطب الأرض فيقول لها ربى وربك الله أعوذ بالله من شرك وشرك ما فيك .

الحنابلة — قالوا الدعاء الذي يبطل الصلاة هو الدعاء بغير ما ورد وليس من أمر الآخرة كاللجوء بمجوايح الدنيا وملاذها ؛ كأن يقول اللهم ارزقني جارية حسنة وقصرا نفعا وحلة جميلة ونحو ذلك ؛ ويجوز أن يدعو لشخص معين بشرط أن لا يأتي بكاف الخطاب كأن يقول اللهم ارحم فلانا . أما اذا قال اللهم ارحم يافلان فان صلاته تبطل .

(١) الحنفية — قالوا اذا نسي الامام الآية كأن توقف في القراءة أو تردد فيها فانه يجوز للمأموم الذي يصلى خلفه أن يفتح عليه ولكنه ينوى إرشاد إمامه لا التلاوة لأن القراءة خلف الامام مكروهة تحريما كما تقدم .

ويكره للمأموم المبادرة بالفتح على الامام كما يكره للامام أن يلجئ المأموم على إرشاده بل ينبغي له أن ينتقل الى آية أخرى أو سورة أخرى أو يركع إذ قرأ القدر المفروض والواجب .

=

= أما فتح المأموم على غير إمامه بأن فتح على مقتد مثله أو على إمام غير إمامه أو على منفرد أو على غير مصلى فانه يبطل الصلاة إلا اذا قصد التلاوة لا الإرشاد ولكن ذلك يكون مكروها تحريما حينئذ .

وكذلك أخذ المصلي بإرشاد غيره فإنه يبطل الصلاة إلا أخذ الإمام بإرشاد مأمومه فانه لا يبطل فإذا سعى المأموم أو المنفرد الآية فأرشدته غيره فعمل بإرشاده بطلت صلاته إلا اذا تذكر من تلقاء نفسه وكذا أن امتثال أمر الغير في القراءة يبطل الصلاة كذلك امتثاله في الفعل فانه يبطلها فاذا وجدت فرجة في الصف فأمره غيره بسدها فامتثل بطلت صلاته بل ينبغي أن يصبر زمنا ما ثم يفعل من تلقاء نفسه .

المالكية — قالوا ان الفتح على الإمام لا تبطل به الصلاة . وإنما يفتح المأموم على إمامه اذا وقف عن القراءة وطلب الفتح بأن تردّد في القراءة . أما اذا وقف ولم يتردّد فانه يكره الفتح عليه ويجب الفتح عليه في الحالة الأولى إن ترتب عليه تحصيل الواجب كقراءة الفاتحة ويسن أن أدى الى إصلاح الآية الزائدة عن الفاتحة ويندب أن أدى الى إكمال السورة الذي هو مندوب .

وأما الفتح على غير الإمام سواء كان خارجا عن الصلاة أو فيها فانه مبطل للصلاة .

الشافعية — قالوا يجوز للمأموم أن يفتح على إمامه بشرط أن يسكت عن القراءة أما اذا تردّد في القراءة فانه لا يفتح عليه ما دام متردّدا فان فتح عليه في هذه الحالة انقطعت الموالاتة بين قراءته ويلزمه استئناف القراءة إلا اذا ضاق الوقت فانه يفتح عليه ولا تنقطع الموالاتة .

ولا بد لمن يفتح على إمامه أن يقصد القراءة وحدها أو يقصد القراءة مع الفتح أما إن قصد الفتح وحده أو لم يقصد شيئا أصلا فان صلاته تبطل على المعتمد .

أما الفتح على غير إمامه سواء كان مأموما آخر أو غيره فانه يقطع الموالاتة في القراءة فيستأنفها .

=

وليس من الكلام المبطل التسبيح للإعلام بأنه في الصلاة . أو لإرشاد الإمام إلى اصلاح خطأ وقع فيها . أما التسبيح والتهيل والذكر بغير الوارد في الصلاة أو التكلم بآية من القرآن لإفادة الغير غرضاً من الأغراض ففي كونه مبطلا للصلاة تفصيل المذاهب ^(١) .

= الحنابلة — قالوا يجوز للصلي أن يفتح على إمامه إذا أرتج عليه (أى منع من القراءة) أو غلط فيها . ويكون الفتح واجباً إذا منع الإمام من القراءة أو غلط في الفاتحة لتوقف صحة الصلاة على ذلك .

أما الفتح على غير إمامه سواء أكان في الصلاة أم خارجها فانه مكروه لعدم الحاجة اليه ولا تبطل به الصلاة لأنه قول مشروع فيها .

(١) الحنفية — قالوا اذا تكلم المصلى بتسبيح أو تهليل أو أثنى على الله تعالى عند ذكره كأن قال جل جلاله ؛ أو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكره أو قال صدق الله العظيم عند فراغ القارئ من القراءة . أو قال مثل قول المؤذن ونحو ذلك ، فان قصد به الجواب عن أمر من الأمور بطلت صلاته . أما اذا قصد مجزئ الشاء والذكر أو التلاوة فان صلاته لا تبطل وكذلك تبطل اذا لم يقصد شيئاً ومثل ذلك ما اذا تكلم بآية من القرآن لإفادة الغير غرضاً من الأغراض كأمر خاطب شخصاً اسمه يحيى بقوله : (يا يحيى خذ الكتاب بقوة) يريد بذلك أن يأخذ كتاباً عنده أو قال لمن يستأذنه في الدخول وهو في صلاته (ادخلوها بسلام آمنين) أو سأل رجل وهو يصلي ما هو مالك فقال : (وانجيل والبقال والجبر لتربوها) ونحو ذلك فانه يبطل الصلاة إلا اذا قصد مجزئ التلاوة ، ومثل ذلك ما اذا أخبر بغير سوء وهو في الصلاة فقال : لا حول ولا قوة إلا بالله . أو رأى ما يعجبه فقال سبحان الله . أو حدث ما يفزع فقال : بسم الله . أو دعا لأحد أو عليه فان صلاته تبطل بذلك إلا اذا قصد مجزئ الذكر أو الشاء فانها لا تبطل حينئذ . وكذلك تبطل اذا رفع =

= صوته بالتسبيح أو التهليل يريد بذلك زجر الغير عن أمر من الأمور . أما إذا رفع صوته بالقراءة قاصدا الزجر برفع الصوت لا بالقراءة فإن صلاته لا تفسد .

وإنما استثنى من ذلك كله التسبيح للاعلام بأنه في الصلاة أو تنبيه إمامه الى خطأ في الصلاة لما ورد في الحديث «إذا نابت أحدكم نائبة في الصلاة فليسبح» .

المالكية — قالوا لا تبطل الصلاة بالقرآن الذي قصد به إلهام الغير غرضا من الأغراض بشرط أن يكون ذلك في محله . وذلك كأن يستأذنه شخص في الدخول عليه وهو يصلي فيصادف ذلك الاستئذان الفراغ من قراءة الفاتحة فيشرع في قراءة ﴿ ادخلوها بسلام آمين ﴾ جوابا عن ذلك الاستئذان . أما ان وقع في غير محله كأن يصادف الاستئذان الركوع أو السجود أو قبل الفراغ من الفاتحة فأجابه بذلك بطلت صلاته . أما اذا أجابه بالتسبيح ، أو التهليل ، أو يقول لا حول ولا قوة إلا بالله فإن صلاته لا تبطل بذلك في أى محل من الصلاة لأن الصلاة كلها محل لها .

الحنابلة — قالوا لا تبطل الصلاة بالتسبيح أو التهليل أو الذكرك لغرض من الأغراض فإذا رأى ما يعجبه فقال : سبحان الله ، أو أصابته مصيبة فقال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، أو أصابه ألم فقال : بسم الله ونحو ذلك فإن صلاته لا تبطل به وإنما يكره لا غير . أما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم : عند ذكره فإنها مستحبة في النفل فقط . أما الفرض فإنها لا تتطلب فيه ولا تبطله وكذلك لا يبطلها التكلم بآية من القرآن لغرض من الأغراض كأن يقول لمن يستأذنه وهو في صلاته ﴿ ادخلوها بسلام آمين ﴾ أو يقول : ﴿ يا يحيى خذ الكتاب بقوة ﴾ مخاطبا بذلك شخصا اسمه يحيى . أما اذا تكلم بكلمة من القرآن لا تتميز عن كلام الناس كأن يخاطب شخصا اسمه ابراهيم بقوله يا ابراهيم فإن صلاته تبطل بذلك .

الشافعية — قالوا اذا تكلم بآية من القرآن وهو في الصلاة قاصدا بذلك إلهام الغير أمرا من الأمور فقط بطلت صلاته . وكذلك تبطل الصلاة اذا أطلق ولم يقصد شيئا . أما اذا قصد التلاوة مع هذا الإلهام فإن صلاته لا تبطل . =

ومن الكلام المبطل تسميت العاطس . فإذا شمت المصلي عاطسا بحضرته بطلت صلاته بشرط أن يقول له « يرحمك الله » بكاف الخطاب . أما إذا قال له يرحمه الله، أو يرحمنا الله فإن صلاته لا تبطل بذلك^(١) .

ومن الكلام المبطل رد السلام . فلو سلم عليه رجل وهو يصلي فرد عليه السلام بلسانه بطلت صلاته . أما إذا رد عليه بالإشارة فإنها لا تبطل كما تقدم تفصيله^(٢) .

= وكذا إذا استأذنه شخص في أمر فسيح له أو سبيح لإمامه لتنبهه الى خطأ في الصلاة أو قال الله عند حدوث ما يفزعه فإنه في هذه الأحوال ان قصد الذكر ولو مع ذلك الغرض لا تبطل وإلا بطلت .

أما إذا قال صدق الله العظيم عند سماع آية أو قال لا حول ولا قوة إلا بالله عند سماع خير سوء فإن صلاته لا تبطل به مطلقا إذ ليس فيه سوى الثناء على الله تعالى ولكنه يقطع موالاته القراءة فيستأنفها ؛ ومثل ذلك إجابة المؤذن .

وإذا سمع المأموم إمامه يقول ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ فقال المأموم مثله (محاكاة له) أو قال استعنا بالله . أو نستعين بالله بطلت صلاته إن لم يقصد تلاوة ولا دعاء . وإلا فلا تبطل والإيتيان بهذا بدعة منهي عنها .

أما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكره فإن كانت بالاسم الظاهري فإنها تقطع الموالاته ولا تبطل الصلاة؛ وإن كانت بالضمير فإنها لا تقطع ولا تبطل .

(١) الخفية — قالوا إذا شمت المصلي عاطسا بحضرته بطلت صلاته مطلقا سواء قال له يرحمك الله بكاف الخطاب ؛ أو قال له يرحمه الله — نعم إذا عطس هو فقال لنفسه يرحمني الله ؛ أو خاطب نفسه فقال يرحمك الله فإن صلاته لا تبطل بذلك

المالكية — قالوا تبطل الصلاة بتسميت العاطس باللسان مطلقا .

(٢) المالكية — قالوا يجب رد السلام بالإشارة على الراجح .

في مكروهات الصلاة ولا تبطل الصلاة بالتأثب والعطاس والسعال والجشء ولو كانت^(١) مشتملة على بعض الحروف للضرورة .

ومنها العمل الكثير الذي ليس من جنس الصلاة . وهو ما ينحى للناظر إليه أن فاعله ليس في الصلاة^(٢) . وهو مبطل للصلاة سواء وقع عمدا أو سهوا . وأما ما دون ذلك فلا يبطلها^(٣) . أما ما كان من جنس الصلاة كزيادة ركوع أو سجود . فإن كان عمدا أبطل قليله وكثيره . وإن كان سهوا لم يبطل الصلاة مطلقا قليلا كان العمل أو كثيرا^(٤) . كما أن الزيادة القولية كتكرير الفاتحة لا تبطلها مطلقا ولو كانت عمدا ويسجد للسهو .

(١) الحنفية — قالوا إنها لا تبطل بهذه الأشياء بشرط أن لا يتكلف إخراج حروف زائدة على ما تقتضيه الطبيعة كأن يقول : في تتأذه هاه . أو يزيد العاطس حرفا لا تضطره اليها طبيعة العطاس فإن ذلك يبطل الصلاة .
الشافعية — قالوا حكم هذه الأشياء حكم الأثني والتأوه في التفصيل المتقدم .
(٢) الشافعية — حدوا العمل الكثير بنحو ثلاث خطوات متواليات يقينا وما في معنى هذا . كوشة واحدة كبيرة . ومعنى تواليا أن لا تعد إحداها منقطعة عن الأخرى على الراجح . وإنما يبطل العمل الكثير إذا كانت لغیر عذر كمرض لا يستطيع الصبر عن حكمة زمانا يسع الصلاة قبل ضيق الوقت وإلا لا يبطل .
الحنفية — قالوا العمل الكثير ما لا يشك الناظر إليه أن فاعله ليس في الصلاة فإن اشتبه الناظر فهو قليل على الأصح .

(٣) المالكية — قالوا ما دون العمل الكثير قسما متوسطا كالانصراف من الصلاة وهذا يبطل عمده دون سهوه . ويسير جدا كالإشارة وحك البشرة وهذا لا يبطل عمده ولا سهوه .

(٤) المالكية — قالوا يبطل الصلاة الزيادة من جنسها سهوا إذا كثرت والكثير ما كان مثل الرابعة والثانية كأن يصلي الظهر ثمان ركعات والصبح أربعا =

ومنها التحول عن القبلة في الصلاة، وفيه تفصيل في المذاهب^(١). ومنها الأكل والشرب على تفصيل في المذاهب^(٢).

== وأربع ركعات في الثلاثية. ومثل النقل المحدود كالعيد والفجر بخلاف الوتر فإنه وإن كان محدودا ولكن لا يبطل بزيادة ركعة واحدة بل بزيادة ركعتين فأكثر. أما غير المحدود كالشفع فلا يبطل بالزيادة عليه أصلا كما أن الزيادة إذا قلت. وهي غير ما ذكر فلا تبطل الصلاة كزيادة ركعتين أو ثلاث في الرابعة.

(١) المالكية — قالوا التحول عن القبلة لا يبطل الصلاة ما لم يتحول قدما عن مواجهة القبلة.

الحنابلة — قالوا إن هذا لا يبطل الصلاة ما لم يتحول المصلي بمجمله عن القبلة. الحنفية — قالوا إذا تحول بصدده عن القبلة فإما أن يكون مضطرا أو مختارا. فإن كان مضطرا لا تبطل إلا إذا مكث قدر ركن من أركان الصلاة على هذه الحالة. وإن كان مختارا. فإن كان بغير عذر بطلت وإلا فلا تبطل سواء قل التحول أو أكثر.

الشافعية — قالوا إذا تحول بصدده عن القبلة يمتنع أو يسره ولو حرفه غيره فهدأ بطلت صلاته ولو عاد عن قرب بخلاف ما لو انحرف جاهلا أو ناسيا وعاد عن قرب فانها لا تبطل.

(٢) الحنفية — قالوا كثير الأكل والشرب وقليلهما مفسد للصلاة عمدا أو سهوا ولو كان المأكل سمسمه أدخلها فيه أو كان المشروب قطرة مطر سقطت في فيه فابتلعها. إلا إذا أكل قبل الشروع في الصلاة فبقي بين أسنانه مأكل دون الحمصة فابتلعه وهو في الصلاة فانها لا تفسد بابتلاعه. أما إن مضغه ثلاث مرات متوالية على الأقل فانها تفسد. ويلحق بالأكل المبطل ابتلاع ما يتخلل من السكر والحلوى في فمه بشرط أن يصل إلى جوفه.

ومنها طرو ناقض للوضوء أو الغسل أو التيمم أو المسح على الخفين أو الجبيرة .

== المالكية — قالوا تبطل الصلاة بالأكل الكثير أو الشرب عمدا والكثير هو ما كان مثل اللقمة أما اليسير وهو ما كان مثل الحبة فإن كانت بين أسنانه فأنها لا تبطل ولو ابتلعها بمضغ لأن المضغ في هذه الحالة لا يكون عملا كثيرا على التحقيق وكذا إذا رفعها من الأرض وابتلعها بدون مضغ فأنها لا تبطل وأما الأكل أو الشرب سهوا فلا يبطل الصلاة على الراجح ويسجد له بعد السلام إلا إذا اجتمعا أو وجد أحدهما مع السلام سهوا فأنه يبطل الصلاة .

الشافعية — قالوا كل ما وصل إلى جوف المصلي من طعام أو شراب ولو بلا مضغ فأنه يبطل الصلاة سواء كان قليلا أو كثيرا إذا كان المصلي عامدا علما تقصير الأكل والشرب وبأنه في الصلاة ولو مكرها . إما إذا كان ناسيا للأكل أو الشرب أو جاهلا يعذر بجهله كما تقدم أو ناسيا أنه في الصلاة فأنه لا يضر القليل منها بخلاف الكثير . أما المضغ بلا بلع فأنه من قبيل العمل الذي ليس من جنسها وقد تقدم تفصيله . ولا يضر ما وصل مع الريق إلى الجوف من طعام بين أسنانه إذا عجز عن تمييزه وبجه نعم يبطل الصلاة وصول ما ذاب من السكر أو غيره في التيمم إلى الجوف .

الحنابلة — قالوا يبطل الصلاة الكثير من الأكل والشرب . أما اليسير منها فيبطلها إذا كان عمدا لا نسيانا . كما لا تبطل ببلع ما بين أسنانه بلا مضغ ولو لم يمر به الريق (ويعرف الكثير واليسير بالعرف) ومثل الأكل فيما تقدم بلع ذوب السكر والحلوى ونحوهما فأنه مبطل للصلاة ما لم يكن يسيرا نسيانا .

(١) الحنفية — قالوا إنما يبطل طرو ناقض لهذه الأمور إذا كان قبل القعود الأخير بقدر التشهد . أما إذا طرأ بعده فلا تبطل به الصلاة على الراجح .

ومنها القهقهة . وهى أن يضحك بصوت يسمعه وحده أو مع من يجواره .
وهى مبطلَةٌ مطلقاً قلت أو كثرت سواء أكانت عن عمد أو عن سهو أو عن غلبة .
اشتملت على حروف أم لا^(١) .

ومنها أن يسبق المأموم إمامه عمداً بركن لم يشاركه فيه كأن يركع ويرفع قبل أن يركع الإمام . فإن كان سهواً رجع لإمامه ولا تبطل صلاته^(٢) .

ومنها ما إذا وجد المتيمم ماء قدر على استعماله وهو فى الصلاة وفيه تفصيل فى المذاهب^(٣) .

(١) الحنفية — قالوا إنما تبطل بها الصلاة إذا حصلت قبل القعود الأخير قدر التشهد . أما إن كانت بعده فإنها لا تبطل الصلاة التى تمت بها وإن تقضت الوضوء كما تقدم تفصيله فى نواقض الوضوء .

الشافعية — قالوا لا تبطل القهقهة الصلاة إلا إذا ظهر بها حرفان فأكثر أو حرف مفهم . فالبطالان ليس بها وإنما بما اشتملت عليه من الحروف كما تقدم . وهذا إذا كانت باختياره . أما إن غلبه الضحك فإن كان كثيراً أبطل وإلا فلا .

(٢) الحنفية — قالوا إن هذا مبطل للصلاة سواء كان عمداً أو سهواً إن لم يعد ذلك مع الإمام أو بعده، ويسلم معه . أما إن أعاده معه أو بعده وسلم معه فإنها لا تبطل . كما سأتى تفصيل ذلك فى مبحث صلاة الجماعة .

الشافعية — قالوا لا تبطل صلاة المأموم إلا بتقدمه عن الإمام بركنتين فعليين بغیر عذر كسهو مثلاً . وكذا لو تخلف عنه بهما عمداً من غير عذر كبطء قراءة . كما سأتى فى باب الجماعة .

(٣) الحنفية — قالوا إذا وجد المتيمم وهو فى الصلاة ماء قدر على استعماله فإن كان ذلك قبيل القعود الأخير قدر التشهد بطلت صلاته وإلا لا تبطل لأن الصلاة تكون قد تمت .

ومنها أن يجد العريان ثوبا ساترا لعورته أثناء الصلاة ولم يمكنه الاستتار به سريعا بدون أن يعمل عملا كثيرا فيها . أما إذا أمكنه الاستتار به بدون عمل كثير فإنه يستتر به ويبني على ما تقدم من صلاته . ومنها أن يتذكر فائتة وهو من أصحاب الترتيب ^(٢) .

= الشافعية — قالوا إن وجد المتيمم ماء أثناء صلاته فلا تبطل إلا إذا كان في صلاة لا تغنيه عن القضاء كما تقدم تفصيله في التيمم .

المالكية — قالوا إن وجد المتيمم ماء أثناء صلاته فلا تبطل إلا إذا كان ناسيا له بأن كان معه ماء من قبل فغسله وتيمم ثم دخل الصلاة وفي أثناءها تذكره فتبطل الصلاة حينئذ بشرط أن يتسع الوقت لإدراك ركعة من الصلاة بعد استعماله .
الحنابلة — قالوا إذا وجد المتيمم الماء أثناء الصلاة وكان قادرا على استعماله بطلت صلاته بلا تفصيل .

(١) المالكية — قالوا إذا وجد العارى ما يستتر به أثناء الصلاة فإن كان قريبا منه بأن كان بينه وبينه نحو صغيف من صفوف الصلاة سوى الذى يخرج منه والذى يدخل فيه أخذه واستتر به فإن لم يفعل أعاد الصلاة في الوقت . وإن كان بعيدا (وحد البعد الزيادة على ما ذكر) بكل الصلاة ولا يذهب للساتر إذا أخذه وأعادها بعد في الوقت فقط .

الحنفية — قالوا إذا وجد العارى ما يلزمه أن يستتر به أثناء الصلاة بطلت صلاته مطلقا . فإذا وجد ثوبا نجسا كله لا تبطل صلاته إذا صلى عاريا بل هو مخير بين أن يصلي فيه أو يصلي عاريا . أما إذا كان ريع الثوب طاهرا فإنه يلزمه الاستتار به وتبطل صلاته بوجوده .

(٢) المالكية — قالوا إذا ذكر المصلي فائتة أثناء الصلاة فإن كانت يسيرة وهي ألم تزيد على أربع صلوات فإن ذكرها قبل عقد ركعة بسجديتها قطع الصلاة وجوبا سواء كان فذا أو إماما . أما المأموم فإنه يقطع إن قطع إمامه تباه له وإلا فلا =

ومنها أن يتعلم الأُمِّي آية أثناء الصلاة ما لم يكن مقتديا بقارئ^(١) . ومنها أن يسلم عمدا قبل تمام الصلاة فإن سلم سهوا معتقدا كمال الصلاة التي شرع فيها فإن صلاته لا تبطل إذا لم يعمل عملا كثيرا ولم يتكلم على التفصيل السابق في المذاهب . وللصلاة مبطلات أخرى وقد ذكرت المبطلات كلها مجموعة في ذيل الصحيفة عند كل مذهب^(٢) .

= يقطع ويعيدها ندبا في الوقت فقط وإن ذكرها بعد عقد ركعة بسجديتها ضم إليها ركعة أخرى وسلم وصارت صلاته نفلا . فإن ذكرها بعد تمام ركعتين في صلاة المغرب أو ثلاث في صلاة رابعة فإنه لا يقطع الصلاة بل يتمها وتقع صحيحة حينئذ . أما إن كانت الفوائت كثيرة فلا يقطع الصلاة على كل حال .

الشافعية — قالوا ذكر الفائتة غير مبطل للصلاة لأن الترتيب بين الصلوات سنة .

(١) المالكية — قالوا إن كان مقتديا بقارئ كفاه الاقتداء وإن كان غير مقتد وتعلم الفاتحة أثناء الصلاة بنى على ما تقدم من صلاته ولا تبطل لمخوله فيها بوجه جائز .

الشافعية — قالوا الأُمِّي إذا تعلم شيئا من القراءة وهو في صلاته بنى على ما تقدم من الصلاة بقراءة ما تعلمه .

(٢) الشافعية — قالوا مبطلات الصلاة كما يأتي : الحدث بأقسامه السابقة فيما يوجب الوضوء والغسل ، الكلام على تفصيله السابق . ومنه البكاء والأثين كما تقدم ، الفعل الكثير الذي ليس من جنسها أو من جنسها وقد تقدم تفصيله . ومنه ذهاب اليد وعودها ثلاث مرات بحيث يحسب الذهاب والعود مرة واحدة مع الاتصال . وأما مع الانفصال فكل منهما يعد مرة بخلاف ذهاب الرجل وعودها فإن كلا منهما يعد مرة ولو مع الاتصال ، الشك في النية أو في شيء من شروط صحة الصلاة أو كيفية النية بأن يشك هل نوى ظهرا أو عصرا مثلا وإنما يبطل =

== الشك في ذلك كله إن دام زمنا يسع ركنا من أركان الصلاة والإفلا، نية الخروج من الصلاة قبل تمامها، التردد في قطع الصلاة والاستمرار فيها، تعليق قطع الصلاة بشيء ولو محالا عاديا كأن يقول بقلبه إن جاء زيد قطعت الصلاة أما إذا علق الخروج من الصلاة على محال عقلي كالجمع بين الضدين فلا يضر، صرف نية الصلاة الى صلاة أخرى إلا الفرض فله أن يصرفه الى النفل إذا كان منفردا ورأى جماعة يريد أن يدخل معهم، طرو الرقة أو الجنون في الصلاة، انكشاف العورة في الصلاة مع القدرة على سترها على ما تقدم، أن يجد من يصلي صريانا ساترا على ما تقدم، اتصال نجاسة غير معفو عنها ببدنه أو بملبوسه ولو داخل عينه أثناء الصلاة. وإنما تبطل بذلك إذا لم يفارقها سريعا بدون حملها أو حمل ما اتصلت به، تطويل الرفع من الركوع أو الجلوس بين السجدين. ويحصل تطويل الأول بالزيادة على الذكر الوارد فيه بقدر الفائضة. وتطويل الثاني بالزيادة على الدعاء الوارد فيه بمقدار الواجب من التشهد الأخير. ويستثنى من ذلك تطويل الرفع في الركعة الأخيرة وتطويل الجلوس بين السجدين في صلاة التسابيح فلا يضر مطلقا، سبق المأموم إمامه بركنين فعليين أو تأخره عنه بهما. ويشترط أن يكون كل منهما من غير عذر، التسليم عمدا قبل محله، تكرير تكبيرة الإحرام بنية الافتتاح مرة ثانية، ترك ركن من أركان الصلاة عمدا ولو قوليا، إقضاء مدة المسح على الخلف أثناء الصلاة أو ظهور بعض ما ستر به من رجل أو لفافة، اقتداؤه بمن لا يقتدى به لكفر أو غيره، تكرير ركن فعل عمدا، وصول مفطر الى جوف المصلى ولو لم يؤكل، تحول عن القبلة بالصدر، تقديم الركن الفعلي عمدا على غيره.

المالكية — عدوا مبطلات الصلاة كما يأتي : ترك ركن من أركانها عمدا، ترك ركن من أركانها سهوا ولم يتذكر حتى سلم معتقدا الكمال وطال الأمر عرفا. أما إذا سلم معتقدا الكمال ثم تذكر عن قرب فانه يلغى ركعة النقص ويبني على غيرها وتصح صلاته. وأما إذا لم يسلم معتقدا الكمال بأن لم يسلم أصلا أو سلم غلطا فان كان الركن المتروك من الركعة الأخيرة فانه يأتي به ويتم صلاته وإن كان من غير الأخيرة

== أتى به إن لم يعقد ركوع الركعة التالية لركعة النقص فإن عقد ركوع الركعة التالية
ألغى ركعة النقص ولا يأتي بالركن المتروك (عقد الركوع يكون برفع الرأس منه
مطمئنا معتدلا إلا في ترك الركوع فإن عقد الركعة التالية يكون بمجرد الانحناء
في ركوعها)، وفض النية وإلغاؤها، زيادة ركن فعلي عمدا كركوع أو سجود، زيادة
تشهد بعد الركعة الأولى أو الثالثة عمدا إذا كان من جلوس، الفهقة عمدا أو سهوا،
الأكل أو الشرب عمدا، الكلام لغير إصلاح الصلاة عمدا فإن كان لإصلاحها فإن
الصلاة تبطل بكثيره دون يسيره على ما تقدم، التصويت عمدا، النفخ بالقرع عمدا،
النق، عمدا ولو كان قليلا، السلام حال الشك في تمام الصلاة، طرو ناقض للوضوء
أو تذكرة، كشف العورة المغطاة أو شيء منها، سقوط النجاسة على المصلي
أو علمه بها أثناء الصلاة على ما تقدم، فتح المصلي على غير إمامه، الفعل الكثير الذي
ليس من جنس الصلاة، طرو شاغل عن اتمام فرض كاحتباس بول يمنع من
الطمانينة مثلا، تذكر أولى الحاضرتين المشتركتين الوقت كالظهر والعصر وهو
في الثانية فإذا كان يصلي العصر ثم تذكر أنه لم يصل الظهر بطلت صلاته
وقيل لا تبطل بل يجرى فيها التفصيل المتقدم في ترتيب يسير الفوات، زيادة
أربع ركعات يقينا سهوا على الرابعة ولو كان مسافرا أو على الثلاثية وأنتن على
الثانية والوتر، وزيادة مثل النفل المحدود كالعيد، سجود المسبوق الذي لم يدرك ركعة
مع الإمام السجود المرتب على إمامه قبل قيامه لقضاء ما عليه سواء كان السجود
قبليا أو مبدئا وأما إذا أدرك معه ركعة فإنه يسجد تبعا لسجود إمامه لكن إن كان
السجود قبل السلام سجده معه قبل قيامه للقضاء وإن كان بعد السلام وجب عليه
تأخيرهما حتى يقضى ما عليه فإن قدمه قبل القضاء بطلت صلاته، السجود قبل
السلام لترك مسنة خفيفة كتكبير واحدة أو تسمية أو إنرك مستحب كغفوت،
ترك ثلاث سنن من سنن الصلاة سهوا مع ترك السجود لما حتى سلم وطال الأمر عرفا
الحنبلة — عقدوا مبطلات الصلاة كالأق: العمل الكثير من غير جنسها
بلا ضرورة، طرو نجاسة لم يعف عنها ولم تزل في الحال، استدبار القبلة، طرو =

== ناقض للوضوء، تعمد كشف عورة بخلاف ما لو كشفت بريح وسترت في الحال، استناده استنادا قويا لغير عذر بحيث لو أزيل ما استند إليه لسقط، رجوعه للشاهد الأول بعد الشروع في القراءة إن كان عالما ذا كرا للرجوع، تعمله زيادة ركن فعلي كركوع، تقدم بعض الأركان على بعض عمدا، سلامه عمدا قبل تمام الصلاة، أن يلحن في القراءة لحنا يغير المعنى مع قدرته على إصلاحه كضم ناء أنعمت، فسخ النية بأن ينوي قطع الصلاة، التردد في الفسخ، العزم على الفسخ وإن لم يفسخ بالفعل، الشك في النية بأن عمل عملا مع الشك كأن ركع أو سجد مع الشك، الشك في تكبيرة الاحرام، الدعاء بلام الدنيا كأن يسأل جارية حسناء مثلا، إتيانه بكاف الخطاب لغير الله تعالى ورسوله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، التفهيمه مطلقا، الكلام مطلقا، تقدم المأموم على إمامه، بطلان صلاة الإمام إلا اذا صلى محدثا ناسيا لحديثه ونحوه كما يأتي في باب الإمامة، سلام المأموم عمدا قبل الإمام، سلامه سهوا إذا لم يعده بعد سلام إمامه . الأكل والشرب إلا اليسير لناس وجاهل . ولا يبطل النفل بالشرب اليسير عمدا ، بلغ ما يتحلل من السكر ونحوه إلا ان كان يسيرا من ساه وجاهل ، التنجس بلا حاجة ، النفخ إن بان منه حرقان ، البكاء لغير خشية الله تعالى إذا بان منه حرقان بخلاف ما اذا غلبه ، ولا تبطل اذا غلبه سعال أو عطاس أو تناؤب وإن بان منها حرقان ، كلام النائم غير الجالس والقائم . أما كلام النائم القليل اذا كان نوما يسيرا وكان جالسا أو قائما فانه لا يبطل .

الحنفية — عدوا مبطلات الصلاة كما يأتي: الكلام المبين فيها مر اذا كان صحيح الحروف مسموعا سواء نطق به سهوا أو عمدا أو خطأ أو جهلا، الدعاء بما يشبه كلام الناس نحو اللهم ألبسني ثوبا أو اقض ديني أو ارزقني فلانة ، السلام وإن لم يقل عليك بنية التحية ولو ساهيا، رد السلام بلسانه ولو سهوا لأنه من كلام الناس أو رد السلام بالمصافحة، العمل الكثير، تحويل الصدر عن القبلة، أكل شيء أو شربه من خارج فمه ولو قليلا، أكل ما بين أسنانه إن كان كثيرا وهو قدر الحمصة، التنجس ==

== بلا عذر لما فيه من الحروف، التأليف كنفخ التراب والتضجر، الأئين وهو أن يقول آه، التأوه وهو أن يقول أوه، ارتفاع بكائه من ألم يجسده أو مصيبة، كفقده حبيب أو مال، تسميت عاطس بريحك الله، جواب مستفهم عن ند لله بقول لا إله إلا الله، قوله إنا لله وإنا إليه راجعون عند سماع خبر سوء، تذكير فائتة إذا كان من أهل الترتيب وكان الوقت متسعا، وإنما تبطل إذا لم يصل بعدها خمس صلوات وهو متذكر للفائتة فإذا صلى كذلك انقلبت جائزة كما يأتي في مبحث قضاء الفوائت، قول الحمد لله عند سماع خبر سار: قول سبحان الله أو لا إله إلا الله للتعجب من أمر، كل شيء من القرآن قصد به الجواب نحو يا يحيى خذ الكتاب بقوة لمن طلب كتابا ونحوه وقوله آتينا غداة لمستفهم عن شيء يأتي به وقوله (تلك حدود الله فلا تقربوها) لمن استأذن في الأخذ . وإذا لم يرد بهذا ونحوه الجواب بل أراد الإعلام بأنه في الصلاة لا تفسد، رؤية المتيمم ماء قدر على استعماله قبل قعوده قدر التشهد وكذا إذا كان متوضئا ولكنه يصلي خلف إمام متيمم فان فرضه يبطل وتقلب صلاته في هذه الحالة فعلا، تمام مدة مسح الخفين قبل قعوده قدر التشهد ومثله نزع الخلف ولو يعمل يسير، تعلم الأنهى آية إن لم يكن مقتديا بقارئ سواء تعلمها بالتلق أو بالتذكر إن كان ذلك قبل القعود قدر التشهد وإلا فالتعلم بالتلق لا يفسدها، إذا قدر من يصلي بالإيماء على الركوع والسجود فإن الباقي من الصلاة يكون قويا فلا يصح بناؤه على ضعيف، استخلاف من لا يصلح إماما كما هي ومعدور، طلوع الشمس وهو يصلي الفجر ويكنى أن يرى الشعاع إن لم يمكنه رؤية القرص، إذا زالت الشمس وهو في صلاة أحد العيدين، دخول وقت العصر وهو يصلي الجمعة لفوات شرط صحتها وهو الوقت، سقوط الجبيرة عن برء، زوال عذر المعدور بتاقض غير سبب العذر أو زواله بمخلو وقت كامل عنه، الحدث عمدا. أما سبق الحدث فلا يبطل بشرط ستأتي : الإغماء والجنون والجنابة بنظر أواحترام قائم متمكن، المحاذاة .

مبحث المحاذاة عند الحنفية

وهي أن تقوم المرأة المشتبهة بجنب الرجل أو أمامه من غير حائل بينهما بحيث تحاذيه بساقها أو كعبها في الأصح ولو كانت محرماً له أو زوجاً ولو كانت عجزاً . لأن مقام المرأة في الصلاة آخر الصفوف . لما روى عن ابن مسعود موقوفاً (أنه روي من حيث أخرهن الله) وإنما تبطل الصلاة بالمحاذاة بشرط تسعة : (أولاً) أن تكون المرأة مشتبهة . (ثانياً) أن تكون المحاذاة بالساق والكعب . (ثالثاً) أن تكون في أداء ركن أو قدره . (رابعاً) أن تكون في صلاة مطلقة فلا تبطل صلاة الجنائز بالمحاذاة . (خامساً) أن تكون في صلاة مشتركة تحريمية كأن تقتدى به أو يقتديان بإمام . (سادساً) اتحاد المكان فلو كانت في مكان عال بحيث لا يحاذي الرجل شيئاً منها لا تفسد . (سابعاً) أن لا يكون بينهما حائل قدر ذراع أو فرجة تسع رتبلاً . (ثامناً) أن لا يشير إليها بالتأخر . (تاسعاً) أن ينوي إيمانها .

ويفسدها ظهور عورة من سبقه الحدث ولو اضططر إليه للطهارة كما إذا كشفت المرأة ذراعها للوضوء ، قراءة من سبقه الحدث وهو ذاهب للوضوء أو عائد منه ، مكثه قدر أداء ركن بعد سبق الحدث مستيقظاً بلا عذر فلو مكث لرحام أو ليقطع رعاؤه لا تبطل ، إذا جاوز ماء قريباً لماء غير قريب بأكثر من صفيين ، خروج المصل من المسجد لظن الحدث لوجود المتأخر بغير عذر . أما إذا لم يخرج من المسجد فلا تفسد ، انصرافه عن مقامه للصلاة ظاناً أنه غير متوضئ أو أن مدة مسحه انقضت أو أن عليه فائتة أو نجاسة وإن لم يخرج من المسجد ، فتح المأموم على غير إمامه لتعليمه بلا ضرورة . أما فتحه على إمامه فإنه جائز ولو قرأ المفروض ، أخذ المصل بفتح غيره ، إمتثال الأمر الغير في الصلاة ، التكبير بنية الانتقال لصلاة أخرى غير الصلاة كما إذا نوى المنفرد الاقتداء بغيره أو العكس أو انتقل بالتكبير من فرض لفرض أو من فرض إلى نفل وبالعكس . وإنما تفسد الصلاة بإحادة مما ذكر إذا حصل قبل القعود الأخير قدر التشهد وإلا فلا تفسد على المختار ، مد الهمزة في التكبير كما تقدم ، =

مباحث الأذان - تعريفه

الأذان شرعا ، هو الاعلام بدخول وقت الصلاة بألفاظ مخصوصة على وجه مخصوص . وقد ثبت أصل الأذان بالكاتب والسنة . قال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَادَى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ . وقال تعالى ﴿ وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوعًا وَلَعِبًا ﴾ . وقال صلى الله عليه وسلم: «إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم» رواه البخاري ومسلم . أما كيفيته وألفاظه فقد بينت في الأحاديث الأخرى .

سلب مشروعيته

شرع الأذان في السنة الأولى من الهجرة النبوية بالمدينة المنورة وسلب مشروعيته أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة عمر على الناس معرفة أوقات صلاته فتشاوروا في أن ينصبوا علامة يعرفون بها وقت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم لئلا تفوتهم الجماعة فأشار بعضهم بالناقوس فقال النبي صلى الله عليه وسلم هو للنصارى . وأشار بعضهم بالبوق فقال هو لليهود . وأشار بعضهم بالدف فقال

== أن يقرأ ما لا يحفظه في المصحف أو يلقيه غيره القراءة، أداء ركن أو مضى زمن يسع أداء ركن مع كشف العورة أو مع نجاسة مانعة من الصلاة، أن يسبق المقتدى إمامه بركن لم يشاركه فيه، متابعة المسبوق إمامه في سجود السهو إذا تأكد انفراده بأن قام بعد سلام الإمام أو قبله بعد قعوده قدر التشهد وقيد ركعته بسجدة فتذكر الإمام سجود سهو فتابعه المأموم فيه ، عدم إعادة الجلوس الأخير بعد أداء سجدة صليية أو سجدة تلاوة تذكرها بعد الجلوس ، عدم إعادة ركن أداء تأمنا ، قهقهة امام المسبوق وإن لم يتعمدها ، السلام على رأس الركعتين في الرابعة إذا ظن أنه يصلي غيرها كما إذا كان في الظهر فظن أنه يصلي الجمعة . تتقدم المأموم على الإمام بقدمه أما مساواته فإنها لا تبطل وسياق تفصيله في مبحث الإمامة .

هو للروم ، وأشار بعضهم بإيقاد النار فقال ذلك للجوس . وأشار بعضهم بنصب راية فاذا رآها الناس أعلم بعضهم بعضا . فلم يعجبه صلى الله عليه وسلم ذلك . فلم تستفق آراؤهم على شيء فقام صل الله عليه وسلم مهتبا . فبات عبد الله بن زيد مهتبا باهتمام رسول الله صلى الله عليه وسلم . فرأى في نومه ملكا عليه الأذان والإقامة . فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك . وقد وافقت الرؤيا الوحي فأمر بهما النبي صلى الله عليه وسلم . وحديث عبد الله بن زيد هذا مشهور وصححه بعضهم .

ألفاظ الأذان

وألفاظ الأذان هي (الله أكبر . الله أكبر . ^(١) الله أكبر . الله أكبر . أشهد أن لا إله إلا الله . أشهد أن لا إله إلا الله . أشهد أن محمدا رسول الله . أشهد أن محمدا رسول الله . حتى على الصلاة . حتى على الصلاة . نحي على الفلاح . نحي على الفلاح . أشهد أن الفلاح . الله أكبر . الله أكبر . لا إله إلا الله) . ولا يرجع (أى لا يعيد) ذكر الشهادتين مرة أخرى . ^(٢) ويزاد في أذان الصبح بعد حتى على الفلاح الصلاة خير من النوم مرتين ندبا . ويكره ترك هذه الزيادة .

(١) المالكية — قالوا يكبر مرتين لا أربعا .

(٢) المالكية — قالوا الترجيع سنة . وهو أن يعيد الشهادتين مرة أخرى بحيث يكون صوته في الترجيع مرتفعا كصوته بالتكبير وأما ذكرهما أولا فيكون بصوت منخفض عن ذلك . ولا يبطل الأذان بترك الترجيع لأنه سنة مستقلة .

الشافعية — قالوا الترجيع سنة إلا أنهم قالوا في تعريفه عكس المالكية وهو أن يأتي بالشهادتين مرتين بخفض الصوت قبل الاتيان بهما برنعه فالأول يسمى ترجيعا وليس جزءا من الأذان . ولا يبطل الأذان بتركه أيضا .

حكمه

وفي حكم الأذان تفصيل في المذهب ^(١).

(٢) الشافعية — قالوا الأذان سنة كفاية للجماعة وسنة عين للفرد إذا لم يسمع أذان غيره . فان سمعه وذهب إليه وصلى مع الجماعة أجزأه . وإن لم يذهب أو ذهب ولم يصل فانه لم يجزئه . ويسن للصلوات الخمس المفروضة في السفر والحضر ولو كانت فائتة . فلو كان عليه فوائت كثيرة وأراد قضاءها على التوالى يكفيه أن يؤذن أذانا واحدا للأولى منها . فلا يسن الأذان لصلاة الجنازة ولا للصلاة المنذورة ولا للتوابع . ومثل ذلك ما إذا أراد أن يجمع بين الظهر والعصر أو المغرب والعشاء في السفر . فانه يصلهما بأذان واحد .

الحنفية — قالوا الأذان سنة مؤكدة على الكفاية لأهل الحى الواحد وهي كالواجب في لحوق الاثم لئلا تركها . وإنما يسن في الصلوات الخمس المفروضة في السفر والحضر للفرد والجماعة أداء وقضاء . إلا أنه لا يكره ترك الأذان لمن صلى في بيته في المصر لأن أذان الحى يكفيه كما ذكر . فلا يسن لصلاة الجنازة والعبيدين والكسوف والاستسقاء والتراويح والسنن الرواتب . أما الوتر فلا يسن الأذان له وإن كان واجبا اكتفاء بأذان العشاء على الصحيح .

المالكية — قالوا الأذان سنة كفاية للجماعة تنتظر أن يصل معها غيرها بموضع جرت العادة باجتماع الناس فيه للصلاة . ولكل مسجد ولو تلاصقت المساجد أو كان بعضها فوق بعض . وإنما يؤذن للفرضة العينية في وقت الاختيار ولو حكما كالمجموعة تقدما أو تأخيرا فلا يؤذن للنافلة ولا للفائتة ولا لفرض الكفاية كالجنازة ولا في الوقت الضروري بل يكره في كل ذلك كما يكره الأذان للجماعة لا تنتظر غيرها وللنفرد إلا اذا كانا بفلاة من الأرض فيندبهما أن يؤذنا لها . ويجب الأذان كفاية في المصر وهو البلد الذى تقام فيه الجمعة فانما تركه أهل مصر قوتلوا على ذلك . =

شروط الأذان

يَشْتَرَطُ لصحة الأذان شروط بعضها يتعلق به . وبعضها يتعلق بالمؤذن .
فيشترط للأذان أن تكون كلماته متوالية بحيث لا يفصل بينها بسكوت طويل أو كلام
كثير^(١) . وأن يقع كله بعد دخول الوقت فلو وقع بعضه قبل دخول الوقت لم يصح
إلا في أذان الصبح فإنه يصح قبل دخول الوقت على تفصيل في المذاهب^(٢) . وأن

== الحنابلة — قالوا إن الأذان فرض كفاية في القرى والأمصار للصلوات الخمس
الحاضرة على الرجال الأحرار في الحضر دون السفر فلا يؤذن لصلاة جنازة ولا عيد
ولا نافلة ولا صلاة مندورة؛ ويسن لقضاء الصلاة الفاشئة وللغرد سواء كان مقياً
أو مسافراً وللسافر ولو جماعة .

(١) الحنابلة — قالوا مثل الكلام الكثير — الكلام القليل المحرم .
(٢) الحنفية — قالوا لا يصح الأذان قبل دخول وقت الصبح أيضاً وبكره
تحريماً على الصحيح وما ورد من جواز الأذان في الصبح قبل دخول الوقت فمحمول
على التسبيح لإيقاظ النائمين .

الحنابلة — قالوا يباح الأذان في الصبح من نصف الليل لأن وقت العشاء
المختار يفرج بذلك ولا يستحب لمن يؤذن للفجر قبل دخول وقته أن يقدمه كثيراً .
ويستحب له أن يجعل أذانه في وقت واحد في الليلي كلها ، ويعتد بذلك الأذان
فلا يعاد إلا في رمضان فإنه يكره الاختصار على الأذان قبل الفجر .

الشافعية — قالوا لا يصح الأذان قبل دخول الوقت ويحرم إن أدى إلى
تلبيس على الناس أو قصد به التعبد إلا في أذان الصبح فإنه يصح من نصف الليل
لأنه يسن للصبح أذاناً أحدهما من نصف الليل وثانيهما بعد طلوع الفجر .
المالكية — قالوا لا يصح الأذان قبل دخول الوقت ويحرم لمب فيه من
التلبيس على الناس إلا الصبح فإنه يندب أن يؤذن له في السدس الأخير من الليل
لإيقاظ النائمين ثم يعاد عند دخول وقته استئناً .

تكون كلماته مرتبة . فلو لم يرتبها كأن ينطق بكلمة حى على الفلاح قبل حى على الصلاة لزمه إعادة ما لم يرتب فيه فان لم يعد لم يصح ^(١)أذانه ، وأن يقع من شخص واحد فلو أذن مؤذن ببعضه ثم أتمه غيره لم يصح كما لا يصح إذا تناوبه اثنان أو أكثر بحيث يأتي كل واحد بجمله غير التي يأتي بها الآخر بخلاف الأذان المعروف بأذان الجوق أو الأذان السلطاني . وهو أن يجتمع ^(٢)للأذان جماعة يؤذنون معا بحيث يأتي كل واحد بأذان كامل فانه صحيح ويحصل به إقامة شعيرة الأذان ، وأن يكون باللغة العربية إلا اذا كان المؤذن أعجميا ويريد أن يؤذن لنفسه أو لجماعة أعاجم مثله ^(٣).

ويشترط له النية ^(٤)أيضا فإذا أتى بالألفاظ المخصوصة بدون قصد الأذان لم يصح ويستترط في المؤذن أن يكون مسلما فلا يصح من غيره . وأن يكون عاقلا فلا يصح

(١) الحنفية — قالوا يصح الأذان الذي لا ترتيب فيه مع الكراهة وعليه أن يعيد ما لم يرتب فيه .

(٢) المالكية — قالوا يكره اجتماع المؤذنين بحيث يبنى بعضهم على ما يقول البعض الآخر . أما اذا أذنوا مجتمعين ولكن كل واحد يبنى على أذان نفسه بحيث ينتهي من حيث قد انتهى هو غير معتد بأذان غيره فانه يجوز بلا كراهة .

(٣) الحنابلة — قالوا لم يشرع الأذان بغير اللغة العربية مطلقا .

(٤) الشافعية والحنفية — قالوا لا يشترط في الأذان النية فيصح بدونها .

(٥) الحنفية — قالوا الشروط المذكورة في المؤذن ليست شروطا لصحة الأذان فيصح أذان المرأة والخشي والكافر والمجنون والسكران ، ويرتفع الإثم عن أهل الحى بوقوعه من أحد هؤلاء غير أنه لا يصح الاعتماد على خبر الكافر والفاسق والمجنون في دخول وقت الصلاة إذ يشترط للتصديق بدخول الوقت أن يكون المؤذن مسلما عدلا ولو امرأة ، عاقلا مميزا عالما بالأوقات . فإذا أذن شخص فاقد لشروط من هذه الشروط صح أذانه في ذاته ولكن لا يصح الاعتماد عليه في دخول =

من مجنون أو سكران أو مغنى عليه ولا من صبي غير مميز، وأن يكون ذكرا فلا يصح من أنثى أو خشي وزاد بعض المذاهب شروطا أخرى^(١).

مندوبات الأذان وسننه

ويندب في الأذان أمور: منها أن يكون المؤذن متطهرا من الحدثين . وأن يكون حسن الصوت مرتفعا . وأن يؤذن بمكان عال كالمنارة وسقف المسجد .

الوقت ، ويكره أذانه كما يكره أذان الجنب والفاسق . ويعاد الأذان ندبا إذا أذن واحد منهم بدل المؤذن الرابع . أما إذا أذن لجماعة عالمين بدخول الوقت ولم يكن بدل المؤذن الرابع فلا يعاد الأذان . ولا يصح أذان الصبي غير المميز ولا يرتفع الإثم به . أما أذان المرأة فانه يمتنع إن ترتب عليه اثاره شهوة من يسمع صوتها كما تقدم في مبحث الجهر بالقراءة .

(١) المالكية — قالوا يشترط في المؤذن أيضا أن يكون بالغاً فإذا أذن الصبي المميز فلا يصح أذانه إلا اذا اعتمد فيه أو في دخول الوقت على بالغ فيصبح . وأن يكون عدل رواية فلا يصح أذان الفاسق إلا اذا اعتمد على أذان غيره .

الحنابلة — قالوا يشترط في الأذان أيضا أن يكون ساكن الجمل فلوعر به لا يصح إلا التكبير في أوله فاسكانه مندوب . ويجزم أن يؤذن غير المؤذن الرابع إلا باذنه وإن صح إلا أن يخاف فوت وقت التأذين . فإذا حضر الرابع بعد ذلك سن له إعادة الأذان . ويشترط أيضا لصحته أن لا يكون ملجونا لحنا بغير المعنى . كأن يدهمزة الله أو باء أكبر . فان فعل مثل ذلك لم يصح . ورفع الصوت به ركن إلا اذا أذن لحاضر فرفع صوته بقدر ما يسمعه .

الشافعية — قالوا يشترط في الأذان أيضا الجهر به إن كان يؤذن لجماعة بحيث يسمعون ولو بالقوة .

(٢) المالكية — قالوا يندب للمؤذن أن يدور حال أذانه ولو أدى الى استدبار القبلة بجمع بدنه اذا احتاج الى ذلك لإسماع الناس . ولكنه يتدنى أذانه مستقبلا .

وأن يكون قائماً إلا لعذر من مرض ونحوه . وأن يكون مستقبل القبلة إلا لإسراع
الناس فيجوز استدبارها على تفصيل المذاهب ^(١) .

ومنها أن يلتفت جهة اليمين في حي على الصلاة . وجهة اليسار عند قوله حي
على الفلاح بوجهه وعنقه دون صدره وقدميه محافظة على استقبال القبلة ^(٢) .
ومنها الوقوف على رأس كل جملة منه إلا التكبير فإنه يقف على رأس
كل تكبيرتين ^(٣) .

(١) الشافعية — قالوا يسن التوجه للقبلة إذا كانت القرية صغيرة عرفاً بحيث
يسمعون صوته بدون دوران بخلاف الكبيرة عرفاً فيسن الدوران كما يسن استقبال
القرية دون القبلة إذا كانت المنارة واقعة في الجهة القبلية من القرية .

الحنفية — قالوا يسن استقبال القبلة حال الأذان إلا في المنارة فإنه يسن له أن
يدور فيها لسمع الناس في كل جهة . وكذا إذا أذن وهو راكب فإنه لا يسن له
الاستقبال بخلاف الماشي .

الحنابلة — قالوا يسن للؤذن أن يكون مستقبل القبلة في أذانه كله ولو أذن
على منارة ونحوها .

(٢) المالكية — قالوا لا يندب الالتفات المذكور .

(٣) الحنابلة — قالوا يسن له أيضاً أن يلتفت مع ذلك بصدرة .

(٤) المالكية — قالوا إن الوقوف على كل جملة من جمل الأذان شرط إلا
التكبير الأول فإنه يقف على كل جملة منه ندباً . فلوأعرب الأولى صح وارت
خالف المندوب كما تقدم .

الحنابلة — قالوا يشدب أن يقف على كل جملة ولو كانت من جمل
التكبير .

ومنها إجابة المؤذن فيندب لمن يسمع الأذان (ولو كان جنباً ، أو كانت حائضاً^(١) أو نساء) أن يقول مثل ما يقول المؤذن . إلا عند قول : حى على الصلاة . حى على الفلاح . فانه يجيبه فيها بقول : لاحول ولا قوة إلا بالله وكذلك يجيبه فى أذان الفجر عند قوله الصلاة خير من النوم يقول : صدقت^(٢) . وبررت ، وإنما تندب الإجابة فى الأذان المشروع أما غير المشروع فلا تطلب فيه الإجابة .

ولا تطلب الإجابة أيضاً من المشغول بالصلاة ولو كانت نفلاً أو صلاة جنازة بل تركه ولا تبطل^(٣) بالإجابة إلا اذا أجابه بقول صدقت وبررت أو يقول حى على الصلاة . أو الصلاة خير من النوم فانها تبطل كذلك . أما لو قال لا حول ولا قوة إلا بالله أو صدق الله أو صدق رسول الله فانها لا تبطل . ولا تطلب الإجابة من

(١) الحائضه — قالوا إنما تندب الإجابة لمن لم يكن قد صلى تلك الصلاة فى جماعة فإن كان كذلك فلا يجيب لأنه غير مدعو بهذا الأذان .

(٢) الحنفية — قالوا ليس على الحائض . أو النساء إجابة لأنهما ليستا من أهل الإجابة بالفعل فكنا بالقول .

(٣) المالكية — قالوا لا يحكى السامع قول المؤذن الصلاة خير من النوم ولا يبدلها بهذا القول على الراجح والمندوب فى حكاية الأذان عندهم إلى نهاية الشهادتين فقط .

(٤) المالكية — قالوا تندب الإجابة للشتغل ولكن يجب أن يقول عند حى على الصلاة حى على الفلاح لاحول ولا قوة إلا بالله ان أراد أن يتم . فان قاله كما يقول المؤذن بطلت صلاته ان وقع ذلك عمداً أو جهلاً . وأما المشغول بصلاة الفرض ولو كان فرضه مندوراً فتركه له حكاية الأذان فى الصلاة ويندب له أن يحكيه بعد الفراغ منه . الحنفية — قالوا اذا أجاب المصلي مؤذناً فسدت صلاته سواء قصد الإجابة أو لم يقصد شيئاً . أما اذا قصد الثناء على الله ورسوله فلا تبطل . لا فرق بين النقل والفرض .

المشغول بقرآن أهله أو قضاء حاجة لأيهما في حالة تنافى الذكر . وكذا لا تطلب من سامع خطبة بخلاف المعلم أو المتعلم والقارئ والذاكر والآكل^(٢) فإنه يندب لم الإجابة .

وإذا تعدد المؤذنون وترتبوا . أجاب كل واحد بالقول ندبا . ولا يجيب المؤذن^(٣) في الترجيع — هذا ويندب أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الإجابة ثم يقول : اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمدا الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته .

ويسن^(٤) أن يؤذن للفائتة برفع الصوت إذا كان يصلي في جماعة سواء كان في بيته أم في الصحراء . بخلاف ما إذا كان يصلي في بيته منفردا فإنه لا يرفع صوته . أما قضاء الفائتة في المسجد فإنه لا يؤذن لها مطلقا ولو كان في جماعة . وإن كان عليه فوائت كثيرة وأراد قضاءها في مجلس واحد أذن للأولى منها . ويخير^(٥) في باقية . أما لو أراد قضاء كل واحدة في مجلس فإنه يؤذن لها بخصوصها .

(١) الحنفية — قالوا لا تطلب الإجابة من المعلم أو المتعلم للعلم الشرعى .

(٢) الشافعية والحنفية — قالوا لا تطلب الإجابة من الآكل .

(٣) المالكية — قالوا تندب الإجابة في الترجيع إذا لم يسمع ما قبله .

الشافعية — قالوا تندب الإجابة في الترجيع .

(٤) المالكية — قالوا يكره الأذان للفائتة مطلقا سواء كان المصلي في بيته . أو في الصحراء . وسواء كان في جماعة أو منفردا . بلا فرق بين أن يقضيها في مجلس واحد أو لا . كثيرة كانت أو يسيرة .

(٥) الشافعية — قالوا يحرم الأذان لباقي الفوائت في هذه الحالة .

مكروهات الأذان

ويكره في الأذان أمور : منها أذان الفاسق . فلو أذن الفاسق مع الكراهة ^(١) ومنها ترك الترسل في الأذان ^(٢) . وفي بيان الترسل تفصيل في المذاهب . ومنها ترك استقبال القبلة حال الأذان إلا للاستماع كما تقدم . ومنها أن يكون المؤذن محدثا ^(٣) أصغر أو أكبر . والكراهة في الأكبر أشد . ومنها الأذان لصلاة النساء في الأداء والقضاء ^(٤) .

(١) المالكية — قالوا لا يصح أذان الفاسق إلا إذا اعتمد على غيره كما تقدم .

الحنابلة — قالوا لا يصح أذان الفاسق بحال .

(٢) الشافعية والحنابلة — قالوا إن ترك الترسل خلاف الأولى .

(٣) الحنفية — قالوا الترسل هو التمهّل بحيث يأتي المؤذن بين كل جملةتين بسكتة تسع إجابته في ما نطق به غير أن هذه السكتة تكون بين كل تكبيرتين لا بين كل تكبيرة وأخرى .

المالكية — قالوا الترسل هو عدم التمهّل في الأذان . وإنما يكون التمهّل مكروها ما لم يتفاحش عرفا وإلا حرم .

الشافعية — قالوا الترسل هو التأني بحيث يفرد كل جملة بصوت إلا التكبير في أوله وفي آخره . فيجمع كل جملةتين في صوت واحد .

الحنابلة — قالوا إن الترسل هو التمهّل والتأني في الأذان .

(٤) الحنابلة والحنفية — قالوا يكره أذان الجنب فقط . أما المحدث حدثا أصغر فلا يكره أذانه . وزاد الحنفية أن أذان الجنب يعاد ندبا .

(٥) الشافعية — قالوا الأذان لصلاة النساء إن وقع من رجل فلا كراهة فيه وإن وقع من واحدة منه فهو باطل ويحرم إن قصدت التشبه بالرجال أما إذا لم يقصد ذلك كان أذانها مجرد ذكر ولا كراهة فيه إذا خلا عن رفع الصوت .

ومنها الكلام اليسير بغير ما يطلب شرعا . أما بما يطلب شرعا كرد السلام وتشميت العاطس ففيه خلاف المذاهب ^(١) . وإنما يكره الكلام حال الأذان ما لم يكن لإيقاظ أعمى ونحوه وإلا وجب . فان كان يسيرا بنى على ما مضى من أذانه . وإن كان كثيرا استأنف الأذان من أوله . ومنها أن يؤذن قاعدا أو راكبا من غير عذر إلا المسافر فلا يكره أذانه وهو راسكب ولو فلا عذر . ومنها الترتيم ^(٢) والتغنى

(١) الحنفية — قالوا يكره الكلام اليسير ولو برد السلام وتشميت العاطس ولا يطلب من المؤذن أن يرد أو يشمت لا في أثناء الأذان ولا بعده ولو في نفسه فان وقع من المؤذن كلام في أثناءه أعاده .

الشافعية — قالوا إن الكلام اليسير برد السلام وتشميت العاطس ليس مكروها وإنما هو خلاف الأولى على الراجح . ويجب على المؤذن أن يرد السلام ويسن له أن يشمت العاطس بعد الفراغ وإن طال الفصل .

الحنابلة — قالوا رد السلام وتشميت العاطس مباح وإن كان لا يجب عليه الرد مطلقا . ويجوز الكلام اليسير عندهم في أثناء الأذان لحاجة غير شرعية كأن يناديه إنسان فيجيبه .

المالكية — قالوا الكلام برد السلام وتشميت العاطس مكروه أثناء الأذان ويجب على المؤذن أن يرد السلام ويشمت العاطس بعد الفراغ منه .

(٢) المالكية — قالوا لا يكره أذان الراكب على المعتمد .

(٣) الشافعية — قالوا التغنى هو الانتقال من نغم الى نغم آخر . والسنة أن يستمر المؤذن في أذانه على نغم واحد .

الحنابلة — قالوا التغنى هو الإطراب بالأذان .

الحنفية — قالوا التغنى بالأذان حسن إلا اذا أدى الى تغيير الكلمات بزيادة حركة أو حرف فانه يحرم فعله ولا يحل سماعه .

==

في الأذان على تفصيل في المذاهب . ولا يكره أذان الصبي المميز والأعمى إذا كان معه من يدلّه على الوقت .

الإقامة

الإقامة هي الاعلام بالقيام الى الصلاة بذكر مخصوص . وألفاظها هي (الله أكبر . الله أكبر . أشهد أن لا إله إلا الله . أشهد أن محمدا رسول الله . حي على الصلاة . حي على الفلاح . قد قامت الصلاة . قد قامت الصلاة . الله أكبر . الله أكبر . لا إله إلا الله) .

= المالكية — قالوا يكره التطريب في الأذان لمنافاته الخشوع إلا إذا تفاحش عرفا فإنه يحرم .

(١) الشافعية — قالوا يكره أذان الصبي المميز كما تقدّم .

المالكية — قالوا متى اعتمد الصبي المميز في أذانه أو في دخول الوقت على بالغ صح أذانه وإلا فلا .

(٢) الحنفية — قالوا إن تكبيرات الإقامة أربع في أولها وأثنان في آخرها وباقى ما ذكر في ألفاظها يذكر مرتين . ونصها هكذا (الله أكبر الله أكبر . الله أكبر الله أكبر . أشهد أن لا إله إلا الله . أشهد أن لا إله إلا الله . أشهد أن محمدا رسول الله . حي على الصلاة . حي على الفلاح . قد قامت الصلاة . قد قامت الصلاة . الله أكبر . الله أكبر . لا إله إلا الله .

المالكية — قالوا الإقامة كلها وتر إلا التكبير أولا وآخر فغنى . ولفظها (الله أكبر الله أكبر . أشهد أن لا إله إلا الله . أشهد أن محمدا رسول الله . حي على الصلاة . حي على الفلاح . قد قامت الصلاة . الله أكبر الله أكبر . لا إله إلا الله .

والإقامة كالأذان لحكمها حكمه على ما تقدم تفصيله في المذاهب ^(١) . وشروطها كشروطه إلا في أمرين : (الأول) الذكورة فانها لا تشترط في الإقامة للنساء . فالمرأة أن تقيم لنفسها ولا تجزئ إقامتها لغيرها من الرجال . (ثانيها) أن الإقامة يشترط اتصالها بالصلاة عرفا دون الأذان ^(٢) . وفي وقت قيام المقتدى للصلاة حال الإقامة خلاف المذاهب ^(٣) .

(١) المالكية — قالوا إن حكم الإقامة ليس بحكم الأذان المتقدم . بل هي سنة عين لذكر بالغ وسنة كفاية لجماعة الذكور البالغين ومندوبة عيناً لصبي وامرأة . إلا اذا كان مع ذكر بالغ فأكثروا فلا تنحب لها اكتفاء بإقامة الذكر البالغ .

(٢) الحنفية — قالوا إن الشروط المذكورة شروط كمال لا شروط صحة كما تقدم . فيكره أن يتخلف منها شرط . والإقامة مثل الأذان في ذلك . إلا أنه يعاد الأذان ندباً عند فقد شيء منها . ولا تعاد الإقامة .

الحنابلة — قالوا إن الذكورة شرط في الإقامة أيضاً . فلا تطلب من المرأة كما لا يطلب منها الأذان .

(٣) الحنفية — قالوا لا تعاد الإقامة إلا اذا قطعها عن الصلاة كلام كثير أو عمل كثير كالأكمل . أما لو أقام المؤذن ثم صلى الإمام بعد الإقامة ركعتي الفجر فلا تعاد . الحنابلة — لم يذكروا اتصال الإقامة بالصلاة شرطاً في صحتها .

(٤) المالكية — قالوا يجوز للقتدى غير المقيم أن يقوم للصلاة حال الإقامة أو بعدها بقدر ما يستطيع ولا يحد ذلك زمن معين . أما المقيم فيقوم من ابتدائها . الشافعية — قالوا يسن أن يكون قيامه للصلاة عقب فراغ المقيم من الإقامة . الحنابلة — قالوا يسن أن يقوم عند قول المقيم قد قامت الصلاة اذا رأى الإمام قد قام وإلا تأخر حتى يقوم .

==

وسنئها كسئته إلا في أمور : منها أنه يسن فيه أن يكون بموضع عال دونها ^(١) .
ومنها أنه يندب الترجيع فيه دونها ^(٢) . ومنها أنه يسن فيه الثاني ويسن فيها الإسراع ^(٣) .
ومنها أنه يسن وضع طرفي مسبتيه في صماخ أذنيه فيه دونها ^(٤) . ومنها أنه يسن
في قضاء الفوائت الأذان للأولى فقط بخلاف الإقامة فإنها تسن لكل فائتة ^(٥) . ومنها
أن الإقامة مطلوبة للرجل والمرأة بخلاف الأذان فإنه لا يطلب من المرأة ^(٦) . ومنها
أنه يزداد في الإقامة بعد فلاحها قد قامت الصلاة .

= الحنفية — قالوا يقوم عند قول المقيم حي على الفلاح .

(١) الحنابلة — قالوا يسن أن تكون الإقامة بموضع عال كالأذان إلا أن
يشق ذلك .

(٢) الحنفية والحنابلة — قالوا لا ترجيع في الأذان ولا في الإقامة .

(٣) المالكية — قالوا إن الثاني المتقدم تفسيره في الأذان مطلوب
في الإقامة أيضا .

(٤) الحنفية — قالوا إن هذا منسوبة في الأذان دون الإقامة . فالأحسن
الاتباع به ولو تركه لم يكره .

المالكية — قالوا وضع الأصبعين في الأذنين للاسماع في الأذان دون الإقامة
جائز لا سنة .

(٥) المالكية — قالوا يكره الأذان للفوائت مطلقا بخلاف الإقامة فإنها
تطلب لكل فائتة على التفصيل السابق .

(٦) الحنابلة — قالوا لا تطلب الإقامة من المرأة أيضا بل تترك كما يكره
أذانها .

مبحث فى مسائل تتعلق بالأذان والإقامة

(أولاً) يسنُّ للؤذن أن يجلس بين الأذان والإقامة بقدر ما يحضر الملائمون للصلاة فى المسجد مع المحافظة على وقت الفضيلة إلا فى صلاة المغرب فإنه لا يؤخرها وإنما يفصل بين الأذان والإقامة فيها بفاصل يسير . وفى تقدير الفاصل اليسير اختلاف المذاهب .^(١)

(ثانياً) يجوز أخذ الأجرة على الأذان ونحوه كالإمامة والتدريس .^(٢)

(ثالثاً) يندب الأذان لأمر أخرى غير الصلاة : منها الأذان فى أذن المولود اليمنى عند ولادته . كما تندب الإقامة فى اليسرى . ومنها الأذان وقت الحريق ووقت الحرب . ومنها الأذان خلف المسافر . ومنها الأذان فى أذن المهموم والمصروع .

(١) المالكية — قالوا الأفضل للجماعة التى تنتظر غيرها تقديم الصلاة أول الوقت بعد صلاة النوافل القبلىة إلا الظهر . فالأفضل تأخيرها لربع القامة ويزاد على ذلك عند اشتداد الحر فيندب التأخير إلى وسط الوقت . وأما الجماعة التى لا تنتظر غيرها والفضل للأفضل لهم تقديم الصلاة أول الوقت مطلقاً بعد النوافل القبلىة .

(٢) الحنابلة — قالوا يجلس المؤذن بين الأذان والإقامة بقدر ما يفرغ قاضى الحاجة من حاجته والمتوضى من وضوئه وصلاة ركعتين .

(٣) قدر الحنفية الفاصل اليسير بثلاث آيات قصار .

الحنابلة — قدروا الفاصل اليسير بمجلسة خفيفة عرفاً .

(٤) المالكية — قالوا يجوز أخذ الأجرة على الأذان والإقامة وعلى الإمامة إن كانت تبعاً للأذان أو للإقامة . وأما أخذ الأجرة عليها استقلالاً فمكروه إن كانت الأجرة من المصلين . وأما إن كانت من الوقف أو بيت المال فلا تكره .

الحنابلة — قالوا يحرم أخذ الأجرة على الأذان والإقامة إن وجد متطوع بهما وإلا رزق ولى الأمر من يقوم بهما من بيت مال المسلمين لحاجة المسلمين إليهما .

(رابعاً) زاد بعض الخلف عقب الأذان وقبله أموراً : منها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عقبه . ومنها التسابيح والاستغاثات قبله بالليل ونحو ذلك . وهى بدع مستحسنة لأنه لم يرد فى السنة ما يندمها وعموم النصوص يقتضيه^(١) .

باب صلاة التطوع

صلاة التطوع هى ما يطلب فعلها من المكلف زيادة على المكتوبة طلب غير جازم . وهى إما أن تكون غير تابعة للصلاة المكتوبة كصلاة العيدين والاستسقاء والكسوف والخسوف والتراويح . وسأأتى لكل منها فصل خاص . وإما أن تكون تابعة للصلاة المكتوبة كالنوافل القبلية والبعدية ، فأما التابعة للصلاة المكتوبة فهى ما هو مسنون وما هو مندوب ، وما هو رغبة وغير ذلك مما هو مفصل فى المذاهب .
بذيل الصحيحة^(٢) .

(١) الشافعية والحنابلة — قالوا إن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عقب الأذان سنة .

(٢) الحنفية — قالوا صلاة العيدين واجبة لا من التطوع .

الحنابلة — قالوا صلاة العيدين فرض كفاية .

(٣) الحنابلة — قالوا تنقسم صلاة التطوع التابعة للصلاة المكتوبة الى قسمين : راتبة وغير راتبة . فالراتبة عشر ركعات . وهى ركعتان قبل الظهر وركعتان بعده . وركعتان بعد صلاة المغرب . وركعتان بعد صلاة العشاء وركعتان قبل صلاة الصبح . لحديث ابن عمر رضى الله عنهما . حفظت عن النبي صلى الله عليه وسلم عشر ركعات . وسردها . وهى سنة مؤكدة بحيث اذا فاتته قضاها الا ما فات منها مع الفرائض وكثر فتركه أولى دفعا للحرج ويستثنى من ذلك سنة الفجر فإنها تقضى ولو كثرت . وإذا صلى السنة القبلية للفرض بعده كانت قضاء ولو لم يخرج الوقت . وغير الرواتب عشرون . وهى أربع ركعات قبل صلاة الظهر وأربع =

= بعدها ، وأربع قبل صلاة العصر، وأربع بعد صلاة المغرب ، وأربع بعد صلاة العشاء . ويباح أن يصلى ركعتين بعد أذان المغرب وقبل صلاتها . لحديث أنس .
 كما نصلى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين بعد غروب الشمس فمثل أنس أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلهما . قال : كان يرانا نصلهما فلم يأمرنا ولم ينهنا . ويباح أن يصلى ركعتين من جلوس بعد الوتر . والأفضل أن يصلى الرواتب والوتر وما لا تشرع له الجماعة من الصلوات في بيته . ويسن أن يفصل بين كل فرض وسنة أو كلام . وللجمعة سنة راتبة بعدها وأقلها ركعتان . وأكثرها ست . ويسن أن يصلى قبلها أربع ركعات . وهي غير راتبة لأن الجمعة ليس لها راتبة قبلية .

الحنفية — قالوا تنقسم النافلة التابعة للفرض إلى مسنونة ومندوبة . فأما المسنونة فهي خمس صلوات : (إحداها) ركعتان قبل صلاة الصبح وهما أقوى السنن فلهذا لا يجوز أن يؤدّيهما قاعدا أو راكبا بدون عذر . ووقتهما وقت صلاة الصبح فان خرج وقتها لا يقضيان إلا تبعا للفرض فلو نام حتى طلعت عليه الشمس قضاهما أولا ثم قضى الصبح بعدهما ويمتد وقت قضائهما إلى الزوال . فلا يجوز قضاؤهما بعده . أما إذا خرج وقتها وحدهما بأن صلى الفرض وحده فلا يقضيان بعد ذلك لا قبل طلوع الشمس ولا بعده . ومن السنة فيها أن يصلهما في بيته في أول الوقت ، وأن يقرأ في أولهما سورة الكافرون وفي الثانية الاخلاص .

وإذا قامت الجماعة لصلاة الصبح قبل أن يصلهما فان أمكنه ادراكها بعد صلاتهما فعل وإلا تركهما وأدرك الجماعة ولا يقضيهما بعد ذلك كما سبق . ولا يجوز له أن يصلى أى نافلة إذا أقيمت الصلاة سوى ركعتي الفجر . (ثانيتهما) أربع ركعات قبل صلاة الظهر بتسليمة واحدة وهذه السنة أكد السنن بعد سنة الفجر . (ثالثتهما) ركعتان بعد صلاة الظهر وهذا في غير يوم الجمعة أما فيه فيسن أن يصلى بعدها أربع ركعات كما يسن أن يصلى قبلها أربع . (رابعتهما) ركعتان بعد المغرب . (خامستهما) ركعتان بعد العشاء .

= وأما المنسوبة فهي أربع صلوات : (أحداها) أربع ركعات قبل صلاة العصر وإن شاء ركعتين . (ثانيتها) ست ركعات بعد صلاة المغرب . (ثالثها) أربع ركعات قبل صلاة العشاء . (رابعها) أربع ركعات بعد صلاة العشاء . لما روى عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل العشاء أربعاً ثم يصلي بعدها أربعاً ثم يضطجع . ولما صلى أن يتنفل عدا ذلك بما شاء والسنة في ذلك أن يسلم على رأس كل أربع في فصل النهار في غير أوقات الكراهة فلو سلم على رأس ركعتين لم يكن محصلاً للسنة أما في المغرب فله أن يصلها كلها بتسليمة واحدة وله أن يسلم على رأس كل ركعتين وأما نافلة العشاء قبلية أو بعدية فأربع . ويسن أن يفصل بين الفرض والسنة البعدية بقوله اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام ، أو بأى ذكر وارد في ذلك هذا . ويباح أن يصلي قبل المغرب ركعتين خفيفتين .

الشافعية — قالوا النوافل التابعة للفرائض قسمان : مؤكد ، وغير مؤكد . أما المؤكد فهو ركعتا الفجر ووقتها وقت صلاة الصبح وهو من طلوع الفجر الصادق إلى طلوع الشمس . ويسن تقديمها على صلاة الصبح إن لم يخف فوات وقت الصبح أو فوات صلاته في جماعة فإن خاف ذلك قدم الصبح وصلى ركعتي الفجر بعده بلا كراهة وإذا طلعت الشمس ولم يصل الفجر صلاتهما قضاء . ويسن أن يقرأ فيهما بعد الفاتحة آية : ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ في الركعة الأولى . في سورة البقرة . وفي الركعة الثانية ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٌ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِلَى مُسْلِمُونَ﴾ . في سورة آل عمران . ويسن أن يفصل بينهما وبين صلاة الصبح بضجعة أو تحول أو كلام غير ذنبوي — ومن المؤكد ركعتان قبل الظهر أو الجمعة ، وركعتان بعد الظهر أو الجمعة ؛ وإنما تسن ركعتان بعد الجمعة إذا لم يصل الظهر بعدها وإلا فلا تسن لقيام سنة الظهر مقامها . وركعتان بعد صلاة المغرب . وتسن في الركعة الأولى قراءة ﴿الكافرون﴾ . وفي الثانية ﴿الإخلاص﴾ وركعتان بعد صلاة العشاء . والصلوات المذكورة تسمى رواتب وما كان منها =

== قبل الفرض يسمى راتبة قبلية وما كان منها بعد الفرض يسمى راتبة بعدية . ومن المؤكد البوتر وأقله ركعة واحدة وأدنى الكمال ثلاث ركعات وأعلاه إحدى عشرة ركعة . والأفضل أن يسلم من كل ركعتين ، ووقته بعد صلاة العشاء ولو كانت مجموعة مع المغرب جمع تقديم ويمتد وقته لطلوع الفجر ثم يكون بعد ذلك قضاء . وغير المؤكد اثنتا عشرة ركعة ، ركعتان قبل الظهر سوى ما تقدم ، وركعتان بعدها كذلك والجمعة كالظهر ، وأربع قبل العصر ، وركعتان قبل المغرب ويسن تخفيفها وفعلهما بعد إجابة المؤذن لحديث بين كل أذانين صلاة . والمراد الأذان والإقامة ، وركعتان قبل العشاء .

المالكية — قالوا النوافل التابعة للفرائض قسمان : رواتب وغيرها . أما الرواتب فهي النافلة قبل صلاة الظهر وبعد دخول وقتها — وبعد صلاة الظهر — وقبل صلاة العصر وبعد دخول وقتها — وبعد صلاة المغرب . وليس في هذه النوافل كلها تحديد بعدد معين ولكن الأفضل فيها ما وردت الأحاديث بفضلها وهو أربع قبل صلاة الظهر وأربع بعدها وأربع قبل صلاة العصر وست بعد صلاة المغرب — وحكم هذه النوافل أنها مندوبة ندبا أكيدا . وأما المغرب فيكره التنفل قبلها لضيق وقتها . وأما العشاء فلم يرد في التنفل قبلها نص صريح من الشارع . نعم يؤخذ من قوله صلى الله عليه وسلم (بين كل أذانين صلاة) أنه يستحب التنفل قبلها (والمراد بالأذانين في الحديث الأذان والإقامة) . وأما غير الرواتب فهي صلاة الفجر . وهي ركعتان وحكمها أنها رغبة . والرغبة ما كان فوق المستحب ودون السنة في التأكد ووقتها من طلوع الفجر الصادق الى طلوع الشمس ثم تكون قضاء بعد ذلك الى زوال الشمس . ومتى جاء الزوال فلا تقضى . وعملها قبل صلاة الصبح . فإن صلى الصبح قبلها كره فعلها الى أن يبيح وقت حل النافلة وهو ارتفاع الشمس بعد طلوعها قدر ربح من رباح العرب وهو طول اثني عشر شهرا بالشبر المتوسط . فإذا جاء وقت حل النافلة فعلها . نعم اذا طلعت الشمس ولم يكن صلى الصبح فإنه يصلي الصبح أولا على المعتمد . ويندب أن يقرأ في ركعتي الفجر بفتح الكتاب ==

ويفصل بين النافلة والصلاة بالذكر الوارد على تفصيل في المذاهب .^(١)

== فقط ، فلا يزيد سورة بعدها وإن كانت الفاتحة فرضاً كما تقدم . ومن غير الرواتب الشفع وأقله ركعتان وأكثره لا حد له . ويكون بعد صلاة العشاء وقبل صلاة الوتر . وحكم الشفع الندب . ومنها الوتر وهو سنة مؤكدة أكد السنن بعد ركعتي الطواف . ووقته بعد صلاة العشاء المؤداة بعد مغيب الشفق للفجر ، وهذا هو وقت الاختيار . ووقته الضروري من طلوع الفجر الى تمام صلاة الصبح . ويكره تأخيره لوقت الضرورة بلا عذر .

وإذا تذكر الوتر في صلاة الصبح ندب له قطع الصلاة ليصلي الوتر إلا إذا كان مأموماً فيجوز له القطع . ويندب أن يقرأ في الشفع سورة (الأعلى) في الركعة الأولى وسورة (الكافرون) في الثانية . وفي الوتر سورة (الإخلاص) والمعوذتين .

والسنة في النفل كله أن يسلم من ركعتين لقوله صلى الله عليه وسلم (صلاة الليل مثنى مثنى) وحملت نافلة النهار على نافلة الليل لأنه لا فارق .

(١) الخنفية — قالوا يكره تنزيها أن يفصل بين الصلاة والسنة إلا بمقدار ما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام وأما ما ورد من الأحاديث في الأذكار فإنه لا ينافي ذلك لأن السنن من لواحق الفرائض فليست بأجنبية عنها . ويستحب أن يستغفر بعد السنن ثلاثاً ويقرأ آية الكرسي والمعوذات ويسبح ويحمد ويكبر في كل ثلاثاً وثلاثين ويهلل تمام المائة بأن يقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ثم يقول اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجحذ منك الجحذ ويدعو ويستمح ويقول سبحان ربك رب العزة عما يصفون .

هذا ويكره للإمام أن يتنقل في مكانه أما المؤمن والمفرد فإنه لا كراهة في تنقله مكانه وإنما الأحسن أن يتنقل الى مكان آخر .

وأما صلاة التطوع التي ليست تابعة للكتابة فمنها صلاة الضحى وهي سنة ^(١) .
ويتبدئ وقتها من ارتفاع الشمس قدر رمح الى زوالها . والأفضل أن يبدأها بعد

= المالكية - قالوا الأفضل في الراتبة البعدية أن تكون بعد الذكر الوارد بعد صلاة الفريضة كقراءة آية الكرسي وسورة الاخلاص والتسبيح والتحميد والتكبير كل منها ثلاث وثلاثون مرة ثم ختم المائة بقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير .

الشافعية - قالوا يسن أن يفصل بين المكتوبة والسنة بالأذكار الواردة فيستغفر الله ثلاثا ويقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام ويسبح الله ثلاثا وثلاثين ويمجده ثلاثا وثلاثين ويكبره ثلاثا وثلاثين ويقول تمام المائة لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد هذا ويسن للصلى أن يتنقل من مكانه بعد الفراغ من الصلاة اذا أراد صلاة غيرها فان لم يتيسر فصل بينهما بأى فاصل .

الحنابلة - قالوا يأتي بالذكر الوارد عقب الصلاة المكتوبة قبل أداء السنن فيقول أستغفر الله ثلاثا اللهم أنت السلام الخ . لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا حول ولا قوة إلا بالله لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن لا إله إلا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون - لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد ويسبح ويمجد ويكبر في كل ثلاثا وثلاثين والأفضل أن يفرغ منه معا بأن يقول سبحان الله والحمد لله وأنه أكبر ثلاثا وثلاثين مرة وتتمام المائة لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير .

(١) المالكية - قالوا إن صلاة الضحى مندوبة ندبا أكيدا وليست سنة .

ربع النهار . وأقلها ركعتان . وأكثرها ثمان^(٢٢) فأن زاد على ذلك عامدا علما بنية الضحى لم ينعد ١٠ زاد على الثمان^(٢٣) فإن كان ناسيا أو جاهلا انعقد نفلا مطلقا . وليس قضاؤها إذا خرج وقتها^(٢٤) .

ومنها تحية المسجد ، وهي ركعتان فأكثر . وهي سنة بشرط : (أولا) أن يدخل المسجد ولو ماثرا^(٢٥) في غير الأوقات التي نهى عن صلاة النفل فيها كوقت طلوع

(١) المالكية — قالوا الأفضل تأخير صلاة الضحى حتى يمضي بعد طلوع الشمس مقدار ما بين دخول وقت العصر وغروب الشمس .

(٢) الحنفية — قالوا أكثرها ست عشرة .

(٣) المالكية — قالوا إن زاد على الثمان صح الزائد . ولا يكره على الصواب . الحنفية — قالوا إذا زاد على الأكثر في صلاة الضحى فاما أن يكون قد نواها كلها بتسليمة واحدة . وفي هذه الحالة يجوز ما صلاه بنية الضحى وينعقد الزائد نفلا مطلقا إلا أنه يكره له أن يصلي في نفل النهار زيادة على أربع ركعات بتسليمة واحدة وإما أن يصلها مفصلة اثنتين اثنتين وأربعا أربعا وفي هذه الحالة لا كراهة في الزائد مطلقا .

(٤) المالكية والحنفية — قالوا إن جميع النوافل إذا خرج وقتها لا تقضى إلا ركعتي الفجر فانهما يقضيان الى الزوال كما تقدم .

(٥) المالكية — قالوا تحية المسجد ركعتان لا غير .

الحنفية — قالوا تحية المسجد ركعتان أو أربع وهي أفضل من الاثنتين .

(٦) المالكية — قالوا هي مندوبة ندبا أكيدا على الراعي .

(٧) المالكية — قالوا لا تطلب التحية إلا من كل من دخل المسجد قاصدا للجلوس بخلاف من قصد المرور به فلا تطلب منه .

(٨) الشافعية — قالوا تطلب تحية المسجد بدخوله في أى وقت كان لكن يحرم

أن يدخل المسجد في وقت الكراهة بنية أن يصلي تحيته فقط . وإذا صلاها فلا تتعقد .

الشمس وبعد صلاة العصر كما سياتى . (ثانياً) أن يكون متطهراً ، فلو دخل محدثاً لم تطلب منه ^(١) . (ثالثاً) أن لا يصادف دخوله فعل صلاة الجماعة وإلا فلا يصليها . (رابعاً) أن لا يدخل المسجد عقب خروج الخطيب للخطبة يوم الجمعة والعيدین ونحوهما . فإن دخل في ذلك الوقت فلا يصليها . ويستثنى ^(٢) من المساجد المسجد الحرام بمكة . فإن نتجته أحكاماً خاصة مفصلة في المذاهب ^(٣) .

(١) الشافعية — قالوا إذا دخل محدثاً وأمكنه التطهر في زمن قريب طلبت منه وإلا فلا .

(٢) المالكية — قالوا إن صادف دخوله إقامة الصلاة للامام الراتب لا تطلب وإلا جاز فعلها .

(٣) الشافعية — والحنابلة قالوا إذا دخل والامام فوق المنبر سن له تحية المسجد قبل أن يجلس بركتين خفيفتين ولا يزيد عليهما .

(٤) المالكية — قالوا من دخل المسجد الحرام بمكة وكان مطالباً بالطواف ولو ندباً أو قاصداً له فتحية الطواف . ومن دخله لمشاهدة البيت مثلاً ولم يكن مطالباً بالطواف فلا يخلو إما أن يكون من أهل مكة أولاً . فإن كان من أهل مكة فتحية الركعتان وإلا فتحية الطواف .

الحنفية — قالوا التحقيق أن تحية المسجد الحرام هي الركعتان ولكن من دخل المسجد الحرام وكان مطالباً بالطواف أو قاصداً له فانه يقدم الطواف ويصلي بعد ذلك ركعتي الطواف وتحصل بهما تحية المسجد .

الشافعية — قالوا من دخل المسجد الحرام وأراد الطواف طلب منه تحيتان : تحية للبيت وهي للطواف وتحية للمسجد وهي الصلاة . والأفضل أن يبدأ بالطواف ثم يصلي بعده ركعتي الطواف وتحصل في ضمنها تحية المسجد . وله أن يصلي بعد الطواف أربعاً بنوى بالأولين تحية المسجد والأخيرين سنة الطواف . ولا يصح =

فان لم يتمكن من تحية المسجد لحدث أو غيره يقول تدبا . سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر أربع مراراً^(١) . وينوب عن تحية المسجد مطلق صلاة ذات ركوع وسجود يصليها عند دخوله . ويحصل ثوابها إن نواها مع تلك الصلاة وإلا فلا . ولا تسقط بالجلوس قبل فعلها . وإن كان مكروها . ومنها ركعتان عقب الطهارة . ومنها ركعتان عند الخروج للسفر وركعتان عند القدوم منه لقوله صلى الله عليه وسلم (ما خلف أحد عند أهله أفضل من ركعتين يركعهما عندهم حين يريد سفرا) . رواه الطبراني . ولا روى عن كعب بن مالك . قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقدم من السفر إلا نهارا في الضحى فإذا قدم بدأ بالمسجد فصلى فيه ركعتين ثم جلس فيه . رواه مسلم . وحكم الصلاة عقب الطهارة وعند الخروج للسفر وعند القدوم منه التنب .

ويندب أيضا التهجيد بالليل لقوله صلى الله عليه وسلم (لا بد من صلاة ليل ولو حلب شاة) رواه الطبراني مرفوعا . وهو أفضل من صلاة النهار لقوله صلى الله عليه وسلم (أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل) . رواه مسلم . ومن

= العكس . أما إذا دخل المسجد غير مرید الطواف فلا يطلب منه إلا تحية المسجد بالصلاة .

الحنابلة — قالوا إن تحية المسجد الحرام الطواف وإن لم يكن قاصدا له .

(١) الحنابلة — قالوا لا يندب ذلك .

(٢) الحنفية والشافعية — قالوا يحصل ثوابها وإن لم ينوها . وأما إذا نوى عدنها فلا يحصل ثوابها وإن سقط طلبها .

(٣) الشافعية — قالوا إن جلس عمدا قبل فعلها سقطت مطلقا، وإن جلس سهوا أو جهلا فإن طال جلوسه زيادة على مقدار ركعتين سقطت وإلا فلا .

الحنابلة — قالوا إن جلس قبل فعلها . فإن لم يطل الجلوس عرفا لم تسقط وإلا سقطت .

مبحث الوتر

ومن التطوع الوتر على تفصيل في المذاهب .^(١)

المندوب أيضا ركعتا الاستخارة . لما رواه جابر بن عبد الله رضي الله عنه . قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن (يقول . إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل . اللهم إني أستخيرك بعلمك وأستقدر بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب . اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وآجله فاقدره لي ويسره لي ثم بارك لي فيه . وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال : عاجل أمري وآجله فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم رضني به . قال ويسمى حاجته . رواه أصحاب السنن إلا مسله . ومنه صلاة الحاجة ، وهي مبنية في قوله صلى الله عليه وسلم (من كانت له إلى الله حاجة أو إلى أحد من بني آدم فليتوضأ وليحسن الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم ليثني على الله تعالى وليصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ليقل لا إله إلا الله الحليم الكريم سبحان الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين . أسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والغنيمة من كل بر والسلامة من كل إثم لا تدع لي ذنبا إلا غفرتة ولا هما إلا فرجته ولا حاجة هي لك رضا إلا قضيتها بأرحم الراحمين أخرجه الترمذي عن عبد الله بن أبي أوفى .

(١) الحنفية — قالوا الوتر واجب لقوله صلى الله عليه وسلم (الوتر حق فمن لم يوتر فليس مني) وهو ثلاث ركعات بتسليمة واحدة في آخرها . ويجب أن يقرأ في كل ركعة منها الفاتحة وسورة أو ما يماثلها من الآيات . وقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الركعة الأولى بعد الفاتحة سورة (الأعل) وفي الثانية سورة (الكافرون) . وفي الثالثة (الخلاص) ويضم إليها أحيانا المعوذتين فإذا فرغ المصل —

== من القراءة في الركعة الثالثة وجب عليه أن يرفع يديه ويكبر كما يكبر للافتتاح إلا أنه لا يدعو بدعاء الافتتاح بل يقرأ القنوت وهو كل كلام تضمن شاء على الله تعالى ودعاء . ولكن ليس أن يقنت بما ورد عن ابن مسعود رضي الله عنه . ونصه اللهم إنا نستعينك ونستعبدك ونستغفرك ونؤمن بك ونتوكل عليك ونثني عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد واليك نسعى ونخفد نرجو رحمتك ونخشى عذابك إن عذابك الجد بالكفار ملحق . ثم يصلي على النبي وآله وسلم .

ووقته من غروب الشفق إلى طلوع الفجر فلو تركه ناسيا أو عامدا وجب عليه قضائه وإن طالت المدة ويجب أن يؤخره عن صلاة العشاء لوجوب الترتيب فلو قدمه عليها ناسيا صح . وكذا لو صلاهما على الترتيب ثم ظهر له فساد العشاء دونه فإنه يصح ويعيد العشاء وحدها لأن الترتيب يسقط بمثل هذا العذر . ولا يجوز أن يصلي قاعدا مع القدرة على القيام كما لا يجوز أن يصلي راكعا من غير عذر . والقنوت واجب فيه . وليس أن يقرأ سرا سواء كان إماما أو منفردا أو مأموما . ومن لم يحسن القنوت يقول ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار أو يقول اللهم اغفر لنا ثلاث مرات . وإذا نسي القنوت ثم تذكره حال الركوع فلا يقنت في الركوع ولا يعود إلى القيام بل يسجد للسجود بعد السلام . فإن عاد إلى القيام وقنت ولم يعد الركوع لم تفسد صلاته . وإن ركع قبل قراءة السورة والقنوت يرفع رأسه لقراءة السورة والقنوت ويعيد الركوع ثم يسجد للسجود . وإذا نسي الفائحة وقراءة السورة والقنوت وركع رفع رأسه وقرأ الفائحة والسورة والقنوت وأعاد الركوع فإن لم يعده صححت صلاته . ويسجد للسجود على كل حال . ولا يقنت في غير الوتر إلا في النوازل أي شدايد الدهر . فيسن له أن يقنت في الصباح لا في كل الأوقات على المعتد وأن يكون قنوته بعد الرفع من الركوع بخلاف الوتر . وإنما يسن قنوت النوازل للامام لا للمنفرد . وأما المأموم فإنه يتابع إمامه إلا إذا جهز بالقنوت فإنه يؤمن . ولم تشرع الجماعة في صلاة الوتر إلا في وترتين

== رمضان فانها تستحب لانه في حكم النوافل من بعض الوجوه وان كان واجبا .
أما في غير رمضان فان الجماعة تكره فيه ان قصد بها دعاء الناس للاجتماع فيه .
أما لو اقتدى واحد بآخر أو اثنان بواحد أو ثلاثة بواحد فانه لا يكره . إذ ليس فيه
دعاء للاجتماع .

الحنبلة — قالوا ان الوتر سنة مؤكدة وأقله ركعة ، ولا يكره الإيتار بها وأكثره
إحدى عشرة ركعة . وله أن يوتر بثلاث ، وهو أقل الكمال ويخمس ويسبع ويتسع
فان أوتر بأحدى عشرة فله أن يسلم من كل ركعتين . ويوتر بواحدة ، وهذا أفضل .
وله أن يصلها بسلام واحد إما بتشهدين أو بتشهد واحد وذلك بأن يصل عشرين
ويتشهد ثم يقوم للحادية عشرة من غير سلام فيأتي بها ويتشهد ويسلم أو يصل
الاحدى عشرة ولا يتشهد إلا في آخرها ويسلم . وان صلاه تسعا فله أن يصلها
بسلام واحد وتشهدين بأن يصل ثمانية ويجلس ويتشهد ثم يأتي بالتسعة قبل أن
يسلم ويتشهد ويسلم ، وهذا أفضل . وله أن يصله بتشهد واحد بأن يصل التسعة
ويتشهد ويسلم . وله أن يسلم من كل ركعتين ويأتي بالتسعة ويسلم . وان أوتر
بسبع أو بخمس فالأفضل أن يصله بتشهد واحد وسلام واحد . وله أن يصله
بتشهدين بأن يجلس بعد السادسة أو الرابعة ويتشهد ولا يسلم ثم يقوم فيأ ، بالباقي
ويتشهد ويسلم . وله أن يسلم من كل ركعتين . وان أوتر بثلاث أتى بركعتين يقرأ
في أولاهما سورة (سبح) وفي الثانية سورة (الكافرون) ثم يسلم ويأتي بالثالثة يقرأ فيها
سورة الاخلاص ويتشهد ويسلم وهذا أفضل . وله أن يصلها بتشهد واحد بأن
يسرد ثلاث ركعات ويتشهد ويسلم وله أن يصلها بتشهدين وسلام واحد كالمغرب
وهذه الصورة هي أقل الصور فضلا . ويسن له أن يقنت بعد الرفع من الركوع
في الركعة الأخيرة من الوتر في جميع السنة بلا فرق بين رمضان وغيره . والأفضل
أن يقنت بالوارد وهو (اللهم إنا نستعينك ونستعذك ونستغفرك وتوب اليك
ونؤمن بك ونتوكل عليك ونثني عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك . اللهم إياك
نعبد وإليك نسعى ومحض نرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك للجنة بالكافرين ==

== ملحق . اللهم اهدنا فيمن هديت وعافنا فيمن عافيت وتولنا فيمن توليت وبارك لنا فيما أعطيت وقنا شر ما قضيت انك سبحانك تقضي ولا يقضى عليك إنه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت . اللهم إنا نعوذ برضاك من مخطلك . وبعفوك من عقوبتك . وبك منك لا نحصى شأء عليك أنت كما أثبتت على نفسك . ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وله أن يصلى على الآل أيضا ولا بأس أن يدعو في قنوته بما يشاء غير ما تقدم من الوارد . وإن كان الوارد أفضل . ويسن أن يجهر بالقنوت إن كان إماما أو منفردا . أما المأموم فيؤمن جهرا على قنوت إمامه كما يسن للنفرد أن يقرء الضائير المتقدمة في نحو اهدنا ويجمع الامام الضمير كاللفظ الوارد . ويسن للصلى أن يقول بعد سلامه من الوتر . سبحان الملك القدوس ثلاثا وأن يرفع صوته بالثالثة منها ويكره القنوت في غير الوتر إلا اذا نزل بالمسلمين نازلة غير الطاعون فيسن للسلطان ونائبه أن يقنت في جميع الصلوات المكتوبة للناس إلا (الجمعة) بما يناسب تلك النازلة أما الطاعون فلا يقنت له . فاذا قنت للنازلة غير السلطان ونائبه لا تبطل صلاته سواء كان إماما أو منفردا . وإذا اتم بمن يقنت في الفجر تابعه في قنوته وأمن على دعائه إن كان يسمعه وإن لم يسمع في هذه الحالة سن له أن يدعو بما شاء . ويجوز للصلى أن يقنت قبل ركوع الركعة الأخيرة من الوتر بأن يكبر ويرفع يديه ثم يقنت ثم يركع ولكن الأفضل أن يكون بعد الرفع من الركوع كما تقدم ويسن في حال قنوته أن يرفع يديه الى صدره مبسوطتين ويجعل بطونهما جهة السماء ويمسح وجهه بيديه بعد الفراغ من القنوت . ووقته من بعد صلاة العشاء الى طلوع الفجر الثاني . والأفضل فعله آخر الليل إن وثق من قيامه فيه فإن لم يشق من ذلك أوتر قبل أن ينام . ويسن له قضاءه مع شفقه اذا فات . ويسن فعله جماعة في رمضان وياح فعله جماعة في غير رمضان . الشافعية — قالوا الوتر سنة مؤكدة وهو آكد السنن . وأقله ركعة وأكثره إحدى عشرة فلوزاد على العدد المذكور عامدا علما لم تتعقد صلاته الزائدة . أما لو زاد جاهلا أو ناسيا فلا تبطل صلاته بل تتعقد فلا مطلقا والاقتصار على =

= ركة خلاف الأولى . ويجوز لمن يصلي الوتر أكثر من ركة واحدة أن يشغله موصولا (بأن تكون الركة الأخيرة متصلة بما فيها) أو مفصولا بأن لا تكون كذلك . فلو صلى الوتر خمس ركعات مثلا جاز له أن يصلي ركعتين بتسليمه ثم يصلي الثلاثة بعدها بتسليمه . وجاز له أن يفصل بحيث يصلي الركة الأخيرة منفصلة عما قبلها سواء صلى ما قبلها ركعتين ركعتين أو أربعاً . ولا يجوز له في حالة الوصل أن يأتي بالشهاد أكثر من مرتين . والأفضل أن يصليه مفصولا . ووقته بعد صلاة العشاء ولو جمعت جمع تقديم مع المغرب . وينتهي إلى طلوع الفجر الصادق . وليس تأخيره عن أول الليل لمن يثق بالانتباه آخره كما يسن تأخيره عن صلاة الليل بحيث يتخيم به وتسن فيه الجماعة في شهر رمضان . والقنوت في الركة الأخيرة منه في النصف الثاني من ذلك الشهر كما يسن القنوت بعد الرفع من ركوع الثانية في الصبح كل يوم والقنوت كل كلام يستعمل على ثناء ودعاء : ولكن يسن أن يكون مما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهو : (اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما أعطيت وقني شر ما قضيت فانك تقضي ولا يقضي عليك وانه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت فلك الحمد على ما قضيت أستغفرك وأتوب اليك . وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم) . ويقول هذه الصيغة اذا كان منفردا فيخص نفسه بالدعاء بأن يقول اهدني وعافني الخ لإكلمة ربنا في قوله تباركت ربنا فانه لا يقول فيها ربى . أما الامام فيقول هذه الصيغة الجمع (اهدنا وعافنا الخ) . ويسن للامام أن يجهر بالقنوت ولو كانت صلاته قضاء . ويسن للمنفرد أن يسر به ولو كانت صلاته أداء . أما المأموم فانه يؤمن على دعاء الامام واذا ترك المصلي شيئا من القنوت يسجد له . ويسن قضاء الوتر اذا فات وقته ، وكذا كل نفل مؤقت ما عدا سنة الجمعة اذا خرج وقت الظهر فانها لا تقضى . هذا . ويسن أن يقنت للشدائد في جميع أوقات الصلاة ويجهر فيه الامام والمنفرد ولو كانت الصلاة سرية والمأموم يؤمن على دعاء الامام واذا فات منه شيء لا يسجد له .

== المسالكية - قالوا الوتر سنة مؤكدة بل هو أكد السنن بعد ركعتي الطواف والعمرة . فأكد السنن على الاطلاق ركعتا الطواف الواجب . ثم ركعتا الطواف غير الواجب ثم العمرة ثم الوتر وهو ركعة واحدة ووصلها بالشفع مكروه . ويندب أن يقرأ فيها بعد الفاتحة سورة الإخلاص والمعوذتين . فان زاد ركعة أخرى فلا يبطل على الصحيح وان زاد ركعتين بطل . وله وقتان وقت اختياري ووقت ضروري . أما الاختياري فيبتدئ من بعد صلاة العشاء الصحيحة المؤداة بعد مغيب الشفق الأحمر فإن صلى الوتر بعد العشاء ثم ظهر له فسادها أعاد الوتر بعد أن يصلي العشاء مرة أخرى وإذا جمع العشاء مع المغرب جمع تقديم وذلك للطريقين يأتي آخر الوتر حتى يغيب الشفق فلا تصح صلاته قبله . ويمتد وقته الاختياري الى طلوع الفجر الصادق . والضروري من طلوع الفجر الى تمام صلاة الصبح فلو تذكر الوتر وهو في صلاة الصبح ندب له قطعها ليصلي الوتر سواء كان إماماً أو مفرداً ويستخلف الإمام . أما اذا كان مأموماً فيجوز له القطع ويجوز له التماضي . ومتى قطع صلاة الصبح للوتر صلى الشفع ثم الوتر وأعاد ركعتي الفجر لتتصلا بالصبح ويكره تأخير الوتر الى وقت الضرورة بلا عذر . ومتى صلى الصبح فلا يقضى الوتر لأن النافلة لا تقضى إلا ركعتا الفجر كما تقدم . ولا قنوت في الوتر . وإنما هو مندوب في صلاة الصبح فقط كما تقدم . ويندب أن يكون قبل الركوع فان نسيه حتى ركع فلا يرجع اليه بل يؤديه بعد الركوع وبذلك يحصل ندب الإتيان به وفوت ندب تقديمه فهما مندوبان كل واحد منهما مستقل فان رجع بطلت صلاته . ويجوز مع الكراهة صلاة الوتر جالسا مع القدرة على القيام على المعتد . وأما الاضطجاع فيه فلا يجوز مع القدرة على القعود . ويجوز صلاته على الدابة بالركوع والسجود مطلقا . وبالإيماء للسافر سفر قصر . ويكون المصل مستقبلا جهة السفر الى آخر ما سيذكر في صلاة النافلة على الدابة . وتقديم الشفع على الوتر شرط كمال فيكره فعله من غير أن يتقدمه شفع . ويندب تأخيرها الى آخر الليل لمن عادته الاستيقاظ آخره ليحتم به صلاة الليل عملا بقوله صلى الله عليه وسلم «اجعلوا» =

مبحث صلاة التراويح

هي سنة عين مؤكدة للرجال والنساء .^(١) وتسن فيها الجماعة عينا وقد أثبت سنيتها جماعة بفعل النبي صلى الله عليه وسلم . فقد روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم خرج من جوف الليل ليلى من رمضان وهي ثلاث متفرقة ليلة الثالث والخامس والسابع والعشرين وصلى في المسجد وصلى الناس بصلاته فيها وكانت يصلى بهم ثمان ركعات ويكون إقامتها في بيوتهم فكان يسمع لم أزيز كآزير الحل . ومن هذا يتبين أن النبي صلى الله عليه وسلم سنّ لم التراويح والجماعة فيها ولكنه لم يصل بهم عشرين ركعة كما جرى عليه العمل من عهد الصحابة ومن

آخر صلاتكم من الليل وترا . وإذا قدمه عقب صلاة العشاء ثم استيقظ آخر الليل وتفتل كره له أن يعيد الوتر تهديما لحديث النهي . وهو قوله صلى الله عليه وسلم « لا وتران في ليلة » على حديث « اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وترا » . لأن الحاضر مقدم على المبيح عند تعارضهما وإذا استيقظ من النوم وقد بقي على طلوع الشمس ما يسع ركعتين بعد الطهارة ترك الوتر وصلى الصبح وأخر ركعتي الفجر يقضيها بعد حل النافلة للزوال . وإن بقي على طلوعها ما يسع ثلاث ركعات صلى الوتر والصبح وترك الشفع وأخر الفجر كما تقدم . وأما إذا بقي ما يسع خمس ركعات فإنه يصل الشفع والوتر والصبح ويؤخر الفجر وانت اتسع الوقت لسبع ركعات صلى الجميع . ولا تطلب الجماعة في الشفع والوتر إلا في رمضان فتندب الجماعة فيها كما تندب التراويح .

(١) المالكية — قالوا هي مندوبة ندبا أكيدا لكل مصل من رجال ونساء .

(٢) المالكية — قالوا الجماعة فيها مندوبة .

الحنفية — قالوا الجماعة فيها سنة كفاية لأهل الحى فلو قام بها بعضهم سقط الطلب عن الباقي .

بعدهم الى الآن . ولم يخرج اليهم بعد ذلك خشية أن يفرض عليهم كما صرح به في بعض الروايات . ويتبين أيضا أن عددها ليس قاصرا على الثمان الركعات التي صلاها بهم بدليل أنهم كانوا يكلمونها في بيوتهم وقد بين فعل عمر رضي الله عنه أن عددها عشرون حيث إنه جمع الناس أخبرا على هذا العدد في المسجد ووافقته الصحابة على ذلك ولم يوجد لهم مخالف ممن بعدهم من الخلفاء الراشدين . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ » رواه أبو داود . وقد مسئل أبو حنيفة عما فعله عمر رضي الله عنهما فقال : التراويح سنة مؤكدة ولم يتخرجه عمر من تلقاء نفسه . ولم يكن فيه مبتدعا ولم يأمر به إلا عن أصل لديه وعهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم . نعم زيد فيها في عهد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه بفعلت ستا وثلاثين ركعة . ولكن كان القصد من هذه الزيادة مساواة أهل مكة في الفضل لأنهم كانوا يطوفون بالبيت بعد كل أربع ركعات مرة « فرأى رضي الله عنه أن يصلي بثل كل طواف أربع ركعات، فهي عشرون ركعة سوى الوتر^(١) . ووقتها من بعد صلاة العشاء ولو بمجموعة جمع تقديم مع المغرب وينتهي بطلوع الفجر . وتصح قبل الوتر^(٢) وبعده والأفضل أن تكون قبله^(٣) فإن خرج وقتها لا تقضى^(٤) سواء فاتت وحدها أو مع العشاء .

-
- (١) المالكية — قالوا عدد التراويح عشرون ركعة سوى الشفع والوتر .
 - (٢) الحنفية — قالوا لا يجوز جمع العشاء مع المغرب جمع تقديم إلا في الحج .
 - المالكية — قالوا اذا جمعت العشاء مع المغرب جمع تقديم أنحررت صلاة التراويح حتى يغيب الشفق فلو صليت قبل ذلك كانت نفلا مطلقا ولم يسقط طلبها .
 - (٣) المالكية — قالوا تصلى التراويح قبل الوتر وبعد العشاء ويكره تأخيرها عن الوتر لقوله عليه السلام « إجعلوا آخر صلاتكم من الليل ورا » .
 - (٤) الشافعية — قالوا ان خرج وقتها قضيت مطلقا .

ويندب أن يسلم في آخر كل ركعتين فلو فعلها بسلام واحد وقعد على رأس كل ركعتين صحّت مع الكراهة . أما إذا لم يقعد على رأس كل ركعتين ففيه اختلاف المذاهب ويجلس بعد كل أربع ركعات للاستراحة . هكذا كان يفعل الصحابة رضوان الله عليهم . ولهذا سميت تراويح وفي حكم هذا الجلوس تفصيل في المذاهب .^(١)
^(٢) ويسن قراءة القرآن بتمامه فيها بحيث يختمه آخر ليلة من الشهر إلا إذا تضرر^(٣)

(١) الشافعية — قالوا يجب أن يسلم من كل ركعتين فإذا صلاها بسلام واحد لم تصح .

(٢) الحنفية — قالوا إذا صلى أربع ركعات بسلام واحد نابت عن ركعتين اتفاقاً وإذا صلى أكثر من أربع بسلام واحد اختلف التصحيح فيه فقليل ينوب عن شفع من التراويح وقيل يفسد .

الحنابلة — قالوا تصح مع الكراهة وتحسب عشرين ركعة .

المالكية — قالوا تصح وتحسب عشرين ركعة ويكون تاركاً لسنة التشهد والسلام في كل ركعتين وذلك مكروه .

الشافعية — قالوا لا تصح بالأولى .

(٣) الحنفية — قالوا هذا الجلوس مندوب ويكون بقدر الأربع ركعات وللصل في هذا الجلوس أن يشتغل بذكر أو تهليل أو يسكت .

المالكية — قالوا إذا أطلال القيام فيها ندب له أن يجالس للاستراحة اتباعاً لفعل الصحابة وإلا فلا .

الحنابلة — قالوا هذا الجلوس مندوب ولا يكره تركه والدعاء فيه خلاف الأولى .

الشافعية — قالوا يندب هذا الجلوس اتباعاً للسلف ولم يرد فيه ذكر .

(٤) المالكية — قالوا يندب للامام قراءة القرآن بتمامه في التراويح بجميع الشهر وترك ذلك خلاف الأولى إلا إذا كان لا يحفظ القرآن ولم يوجد غيره يحفظه أو يوجد غيره يحفظه ولكن لا يكون على حالة مرضية بالنسبة للامامة .

المقتدون به فالأفضل أن يراعى حالهم في القراءة بشرط أن لا يسرع إسراعا مخلًا بالصلاة . وكل ركعتين منها صلاة مستقلة فينبى في أولها ويدعو بداء الافتتاح بعد تكبيرة الاحرام وقبل القراءة ويزيد على التشهد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وهكذا . والأفضل أن تصلى من قيام عند القدرة فإن صلاها من جلوس صححت وخالف الأولى . ويكره أن يؤخر المقتدى القيام الى ركوع الامام لما فيه من إظهار الكسل في الصلاة . والأفضل صلاتها في المسجد لأن كل ما شرعت فيه الجماعة ففعله بالمسجد أفضل ^(٢) .

صلاة كسوف الشمس

من السنن التي ليست تابعة للقراض صلاة كسوف الشمس وخسوف القمر لقوله صلى الله عليه وسلم (إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته فاذا رأيتم ذلك فصلوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم) رواه الشيخان . وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم لكسوف الشمس كما رواه الشيخان ولخسوف القمر كما رواه ابن حبان .

حكمها

أما صلاة كسوف الشمس فهي سنة مؤكدة، وهي ركعتان بلا زيادة ولو لم تجل الشمس، فارت فرغ منها قبل انجلائها دعا الله تعالى حتى تعلى . ويزيد

(١) المالكية — قالوا يكره الدعاء بعد تكبيرة الإحرام وقبل القراءة وهو المسمى بدعاء الاستفتاح عند غيرهم كما تقدم .

(٢) المالكية — قالوا ينسب صلاتها في البيت ولو جماعة لأنه أبعد عن الرياء بشروط ثلاثة : أن ينشط بفعلها في بيته ، وأرت لا يكون بأحد الحرمين المكي والمدني وهو من أهل الآفاق، وأن لا يلزم على فعلها في البيت تعطيل المساجد وعدم صلاتها فيها رأسا فان تخلف شرط من ذلك فعلت في المسجد .

(٣) الحنفية — قالوا الركعتان هما أقل . بقدر صلاة الكسوف فله أن يصلى أربعة أو أكثر . والأفضل أن يصلى أربعة بتسليمة واحدة أو بتسليمتين .

في كل ركعة منها قياما وركوعا فتكون كل ركعة بركوعين وقيامين . ويسن أن يطيل القراءة فيقرأ في القيام الأول من الركعة الأولى بعد الفاتحة سورة البقرة أو نحوها وفي القيام الثاني منها بعد الفاتحة سورة آل عمران أو نحوها . ويقرأ في القيام الأول من الركعة الثانية نحو سورة النساء . وفي القيام الثاني نحو سورة المائدة بعد الفاتحة فيهما . ويسن أن يطيل الركوع والسجود في كل من الركعتين بمقادير مختلفة في المذاهب ، ويجوز أداء صلاة الكسوف بغير هذه الكيفية فلو صلاها ركعتين كهيئة النفل أجزأه بلا كراهة .

(١) الحنفية — قالوا صلاة الكسوف لا تصح بركوعين وقيامين بل لا بد من قيام واحد وركوع واحد كهيئة النفل .

(٢) الحنفية — قالوا يسن تطويل القراءة في الركعة الأولى بنحو سورة البقرة وفي الثانية بنحو آل عمران ولو خففهما وطول الدعاء فقد أتى بالسنة لأن السنة عندهم استيعاب وقت الكسوف بالصلاة والدعاء فاذا خفف أحدهما طول الآخر ليبقى على الخشوع والخوف إلى الانجلاء .

(٣) الحنفية — قالوا يسن تطويل الركوع والسجود فيهما بلا حد معين .

الحنابلة — قالوا يطيل الركوعين في كل ركعة بلا حد ولكن يسبح في الركوع الأول من الركعة الأولى بمقدار مائة آية وفي الركوع الثاني منها بمقدار سبعين آية ومثلها الركعة الثانية إلا أن أفعالها تكون أقصر من أفعال الأولى . أما السجود فيسن تطويله في كل من الركعتين بحسب العرف .

الشافعية — قالوا يطيل الركوع الأول من الركعة الأولى بمقدار قراءة مائة آية من سورة البقرة والثاني بمقدار ثمانين آية منها ويطيل الأول من الركعة الثانية بمقدار سبعين آية منها . والثاني بمقدار خمسين آية منها . أما السجود فإنه يطيل منه السجدة الأولى من كل ركعة بمقدار الركوع الأول منها ويطيل السجدة الثانية من كل ركعة بمقدار الركوع الثاني منها .

==

والفرض في كل ركعة هو قيامها وركوعها الأولان بخلاف الآخرين فكل منهما سنة فلا يدرك الركعة بالدخول مع الإمام في القيام الثاني أو الركوع الثاني من كل ركعة^(١). ولا يراعى حال المأمومين في هذه الصلاة فيشرع التطويل فيها على ما تقدم ولو لم يرض المأمومون^(٢). ولا أذان لها ولا إقامة وإنما يندب أن ينادى لها بقول (الصلاة جامعة) ويندب إمرار القراءة فيها^(٣). ويندب أن تصلى جماعة ولا يشترط^(٤) في إمامها أن يكون إمام الجمعة أو مأذونا من قبل السلطان كما يندب فعلها في الجامع، ووقتها من ابتداء الكسوف إلى أن تغيب الشمس ما لم يكن الوقت وقت

= المالكية — قالوا يندب تطويل كل ركوع بما يقرب من قراءة السورة التي قبله فيطول الركوع الأول بما يقرب من قراءة سورة البقرة والثاني بما يقرب من قراءة سورة آل عمران وهكذا. أما السجود في كل ركعة فيندب تطويله كالركوع الذي قبله والسجدة الثانية تكون أقصر من الأولى قريبا منها ويندب أن يسبح في ركوعه وسجوده.

(١) المالكية — قالوا الفرض في كل ركعة هو قيامها وركوعها الآخرين والسنة هو الأولان فلو دخل مع الإمام في القيام الثاني في إحدى الركعتين فقد أدرك الركعة.

(٢) المالكية — قالوا إنما يشرع التطويل فيها على الصفة المتقدمة ما لم يتضرر المأمومون أو ينحس خروج وقتها الذي هو من حل النافلة إلى زوال الشمس.

(٣) الحنابلة — قالوا يسن الجهر بالقراءة فيها.

(٤) الحنفية — قالوا يشترط في إمامها أن يكون إمام الجمعة على الصحيح فإن لم يوجد فلا بد من إذن السلطان فإن لم يمكن ذلك صليت فرادى في المنازل.

(٥) المالكية — قالوا إنما يندب فعلها في المسجد إذا صليت جماعة. وأما المنفرد فله أن يفعلها في بيته ولا يندب له المسجد.

نهى عن النافلة فإذا وقع الكسوف في الأوقات التي ينهى عن النافلة فيها اقتصر على الدعاء ولا يصلى . والخطبة ^(٢) غير مشروعة فيها فإذا انجلت الشمس أثناء الصلاة أتمها على صفتها . فإذا غربت الشمس منكسفة لا يصلى لها .

مبحث صلاة خسوف القمر والصلاة عند الفزع

وأما صلاة خسوف القمر فحكمها وصفتها كصلاة كسوف الشمس المتقدمة إلا في أمور مفصلة في المناهج .

(١) الشافعية — قالوا متى تيقن كسوف الشمس سن له أن يصلى هذه الصلاة ولو في وقت النهى لأنها صلاة ذات سبب .

المالكية — قالوا وقتها من حل النافلة وهو ارتفاع الشمس بعد طلوعها قدر ربح إلى الزوال فلا تصلى قبل هذا الوقت ولا بعده .

(٢) الشافعية — قالوا ليس لها خطبتان لجماعة الرجال (كالعيد) بعد صلاتها ولو انجلت الشمس ويبدل التكبير بالاستغفار لانه هو المناسب للرجال ولا يشترط فيهما من شروط خطبتي الجمعة إلا أن يسمع الناس وكونها باللغة العربية وكون الخطيب ذكرا .

(٣) الحنابلة — قالوا يتمها على صفتها أى بزيادة قيام وركوع في كل ركعة ولكن مع التخفيف .

المالكية — قالوا اذا انجلت الشمس بتمامها أثناء الصلاة فان كان ذلك قبل إتمام ركعة بسجديتها أتمها كالنوافل من غير زيادة القيام والركوع في كل ركعة ومن غير تطويل . أما اذا كان ذلك بعد تمام ركعة بسجديتها فقليل يتمها على هيئتها بزيادة القيام والركوع ولكن من غير تطويل وقيل يتمها كالنوافل . والقولان متساويان .

(٤) الحنفية — قالوا صلاة خسوف القمر كصلاة كسوف الشمس إلا أنها مندوبة ولا تشترع فيها الجماعة ولا يسن إيقاعها في الجامع بل تؤذى في المنازل وحدها . —

(١) هذا ويندب صلاة ركعتين عند الفزع من الزلازل أو الصواعق أو الظلمة والريح الشديدين أو الوباء أو نحو ذلك من الأهوال لأنها آيات من الله تعالى يخوف بها عباده ليتركوا المعاصي ويرجعوا إلى طاعته . فعند وقوعها يابئ الرجوع إليه تعالى بالعبادة التي يدور عليها أمر سعادتهم في الدنيا والآخرة . وهي كالتوأنل المطلقة فلا جماعة لها ولا خطبة ولا يسن فعلها في المسجد بل الأفضل فيها أن تؤدى بالمنازل .

== الشافعية — قالوا صلاة الخسوف كصلاة الكسوف إلا في أمرين : (أحدهما) الجهر بالقراءة في الخسوف دون الكسوف . (ثانيهما) أن صلاة الكسوف فتوت بغروب الشمس كاسفة بخلاف القمر فانه اذا غرب خاسفا فعلت صلاته إلى أن تطلع الشمس وإذا فات كل من صلاة الكسوف والخسوف لم يقض .

المالكية — قالوا صلاة خسوف القمر مندوبة لا سنة على المعتمد بخلاف الكسوف فانها سنة كما تقدم وصفتها كالتوأنل بلا تطويل في القراءة وبدون زيادة القيام والركوع ويندب الجهر فيها بالقراءة . ووقتها من ابتداء الخسوف إلى انجلاء القمر وينهى عنها في أوقات النهى عن النافلة — ويحصل المنسوب بصلاة ركعتين ويندب تكرارها حتى ينجلى القمر أو يغيب أو يطلع الفجر بخلاف صلاة الكسوف فانها لا تكرر إلا اذا انجلت الشمس ثم انكسفت . ويكره إيقاعها في المسجد كما تكره الجماعة فيها .

الحنابلة — قالوا صلاة الخسوف كالخسوف إلا أنه اذا غاب القمر خاسفا ليلاً أدت صلاة الخسوف بخلاف الشمس كما تقدم .

(١) الحنابلة — قالوا لا تندب الصلاة لثنى من هذه الآيات إلا للزلازل اذا دامت فيصلى لها ركعتان كصلاة الكسوف .

الشافعية — لم يذكروا أن الصلاة مندوبة عند شىء من هذه الأمور .

مبحث صلاة الاستسقاء

الاستسقاء هو طلب العباد السقي من الله تعالى عند الحاجة الى الماء في موضع لا يكون لأهله أودية وأنهار وآبار يشربون منها ويسقون . واشيهم وزروعهم . أو كان لهم ذلك لكن لا يكفيهم . فيسن سنة مؤكدة عند وقوع الحاجة الى الماء أن تقام صلاة الاستسقاء وهي ركعتان تؤدى كما تؤدى صلاة العيدين^(١)

(١) الحنفية - قالوا الاستسقاء ثبت بالكتاب والسنة قال الله تعالى ﴿ فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ﴾ وشرع من قبلنا شرع لنا إذا قصه الله ورسوله من غير إنكار . وقد رويت أحاديث صحيحة تدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم استسقى فدعا الله تعالى ، والقدر الثابت بالكتاب والسنة إنما هو الاستغفار والحمد لله والثناء عليه والدعاء الآتي ذكره . أما صلاة الاستسقاء الميمنة بعد فاتها لم يرد فيها عندهم سوى حديث شاذ . على أنه لا خلاف في أنها مشروعة للتفرد لأنها نفل مطلق . أما صلاتها جماعة فالراجح أنها مشروعة أيضا ولكنها ليست سنة وإنما هي مندوبة على الكيفية الآتي تفصيلها . ومما يناسب المقام أن النبي صلى الله عليه وسلم قد استسقى به وهو صغير . فقد ورد أن أهل مكة أصابهم حُط فقامت قريش يا أبا طالب أخط الوادي وأجذب العيال فسلم فاستسقى فخرج أبو طالب ومعه غلام كأنه شمس تجلت عنه صحابة قتاء وحوله أغيلمة فأخذوه أبو طالب وألقوا ظهره بالكعبة ولأذ الغلام بأصبعه وما في السماء قزعة فاقبل السحاب . ن هاهنا وما هنا وأغلق وأغيدوق وانفجر له الوادي وأخصب النادى والبادى وفى ذلك يقول أبو طالب :

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه * ثمال اليتامى عصمة للأرامل
أخرجه ابن عساكر .

المالكية - قالوا ان صلاة الاستسقاء سنة مؤكدة تلى صلاة العيد في التأكد للرجال اذا أدت جماعة ومندوبة لمن فاته مع الامام منهم وللصبي المميز الذى يؤمر =

في التكبير والجماعة والقراءة والجهر والمكان والخطبتين بعدهما غير أنه يبذل التكبير^(١) الذى فى خطبة العيدين بالاستغفار هنا . ويندب أن يستقبل الامام القبلة ويقب رداءه ويدعو الله بدعاء الاستسقاء على تفصيل فى المذاهب .

== بالصلاة وللرأة المسنة . وأما الشابة فإن خيفت الفتنة عند خروجها حرمت صلاتها وإلا كرهت .

(١) المالكية والحنفية — قالوا هى كصلاة العيد إلا أنه لا يكبر فيها تكبيرات الزوائد .

(٢) الحنابلة — قالوا يخطب خطبة واحدة بعد صلاة الاستسقاء لا خطبتين كالعيد .

(٣) الحنابلة — قالوا لا يبذل التكبير فيها بالاستغفار بل يكبر كما يكبر فى خطبتي العيد .

الحنفية والمالكية — قالوا ان الخطبتين هنا يكونان على الأرض ندبا ، ويكره أن يكونا على المنبر بخلاف العيدين .

(٤) الشافعية — قالوا ينسب أن يتوجه للقبلة فى نحو ثلث الخطبة الثانية ويجزئ رداءه عند استقبال القبلة بأن يجعل معنى الرداء يساره وبالعكس . وأعلاه أسفله وبالعكس . ويقب الحاضرون أريدتهم كذلك إلا النساء فلا ينسب لهن ذلك ويكثر من الدعاء والاستغفار ويدعو بدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو (اللهم سقيا رحمة ولا سقيا عذاب ولا محق ولا بلاء ولا هدم . اللهم على الظراب) جمع ظرب بفتح الظاء وكسر الراء التلال الصغيرة (والآكام ومناكب الشجر وبطون الأودية اللهم حول لنا ولا علينا اللهم اسقنا غيثا مغيثا (بضم الميم أى ينبت الناس) هنيئا مريئا مريعا (أى ذا ريع وخصب) غنقا (بفتح الدال الكثير الماء والخير) مجلا (السحاب الذى يجلل الأرض بالمطر) سقا طبقا (أى طبق الأرض والبلاذ مطره) دائما . اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين . اللهم إن بالعباد والبلاد =

= من الجهد والجوع والضعف ما لا تشكوا إلا اليك . اللهم أنبت لنا الزرع وأدر لنا
الضرع وأنزل علينا من بركات السماء وأنبت لنا من بركات الأرض وأكشف عنا
من البلاء ما لا يكشفه غيرك اللهم إنا نستغفرك إنك كنت غفارا فأرسل السماء
علينا مدرارا .

الحائلة - قالوا يندب للإمام بعد الفراغ من الدعاء المشروع في الخطبة أن
يستقبل القبلة ويقول سرا (اللهم انك أمرتنا بدعائك ووعدتنا إجابته وقد دعوناك
كما أمرت فاستجب منا كما وعدتنا ثم يحول رداءه يجعل الأيمن على الأيسر والعكس
ويحول الناس أيضا أردبتهم ويتركون الرداء على هذه الحالة حتى يترعوه مع ثيابهم .

المالكية - قالوا اذا فرغ الإمام من الخطبة الثانية ندب له أن يستقبل
القبلة جامعلا ظهره للناس ثم يقلب رداءه من خلفه فيجعل ما على عاتقه الأيسر على
عاتقه الأيمن وبالعكس ولا ينكس . والتنكيس أن يجعل أسفل الرداء أعلاه
وبالعكس . ويندب للرجال قلب أردبتهم وهم جلوس بخلاف النساء . ثم يدعو الإمام
برفع ما نزل بالناس ويطيل في الدعاء . ويندب الدعاء بالوارد . ومنه ما جاء في خبر
الموطأ . وهو (كان صلى الله عليه وسلم إذا استسقى قال اللهم اسق عبادك وبهيمك
وانشر رحمتك وأحي بلدك الميت) .

الحنفية - قالوا يستقبل الإمام الناس بوجهه حال الخطبة قائما على الأرض
لا على المنبر ويفصل بين الخطبتين بجلسة وإن شاء خطب خطبة واحدة ويدعو الله
ويسبح ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات وهو متكىء كالفوس فإذا مضى حين من خطبته
قلب رداءه على الملقى به . وصفته أنه إن كان مريعا جعل أسفله أعلاه وبالعكس وإن
كان مدورا كالجبة جعل الجانب الأيمن على الأيسر والأيسر على الأيمن . ولا يقلب
القوم أردبتهم . ثم يستقبل بدعاء الاستسقاء قائما والناس قعود مستقبلون القبلة وهو
(اللهم اسقنا سقيا مغيثا هنيئا مريئا مريعا غدقا عاجلا غير رايث) (أى غير مبطل)
مجلا سحا طبقا دائما . وما أشبه ذلك .

وتصح صلاة الاستسقاء اذا وجد سببها في أى وقت تباح فيه صلاة النافلة وإن تأخر السبق من تكرار صلاة الاستسقاء على الصفة السابقة حتى يأتى الغيث. ويستحب للإمام أن يأمر الناس قبل الخروج إليها بالتوبة والصدقة والخروج من المظالم ومصالحه الأعداء وصيام ثلاثة أيام ثم يخرج بهم في اليوم الرابع صياما مشاة في ثياب خفلة متذللين متواضعين خاشعين لله ومهملين الصبيان والشيوخ والعجائز والدواب ويعدون الرضع عن أمهاتهم ليكثر الصباح فيكون ذلك أدعى لرحمة الله تعالى ثم يصلى بهم صلاة الاستسقاء المتقدمة .

(١) المالكية — قالوا وقتها كالعيد من حل النافلة بعد طلوع الشمس الى زاولها .

الشافعية — قالوا تصح ولو في أوقات النهى عن النافلة لأنها صلاة ذات سبب .

(٢) المالكية — قالوا إنما تكرر في أيام بلا حدة لا في يوم واحد .

الحنفية — قالوا تكرر ثلاثة أيام متتالية بلا زيادة لأنه لم ينقل أكثر منها .

(٣) المالكية — قالوا لا يأمرهم بمصالحة الأعداء .

(٤) المالكية — قالوا لا يأمرهم بصيام ثلاثة أيام على المعتمد وإن كان ذلك مندوبا لهم من تلقاء أنفسهم .

(٥) الحنابلة — قالوا لا يندب أن يخرج بهم في اليوم الرابع بل يندب خروجهم معه في اليوم الذى يعينه للخروج فيه .

المالكية — قالوا يندب الخروج في ضحى اليوم الرابع إلا من بعثت دارهم فانه يخرج في الوقت الذى يمكنه من إدراك صلاتها مع الإمام .

(٦) الحنابلة — قالوا يخرج لها بثياب الزينة كالعيد .

(٧) المالكية — قيدوا الصبيان بالمميزين ليصلوا مع الناس ندبا كما تقدم .

=

أما غير المميزين فيكره إخراجهم كل راجع البهائم .

مباحث صلاة العيدين

دليل مشروعيتها

ومن صلاة التطوع التي ليست تابعة للكتابة صلاة العيدين . وقد شرعت في السنة الأولى من الهجرة كما رواه أبو داود عن أنس قال (قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ولم يمان بلعيون فيها فقال ما هذان اليومان قالوا كنا نلعب فيهما في الجاهلية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إن الله قد أبدلكم خيرا منهما . يوم الأضحى . ويوم الفطر) وقيل شرعت في السنة الثانية .

= الحنابلة — قالوا يسن خروج الصبيان المميزين . أما غيرهم فيباح خروجهم كما يباح خروج العجوز والبهيمة .

(١) الحنفية والحنابلة — قالوا ان صلاة العيدين ليست من صلاة التطوع كما سيأتي مفصلا فيما يلي .

الشافعية — قالوا هي سنة عين مؤكدة لكل من يؤمر بالصلاة وتسن جماعة لغير الحاج . أما الحجاج فتسن لهم فرادى .

المالكية — قالوا هي سنة عين مؤكدة تلى الوتر في التأكيد يخاطب بها كل من تلزمه الجمعة بشرط وقوعها جماعة مع الامام . وتندب لمن فائته معه وحيداً يقرأ فيها سرا كما تندب لمن لم تلزمه كالعبيد والصبيان . ويستثنى من ذلك الحاج فلا يخاطب بها لقيام وقوفه بالمسعى الحرام مقامها . نعم تندب لأهل منى غير الحجاج وحدانا لا جماعة لئلا يؤدي ذلك الى صلاة الجماع معهم .

الحنفية — قالوا صلاة العيدين واجبة في الأخص على من تجب عليه الجمعة بشرائطها سواء كانت شرائط وجوب أو شرائط صحة إلا أنه يستثنى من شرائط الصلوة الخطبة فانها تكون قبل الصلاة في الجمعة وبعدها في العيد . ويستثنى أيضا عدد الجماعة فان الجماعة في صلاة العيد تتحقق بواحد مع الإمام بخلاف الجمعة . =

أحكامها ووقتها

وفي أحكامها ووقتها تفصيل في المذاهب ^(١) . ويندب تأخير صلاتها عن أول وقتها قليلا في الفطر وتعجيلها في أول وقتها في الأضحية لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى عمرو بن حزم وهو بنجران (عجل الأضحية وأحر الفطر وذكر الناس) ^(٢) .

= وكذا الجماعة فانها واجبة في العيد يأمم بتركها وإن صحت الصلاة بخلافها في الجمعة فانها لا تصح إلا بالجماعة .

الحنابلة — قالوا صلاة العيد فرض كفاية على كل من تزمه صلاة الجمعة فلا تقام إلا حيث تقام الجمعة ما عدا الخطبة فانها سنة في العيد بخلافها في الجمعة فانها شرط . وقد تكون صلاة العيد سنة وذلك فيمن فاته الصلاة مع الإمام فإنه ليس له أن يصلها في أى وقت شاء بالصفة الآتية :

(١) الشافعية — قالوا وقتها من ابتداء طلوع الشمس وإن لم ترتفع إلى الزوال ويسن قضاؤها بعد ذلك على صفتها الآتية :

المالكية — قالوا وقتها من حل النافلة إلى الزوال، ولا تقضى بعد ذلك .

الحنابلة — قالوا وقتها من حل النافلة وهو ارتفاع الشمس قدر ربح بعد طلوعها إلى قبيل الزوال . وإن فاتت في يومها تقضى في اليوم التالي ولو أمكن قضاؤها في اليوم الأول وكذلك تقضى وإن فاتت أيام لعذر أو لغیر عذر .

الحنفية — قالوا وقتها من حل النافلة إلى الزوال فإذا زالت الشمس وهو فيها فسدت إن حصل الزوال قبل التعود قدر التشهد ومعنى فسادها أنها تتقلب فلا أما قضاؤها إذا فاتت فسيأتي حكمه بعد .

(٢) الشافعية — قالوا ليس تأخير صلاة العيدين إلى أن ترتفع الشمس قدر ربح .

المالكية — قالوا لا يسن تأخير صلاة العيدين عن أول وقتها .

كيفية صلاة العيدين

وكيفيتها مينة في المذاهب ^(١) .

(١) الحنفية — قالوا ينوي عند أداء كل من صلاة العيدين بقلبه ويقول بلسانه أصلي صلاة العيد لله تعالى فإن كان مقتدياً ينوي متابعة الإمام أيضاً ثم يكبر للتحريم ويضع يديه تحت سترته بالكيفية المتقدمة ثم يقرأ الإمام والمؤتم الثناء ثم يكبر الإمام تكبيرات الزوائد ويتبعه المقتدون . وهي ثلاث سوى تكبيرة الإحرام والركوع ويسكت بعد كل تكبيرة بمقدار ثلاث تكبيرات ولا يسن في أثناء السكوت ذكر ولا بأس بأن يقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، وليس أن يرفع المصلّي سواء كان إماماً أو مقتدياً يديه عند كل تكبيرة منها ثم إن كان إماماً يتعوذ ويسمى سرا ثم يقرأ جهراً الفاتحة ثم سورة ويندب أن تكون سورة سبح اسم ربك الأعلى ثم يركع الإمام ويتبعه المقتدون ويسجد فإذا قام لثانية ابتدأ بالتسمية ثم بالفاتحة ثم بالسورة ويندب أن تكون سورة هل أأتاك وبعد الفراغ من قراءة السورة يكبر الإمام والقوم تكبيرات الزوائد وهي ثلاث سوى تكبيرة الركوع ويرفعون أيديهم عند كل تكبيرة ثم يتم صلاته .

وصلاة العيدين بهذه الكيفية أولى من زيادة التكبير على ثلاث ومن تقديم تكبيرات الزوائد على القراءة في الركعة الثانية فإن قدم التكبيرات في الثانية على القراءة جاز . وكذا لو كبر الإمام زيادة على الثلاث فيجب على المقتدى أن يتابعه في ذلك إلى ست عشرة تكبيرة فإن زاد لا تلزمه المتابعة . وإذا سبق المقتدى بتكبيرات الزوائد بحيث أدرك الإمام قائماً بعدها كبر للزوائد وحده قائماً وإذا سبقه الإمام بركعة كاملة وقام بعد فراغ الإمام لاتمام صلاته قرأ أولاً ثم كبر للزوائد ثم ركع، ومن أدرك الإمام راكعاً كبر تكبيرة الإحرام ثم تكبيرات الزوائد قائماً إن أمكن مشاركته في ركوعه وإلا كبر للإحرام قائماً ثم ركع وكبر للزوائد في ركوعه من غير رفع اليدين ولا ينتظر الفراغ من صلاة الإمام في قضاء التكبيرات لأن الفائت من =

= الذكر يقضى قبل فراغ الإمام بخلاف الفائت من الفعل فإنه يقضى بعد فراغه. فإن رفع الإمام رأسه قبل أن يتم المقتدى تكبيراته سقط عنه ما بقى منها لأنه إن أتمه فأنته متابعة الإمام الواجبة في الرفع من الركوع وإن أدرك الإمام بعد الرفع من الركوع فلا يأتي بالتكبير الزائد بل يقضى الركعة التي فأنته مع تكبيرات الزوائد بعد فراغ الإمام .

الشافعية - قالوا صلاة العيد ركعتان كغيرها من النوافل سوى أنه يزيد ندبا في الركعة الأولى (بعد تكبيرة الاحرام ودعاء الافتتاح وقبل التعوذ والقراءة) سبع تكبيرات يرفع يديه الى حذو الممتكئين في كل تكبيرة ويسن أن يفصل بين كل تكبيرتين منها بقدر آية معتدلة ويستحب أن يقول في هذا الفصل سرا سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ويسن أن يضع يمينه على يساره تحت صدره بين كل تكبيرتين ؛ ويزيد في الركعة الثانية بعد تكبيرة القيام خمس تكبيرات يفصل بين كل اثنتين منها ويضع يمينه على يساره حال الفصل كما تقدم في الركعة الأولى ؛ وهذه التكبيرات الزائدة سنة (وتسمى حياة) فلو ترك شيئا منها فلا يسجد للسمو وإن كره تركها ؛ ولو شك في العدد بنى على الأقل ؛ وتقديم هذه التكبيرات على التعوذ مستحب وعلى القراءة شرط في الاعتداد بها . فلو شرع في القراءة ولو ناسيا فلا يأتي بالتكبير لفوات محله . والمأموم والإمام في كل ما ذكر سواء غير أن المأموم اذا دخل مع الإمام في الركعة الثانية فإنه يكبر معه خمسا غير تكبيرة الاحرام فان زاد لا يتابعه ثم يكبر في الركعة الثانية التي يقضيها بعد سلام الإمام خمس تكبيرات غير تكبيرة القيام واذا ترك الإمام تكبيرات الزوائد تابعه المأموم في تركها فإن فعلها بطلت صلاته اذا رفع يديه معها ثلاث مرات متوالية لأنه فعل كثير تبطل به الصلاة وإلا فلا تبطل ؛ أما اذا اقتدى بإمام يكبر أقل من ذلك العدد فإنه يتابعه ؛ والقراءة في صلاة العيدين تكون جهرا لغير المأموم . أما التكبير فيسن الجهر فيه للجميع ويسن أن يقرأ بعد الفاتحة في الركعة الأولى سورة (ق) أو (الأعلى) أو (الكافرون) وفي الثانية سورة (القمر) أو (النازية) أو (الإخلاص) . =

== الحنابلة — قالوا اذا أراد أن يصلي صلاة العيد نوى صلاة ركعتين فوضا كفائيا ثم يقرأ دعاء الاستفتاح ندبا ثم يكبر ست تكبيرات ندبا يرفع يديه مع كل تكبيرة سواء كان إماما أو مأموما ويندب أن يقول بين كل تكبيرتين سرا الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم تسليما . ولا يتعين ذلك بل له أن يأتي بأي ذكر شاء لأن المندوب مطلق الذكر . ولا يأتي بذكر بعد التكبيرة الأخيرة من تكبيرات الزوائد المذكورة ثم يتعوذ ثم يسلم ويقرأ فاتحة الكتاب وسورة ﴿ سبح اسم ربك الأعلى ﴾ ثم يركع ويتم الركعة ثم يقوم الى الثانية فيكبر خمس تكبيرات غير تكبيرة القيام يقول بين كل تكبيرتين منها ما تقدم ذكره في الركعة الأولى ولا يشرع بعد التكبيرة الأخيرة من هذه التكبيرات الزوائد ذكر ثم يسلم ندبا ويقرأ الفاتحة ثم سورة ﴿ العاشية ﴾ ثم يركع ويتم صلاته وإن أدرك المأموم إمامه بعد تكبيرات الزوائد أو بعد بعضها لم يأت به لأنه سنة فات محلها وإن نسي المصلي التكبير الزائد أو بعضه حتى قرأ ثم تذكره لم يأت به لفوات محله كما لو ترك الاستفتاح أو التعوذ حتى قرأ الفاتحة فإنه لا يعسود له .

المالكية — قالوا صلاة العيد ركعتان كالنوافل سوى أنه ليس أن يزداد في الركعة الأولى بعد تكبيرة الاحرام وقبل القراءة ست تكبيرات وفي الركعة الثانية بعد تكبيرة القيام وقبل القراءة خمس تكبيرات . وتقديم هذا التكبير على القراءة مندوب فلو أخره عن القراءة صح وخالف المندوب وإذا اقتضى شخص بامام يزيد أو ينقص في عدد التكبير الذي ذكر أو يؤخره عن القراءة فلا يتبعه في شيء من ذلك ويندب موالاة التكبير إلا إماما فيندب له الانتظار بعد كل تكبيرة حتى يكبر المقعدون به ويكون في هذا الفصل ساكنا ويكره أن يقول شيئا من تسبيح أو تهليل أو غيرها . وكل تكبيرة من هذه التكبيرات الزائدة سنة مؤكدة فلو نسي شيئا منها فإن تذكره قبل أن يركع أتى به وأعاد غير المأموم القراءة ندبا وسجد بعد السلام لزيادة القراءة الأولى . وإن تذكره بعد أن ركع فلا يرجع له ولا يأتي به في ركوعه ==

حكم الجماعة فيها وقضائها اذا فات وقتها

وفي حكم الجماعة فيها وقضائها اذا فاتته مع الإمام تفصيل^(١) .

= فان رجع بطأت الصلاة وإذا لم يرجع سجد قبل السلام فنقص التكبير ولو كان المتروك تكبيرة واحدة إلا اذا كان التارك له مقتديا فلا يسجد لأن الإمام يجعله عنه . وإذا لم يسمع المقتدى تكبير الإمام تحرى تكبيره وكبر وإذا دخل مع الإمام أثناء التكبير كبر معه ما بقى منه ثم كمل بعد فراغ الإمام منه ولا يكبر ما فاتته أثناء تكبير الإمام . أما اذا دخل مع الإمام في القراءة فانه يأتي بعد إحرامه بالتكبير الذي فاتته سواء دخل في الركعة الأولى أو الثانية . فان كان في الأولى أتى بست تكبيرات وإن كان في الثانية كبر خمسا ثم بعد سلام الإمام يكبر في الركعة التي يقضيها ستا غير تكبيرة القيام . أما اذا أدرك مع الإمام أقل من ركعة فانه يقوم للقضاء بعد سلامه ثم يكبر ستا في الأولى بسد تكبيرة القيام ويكره رفع اليدين في هذه التكبيرات الزائدة وإنما يرفعهما عند تكبيرة الاحرام ندبا كما في غيرها من الصلوات . ويندب الجهر بالقراءة في صلاة العيدين كما يندب أن يقرأ بعد الفاتحة في الركعة الأولى سورة (الأعلى) أو نحوها . وفي الركعة الثانية سورة (الشمس) أو نحوها :

(١) الحنفية — قالوا الجماعة شرط لصحتها كالجمعة فان فاتته مع الإمام فلا يطالب بقضائها لا في الوقت ولا بعده فان أحب قضاءها منفردا صلى أربع ركعات بدون تكبيرات الزوائد يقرأ في الأولى بعد الفاتحة سورة (الأعلى) . وفي الثانية (الضحى) . وفي الثالثة (الانشراح) . وفي الرابعة (التين) .

الحنبالية — قالوا الجماعة شرط لصحتها كالجمعة إلا أنه يسن لمن فاتته مع الإمام أن يقضيها في أى وقت شاء على صفتها المتقدمة .

الشافعية — قالوا الجماعة فيها سنة لغير الحاج . ويسن لمن فاتته مع الإمام أن يصلها على صفتها في أى وقت شاء فان كان فعله لها بعد الزوال فقضاء وإن كان قبله فأداء .

ولا يسن لها أذان ولا إقامة ولكن يندب أن ينادى لها بقول (الصلاة جامعة) .

سنن العيدين ومندوباتها

ويسن للإمام أن يخطب بعد صلاة العيد خطبتين يعلم الناس فيهما أحكام زكاة الفطر في عيد الفطر وأحكام الأضحية وتكبير التشريق في عيد الأضحية ويحسن أن يعلمهم ذلك في خطبة الجمعة السابقة على العيد . وهما تخطبتي الجمعة في الأركان والشروط والسنن والمكروهات إلا في أمور : منها أن خطبتي الجمعة يشترط فيهما أن يكونا قبل الصلاة بخلاف خطبتي العيد فإنه يشترط فيهما تأخيرهما عن الصلاة فإن قدمهما لا يعتد بهما ويندب إعادتهما بعد الصلاة . ومنها أن افتتاح خطبتي الجمعة لا بد أن يكون بالحمد لله بخلاف خطبتي العيدين فإنه يسن افتتاحهما بالتكبير . ومنها أنه يندب لمستمع خطبة العيد أن يكبر عند تكبير الخطيب بخلاف خطبة الجمعة

المالكية — قالوا الجماعة شرط لكونها سنة فلا تكون صلاة العيدين سنة إلا لمن أراد إيقاعها في الجماعة ومن فائسه مع الإمام ندب له فعلها إلى الزوال . وبعده لا قضاء كما تقدم .

(١) المالكية — قالوا النداء بقول الصلاة جامعة ونحوه جائز لا مندوب .
فإن اعتقد أن قول الصلاة جامعة بخصوصه مطلوب كره الإتيان به .
(٢) المالكية — قالوا الخطبتان المذكورتان مندوبتان .

(٣) الحنفية — قالوا يسن تأخيرهما عن صلاة العيد ويعتد بهما إن قدمهما عليه وإن كان خلاف السنة ولا يعيدهما بعد الصلاة .

(٤) المالكية — قيدوا ذلك بقرب الزمن عرفاً فإن طال الزمن بعد الصلاة فلا تعادان .

(٥) الحنفية — قالوا البداءة بالحمد في خطبتي الجمعة سنة كما سيأتي .
المالكية — قالوا إن البداءة بالحمد في خطبتي الجمعة مندوب كما سيأتي .

فانه يحرم كلام المستمع لها ولو ذكر^(١) . ويفرق بين خطبتي الجمعة والعدين بأمر
أخرى مبنية في أسفل الصحيفة^(٢) .

ويندب إحياء ليلتي العدين بطاعة الله تعالى من ذكر وصلاة وتلاوة قرآن
ونحو ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم : « من أحيا ليلتي العيد محتسبا لم يمّت قلبه
يوم تموت القلوب » ويقوم مقام ذلك صلاة العشاء والصبح في جماعة . ويندب
الغسل للعدين على التفصيل المتقدم في الاغتسالات غير المفروضة . ويندب للرجل
التطيب والترين . أما النساء فلا يندب لهن ذلك اذا خرجن لصلاة العيد خشية
الافتتان بهن . أما اذا لم يخرجن لصلاة العيد فيندب لهن ما ذكر لأنه لليوم

(١) الشافعية — قالوا لا يكره الكلام مكروه لا محزم في أثناء الخطبتين سواء في ذلك
الجمعة أو العيدان .

الحنفية — قالوا لا يكره الكلام بالذكر في خطبتي الجمعة والعدين على الأصح .
(٢) الحنفية — زادوا في الفرق بينهما انه يكره أن يجلس قبل الشروع في خطبة
العيد الأولى بل يشرع في الخطبة بعد الصعود ولا يجلس بخلاف خطبة الجمعة فانه
يسن أن يجلس قبل الأولى قليلا .

المالكية — زادوا في الفرق بينهما أن الجلوس في أولها وبنيهما مطلوب
ويندب في العيد وأما في خطبة الجمعة فسنة وأيضا لو أحدث في أثناء خطبتي العدين
فانه يستمر فيهما ولا يستخلف بخلاف خطبتي الجمعة فانه إن أحدث فيهما
يستخلف .

الشافعية — زادوا في الفرق بينهما ان خطبتي الجمعة يشترط لهما القيام والطهارة
وستر العورة وأن يجلس بينهما قليلا بخلاف خطبتي العدين فلا يشترط فيهما ذلك
بل يستحب .

لا للصلاة^(١) . وأن يلبس أحسن ثيابه جديداً أو غسلاً^(٢) ولو غير أبيض ويندب أن يأكل قبل خروجه إلى المصلى في عيد الفطر وأن يكون المأكول تمراً ووزراً (ثلاثاً أو نحوها) وأما يوم الأضحية فيندب تأخير الأكل حتى يرجع من الصلاة . ويندب أن يأكل شيئاً من الأضحية أن ضحى فإن لم يضح خير بين الأكل قبل الخروج وبعده^(٣) . ويندب لغير الإمام أن يبادر بالخروج إلى المصلى بعد صلاة الصبح ولو قبل^(٤) الشمس . أما الإمام فيندب له تأخير الخروج إلى المصلى بحيث إذا وصلها صلى ولا ينتظر .

ويندب يوم العيد تحسين هيئته بتقليم الأظفار وإزالة الشعر والأدران^(٥) .

(٣) الخفية — قالوا هذه الأمور كلها سنة لا مندوبة للرجال دون النساء لأنهن لا يجب عليهن صلاة العيد وهي سنة للمصلى نعم صحح أن الغسل والتطيب ستان لكل قادر عليهما سواء صلى أو لا لأنه يوم زينة واجتماع بخلاف الجمعة .

(٤) المالكية — قالوا يندب لبس الجديد لا الغسيل ولو كان أحسن .

الحنابلة — قالوا يستثنى من ذلك المعتكف فإنه يخرج في ثياب اعتكافه لصلاة العيد .

(٣) المالكية والشافعية — قالوا يندب تأخير الأكل في عيد الأضحية مطلقاً ضحى أم لا .

(٤) المالكية — قالوا يندب لغير الإمام أن يخرج بعد طلوع الشمس إن كان مثله قريباً من المصلى وإلا خرج بقدر ما يدرك الصلاة مع الإمام .

(٥) الحنابلة — قالوا يندب ذلك لكل مطالب بالصلاة وإن لم تكن صلاة العيد .

ويندب أن يخرج إلى المصل مائتيا وأن يكبر في حال خروجه جهرا^(١١) وأن يستمر على تكبيره إلى أن تفتح الصلاة^(١٢) . ويندب لمن جاء إلى المصل من طريق أن يرجع من أخرى . ويندب أيضا أن يظهر البشاشة والفرح في وجهه من يلقاه من المؤمنين . وأن يكثر من الصدقة النافلة بحسب طاقته . وأن يخرج زكاة الفطر إذا كان مطالبا بها قبل صلاة العيد وبعد صلاة الصبح .

مبحث في المكان الذي تؤدي فيه صلاة العيد

يسن أن تؤدي صلاة العيدين بالصحراء^(١٣) ويكره فعلها في المسجد من غير عذر إلا بمكة فالأفضل فعلها في المسجد الحرام لشرف البقعة ومشاهدة البيت^(١٤) .

(١) المالكية — قالوا يكبر حال خروجه إن خرج بعد طلوع الشمس وإن خرج قبلها لا يكبر حتى تطلع .

(٢) الحنفية — قالوا إن السنة تحصل بالتكبير مطلقا سواء كان سرا أو جهرا إلا أن الأفضل يكبر سرا على المعتمد .

(٣) المالكية — قالوا يستمر على التكبير إلى بحىء الإمام وقيل إلى أن يقوم للصلاة ولو لم يشرع فيها . والقولان متساويان . أما الإمام فيستمر على تكبيره إلى أن يدخل المحراب .

(٤) المالكية — قالوا يندب فعلها بالصحراء ولا يسن .

(٥) الحنابلة — قيدوا الصحراء بأن تكون قرية من البنيان عرفا فان بدلت عن البنيان عرفا فلا تصح صلاة العيد فيها .

(٦) الشافعية — قالوا فعلها بالمسجد أفضل لشرفه إلا لعذر كضيقه فيكره فيه للزحام ويحتل يسن الخروج للصحراء .

(٧) الحنفية — لم يستثنوا مسجد مكة من المساجد التي يكره فعلها فيها .

وإنما يكره فعلها في المسجد لغيره من بمكة لخالفه السنة وإن كان المسجد يسع المصلين . ولا يكره فعلها في المسجد لعذر كالطر ونحوه .

ومتى خرج الإمام للصلاة في الصحراء ندب له أن يستخلف غيره ليصلي بالضعفاء الذين يتضررون بالخروج إلى الصحراء صلاة العيـد بأحكامها المتقدمة لأن صلاة العيد يجوز أدائها في موضعين .

ويكره التنفل للإمام والمأموم قبل صلاة العيد وبعدها على تفصيل .^(٢)

(١) المالكية — قالوا لا يندب أن يستخلف الإمام من يصلي بالضعفاء ولم أن يصلوا جماعة ولكن لا يجهرون بالقراءة ولا يخطبون بعدها بل يصلونها سرا من غير خطبة وصلاة العيدين كالجمعة تؤدي في موضع واحد وهو المصلي مع الإمام متى كان الشخص قادرا على الخروج لها . فمن فعلها قبل الإمام لم يأت بالسنة على الظاهر ويسن له فعلها معه . نعم إن فائته مع الإمام ندب له فعلها كما تقدم .

(٢) المالكية — قالوا يكره التنفل قبلها وبعدها إن أدت بالصحراء كما هو السنة . وأما إذا أدت بالمسجد على خلاف السنة فلا يكره التنفل لا قبلها ولا بعدها .

الحنبليّة — قالوا يكره التنفل قبلها وبعدها بالموضع الذي تؤدي فيه سواء المسجد أو الصحراء .

الشافعية — قالوا يكره للإمام أن يتنفل قبلها وبعدها سواء كان في الصحراء أو غيرها . وأما المأموم فلا يكره له التنفل قبلها مطلقا ولا بعدها إن كان ممن لم يسمع الخطبة لصمم أو بعد . وإلا كره .

الحنفية — قالوا يكره التنفل قبل صلاة العيد في المصلي وغيرها ويكره التنفل بعدها في المصلي فقط . وأما في البيت فلا يكره .

مبحث تكبير التشريق

و يطلب التكبير عقب الصلوات على تفصيل في المذاهب .^(١)

(١) الحنفية — قالوا تكبير التشريق واجب على المقيم بالمصر إذا صلى المكتوبة في جماعة مستحبة . فلا يجب على المسافر ولا على المقيم بالقرى ولا عقب صلاة النافلة ولا على المنفرد ولا على من صلى المكتوبة في جماعة غير مستحبة بجماعة النساء فلا يجب عليهن التكبير عقب الصلوات ولو صلين جماعة . نعم إذا اقتدت المرأة بالرجال فإنه يجب عليها أن تكبر ولكنها تسريه . ويتبدئ وقته عقب صلاة الصبح من يوم عرفة وينتهي عقب صلاة العصر من آخر أيام التشريق وهو اليوم الرابع من أيام العيد (وأيام التشريق هي الأيام الثلاثة التي تلي يوم العيد) ؛ ولفظه هو أن يقول مرة واحدة . الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر لله الحمد . وله أن يزيد الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا إلى آخر الصيغة المشهورة وينبغي أن يكون متصلا بالسلام حتى لو تكلم أو أحدث بعد السلام متعمدا سقط عنه التكبير وإثم فلو سبقه حدث بعد السلام فهو مخير إن شاء كبر في الحال لعدم اشتراط الطهارة فيه وإن شاء توضأ وأقى به ولا يكبر عقب صلاة الوتر ولا صلاة العيد ؛ وإذا فائتة صلاة من الصلوات التي يجب عليه أن يكبر عقبها فإنه يجب عليه أن يقضى التكبير تبعا لها ولو قضاها في غير أيام التشريق . وأما إذا قضى فائتة لا يجب عليه التكبير عقبها في أيام التشريق فإنه لا يكبر عقبها وإذا ترك الإمام التكبير يكره المقتدى ولكن بعد أن يفصل الإمام بين الصلاة والتكبير بما يقطع البناء على صلاته كالخروج من المسجد والحديث العمد والكلام .

الحنابلة — قالوا يسن التكبير عقب كل صلاة مفروضة آذيت في جماعة ويتبدئ وقته من صلاة صبح يوم عرفة إذا كان المصل غير محرم ومن ظهر يوم النحر إذا كان محرما وينتهي فيهما بعصر آخر أيام التشريق وهي الأيام الثلاثة التي تلي يوم العيد ولا فرق في ذلك بين المقيم والمسافر والذكر والأنثى ولا بين الصلاة . =

== الحاضرة والصلاة المقضية في أيام التشريق بشرط أن تكون من عام هذا العيد فلا يسن التكبير عقب صلاة النوافل ولا الفرائض إذا أذيت فردى . وصفته أن يقول . الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر الله أكبر والله الحمد . ويجزئ في تحصيل السنة أن يقول ما ذكر مرة واحدة وإن كرره ثلاث مرات فلا بأس به وإذا فائت صلاة من هذه الصلوات التي يطالب التكبير بعدها وقضاها بعد أيام التشريق فلا يكبر عقب قضاها ويكبر المأموم إذا نسيه إمامه ومن عليه سجود بعد السلام فانه يؤخره عن السجود . والمسبوق يكبر بعد الفراغ من قضاء ما فاتته وبعد السلام به وهذا التكبير يسمى المقيد وعندهم أيضا تكبير مطلق وهو بالنسبة لعيد الفطر من أول ليلته الى الفراغ من الخطبة وبالنسبة لعيد الأضحي من أول عشر ذي الحجة الى الفراغ من خطبتي العيد ويسن الجهر بالتكبير مطلقا أو مقيدا لغيره .

المالكية - قالوا يندب لكل مصلي ولو كان مسافرا أو صبيا أو امرأة أن يكبر عقب خمس عشرة فريضة سواء صلاها وحده أو جماعة سواء كان من أهل الأمصار أو غيرها . ويندئ عقب صلاة الظهر يوم العيد وينتهي بصلاة الصبح من اليوم الرابع وهو آخر أيام التشريق وهي الأيام الثلاثة التالية ليوم العيد . ويكره أن يكبر عقب النافلة وعقب الصلاة الفائتة سواء كانت من أيام التشريق أو من غيرها ويكون التكبير عقب الصلاة كما تقدم فيقدمه على الذكر الوارد بعد الصلاة كقراءة آية الكرسي والتسبيح ونحوه إلا أنه إذا ترتب عليه سجود بعدى أخره عنه لأن السجود البعدى ملحق بالصلاة . وإذا ترك التكبير عمدا أو سهوا فانه يأتي به إن قرب الفصل عرفا ؛ وإذا ترك الإمام التكبير كبر المقتدى ؛ ولفظ التكبير (الله أكبر الله أكبر الله أكبر) لا خير على المعتمد والمرأة تسمع نفسها في التكبير فقط . وأما الرجل فيسمع نفسه ومن يليه .

الشافعية - قالوا التكبير المذكور سنة بعد الصلاة المفروضة سواء صليت جماعة أو لا وسواء كبر الإمام أو لا . وبعد النافلة وصلاة الجنائز . وكذا يسن بعد ==

أحكام عامة تتعلق بالنوافل

مبحث الأوقات التي ينهى عن الصلاة فيها

ينهى عن التنفل في أوقات مفصلة في المذاهب .^(١)

= الفائتة التي تقضى في أيام التكبير . ووقته لغير الحاج من بفر يوم عرفة الى غروب شمس اليوم الثالث من أيام التشريق (وهي ثلاثة أيام بعد يوم العيد) . أما الحاج فانه يكبر من ظهر يوم النحر الى غروب آخر أيام التشريق . ولا يشترط أن يكون متصلا بالسلام فلو فصل بين الفراغ من الصلاة والتكبير فاصل عمدا أو سهوا كبر وان طال الفصل ولا يسقط بالفصل . وأحسن ألفاظه أن يقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد . الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا لا إله إلا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأعز جنده وهزم الأحزاب وحده لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون . ويسن الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه وأنصاره وأزواجه وذريته .

وكما يسن التكبير بعد الصلوات المذكورة ويسمى بالتكبير المقيد يسن أيضا أن يكبر جهرا في المنازل والأسواق وغيرهما من غروب شمس ليلتي العيدين الى أن يدخل الإمام في صلاة العيد والى إحرامه اذا صلى منفردا . أما اذا لم يصل أصلا فانه يكبر الى الزوال والمرأة لا ترفع صوتها بالتكبير مع غير محارمها . ويسمى التكبير ليلة العيد بالتكبير المطلق . ويقدم التكبير المقيد على أذكار الصلاة بخلاف المطلق فانه يؤخر عنها .

(١) الحنفية — قالوا يكره التنفل تحريرا في أوقات . وهي بعد طلوع الفجر قبل صلاة الصبح إلا سبها فلا تكرر؛ وبعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس فلا =

= يصلى في هذا الوقت نافلة ولو سنة الفجر إذا فاته لأنها متى فاتت وحدها سقطت ولا تعاد كما تقدم . وبعد صلاة فرض العصر الى غروب الشمس . وبعد الغروب قبل صلاة المغرب اذا أطال . أما صلاة ركعتين خفيفتين فانه مباح إذا لم يثبت دليل على كراهتهما ؛ وعند خروج الخطيب من خلوته للخطبة سواء كانت خطبة الجمعة أو عيد أو حج أو نكاح أو كسوف أو استسقاء وعند إقامة المؤذن للصلاة المكتوبة إلا سنة الفجر إذا أمن فوت الجماعة في التبع كما تقدم ؛ وقبل صلاة العيد وبعدها على ما تقدم ؛ وبين الظهر والعصر المجموعتين في عرفة جمع تقديم ولو سنة الظهر ، وبين المغرب والعشاء المجموعتين في المزدلفة جمع تأخير ولو سنة المغرب ، وعند ضيق وقت المكتوبة . وإذا وقع النفل في وقت من هذه الأوقات انعقد مع الكراهة التحريمية ويجب قطعه وأداؤه في وقت الجواز ؛ هذا ولا تنعقد صلاة الفريضة والحنابلة وسجدة التلاوة في ثلاثة أوقات وهي : وقت طلوع الشمس حتى ترتفع فلو شرع في صلاة الصبح ثم طلعت عليه الشمس أثناءها بطلت صلاته . ووقت توسط الشمس في كبد السماء الى أن تزول ؛ وعند احمرارها الى أن تغيب ويستثنى من ذلك عصر اليوم الحاضر فانه يصح أدائه عند غروب الشمس مع الكراهة التحريمية وإنما لا تنعقد الحنابلة في هذه الأوقات إذا حضرت قبل دخولها . أما إذا حضرت فيها فانها تصح ؛ ويكره تأخيرها الى وقت الجواز . ومثل ذلك سجدة التلاوة فإذا وجبت قبل هذه الأوقات فلا تنعقد فيها . وأما إذا وجبت فيها فانها تنعقد وتصح ولكن الأفضل تأخيرها الى وقت الجواز .

الحنابلة — قالوا يلزم التنفل ولا يتعقد ولو كان له سبب في أوقات ثلاثة وهي : (أولاً) من طلوع الفجر الى ارتفاع الشمس قدر ربح إلا ركعتي الفجر فانها تصح في هذا الوقت قبل صلاة الصبح وتحرم ولا تنعقد بعده . (ثانياً) من صلاة العصر ولو بمجموعة مع الظهر جمع تقديم الى تمام الغروب إلا سنة الظهر فانها تجوز بعد العصر بمجموعة مع الظهر . (ثالثاً) عند توسط الشمس في كبد السماء حتى تزول ويستثنى من ذلك كله ركعتا الطواف فانها تصح في هذه الأوقات مع كونها =

= نافلة ومثلها الصلاة المعادة بشرط أن تقام الجماعة وهو بالمسجد فإنه يصح أن يعيد الصلاة التي صلاها مع الجماعة وإن وقعت نافلة وكذا تحية المسجد إذا دخل حال خطبة الإمام وقت توسط الشمس في كبد السماء فإنها تصح وإذا شرع في صلاة النافلة قبل دخول وقت من هذه الأوقات ثم دخل الوقت وهو فيها فإنه يحرم عليه إتمامها وإن كانت صحيحة . أما صلاة الجنائزة فإنها تحرم في وقت توسط الشمس في كبد السماء إلى أن تزول وفي وقت شروعا في الغروب إلى أن يتكامل الغروب وفي وقت طلوعها إلى أن يتكامل فيحرم فعلها في هذه الأوقات ولا تتعقد إلا لعذر فيجوز .

الشافعية — قالوا تكره صلاة النافلة التي ليس لها سبب تحريماً ولا تتعقد في خمسة أوقات وهي : (أولاً) بعد صلاة الصبح أداء إلى أن ترتفع الشمس . (ثانياً) عند طلوع الشمس إلى ارتفاعها قدر رمح . (ثالثاً) بعد صلاة العصر أداء ولو مجموعة مع الظهر في وقته . (رابعاً) عند اصفرار الشمس حتى تغرب . (خامساً) وقت استواء الشمس في كبد السماء إلى أن تزول . أما الصلاة التي لها سبب متقدم عليها كتحية المسجد وسنة الوضوء وركعتي الطواف فإنها تصح بدون كراهة في هذه الأوقات لوجود سببها المتقدم وهو الطواف والوضوء ودخول المسجد وكذا الصلاة التي لها سبب مقارن كصلاة الاستسقاء والكسوف فإنها تصح بدون كراهة أيضاً لوجود سببها المقارن وهو القحط وتغييب الشمس . أما الصلاة التي لها سبب متأخر كصلاة الاستخارة والتوبة فإنها لا تتعقد لتأخير سببها . ويستثنى من ذلك الصلاة بمكة فإنها تتعقد بلا كراهة في أي وقت من أوقات الكراهة وإن كانت خلاف الأولى . ويستثنى أيضاً من وقت الاستواء يوم الجمعة فإنه لا تحرم فيه الصلاة نعم تحرم الصلاة مطلقاً بعد جلوس الخطيب على المنبر يوم الجمعة إلا تحية المسجد فإنها تسن بشرط أن لا تزيد عن ركعتين فلو قام لثالثة بطلت صلاته كلها . وأما خطبة غير الجمعة فتكره الصلاة فيها تنزيهاً . ويكره تنزيهاً التثقل عند إقامة الصلاة المفروضة غير الجمعة . أما هي فيحرم التثقل عند إقامتها إن ترتب عليه فوات ركوعها =

== الثاني مع الإمام ويجب قطع النافلة عند ذلك . وإذا شرع في النقل قبل إقامة الصلاة ثم أقيمت وهو يصليها آثمه إن لم يخش فوات الجماعة بسلام الإمام وإلا ندب له قطعه إن لم يغلب على ظنه الحصول على جماعة أخرى .

المالكية - قالوا يحرم التنفل وهو كل ما عدا الصلوات الخمس المفروضة كالجنازة التي لم يخف عليها التغير ويمجد التلاوة ويمجد السهو في سبع أوقات وهي من ابتداء طلوع الشمس الى تمامه ؛ ومن ابتداء غروب الشمس الى تمامه ، وحال خطبة الجمعة اتفاقا والعيد على الراجح ، وحال خروج الإمام للخطبة ، وحال ضيق الوقت الاختياري أو الضروري للصلاة المكتوبة ، وحال تذكر الفائتة إلا الوتر خلفته لأنه يجب قضاؤها يجزئ تذكرها لقوله صلى الله عليه وسلم « من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك » ، وحال إقامة الصلاة للإمام الراتب لقوله عليه الصلاة والسلام : « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » ويكره ما ذكر من النقل وما مثله مما تقدم في أوقات الأول بعد طلوع الفجر الى قبيل طلوع الشمس ، ويستثنى من ذلك أمور : رغبة الفجر فلا تذكره قبل صلاة الصبح أما بعدها فتكره . والورد وهو مراتبه الشخص على نفسه من الصلاة ليلا فلا يكره فعله بعد طلوع الفجر بل يندب ولكن بشروط : (١) أن يفعله قبل صلاة الفجر والصبح فان صلى الصبح فات الورد وإن تذكره في أثناء ركعتي الفجر قطعها وصلى الورد وإن تذكره بعد الفراغ منهما صلى الورد وأعاد الفجر لأن الورد لا يفوت إلا بصلاة الصبح كما تقدم . (٢) أن يكون فعله قبل الإسفار فان دخل الإسفار كره فعله . (٣) أن يكن معتادا له فان لم يعتد التنفل في الليل كره له التنفل بعد طلوع الفجر . (٤) أن يكون تأخيره بسبب غلبة النوم آخر الليل فان أخره كسلا كره فعله بعد طلوع الفجر . (٥) أن لا يخاف بفعله فوات صلاة الصبح في جماعة وإلا كره الورد إن كان الشخص خارج المسجد وحرم إن كان فيه وكانت الجماعة للإمام الراتب ويستثنى أيضا من الكراهة في الوقت المذكور صلاة الشفع والوتر إذا لم يصلهما حتى طلع الفجر فإنه يطالب بهما ما دام لم يصل الصبح إلا إذا أخر الصبح حتى بقي على طلوع الشمس مقدار صلاته فقط =

مبحث قضاء النافلة إذا فات وقتها أو فسدت بعد الشروع

إذا فاتت النافلة فلا تقضى إلا ركعتي الفجر فانهما يقضيان من حل النافلة بعد طلوع الشمس الى الزوال على التفصيل المتقدم .

= فانه يترك الشفع والوتر حينئذ ويصليه . ويستثنى أيضا صلاة الجنابة ويجوز التلاوة إذا فعلا قبل الإسفار ولو بعد صلاة الصبح فلا تكرهان أما بعد الإسفار فتكره صلاتهما إلا إذا خيف على الجنابة التغير بالتأخير فلا تؤخر . (الثاني) من أوقات الكراهة بعد تمام طلوع الشمس الى أن ترتفع قدر ربح وهو اثنا عشر شهرا بالشبر المتوسط . (الثالث) بعد أداء فرض العصر الى قبيل الغروب ويستثنى من ذلك صلاة الجنابة ويجوز التلاوة إذا فعلا قبل اصفرار الشمس . أما بعد الاصفرار فتكرهان إلا إذا خيف على الجنابة التغير . (الرابع) بعد تمام غروب الشمس الى أن تصل المغرب . (الخامس) قبل صلاة العيد أو بعدها بالمصلى على التفصيل السابق ، وإنما ينهى عن التنفل في جميع الأوقات السابقة (أوقات الحرمة والكراهة) إذا كان مقصودا فمضى قصد التنفل كان منهيًا عنه نهى تحريم أو كراهة على ما تقدم ولو كان مندورا أو قضاء نفل أفسده . أما إذا كان النفل غير مقصود كان شرع في فريضة وقت النهى فتذكر أن عليه فائضة بعد صلاة ركعة من الفرض الحاضر فانه يندب أن يضم إليها ركعة أخرى ويجعله نفلا ولا يكره . وإذا أحرم بنفل في وقت النهى وجب عليه قطعه ان كان في أوقات الحرمة إلا من دخل المسجد والإمام يخطب فشرع في النفل جهلا أو نسيانا فلا يقطعه أما إذا خرج الخطيب الى المذبح بعد الشروع في النفل فلا يقطعه ولو لم يعقد ركعة بل يجب الاتمام وندب له قطعه في أوقات الكراهة ولا قضاء عليه فيهما .

(١) الشافعية — قالوا يندب قضاء النفل الذي له وقت كالنوافل التابعة للكتوبة والضحية والعديد . أما ما ليس له وقت فانه لا يقضى سواء كان له سبب كصلاة الكسوف أو ليس له سبب كالنفل المطلق .

الحنابلة — قالوا لا يندب قضاء شيء من النوافل إلا السنن التابعة للفريضة والوتر .

وإذا شرع في النفل ثم أفسده فلا يجب عليه قضاؤه لأنه لا يتعين بالشروع فيه^(١).

مبحث في مكان صلاة النافلة

صلاة النافلة في المنزل أفضل لقوله عليه الصلاة والسلام: « صلوا أيها الناس في بيوتكم فإن أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة ». رواه البخاري ومسلم، ويستثنى النافلة التي شرعت لها الجماعة كالتراويح فإن فعلها في المسجد أفضل على التفصيل المتقدم في مبحثها.

مبحث صلاة النفل على الدابة

وتجوز صلاة النافلة على الدابة بلا عذر على تفصيل في المذاهب^(٢).

(١) الحنفية — قالوا إذا شرع في النفل ثم أفسده لزمه قضاؤه. فان نوى ركعتين أو لم ينو عددا ثم أفسده لزمه قضاء ركعتين. وكذا ابن نوى أربعاً على الصحيح. ولو شرع في نفل يظنه مطلوباً منه ثم تبين له أثناء الصلاة أنه غير مطلوب لم يلزمه قضاؤه.

المالكية — قالوا يجب قضاء النفل إذا أفسده فان نوى ركعتين أو لم ينو عدداً ثم أفسده وجب عليه قضاء ركعتين. أما إذا نوى أربع ركعات ثم أفسدها فان كان الإفساد قبل عقد الركعة الثالثة برفع رأسه من ركوعها مطمئناً معتدلاً وجب قضاء ركعتين وان كان بعد عقد الركعة الثالثة بما ذكر وجب عليه قضاء أربع ركعات.

(٢) المالكية — قالوا فعل التراويح في البيت أفضل من فعلها في المسجد إذا لم يترتب على فعلها في البيت تعطيل المساجد.

(٣) الشافعية — قالوا صلاة النافلة على الدابة جائزة إلى الجهة التي يقصدها المسافر ولا يجوز له الانحراف عنها إلا للقبلة فان انحرف لغير القبلة عاباً عامداً =

= بطلت صلاته . وإنما تجوز السفر ولو لم يكن سفر قصر ويصلها صلاة تأتة
بركوع وسجود إلا إذا شق عليه ذلك فإنه يوى بركوعه وسجوده بحيث يكون انحناء
السجود أخفض من انحناء الركوع إن سهل وإلا فعل ما أمكنه ويجب عليه فيها
استقبال القبلة إن لم يشق عليه . فإن شق عليه استقبالها في كل الصلاة وجب عليه
أن يستقبلها عند افتتاح الصلاة بتكبيره الإحرام . فإن شق عليه ذلك أيضاً سقط
استقبال القبلة بشروط ستة : (الأول) أن يكون السفر مباحاً . (الثاني) أن
يقصد السفر إلى مكان لا يسمع فيه نداء الجمعة . (الثالث) أن يكون السفر لغرض
شرعى كالتيجارة . (الرابع) دوام السفر حتى يفرغ من الصلاة التي شرع فيها فلو قطع
السفر وهو يصلي لزمه استقبالها . (الخامس) دوام السير فلو نزل أو وقف للاستراحة
في أثناء الصلاة لزمه الاستقبال ما دام غير سائر . (السادس) ترك الفعل الكثير
بلا عذر كالركض والعدو بلا حاجة في أثناء الصلاة المذكورة أما إن كان حاجة
فلا يضر ويجب أن يكون مكانه على الدابة طاهراً بخلاف ما إذا بال الدابة
أو دمي فيها أو وطئت نجاسة رطبة فإن كان زمناها بيده بطلت صلاته وإلا فلا .
أما إن كانت النجاسة جافة فإن فارقها الدابة حالاً صحت الصلاة وإلا فلا تصح
ومن جعل دابته تطلاً نجاسة بطلت صلاته مطلقاً .

ويجوز للسافر أن يتنقل ماشياً فإن كان في غير وحل لزمه إتمام الركوع والسجود
والتوجه فيهما إلى القبلة كما يجب عليه التوجه إليها عند إحرامه والجلوس بين
السجدتين ولا يمشی إلا في قيامه وأعتداله من الركوع قائماً وتشهده وسلامه
كذلك . ومن كان ماشياً في نحو تلج أو وحل أو ماء جاز له الإيماء بالركوع
والسجود إلا أنه يلزمه استقبال القبلة فيهما والمأشئ إذا وطئ نجاسة عمداً في أثناءها
بطلت صلاته مطلقاً فإن وطئها سهواً صحت صلاته إن كانت جافة وفارقها حالاً
وإلا بطلت صلاته .

المالكية — قالوا يجوز للسافر مسفراً تقصر فيه الصلاة وسأى في بيانه : أن
يصل النفل ولو كان وتراً على ظهر الدابة بشرط أن يكون راجياً لها ركوباً معتاداً =

«وله ذلك متى وصل إلى مبدأ قصر الصلاة على الأحوط ثم إن كان راكباً في «شكاف» وتختران» ونحوها مما يتيسر فيه الركوع والسجود عادة صلى بالركوع والسجود قائماً أو جالساً إن شاء لا بالإيماء ويقوم استقبال جهة السفر مقام استقبال القبلة وإن كانت راكباً لأثان ونحوها صلى بالركوع والإيماء للسجود بشرط أن يكون الإيماء للأرض لا للسرّج ونحوه وأن يحسر عمامته عن جبهته . ولا تشترط طهارة الأرض التي يوميئ لها ولا يجب عليه استقبال القبلة أيضاً ويكفيه استقبال جهة السفر فلو انحرف عنها عمداً لغير ضرورة بطلت صلاته إلا أن كان الانحراف للقبلة فتصح لأن القبلة هي الأصل ويندب للمسافر المذكور أن يبدأ صلاته بلجهة القبلة ولا يجب ولو تيسر . أما الماشي والمسافر سقراً لا تقصر فيه الصلاة لكونه قصيراً أو غير مباح مثلاً وكذا راكب الدابة ركباً غير معتاد (كالراكب مقلوباً) فلا تصح صلاته إلا بالاستقبال والركوع والسجود .

ويجوز للتنفل على الدابة أن يفعل ما لا بد منه من ضرب الدابة بسوط ونحوه وتحريك رجله وإمسالك زمامها بيده ولكنه لا يتكلم ولا يلتفت . وإذا شرع في الصلاة على ظهرها ثم وقف فإن نوى إقامة تقطع حكم السفر زل وتم بالأرض بالركوع والسجود وإلا خفف القراءة وأتم على ظهرها . وأما الفرض على ظهر الدابة ولو كان نفلاً منذوراً فلا يصح إلا في المودج ونحوه بشرط استقبال القبلة والركوع والسجود والقيام أما على الأثان ونحوها فلا يصح إلا لضرورة كما تقدم .

الحفيضة — قالوا تندب الصلاة على الدابة إلى أى جهة توجهت إليها دابته فلو صلى إلى جهة غير التي توجهت إليها دابته لا تصح لعدم الضرورة ولا يشترط في ذلك السفر بل ينتقل المقيم بلا عذر متى جاوز المصر إلى المحل الذي يجوز للمسافر قصر الصلاة فيه . وبنى أن يوميئ لأن الصلاة على الدابة شرعت بالإيماء فلو سجد على شيء وضعه أو سجد على السرّج اعتبر سجوده إيماءً إن كان أخفض من الركوع . ولا يشترط استقبال القبلة في ابتداء الصلاة لأنها لما جازت إلى غير جهة الكعبة =

== جاز الافتتاح الى غير جهتها نعم يستحب ذلك مع عدم المشقة . ويجوز أن يمض دابته على السير بالعمل القليل كما يجوز له أن يفتح صلاته على الدابة ثم يترك عنها بالعمل القليل ويمض بانيا على ما صلاه . أما اذا أفتح الصلاة وهو على الأرض فلا يجوز له أن يمض بانيا على ظهر الدابة . ولو أفتح صلاته خارج المصر ثم دخل المصر أتم على الدابة . وأما صلاة الفرض والواجب وسنة الفجر فانها لا تجوز على الدابة إلا لضرورة تكوف من لص أو سبع على نفسه أو دابته أو ثيابه لو نزل وقد تقدم بيانه في استقبال القبلة . ولا يمنع صحة الصلاة على الدابة نجاسة كثيرة عليها ولو كانت في السرج والزكابين في الأصبع . ولا يجوز للسائى أن ينقل ماشيا بل يقف اذا أراد التنقل ويؤدى الصلاة تامة .

الحنبالة — قالوا يجوز للسافر سفرا مباحا الى جهة معينة سواء كان سفر قصر أولا أن ينقل على ظهر الدابة أو على الأرض اذا كان ماشيا ويجب على المتنقل على الدابة أن يركع ويسجد ويستقبل القبلة في جميع الصلاة متى أمكنه ذلك بلا مشقة فان شق عليه شئ من ذلك فلا يجب . فيستقبل جهة سفره إن شق عليه استقبال القبلة ويومئ للركوع أو السجود ان تعسر واحد منهما . ولازم أن يكون الإيماء للسجود أخفض من الإيماء للركوع ان تيسر . وأما الماشى فيلزمه افتتاح الصلاة الى جهة القبلة وأن يركع ويسجد بالأرض الى جهة القبلة أيضا ويفعل باقى الصلاة وهو ماش مستقبلا جهة مقصده . ومن كان ينقل على الدابة أو وهو ماش وكان مستقبلا جهة مقصده ثم عدلت به دابته أو عدل هو عنها فان كان العدول لجهة القبلة صححت وإن كان لغيرها فان كان لغير عذر بطلت صلاته مطلقا وإن كان لغير وطال العدول عرفا بطلت وإلا فلا . ويشترط طهارة ما تحت الراكب المتنقل من برذعة ونحوها بخلاف الحيوان فلا تشترط طهارته . أما من سافر ولم يقصد جهة معينة ركذا من سافر مسفرا مكروها أو محرما فانه يلزمه كل ما يلزم في الصلاة من استقبال القبلة وغيرها .

مباحث الجمعة دليل فرضية صلاتها

صلاة الجمعة ركعتان لما روى عن عمر رضی الله عنه أنه قال : « صلاة الجمعة ركعتان تمام فبرقصر على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم » ؛ رواه أحمد والسنائي وابن ماجه باسناد حسن . وهي فرض عين مستقل وليست بدلا عن الظهر غير أنها لو فاتت فرض عليه صلاة الظهر أربعاً ، وقد ثبتت فرضيتها بالكتاب والسنة والإجماع . أما الكتاب فبقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَوَدَّى لِّلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴾ . وأما السنة فمنها حديث عمر المتقدم ، ومنها قوله صلى الله عليه وسلم : « من ترك ثلاث جمع متواليات من غير عذر طبع الله على قلبه » رواه أحمد والحاكم وصححه . وقوله صلى الله عليه وسلم : « لقد هممت أن أمر رجلاً يصلي بالناس ثم أحرق على رجال يتخلفون عن الجمعة في بيوتهم » . رواه مسلم . وأما الإجماع فقد انفقت الأمة على فرضيتها .

شروطها

للجمعة شروط وجوب وشروط صحة زيادة على شروط الصلاة المتقدمة . فأما شروط وجوبها الزائدة فمنها « الذكورة » فلا تجب على الأنثى لكنها ان حضرت وأنتها أجزأتها عن الظهر . ومنها (الحرية) فلا تجب على من فيه رق ولكن ان أذاها أجزأتها عن الظهر . ومنها (الإقامة في المحل الذي تقام فيه الجمعة أو في محل متصل به) بحيث لا يكون بعيداً عنه ولو لم يكن مصراً وفي ذلك تفصيل في المذاهب .^(١)

(١) الحنفية — قالوا الإقامة من شروط وجوب الجمعة ولو من مسافر اذا نوى أن يقيم خمسة عشر يوماً . أما الاستيطان (أى دوام الإقامة) فليس شرطاً لوجوبها . ويشترط أيضاً المصرف لو كان مقبلاً بقرية فلا تجب عليه الجمعة لقول على : (لاجمعة ولا تشريق ولا صلاة فطر ولا أضحية إلا في مصر جامع أو مدينة عظيمة) =

== ومثل الإقامة في المصر الجامع الإقامة بمكان قريب منه بحيث لا يبعد عنه أكثر من غلوة وهي (أربعمائة ذراع) في الأصح . والفرق بين القرية والمصر أن المصر هي ما لا يسع أكبر مساجدها أهلها المكلفين بالجمعة والقرية بخلافها وعلى هذا فتوى أكثر الفقهاء وإن كان مشهور المذهب أن المصر هو كل موضع له أمير وقاض يقدر على إقامة أكثر الحلود وإن لم يتفذهما بالفعل .

الحنابلة — قالوا تجب الجمعة على المقيم ببلدة تقام بها الجمعة ولو كان بينه وبين المسجد الذي تقام فيه أكثر من فرسخ وكذا أن الإقامة بالمصر شرط في الوجوب فالمصر أيضا شرط في الصحة فلا تصح من أهل القرى إلا إذا استوطن القرية . الواحدة أربعون رجلا فأكثر ممن تجب عليهم بحيث لا يفارقونها صيفا ولا شتاء فإن كان مقبلا خارجا عن البلدة الذي تقام به الجمعة فإنها لا تجب عليه إلا إذا كان بينه وبين الموضع الذي تقام فيه فرسخ فأقل فإن كان بينه وبين ذلك الموضع أكثر من فرسخ فإنها لم تجب عليه . وكذا تجب على المسافر إذا نوى الإقامة أكثر من أربعة أيام بشرط أن يكون بينه وبين موضع إقامته فرسخ فأقل أيضا .

المالكية — قالوا من شروط وجوب الجمعة الإقامة بالبلد الذي تقام فيه أو بقرية أو خيمة بعيدة عنه بثلاثة أميال وثلاث فقط . وتعتبر هذه المسافة من المنارة التي في طرف البلد إن جاز تعدد مساجد الجمعة بأن كان هناك ضرورة توجب التعدد كما يأتي : أما إذا منع تعدد المساجد فتعتبر هذه المسافة من منارة الجامع الذي أقيمت فيه الجمعة أولا وسيأتي أيضا ، فالمقيم والمسافر الذي نوى إقامة أربعة أيام تامة تجب عليه الجمعة وإن كانت لا تتعقد بالمسافر الذي نوى الإقامة .

أما الاستيطان وهو الإقامة بنية التأبيد فهو شرط لوجوبها ابتداء ولصحتها فلا تجب الجمعة ابتداء إلا على قوم أقاموا في بلدة على التأبيد بحيث يمكنهم حمايتها والذود عنها من الطوائر الغالبة ولا تصح الجمعة إلا في بلدة مستوطنة فلورل جماعة كثيرة بمكان ونووا فيه الإقامة شهرا مثلا وأرادوا أن يقيموا جمعة في ذلك ==

ومن شروط وجوب الجمعة عدم العذر المبيح لتركها فتسقط عن المريض الذى يتضرر بالذهاب لحضورها ماشيا أو راكبا أو محمولا . فان قدر على السعى لها راكبا

= المكان فلا تجب عليهم ولا تصح ، ولا يشترط فى بلد الجمعة أن يكون مصرا فتصح فى القرية وفى الاخصاص وهى البيوت المبنية من الجريد أو القصب الفارسي (البوص) وأما بيوت الشعر فلا تجب الجمعة على أهلها ولا تصح لأن الغالب عليهم الأرجال إلا اذا كانوا قرييين من بلدها فتجب عليهم تبعا كما تقدم .

الشافعية — قالوا يشترط لوجوب الجمعة الإقامة ببلدها أو بمحل قريب منه بحيث يسمعون النداء فيه إلا اذا بلغ عددهم أربعين فتجب عليهم إقامتها ببلدهم ولا يجب عليهم السعى للبلد القريب منهم ، ومتى تحققت الإقامة وجبت الجمعة ولو كان الشخص مسافرا ونوى إقامة أربعة أيام . وأما الأستيطان وهو الإقامة على التأييد بحيث لا يظعنون عن محلهم صيفا ولا شتاء فليس شرطا لوجوب الجمعة وإنما هو شرط للانقضاء فلا تنعقد الجمعة إلا بمن كان متوطنا فلو حضر من المتوطنين أقل من أربعين وكل العدد بمقيم غير متوطن فلا تصح الجمعة ، ولا يشترط فى الجمعة المصر فالقرية والبلد وغيرهما سواء فى وجوب الجمعة وصحتها متى تمت شروطها ، وإنما الشرط أن تقع فى بناء كما سياتى وعلم مما تقدم ان المسافر لا تجب عليه الجمعة إلا اذا خرج من بلدها بعد فجر يومها فتجب . وأما اذا خرج قبل فجر يومها فإنه لا تجب عليه ولو كان سفره قصيرا إلا اذا كان فى مكان يسمع فيه نداء الجمعة من المحل الذى تقام فيه بالبلدة الذى يخرج منها فلا تجب عليه اذا سمع النداء من غيره .

فان خرج الحصادون ونحوهم من المال الى مكان أعمالهم قبل الفجر لا تجب عليهم الجمعة إلا اذا كانوا فى مكان يسمعون فيه النداء من بلدهم .

(١) الحنفية — قالوا اذا لم يقدر على المشى بأى وجه سقطت عنه الجمعة لأنه حينئذ غير قادر على السعى فلا تجب عليه وإن وجد حاملا باتفاق أهل المذهب . =

ولو بأجرة لا يجحف به وجبت الجمعة ومنه المقعد أن لم يجد من يحمله أو وجده ولكنه يتضرر بالحضور إليها محمولا . ولذا تسقط عن الأعمى الذي لا يجد قائدا يقوده إلى المسجد إلا إذا أمكنه الوصول إلى المسجد بنفسه بدون مشقة وعن الشيخ الحرم الذي يصعب عليه حضورها . وتسقط عن الخائف من برد وحر شديدين^(١) ومثلهما الوحل والمطر الشديدين . وعن الخائف من حبس بحيث إن نخرج إليها يحبس ظاما . أما إن كان ظالما كأن كان مدينا قادرا على أداء دينه أو كان عليه قود لا يرجو العفو عنه فانها لا تسقط عنه بالخوف من الحبس لذلك . وعن الخائف على ضياع مال أو نفس أو عرض وقد تقدم ذكر باقي شروط وجوبها التي تشترك فيها مع غيرها في أول كتاب الصلاة ؛ وأما شروط صحتها فنها إيقاعها في وقت الظهر وهو من زوال الشمس إلى أن يصير ظل كل شيء مثله بعد ظل الاستواء كما تقدم فلا تصح الجمعة قبل هذا الوقت ولا بعده^(٢) .

== أما الأعمى فالإمام يقول إنها تسقط عنه كذلك ولو وجد قائدا متبرعا أو بأجر يقدر عليه والصاحبان يقولان إن قدر على الذهاب ولو بقائد متبرع أو بأجر يقدر عليه لزمته .
(١) الحنابلة — قالوا لا تجب الجمعة على الأعمى إلا إذا وجد قائدا أو ما يقوم مقام القائد كد حبل من منزله إلى محل الصلاة . أما إذا لم يجد ذلك فلا تجب وإن أمكنه الوصول إلى المسجد بدون مشقة .

(٢) المالكية — قالوا الحز والبرد إذا اشتدا جدا بحيث يحففان الماء لأهل البوادي كانوا من الأعداد المسقطه وإلا فلا .

(٣) المالكية — قيدوا المال بأن يكون له شأن وهو الذي يحفف بصاحبه ولو كان لغير المصلي أما لو كان قليلا لا يحفف بصاحبه فانخوف عليه لا يسقط الجمعة .

(٤) الحنابلة — قالوا يتبدئ وقت الجمعة من ارتفاع الشمس قدر ربح وينتهي بصيرورة ظل كل شيء مثله سوى ظل الزوال ولكن ما قبل الزوال وقت =

وإذا خرج الوقت وهم في صلاتها ففي حكم صلاتهم خلاف في المذاهب ^(١) .

ومن شروط صحة الجمعة أن تكون في جماعة فلا تصح إذا صلوا منفردين وللجماعة شروط مفصلة في المذاهب ^(٢) .

ومن شروط صحة الجمعة الخطبتان . وللخطبة أركان وشروط وسنن ومكروهات .

= جواز يجوز فعلها فيه وما بعد الزوال وقت وجوب يجب إيقاعها فيه وإيقاعها فيه أفضل .

المالكية — قالوا وقتها من زوال الشمس الى غروبها بحيث يدركها بتمامها مع الخطبة قبل الغروب فان علم أن الوقت الباقي الى الغروب لا يسع إلا ركعة منها بعد الخطبة فلا يشرع فيها بل يصلى الظهر فان شرع فلا يصح .

(١) الحنفية — قالوا تبطل صلاتهم بخروج الوقت قبل تمامها لفوات الشرط ولو بعد القعود قدر التشهد .

الشافعية — قالوا اذا شرعوا في صلاتها وقد بقى من الوقت ما يسعها ولكنهم أطالوا فيها حتى خرج الوقت لم يبطل ما صلوه بل يتونها ظهرا بانين على صلاتهم الأولى من غيرنية الظهر ويسر الإمام فيها بقى ويحرم أن يقطعوا الصلاة ويستأنفوا الظهر من أوله . أما اذا شرعوا فيها بعد أن ضاق الوقت ظانين أنه يسعها فلم يسعها ونخرج وهم في الصلاة بطلت صلاتهم ولا تنقلب ظهرا .

الحنابلة — قالوا اذا شرعوا في صلاة الجمعة آخر وقتها نخرج الوقت وهم فيها أتموها جمعة .

المالكية — قالوا ان شرع في الجمعة معتقدا ادراكها بتمامها ثم غربت الشمس قبل تمامها فان كان الغروب بعد تمام ركعة بسجديتها أتمها جمعة وإلا أتمها ظهرا .

(٢) المالكية — قالوا أقل الجماعة التي تتعقد بها الجمعة اثنا عشر رجلا غير الامام ويستترط فيهم شروط: (أحدها) أن يكونوا ممن تجب عليهم الجمعة فلا يصح =

= أن يكون منهم عبد أو صبي أو امرأة . (الثاني) أن يكونوا متوطنين فلا يضع أن يكون منهم مقيم ببلد الجمعة لتجارة مثلا أو مسافرونى الإقامة أربعة أيام . (الثالث) أن يحضروا من أول الخطبتين الى تمام الصلاة فلو بطلت صلاة واحد منهم ولو بعد سلام الامام وقيل سلامه هو فسدت الجمعة على الجميع . (الرابع) أن يكونوا مالكيين . أو حنفيين فان كانوا من الشافعية أو الحنابلة الذين يشترطون أن يكون عدد الجماعة أربعين فلا تتعقد الجمعة بهم إلا اذا قلدوا مالكا أو أبا حنيفة . ولا يلزم عند إقامة أول جمعة في قرية حضور أهل القرية كلهم بل يكفي حضور الاثنى عشر على الراجح ويشترط في الامام أن يكون ممن تجب عليه الجمعة ولو كان مسافرا نوى الإقامة أربعة أيام لكن بشرط أن تكون الإقامة بغير قصد الخطبة فان أقام بقصد الخطبة فلا يصح أن يكون إماما .

الحنفية -- قالوا يشترط في الجماعة التي تصح بها الجمعة أن تكون بثلاثة غير الامام وإن لم يحضروا الخطبة فلو خطب بحضور واحد ثم انصرف قبل الصلاة وحضر ثلاثة رجال بعد ذلك وصلى بهم صحت من غير أن يعيد عليهم الخطبة . ويشترط فيهم أن يكونوا رجالا ولو كانوا عبيدا أو مرضى أو مسافرين أو أميين أو بهم صمم لأصمهم يصلحون للإمامة في الجمعة إما لكل أحد وإما لثلثهم في الأئمة والأئمة بعد أن يخطب واحد غيرهم إذ لا يشترط أن يكون الخطيب هو إمام الجمعة فصلاحتهم للاقتداء لغيرهم أولى بخلاف النساء أو الصبيان . فان الجماعة في الجمعة لا تصح بهم وحدهم لعدم صلاحيتهم للإمامة بثلثهم فيها . ويشترط أن يستمروا مع الامام حتى يسجد السجدة الأولى فان تركه بعد ذلك بطلت صلاتهم وحدهم وأتمها هو جمعة وإن تركه قبل أن يسجد بطلت صلاة الجميع عند أبي حنيفة . ويشترط في الامام أن يكون ولى الأمر الذى ليس فوقه ولى أو من يأذنه بإقامة الجمعة . وهذا شرط في صحة الجمعة فلو لم يكن الامام ولى الأمر أو نائبه لم تتعقد الجمعة وصلاتها الناس ظهرا . ويجوز لمن أذنه الامام بإقامة الجمعة أن ينبذ غيره وأن يصرح له بذلك =

== الشافعية — قالوا يشترط في الجماعة التي تصح بها الجمعة أمور : أحدها أن يكونوا أربعين ولو بالامام فلا تتعقد الجمعة بأقل من ذلك . فان نقص العدد عن ذلك جاز تقليد إمام لا يشترط ذلك العدد بشرط أن يحتز المقلد عن التلقيق كأن يكون في طهارته موافقا لذلك المذهب ويشترط فيهم أن يكونوا ممن تتعقد بهم الجمعة بأن يكونوا أحرارا ذكورا مكلفين متوطنين محل واحد فلا تتعقد بالعبيد والنساء والصبيان والمسافرين وأن يستمروا مع الامام في صلاة صحيحة مغنية عن القضاء بحيث لا تازمهم إعادتها لعذر الى أن تنتهى الركعة الأولى . أما الركعة الثانية فلا يشترط فيها بقاء الجماعة بمعنى أنهم لو نوا مفارقة الامام فيها وأتموا صلاتهم لأنفسهم صحت جمعهم . وكذلك الامام اذا نوى مفارقتهم فيها وأتم نفسه . أما اذا فسدت صلاة واحد منهم قبل سلام الامام فان صلاة الجمعة تبطل على الجميع لأنه يشترط دوام العدد الى تمامها ، فان أمكنهم إعادتها جمعة لاتساع الوقت وجبت وإلا صلوا ظهرا . ويشترط أيضا أن يفتتح المقتدون صلاتهم عقب افتتاح الامام صلاته بدون أن يتأخروا عنه زمنا لا يسع قراءة الفاتحة والركوع قبل رفعه من الركوع فلو تأخروا عن تكبيرة الامام حتى صار الزمن الذي بين تكبيرهم للاحرام ورفع الامام من الركوع لا يسع قراءة الفاتحة والركوع لم تتعقد الجمعة . أما الامام فان كان من الأربعين فانه يشترط فيه أن يستكمل الشروط التي شرطت في المقتدين وان كان زائدا عن الأربعين صح أن يكون صبيا أو عبدا أو مسافرا . ويشترط أن ينسوى الامام الإمامة وإن كان صبيا أو عبدا أو مسافرا . وكذا يشترط في المقتدين أن ينسوا الاقتداء فان لم ينسوا الامام أو المقتدون ذلك لم تتعقد ويشترط أيضا بقاء العدد كاملا من أول الخطبة الى انتهاء الصلاة .

الحنبالية — قالوا يشترط في جماعة الجمعة شروط : (١) أن لا يقل عددهم عن أربعين ولو بالامام . (٢) أن يكونوا ممن تجب عليهم الجمعة بأنفسهم وهم الأحرار الذكور البالغون المستوطنون بالمحل الذي يصح أن تقام فيه الجمعة وهو البلد المبنى بناء معتادا . فلا يصح أن يكون من جماعة الجمعة رقيق ولا أنثى ولا صبي ولا مسافر ==

أركان الخطبة

فأما أركانها ففصله في المذاهب .^(١)

== ولا مقيم غير مستوطن ولا مستوطن بمحل خارج عن بلد الجمعة وإن وجبت عليه تبعا كما تقدم . (٣) أن يكونوا قد حضروا الخطبة والصلاة ولا يشترط أن يحضروا جميع الصلاة فلو حضر الأربعون جميع الخطبة وبعض الصلاة ثم انصرفوا بعد مجيء بلهم صحت . أما لو نقص العدد عن الأربعين في أثناء الصلاة قبل حضور ما يكمله فإنها تبطل ويجب إعادتها جمعة إن أمكن ويستثنى من ذلك ما إذا كان المأمومون يرون بحسب مذهبهم أن الجمعة تصح بأثنى عشر مثلاً ثم نقص عدد الأربعين حتى صاروا اثني عشر فإن الصلاة لا تبطل عليهم ويجب على الإمام أن يستخلف منهم من يتم بهم صلاتهم . أما هو فصلاؤه باطلة حيث كان مذهبه يشترط الأربعين . فإن كان المأمومون يرون أنه لا بد من أربعين والإمام لا يرى ذلك ثم نقص عددهم عن الأربعين قبل حضور ما يتم به العدد المذكور فإن الصلاة تبطل على الجميع .

(١) الحنفية — قالوا الخطبة لها ركن واحد وهو مطلق الذكر الشامل للقليل والكثير فيكفي لتحقيق الخطبة المفروضة تحميدة أو تسبيحة أو تهليلة نعم يكره تنزيها الاقتصاد على ذلك كما سيأتي في سنن الخطبة والمشروط عندهم إنما هو الخطبة الأولى أما تكرارها فهو سنة كما يأتي في السنن .

الشافعية — قالوا أركان الخطبة خمسة : (أحدها) الحمد لله ويشترط أن يكون من مادة الحمد . وأن يكون مشتقاً على لفظ الجلالة فلا يكفي أن يقول أشكر الله أو أشفي عليه أو الحمد للرحمن أو نحو ذلك . وجازله أن يقول أحمد الله أو أثنى حامد الله وهذا الركن لا بد منه في كل من الخطبتين الأولى والثانية . (ثانيها) الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في كل من الخطبتين ولا بد من لفظ الصلاة فلا يكفي رحم الله سيدنا محمداً صلى الله عليه وسلم ولا يتعين لفظ مجد بل يكفي أن يذكر اسماً من أسمائه ==

شروط الخطبة

وأما شروط صحة الخطبتين فأما (أحدها) أن يتقدم على الصلاة فلا يعتد بهما إن تأخرتا عنها^(١).

= الظاهرة ولا يكفي الضمير في ذلك ولو مع تقدم المرجع على المعتمد . (ثالثها) الوصية بالتقوى في كل من الخطبتين ولو بغير لفظها فيكفي نحو وأطيعوا الله ولا يكفي التحذير من الدنيا وغرورها في ذلك من غير حث على الطاعة . (رابعها) قراءة آية من القرآن في إحداها وكونها في الأولى أولى ويستلزم أن تكون آية كاملة أو بعضها منها طويلا . وأن تكون مفهومة معنى مقصودا من وعد أو وعيد أو حكم أو قصبة أو مثل أو خبر أما نحوه قوله تعالى (ثم نظر) فلا يكفي في أداء ركن الخطبة . (خامسها) الدعاء للؤمنين والمؤمنات في خصوص الثانية ويستلزم أن يكون الدعاء بأمر أخرى كالغفران أن حفظه وإلا كفى الدعاء بالأمر الديني . وأن لا يخرج منه الحاضرين بأن يقصد غيرهم .

المالكية — قالوا الخطبة لها ركن واحد وهو أن تكون مشتملة على تحذير أو تبشير ولا يشترط السجع فيهما على الأصح فلو أتى بها نظما أو نثرا صح ونذب إعادتها إذا لم يصل فإن صل فلا إعادة .

الحنابلة — قالوا أركان الخطبتين أربعة : (الأول) الحمد لله في أول كل منهما بهذا اللفظ فلا يكفي أحمد الله مثلا . (الثاني) الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويتعين لفظ الصلاة . (الثالث) قراءة آية من كتاب الله تعالى ويلزم أن تكون مستقلة بمعنى أو حكم . فصح قوله تعالى ((مدھامتان)) لا يكفي في ذلك . (الرابع) الوصية بتقوى الله تعالى وأقلها أن يقول اتقوا الله أو نحو ذلك .

(١) المالكية — قالوا إذا أخرت الخطبتين عن الصلاة أعيدت الصلاة فقط وصح الخطبتان ولا يعيدهما إن قرب الزمن عرفا ولم يخرج الإمام من المسجد فإن طال أو خرج الإمام أعيدت الخطبتان كالصلاة .

(١) نية الخطبة فلو خطب بغير النية لم يعتد بها للخطبة . (ثالثها) أن تكونا بالعريسة على تفصيل في المذاهب . (رابعها) أن تكونا في الوقت فلو خطب قبله وصلى فيه لم تصح .

(١) المالكية — لم يشترطوا النية في الخطبة .

الشافعية — قالوا ان النية ليست شرطا في صحة الخطبة لكن يشترط عدم الصارف فلو عطس وحمد الله للعطاس لم يكف للخطبة لكونه قد انصرف عنها بالعطاس .

(٢) الحنفية — قالوا يجوز الخطبة بغير العربية ولو لقادر عليها سواء كان القوم عربا أو غيرهم .

الحنبالة — قالوا لا تصح الخطبة بغير العربية ان كان قادرا عليها فان عجز عن الإتيان بها أتى بغيرها مما يحسنه سواء كان القوم عربا أو غيرهم لكن الآية التي هي ركن من أركان الخطبتين لا يجوز له أن ينطق بها بغير العربية فيأتى بدلها بأى ذكر شاء بالعربية فان عجز سكت بقدر قراءة الآية .

الشافعية — قالوا يشترط أن تكون أركان الخطبتين باللغة العربية فلا يكتفى بغير العربية متى أمكن تعلمها فان لم يمكن خطب بغيرها . هذا اذا كان القوم عربا أما ان كانوا عجميا فانه لا يشترط أداء أركانها بالعربية مطلقا ولو أمكنه تعلمها ما عدا الآية فانه لا بد أن ينطق بها بالعربية إلا اذا عجز عن ذلك فانه يأتي بدلها بذكر أو دعاء عربي فان عجز عن هذا أيضا فعليه أن يقف بقدر قراءة الآية ولا يترجم . وأما غير أركان الخطبة فلا يشترط لها العربية بل ذلك سنة .

المالكية — قالوا يشترط في الخطبة أن تكون باللغة العربية ولو كان القوم عجميا لا يعرفونها فان لم يوجد فيهم من يحسن اللغة العربية بحيث يؤدي الخطبة بها سقطت عنهم الجمعة .

(خامساً) : أن يجهر الخطيب بهما بحيث يسمع الحاضرين على تفصيل في المذاهب .^(١) (سادساً) : أن لا يفصل الخطيب بين الخطبة والصلاة بفصل طويل وقد اختلفت في تحديده المذاهب . وزاد بعض المذاهب شروطاً للخطبة .^(٢)

(١) الحنفية — قالوا الشرط حضور واحد (على الأقل) لسماعها ممن تتعد بهم الجمعة ولو كان أصم أو نائماً أو بعيداً عن الخطيب . ويكفي حضور المريض والمسافر بخلاف الصبي والمرأة ولا يشترط السماع بالفعل .

الشافعية — قالوا يشترط أن يجهر الخطيب بأركان الخطبة بحيث يمكنه أن يسمع الأربعين الذين تتعد بهم الجمعة . أما سماعهم بالفعل فليس بشرط بل يكفي أن يسمعه ولو بالقوة بمعنى أنهم يكونون جميعاً قريباً منه مستعدين لسماعه وإن انصرفوا عن سماعه بنعاس ويحوه . أما أن كانوا غير مستعدين لسماعه كأن كانوا صماً أو نياماً نوماً ثقيلاً أو بعيدين عنه فلا يجزئ الخطبتان لعدم السماع بالقوة .

الحنابلة — قالوا يشترط لصحة الخطبتين أن يجهر الخطيب بهما بحيث يسمع العدد الذي يجب عليه الجمعة بنفسه أركان الخطبتين حيث لا مانع من نوم أو غفلة أو صمم ولو لبعضهم فإن لم يسمع العدد المذكور تخفص صوته أو يهدم عنه لم تصح لفوات المقصود من الخطبة .

المالكية — قالوا من شروط صحة الخطبة الجهر بها فلو أقر بها سرراً لم يعتد بها ولا يشترط سماع الحاضرين ولا إصغائهم وإن كان الإصغاء واجباً عليهم في ذاته .

(٢) الشافعية — قالوا يشترط الموالاة بين الخطبتين أى بين أركانها وبينهما وبين الصلاة وسد الموالاة أن لا يكون الفصل بقدر ركعتين بأخف ممكن فإن زاد عن ذلك بطلت الخطبة .

المالكية — قالوا يشترط وصل الخطبتين بالصلاة كما يشترط وصلهما ببعضهما ويغتفر الفصل اليسير عرفاً .

==

وقد ذكرت شروط صحة الخطبة كلها مجتمعة في ذيل الصحيفة عند كل مذهب.^(١)

= الحنفية — قالوا يشترط أن لا يفصل الخطيب بين الخطبتين والصلاة بفواصل أجنبية كالأكل ونحوه . أما الفواصل غير الأجنبية كقضاء فائنة وافتتاح تطوع بينهما فإنه لا يبطل الخطبة وإن كان الأولى إعادتها . وكذا لو أفسد الجمعة ثم أعادها فإن الخطبة لا تبطل .

الحنابلة — قالوا يشترط لصحة الخطبتين الموالاة بين أجزائهما وبينهما وبين الصلاة . والموالاة هي أن لا يفصل بينهما بفواصل طويلة عرفا .

(١) الحنفية — قالوا شروط صحة الخطبة ستة : أن تكون قبل الصلاة . أن تكون بقصد الخطبة . أن تكون في الوقت . أن يحضرها واحد على الأقل . أن يكون ذلك الواحد ممن تتعقد بهم الجمعة . أن لا يفصل بين الخطبة والصلاة بفواصل أجنبية . أما العربية فإنها ليست شرطا في صحة الخطبة ولو كان قادرا عليها عند الامام وشرطا للقادر عليها عندهما على ما تقدم في تكبيرة الاحرام وأذكر الصلاة . الشافعية — قالوا شروط صحة الخطبة خمسة عشر : أن تكون قبل الصلاة .

أن تكون في الوقت . أن لا ينصرف عنها بصارف . أن تكون بالعربية . أن يوالى بين الخطبتين وبينهما وبين الصلاة . أن يكون الخطيب متطهرا من الحدثين ومن نجاسة غير معفو عنها . أن يكون مستور العورة في الخطبتين . أن يخطب واقفا إن قدر فإن عجز صحت الخطبة من جلوس . أن يجلس بين الخطبتين بقدر الطمأنينة فلو خطب قاعدا لعذر سكت بينهما وجوبا بما يزيد عن سكتة التنفس . وكذا يسكت بينهما إن خطب قائما وعجز عن الجلوس . أن يجهر بحيث يمكن أن يسمع الأربعين الذين تتعقد بهم الجمعة أركان الخطبتين . أن يكون الخطيب ذكرا . أن تصح إمامته بالقوة . أن تقعا في مكان تصح فيه الجمعة . أن يكون الخطيب ذكرا . أن تصح إمامته بالقوم . أن يعتقد الركن ركنا والسنة سنة إن كان من أهل العلم وإلا وجب أن لا يعتقد الفرض سنة وإن جاز عكس ذلك .

سنن الخطبة

وأما سنن الخطبة ففصلها في المذاهب ^(١).

== الخنابلة — قالوا شروط صحة الخطبتين تسعة : أن تكونا في الوقت ، أن يكون الخطيب ممن تجب عليه الجمعة بنفسه فلا تجزئ خطبة عبد أو مسافر ولو نوى إقامة مدة ينقطع بها السفر . أن يشتملا على حمد الله تعالى . أن يكونا باللغة العربية أن تشتمل كل منهما على الوصية بتقوى الله تعالى . أن يصل نبي رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم . أن يقرأ آية كاملة من القرآن في كل منهما . أن يوالى بين أجزائهما وبينهما وبين الصلاة . أن يؤدبهما بنية . أن يحجرا بأركانها بحيث يسمع العدد الذي تجب عليه الجمعة بنفسه حيث لا مانع من السماع كنوم أو غفلة أو صمم بعضهم .

المالكية — قالوا يشترط لصحة الخطبتين تسعة شروط : أن يكونا قبل الصلاة . أن تشتمل الصلاة بهما . أن تشتمل أجزأهما بعضهما ببعض . أن يكونا باللغة العربية . أن يحجرا بهما . أن يكونا داخل المسجد . أن تكونا مما تسميه العرب خطبة . أن يحضرهما الجماعة التي تتعقد بها الجمعة وهي : إثنا عشر رجلا كما يأتي وإن لم يسمعوا الخطبة . القيام فيها وقيل إنه سنة وقد اعتمد كل منهما .

(١) الشافعية — قالوا سنن الخطبة هي : ترتيب الأركان بأن يبدأ بالحمد أولاً ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يوصي الناس بالتقوى ثم يقرأ الآية ثم يدعو للمؤمنين والدعاء في الخطبة الثانية لأئمة المسلمين وولاة أمورهم بالصلاح والإعانة على الحق ولا بأس بالدعاء للالك والسلطان بخصوصه . وزيادة السلام على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الصلاة عليه . والصلاة والسلام على الال والصاحب . والإنصات وقت الخطبة لمن كان يسمعهما لو أنصت ، أما من لا يستطيع سماعها فيندب له الذكر وأفضله سورة ((الكهف)) ثم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم . وأن تكون الخطبة على منبر فإن لم يكن فعلى شيء مرتفع ==

= عن مستوى القوم . وأن يكون المنبر عن يمين من يستقبل المحراب . وأن يسلم الخطيب على من كان عند المنبر قبل الصعود عليه أن يخرج من الخطوة المعهودة فإن دخل من باب المسجد سلم على كل من مرّ عليه كغيره . وأن يقبل عليهم إذا صعد فوق المنبر . وأن يجلس على المنبر قبل الخطبة الأولى . وأن يسلم على القوم قبل أن يجلس ، أما ردّ القوم السلام عليه كلسم فواجب . وأن يؤذن واحد بين يدي الخطيب لا جماعة وإلا كره ، وأما الأذان الذي قبله على المنارة فسنة إن توقف اجتماع الناس لها عليه . وأن تكون الخطبة فصيحة قريبة من فهم العامة متوسطة بين الطول والقصر . وأن تكون الخطبة أقصر من الصلاة . وأن لا يُلَفّ الخطيب فيهما بل يستمر مستقبلًا للناس . وأن يشغل يسراه بسيف ولو من خشب أو عصا أو نحو ذلك ويشغل يمينه بحرف المنبر .

الحنبالية — قالوا ستن الخطبة هي أن يخطب الخطيب على منبر أو موضع مرتفع . وأن يسلم على المأمومين إذا خرج عليهم . وأن يسلم عليهم أيضا بعد أن يصعد المنبر ويقبل عليهم بوجهه . وأن يجلس حتى يؤذن المؤذن بين يديه . وأن يجلس بين الخطبتين قليلا بقدر سورة ((الاحلاص)) . وأن يخطب قائما . وأن يعتمد على سيف أو قوس أو عصا . وأن يستقبل بخطبته جهة وجهه فلا يلتفت يمينا أو شمالا . وأن يقصر الخطبتين . وأن تكون الأولى أطول من الثانية . وأن يرفع صوته بهما حسب طاقته . وأن يدعو للمسلمين . ويأج الدعاء لواحد معين كولي الأمر أو ابنه أو أبيه ونحو ذلك وأن يخطب من صحيفة .

المالكية — قالوا يسن للامام أن يجلس على المنبر قبل الخطبة الأولى حتى يفرغ المؤذن من الأذان . وأن يجلس بين الخطبتين قليلا وقدره بعضهم بقراءة سورة ((الاحلاص)) . ويندب أن تكون الخطبة على منبر والافضل أن لا يصعد الى أعلاه لغير حاجة بل يقتصر في الصعود على قدر ما يمكن من اسماع الناس . وأن يسلم على الناس حال خروجه للخطبة . وأصل البدء بالسلام سنة وكونه حال =

= الخروج هو المندوب . ويكره أن يؤخر السلام الى صعوده على المنبر فلو فعل فلا يجب على سامعه الرد عليه . وأن يعتمد حال الخطبتين على عصا ونحوها . وابتداء كل من الخطبتين بالحمد والثناء على الله تعالى . وأن يتنهدا بعد الحمد بالصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم . وختم الأولى بشيء من القرآن . وختم الثانية بقول يغفر الله لنا ولكم ، ويقوم مقام ذلك أذكروا الله يذكركم . واشتمالها على الأمر بالتقوى والدعاء لجميع المسلمين ، والترضى على الصحابة . ويستحب الدعاء لولى الأمر بالنصر على الأعداء وإعزازا الاسلام به . ويستحب أيضا الطهارة في الخطبتين . وأن يدعو فيهما بأجلز النعم ودفع النقم والنصر على الأعداء والمعاونة من الأبرار والأدواء . وجاز الدعاء لولى الأمر بالعدل والاحسان ، ويندب أن يزيد في الجهر حتى يسمع القوم الخطبة . وأن يكون جهره في الثانية أقل من جهره في الأولى وأن تكون الثانية أقصر من الأولى وأن يخفف الخطبتين بحيث تكونان بقدر سورة من طوال المفصل .

الحفزية — قالوا لمن الخطبة أمور : بعضها يرجع الى الخطيب وبعضها يرجع الى نفس الخطبة . فيسن للخطيب أن يكون طاهرا من الخدثين الأكبر والأصغر فإن لم يكن كذلك صححت مع الكراهة ويندب إعادة خطبة الجنب إن لم يطل الفصل . وأن يجلس الخطيب على المنبر قبل الشروع في الخطبة . وأن يخطب وهو قائم فلو خطب قاعدا أو مضطجعا أجزأه مع الكراهة . وأن يعتمد على سيف متكئا عليه يده اليسرى في البلاد التي فتحت عنوة بخلاف البلاد التي فتحت صلحا فانه يخطب فيها بدون سيف . وأن يستقبل القوم بوجهه فلا يلتفت يمينا ولا شمالا . وأن يخطب خطبتين إحداهما سنة والأخرى شرط لصحة الجمعة كما تقدم . وأن يجلس بينهما بقدر ثلاث آيات على المذهب فلو ترك الجلوس أساء . وأن يبدأ الأولى منهما بالعوذ في نفسه سرا ثم يمجهر فيها بالحمد لله والثناء عليه بما هو أهله والشهادتين والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم والعظة بالزجر عن المعاصي والتخويف والتحذير مما يوجب مقت الله تعالى وعقابه سبحانه والتذكير بما به التجاة في الدنيا والآخرة . =

مكروهات الخطبة

وأما مكروهات الخطبة فهي ترك سنة من السنن المتقدمة^(١).

مبحث مكان صلاة الجمعة

لا يشترط في صحة الجمعة أن تؤدى بالمسجد فتصح في الفضاء والمنازل متى كانت مستوفية لشرائطها المتقدمة على تفصيل في المذاهب^(٢).

= وقراءة آية من القرآن ويبدأ الثانية بالحمد لله والثناء عليه والصلاة والسلام على رسوله ويدعو فيها للمؤمنين والمؤمنات ويستغفر لهم، أما الدعاء للملك والأمير بالنصر والتأييد والتوفيق لما فيه مصلحة دعيته ونحو ذلك فإنه مندوب لأن أبا موسى الأشعري كان يدعو لعمر في خطبته ولم ينكر عليه أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.

ويسن للخطيب أيضاً أن يجلس في ناحية خلوته ويكره له أن يسلم على القوم وأن يصلي في المحراب قبل الخطبة وأن يتكلم في الخطبتين بغير الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

(١) الشافعية — قالوا إن ترك السنن المتقدمة ليس مكروهاً على إطلاقه بل منه ما هو مكروه ومنه ما هو خلاف الأولى، فمن المكروه في الخطبة أن يتكلم سامعها في خلالها. وأن يغمض الخطيب عينيه لغير حاجة حال خطبته. وأن يؤذن جماعة بين بدى الخطيب.

الحنابلة — قالوا إن ترك السنن المتقدمة منه ما هو مكروه ومنه ما هو خلاف الأولى فمن المكروه استدبار القوم حال الخطبة ورفع يديه حال الدعاء فيها.

(٢) المالكية — قالوا لا تصح الجمعة في البيوت ولا في الفضاء بل لا بد أن تؤدى في الجامع وسياق تفصيل ذلك في عد الشروط مجتمعة.

مبحث عد شروط صحة الجمعة مجتمعة

هذا وقد زاد بعض المذاهب شروطاً أخرى لصحة الجمعة وقد ذكرت جميع الشروط عند كل مذهب بذيل الصحيفة^(١).

= الخنابلة — قالوا تصح الجمعة في الفضاء إذا كان قريباً من البناء (ويعتبر القرب بحسب العرف) فإن لم يكن قريباً لا تصح وإذا صلى الإمام في الصحراء استخلف من يصل بالضعاف .

الشافعية — قالوا تصح الجمعة في الفضاء إذا كان قريباً من البناء (ويعتبر القرب بحيث يمنع المسافر من قصر الصلاة قبل مجاوزة ذلك المحل) ومثل الفضاء الخندق داخل سور البلد .

الحنفية — قالوا لا يشترط في صحة الجمعة أن تكون في المسجد إنما يشترط فيها الإذن العام من الإمام فلو أقام الإمام الجمعة في داره بمحاشيته وخدمه تصح مع الكراهة ولكن بشرط أن يفتح أبوابها ويأذن للناس بالدخول فيها ومثلها الحصن والقلة على أنه لا يضر إغلاق الحصن أو القلة لخوف من العدو فتصح الصلاة فيها مع إغلاقها متى كان مأذوناً للناس بالدخول فيها من قبل .

أما الصلاة في الفضاء فانه يشترط لصحة الجمعة فيه الإذن وأن يكون فناء المصر أى لا يبعد عن المصر أكثر من فرسخ أو يكون متعلقاً بالمصر كالحل الذي أعد لسباق الخيل أو لدفن الموتى أو نحو ذلك .

(١) الحنفية — قالوا يشترط لصحة الجمعة ستة أشياء : (الأول) : المصر أو فناءه وتصح إقامة الجمعة في مواضع كثيرة في المصر وفنائه على الأصح فعمد الجمعة في المساجد لا يضر ولو سبق أحدها الآخر في الصلاة على الصحيح إلا أن الأحوط أن يصل أربع ركعات بنية آخر ظهر والأفضل أن يصلها في منزله حتى لا يعتقد العامة فرضيتها فإن يتيقن أنه سبق بالصلاة في مسجد آخر كانت هذه الصلاة واجبة وإن شك =

== كانت هذه الصلاة مندوبة . وعلى هذا يصلى بعد صلاة الجمعة عشر ركعات منها أربع سنة . والأولى أن يصلها قبل الأربع بنية آخر ظهر ثم يصلى الأربع المذكورة ويقرأ في كل ركعة منها سورة لأنها إن لم تقع بدلا عن الظهر تكون نفلا وإن وقعت فلا يضر زيادة السورة . ثم يصلى ركعتين سنة الوقت بعد ذلك . (الثاني) : أن يكون الامام في الجمعة هو ولى الأمر أو نائبه وإنما يشترط إذن ولى الأمر عند بناء المسجد وأما بعد ذلك فلا يشترط الاذن لكل خطيب لأن الاذن الأول مصطلح لكل خطيب والاذن في الخطبة إذن في الجمعة . (الثالث) : وقت الظهر . (الرابع) : الخطبة بشرائطها المتقدمة . (الخامس) : الاذن العام بمعنى أن يكون المكان الذى تقام فيه الجمعة مباحا فلو اجتمع الناس في الجامع وأغلقوا أبوابه وصلوا الجمعة لم تجز . (السادس) : الجماعة فلو صلوها فرادى لم تجز .

الشافعية — قالوا يشترط لصحة الجمعة ستة أشياء : (الأول) أن تقع كلها وخطبتها في وقت الظهر يقينا . (الثاني) : أن تقع بأبنية مجتمعة سواء كانت مصرا أو قرية أو بلدا فلا تصح في الصحراء كما تقدم ، والضابط المعتمد لصحة الجمعة في الابنية أن مالا تقصر الصلاة فيه تصح فيه الجمعة كفضاء داخل سور البلد وما تقصر الصلاة فيه لا تصح فيه . (الثالث) : أن تقع الصلاة جماعة بشرائطها المتقدمة . (الرابع) : أن يكون عدد جماعتها أربعين بالشروط المتقدمة . (الخامس) : أن تكون صلاة الجمعة متقدمة على غيرها في مكانها إن تعبدت لغير حاجة فإن سبقتها جمعة أخرى يقينا صححت السابقة وبطلت اللاحقة . ويجب على من تأخرت صلاتهم أن يصلوها ظهرا إن لم يمكنهم أداؤها خلف السابقين وإن لم تسبق إحداها الأخرى بأن تقارن لإحرامهما بطلنا معا . ويجب عليهم الاجتماع جميعا وإعدادتها جمعة إن أمكن وإلا صلوها ظهرا وكذلك إن حصل الشك في السبق والمعية . أما اذا تعبدت الجمعة في البلدة لحاجة كضيق محلها عن أهلها فتصح صلاة السابقة وغيرها وإن كان يسر أن يصلوا الظهر بعد الجمعة وتعبدت الجمعة في أماكن لا بد فيه من إذن الامام أو نائبه ==

== أما إقامة الجمعة فانه لا يتوقف على الإذن المذكور . (السادس) : تقدم الخطيبين بالأركان والشروط المتقدمة على ما سبق بيانه .

المسألة — قالوا يشترط لصحة الجمعة شروط خمسة . (الأول) : استيطان قوم يمكنهم الإقامة في هذا البلد دائماً آمنين على أنفسهم من الطوارئ الغالبة كما تقدم والاستيطان شرط وجوب أيضاً . (الثاني) : حضور اثنى عشر غير الامام ولا يلزم حضور جميع أهل البلد ولو في أول جمعة على الصحيح . نعم يشترط وجودهم في البلد أو قريباً منه بحيث يمكن الاستجداء بهم في كل جمعة . (الثالث) : الامام ويشترط فيه أمران الأول أن يكون مقبلاً أو مسافراً نوى إقامة أربعة أيام وقد تقدم . الثاني أن يكون هو الخطيب فلو صلى بهم غير من خطب فالصلاة باطلة إلا اذا منع الخطيب من الصلاة مانع يبيع له الاستخلاف كركاع ونقض وضوء فيصح أن يصلى غيره إن لم ينتظر زوال عذره في زمن قريب وإلا وجب انتظاره (والقرب مقدار صلاة الركعتين الأوليين من العشاء وقراءتهما) . (الرابع) : الخطيبان وقد تقدم الكلام عليهما . (الخامس) : الجامع فلا تصح الجمعة في البيوت ولا في أرض براح مثلاً . ويشترط في الجامع شروط أربعة : (الأول) : أن يكون مبنيّاً فلا تصح في مسجد حوط عليه بأحجار أو طوب من غير بناء . (الثاني) : أن يكون بناؤه مساوياً على الأقل للبناء المعتاد لأهل البلد فلو كان البلد أخصاباً صح بناء المسجد من البوص . أما إذا كانت عادتهم البناء بالطوب المحروق وبنوا المسجد بالنى فلا تصح الجمعة فيه . (الثالث) : أن يكون في البلد أو خارجاً عنها قريباً منها بحيث يصل إليه دخانها . (الرابع) : أن يكون متحداً فلو تعدد في البلد الواحد فلا تصح الجمعة إلا في الجامع القديم ، وهو الذي أقيمت فيه الجمعة أولاً في البلد ولو تآخر بناؤه . وبطلت في الجديد شروط ثلاثة . أن لا يهجر القديم . وأن لا يحتاج للجديد لضيق القديم وعدم إمكان توسعته أو لحدوث عداوة في ناحيتين مثلاً في البلد بحيث يخشى من اجتماع أهل البلد في مسجد واحد حدوث فتنة وفساد والعبرة في ضيق المسجد بعدم اتساعه ان يغلب حضورهم الجمعة وإن لم تكن واجبة عليهم . وأن ==

مندوبات الجمعة

وأما مندوبات الجمعة . فمنها تحسين الهيئة بأن يقلم أظفاره ويقص شاربه ويتنّف إبطه ونحو ذلك . ومنها التطيب والاعتسَالُ^(١) . ومنها قراءة سورة الكهف يومها وليلتها . ومنها الاكثار من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، ومنها الاكثار

== لا يحكم حاكم بصحتها في الجديد فان انتفى شرط من هذه صحت في الجامع الجديد، ولا يشترط في الجامع أن يكون مسقوفا ولا نية إقامة الجمعة فيه على الدوام ولا إقامة الصلوات الخمس به . وتصح الجمعة برحبة الجامع والطريق المتصلة به ولا تصح على سطحه ولا البيوت المحجورة فيه التي ليست مطروقة لكل أحد كالخلوة الخاصة بالامام والجحر الخاصة بأدوات المسجد .

الحنابلة — قالوا إن شروط صحة الجمعة هي : دخول الوقت . استيطان العدد الذي لا تتعقد إلا به . حضور العدد المذكور الخطبة والصلاة . الخطبتان بشرائطهما فتي وجدت هذه الشروط صحت الجمعة إن كان المسجد واحدا أو متعددا لحاجة سواء أذن فيها ولى الأمر أو لم يأذن وسواء كان هو المصلي إماما أو لا . أما إن كان التعدد لغير حاجة فأنها لا تصح إلا في المسجد الذي باشرها الامام فيه أو أذن بها فيه بخصوصه ولا يصح غيرها ولو سبق عليه فان أذن ولى الأمر بإقامتها في مساجد متعددة لغير حاجة أو لم يأذن أصلا فالصحيحة منها ما سبقت غيرها يقينا بتكبيره الاحرام فان وقعت الصلاة في وقت واحد بحيث قارنت بعضها يقينا في تكبيرة الاحرام بطلت صلاة الجميع وأعادوها جمعة بشرطها ان أمكن وإلا صلوا ظهرا . أما اذا لم تعلم السابقة في ذلك صحت واحدة لا يعينها ووجبت صلاة الظهر على الجميع . ومن الحاجة المبيحة للتعدّد ضيق مساجد البلد عن تصح منهم الجمعة وإن لم تحجب عليهم صلوا أو لم يصلوا . ومن هذا يعلم أن التعدّد في القاهرة لحاجة جائز وإن كان الأولى أن يصلى الظهر بعدها .

(١) المالكية — قالوا الغسل للجمعة سنة لا مندوب .

من الدعاء يومها لقوله صلى الله عليه وسلم : « إن في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مسلم يسأل الله تعالى شيئاً إلا أعطاه إياه » وأشار بيده يقللها رواه مسلم . ومنها المبادرة بالذهاب إلى موضع إقامتها لغير الإمام . أما هو فلا يسأل له التكبير . ومنها المشي بسكينة إلى موضعها . ومنها أن يترين بأحسن ثيابه والأفضل ما كان أبيض^(٢).

أحكام عامة تتعلق بالجمعة

وجوب السعي لصلاتها

يجب السعي لصلاة الجمعة إذا نودي لها بالأذان الذي بين يدي الخطيب^(٣) ويجب حينئذ ترك البيع^(٤) لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾ الآية . فيحرم البيع والشراء ونحوهما من كل ما يشغل عن السعي على من تلزمه الجمعة بخلاف من لا تلزمه فإنه لا يحرم عليه فإن كان أحد المتعاقدين يلزمه والآخر لا يلزمه حرم عليهما أيضاً لأن من لم يجب عليه أعان من يجب عليه على

(١) المالكية — قالوا يندب الذهاب للجمعة وقت الهاجرة ويتبدى بقدر

ساعة قبل الزوال . وأما التكبير وهو الذهاب قبل ذلك فمكروه .

(٢) المالكية — قالوا المندوب لبس الأبيض يوم الجمعة فإن وافق يوم

الجمعة يوم العيد لبس الجديد أول النهار ولو كانت أسود قضاء لسنة العيد وعند

الخروج للجمعة لبس الأبيض وفاء لسنة الجمعة .

الحنابلة — قالوا المندوب يوم الجمعة هو الأبيض لا غير .

(٣) الحنفية — قالوا يجب السعي ويحرم البيع عند الأذان الواقع بعد الزوال

إلى انتهاء الصلاة وليس المراد به الأذان الذي بين يدي الخطيب .

(٤) المالكية — قالوا إذا وقع البيع المذكور كان فاسداً ويفسخ إلا إذا فات

المبيع بشيء مما يفوت به البيع الفاسد كتنغير ذات المبيع أو في سوقه فإن البيع

ينقض وتجب قيمة المبيع يوم قبضه لا الثمن الذي وقع العقد عليه .

الحنابلة — قالوا إن البيع المذكور لا يتعقد .

معصية . أما قبل الشروع في الأذان فلا يجب السعي إلا على من كان بعيد الدار عن محل إقامة الجمعة فإنه يجب عليه السعي بقدر ما يدرك الفريضة .

مبحث الكلام حال الخطبة

لا يجوز الكلام حال الخطبة على تفصيل في المذاهب .^(١)

(١) الحنفية — قالوا يكره الكلام تحريماً حال الخطبة سواء أ كان بعيداً عن الخطيب أم قريباً منه في الأصح وسواء كان الكلام دنيوياً أو بذكراً ونحوه على المشهور وسواء حصل من الخطيب لغو بذكر الظلمة أولاً ، وإذا سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم يصل عليه في نفسه . ولا بأس أن يشير يده ورأسه عند رؤية المنكر . وكما يكره الكلام تحريماً حال الخطبة كذلك تكرر الصلاة كما تقدم باتفاق أهل المذهب . أما عند خروج الإمام من خلوته فالحكم كذلك عند أبي حنيفة لأن خروج الإمام عنده يقطع الصلاة والكلام وعند صاحبيه يقطع الصلاة دون الكلام ومن الكلام المكروه رد السلام بلسانه وقلبه . ولا يلزمه قبل الفراغ من الخطبة أو بعدها لأن البدء بالسلام غير مأذون فيه شرعاً بل يأثم فاعله فلا يجب الرد عليه . وكذا تسميت العاطس . ويكره للإمام أن يسلم على الناس ٧٢٧ وليس من الكلام المكروه التحذير من عقرب أو حية أو النداء لخوف على أعمى ونحو ذلك مما يترتب عليه دفع ضرر .

المالكية — قالوا يحرم الكلام حال الخطبة وحال جلوس الإمام على المنبر بين الخطبتين ولا فرق في ذلك بين من يسمع الخطبة وغيره فالكل يحرم عليه الكلام ولو كان برحبة المسجد أو الطرق المتصلة به . وإنما يحرم الكلام المذكور ما لم يحصل من الإمام لغو في الخطبة كأن يمدح من لا يجوز مدحه أو يذم من لا يجوز ذمه فإن فعل ذلك سقطت حرمة . ويجوز الكلام حال جلوسه على المنبر قبل الشروع في الخطبة وفي آخر الخطبة الثانية عند شروع الخطيب في الدعاء للساكنين أو لأصحاب الرسول عليه السلام أو للخليفة ، ومن الكلام المحرم حال الخطبة ابتداء السلام وردده على من سلم . ومنه أيضاً نهى المتكلم حال الخطبة . وكما يحرم =

== الكلام تحرم الإشارة لمن يتكلم ورميه بالحقى ليسكت . ويحرم أيضا الشرب وتسميت العاطس . لكن يندب للعاطس والإمام يخطف أن يحمده الله سرا وكذلك إذا ذكر الخطيب آية عذاب أو ذكر النار مثلا فإنه يندب للحاضر أن يتعوذ سرا قليلا . وإذا دعا الخطيب ندب للحاضر التأمين ويكره الجهر بذلك ويحرم الكثير منه، ومثل التأمين التعوذ والاستغفار والصلاة على النبي عليه السلام إذا وجد السبب لكل منهما فيندب كل منهما سرا إذا كان قليلا . وأما التنفل فيحرم بمجرد خروج الإمام للخطبة . والقاعدة أن خروج الخطيب يحرم الصلاة وكلامه يحرم الكلام . الشافعية — قالوا من كان قريبا من الخطيب بحيث لو أنصت يسمعه يكره له تنزيها أن يتكلم أثناء أداء الخطيب أركان الخطبة وإن لم يسمع بالفعل . أما ما زاد على أركان الخطبة فإنه لا يكره الكلام في أثناء أدائه كما لا يكره الكلام قبل الخطبة ولو نرج الإمام من خلوته ولا بعدها قبل إقامة الصلاة ولا بين الخطبتين وكذا لا يكره كلام من كان بعيدا عنه بحيث لو أنصت لا يسمع . ويسن له حينذاك أن يشتغل بالذكر . ويستثنى من كراهة الكلام المذكور أربعة أمور: (الأول): تسميت العاطس فإنه مندوب . (الثاني): رفع الصوت بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكر اسمه الكريم من غير مبالغة في رفعه فإنه مندوب أيضا . (الثالث): رد السلام فإنه واجب وإن كان البدء بالسلام على مستمع الخطبة من الكلام المكروه . (الرابع): ما قصد به دفع أذى كالتفادى أعمى أو التحذير من عقرب ونحوه فإنه واجب . أما الصلاة حال الخطبة فقد تقدم حكمها .

الحنبالة — قالوا يحرم على من كان قريبا من الخطيب يوم الجمعة (بحيث يسمعه) أن يتكلم حال الخطبة بأى كلام ذكر أركان أو غيره ولو كان الخطيب غير عدل إلا الخطيب نفسه فإنه يجوز له أن يتكلم مع غيره لمصاحبة كما يجوز لغيره أن يتكلم معه ؛ نعم يباح للمستمع أن يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم : عند ذكر اسمه ولكن يسن له أن يصلى عليه سرا وكذا يجوز له أن يؤمن على الدعاة وأن يحمد إذا عطس خفية . وأن يسمت العاطس وأن يرد السلام بالقول لا بالإشارة . =

مبحث تخطى رقاب الناس يوم الجمعة
وعدم جواز السفر يومها
لا يجوز تخطى رقاب الناس يوم الجمعة على تفصيل في المذاهب ^(١).

= أما من كان بعيدا عن الخطيب . بحيث لا يسمعه فإنه يجوز له الكلام وإذا اشتغل بالقراءة والدنو نحو ذلك كان أفضل من السكوت . وليس له أن يرفع صوته بذلك لئلا يشغل غيره عن الاستماع للخطيب . وكذلك لا يحرم الكلام قبل الخطيبين أو بعدهما ولا في حال سكوت الخطيب بين الخطيبين ولا عند شروع الخطيب في الدعاء لأنه يكون قد فرغ من أركان الخطبة والدعاء لا يجب الإنصات له . ومن سمع غيره يتكلم فليس له إسكاته بالقول بل له أن يشير له بوضع أصبعه السبابة على فيه . وقد يجب الكلام حال الخطبة إذا كان لانتفاذ أعمى أو تحذير الغير من حية أو عقرب أو نار أو نحو ذلك .

(١) الحنفية — قالوا تخطى الصفوف يوم الجمعة لا بأس به بشرطين : (الأول) أن لا يؤذى أحدا به بأن يطأ ثوبه أو يمس جسده . (الثاني) أن يكون ذلك قبل شروع الإمام في الخطبة وإلا كره تحريما ويستثنى من ذلك ما إذا تخطى لضرورة كأن لم يجد مكانا يجلس فيه إلا بالتخطى فيباح له حينئذ مطلقا .

الشافعية — قالوا تخطى الرقاب يوم الجمعة مكروه وهو أن يرفع رجله ويخطى بها كنف الجالس . أما المرور بين الصفوف بغير ذلك فليس من التخطى . ويستثنى من التخطى المكروه أمور : منها أن يكون المتخطى ممن لا يتأذى منه كأن يكون رجلا صالحا أو عظيما فإنه لا يكره . ومنها أن يجد أمامه فرجة يريد سدها فيسن له في هذه الحالة أن يخطى لیسدها . ومنها أن يجلس في الصفوف الأمامية التي يسمع الجالسون فيها الخطيب من لا تتعقد بهم الجمعة كالصبيان ونحوهم فإنه يجب في هذه الحالة على من تتعقد بهم الجمعة أن يخطوا الرقاب . ومنها أن يكون المتخطى إمام الجمعة إذا لم يمكنه الوصول إلى المنبر إلا بالتخطى .

وكذا لا يجوز السفر يومها على التفصيل^(١) .

== الحنابلة — قالوا يكره لغير الإمام والمؤذن بين يدي الخطيب إذا دخل المسجد لصلاة الجمعة أن يتخطى رقاب الناس إلا إذا وجد فرجة في الصف المتقدم ولا يمكنه الوصول إليها إلا بالتخطي فإنه يباح له ذلك . والتخطي المكروه هو أن يرفع رجله ويخطى بها كتف الجالس .

المالكية — قالوا يحرم تخطي الرقاب حال وجود الخطيب على المنبر ولو كان لسد فرجة في الصف . ويكره قبل وجود الخطيب على المنبر أن كان لغير سد فرجة ولم يترتب عليه إيذاء أحد من الجالسين . فان كان لسد فرجة جاز . وإن ترتب عليه إيذاء حرم ، ويجوز التخطي بعد فراغ الخطبة وقبل الصلاة كما يجوز المشي بين الصفوف ولو حال الخطبة .

(١) الحنفية — قالوا يكره الخروج من المصروم الجمعة بعد الأذان الأول إلى أن يصلي الجمعة على الصحيح . أما السفر قبل الزوال فلا يكره .

المالكية — قالوا يكره السفر بعد فجر الجمعة لمن لا يدركها في طريقه وإلا جاز كما يجوز السفر قبل الفجر . أما السفر بعد الزوال فحرام ولو كان قبل الأذان إلا لضرورة كفوات رفقة يخشى منه ضررا على نفسه أو ماله وكذا إذا علم أنه يدركها في طريقه فيجوز له السفر في الحالتين .

الشافعية — قالوا يحرم على من تلزمه الجمعة السفر بعد فجر يومها إلا إذا ظن أنه يدركها في طريقه أو كان السفر واجبا كالسفر بلح ضاق وقته وخاف فوته . أو كان لضرورة تكوفه فوات رفقة يلحقه ضرر بفوتهم . وأما مجتد الوحشة بفوتهم فلا يبيح السفر . أما السفر قبل بغرها فمكروه .

الحنابلة — قالوا يحرم سفر من تلزمه الجمعة بعد الزوال إلا إذا لحقه ضرر كتخلفه عن رفقة في سفر مباح فيباح له السفر بعد الزوال حينئذ . أما السفر قبل الزوال فمكروه وإنما يكون السفر المذكور حراما أو مكروها إذا لم يأت بها في طريقه وإلا كان مباحا .

مبحث تصح الجمعة ممن لا تجب عليهم

من لا تجب عليهم الجمعة تصح منهم إذا فعلوها بدل صلاة الظهر بل يستحب لهم صلاة الجمعة إلا المرأة على تفصيل في المذاهب ^(١).

مبحث لا يصح لمن فائته الجمعة بغير عذر

أن يصلى الظهر قبل فراغ الإمام

من وجبت عليه الجمعة وتخلف عن حضورها بغير عذر لا يصح له أن يصلى الظهر قبل فراغ الإمام من صلاة الجمعة بسلامه منها فلو صلى الظهر في هذه الحالة لم تنعقد ^(٢).

(١) الحنفية — قالوا الأفضل للمرأة أن تصلى في بيتها ظهراً لمنعها عن الجماعة سواء كانت عجوزاً أو غيرها .

المالكية — قالوا إن كانت المرأة عجوزاً لا ارب للرجال فيها جاز حضورها الجمعة وإن كان فيها ارب كره حضورها . أما الشابة فإن خيف من حضورها الفتنة حرم عليها الحضور وإلا كره .

الحنابلة — قالوا يباح للمرأة الحضور لصلاة الجمعة إن كانت غير حسنة فإن كانت حسنة كره .

الشافعية — قالوا يكره للمرأة حضور الجماعة إن كانت مشتهة ولو في ثياب بالية وكذا غير المشتهة إن تزينت أو تطيبت . ومحل ذلك إن أذن لها وليها بالحضور وإلا حرم عليها حضور الجماعة كما يحرم حضورهن إذا خيفت الفتنة .

(٢) الحنفية — قالوا من لا عذر له يمنعه عن حضور الجمعة إذا لم يحضرها وصلى الظهر قبل صلاة الإمام انعقد ظهوه موقوفاً فإن اقتصر على ذلك بأن انصرف عن الجمعة بالمرّة صح ظهوه وإن حرم عليه ترك الجمعة . أما إذا لم يصرف بأن مشى إلى الجمعة . فإن كان الإمام لم يفرغ من صلاته بطل ظهوه بالمشى إذا انفصل عن =

أما من لم تجب عليه الجمعة كالمرضى ونحوه فتصح صلاة الظهر منه ولو حال اشتغال الإمام بصلاة الجمعة ويندب له تأخير الظهر إذا رجا زوال عذره ^(١). أما إذا لم يرج ذلك فيندب له تعجيلها في أول وقتها ولا ينتظر سلام الإمام .

مبحث يجوز لمن فاته الجمعة أن يصلي الظهر جماعة
من فاته الجمعة لعذر أو لغيره جاز له أن يصلي الظهر جماعة على تفصيل في المذاهب ^(٢) .

== داره وانعقد نقلا ووجب عليه أن يدخل مع الإمام في صلاته فإن لم يدركه أعاد الظهر . وإن كان الإمام قد فرغ من صلاته لم يبطل ظهره بالمشي ومثله ما إذا كان مشيه مقارنا لفرغ الإمام أو قبل إقامة الجمعة .

المالكية — قالوا من تازمه الجمعة وليس له عذر يبيح له التخلف عنها إن صلى الظهر وهو يظن أنه لو سعى إلى الجمعة أدرك ركعة منها فصلاته باطلة على الأصح ويعيدها أبدا وأما إذا كان بحيث لو سعى إلى الجمعة لا يدرك منها ركعة فصلاته الظهر صحيحة كما تصح ممن لا تازمه الجمعة ولو علم أنه لو سعى إليها يدركها بتمامها .

(١) الحنفية — قالوا يسن للعذر تأخير صلاة الظهر بعد صلاة إمام الجمعة . أما صلاته قبل ذلك فمكروهة تنزيها سواء رجا زوال عذره أو لا .

(٢) الحنفية — قالوا من فاته صلاة الجمعة لعذر أو لغيره يكره له صلاة ظهر الجمعة بالمصر بجماعة . أما أهل البوادي الذين لا تصح منهم الجمعة فيجوز لهم صلاة ظهر الجمعة بجماعة من غير كراهة لأن يوم الجمعة بالنسبة لهم كغيره من باقي الأيام .

الشافعية — قالوا من فاته الجمعة لعذر أو لغيره سن له أن يصلي الظهر في جماعة ولكن إن كان عذره ظاهرا كالسفر ونحوه سن له أيضا إظهار الجماعة وإن كان عذره خفيا كالجوع الشديد سن إخفاء الجماعة . ويجب على من ترك الجمعة بلا عذر أن يصلي الظهر عقب سلام الإمام فورا .

مبحث من فائتته ركعة من الجمعة مع الإمام

من فاتته إدراك الإمام في أول ركعة من الجمعة فإن أدرك معه الركعة الثانية أتمها جمعة وإن لم يدرك معه الركعة الثانية أتمها ظهرًا^(١).

مبحث الترقية بين يدي الخطيب

الترقية المعروفة بين يدي الخطيب وهي قراءة آية (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ) الآية . وحديث إذا قلت لصاحبك انبع بدعة وفي جوازها اختلاف في المذاهب^(٢).

== الخنبالة — قالوا من فائتته الجمعة لغير عذر أو لم يفعلها لعدم وجوبها عليه فالأفضل له أن يصلي الظهر في جماعة مع إظهاره ما لم يخش الفتنة من إظهار جماعتها وإلا طلب إخفاؤها .

المالكية — قالوا تطلب الجماعة في صلاة الظهر يوم الجمعة من معذور يمنعه عذره من حضور الجمعة كالمرضى الذي لا يستطيع السعي لها والمسجون ويندب له إخفاء الجماعة لئلا يتهم بالاعراض عن الجمعة كما ينسب له تأخيرها عن صلاة الجمعة . أما من ترك الجمعة بغير عذر أو لعذر لا يمنعه من حضورها تخوف على ما له لو ذهب للجمعة فإنه يكره له الجماعة في الظهر .

(١) الحنفية — قالوا من أدرك الإمام في أى جزء من صلاته فقد أدرك الجمعة ولو في تشهد سجود السهو وأتمها جمعة على الصحيح .

الخنبالة — قالوا من أدرك مع إمام الجمعة ركعة واحدة بسجودتها أتمها جمعة وإلا أتمها ظهرًا إن كان يصلي الجمعة في وقت الظهر بشرط أن ينويه وإلا أتمها نفلًا ووجب عليه صلاة الظهر .

(٢) الحنفية — قالوا إن الكلام بعد خروج الإمام من خلوته إلى أن يفرغ من صلاته مكروه تحريرا سواء كان ذكرًا أو كلاما دينويا على المعتمد وهذا مذهب =

مبحث صلاة الجماعة

تعريفها

الجماعة : هي الارتباط الحاصل بين صلاة المأموم والإمام . ويُتحقق بواحد مع الإمام فأكثر سواء كان الواحد رجلاً أو امرأة أو صبياً مميّزاً .

== الإمام وقال أصحابه لا يكره الكلام إلا حال الخطبة . أما بعد خروج الإمام من خلوته وحال جلوسه على المنبر سائماً فلا يكره الكلام وإنما تكره الصلاة كما تقدم . ومن هذا يتبين أن الترقية جائزة عندهما لا عنده . وعلى كل حال فهي بدعة وممثل الترقية في الحكم تلقين الأذان بين يدي الخطيب والمكروه هو تلقين الأذان الثاني لأن الأول مشروع إلا إذا كان بصوت ضعيف لا يسمعه الناس فإن الأذان الثاني يكون هو المستعبر حينئذ . وكذا قول المرقى إذا قالت لصاحبك والإمام يخطب الخ الحديث .

الشافعية — قالوا إن الترقية المعروفة بالمساجد بدعة حسنة لأنها لا تخلو من حث على الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وتحذير من الكلام والامام يخطب يوم الجمعة بذكر الآية والحديث .

المالكية — قالوا الترقية بدعة مكروهة لا يجوز فعلها إلا إذا شرطها الواقف في كتاب وقفه فتجوز .

الحنابلة — قالوا لا بأس بالكلام مطلقاً قبل الخطبتين وبعدهما وبين الخطبتين إذا سكّت الخطيب . ويباح الكلام إذا شرع الخطيب في الدعاء كما تقدم ومن ذلك يعلم حكم الترقية عندهم .

(١) الحنابلة — قالوا لا يتحقق الجماعة بالصبي المميز وحده مع الإمام في صلاة الفرض ويُتحقق في النفل .

دليل مشروعيها

الجماعة : مشروعة بالكاتب والسنة والاجماع . أما الكاتب فقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ ﴾ الآية . دلت هذه الآية على أنها مشروعة في حالة الخوف ولا ريب أن حالة الأمن أولى . وأما السنة فمنها قوله صلى الله عليه وسلم : « صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة » رواه البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه ، وأما الاجماع فقد انفقت الأئمة على مشروعيها .

حكمها

وفي حكم صلاة الجماعة تفصيل في المذاهب .^(١)

= المالكية - قالوا لا يتحقق الجماعة بامام وصي فقط ولذلك يندب لمن أم الصبي وحده أن يعيد الصلاة في جماعة كما يأتي :

(١) المالكية - قالوا في حكم الجماعة قولان : أحدهما مشهور . والثاني أقرب الى التحقيق . فأما الأول فهو انما سنة مؤكدة بالنسبة لكل مصل وفي كل مسجد وفي البلد على أنه ان قام بها بعض أهل البلد لا يقاتل الباقيون على تركها وإلا قوتلوا لاستهانتهم بالسنة . وأما الثاني فهو أنه فرض كفاية في البلد فان تركها جميع أهل البلد قوتلوا وان قام بها بعضهم سقط الفرض عن الباقيين ، وسنة في كل مسجد للرجال ، ومندوبة لكل مصل في خاصة نفسه ، وصلاة النساء في بيوتهن أفضل من صلاتهن في المساجد وتندب لمن الجماعة بشرط أن يكون إمامهن رجلا كما يأتي : وهذا التفصيل كله بالنسبة للفرائض الخمس أداء كانت أو قضاء .

أما الجمعة فالجماعة شرط لصحتها كما تقدم . وأما الجنائز فهي مندوبة فيها ، وأما النوافل فمنها ما تستحب فيه الجماعة كالتراويح ، ومنها ما لا يتحقق سنته إلا بالجماعة كالعيدين والكسوف والاستسقاء فان الجماعة فيها شرط لوقوعها سنة . =

== ومنها ما تكره فيه كالنفل المطلق اذا كانت فيه كثيرة أو كان بمكان مشهور كالمسجد فان كانت الجماعة قليلة وقعت بمكان غير مشهور جازت .

الحنبالية — قالوا الجماعة تارة تكون واجبة وجوبا عينيا ، وتارة تكون شرطا لصحة الصلاة ، وتارة تكون سنة ، وتارة تكون مباحة ، وتارة تكون مكروهة ، فتعجب عينا في كل صلاة من الصلوات الخمس المفروضة على الرجال الأحرار القادرين عليها ولو كانوا مسافرين أو في شدة الخوف بشرط أن تكون أداءه ، وتشتترط اصاله الجماعة ولصلاة العيسد التي يسقط بها فرض الكفاية وهي التي تؤدي أولا . أما المكررة فلا يشترط فيها الجماعة كما تقدم ، وتسن للرجال المذكورين اذا كانت الصلاة قضاء كما تسن لصلاة الجنائز وللنساء اذا كن منفردات عن الرجال سواء كن إمامهن رجلا أو امرأة ، وتكره للمرأة الحسنة اذا كانت مع الرجال وتباح للمرأة غير الحسنة اذا كانت معهم . أما النوافل ففنها ما تسن فيه الجماعة وذلك كصلاة الاستسقاء والتراويح والعيدين في غير المرة الأولى ، ومنها ما تباح فيه الجماعة وذلك كصلاة التهجد ورواتب الصلوات المفروضة .

الشافعية — قالوا الجماعة تارة تكون فرض عين ، وتارة تكون فرض كفاية . وقد تكون مندوبة . وقد تكون مكروهة . وقد تكون خلاف الأولى . وقد تكون محرمة . وقد تكون مباحة . فتكون فرض عين في خمس مواضع : (الأول) الركعة الأولى من الجمعة أما الركعة الثانية فان الجماعة فيها سنة فلو أدرك الإمام في الركعة الأولى ثم نوى مفارقتها في الركعة الثانية وصلّاها وحده صححت صلاته . (الثاني) في كل الصلاة التي أعيدت ثانيا في الوقت . (الثالث) في الصلاة المجموعة جمع تقديم في حالة المطر وتفترض الجماعة في الصلاة الثانية المجموعة . أما الأولى فيصح أن يصلّيها منفردا . (الرابع) في الصلاة التي نذر أن يصلّيها جماعة . (الخامس) الصلاة المفروضة التي لم يوجد أحد يصلّيها جماعة إلا اثنان فاذا فرض انه لم يوجد في بلدة إلا اثنان فان الجماعة تكون فرضا عليهم وتكون فرض كفاية على الرجال الأحرار العقلاء المقيمين بالبلد الذين ليس لهم عذر من الأعذار الآتية . وإنما تكون فرض كفاية في الركعة ==

== الأولى من الصلوات المفروضة إذا كان يصليها أداء، وتكون مندوبة للنساء والأرقاء والمسافرين وللعراة إذا كانوا عُمياً أو في ظلام فإن لم يكونوا كذلك كانت مباحة، وتندب أيضاً للمعذورين إذا لم ينووا بالعذر إسقاط الجماعة، وتندب في العيدين والاستسقاء والكسوف والتراويح ووتر رمضان، وفي صلاة مقضية خلف مثلها من نوعها كصلاة ظهر ظهر خلف ظهر مثلها، وفي ظهر المعذورين يوم الجمعة، وتحرم الجماعة فيما إذا وجد الإمام في التشهد الأخير وعلم أنه لو آتقدي به لم يدرك ركعة من الوقت بخلاف ما لو صلى منفرداً فإنه يدركها فيه فيجب ترك الجماعة في هذه الحالة، وتكره في صلاة أداء خلف قضاء وعكسه وفي فرض خلف نفل وعكسه وفي تراويح خلف وتر وعكسه وفي مسجد غير مطروق بغير إذن إمام الراتب، وتباح لصبي يمیز وصلاة الجنائزة كالمكتوبة في حكم الجماعة .

الحنفية — قالوا صلاة الجماعة سنة عين مؤكدة شبيهة بالواجب في القوة على الأصح . فيأثم تاركها إذا اعتاد الترك، وإنما تسن في الصلاة المفروضة للرجال العقلاء الأحرار غير المعذورين بعذر من الأعذار الآتية إذا لم يكونوا عراة، فهن ليست مشروعة للنساء . وتكره تحريماً إن صلت بهن امرأة وإن صحّت إمامتها وصلاتهن . أما إذا صلى بهن رجل فإذا كان في المسجد فلا كراهة في الجماعة وإن كره ذهابهن إلى المسجد خشية الفتنة وإذا كان في المنزل كره جماعتهن خلف الرجل إن لم يكن زوجاً لهن أو محرماً أو لم يكن بالمثزل رجل آخر سوى الإمام والأفلا كراهة، وكذا تكره تحريماً جماعة العراة فيجب أن يصلوا فرادى والأفضل لهم أن يصلوا قعوداً بالأيام متتابعين عن بعض كما تقدم . وقد تكون الجماعة شرطاً لصحة الصلاة كما في الجمعة والعيدين وقد تكون سنة كفاية في صلاة التراويح والجنائز وقد تكون مكروهة كما في صلاة النافلة مطلقاً والوتر في غير رمضان إذا زاد المقدون على ثلاثة . أما الجماعة في وتر رمضان ففيها قولان مصححان : (أحدهما) أنها مستحبة فيه . (ثانيهما) أنها غير مستحبة بل يصليها في بيته منفرداً وقد رجحنا الثاني .

شروطها

يشترط لصحة الجماعه شروط : منها الاسلام فلا تصح إمامة الكافر . ومنها البلوغ في الصلاة المفروضة فلا يصح أن يقتدى بالغ بصبي^(١) يميز فيها وأما اقتداء البالغ بالصبي في النفل فهو صحيح كإقتداء صبي بمثله . ومنها العقل فلا تصح إمامة المجنون إذا كان لا يفقه من جنونه . أما إذا جثّ جنونا متقطعا بحيث يفقه أحيانا فتصح إمامته حال إفاقته وتبطل حال جنونه . ومنها الذكورة المحققة إذا كان المقتدى به رجلا أو خشي فلا يصح أن تكون المرأة ولا الخنثى المشكل إماما لرجل لا في فرض ولا في نفل أما إذا كان المقتدى نساء فلا تسترط^(٢) الذكورة في إمامته بل يصح أن يكون الإمام امرأة أو خشي . ومنها القراءة بحيث يحسن الإمام قراءة ما لا تصح الصلاة إلا به إذا كان المأموم قارئا يحسن ذلك فلا يجوز أن يقتدى قارئ بأى . أما اقتداء أئمة بمثله فصحيح وإن وجد قارئ يصلّى بهما^(٣) . ومنها السلامة من الأعذار

(١) الشافعية — قالو يجوز اقتداء البالغ بالصبي المميز في الفرض إلا في الجمعة فيشترط أن يكون بالغاً إذا كان الإمام من ضمن العدد الذي لا يصح إلا به فإن كان زائدا عنهم صح أن يكون صبيا مميزا .
(٢) الحنفية — قالوا لا يصح اقتداء البالغ بالصبي مطلقا لا في فرض ولا في نفل على الصحيح .

(٣) المالكية — قالوا لا يصح أن تكون المرأة ولا الخنثى المشكل إماما لرجل أو نساء لا في فرض ولا في نفل فالذكورة شرط في الإمام مطلقا مهما كان المأموم .
(٤) المالكية — قالوا لا يصح اقتداء أى عاجز عن قراءة الفاتحة بمثله إن وجد قارئ ويجب عليهما معا أن يقتديا به وإلا بطلت صلاتهما ، أما القادر على قراءة الفاتحة ولكن لا يحسنها فالصحيح أنه يمنع ابتداء من الاقتداء بمثله إن وجد من يحسن القراءة فإن اقتدى بمثله صححت . أما إذا لم يوجد قارئ فيصح اقتداء الأئمة بمثله على الأصح .
(٥) المالكية — قالوا لا يشترط في صحة الإمامة سلامة الإمام من الأعذار المعفو عنها في حقه فإذا كان الإمام به سلس بول معفو عنه لملازمته ولو نصف الزمن كما :-

كالزفاف الدائم وانفلات الريح وسلس البول ونحوها فلا تصح إقامة من قام به عذر من هذه الأعداء إلا لمندور مثله بشرط أن يتجدد عذرهما فلا يصح اقتداء مبطلون بمن به سلس بول مثلا .

ومنها الطهارة من الحدث والخبث فلا تصح إقامة من به حدث أو خبث وفي ذلك تفصيل في المذاهب ^(١) .

== تقدم صحت إمامته، وكذا إذا كان به انفلات ريح أو غير ذلك مما لا ينقض الوضوء ولا يبطل الصلاة فإمامته صحيحة نعم يكره أن يكون إماما لصحيح ليس به عذر .
الشافعية — قالوا إذا كان العذر القائم بالإمام لا تجب معه إعادة الصلاة فإمامته صحيحة ولو كان المقتدى سليما .

(١) المالكية — قالوا لا تصح إقامة المحدث إن تعمد الحدث وتبطل صلاة من اقتدى به . أما إذا لم يتعمد كأن دخل في الصلاة ناسيا الحدث أو غلبه الحدث وهو فيها فإن عمل بالمأمومين عملا من أعمال الصلاة بعد علمه بحدثه أو بعد أن ظليه بطلت صلاتهم كما تبطل صلاتهم إذا اقتدوا به بعد علمهم بحدثه وإن لم يعلم الإمام، أما إذا لم يعلموا بحدثه ولم يعلم الإمام أيضا إلا بعد الفراغ من الصلاة فصلاتهم صحيحة وأما صلاة الإمام فباطلة في جميع الصور لأن الطهارة شرط لصحة الصلاة وحكم صلاة الإمام والمأموم إذا علق بالإمام نجاسة كالحكم إذا كان محدثا في هذا التفصيل إلا أن صلاته هو تصح إذا لم يعلم بالنجاسة إلا بعد الفراغ من الصلاة لأن الطهارة من الخبث شرط لصحة الصلاة مع العلم كما تقدم .

الشافعية — قالوا لا يصح الاقتداء بالمحدث إذا علم المأموم به ابتداء فإن علم بذلك في أثناء الصلاة وجبت عليه نية المفارقة وأتم صلاته وصحت وكفاه ذلك وإن علم المأموم بمحدث امامه بعد فراغ الصلاة فصلاته صحيحة وله ثواب الجماعة أما صلاة الإمام فباطلة في جميع الأحوال لفقد الطهارة التي هي شرط للصلاة ويجب عليه أعادتها . ولا يصح الاقتداء أيضا بمن به نجاسة خفية كبول جف مع علم المقتدى =

ومنها أن يكون صحيح اللسان بحيث ينطق بالحروف على وجهها فإن لم يكن كذلك كأن يبدل الراء غينا أو السين تاء أو الذال زايا فانه لا تصح إمامته إلا لمثله^(١) ويجب عليه أن يجهد في تقويم لسانه ورده الى الصواب فإن قصرع قدرته على ذلك بطلت إمامته لمثله بل بطلت صلاته ، وإن عجز عن ذلك صححت صلاته وإمامته .
أما التتنام^(٢) وهو الذى يكرر التاء فى كلامه والفاء وهو الذى يكرر الفاء فامامتهما صحيحة لغير من يماثلهما مع الكراهة .

= بذلك بخلاف ما اذا جهله فان صلاته صحيحة فى غير الجمعة وكذا فى الجمعة اذا تم العدد بغيره وإلا فلا تصح للجمع لنقص العدد المشترط فى صحة الجمعة . أما اذا كانت على الامام نجاسة ظاهرة بحيث لو تأملها أدركها فانه لا يصح الاقتداء به مطلقا ولو مع الجهل بحاله .

الحنبلة — قالوا لا تصح إمامة المحدث حدثا أصغر أو أكبر ولا إمامة من به نجاسة اذا كان يعلم بذلك فان جهل ذلك وجهله المقتدى أيضا حتى تمت الصلاة صححت صلاة المأموم وحده سواء كانت صلاة جمعة أو غيرها إلا أنه يشترط فى الجمعة أن يتم العدد المعتبر فيها وهو الأربعين بغير هذا الامام وإلا كانت باطلة على الجميع كما تبطل عليهم أيضا اذا كان بأحد المأمومين حدث أو خبث أن كان لا يتم العدد إلا به .

الحنفية — قالوا لا تصح إمامة المحدث ولا من به نجاسة لبطلان صلاته . أما صلاة المقتدين به فصحيحة إن لم يعلموا بفساد صلاته فان علموا بشهادة عدول أو بإخبار الامام العدل عن نفسه بطلت صلاتهم ولزمهم اعادتها فان لم يكن الامام الذى أخبر بفساد صلاته عدلا فلا يقبل قوله ولكن يستحب لهم اعادتها احتياطا .

(١) الحنفية — قالوا ويجب عليه أيضا أن يقرأ من المواضع التى يستقيم فيها لسانه من القرآن .

(٢) الحنفية — قالوا التتنام والفاء هما مثل الألتغ فى عدم صحة إمامتهما إلا بمثلهما .

وأما الأرت، وهو من يأتي بادغام في غير موضعه كأن يقول المقيم بدل المستقيم فيجب عليه أن يجتهد في إصلاح لسانه فان قصر مع القدرة بطلت صلاته وإمامته وإن عجز ولم يستطع إصلاحه صححت صلاته وإمامته لمثله ^(١) .

ومنها أن لا يكون الإمام مأموماً ولو مسبقاً على تفصيل في المذاهب ^(٢) .

(١) المالكية — قالوا الألف والهمزة والفتحة والياء والألف والهمزة ونحوهم من كل من لا يستطيع النطق ببعض الحروف أو يدغم حرفاً في غيره إمامته وصلاته صحيحتان ولو كان المقتدى به سالماً من هذا النقص ولو وجد من يعلمه وقبل التعليم وأوسع الوقت له . ولا يجب عليه الاجتهاد في إصلاح لسانه على الراجح .

(٢) المالكية — قالوا من اقتدى بمسبوق أدرك مع إمامه ركعة بطلت صلاته سواء كان المقتدى مسبقاً مثله أولاً أما إذا حاكى المسبوق مسبقاً آخر في صورة إتمام الصلاة بعد سلام الإمام من غير أن ينوي الاقتداء به فصلاته صحيحة وكذا إن كان المسبوق لم يدرك مع إمامه ركعة كانت دخل مع الإمام في التشهد الأخير فيصح الاقتداء به لأنه منفرد لم يثبت له حكم المأمومية .

الحنفية — قالوا لا يصح الاقتداء بالمسبوق سواء أدرك مع إمامه ركعة أو أقل منها فلو اقتدى إثنان بالإمام وكانا مسبقين وبعد سلام الإمام نوى أحدهما الاقتداء بالآخر بطلت صلاة المقتدى أما إن تابع أحدهما الآخر ليتذكر ما سبقه من غير نية الاقتداء فإن صلاتهما صحيحة لارتباطهما بإمامهما السابق .

الشافعية — قالوا لا يصح الاقتداء بالمأموم مادام مأموماً فان اقتدى به بعد أن سلم الإمام أو بعد أن نوى مفارقتها (ونية المفارقة جائزة عندهم) صح الاقتداء به وذلك في غير الجمعة أما في صلاتها فلا يصح الاقتداء .

الحنابلة — قالوا لا يصح الاقتداء بالمأموم مادام مأموماً فان سلم إمامه وكان مسبقاً صح اقتداء مسبق مثله به إلا في صلاة الجمعة فانه لا يصح اقتداء المسبوق بمثله .

ومنها أن يكون الإمام حراً وهذا شرط خاص بإمام الجمعة فلا تصح إمامة الرقيق فيها^(١).

مبحث الصلاة خلف المخالف في المذهب

ومنها أن تكون صلاة الإمام صحيحة في مذهب المأموم فلو صلى حنفي خلف شافعي سال منه دم ولم يتوضأ بعده أو صلى شافعي خلف حنفي لمس امرأة مثلاً فصلاة المأموم باطلة لأنه يرى بطلان صلاة إمامه^(٢).

مبحث تقدم المأموم على إمامه وتمكن المأموم

من ضبط أفعال الإمام

ومنها أن لا يتقدم المأموم على إمامه في غير الصلاة حول الكعبة^(٣) فإن كانت الصلاة من قيام فالعبرة في صحة صلاة المقتدى بأن لا يتقدم مؤخر قدمه على مؤخر قدم الإمام

(١) الشافعية — قيدوا ذلك بما إذا كان الإمام من جملة العدد الذي لا تتعقد إلا به أما إذا كان زائداً عليه فتصح إمامته .

الحنفية — قالوا لا تشترط الحرية في إمام الجمعة كغيرها كما سبق .

(٢) المالكية والحنابلة — قالوا ما كان شرطاً في صحة الصلاة فالعبرة فيه بمذهب الإمام فقط فلو اقتدى مالكي أو حنبلي بحنفي أو شافعي لم يمسح بجميع الرأس في الوضوء فصلاته صحيحة لصحة صلاة الإمام في مذهبه ، وأما ما كان شرطاً في صحة الاقتداء فالعبرة فيه بمذهب المأموم فلو اقتدى مالكي أو حنبلي في صلاة فرض بشافعي يصلي نفلاً فصلاته باطلة لأن شرط الاقتداء اتحاد صلاة الإمام والمأموم كما يأتي تفصيله .

(٣) المالكية — قالوا لا يشترط في الاقتداء عدم تقدم المأموم على الإمام فلو تقدم المأموم على إمامه ولو كان المتقدم جميع المأمومين صحت الصلاة على المعتمد .

(٤) الشافعية — قالوا لا يصح تقدم المأموم على الإمام حول الكعبة إذا كانا في جهة واحدة أما إذا كان المأموم في غير جهة إمامه فإنه يصح تقدمه عليه .

وإن كانت من جلوس فالعبرة بعدم تقدم عجزه على عجز الإمام فإن تقدم المأموم في ذلك لم تصح صلاته . أما إذا حاذاه فصلاته صحيحة بلا كراهة ^(١) . ومنها تمكن المأموم من ضبط أفعال إمامه برؤية أو سماع ولو يبلغ فتي تمكن المأموم من ضبط أفعال إمامه صحت صلاته إلا إذا اختلف مكانهما فإن صلاته تبطل على تفصيل في المذاهب ^(٢) .

= ويكره التقدم لغير ضرورة كضيق المسجد وإلا فلا كراهة . ومحاذاة المأموم لإمامه مثل تقدمه عليه في جميع ما تقدم .

(١) الشافعية — قالوا تكرر محاذاة المأموم لإمامه .

(٢) الشافعية — قالوا إذا كان الإمام والمأموم في المسجد فهما في مكان واحد غير مختلف سواء كانت المسافة بين الإمام والمأموم تزيد على ثلاث مائة ذراع أو لا فلو صلى الإمام في آخر المسجد والمأموم في أوله صح الاقتداء بشرط أن لا يكون بين الإمام والمأموم حائل يمنع وصول المأموم إليه (باب مسمر) قبل دخوله في الصلاة فلو سدت الطريق بينهما في أثناء الصلاة لا يضر كما لا يضر الباب المغلق بينهما . ولا فرق في ذلك بين أن يكون إمكان وصول المأموم إلى الإمام مستقبلاً أو مستديراً للقبلة وفي حكم المسجد رحبته ونحوها . أما إذا كانت صلاتهما خارج المسجد فإن كانت المسافة بينهما لا تزيد على ثلاثمائة ذراع تقريباً بذراع الأذى صحت الصلاة ولو كان بينهما فاصل كنهري تجري فيه السفن أو طريق يكثر مرور الناس فيه على المعتمد بشرط أن لا يكون بينهما حائل يمنع المأموم من الوصول إلى الإمام لو أراد ذلك بحيث يمكنه الوصول إليه غير مستدير للقبلة . ولا فرق في الحائل الضار بين أن يكون باباً مسمراً أو مغلقاً أو غير ذلك فإن كان أحدهما في المسجد والآخر خارجه فإن كانت المسافة بين من كان خارجاً عن المسجد وبين طرف المسجد الذي يليه أكثر من ثلاثمائة ذراع بطل الاقتداء وإلا فيصح بشرط أن لا يكون بينهما الحائل الذي مر ذكره في صلاتهما خارج المسجد .

= الخفية — قالوا اختلاف المكان بين الإمام والمأموم مفسد للاقتداء سواء اشتبه على المأموم حال إمامه أو لم يشتبه على الصحيح فلو اقتدى رجل في داره بإمام المسجد وكانت داره منفصلة عن المسجد بطريق ونحوه فإن الاقتداء لا يصح لاختلاف المكان . أما إذا كانت ملاصقة للمسجد بحيث لم يفصل بينهما إلا حائط المسجد فإن صلاة المقتدى تصبح إذا لم يشتبه عليه حال الإمام ومثل ذلك ما إذا صلى المقتدى على سطح داره الملاصق لسطح المسجد لأنه في هاتين الحالتين لا يكون المكان مختلفا . فإن اتحد المكان وكان واسعا كالمساجد الكبيرة فإن الاقتداء يكون به صحيحا ما دام لا يشتبه على المأموم حال إمامه إما بسماعه أو بسماع المبلغ أو برؤيته أو برؤية المقتدين به إلا أنه لا يصح اتباع المبلغ إذا قصد بتكبيره الاحرام مجزئ التبليغ لأن صلاته تكون باطلة حينئذ فينقطع صلاة من يقتدى بتبليغه وإنما يصح الاقتداء في المسجد الواسع إذا لم يفصل بين الإمام وبين المقتدى طريق فأنذر تمر فيه العجلة (العربة) أو نهر يسع زورقا يمر فيه فان فصل بينهما ذلك لم يصح الاقتداء أما الصحراء فإن الاقتداء فيها لا يصح إذا كان بين الإمام والمأموم خلاء يسع صفيين ومثل الصحراء المساجد الكبيرة (جدا) كبيت المقدس .

المالكية — قالوا اختلاف مكان الإمام والمأموم لا يمنع صحة الاقتداء فإذا حال بين الإمام والمأموم نهر أو طريق أو جدار فصلاة المأموم صحيحة متى كان متمكنا من ضبط أفعال الإمام . نعم لو صلى المأموم الجمعة في بيت مجاور للمسجد مقتديا بإمامه فصلاته باطلة لأن الجامع شرط في صحة الجمعة كما تقدم .

الحنابلة — قالوا اختلاف مكان الإمام والمأموم يمنع صحة الاقتداء على التفصيل الآتي وهو أن حال بين الإمام والمأموم نهر تجري فيه السفن بطلت صلاة المأموم وتبطل صلاة الإمام أيضا لأنه ربط صلاته بصلاة من لا يصح الاقتداء به وإن حال بينهما طريق فإن كانت الصلاة مما لا تصح في الطريق عند الزحمة لم يصح الاقتداء ولو اتصلت الصفوف بالطريق . وإن كانت الصلاة مما لا تصح في الطريق عند الزحمة =

مبحث نية المأموم الاقتداء ونية الإمام الإمامة

ومن شروط صحة الإمامة: نية المأموم الاقتداء بإمامه في جميع الصلوات وتكون النية من أول صلاته بحيث تقارن تكبيرة الاحرام من المأموم حقيقة أو حكماً على ما تقدم في بحث النية فلو شرع في الصلاة بنية الانفراد ثم وجد إماماً في أثناءها فنوى متابعتها فلا تصح صلاته لعدم وجود النية من أول الصلاة فالمنفرد لا يجوز انتقاله للجماعة كما لا يجوز لمن بدأ صلاته في جماعة أن ينتقل للانفراد بأن ينوى مفارقة^(١)

== كالجمعة ونحوها مما يكثر فيه الاجتماع فإن اتصلت الصفوف بالطريق صح الاقتداء مع الفصل بين الإمام والمأموم وإن لم تتصل الصفوف فلا يصح الاقتداء وإن كان الإمام والمأموم بالمسجد صح الاقتداء ولو كان بينهما حائل متى سمع تكبيرة الاحرام أما إذا كانا خارج المسجد أو المأموم خارجه والإمام فيه فيصح الاقتداء بشرط أن يرى المأموم الإمام أو يرى من وراءه ولو في بعض الصلاة أو من شبك ومتى تحققت الرؤية المذكورة صح الاقتداء ولو كان بينهما أكثر من ثلاثمائة ذراع .

(١) الحنفية — قالوا نية الاقتداء شرط في غير الجمعة والعيد على المختار لأن الجماعة شرط في صحتها فلا حاجة الى نية الاقتداء .

(٢) الشافعية — قالوا لا تشترط نية الاقتداء في أول الصلاة فلو نوى الاقتداء في أثناء صلاته صححت مع الكراهة إلا في الجمعة ونحوها مما تشترط فيه الجماعة فإنه لا بد فيها من نية الاقتداء من أول الصلاة بحيث تكون مقارنة لتكبيرة الاحرام .

(٣) الشافعية — قالوا يصح للمأموم أن ينوى مفارقة إمامه ولو من غير عذر لكن يكره أن لم يكن هناك عذر ويستثنى من ذلك الصلاة التي تشترط فيها الجماعة كالجمعة فلا تصح نية المفارقة في الركعة الأولى منها .

الحنفية — قالوا تبطل الصلاة بانتقال المأموم للانفراد إلا إذا جلس مع الإمام الجلوس الأخير بقدر التشهد ثم عرضت ضرورة فانه يسلم ويتركه وإذا تركه بدون عذر صححت الصلاة مع الاثم كما سيأتى في بحث أحوال المقتدى .

الإمام إلا لضرورة كأن أطلال عليه الإمام . ومن الشروط نية الإمام الإمامة وذلك في أمور مفصلة في المذاهب ^(١) . ومنها أن لا يكون الإمام أدنى حالا من المأموم

(١) الحنابلة — قالوا يشترط في صحة الاقتداء نية الإمام الإمامة في كل صلاة فلا تصبح صلاة المأموم إذا لم ينو الإمام الإمامة .

الشافعية — قالوا يشترط في صحة الاقتداء أن ينو الإمام الجماعة في الصلوات التي تنوقف صحتها على الجماعة كالجمعة والمجموعة للطهر والمعادة .

الحنفية — قالوا نية الإمامة شرط لصحة صلاة المأموم إذا كان إماما لنساء فتفسد صلاة النساء إذا لم ينو إمامهن الإمامة وأما صلاته هو فصحيحة ولو حاذته امرأة كما تقدم في المحاذاة .

المالكية — قالوا نية الإمامة ليست بشرط في صحة صلاة المأموم ولا في صحة صلاة الإمام إلا في مواضع : (أولا) صلاة الجمعة فإذا لم ينو الإمامة بطلت صلاته وصلاة المأموم : (ثانيا) الجمع ليلة المطر ولا بد من نية الإمامة في افتتاح كل من الصلاتين فإذا تركت في واحدة منهما بطلت على الإمام والمأموم لاشتراط الجماعة فيها وصحت مانوى فيها الإمامة إلا إذا ترك النية في الأولى فتبطل الثانية أيضا تبعالها ولو نوى فيها الإمامة وقال بعض المالكية أن الأولى لا تبطل على أي حال لأنها وقعت في محلها : (ثالثا) صلاة الخوف على الكيفية الآتية وهي : أن يقسم الإمام الجيش نصفين يصلي بكل قسم جراً من الصلاة فإذا ترك الإمام نية الإمامة بطلت الصلاة على الطائفة الأولى فقط وصحت للامام والطائفة الثانية : (رابعا) المستخلف الذي قام مقام الإمام لعذر فيشترط في صحة صلاة من اقتدى به أن ينو هو الإمامة فإذا لم ينوها فصلاة من اقتدى به باطلة وأما صلاته هو فصحيحة ولا تشترط نية الإمامة لحصول فضل الجماعة على المعتمد فلو أم شخص قوما ولم ينو الإمامة حصل له فضل الجماعة، والمراد بكون نية الإمامة شرطا في المواضع السابقة أن لا ينو الانفراد .

فلا يصح اقتداء مفترض بمنفل ولا قادر على الركوع مثلا بالعاجز عنه ولا كاس بهار لميجد ما يستتر به ولا منطهر بمتنجس عجز عن الطهارة ونحو ذلك كاقْتداء القارئ بالأُمِّي كما تقدّم نعم يصح اقتداء القائم بالقاعد الذي عجز عن القيام على تفصيل في المذاهب .^(٢)

(١) الشافعية — قالوا يصح اقتداء المفترض بالمنفل مع الكراهة وكذا يصح اقتداء المكتسب بالعاري الذي لا يجيد ما يستتر به .

المالكية — قالوا يصح اقتداء الكاسي بالعاري الذي لم يجدهما يستتر به مع الكراهة .

(٢) المالكية — قالوا يصح اقتداء المنطهر بالمتنجس بالعاجز عن الطهارة مع الكراهة .

(٣) المالكية — قالوا لا يصح اقتداء القائم بالقاعد العاجز عن القيام ولو كانت الصلاة نفلا إلا إذا جلس المأموم اختيارا في النفل فتصح صلاته خلف الجالس فيه أما إذا كان المأموم عاجزا عن الأركان فيصح أن يقتدى بعاجز عنها إذا استويا في العجز بأن يكونا عاجزين معا عن القيام ويستثنى من ذلك من يصلي بالإيماء فلا يصح أن يكون إماما لمثله لأن الإيماء لا ينضبط فقد يكون إيماء الإمام أقل من إيماء المأموم . فان لم يستويا في العجز كأن يكون الإمام عاجزا عن السجود والمأموم عاجزا عن الركوع فلا تصح الإمامة .

الحنفية — قالوا يصح اقتداء القائم بالقاعد الذي يستطيع أن يركع ويسجد أما العاجز عن الركوع والسجود فلا يصح اقتداء القائم به إذا كان قادرا فان عجز كل من الإمام والمأموم وكانت صلاتهما بالإيماء صح الاقتداء سواء كانا قاعدين أو مضطجعين أو مستلقين أو مختلفين بشرط أن تكون حالة الإمام أقوى من حالة المقتدى كأن يكون مضطجعا والإمام قاعدا .

الشافعية — قالوا تصح صلاة القائم خلف القاعد والمضطجع العاجزين عن القيام والقعود ولو كانت صلاتهما بالإيماء .

الحنابلة — قالوا لا يصح اقتداء القائم بالقاعد الذي عجز عن القيام إلا إذا كان العاجز عن القيام إماما راتبا وكان عجزه عن القيام بسبب علة يرحى زوالها .

مبحث متابعة المأموم

ومنها متابعة المأموم لإمامه في أفعال الصلاة على تفصيل في المذاهب .^(١)

(١) الحنفية - قالوا متابعة المأموم لإمامه تشمل أنواعا ثلاثة : (أحدها) مقارنة فعل المأموم لفعل إمامه كأن يقارن إحرامه إحرام إمامه وركوعه ركوعه وسلامه سلامه ويدخل في هذا القسم ما لو ركع قبل إمامه وبقي رাকعا حتى ركع إمامه فتابعه فيه فإنه يعتبر في هذه الحالة مقارنا له في الركوع . (ثانيها) تعقيب فعل المأموم لفعل إمامه بأن يأتي به عقب فعل الإمام مباشرة ثم يشاركه في باقيه . (ثالثها) التراخي في الفعل بأن يأتي به بعد إتيان الإمام بفعله متراخيا عنه ولكنه يدركه فيه قبل الدخول في الركن الذي بعده فهذه الأنواع الثلاثة يصدق عليها أنها متابعة في أفعال الصلاة فلو ركع إمامه فركع معه مقارنا أو عقبه مباشرة وشاركه فيه أو ركع بعد رفع إمامه من الركوع وقبل أن يهبط للسجود فإنه يكون متابعا له في الركوع وهذه المتابعة بأنواعها تكون فرضا فيما هو فرض من أعمال الصلاة وواجبة في الواجب وسنة في السنة فلو ترك المتابعة في الركوع مثلا بأن ركع ورفع قبل ركوع الإمام ولم يركع معه أو بعده في ركعة جديدة بطلت صلاته لكونه لم يتابع في الفرض وكذا لو ركع وسجد قبل الإمام فإن الركعة التي يفعل فيها ذلك تلغى ويثقل ما في الركعة الثانية إلى الركعة الأولى ويثقل ما في الثالثة إلى الثانية وما في الرابعة إلى الثالثة فتبقى عليه ركعة يجب عليه قضائها بعد سلام الإمام وإلا بطلت صلاته وسيأتي لهذا إيضاح في مبحث صلاة المسبوق . ولو ترك المتابعة في القنوت أثم لأنه ترك واجبا ولو ترك المتابعة في تسبيح الركوع مثلا فقد ترك السنة، وهناك أمور لا يلزم المقتدى أن يتابع فيها إمامه وهي أربعة أشياء : (الأول) إذا زاد الإمام في صلاته سجدة عمدا فإنه لا يتابعه . (الثاني) أن يزيد عما ورد في الصحابة رضي الله عنهم في تكبيرات العيد فإنه لا يتابعه . (الثالث) أن يزيد عن الوارد في تكبيرات صلاة الجنازة بأن يكبر لها خمسا فإنه لا يتابعه ، (الرابع) أن يقوم ساهيا إلى ركعة زائدة عن الفرض بعد العقود الأخير =

== فإن فعل وقيد ما قام لها بسجدة سلم المقتدى وحده وإن لم يقيدها بسجدة وعاد الى القعود وسلم سلم المقتدى معه . أما إن قام الامام الى الزائدة قبل القعود الأخير وقيدها بسجدة فإن صلاتهم جميعا تبطل . وهناك أمور تسعة اذا تركها الامام يأتي بها المقتدى ولا يتابعه في تركها وهي : رفع اليدين في التحريمة ، وقراءة التناء ، وتكبيرات الركوع ، وتكبيرات السجود ، والتسبيح فيهما ، والتسميع ، وقراءة التشهد ، والسلام ، وتكبير التشريق ، فهذه الأشياء التسعة إذا ترك الامام شيئاً منها لم يتابعه المقتدى في تركها بل يأتي بها وحده ، وهناك أمور مطلوبة اذا تركها الامام تركها المقتدى وهي خمسة أشياء : تكبيرات العيد ، والقعدة الأولى ، وسجدة التلاوة ، وسجود السهو ، والقنوت اذا خاف فوات الركوع . أما إن لم يخف ذلك فليسه القنوت . وهذا وقد تقدم أن القراءة خلف الامام مكروهة تحريماً فلا تجوز المتابعة فيها وسيأتي الكلام في المتابعة في السلام والتحريمة في أحوال المقتدى .

المسالكية — قالوا المتابعة هي أن يكون فعل المأموم معاقباً لفعل الامام فلا يسبقه ولا يساويه ولا يتأخر عنه بحيث لا يركع مثلاً حتى يفرغ الامام منه ولا يسجد حتى يرفع الامام منه ثم إنها تارة تكون شرطاً في صحة صلاة المأموم وتارة تكون غير شرط تحرم مخالفتها أو تركه فالمتابعة في الاحرام والسلام (بأن لا يبدأ المأموم بواحد منهما إلا بعد بدء الامام) شرط لصحة الاقتداء فلو سبقه في البدء بواحد منهما أو ساواه بطلت صلاته ولو ختم بعده إلا اذا سلم بعده سهواً فإنه يعيد السلام بعده وتصح صلاته . وأما اذا بدأ بعده فتصح صلاته إن ختم بعده أو معه أما لو ختم قبله بطلت صلاته . وأما المتابعة في غير الاحرام والسلام فليست بشرط فلو ساوى المأموم إمامه في الركوع أو السجود مثلاً صححت صلاته مع الكراهة ولو سبقه الى الركوع أو السجود فإن انتظر الامام حتى ركع وأطمأن معه في الركوع مثلاً صححت صلاته وأثم إن كان متمعداً لهذا السبق وإن لم ينتظره بل رفع قبله بطلت صلاته لعدم أخذ فرضه معه في الركوع إلا اذا رفع ساهياً فإنه يعود اليه وصحت صلاته . واذا تأخر عن إمامه حتى انتهى من الركن كان =

= لا يركع حتى يرفع إمامه منه فإن كان ذلك في الركعة الأولى بطلت صلاته إن كان عامدا لأعراضه عن المأمومية لأنها لا تنعقد إلا بإدراك الركوع وإن كان = ساهيا ألغى هذه الركعة وقضاها بعد سلام إمامه وأما إذا وقع في غير الركعة الأولى فلا تبطل الصلاة وأثم إن كان عامدا وأما إذا ترك المأموم القنوت في الصبح مع إتيان الإمام به فقد ترك مندوبا ولا إثم عليه لأن كلا منهما مندوب ، وهناك أمور لا يتابع المأموم إمامه فيها (ويضبطها) ما إذا عمل الإمام عملا غير مشروع كأن يزيد في صلاته ركعا فإنه لا يتابعه بل يسبح له وتبطل صلاة الإمام والمأموم إن تعمد الإمام زيادته وكان ركعا فعليا على ما تقدم في مبطلات الصلاة . ومنها أن يزيد الإمام في تكبير العيد على ما يراه المالكى فلا يتبعه المأموم ولو كان الإمام يرى الزيادة مذهبا وقد تقدم في صلاة العيد ، ومنها أن يزيد في تكبير صلاة الجنازة عن أربع ، ومنها أن يقوم الإمام لركعة زائدة سهوا فيجب على المأموم أن يجلس متى يتيقن أن هذه الركعة التي قام لها الإمام زائدة فإن تابعه فيها عمدا بطلت صلاته إلا إذا تبين بعد أنها ليست بزائدة وأن الإمام مصيب في القيام ومتى فعل المأموم الواجب وهو الجلوس صححت صلاته إن سبح للإمام ولم يتبين أن الإمام مصيب وإلا بطلت ، وتوجد أمور أخرى من أعمال الصلاة لا يتركها المقتدى ولو تركها إمامه فنها رفع اليدين في تكبيرة الاحرام لأنه مندوب في حق المأموم أيضا بخلاف دعاء الاستفتاح فهو مكروه لكل مصل فاذا تركه الإمام تركه المأموم بالأولى لعدم مشروعيتها أصلا ومنها ما هو سنة كتكبيرات الصلاة سوى تكبيرة الاحرام والتشهد فيأتى بذلك المأموم ولو تركه الإمام ، ومنها ما هو مندوب كالتكبير في أيام التشريق عقب الصلاة على ما تقدم فيأتى به المأموم ولو تركه الإمام ، ومنها يجوز السهو إذا ترتب على الإمام لنقص منه فإنه ليسن للمأموم الاتيان به ولو تركه إمامه ولو لم يدرك المأموم موجه ، بشرط أن يدرك المأموم معه ركعة وإلا بطلت صلاته ومنها تكبيرات العيد يأتى بها المأموم ولو تركها الإمام وأما إذا ترك الإمام الجلوس الأول فعليه أن يرجع إذا لم يفارق الأرض بيديه وركبتيه فإن فارق الأرض بهما فلا يرجع =

= ولو رجع لاتبطل صلاته ان لم يقرأ جميع الفاتحة وعلى المأموم أن يتابعه في كل ذلك فيرجع للجالس اذا رجع له الامام ولا يرجع له اذا ترك الامام الرجوع لمفارقته الأرض بيديه، وركبتيه والمطلوب من المأموم استسداء حيث كان متذكراً أن يجلس لينبه الامام ويسبح له واذا ترك الامام سجود التلاوة في الصلاة تركه المأموم واذا ترك الامام السلام وطال الأمر بطلت صلاة الجميع ولو أتى به المأموم لأنه ركن لا بد منه لكل مصل .

الحنابلة - قالوا المتابعة أن لا يسبق المأموم إمامه بفعل من أفعال الصلاة أو بتكبير الإحرام أو بالسلام وأن لا يتخلف عنه بفعل من الأفعال فإن سبقه بالركوع عمدا بأن ركع ورفع قبل ركوع الإمام عمدا بطلت صلاته وإن سبقه بركن غير الركوع بأن هوى للسجود قبل هوى إمامه له عمدا أو سبقه بالقيام إلى الركعة التالية عمدا لم تبطل صلاته ولكن يجب عليه الرجوع ليأتي بما فعله بعد إمامه . أما ان فعل شيئا من ذلك سهواً فإن صلاته صحيحة إلا أنه يجب إعادة ما فعله بعد أن يأتي به إمامه فإن لم يأت به لم تحسب له الركعة وهذا فيما لو سبقه بركن واحد . أما اذا سبقه بركنين فإن كان عمدا بطلت صلاته وإن كان سهواً فإن أتى بهما بعد أن يأتي إمامه بهما احتسبت له الركعة وإلا ألغيت الركعة وقامت التي تليها مقامها وعليه الاتيان بها بعد سلام إمامه . أما مقارنة المقتدى لإمامه في أفعال الصلاة فمكرهة . وأما اذا سبقه أو ساواه في تكبير الإحرام فإن صلاته لم تتعقد سواء كان عمداً أو سهواً واذا سبق إمامه بالسلام فإن كان عمداً بطلت صلاته وإن كان سهواً فإن أتى به بعد سلام إمامه صحّت صلاته وإن لم يأت به بعد سلام الإمام بطلت صلاته واذا ركع قبل إمامه عمداً أو سهواً وتذكر وجب عليه أن يرجع ليأتي به بعد ركوع إمامه فإن لم يرجع بطلت صلاته واذا تأخر المقتدى عن إمامه بركن عمداً فإن كان الركن ركوعاً بطلت صلاته وإن كان غيره وجب عليه الاتيان به اذا لم يخف فوات الركعة التالية فإن خاف ذلك تابع الإمام ولغيت الركعة وعليه الاتيان بها بعد سلام إمامه . أما اذا تأخر المقتدى عن الإمام بركن سهواً فلا تبطل صلاته وعليه أن يأتي به =

== ما لم يخف فوت الركعة التالية فإن خاف أن يفوت الركعة وقامت التي تليها مقامها وحينئذ يجب عليه الاتيان بركعة بعد سلام إمامه سواء كان الركن ركوعاً أو غيره وإذا تخلف عن الإمام بركتين عمداً بطلت صلاته وإن كان سهواً وجب عليه أن يأتي بهما إذا لم يخف فوت الركعة التالية وإلا ألغيت الركعة وجب عليه الاتيان بركعة بعد سلام إمامه . أما إذا تخلف عن إمامه بركعة كاملة فأكثر لعذر كنوم يسير في حال الجلوس أو القيام فعليه متابعة إمامه فيما بقي من الصلاة وصار كالمتسوق في قضاء ما فاتته .

الشافعية — قالوا المتابعة للإمام تصدق على أمور ثلاثة : (أحدها) أن يتأخر بدء إحرام المأموم يقينا عن انتهاء إحرام الإمام فلو تقدم عليه أو قارنه في حرف من تكبيرة الإحرام لم تتعقد صلاته وكذا لو شك في ذلك قبل السلام . (ثانيها) أن لا يتقدم سلام المأموم على سلام إمامه فلو سلم قبله بطلت صلاته . أما المقارنة للسلام فكروية فقط . (ثالثها) أن لا يسبق المأموم إمامه وأن لا يتأخر عنه بركتين فعليين متوالين بغير عذر فلو سبقه بذلك كأن ينزل للسجود وإمامه قائم للقراءة بطلت صلاته لأنه يكون في هذه الحالة قد سبقه بالركنتين المذكورين وهما الركوع والرفع منه . وكذا لو تأخر عنه بهما كان ينزل إمامه للسجود وهو قائم للقراءة فلو سبقه بهما ناسيا أو جاهلا لا يضر لكنه متى تذكر أو علم وجب عليه أن يعود لموافقة إمامه فإن لم يفعل بطلت صلاته ، وكذا لا يضر لو سبق بركن واحد فعلى ولكن يحرم السبق بذلك إن كان بغير عذر كما لا يضر السبق بركتين بغير فعليين كشهد وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولكنه يكره بلا عذر . ولا يضر السبق بركتين أحدهما قولاً والآخر فعلى كقراءة الفاتحة والركوع ولكنه يحرم بالنسبة للركن الفعلي . وأما لو تأخر عن الإمام بركن واحد فعلى فإنه لا يضر مطلقا سواء كان بعذر أو بغيره وكذا لو تأخر بركتين فعليين بعذر والأعذار التي تبيح التأخر عن الإمام إلى ثلاثة أركان طويلة كثيرة منها أن يكون المأموم الموافق بطيء القراءة بطء خلقيا لا لوسوسة والإمام معتدلا . والمراد بالموافق الذي يدرك مع الإمام زمنا يسع قراءة الفاتحة بين ==

= إحرامه وركوع إمامه المعتدل القراءة فيجب على مثل هذا المأموم أن يتأخر عن إمامه حتى يتم قراءة الفاتحة و يغتفر له ثلاثة أركان طويلة وهي الركوع والسجودان وعليه أن يسعى خلف إمامه متباً لصلاته حسب نظمها فإن فرغ من قراءته والإمام في الركوع ركع معه وأدرك الركعة وأما لو فرغ منها والإمام في الرفع من الركوع أو في السجود أو في الجلوس بين السجدين أو في السجود الثاني أو بعد ذلك قبل الشروع في الركن الرابع فإنه لا يضر لأنه يغتفر له ثلاثة أركان طويلة وليس منها الاعتدال والجلوس بين السجدين وعليه في هذه الحالة أن يتم صلاته على حسب نظمها بأن يركع ثم يرفع إلى آخره بقطع النظر عما هو عليه الإمام فإن لم يفرغ من القراءة إلا بعد شروع الإمام في الركن الرابع وجب عليه أن يتابع الإمام فيه وعليه أن يأتي بركعة بعد سلام الإمام، ومن الأعذار سهو المأموم عن قراءة الفاتحة فلو ذكرها قبل ركوعه مع الإمام وجب عليه التخلف لقراءتها و يغتفر له ثلاثة أركان طويلة كما تقدم أما إذا تذكرها بعد ركوعه مع الإمام فلا يعود لقراءتها بل يستمر معه ثم يأتي بعد السلام بركعة ومنها أن يستغل المأموم المواقف بقراءة دعاء الافتتاح والتعوذ طائفاً أنه يدرك قراءة الفاتحة مع هذا ولكنه لم يدركها قبل ركوع الإمام فيلزمه أن يتأخر لاتمام الفاتحة ويكون معذوراً يغتفر له ثلاثة أركان طويلة كما تقدم أما لو تحقق فوات الفاتحة لو اشتغل بذلك فلا يكون معذوراً فإن أدرك في هذه الحالة الإمام راكعاً واطمأن معه يقينا أدرك الركعة وإلا دانت فيأتي بها بعد سلام إمامه ومنها أنه لم يقرأ الفاتحة انتظارا لسكوت إمامه بعد الفاتحة فلم يسكت فإنه يكون في هذه الحالة معذوراً ويلزمه أن لا يتابع الإمام بل يقرأ الفاتحة و يغتفر له ما يغتفر للمعذورين ومثله الذي لم يستطع متابعة الإمام في سجوده ومجيد بعد أن قام الإمام للركعة التالية فلم يتمكن من قراءة الفاتحة بسبب تأخيرها فإنه معذور كما تقدم . أما إذا كان الإمام سريع القراءة ولم يتم المأموم المواقف الفاتحة فإنه يقرأ ما يمكنه منها و يتحمل عنه الإمام الباقي كالمسبوق ولا يغتفر له ثلاثة أركان طويلة .

ويصح اقتداء متوضئ بمتيعم وغاسل بماصح على خف أو جبيرة بلا كراهة^(١)،
ويصح أيضا اقتداء مستقيم الظهر بالمنحنى الذى لم يصل المتخاؤه الى حد الركوع فإن
وصل الى حد الركوع فلا يصح اقتداء الصحيح به .

ومنها اتحاد فرض الإمام والمأموم فلا يصح صلاة ظهر مثلا خلف عصر ولا
ظهر أداء خلف ظهر قضاء ولا عكسه ولا ظهر يوم السبت خلف ظهر يوم الأحد
وإن كان كل منهما قضاء . نعم يصح اقتداء المتنفل بالمفترض ونأذر نفل بنأذر آخر
والخالف أن يصلى نفلا بخالف آخر والنأذر بالخالف ولو لم يتحد المنذور أو المحلوف
عليه كان نذر شخص صلاة ركعتين عقب الزوال ونذر الآخر صلاة ركعتين مطلقا كما
يصح اقتداء المسافر بالمقيم في الوقت وخارجته ويلزم إتمام الصلاة أربعا .

(١) الشافعية — قالوا إنما يصح اقتداء المتوضئ بالمتيعم والغاسل بماصح الجبيرة
إذا كان الإمام لا تلزمه الإعادة كما تقدم تفصيله .

المالكية — قالوا يصح اقتداء المتوضئ بالمتيعم والغاسل بالمصالح مع الكراهة فيهما .

(٢) الشافعية والحنابلة — قالوا يصح الاقتداء في كل ما ذكر إلا أن الحنابلة
قالوا لا يصح ظهر خلف عصر ولا عكسه ونحو ذلك والشافعية قالوا يشترط اتحاد
صلاة المأموم وصلاة الإمام في الهيئة والنظام فلا يصح صلاة ظهر مثلا خلف صلاة
جنازة لاختلاف الهيئة ولا صلاة صبح مشلا خلف صلاة كسوف لأن صلاة
الكسوف ذات قيامين وركوعين .

(٣) الحنفية — قالوا لا يصح اقتداء نأذر بنأذر لم ينذرعين ما نذر الإمام
أما إذا نذر المأموم عين ما نذره الإمام كأن يقول نذرت أن أصلى الركعتين اللتين
نذرهما فلن فيصح الاقتداء وكذا لا يصح اقتداء النأذر بالخالف أما اقتداء الخالف
بالنأذر والخالف بالخالف فصحيح .

(٤) الحنفية — قالوا لا يصح اقتداء المسافر بالمقيم في الرابعة خارج الوقت
لأن المأموم بعد الوقت فرضه الركعتان فتكون الجلسة الأولى فرضا بالنسبة له والإمام =

ولالإمامة شروط أخرى . بينة في المذاهب في أسفل الصحيفة .^(١١)

= فرضه الأربع لأنه مقيم فتكون الجلسة الأولى سنة بالنسبة له فيأثم اقتداء بمقتضى
بمتنفل وهو لا يصح وسيأتي في صلاة المسافر .

(١) الحنفية — زادوا في شروط صحة الاقتداء أن لا يفصل بين المأموم
والإمام صف من النساء فإن كن ثلاثا فسدت صلاة ثلاثة رجال خلفهن من كل
صف الى آخر الصفوف وإن كانتا اثنتين فسدت صلاة اثنين من الرجال خلفهما الى
آخر الصفوف وإن كانت واحدة فسدت صلاة من كانت محاذية له عن يمينها ويسارها
ومن كان خلفها وقد تقدمت شروط فساد الصلاة بمحاذاة المرأة في مفسدات الصلاة .

الحنابلة — زادوا في شروط صحة الاقتداء أن يقف المأموم ان كان واحدا
عن يمين الإمام فان وقف عن يساره أو خلفه بطلت إن كان ذكرا أو خشي أما المرأة
فلا تبطل صلاتها بالوقوف خلفه لأنه موقفها المشروع وكذا بالوقوف عن يمين الإمام
نعم تبطل صلاتها بالوقوف عن يساره وهذا كله فيما اذا صلى المأموم المخالف لموقفه
الشرعى ركعة مع الإمام أما اذا صلى بعض ركعة ثم عاد الى موقفه الشرعى وركع مع
الإمام فان صلاته لا تبطل . وأن يكون الإمام عدلا فلا تصح إمامة الفاسق ولو بمثله
ولو كان فسقه مستورا فلو صلى خلف من يجهل فسقه ثم علم بذلك بعد فراغ صلاته
وجبت عليه إعادتها إلا في صلاة الجمعة والعيدين فانهما تصحان خلف الفاسق
بلا إعادة إن لم تيسر صلاتهما خلف عدل والفاسق هو من اقترف كبيرة أو دوام
على صغيرة .

الشافعية — زادوا في شروط صحة الاقتداء موافقة المأموم لإمامه في سنة تفحش
المخالفة فيها وهى محصورة في ثلاث سنن : (الأولى) بتجدة التلاوة في صبح يوم الجمعة
فيجب على المقتضى أن يتابع إمامه اذا فعلها وكذا يجب عليه موافقته في تركها .
(الثانية) بتجود السهو فيجب على المأموم متابعة إمامه في فعله فقط اما اذا تركه الإمام
فينسب للأوم فعله بعد سلام إمامه . (الثالثة) التشهد الأول فيجب على المأموم أن =

مبحث الأعذار التي تسقط بها الجماعة

تسقط الجماعة بعذر من الأعذار الآتية : المطر الشديد . والبرد الشديد . والوحل الذى يتأذى به والمرضى . والخوف من ظالم . والخوف من الحبس لدين ان كان معسرا . والعنى ان لم يجد الأعمى قائدا ولم يهتد بنفسه . وغير ذلك مما تقدم فى الجمعة على تفصيل المذاهب المتقدم .

مبحث من له حق التقدم فى الإمامة

من له حق التقدم فى الإمامة مبين فى أسفل الصحيفة مفصلا فى المذاهب .^(١)

= يتركه اذا تركه إمامه ولا يجب عليه أن يفعله اذا فعله الإمام بل يسن له فعله عند ذلك أما القنوت فلا يجب على المقتضى متابعة إمامه فيه فعلا ولا تركا . وأن يكون الإمام فى صلاة لا تجب إعادتها فلا يصح الاقتداء بفاقد الطهورين لأن صلاته تجب إعادتها .

المالكية — زادوا فى شروط صحة الإمامة أن لا يكون الإمام معيدا صلاته لتحصيل فضل الجماعة فلا يصح اقتداء مفترض بمعيد لأن صلاة المعيد نفل ولا يصح فرض خلف نفل . وأن يكون الإمام عالما بكيفية الصلاة على الوجه الذى تصح به وعالما بكيفية شرائطها كالوضوء والغسل على الوجه الصحيح وإن لم يميز الأركان من غيرها . وأن يكون الإمام سائما من الفسق المتعلق بالصلاة كأن يتهاون فى شرائطها أو فرائضها فلا تصح إمامة من يظن أنه يصل بلا وضوء أو يترك قراءة الفاتحة أما اذا كان فسقه غير متعلق بالصلاة كالزاني وشارب الخمر فإمامته صحيحة مع الكراهة على الرابع .

(١) الحنفية — قالوا الأحق بالإمامة الأعلم بأحكام الصلاة صحة وفسادا بشرط أن يجتنب الفواحش الظاهرة ، ثم الأحسن تلاوة وتجويدا للقراءة ، ثم الأورع ، =

== ثم الأقدام إسلاما ثم الأكبر سنا إن كانا مسلمين أصليين، ثم الأحسن خلقا، ثم الأحسن وجها، ثم الأشرف نسبا ثم الأنظف ثوبا، فإن استنوا في ذلك كله أقرع بينهم إن تراحوا على الإمامة والا قدموا من شأوا . فإن اختلفوا ولم يرضوا بالقرعة قدم من اختاره أكثرهم فإن اختلفوا أكثرهم غير الأحق بها أساؤا بدون إثم . وهذا كله إذا لم يكن بين القوم سلطان أو صاحب منزل اجتمعوا فيه أو صاحب وظيفة وإلا قدم السلطان . ثم صاحب البيت مطلقا . ومثله الامام الراتب في المسجد . وإذا وجد في البيت مالكة ومستأجرة فالأحق بها المستأجرة .

الشافعية — قالوا يقدم ندبا في الإمامة الوالى بمحل ولايته . ثم الامام الراتب . ثم الساكن بمحى إن كان أهلا لها . فإن لم يكن فيهم من ذكر قدم الأفقه . فالأقرأ . فالأزهد . فالأورع . فالأقدم هجرة . فالأسن في الاسلام . فالأفضل نسبا . فالأحسن سيرة . فالأنظف ثوبا وبذنا وصنعة . فالأحسن صوتا . فالأحسن صورة . فالمتزوج . فإن تساوا في كل ما ذكر أقرع بينهم . ويجوز للأحق بالإمامة أن يقدم غيره لها .

المالكية — قالوا إذا اجتمع جماعة كل واحد منهم صالح للإمامة يندب تقديم السلطان أو نائبه ولو كان غيرهما أفقه وأفضل ثم الامام الراتب في المسجد ، ورب المنزل ، ويقدم المستأجر له على المالك فإن كان رب المنزل امرأة كانت هى صاحبة الحق ويجب عليها أن تسيب عنها لأن إمامتها لا تصح ، ثم الأعلم بأحكام الصلاة ، ثم الأعلم بفن الحديث رواية وحفظا ، ثم العدل على مجهول الحال ، ثم الأعلم بالقراءة ، ثم الزائد في العبادة ، ثم الأقدم اسلاما ، ثم الأرق نسبا ، ثم الأحسن في الخلق ، ثم الأحسن لباسا وهو لا يس الجديد المباح فإن يتساوى أهل رتبة قدم أورعهم وجرهم على عيهم فإن استوا في كل شىء أقرع بينهم الا اذا رضوا بتقديم أحدهم فاذا كان تراجمهم بقصد العلو والكبر سقط حقهم جميعا .

الحنبالية — قالوا الأحق بالإمامة الأفقه الأجود قراءة ، ثم الفقيه الأجود قراءة ، ثم الأجود قراءة فقط وإن لم يكن فقيها إذا كان يعلم أحكام الصلاة ، ثم الحافظ لها ==

مبحث مكروهات الإمامة

تكره إمامة الفاسق^(١) إلا اذا كان إماما لمثله^(٢) والمبتدع إذا كانت بدعته غير مكفرة ويكره تنزيها للإمام إطالة الصلاة إلا اذا كان إمام قوم محصورين ورضوا بذلك فإنه لا يكره كما تقدم^(٣) .
ولالإمامة مكروهات أخرى مبينة في المذاهب^(٤) .

= يجب للصلاة الأقفه . ثم الحافظ لما يجب لها الفقيه ، ثم الحافظ لما يجب العالم فقه صلاته ، ثم قارئ لا يعلم فقه صلاته ، فإن استووا في عدم القراءة قدم الأعلم بأحكام الصلاة ، فإن استووا في القراءة والفقه قدم أكبرهم سنا ، ثم الأشرف ، نسبيا فالأقدم هجرة بنفسه ، والسابق بالاسلام كالسابق بالهجرة . ثم الأتقي ثم الأورع ، فإن استووا فيها تقدم أقرع بينهم ، وأحق الناس بالإمامة في البيت صاحبه ان كان صالحا للإمامة وفي المسجد الإمام الراتب ولو عبدا فيهما وهذا اذا لم يحضر البيت أو المسجد ذو سلطان والا فهو الأخق .

(١) الحنابلة — قالوا إمامة الفاسق ولو لمثله غير صحيحة إلا في صلاة الجمعة والعيد إذا تعذرت صلاتهما خلف غيره فتجاوز إمامته للضرورة .

(٢) المالكية — قالوا إمامة الفاسق مكروهة ولو لمثله .

(٣) الحنفية — قالوا يكره للإمام تحريما التطويل في الصلاة إلا اذا كان إمام قوم محصورين ورضوا بالتطويل لقوله صلى الله عليه وسلم (من أم فليخفف) والمكروه تحريما انما هو الزيادة عن الاتيان بالسنة .

(٤) الحنفية — قالوا يكره تنزيها إمامة الأعمى إلا اذا كان أفضل القوم ومثله ولد الزنى ، وكذا تكره إمامة الجاهل سواء كان بدويا أو حضريا مع وجود العالم ، وتكره أيضا إمامة الأمرد الصبيح الوجه وان كان أعلم القوم ان كان يخشى من إمامته الفتنة وإلا فلا ، وتكره إمامة السفهه الذي لا يحسن التصرف ، والمفلوج ، والأبرص =

= الذى انتشر برصه ، والمجنون ، والمجنون ، والمجنون الذى يقوم ببعض قدمه ، ومقطوع اليد ، ويكره أيضا إمامة من يؤم بالناس بأجر ، إلا إذا شرط الواقف له أجرا فلا تكره إمامته لأنه يأخذ كصدقة ومعونة ، وتكره أيضا إمامة من خالف مذهب المقتدى فى الفروع إن شك فى كونه لا يرى الخلاف فيما يبطل الصلاة أو الوضوء أما إذا لم يشك فى ذلك بأن علم أنه يرى الخلاف أو لم يعلم من أمره شيئا فلا يكره ، ويكره أيضا ارتفاع مكان الإمام عن سائر المقتدين بقدر ذراع فأكثر . فان كان أقل من ذلك فلا كراهة ، كما يكره أيضا ارتفاع المقتدين عن مكانه بمثل هذا القدر ، والكراهة فى كلتا الحالتين مقيدة بما إذا لم يكن مع الإمام فى موقفه أحد منهم ولو واحدا فان كان معه واحد فأكثر فلا كراهة ، وتكره إمامة من يكرهه الناس إذا كان ينفرهم من الصلاة خلفه لنقص فيه ، ويكره تحرر بما جماعة النساء ولو فى التراخي إلا فى صلاة الجنائز فان فعلن تقف المرأة وسطهن كما يصلى المرأة . ويكره حضورهن الجماعة ولو الجمعة والعيد والوعظ بالليل أما بالنهار فجائز إذا أمنت الفتنة . وكذا تكره إمامة الرجل لمن فى بيت ليس معهن رجل غيره ولا محرم منه كوجه وأخته .

الشافعية — قالوا تكره إمامة من تغلب على الإمامة ولا يستحقها . ومن لا يتحرز عن النجاسة . ومن يحترف حرفة دنسة كالنجاس . ومن يكره أكثر القوم لأمر مذموم كآثار الضحك ، ومن لا يعرف له أب . وكذا ولد الزنا إلا لمثله وأن يكون الاقتداء به فى أول الصلاة ، وتكره إمامة الأقف ولو بالغا . كما تكره إمامة الصبي ولو ألقه من البالغ ، وكذا الفأفاء والأواء ، ولا تكره إمامة الأعمى ، وتكره إمامة من كان يلحن لنا لا غير المعنى ، وتكره أيضا إمامة من يخالف مذهب المقتدى فى الفروع كالحنفى الذى يعتقد أن التسمية ليست فرضا ، ويكره ارتفاع مكان الإمام عن مكان المأموم وعكسه من غير حاجة كأن كان وضع المسجد يقتضى ذلك فانه لا يكره الارتفاع حيثئذ .

الحنابلة — قالوا تكره إمامة الأعمى والأصم والأغلف ولو بالنس . ومن كان مقطوع اليدين أو الرجلين أو احدهما إذا أمكنه القيام وإلا فلا تصح إمامته =

== إلا لمنله . وتكره إمامة مقطوع الأنف ومن يصرع أحيانا وتكره إمامة الفأفاه والتمتاع . ومن لا يفصح ببعض الحروف . ومن يلحن لحنا لا يغير المعنى كأن يحمر دال الحمد لله . ويكره أيضا ارتفاع مكان الإمام عن المأموم ذراعا فأكثر . أما المأموم فلا كراهة في ارتفاع مكانه . وتكره إمامة من يكرهه أكثر القوم بحق الخلل في دينه أو فضله ولا يكره الاقتداء به . وتكره إمامة الرجل للنساء ولو واحدة إن كن أجنيات ولم يكن معهن رجل .

المالكية — قالوا تكره إمامة البدوي (وهو ساكن البادية) للحضرى (ساكن الحاضرة) ولو كان البدوي أكثر قراءة من الحضرى أو أشد اتقاناً للقراءة منه . لمافية من الجفاء والغلظة والإمام شافع فيبغى أن يكون ذا لين ورحمة . وكذا تكره إمامة من يكرهه بعض الناس غير ذوى الفضل من الناس . وأما من يكرهه أكثر الناس أو ذوى الفضل فتحرم إمامته . ويكره أن يكون الخصى إماما راتبا وكذلك من يتكسر في كلامه كالنساء . وولد الزناء وأما إمامتهم من غير أن يكونوا مرتبين فلا تكره . ويكره أن يكون العبد إماما راتبا ؛ والكراهة في الخصى وما بعده مخصوصة بالفرائض والسنن وأما النوافل فلا يكره أن يكون واحد من هؤلاء إماما راتبا فيها . وتكره إمامة الأغلب (وهو الذى لم يفتتن) ومجهول الحال الذى لا يدري هل هو عدل أو فاسق ومجهول النسب وهو الذى لا يعرف أبوه . ويكره اقتداء من بأسفل السفينة بمن فى أعلاها فلا تدور السفينة فلا يفتنون من ضبط أعمال الإمام . واقتداء من على جبل إلى قيس بمن فى المسجد الحرام ، ويكره صلاة رجل بين نساء أو امرأة بين رجال ، وصلاة الإمام بدون رداء يلقبه على كتفيه إن كان فى المسجد . وثقل الامم بمحاربة ، وجلس به على هيئته وهو فى الصلاة ، وأما إمامة الأنعمى فهى جائزة ولكن البصير أفضل وكذلك يميز علو المأموم على إمامه ولو كان المأموم بسطح المسجد وهذا فى غير الجمعة . أما صلاة الجمعة على سطح المسجد فباطلة كما تقدم . وأما علو الإمام على مأمومه فهو مكروه إلا أن يكون العلو بشئ يسير كالشبر والذراع أو كان لضرورة ==

مبحث كيف يقف المأموم مع إمامه

إذا كان مع الإمام رجل واحد أو صبي مميز قام ندباً^(١) عن يمين الإمام مع تأخره قليلاً فتركه مساواته ووقوفه عن يساره أو خلفه وإذا كان معه رجلان قاما خلفه ندباً وكذلك إذا كان خلفه رجل وصبي وإن كان معه رجل وامرأة قام الرجل عن يمينه والمرأة خلف الرجل ومثل الرجل في هذه الصورة الصبي وإذا اجتمع رجال وصبيان وخنائى وإنثى قدم الرجال ثم الصبيان ثم الخنائى ثم الإنثى .

وينبغي للإمام أن يقف وسط القوم فإن وقف عن يمينهم أو يسارهم فقد أساء بخالفة السنة . وينبغي أن يقف أفضل القوم في الصف الأول حتى يكونوا متأهلين للإمامة عند سبق الحدث ونحوه . والصف الأول أفضل من الثاني . والثاني أفضل من الثالث وهكذا . وينبغي أيضاً لمن يسد الفرج أن يكون أهلاً للوقوف في الصف الذي به الفرجة فليس للمرأة أن تنقل من مكانها المشروع لسد فرجة في صف لم يشرع لها الوقوف فيه . أما الصبيان فانهم في مرتبة الرجال إذا كان الصف ناقصاً فيندب أن يكملوه إذا لم يوجد من يكملهم من الرجال^(٢) .

= كتعلم الناس كيفية الصلاة فيجوز . ويكره اقتداء البالغ بالصبي في النفل . ويكره اقتداء المسافرين بالمقيم والعكس إلا أن الكراهة في الأول أكد .

(١) الحنابلة — قالوا إذا صلى المقتدى الواحد خلف الإمام أو على يساره ركعة كاملة لم تصح صلاته .

(٢) الحنابلة — قالوا في هذه الحالة يجب أن يكون الرجل عن يمين الإمام أيضاً وللصبي أن يصلي عن يمينه أو يساره لا خلفه .
الحنفية — قالوا لا تركه المساواة .

(٣) الحنفية — قالوا إذا لم يكن في القوم غير صبي واحد دخل في صف الرجال فإن تعدد الصبيان جعلوا صفًا وحدهم خلف الرجال ولا تكمل بهم صفوف الرجال .

ويُنبى للقوم اذا قاموا الى الصلاة أن يتراصوا ويسبّوا الفرج ويسوّوا بين منابهم في الصفوف فاذا جاء أحد للصلاة فوجد الامام راكعا أو وجد فرجة بعد أن كبر تكبيرة الاحرام ففى ما يفعله في هاتين الحالتين تفصيل المذاهب ^(١) .

(١) الحنفية — قالوا اذا جاء الى الصلاة أحد فوجد الامام راكعا فان كان في الصف الأخير فرجة فلا يكبر للاحرام خارج الصف بل يحرم فيه ولو فائتة الركعة ويكره له أن يحرم خارج الصف . أما اذا لم يكن في الصف الأخير فرجة فان كان في غيره من الصفوف الأخرى فرج لا يكبر خارجها أيضا وان لم يكن بها فرج كبر خلف الصفوف وله أن يجنب اليه (بدون عمل كثير مفسد للصلاة) واحدا من أمامه في الصف ليكون له صفا جديدا فان صلى وحده خلف الصفوف كره، وأما اذا دخل المقتدى في الصلاة ثم رأى فرجة في الصفوف التي أمامه مما يلي المحراب فيندب له أن يمشی لسد هذه الفرجة بمقدار صف واحد فاذا كان المقتدى المذكور في الصف الثاني ورأى الفرجة في الصف الأول جاز له الانتقال اليه . أما اذا كان في الثالث والفرجة في الأول فلا يمشی اليها ولا يسدّها فان فعل ذلك بطلت صلاته لأنه عمل كثير .

الحنابلة — قالوا اذا جاء الى الصلاة فوجد الإمام راكعا وكان في الصف الأخير فرجة جاز له أن يكبر خارج الصف محافظة على الركعة وأن يمشی الى الفرجة فيسدّها وهو راكع أو بعد رفعه من الركوع اذا لم يسجد الامام فان لم يدخل الصف قبل سجود الامام ولم يسجد واحدا يكتوف معه صفا جديدا بطلت صلاته ، أما اذا كبر خلف الصف لا لخوف فوت الركعة ولم يدخل في الصف إلا بعد الرفع من الركوع فان صلاته تبطل . وإذا أحرم المقتدى ثم وجد فرجة في الصف الذي أمامه ندب له أن يمشی لسدّها إن لم يؤد ذلك الى عمل كثير عرفا وإلا بطلت صلاته أما اذا جاء ليصلي مع الجماعة فلم يسجد فرجة في الصف ولا يمكنه أن يقف عن يمين الامام فيجب عليه أن ينيب رجلا من الصف يقف معه خلف الصف بكلام أو بخنعة ويكره —

== له أن ينيه بجذبه ولو كان عبده أو ابنه فإن صلى ركعة كاملة خلف الصف وحده بطلت صلاته .

المالكية — قالوا إذا جاء المأموم فوجد الإمام في الصلاة فإن ظن أنه يدرك الركعة إذا أنحر الدخول معه حتى يصل إلى الصف أنحر الاحرام ندبا حتى يصل إليه وإن ظن أن الركعة تفوته إذا أنحر الاحرام حتى يصل إلى الصف ندب له الاحرام خارجه إن ظن أنه يدرك الصف قبل رفع الإمام رأسه من الركوع لومشي إليه بعد الدخول في الصلاة، وإن لم يظن ذلك أنحر الاحرام حتى يدخل في الصف ولو فاتته الركعة إلا إذا كان الإمام في الركعة الأخيرة فإنه يحرم خارج الصف للحفاظ على ادراك الجماعة . وإذا مشى في الصلاة لسد الفرجة فإنه يرخص له في المشي مقدار صفيين سوى الذي يخرج منه والذي دخل فيه فإذا تعددت الفرج مشى للأول من جهة المحراب حيث كانت المسافة لا تزيد على ما ذكر وإذا مشى إلى الصف فإنه يمشي ، راكمها في الركعة الأولى أو قائما في الركعة الثانية ولا يمشي وهو جالس أو ساجد أو رافع من الركوع فإن فعل ذلك كره ولا تبطل على المعتمد وإذا جاء المأموم ولم يجد في الصف فرجة فإنه يحرم خارجه ويكره له أن يجذب أحدا من الصف ليقف معه ولو جذب أحدا كره له أن يوافقه .

الشافعية — قالوا إذا جاء المأموم فوجد الإمام راكمها وفي الصف فرجة ندب له أن يؤخر الدخول معه حتى يصل إلى الصف ولو فاتته الركعة ، وأما إذا دخل في الصلاة ثم وجد بعد ذلك فرجة في صف من الصفوف جاز له أن يخرق الصفوف حتى يصل إلى الفرجة بشرط أن لا يمشي ثلاث خطوات متوالية وبشرط أن يكون مشيه في حال قيامه وإلا بطلت صلاته . وإنما يمشي في الصلاة لسد الفرجة إذا كانت موجودة قبل دخوله في الصلاة؛ أما إذا حدثت الفرجة بعد دخوله في الصلاة فليس له أن يخرق الصفوف؛ وأما إذا جاء إلى الصلاة ولم يجد فرجة في الصف فإنه يحرم خارجه ويسن له بعد إحرامه أن يجذب في حال قيامه ==

مبحث إعادة الصلاة بجماعة

أما إعادة الصلاة بجماعة بعد أن أداها ففيه تفصيل المذاهب .^(١)

= رجلا من الأحرار يرجو أن يوافقه في القيام معه بشرط أن يكون الصف المجذوب منه أكثر من اثنين وإلا فلا يسن الجذب .

(١) الشافعية — قالوا تسن إعادة الصلاة في الوقت مطلقا سواء صلى الأولى منفردا أو بجماعة بشرط . أن تكون الصلاة الثانية كلها في جماعة . وأن ينوى إعادة الصلاة المفروضة . وأن تقع الثانية في الوقت ولو ركعة فيه على الراجح . وأن يعيدها الإمام مع من يرى جواز إعادتها أو نديها . وأن تكون الأولى مكتوبة أو تقصلا تسن فيه الجماعة . وأن تعاد مرة واحدة على الراجح . وأن تكون غير صلاة الجنازة . وأن تكون الثانية صحيحة وإن لم تغن عن القضاء . وإن لا ينفرد وقت الاحرام بالصلاة الثانية عن الصف مع إمكان دخوله فيه فإن انفرد فلا تصح الاعادة . أما إذا انفرد بعد إحرامه فانها تصح . وأن تكون الصلاة الثانية من قيام . وأن تكون الجماعة مطلوبة في حق من يعيدها فإن كان عاريا فلا يعيدها في غير ظلام فإن فقد شرط من هذه الشروط لم تصح الاعادة .

الحنبالية — قالوا يسن لمن صلى الفرض منفردا أو في جماعة أن يعيد الصلاة في جماعة إذا أقيمت الجماعة وهو في المسجد سواء كان وقت الإعادة وقت نهى أولا . وسواء كان الذي يعيد معه هو الإمام الراتب أو غيره . أما إذا دخل المسجد فوجد الجماعة مقامة فإن كان الوقت وقت نهى حرم عليه الاعادة ولم تصح . سواء قصد بدخوله المسجد تحصيل الجماعة أولا أما إذا لم يكن الوقت وقت نهى وقصد المسجد للاعادة فلا تسن له الاعادة وإن لم يقصد ذلك كانت الاعادة مسنونة وهذا كله في غير المغرب . أما المغرب فلا تسن إعادته مطلقا . ومن أعاد الصلاة ففرضه الأولى، والثانية نافلة فينويها معادة أو نافلة . =

= المالكية — قالوا من أذى الصلاة وحده أو صلاها إماما لصبي يندب له أن يعيدها ما دام الوقت باقيا في جماعة أخرى منعقدة بدونه بأن تكون مركبة من اثنين سواء ولا يعيدها مع واحد إلا أن يكون إماما راتبا فيعيد معه ، ويستثنى من الصلاة التي تعاد المغرب والعشاء بعد الوتر فتحرم إعادتهما لتحصيل فضل الجماعة ويستثنى أيضا من صلى منفردا بأحد المساجد الثلاثة (وهى مسجد مكة والمدينة وبيت المقدس) فلا يندب له إعادتها جماعة خارجها ويندب إعادتها جماعة فيها ، وإذا أعاد المصلى منفردا صلاته لتحصيل فضل الجماعة تعين أن يكون مأموما ولا يصح أن يكون إماما لمن لم يصل هذه الصلاة كما تقدم ، ويتوى المعيد القرض مفوضا الأمر لله تعالى في قبول أى الصلاتين فإذا نوى النقل بالصلاة المأداة ثم تبين بطلان الأولى فلا تجزئه الثانية ؛ وأما من أذى الصلاة في جماعة فيكره له صلاتها في جماعة مرة أخرى إلا اذا كانت الجماعة الأولى خارج المساجد الثلاثة ثم دخل أحدها فيندب له إعادتها به جماعة لا فرادى .

الحنفية — قالوا اذا صلى منفردا ثم أعاد صلاته مع إمام جماعة جاز له ذلك وكانت صلاته الثانية نفلا وإنما تجوز اذا كان إمامه يصل فرضا لا نفلا لأن صلاة النافلة خلف الفرض غير مكروهة وإنما المكروه صلاة نفل خلف نفل اذا كانت الجماعة أكثر من ثلاثة كما تقدم فإن صلوا جماعة ثم أعادوا الصلاة ثانيا بجماعتهم كره إن كانوا أكثر من ثلاثة ، وإلا فلا يكره اذا أعادوها بدون أذان فإن أعادوها بأذان كرهت مطلقا ومتى علم أن الصلاة الثانية تكون نفلا أعطيت حكم صلاة النافلة في الأوقات المكروهة فلا تجوز إعادة صلاة العصر لأن النفل ممنوع بعد العصر . وإذا شرع في صلاته منفردا أو كانت الصلاة أداء لا قضاء ولا منووعة ولا نافلة ثم أقيمت بجماعة فيستحب له أن يقطعها واقفا بتسليمة واحدة ليذكر فضل الجماعة وهذا اذا لم يسجد . أما إعادة الصلاة لخلل فيها كترك واجب ونحوه فسيأتى بيانه في قضاء الفوائت .

مبحث تكرار الجماعة في المسجد الواحد

يكراه تكرار الجماعة في المسجد الواحد بأن يصلي فيه جماعة بعد أخرى وفيه تفصيل في المذاهب ^(١) .

(١) الحنفية — قالوا لا يكراه تكرار الجماعة في مساجد الطرق وهي ما ليس لها إمام وجماعة معينون . أما مساجد المحلة وهي ما لها إمام وجماعة معينون فلا يكراه تكرار الجماعة فيها أيضا إن كانت على غير الهيئة الأولى فلو صليت الأولى في المحراب والثانية صليت بعد ذلك بعيدا عنه فلا يكراه وإلا كره تحريما كما لا يكراه مطلقا تكرار الجماعة في مسجد المحلة بلا أذان وإقامة .

الحنابلة — قالوا إذا كان الإمام الراتب يصلي بجماعة فيحرم على غيره أن يصلي بجماعة أخرى وقت صلاته . كما يحرم أن تقوم جماعة قبل صلاة الإمام الراتب بل لا تصح صلاة جماعة غير الإمام الراتب في كلتا الحالتين . ومحل ذلك إذا كان غير إذن الإمام الراتب . أما إذا كان باذنه فلا يحرم كما لا يحرم صلاة غيره إذا تأخر الإمام الراتب لعذر أو ظن عدم حضوره أو ظن حضوره ولكن كان الإمام لا يكراه أن يصلي غيره في حال غيبته ففي هذه الأحوال لا تكره إمامة غيره ؛ وأما إمامة غير الراتب بعد إتمام صلاته بخاتمة من غير كراهة إلا في المسجد الحرام والمسجد النبوي فإن إعادة الجماعة فيهما مكروه إلا لعذر كن نام عن صلاة الإمام الراتب بالحرمين فله أن يصلي بجماعة بعد ذلك بلا كراهة ، ويكره للإمام أن يؤم بالناس مرتين في صلاة واحدة بأن ينوي بالثانية فائتة بالأولى فرض الوقت مثلا .

الشافعية — قالوا يكراه إقامة الجماعة في مسجد بغير إذن إمامه الراتب مطلقا قبله أو بعده أو معه إلا إذا كان المسجد مطروقا أو ليس له إمام راتب أوله وضاق المسجد عن الجميع أو خيف خروج الوقت وإلا فلا كراهة .

المالكية — قالوا يكراه تكرار الجماعة مرة أخرى بعد صلاة الإمام الراتب في كل مسجد أو موضع جرت العادة باجتماع الناس للصلاة فيه وله إمام راتب ولو أذن =

مبحث ما تترك به الجماعة

تترك الجماعة اذا شارك المأموم إمامه في جزء من صلاته ولو آخر القعدة الأخيرة قبل السلام^(١) فلو كبر قبل سلام إمامه فقد أدرك الجماعة ولو لم يقعد معه ولا فرق في إدراك فضل الجماعة بين أن تكون في المسجد أو في البيت ولكنها في المسجد أفضل إلا للنساء .

= الامام في ذلك وكذلك يكره إقامة الجماعة قبل الامام الراتب اذا صلى في وقته المعتاد له وإلا فلا كراهة . وأما إقامة جماعة مع جماعة الامام الراتب فهي محرمة . والقاعدة عندهم انه متى أقيمت الصلاة للامام الراتب فلا يجوز أن تصل صلاة أخرى فرضا أو نفلا لا جماعة ولا فرادى ويتعين على من في المسجد الدخول مع الامام اذا كان لم يصل هذه الصلاة المقامة أو صلاها منفردا . أما اذا كان قد صلاها جماعة فيتعين عليه الخروج من المسجد لئلا يطعن على الامام . واذا كان على من بالمسجد فرض غير الفرض الذي يريد الامام أن يصليه كأن كان عليه الظهر وأقيمت صلاة العصر للراتب فانه يتابع الامام في الصورة فقط وينوي الظهر وهو منفرد فيها وعليه أن يحافظ على ما يجب على المنفرد ، واذا وجد بمسجد أئمة متعددين مرتبون فارتب صلوا في وقت واحد حرم لما فيه من (التشويش) واذا ترتبوا بأن يصلى أحدهم فاذا انتهى صلى الآخر وهكذا فهو مكروه على الراجح ، وأما المساجد أو المواضع التي ليس لها إمام راتب فلا يكره تكرار الجماعة فيها بأن يصلى جماعة جماعة ثم يحضر آخرون فيصلون جماعة وهكذا .

(١) الشافعية — قالوا يستثنى من ذلك صلاة الجمعة فان جماعتها لا تترك إلا بإدراك ركعة كاملة مع الإمام .

المالكية — قالوا تترك الجماعة ويحصل فضلها الوارد في الحديث السابق بإدراك ركعة كاملة مع الامام بأن ينحني المأموم في الركوع قبل أن يرفع الامام رأسه منه وان لم يطمئن في الركوع الا بعد رفع الامام ثم يدرك السجدين أيضا مع الامام ، ومتى أدرك الركعة على هذا النحو حصن له الفضل وثبت له أحكام الاقتداء فلا =

مبحث أحوال المقتدى

المقتدى إما أن يدرك مع الإمام جميع الركعات وإما أن يفوته شيء منها بعد الدخول فيها معه بأن يدخل مع الإمام ثم يفوته بعض الركعات أو كلها لعذر كرحمة وغفلة ونحوها . وإما أن يفوته شيء منها قبل الدخول فيها مع الإمام، أما الأول فظاهري لأن صلاته مع الإمام تامة وأما الثاني والثالث ففي أحكامهما تفصيل المذاهب ^(١) .

== يصح أن يكون إماما في هذه الصلاة ولا يعيدها في جماعة أخرى ويلزمه أن يسجد لسهو الإمام قبليا كان أو بعديا ويسلم على الإمام وعلى من على يساره وغير ذلك من أحكام المأموم ، أما إذا دخل مع الإمام بعد الرفع من الركوع أو أدرك الركوع معه ولم يتمكن من السجود معه لعذر كرحمة ونحوها مما تقدم فلا يحصل له فضل الجماعة ولا يثبت له أحكام الاقتداء . فيصح أن يكون إماما في هذه الصلاة . ويستحب أن يعيدها في جماعة أخرى لادراك فضل الجماعة ولا يسلم على الإمام ولا على المأموم الذي على يساره ونحو ذلك ، وإنما قالوا إن الفضل الوارد في الحديث هو الذي يتوقف على إدراك ركعة كاملة لأن مطلق الأجر لا يتوقف على ذلك فمن أدرك التشهد فقط مع الإمام لا يحرم من الثواب والأجر وإن كان لا يحصل له الفضل الوارد في قوله عليه السلام « صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بسبع وعشرين درجة » وهذا هو الحديث السابق .

(١) الحنفية - قالوا إن الأول يسمى مدركا، والثاني لاحقا، والثالث مسبوقا . فالمدرك هو الذي يصلى الركعات كلها مع الإمام . واللاحق هو من دخل الصلاة مع الإمام ثم فاتته كل الركعات أو بعضها لعذر كرحام . والمسبوق هو من سبقه إمامه بكل الركعات أو بعضها ، وحكم اللاحق بحكم المؤتم حقيقة فيما فاتته فلا تقطع تبعيته للإمام فلا يقرأ في قضاء ما فاتته من الركعات ، ولا يسجد لسهو فيما يسهو فيه حال قضاؤه لأنه لا يجوز على المأموم فيما يسهو فيه خلف إمامه ولا يتغير فرضه ==

== أربعا بنية الإقامة ان كان مسافرا، وكيفية قضاء ما فاتته أن يقضيه في أثناء صلاة الامام ثم يتابعه فيما بقي أن أدركه فإن لم يدركه مضى في صلاته الى النهاية ولا يقرأ شيئا في قيامه حال القضاء لأنه معتبر خلف الامام وإذا كان على الامام سجود سهو فلا يأتي به الا لاحق إلا بعد قضاء ما فاتته . وقد يكون اللاحق مسبوقا بأن يدخل مع الامام في الركعة الثانية ثم تفوته ركعة أو أكثر وهو خلف الامام وفي هذه الحالة يقضى ما سبق به بعد أن يفرغ من قضاء ما فاتته بعد دخوله مع الامام وعليه القراءة في قضاء ما سبق به : فاللاحق اذا كان مسبوقا عليه أن يقضى ما فاتته بعد دخوله في الصلاة بدون قراءة ثم يتابع الامام فيما بقي من الصلاة إن أدركه فيها ثم يقضى ما سبق به بقراءة فان كان على الامام سجود سهو في هذه الحالة أتى به بعد قضاء ما سبق به فإن قضى ما سبق به قبل أن يقضى ما فاتته صححت صلاته مع الاثم لترك الترتيب المشروع، أما المسبوق فله أحكام كثيرة منها أنه ان أدرك الامام في ركعة سرية أتى بالثناء بعد تكبيرة الاحرام وان أدركه في صلاة ركعة جهرية لا يأتي به على الصحيح مع الامام وإنما يأتي به عند قضاء ما فاتته وحيلته يتعوذ ويسئل للقراءة كالمفرد فإن أدرك الامام وهو راكع أو ساجد ، تحرى فان غلب على ظنه أنه لو أتى بالثناء أدركه في جزء من ركوعه أو سجوده أتى به وإلا فلا وان أدركه في القعود لا يأتي بالثناء بل يكبر ويقعد معه مباشرة .

ومنها أنه يكره تحريما أن يقوم المسبوق لقضاء ما فاتته قبل سلام إمامه إذا قعد قدر التشهد إلا في مواضع :

- (الأول) إذا خاف المسبوق المسامح زوال مدته اذا انتظر سلام الامام .
- (الثاني) اذا خاف خروج الوقت وكان صاحب عذر لأنه اذا انتظره في هذه الحالة يتقضى وضوؤه .
- (الثالث) إذا خاف في الجمعة دخول وقت العصر اذا انتظر سلام الامام .
- (الرابع) إذا خاف المسبوق دخول وقت العصر في العيدين أو خاف طلوع الشمس اذا انتظر سلام الامام .

== (الخامس) إذا خاف المسبوق أن يسبقه الحدث .

(السادس) إذا خاف أن يمر الناس بين يديه إذا انتظر سلام الإمام فهذه المواضع كلها يقوم فيها المسبوق قبل أن يسلم إمامه ويقضى ما فاتته متى كان الإمام قد قعد قدر التشهد أما إذا قام قبل أن يتم الإمام القعود بقدر التشهد فإن صلاة المسبوق تبطل وكما أن المسبوق لا تجب عليه متابعة إمامه في السلام عند وجود عذر من هذه الأعذار فكذلك المدرك لا تجب عليه المتابعة عند وجود ذلك العذر فإن لم يوجد عذر وجب على المأموم أن يتابع إمامه في السلام إن كان قد أتم التشهد فإن سلم إمامه قبل ذلك لا يسلم معه بل يتم تشهده ثم يسلم فإذا أتم المأموم تشهده قبل إمامه ثم سلم قبله صححت صلاته مع الكراهة إن كان بغير عذر من تلك الأعذار والأفضل في المتابعة في السلام أن يسلم المأموم مع إمامه لا قبله ولا بعده فإن سلم قبله كان الحكم ما تقدم وإن سلم بعده فقد ترك الأفضل وكذلك المتابعة في تكبيرة الاحرام فإن المقارنة فيها أفضل أما إن كبر قبله فلا تصح صلاته وإن كبر بعده فقد فاتته إدراك وقت فضيلة تكبيرة الاحرام .

ومنها أن يقضى أول صلاته بالنسبة للقراءة وآخرها بالنسبة للتشهد فلو أدرك ركعة من المغرب قضى ركعتين وقرأ في كل واحدة منهما الفاتحة وسورة لأن الركعتين اللتين يقضيهما هما الأولى والثانية بالنسبة للقراءة ويقعد على رأس الأولى منهما ويتشهد لأنها الثانية بالنسبة له فيكون قد صلى المغرب في هذه الحالة بثلاث قعدات ، ولو أدرك ركعة من العصر مثلاً قضى ركعة يقرأ فيها الفاتحة والسورة ويتشهد ثم يقضى ركعة أخرى يقرأ فيها الفاتحة والسورة ولا يتشهد ثم يقوم لقضاء الأخيرة وهو بخير في القراءة فيها وعندهما والقراءة أفضل ، ولو أدرك ركعتين من العصر مثلاً قضى ركعتين يقرأ فيهما الفاتحة والسورة ويتشهد فلو ترك القراءة في أحدهما بطلت صلاته .

ومنها أنه في حكم المنفرد فيما يقضيه إلا في مواضع أربع : (أحدهما) أنه لا يجوز له أن يقتدى بمسبوق مثله ولا أن يقتدى به غيره فلو اقتدى مسبوق ==

== مسبوق فسدت صلاة المقتدى دون الإمام، ولو اقتدى هو بغيره بطلت صلاته .
 (ثانيها) أنه لو كبر ناويا لاستئناف صلاة جديدة من أولها وقطع الصلاة الأولى
 تصح بخلاف المنفرد . (ثالثها) أنه لو سها الإمام قبل أن يدخل المسبوق معه
 في الصلاة ثم قام لقضاء ما فاتته فرأى الإمام يسجد للسهو فإنه يجب عليه أن يعود
 ويسجد معه لذلك ما لم يقيد الركعة التي قام لقضائها بسجدة فلو لم يعد حتى أتم
 الإمام بسجود السهو مضى في صلاته ويسجد للسهو بعد فراغه منها بخلاف المنفرد فإنه
 لا يلزم بسهو غيره . (رابعها) أن يتذكر الإمام سجدة تلاوة فيعود إلى قضائها وقد
 قام المأموم لقضاء ما سبق به فاتته في هذه الحالة يجب على المأموم أن يعود إلى متابعتها
 إمامه في قضاء سجدة التلاوة لأن المتابعة في هذه الحالة فرض فإن عود الإمام إلى
 قضاء سجدة التلاوة رفع للعدة الأخيرة فصارت إعادتها فرضاً والمتابعة فيها فرض
 فلو لم يتابعه بطلت صلاته وهذا إذا لم يقيد المسبوق ما قام له بسجدة فإن قيده
 بسجدة فسدت صلاته سواء عاد إلى متابعتها إمامه أو لم يعد وكذا الحكم فيما إذا
 ترك الإمام سجدة صلبية أما إذا لم يعد الإمام إلى سجود التلاوة فإن صلاته وصلاة
 المسبوق صحيحة .

المالكية — قالوا إن أدرك المأموم جميع الصلاة مع الإمام فأمره بظاهر
 وذلك أن صلاته تامة متى حافظ على أركانها المطلوبة منه وهو مع الإمام ولا قضاء
 عليه بعد سلام إمامه لأنه لم يفته شيء من الصلاة ، وإن فاتته ركعة أو أكثر
 قبل الدخول مع الإمام فهو مسبوق ، وحكمه أنه يجب عليه أن يقضي بعد سلام
 الإمام ما فاتته من الصلاة إلا أنه يكون بالنسبة للقول قاضياً والنسبة للفعل بانياً .
 ومعنى كونه قاضياً أن يجعل ما فاتته أول صلاته فيأتي به على الهيئة التي فاتت عليها
 بالنسبة للقراءة فيأتي بالفاتحة وسورة أو بالفاتحة فقط سرا أو جهراً على حسب
 ما فاتته ، ومعنى كونه بانياً أن يجعل ما أدركه أول صلاته ، وما فاتته آخر صلاته ؛
 وإيضاح ذلك نقول . دخل المأموم مع الإمام في الركعة الرابعة من العشاء وفاتته
 ثلاث ركعات قبل الدخول . فإذا سلم الإمام يقوم المأموم فيأتي بركعة يقرأ فيها ==

== بالفاتحة وسورة جهرًا لأنها أولى صلاته بالنسبة للقراءة ثم يجلس على رأسها للتشهد لأنها ثانية له بالنسبة للجهر . ثم يقوم بعد التشهد فيأتي بركعة بالفاتحة وسورة جهرًا لأنها ثانية له بالنسبة للقراءة . ولا يجلس للتشهد على رأسها لأنها ثالثة له بالنسبة للجهر . ثم يقوم فيأتي بركعة يقرأ فيها بالفاتحة فقط سرًا لأنها ثالثة له بالنسبة للقراءة ويجلس على رأسها للتشهد لأنها رابعة له بالنسبة للأفعال ثم يسلم . ومن القول الذي يكون قاضيًا فيه القنوت فإذا دخل مع الإمام في ثانية الصبح يقنت فيها تبعًا لإمامه فإذا سلم الإمام قام بركعة القضاء ولا يقنت فيها لأنها أولى بالنسبة للقنوت ولا قنوت في أولى الصبح . فالقول الذي يكون قاضيًا فيه هو القراءة والقنوت . ثم إذا ترتب على الإمام سجود سهو فإن كان قبلًا سجده مع الإمام قبل قيامه للقضاء وإن كان بعدًا أخره حتى يفرغ من قضاء ما عليه . والمسبوق يقوم بالقضاء بتكبير أن أدرك مع الإمام ركعتين أو أدرك أقل من ركعة . وإلا فلا يكبر حال القيام بل يقوم ساكنًا . وأما إذا فات المأموم شيء من الصلاة بعد الدخول مع الإمام لعذر كرحمة أو نعاس لا ينقض الوضوء فله ثلاث أحوال : (الأولى) أن يفوته ركوع أو رفع منه . (الثانية) أن يفوته سجدة أو السجدة ثان . (الثالثة) أن يفوته ركعة أو أكثر . (فالحالة الأولى) أنه إذا فات المأموم الركوع أو الرفع منه مع الإمام فاما أن يكون ذلك في الركعة الأولى أو غيره فإن كان في الركعة الأولى تبع الإمام فيها هو فيه من الصلاة وألغى هذه الركعة لعدم انسحاب المأمومية عليه بفوات الركوع مع الإمام ولعدم عقد الركعة مع الإمام في حالة فوات الرفع معه بناء على أن عقد الركوع برفع الرأس منه مع الإمام ، وعليه أن يقضى ركعة بعد سلام الإمام بدل الركعة التي ألغاه . وإن كان ذلك القنوت في غير الركعة الأولى فإن ظن أنه لو ركع أو رفع يمكنه أن يسجد مع الإمام ولو سجدة واحدة فعل ما فاتته ليدرك الإمام . ثم إن تحقق ظنه فالأمر واضح وإن تخلف ظنه كأن كان يجزئ ركوعه رفع الإمام رأسه من السجدة الثانية فإنه يلغى ما فعله ويتبع الإمام فيها هو فيه ويقضى ركعة بعد سلامه وإن لم يظن إدراك شيء من السجود مع الإمام ألغى هذه الركعة وقضى ركعة بعد سلام الإمام فإن خالف ما أمر به وأتى بما فاته ==

= فإن أدرك مع الإمام شيئاً من السجود صححت صلاته وحسبت له الركعة وإلا بطلت لخالفه ما أمر به مع قضاء ما فاتته في صلب إمامه (الحالة الثانية) أن يفوته سجدة أو سجدتان وحكم ذلك أن المأموم إما أن يظن أن يدرك الإمام قبل رفع رأسه من ركوع الركعة التالية أو لا . ففي الحالة الأولى يفعل ما فاتته ويلحق الإمام وتحسب له الركعة . وفي الحالة الثانية يلغى الركعة ويتبع الإمام فيما هو فيه ويأتي بركعة بعد سلام الإمام ولا يسجد عليه بعد السلام لزيادة الركعة التي أفناها لأن الإمام يجعل مثل ذلك عنه . (الحالة الثالثة) أن تفوته ركعة أو أكثر بعد الدخول مع الإمام وحكم ذلك أنه يقضى ما فاتته بعد سلام الإمام على نحو ما فاتته بالنسبة للقراءة والقنوت ويكون بانياً في الأفعال على ما تقدم .

وقد يفوت المأموم جزء من الصلاة قبل الدخول مع الإمام ثم يفوته ركعة أيضاً أو أكثر بعد الدخول لرجعة ونحوها . مثال ذلك : أن يدخل المأموم مع الإمام في الركعة الثانية من الرباعية فيدرك معه الثانية والثالثة وتفوته الرابعة فقد فاتته الآن ركعتان إحداهما قبل الدخول مع الإمام والثانية بعد الدخول معه وحكم ذلك أنه يقدم في القضاء الركعة الثانية التي هي رابعة الإمام فيأتي بها بالفاتحة فقط سرا ولو كانت الصلاة جهرية لم يجلس عليها لأنها أخيرة الإمام ثم يقوم فيأتي بركعة بدل الأولى ويقرأ فيها بالفاتحة وسورة لأنها أولى ويجهر إن كانت الصلاة جهرية ويجلس عليها لأنها أخيرة هو ثم يسلم .

الحنبالة — قالوا من اقتدى بالإمام من أول الصلاة أو بعد ركعة فأكثر وفاته شيء منها في الحالتين فهو مسبوق . فمن دخل مع إمامه من أول صلاته وتحلف عنه بركن بعد ركعة كغفلة أو نوم لا ينقض الوضوء وجب عليه أن يأتي بما فاتته متى زال عذره إذا لم يخش فوت الركعة التالية بعدم إدراك ركوعها مع الإمام وصارت الركعة معتداً بها فإن خشي فوت الركعة التالية مع الإمام عند ذلك وجب عليه متابعة إمامه ولغت الركعة وجب عليه قضاؤها بعد سلام الإمام على صفتها . وإن تخلف عن إمامه بركعة فأكثر لعذر من الأعذار السابقة تابعه وقضى =

== ما تخلف به عن إمامه بعد فراغه على صفته، ومعنى قضاء ما فاته على صفته أنه لو كان ما فاته الركعة الأولى أتى عند قضائها بما يطلب فعله فيها من استفتاح وتعوذ وقراءة سورة بعد الفاتحة وإن كانت الثانية قرأ سورة بعد الفاتحة، وإن كانت الثالثة أو الرابعة قرأ الفاتحة فقط، وإن دخل مع إمامه وأدرك ركوع الأولى ثم تخلف عن السجود معه لعذر وزال عذره بعد رفع إمامه من ركوع الثانية تابع إمامه في سجود الثانية وتمت له بذلك ركعة ملفقة من ركوع الأولى وسجود الثانية ويقضى ما فاتته بعد سلام إمامه على صفته كما تقدم وهذا كله إذا كان المقتدى قد دخل مع إمامه من أول صلاته . أما إذا دخل معه بعد ركعة فأكثر فيجب عليه قضاء ما فاتته بعد فراغ إمامه من الصلاة ويكون ما يقضيه أول صلاته وما آذاه مع إمامه آخر صلاته فمن أدرك الإمام في الظهر في الركعة الثالثة وجب عليه قضاء الركعتين بعد فراغ إمامه فيستفتح ويتعوذ ويقرأ الفاتحة وسورة في أولاهما . ويقرأ الفاتحة وسورة في الثانية لما علمت ، ويخبر في الجهر إن كانت الصلاة جهرية غير جمعة فإنه لا يجهر فيها، ويجب على المسبوق أن لا يقوم للقضاء قبل تسليمه الإمام الثانية فأن قام فيها بلا عذر يبيح المفارقة وجب عليه أن يعود ليقوم بعدها وإلا انقلب صلاته نفلا ووجب عليه إعادة الفرض الذي صلاه مع الإمام . وإنما يكون ما يقضيه المسبوق أول صلاته فيما عدا التشهد . أما التشهد فإنه إذا أدرك إمامه في ركعة من رباعية . أو من المغرب فإنه يتشهد بعد قضاء ركعة أخرى لثلاث يغير هيئة الصلاة . وينبغي للمسبوق أن يتورك في تشهد إمامه الأخير إذا كانت الصلاة مغرباً أو رباعية تبعاً لإمامه . وإذا سلم المسبوق مع إمامه سهواً وجب عليه أن يسجد للسهو في آخر صلاته وكذا يسجد للسهو أن سهواً فيما يصلي به مع الإمام وفيما انفرد بقضائه ولو شارك الإمام في سجوده للسهو، وإذا سهواً الإمام ولم يسجد للسهو وجب على المسبوق بسجود السهو بعد قضاء ما فاتته، ويعتبر المسبوق مدركاً للجماعة متى أدرك تكبيرة الاحرام قبل سلام الإمام التسليمة الأولى ولا يكون المسبوق --

== مدركا للركعة إلا اذا أدرك ركوعها مع الامام ولولم يطعن معه وعليه أن يطعن وحده ثم يتابعه .

الشافعية — قالوا ينقسم المقتدى الى قسمين : مسبوق، وموافق . فالمسبوق هو الذى لم يدرك مع الإمام زمنا يسع قراءة الفاتحة من قارئ معتدل ولو أدرك الركعة الأولى . والموافق هو الذى أدرك مع الامام بعد إحرامه وقبل ركوع إمامه زمنا يسع الفاتحة ولو في آخر ركعة من الصلاة فالعبرة في السبق وعدمه بإدراك الزمن الذى يسع قراءة الفاتحة بعد إحرامه وقبل ركوع الإمام وعدم إدراكه، ولكل حكم . أما المسبوق فله ثلاثة أحوال : (الحالة الأولى) أن يدخل مع الامام وهو رافع . الحالة الثانية) أن يدخل مع الامام وهو قائم ولكنه يجزئ إحرامه ركع الامام، (الحالة الثالثة) أن يدخل مع الامام وهو قائم ولكنه قريب من الركوع بحيث يتمكن المأموم من قراءة شيء من الفاتحة، وحكم المأموم في الحالتين الأوليين أنه يجب عليه الركوع مع الإمام وتسقط عنه قراءة الفاتحة وتحسب له الركعة ان اطمأن مع الإمام يقينا في الركوع وإلا فلا يعتد بها ويأتى بركعة بدلها بعد سلام الامام، وفي الحالة الثالثة يجب عليه أن يشتغل بقراءة ما يمكنه من الفاتحة قبل ركوع الامام ويسقط عنه بقية الفاتحة . ويندب له ترك دعاء الاستفتاح والتعوذ فان اشتغل بشيء منهما وجب عليه أن يستمر قائما بدون ركوع حتى يقرأ من الفاتحة بقدر الزمن الذى صرفه في دعاء الاستفتاح أو التعوذ . ثم ان اطمأن مع الامام في الركوع يقينا حسبت له الركعة وإلا فلا . وتصح صلاته ولا تجب عليه نية المفارقة إلا اذا استمر في القراءة الواجبة عليه حتى هوى الامام للسجود حينئذ تجب عليه نية المفارقة وإلا بطلت صلاته لتأخره عن إمامه بركنين فعليه بلا عذر . وأما الموافق فقد تقلبت أحكامه في مبحث المتابعة .

ثم إن كلا من المسبوق والموافق بالمعنى المتقدم قد يكون مسبوقا بمعنى أنه فاتته بعض ركعات الصلاة مع الامام وحكم هذا أن أول صلاة المأموم في هذه الحالة =

مبحث الاستخلاف

الاستخلاف هو إنبابة الإمام أو غيره من المقتدين من كان صالحا للإمامة لإتمام الصلاة بدل الإمام وله أحكام وأسباب مبينة في المذاهب .^(١)

= هو ما أدركه مع الإمام فلو أدرك مع الإمام الركعة الثانية ثم قام للاتيان بما فاته تحسب له الركعة بما أداها مع الإمام أولى وإن كانت ثانية بالنسبة للإمام فيسكن له أن يقنت في الركعة التي يأتي بها لأنها ثانية له وإن كان قد قنت في الركعة التي أداها مع الإمام متابعة له ، وينبئ للسبوق الذي لم يتحمل عنه الإمام الفاتحة أن يجعل صلاته غير خالية من السورة بعد الفاتحة فمثلا إذا أدرك الإمام في ثالثة الظهر ثم فعل ما فات به فرائضه يسكن له أن يأتي بآية أو سورة بعد الفاتحة فيها مثلا تحل صلاته من سورة .

(١) الحنابلة — قالوا لا يصح استخلاف الإمام غيره إلا لعذر كأن يحصل له في أثناء الصلاة مرض شديد أو عجز عن ركن قولى كقراءة الفاتحة أو واجب قولى كتسبيحات الركوع والسجود فإن حصل عذر من ذلك ونحوه جاز له أن يستخلف واحدا بدله ولو لم يكن من المقتدين ليم بهم الصلاة ، وليس من الأعذار المبيحة للاستخلاف سبق الحدث للإمام لبطلان صلاته به ومتى بطلت صلاته بطلت صلاتهم ، وإذا طرأ على الإمام عذر يبيع له الاستخلاف وخرج من الجماعة ولم يستخلف جاز للقوم أن يستخلفوا بدله ليم بهم الصلاة كما يجوز لهم أن يتموها فرادى ، وليس للقوم الاستخلاف إلا في هذه الحالة فلو استخلف الإمام واحدا واستخلف المقتدون واحدا أتموا الخليفة خليفة الإمام ، ويجب على الخليفة أن يبنى على نظم صلاة الإمام فلا يخلط الأمر على المقتدين . فإذا كان الخليفة مسبوقا بنى على نظم صلاة الإمام واستخلف قبل السلام من يسلم بهم وقام لقضاء ما سبقه به الإمام فإن لم يفعل فلهم أن يسلموا لأنفسهم ولم أن ينتظروه من جلوس حتى يقضى ما فاتهم ويسلم بهم . الشافعية — قالوا الاستخلاف مندوب إلا في الركعة الأولى من الجمعة فانه =

== واجب فيها ، وسببه خروج الامام عن الامة بطرو حدث ولو عمدا او تين أنه كان محدثا قبل دخول الصلاة . وللإمام أن يستخلف من غير سبب ، وكما يصح استخلاف الامام والقوم واحدا من المصلين بشرط أن يكون الخليفة صالحا لالمامة هذه الصلاة يصح أن يتقدم واحد منهم بنفسه ، واذا قسّم الامام واحدا وقسّم المقتدون واحدا آخر فالأولى من قدمه المقتدون لا من قدمه الامام الا اذا كانت الإمام راتبا فإن كان راتبا فالأولى من قدمه الإمام الراتب . أما اذا تقدم واحد بنفسه فالأولى من قدمه الامام ، ويشترط لصحة الاستخلاف في الجمعة شرطان : أحدهما أن يكون الخليفة مقتديا بالامام قبل الاستخلاف فلا يصح استخلاف من لم يكن مقتديا بالامام ، ثانيهما أن يكون الاستخلاف عن قرب بأن لا يمضي زمن قبل الاستخلاف يسع ركعا من أركان الصلاة قصيرا ، فان كان الخليفة في الجمعة قد أدرك الركعة الأولى تمت الجمعة له وللمقتدين وإن لم يدرك ركعة فتم للمقتدين لا له . أما في غير الجمعة فلا يشترط شيء لصحة الاستخلاف بل يجوز أن يستخلف غير مقتد وإن يستخلف بعد طول الفصل ولو خرج الامام من المسجد إلا أنهم يحتاجون لنية الاقتداء بالقلب بدون نطق في حالة ما اذا كان الخليفة غير مقتد قبل الاستخلاف وكانت صلاته مخالفة لصلاة الإمام كأن كان في الركعة الأولى مشلا والامام في الثانية فان لم يكن كذلك لا يحتاجون لنية . وكذا فيما اذا طال الفصل بأن مضى زمن يسع ركعا فأكثرت فانهم يحتاجون لتجديد النية ، وعلى الخليفة أن يراعى نظم صلاة إمامه وجوبا في الواجب وندبا في المندوب وعليه أن يشير الى القوم بعد فراغهم من صلاتهم بما يفيد أنهم ينتظرونه أو يفارقونه إن كان مسبوqa والانتظار أفضل واذا لم يستخلف أحد في غير الجمعة ينوي المقتدون المراقبة ويتنوا صلاتهم فرادى وتصح . أما الجمعة فتي أدركوا الركعة الأولى جماعة فان لهم نية المراقبة ويتنوا فرادى في الثانية اذا بقي العدد إلى آخر الصلاة .

الحنفية — قالوا حكم الاستخلاف أنه أفضل إلا اذا ضاق الوقت فيكون واجبا . وسبب الاستخلاف أن يسبق الامام حدث اضطرارى لا اختيار له فيه =

= ومثله ما اذا منع عن المضى في الصلاة لسبب عجزه عن قراءة قدر المفروض، أما لو منع عن ذلك بسبب حصر بول أو غائط فإنه لا يستخلف عند الامام، وكذا لو عجز عن الركوع والسجود فإنه لا يستخلف لأن له أن يتم صلاته قاعدا مع صلاة من خلفه من قيام، وكذا لا يجوز له الاستخلاف لخوف أو نسيان قراءة أصلا لأنه صار كالأعمى. كما لا يجوز له الاستخلاف إذا أصابته نجاسة أو كشفت عورته في صلاته فدر ركن لأن صلاته حينئذ تفسد ويفسد معها صلاة المأمومين، وشروط صحة الاستخلاف ثلاثة:

أولها - استتباع شرائط البناء على ما سبقه من الصلاة وهي أحد عشر شرطا: (الأول) أن يكون الحدث قهريا. (الثاني) أن يكون من بدنه فلو أصابته نجاسة مانعة لا يجوز له البناء. (الثالث) أن يكون الحدث غير موجب للفعل كالنزول بالتفكر. (الرابع) أن لا يكون نادرا كالفقهية والاعضاء والجنون. (الخامس) أن لا يؤدى الامام ركعا مع الحدث أو يمشى. (السادس) أن لا يفعل منافيا كأن يحدث عمدا بعد الحدث القهري. (السابع) أن لا يفعل مالا احتياج اليه كأن يذهب الى ماء بعيد مع وجود القريب. (الثامن) أن لا يتراخى قدر ركن بغير عذر كرحمة. (التاسع) أن لا يتبين أنه كان محدثا قبل الدخول في الصلاة. (العاشر) أن لا يتذكر فائتة إن كان صاحب ترتيب. (الحادى عشر) ان لا يتم المؤتم في غير مكانه فلو سبق المصلى الحدث سواء كان إماما أو مأموما ثم ذهب ليتوضأ وجب عليه بعد الوضوء أن يعود ويصلى مع الإمام أما المنفرد فهو بالخيار إن شاء أتم في مكانه أو غيره.

الشرط الثانى من شروط صحة الاستخلاف، أن لا يخرج الامام من المسجد الذى كان يصلى فيه قبل الاستخلاف فان خرج لم يصح الاستخلاف لا منه ولا من القوم لأن صلاة الجميع تبطل بخروجه.

الشرط الثالث من شروط صحة الاستخلاف، أن يكون الخليفة صالحا فلو استخلف أى أو صبي بطلت صلاة الجميع، وإذا استخلف الامام واحدا واستخلف المقتدون واحدا فالخليفة هو من استخلفه الامام فلو صلى أحد خلف =

= خليفة المقتدين بطلت صلاته ، وإذا لم يستخلف الإمام والمقتدون وتقدم واحد منهم للإمامة بدل الإمام صححت الصلاة خلفه ، وصورة الاستخلاف أن يتأخر محدودبا واضعا يده على أنفه موهمًا أنه قد سال منه دم الرعاف قهرا ويقدم من الصف الذي يليه من كان صالحا للإمامة بالإشارة لا بالكلام ، وإذا لم يحصل استخلاف وأتم القوم الصلاة فرادى بطلت صلاة الجميع .

المالكية — قالوا أسباب الاستخلاف ثلاثة : (الأول) الخوف على مال اللامام أو غيره أو على نفس من التلف لو استمر في صلاته فإذا خاف اللامام باستمراره في الصلاة تلف مال بسرقة لص له مثلا أو تلف نفس كوقوع أعمى في مهواة وجب عليه قطع الصلاة لحفظ المال وإنقاذ النفس من الهلاك . ويندب له أن يستخلف من المؤمنين من يتم الصلاة ولا يعملهم ، وإنما يقطع للخوف على المال إذا خاف بضايعة أو تلفه هلاكا لصاحبه أو حصول ضرر شديد له وفي هذه الحالة يقطع الصلاة سواء كان المال قليلا أو كثيرا . وسواء اتسع الوقت لادراك الإمام الصلاة بعد أو ضاق ؛ أما إذا لم يحش من ضياع المال ذلك فلا يجوز قطع الصلاة إلا إذا كان المال كثيرا واتسع الوقت وإلا تعين الاستمرار في الصلاة . والكثير ما كان ذا مال وشأن بالنسبة لصاحبه . (الثاني) أن يطأ على الإمام ما يمنعه من الإمامة كأن يعجز عن الركوع أو عن قراءة الفاتحة فيندب له أن يستخلف وحينئذ يتأخر مؤتمما وجوبا فإن أتم الصلاة وحده بطلت . (الثالث) أن يطأ عليه ما يبطل الصلاة كأن غلبه الحدث فيها أو تذكر أنه كان غير متطهر قبل الدخول في الصلاة أو حصل له رعاف يوجب القطع كأن خشي منه تلويث المسجد أو كان الدم سائلا ومتى وجد سبب من هذه الأسباب ندب للامام أن يستخلف فإن انصرف بدون استخلاف ندب للقوم أن يستخلفوا منهم من يتم بهم ، وجزاءهم ، أن يتأخروا صلاتهم فرادى أو بإمامين تقيم كل فرقة منهم إماما أو يقيم الإمام واحدا فيقتدى به بعضهم وقيم البعض الآخر إماما لهم . ولكن تحرم إقامة إمام آخر . وإنما تصح الصلاة فرادى أو بإمامين في غير الجمعة . أما الجمعة فتبطل =

مباحث سجود السهو

لسجود السهو حكم وسبب ومحل وصفة وفي كل ذلك تفصيل في المذهب .^(١)

= إن أتوها فرادى لا شترائط الجماعة فيها وإن أتموها بامامين صحت للجماعة التي أتمت مع من أقامه الامام وبطلت على غيرهم فان لم يقيم الامام أحدا وكان الامامان من قبل المأمومين فالأسبق منهما تصح صلاته وصلاة من اقتدى به فان تساويا بطلت على الكل وعليهم أن يقيموها ثانياً بجمعة إن كان الوقت باقياً وإلا صلوا ظهراً ، ويشترط لصحة الاستخلاف أن يكون الخليفة قد أدرك مع الامام جزءاً من الركعة التي حصل فيها العذر قبل تمام رفع الامام رأسه من الركوع فلا يصح استخلاف من فاتته الركوع مع الامام اذا حصل له العذر بعده في هذه الركعة كما لا يصح استخلاف من دخل مع الامام بعد حصول العذر وعلى الخليفة أن يراعى نظم صلاة الامام فيقرأ من انتهاء قراءة الامام ان علم الانتهاء وإلا ابتدأ القراءة ويجلس في محل الجلوس وهكذا فاذا كان الخليفة مسبوقاً أتم بالقوم صلاة الامام حتى لو كان على الامام سجود قبل سجده وسجده معه القوم ثم أشار لهم بالانتظار وقام لقضاء ما فاتته فاذا أتى به وسلم سلموا بإسلامه فاذا سلموا ولم ينتظروه بطلت صلاتهم . وأما اذا كان على الامام الأول سجود بعدى فيؤخره الخليفة المسبوق حتى يقضى ما عليه ويسلم بالقوم ثم يسجد بعد ذلك واذا كان في الماء ومين مسبوق فلا يقوم لقضاء ما عليه حتى يسلم الخليفة ولو كان الخليفة مسبوقاً انتظره جالساً حتى يقضى ما عليه ويسلم فاذا سلم قام هو للقضاء فان لم ينتظره بطلت صلاته . ويندب للامام اذا خرج من الصلاة أن يمسك بأنفه موهما انه راعف سترأ على نفسه كما يندب له أن يقدم للامامة أقرب المأمومين .

حكم سجود السهو في المذاهب

(١) الحنفية -- قالوا بسجود السهو واجب على الصحيح بإثم المصلي بتركه ولا تبطل صلاته ، وإنما يجب اذا كان الوقت صالحاً للصلاة فلو طلعت الشمس --

== عقب الفراغ من صلاة الصبح وكان عليه سجود سهو سقط عنه لعدم صلاحية الوقت للصلاة . وكذا إذا تغيرت الشمس بالجمرة قبل الغروب وهو في صلاة العصر أو فعل بعد السلام مانعا من الصلاة كأن أحدث عمدا أو تكلم . وكذا إذا خرج من المسجد بعد السلام ونحو ذلك مما يقطع البناء كما تقدم ففي كل هذه الصور يسقط عنه سجود السهو ولا تجب عليه إعادة الصلاة إلا إذا كان سقوط السجود بعمل مناف لها عمدا فتجب عليه الإعادة . وإنما يجب سجود السهو على الإمام والمنفرد . أما المأموم فلا يجب عليه سجود السهو إذا حصل موجه منه حال اقتدائه بالإمام . أما إذا حصل الموجب من إمامه فيجب عليه أن يتابعه في السجود إذا سجد الإمام وكان هو مدركا أو مسبوقا كما تقدم فإن لم يسجد الإمام سقط عن المأموم ولا تجب عليه إعادة الصلاة إلا إذا كان ترك الإمام إياه بعمل مناف للصلاة عمدا فيجب عليه الإعادة كما تجب على إمامه . والأولى ترك سجود السهو في الجمعة والعيدن إذا حضر فيهما جمع كثير لئلا يشتبه الأمر على المصلين .

الحنابلة — قالوا سجود السهو تارة يكون واجبا . وتارة يكون مسنونا . وتارة يكون مباحا . وذلك لاختلاف سببه على ما يأتي . وهذا بالنسبة للإمام والمنفرد . أما المأموم فيجب عليه متابعة إمامه في السجود ولو كان مباحا فإن لم يتابعه بطلت صلاته فإن ترك الإمام أو المنفرد السجود فإن كان مسنونا أو مباحا فلا شيء في تركه وإن كان واجبا فإن كان الأفضل فيه أن يكون قبل السلام كأن كان ترك واجب من واجبات الصلاة سهوا بطلت الصلاة بتركه عمدا . أما إذا تركه سهوا وسلم فإن تذكره عن قرب عرفا أتى به وجوبا ولو تكلم أو انحرف عن القبلة ما لم يحدث أو يخرج من المسجد والا سقط عنه ولا يجب عليه إعادة الصلاة كما إذا طال الزمن عرفا . وإن تركه جهلا لم تبطل صلاته . وإذا كان الأفضل فيه أن يكون بعد السلام (وهو ما إذا كان سببه السلام سهوا قبل إتمام الصلاة) فإن تركه عمدا أثم ولا تبطل صلاته وإن تركه سهوا وتذكره في زمن قريب عرفا وجب الإتيان به وإلا أثم والصلاة صحيحة . وإن طال الزمن عرفا أو أحدث أو خرج من المسجد سقط عنه . =

= وإن تركه جهلا فلا إثم عليه وصحّت صلاته . وإذا سها المأموم حال اقتدائه وكان موافقا يحمله عنه الامام . فإن كان مسبوقا طلب منه السجود كالمنفرد وقد تقدّم معنى الموافق وغيره . وإذا ترك الامام سجود السهو الواجب فعله المأموم وجوبا إذا يئس من فعل الامام له إلا إذا كان مسبوقا فيجب عليه أن يسجد بعد قضاء ما فاتته .

المالكية - قالوا يسجد السهو سنة للامام والمنفرد . أما المأموم إذا حصل منه سبب السجود فإن الامام يحمله عنه إذا كان ذلك حال الاقتداء فإن كان على إمامه يسجد سهوا فانه يتابعه فيه وإن لم يدرك سببه مع الإمام فإن لم يتابعه بطلت صلاته حيث يكون ترك السجود مبطلا وإلا فلا . وسيأتى بيان ما يبطل تركه وما لا يبطل . وإذا ترك الامام أو المنفرد السجود فإن كان محله بعد السلام يسجد في أى وقت كان ولو في أوقات النهى وإذا ترك السجود الذى محله قبل السلام فإن كان سببه نقص ثلاث سنن من سنن الصلاة بطلت صلاته إذا كان الترك عمدا . وإن كان سهوا فإن تذكره قبل أن يطول الزمن عرفا أتى به وصحّت صلاته بشرط أن لا يحصل منه مناف للصلاة بعد السلام كالحديث ونحوه وإلا بطلت صلاته كما تبطل إذا لم يتذكر حتى طال الزمن عرفا بعد السلام . وأما إذا كان سبب السجود نقص أقل من ثلاث سنن كتكبيرتين من تكبيرات الصلاة المسنونة فلا شيء عليه إن تركه عمدا . وإن تركه سهوا وسلم فإن قرب الزمن أتى به وإلا تركه وصلاته صحيحة وإذا ترتب على الامام يسجد سهو طلب من المأموم أن يأتى به ولو تركه إمامه .

الشافعية - قالوا يسجد السهو تارة يكون واجبا . وتارة يكون سنة . فيكون واجبا في حالة واحدة وهى ما إذا كان المصلى مقتديا ويسجد إمامه للسهو ففى هذه الحالة يجب عليه أن يسجد تبعا لإمامه فإن لم يفعل عمدا بطلت صلاته ووجب عليه إعادتها إن لم يكن قد نوى المغارقة قبيل أن يسجد الامام . وإذا ترك الامام يسجد السهو فلا يجب على المأموم أن يسجد بل يتندب ، ويكون سنة في حق المنفرد والامام لسبب من الأسباب الآتية إلا إذا أدى يسجد الامام (لنشو يش) على المقتدين =

= به لكثرتهم فيسن له ترك السجود وإذا ترك المنفرد أو الإمام السجود المستنون فلا شيء فيه ولا تبطل الصلاة بتركه . أما المأموم إذا سها حال اقتدائه بإمامه فلا سجود عليه لتحمل الإمام له إذا كان أهلاً للتحمل كأن لم يتبين أنه محدث . أما إذا سها المأموم حال انفراجه عن الإمام كأن سها في حال قضاء ما فاته معه فانه كالمنفرد يسن له السجود حيث وجد سببه .

أسباب سجود السهو في المذاهب

الحنابلة — قالوا أسباب السهو ثلاثة، وهي : الزيادة، والنقص، والشك في بعض صوره إذا وقع شيء من ذلك سهوا . أما ان حصل عمدا فلا يسجد له بل تبطل به الصلاة ان كان فعليا ولا تبطل ان كان قوليا في غير محله . ولا يكون السهو موجبا للسجود إلا إذا كان في غير صلاة جنازة ، أو سجدة تلاوة ، أو سجود سهو ، أو سجود شكر فانه لا يسجد للسهو في ذلك كله . أما الزيادة في الصلاة فمثالها أن يزيد قياما أو قعودا ولو كان القعود قدر جلسة الاستراحة عند من يقول بها أو أن يقرأ الفاتحة مع التشهد في القعود أو يقرأ التشهد مع الفاتحة في القيام فانه يسجد للسهو وجوبا في الزيادة الفعلية ويندب في القولية التي أتى بها في غير محلها كما ذكر .

وأما النقص في الصلاة فمثاله أن يترك الركوع أو السجود أو قراءة الفاتحة أو نحو ذلك سهوا فيجب عليه إذا تذكر ما تركه قبل الشروع في قراءة الركعة التي تليها أن يأتي به وبما بعده ويسجد للسهو في آخر صلاته فان لم يتذكره حتى شرع في قراءة الركعة التالية لغت الركعة وقامت ما بعدها مقامها وأتى بركعة بدلها ويسجد للسهو وجوبا . فإن رجع الى ما فاته بعد الشروع في قراءة التالية عالمًا بحجوبة الرجوع فان صلاته تبطل . أما اذا كان معتقدا جوازه فلا تبطل ، وإذا تذكره قبل الشروع في قراءة التالية ولم يعد الى ما تركه عمدا فان كان عالمًا بالحكم بطلت صلاته وإن كان جاهلا بالحكم لغت الركعة وقامت تاليتها مقامها وأتى بركعة بدلها وسجد للسهو وجوبا . أما اذا لم يتذكر ما فاته إلا بعد سلامه فيجب عليه أن يأتي بركعة كاملة =

== ان كان ما تركه من غير الركعة الأخيرة فان كان منها فيجب عليه أن يأتي به وما بعده ثم يسجد للسهو وهذا اذا لم يطل الفصل ولم يحدث أو يتكلم ولا بطلت صلاته ووجبت إعادتها .

وأما الشك في الصلاة الذي يقتضى سجود السهو فمثاله أن يشك في ترك ركن من أركانها أو في عدد الركعات فانه في هذه الحالة يبنى على المتيقن ويأتي بما شك في فعله ويتم صلاته ويسجد للسهو وجوبا . ومن أدرك الامام راكعا فشك هل شارك الامام في الركوع قبل أن يرفع أو لم يدركه لم يعتد بتلك الركعة ويأتي بها مع ما يقضيه ويسجد للسهو . أما اذا شك في ترك واجب من واجبات الصلاة كأن شك في ترك تسبيحة من تسبيحات الركوع أو السجود فانه لا يسجد . للسهو لأن سجود السهو لا يكون للشك في ترك الواجب بل يكون لتترك الواجب سهوا . واذا أتم الركعات وشك وهو في التشهد في زيادة الركعة الأخيرة لا يسجد للسهو أما اذا شك في زيادة الركعة الأخيرة قبل التشهد فإنه يجب عليه سجود السهو . ومثل ذلك ما اذا شك في زيادة سجدة على التفصيل المتقدم ومما تقدم يعلم أن الشك لا يسجد له في بعض صوره . فمن سجد للسهو في حالة لم يشرع لها سجود السهو وجب عليه أن يسجد للسهو لذلك . لأنه زاد في صلاته سجدين غير مشروعين . ومن علم أنه سهأ في صلاته ولم يعلم هل السجود مشروع لهذا السهو أولا لم يسجد لأنه لم يتحقق سببه والأصل عدمه . ومن سهأ في صلاته وشك هل سجد لذلك السهو أو لا سجد للسهو سجدين فقط . واذا كان المأموم واحدا وشك في ترك ركن أو ركعة فانه يجب عليه أن يبنى على الأقل كالمفرد . ولا يرجع لفعل إمامه فاذا سلم إمامه لزمه أن يأتي بما شك فيه ويسجد للسهو ويسلم . فان كان مع إمامه غيره من المأمومين فانه يجب عليه أن يرجع الى فعل إمامه وفعل من معه من المأمومين واذا شك شكاً يشرع السجود به ثم تبين له أنه مصيب لم يسجد لذلك الشك . ومن لحن لحناً يغير المعنى سهوا أو جهلا وجب عليه أن يسجد للسهو ، واذا ترك سنة من سنن الصلاة أبيح له السجود .

== الشافعية — قالوا تنحصر أسباب سجود السهو في ستة أمور : (الأول) أن يترك الإمام أو المفرد سنة مؤكدة وهي التي يعبر عنها بالأباض وذلك كالتشهد الأول والقنوت الراتب وهو غير قنوت النازلة . أما لو ترك سنة غير مؤكدة وهي التي يعبر عنها بالهيات كالسورة ونحوها مما تقدم فانه لا يسجد لتركها عمدا أو سهواً ، فلو ترك فرضاً كسجدة أو ركوع فان تذكره قبل أن يفعل مثله أتى به فوراً وان لم يتذكره إلا بعد فعل مثله قام المثل مقامه بحيث يعتبر أولاً ويلغى ما فعله بينهما . فان ترك الركوع مثلاً ثم تذكره قبل أن يأتي بالركوع الثاني أتى به ثم يلغى ما فعله أولاً ويمضي في إتمام صلاته ويسجد قبل السلام . فان تذكره بعد الاتيان بالركوع الثاني قام الثاني مقام الأول وهكذا يقوم المتأخر مقام المتقدم ويلغى ما بينهما متى تذكر قبل السلام . وأما اذا تذكره بعد السلام فان لم يطل الفصل عرفاً ولم تصبه نجاسة غير معفو عنها ولم يتكلم أكثر من ست كلمات ولم يأت بشغل كثير مبطل وجب عليه أن يأتي بما نسيه ، فلو ترك الركوع مثلاً ثم تذكره بعد السلام بالشروط المتقدمة وجب عليه أن يقوم ويركع ثم يأتي بما يكملها ويتشهد ويسجد للسهو ثم يسلم ، ومن ترك سنة مؤكدة كالشهادتين الأول المتقدم ذكره ثم قام . فان كان الى القيام أقرب فلا يعود له فإن عاد عامداً بطلت صلاته . أما ان عاد ساهياً أو جاهلاً فلا تبطل . إلا أنه يسن له السجود ، ولو ترك القنوت المشروع لغیر النازلة ونزل للجלוوس حتى بلغ حد الركوع لا يعود له فان عاد عامداً بطلت صلاته وإلا كان حكمه كما تقدم في التشهد وهذا ان كان غير مأموم فان كان مأموماً وترك التشهد والقنوت قصداً فهو غير بين أنت يعود لمناجسة إمامه أو ينتظره حتى يلحقه إمامه فيمضي معه وان تركهما سهواً يجب عليه العود مع الإمام فان لم يعد بطلت صلاته إلا اذا نوى المفارقة في الصورتين فانه حينئذ يكون منفرداً . فلو ترك الإمام والمقتدى التشهد الأول مثلاً أو القنوت عمداً وكانا الى القيام أقرب في الأول وبلغا حد الركوع في الثاني ثم عاد الإمام فيجب على المأموم أن لا يعود معه وانما يفارقه بالنية بقلبه أو ينتظره في القيام أو في السجود فان عاد المأموم معه ==

= عالمًا عامدا بطلت صلاته وإلا فلا تبطل وإذا ترك الإمام التشهد الأول وقام وجب على المأموم أن يقوم معه فإن عاد الإمام فلا يعود المأموم معه . (السبب الثاني) الشك في الزيادة فلو شك في عدد ما أتى به من الركعات بنى على اليقين وتم الصلاة وجوبا ويجوز لاحتمال الزيادة ، ولا يرجع الشاك الى ظننه ولا لإخبار مخبر إلا إذا بلغ عدد المخبرين التواتر فيرجع لقولهم . (السبب الثالث) فعل شيء سهوا يبطل عمده فقط . كتطويل الركن القصير بأن يطيل الاعتدال أو الجلوس بين السجدين . ومثل ذلك الكلام القليل سهوا ، ولا يسجد إلا إذا تيقنه فإن شك فيه فلا يسجد . أما ما لا يبطل عمده ولا سهوه كالتفات بالعنق ومشى خطوتين فلا يسجد لسهوه ولا لعمده . وأما ما يبطل عمده وسهوه ككلام كثير وأكل فلا يسجد له أصلا لبطلان الصلاة . (السبب الرابع) نقل ركن قولى غير مبطل في غير محله كأن يعيد قراءة الفاتحة كلها أو بعضها في الجلوس ، وكذلك نقل السنة القولية كالسورة من محلها الى محل آخر كأن يأتى بها في الركوع فإنه يسجد له ويستثنى من ذلك ما إذا قرأ السورة قبل الفاتحة فلا يسجد لها . (السبب الخامس) الشك في ترك بعض معين كان شك في ترك قنوت لغير النازلة ، أو ترك بعض مبهم كأن لم يدر هل ترك القنوت أو الصلاة على النبي في القنوت ، وأما إذا شك هل أتى بكل الأيماض أو ترك شيئا منها فلا يسجد . (السبب السادس) الاقتداء بمن في صلاته خال ولو في اعتقاد المأموم كالاقتداء بمن ترك القنوت في الصبح أو بمن يقنت قبل الركوع فإنه يسجد بعد سلام الامام وقبل سلام نفسه . وكذلك إذا اقتدى بمن يترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأول فإنه يسجد .

المالكية — قالوا سبب سجود السهو ينحصر في ثلاثة أشياء : نقص فقط ، وزيادة فقط ، ونقص وزيادة . أما الأول فهو نقص سنة مؤكدة داخلة في الصلاة كالسورة إذا تركها في محلها سهوا . ومثل السنة المؤكدة الستتان الخفيفتان كتكبيرتين من تكبيرات الصلاة سوى تكبيرة الاحرام فيسجد اذا تركهما سهوا . وأما من ترك سنة مؤكدة عمدا أو ترك جميع سنن الصلاة كذلك فإنه يستغفر الله تعالى =

== وصلاته صحيحة على الزاحج ولا سجود عليه كما لا يسجد عليه إن ترك سنة خفيفة كشكيرة واحدة أو ترك مندو بالكفوت في الصبح فإن سجد لترك السنة الخفيفة أو المندوب فإن كان ذلك قبل السلام بطلت صلاته لادخاله فيها ما ليس منها وهو السجود وإن كان بعد السلام فلا تبطل لأنه زيادة خارجة عن الصلاة فلا تضر، ومثل السنة الخفيفة والمندوب السنة الخارجة عن الصلاة كالإقامة فإذا تركها سهوا فلا يسجد لها فإن سجد قبل السلام بطلت الصلاة وبعده لا ضرر . ومتى ترك سنة مؤكدة داخلية في الصلاة أو ستين خفيفتين من سننها فإنه يسجد لذلك سواء كان الترك محققا أو مشكوكا فيه بل لو شك في كون الحاصل منه نقصا أو زيادة فإنه يعتبره نقصا ويسجد قبل السلام .

ومن هذا يتضح أن ترك السنة المؤكدة والستين الخفيفتين يحجر بالسجود وأن ترك السنة الخفيفة والمندوب (الفضيلة) لا يشرع له السجود .

وأما ترك فرض من فرائض الصلاة فلا يحجره سجود السهو ولا بد من الإتيان به سواء كان الترك من الركة الأخيرة أو غيرها إلا أنه إذا كان الركن المتروك من الأخيرة يأتي به إذا تذكره قبل أن يسلم معتقدا كمال صلاته فإن سلم معتقدا كمال صلاته فات تدارك الركن المتروك وألغى المصلى ركة النقص وأتى بركة بدلها وسجد بعد سلامه لزيادة الركة الملقاة وهذا إن قرب الزمن عرفا بعد السلام وإلا بطلت صلاته . وإن كان الركن المتروك من غير الركة الأخيرة فإنه يأتي به الملم يقدر ركوع الركة التي تليها . وعقد الركوع يكون برفع الرأس منه مطمئنا معتدلا إلا إذا كان المتروك سهواً أو الركوع فإن عقد الركة التالية يكون بمجرد الانحناء في ركوعها وإن لم يرفع منه كإتقاه .

فإذا ترك سجود الركة الثانية مثلاً ثم قام للركعة الثالثة فإنه يأتي بالسجود المتروك إذا تذكر قبل أن يرفع رأسه من ركوع الركة التي قام لها مطمئنا معتدلا فإن لم يتذكر حتى رفع من ركوعها مضى في صلاته وجعل الثالثة ثانية فيجلس على رأسها ويأتي بعدها بركعتين ثم يسلم ويسجد قبل سلامه لنقص السورة من ==

= الركة الثانية التي كانت ثالثة قرأ فيها بأم القرآن فقط ولزيادة الركة التي ألغاهما .
وكيفية الاتيان بالنقص أن تارك الركوع يرجع قائما ويندب له أن يقرأ شيئا من القرآن غير الفاتحة قبل ركوعه ليقع ركوعه عقب قراءة . وتارك الرفع من الركوع يرجع محدودا حتى يصل لحد الركوع ثم يرفع بنيته وتارك سجدة واحدة يجلس ليأتي بها من جلوس وتارك سجدين يهوى لها من قيام ثم يأتي بهما . ويستثنى مما تقدم الفاتحة إذا تركها سهوا ولم يتذكر حتى ركع فإنه يمضي في صلاته على المشهور ويسجد قبل السلام سواء كان الترك لها في ركة من الصلاة أو أكثر متى أتى بها ولو في ركة واحدة من صلاته وذلك لأن الفاتحة وإن كان المعتمد في المذهب هو القول بوجوبها في كل ركة من ركعات الصلاة إلا أنه إذا أتى بها في ركة واحدة منها وتركها في الباقي سهوا فإن صلاته تصح ويحبر تركها بالسجود قبل السلام مراعاة للقول بوجوبها في ركة واحدة ويندب له إعادة الصلاة احتياطا في الوقت وخارجها ، فإن ترك السجود لترك الفاتحة فإن كان عمدا بطلت الصلاة وإن كان سهوا أتى به إن قرب الزمن عرفا وإلا بطلت كما تبطل إذا ترك الفاتحة عمدا أو تركها سهوا وتذكر قبل الركوع ولم يأت بها ولو على القول بعدم وجوبها في كل ركة لاشتتار القول بوجوبها في الكل .

السبب الثاني الزيادة وهي زيادة فعل ليس من جنس أفعال الصلاة كأكل خفيف سهوا أو كلام خفيف كذلك أو زيادة ركن فعل من أركان الصلاة كالركوع والسجود أو زيادة بعض من الصلاة كركعة أو ركعتين على ما تقدم في مبطلات الصلاة . فاما إذا كانت الزيادة من أقوال الصلاة فإن لم يكن القول المزيد فريضة كأن زاد سورة في الركعتين الأخيرتين من الرباعية سهوا فلا يطلب منه السجود ولا تبطل صلاته إذا سجد بعد السلام لأنه زيادة خارج الصلاة فلا تضر كما تقدم ، وإن كان القول المزيد فريضة كالفاتحة إذا كررها سهوا فإنه يسجد لذلك ، والزيادة على ما ذكر تقتضي السجود ولو كانت مشكوكا فيها فمن شك في صلاة الظهر مثلا هل صلى ثلاثا أو أربعاً فإنه يبنى على اليقين ويأتي بركعة ويسجد بعد السلام لاحتمال =

== أن الركعة التي أتى بها زائفة ومثله من شك وهو في صلاة الشفع هل هو به أو بالوتر فانه يجعل ما هو فيه الشفع ويأتي بركعة وترا ويسجد بعد السلام لاحتمال أنه صلى الشفع ثلاث ركعات فيكون قد زاد ركعة . ومن الزيادة أن يطيل في محل لا يشرع فيه التطويل كحال الرفع من الركوع والجلوس بين السجدين . والتطويل أن يمشك أزيد من الطمأنينة الواجبة والسنة زيادة ظاهرة أما اذا طول بمحل يشرع فيه التطويل كالسجود والجلوس الأخير فلا يعد ذلك زيادة فلا يسجد ومن الزيادة أيضا أن يترك الاسرار بالفاتحة ولو في ركعة ويأتي بدله بأعلى الجهر وهو أن يزيد على اجماع نفسه ومن يليه . أما اذا ترك الجهر وأتى بدله بأقل السرو هو (حركة اللسان) فانه نقص لا زيادة فيسجد له قبل السلام إن كان ذلك في الفاتحة فقط أو منها ومن السورة فان كان في السورة فقط فلا يسجد له إن كان ذلك في ركعة واحدة لأنه سنة خفيفة بخلاف ما اذا كان في ركعتين فانه يسجد له — هذا .

وإذا ترك المنفرد أو الامام الجلوس للشهد الأول فانه يرجع للاتبان به استئناا لما لم يفارق الأرض بيديه وركبتيه وإلا فلا يرجع فلورجع فلا تبطل صلاته ولو كان رجوعه بعد قراءة شيء من الفاتحة أما اذا رجع بعد تمام الفاتحة فتبطل . وعلى المأموم أن يتبع إمامه في الرجوع اذا رجع قبل مفارقة الأرض بيديه وركبتيه أورجع بعد المفارقة وقبل نعيم الفاتحة كما يتبعه في عدم الرجوع اذا فارق الأرض بيديه وركبتيه . فان خالفه في شيء من ذلك عمدا ولم يكن متأولا أو جهلا بطلت صلاته .

السبب الثالث من أسباب السجود، نقص وزيادة معا، والمراد بالنقص هنا نقص سنة ولو كانت غير مؤكدة والمراد بالزيادة ما تقدم في السبب الثاني فإذا ترك الجهر بالسورة وزاد ركعة في الصلاة سهوا فقد اجتمع له نقص وزيادة فيسجد لذلك قبل السلام ترجيحاً لجانب النقص على الزيادة كما يأتي .

== الخفيفة — قالوا سبب سجود السهو ترك واجب من واجبات الصلاة أو تأخيره عن موضعه . أو تقديمه . أو تأخير ركن أو تقديمه كذلك . أو الزيادة في الصلاة بشيء من جنس أعمالها . ولا يجب السجود لترك كل الواجبات المتقدمة بل يجب ترك واجب من الواجبات الآتية وهي أحد عشر : (الأول) قراءة الفاتحة فإن تركها كلها أو أكثرها في ركعة من الأولين في الفرض وجب سجود السهو أما لو ترك أقلها فلا يجب لأن الأكثر حكم الكل ، ولا فرق في ذلك بين الإمام والمفرد وكذا لو تركها أو أكثرها في أي ركعة من النفل أو الوتر فإنه يجب عليه سجود السهو لوجوب قراءتها في كل الركعات . (الثاني) ضم سورة أو ثلاث آيات قصار أو آية طويلة إلى الفاتحة فإن لم يقرأ شيئاً أو قرأ آية قصيرة وجب عليه سجود السهو . أما أن يقرأ آيتين قصيرتين فإنه لا يسجد لأن الأكثر حكم الكل . فإن نسي قراءة الفاتحة أو قراءة السورة وركع ثم تذكرها عاد وقرأ ما نسيه فإن كان ما نسيه هو الفاتحة أعادها وأعاد بعدها قراءة السورة وعليه إعادة الركوع ثم يسجد للسهو . أما إذا نسي قنوت الوتر ونحرا كما ثم تذكره فإنه لا يعود لقراءته وعليه سجود السهو فإن عاد وقت لا يرفض ركوعه وعليه سجود السهو أيضاً ومن قرأ الفاتحة مرتين سهواً وجب عليه سجود السهو لأنه أضر السورة عن موضعها ، ولو نكس قراءته بأن قرأ في الأولى سورة الضحى والثانية سورة سبح مثلاً لا يجب عليه سجود السهو لأن مراعاة ترتيب السور من واجبات نظم القرآن لا من واجبات الصلاة ، وكذا من أضر الركوع عن آخر السورة بأن سكت قبل أن يركع فإنه لا يجب عليه سجود السهو . (الثالث) تعيين القراءة في الأولين من الفرض فلو قرأ في الآخرين أو في الثانية والثالثة فقط وجب عليه سجود السهو ، بخلاف النفل والوتر كما تقدم . (الرابع) رعاية الترتيب في فعل مكرر في ركعة واحدة وهو السجود فلو سجد سجدة واحدة سهواً ثم قام إلى الركعة التالية فأذاها بسجديتها ثم ضم إليها السجدة التي تركها سهواً صح صلاته ووجب عليه سجود السهو لترك هذا الواجب وليس عليه إعادة ما قبلها ، أما عدم رعاية الترتيب في الأفعال التي لم يتركز كأن أحرم فركع ورفع ثم قرأ الفاتحة والسورة ==

= فإن الركوع يكون ملغى وعليه إعادته بعد القراءة ويسجد للسهو لزيادة الركوع الأول . (الخامس) الطمأنينة في الركوع والسجود فمن تركها ساهيا وجب عليه سجود السهو على الصحيح . (السادس) القعود الواجب وهو ما عدا الأخير سواء كان في الفرض أو في النفل فمن سها عن القعود الأول وقام إلى الركعة التالية قياما تاما مضى في صلاته ويسجد للسهو لأنه ترك واجب القعود وفي هذه الحالة إن رجع إلى القعود الأول فسدت صلاته لأنه أهمل فرض القيام باهتمامه بواجب القعود أما إن سها عن القعود الأول وهم بالقيام ولم يستو قائما وتذكر في هذه الحالة فإن كان إلى القعود أقرب وجب عليه القعود ولا يسجد للسهو لأن ما قارب القعود يعتبر قعودا وإن كان إلى القيام أقرب قام وأتم الصلاة ويسجد للسهو فلو عاد في هذه الحالة إلى القعود فسدت صلاته لأن ما قارب القيام يعتبر قياما . (السابع) قراءة التشهد فلو تركه سهوا يسجد للسهو ولا فرق بين تركه في القعود الأول أو الثاني . (الثامن) قنوت الوتر ويتحقق تركه بالركوع قبل قراءته فمن تركه يسجد للسهو . (التاسع) تكبيرة القنوت فمن تركها سهوا يسجد للسهو . (العاشر) تكبيرة ركوع الركعة الثانية من صلاة العيد فإنها واجبة بخلاف تكبيرة الأولى كما تقدم . (الحادي عشر) جهر الإمام وإسماره فيما يجب فيه ذلك فإن ترك ما يجب من ذلك وجب عليه سجود السهو وهذا في غير الأدعية والثناء ونحوها فإنه لو جهر بشيء منها لم يسجد للسهو .

ولا فرق في كل ما تنقلم بين أن تكون الصلاة فرضا أو تطوعا، ومن شك في صلاته فلم يدر كم صلى يجب عليه أن يقطع صلاته ويستأنف صلاة جديدة ولا يكتفى قطع الصلاة في هذه الحالة بجرد التنية بل لا بد من الاتيان بمناف للصلاة والأولى أن يأتى بالسلام قاعدا وهذا كله إذا لم يكن الشك عادة له فإن تعوزه أخذ بغالب ظنه دفعا للخرج ويجب عليه أن يقعد فيما يتوهمه موضع قعود ويجب عليه يسجد للسهو .

= محل سجود السهو وصفته

الحنفية — قالوا محل سجود السهو بعد السلام الأول مطلقا سواء كان السهو بالزيادة أو بالنقصان وهذا هو الأولى فلو سجد قبل السلام أجرأه ولا يعيده .

وصفته أن يسجد سجدتين بعد أن يسلم عن يمينه ويتشهد بعدهما وجوبا ويسلم كذلك، ولا يجوز له أن يؤخر سجود السهو إلى ما بعد التسليمتين فلو فعل ذلك سقط عنه سجود السهو لأن التسليمة الثانية بمنزلة الكلام الأجنبي .

المالكية — قالوا إن كان سببه نقصا فقط ، أو نقصا وزيادة فمحل قبل السلام، فإذا نقص السورة سهوا ولم يتذكر حتى انحنى لركوع الركعة المتروكة منها السورة فلا يرجع لها وإلا بطلت صلاته وإذا لم يرجع انتظر حتى يتشهد في آخر صلاته ويصلي على النبي عليه الصلاة والسلام ويدعو ثم يسجد سجدتين ويعيد تشهد استئانا ولا يدعو ولا يصلي على النبي عليه الصلاة والسلام ثم يسلم، وإن كان سببه الزيادة فقط سجد بعد السلام ، وإذا أخر القبلي كره وإذا قدم البعدي حرم إن تعمد التقديم أو التأخير وإلا فلا كراهة ولا حرمة ولا تبطل صلاته فيهما .

وصفته سجدتان وإن تكرر سببه ويتشهد بعدهما بدون دعاء وصلاة على النبي عليه السلام كما تقدم ويعيد السلام وجوبا إن كان بعديا فإن لم يعده فلا تبطل صلاته ثم إن سجود السهو لا يحتاج إلى نية إذا كان قبل السلام لأن نية الصلاة منسحبة عليه نظرا لكونه بمثابة جزء من الصلاة . وأما إن كان بعد السلام فيحتاج نية لكونه خارجا عن الصلاة، وإذا كان السجود لنقص في صلاة الجمعة ونسيه حتى سلم تعين سجوده بالجامع الذي صلى فيه وأما إذا كان لزيادة فيها فيسجد في أي جامع كان لأنه بعد السلام ولا يجزئ سجوده في غير جامع تقام فيه الجمعة .

الشافعية — قالوا يسجد للسهو في جميع الأحوال التي يطلب فيها بعد التشهد والصلاة على النبي وآله وقبل السلام .

=

مباحث سجدة التلاوة

دليل مشروعيتها

ورد في الصحيحين أن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ القرآن فيقرأ السورة فيها سجدة فيسجد ونسجد معه حتى ما يجد بعضنا موضعا لمكان جبهته». وقال صلى الله عليه وسلم: «إذا قرأ ابن آدم السجدة فسجد اعتزل الشيطان بيكي يقول ياويله أمر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة وأمرت بالسجود فعصيت فلي النار» رواه مسلم، وقد أجمعت الأمة على أنها مشروعة عند قراءة مواضع مخصوصة من القرآن.

== وصفة سجود السهو وسجدتان كسجود الصلاة ولوكثر مقتضيه ويحتاج لنية وتكون بقلبه لا بلسانه فلو سجد بدون نية عامدا علم بطلان صلاته، كما لو تلفظ بالنية وإنما تشترط النية لغير المأموم وأما هو فلا يحتاج لها اكتماء بنية الاقتداء والأليق إذا كان سببه سهوا أن يقول في سجوده سبحان الذي لا ينام ولا يسهو وإذا وقع عمدا فالأليق الاستغفار.

الحنابلة — قالوا لا خلاف في جواز سجود السهو قبل السلام وبعده ولكن الأفضل أن يكون قبل السلام مطلقا إلا في صورتين: (أحدهما) أن يسجد لنقص ركعة فأكثر في صلاته فانه يأتي بالنقص ثم يسجد بعد السلام (ثانيهما) أن يشك الإمام في شيء من صلاته ثم يبنى على غالب ظنه فإن الأفضل في هذه الحالة أيضا أن يسجد بعد السلام، ويكفيه لجميع سهوه سجدتان وإن تعمد موجه وإذا اجتمع سجود قبل وبعدي رجع القلي.

وصفته أن يكبر ثم يسجد بسجدتين كسجود الصلاة فان كان السجود بعدا أتى بالتشهد قبل السلام وإذا كان قبل لا يأتي بالتشهد.

==

حكمها

أما حكمها ، فهو السنية ^(١) . فتسن للقارئ والمستمع ^(٢) (وهو قاصد السماع)
بالشروط الآتية .

(١) الحنفية — قالوا حكم سجود التلاوة الوجوب على القارئ والسماع فإن لم يسجد أحدهما عند موجهه كان آثماً . ثم إن ذلك الوجوب تارة يكون موسعا وتارة يكون مضيقا فيكون موسعا إن حصل موجه خارج الصلاة فلا يأثم بتأخير السجود إلا آخر حياته إن مات ولم يسجد ولكن يكره تأخيره تنزيها . ويكون الوجوب مضيقا إن حصل موجب السجود في الصلاة بأن تلا آية السجدة وهو يصل فإنه يجب عليه في هذه الحالة أن يؤديه فورا وقدر الفور بأن لا يكون بين السجدة وبين تلاوة آيتها زمن يسع أكثر من قراءة ثلاث آيات فإن مضى بينهما زمن يسع ذلك بطل الفور . ثم إن آية السجدة إما أن تكون وسط السورة أو آخرها . فإن كانت وسطها فالأفضل للصلي أن يسجد لها عقب قراءتها وقبل اتمام السورة ثم يقوم فيختم السورة ويركع فإن لم يسجد وركع قبل انقطاع الفور السابق ونوى بالركوع السجدة أيضا فإنه يجوز له كما يجوز له السجود للصلاة قبل انقطاع الفور المذكور ولو لم ينو به السجدة أيضا ، فإن انقطع الفور فلا تسقط عنه لا بالركوع ولا بسجود الصلاة وعليه قضاؤها بسجدة خاصة ما دام في صلاته . فإذا خرج من الصلاة فلا يقضيها لفوات وقتها إلا إذا كان خروجه بالسلام ولم يأت بمناف للصلاة بعده فإنه يقضيها عقب السلام ، أما إن كانت الآية آخر السورة فالأفضل أن يركع وينوي السجدة ضمن الركوع فإذا سجد لها ولم يركع وعاد الى القيام فيندب أن يتلو آيات من السورة التي تليها ثم يركع ويتم الصلاة .

(٢) الحنفية والشافعية — قالوا لا يشترط القصد بل يطلب من السامع السجود ولو لم يقصد السماع .

شروط سجدة التلاوة

وأما شروطها فمفصلة في المذاهب .^(١)

(١) الحنفية — قالوا يشترط لها ما يشترط للصلاة إلا التحريم ونية تعين الوقت فانها لا يشترطان لها ولا يؤتى بالتحريم فيها كما سيأتى فى صفتها، ويشترط لوجوبها كذلك ما يشترط لوجوب الصلاة من الإسلام والبلوغ والعقل والطهارة من الحيض والنفساء فلا تجب على كافر وصبي ومجنون ولا على حائض أو نفساء لا فرق بين أن يكون أحدهم قارئاً أو سامعاً . أما من سمع من أحدهم فانه يجب عليه السجود إن كان أهلاً للوجوب أداء أو قضاء فيجب على السكّان والجنب لأتبعهما أهل للوجوب قضاء إلا اذا كان القارئ مجنوناً فانه لا تجب على من سمع منه ومثله الصبي غير المتميز لأن صحة التلاوة يشترط لها التميز . وكذا اذا سمع آية السجدة من غير آدمى كان يسمعها من البغاة أو من آلة حاكية (كالقونفراف) فان هذا السماع لا يوجب السجود لعدم صحة التلاوة بفقد التميز .

الحنابلة — قالوا يشترط لها بالنسبة للقارئ والمستمع ما يشترط لصحة الصلاة من طهارة الحدث واجتناب النجاسة واستقبال القبلة والنية وغير ذلك مما تقدم . ويزاد فى المستمع شرطان : (الأول) أن يصلح القارئ للإمامة له ولو فى صلاة النفل فلو سمعها من امرأة لا يسن له السجود (وأولى اذا سمعها من غير آدمى كالآلة الحاكية والبيغاء) نعم اذا سمعها من أى أو زين لا يصلحان للإمامة فانه يسن أن يسجد للاستماع منها . (الثانى) أن يسجد القارئ فإذا لم يسجد فلا يسن للسمع . ولا يصح السجود أمام القارئ أو عن يساره اذا كان يمينه خالياً ، ويكره أن يقرأ الإمام آية سجدة فى صلاة سرية ولا يلزم المأموم متابعتها لو سجد لذلك بخلاف الجمهوريّة فإنه يلزم متابعتها فيها . وهذا واذا كرر تلاوتها أو استماعها فانه يسن له تكرار السجود بتكرار ذلك .

== المالكية - قالوا يشترط لها في القارئ والمستمع شروط صحة الصلاة من طهارة حدث وخبث واستقبال قبله وستر عورة وغير ذلك مما تقدم . ويسجد القارئ ولو كان غير صالح للإمامة كالفاقد والمرأة ولو قصد بقراءته إسماع الناس حسن صوته وكذلك يسجد في الصلاة إذا قرأ آيتها فيها ولو كانت صلاة فرض إلا أنه يكره تعمد قراءة آيتها في الفريضة هذا إذا كان المصلي إماما أو منفردا . أما المأموم فإنه يسجد تبعا لإمامه فلو لم يسجد فلا تبطل صلاته لأنها ليست جزءا من الصلاة . وإذا قرأها هو دون إمامه فلا يسجد فلو سجد بطلت صلاته لمخالفة فعله فعل الإمام . ويستثنى من الصلاة صلاة الجنائز فلا يسجد فيها كما أنه إذا قرأ آية السجدة في خطبة جمعة أو غيرها لا يسجد ، ولا تبطل صلاة الجنائز ولا الخطبة لو سجد ، ويزاد في المستمع شروط ثلاثة : (أولا) أن يكون القارئ صالحا للإمامة في الفريضة بأب يكون ذكرا بالغ عاقلا مسلما متوضعا فلو كان القارئ امرأة أو صبيا أو مجنوناً أو كافرا أو غير متوضئ فلا يسجد هو ولا المستمع كما لا يسجد السامع الذي لم يقصد الاستماع . (ثانيا) أن لا يقصد القارئ إسماع الناس حسن صوته فإن كان ذلك فلا يسجد المستمع . (ثالثا) أن يكون قصد السامع من السماع أن يتعلم من القارئ القراءة أو أحكامها من إظهار وإدغام ومد وقصر وغير ذلك أو الروايات كرواية ورش أو غيره أو يعلم القارئ ذلك ، ومتى استجملت شروط السامع فإنه يسجد ولو ترك القارئ السجود إلا في الصلاة فتركها تبعا للإمام . وإذا كان القارئ غير متوضئ ترك آية السجود ولا يحفظها بقلبه محافظة على نظام التلاوة وكذا إذا كان الوقت ينهى فيه عن سجود التلاوة . وإذا كرر المعلم أو المتعلم آية السجدة فيسن السجود لكل منهما عند قراءتها أول مرة فقط . وإذا جاوز القارئ محل السجود بيسير كآية أو آيتين طلب منه السجود ولا يعيد قراءة عمله مرة أخرى وإن جاوزه بكثير أعاد آية السجدة وسجد ولو كان في صلاة فرض . ولكن لا يسجد في الفرض إلا إذا لم يغب للركوع أما في النفل فإنه يأتي بآية السجدة في الركعة الثانية ويسجد إن لم يركع فإن ركع في الثانية فاتت السجدة .

==

أسبابها وصفتها ومبطلاتها

وأما أسبابها وصفتها فوضحة في المذاهب؛ ويبطلها كل ما يبطل الصلاة .

== الشافعية — قالوا يشترط للسجود شروط : (أولاً) أن تكون القراءة مشروعة فلو كانت محرمة كقراءة الجنب أو مكروهة كقراءة المصل في حال الركوع مثلاً فلا يسن السجود للقارئ ولا للسامع . (ثانياً) أن تكون مقصودة فلو صدرت من ساه ونحوه كالطير (والفونغراف) فلا يشرع السجود . (ثالثاً) أن يكون المقصود كل آية السجدة فلو قرأ بعضها فلا يسجد . (رابعاً) أن لا تكون قراءة آية السجدة بدلاً من قراءة الفاتحة لعجزه عنها وإلا فلا يسجد . (خامساً) ألا يطول الفصل بين قراءة الآية والسجود وأن لا يعرض عنها فإن طال وأعرض عنها فلا يسجد . والطول أن يزيد على مقدار صلاة ركعتين بقراءة متوسطة بين الطول والقص . (سادساً) أن تكون قراءة الآية من شخص واحد فلو قرأ واحد بعض الآية وكلها شخص آخر فلا يسجد . (سابعاً) يشترط لها ما يشترط للصلاة من طهارة واستقبال وغير ذلك ، وهذه الشروط في جملة عامة للصلى وغيره ويزاد في المصل شرطان آخران : (أولاً) أن لا يقصد بقراءة الآية السجود فإن قصد ذلك وسجد بطلت صلاته أن يسجد عامداً عالماً ويستثنى من ذلك قراءة سورة (السجدة) في صبح يوم الجمعة فإنها سنة ويسن السجود حينئذ فإن قرأ في صبح يوم الجمعة غير هذه السورة وسجد بطلت صلاته بالسجود إن كان عامداً عالماً . كما تبطل صبح يوم الخميس مثلاً لو قرأ فيها السورة المذكورة وسجد ، ويجب على المأموم أن يسجد تبعاً لإمامه حيث كان يسجده مشروعا فإن ترك متابعة الإمام مع العلم بطلت صلاته . (ثانياً) أن يكون هو القارئ فإن كان القارئ غيره وسجد فلا يسجد ، فإن سجد بطلت صلاته إذا كان عالماً عامداً ولا يسجد بها مصل الجنازة بخلاف الخطيب فيسن له السجود ، ويحرم على القوم السجود لما فيه من الاعراض عن الخطبة .

(١) الحنفية — قالوا أسباب سجود التلاوة ثلاثة أمور : (الأول) التلاوة فتجب على التالى ولو لم يسمع نفسه كأن كان أصم لا يفرق بين أن يكون خارجاً =

== الصلاة أو فيها . إماما كان أو منفردا . أما المأموم فلا تجب عليه بتلاوته لأنه ممنوع من القراءة خلف إمامه فلا تعتبر تلاوته موجبا لها . وإذا تلا الحطيب يوم الجمعة أو العيدين آية سجدة وجبت عليه وعلى من سمعه فينزل من فوق المنبر ثم يسجد ويسجد الناس معه ولكن يكره له أن يأتي بآية السجدة وهو على المنبر . أما الاتيان بها وهو في الصلاة فانه لا يكره اذا أدى السجدة ضمن الركوع أو السجود بخلاف ما اذا أتى بها وحدها فانه يكره لها فيه من التهويش على المصلين . (الثاني) سماع آية سجدة من غيره والسماع إما أن يكون في الصلاة أو لا وكذا المسموع منه . فان كان السامع في الصلاة وكان منفردا أو إماما فانه يجب عليه فعلها خارج الصلاة إلا اذا سمعها من مأموم على الصحيح فانه لا تجب عليه السجدة . أما اذا كان السامع مأموماً فان سمعها من غير إمامه فحكه كذلك وإن سمعها من إمامه فان كان مدركا للصلاة وجبت عليه متابعتها في سجوده وإن كان مسبوقا فان أدرك الإمام قبل سجوده للتلاوة تابعه أيضا وإن أدركه بعد سجود التلاوة في الركعة التي تلا فيها الآية لم يسجد أصلا . وإن أدركه في الركعة التي بعدها سجد بعد الصلاة . (الثالث) الاقتداء فلو تلاها الإمام وجبت على المقتدى وإن لم يسمعها .

وأما صفة السجود، فهي أن يسجد بسجدة واحدة بين تكبيرتين : تكبيرة وضع جبهته على الأرض للسجود، وتكبيرة رفعها ولا يقرأ التشهد ولا يسلم . والتكبيرتان مستوئتان فلو وضع جبهته على الأرض دون تكبير صححت السجدة مع الكراهة، فله ركن واحد وهو وضع الجبهة على الأرض أو ما يقوم مقامه من الركوع أو السجود أو من الإيماء للرئيس أو للسافر الذي يصل على الدابة في السفر وقد تقدم حكمه . ويقول في سجوده سبحان ربّي الأعلى ثلاثا أو يقول ما شاء مما ورد نحو اللهم آكتب لى بها عندك أجرا وضع غنى بها وزرا واجعلها لى عندك ذخرا وتقبلها منى كما تقبلتها من عبدك داود . ويستحب لمن تلاها جالسا أن يقف ويقرأ بها ساجدا . ومن كرر آية سجدة في مجلس واحد سجد كذلك سجودا واحدا . فان اختلف المجلس فانه يكرر السجود .

==

== الحنابلة — قالوا لها سببان : التلاوة ، والاستماع بالشروط المتقدمة . وبشرط أن لا يطول الفصل عرفاً بينها وبين سببها ، فإن كان القارئ أو السامع محدثاً ولا يقدر على استمال الماء تيمم وسجد . أما إذا كان قادراً على استمال الماء فإن السجود يسقط عنه لأنه لو توضأ بطول الفصل . هذا ولا يسجد المقتدى للتلاوة إلا متابعة لإمامه . وأما أركانها فتلاثة : وهى السجود ، والرفع منه ، والتسليمة الأولى . أما التسليمة الثانية فليست بواجبة . فيسجد بلا تكبيرة لإحرام بل بتكبيرتين : إحداهما تكبيرة وضع الجبهة . والثانية تكبيرة رفعها ولا يقشده إلا أنه يندب له الجلوس إذا لم يكن فى الصلاة ليسلم جالساً والتكبيرتان ليستا من أركانها بل هما واجبتان ويدعو فى سجوده بالدعاء المتقدم ذكره عند الحنفية .

المالكية — قالوا سببها التلاوة . والسمع بشرط أن يقصده كما تقدم بيانه فى شروطها . وأما صفتها فهى سجدة واحدة بلا تكبير لإحرام وبلا سلام بل يكبر للهوى لها وللرفع استئنا فى كل منهما . والقائم بهوى لها من قيام . سواء كان فى صلاة أو غيرها . ولا يجلس لآتى بها من جلوس وإذا كان راكباً على الدابة نزل وسجدها على الأرض إلا إذا كان مسافراً أو توفرت فيه شروط صلاة النفل على الدابة فإنه يسجد عليها بالإيماء . ويندب أن يدعو فى سجوده بالدعاء المتقدم ذكره عند الحنفية .

الشافعية — قالوا سببها التلاوة والسمع بالشروط المتقدمة ولها ركنان : أحدهما النية وذلك لغير المأموم . أما المأموم فيكفيه نية الإمام لأن سجوده تابع لسجوده . ثانيهما سجدة واحدة كسجدة الصلاة وهذان الركنان بالنسبة للصلى وغيره . ويزاد لغير المصلى ثلاثة أركان : تكبيرة الإحرام ، الجلوس بعد السجدة ، السلام . ويجب على المصلى أن يقتصر على النية بالقلب فلو تلفظ بها بطلت صلاته . أما غير المصلى فيسن له التلفظ . ويشترط لغير المصلى أن يقرن بين النية وتكبيرة الإحرام . =

المواضع التي تطلب فيها سجدة التلاوة

تطلب في أربعة عشر موضعا وهي آخر آية في الأعراف : ﴿ ان الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ويسبحونه وله يسجدون ﴾ . وآية الرعد ﴿ ولله يسجد ما في السموات وما في الأرض طوعا وكرها وظلالهم بالغدو والآصال ﴾ . وآية النحل ﴿ ولله يسجد من في السموات والأرض من دابة والملائكة وهم لا يستكبرون يخافون ربهم من فوقهم ويفعلون ما يؤمرون ﴾ . وآية الاسراء التي آخرها ﴿ ويزيدهم خشوعا ﴾ . وآية مريم التي آخرها ﴿ خروا سجدا وبكيا ﴾ . وآيتان في سورة الحج : أولاها آخرها ﴿ وفعل ما يشاء ﴾ في آخر الربع الأول منها . ثانيتهما آخر السورة ﴿ يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا ﴾ الى قوله تعالى ﴿ لعلمكم تفعلون ﴾ . وآية الفرقان وهي ﴿ وإذا قيل لم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن أنسجد لما تأمرنا وزادهم نفورا ﴾ . وآية النمل وهي ﴿ ألا يسجدوا لله الذي يخرج الخبء في السموات والأرض ويعلم ما تخفون وما تعلنون الله لا إله إلا هو رب العرش العظيم ﴾ . وآية سورة السجدة وهي ﴿ إنما يؤمن بآياتنا الذين إذا ذكروا بها خروا سجدا ﴾ الى قوله تعالى ﴿ هم لا يستكبرون ﴾ . وآية سورة فصلت وهي ﴿ لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن ان كنتم إياه تعبدون ﴾ . وآية النجم وهي ﴿ أفن هذا الحديث = ويسن رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام . والتكبير للهوى للسجود والرفع منه والدعاء فيه كالتسليمة الثانية . ويسن أن يدعو بالدعاء المتقدم ذكره عند الخنفية .

ويقوم مقام سجود التلاوة ، ما يقوم مقام تحية المسجد . فمن لم يرد فعل سجدة التلاوة قرأ سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم أربع مرات . فان ذلك يميزه عن سجدة التلاوة ولو كان متطهرا .
(١) المالكية والحنفية — لم يعدوا آية آخر الحج من المواضع التي يطلب فيها سجود التلاوة .

(٢) المالكية — قالوا ان آية النجم وآية الانشقاق وآية اقرأ ليست من المواضع التي يطلب فيها سجود التلاوة .

تعجبون وتضحكون ولا تكونون وأنتم سامدون فاسجدوا لله واعبدوا ﴿ . وآية سورة الانشقاق وهي قوله تعالى ﴿ وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون ﴾ . وآية اقرأ وهي ﴿ كلا لا تطعه واسجد واقترب ﴾ . وأما آية ص وهي ﴿ وظن داود أنما فتناه فاستغفر ربه ونحرا كما وأناب ﴾ فليست من مواضع سجود التلاوة والسجود يكون عند آخر كل آية من آياتها المتقدمة .

سجدة الشكر

هي سجدة واحدة كسجود التلاوة تستحب^(٣) عند تجدد نعمة أو اندفاع نقمة ولا تكون إلا خارج الصلاة فلو أتى بها في الصلاة بطلت صلاته ولو نواها ضمن ركوع الصلاة وسجودها لم تجزه^(٤) .

(١) الحنفية والمالكية - قالوا أنها من مواضع سجود التلاوة إلا أن المالكية قالوا إن السجود عند قوله تعالى ﴿ وأناب ﴾ . والحنفية قالوا الأولى أن يسجد عند قوله تعالى ﴿ وحسن ﴾ . ومن هذا يتضح أن عدد مواضع سجدة التلاوة عند الحنفية أربعة عشر موضعاً بنقص آية آخر الحج وزيادة آية (ص) . وعند المالكية أحد عشر موضعاً بنقص آية النجم والانشقاق وسورة اقرأ . وزيادة آية ص .

(٢) الحنفية - قالوا إن السجود في آية سورة فصلت عند قوله تعالى ﴿ وهم لا يسأمون ﴾ .

(٣) المالكية - قالوا بسجدة الشكر مكروهة وإنما المستحب عند حدوث نعمة أو اندفاع نقمة صلاة ركعتين كما تقدم .

(٤) الحنفية - قالوا بسجدة الشكر مستحبة (على الملقى به) وإذا نواها ضمن ركوع الصلاة أو سجودها أجزأته ويكره الإتيان بها عقب الصلاة لثلاثتهم العامة أنها سنة أو واجبة .

مباحث صلاة المسافر

دليلها

تقصر الصلاة الرباعية في السفر الى ركعتين : وهي الظهر والعصر والعشاء .
 سواء أكان في حالة الخوف أم في حالة الأمن . وقد شرع التقصر في السنة الرابعة من
 الهجرة وشبقت مشروعيته بالكاتب والسنة والإجماع قال تعالى : ﴿ وإذا ضربتم
 في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين
 كفروا ﴾ . وقال : يعلى بن أمية قلت لعمر ما لنا نقصر وقد أمنا فقال : سألت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته »
 رواه مسلم وقال ابن عمر رضي الله عنه صحبت النبي صلى الله عليه وسلم : « فكان
 لا يزيد في السفر على ركعتين وأبو بكر وعمر وعثمان كذلك » متفق عليه . وروى ابن
 أبي شيبة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن خيار أمتي من شهد أن لا إله
 إلا الله وأن محمدا رسول الله والذين إذا استحسنوا استبشروا وإذا أسأوا استغفروا
 وإذا سافروا قصرُوا » . وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم ؛ صلى إماما بأهل مكة بعد
 الهجرة صلاة رباعية فسلم على رأس ركعتين ثم التفت الى القوم فقال : « آموا
 صلاتكم فانا قوم سفر » .

فدلت الآية الكريمة المتقدمة على مشروعية التقصر في حالة الخوف ودل ما بعدها
 من الأحاديث على مشروعيته مطلقا في حالتي الخوف والأمن ، وقد أجمعت الأئمة
 على مشروعيته .

حكم قصر الصلاة

في حكم قصر الصلاة اختلاف المذاهب ^(١) .

(١) الحنفية — قالوا ان قصر الصلاة واجب على المسافر ولا يجوز له الإتمام
 لقوله صلى الله عليه وسلم « فرضت الصلاة ركعتين : ركعتين . فافترت صلاة السفر
 وزيد في صلاة الحضر » فإذا أتم صلاته أتم لتأخير السلام عن نهاية التعمود المفروض =

شروط صحة القصر

وأما شروط صحة القصر فمنها أن يكون السفر مسافة تبلغ ستة عشر فرسخاً^(١) ذهاباً فقط والفرسخ ثلاثة أميال والليل ستة آلاف ذراع بذراع اليد وهذه المسافة تساوى ثمانين كيلو ونصف كيلو ومائة وأربعين متراً (مسيرة يوم وليلة بسير الابل المحملة بالانتقال سيراً معتاداً) ولا يضر نقصان المسافة عن المقدار المبين بشيء قليل كبيل = وهو القعود الأول في هذه الحالة و يعتبر متنظلاً بالركنتين الأخيرتين لأن الفرض انما هو الركعتان الأوليان ولذا تبطل صلاته إن ترك القعود الأول في هذه الصورة لأنه ترك فرضاً من فرائض الصلاة .

المالكية — قالوا القصر سنة مؤكدة أكد من صلاة الجماعة . فاذا لم يجد المسافر مسافراً يقتدى به صل منفرداً محافظة على القصر ويكره أن يقتدى بالقيم لأنه لو اقتدى به لزمه الإتمام فتفتت سنة القصر المؤكدة .

الشافعية — قالوا القصر جائز وهو أفضل من الإتمام إن بلغ سفره ثلاث مراحل ولم يختلف في جواز قصره فإن كان السفر أقل من ثلاث فالإتمام أفضل وكذا لو كان ثلاثاً فأكثر وكان المسافر ملاحاً (وهو من له دخل في تسيير السفينة) فإن الإتمام له أفضل لخلاف الامام أحمد وقوله بعدم جواز القصر له ، وقد يجب القصر فيما إذا أخر المسافر الصلاة الى آخر الوقت بحيث لا يسع الوقت الباقي منه الصلاة إلا مقصورة لأنه لو أتم لم يترك بعض الصلاة عن وقتها مع تمكنه من إيقاعها بشماها في الوقت .

الحنابلة — قالوا القصر جائز وهو أفضل من الإتمام ولا يكره الإتمام .

(١) الحنفية — قالوا المسافة مقدرة بالزن وهو ثلاثة أيام من أقصر أيام السنة ويكتفى أن يسافر في كل يوم منها من الصباح الى الزوال والمعتبر السير الوسط أى سير الابل ومشى الأقدام فلو بكر في اليوم الأول ومشى الى الزوال وباع المرحلة ونزل =

أو ميلين^(١) ولا يشترط أن يقطع هذه المسافة في المدة المذكورة (يوم وليلة) فلو قطعها في أقل منها ولو في لحظة صح القصر، ومنها أن ينوى السفر ويشترط نية السفر أمران:

(أحدهما) أن ينوى قطع تلك المسافة بتمامها من أول سفره فلو خرج هائماً على وجهه لا يدرى أين يتوجه لا يقصر ولو طاف الأرض كلها لأنه لم يقصد قطع المسافة وكذلك لا يقصر إذا نوى قطع المسافة ولكنه نوى الإقامة^(٢) أشاءها مدة فاطعة لحكم السفر وسيأتي بيانها .

(ثانيهما) الاستقلال^(٣) بالرأى فلا تعتبر نية التابع بدون نية متبوعه كالزوجة مع زوجها والجندي مع أميره والخدام مع سيده فلو نوت الزوجة مسافة القصر دون

= وبات فيها ثم بكر في اليوم الثاني وفعل ذلك ثم فعل ذلك في اليوم الثالث أيضاً فقد قطع مسافة القصر . ولا عبرة بتقديرها بالفراخ على المتمد . ولا يصح القصر في أقل من هذه المسافة .

(١) المالكية — قالوا إن نقصت المسافة عن القدر المبين بمكانية أميال وقصر الصلاة صححت صلاته ولا إعادة عليه على المشهور ويستثنى من اشتراط المسافة أهل مكة ومعنى ومن دلفة والمحصب إذا خرجوا في موسم الحج للوقوف بعرفة فإنه يسن لهم القصر في حال ذهابهم وكذا في حال إيابهم إذا بقي عليهم عمل من أعمال الحج التي تؤدى في غير وطنهم وإلا أمّوا .

(٢) الحنفية — قالوا نية إقامة المدة الفاطمة لحكم السفر لا تبطل حكم القصر إلا إذا أقام بالفعل فلو سافر من القاهرة مثلاً نوايا الإقامة بأسبوع مدة خمسة عشر يوماً فأكثر يجب عليه القصر في طريقه إلى أن يقيم .

(٣) المالكية — لم ينصوا على هذا الشرط ولكن قواعد مذهبهم لا تأباه فان شرط النية عندهم أن تكون جازمة ونية التابع معلقة على نية المتبوع ضرورة أنه تابع له في سفره وعدمه فما لم ينو المتبوع قطع المسافة بتمامها لا يتأتى للتابع أن يجزم النية =

زوجها لا يصح لها أن تقصر وكذلك الجندي والخدام ونحوهما، ولا يشترط في نية السفر البلوغ فلونوى الصبي مسافة القصر قصر الصلاة .

ومنها : أن يكون السفر مباحا فلو كان السفر حراما كأن سافر لسرقه مال أو لقطع طريق أو نحو ذلك فلا يقصر وإذا قصر لم تتعقد صلاته ^(٣) . فان كان السفر مكروها ففيه تفصيل المذاهب . وأما إذا كان السفر مباحا ولكن وقعت فيه المعصية ^(٤) فلا يمنع القصر .

= بذلك فالمعتبر إذن نية المتبوع ونية التابع كالعدم كما هو رأى غيرهم من أهل المذاهب الثلاثة .

الشافعية — زادوا حكما آخر . وذلك أن التابع إذا نوى أنه متى تخلص من التبعية يرجع من سفره كالجندي إذا شطب اسمه والخدام إذا انفصل من الخدمة فلا يقصر في هذه الحالة حتى يقطع مسافة القصر وهي المرحلتان فان فائتته صلاة حين بلوغه المرحلتين قضاهما مقصورة لأنها فائتة سفر .

(١) الحنفية — قالوا يشترط في نية السفر أن تكون من بالغ فلا تصح نية الصبي ، فشروط نية السفر عندهم ثلاثة : نية قطع المسافة بتمامها من أول السفر، والاستقلال بالرأى . والبلوغ .

(٢) الحنفية — لم يشترطوا ذلك فيجب القصر على كل مسافر ولو كان السفر محرما ويأثم بفعل المحرم .

(٣) المالكية — قالوا إذا كان السفر محرما صح القصر مع الإثم .

(٤) الحنفية — قالوا يجب القصر في السفر المكروه أيضا كغيره .

الشافعية — قالوا يجوز القصر في السفر المكروه .

= المالكية — قالوا يكره القصر في السفر المكروه .

ومنها مجاوزة محل الإقامة على تفصيل في المذاهب^(١).

= الحنابلة — قالوا لا يجوز القصر في السفر المكروه ولو قصر لا تتعد صلته كالسفر المحرم .

(١) الشافعية — قالوا لا بد أن يصل الى محل يعد فيه مسافرا عرفا، وابتداء السفر لسكن الأبنية يحصل بمجاوزة سور مختص بالمكان الذي سافر منه اذا كان ذلك السور صوب الجهة التي يقصدها المسافر وان كان داخله أما كن خربة ومزارع ودور لأن كل هذا يعد من ضمن المكان الذي سافر منه ولا عبرة بالحدائق والقطرة مع وجود السور ومثل السور ما يقيمه أهل القرى من الجسور فان لم يوجد السور المذكور وكان هناك قنطرة أو خندق فلا بد من مجاوزته ، فان لم يوجد شيء من ذلك فالعبرة بمجاوزة العمران وان تخلله نخراب . ولا يشترط مجاوزة الخراب الذي في طرف العمران اذا ذهبت أصول حيطانه ولا مجاوزة المزارع ولا البساتين ولو بنيت بها قصور أو دور تسكن في بعض فصول السنة . ولا بد من مجاوزة المقابر المتصلة بالقرية التي لا سور لها . وإذا اتصل بالبلد عرفا قرية أو قريتان مثلا فيشترط مجاوزتهما أن لم يكن بينهما سور وإلا فالشرط بمجاوزة السور . فان لم تكونا متصلتين اكتفى بمجاوزة قرية المسافر عرفا . أما القصور التي في البساتين المتصلة بالبلد فان كانت تسكن في كل السنة فحكمها كالقريتين المذكورتين وإلا فلا كما تقدم ، وابتداء السفر لسكن الخيام يكون بمجاوزة تلك الخيام ومراقبتها كطرح الرماح وملعب الصبيان ومرابط الخيل ، ولا بد أيضا من مجاوزة المهبط ان كان في روبة ومجاوزة المصعد ان كان في منخفض ولا بد أيضا من مجاوزة عرض الوادي ان سافر في عرضه وهذا اذا لم يخرج المهبط والمصعد والوادي عن الاعتدال أما لو اتسع شيء منها جدا فيكتفى بمجاوزة الحلة وهي البيوت التي يجتمع أهلها للسمر ويستطعمون استعارة لوازيمهم بعضهم من بعض ، أما المسافر الذي سكن غير الأبنية وغير الخيام ، فابتداء سفره يكون بمجاوزة محل رحله ومراقبته ، هذا اذا =

= كان السفر برا . أما لو كان في البحر المتصل ببلدة كالسويس وجدة فابتدأ سفره من أول تحرك السفينة للسفر ولا عبرة بالأسوار ولو وجدت بالبلدة على المعتمد ، وإذا كانت السفينة تجرى محاذية للأبنية التي في البلدة فلا يقصر حتى يتجاوز تلك الأبنية .

الختابلة - قالوا يقصر المسافر إذا فارق بيوت محل إقامته العامة بما يعد مفارقة عرفا سواء كانت داخل السور أو خارجه وسواء اتصل بها بيوت خربة أو صحراء أما إذا اتصل بالبيوت الخربة ببيوت عامرة فلا يقصر إلا إذا فارقهما معا . وكذا لا يقصر إذا اتصل بالخراب بساتين يسكنها أصحابها للرياسة في الصيف مثلا إلا إذا جاوز تلك البساتين أما إذا كان من سكان الخيام أو من سكان القصور أو البساتين فلا يقصر حتى يفارق خيامه أو المكنان الذي نسب إليه البساتين أو القصور عرفا وكذا إذا كان من سكان عزب مصنوعة من أعواد الذرة ونحوها فإنه لا يقصر حتى يفارق محل إقامة قومه .

الحنفية - قالوا من قصد سفر مسافة القصر المتقدم بيانه قصر الصلاة متى جاوز العمران من موضع إقامته سواء كان مقبلا في المصر أو في غيره فإذا خرج من المصر لا يقصر إلا إذا جاوز بيوته من الجهة التي خرج منها وإن كان إزائه بيوت من جهة أخرى ويلزم أن يجاوز كل البيوت ولو كانت متفرقة متى كان أصلها من المصر ، فلو انفصلت عن المصر بمحلة كانت متصلة بها قبل ذلك الانفصال لا يقصر إلا إذا جاوزها بشرط أن تكون عامرة . أما إذا كانت خربة لا سكان فيها فلا يلزم مجاوزتها ، ويستترط أيضا أن يجاوز ما حول المصر من المساكن وأن يجاوز القرى المتصلة بذلك بخلاف القرى المتصلة بالفناء فلا يشترط مجاوزتها ولا يشترط أن تغيب البيوت عن بصره ، وإذا خرج من الأبنية (الخيام) لا يكون مسافرا إلا إذا جاوزها سواء كانت متصلة أو متفرقة . أما إذا كان مقبلا على ماء أو محتطب فإنه يعتبر مسافرا إذا فارق الماء أو المحتطب ما لم يكن المحتطب واسعا جدا أو النهر =

= بعيد المنع أو المصّب وإلا فالعبرة بمجاورة العمران، ويشترط أيضا أن يجاوز الفناء المتصل بموضع إقامته وهو المكان المعد لمصالح السكان كركض الدواب ودفن الموتى وإلقاء التراب فإن انفصل الفناء عن محل الإقامة بمزرعة أو بقضاء قدر أربعمائة ذراع فإنه لا يشترط مجاوزته كما لا يشترط مجاورة البساتين لأنها لا تعتبر من العمران وإن كانت متصلة بالبناء سواء سكنها أهل البلدة في كل السنة أو بعضها .

المالكية — قالوا المسافر إما أن يكون مسافرا من أبنية أو من خيام (وهو البدوى) أو من محل لا بناء به ولا خيام كساكن الجبل . فالمسافر من البلد لا يقصر إلا إذا جاوز بنيانها والفضاء الذى حوالها والبساتين المسكونة بأهلها ولو في بعض العام بشرط أن تكون متصلة بالبلد حقيقة أو حكما بأن كان ساكنوها ينتفعون بأهل البلد فإن كانت غير مسكونة بالأهل في وقت من العام فلا تشترط مجاوزتها كالمزارع . وكذا إذا كانت منفصلة عن البلد ولا ينتفع ساكنوها بأهلها فلا تشترط مجاوزتها ، ولا يشترط مجاورة ثلاثة أميال من سور بلد الجمعة على المعتمد بل العبرة بمجاورة البساتين المذكورة فقط ولو كان مسافرا من بلد تقام فيها الجمعة ، ومثل البساتين القريبة المتصلة بالبلد التى سافر منها إذا كان أهلها ينتفعون بأهل البلد فلا بد من مجاوزتها أيضا فالعزب المتجاورة متى كان بين سكانها ارتفاق فهى بكلمة واحد فلا يقصر المسافر من عزبة منها حتى يجاوز الجميع وأما ساكن الخيام فلا يقصر إذا سافر حتى يجاوز جميع الخيام التى يجمع سكانها اسم قبيلة ودار واحدة أو اسم الدار فقط فإن جمعهم اسم القبيسة فقط أو لم يجمعوا فى قبيلة ولا دار فإن كان بينهم ارتفاق فلا بد من مجاورة الكل وإلا كفى أن يجاوز المسافر خيمته فقط وأما المسافر من محل خال عن الخيام والبناء فإنه يقصر متى انفصل عن محله .

ومنها أن لا يقتدى بمقيم أو مسافر يتم الصلاة فإن فعل ذلك وجب عليه الإمام^(١) ولو دخل معه في التشهد الأخير^(٢).

ومنها أن ينوى القصر عند كل صلاة تقصر على التفصيل المتقدم في مبحث النية.

مبحث ما يمنع القصر

ويمنع القصر بأمور منها أن ينوى الإقامة مدة مفصلة في المذهب^(٤).

(١) الحنفية — قالوا لا يجوز اقتداء المسافر بالمقيم إلا في الوقت وعليه الاتمام حينئذ لأن فرضه يتغير عند ذلك من آيتين لأربع. أما إذا خرج الوقت فلا يجوز له الاقتداء بالمقيم لأن فرضه بعد خروج الوقت لا يتغير إلى أربع لأنه استقر في ذمته ركعتين فقط. فلو اقتدى به بطلت صلاته لأن القعدة الأولى حينئذ في حق المسافر المقتضى فرض وهي في حق إمامه المقيم ليست كذلك والواجب أن يكون الإمام أقوى حالا من المأموم في الوقت وبعده. أما اقتداء المقيم بالمسافر فيصح مطلقاً.

(٢) المالكية — قالوا إذا لم يدرك المسافر مع الإمام المقيم ركعة كاملة فلا يجب عليه الاتمام بل يقصر لأن المأمومية لا تتحقق إلا بإدراك ركعة كاملة مع الإمام.

(٣) المالكية — قالوا تكفى نية القصر في أول صلاة يقصرها في السفر ولا يلزم تجديدها فيما بعده من الصلوات فهي كنية الصوم أول ليلة من رمضان فانها تكفى لباقي الشهر.

الحنفية — قالوا انه يلزمه نية السفر قبل الصلاة ومتى نوى السفر كان فرضه ركعتين وقد عابت أنه لا يلزمه في النية تعيين عدد الركعات كما تقدم.

(٤) الحنفية — قالوا بمنع القصر إذا نوى الإقامة خمسة عشر يوماً متوالية كاملة فلو نوى الإقامة أقل من ذلك ولو بساعة لا يكون مقياً وإنما تمنع نية الإقامة القصر بشرط أربعة: (الأول) أن يترك السير بالفعل فلو نوى الإقامة وهو يسير =

= لا يكون مقياً ويجب عليه القصر . (الثاني) أن يكون الموضع الذى نوى الإقامة فيه صالحاً لفلو نوى الإقامة فى صحراء ليس فيها سكان أو فى جزيرة خربة أو فى بحر لم تمتنع نية القصر أيضاً . (الثالث) أن يكون الموضع الذى نوى الإقامة فيه واحداً فلو نوى الإقامة ببلدين لم يعين أحدهما لم تصح نيته أيضاً . (الرابع) أن يكون مستقلاً بالرأى فلو نوى التابع الإقامة لا تصح نيته ولا يتم إلا إذا علم نية متبوعه كما تقدم .

ومن نوى السفر مسافة ثلاثة أيام ثم رجع قبل إتمامها وجب عليه إتمام الصلاة بمجرد عزمه على الرجوع . وكذا إذا نوى الإقامة قبل إتمامها فإنه يجب عليه الإتمام فى الموضع الذى وصل إليه وارت لم يكن صالحاً للإقامة فيه كما يأتى . ومن نوى الإقامة أقل من خمسة عشر يوماً أو أقام بمحل ولم ينو الإقامة أصلاً يعتبر مسافراً يجب عليه القصر ولو بقى على ذلك عدة سنين إلا إذا كان منتظراً قافلة مثلاً وعلم أنها لا تحضر إلا بعد خمسة عشر يوماً فإنه يعتبر ناولياً الإقامة ويجب عليه إتمام الصلاة فى هذه الحالة .

الحنبلة — قالوا يمتنع القصر لو نوى المسافر إقامة مطلقة ولو فى مكان غير صالح للإقامة فيه أو نوى الإقامة مدة يجب عليه فيها أكثر من عشرين صلاة ، وكذا إذا نوى الإقامة لحاجة يظن أنها لا تنقضى إلا فى أربعة أيام . ويوم الدخول ويوم الخروج يحسبان من المدة . ومن أقام فى أثناء سفره لحاجة بلا نية إقامة ولا يدري متى تنقضى فله القصر ولو أقام سنين سواء غلب على ظنه كثرة مدة الإقامة أو قلتها بعد أن يحتمل انقضاءها فى مدة لا يقطع حكم السفر بها وإذا رجع إلى المحل الذى سافر منه قبل قطع المسافة فلا يقصر فى عودته .

المالكية — قالوا يقطع حكم السفر ويمتنع القصر نية إقامة أربعة أيام بشرطين : أحدهما أن تكون تامة لا يحتسب منها يوم الدخول إن دخل بعد طلوع الفجر ولا يوم الخروج إن خرج فى أشائه ، وثانيهما وجوب عشرين صلاة على الشخص =

= في هذه الإقامة . فلو أقام أربعة أيام تامة وخرج بعد غروب الشمس من اليوم الرابع وكان ناويا ذلك قبل الإقامة فإنه يقصر حال إقامته لعدم وجوب عشرين صلاة وكذا اذا دخل عند الزوال وكان ينوى الارتحال بعد ثلاثة أيام وبعض الرابع غير يوم الدخول فإنه يقصر لعدم تمام الأيام الأربعة ، ثم ان نية الإقامة إما أن تكون في ابتداء السير وإما أن تكون في أشائه ، فان كانت في ابتداء السير فلا يخلو إما أن تكون المسافة بين محل النية ومحل الإقامة مسافة قصر أو لا . فان كانت مسافة قصر قصر الصلاة حتى يدخل محل الإقامة بالفعل وإلا أتم من حين النية ، أما ان كانت النية في أثناء سفره فإنه يقصر حتى يدخل محل الإقامة بالفعل ولو كانت المسافة بينهما دون مسافة القصر على المعتد ؛ ولا يشترط في محل الإقامة المنوية أن يكون صالحا للإقامة فيه فلو نوى الإقامة المذكورة بمحل لا عمران به فلا يقصر بمجرد دخوله على ما تقدم ، ومثل نية الإقامة أن يعلم بالعادة أن مثله يقيم في جهة أربعة أيام فأكثر فإنه يتم وإن لم ينو الإقامة أما ان أراد أن يخالف العادة ونوى أن لا يقيم فيها الأربعة أيام المعتادة فإنه لا ينقطع حكم سفره ، ويستثنى من نية الإقامة نية العسكر بمحل خوف فانها لا تقطع حكم السفر ؛ أما اذا أقام بمحل في أثناء سفره بدون أن ينوى الإقامة به فإن إقامته به لا تمنع القصر ولو أقام مدة طويلة بخلاف ما اذا أقام بدون نية في محل ينتهي اليه سفره فإن هذه الإقامة تمنع من القصر إلا اذا علم أو ظن أنه يخرج منه قبل المدة الفاطمة للسفر ، ومن رجع بعد الشروع في السفر إلى المحل الذي سافر منه سواء كان وطنًا أو محل إقامة اعتبر الرجوع في حقه سفرا مستقلا فان كان مسافة قصر قصر وإلا فلا ولو لم يكن ناويا الإقامة في ذلك المحل وسواء كان رجوعه لحاجة نسيها أو لا .

الشافعية — قالوا يمتنع القصر اذا نوى الإقامة أربعة أيام تامة غير يومى الدخول والخروج فاذا نوى أقل من أربعة أيام أو لم ينو شيئا فله أن يقصر حتى يقيم أربعة أيام بالفعل ، هذا اذا لم تكن له حاجة في البقاء أما اذا كانت له حاجة وحزم بأنها لا تقضى في أربعة أيام فان سفره ينتهي بمجرد المكث والاستقرار =

ومنها العودة الى المكان الذى يباح له القصر عنده حين ابتداء سفره سواء كان ذلك المكان وطنا له أو لا . ومثل العودة بالفعل نية العودة . وفى ذلك كله تفصيل فى المذاهب ^(١) .

= سواء نوى الإقامة بعد الوصول له أو لا فإن توقع قضاءها من وقت لآخر بحيث لا يجزم بأنه يقيم أربعة أيام فله القصر الى ثمانية عشر يوما .

(١) الحنفية — قالوا اذا عاد المسافر الى المكان الذى نخرج منه فان كان ذلك قبل أن يقطع مقدار مسافة القصر بطل سفره . وكذلك يبطل ويجزى نية العودة وإن لم يعد ويجب عليه فى الحالتين إتمام الصلاة أما اذا عاد بعد قطع مسافة القصر فانه لا يتم إلا اذا عاد بالفعل فلا يبطل القصر ويجزى نية العودة ولا بالشروع فيها ، ثم إن الوطن عندهم ينقسم الى قسمين وطن أصلى . وهو الذى ولد فيه الانسان أو له فيه زوج فى عصمته أو قصد أن يرتقى فيه وإن لم يولد به ولم يكن له به زوج . ووطن إقامة وهو المكان الصالح للإقامة فيه مدة خمسة عشر يوما فأكثر اذا نوى الإقامة . ثم إن الوطن الأصلى لا يبطل إلا بمثله . فاذا ولد شخص بأسبوط مثلا كانت له وطن أصليا فإن خرج منها الى القاهرة وتزوج بها أو مكث فيها بقصد الاستقرار والتعميش كانت له وطن أصليا كذلك فاذا سافر من القاهرة الى أسبوط التى ولد بها وجب عليه قصر الصلاة فيها ما لم ينو المدة التى تقطع القصر لأن أسبوط وإن كانت وطن أصليا له إلا أنه بطل بمثله وهو القاهرة . ولا يشترط فى بطلان أحدهما بالآخر أن يكون بينهما مسافة القصر فلو ولد فى الواسطى مثلا ثم انتقل الى القاهرة قاصدا الاستقرار فيها أو تزوج فيها ثم سافر الى أسبوط ومروا فى طريقه على الواسطى أو دخل فيها فإنه يقصر لأنها وإن كانت وطن أصليا إلا أنه بطل بمثله وهو القاهرة وإن لم يكن بينهما مسافة القصر ، فلا يبطل الوطن الأصلى بوطن الإقامة فلو سافر من محل ولادته أو بلدة زوجته أو محل ارتقاؤه الى جهة ليست كذلك وأقام بها خمسة عشر يوما ثم عاد الى المحل الذى خرج منه فإنه يجب عليه الإتمام وإن لم ينو الإقامة لأن وطن الإقامة لا يبطل الوطن الأصلى . =

= أما وطن الإقامة فإنه يبطل بثلاثة أمور: (أحدها) الوطن الأصلي فإذا أقام شخص بمكة مثلاً خمسة عشر يوماً ثم سافر منها إلى منى فترجع بها ثم رجع إلى مكة فإنه يتم الصلاة لبطلان وطن الإقامة وهو مكة بالوطن الأصلي وهو منى . (ثانيها) يبطل بمثله فلوسافر مسافة قصر إلى مكان صالح للإقامة وأقام به خمسة عشر يوماً ناوياً ثم ارتحل عنه إلى مكان آخر وأقام به كذلك ثم عاد إلى المكان الأول وجب عليه قصر الصلاة إن لم ينو الإقامة به خمسة عشر يوماً لأن وطن الإقامة الأول بطل بوطن الإقامة الثاني ولا يشترط في بطلان وطن الإقامة بمثله أن يكون بينهما مسافة قصر كما تقدم في الوطن الأصلي . (ثالثها) إنشاء السفر من وطن الإقامة فلو أقام المسافر سفر قصر بمكان صالح خمسة عشر يوماً فأكثر ثم نوى السفر بعد ذلك إلى مكان آخر يبطل وطن الإقامة بإنشاء السفر منه فلو عاد إليه ولو لحاجة لا يتم لبطلان كونه وطن إقامة له بإنشاء السفر منه . أما إنشاء السفر من غيره فإنه لا يبطله إلا بشرطين : (أحدهما) أن لا يمر المسافر في طريقه على وطن إقامته فإذا مر عليه لم يبطل كونه وطن إقامة . (ثانيهما) أن يكون بين المكان الذي أنشأ منه السفر وبين وطن الإقامة مسافة القصر فلو كان أقل من ذلك لا يبطل كونه وطن إقامة . مثلاً إذا خرج تاجر من أحداهما من أسبوط والآخر من جرجا وأقام الأول بالقاهرة خمسة عشر يوماً ناوياً وأقام الثاني بكفر الزيات كذلك فصارت القاهرة وطن إقامة للأول . وكفر الزيات وطن إقامة للثاني وبين القاهرة وكفر الزيات مسافة القصر فإذا قام كل منهما إلى بنها ففي هذه الحالة يتحان لأن بين القاهرة وبينها دون مسافة القصر وكذلك من كفر الزيات إلى بنها فإذا أقاما بينهما خمسة عشر يوماً يبطل وطن الإقامة لهما بالقاهرة وكفر الزيات لأن وطن الإقامة يبطل بمثله كما تقدم وصارت بنها وطن إقامة لهما فإذا قاما من بنها إلى كفر الزيات بقصد إنشاء السفر من كفر الزيات إلى القاهرة فأقاما بكفر الزيات يوماً ثم قاما إلى القاهرة فإنهما يتحان في كفر الزيات لأن المسافة دون مسافة القصر . وكذلك يتحان في طريقهما إلى القاهرة إذا مرا على بنها لأنه وإن كان بين كفر الزيات وبين القاهرة مسافة القصر إلا أنهما لم يروها في سفرهما =

== على أنها لم يبطل كونها وطن إقامة لها لأن وطن الإقامة لا يبطل بإنشاء السفر من غيره وهو كفر الزيات ما دام المسافر يتر عليه . وما دامت المسافة بينه وبين المكان الذى أنشأ السفر منه دون مسافة التخصر .

المالكية — قالوا اذا سافر من بلد قاصدا قطع مسافة القصر ثم رجع الى تلك البلدة فذلك البلدة إما أن تكون ببلدته الأصلية وهى التى نشأ فيها والىها ينتسب وإما أن تكون بلدة أخرى ويريد أن يقيم بها دائما ، وإما أن تكون محلا أقام فيه المدة القاطعة لحكم السفر بنيسة . فإذا رجع الى ببلدته الأصلية أو البلدة التى نوى الإقامة فيها على التأييد فإنه يتم بمجرد دخولها ولو لم ينو بها الإقامة القاطعة . إلا اذا خرج منها أولا رافضا لسكناها فان دخوله فيها لا يمنع القصر الا اذا نوى إقامة بها قاطعة أو كان له بها زوجة بنى بها . واذا رجع الى محل الإقامة فدخوله فيه لا يمنع القصر الا اذا نوى إقامة المدة المذكورة . هذا هو الحكم فى حال وجوده بالبلدة التى خرج منها . وأما فى حال رجوعه وسيره الى هذه البلدة فينظر للمسافة فإن كانت مسافة الرجوع مسافة قصر قصر وإلا فلا . ومتى كانت مسافة الرجوع أقل من مسافة القصر فقد بطل السفر وأتم الصلاة فى حال رجوعه وحال وجوده بالبلدة مطلقا ولو كانت غير ببلدته الأصلية وغير محل الإقامة على التأييد . وأما اذا كانت ببلدته الأصلية أو البلدة التى نوى الإقامة فيها على الدوام فى أثناء طريقه ثم دخلها فان مجرد دخوله يقطع حكم السفر ومثل ذلك بلدة الزوجة التى بنى بها وكانت غير ناشز فمجرد دخوله يقطع حكم السفر أيضا فإن نوى فى أثناء سيره دخول ما ذكر نظر الى المسافة بين محل النية والبلدة المذكورة (وهى ببلدته الأصلية أو بلدة الإقامة على الدوام أو بلدة الزوجة) فان كانت مسافة قصر قصر فى حال سيره اليها وإلا فلا . واعتمد بعضهم القصر مطلقا وبمجرد المرور لا يمنع حكم القصر كما أن دخول بلدة الزوجة التى لم يدخل بها أو كانت ناشزا لا يمنعه .

الشافعية — قالوا الوطن هو المحل الذى يقيم فيه المرء على الدوام صيفا وشتاء . وغيره ما ليس كذلك . فإذا رجع الى وطنه بعد أن سافر منه انتهى سفره ==

= يجزئ وصوله اليه سواء رجع اليه لحاجة أو لا . وسواء نوى إقامة أربعة أيام به أو لا . ويقصر في حال رجوعه حتى يصل وان رجع الى غير وطنه فيما أن يكون رجوعه لغير حاجة أو لا فإن كان رجوعه لغير حاجة فلا ينتهي سفره الا بنية إقامة المدة الفاطعة قبل وصوله أو نية الإقامة مطلقا بشرط أن ينوى وهو ما كثر لاسا، مستقل لا تابع وحينئذ ينتهي سفره ويجزئ الوصول ، فإن لم ينو الإقامة المذكورة فلا ينقطع حكم السفر الا بأحد أمرين إقامة المدة المذكورة بالفعل أو نيتها بعد الوصول ، وان كان رجوعه لحاجة فإن جزم بأنها لا تقضي في أربعة أيام انقطع سفره ويجزئ الاستقرار في البلدة والمكث فيها وان لم ينو الإقامة . أما اذا علم انها تقضي فيها فلا ينقطع سفره وله التقصر ما دام في هذه البلدة ، هذا اذا لم يتوقع قضاء الحاجة كل وقت فان توقع قضاءها كذلك فله التقصر مدة ثمانية عشر يوما كاملة . ومثل الرجوع الى الوطن ينته فينتهي السفر بمجرد النية بشرط أن ينوى وهو ما كثر غير سائر . وأما نية الرجوع الى غير وطنه فينتهي سفره بها اذا كان الرجوع لغير حاجة . فإن كان الرجوع المنوى لحاجة فلا ينقطع سفره بذلك ومثل نية الرجوع التردد فيه .

الحنابلة — قالوا اذا رجع لوطنه الذي ابتدأ السفر منه أولا أو نوى الرجوع اليه فان كانت المسافة دون مسافة القصر وجب عليه الاتمام بمجرد ذلك حتى يفارق وطنه ثانيا أو يعدل عن نية الرجوع ولا يلزمه إعادة ما قصره من الصلوات قبل أن يرجع أو ينوى الرجوع . ولا فرق في كل ذلك بين أن يكون رجوعه لحاجة أو للعدول عن السفر بالمرة . وان كانت المسافة بين وطنه وبين المحل الذي نوى الرجوع فيه قدر مسافة القصر قصر في حال رجوعه لأنه سفر طويل فيقصر فيه واذا مر المسائر بوطنه أتم ولو لم يكن له به حاجة سوى المرور عليه لكونه طريقه وكذا اذا مر ببلدة تزوج فيها وان لم تكن وطنه لانه فانه يتم حتى يفارق تلك البلد .

الجمع بين الصلاتين تقديم وتأخير

يجمع بين الظهر والعصر تقديمًا في وقت الأولى وتأخيرًا في وقت الثانية وبين المغرب والعشاء كذلك . وفي هذا تفصيل في المذهب ^(١) .

(١) المالكية — قالوا أسباب الجمع هي : السفر ، والمرض ، والمطر ، والطين مع الظلمة في آخر الشهر . ووجود الحاج بعرفة أو مزدلفة : (الأول) السفر والمراد به مطلق السفر سواء كان مسافة قصرًا أو لا ، ويشترط أن يكون غير محرم ولا مكروه فيجوز لمن يسافر سفرًا مباحًا أن يجمع بين الظهر والعصر جمع تقديم بشرطين : (أحدهما) أن تزول عليه الشمس حال نزوله بالمكان الذي يتزل فيه المسافر للاستراحة . (ثانيهما) أن ينوى الالتحاق قبل دخول وقت العصر والتزول للاستراحة مرة أخرى بعد غروب الشمس فإن نوى التزول قبل اصفرار الشمس صلى الظهر قبل أن يرتحل وأخر العصر وجوبًا حتى يتزل لأنه يتزل في وقتها الاختياري فلا داعي لتقديمها فإن قدمها مع الظهر صححت مع الإثم وتندب إعادتها في وقتها الاختياري بعد نزوله ، وإن نوى التزول بعد الاصفرار وقبل الغروب صلى الظهر قبل أن يرتحل وخير في العصر فإن شاء قدمها وإن شاء أخرها حتى يتزل لأنها واقعة في الوقت الضروري على كل حال لأنه إن قدمها صلاحًا في وقتها الضروري المتقدم لأجل السفر وإن أخرها صلاحًا في وقتها الضروري المشروع . وإن دخل وقت الظهر (وهو زوال الشمس) وكان سائرًا فإن نوى التزول وقت اصفرار الشمس أو قبله جاز له تأخير الظهر حتى يجمعها مع العصر بعد نزوله فإن نوى التزول بعد الغروب فلا يجوز له تأخير الظهر حتى يجمعها مع العصر ولا تأخير العصر حتى يتزل لأنه يؤدي إلى إخراج كل من الصلاتين عن وقتها ، وإنما يجمع بينهما جمعًا صوريًا فيوقع الظهر في آخر وقتها الاختياري ، والعصر في أول وقتها الاختياري ، والمغرب والعشاء كالظهر والعصر في جميع هذا التفصيل ولكن مع ملاحظة أن أول وقت المغرب وهو غروب الشمس يتزل منزلة الزوال بالنسبة للظهر ، وإن ثبت الليل الأول يتزل منزلة اصفرار =

= الشمس بعد العصر ، وإن طلوع الفجر بمثابة غروب الشمس فيما تقدم ، فإذا دخل وقت المغرب وهو نازل فإن نوى الارتحال قبل دخول وقت العشاء والتزول بعد طلوع الفجر جمع العشاء مع المغرب جمع تقديم قبل ارتحاله وإن نوى التزول قبل الثالث الأول أخر العشاء حتى يتزل وإن نوى التزول بعد الثالث الأول من الليل صلى المغرب قبل ارتحاله وخير في العشاء وعلى هذا القياس ، والجمع للسفر جائز بمعنى خلاف الأولى فالأولى تركه . وإنما يجوز إذا كان مسافرا في البر فإن كان مسافرا في البحر فلا يجوز له لأن رخصة الجمع إنما ثبتت في سفر البر لا غير . (الثاني) المرض . فمن كان مريضا ينشئ عليه القيام لكل صلاة أو الوضوء كذلك كالمبطون يجوز له الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء جمعا صوريا بأن يصلي الظهر في آخر وقتها الاختياري والعصر في أول وقتها الاختياري ، ويصلي المغرب قبيل مغيب الشفق والعشاء في أول مغيبه وليس هذا جمعا حقيقيا لوقوع كل صلاة في وقتها وهو جائز من غير كراهة ، وتحصل لصاحبه فضيلة أول الوقت ، بخلاف غير المعذور فإنه وإن جاز له هذا الجمع الصوري ولكن تفوته فضيلة أول الوقت وأما الصحيح إذا خاف حصول دوخة تمنعه من أداء الصلاة على وجهها أو اغماء يمنعه من الصلاة عند دخول وقت الصلاة الثانية كالعصر بالنسبة للظهر والعشاء بالنسبة للمغرب فإنه يجوز له أن يقدم الصلاة الثانية مع الأولى فإن قدمها ولم يقع ما خافه أعادها في الوقت ولو الضروري استحبابا . (الثالث والرابع) . المطر والطين مع الظلمة إذا وجد مطر غزير يحل أو واسط الناس على تغطية رؤسهم أو وحل كبير وهو ما يحل أو واسط الناس على خلع الحذاء مع الظلمة جاز جمع العشاء مع المغرب جمع تقديم محافظة على صلاة العشاء في جماعة من غير مشقة فيذهب إلى المسجد عند وقت المغرب ويصلهما دفعة واحدة ، وهذا الجمع جائز بمعنى خلاف الأولى ، وهو خاص بالمسجد فلا يجوز بالمنازل . وصفة هذا الجمع أن يؤذن للمغرب أولا بصوت مرتفع كالعادة ثم يؤخر صلاة المغرب ندبا بعد الأذان بقدر ثلاث ركعات ثم يصلي المغرب ثم يؤذن للعشاء ندبا في المسجد لا على المنارة لئلا يظن دخول وقت العشاء المعتاد =

= ويكون الأذان بصوت منخفض ثم يصلى العشاء ولا يفصل بينهما بنفل، وكذا يكره التنفل بين كل صلاتين مجموعتين فإن تنفل فلا يمتنع الجمع، وكذا لا يتنفل بعد العشاء في جمع المطر ويؤخر صلاة الوتر حتى يغيب الشفق لأنها لا تصح إلا بعده . ولا يجوز الجمع للفرد في المسجد إلا أن يكون إماماً راتباً له منزل ينصرف إليه، فإنه يجمع وحده وينوي الجمع والإمامة لأنه منزل منزلة الجماعة . ومن كان معتكفاً بالمسجد جاز له الجمع تبعاً لمن يجمع في المسجد إن وجد، وإذا انقطع المطر بعد الشروع في الأولى جاز الجمع لا إن انقطع قبل الشروع . (الخامس) الوجود بعرفة .

يسن للحاج أن يجمع بين الظهر والعصر جمع تقديم بعرفة سواء كان من أهلها أو أهل غيرها من أما كن النسك كئى ومزدلفة أو كان من أهل الآفاق ويقصر من لم يكن من أهل عرفة للسنة وإن لم تكن المسافة مسافة قصر . (السادس) الوجود بمزدلفة .

يسن للحاج بعد أن يدفع من عرفة أن يؤخر المغرب حتى يصل إلى المزدلفة فيصليها مع العشاء بمجموعة جمع تأخير وإنما يسن الجمع لمن وقف مع الإمام بعرفة والا صلى كل صلاة في وقتها ويسن قصر العشاء لغير أهل المزدلفة لأن القاعدة أن الجمع سنة لكل حاج والقصر خاص بغير أهل المكان الذى فيه وهو عرفة ومزدلفة .

الشافعية — قالوا يجوز الجمع بين الصلاتين المذكورتين جمع تقديم أو تأخير للسافر مسافة القصر المتقدمة بشروط السفر . ويجوز جمعهما جمع تقديم فقط بسبب نزول المطر، ويشترط في جمع التقديم ستة شروط : (الأول) الترتيب بأن يبدأ بصاحبة الوقت فلو كان في وقت الظهر وأراد أن يصلى معه العصر في وقته يلزمه أن يبدأ بالظهر فلو عكس صححت صلاة الظهر وهى صاحبة الوقت . وأما التى بدأ بها وهى العصر فلم تنعقد لا فرضاً ولا نقلاً إن لم يكن عليه فرض من نوعها والا وقت بدلا منه . وإن كان ناسياً أو جاهلاً وقعت نفلاً . (الثاني) نية الجمع في الأولى بأن ينوى بقلبه فعل العصر بعد الفراغ من صلاة الظهر ويشترط في النية أن تكون في الصلاة الأولى ولو مع السلام منها فلا تكفى قبل التكبير ولا بعد السلام . (الثالث) الموالاة بين الصلاتين بحيث لا يطول الفصل بينهما بما يسع ركعتين بأخف =

== مما يمكن فلا يصل بينهما النافلة الراتبة ويجوز الفصل بينهما بالأذان والإقامة والطهارة فلو صلى الظهر وهو متيم ثم أراد أن يجمع معه العصر فلا يضره أن يفصل بالتيمم الثاني للعصر إذ لا يجوز أن يجمع بين صلاتين بالتيمم كما تقدم . (الرابع) دوام السفر إلى أن يشرع في الصلاة الثانية بتكبيره الاحرام ولو انقطع سفره بعد ذلك أثناءها . أما اذا انقطع سفره قبل الشروع فيها فلا يصح الجمع لزوال السبب . (الخامس) بقاء وقت الصلاة الأولى يقينا الى عقد الصلاة الثانية . (السادس) ظن صحة الصلاة الأولى فلو كانت الصلاة الأولى جمعة في مكان تعدت فيه لغیر حاجة وشك في السبق والمعية لا يصح جمع العصر معها جمع تقدم . والأولى ترك الجمع لأنه مختلف في جوازه في المذاهب لكن يسن الجمع اذا كان الحاج مسافرا وكان بعرفة أو مزدلفة فالأفضل للأول جمع العصر مع الظهر تقدما وللثاني جمع المغرب مع العشاء تأخيرا لافاق المذاهب على جواز الجمع فيهما . واعلم أن الجمع قد يكون أيضا واجبا ومنذوبا فيجب اذا ضاق وقت الأولى عن الطهارة والصلاة أن يجمع تأخيرا . ويندب للحاج المسافر على ما سبق بيانه كما ينذب اذا ترتب على الجمع كمال الصلاة كأن يصلبها جماعة عند الجمع بدل صلاتها منفردا عند عدمه . وبشروط لجمع الصلاة جمع تأخير في السفر شرطان : (الأول) نية التأخير في وقت الأولى مادام الباقي منه يسع الصلاة تامة أو مقصورة فان لم ينو التأخير أو نواه والباقي من الوقت لا يسعها فقد عصى وكانت قضاء إن لم يدرك منها ركعة في الوقت وإلا كانت أداء مع الحرمة . (الثاني) دوام السفر الى تمام الصلاتين فلو أقام قبل ذلك صارت الصلاة التي نوى تأخيرها قضاء . أما الترتيب والموالة بين الصلاتين في جمع التأخير فهو مستنون وليس بشرط . ويجوز للقيم أن يجمع ما يجمع في السفر ولو عصرهما مع الجمعة تقدما وفي وقت الأولى بسبب المطر ولو كان المطر قليلا بحيث يسيل أعلى الثوب أو أسفل العنق ومثل المطر الثلج والبرد الذائبان . ولكن لا يجمع المقيم هذا الجمع إلا بشروط : (الأول) أن يكون المطر ونحوه موجودا عند تكبيرة الاحرام فيهما وعند السلام من الصلاة الأولى حتى تنصل بأول الثانية ولا يضر انقطاع المطر في أثناء الأولى ==

== أو الثانية أو بعدهما . (الثاني) الترتيب بين الصلاتين . (الثالث) الموالاة بينهما . (الرابع) نية الجمع كما تقدم في جمع السفر . (الخامس) أن يصلى الثانية جماعة ولو عند احرامها ولا يشترط وجود الجماعة الى آخر الصلاة الثانية على الراجح ولو انفرد قبل تمام ركعتها الأولى . (السادس) أن ينوى الامام الامامة والجماعة . (السابع) أن يكون الجمع في مصلى بعيد عرفا بحيث يأتونه بمشقة في طريقهم اليه ويستثنى من ذلك الامام الواجب له أن يجمع بالمأمومين بهذا السبب وإن لم يتأذ بالمطر فاذا تخلف شرط من ذلك فلا يجوز الجمع للقيم . وليس من الأسباب التي تبيح للقيم هذا الجمع الظلمة الشديدة والريح والخوف والوحل والمرض على المشهور ورجح جواز الجمع تقدما وتأخيرا للرض .

الحنفية — قالوا لا يجوز الجمع بين صلاتين في وقت واحد لا في السفر ولا في الحضر بأى عذر من الأعذار إلا في حالتين :

الأولى — يجوز جمع الظهر والعصر في وقت الظهر جمع تقديم بشروط أربعة : (الأول) أن يكون ذلك يوم عرفة . (الثاني) أن يكون محرما بالجم . (الثالث) أن يصلى خلف إمام المسلمين أو من ينوب عنه . (الرابع) أن تبقى صلاة الظهر صحيحة فإن ظهر فسادها وجبت إعادتها . ولا يجوز له في هذه الحالة أن يجمع معها العصر بل يجب أن يصلى العصر اذا دخل وقته .

الثانية — يجوز جمع المغرب والعشاء في وقت العشاء جمع تأخير بشرطين : (الأول) أن يكون ذلك بالمزدلفة . (الثاني) أن يكون محرما بالجم .

وكل صلاتين جمعتا لا يؤذن لها إلا أذان واحد وإن كان لكل منهما إقامة خاصة . قال عبد الله بن مسعود (والذى لا إله غيره ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة قط إلا لوقتها إلا صلاتين جمع بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بجمع) . أى بالمزدلفة . رواه الشيخان .

الحنبالية — قالوا الجمع المذكور بين الظهر والعصر أو المغرب والعشاء تقدما أو تأخيرا مباح وتركه أفضل وإنما يسن الجمع بين الظهر والعصر تقدما بعرفة . وبين ==

= المغرب والعشاء تأخيرا بالمزدلفة . ويشترط في إباحة الجمع أن يكون المصلي مسافرا سافرا تقصر فيه الصلاة أو يكون مريضا تلحقه مشقة بترك الجمع أو تكون امرأة مرضعة أو مستحاضة فإنه يجوز لها الجمع دفعا لمشقة الطهارة عند كل صلاة . ومثل المستحاضة المعذور كن به سلس بول . وكذا يباح الجمع المذكور للعاجز عن الطهارة بالماء أو التيمم لكل صلاة والعاجز عن معرفة الوقت كالأعمى والساكن . تحت الأرض وكذا يباح الجمع لمن خاف على نفسه أو ماله أو عرضه ولن يخاف ضررا يلحقه بتركه في معيشتة .

وهذه الأمور كلها تبيح الجمع بين الظهر والعصر أو المغرب والعشاء تقديمًا وتأخيرًا ويباح الجمع بين المغرب والعشاء خاصة بسبب الثلج والبرد والجليد والوحل والرياح الشديدة الباردة والمطر الذي يبل الثوب ويترتب عليه حصول مشقة لافرق في ذلك بين أن يصلي بداره أو بالمسجد ولو كان طريقه مسقوفا والأفضل أن يختار في الجمع ما هو أهون عليه من التقديم أو التأخير فإن استوى الأمران عنده فجمع التأخير أفضل .

ويشترط لصحة الجمع تقديمًا وتأخيرًا أن يراعى الترتيب بين الصلوات ولا يسقط هنا بالنسيان كما يسقط في قضاء الفوائت الآتي بعد .

ويشترط لصحة جميع التقديم فقط أربعة شروط : (الأول) أن ينوى الجمع عند تكبيرة الاحرام في الصلاة الأولى . (الثاني) أن لا يفصل بين الصلاتين إلا بقدر الإقامة والوضوء الخفيف فلو صلى بينهما نافلة راتبة لم يصح الجمع . (الثالث) وجود العذر المبيح للجمع عند افتتاحهما وعند سلام الأولى . (الرابع) أن يستمر العذر الى فراغ الثانية .

ويشترط لجمع التأخير فقط شرطان : (الأول) نية الجمع في وقت الصلاة الأولى إلا اذا ضاق وقتها عن فعلها فلا يجوز أن يجمعها مع الثانية حينئذ . (الثاني) بقاء العذر المبيح للجمع من حين نية الجمع وقت الصلاة الأولى الى دخول وقت الثانية .

مباحث قضاء الفوائت

يجب أداء الصلاة المفروضة في أوقاتها . قال تعالى : ﴿ إِنِ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ﴾ فمن أخرها عن وقتها بغير عذر كان آثماً إثماً عظيماً كما تقدم في مباحث أوقات الصلاة . أما من أخرها لعذر فلا إثم عليه وتارة يكون العذر مسقطاً للصلاة رأساً وتارة يكون غير مسقط كما يأتي في المبحث التالي .

مبحث الأعذار التي تسقط بها الصلاة
والأعذار التي تبيح تأخيرها فقط

تسقط الصلاة رأساً عن الحائض والنفساء فلا يجب عليها قضاء ما فاتهما أثناء الحيض والنفساء بعد زوالهما . ولذلك تسقط عن المجنون ، والمغنى عليه ، والمرتكب إذا رجع إلى الإسلام فهو كالكافر الأصلي لا يجب عليه قضاء ما فاتته من الصلاة . وفي كل هذه الأعذار تفصيل في المذاهب .

- (١) الحنابلة — قالوا من استتر عقله بإغماء أو مرض غير الجنون أو دواء مباح فإنه يجب عليه قضاء ما فاتته من الصلاة مطلقاً . وأولى إذا استتر عقله بسكر حرام .
- (٢) الشافعية — قالوا المرتد لا تسقط عنه الصلاة زمن رده تغيظاً عليه .
- (٣) الحنفية — قالوا تسقط الصلاة رأساً عن المغنى عليه والمجنون بشرطين : (الأول) أن يستمر الإغماء والجنون أكثر من خمس صلوات . أما إن استتر ذلك خمس صلوات فأقل ثم أفارق وجب عليه قضاء ما فاتته . (الثاني) أن لا يفيق مدة الجنون أو الإغماء إفاقة منتظمة بأن لا يفيق أصلاً أو يفيق إفاقة متقطعة فإذا أفارق إفاقة منتظمة في وقت معلوم كوقت الصبح مثلاً فإن أفاقته هذه تقطع المدة ويطالب بالقضاء . ومن استتر عقله بسكر حرام كالخمر ونحوه فإنه يجب عليه قضاء ما فاتته من الصلاة أثناء سكره . وكذا من استتر عقله بدواء مباح كالبنج إذا استعمله بقصد التداوى لا بقصد السكر فإنه يجب عليه القضاء على الراجح .

= وإذا طرأ عذر من الأعذار المسقطة للصلاة في آخر وقتها بحيث لم يبق من الوقت إلا ما يسع التحريم فلا يجب قضاء تلك الصلاة بعد زوال العذر . أما إذا زال العذر وقد بقي من الوقت ما يسع التحريم فإنه يجب عليه قضاء ذلك الفرض إلا أن الحائض والنفساء إذا زال عذرهما بانقطاع الحيض والنفس فإن كان ذلك الانقطاع لأكثر المدة المحددة لكل منهما وجب عليهما قضاء الفرض إن بقي من الوقت ما يسع التحريم فقط كغيرهما . وإن كان الانقطاع لأقل المدة لا يجب عليهما القضاء إلا إذا بقي من الوقت ما يسع الغسل والتحريم .

المالكية — زادوا على الأعذار المذكورة السكر بالخلال كأن شرب لبنا حامضا وهو يعتقد أنه لا يسكر فسكر منه . أما السكر بحرام فإنه لا يسقط القضاء ولا ينتفى معه إثم تأخير الصلاة . ثم إن هذه الأعذار لها ثلاث حالات : (الأولى) أن تستغرق جميع وقت الصلاة الاختياري والضروري كأن يحصل الإغماء مثلا من زوال الشمس إلى غروبها . وفي هذه الحالة تسقط الصلاة ولا يجب قضاؤها بعد الإفاقة . (الثانية) أن يطرأ العذر في أثناء الوقت فإن طرأ وقد بقي ما يسع الصلاتين (الظهر والعصر مثلا) ففي هذه الحالة تسقط الصلاتان معا . وإن طرأ وقد بقي من الوقت ما يسع الصلاة الأخيرة فقط أو جزءا منها أقله ركعة كاملة بسجديتها سقطت الأخيرة وبقيت الأولى في ذمته يجب عليه قضاؤها بعد زوال العذر، ومقدار الزمن الذي يسع الصلاتين . هو ما يسع خمس ركعات حضرا وثلاثا سفرا بالنسبة للظهر والعصر . وما يسع أربع ركعات حضرا وسفرا بالنسبة للغرب والعشاء لأنه يعتبر للغرب ثلاث ركعات ولو في السفر نظرا لكونها لا تقصر ويعتبر للعشاء ركعة واحدة لأن الوقت يدركها .

أما إن طرأ العذر وقد بقي من الوقت أقل مما ذكر فإن الوقت يختص بالصلاة الأخيرة فيعتبر أن العذر طرأ في وقتها فقط فتسقط دون الأولى . (الثالثة) أن يرتفع العذر في آخر الوقت بعد وجوده وفي هذه الحالة يسقط عن الشخص ما استغرق العذر وقته من الصلوات السابقة . أما الصلاة التي ارتفع العذر في آخر =

ـ وقتها لحكمها أنه إن ارتفع العذر وقد بقي من الوقت زمن يسع الصلاتين بعد الطهارة وجب عليه قضاءهما وإن ارتفع وقد بقي منه ما يسع الصلاة الأخيرة فقط أو ركعة منها (كما تقدم) بعد الطهارة وجب عليه قضاؤها وتسقط عنه الأولى لخروج وقتها حال وجود العذر لأن الوقت إذا ضاق اختص بالأخيرة، ويتضح من هذا أن الطهارة تقدر في جانب إدراك الصلاة حين زوال العذر ولا تعتبر في جانب السقوط عند طروءه فن زال عذره وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة من الصلاة بعد الطهارة وجبت وإلا فلا . ومن طرأ عذره وقد بقي من الوقت ما يسع إدراك الصلاة ولو بدون الطهارة سقطت عنه الصلاة فلا يقضيها بعد زوال العذر . وكل ما تقدم من الأحكام إنما هو بالنسبة لمشتري الوقت (الظهر والعصر والمغرب والعشاء) . أما الصبح فإن زال العذر وقد بقي من وقتها الضروري ما يسع ركعة بعد الطهارة وجبت وإلا فلا لأن الوقت لا يدرك إلا بركعة كاملة كما تقدم ويلاحظ في هذه الركعة أن يقرأ فيها الفاتحة قراءة معتدلة وأن يطمئن ويتدلى فيها، ولا يلاحظ الاتيان بالسنة كالسورة، وإن طرأ العذر وقد بقي من وقت الصبح ما يسع ركعة ولو بدون طهارة سقطت وإلا وجب قضاؤها بعد زوال العذر لخروج وقتها قبل طروءه حكماً .

الحنبالة ـ قالوا إذا طرأ عذر من هذه الأعذار بعد أن مضى من أول الوقت زمن يسع تكبيرة الاحرام وجب قضاء الصلاة بعد زوال العذر ، وإن ارتفعت وقد بقي من الوقت ما يسع ذلك وجبت الصلاة التي ارتفع في وقتها والصلاة التي تجمع معها كالظهر مع العصر والمغرب مع العشاء ، فإذا استمر الجنون مثلاً وقتاً كاملاً فلا تجب قضاء الصلاة . أما إذا طرأ بعد أن مضى من أول الوقت ما يسع تكبيرة الاحرام فإن الصلاة يجب قضاؤها فإذا ارتفع الجنون قبل خروج الوقت بزمن يسع تكبيرة الاحرام وجب قضاء الصلاة التي ارتفع فيها والتي قبلها إن كانت تجمع معها ومثل المجنون في ذلك الصبي إذا بلغ وقد بقي من الوقت ما يسع تكبيرة الاحرام . =

وأما الأعذار المبيحة لتأخير الصلاة عن أوقاتها فقط فكالنوم والسيان^(١) والغفلة.

مبحث يجب أن يكون قضاء الصلاة فوراً

يجب قضاء فائتة الصلاة فوراً سواء فاتت بعدد غير مسقط لها أو فاتت بغير عذر أصلاً ولا يجوز تأخير القضاء إلا لعذر كالسعي لتحصيل الرزق وتحصيل العلم الواجب عليه وجوباً عينياً وكالأكلاكل والنوم ، ولا يرتفع الإثم بمجرد القضاء بل لا بد

== الشافعية — قالوا إن استمر الجنون وقتاً كاملاً فلا يجب على المجنون قضاء الصلاة إن كان جنونه بلا تعدد منه وإلا وجب القضاء ومثل المجنون في ذلك السكران غير المتمدى والمعنى عليه ، أما إذا طرأ الجنون ونحوه كالخض بعد أن مضى من أول الوقت ما يسع الصلاة وطهرها بأسرع ما يمكن فإنه يجب قضاء الصلاة، وإذا ارتفع العذر وكان الباقي من الوقت قدر تكبيرة الإحرام فأكثر وجب قضاء تلك الصلاة مع ما قبلها إن كانت تجمع معها كالظهور مع العصر بشرط أن يستمر ارتفاع العذر زمناً متمصلاً يسع الطهر والصلاتين زيادة على ما يسع الصلاة المؤداة وطهرها . هذا إذا كان الطهر بالوضوء . فإن كان بالتييم فيشترط أن يسع قدر طهرين وصلاتين فإن لم يسع إلا طهراً واحداً وصلاة واحدة لم تجب ما قبلها .

(١) الشافعية — قالوا إنما يكون النسيان عذراً رافعاً لإثم التأخير إذا لم يكن ناشئاً عن تقصير . فإذا نسي الصلاة لاشتغاله بأعباء (النزد أو المنقلة) أو نحو ذلك فإنه لا يكون معذوراً بذلك النسيان وإثم بتأخيرها عن وقتها .

(٢) الشافعية — قالوا إن كان التأخير بغير عذر وجب القضاء على الفور وإن كان بعدد وجب على التراخي ويستثنى من القسم الأول أمور لا يجب فيها القضاء على الفور منها تذكر الفائتة وقت خطبة الجمعة فإنه يجب تأخيرها حتى يصلي الجمعة ومنها ضيق وقت الحاضرة عن أن يسع الفائتة التي فاتت بغير عذر وركعة من الحاضرة ففي هذه الحالة يجب عليه تقديم الحاضرة لئلا يخرج وقتها . ومنها لو تذكر فائتة بعد شروعه في الصلاة الحاضرة فإنه يتمها سواء ضاق الوقت أو اتسع .

من التوبة كما لا ترتفع الصلاة بالتوبة بل لا بد من القضاء لأن من شروط التوبة الإقلاع عن الذنب والتائب بدون قضاء غير مقلع عن ذنبه . ومما ينافي القضاء فوراً الاشتغال بصلاة النوافل على تفصيل في المذاهب ^(١) .

مبحث كيف تقضى الفائتة

من فائتة صلاة قضاها على الصفة التي فاتت عليها فإن كان مسافراً سافر قصر وفائتة صلاة رباعية قضاها ركعتين ولو كان القضاء في الحضر . وإن كان مقيماً ^(٢) .

(١) الحنفية — قالوا الاشتغال بصلاة النوافل لا ينافي القضاء فوراً وإنما الأولى أن يشتغل بقضاء الفوائت ويترك النوافل إلا السنن الرواتب وصلاة الضحى وصلاة التسليح، وتحتة المسجد، والأربع قبل الظهر والست بعد المغرب .

المالكية — قالوا يحرم على من عليه فوائت أن يصلى شيئاً من النوافل إلا بغير يومه والشفع والوتر وإلا السنة كصلاة العيد فإذا صلى نافلة غير هذه كالتراويح كان مأجوراً من جهة كون الصلاة في نفسها طاعة وآثماً من جهة تأخير القضاء . وورخصوا في يسير النوافل كتحتية المسجد والسنن الرواتب .

الشافعية — قالوا يحرم على من عليه فوائت يجب عليه قضاؤها فوراً (وقد تقدم ما يجب فيه الفور) أن يشتغل بصلاة التطوع مطلقاً سواء كانت راتبة أو غيرها حتى تبرأ ذمته من الفوائت .

الحنابلة — قالوا يحرم على من عليه فوائت أن يصلى النفل المطلق فلو صلاه لا يعتقد . وأما النفل المقيّد كالسنن الرواتب والوتر فيجوز له أن يصليه في هذه الحالة ولكن الأولى له تركه إن كانت الفوائت كثيرة . ويستثنى من ذلك سنة الفجر فإنه يطلب قضاؤها ولو كثرت الفوائت لتأكيدها وحث الشارع عليها .

(٢) الحنابلة والشافعية — قالوا إن كان مسافراً وفائتة صلاة رباعية قضاها ركعتين إن كان القضاء في السفر أما إن كان في الحضر فيجب قضاؤها أربعاً لأن الأصل الإتمام فيجب الرجوع إليه في الحضر .

وفاته تلك الصلاة قضاها أربعا ولو كان القضاء في السفر وإذا فاته صلاة سرية كالظهر مثلا فانه يقرأ في قضائها سرا ولو كان القضاء ليلا . وإذا فاته صلاة جهرية كالغرب مثلا فانه يقرأ في قضائها جهرا ولو كان القضاء نهارا ^(١) .

وينبغي مراعاة الترتيب في قضاء الفوائت بعضها مع بعض فيقضى الصبح قبل الظهر والظهر قبل قضاء العصر وهكذا ينبغي مراعاة الترتيب بين الفوائت والحاضرة وبين الحاضرتين كالصلايتين المجموعتين في وقت واحد على تفصيل في المذاهب ^(٢) .

(١) الشافعية — قالوا العبرة بوقت القضاء سرا أو جهرا فمن صلى الظهر قضاء ليلا جهرا . ومن صلى المغرب قضاء نهارا أسر .

الحنابلة — قالوا إذا كان القضاء نهارا فانه يسر مطلقا سواء أكانت الصلاة سرية أم جهرية وسواء أكان إماما أم منفردا وإن كانت القضاء ليلا فانه يجهر في الجهرية إذا كان إماما لشبه القضاء للأداء في هذه الحالة . أما إذا كانت سرية فان يسر مطلقا . وكذا إذا كانت جهرية وهو يصلي منفردا فانه يسر .

(٢) الحنفية — قالوا الترتيب بين الفوائت بعضها مع بعض وبين الفائتة والوقتية لازم فلا يجوز أداء الوقتية قبل قضاء الفائتة ولا قضاء فائتة الظهر قبل قضاء فائتة الصبح مثلا . وكذلك الترتيب بين الفرائض والوتر فلا يجوز أداء الصبح قبل قضاء فائتة الوتر كما لا يجوز أداء الوتر قبل أداء العشاء وإنما يجب الترتيب إذا لم تبلغ الفوائت ستا غير الوتر فلو كانت عليه فوائت أقل من ست صلوات وأراد قضاءها يلزمه أن يسبقها مرتبة فيصلي الصبح قبل الظهر والظهر قبل العصر وهكذا . فلو صلى الظهر قبل الصبح فسدت صلاة الظهر ووجب عليه إعادتها بعد قضاء فائتة الصبح وكذا إذا صلى العصر قبل الظهر وهلم جرا أما إذا بلغت الفوائت ستا غير الوتر فانه يسقط عنه حينئذ الترتيب كما سنذكره . وكذا لو كان عليه فوائت أقل من ست وأراد قضاءها مع الصلاة الوقتية فانه يلزمه أن يصلبها مرتبة قبل أداء الوقتية إلا إذا ضاق الوقت كما يأتي في فائه فائتة صلاة واحدة ثم ذكرها عند أداء الصلاة =

= الوقتية التي بعدها فصلى الثانية ولم يصل الأولى فسدت فرضية الصلاة الثانية فسادا موقوفا . ولو صلى صلاة ثالثة بعدها فسدت الثالثة كذلك ومثلها الرابعة والخامسة . ومتى خرج وقت الخامسة ولم يقض الفائتة الأولى سحقت الصلوات التي صلاها جميعا وعليه أن يقضى الفائتة فقط لأنها صارت كالفوات يسقط بها الترتيب لأن مراعاة الترتيب بين الفائتة والوقتية كما يسقط بكثرة الفوات يسقط بكثرة المؤدى أما إذا قضى الفائتة قبل خروج وقت الخامسة انقلبت الصلوات التي صلاها كلها نفلا وكرمه قضاؤها فلو فاتته صلاة الصبح ثم صلى الظهر بعدها وهو ذا كر فسدت صلاة الظهر فسادا موقوفا فلو صلى العصر قبل قضاء الصبح وقمت صلاة العصر فاسدة فسادا موقوفا كذلك وهكذا الى خروج وقت صلاة صبح اليوم الثاني فإن قضى فائتة صبح اليوم الأول قبل ذلك فسدت فرضية كل ما صلاه وانقلب نفلا وكرمه لإعادته وإلا صح كل ما صلاه وكرمه فقط إعادة الفائتة التي عليه وحدها . ومن تذكر فائتة أو أكثر في أثناء أداء صلاته انقلبت صلاته نفلا وأتمها ركعتين ثم يقضى ما فاتته مراعي الترتيب بين الفوات وبينها وبين الوقتية . أما إذا تذكر صلاة الصبح وهو يصلى الجمعة فإن لم يخف فوت وقت الجمعة أتى بصلاة الفائتة ثم صلى الوقتية جمعة أو ظهرا وإن خاف فوت وقت الجمعة أتمها ثم أتى بالفائتة ويسقط الترتيب بثلاثة أمور : (الأول) أن تصير الفوات ستا كما ذكر ولا يدخل الوقتى العدد المذكور . (الثاني) ضيق الوقت عن أن يسع الوقتية والفائتة . (الثالث) نسيان الفائتة وقت الأداء لأن الظهر إنما يجيء من حلول وقتها قبل الوقتية والفائتة عند نسيانها لم يوجد وقتها لعدم تذكرها فلا تراحم الوقتية وقد قال صلى الله عليه وسلم «رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» .

المالكية — قالوا يجب ترتيب الفوات في نفسها سواء كانت قليلة أو كثيرة بشرطين . أن يكون متذكرا للسابقة . وأن يكون قادرا على الترتيب بأن لا يكره على عدمه . وهذا الوجوب غير شرطى فلو خالفه لا تبطل المقدمة على محلها ولكنه يأثم ولا إعادة عليه للصلاة المقدمة لخروج وقتها يجزئ فعلها . ويجب أيضا بالشرطين =

= السابقين ترتيب الفوائت اليسيرة مع الصلاة الحاضرة. والفوائت اليسيرة ما كان عددها خمسا فأقل فيصليها قبل الحاضرة ولو ضاق وقتها فإن قدم الحاضرة عمدا صححت مع الإثم ويندب له إعادتها بعد قضاء الفوائت إذا كان وقتها باقيا ولو الوقت الضرورى وقد تقدم بيانه في مبحث أوقات الصلاة أما إن قدمها ناسيا أن عليه فوائت ولم يتذكر حتى فرغ منها فلها تصحح ولا إثم وأعاد الحاضرة ندبا كما تقدم .
وأما لو تذكر الفوائت اليسيرة في أثناء الحاضرة فإن كان تذكره قبل تمام ركعة منها بسجديتها قطعها وجوبا ورجع للفوائت سواء كان منفردا أو إماما ويقطع مأمومه تبعاً له فإن كان مأموما وتذكر في الحاضرة أن عليه فوائت يسيرة فلا تقطع صلاته نظرا لحق الإمام وندب له أن يعيدها بعد قضاء الفوائت إن كان وقتها باقيا ولو الضرورى . وإن كان التذكر بعد تمام ركعة بسجديتها ضم إليها ركعة أخرى ندبا وجعلها نافلة وسلم ورجع للفوائت وإن كان التذكر بعد صلاة ركعتين من الثانية أو الثلاثية أو بعد ثلاث من الرابعة أممها ثم يصل الفوائت ثم يعيد الحاضرة ندبا في الوقت إن كان باقيا . وإذا تذكر يسير الفوائت وهو في نفل أمم مطلقا إلا إذا خاف خروج وقت حاضرة لم يكن صلاها ولم يعقد من النفل ركعة فيقطعه حينئذ .
وأما إذا كانت الفوائت أكثر من خمس فلا يجب تقديمها على الحاضرة بل يندب تقديم الحاضرة عليها إن اتسع وقتها فإن ضاق قدمها وجوبا . ويجب وجوبا شرطيا ترتيب الحاضرتين المشتركتي الوقت وهما الظهر والعصر والمغرب والعشاء سواء كانتا مجموعتين أو لا بأن يصلى الظهر قبل العصر والمغرب قبل العشاء فإن خالف بطلت المقدمة على محلها إلا إذا أكره على التقديم أو كان التقديم نسيانا فلها تصحح إن لم يتذكر الأولى حتى فرغ من الثانية وأعادها ندبا بعد أن يصلى الأولى إن كان الوقت باقيا ولو الضرورى . أما إذا تذكر الأولى في أثناء الثانية فحكمه حكم من تذكر يسير الفوائت في الصلاة الحاضرة على المعتمد فيقطع إن لم يعقد ركعة ويندب له أن يضم إليها أخرى ويجعلها فلا إن عقدها إلى آخر ما تقدم تفصيله . =

= الحنابلة - قالوا ترتيب الفوائت في نفسها واجب سواء كانت قليلة أو كثيرة فإذا خالف الترتيب كأن صلى العصر الفائتة قبل الظهر الفائتة لم تصح المتقدمة على محلها كالعصر في المثال السابق إن خالف وهو متذكر للسابقة فإن كان ناسيا أن عليه الأولى فصلى الثانية ولم يتذكر الأولى حتى فرغ منها صححت الثانية . أما إذا تذكر الأولى في أثناء الثانية كانت الثانية باطلة . وترتيب الفوائت مع الصلاة الحاضرة واجب إلا إذا خاف فوت وقت الحاضرة ولو الاختيارى فيجب تقديمها على الفوائت وتكون صحيحة كما تصح إذا قدمها على الفوائت ناسيا أن عليه فوائت ولم يتذكر حتى فرغ من الحاضرة . وترتيب الصلاتين الحاضرتين واجب أيضا بشرط التذكر للأولى على ما تقدم من التفصيل بتمامه فإذا كان مسافرا وأراد أن يجمع بين الظهر والعصر في وقت العصر مثلا وجب عليه أن يقدم الظهر على العصر فإذا خالف وكان متذكرا للظهر ولو في أثناء العصر بطلت وإن استمر ناسيا للظهر حتى فرغ من صلاة العصر صححت . ولا يسقط الترتيب ببطله وجوبه ولا بخوف فوت الجماعة فمن فاتته صلاة الصبح وصلاة العصر فصلى الظهر قبل الصبح جاهلا وجوب الترتيب بينهما ثم صلى العصر في وقتها صححت صلاة العصر لا اعتقاده عدم وجوب صلاة عليه حال صلاة العصر ويجب عليه إعادة الظهر .

الشافعية - قالوا ترتيب الفوائت في نفسها سنة سواء كانت قليلة أو كثيرة فلو قدم بعضها على بعض ضح المقدم على محله وخالف السنة . والأولى إعادته ، فمن صلى العصر قبل الظهر أو صلى ظهر الخميس القضاء قبل ظهر يوم الأربعاء الذي قبله صح . وترتيب الفوائت مع الحاضرة سنة أيضا بشرطين : (الأول) أن لا يخشى فوات الحاضرة (وفواتها يكون بعدم إدراك ركعة منها في الوقت) . (الثاني) أن يكون متذكرا للفوائت قبل الشروع في الحاضرة فإن لم يتذكرها حتى شرع فيها أتمها ولا يقطعها للفوائت ولو كان وقتها متسعا . وإذا شرع في الفائتة قبل الحاضرة معتقدا سعة الوقت فظهر له بعد الشروع فيها أنه لو أتم الفائتة نرج وقت الحاضرة فلما أن يقطعها وإما أن يقلبها تسلا ويسلم ليسدرك الحاضرة في الصلاتين وهو =

مبحث من عليه فوائت لا يدرى عددها

من عليه فوائت لا يدرى عددها يجب عليه أن يقضى حتى يتيقن براءة ذمته^(١)
ولا يلزم عند القضاء تعيين الزمن بل يكفى تعيين المنوى كالظهر أو العصر مثلاً^(٢) .

مبحث هل تقضى الفائتة في وقت النهى عن النافلة

تقضى الفائتة في جميع الأوقات ولو في وقت النهى عن صلاة النافلة على تفصيل^(٣)
في المذاهب .

=الأفضل، وترتيب الحاضرتين المجموعتين تقديمًا واجب . وفي المجموعتين تأخيرًا
سنة كما تقدم .

- (١) الحنفية والمالكية — قالوا يقضى حتى يغلب على ظنه براءة ذمته .
- (٢) الحنفية — قالوا لا بد من تعيين الزمن فينوى أول ظهر عليه أدرك وقته
ولو يصله وهكذا أو ينوى آخر ظهر عليه كذلك .
- (٣) الحنفية — قالوا لا يجوز قضاء الفوائت في ثلاثة أوقات : وقت طلوع
الشمس ، ووقت الزوال ، ووقت الغروب . وما عدا ذلك يجوز فيه القضاء
ولو بعد العصر .

المالكية — قالوا ان كانت الفائتة في ذمته يقينا أو ظنا قضاها ولو في وقت
النهى عن صلاة النافلة فيقضيه عند طلوع الشمس وعند غروبها ، وغير ذلك من
أوقات النهى عن النافلة وتقدم بيانها ، وأن شك في شغل ذمته بها وعدمه قضاها
في غير أوقات النهى عن النافلة . أما في أوقات النهى فيحرم قضاؤها في أوقات حرمة
النافلة ويكره في أوقات كراهة النافلة .

الشافعية — قالوا يجوز قضاء الفوائت في جميع أوقات النهى إلا إذا قصد
قضاء الفوائت فيها بخصوصها فإنه لا تجوز ولا تنعقد الصلاة . أما الوقت المشغول
بخطبة خطيب الجمعة فإنه لا يجوز فيه قضاء الفوائت ولا تنعقد بمجرد جلوس الخطيب
على المنبر وإن لم يشرع في الخطبة إلى أن تم الخطبتان بتوايهما . =

مبحث صلاة المريض

من كان مريضاً لا يستطيع أن يصلي الصلاة المفروضة قائماً صلى قاعداً فإذا أمكنه القيام ولكن يلزم من قيامه حدوث مرض آخر أو زيادة مرضه أو تأخر شفائه فله أن يصلي قاعداً أيضاً وإذا كان مرضه سلس البول مثلاً وعلم أنه لو صلى قائماً نزل منه البول وإن صلى قاعداً بقي على طهارته فإنه يصلي أيضاً قاعداً . وكذلك الصحيح الذي علم بتجربة أو غيرها أنه إذا صلى قائماً أصابه إغماء أو دوّار في رأسه فإنه يصلي من جلوس ، ويجب إتمام الصلاة بركوع وسجود في جميع ما تقدّم ، وإذا عجز عن القيام استقلالاً ولكنه يقدر عليه مستنداً على حائط أو عصا أو نحو ذلك تعين عليه القيام ^(١) مستنداً ولا يجوز له الجلوس . وإذا قدر على بعض القيام ولو بقدر تكبيرة الاحرام تعين عليه أن يقوم بالقدر المستطاع ثم يصلي من جلوس بعد ذلك . والصلاة من جلوس تكون بدون استناد إلى شيء حال الجلوس متى قدر فإن لم يقدر على الجلوس إلا مستنداً تعين عليه الاستناد ولا يجوز له الاضطجاع ، فإن عجز عن الجلوس بمأثنيته صلى مضطجعا أو مستلقياً ، على تفصيل في المذاهب .

== الخائبة — قالوا يجوز قضاء الفوائت في جميع أوقات النهي بلا تفصيل .

(١) المالكية — قالوا من قدر على القيام مستنداً لا يتعين عليه القيام وله أن يجلس إذا أمكنه الجلوس من غير استناد إلى شيء . أما إذا لم يمكنه الجلوس استقلالاً فيتعين عليه القيام مستنداً .

الشافعية — قالوا إذا قدر على القيام مستنداً إلى شخص تعين عليه القيام إذا كان يحتاج إلى المعين المذكور في ابتداء قيام كل ركعة فقط . أما إذا كان يحتاج إليه في القيام كله فلا يجب عليه القيام ويصلي من قعود وإذا قدر على القيام مستنداً إلى عصا ونحوها كحائط فيجب عليه القيام ولو احتاج إلى الاستناد في القيام كله .

(٢) المالكية — قالوا من عجز عن الجلوس بمأثنيته اضطجع على جنبه الأيمن مصلياً بالإيماء ووجهه إلى القبلة فإن لم يقدر اضطجع على جنبه الأيسر ووجهه ==

== للقبلة أيضاً فإن لم يقدر استلقى على ظهره ورجلاه للقبلة ، والترتيب بين هذه المراتب الثلاث مندوب فلو اضطلع على جنبه الأيسر مع القدرة على الاضطجاع على الجانب الأيمن أو استلقى على ظهره مع القدرة على الاضطجاع بقسميه صحت صلاته وخالف المندوب فإن لم يقدر على الاستلقاء على الظهر استلقى على بطنه جاعلاً رأسه للقبلة وصلى بالإيماء برأسه فإن استلقى على بطنه مع القدرة على الاستلقاء على الظهر بطلت صلاته لوجوب الترتيب بين هاتين المرتبتين .

الحنفية — قالوا الأفضل أن يصلى مستلقياً على ظهره ورجلاه نحو القبلة وينصب ركبتيه ويرفع رأسه يسيراً ليصير وجهه الى القبلة وله أن يصلى على جنبه الأيمن أو الأيسر . والأيمن أفضل من الأيسر وكل هذا عند الاستطاعة . أما إذا لم يستطع فله أن يصلى بالكيفية التي تمكنه .

الحنابلة — قالوا إذا عجز عن الجلوس بحالتيه صلى على جنبه ووجهه الى القبلة والجانب الأيمن أفضل ويصح أن يصلى على ظهره ورجلاه الى القبلة مع استطاعته الصلاة على جنبه الأيمن مع الكراهة فإن لم يستطع أن يصلى على جنبه صلى على ظهره ورجلاه الى القبلة .

الشافعية — قالوا إذا عجز عن الجلوس مطلقاً صلى مضطجعا على جنبه متوجهاً الى القبلة بصدرة ووجهه ، ويسن أن يكون الاضطجاع على جنبه الأيمن فإن لم يستطع فعلى جنبه الأيسر ويركع ويسجد وهو مضطجع إن قدر على الركوع والسجود وإلا أوماً لهاً فإن عجز عن الاضطجاع صلى مستلقياً على ظهره ويكون باطناً قدميه للقبلة ويجب رفع رأسه وجوباً بنحو وسادة ليتوجه للقبلة بوجهه ويؤم برأسه لركوعه وسجوده ويجب أن يكون إيماءه للسجود أخفض من إيماءه للركوع إن قدر وإلا فلا . فإن عجز عن الإيماء برأسه أوماً بأجفانه ولا يجب حينئذ أن يكون الإيماء للسجود أخفض من الركوع .

ويندب لمن صلى من جلوس أن يكون متربعا على تفصيل^(١) أيضا .

فإن عجز عن الركوع والسجود أو عن أحدهما صلى بالإيماء ما عجز عنه فإن قدر على القيام والسجود وعجز عن الركوع فقط فإنه يجب عليه أن يقوم للاحرام والقراءة ويومئ للركوع ثم يسجد وإن قدر على القيام مع العجز عن الركوع والسجود كبر للاحرام وقرأ قائما ثم أوما للركوع من قيام والسجود من جلوس فلو أوما للسجود من قيام أو للركوع من جلوس بطلت صلاته ؛ وإن لم يقدر على القيام أوما للركوع والسجود من جلوس ويكون إيماءه للسجود أخفض من إيمائه

(١) المالكية — قالوا يندب له التربع إلا في حال السجود والجلوس بين السجدين والجلوس للتشهد فإنه يكون على الحالة التي تقدم بيانها في سنن الصلاة ومندوباتها .

الحنفية — قالوا له أن يجلس وقت القراءة والركوع كيف شاء والأفضل أن يكون على هيئة التشهد . أما في حالة السجود والتشهد فإنه يجلس على الهيئة التي تقدم بيانها وهذا إذا لم يكن فيه حرج أو مشقة وإلا اختار الأيسر في جميع الحالات .

الحنابلة — قالوا إذا صلى من جلوس سن له أن يجلس متربعا في جميع الصلاة إلا في حالة الركوع والسجود فإنه يسن له أن يثنى رجله وله أن يجلس كما شاء .

الشافعية — قالوا إذا صلى من جلوس يجلس كيف شاء مفترشا أو متوركا أو غير ذلك لكن يسن الاقتراش إلا في حالتين حالة سجوده فيجب وضع بطون أصابع القدمين على الأرض ، وحالة الجلوس للتشهد الأخير فيسن فيه التورك كما تقدم .

(٢) الحنفية — قالوا الإيماء للركوع والسجود يصح وهو قائم ويصح وهو جالس ولكن الإيماء وهو جالس أفضل .

للركوع وجوبا . وإن قدر على القيام ولم يقدر على الجلوس وعجز عن الركوع والسجود أو ما لها من قيام ولا يسقط القيام متى قدر عليه بالعجز عن السجود ، ويكون إيماءه للسجود أخفض من إيمائه للركوع وجوبا وإن لم يقدر على شيء من أفعال الصلاة إلا بأن يشير إليه بعينه أو يلاحظ أجزائها بقلبه وجب عليه ذلك ولا تسقط ما دام عقله ثابتاً^(٢) ، فإن قدر على الإشارة بالعين فلا بد منها ولا يكفيه مجرد استحضار الأجزاء بقلبه . ويكره لمن فرضه الإمام أن يرفع شيئاً يسجد عليه فلو فعل وسجد عليه يعتبر . وميا في هذه الحالة فلا يصح أن يقتدى به من هو أقوى حالاً منه ، وإذا برأ المريض في أثناء الصلاة بنى على ما تقدم منها وأتمها بالحالة التي قدر عليها^(٥) .

(١) الحنفية — قالوا إذا عجز عن السجود سواء عجز عن الركوع أيضاً أولاً فإنه يسقط عنه القيام على الأصح فيصلى من جلوس مومياً للركوع والسجود وهو أفضل من الإيماء قائماً كما تقدم .

(٢) الحنفية — قالوا إذا قدر على الإمام بالعين أو الحاجب أو القلب فقط سقطت عنه الصلاة ولا تصح بهذه الكيفية سواء كان يعقل أو لا ، ولا يجب عليه قضاء ما فاتته وهو في مرضه . هذا إذا كان أكثر من خمس صلوات وإلا وجب القضاء .

(٣) الحنفية — قالوا الكراهة تحريرية .

(٤) الشافعية — قالوا يصح أن يقتدى به من هو أقوى حالاً منه متى كانت صلاته مجزئة عن القضاء كما تقدم .

(٥) الحنفية — قالوا إذا كان عاجزاً عن القيام وكان يصلى من جلوس بركوع وسجود ثم قدر عليه في صلاته بنى على ما تقدم منها وأتمها من قيام ولو لم يركع أو يسجد بالفعل . أما إذا كان يصلى من قعود بالإيماء ثم قدر على الركوع والسجود فإن كان ذلك بعد أن أومأ في ركعة أتمها بإيماءه على ما تقدم وإلا قطعها واستأنف صلاة جديدة كما يستأنف مطلقاً لو كان يوى مضطجعاً ثم قدر على القعود .

مباحث الجنائز

ما يفعله بالمختضر

يسن أن يوجه من حضرته الوفاة إلى القبلة بأن يجعل على جنبه الأيمن ووجهه لها إن لم يشق وإلا وضع على ظهره ورجلاه للقبلة ولكن ترفع رأسه قليلا ليصير وجهه لها، ويستحب أن يلقن الشهادة بأن تذكر عنده ليقولها لقوله صلى الله عليه وسلم: «لقد مواتكم لا إله إلا الله فانه ليس مسلم يقولها عند الموت إلا أنجته من النار». ولقوله صلى الله عليه وسلم: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة». ولا يقال له قل ثلاثا قول (لا) فيساء به الظن. ولا يلمح عليه متى نطق بها مخافة أن يضجر إلا إذا تكلم بكلام أجني بعد النطق بها فإنه يعادله التلقين ليكون النطق بها آخر كلامه من الدنيا، ويستحب تلقينه أيضا بعد الفراغ من دفنه وتسوية التراب عليه، والتلقين هنا بأن يقول الملقن مخاطبا لليت (يا فلان ابن فلانة إن كان يعرفه وإلا نسبه إلى حواء عليها السلام ثم يقول بعد ذلك أذكر العهد الذي خرجت عليه من الدنيا، شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وأن الجنة حق، وأن النار حق، وأن البعث حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور، وأنت رضى بالله ربا وبالإسلام ديناً، وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا، وبالقرآن إماما، وبالكعبة قبلة، وبالمؤمنين إخوانا).

ويندب أن يدخل عليه حال احتضاره أحسن أهله وأصحابه، وكثرة الدعاء له وللغاضرين. ويندب إبعاد الحائض والنفساء والجنب وكل شيء تكرهه الملائكة

(١) المالكية — قالوا هذا مندوب لا سنة.

(٢) الحنفية — قالوا التلقين بعد الفراغ من الدفن لا ينهى عنه ولا يؤمر به وظاهر الرواية يقتضى النهى عنه.

المالكية — قالوا التلقين بعد الدفن وحاله مكروه وإنما التلقين يندب حال الاحتضار فقط كما ذكر.

كأكلة اللهو . ويندب أن يوضع عنده طيب ، ويستحب أن يقرأ عنده سورة ﴿يس﴾ لما ورد في الخبر «ما من مريض يقرأ عنده ﴿يس﴾ إلا مات ريان وأدخل قبره ريان وحشر يوم القيامة ريان» . رواه أبو داود . ويندب للمحتضر أن يحسن ظنه بالله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله أنه يرحمه ويعفو عنه » . وفي الصحيحين قال الله تعالى : (أنا عند ظن عبدي بي) . ويندب لمن يكون عند المحتضر أن يحمله على تحسين ظنه بالله تعالى .

وليس تغميض عينيه وأن يقول : مخمضه بسم الله وعلى ملة رسول الله اللهم أغفر له وأرفع درجته في المهديين واخلفه في عقبه في الفائزين واغفر لنا وله يارب العالمين وفسح له في قبره ونور له فيه ، وقد روى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم : لما انغمض أبا سلمة .

مبحث ما يفعل بالميت قبل غسله

فإذا مات المحتضر يندب شد لحية بعصابة عريضة تربط من فوق رأسه ، وتلين مفاصله برفق ، ورفعته عن الأرض ، وستره بثوب صونا له عن الأعين بعد

(١) المالكية — رجحا القول بکراهة قراءة شيء من القرآن عند المحتضر لأنه ليس من عمل السلف . وقال بعضهم يستحب قراءة سورة ﴿يس﴾ عنده .

الحنفية — قالوا تكره القراءة عند الميت قبل غسله إذا كان القارئ قريبا منه . أما إذا بعد عنه فلا كراهة كما لا تكره القراءة قريبا منه إذا كان جميع بدن الميت مستورا بثوب طاهر . والمكره في الصورة الأولى إنما هو القراءة برفع الصوت .

(٢) المالكية — قالوا تغميض العينين عقب الموت مندوب ؛ والدعاء المذكور ليس بمطلوب عندهم .

الشافعية — قالوا يقتصر في الدعاء حال التغميض على قول بسم الله وعلى ملة رسول الله .

نزع ثيابه التي قبض فيها^(١) ، ويجب الانتظار تجهيزه حتى يتحقق موته وبعد التحقق من الموت يذبح الاسراع تجهيزه ودفنه^(٢) ، ويستحب إعلام الناس بموته ولو بالنداء^(٣) في الأسواق ليشهدوا جنازته من غير إفراط في المدح بأن يقول مثلاً مات الفقير الى الله تعالى فلان ابن فلان فاسعوا في جنازته .

مبحث غسل الميت

حكمه

غسل الميت فرض كفاية على الأحياء اذا قام به البعض سقط عن الباقي والمفروض غسله مرة واحدة بحيث يعم بها جميع بدنه . أما تكرار غسله وترا فهو سنة كما يأتي في مبحث كيفية الغسل^(٤) .

شروطه

ويشترط لفرضية غسل الميت شروط : (الأول) أن يكون مسلماً فلا يفترض تغسيل الكافر بل يحرم^(٥) . (الثاني) أن لا يكون سقطاً فانه لا يفترض غسل

(١) المالكية — قالوا نزع ثيابه التي قبض فيها أحد قولين : (الأول) تنزع ولكن لا تنزع بتمامها بل يترك عليه قميصه . (والثاني) أنه لا ينزع شيء من ثيابه ويزاد عليها ثوب آخر ليستريح بدنه عن الأعين .

(٢) الحنابلة — قالوا الإعلام بموته مباح لا مستحب .

(٣) المالكية والحنابلة — قالوا يكون الإعلام بصوت خفي ويكره رفع الصوت به .

(٤) المالكية — قالوا تكرار الغسل وترا مندوب لا سنة .

(٥) الشافعية — قالوا يجوز غسل الكافر لأن غسل الميت للنظافة لا للتعبيد .

السقط على تفصيل في المذاهب ^(١) . (الثالث) أن يوجد من جسد الميت مقدار ولو كان قليلاً ^(٢) . (الرابع) أن لا يكون شهيداً قتل في إعلاء كلمة الله كما سيأتي في بحث الشهيد لقوله صلى الله عليه وسلم في قتل أحد « لا تغسلوه » فان كل

(١) الشافعية — قالوا إن السقط النازل قبل عادة تمام الحمل وهي ستة أشهر ولحظتان إما أن تعلم حياته فيكون كالكبير في افتراض غسله وإما أن لا تعلم حياته وفي هذه الحالة إما أن يكون قد ظهر خلقه فيجب غسله أيضاً دون الصلاة عليه وإما أن لا يظهر خلقه فلا يفترض غسله . وأما السقط النازل بعد المدة المذكورة فإنه يفترض غسله وإن نزل ميتاً . وعلى كل حال فإنه يسن تسميته بشرط أن يكون قد نفخت فيه الروح .

الحنفية — قالوا إن السقط إذا نزل حياً بأن سمع له صوت أو رؤيت له حركة وإن لم يتم نزوله وجب غسله سواء كان قبل تمام مدة الحمل أو بعده . وأما إذا نزل ميتاً فإن كان تام الخلق فإنه يغسل كذلك وإن لم يكن تام الخلق بل ظهر بعض خلقه فإنه لا يغسل الغسل المعروف وإنما يصب عليه الماء ويلف في خرقة وعلى كل حال فإنه يسمى لأنه يحشر يوم القيامة .

الحنابلة — قالوا السقط إذا تم في بطن أمه أربعة أشهر كاملة ونزل وجب غسله . وأما إن نزل قبل ذلك فلا يجب غسله .

المالكية — قالوا إذا كان السقط محقق الحياة بعد نزوله بعلامة تدل على ذلك كالصراخ والرضاع الكثير الذي يقول أهل المعرفة أنه لا يقع مثله إلا بمن فيه حياة مستقرة وجب تنسيه وإلا كره .

(٢) الحنفية — قالوا لا يفرض الغسل إلا إذا وجد من الميت أكثر البدن أو وجد نصفه مع الرأس .

المالكية — قالوا لا يفترض غسل الميت إلا إذا وجد ثلثا بدنه ولو مع الرأس فإن لم يوجد ذلك كان غسله مكروهاً .

جرح أو كل دم يفوح مسكا يوم القيامة . ولم يصل عليهم » . رواه أحمد، ويقوم التيمم مقام غسل الميت عند فقد الماء أو تعذر الغسل كأن مات حريقا ويخشى أن يتقطع بدنه اذا غسل بذلك أو بصب الماء عليه بدون ذلك . أما إن كان لا يتقطع بصب الماء فلا يتيمم بل يغسل بصب الماء بدون ذلك .

مبحث لا يحل النظر الى عورة الميت ولا لمسها

يجب ستر عورة الميت فلا يحل للغاسل ولا غيره أن ينظر اليها . وكذلك لا يحل لمسها فيجب أن يلف الغاسل على يده خرقة لينسل بها عورته سواء كانت مخففة أو مغلظة . ولهذا لا يحل للرجال تفصيل النساء وبالعكس إلا الزوجين فيحل لكل منهما أن يغسل الآخر إلا اذا كانت المرأة مطلقة ولو طلاقا رجعيا فإنه لا يحل لأحد الزوجين غسل الآخر حيثئذ . فاذا ماتت امرأة بين رجال ليس معهم امرأة غيرها

(١) الحنابلة — قالوا ويستحب أيضا للغاسل أن يلف خرقة يغسل بها

بأق بدنه .

الحنفية — لهم في ذلك قولان مصححان : أحدهما ما ذكر . والثاني أن

ستر العورة المخففة لا يجب وإن كان مطلوباً .

(٢) الحنفية — قالوا اذا ماتت المرأة فليس لزوجها أن يغسلها لانتها ملك

النكاح فصار أجنبيا منها . أما إن مات الزوج فلها أن تغسله لأنها في العدة فالزوجة باقية في حقها ولو كانت مطلقة رجعيا قبل الموت . أما إن كانت بائنة فليس لها أن تغسله ولو كانت في العدة .

(٣) الحنابلة — قالوا المرأة المطلقة رجعيا يجوز لها أن تغسل زوجها . أما

المطلقة طلاقاً بائناً فلا .

أو زوج لها وتعذر إحضار امرأة تغسلها كان مات في طريق سفر منقطع ففى ذلك تفصيل المذاهب .^(١)

(١) المالكية — قالوا اذا ماتت المرأة وليس معها زوجها ولا أحد من النساء فان كان معها رجل محرم لها غسلها وجوبا ولف على يديه خرقة غليظة لئلا يباشر جسدها وينصب ستارة بينه وبينها ويمد يده من داخل الستارة مع غض بصره فان لم يوجد معها إلا رجال أجنب وجب عليهم أن يمتها واحد منهم لكونها فقط ولا يزيد في المسح الى المرفقين واذا مات رجل بين نساء فان كان منهن زوجته غسلته ولا يغسله غيرها وان لم توجد زوجته فان وجد من بينهن امرأة محرم له غسلته ويجب عليها أن لا تبشره إلا بخرقة تلفها على يدها ويجب عليها ستر عورته فقط فان لم يوجد محرم له من النساء يمتها واحدة من الأجنيات ويكون التيم المرفقيه .

الحنفية — قالوا اذا ماتت المرأة وليس معها نساء يغسلنها فان كان معها رجل محرم يمتها باليد الى المرفق وان كان معها أجنبي وضع خرقة على يده ويمتها كذلك ولكنه يغض بصره عن ذراعيها والزوج كالأجنبي إلا أنه لا يكلف بغض البصر عن الذراعين ولا فرق في ذلك بين الشابة والعجوز ، واذا مات الرجل بين نساء ليس معهن رجل ولا زوجة فان كان معهن قاصرة لا تشتهى علمها الغسل وغسلته وان لم توجد قاصرة بينهن يمتها الى مرفقيه مع غض بصره عن عورته فاذا غسل الميت مع مخالفة شيء مما ذكر صح غسله مع الإثم .

الشافعية — قالوا اذا ماتت المرأة بين رجال ليس فيهم محرم ولا زوج يمتها الأجنبي الى مرفقها مع غض البصر عن العورة ومع عدم اللس فان وجد محرم وجب عليه تغسيلها إن لم يوجد زوجها وإلا قدم على المحرم ، واذا مات الرجل بين نساء ليس بينهن زوجته ولا محرم يمتها واحدة من الأجنيات بمخالل يمتع اللس مع غض البصر عن العورة فان كان بينهن زوجته غسلته وجوبا ولو بلا حائل فان لم =

فان كان الميت صغيرا جاز للنساء تغسيله وان كانت صغيرة جاز للرجال غسلها
وفي حدّ الصغير والصغيرة المذكورين التفصيل المتقدم في مبحث ستر العورة ،
وفي تفصيل الخنثى المشكل تفصيل المذاهب ^(١) .

سنن غسل الميت ومندوباته ومكروهاته

يسن تكرار الغسلات الى ثلاث بحيث تستوعب كل غسلة منها جميع بدن
الميت بالكيفية الآتية بيانها فإن لم يحصل إنقاء البدن بالثلاث ^(٢) يزداد عليها حتى ينق

= توجد الزوجة ولكن وجد يئنه امرأة محرم كبنته وأخته وأمه غسلته أيضا والزوجة
مقدمة على المحرم .

الحنابلة — قالوا اذا ماتت المرأة بين رجال ليس فيهم زوج يممها واحد من
الأجانب بمائل واذا مات الرجل بين نساء ليس فيهن زوجة يممته واحدة أجنبية بمائل
ويحرم أن يمم بغير حائل إلا اذا كان الميم محرما من رجل أو امرأة فيجوز بلا حائل .
(١) المالكية — قالوا ان أمكن وجود أمة لخنثى سواء كانت من ماله أو من
بيت المال أو من مال المسلمين فانها تغسله وإلا يمم ولا يغسله أحد سواها .

الحنفية — قالوا الخنثى المشكل المكلف أو المراهق لا يغسل رجلا ولا امرأة
ولا يغسله رجل ولا امرأة وانما وراء ثوب .

الحنابلة — قالوا اذا مات الخنثى المشكل الذي له سبع سنين فأكثر وكانت له
أمة غسلته وإلا يمم بمائل يمنع المس والرجل أولى من المرأة بتيممه .

الشافعية — قالوا يجوز للرجل والمرأة الأجنبية تغسيل الخنثى المشكل الكبير
عند فقد محرمه مع وجوب غرض البصر وعدم المس ويجب أن يقتصر في غسله
على غسلة واحدة احتياطاً ، أما الخنثى الصغير فهو يأتى الصبيان المتقدم حكمه .

(٢) المالكية — قالوا تكرار الغسل الى ثلاث مندوب لا سنة ثم إن احتاج
الى غسلة رابعة غسله أربع مرات : الأولى منها تكون بالماء الفراح ، والثلاثة التي =

البدن، ولكن يندب أن تنتهى الزيادة الى وتر فإن حصل الإتياء بأربع زيد عليها خامسة وهكذا . فإن زاد على الثلاث أو نقص لغير حاجة كره . ويندب أن يوضع على مكان مرتفع^(١) عند غسله تيسيرا للغسل وأن يغسل بالماء البارد^(٢) إلا للحاجة كشدة برد أو إزالة وخبخ . ويندب أن يجعل في ماء الغسلة الأخيرة كافور ونحوه من الطيب إلا أن الكافور أفضل . أما غيرها من الغسلات فيندب أن يكون بماء فيه ورق نبق ونحوه مما ينظف كالصابون، وإنما يوضع الطيب في ماء غسل الميت اذا لم يكن محرما . أما المحرم فإنه يجنب الطيب كما لو كان حيا .

== بعدها تكون بمنظف كالصابون ونحوه ثم يزيد غسله خامسة ليصير عدد الغسل وترا فإن لم ينظف جسده بذلك غسله سبعا بمنظف ما عدا الأولى وزاد السابعة ليصير العدد وترا فإن لم ينظف إلا بثمانية أقصر عليها ولا يزيد تاسعة وعلى كل حال فيجعل الطيب في الغسلة الأخيرة وتكون الغسلة الأولى بالماء القراح .

الحنابلة — قالوا ان لم ينظف جسد الميت بثلاث غسلات وجب الزيادة عليها الى سبع فان لم ينظف بالسبع كان الأولى أن يزداد عليها كما ينق ولكن يندب أن ينتهى الى وتر .

(١) الحنفية والمالكية — قالوا يندب وضعه على مكان مرتفع (كسرير ودكة) من وقت تيقن موته .

(٢) الحنفية — قالوا الماء الساخن أفضل على كل حال .

المالكية — قالوا لا فرق أن يكون الماء باردا أو ساخنا .

(٣) المالكية — قالوا تكون أولى الغسلات بالماء القراح كما تقدم .

(٤) الحنفية والمالكية — قالوا ينقطع التكليف بعد الموت فلا فرق بين الميت المحرم وغيره فيوضع عليه الطيب وتغطى رأسه .

ويندب بعد تمام الغسل أن يطيب رأس الميت ولحيته بغير زعفران وأن يوضع الطيب على الأعضاء التي كان يسجد عليها وهي الجبهة والأنف واليدين والركبتان والقدمان، وكذلك يوضع الطيب على عينيه وأذنيه وتحت إبطيه والأفضل أن يكون الطيب كافورا . وهذا كله إذا لم يكن محرما كما تقدم .

ويندب إطلاق البخور عند الميت على تفصيل في المذاهب .^(٢)

ويندب أن يمجّز الميت عند غسله من ثيابه ما عدا ساتر العورة .^(٣)

ويندب أن يوضأ كما يتوضأ الحي عند الغسل من الجنابة إلا المضمضة^(٤) والاستنشاق فانهما لا يفعلان في وضوء الميت لئلا يدخل الماء الى جوفه فيسرع

(١) المالكية — قالوا وضع الطيب على رأس الميت ولحيته ليس بمندوب .

(٢) المالكية — قالوا لا يندب إطلاق البخور .

الحنفية — قالوا يندب إطلاق البخور في ثلاثة مواضع : (أحدها) عند خروج روح الميت . فتي تيقن موته يوضع على مكان مرتفع (سرير أو دكة) وقبل وضعه على المكان المرتفع يخمر ذلك المكان ثلاث مرات أو نحوها بأن تدار المجعرة (المبخرة) حول السرير ثلاثا أو نحوها أو سبعا ولا يزداد على ذلك ثم يوضع الميت عليه . (ثانها) عند غسله بأن تدار المجعرة حول (دكة) غسله بالكيفية المذكورة . (ثالثها) عند تكفينه بالصفة المتقدمة .

الحنابلة — قالوا التبخير يكون في مكان الغسل الى أن يفرغ منه .

الشافعية — قالوا يندب أن يستمر البخور عند الميت من وقت خروج روحه الى أن يصل عليه .

(٣) الشافعية — قالوا يندب تغسيل الميت في قميص رقيق لا يمنع وصول الماء فان أمكن أن يدخل الغاسل يده في كمه الواسع فذاك وإن لم يمكن شقه من الجانبين .

(٤) المالكية والشافعية — قالوا يوضأ بمضمضة واستنشاق . وإن تنظيف أسنانه ومنخريه بالخرقة مستحب ولا يغني عن المضمضة والاستنشاق .

فساده ولوجود مشقة في ذلك ولكن يستحب أن يلف الغاسل خرقة على سبائته وإبهامه ويبلها بالماء ثم يمسح بها أسنان الميت ولثته ومنخره فيقوم ذلك مقام المضمضة والاستنشاق .

ويندب أن يكون الغاسل ثقة كي يستوفى الغسل ويستمر ما يراه من سوء ويظهر ما يراه من حسن فإن رأى ما يعجبه من تهلل وجه الميت وطيب رائحته ونحو ذلك فإنه يستحب له أن يتحدث به إلى الناس . وإن رأى ما يكرهه من تن رائحة أو تقطيب وجه أو نحو ذلك لم يجوز له أن يتحدث به . ويندب أن يحفف بدن الميت بعد الغسل حتى لا تبطل أكفانه .

ويكره ^(١) تسريح شعر رأسه ولحيته كما يكره قص ظفره وشعره وشاربه وإزالة شعر إبطيه وشعر عاتته بل المطلوب أن يدفن بجميع ما كان عليه فإن سقط منه شيء من ذلك رد إلى كفنه ليدفن معه .

مبحث إذا خرج من الميت نجاسة بعد غسله

إذا خرج من الميت بعد غسله نجاسة علق بيده أو بكفنه فإنها تجب إزالتها ولا يعاد الغسل مرة أخرى .

- (١) الشافعية — قالوا يسن "سريح شعر الرأس والحية إن تلبد وإلا فلا يسن .
(٢) الحنابلة — قالوا يسن قص شارب غير المحرم وتقليم أظفاره إن طال وأخذ شعر إبطيه إلا أنها بعد نزاعها توضع معه في كفنه . أما حلق رأس الميت فحرام لأنه إنما يكون لنسك أو زينة .
(٣) الحنابلة — قالوا إن حلق عانة الميت حرام لما قد يترتب على ذلك من مس عورته أو نظرها .

المالكية — قالوا ما يحرم فعله في الشعر مطلقا حال الحياة يحرم بعد الموت وذلك كحلق لحيته وشاربه وما يجوز حال الحياة يكره بعد الموت .

(٤) الحنفية — قالوا النجاسة الخارجة من الميت لا تضر سواء أصابت بدنه أو كفنه إلا أنها تغسل قبل التكفين تنظيفا لا شرطا في صحة الصلاة عليه . أما بعد =

مبحث كيفية غسل الميت

ذكرت كيفية غسل الميت مفصلة في المذاهب في أسفل الصحيفة ^(١).

== التكفين فانها لا تغسل لأن في غسلها مشقة وخرج بخلاف النجاسة الطارئة عليه
كان كفن نجس فانها تمتع من صحة الصلاة عليه .

الختابلة — قالوا اذا خرج من الميت نجاسة بعد غسله وجبت إزالتها وإعادة
غسله الى سبع مرات فان خرج شئ بعد السبع وجب غسل الخارج فقط
ولا يعاد الغسل . هذا اذا كان خروج النجاسة قبل وضعه في الكفن أما بعده
فلا يتقض الغسل ولا يعاد .

(١) الحنفية — قالوا يوضع الميت على شئ مرتفع ساعة الغسل (تخشبة الغسل)
ثم يضر حال غسله ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً بأن تدار المحجرة حول الخشبة ثلاث مرات
أو خمساً أو سبعاً كما تقدم ثم يجرّد من ثيابه ما عدا ساتر العورة ويندب أن لا يكون
معه أحد سوى الغاسل ومن يعينه . ثم يلف الغاسل على يده خرقة، يأخذ بها الماء
ويغسل قبله ودره (الاستنجاء) ثم يوضأ ويبدأ في وضوئه بوجهه لأن البدأ بغسل
اليدين إنما هو للأحياء الذين يغسلون أنفسهم فيحتاجون الى تنظيف أيديهم أما الميت
فانه يغسله غيره ولأن المضمضة والاستنشاق لا يفعلان في غسل الميت ويقوم
مقامها تنظيف الأسنان والمنخرين بخرقة كما تقدم ثم يغسل رأسه ولحيته بمظف
كالصابون ونحوه إن كان عليهما شعر فإن لم يكن عليهما شعر لا يغسلان كذلك .
ثم يرضع الميت على يساره ليبدأ بغسل يمينه فيصب الماء على شقه الأيمن من رأسه
الى رجله ثلاث مرات حتى يعم الماء الجانب الأسفل ولا يجوز كب الميت على
وجهه لغسل ظهره بل يحرك من جنبه حتى يعمه الماء . وهذه هي الغسلة الأولى
فاذا استوعبت جميع بدنه حصل بها فرض الكفاية . أما السنة فانه يزداد على هذه
الغسلة غسلتان أخريان، وذلك بأن يرضع ثانياً على يمينه ثم يصب الماء على شقه ==

== الأيسر ثلاثا بالكيفية المتقدمة ثم يمسح الغاسل ويسنده إليه ويمسح بطنه برفق
و يغسل ما يخرج منه . وهذه هي الغسلة الثانية . ثم يضع بعد ذلك على يساره
و يصب الماء على يمينه ثلاثا بالكيفية المتقدمة . وهذه هي الغسلة الثالثة . وتكون
الغسلتان الأوليان بماء ساخن مصحوب بمنظف كورق النبق والصابون . أما الغسلة
الثالثة فتكون بماء مصحوب بكانور . ثم بعد ذلك يحفف الميت ويضع عليه الطيب
كما تقدم . هذا ولا يشترط لصحة الغسل نية وكذلك لا تشترط النية لاسقاط فرض
الكفاية على التحقيق إنما تشترط النية لتحصيل الثواب على القيام بفرض الكفاية .
المالكية — قالوا اذا أريد تفصيل الميت وضع أولا على شيء مرتفع ثم يجرد
من جميع ثيابه ما عدا ساتر العورة فانه يجب إبقاؤه سواء كانت مغلفة أو مخففة ثم
يغسل يدي الميت ثلاث مرات ثم بعصر بطنه برفق ليخرج ما عسى أن يكون فيها
من الأذى فلا يخرج بعد الغسل ثم يلف الغاسل على يده اليسرى خرقة غليظة و يغسل
بها مخرجيه حال صب الماء عليهما ثم يغسل ما على بدنه من أذى ثم يمسح بطنه
وينشقه ويميل رأسه لجهة صدره برفق حال المضمضة والاستنشاق ثم يمسح أسنانه
وداخل أنفه بخرقة ثم يكل وضوءه ويكون هذا الوضوء ثلاث مرات في كل عضو
ثم يفيض الماء على رأسه ثلاث مرات بلا نية فان النية ليست مشروعة في غسل
الميت ثم يغسل شقه الأيمن ظهرا وبطنا الى آخره ثم يغسل شقه الأيسر كذلك وقد
تم بذلك غسله . وهذه هي الغسلة الأولى وتكون بماء قراح وبها يحصل الغسل
المفروض ثم يندب أن يغسله غسلة ثانية وثالثة للتنظيف وتكون أولى هاتين الغسلتين
بالصابون ونحوه فيذلك جسده بالصابون أولا ثم يصب عليه الماء . أما الغسلة
الثانية منهما فتكون بماء فيه طيب والكانور أفضل من غيره . ولا يزداد على هذه
الغسلات الثلاث متى حصل بها إنقاء جسده من الأوساخ . فان احتاج لغسلة
رابعة غسله أربع مرات الى آخر ما تقدم في المندوبات ثم ينشف جسده ندبا
ثم يجعل الطيب في حواسه ومحل سجوده كالجهة واليدن والرجلين وفي المحال الغائرة
منه كإبطيه ثم يجعل في منافذه قطننا وعليه شيء من الطيب .
==

== الشافعية - قالوا إذا أريد غسل الميت وضع على شيء مرتفع ندبا. وأن يكون غسله في خلوة لا يدخلها إلا الغاسل ومن عينه وأن يكون في قيص رقيق لا يمنع وصول الماء فان أمكن أن يدخل الغاسل يده من كفه الواسع اكتفى بذلك وإن لم يمكن شقه من الجانبين فإن لم يوجد قيص يغسل فيه وجب ستر عورته ويستحب تغطية وجهه من أول وضعه على المغتسل وأن يكون الغسل بماء بارد مالم لا حاجة كبرد أو وسخ فيسخن قليلا . ثم يجلسه الغاسل على المرتفع برفق ويجعل يمينه على كف الميت وإبهامه على نفرة قفاه ويسند ظهره بركبته اليمنى ويمسح بيساره بطنه ويكرر ذلك مع تحامل خفيف ليخرج ما في بطنه من الفضلات. ويندب أن يكون عنده مجرة (مبخرة) يفوح منها الطيب ويكثر من صب الماء كيلا تظهر الرائحة من الخارج . ثم بعد ذلك يضع الميت على ظهره ويلف الغاسل خرقة على يده اليسرى فيغسل بها سوائيه وبقا عورته ثم يلقى الغاسل الخرقة ويغسل يده نفسه بماء وصابون إن تلوّث بشيء من الخارج ثم يلف خرقة أخرى على سبائه اليسرى وينظف بها أسنان الميت ومضخريه ولا يفتح أسنانه إلا إذا تجس فيه فانه يفتح أسنانه للتطهير ثم يوضئه كوضوء الحى بمضمضة واستنشاق ويجب على الغاسل أن يتوى الوضوء بأن يقول نويت الوضوء عن هذا الميت على المعتمد . أما نية الغسل فستكأ تقدم . ثم يغسل رأسه فليحيتة سواء كان عليهما شعر أولا بمنظف كورفي نبق وصابون ويسرح شعر الرأس والحية لغير المحرم إن كان متلبدا بمشط ذا أسنان واسعة ويكون تسريحهما برفق حتى لا يتساقط شيء من الشعر فان سقط شيء رد الى الميت في كفنه . ثم يغسل الأيمن من عنقه إلى قدمه من جهة وجهه ثم شقه الأيسر كذلك . ثم يحركه الى جنبه الأيسر فيغسل شقه الأيمن مما يلي قفاه وظهره الى قدمه ثم يحركه الى شقه الأيمن فيغسل شقه الأيسر كذلك مستعينا في كل غسلة بصابون ونحوه ويحرم كب الميت على وجهه احتراماً له ثم يصب عليه ماء من رأسه الى قدمه ليزيل ما عليه من الصابون ونحوه . ثم يصب عليه ماء قراحا خالصا ويكون فيه شيء من الكافور بحيث لا يغير الماء هذا إذا كان الميت غير محرم كآ تقدم. وهذه الغسلات ==

الثلاث تعد غسلة واحدة إذ لا يحسب منها سوى الأخيرة لتغير الماء بما قبلها من الغسلات فهي المسقطة للواجب ولذا تكون نية الغسل معها لا مع ما قبلها فإذا اقتصر على ذلك سقط فرض الكفاية ولكن يسن الغسل ثمانية وثلاثة بالكيفية السابقة فيكون عدد الغسلات تسعا لكن التكرار يكون في غسل غير الوجه واليدين أما غسلهما فلا يندب تكراره .

الحنبالة — قالوا إذا شرع في غسل الميت وجب ستر عورته على ما تقدم . ثم يجوز من ثيابه ندبا فلو غسل في قبص خفيف واسع الكمين جاز ويسن ستر الميت عن العيون وأن يكون تحت سقف أو خيمة . ثم رفع رأسه قليلا برفق في أول الغسل الى قريب من جلوسه ان لم يشق ذلك ثم يعصر بطنه برفق ليخرج ما عساه أن يكون من أذى إلا اذا كانت امرأة حاملا فان بطنها لا تعصر وعند عصر بطنه يكثر من صب الماء ليذهب ما خرج ولا تظهر رائحته وكذلك يكون في مكان الغسل بخور ليذهب بالرائحة . ثم يضع الغاسل على يده خرقة خشنة فيغسل بها أحد فرجي الميت . ثم يضع خرقة أخرى كذلك فيغسل بها الفرج الثاني ويستحب أن لا يمس سائر بدنه إلا بخرقه . ثم بعد تجريد مـ ثيابه وستر عورته وغسل قبله ودره بالكيفية الموصحة ينوي الغاسل غسلة وهذه النية شرط في صحة الغسل فلوتركها الغاسل لم يصح الغسل ثم يقول الغاسل بسم الله ولا يزيد على التسمية بذلك ولا ينقص . ثم يغسل كفى الميت ويزيل ما على بدنه من نجاسة . ثم يلف الغاسل خرقة خشنة على سبابته وإبهامه ويبلها بالماء ويمسح بها أسنان الميت ومنخريه وينظفهما بها وتنظيف أسنانه ومنخريه بالخروقة المذكورة مستحب ثم يسن أن يوضئه في أول الغسلات كوضوء المحدث ما عدا المضمضة والاستنشاق وهذا الوضوء سنة . ثم يغسل رأسه ولحيته فقط برغوة ورق النبق ونحوه مما ينظف ويغسل باقي بدنه بورق النبق ونحوه ويكون ورق النبق ونحوه في كل غسلة من الغسلات . ثم يغسل شقه الأيمن من رأسه الى رجله يبدأ بصفحة عنقه ثم يده اليمنى الى الكتف ثم كتفه ثم مشق صدره الأيمن ثم نخذه وساقه الى الرجل ثم يغسل شقه الأيسر كذلك ويقبله =

التكفين

تكفين الميت فرض كفاية على المسلمين إذا قام به البعض سقط عن الباقي وأقله ما يستر جميع بدن الميت سواء كان ذكراً أو أنثى وما دون ذلك لا يسقط به فرض الكفاية عن المسلمين، ويجب تكفين الميت من ماله الخالص الذي لم يتعلق به حق الغير كالمهرن، فإن لم يكن له مال خالص فكفنه على من تلزمه نفقته في حال حياته ولو كانت زوجة تركت مالا فيجب على الزوج القادر تكفين زوجته ^(١).

فإن لم يكن لمن تلزمه نفقته مال كفن من بيت المال إن كان للمسلمين بيت مال وأمكن الأخذ منه وإلا فعل جماعة المسلمين القادرين، ومثل الكفن في هذا التفصيل مؤن التجهيز كالجل إلى المقبرة والدفن ونحوه .
وفي أنواع الكفن وصفته تفصيل في المذهب ^(٢).

== الغاسل على جنبه مع غسل شقيه فيرفع جانبه الأيمن ويغسل ظهره ووركه ونفذه ولا يكبه على وجهه . ويفعل بجانبه الأيسر كذلك . ثم يصب الماء القراح على جميع بدنه وبذلك يتم الغسل مرة واحدة يجزئ الاقتصاد عليها ولكن السنة أن يكرر الغسل بهذه الكيفية ثلاث مرات كما تقدم وترا .

(١) المالكية والحنابلة — قالوا لا يلزم الزوج بتكفين زوجته ولو كانت فقيرة .

(٢) الشافعية — قالوا لا يجوز تكفين الميت إلا بما كان يجوز له لبسه حال حياته، فلا يكفن الرجل ولا الخنثى بالحرير والمزعفران وجد غيرهما وإلا جاز للضرورة، ويكره تكفينهما بالمعصر . أما الصبي والمجنون والمرأة فيجوز تكفينهم بالحرير والمعصر والمزركش بالذهب أو الفضة مع الكراهة، والأفضل أن يكون الكفن أبيض اللون قديماً مغسولاً فإن لم يوجد ذلك كفن بما يحل ، فإن لم يوجد إلا حرير وجلد وحشيش وحناء معجونة وطين قدم الحرير على الجلد والجلد على =

= الحشيش والحشيش على الحناء المعجونة وهى مقنمة على الطين، ويجب أن يكون الكفن طاهرا فلا يجوز تكفينه بالمتنجس مع القدرة على الطاهر ولو كان حريا فان لم يوجد طاهر صلى عليه عاريا ثم كفن بالمتنجس ودفن، وتكره المغالة فى الكفن بأن يكون غالى القيمة كما يكره للحنى أن يدخر لنفسه كفنا حال حياته إلا اذا كان ذلك الكفن من آثار الصالحين فيجوز، ويحرم كتابة شيء من القرآن على الكفن . ويكره أن يكون فى الكفن شيء غير البياض كالعصفر ونحوه، ثم الكفن ثلاثة أبواب للذكر والأثني يستركل واحد منها جميع بدن الميت إلا رأس المحرم ووجه المحرمة . وهذا اذا كفن من تركته ولم يكن عليه دين مستغرق للتركة ولم يوص أن يكفن بثوب واحد ولا كفن بثوب واحد سائر جميع بدن غير المحرم ويجوز الزيادة على ذلك إن تبرع بها غيره . أما من يكفن من يبت المال أو من المال الموقوف على أكفان الموتى فيحرم الزيادة فيه على ثوب واحد إلا إن شرط الواقف زيادة على ذلك فينفذ شرطه، ويجوز أن يزداد على الثلاثة أبواب المتقدمة فى كفن الرجل قميص تحتها وعمامة على رأسه ولكن الأفضل والأكل الاقتصار على الثلاثة فقط وإنما تجوز الزيادة ما لم يمكن فى الورثة قاصر أو محجور عليه وإلا حرمت الزيادة .

أما الأثني فالأكل أن يكون كفنها خمسة أشياء إزار فقميص بخمار فلثاقان .

وكيفيته أن يبسط أحسن اللثائف وأوسعها ويوضع عليه حنوط (نوع من الطيب) ونحوه كالكاפור وتوضع الثانية فوقها ويوضع عليها الحنوط وكذا الثالثة إن كانت، ثم يوضع الميت فوقها برفق مستلقيا على ظهره وتجعل يده على صدره ويمناه على يسراه أو يرسلان فى جنبه ثم تشد أليته بخرقه بعد أن يدس بينهما قطن مندوف عليه حنوط حتى تصل الخرقه الى حلقة الدبر من غير إدخال، وينبغى أن تكون الخرقه مشقوقه الطرفين على هيئة (الحفاظ) وتلف عليه اللثائف واحدة واحدة بأن يثنى حرفها الذى على شقه الأيسر على الأيمن وبالعكس، وينبغى جمع الباقى =

== من الكفن عند رأسه ورجليه وتشد لفائف غير المحرم بأربطة خشية الانتشار عند جمعه وتحمل الأربطة بعد وضعه في القبر تفاؤلا بحل الشدائد عنه ولا يطيب المحرم مطلقا لا في كفنه ولا في بدنه ولا في ماء غسله كما تقدم كما لا يجوز تكفينه بشيء يحرم عليه لبسه في حال إحرامه كالحيط .

الحنفية - قالوا أحب الأكفان أن تكون بالثياب البيض سواء كانت جديدة أو خلفة، وكل ما يباح للرجال لبسه في حال الحياة يباح للتكفين به بعد الوفاة وكل ما لا يباح في حال الحياة يكره التكفين فيه فكره للرجال التكفين بالحرير والمصفر والمزغفر ونحوها إلا إذا لم يوجد غيرها أما المرأة فيجوز تكفينها بذلك ، وينظر في كفن الرجل إلى مثل ثيابه لخروجه في العدين . وينظر في كفن المرأة إلى مثل ثيابها عند زيارة ابويها ، والكفن ثلاثة أنواع كفن السنة ، وكفن الكفاية ، وكفن الضرورة، وكل منها إما أن يكون للرجل أو للمرأة . فكفن السنة للرجال والنساء قميص وإزار ولفافة، والقميص من أصل العنق إلى القدم، والإزار من قرن الرأس إلى القدم ، ومشله للفاقة ، وي زاد للمرأة على ذلك حمار يستروجهها . وخرقة تربط تديها . ولا يعمل للقميص أكمام ولا فتحات في ذيلة وتزاد للفاقة عند رأسه وقدمه كي يمكن ربط أعلاها وأسفلها فلا يظهر من الميت شيء . ويجوز ربط أوسطها بشريط من قماش الكفن إذا خيف انفراجها . وأما كفن الكفاية فهو الاقتصار على الإزار واللفافة أو مع الخمار وخرقة التدين للنساء مع ترك القميص فهما فيكفي هذا بدون كراهة ، وأما كفن الضرورة فهو ما يوجد حال الضرورة ولو بقدر ما يستر العورة . وإن لم يوجد شيء يغسل ويجعل عليه الاذخران وجد ويصلى على قبره وإذا كان للمرأة ضفائر وضعت على صدرها بين القميص والإزار . ويندب تغيير الكفن كما تقدم . وهذا وإذا كان مال الميت قليلا وورثته كثيرون أو كان مدينا يقتصر على كفن الكفاية .

وكيفية التكفين أن يسط للرجل اللفافة ثم يسط عليها إزار ثم يوضع الميت على الإزار ويقميص ثم يطوى الإزار عليه من قبل اليسار ثم من قبل اليمين . =

= وأما المرأة فتبسط لها اللقافة والإزار ثم توضع على الإزار وتلبس الدرع ويعمل شعرها صغيرتين على صدرها فوق الدرع ثم يجعل الخمار فوق ذلك ثم يطوى الإزار واللقافة ثم الخرقعة بعد ذلك تربط فوق الأكفان وفوق القدمين .

المالكية — قالوا يندب زيادة الكفن على ثوب واحد بالنسبة للرجل والمرأة، والأفضل أن يكفن الرجل في خمسة أشياء، قيص له أكام وإزار، وعمامة لها (عذبة) قدر ذراع تطرح على وجهه، ولقافتان، وأن تكفن المرأة في سبعة أشياء، إزار وقيص ونحار وأربع لقائف . ولا يزداد على ما ذكر للرجل ولا للمرأة إلا (الحفاظ) وهو خرقعة تجعل فوق القطن المجعل بين الفخذين مخافة ما يخرج من أحد السيليين . ويندب أن يكون الكفن أبيض، ويجوز التكفين بالمصبوغ بالزعفران أو الورس (نبت أصفر بالين)، ويكره بالمعصر والأخضر وكل ما ليس بأبيض غير المصبوغ بالزعفران والورس ويكره أيضا بالحرير والخز والتجس، ومحل الكراهة في ذلك كله إن وجد غيره وإلا فلا كراهة، ويجب تكفين الميت فيما كان يلبسه لصلاة الجمعة ولو كان قديما، وإذا تنازع الورثة فطلب بعضهم تكفينه فيما كان يلبسه في الجمعة وطلب البعض الآخر تكفينه في غيره قضى للفرق الأول . ويندب تبخير الكفن وأن يوضع الطيب داخل كل لقافة وعلى قطن يجعل بمنافذه كأنفيه وفتحه وعينه وأذنيه ومخرجه، والأفضل من الطيب الكافور كما تقدم . ويندب ضمير شعر المرأة وإلقائه من خلفها .

الحنابلة — قالوا الكفن نوعان : واجب، ومسنون . فالواجب ثوب يستتر جميع بدن الميت مطلقا ذكرًا كان أو غيره، ويجب أن يكون الثوب مما يلبس في الجمع والأعياد إلا إذا أوصى بأن يكفن بأقل من ذلك فتنفذ وصيته، ويكره تكفينه فيما هو أعلى من ملبوسه، مثله في الجمع والأعياد ولو أوصى بذلك . وأما المسنون فيختلف باختلاف الميت . فإن كان رجلا سن تكفينه في ثلاث لقائف بيض من قطن، ويكره الزيادة عليها كما يكره أن يجعل له عمامة، وكفينه أن تبسط =

مبحث صلاة الجنازة

هى فرض كفاية على الأحياء إذا فعلها البعض ولو واحدا سقط عن الباقيين ،
ولها أركان وشروط تتعلق بالمصلى وشروط تتعلق بالميت . وسنن ومندوبات .

أركانها

فأما أركانها فمنها النية^(١) وقد تقدم الكلام عليها فى الصلاة ، ومنها التكبيرات وهى :
أربع بتكبيرية الاحرام . وكل تكبيرة منها بمنزلة ركعة ، ومنها القيام فيها الى أن تم

= اللغائف على بعضها ثم تجزى بعود ونحوه ويوضع الميت عليها ، ويسن أن تكون اللغافة
الظاهرة أحسن الثلاث وأن يجعل الحنوط (وهو أخلاط من طيب) فيما بينهما
ثم يجعل قطن محنط بين أليتيه وتشد فوقه خرقة مشقوفة الطرف كالسراويل
ويحسن تطيب الميت كله ثم يرد طرف اللغافة العليا الأيمن على شق الميت الأيسر
وطرفها الأيسر على شقه الأيمن ثم يفعل باللغافة الثانية والثالثة كذلك ويجعل أكثر
الزائد من اللغائف عند رأسه ثم تربط هذه اللغائف عليه ثم تحل إذا وضع فى القبر ،
وأما الأثني والخثي البالغان فيكفنان فى خمسة أثواب بيض من قطن وهى ، إزار .
ونعار ، وقميص ، ولغافتان . والكيفية فى اللغافتين كما تقدم . والنجار يجعل على الرأس
والإزار فى الوسط والقميص يلبس لها ، ويسن أن يكفن الصبي فى ثوب واحد
وأن تكفن الصبية فى قميص ولغافتين ، ويكره التكفين بالشعر والصوف والمزغفر
والمعصر والرقيق الذى يحدّد الأعضاء أما الرقيق الذى يشف عما تحته فلا يكفى ،
ويجوز التكفين بالجلد والحرير ولو لامرأة وكذا بالمذهب والمفضض ، ويجوز
التكفين بالحرير والمذهب والمفضض إن لم يوجد غيرها .

(١) الحنفية والحنابلة — قالوا النية شرط لا ركن لأنها كالصلاة .

فلو صلاها قاعدا بغير عذر لم تصح ، ومنها الدعاء لليت ، وفي محله وصفته تفصيلا
المذاهب .^(١)

(١) المالكية — قالوا يجب الدعاء عقب كل تكبيرة حتى الرابعة على المئتمند ، وأقله أن يقول اللهم اغفر له ونحو ذلك ، وأحسنه أن يدعو بدعاء أبي هريرة رضي الله عنه : وهو أن يقول بعد حمد الله تعالى : والصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم ، اللهم إنه عبدك وأبن عبدك وأبن أمك كان يشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك وأن محمدا عبدك ورسولك وأنت أعلم به . اللهم إن كان محمدا فزد في إحسانه وإن كان مسيئا فتجاوز عن سيئاته . اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده ، ويقول في المرأة اللهم إنها أمك وبنت عبدك وبنت أمك ويستمر في الدعاء المتقدم بصيغة التانيث ، ويقول في الطفل الذكر اللهم إنه عبدك وأبن عبدك أنت خلقتهم ورزقتهم وأنت تحييهم . اللهم اجعله لوالديه سلفا وذنرا وفرطا وأجرا وثقل به موازينهما وأعظم به أجورهما ولا تفتنا وإياهما بعده ، اللهم أحقه بصالح سلف المؤمنين كفضالة إبراهيم وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وعافه من فتنة القبر وعذاب جهنم . فإن كان يصلي على ذكر وأثنى معا يغلب الذكر على الأثنى فيقول لهما عبدك وأبنا عبدك وأبنا أمتيك الخ ، وكذا إذا كان يصلي على جماعة من رجال ونساء فانه يغلب الذكور على الإناث فيقول اللهم انهم عبيدك وأبناء عبيدك الخ . فإن كن نساء يقول : اللهم انهن إماءك وبنات عبيدك وبنات إماءك كن يشهدن الخ ، وزاد على الدعاء المذكور في حق كل ميت بعد التكبيرة الرابعة ، اللهم اغفر لأسلافنا وأفرادنا ومن سبقنا بالإيمان اللهم من أحييته منا فأحيه على الإيمان ومن توفيته منا فتوفه على الإسلام واغفر للمسلمين والمسلمات ثم يسلم .

الحنفية — قالوا الدعاء يكون بعد التكبيرة الثالثة ولا يجب الدعاء بصيغة خاصة بل المطلوب الدعاء بأمور الآخرة ، والأحسن أن يدعو بالمأثور في حديث =

== عوف بن مالك وهو : اللهم اغفر له وأرحمه وعافه وأعف عنه وأكرم نزله ووسع مدخله وأغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجته وأدخله الجنة وأعذه من عذاب القبر ومن عذاب النار . هذا إذا كان الميت رجلا فإن كان أنثى يبدل ضمير المذكر بضمير الأنثى ولا يقول وزوجا خيرا من زوجها . وإن كان طفلا يقول : اللهم اجعله لنا فرطا . اللهم اجعله لنا ذنرا وأجرا اللهم اجعله لنا شافعا ومشفعا فإن كان لا يحسن المصلى هذا الدعاء دعا بما شاء .

الشافعية — قالوا يشترط في الدعاء أن يكون بعد التكبيرة الثالثة، وأن يكون الدعاء مشتملا على طلب الخير للميت الحاضر فلو دعا للأومنين بغير دعاء له بخصوصه لا يكفي إلا إذا كان صبيا فإنه يكفي كما يكفي الدعاء لوالديه، وأن يكون المطلوب به أمرا أخرويا كطلب المغفرة والرحمة ولو كانت الميت غير مكلف كالصبي والمجنون الذي بلغ مجنونا واستمر كذلك إلى الموت، ولا يتقيد المصلى في الدعاء بصيغة خاصة ولكن الأفضل أن يدعو بالدعاء المشهور عند الأمن من تغير رائحة الميت فإن خيف ذلك وجب الاقتصاد على الأقل، والدعاء المشهور هو : اللهم هذا عبدك وأبن عبدك نرج من روح الدنيا وسعته ومحبه وأحبابه فيها إلى ظلمة القبر وما هو لاقية . كان يشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك وأن سيدنا محمدا صلى الله عليه وسلم عبدك ورسولك وأنت أعلم به منه . اللهم انه نزل بك وأنت خير منزل به وأصبح فقيرا إلى رحمتك وأنت غني عن عذابه وقد جئناك راغبين إليك شفعاء له . اللهم إن كان محسنا فزد في إحسانه وإن كان مسيئا فتجاوز عنه ولقه برحمتك ووقه فتنه القبر وعذابه وأفسح له في قبره وجاف الأرض عن جنبيه ولقه برحمتك الأمن من عذابك حتى تبعته آمنا إلى جنتك برحمتك يا أرحم الراحمين ، ويستحب أن يقول قبله : اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأنثانا ، اللهم من أحييته منا فأحيه على الإسلام ومن توفيته منا فتوفه على الإيمان، اللهم لا تحرمنا أجره . ويندب أن ==

= يقول قبل الدعائين المذكورين اللهم اغفر له وأرحمه وعافه وأعف عنه وأكرم نزله ووسع مدخله وأغسله بالماء والثلج والبرد وثقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجته وأعدّه من عذاب القبر وقتته ومن عذاب النار . وينبغي أن يلاحظ قارئ الدعاء التذكير والتأنيث والتثنية والجمع بما يناسب حال الميت الذي يصلى عليه ، وله أن يذكر مطلقا بقصد الشخص وأن يؤث مطلقا بقصد الجناة ، ويصح أن يقول في الدعاء على الصغير بدل الدعاء المذكور . اللهم أجعله فرطا لأبويه وسلفا وذخرا وعظمة واعتبارا وشفيعا وثقل به موازينهما وأفرغ الصبر على قلوبهما ولا تفتنهما بعده ولا تحرمهما أجره .

الحنبالة — قالوا محل الدعاء بعد التكبيرة الثالثة ويجوز عقب الرابعة ولا يصح عقب سواهما وأقل الواجب بالنسبة للكبير - اللهم اغفر له ونحوه وبالنسبة للصغير اللهم اغفر لوالديه بسببه ونحو ذلك ، والمسنون الدعاء بما ورد ، ومنه اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأنثانا إنك تعلم متقلبنا ومثوانا وأنت على كل شيء قدير . اللهم من أحييته منا فأحيه على الإسلام والسنة ومن توفيته منا فتوفه عليهما . اللهم اغفر له وأرحمه وعافه وأعف عنه وأكرم نزله ووسع مدخله وأغسله بالماء والثلج والبرد وثقه من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وزوجا خيرا من زوجته وأدخله الجنة وأعدّه من عذاب القبر ومن عذاب النار وأفسح له قبره وتور له فيه ، وهذا الدعاء للميت الكبير ذكرا كان أو أنثى إلا أنه يؤث الضامير في الآتي ، وإن كان الميت صغيرا أو بلغ مجنونا واستقر على جنونه حتى مات قال في الدعاء اللهم أجعله ذخرا لوالديه وفرطا وأجرا وشفيعا مجابا . اللهم ثقل به موازينهما وأعظم به أجورهما وألحقه بصالح سلف المؤمنين وأجعل له في كفالة إبراهيم وقه برحمتك عذاب الجحيم ، يقال ذلك في الذكر والأنثى إلا أنه يؤث في المؤنث .

ومنها السلام بعد التكبيرة الرابعة . ومنها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبيرة الثانية . وأما قراءة الفاتحة في صلاة الجنائز ففيها اختلاف في المذاهب .^(٢)

شروط صلاة الجنائز

وأما شروطها : فمنها أن يكون الميت مسلماً فتحرم الصلاة على الكافر لقوله تعالى : ﴿وَلَا تَصَلُّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا﴾ . ومنها أن يكون الميت حاضراً فلا تجوز الصلاة على الغائب . أما صلاة النبي صلى الله عليه وسلم على النجاشي فهي

(١) الحنفية — قالوا أن السلام فيها ليس ركناً وإنما هو واجب بكافٍ الصلوات .

(٢) الحنفية — قالوا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبيرة الثانية مسنونة وليست ركناً .

المالكية — قالوا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مندوبة عقب كل تكبيرة قبل الشروع في الدعاء .

(٣) الحنفية — قالوا قراءة الفاتحة بنية التلاوة في صلاة الجنائز مكروهة تحريماً . أما بنية الدعاء بخاتمة .

الشافعية — قالوا قراءة الفاتحة في صلاة الجنائز ركن من أركانها والأفضل قراءتها بعد التكبيرة الأولى ومتى شرع فيها بعد التكبيرة الأولى وجب إتمامها ولا يجوز قطعها ولا تأخيرها إلى ما بعدها فإن فعل ذلك بطلت صلاته وهذا في غير المسبوق . أما المسبوق فيتعين عليه أن يقرأها عقب تكبيرته الأولى .

الحنابلة — قالوا قراءة الفاتحة فيها ركن ويجب أن تكون بعد التكبيرة الأولى .

المالكية — قالوا قراءة الفاتحة فيها مكروهة تنزيهاً .

خصوصية له^(١) . ومنها تطهير الميت فلا تجوز الصلاة عليه قبل الغسل أو التيمم . ومنها أن يكون الميت مقدما أمام القوم فلا تصح الصلاة عليه إذا كان موضوعا خلفهم^(٢) . ومنها أن لا يكون الميت محمولا على دابة أو على أيدي الناس أو أعناقهم وقت الصلاة^(٣) . ومنها أن لا يكون شهيدا وسيأتي بيانه في مبحث خاص فتحرم الصلاة عليه لحرمه غسله^(٤) . ومنها أن يكون الحاضر من بدن الميت الجزء الذي يلزم تغسله ، على ما تقدم في الغسل ، وتجب الصلاة على السقط إذا كان غسله واجبا على ما تقدم تفصيله في المذاهب . وأما شروطها المتعلقة بالمصل فهي شروط الصلاة من النية والطهارة واستقبال القبلة وستر العورة ونحو ذلك .

سنن صلاة الجنائز

وأما سنن صلاة الجنائز فمفصلة في المذاهب^(٥) .

(١) الجنائز — قالوا تجوز الصلاة على الغائب إن كان بعد موته بشهر فأقل .

الشافعية — قالوا تصح الصلاة على الغائب عن البلد من غير كراهة .

(٢) المالكية — قالوا الواجب حضور الميت . وأما وضعه أمام المصل

بحيث يكون عند منكبي المرأة ووسط الرجل فمندوب .

(٣) الشافعية والمالكية — قالوا تجوز الصلاة على الميت المحمول على دابة

أو أيدي الناس أو أعناقهم .

(٤) الحنفية — قالوا إن الشهيد لا يغسل ولكن تجب الصلاة عليه .

(٥) الحنفية — قالوا يسن الثناء بعد التكبيرة الأولى ، وهو سبحانهك اللهم

وبحمدك إلى آخر ما تقدم في سنن الصلاة ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

بعد التكبيرة الثانية ، والدعاء على القول بأنه ليس ركنا . ويندب أن يقوم الامام

بجلاء صدر الميت سواء كان ذكرا أو أنثى كبيرا أو صغيرا . ويندب أيضا أن تكون =

= صفوف المصلين عليه ثلاثة لقوله صلى الله عليه وسلم (من صلى عليه ثلاثة صفوف غفر له) فلو كان عدد المصلين سبعة تقدم واحد ثم ثلاثة ثم اثنان ثم واحد .

المالكية — قالوا ليس لصلاة الجنازة سنن بل لها مستحبات وهي الإسراع بها . ورفع اليدين عند التكبيرة الأولى فقط حتى يكونا حذو أذنيه كما في الاحرام لغيرها من الصلوات . وابتداء الدعاء بحمد الله تعالى والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم . ووقوف الامام والمنفرد على وسط الرجل وعند منكب المرأة ويكون رأس الميت عن يمينه رجلا كان أو امرأة إلا في الروضة الشريفة فانه يكون عن يساره ليكون جهة القبر الشريف وأما المأموم فيقف خلف الامام كما يقف في غيرها من الصلاة وقد تقدم في صلاة الجماعة . وجهر الامام بالسلام والتكبير بحيث يسمع من خلفه وأما غيره فيسر فيها .

الحنابلة — قالوا سنتها فعلها في جماعة . وأن لا ينقص عدد كل صف عن ثلاثة ان كثر المصلون وإن كانوا ستة جعلهما الامام صفين وإن كانوا أربعة جعل كل اثنين صفًا ولا تصح صلاة من صلى خلف الصف كغيرها من الصلاة . وأن يقف الامام والمنفرد عند صدر الذكر أو وسط الأثنى وأن يسر بالقراءة والدعاء فيها .

الشافعية — قالوا سنتها التعوذ قبل الفاتحة . والأمين بها . والإسراع بكل الأقوال التي فيها ولو فعلت ليلا إلا اذا احتيج لجهر الامام أو المبلغ بالتكبير والسلام فيجهران بها . وفعلها في جماعة . وأن يكون ثلاثة صفوف اذا أمكن وأقل الصف اثنان ولو بالامام ولا تكرر مساواة المأموم للامام في الوقوف حيثئذ ، وأكل الصلاة على النبي عليه السلام ، وقد تقدم في سنن الصلاة . والصلاة على الآل دون السلام عليهم وعلى النبي عليه السلام . والتحميد قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء لأئمتين والمؤمنات بعد الصلاة على النبي والدعاء المأثور في صلاة الجنازة . والتسليمة الثانية . وأن يقول بعد التكبيرة الرابعة قبل السلام . اللهم لا تعزها أجره ...

مبحث الاحق بالصلاة على الميت

في الأحق بالصلاة على الميت اختلاف في المذاهب .

= ولا تفتنا بعده ثم يقرأ آية (الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به) الآية وأن يقف الإمام أو المنفرد عند رأس الذكر وعند حجر الأئمة أو الخشي . وأن يرفع يده عند كل تكبيرة ثم يضعهما تحت صدره . وأن لا ترفع الجنازة حتى يتم المسبوق صلاته . وأن تكرر الصلاة عليه من أشخاص متغايرين . أما إعادتها ممن أقاموها أولاً فمكروهة، ومن السنن ترك دعاء الافتتاح وترك السودة ويكره أن يصلي عليه قبل أن يكفن .

(١) الحنفية — قالوا يقدم في الصلاة عليه السلطان إن حضر، ثم نائبه وهو أمير مصر، ثم القاضي، ثم صاحب الشرطة، ثم امام الحى اذا كان أفضل من ولى الميت، ثم ولى الميت على ترتيب العصبية في النكاح فيقدم الابن، ثم ابن الابن وان سفل، ثم الأب ثم الجد وارث علا ثم الأخ الشقيق ثم الأخ لأب، ثم ابن الأخ الشقيق، وهكذا الأقرب فالأقرب كما هو مفصل في باب النكاح، فان لم يكن له ولى قدم الزوج ثم الجيران، واذا أوصى لأحد بأن يصلي عليه أو بأن يغسله فهى وصية باطلة لا تنفذ، ولمن له حق التقدم أن يأذن غيره في الصلاة .

الحنابلة — قالوا الأولى بالصلاة عليه إماما . وصيه العدل، ثم السلطان، ثم نائبه، ثم أب الميت وإن علا، ثم ابنه وإن نزل، ثم الأقرب فالأقرب على ترتيب الميراث، ثم ذؤوا الأرحام ثم الزوج فان تساوى الأولياء في القرب كاخوة أو أعمام قدم الأفضل منهم على ترتيب الإمامة، وقد تقدمت في صلاة الجماعة فإن تساؤوا في جميع جهات التقديم أفرع بينهم عند التنازع، واذا أناب الولي عنه واحدا كان بمنزلة فيقدم على من يليه في الرتبة بخلاف نائب الوصى فلا يكون بمنزلة. الشافعية — قالوا الأولى بإمامتها أب الميت وإن علا، ثم ابنه وإن سفل ثم الأخ الشقيق ثم الأخ لأب . ثم ابن الأخ الشقيق . ثم ابن الأخ لأب . وهكذا =

مبحث كيفية صلاة الجنائزة مفصلة

قد ذكرت كيفية صلاة الجنائزة مفصلة في ذيل الصحيفة عند كل مذهب .^(١)

== على ترتيب الميراث، فإن لم يكن قريب قدم معتق الميت . ثم عصيته الأقرب فالأقرب، ثم الإمام الأعظم أو نائبه . ثم ذورا الأرحام الأقرب فالأقرب، ويقدم الأسن في الاسلام العدل عند التساوى في درجة كابنتين . ثم الأفقه والاقراء والأورع . وإذا أوصى بالصلاة عليه لغير من يستحق التقدم ممن ذكر فلا تنفذ وصيته .

المالكية — قالوا الأخق بالصلاة على الميت من أوصى الميت بأن يصلى عليه اذا كان الايصاء لرجاء بركة الموصى له والا فلا . ثم الخليفة وهو الامام الأعظم . وأما نائبه فلا حق له في التقدم إلا اذا كان نائباً عنه في الحكم والخطبة، ثم أقرب العصبية فيقدم الابن ثم ابنه ثم الأب ثم الأخ ثم ابن الأخ . ثم الجد . ثم العم ثم ابن العم . وهكذا فان تعددت العصبية المتساوون في القرب من الميت قدم الأفضل منهم لعم . وزيادة فقه او حديث ونحو ذلك، ولا حق لزواج الميت في التقدم بخلاف السيد فله الحق ويكون بعد العصبية، فان لم يوجد عصبية ولا سيد فالأجانب سواء الا أنه يقدم الأفضل منهم كما في صلاة الجماعة وقد تقدم .

(١) الحنفية — قالوا صفتها أن يقوم المصلى بجذاء صدر الميت ثم ينوى أداء فريضة صلاة الجنائزة عبادة لله تعالى ثم يكبر للاحرام مع رفع يديه حين التكبير ثم يقرأ الشاء ثم يكبر تكبيرة أخرى بدون أن يرفع يديه ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يكبر ثالثة بدون رفع يديه أيضا ثم يدعو لليت وجميع المسلمين والأحسن أن يكون بالدعاء السابق ثم يكبر رابعة بدون رفع يديه أيضا . ثم يسلم تسليمتين احدهما عن يمينه وينوى بها السلام على من على يمينه . ثانيتهما على يساره وينوى بها السلام على من على يساره ولا ينوى السلام على الميت في التسليمتين ويسر في الكل الا في التكبير .

== المالكية — قالوا صفتها أن يقوم المصلى عند وسط الميت أن كان رجلا وعند منكيه أن كان امرأة ثم ينوي الصلاة على من حضر من أموات المسلمين ثم يكبر تكبيرة الإحرام مع رفع يديه عندها كما في الصلاة ثم يدعو كما تقدم ثم يكبر تكبيرة ثانية بدون رفع يديه ثم يدعو أيضا ثم يكبر ثالثة بدون رفع يديه ثم يدعو ثم يكبر رابعة بدون رفع ثم يدعو ثم يسلم تسليمة واحدة على يمينه يقصد بها الخروج من الصلاة كما تقدم في الصلاة ولا يسلم غيرها ولو كان مأموما ويندب الإسراع بكل أقوالها إلا الامام فيجهر بالتسليم والتكبير لسمع المأمومون كما تقدم ويلاحظ في كل دعاء أن يكون مبدوءا بحمد الله تعالى وصلاة على نبيه عليه السلام .

الشافعية — قالوا كيفيتها أن يقف الامام أو المقتدر عند رأسه أن كان ذكرا وعند عجزه أن كان أنثى أو خشي ثم ينوي بقلبه قائلا بلسانه نويت أصلي أربع تكبيرات على من حضر من أموات المسلمين فرض كفاية لله تعالى . ثم يكبر تكبيرة الاحرام وان كان مقتديا ينو الاقتداء ثم يقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بدون دعاء الافتتاح . ثم يقرأ الفاتحة ولا يقرأ سورة بعدها ثم يكبر التكبيرة الثانية ثم يقول اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما صليت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما باركت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد . ثم يكبر التكبيرة الثالثة ويدعو بعدها للميت بأى دعاء أخروى والأفضل أن يكون بالدعاء المتقدم . ثم يكبر التكبيرة الرابعة ويقول بعدها اللهم لا تحرمتنا أجره ولا تفتنا بعده ثم يقرأ قوله تعالى ﴿ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ ﴾ الآية ثم يسلم التسليمة الأولى ينوي بها من على يمينه ثم يسلم الثانية ناويا بها من على يساره . ويرفع يديه عند كل تكبيرة ويضعهما تحت صدره كما في الصلاة .

الحنابلة — قالوا صفتها أن يقف المصلى عند صدر الذكر ووسط الأنثى ثم ينوي الصلاة على من حضر من أموات المسلمين أو على هذا الميت ونحو ذلك ثم يكبر للاحرام مع رفع يديه كما في الصلاة ثم يتعوذ ثم يسلم ثم يقرأ الفاتحة ولا يزيد ==

أحكام عامة تتعلق بصلاة الجنازة

(أولاً) إذا زاد الإمام في التكبير على أربع أو نقص عنها ففي متابعة المأمومين إياه وصحة الصلاة تفصيل ^(١).

= عليها ثم يكبر تكبيرة ثانية رافعا يديه ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كما في التشهد الأخير ثم يكبر تكبيرة ثالثة مع رفع يديه ثم يدعو لليت كما تقدم ثم يكبر رابعة مع رفع يديه أيضا ولا يقول بعدها شيئا و يصبر قليلا ساكنا ثم يسلم تسليمة واحدة ولا بأس بتسليمة ثانية .

(١) الحنفية — قالوا إذا زاد الإمام عن أربع فالمقتضى لا يتابعه في الزيادة بل ينتظر حتى يسلم معه وصحت صلاة الجميع أما إذا نقص عنها فتبطل صلاة الجميع إن كان النقص عمداً فإن كان سهواً فالحكم حكم نقص ركعة في الصلاة إلا أنه لا يسجد للسهو في صلاة الجنازة وقد تقدم حكم نقصان ركعة في الصلاة .

الشافعية — قالوا لو زاد عن الأربع فلا يتابعه المأموم بل ينوي المفارقة بقلبه ويسلم قبله أو ينتظره ليسلم معه والأفضل الانتظار وتصح صلاة الكل إلا إذا وإلى الإمام رفع يديه في التكبيرات الزائدة ثلاث مرات فإن الصلاة تبطل عليه وعلى المأمومين أن ينتظروه . وإن نقص عنها بطلت عليه وعلى المأمومين إن كان النقص عمداً فإن كان سهواً تداركه كالصلاة ولا يسجد للسهو هنا .

المالكية — قالوا إذا زاد الإمام عن الأربع عمداً أو سهواً كره للمأمومين أن ينتظروه بل يسلمون دونة وصحت صلاته وصلاتهم وإن نقص عنها عمداً وهو يرى ذلك مذهبا له فلا يتبعه المأمومون في النقص بل يكون التكبير أربعاً وصحت صلاة الجميع . وأما إذا نقص عمداً وهو لا يرى ذلك مذهبا فإن صلاته تبطل وتبطل صلاة المأمومين تبعاً لبطولان صلاته فإن نقص سهواً سمح له المأمومون فإن رجع عن قرب وكل التكبير كما هو معه وصحت صلاة الجميع ، وإن لم يرجع أو لم =

(ثانياً) إذا جاء المأموم إلى صلاة الجنازة فوجد الإمام قد كبر قبله تكبيرة أو أكثر من تكبيرة ففي حكمه تفصيل^(١).

= يتنبه إلا بعد زمن طويل كما تقدم في الصلاة كلوا هم وصحت صلاتهم وبطلت صلاته .

الحنابلة — قالوا إذا زاد الإمام على أربع تكبيرات تابعه المأمومون في الزيادة إلى سبع تكبيرات فإن زاد على السبع نهوه ولا يجوز لهم أن يسلموا قبله وتصح صلاة الجميع وإن نقص عنها فإن كان عمداً بطلت صلاة الجميع وإن كان سهواً فلا يسلم المأمومون بل ينهونه فإن أتى بما تركه عن قرب صححت صلاة الجميع وإن طال الفصل أو وجد من الإمام منافي للصلاة بطلت صلاة الإمام وتبطل صلاة المأمومين إن لم ينووا المفارقة وإلا صححت .

(١) الحنفية — قالوا إذا جاء المأموم فوجد الإمام قد فرغ من التكبيرة الأولى واشتغل بالثناء أو الثانية واشتغل بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أو الثالثة واشتغل بالدعاء فلا يكبر في الحال بل ينتظر إمامه ليكبر معه فإن لم ينتظره وكبر فلا تفسد صلاته ولكن لا يحسب هذه التكبيرة ثم بعد سلام الإمام يأتي المسبوق بالتكبيرات التي فاته إن لم ترفع الجنازة فوراً فإن رفعت فوراً سلم ولا يقضى ما فاته من التكبيرات فلو جاء بعد أن كبر الإمام التكبيرة الرابعة وقبل أن يسلم فالصحيح أن يدخل معه ثم يتم بعد سلامه على التفصيل السابق .

المالكية — قالوا إذا جاء المأموم فوجد الإمام مشغولاً بالدعاء فإنه يجب عليه أن لا يكبر وينتظر حتى يكبر الإمام فيكبر معه فإن لم ينتظر وكبر صححت صلاته ولا يحسب هذه التكبيرة في حالة الانتظار وعدمه وإذا سلم الإمام قام المأموم لفضاء ما فاته من التكبير سواء رفعت الجنازة فوراً أو بقيت إلا أنه إذا بقيت الجنازة دعا عقب كل تكبيرة يقضيها وإن رفعت فوراً وإلى التكبير ولا يدعو لثلاث يكون مصلياً على غائب والصلاة على الغائب ممنوعة كما تقدم . أما إذا جاء المأموم وقد فرغ الإمام =

(ثالثاً) يكره تكرار الصلاة على الجنائزة فلا يصلى عليها إلا مرة واحدة حيث كانت الصلاة الأولى جماعة فإن صلى عليها أولاً بدون جماعة أعيدت ندباً في جماعة ما لم يدفن^(١).

= ومن معه من التكبير الرابعة فلا يدخل معه على الصحيح لأنه في حكم التشهد فلو دخل معه يكون مكرراً للصلاة على الميت وتكرارها مكروه .

الحنبلة — قالوا اذا جاء المأموم فوجد الامام قد كبر التكبير الأولى واشتغل بالقراءة أو الثانية واشتغل بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أو الثالثة واشتغل بالدعاء فانه يكبر فوراً ولا ينتظر الامام حتى يرجع الى التكبير ثم يتبع الامام فيما يفعله ثم يقضى بعد سلام امامه ما فاته على صفته بأن يقرأ الفاتحة بعد أول تكبيره يأتي بها بعد سلام الامام ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية ان لم يخف رفع الجنائزة فان خشي رفعها كبر تكبيراً متتابعاً بدون دعاء ونحوه وسلم ويجوز له أن يسلم بدون أن يقضى ما فاته كما يجوز له أن يدخل مع الامام بعد التكبير الرابعة ثم يقضى الثلاثة استحباً .

الشافعية — قالوا اذا جاء المأموم فوجد الامام قد فرغ من التكبير الأولى أو غيرها واشتغل بما بعدها من قراءة أو غيرها فانه يدخل معه ولا ينتظر حتى يكبر التكبير الثالثة الا أنه يسير في صلاته على نظم الصلاة لو كان منفرداً فبعد أن يكبر التكبير الأولى يقرأ من الفاتحة ما يمكنه قراءته قبل تكبير الامام ويسقط عنه الباقي ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية وهكذا فاذا فرغ الامام أتم المأموم صلاته على النظم المذكور سواء بقيت الجنائزة أو رفعت واذا لم يمكنه قراءة شيء من الفاتحة بأن كبر امامه عقب تكبيره هو للاحرام كبر معه وتحمل الامام عنه كل الفاتحة .

(١) الشافعية — قالوا تسن الصلاة على الجنائزة مرة أخرى لمن لم يصلى أولاً ولو بعد الدفن .

مكان صلاة الجنائزة

تكره الصلاة على الميت في المساجد وإن كان الميت خارج المسجد كما يكره إدخاله في المسجد من غير صلاة .

مبحث الشهيد

في حدّ الشهيد وحكمه وأقسامه تفصيل في المذاهب .^(١)

= الحنابلة — قالوا يجوز تكرار الصلاة على الجنائزة لمن لم يصل أولاً ولو بعد الدفن كما تقدم ويكره التكرار لمن صلى أولاً .

(١) الحنابلة — قالوا تباح الصلاة على الميت في المساجد إن لم يخش تلويث المسجد وإلا حرمت الصلاة عليه وجرم إدخاله .

الشافعية — قالوا يندب الصلاة على الميت في المسجد .

(٢) الحنفية — قالوا الشهيد هو من قتل ظلماً سواء قتل في حرب أو قتله باغ أو حربي أو قاطع طريق أو لص ولو كان قتله بسبب غير مباشر. وينقسم إلى ثلاثة أقسام : (الأول) الشهيد الكامل وهو شهيد الدنيا والآخرة ، ويشترط في تحقق الشهادة الكاملة ستة شروط ، وهي : العقل، والبلوغ، والاسلام، والطهارة من الحدث الأكبر، والحليض، والنفاس، وأن يموت عقب الإصابة بحيث لا يأكل ولا يشرب ولا ينام ولا يتداوى ولا ينتقل من مكان الإصابة إلى خيمته أو منزله جياً ولا يمضي عليه وقت صلاة وأن يجب بقتله القصاص وإن رفع القصاص لعارض كصلب ونحوه أما إذا وجب بقتله عوض مالى كما إذا قتل خطأ فإنه لا يكون كامل الشهادة، ويدخل في هذا القسم من قتل مدافعا عن ماله أو نفسه أو المسلمين أو أهل الذمة . لكن بشرط أن يقتل بمحدد. وحكم هذا القسم من الشهداء أنه لا ينسل إلا لنجاسة أصابته غير دمه ويكفن في أثوابه بعد أن يترج عنه ما لا يصلح للكفن مثل الفرو والحشو والفلنسوة والخلف والسلاح والدرع بخلاف السراويل وكذلك الحشو والفرو إذا لم =

= يوجد غيرها ثم يزداد إن نقص ما عليه من كفض السنة وينقص إن زاد ما عليه عن ذلك ويصلى عليه ويدفن بدمه وثيابه . (الثاني) من الشهداء شهيد الآخرة فقط وهو كل من فقد شرطاً من الشروط السابقة بأن قتل ظالماً وهو جنب أو حائض أو نفساء أو لم يمت عقب الإصابة أو كان صغيراً أو مجنوناً أو قتل خطأ ووجب بقتله مال فهو لاء ليسوا كاملين الشهادة إلا أنهم شهداء في الآخرة لهم الأجر الذي وعد به الشهداء يوم القيامة فيجب تغسيلهم وتكفينهم والصلاة عليهم كغيرهم ومثل هؤلاء في شهادة الآخرة الفرق والحرق ومن مات بسقوط جدار عليه . وكذا الغرباء والموتى بالوباء وبداء الاستسقاء أو الاسهال أو ذات الجنب أو النفاس أو السلس أو الصرع أو الحمى أو لدغ العقرب ونحوه كالموتى في أثناء طلب العلم والموتى ليلة الجمعة . ومثل هؤلاء يغسلون ويكفنون ويصلى عليهم وإن كان لهم اجر الشهداء في الآخرة . (الثالث) الشهيد في الدنيا فقط وهو المناق في قتل في صفوف المسلمين ونحوه وهذا لا يغسل . ويكفن في ثيابه ويصلى عليه اعتباراً بالظاهر .

الحسابلة — قالوا الشهيد هو من مات بسبب قتال كفار حين قيام القتال ولو كان غير مكلف أو كان غالاً (بأن كتم من الغنيمة شيئاً) رجلاً كان أو امرأة وحكمه أنه يحرم غسله والصلاة عليه ويجب دفنه بثيابه التي قتل فيها إلا إذا وجب غسله غير غسل الاسلام قبل قتله فإنه يجب غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه بدمه الذي عليه إلا إذا كانت عليه نجاسة غير الدم فإنه يجب غسلها ويجب نزع ما كان عليه من سلاح أو جلود وأن لا يزداد أو ينقص من ثيابه التي قتل فيها فإن سلبت عنه وجب تكفينه في غيرها ومثل الشهيد المتقدم المقتول ظالماً بأن قتل وهو يدافع عن عرضه أو ماله ونحو ذلك فإنه لا يغسل ولا يصلى عليه ولا يكفن بل يدفن بثيابه بخلاف من ترذى عن دابته في الحرب أو عن شاهر جيل بغير فعل العدو فمات بسبب ذلك أو عاد سهمه اليه فمات أو وجد بعد المعركة ميتاً أو جرح ثم حمل فأكل أو شرب أو عطش أو طال بقاؤه عرفاً فإنه يجب غسله وتكفينه والصلاة عليه كغير الشهداء وإن كان من الشهداء يوم القيامة .

=

= والشهيد الذى تقدم بيانه هو شهيد الدنيا والآخرة . وهناك شهيد الآخرة وهو من لم تتوفر فيه الشروط السابقة إلا أن الآثار الصحيحة دلت على أنه من الشهداء يوم القيامة وذلك نحو من مات بالطاعون أو وجع البطن أو الغرق أو الشرق أو بالحرق أو بالهدم أو بذات الجنب أو بالسل أو اللقوة أو مات بالطاعون أو سقط من فوق جبل أو مات فى سبيل الله ، ومنه من مات فى الحج أو طلب العلم أو خرج من بيته للقتال فى سبيل الله بنية الشهادة فيه صادقة فمات بغير فعل الكفار ومن الشهداء المرابطون وأمناء الله فى الأرض وهم العلماء والمقتول مدافعا عن دينه أو عرضه أو ماله أو نفسه ، ومن قتله السباع وغير ذلك .

المالكية — قالوا الشهيد هو من قتله كافر حربى أو قتل فى معركة بين المسلمين والكفار سواء كان القتال ببلاد الحرب أو ببلاد الاسلام كما اذا غزا الحريون المسلمين وحكم الشهيد المذكور أنه يحرم تغسله والصلاة عليه ولو لم يقاتل بأن كان غافلا أو نائما ثم قتل وكذلك اذا قتله مسلم يظنه كافرا أو داسه انجيل أو رجع عليه سيفه أو سهمه فقتله أو ترذى فى بئر أو سقط من شاهق جبل فمات فكل هؤلاء يحرم تغسيلهم والصلاة عليهم ولا فرق بين الجنب وغيره انما يشترط أن لا يرفع من المعركة حيا فان رفع حيا غسل وصلى عليه الا اذا رفع مغمورا (والمغمور هو الذى لا يأكل ولا يشرب ولا يتكلم) فهذا كل رفوع ميتا فلا يغسل ولا يصلى عليه ويجب دفن الشهيد بثيابه التى مات فيها متى كانت مباحة ولا يزد عليها ان سترت جميع بدنه فان لم تستر جميع بدنه زيد عليها ما يستره ولا يتزع خفه ولا قلنسوته (وهى ما يتعم عليه وتسمى الطافية) ولا تنزع منطقتة وهى ما يشد فى وسطه ان كان ثوبا قليلا وكذلك يبقى معه خاتمته ان قل ثمن فصه وكان الخاتم من فضة والا نزع ودفن بدونه ويتزع عنه آلة الحرب كالسيف والدرع ، والشهيد المذكور يشمل الدنيا والآخرة وهو من قاتل لتكون كلمة الله هى العليا . وشهد الدنيا فقط وهو من قاتل للغيمة . وأما شهيد الآخرة فقط وهو المبطلون والغريق والحرق ونحوهم والمقتول ظاهرا فى غير قتال الحربيين ولم يقتله حربى فهو كغيره من الموقى فى غسله وغيره فيجب =

حكم حل الميت وكيفيته

حل الميت الى المقبرة فرض كفاية كغسله وتكفينه والصلاة عليه . وفي كيفيته
المستونة تفصيل المذاهب .^(١)

= تغسيله والصلاة عليه ولا يجب دفنه في ثيابه . وشهيد الآخرة المذكور له في الآخرة
الأجر الوارد في الشرع ان شاء الله تعالى وأما شهيد الدنيا فقط فلا أجر له في الآخرة
وان كان يعامل معاملة الشهداء في الدنيا كما تقدم .

الشافعية — قالوا الشهيد ثلاثة أقسام : (١) شهيد الدنيا والآخرة وهو من
قاتل الكفار لإعلاء كلمة الله تعالى من غير رياء ولا غلول من الغنيمة (الغلول هو الأخذ
من الغنيمة قبل قسمها بين المجاهدين) . (٢) شهيد الدنيا فقط وهو من قاتل للغنيمة
ولو مع إعلاء كلمة الله أو قاتل رياء أو غلّ من الغنيمة . (٣) شهيد الآخرة فقط وهو
من مات بدم أو غرق أو نحوها كالمقتول ظلماً ، والقسمان الأولان يحرم تغسيلهما
والصلاة عليهما ولو كان بهما حدث أصغر أو أكبر ولا فرق بين أن يقتل واحد
من القسمين المذكورين بسلاح كافر أو مسلم خطأ . وكذا من يقتل بسلاح نفسه
بأن يرجع عليه سلاحه فيقتله أو يسقط عن دابته فيموت أو تطاه الدواب أو نحو
ذلك ولا فرق أيضاً بين أن يموت في الحلال أو يبقى حياً بعد الإصابة بشرط أن
يكون بذلك السبب قبل انقضاء الحرب أو يموت بعد انقضاء الحرب اذا كانت
حياته غير مستقرة بأن لم يبق فيه الا حركة مذبوح . ويجب تكفينه . ويسن أن
يكفن بثيابه وتكفل بما يستره ان لم تستره . ويندب أن يزرع عه آلات الحرب
كالدرع والخلف والفروة والسلاح ونحوها . وأما القسم الثالث فهو شهيد في فوالب
الآخرة فقط وأما في الدنيا فهو كغيره من الموتى يغسل عليه ويصلى عليه ويلاحظ فيه
كل ما تقدم مما يتعلق بسائر الموتى وتجب ازالة النجاسة من على بدن من يحرم
غسله سوى دم الشهادة ولو أدى ازالتها الى ازالة دم الشهادة .

(١) الخنيفة — قالوا يحصل أصل السنة في حمل الجنازة بأن يجعلها أربعة
رجال على طريق التعاقب بأن تعمل من كل جانب عشر خطوات وأما كمال السنة =

= فيحصل بأن يتدأ الحامل بحمل يمين مقدم الجنازة فيضعه على عاتقه الأيمن عشر خطوات ثم ينتقل الى المؤخر الأيمن فيضعه على عاتقه الأيمن عشر خطوات أيضا ثم ينتقل الى المقدم الأيسر فيحمله على عاتقه الأيسر كذلك ثم ينتقل الى المؤخر الأيسر فيضعه على عاتقه الأيسر كذلك . ويكره أن يحمل على الكتف ابتداء بل السنة أن يأخذ قائمة السرير بيده أولا ثم يضعها على كتفه ويكره حمله بين عمودين بأن يحملها رجلان أحدهما في المقدم والآخر في المؤخر إلا عند الضرورة . وكيفية حمل الصغير الرضيع أو الفطيم أو فوق ذلك قليلا هي أن يحمله رجل واحد على يديه ويتداوله الناس بالحمل على أيديهم ولا بأس بأن يحمله على يديه وهو راكب . ويكره حمل الكبير على الدابة ونحوها الا لضرورة . ويندب أن يسرع بالسير بالجنازة اسرعا غير شديد بحيث لا يضطرب به الميت في نعشه . ويقطى نعش المرأة ندبا كما يقطى قبرها عند الدفن الى أن يفرغ من لحدها اذ المرأة عورة من قدمها الى قرنها فرما يبدو شيء منها واذا تأكد ظهور شيء منها وجبت التغطية .

الحنابلة - قالوا يسن أن يحمل الجنازة أربعة رجال بحيث يحمل كل واحد منهم من كل قائمة من القوائم الأربع مرة بأن يضع قائمة السرير اليسرى المقدمة حال السير على كتفه اليمنى ثم يدعها لغيره وينقل الى القائمة اليسرى المؤخرة ويضعها على كتفه اليمنى أيضا ثم يدعها لغيره ثم يضع القائمة اليمنى المقدمة على كتفه اليسرى ثم يدعها لغيره ثم ينتقل الى القائمة اليمنى المؤخرة فيضعها على كتفه اليسرى أيضا ولا يكره الحمل بين قائمتي السرير وكذلك لا يكره حمل الطفل على يديه من غير نعش . ولا يكره حمل الجنازة على دابة اذا كان حاجة كبعد المقبرة ونحو ذلك . ومن السنة ستر نعش المرأة بغطاء مثل الثقبه يوضع فوق النعش يصنع من خشب أو جريد وفوقه ثوب .

المالكية - قالوا حمل الميت ليس له كيفية معينة فيجوز أن يحمله أربعة أشخاص وثلاثة واثنان بلا كراهة . ولا يتعين البدء بتأحية من السرير (النعش) والتعين من البدع، ويندب حمل ميت صغير على الأيدي وكره حمله في نعش لما فيه من =

حكم تشيع الميت وما يتعلق به

وأما تشيعه فهو سنة ^(١) . ويندب أن يكون المشيع ماشيا ويكره الركوب ^(٢) إلا لعذر فيجوز له ذلك . ويندب للشيع أن يتقدم أمام الجنائز إن كان ماشيا وأن يتأخر عنها

== التفاضل . ويندب أن يجعل على المرأة ما يستر سريرها كالتبلة لأنه أبلغ في الستر المطلوب بالنسبة لها . وكره فرش العرش بحريروا أما ستر العرش بالحرير بخائر إذا لم يكن ملوثا ولا كره .

الشافعية — قالوا للحمل كفيئتان كل منهما حسن : (أولا) التثليث . وصفته أن يجلس ثلاثة من الرجال بحيث يكون الأول حاملا لمقدم السرير يضع طريقه على كتفيه ورأسه بينهما ثم يجلس المؤخر رجلا ن كل منهما يضع طرفا على عاتقه وهذه الكيفية أفضل من التربع الاقنى . (ثانيا) التربع وهو أن يجلس أربعة اثنان يجلسان مقدم سرير الميت واثنان يجلسان مؤخره بحيث يضع من على يمين الميت طرف السرير على عاتقه الأيسر ومن على يسار الميت يضع الطرف الآخر على عاتقه الأيمن .

ويجب في حمل الميت أن لا يكون بهيئة تنافي الكرامة كأن يجلس ميت كبير على اليد والكتف ونحو ذلك بخلاف الصغير .

وليس أن يغطي نعش المرأة بغطاء أو يوضع عليه نحو قبة لأنه أستر . ويجوز ستر غطاء نعشها بحريروكذا نعش الطفل على المعتمد أما الرجل فلا يجوز ستر نعشه بالحرير .

(١) المالكية — قالوا التشيع مندوب .

(٢) الحنفية — قالوا لا بأس بالركوب في الجنائز والمشي أفضل إلا أنه اذا كان المشيع راكبا كره له أن يتقدم الجنائز لأنه يصير بمن خلفه بإثارة الغبار .

(٣) الحنفية ... قالوا الأفضل للشيع أن يمشى خلفها ويجوز أن يمشى أمامها إلا أن تباعد عنها أو تقدم على جميع الناس فإنه يكره المشي أمامها حينئذ . أما المشي ==

إن كان رأياً . ويندب أن يكون قريباً منها عرفاً ، ويندب الإسراع بالسير في الجنائز امرأاً وسطاً بحيث يكون فوق المشى المعتاد وأقل من الهرولة . ويكره للنساء أن يشيعن الجنائز إلا إذا خيف منهن الفتنة فيكون تشيعهن للجنائز حراماً .

وليس أن يكون المشيعون سكوتاً فيكره لهم رفع الصوت ولو بالذكر وقراءة القرآن وقراءة البردة والدلائل ونحوها . ومن أراد منهم أن يذكر الله تعالى فليذكره في سره . وكذلك يكره أن تتبع الجنائز بالمباخر والشموع لما روى (لا تتبعوا الجنائز بصوت ولا نار) .

وإذا صاحب الجنائز منكر (كالوسيق والنائحة) فعلى المشيعين أن يمتنعوا من تشيع الجنائز .

= عن يمينها أو يسارها فهو خلاف الأولى هذا إذا لم يكن خلف الجنائز نساء يحشى الاختلاط بهن أو كان فيهن نائحة فإن كان ذلك فالمشى أمامها يكون أفضل .

(١) الشافعية — قالوا إن المشيع شفع فيندب أن يقدم أمام الجنائز سواء كان راجعاً أو ماشياً .

(٢) المالكية — قالوا لا يستحب ذلك .

(٣) المالكية — قالوا إذا كانت المرأة مسنة جاز لها أن تشيع الجنائز مطلقاً وتكون في سيرها متأخرة عنها وعن الراكب من الرجال إن وجد وإن كانت شابة لا يحشى منها الفتنة جاز خروجها بالحناء من يزر عليها كآب وولد وزوج وأخ وتكون في سيرها كما تقدم . وأما من يحشى من خروجها الفتنة فلا يجوز خروجها مطلقاً .

الحنفية — قالوا تشيع النساء للجنائز مكروه تحريماً مطلقاً .

(٤) الحنابلة — قالوا إذا كان مع الجنائز منكر وعجز المشيع عن إزالته حرم عليه أن يتبعها لما فيه من إقرار المعصية .

والأفضل أن يسير المشيع إلى القبر ويتنظر إلى تمام الدفن ولكن لا كراهة^(١) في الرجوع سواء رجع قبل الصلاة أو بعدها . أما جلوس المشيع قبل وضع الجنازة على الأرض ففيه تفصيل المذاهب^(٢) .

هذا ويكره أن يقوم الناس عند مرور الجنازة عليهم وهم جلوس .

مبحث البكاء على الميت وما يتبع ذلك

يحرم البكاء على الميت برفع الصوت والصياح أما هطل الدموع بدون صياح فإنه مباح . وكذلك لا يجوز الندب وهو عدّ محاسن الميت بنحو قوله وإجماله واستدائه ونحو ذلك ومنه ما تفعله النائحة (المعددة) كما لا يجوز صبغ الوجوه ولطم الخلود وشق الجيوب لقوله صلى الله عليه وسلم « ليس منا من لطم الخدود وشق الجيوب ودعى بدعوى الجاهلية » رواه البخاري ومسلم .

هذا ولا يعذب الميت ببكاء أهله المحترمين عليه إلا إذا أوصى به . وإذا علم أن أهله سيكونون عليه بعد الموت وظن أنهم لو أوصاهم بتركه امتثلوا وتقدوا وصيته وجب عليه أن يوصيهم بتركه فإذا لم يوص عذب ببكائهم عليه بعد الموت .

(١) المالكية والحنفية — قالوا يكره الرجوع قبل الصلاة مطلقاً وأما بعد الصلاة فلا يكره الرجوع إن أذن به أهل الميت . وزاد المالكية أنه لا يكره الرجوع إذا طالت المسافة ولو بغير إذن .

(٢) المالكية — قالوا يجوز ذلك بلا كراهة .

الحنفية — قالوا يكره ذلك تحريماً إلا لضرورة .

الحنابلة — قالوا يجوز ذلك لمن كان بعيداً عن الجنازة ويكره لمن كان قريباً منها .

الشافعية — قالوا يسن أن لا يقعد حتى توضع .

(٣) الشافعية — قالوا يستحب أن يقام عند رؤية الجنازة على المختار .

(٤) الشافعية والحنابلة — قالوا يباح البكاء على الميت برفع الصوت .

حكم دفن الميت وما يتعلق به

دفن الميت فرض كفاية إن أمكن فإن لم يمكن كما إذا مات في سفينة بعيدة عن الشاطئ ويتعسر أن ترسو على مكان يمكن دفنه به قبل تغير رائحته فإنه يربط بمثقل ويلقى في الماء . وعند إمكان دفنه يجب أن يحفر له حفرة في الأرض وأقلها عمقا ما يمنع ظهور الرائحة ونيش السباع وما زاد على ذلك ففيه تفصيل المذاهب^(١). وأقلها طولاً وعرضاً ما يسع الميت ومن يتولى دفنه ، ولا يجوز وضع الميت على وجه الأرض والبناء عليه من غير حفر إلا إذا لم يمكن الحفر، ثم إن كانت الأرض صلبة فيسن فيها الخد^(٢) (وهو أن يحفر في أسفل القبر من جهة القبلة حفرة تسع الميت)، وإن كانت رخوة فيباح فيها الشق^(٣) (وهو أن يحفر في وسط أسفل القبر حفرة كالنهر) ثم يبنى جانباه باللبن ويسقف بعد وضع الميت وهذا حيث تعذر الخد . ويجب وضع الميت في قبره مستقبل القبلة^(٤) .

(١) المالكية — قالوا يكره الزيادة في العمق على ذلك لغير حاجة .

الحنفية — قالوا يسن أن يكون أقل العمق مقدار نصف قامة رجل متوسط وما زاد على ذلك فهو أفضل .

الشافعية — قالوا يسن الزيادة في العمق إلى قدر قامة رجل متوسط الخلقه باسط ذراعيه إلى السماء .

الحنابلة — قالوا يسن تعميق القبر من غير حد معين .

(٢) المالكية — قالوا إن الخد في الأرض الصلبة مستحب .

(٣) المالكية والشافعية — قالوا يستحب الشق في الأرض الرخوة وهو أفضل من الخد .

(٤) المالكية — قالوا إن وضع الميت على جنبه الأيمن ووجهه للقبلة مندوب . وكذا يندب وضع يده اليمنى على جسده .

ويسن أن يكون على جنبه الأيمن وأن يقول واضعه بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١).

وإذا ترك شيء من هذه الأشياء بأن وضع الميت غير موجه للقبلة أو جعلت رأسه موضع رجله أو وضع على ظهره أو على شقه الأيسر فإن أهبل عليه التراب لم ينشئ القبر بقصد تدارك ذلك . أما قبل إهالة التراب عليه فيذبح تدارك ما فات من ذلك ولو رفع اللابن بعد وضعه . ويستحب أن يسند رأس الميت ورجلاه بشيء من التراب أو اللابن في قبره ، ويكره أن يوضع الميت في صندوق إلا لحاجة كنداوة الأرض ورخاوتها ، كما يكره وضع وسادة أو فراش أو نحو ذلك معه في قبره . وبعد دفن الميت في الخد أو الشق وسدّ قبره باللابن ونحوه يستحب أن يمشوكل واحد ممن شهد دفنه ثلاث حثيات من التراب بيديه جميعا ويكون من قبل رأس الميت ويقول في الأولى (منها خلقناكم) وفي الثانية (وفيها نعيدكم) وفي الثالثة (ومنها نخرجكم تارة أخرى) ثم يهال عليه التراب حتى يسدّ قبره^(٢).

(١) المالكية — زادوا أن يقول واضعه بعد ذلك اللهم تقبله بأحسن قبول ونحو ذلك .

الشافعية — قالوا يسن أن يقول واضعه بسم الله الرحمن الرحيم وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم : اللهم افتح أبواب السماء لروحه وأكرم ناله ووسع مدخله ووسع له في قبره .

(٢) الحنابلة والشافعية — قالوا يجب نبش قبر الميت ولو بعد إهالة التراب عليه قبل تغيره إذا دفن غير موجه إلى القبلة ليتدارك ما فاتته من استقبال القبلة .

(٣) الحنابلة — قالوا أن يضع الميت في صندوق ونحوه مكروه مطلقا .

المالكية — قالوا أن دفن الميت في التابوت (الصندوق ونحوه) خلاف الأولى .

(٤) المالكية والحنابلة — قالوا لا يطلب ذكر الآية الكريمة أو غيرها عند حشو التراب .

ويندب ارتفاع التراب فوق القبر بقدر شبر ويجعل كسنام البعير^(١). ويكره تبيض القبر بالجلبس أو الجير. أما طلاؤه بالطين فلا بأس به لأنه لا يقصد به الزينة^(٢) ويكره أن يوضع على القبر أحجار أو خشب أو نحو ذلك إلا إذا خيف ذهاب معالم القبر فيجوز وضع ذلك للتمييز. أما إذا قصد به التفانر والمباهاة فهو حرام. القبر فيجوز وضع ذلك للتمييز. أما إذا قصد به التفانر والمباهاة فهو حرام. أما الكتابة على القبر ففيها تفصيل في المذاهب^(٣).

مبحث اتخاذ البناء على القبور

يكره^(٤) أن يبنى على القبر بيت أو قبة أو مدرسة أو مسجد أو حيطان تحديق به (كالخيشان) إذا لم يقصد بها الزينة والتفانر وإلا كان ذلك حراماً وهذا إذا كانت

-
- (١) الشافعية — قالوا جعل التراب مستويا مسطحا أفضل من تسليمه.
 - (٢) المالكية — قالوا طلاؤه مكروه سواء كان بالطين أو بالجلبس أو بالجير.
 - (٣) الشافعية — قالوا يسن وضع حجر أو خشبة عند رأس القبر لتمييزه.
 - الحنابلة — لم ينصوا على كراهة وضع حجر ونحوه عند رأس القبر.
 - (٤) المالكية — قالوا الكتابة على القبر إن كانت قرآناً حُرمت وإن كانت لبيان اسمه أو تاريخ موته فهي مكروهة.
 - الحنفية — قالوا الكتابة على القبر مكروهة تحريماً مطلقاً إلا إذا خيف ذهاب أثره فلا يكره.
 - الشافعية — قالوا الكتابة على القبر مكروهة سواء كانت قرآناً أو غيره إلا إذا كان قبر عالم أو صالح فيندب كتابة اسمه وما يميزه ليعرف.
 - الحنابلة — قالوا تكره الكتابة على القبور من غير تفصيل.
 - (٥) الحنابلة — قالوا إن البناء مكروه مطلقاً سواء كانت الأرض مسبلة أو لا إلا أنه في المسبلة أشد كراهة.

الأرض غير مسبلة ولا موقوفة . والمسبلة هي التي اعتاد الناس الدفن فيها ولم يسبق لأحد ملكها . والموقوفة هي ما وقفها مالك بصيغة الوقف كقراءة مصر التي وقفها سيدنا عمر رضي الله عنه . أما المسبلة والموقوفة فيحرم فيهما البناء مطلقا لما في ذلك من الضيق والتججير على الناس .

مبحث القعود والنوم على القبور وما يتعلق به
يكراه القعود والنوم على القبر ويحرم البول والغائط ونحوهما كما تقدم في باب قضاء الحاجة . ويكره المشي على القبور إلا لضرورة كما إذا لم يصل إلى قبر ميتة إلا بذلك .

نقل الميت من جهة موته

وفي نقل الميت من الجهة التي مات فيها إلى غيرها قبل الدفن وبعده تفصيل في المذاهب .^(١٣)

(١) الحنفية — قالوا القعود والنوم على القبر مكروه تنزيها والبول والغائط ونحوهما مكروه تحريرا .

المالكية — قالوا الجلوس على المقابر جائز وكذا النوم . وأما التبول ونحوه فحرام .

(٢) المالكية — قالوا يكره المشي على القبر إن كان مسننا والطريق دونه وإلا جاز كما يجوز المشي عليه إذا لم يبق من الميت جزء مشاهد ولو كان القبر مسننا .

(٣) المالكية — قالوا يجوز نقل الميت قبل الدفن وبعده من مكان إلى آخر بشروط ثلاثة : (أولها) أن لا ينفجر حال نقله . (ثانيها) أن لا تنتهك حرمة بأن ينقل على وجه يكون فيه تحقير له . (ثالثها) أن يكون نقله لمصلحة كأن يمشى من طغيان البحر على قبره أو يراد نقله إلى مكان ترجى بركته أو إلى مكان قريب من أهله أو لأجل زيارة أهله إياه فإن فقد شرط من هذه الشروط الثلاثة حرم النقل . =

نبش القبر

ويحرم نبش القبر ما دام يظن بقاء شيء من عظام الميت فيه ويستثنى من ذلك أمور : منها أن يكون الميت قد كفن بمغصوب وأبى صاحبه أن يأخذ القيمة، ومنها أن يكون قد دفن في أرض مغصوبة ولم يرض مالكها ببقائه . ومنها أن يدفن معه مال بقصد أو بغير قصد سواء كان هذا المال له أو لغيره وسواء كان كثيرا أو قليلا^(١) ولو درهما سواء تغير الميت أولا^(٢) .

== الحنفية — قالوا يستحب أن يدفن الميت في الجهة التي مات فيها، ولا بأس بنقله من بلدة إلى أخرى قبل الدفن عند أمن تغير رأتخته . أما بعد الدفن فيحرم إخراجها ونقله إلا إذا كانت الأرض التي دفن فيها مغصوبة أو أخذت بعد دفنه بشفعة .

الشافعية — قالوا يحرم نقل الميت قبل دفنه من محل موته إلى محل آخر ليدفن فيه ولو أمن تغيره إلا إن جرت عادتهم بدفن موتاهم في غير بلدتهم . ويستثنى من ذلك من مات في جهة قريبة من مكة أو المدينة المنورة أو بيت المقدس أو قريبا من مقبرة قوم صالحين فإنه يسن نقله إليها إذا لم يخش تغير رأتخته وإلا حرم وهذا كله إذا كان قد تم غسله وتكفينه والصلاة عليه في محل موته . وأما قبل ذلك فيحرم مطلقا . وكذلك يحرم نقله بعد دفنه إلا لضرورة كن دفن في أرض مغصوبة فيجوز نقله إن طالب بها مالكها .

الحنابلة — قالوا لا بأس بنقل الميت من الجهة التي مات فيها إلى جهة بعيدة عنها بشرط أن يكون النقل لغرض صحيح كأن ينقل إلى بقعة شريفة ليدفن فيها أو ليدفن بجوار رجل صالح وبشرط أن يؤمن تغير رأتخته ولا فرق في ذلك بين أن يكون قبل الدفن أو بعده .

(١) المالكية — قالوا إذا كان المال للميت فلا ينبش القبر إذا كان المال قليلا .

(٢) المالكية — قالوا إذا تغير الميت لا ينبش قبره لاجتماع المال ويعطى ==

دفن أكثر من واحد في قبر واحد

دفن أكثر من ميت واحد في قبر واحد فيه تفصيل المذاهب .^(١) وإذا وقع ذلك جعل الأفضل جهة القبلة ويليهِ المفضول . ويلاحظ تقديم الكبير على الصغير والذكر على الأنثى ونحو ذلك . ويندب أن يفصل بين كل اثنين بتراب ولا يكتفى بالفصل بالكفن . وإذا بلى الميت وصار تراباً في قبره جاز نبش القبر وزرعه والبناء عليه وغير ذلك .

التعزية

التعزية لصاحب المصيبة مندوبة ، ووقتها من حين الموت الى ثلاثة أيام . وتكره بعد ذلك إلا إذا كان المعزى أو المعزى غائباً فإنها لا تتركه حينئذ بعد ثلاثة أيام وليس

== مثله لربه من التركة مثلياً كالدراهم والدنانير وقيمته أن كان مقوماً كالثياب هذا إذا كان ملكاً لغير الميت أما إذا كان ملكاً له فتركه الورثة وأيضاً إنما ينهش القبر لاتخراج المال إذا لم يطل الزمن بحيث يظن تلفه وإلا فلا ينهش .

(١) الحنفية — قالوا يكره ذلك إلا عند الحاجة .

المالكية — قالوا يجوز جمع أموات بقبر واحد لضرورة كضيق المقبرة ولو كان الجمع في أوقات كأن تفتح المقبرة بعد الدفن فيها لدفن ميت آخر . وأما عند عدم الضرورة فيحرم جمع أموات في أوقات . ويكره في وقت واحد .

الشافعية والحنابلة — قالوا يحرم ذلك إلا لضرورة ككثرة الموتى وخوف تغيرهم أو لحاجة كشقة على الأحياء .

(٢) المالكية — قالوا إذا بلى الميت ولم يبق منه جزء محسوس جاز نبش قبره للدفن فيه والمشى عليه . وأما زرعه والبناء عليه فلا يجوز لأنه مجرد الدفن فيه دسار حسبما لا يتصرف فيه بغير الدفن سواء بقى الميت أو فنى .

للتعزية صيغة خاصة والأولى أن تكون التعزية بعد الدفن^(٢) وإذا اشتد بهم الحزن فتكون قبل الدفن أولى . ويستحب أن تم التعزية بجميع أقارب الميت نساء ورجالا كبارا وصغارا إلا المرأة الشابة فإنه لا يعزى إلا محارمها دفعا للفتنة . وكلذا الصغير الذى لا يميز فإنه لا يعزى . ويباح لأهل المصيبة أن يجلسوا فى المنزل لقبول العزاء ثلاثة أيام . أما الجلوس على قارعة الطريق وفرض البسط ونحوها مما اعتاد الناس فعله فهو بدعة منهى عنها وإذا عزى أهل الميت مرة كره تعزيتهم مرة أخرى .^(٣)

مبحث ذبح الذبائح وعمل الأطعمة فى المآتم

ومن البدع المكروهة ما يفعل الآن من ذبح الذبائح عند خروج الميت من البيت أو عند القبر وإعداد الطعام لمن يجتمع للتعزية وتقديمه لهم كما يفعل ذلك فى الأفراح ومحافل السرور وإذا كان فى الورثة قاصر عن درجة البلوغ فيحرم إعداد الطعام وتقديمه . روى الامام أحمد وابن ماجه عن جرير بن عبد الله قال (كنا نعد الاجتماع الى أهل الميت وصنعهم الطعام من النياحة) أما إعداد الجيران والأصدقاء طعاما لأهل الميت وبعثه لهم فذلك مندوب لقوله صلى الله عليه وسلم «أصنعوا لأل جعفر طعاما فقد جاءهم ما يشغلهم» وبلغ عليهم فى الأكل لأن الحزن قد يمنعهم منه .

(١) الحنفية — قالوا يستحب أن يقال للصاحب غفر الله تعالى لميتك وتجاوز عنه ونعمده برحمته ورزقك الصبر على مصيبتك وأجرك على موته . وأحسن صيغة فى هذا الباب صيغة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهى (إن لله ما أخذ وله ما أعطى وكل شئ عنده بأجل مسمى) فيحسن أن يضيفها الى ما ذكر .

(٢) الحنابلة — قالوا التعزية قبل الدفن وبعده على السواء .

المالكية — قالوا الأولى أن يكون العزاء بعد الدفن مطلقا وإن وجد منهم جرح شديد .

(٣) الحنابلة — قالوا الجلوس للعزاء مكروه سواء كان فى المنزل أو غيره .

الحنفية — قالوا الجلوس للتعزية خلاف الأولى . والأولى أن يتفوق الناس بعد الدفن ، ويكره الجلوس فى المسجد .

(٤) المالكية — قالوا لا كراهة .

خاتمة في زيارة القبور

زيارة القبور مندوبة للاعتاظ وتذكر الآخرة . وثنا^(١) كد يوم الجمعة ويوما قبلها ويوما بعدها . وينبغي للزائر الاشتغال بالدعاء والتضرع والاعتبار بالموتى وقراءة القرآن لئلا يتفقد ذلك ينفع الميت على الأصح . ومما ورد أن يقول الزائر عند رؤية القبور (اللهم رب الأرواح الباقية والأجسام البالية والشعور المتمزقة والجلود المتقطعة والعظام النخرة التي خرجت من الدنيا وهي بك مؤمنة أنزل عليها روحا منك وسلاما مني) . ومما ورد أيضا أن يقول (السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون) ولا فرق في الزيارة بين كون المقابر قريبة أو بعيدة بل ينسب السفر لزيارة الموتى خصوصا مقابر الصالحين . أما زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم فهي من أعظم القرب . وكما تنسب زيارة القبور للرجال تنسب أيضا للنساء العجائز اللاتي لا يخشى منهن الفتنة ان لم تؤد زيارتهن الى التذب أو النجاسة وإلا كانت محزنة . أما النساء اللاتي يخشى منهن الفتنة ويترتب على خروجهن لزيارة القبور مفساد كما هو الغالب على نساء هذا الزمان فخرجهن للزيارة حرام وينبغي أن تكون الزيارة مطابقة لأحكام الشريعة فلا يطوف حول القبر ولا يقبل حجرا ولا عتبة ولا خشبا ولا يطلب من المزور شيئا الى غير ذلك .

(١) الحنابلة — قالوا لا ثنا كد الزيارة في يوم دون يوم .

الشافعية — قالوا ثنا كد من عصر يوم الخميس الى طلوع شمس يوم السبت وهذا قول راجح عند المالكية .

(٢) الحنابلة — قالوا القبور إذا كانت بعيدة لا يوصل اليها إلا بسفر فزيارتها مباحة لا مندوبة .

(٣) الحنابلة والشافعية — قالوا يكره خروج النساء لزيارة القبور مطلقا سواء كن عجايزا وشواجا إلا اذا علم أن خروجهن يؤدي الى فتنة أو وقوع محرم وإلا كانت الزيارة محزنة .

كتاب الصيام

تعريف الصوم وأقسامه

الصوم شرعا هو الامساك عن المفطرات يوما كاملا من طلوع الفجر الى غروب الشمس بالشروط الآتية :^(١)

ويتقسم الى أربعة أقسام :^(٢) (الأول) المفروض وهو صيام شهر رمضان أداء وقضاء وصيام الكفارات والصيام المنذور . أما إتمام صوم التطوع بعد الشروع فيه وقضاؤه اذا أفسده فمسنون ومثله صوم الأيام التي نذر اعتكافها كأن يقول لله على أن اعتكف

(١) الشافعية والمالكية — زادوا في التعريف (مع النية) لأنها ركن كما يأتي :

(٢) الحنفية — زادوا قسما خامسا وهو الصيام الواجب . ويتقسم الى ثلاثة أقسام : (أحدها) المنذور والكفارات على أحد قولين راجحين ، والقول الثاني أنهما فرض وفاقا للذاهب الأخرى ومن قال بالفرضية يقول إنه فرض على لا اعتقادي فلا يكفر منكزه . (ثانيها) قضاء ما أفسده من النفل وكنا إتمام النفل بعد الشروع فيه . (ثالثها) صيام أيام الاعتكاف المنذور .

(٣) الحنفية — قالوا انه واجب على أحد القولين كما تقدم قبله .

(٤) الحنفية — قالوا انه واجب كما تقدم أيضا .

المالكية — قالوا إتمام النفل من الصوم بعد الشروع فيه فرض وكذلك قضاؤه اذا تعمد إفساده ويستثنى من ذلك من صام تطوعا ثم أمره أحد والديه أو شيخه بالفطر شفقة عليه من إدامة الصوم فانه يجوز له الفطر ولا قضاء عليه .

عشرة أيام فيسن الصوم فيها فقط ولا يفترض لأنه لا يشترط في صحة الاعتكاف^(١) الصوم كما يأتي في مبحث الاعتكاف . (الثاني) الصيام المحترم . (الثالث) الصيام المنسوب . (الرابع) الصيام المكروه وسيأتي بيان هذه الأقسام .

صوم رمضان

هو فرض عين على المكلف . وكانت فرضيته في شعبان من السنة الثانية من الهجرة .

دليل فرضيته

ثبتت فرضيته بالكتاب والسنة والإجماع . أما الكتاب فقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾ الآية . وقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ . وأما السنة فمنها قوله صلى الله عليه وسلم : « بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، والحج ، وصوم رمضان » رواه البخاري عن ابن عمر . وأما الإجماع فقد اتفقت الأمة على فرضيته ولم يخالف فيها أحد من المسلمين فهي معلومة من الدين بالضرورة ومنكرها كافر كنكر فرضية الصلاة والزكاة والحج .

ركن الصيام

للصيام ركن واحد^(٢) وهو الإمساك عن المفطرات .

-
- (١) الحنفية — قالوا يشترط الصوم في صحة الاعتكاف المنذور كما تقدم .
 المالكية — قالوا الاعتكاف المنذور يفترض فيه الصوم بمعنى أن نذر الاعتكاف أياماً لا يستلزم نذر الصوم لهذه الأيام فيصح أن يؤدي الاعتكاف المنذور في صوم تطوع ولا يصح أن يؤدي في حال الفطر لأن الاعتكاف من شروط صحته الصوم كما يأتي :
 (٢) الشافعية — قالوا أركان الصيام ثلاثة : الإمساك عن المفطرات ، والنية ، والصائم .

شروطه

للصوم شروط كثيرة : منها الاسلام، والعقل، والبلوغ، والنية ^(١) . وتنقسم الشروط الى شروط وجوب . وشروط صحة على تفصيل في المذاهب ^(٢) .

- (١) الشافعية — قالوا النية ليست بشروط وإنما هي ركن كما تقدم قبله .
- (٢) الشافعية — قالوا تنقسم شروط الصوم الى قسمين : شروط وجوب ، وشروط صحة . أما شروط وجوبه فأربعة : (الأول) الاسلام ولو فنيا مضي فلا يجب على الكافر الأصلي وجوب مطالبة وإن كان يعاقب عليه في الآخرة ويجب على المرتد وجوب مطالبة بعد إسلامه . (الثاني) البلوغ فلا يجب على صبي ويؤمر به لسبع سنين أن أطافه ويضرب على تركه لعشر . (الثالث) العقل فلا يجب على المجنون إلا أن كان زوال عقله بتعديده فإنه يلزمه قضاءه بعد الإفاقة ومثله السكران إن كان متعدياً بسكره فيلزمه قضاءه وإن كان غير متعد كما إذا شرب من إماء يظن أن فيه ماء فاذا به نحر سكر منه فانه لا يطالب بقضاء زمن السكر . أما المغنى عليه فيجب عليه القضاء مطلقاً أى سواء أكان متعدياً بسبب الانغماء أم لا . (الرابع) الإطاقة حساً وشرعاً فلا يجب على من لم يطقه لكبر أو مرض لا يرجى برؤه لعجزه حساً . ولا على نحو حائض لعجزها شرعاً ؛ وأما شروط صحته فأربعة أيضاً : (الأول) الاسلام حال الصيام فلا يصح من كافر أصلي ولا مرتد . (الثاني) التمييز فلا يصح من غير مميز فإن كان مجنوناً لا يصح صومه وإن جن لحظة من نهار وإن كان سكراناً أو متعمى عليه لا يصح صومهما إذا كان عدم التمييز مستغنياً لجميع النهار . أما إذا كان في بعض النهار فقط فيصح ويكفي وجود التمييز ولو حكماً فلو نوى الصوم قبل الفجر ونام الى الغروب صح صومه لأنه مميز حكماً . (الثالث) خلو الصائم من الحيض والنفس والولادة وقت الصوم وإن لم تر الولادة دماً . (الرابع) أن يكون الوقت قابلاً للصوم فلا يصح صوم يومى العيد وأيام التشريق فإنها أوقات غير قابلة للصوم . ومنها يوم الشك إلا إذا كان هناك سبب يقتضيه =

= كان صامه قضاء عما في ذمته أو نذر صوم يوم الاثنين القابل فصادف يوم الشك فله صومه أو كان من عادته صوم الخميس وصادف ذلك يوم الشك فله صومه أيضا أما ان قصد صومه لأنه يوم الشك فلا يصح صومه كما سيأتى في بحث صيام يوم الشك وكذلك لو صام النصف الثانى من شعبان أو بعضه فانه لا يصح ويحرم إلا ان كان هناك سبب يقتضى الصوم من نحو الأسباب التى بينها في يوم الشك أو كان قد وصله ببعض النصف الأول ولو بيوم واحد . هذه هى الشروط عند الشافعية وليست منها النية لأنها ركن كما تقدم ويجب تجديدها لكل يوم صامه . ولا بد من تعيينها أى وقوعها ليلا قبل الفجر ولو من المغرب ولو وقع بعدها ليلا ما ينأى الصوم لأن الصوم يقع بالنهار لا بالليل . وان كان الصوم فرضا كرمضان والكفارة والنذر فلا بد من إيقاع النية ليلا مع التعيين بأن يقول بقلبه نويت صوم غد من رمضان أو نذرا على أو نحو ذلك وليس أن ينطق بلسانه بالنية لأنه عون للقلب كأن يقول نويت صوم غد عن أداء فرض رمضان الحاضر لله تعالى . وأما ان كان الصوم نفلا فإن النية تكفى فيه ولو كانت نهارا بشرط أن تكون قبل الزوال وبشرط أن لا يسبقها ما ينأى الصوم على الراجح ولا يقوم مقام النية التسحر في جميع أنواع الصوم إلا إذا خطر له الصوم عند التسحر ونواه كأن يتسحر بنية الصوم وكذلك اذا امتنع من الأكل عند طلوع الفجر خوف الافطار فيقوم هذا مقام النية .

الحنفية — قالوا شروط الصيام ثلاثة أنواع : شروط وجوب ، وشروط وجوب الأداء . وشروط صحة الأداء . فاما شروط الوجوب فهى ثلاثة : (أحدها) الاسلام فلا يجب على الكافر لأنه غير مخاطب بفروع الشريعة كما تقدم ، وكذا لا يصح منه لأن النية شرط لصحته كما سيأتى وقد تقدم أن النية لا تصح إلا من المسلم فالاسلام شرط للوجوب وللصحة . (ثانيا) العقل فلا يجب على المجنون حال جنونه ولو جن نصف الشهر ثم أفاق وجب عليه صيام ما بقى وقضاء ما فات . أما اذا أفاق بعد فراغ الشهر فلا يجب عليه قضاؤه ومثل المجنون المغمى عليه والنائم اذا أصيب بمرض النوم قبل حلول الشهر ثم ظل نائما حتى فرغ الشهر . (ثالثا) البلوغ =

= فلا يجب الصيام على صبي ولو مميزاً ويؤمر به عند بلوغه سبع سنين ويضرب على تركه عند بلوغ سنه عشر سنين إن أطاقه . وأما شروط وجوب الأداء فاثان : (أحدهما) الصحة فلا يجب الأداء على المريض وإن كان غاطباً بالقضاء بعد شفائه من مرضه . (ثانيهما) الإقامة فلا يجب الأداء على مسافر وإن وجب عليه قضاؤه . وأما شروط صحة الأداء فاثان أيضاً : (أحدهما) الطهارة من الحيض والنفساء فلا يصح للحائض والنفساء أداء الصيام وإن كان يجب عليهما . (ثانيهما) النية فلا يصح أداء الصوم إلا بالنية تمييزاً للعبادات عن العادات والقدر الكافي من النية أن يعلم بقلبه أنه يصوم كذا . ويسن له أن يتلفظ بها ووقتها كل يوم بعد غروب الشمس إلى ما قبل نصف النهار، والنهار الشرعي من انتشار الضوء في الأفق الشرقي عند طلوع الفجر إلى غروب الشمس . فيقسم هذا الزمن نصفين وتكون النية في النصف الأول بحيث يكون الباقي من النهار إلى غروب الشمس أكثر مما مضى فلو لم يبيت النية بعد غروب الشمس حتى أصبح بدون نية ممسكاً فله أن ينوي إلى ما قبل نصف النهار كما سبق . ولا بد من النية لكل يوم من رمضان، والتسحر نية إلا أن ينوي معه عدم الصيام ، ولو نوى الصيام في أول الليل ثم رجع عن نيته قبل طلوع الفجر صح رجوعه في كل أنواع الصيام ، ويجوز صيام رمضان والنذر المعين والنفل بنية مطلق الصوم أو بنية النفل من الليل إلى ما قبل نصف النهار ولكن الأفضل تبييت النية وتعيينها . وإذا نوى صيام يوم آخر في رمضان يقع عن رمضان ولو كان المنوى نفلاً . أما القضاء والكفارة والنذر المطلق فلا بد من تبييت النية فيها وتعيينها ؛ أما صيام الأيام المنهى عنها كالعبدین وأيام التشريق فإنه يصح ولكن مع التحريم فلو نذر صيامها صح نذره وجب عليه قضاؤه في غيرها من الأيام ولو قضاها فيها صح مع الإثم .

المالكية — قالوا للصوم شروط وجوب فقط، وشروط صحة فقط، وشروط وجوب وصحة معاً . أما شروط الوجوب فهي اثنان : البلوغ والقدر على الصوم فلا يجب على صبي ولو كان مراهقاً ولا يجب على الولي أمره به ولا يندب ولا على =

= العاجز عنه . وأما شروط صحته فتلاثة : الاسلام فلا يصح من الكافر وإن كان واجبا عليه ويعاقب على تركه زيادة على عقاب الكفر . والزمان القابل للصوم فلا يصح في يوم العيد . والنية على الراجح وسيأتى تفصيل أحكامها . وشروط وجوبه وصحته معا ثلاثة : العقل فلا يجب على المجنون ، والمغنى عليه ولا يصح منهما . وأما وجوب القضاء ففيه تفصيل حاصله أنه إذا أغنى على الشخص يوما كاملا من طلوع الفجر الى غروب الشمس أو أغنى عليه معظم اليوم سواء كان مقيما وقت النية أو لا في الصورتين أو أغنى عليه نصف اليوم أو أقله ولم يكن مقيما وقت النية في الحالتين فعليه القضاء بعد الإفاقة في كل هذه الصور . أما إذا أغنى عليه نصف اليوم أو أقله وكان مقيما وقت النية في الصورتين فلا يجب عليه القضاء متى نوى قبل حصول الإغماء . والمجنون كالإغماء في هذا التفصيل ويجب عليه القضاء على التفصيل السابق إذا جن أو أغنى عليه ولو استمر ذلك مدة طويلة . والسكران كالمغنى عليه في تفصيل القضاء سواء كان السكر بحلال أو حرام . وأما التأثم فلا يجب عليه قضاء ما فاتته وهو نائم متى بيت النية في أول الشهر . الشرط الثاني : النقاء من دم الحيض والنفاس فلا يجب الصوم على حائض ولا نفساء ولا يصح منهما ومتى طهرت إحداهما قبل الفجر ولو بلحظة وجب عليها تبييت النية ويجب على الحائض والنفساء قضاء ما فاتهما من صوم رمضان بعد زوال المانع . الشرط الثالث : دخول شهر رمضان فلا يجب صوم رمضان قبل ثبوت الشهر ولا يصح . أما النية فهي شرط لصحة الصوم على الراجح كما تقدم ، وهي قصد الصوم . وأما نية التقرب الى الله تعالى فهي مندوبة فلا يصح صوم فرضا كان أو نفلا بدون النية ويجب في النية تعيين المنوى بكونه نفلا أو قضاء أو نذرا فأن جزم بالصوم وشك بعد ذلك هل نوى التطوع أو النذر أو القضاء انعقد تطوعا وإن شك هل نوى النذر أو القضاء فلا يجوز عن واحد منهما وانعقد نفلا فيجب عليه إتمامه . ووقت النية من غروب الشمس الى طلوع الفجر فلو نوى الصوم في آخر جزء من الليل بحيث يطلع الفجر عقب النية صحّت . والأولى أن تكون متقدمة على الجزء الأخير من الليل لأنه =

= أحوط . ولا يضر ما يحدث بعد النية من أكل أو شرب أو جماع أو نوم بخلاف الإغماء والجنون إذا حصل أحدهما بعدها فتبطل ويجب تجديدها وإن بقي وقتها بعد الإفاقة ولا تصح النية نهرا في أى صوم ولو كان تطلوعا . وتكفي النية الواحدة في كل صوم يجب ثنائه كصيام رمضان وصيام كفارته وكفارة القتل أو الظهار ما دام لم ينقطع ثنائه فان انقطع التتابع بمرض أو سفر أو نحوها فلا بد من تبيت النية كل ليلة ولو استمر صائما على المعتمد . فإذا انقطع السفر والمريض كفت نية الباقي من الشهر . وأما الصوم الذي لا يجب فيه التتابع كقضاء رمضان وكفارة الإيمين فلا بد فيه من النية كل ليلة ولا يكفيه نية واحدة في أوله ، والنية الحكيمة كافية فلو تسحر ولم يخطر بباله الصوم وكان بحيث لو سئل لماذا تسحر أجاب بقوله إنما تسحرت لأصوم كفاه ذلك .

الحنبلة — قالوا شروط الصوم ثلاثة أقسام : شروط وجوب فقط ، وشروط صحة فقط ، وشروط وجوب وصحة معا . فأما شروط الوجوب فقط فهي ثلاثة : الاسلام البلوغ والقدره على الصوم فلا يجب على صبي ولو كان مراهقا . ويجب على وليه أمره به إذا أطاقه ويجب أن يضربه إذا امتنع . ولا يجب على العاجز عنه لكبر أو مرض لا يرجى برؤه . وأما المريض الذي يرجى برؤه فيجب عليه الصيام إذا برأ وقضاء ما فاتته من رمضان . وأما شروط الصحة فقط فهي ثلاثة : (أولها) النية ووقتها الليل من غروب الشمس الى طلوع الفجر ان كان الصوم فرضا . أما إذا كان الصوم نفلا فتصح نيته نهرا ولو بعد الزوال إذا لم يأت بمناف للصوم من أكل أو شرب مثلا من أول النهار . ويجب تعيين المنوى من كونه رمضان أو غيره . ولا تجب نية الفرضية . وتجب النية لكل يوم سواء رمضان وغيره . (ثانيها) انقطاع دم الحيض . (ثالثها) انقطاع دم النفاس فلا يصح صوم الحائض والنفساء وإن وجب عليهما القضاء . وأما شروط الوجوب والصحة معا فهي ثلاثة : الاسلام فلا يجب الصوم على كافر ولو كان مرتدا ولا يصح منه . والعقل فلا يجب الصوم على مجنون ولا يصح منه . والتمييز فلا يصح من غير مميز كصبي لم يبلغ =

ثبوت شهر رمضان

ثبت شهر رمضان بأحد أمرين : (الأول) رؤية هلاله إذا كانت السماء خالية مما يمنع الرؤية من غيم أو دخان أو غبار أو نحوها . (الثاني) إكمال شعبان ثلاثين يوما إذا لم تكن السماء خالية مما ذكر لقوله صلى الله عليه وسلم : « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين » . رواه البخاري عن أبي هريرة . وفي ثبوت رؤية الهلال تفصيل في المذهب .

= سبع سنين لكن لو جن في أثناء يوم من رمضان أو كان مجنونا وأفاق أثناء يوم من رمضان وجب عليه قضاء ذلك اليوم وأما إذا جن يوما كاملا أو أكثر فلا يجب عليه قضاؤه بخلاف المعنى عليه فيجب عليه القضاء ولو طال زمن الإغماء . والسكان والناثم كالغنى عليه لافرق بين أن يكون السكان متعتيا بسكره أولا .

(١) الحنابلة — قالوا إذا غم الهلال في غروب اليوم التاسع والعشرين من شعبان فلا يجب إكمال شعبان ثلاثين يوما ويجب عليه تبويب النية وصوم اليوم التالي لتلك الليلة سواء كان في الواقع من شعبان أو من رمضان وينويه عن رمضان فان ظهر في أثناءه أنه من شعبان لم يجب إتمامه .

(٢) الحنفية — قالوا ان كانت السماء خالية من موانع الرؤية فلا بد من رؤية جماعة كثيرين يقع بجزهر العلم وتقدير الكثرة منوط برأى الامام أو نائبه فلا يلزم فيها عدد معين على الراجح . ويستلزم في الشهود في هذه الحالة أن يذكروا في شهادتهم لفظ (أشهد) . وان لم تكن السماء خالية من الموانع المذكورة وأخبر واحد أنه رآه اكتفى بشهادته ان كان مسلما عدلا عاقلا بالغا ولا يستلزم أن يقول (أشهد) كما لا يشترط الحكم ولا مجلس القضاء . ومتى كان بالسماء علة فلا يلزم أن يراه جماعة لتعسر الرؤية حينئذ . ولا فرق في هذا الشاهدين أن يكون ذكرا أو أنثى حرا أو عبدا وإذا رآه واحد ممن تصح شهادته وأخبر بذلك واحدا آخر تصح شهادته فذهب =

== الثاني الى القاضى وشهد على شهادة الأول فللقاضى أن يأخذ بشهادته . ومثل العدل فى ذلك مستور الحال على الأصح .

ويجب على من رأى الهلال من تصح شهادته أن يشهد بذلك فى ليلته عند القاضى اذا كان فى المصر فإن كان فى قرية فعليه أن يشهد بين الناس بذلك فى المسجد ولو كان الذى رآه امرأة محدرة . ويجب على من رأى الهلال وعلى من صدقه الصيام ولو رد القاضى شهادته إلا أنهما لو أفطرا فى حالة رد الشهادة فعليهما القضاء دون الكفارة .

الشافعية — قالوا يثبت رمضان برؤية عدل ولو مستورا سواء كانت السماء صحوا أو بها ما يجعل الرؤية متعسرة . ويشترط فى الشاهد أن يكون مسلما عاقلا بالغاً حراً ذكراً عدلاً ولو بحسب ظاهره وأن يأتى فى شهادته بلفظ أشهد كأن يقول أمام القاضى أشهد أننى رأيت الهلال ولا يلزم أن يقول وإن غدا من رمضان ولا يجب الصوم على عموم الناس إلا اذا سمعها القاضى وحكم بصحتها أو قال ثبت الشهر عندى ويجب على من رأى الهلال بعينه أن يصوم رمضان ولو لم يشهد عند القاضى أو شهد ولم تسمع شهادته وكذا يجب على كل من صدقه أن يصوم متى بلغت شهادته ووثق بها ولو كان الرأى صبيها أو امرأة أو عبداً أو فاسقاً أو كافراً .

المالكية — قالوا يثبت هلال رمضان بالرؤية . وهى على ثلاثة أقسام : (الأول) أن يراه عدلان . والعدل هو الذكر البالغ العاقل الخالى من ارتكاب كبيرة أو إصرار على صغيرة أو فعل ما يخجل بالمرءة . (الثانى) أن يراه جماعة كثيرة يفيد خبرهم العلم ويؤمن تواطؤهم على الكذب ولا يجب أن يكونوا كلهم ذكراً أحراراً عدولاً . (الثالث) أن يراه واحد ولكن لا تثبت الرؤية بالواحد إلا فى حق نفسه أو فى حق من أخبره اذا كان من أخبره لا يعنى بأمر الهلال . أما من له اعتناء بأمره فلا يثبت فى حقه الشهر برؤية الواحد وإن وجب عليه الصوم برؤية نفسه ولا يشترط فى الواحد الذكورة ولا الحرية ففى كان غير مشهور بالكذب وجب ==

ومتي تثبت رؤية الهلال بقطر من الإفطار وجب الصوم على سائر الأقطار لا فرق بين القريب من جهة الثبوت والبعيد إذا بلغهم من طريق موجب للصوم ولا عبرة باختلاف مطلع الهلال^(١) . ولا عبرة بقول المتجمين فلا يجب عليهم الصوم

== على من لا اعتناء لهم بأمر الهلال أن يصوموا بمجرد إخباره ولو كان امرأة أو عبدا متى وققت النفس بخبره وإطعأنت له . ومتى رأى الهلال عدلان أو جماعة مستفيضة وجب على كل من سمع منهما أن يصوم كما يجب على كل من نقلت إليه رؤية واحد من القسمين الأولين إنما إذا كان النقل عن العدلين فلا بد أن يكون الناقل عن كل منهما عدلين ولا يلزم تعدد العدلين في النقل فلو نقل عدلان الرؤية عن واحد ثم نقلها عن الآخر أيضا وجب الصوم على كل من نقلت إليه أو جماعة مستفيضة ولا يكفي نقل الواحد . وأما إذا كان النقل عن الجماعة المستفيضة فيكفي فيه العدل الواحد كما يكفي إذا كان النقل عن ثبوت الشهر عند الحاكم أو عن حكمه بثبوته . وإذا رأى الهلال عدل واحد أو مستور الحال وجب عليه أن يرفع الأمر للحاكم ليفتح باب الشهادة فرمما ينضم إليه واحد آخر إذا كان عدلا أو جماعة مستفيضة إن كان غير عدل ولا يشترط في إخبار العدلين أو غيرهم أن يكون بلفظ أشهد .

الحنبالة — قالوا لا بد في رؤية هلال رمضان من إخبار مكلف عدل ظاهرا وباطنا فلا تثبت برؤية صبي مميز ولا بمستور الحال ولا فرق في العدل بين كونه ذكرا أو أنثى حرا أو عبدا ولا يشترط أن يكون الإخبار بلفظ أشهد فيجب الصوم على من سمع عدلا يخبر برؤية هلال رمضان ولو رد الحاكم خبره لعدم علمه بحاله ولا يجب على من رأى الهلال أن يذهب إلى القاضي ولا إلى المسجد كما لا يجب عليه إخبار الناس .

(١) الشافعية — قالوا إذا ثبتت رؤية الهلال في جهة وجب على أهل الجهة القريبة منها من كل ناحية أن يصوموا بناء على هذا الثبوت . والقرب يحصل بالتحاد ==

بجسارهم ولا على من وثق بقولهم^(١) لأن الشارع علق الصوم على أمانة ثابتة لا تتغير أبداً وهي رؤية الهلال أو إكمال العدة ثلاثين يوماً، أما قول المنجمين فهو وإن كان مبنيًا على قواعد دقيقة فإننا نراه غير منضبط بدليل اختلاف آرائهم في أغلب الأحيان. ويفترض على المسلمين فرض كفاية أن يتمسكوا الهلال في غروب اليوم التاسع والعشرين من شعبان ورمضان حتى يتبينوا أمر صومهم وافتطارهم، وإذا رأى الهلال نهارة قبل الزوال أو بعده وجب صوم اليوم الذي يليه إذا كانت الرؤية في آخر شعبان ووجب افطار اليوم الذي يليه إن كان في آخر رمضان. ولا يجب عند رؤيته الامساك في الصورة الأولى ولا الافطار في الثانية^(٢). ولا يشترط في ثبوت الهلال ووجوب الصوم بمقتضاه على الناس حكم الحاكم ولكن لو حكم بثبوت الهلال بناء على أى طريق في مذهبه وجب الصوم على عموم المسلمين ولو خالف مذهب البعض منهم لأن حكم الحاكم يرفع الخلاف.

= المطلع بأن يكون بينهما أقل من أربعة وعشرين فرسخًا محددًا. أما أهل الجهة البعيدة فلا يجب عليهم الصوم بهذه الرؤية لاختلاف المطلع.

(١) الشافعية — قالوا يعتبر قول المنجم في حق نفسه وحق من صدقه ولا يجب الصوم على عموم الناس بقوله على الراجح.

(٢) الحنابلة — قالوا لا يفترض التماس الهلال وإنما يندب.

(٣) الشافعية والحنابلة — قالوا إن رؤية الهلال نهارة لا عبرة بها وإنما المعتبر رؤيته بعد الغروب.

(٤) الشافعية — قالوا يشترط في تحقيق الهلال ووجوب الصوم بمقتضاه على الناس أن يحكم به الحاكم متى حكم به وجب الصوم على الناس ولو وقع حكمه عن شهادة واحد عدل.

ثبوت شهر شوال

يثبت دخول شوال بإخبار عدلين برؤية هلاله سواء كانت السماء صحواً ^(١) أو لا . ولا تكفى رؤية العدل الواحد في ثبوت هلاله ولا يلزم في شهادة الشاهد أن يقول أشهد . ^(٢) فإن لم ير هلال شوال وجب اكتمال رمضان ثلاثين فإذا تم رمضان ثلاثين يوماً ولم ير هلال شوال فلما أن تكون السماء صحواً أولاً فإن كانت صحواً فلا يحل الفطر في صبيحة تلك الليلة بل يجب الصوم في اليوم التالي ويكذب شهود هلال رمضان وإن كانت غير صحو وجب الإفطار في صبيحتها وأعتبر ذلك اليوم من شوال ^(٣) .

(١) الخفية — قالوا تكفى شهادة رجلين عدلين أو رجل وامرأتين كذلك إن كانت السماء بها علة كغييم ونحوه . أما إن كانت صحواً فلا بد من رؤية جماعة كثيرين . المالكية — قالوا يثبت هلال شوال برؤية العدلين أو الجماعة المستفيضة وهي الجماعة الكثيرة التي يؤمن تواطؤها على الكذب ويفيد خبرها العلم ولا يشترط فيها الحرية ولا الذكورة كما تقدم في ثبوت هلال رمضان .

(٢) الشافعية — قالوا تكفى شهادة العدل الواحد في ثبوت هلال شوال فهو كرمضان على الراجح .

المالكية — قالوا تكفى رؤية العدل الواحد في حق نفسه ويجب عليه الفطر بالنية ولا يجوز له الفطر بأكل أو شرب ونحوهما ولو أمن اطلاع الناس عليه لثلاثتهم بالفسق نعم إن طرأ له ما يبيع الفطر كالسفر والمرض جاز له الفطر بغير النية وإذا أفطر بغير عذر مبيح بالأكل ونحوه وعظ وشدد عليه إن كان ظاهر الصلاح فإن لم يكن ظاهر الصلاح عزر .

(٣) الشافعية والخفية — قالوا يلزم ذلك .

(٤) الشافعية — قالوا إذا صام الناس بشهادة عدل وتم رمضان ثلاثين يوماً وجب عليهم الإفطار على الأصح سواء كانت السماء صحواً أولاً . =

مبحث صيام يوم الشك

في تعريف يوم الشك وحكم صومه تفصيل في المذاهب .^(١)

= الحنابلة — قالوا ان كان صيام رمضان بشهادة عدلين وأتموا عتة رمضان ثلاثين يوما ولم يروا الهلال ليلة الواحد والثلاثين وجب عليهم الفطر مطلقا . أما ان كان صيام رمضان بشهادة عدل واحد أو بناء على تقدير شعبان تسعة وعشرين يوما بسبب غيم ونحوه فإنه يجب عليهم صيام الحادى والثلاثين .

(١) الحنفية — قالوا يوم الشك هو آخر يوم من شعبان احتمل أن يكون من رمضان وذلك بأن لم ير الهلال بسبب غيم بعد غروب يوم التاسع والعشرين من شعبان فوقع الشك في اليوم التالى له هل هو من شعبان أو من رمضان أو حصل الشك بسبب ردّ القاضى شهادة الشهود أو تحدثت الناس بالرؤية ولم تثبت ، أما صومه فتارة يكون مكروها تحريما أو تنزيها وتارة يكون مندوبا وتارة يكون باطلا . فبكره تحريما اذا نوى أن يصومه جازما أنه من رمضان . وبكره تنزيها اذا نوى صيامه عن واجب نذر وكذا يكره تنزيها اذا صامه مترددا بين الفرض والواجب بأن يقول نويت صوم غد ان كان من رمضان وإلا فعن واجب آخر أو مترددا بين الفرض والنفل بأن يقول نويت صوم غد فرضا ان كان من رمضان وتطوعا إن كان من شعبان . وينسب صومه بنية التطوع ان وافق اليوم الذى اعتاد صومه ولا بأس بصيامه بهذه النية وان لم يوافق عادته . ويكون صومه باطلا اذا صامه مترددا بين الصوم والإفطار بأن يقول نويت أن أصوم غدا إن كان من رمضان وإلا فانا مفطر . وإذا ثبت أن يوم الشك من رمضان أجزأه صيامه ولو كان مكروها تحريما أو تنزيها أو مندوبا أو مباحا .

الشافعية — قالوا يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان اذا تحدث الناس برؤية الهلال ليلته ولم يشهده أحد أو شهده من لا تقبل شهادته كالنساء والصبيان =

= ويحرم صومه سواء كانت السماء في غروب اليوم الذي سبقه صحوا أو بها غيم ولا يراعى في حالة الغيم خلاف الإمام أحمد القائل بوجوب صومه حينئذ لأن مراعاة الخلاف لا تستحب متى خالف حديثا صريحا وهو هنا خبر (فإن غم عليكم فأكلوا عدة شعبان ثلاثين يوما) . فإن لم يتحدث الناس برؤية الهلال فهو من شعبان جزما وإن شهد به عدل فهو من رمضان جزما . ويستثنى من حرمة صومه ما إذا صامه لسبب يقتضى الصوم كالنذر والقضاء أو الاعتقاد كما إذا اعتاد أن يصوم كل خميس فصادف يوم الشك فلا يحرم صومه بل يكون واجبا في الواجب ومنذوبا في الطوع . وإذا أصبح يوم الشك مفضوا ثم تبين أنه من رمضان وجب الإمساك باقى يومه ثم قضاء بعد رمضان على الفور ، وإن نوى صيام يوم الشك على أنه من رمضان فإن تبين أنه من شعبان لم يصح صومه أصلا لعدم نيته وإن تبين أنه من رمضان فإن كان صومه مبنيا على تصديقه من أخيره ممن لا تقبل شهادته كالعبد والفاسق صح عن رمضان وإن لم يكن صومه مبنيا على هذا التصديق لم يقع عنه رمضان . وإن نوى صومه على أنه إن كان من شعبان فهو نفل وإن كان من رمضان فهو عنه صح صومه نفلا إن ظهر أنه من شعبان فإن ظهر أنه من رمضان لم يصح فرضا ولا نفلا .

المالكية — عرفوا يوم الشك بتعريفين : (أحدهما) أنه يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدث ليلته من لا تقبل شهادته برؤية هلال رمضان كالفاسق والعبد والمرأة . (الثاني) أنه يوم الثلاثين من شعبان إذا كان بالسماء ليلته غيم ولم ير هلال رمضان وهذا هو المشهور في التعريف .

وإذا صامه الشخص تطوعا من غير اعتياد أو لعادة كما إذا اعتاد أن يصوم كل خميس فصادف يوم الخميس يوم الشك كان صومه مندوبا وإن صامه قضاء عن رمضان السابق أو عن كفارة يمين أو غيره أو عن نذر صادفها كما إذا نذر أن يصوم يوم الجمعة فصادف يوم الشك وقع واجبا عن القضاء وما بعده أن لم يتبين أنه من =

الصيام المحرم

وأما الصيام المحرم ففيه تفصيل المذاهب .^(١)

= رمضان فإن تبين أنه من رمضان فلا يجزئ عن رمضان الحاضر لعدم نيته ولا عن غيره من القضاء والكفارة والنذر لأن زمن رمضان لا يقبل صوما غيره ويكون عليه قضاء ذلك اليوم عن رمضان الحاضر وقضاء يوم آخر عن رمضان الفائت أو الكفارة أما النذر فلا يجب قضاؤه لأنه كان معينا وفات وقته . وإذا صامه احتياطا بحيث ينو أن كان من رمضان احتسب به وإن لم يكن من رمضان كان تطوعا فني هذه الحالة يكون صومه مكروها . فإن تبين أنه من رمضان فلا يجزئه عنه وإن وجب الإمساك فيه لحزمة الشهر وعليه قضاء يوم . وتنبد الإمساك يوم الشك حتى يرتفع النهار ويتبين الأمر من صوم أو إفطار فإن تبين أنه من رمضان وجب إمساكه وقضاء يوم بعد . فإن أفطر بعد ثبوت أنه من رمضان عامدا علما فعليه القضاء والكفارة .

الحنبالة — قالوا يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان إذا لم ير الهلال ليلته مع كون السماء صحوا لا علة بها . ويكره صومه تطوعا إلا إذا وافق عادة له أو صام قبله يومين فأكثر فلا كراهة ثم إن تبين أنه من رمضان فلا يجزئه عنه ويجب عليه الإمساك فيه وقضاء يوم بعد . أما إذا صامه عن واجب كقضاء رمضان الفائت ونذر وكفارة فيصبح ويقع واجبا إن ظهر أنه من شعبان فإن ظهر أنه من رمضان فلا يجزئ لا عن رمضان ولا عن غيره ويجب إمساكه وقضاؤه بعد وإن نوى صومه عن رمضان إن كان منه لم يصح عنه إذا تبين أنه منه وإن وجب عليه الإمساك والقضاء كما تقدم فإن لم يتبين أنه من رمضان فلا يصح لا نفلا ولا غيره .

(١) المالكية — قالوا يحرم صيام يوم عيد الفطر وعيد الأضحي ويومين بعد عيد الأضحي إلا في الحج . للتمتع والقارن فيجوز لها صومهما . وأما صيام اليوم الرابع من عيد الأضحي فمكروه .

ومن الصوم المحترم صيام المرأة نفلا بغير إذن زوجها أو بغير علمها برضاه إلا إذا لم يكن محتاجا لها كأن كان غائبا أو محرما أو معتكفا^(١) .

الصوم المندوب

الصوم المندوب منه صوم المحترم وأفضله يوم التاسع والعاشر منه ومنه صيام ثلاثة أيام من كل شهر ويندب أن تكون هي الأيام البيض أعنى الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من الشهر العربي ومنه صوم تسع ذى الحجة السابقة على يوم النحر ومن التسع يوم عرفة لغير حاج . أما صوم الحاج ففيه تفصيل المذاهب^(٢) . ومن

== الشافعية — قالوا يحرم ولا ينعد صيام يوم عيد الفطر وعيد الأضحي وثلاثة أيام بعد عيد الأضحي مطلقا ولو في الحج .

الحنابلة — قالوا يحرم صيام يوم عيد الفطر وعيد الأضحي وثلاثة أيام بعد عيد الأضحي إلا في الحج للتمتع والقارن .

الحنفية — قالوا صيام يومى العيد وأيام التشريق الثلاثة مكروه تحريم إلا في الحج .

(١) الحنفية — قالوا صيام المرأة بدون إذن زوجها مكروه .

الحنابلة — قالوا متى كان زوجها حاضرا فلا يجوز صومها بدون إذنه ولو كان به مانع من الوطء كاحرام أو اعتكاف أو مرض .

(٢) الحنفية — قالوا صوم تاسوعاء وعاشوراء مستنون لا مندوب .

(٣) المالكية — قالوا يكره قصد الأيام البيض بالصوم .

(٤) الحنابلة — قالوا يندب أن يصوم الحاج يوم عرفة إذا وقف بها ليلًا ولم يقف بها نهارًا . أما إذا وقف بها نهارًا فيكره له صومه .

الحنفية — قالوا يكره صوم يوم عرفة للحاج إن أضعفه وكذا صوم يوم التروية وهو ثامن ذى الحجة .

المندوب صوم الاثنين والخميس من كل أسبوع ومنه صوم ست من شوال والأفضل^(١) أن تكون متتابعة وأن تكون متصلة بيوم الفطر . ومنه صوم يوم وإفطار يوم وهو صيام داود عليه السلام وهو أحب الصيام إلى الله تعالى . ومنه صوم رجب وشعبان وبقيّة الأشهر الحرم . والأشهر الحرم أربع : ثلاثة متوالية وهي ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ، وواحد منفرد وهو رجب . وبالجملة فينبذ الصوم تطوعاً في أيام السنة إلا ما ورد النهي عن صومه كراهة أو تحريماً .

= المالكية — قالوا يكره للحاج أن يصوم يوم عرفة كما يكره له أيضاً أن يصوم يوم التروية وهو اليوم الثامن من ذي الحجة .

الشافعية — قالوا الحاج إن كان مقيماً بمكة ثم ذهب إلى عرفة نهاراً فصومه يوم عرفة خلاف الأولى وإن ذهب إلى عرفة ليلاً فيجوز له الصوم . أما إن كان الحاج مسافراً فيسن له الفطر مطلقاً .

(١) المالكية — قالوا يكره صوم ستة أيام من شوال بشروط : (١) أن يكون الصائم ممن يقتدى به أو يخاف عليه أن يعتقد وجوبها . (٢) أن يصومها متصلة بيوم الفطر . (٣) أن يصومها متتابعة . (٤) أن يظهر صومها فإن انتفى شرط من هذه الشروط فلا يكره صومها إلا إذا اعتقد أن وصلها بيوم العيد سنة فيكره صومها ولو لم يظهرها أو صامها متفرقة .

الحنفية — قالوا يستحب أن تكون متفرقة في كل أسبوع يومان .

(٢) المالكية — قالوا يندب ذلك لمن يضعفه صوم الدهر . وأما غيره فصوم الدهر مندوب له كما يأتي :

(٣) الحنابلة — قالوا لإفراد رجب بالصوم مكروه إلا إذا أفطر في أثنائه فلا يكره .

(٤) الحنفية — قالوا المنسوب في الأشهر الحرم أن يصوم ثلاثة أيام من كل منها وهي الخميس والجمعة والسبت .

الصوم المكروه

وأما الصوم المكروه فمنه صوم يوم الشك وفيه التفصيل الموضح في مجله . ومنه أفراد يوم الجمعة بالصوم وكذا أفراد يوم السبت ويكره صوم يوم النيروز ويوم المهرجان وهما موسمان لغير المسلمين اعتاد الناس الاحتفال بهما . ويكره أن يصوم قبل شهر رمضان بيوم أو يومين لأكثر . وهناك مكروهات أخرى مفضلة في المذاهب .

(١) الشافعية — قالوا لا يكره صوم يوم النيروز والمهرجان . وأما صوم يوم أو يومين قبل رمضان فهو حرام وكذلك صوم النصف الثاني من شعبان إذا لم يصله بما قبله ولم يوجد سبب يقتضى صومه كنذر أو عادة كما يأتي .

الحنابلة — قالوا المكروه أفراد يوم النيروز والمهرجان بالصوم ما لم يوافق عادة له والا فلا كراهة .

المالكية — قالوا لا يكره صوم يوم أو يومين قبل رمضان .

(٢) الحنفية — قالوا الصوم المكروه ينقسم الى قسمين : مكروه تحريماً وهو صوم أيام الأعياد والتشريق فإذا صامها انعقد صومه مع الإثم وإن شرع في صومها ثم أفسدها لا يلزمه القضاء . ومكروه تنزيهاً وهو صيام يوم عاشوراء منفرداً عن التاسع أو عن الحادى عشر . ومنه أفراد يوم النيروز والمهرجان بالصوم إلا أن يوافق ذلك عادته . ومنه صيام أيام الدهر لأنه يضعف البدن عادة . ومنه صوم الوصال وهو واصله الإمساك ليلاً ونهاراً . ومنه صوم الصمت وهو أن يصوم ولا يتكلم . ومنه صوم المرأة تطوعاً بغير إذن زوجها إلا أن يكون مريضاً أو صائماً أو محرماً بحج أو عمرة . ومنه صوم المسافر إذا أجهده الصوم .

المالكية — قالوا أفراد يوم الجمعة أو غيره بالصوم جائز وليس بمكروه ويكره صوم رابع النحر ويستثنى من ذلك القارن ونحوه كالتمتع ومن لزمه هدى ينقص في حج أو عمرة فانه يصومه ولا كراهة . وإذا صام الرابع تطوعاً فيعقد وإذا أفطر فيه =

ما يفسد الصوم وما لا يفسده

مفسد الصوم نوعان : ما يوجب القضاء فقط . وما يوجب القضاء والكفارة .
وغير المفسد نوعان أيضا : مباح ومكروه ؛ وفي كل ذلك تفصيل في المذاهب .^(١)

== عامدا ولم يقصد بالقطر التخلص من النهى وجب عليه قضاؤه وإذا نذر صومه لزمه نظرا لكونه عبادة في ذاته ويكره سرد الصوم ونسأبه لمن يضعفه ذلك عن عمل أفضل من الصوم ويكره أيضا صوم يوم المولد النبوي لأنه شبيه بالأعياد ويكره صوم التطوع لمن عليه صوم واجب كالقضاء وصوم الضيف بدون إذن رب المنزل . وأما صوم المرأة تطوعا بدون إذن زوجها فهو حرام كما تقدم كما يحرم الوصال في الصوم وهو وصل الليل بالنهار في الصوم وعدم القطر . وأما صوم المسافر فهو أفضل من القطر إلا أن يشق عليه الصوم فالأفضل القطر .

الشافعية — قالوا يكره صوم المريض والمسافر والحامل والمرضع والشيخ الكبير إذا خافوا مشقة شديدة وقد يفرض إلى التحريم كما إذا خافوا على أنفسهم الهلاك أو تلف عضو بترك الغذاء ، ويكره أيضا أفراد يوم جمعة أو سبت أو أحد لصوم إذا لم يوجد له سبب . أما إذا صامه لسبب فلا يكره كأن وافق عادة له أو وافق يوما في صومه . وكذا يكره صوم الدهر ويكره التطوع بصوم يوم وعليه قضاء فرض لأن الفرض أهم من التطوع .

الحنابلة — زادوا على ما ذكره صوم الوصال وهو أن لا يفطر بين اليومين وتزول الكراهة بأكل ثمرة ونحوها ويكره أفراد رجب بالصوم كما تقدم .

(١) الحنفية — قالوا ما يوجب القضاء دون الكفارة ثلاثة أشياء : (الأول) أن يتناول الصائم ما ليس فيه غذاء أو ما في معنى الغذاء (وما فيه غذاء هو ما يميل الطبع إلى تناوله وتنقضي شهوة البطن به وما في معنى الغذاء هو الدواء) . (الثاني) أن يتناول غذاء أو دواء لعذر شرعي كمرض أو سفر أو إكراه أو خطأ كأن أهمل =

= وهو يتضمض فوصل الماء الى جوفه وكذا اذا داوى جرحا في بطنه أو رأسه فوصل الدواء الى جوفه أو دماغه . أما النسيان فانه لا يفسد الصيام أصلا فلا يجب به قضاء ولا كفارة . (الثالث) أن يقضى شهوة الفرج غير كاملة ومن القسم الأول ماء إذا أكل أرزا نيئا أو عجينا أو دقيقا غير مخلوط بشيء يؤكل عادة كالسمن والعلس وإلا وجبت به الكفارة وكذا اذا أكل طينا غير أرمني اذا لم يعتد أكله . أما الطين الأرمني (وهو معروف عند العطارين) فانه يوجب الكفارة مع القضاء أو أكل ملحا كثيرا دفعة واحدة فان ذلك مما لا يقبله الطبع ولا تقضى به شهوة البطن . أما أكل القليل منه فان فيه الكفارة مع القضاء لأنه يتلذذ به عادة . وكذا اذا أكل نواة أو قطعة من الجلد أو ثمرة من الثمار التي لا تؤكل قبل نضجها كالسفرجل اذا لم يطبخ أو تليج والإكانت فيه الكفارة . وكذا اذا ابتلع حصاة أو حديدة أو درهما أو دينارا أو ترابا أو نحو ذلك أو أدخل ماء أو دواء في جوفه بواسطة الحفنة من الدبر أو الأنف أو قبل المرأة . وكذا اذا صب في أذنه دهنا بخلاف ما اذا صب ماء فانه لا يفسد صومه على الصحيح لعدم سريان الماء . وكذا اذا دخل فيه مطر أو تليج ولم يتلعه يصنعه . وكذا اذا تعدد إخراج القيء من جوفه أو خرج كرها وأعادته يصنعه بشرط ان يكون ملء الفم في الصورتين وأن يكون ذا كرا لصومه فان كان ناسيا لصومه لم يفطر في جميع ما تقدم . وكذا اذا كان أقل من ملء الفم على الصحيح وإذا أكل ما بقي من نحو تمر بين أسنانه اذا كان قدر الحصاة وجب القضاء فان كان أقل فلا يفسد لعدم الاعتداد به . وكذا اذا تكون ريقه ثم ابتلعه أو بقي بلل بفيه بعد المضغضة وابتلعه مع الريق فلا يفسد صومه وينبغي أن يبصق بعد المضغضة قبل أن يتلع ريقه ولا يشترط المبالغة في البصق . ومن القسم الثاني : (وهو ما اذا تناول غذاء أو ما في معناه لعذر شرعي) اذا أفطرت المرأة خوفا على نفسها أن تمرض من الحلدة أو كان الصائم نائما وأدخل أحد شيئا مفطرا في جوفه . وكذا اذا أفطر عمدا بشبهة شرعية بأن أكل عمدا بعد أن أكل ناسيا أو جامع ناسيا ثم جامع عمدا أو أكل عمدا بعد الجماع ناسيا . وكذا اذا لم يبيت النية ليلا ثم نوى نهارا فانه اذا أفطر لا تجب =

== عليه الكفارة لشبهة عدم صيامه عند الشافعية . وكذا اذا نوى الصوم ليلا ولم ينقض نيته ثم أصبح مسافرا ونوى الإقامة بعد ذلك ثم أكل لا تلزمه الكفارة وإن حرم عليه الأكل في هذه الحالة . وكذا اذا أكل أو شرب أو جامع شاكا في طلوع الفجر وكان الفجر طالما لوجود الشبهة . أما الفطر وقت الغروب فلا يكفي فيه الشك لإسقاط الكفارة بل لا بد من غلبة الظن على إحدى الروايتين . ومن جامع قبل طلوع الفجر ثم طلع عليه الفجر فإن نزع فورا لم يفسد صومه وإن بقي كان عليه القضاء والكفارة . ومن القسم الثالث : (وهو ما اذا قضى شهوة الفرج غير كاملة) ما اذا أمني بوطء ميتة أو بهيمة أو صغيرة لا تستهي أو أمني بفخذ أو بطن أو عبث بالكف أو وطئت المرأة وهي نائمة أو فطرت في فرجها دهنًا ونحوه فإنه يجب في كل هذا القضاء دون الكفارة ، ويلحق بهذا القسم ما اذا أدخل أصبعه مبلولة بماء أو دهن في دبره أو استنجد فوصل الماء الى داخل دبره وإنما يفسد ما دخل في الدبر اذا وصل الى محل الحقنة ولا يكون هذا إلا اذا تعمد به وبالغ فيه . وكذا اذا أدخل في دبره نرة أو خشبة كطرف الحقنة ولم يبق منه شيء . أما اذا بقي منه في الخارج شيء بحيث لم يغيب كله لم يفسد صومه . وكذلك المرأة اذا أدخلت أصبعها مبلولة بماء أو دهن في فرجها الداخل أو أدخلت خشبة أو نحوها في داخل فرجها وغيبتها كلها . ففي كل هذه الأشياء ونحوها يجب القضاء دون الكفارة .

وأما ما يوجب القضاء والكفارة فهو أمران : (الأول) أن يتناول غذاء أو ما في معناه بدون عذر شرعي كالأكل والشرب ونحوهما ويميل اليه الطبع وتنفذ به شهوة البطن . (الثاني) أن يقضى شهوة الفرج كاملة وإنما تجب الكفارة في هذين القسمين بشرط : (أولا) أن يكون الصائم المكلف ميتا للنية في أداء رمضان فلو لم يبيت النية لا تجب عليه الكفارة كما تقدم . وكذا اذا يبيت النية في قضاء ما فاته من رمضان أو في صوم آخر غير رمضان ثم أفطر فانه لا كفارة عليه . (ثانيا) أن لا يطرأ عليه ما يبيح الفطر من سفر أو مرض فانه يجوز له أن يفطر (ثالثا) أن لا يحصل المرض أما لو أفطر قبل السفر فلا تسقط عنه الكفارة . (ثالثا) أن ==

= يكون طائعا مختارا لا مكرها . (رابعا) أن يكون متعمدا فلو أفطر ناسيا أو مخطئا تسقط عنه الكفارة كما تقدم . ومن هذا النوع الجماع في القبل أو الدبر وهو يوجب الكفارة على الفاعل والمفعول به بالشروط المتقدمة ويزاد عليها أن يكون المفعول به آدميا حيا يشتهي وتجب الكفارة بيجزء التقاء الختانين وإن لم يتزل . وإذا مكنت المرأة صغيرا أو مجنونا من نفسها فعليها الكفارة بالاتفاق . أما المساحقة بين امرأتين فإن أنزلنا أفطرتا وعليهما القضاء دون الكفارة . وأما وطء البهيمة والميت والصغيرة التي لا تشتهي فانه لا يوجب الكفارة ويوجب القضاء بالانزال كما تقدم ، ومن القسم الأول شرب الدخان المعروف وتناول الأفيون والحشيش ونحو ذلك فإن الشهوة فيه ظاهرة . ومنه ابتلاع ريق زوجته أو حبيبه للتلذذ به . ومنه ابتلاع حبة حنطة أو سمسمه من خارج فله لأنه يتلذذ بها إلا اذا مضغها فتلذت ولم يصل منها شيء الى جوفه . ومنه أكل الطين الأرمني كما تقدم وكذا قليل الملح . ومنه أن يأكل عمدا بعد أن يعتاب آخرفلنا منه أنه أفطر بالغيبة لأن الغيبة لا تفطر فهذه الشهية لا قيمة لها . وكذلك اذا أفطر بعد الجماع أو المس أو القبلة بشهوة من غير إنزال لأن هذه الأشياء لا تفطر فاذا تعمد الفطر بعدها لزمته الكفارة ومنه غير ذلك مما أشير إليه في قسم ما يوجب القضاء .

وأما ما يكره للصائم فعله فهو أمور : (أولا) ذوق شيء لم يتحلل منه ما يصل الى جوفه بلا فرق بين أن يكون الصوم فرضا أو نفلا إلا في حالة الضرورة فيجوز للمرأة أن تذوق الطعام لتئين ملوحه اذا كان زوجها سيئ الخلق ومثلها الطاهي (الطباخ) وكذا يجوز لمن يشتري شيئا يؤكل أو يشرب أن يذوقه اذا خشى أن يغبى فيه ولا يوافقه . (ثانيا) مضغ شيء بلا عذر فإن كان لعذر كما اذا مضغت المرأة طعاما لابنها ولم تجد من يمضغه سواها ممن يحل له الفطر فلا كراهة .

ومن المكروه مضغ الملك (اللباز) الذي لا يصل منه شيء الى الجوف . (ثالثا) تقبيل امرأته سواء كانت القبلة فاحشة بأن مضغ شفتها أولا . وكذا مباشرتها مباشرة فاحشة بأن يضع فرجه على فرجها بدون حائل . =

= وإنما يكره له ذلك إذا لم يأمن على نفسه من الإزال أو الجماع . أما إذا أمن فلا يكره كما يأتي . (رابعا) جمع ريقه في فمه ثم ابتلاعه لما فيه من الشبهة . (خامسا) فعل ما يظن أنه يضعفه عن الصوم كالقصد والحجامة . أما إذا كان يظن أنه لا يضعفه فلا كراهة .

وأما مالا يكره للصائم فعله فأمر : (أولا) القبلة أو المباشرة الفاحشة إن أمن الإزال والجماع . (ثانيا) دهن شارب له لأنه ليس فيه شيء ينافي الصوم . (ثالثا) الاكتحال ونحوه وإن وجد أثره في حلقه . (رابعا) الحجامة ونحوها إذا كانت لا تضعفه عن الصوم . (خامسا) السواك في جميع النهار بل هو سنة ولا فرق في ذلك بين أن يكون السواك يابسا أو أخضر مبلولا بالماء أولا . (سادسا) المضمضة والاستنشاق ولو فعلهما لغير وضوء . (سابعا) الاغتسال . (ثامنا) التبريد بالماء بلف ثوب مبلول على بدنه ونحو ذلك .

هذا ولا يفسد صومه لو صب ماء أو دهنا في أحليه للتداوى . وكذا لو أمتنى بنظره بشهوة ولو كرر النظر كما لا يفطر إذا أمتى بسبب تفكره في وقاع ونحوه أو احتلم ولا يفطر أيضا بشم الروائح العطرية كالورد والزرجس ولا بتأخير غسل الجنابة حتى تطلع الشمس ولو مكث جنباً كل اليوم ولا بدخول غبار طريق أو غربة دقيق أو ذباب أو بعوض إلى حلقه رغمًا عنه .

المالكية — قالوا يفسد الصوم أمور : (أولا) الجماع الذي يوجب الغسل ويفسد به صوم البالغ من الواطئ والموطوء ولو جامع البالغ غير مطيقة فلا يفسد صومه إلا إذا أنزل . (ثانيا) إخراج المنى أو المذى مع لذة معتادة بنظر أو تفكر أو غيرها كالقبلة والمباشرة فيما دون الفرج . أما إذا خرج المنى أو المذى لمرض فلا يفسد الصوم كما لا يفسد بفروج المنى أو المذى بمجرد نظر أو فكر من غير استدامة متى كان ذلك بكثير عروضة له بأن كان حصوله مساويا لحصوله في الزمن أو زائلا . أما إذا كان زمن عروضة أقل من زمن ارتفاعه فإنه يفسد الصوم . (ثالثا) إخراج =

= الشيء وتعمده سواء ملاً الفم أولاً . أما إذا غلبه القيء فلا يفسد الصوم إلا إذا رجع شيء منه ولو غلبه فيفسد صومه وهذا بخلاف البلغم إذا رجع فلا يفسد الصوم ولو أمكن الصائم أن يطرحه وتركه حتى رجع . (رابعاً) وصول مائع إلى الحلق من فم أو أذن أو عين أو أنف سواء كان المائع ماء أو غيره وصل عمداً أو سهواً أو غلبة كماء غلب من المضمضة أو السواك حتى وصل إلى الحلق أو وصل خطأ كأكله نهاراً معتقداً بقاء الليل أو غروب الشمس أو شاكاً في ذلك ما لم تظهر الصحة كأن يبين أن أكله قبل الفجر أو بعد غروب الشمس وإلا فلا يفسد صومه وفي حكم المائع البخور وبخار القدر إذا استنشقهما فوصلا إلى حلقه . وكذلك الدخان الذي اعتاد الناس شربه فيجوز وصول دخانه إلى حلقه مغمط وإن لم يصل إلى المعدة . وأما دخان الحطب فلا أثر له كرائحة الطعام إذا استنشقه فلا أثر لها أيضاً . ولو اكتحل نهاراً فوجد طعم الكحل في حلقه فسد صومه . وأما لو اكتحل ليلاً ثم وجد طعمه نهاراً فلا يفسد صومه . ولو دهن شعره فوصل الدهن إلى حلقه من مسام الشعر فسد صومه وإذا استعملت المرأة الحناء في شعرها فوجدت طعمها في حلقها فسد صومها . (خامساً) وصول أى شيء إلى المعدة سواء كان مائماً أو غيره وسواء وصل من الأعلى أو من الأسفل لكن ما وصل من الأسفل لا يفسد الصوم إلا إذا وصل من منفذ كالدر . أما الحقنة في الإحليل وهو الذكر فلا تنسد الصوم . ولو وصل إلى المعدة حصاة أو درهم فسد صومه إن كان واصلاً من الفم فقط ؛ وكل ما وصل إلى المعدة على ما بين يبطل الصوم ويوجب القضاء في رمضان سواء كان وصوله عمداً أو غلبة أو سهواً أو خطأ كما تقدم في وصول المائع للحلق إلا أن الواصل عمداً في بعضه الكفارة أيضاً كما يأتي :

وأما ما يوجب القضاء والكفارة فهو أن من تناول مقسداً من مقسدات الصوم السابقة ما عدا إخراج المذي وبعض صور خروج المني كما يأتي وجب عليه القضاء والكفارة بشروط مخصوصة : (أولاً) أن يكون الفطر في أداء رمضان فإن كان =

= في غيره كقضاء رمضان وصوم مندور أو صوم كفارة أو نفل فلا تجب عليه الكفارة وعليه القضاء في بعض ذلك على تفصيل يأتي في القسم الثاني . (ثانياً) أن يكون متمعداً فإن أفطر ناسياً أو مخطئاً أو لعذر كمرض وسفر فعليه القضاء فقط . (ثالثاً) أن يكون مختاراً في تناول المفطر . أما إذا كان مكراً فلا كفارة عليه وعليه القضاء . (رابعاً) أن يكون عالماً بجحمة الفطر ولو جهل وجوب الكفارة عليه إذا أفطر . أما إذا كان جاهلاً بجحمة الفطر تحديث عهد بالاسلام أفطر عمداً مختاراً فلا كفارة عليه . (خامساً) أن يكون غير مبال بجحمة الشهر وهو غير المتأول تأويلاً قريباً فإن كان متأولاً تأويلاً قريباً فلا كفارة عليه ؛ والمتأول تأويلاً قريباً هو المستند في فطره لأمر موجود وله أمثلة : منها أن يفطر أولاً ناسياً أو مكراً ثم ظن أنه لا يجب عليه إمساك بقية اليوم بعد التذكر أو زوال الإكراه فتناول مفطراً عمداً فلا كفارة عليه لاستناده لأمر موجود وهو الفطر أولاً نسياناً أو بإكراه . ومنها ما إذا سافر الصائم مسافة أقل من مسافة الفطر فظن أن الفطر يباح له لظاهر قوله تعالى : ﴿ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر﴾ فنوى الفطر من الليل وأصبح مفطراً فلا كفارة عليه . ومنها من رأى هلال شوال نهار الثلاثين من رمضان فظن أنه يوم عيد وأن الفطر مباح فأفطر لظاهر قوله عليه السلام : «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته» فلا كفارة عليه . وأما المتأول تأويلاً بعيداً فهو المستند في فطره إلى أمر غير موجود وعليه الكفارة وله أيضاً أمثلة : منها أن من عادته الحجي في يوم معين فبيت نية الفطر من الليل ظاناً أنه مباح فعليه الكفارة ولو حرم في ذلك اليوم . ومنها المرأة تعتاد الحيض في يوم معين فبيت نية الفطر لظنّها إباحته في ذلك اليوم لمحجىء الحيض فيه ثم أصبحت مفطرة ففعلها الكفارة ولو جاء الحيض في ذلك اليوم حيث نوت الفطر قبل مجيئه . ومنها من اغتاب في يوم معين من رمضان فظن أن صومه بطل وأن الفطر مباح فأفطر متمعداً فعليه الكفارة . (سادساً) أن يكون الواصل من القم فلو وصل شيء من الأذن أو العين أو غيرها مما تتقدم فلا كفارة وإن وجب القضاء . (سابعاً) أن يكون الوصول للعدة فلو وصل شيء =

= إلى حلق الصائم وردّه فلا كفارة عليه وإن وجب القضاء في المانع الواصل إلى الحلق . ومن الأشياء التي تبطل الصوم وتوجب القضاء والكفارة . رفع النية ورفضها نهاراً . وكذا رفع النية ليلاً إذا استمر رافعاً لها حتى طلع الفجر . ووصول شيء إلى المعدة من القيء الذي أخرجه الصائم عمداً سواء وصل عمداً أو غلبة لا نسياناً ووصول شيء من أثر السواك الرطب الذي يتحلل منه شيء عادة كقشر الجوز ولو كان الوصول غلبة متى تعمد الاستياك في نهار رمضان فهذه الأشياء توجب الكفارة بالشروط السابقة ما عدا التعمد بالنسبة للراجع من القيء والواصل من أثر السواك المذكور فإنه لا يشترط بل التعمد والوصول غلبة سواء . وأما الوصول نسياناً فيوجب القضاء فقط فيهما ثم إن إخراج المني بلامع هو الذي يوجب الكفارة فقط إلا أنه إذا كان بنظر أو فكر فلا يوجبها إلا إذا استدماهما وكانت عادته الانزال عند الاستدامة فإن يكن الانزال عادته عند استدامة النظر فقولان في الكفارة وعدمها فإن خرج المني بيجز نظر أو فكر مع لذة معتادة بلا استدامة أو وجب القضاء فقط دون الكفارة . وأما إخراج المني فلا يوجب إلا القضاء مطلقاً ومن جامع نائمة في نهار رمضان وجب عليه أن يكفر عنها كما تجب الكفارة على من صب شيئاً عمداً في حلق شخص آخر وهو نائم وصل لمعدته . وأما القضاء فيجب على الجماعة وعلى المصوب في حلقه لأنه لا يقبل النيابة .

وأما ما يوجب القضاء دون الكفارة فهو أن من تناول مفطراً من الأمور المفسدة للصوم المتكسمة ولم توجد شرائط وجوب الكفارة السابقة فعليه القضاء إن كان الصوم في رمضان أو في فرض غيره كقضاء رمضان والكفارات والنذر غير المعين . وأما النذر المعين فإن كان الفطر فيه لعذر كمرض أو وقع أو متوقع بأن ظن أن الصوم في ذلك الوقت المعين يؤتى إلى مرضه أو خاف من الصوم زيادة المرض أو تأخر البرء أو كان الفطر لحيض المرأة فيه أو نفاسها أو لإغماء أو جنون فلا يجب قبضؤه نعم إذا بق شيء من زمنه بعد زوال المانع تعين الصوم فيه . أما إذا أفطر فيه ناسياً أو غفلاً كان نذر صوم يوم الخميس فصام الأربعاء يظنه الخميس ثم أفطر يوم الخميس =

= فعليه القضاء . ومن الغرض صوم المتمتع والقارن اذا لم يجد الهدى فان أفطر فیهما وجب عليه القضاء وعلى الجملة كل فرض أفطر فيه يجب عليه قضاءه إلا التذر المعين على التفصيل السابق . وأما النفل فلا يجب القضاء على من أفطر فيه إلا اذا كان الفطر عمدا حراما .

وأما ما لا يفسد ولا يوجب القضاء فهو أن من غلبه القيء ولم يرجع منه شيء فصومه صحيح وكذا من وصل غبار طريق إلى حلقة أو دقيق ونحوه لمزاولة أو دخل ذباب حلقة فكل ذلك لا يفسد الصوم متى كان وصوله غلبة ومن طلع عليه الفجر وهو يأكل أو يشرب مثلا فترع المأكول ونحوه من فيه بمجرد طلوع الفجر فصومه صحيح وكذلك من غلبه المنى أو المذى بمجرد نظر أو فكركا تقدم أو ابتلع ريقه المجتمع في الفم أو ما بين أسنانه من بقايا الطعام فلا يضره ذلك وصومه صحيح ولو تعدد بلغ ما بين أسنانه على المعتمد إلا اذا كان كثيرا عرفا وابتلعه ولو غلبة فيبطل الصوم وكذا لا قضاء اذا وضع دهنا على جرح في بطنه وأصل لحوقه لأنه لا يصل لمحل الطعام والشراب وإلا لمات من ساعته . وكذلك الاحتلام فكل هذه الأشياء لا تفسد الصوم ولا تكره .

أما ما يكره للصائم فهو أن يذوق الطعام ولو كان صائعا له وإذا ذاقه وجب عليه أن يمجه ثلاثا يصل إلى حلقة منه شيء فان وصل شيء إلى حلقة غلبه فعليه القضاء في الفرض على ما تقدم . وإن تعدد اتصاله إلى جوفه فعليه القضاء والكفارة في رمضان كما تقدم . ويكره أيضا مضغ شيء كتمر أو لبان ويجب عليه أن يمجه وإلا فكما تقدم . ويكره أيضا مداواة حفر الأسنان (وهو فساد أصولها) نهارا إلا أن يخاف الضرر اذا أضر المداواة إلى الليل فلا تكره نهارا بل تجب أن يخاف هلاكا أو شديدا أدى بالتأخير . ومن المكروه غزل الكنان الذي له طعم وهو الذي يعطن في المבלات اذا لم تكن المرأة الغازلة مضطرة للغزل وإلا فلا كراهة ، ويجب عليها أن تمنع ما تكونت في فمها من الريق على كل حال . أما الكنان الذي لا طعم له وهو الذي يعطن في البحر فلا يكره غزله ولو من غير ضرورة . ويكره الحصاد للصائم ثلاثا يصل =

== إلى حلقه شيء من الغبار فيفطر مالم يضطر إليه وإلا فلا كراهة . وأما رب الزرع
فله أن يقوم عليه عند الحصاد لأنه مضطر لحفظه وملاحظته . وتركه مقدمات
الجماع كالقبلة والفكر والنظر إن علمت السلامة من الإمذاء والإمناء ؛ فإن شك
في السلامة وعدمها أو علم عدم السلامة حرمت ثم إذا لم يحصل إمذاء ولا إمناء
فالأصوم صحيح فإن أمدى فعليه القضاء إلا إذا أمدى بجود نظر أو فكر من غير قصد
ولا متابعة فلا قضاء عليه ؛ وإن أمدى فعليه القضاء والكفارة في رمضان إن كانت
المقدمات محرمة بأن علم الناظر مثلاً عدم السلامة أو شك فيها فإن كانت مكروهة
بأن علم السلامة فعليه القضاء فقط إلا إذا استرسل في المقامة حتى أنزل فعليه
القضاء والكفارة ؛ ومن المكروه الاستيلاء بالرطب الذي يتحلل منه شيء والا جاز
في كل النهار بل يتدب لمقتضى شرعى كوضوء وصلاة . وأما المضمضة للعطش فهي
جائزة والاصباح بالحنابة خلاف الأولى والأولى الاغتسال ليلاً ومن المكروه الجمامة
والفصد للصائم إذا كان مريضاً وشك في السلامة من زيادة المرض التي تؤدي
إلى الفطر فإن علم السلامة جاز كل منهما كما يجوزان للصحيح عند علم السلامة
أو الشك فيها فإن علم كل منهما عدم السلامة بأن علم الصحيح أنه يمرض لو احتجم
أو فصد أو علم المريض أن مرضه يزيد بذلك كان كل منهما محرماً .

الحنفية — قالوا يوجب القضاء دون الكفارة أمور : منها ادخال شيء
إلى جوفه عمداً من الفم أو غيره سواء كان يذوب في الجوف كلقمة أو لا كقطعة
حديد أو رصاص . وكذا إذا وجد طعم علك بعد مضغه نهاراً أو ابتلع نخامة وصلت
إلى فمه أو وصل الدواء بالحقنة إلى جوفه أو وصل طعم كحل إلى حلقه . وكذا إذا
وصل قه إلى فمه ثم ابتلعه عمداً أو أصاب ريقه نجاسة ثم ابتلعه عمداً فإنه يفسد
صومه وعليه القضاء دون الكفارة .

ويفسده أيضاً كل ما وصل إلى دماغه عمداً كالدواء الذي يصل إلى أم الدماغ
إذا داوى به الجرح الواصل إليها وتسمى المأمومة . وما قطر في أذنه فوصل
إلى دماغه عمداً ولو كان ماء .

= ويفسد صومه أيضا اذا استدعى القىء فقاء ولو كان قليلا . وكذا اذا أمني بسبب تكرار النظر أو أمدى أو أمنى بسبب الاستمناء بيده أو بيد غيره . أو بسبب تقبيل أو لمس أو بسبب مباشرة دون الفرج فانه يفسد صومه اذا تعمد في كل ذلك وعليه القضاء فقط ولو كان جاهلا بالحكم . وكذا ان احتجم أو حجم عمدا اذا ظهر دم وإلا لم يفطر . وكذا يفسد بالرقّة ولو عاد الى الاسلام فورا ولا يفسد صومه بشيء مما تقدّم اذا فعله ناسيا أو مكراها ولو كان الاكراه بادخال دواء الى جوفه أو رأسه سواء أكره على الفعل حتى فعله أو فعل به مكراها .

ويوجب القضاء والكفارة شيان : (أحدهما) الوطء في نهار رمضان ولو كان الفرج دبرا أو كانت بيمتة أو بهيمة سواء كان الواطء متعمدا أو ساهيا أو عالما أو جاهلا . غنارا أو مكراها أو مخطئا كن وطئ وهو يعتقد أن الفجر لم يحن وقته ثم تبين أنه وطئ بعد الفجر لأنه صلى الله عليه وسلم : أمر المجمع في نهار رمضان بالقضاء والكفارة ولم يطلب منه بيان حاله وقت الجماع . والكفارة واجبة في ذلك سواء كان الواطء صائما حقيقة أو ممسكا إمساكا واجبا وذلك كن لم يبيت النيسة فإنه لا يصح صومه مع وجوب الامساك عليه فلو جامع في هذه الحالة لزمته الكفارة مع القضاء الذى تعلق بذمته والتزع جماع كن طلع عليه الفجر وهو يجمع فزعه وجب عليه القضاء والكفارة . أما الموطوء فان كان مطاوعا عالما بالحكم غير ناس للصوم فعليه القضاء والكفارة أيضا . (ثانيهما) الإنزال بالمساحقة . وإذا جامع وهو صحيح ثم حبس أو مرض أو سافر أو حاضت المرأة لم تسقط الكفارة .

وأما ما يباح للصائم فأمر : منها القصد ولو خرج دم وكذلك التشریط بالموس بدل الجمجمة للتداوى . ومن ذلك الرافق ونخروج القيء رغما عنه ولو كان عليه دم . ومن ذلك ما اذا وصل الى حلق الصائم ذباب أو غبار طريق ونحوه بلا قصد لعدم إمكان التجزئ عنه . وكذلك اذا أدخلت المرأة أصبعها أو غيره في فرجها ولو مبتلة فانها لا تفطر ومن ذلك الإنزال بالفكر أو الاحتلام وكذا اذا لطم بطن قدمه بالحناء =

== فوجد طعامها بحلقه أو تمضمض أو استنشق فهرب الماء الى جوفه بلا قصد ولو كان مبالغا فيهما زائدا عن ثلاث مرات وإن كانت المضمضة عبثا أو سرفا مكروهة .

ومن ذلك ما اذا أكل أو شرب أو جامع شاكاً في طلوع النهار أو ظاناً غروب الشمس ولم يتبين الحال في الحالين . أما لو تبين خطؤه في الحالين فعليه القضاء في الأكل والشرب وعليه الكفارة أيضا في الجماع ويجب عليه القضاء بالأكل ونحوه في وقت يعتقده نهارا فتبين أنه ليل لأن النية تنقطع بذلك ومحل ذلك اذا لم يجتهد النية ليلا فان جدها صح صومه فان شك أو ظن هذا الوقت ليلا صح صومه وكذا يجب عليه القضاء بالأكل ونحوه في وقت يعتقده ليلا فبان نهارا أو أكل ناسيا فظن أنه أفطر بالأكل ناسيا فأكل عامدا فانه يفسد صومه وعليه القضاء فقط .

أما ما يكره للصائم فأمور : من ذلك ما اذا تمضمض عبثا أو سرفا أو لحس أو لعطش أو غاص في الماء لغير تبرد أو غسل مشروع فان دخل الماء في هذه الحالات الى جوفه فانه لا يفسد صومه مع كراهة هذه الأفعال ومنه أن يجمع ريقه فيبتلعه . وكره مضغ ما لا يتحلل منه شيء وحرم مضغ ما يتحلل منه شيء ولو لم يبلغ ريقه . وكذا ذوق طعام لغير حاجة فان كان ذوقه لحاجة لم يكره . ويبطل الصوم بما وصل منه الى حلقه اذا كان لغير حاجة وكره له أن يترك بقية طعام بين أسنانه وشم ما لا يؤمن من وصوله الى حلقه بنفسه كسحق مسك وكافور وبخور بنحو عود بخلاف ما لا يؤمن فيه جذبه بنفسه الى حلقه فانه لا يكره كالورد . وكذا يكره له القبلة ودواعي الوطء كعاققة ولس وتكرار نظر اذا كان ما ذكر يحرك شهوته وإلا لم يكره وتحرم عليه القبلة ودواعي الوطء ان ظن بذلك انزالا . وكذا يكره له أن يجمع وهو شاك في طلوع الفجر الثاني بخلاف السحور مع الشك في ذلك لأنه يتقوى به على الصوم بخلاف الجماع فانه ليس كذلك .

الشافعية — قالوا ما يفسد الصوم ويوجب القضاء دون الكفارة أمور : منها وصول شيء ولو سمسمة أو حصاة أو ماء الى جوف الصائم عامدا غير مكره ==

= ولا جاهل بسبب قرب إسلامه بشرط أن تصل الى جوفه من طريق معتبر شرعا كأنفه وفه وأذنه وقبله وذبره وكلجرح الذى يوصل الى الدماغ ومن ذلك تعاطى الدخان المعروف والتبناك والنشوق ونحو ذلك فإنه مفطر ومن ذلك ما لو أدخل أصبعه أو جزءا منه ولو جافا حالة الاستنجاء في قبل أو دبر لغیر ضرورة . أما اذا كان لضرورة كأن توقف خروج الخسارج على ذلك فإنه لا يفطر ومن ذلك أن يدخل نحو عود في باطن أذنه فإنه يفطر لأن باطن الأذن معتبر شرعا من الجوف أيضا ومن ذلك ما اذا زاد في المضغضة والاستنشاق عن المطلوب شرعا من الصائم بأن بالغ فيها أو زاد عن الثلاث فترتب على ذلك سبق الماء الى جوفه فإن عليه القضاء ومن ذلك ما اذا أكل ما بقى بين أسنانه مع قدرته على تمييزه ومجهه فإنه يفطر ولو قليلا دون الحمصة ومنها اذا فاء الصائم عامدا على مختارا فإنه يفطر وعليه القضاء ولو لم يعلأ الفم ومن ذلك ما اذا دخلت ذبابة في جوفه فأخرجها ومنه التجشئ ان تعمد وخرج شيء من معدته الى ظاهر الحلق (وهو مخرج الحاء المهملة على المعتمد) فإنه يفطر وليس منه إخراج النخامة من الباطن وقذفها الى الخارج لتكرار الحاجة الى ذلك . أما لو بلعها بعد وصولها واستقرارها في فيه فإنه يفطر ومنها الإنزال بسبب المباشرة ولو كانت فاحشة وكذا الإنزال بسبب تقبيل أو لمس أو نحو ذلك فإنه يفسد الصوم ويوجب القضاء فقط . أما الإنزال بسبب النظر أو التفكير فإن كان غير عادة له فإنه لا يفسد الصوم كالاختلام .

أما ما يوجب القضاء والكفارة فينحصر في شيء واحد وهو الجماع بشروط : (الأول) أن يكون ناوليا للصوم فلو ترك النية ليلا لم يصح صومه ولكن يجب عليه الإمساك فإذا وطئ في هذه الحالة نهارا لم تجب عليه الكفارة لأنه ليس بصائم حقيقة . (الثاني) أن يكون عامدا فلو وطئ ناسيا لم يبطل صومه فليس عليه قضاء ولا كفارة . (الثالث) أن يكون مختارا فلو أكره على الجماع لم يبطل صومه أيضا . (الرابع) أن يكون عالما بالتحريم وليس له عذر مقبول شرعا في جهله فلو صام وهو قريب العهد بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء وجامع في هذه الحالة لم يبطل صومه =

= أيضا . (الخامس) أن يكون الجماع المذكور في خصوص أداء رمضان فلو صام نفلا أو نذرا أو قضاء أو كفارة ثم وطئ عمدا في هذه الحالة فلا كفارة عليه . (السادس) أن يكون الجماع مستقلا في إفساد الصوم فلو أكل مجامعا في وقت واحد فلا كفارة عليه وعليه القضاء فقط . (السابع) أن يكون آثما بهذا الجماع فلو كان الواطئ صبيا فليس عليه كفارة وكذا لو أصبح المسافر صائما ثم أراد أن يفطر لعدم وجوب الصوم عليه بسبب رخصة السفر فأنظر بالجماع في هذه الحالة فلا كفارة عليه . (الثامن) أن يكون معتقدا صحة صومه فلو أكل ناسيا فظن أن هذا مفطر ثم وطئ عمدا فلا كفارة عليه وإن بطل صومه ووجب عليه القضاء . (التاسع) أن لا يبين بعد الوطئ قبل الغروب فلو جن بعد الوطئ وقبل الغروب فلا كفارة عليه لعدم الأهلية . (العاشر) أن يكون الوطئ منسوباً إليه فلو علمته امرأة وأنزل بالادخال فلا كفارة عليه إلا إن أغراها على ذلك . (الحادي عشر) أن لا يكون مخطئا فلو جامع ظانا بقاء الليل أو دخول المغرب ثم تبين أنه جامع نهارا فلا كفارة عليه وإن وجب عليه القضاء والامساك . (الثاني عشر) أن يكون الجماع بادخال الحشفة أو قدرها من مقطوعها ونحوه فلو لم يدخلها أو أدخل بعضها فقط لم يبطل صوم الواطئ إلا إذا أنزل فعلية القضاء فقط ولكن يجب عليه الامساك فإن لم يمك بقية اليوم فقد آثم . (الثالث عشر) أن يكون الجماع في فرج ولو كان دبر الآدمي ولو ميتا أو بهيمة ولو لم ينزل فلو وطئ في غير ما ذكر فلا كفارة عليه . (الرابع عشر) أن يكون واطئا لا ووطوء فلو وطئ أنثى أو ذكرًا فالكفارة على الفاعل دون المفعول مطلقا ومن طلع عليه الفجر وهو يجمع فإن نزع حالا صح صومه وإن استتر ولو قليلا بعد ذلك فعليه القضاء والكفارة إن علم بالفجر وقت طلوعه . أما إن لم يعلم فعليه القضاء دون الكفارة .

ويتفرع للصائم أمور منها وصول شيء إلى الجوف بنسيان أو إكراه أو بسبب جهل يعذر به شرعا ومنه وصول شيء كان بين أسنانه بجزر يان ريقه بشرط أن يكون عاجزا عن نجهه . أما إذا ابتلعه مع قدرته على نجهه فإنه يفسد صومه ومثل هذا النخامة وأثر القهوة على هذا التفصيل ومن ذلك غبار الطريق وغرلة الدقيق =

ومن فسد صومه في أداء رمضان وجب عليه الإمساك بقية اليوم تعظيماً لحرمه الشهر . أما من فسد صومه في غير أداء رمضان كالصيام المنذور سواء أكان معينا أم لا وكصوم الكفار وقضاء رمضان وصوم التطوع فلا يجب عليه الإمساك بقية اليوم^(١) .

= والذباب والبعوض فإذا وصل إلى جوفه شيء من ذلك لا يضر لأن الاحتراز عن ذلك من شأنه المشقة والخرج .

أما ما لا يفسد ويكره فأمر : منها المشاة وتأخير الفطر عن الغروب إذا اعتقد أن هذا فضيلة وإلا فلا كراهة . ومن ذلك مضغ العلك (اللبان) ومنه مضغ الطعام فإنه لا يفسد ولكنه يكره إلا لحاجة كأن يمضغ الطعام لولده الصغير ونحوه ومن ذلك ذوق الطعام فإنه يكره للصائم إلا لحاجة كأن يكون طباًخاً ونحوه فلا يكره ومن ذلك الجماء والقصد فإنهما يكرهان للصائم إلا لحاجة ومن ذلك التثقيب إن لم يحرك الشهوة وإلا حرم ومثله المعانقة والمباشرة ومن ذلك دخول الحمام فإنه مضعف للصائم فكره له ذلك لغير حاجة ومن ذلك السواك بعد الزوال فإنه يكره إلا إذا كان لسبب يقتضيه كتغير فمه بأكل نحو بصل بعد الزوال نسياناً ومن ذلك تمتع النفس بالشهوات من المبهترات والمشروبات والمسوحات إن كان كل ذلك حلالاً فإنه يكره . أما التمتع بالمحرم فهو محرم على الصائم والمفطر كما لا يخفى . ومن ذلك الاكتحال وهو خلاف الأولى على الراجح .

(١) المالكية — قالوا يجب إمساك المفطر أيضاً في النذر المعين سواء أفطر فيه عمداً أو لا لتعين وقته للصوم بسبب النذر كما أن شهر رمضان متعين للصوم في ذاته . أما النذر غير المعين وباقي الصوم الواجب فإن كان التابع واجباً فيه كصوم كفارة رمضان وصوم شهر نذر أن يصومه متتابعاً فلا يجب عليه الإمساك إذا أفطر فيه عمداً لبطالته بالفطر وجوب استثنائه من أوله ، وإن أفطر فيه سهواً أو غلبة فإن كان في غير اليوم الأول منه وجب عليه الإمساك ، وإن كان في اليوم الأول =

صوم الكفارات

تقدم أن الصيام ينقسم الى مفروض وغيره وأن المفروض ينقسم الى أقسام صوم رمضان، وصوم الكفارات، والصيام المنذور . أما صوم رمضان فقد تقدم الكلام فيه . وأما الكفارات فأنواع منها كفارة اليمين وكفارة الظهار وكفارة القتل ولهذا الأنواع الثلاثة مباحث خاصة بها في قسم المعاملات من الفقه فلذلك لم نتعرض لها هنا لأن هذا القسم مختص بالعبادات، ومن أنواع الكفارات كفارة الصيام وهي المراد ببيانها هنا .

فكفارة الصيام هي التي تجب على من أفطر في أداء رمضان على التفصيل السابق في المذاهب .

وهي اعتناق رقبة مؤمنة^(١) بشرط أن تكون سليمة من العيوب المضرة كالعمى والبكم والجنون فإن لم يجدها فصيام شهرين متتابعين فإن صام في أول الشهر العربي أكله وما بعده باعتبار الأهلة وإن ابتدأ في أثناء الشهر العربي صام باقيه وصام الشهر الذي بعده كاملاً باعتبار الهلال وأكل الأول ثلاثين يوماً من الثالث ولا يحسب يوم القضاء من الكفارة؛ ولا بد من تتابع هذين الشهرين بحيث لو أفسد يوماً في أثناءها ولو بعد شرعى كسفر صار ما صامه نفلاً ووجب عليه استئناها لا لقطع التتابع الواجب فيها . فإن لم يستطع الصوم لمشقة شديدة ونحوها فاطعام ستين

= ندب الامساك ولا يجب ، وإن كان التتابع غير واجب فيه كقضاء رمضان وكفارة اليمين جاز الامساك وعدمه سواء أفطر عمداً أولاً لأن الوقت غير متعين للصوم ، وإن كان الصوم نفلاً فإن أفطر فيه نسياناً وجب الامساك لأنه لا يجب عليه قضاؤه بالفطر نسياناً ، وإن أفطر فيه عمداً فلا يجب الامساك لوجوب القضاء عليه بالفطر عمداً كما تقدم .

- (١) الخنثية — لم يشترطوا أن تكون الرقبة مؤمنة في الصيام .
(٢) الحنابلة — قالوا الفطر لعذر شرعى كالقصر للسفر لا يقطع التتابع .

مسكيناً فهي واجبة على الترتيب المذكور^(١)، لخبر الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: هلك قال: وما أهلكك؟ قال واقعت امرأتى في رمضان. قال: هل تجد ما تعتق رقبة؟ قال لا، قال: فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟ قال: لا، قال: فهل تجد ما تطعم ستين مسكيناً؟ قال لا، ثم جلس السائل فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بهرق فيه تمر؛ العرق: (مكثل من خوص النخل وكان فيه مقدار الكفارة) فقال: تصدق بهذا. فقال: على أفقر منا يا رسول الله؛ فوالله ما بين لا يتبها أهل بيت أحوج إليه منا؛ فضحك صلى الله عليه وسلم؛ حتى بدت أنيابها ثم قال اذهب فاطعمه أهلك.

وما جاء في هذا الحديث من إجراء صرف الكفارة لأهل المكفر وفيهم من يجب عليه نفقته فهو خصوصية لذلك الرجل لأن المفروض في الكفارة إنما هو إطعام ستين مسكيناً لغير أهله بحيث يعطى كل واحد منهم مقدارا مخصوصا على تفصيل في المذاهب^(٢).

(١) المالكية — قالوا كفارة رمضان على التخخير بين الاعتاق والإطعام وصوم الشهرين المتتابعين وأفضلها الإطعام فالعتق فالصيام. وهذا التخخير بالنسبة للخير الرشيد. أما العبد فلا يصح العتق منه لأنه لا ولاء له فيكفر بالإطعام إن أذن له سيده فيه وله أن يكفر بالصوم فإن لم يأذن له سيده في الإطعام تعين عليه التكفير بالصيام. وأما السفية فيأمره وله بالتكفير بالصوم فإن امتنع أو عجز عنه كفر عنه وله بأقل الأمرين قيمة من الإطعام أو العتق.

(٢) المالكية — قالوا يجب عليك كل واحد مدًا بمد النبي صلى الله عليه وسلم وهو ملاء الدين المتوسطين لا مقبوضتين ولا مبسوطتين ويكون ذلك المد من غالب طعام أهل بلد المكفر من قح أو غيره ولا يجزئ بدله الفداء ولا العشاء على المعتمد وقدر المد بالكيل بثان قدح مصرى وبالوزن برطل وثلاث كل رطل مائة وثمانية وعشرون درهما ميكا وكل درهم وزن خمسين حبة وخمس حبة من متوسط =

= الشعير والذي يعطى إنما هو الفقراء أو المساكين ولا يجزئ إعطاؤها لمن تلزمه نفقتهم كأبيه وأمه وزوجته وأولاده الصغار أما أقر به الذين لا تلزمه نفقتهم فلا مانع من إعطائهم منها إذا كانوا فقراء كالخوته وأخواته وأجداده .

الحنفية — قالوا يكفي في اطعام الستين مسكينا أن يشبعهم في غذائين أو عشائين أو فطور ويحور أو يدفع لكل فقير نصف صاع من القمح أو قيمته أو صاعا من الشعير أو التمر أو الزبيب . والصاع قدحان وثلاث بالكيل المصرى ويجب أن لا يكون في المساكين من تلزمه نفقته كأصوله وفروعه وزوجته .

الشافعية — قالوا يعطى لكل واحد من الستين مسكينا مئداً من الطعام الذى يصح إخراجة في زكاة الفطر كالقمح والشعير ويشترط أن يكون من غالب قوت بلده ولا يجزئ نحو الدقيق والسويق لأنه لا يجزئ في الفطرة . والمئد نصف قدح مصرى وهو ثمن الكيلة المصرية ويجب تملكهم ذلك ولا يكفي أن يجعل هذا القدر طعاما يطعمهم به فلو غداهم وعشاهم به لم يكف ولم يجزئ . ويجب أن لا يكون في المساكين من تلزمه نفقته أن كان الجانى في الصوم هو المكفر عن نفسه أما أن كفر عنه غيره فيصح أن يعتبر عيال ذلك الجانى في الصوم من ضمن المساكين .

الحنابلة — قالوا يعطى كل مسكين مئداً من قمح (والمئد هو رطل وثلاث بالعراق والرطل العراقى مائة وثمانية وعشرون درهماً) أو نصف صاع من تمر أو شعير أو زبيب أو أقط (وهو اللين المحمد) ولا يجزئ إخراجها من غير هذه الأصناف مع القدرة . والصاع أربعة أمداد ومقدار الصاع بالكيل المصرى قدحان ويجوز إخراجها من دقيق القمح والشعير أو سويقهما (وهو ما يمحض ثم يطحن) إذا كان بقدر حبه في الوزن لا في الكيل ولو لم يكن متخولاً كما يجزئ إخراج الحب بلا تنقية ولا يجزئ في الكفارة اطعام الفقراء خبزاً أو إعطائهم حراً معيباً كالقمح المسوس والمببول والقديم الذى تغير طعمه ويجب أن لا يكون في الفقراء الذين يطعمهم في الكفارة من هو أصل أو فرع له كأمه وولده ولو لم يجب عليه نفقتهم ولا من تلزمه =

وتتعدّد الكفارة بتعدّد الأيام التي حصل فيها ما يقتضى الكفارة^(١) ، أما إذا تعدّد المقتضى في اليوم الواحد فلا تتعدّد ولو حصل الموجب الثاني بعد التكفير عن الأول^(٢) فلو وطئ في اليوم الواحد عدّة مرات فعليه كفارة واحدة ولو كفر بالعق أو الاطعام عقب الوطء الأول فلا يلزمه شيء لما بعده وإن كان آثماً لعدم الامساك الواجب فإن عجز عن جميع أنواع الكفارات استقرت في ذمته الى الميسرة^(٣) .

الأعذار المبيحة للفطر

الأعذار التي تبيح للصائم الفطر كثيرة : منها المرض — فإذا مرض الصائم وخاف بالصوم زيادة المرض أو تأخر البرء أو حصول مشقة شديدة جاز له الفطر^(٤) = نفقته ذكر وجته وأخته التي لا يعولها غيره سواء كان هو المكفر عن نفسه أو كفر عنه غيره .

(١) الحنفية — قالوا لا تتعدّد الكفارة بتعدّد ما يقتضيها مطلقاً سواء كان التعدّد في يوم واحد أو في أيام متعدّدة وسواء كان في رمضان واحد أو في متعدّد من سنين مختلفة إلا أنه لو فعل ما يوجب الكفارة ثم كفر عنه ثم فعل ما يوجبها ثانياً فإن كان هذا التكرار في يوم واحد كفت كفارة واحدة وإن كان التكرار في أيام مختلفة كفر عما بعد الأول الذي كفر عنه بكفارة جديدة وظاهر الرواية يقتضى التفصيل وهو أن وجبت بسبب الجماع تتعدّد وإلا فلا تتعدّد .

(٢) الحنابلة — قالوا إذا تعدّد المقتضى للكفارة في يوم واحد فإن كفر عن الأول لزمته كفارة ثانية للجواب الذي وقع بعده وإن لم يكفر عن السابق كفته كفارة واحدة عن الجميع .

(٣) الحنابلة — قالوا إذا عجز في وقت وجوبها عن جميع أنواعها سقطت عنه ولو أيسر بعد ذلك .

(٤) الحنابلة — قالوا ليس الفطر في هذه الأحوال ويكره الصوم .

أما إذا غلب على ظنه الهلاك بسبب الصوم أو الضرر الشديد كتعطيل حاسة من حواسه وجب عليه الفطر فإن كان صحيحاً وظن بالصوم حصول مرض شديد ففى حكمه تفصيل في المذاهب^(١)، ولا يجب على المريض إذا أراد الفطر أن يتوى به الترخص^(٢).

ومنها خوف الحامل والمرضع الضرر من الصيام على أنفسهما وولدهما معا أو على أنفسهما فقط أو على ولدهما فقط وفى ذلك تفصيل في المذاهب^(٣).

(١) الحنابلة — قالوا يسن له الفطر كالمريض بالفعل ويكره له الصوم .

الحنفية — قالوا الصحيح إذا غلب على ظنه حصول المرض له لو صام فهو كالمريض فيباح له الفطر .

المالكية — قالوا إذا ظن الصحيح بالصوم هلاكا أو أذى شديداً وجب عليه الفطر كالمريض .

الشافعية — قالوا إن الصحيح إذا ظن بالصوم حصول المرض له فلا يجوز له الفطر .

(٢) الشافعية — قالوا يجب عليه أن يتوى بفطره الترخص وإلا كان آثماً .

(٣) المالكية — قالوا الحامل والمرضع سواء أكانت المرضع أمراً للولد من النسب أم غيرها وهى للظئر، إذا خافتا بالصوم مرضاً أو زيادته سواء كان الخوف على أنفسهما وولدهما أو أنفسهما فقط أو ولدهما فقط يجوز لهما العطر وعليهما القضاء ولا فدية على الحامل بخلاف المرضع فعليها الفدية، أما إذا خافتا بالصوم هلاكا أو ضرراً شديداً لأنفسهما أو ولدهما فيجب عليهما الفطر وإنما يباح لارضع الفطر إذا تعين الرضاع عليها بأن لم تجد مرضعة سواها أو وجدت ولم يقبل الولد غيرها أما إن وجدت مرضعة غيرها وقبلها الولد فيتعين عليهما الصوم ولا يجوز لهما الفطر بحال من الأحوال، وإذا احتاجت المرضعة الجديدة التي قبلها الولد لأجرة فإن كان للولد مال فالأجرة تكون من الهـ . وإن لم يوجد له مال فالأجرة تكون على الأب لأنها من توابع النفقة على الولد والنفقة واجبة على أبيه إذا لم يكن له مال . =

الحنفية — قالوا اذا خافت الحامل أو المرضع الضرر من الصيام جاز لها الفطر سواء كان الخوف على النفس والولد معا أو على النفس فقط أو على الولد فقط، ويجب عليهما القضاء عند القدرة بدون فدية وبدون متابعة الصوم في أيام القضاء ولا فرق في المرضع بين أن تكون أمًا أو مستأجرة للارضاع وكذا لا فرق بين أن تستعين للارضاع أو لا لأنها إن كانت أمًا فالارضاع واجب عليها ديانة وإن كانت مستأجرة فالارضاع واجب عليها بالعقد فلا يحصى عنه .

الحنابلة — قالوا يباح للحامل والمرضع الفطر اذا خافتا الضرر على أنفسهما وولدهما أو على أنفسهما فقط وعليهما في هاتين الحالتين القضاء دون الفدية . أما ان خافتا على ولدهما فقط فعليهما القضاء والفدية ، والمرضع اذا قبل الولد ندى غيرها وقدرت أن تستاجر له أو كان للولد مال يستاجر منه من ترضعه استأجرت له ولا تفطر وحكم المستأجرة للرضاع كحكم الأم فيما تقدم .

الشافعية — قالوا الحامل والمرضع اذا خافتا بالصوم ضررا لا يحتمل سواء كان الخوف على أنفسهما وولدهما معا أو على أنفسهما فقط أو على ولدهما فقط وجب عليهما الفطر وعليهما القضاء في الأحوال الثلاثة وعليهما أيضا الفدية مع القضاء في الحالة الأخيرة وهي ما اذا كان الخوف على ولدهما فقط . ولا فرق في المرضع بين أن تكون أمًا للولد أو مستأجرة للرضاع أو متبرعة به وإنما يجب الفطر على المرضع في كل ما تقدم اذا تعينت للارضاع بأن لم توجد مرضعة غيرها مفطرة أو صائمة لا يضرها الصوم فان لم تستعين للارضاع جاز لها الفطر مع الارضاع والصوم مع تركه ولا يجب عليها الفطر ومحل هذا التفصيل في المرضعة المستأجرة اذا كان ذلك الخوف قبل الإجارة . أما بعد الإجارة بأن غلب على ظنها احتياجها للفطر بعد الإجارة فانه يجب عليها الفطر متى خافت الضرر من الصوم ولو لم تستعين للارضاع .

والفدية : هي إطعام مسكين عن كل يوم من أيام القضاء مقدارا من الطعام يعادل ما يعطى لأحد مساكين الكفارة على التفصيل المتقدم في المناهب . =

ومنها السفر بشرط أن يبيع قصر الصلاة على ما تقدم تفصيله وبشرط أن يشرع فيه قبل طلوع الفجر بحيث يصل الى المكان الذى يبدأ فيه قصر الصلاة قبل طلوع الفجر فان كان السفر لا يبيع قصرها لم يجز له الفطر فاذا شرع في السفر بعد طلوع الفجر حرم عليه الفطر فلو أفطر فعليه القضاء دون الكفارة ويجوز الفطر للمسافر الذى يبت التبة بالصوم ولا اثم عليه وعليه القضاء^(١).

ويندب للمسافر الصوم ان لم يشق عليه لقوله تعالى : (وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ) فان شق عليه كان الفطر أفضل الا اذا أدى الصوم الى الخوف على نفسه من التلف أو تلف عضو منه أو تعطيل منفعة فيكون الفطر واجبا ويحرم الصوم .

(١) الحنابلة — قالوا اذا سافر الصائم من بلده في أثناء النهار ولو بعد الزوال سفرا مباحا يبيع القصر جاز له الإفطار ولكن الأولى له أن يتم صوم ذلك اليوم .
(٢) الشافعية — زادوا شرطا ثالثا لجواز الفطر في السفر وهو أن لا يكون الشخص مدينا للسفر فان كان مدينا له حرم عليه الفطر الا اذا لحقه بالصوم مشقة كالمشقة التى تبيح التيمم فيفطر وجوبا .

(٣) الشافعية — قالوا اذا أفطر الصائم الذى أنشأ السفر بعد طلوع الفجر بما يوجب القضاء والكفارة وجبا عليه واذا أفطر بما يوجب القضاء فقط وجب عليه القضاء وحرم عليه الفطر على كل حال .

(٤) المالكية — قالوا اذا يبت نية الصوم في السفر فأصبح صائما فيه ثم أفطر لزمه القضاء والكفارة سواء أفطر متأولا أولا .
الحنفية — قالوا يحرم الفطر على من يبت نية الصوم في سفره واذا أفطر فعليه القضاء دون الكفارة .

(٥) المالكية — قالوا يندب للمسافر الصوم ولو تضرر بأن حصلت له مشقة .
الحنابلة — قالوا يسن للمسافر الفطر ويكره له الصوم ولو لم يجد مشقة لقوله صلى الله عليه وسلم : «ليس من البر الصوم في السفر» .

ومنها الحيض والنفاس ، فلو حاضت أو نفست الصائمة وجب عليها الفطر وحرم الصيام ولو صامت فصومها باطل وعليها القضاء .

فأما الجوع والعطش الشديداً اللذان لا يقدر معهما على الصوم فيجوز لمن حصل له شيء من ذلك الفطر وعليه القضاء .

ومنها كبر السن ، فالشيخ الهرم الفاني الذي لا يقدر على الصوم في جميع فصول السنة يفطر وعليه عن كل يوم فدية^(١) طعام مسكين ، ومثله المريض الذي لا يرجى برؤه ، ولا قضاء عليهما لعدم القدرة . أما من عجز عن الصوم في رمضان ولكن يقدر على قضاؤه في وقت آخر فإنه يجب عليه القضاء في ذلك الوقت ولا فدية عليه .

ومنها الجنون ، فإذا طرأ على الصائم ولو لحظة لم يجب عليه الصوم ولا يصح وفي وجوب القضاء تفصيل المذاهب^(٢) .

(١) المالكية — قالوا يستحب له الفدية فقط .

(٢) الحنابلة — قالوا من عجز عن الصوم لكبر أو مرض لا يرجى برؤه فعليه الفدية عن كل يوم ثم إن أخرجه فلا قضاء عليه إذا قدر بعد على الصوم . أما إذا لم يخرجها ثم قدر فعليه القضاء .

(٣) الشافعية — قالوا إن كان متعتياً بجنونه بأن تناول ليلاً عامداً شيئاً أزال عقله نهراً فعليه قضاء ما جئ فيه من الأيام وإلا فلا .

الحنابلة — قالوا إذا استغرق جنونه جميع اليوم فلا يجب عليه القضاء مطلقاً سواء كان متعتياً أو لا وإن أفاق في جزء من اليوم وجب عليه القضاء .

الحنفية — قالوا إذا استغرق جنونه جميع الشهر فلا يجب عليه القضاء وإلا وجب .

وإذا زال العذر المبيح للافطار في أثناء النهار كان طهرت الحائض أو أقام المسافر أو بلغ الصبي وجب عليه الامساك بقية اليوم احتراماً للشهر^(١).

ما يستحب للصائم

يستحب للصائم أمور : منها تعجيل الفطر بعد تحقق الغروب وقبل الصلاة . ويندب أن يكون على رطب فتمر خلوفاء وأن يكون ما يفطر عليه من ذلك وتراً ثلاثة فأكثر . ومنها الدعاء عقب فطره بالمأثور كأن يقول : اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت وعليك توكلت وبك آمنت ذهب الظما وإبتلت العروق وثبت الأجر يا واسع الفضل أغفر لي . الحمد لله الذي أعانني فصمت ورزقني فأفطرت . ومنها السحور على شيء وإن قل ولو جرعة ماء لقوله صلى الله عليه وسلم : « تسحروا فإن في السحور بركة » ويدخل وقته بنصف الليل الأخير وكلما تأخر كان أفضل بحيث لا يقع في شك في الفجر لقوله صلى الله عليه وسلم : « دع ما يريبك إلى ما لا يريبك » . ومنها كف اللسان عن فضول الكلام . وأما كفه عن الحرام كالغيبة والغيبة فواجب في كل زمان ويتأكد في رمضان . ومنها الإبتعاد عن الصدقة والإحسان إلى ذوي الأرحام والفقراء والمساكين . ومنها الإشتغال بالعلم وتلاوة القرآن والذكر والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ؛ كلما تيسر له ذلك ليلاً أو نهاراً . ومنها الاعتكاف وسيأتي بيانه في مبحثه .

== المالكية — قالوا إذا جئ يوماً كاملاً أو جله سلم في أوله أو لا فعلية القضاء وإن جئ نصف اليوم أو أقله ولم يسلم أوله فيهما فعليه القضاء أيضاً وإلا فلا كما تقدم .

(١) المالكية — قالوا لا يجب الامساك ولا يستحب في هذه الحالة إلا إذا كان العذر الاكراه فإنه إذا زال وجب عليه الامساك وكذا إذا أكل ناسياً ثم تذكر فإنه يجب عليه الامساك أيضاً .

الشافعية — قالوا لا يجب الامساك في هذه الحالة ولكنه يسن .

قضاء رمضان

من وجب عليه قضاء رمضان لفطره فيه عمدا أو لسبب من الأسباب السابقة فإنه يقضى بدل الأيام التي أفطرها في زمن يباح الصوم فيه تطوعا، فلا يجزئ القضاء فيما نهى عن صومه كأيام العيد ولا فيما تعين لصوم مفروض كرمضان الحاضر وأيام النذر المعين كأن يتنذر صوم عشرة أيام من أول القعدة فلا يجزئ قضاء رمضان فيها لتعنيها بالنذر كما لا يجزئ القضاء في رمضان الحاضر لأنه متعين للأداء فلا يقبل صوما آخر سواء فلو نوى أن يصوم رمضان الحاضر أو أياما منه قضاء عن رمضان سابق فلا يصح الصوم عن واحد منهما لا عن الحاضر لأنه لم ينو ولا عن الفائت لأن الوقت لا يقبل سوى الحاضر ويجزئ القضاء في يوم الشك لصحة صومه تطوعا، ويكون القضاء بالعدد لا بالهلال فنأفطر رمضان كله وكان ثلاثين يوما ثم ابتداء قضاءه من أول المحرم مثلا فكان تسعة وعشرين يوما وجب عليه أن يصوم يوما آخر بعد المحرم ليكون القضاء ثلاثين يوما كرمضان الذي أفطره . ويستحب لمن عليه قضاء أن يبادر به ليتعجل براءة ذمته وأن يتابعه إذا شرع

(١) الخفية — قالوا إذا قضى ما فاتته من رمضان في الأيام التي نذر صومها صح صيامه عن رمضان وعليه قضاء النذور في أيام آخر وذلك لأن النذر لا يتعين بالزمان والمكان والدرهم فيجزئه صيام رجب عن صيام شعبان في النذر وكذلك يجزئه التصديق بدرهم بدل آخر في مكان غير المكان الذي عينه في نذره .

الحنابلة — قالوا إنها ظاهرة عبارة الافتناع أنه إذا قضى أيام رمضان في أيام النذر المعين اجزأه .

(٢) الخفية — قالوا من نوى قضاء صيام الفائت في رمضان الحاضر صح الصيام ووقع عن رمضان الحاضر دون الفائت لأن الزمن متعين لأداء الحاضر فلا يقبل غيره ولا يلزم فيه تعيين النية كما تقدم في شرائط الصيام .

فيه فاذا أُنحر القضاء أو فرقه صح ذلك وخالف المندوب إلا أنه يجب عليه القضاء فوراً إذا بقي على رمضان الثاني بقدر ما عليه من أيام رمضان الأول فيتعين القضاء فوراً في هذه الحالة ومن أُنحر القضاء حتى دخل رمضان الثاني وجب عليه الفدية زيادة عن القضاء وهي إطعام مسكين عن كل يوم من أيام القضاء ومقدارها هو ما يعطى لمسكين واحد في الكفارة كما تقدّم في مبحث الكفارات .

وانما تجب الفدية إذا كان متمكناً من القضاء قبل دخول رمضان الثاني وإلا فلا فدية عليه ولا تُتكرر الفدية بتكرّر الأعوام بدون قضاء .^(٣)

(١) الشافعية — قالوا يجب القضاء فوراً أيضاً إذا كان فطره في رمضان عمداً بدون عذر شرعي .

الحنفية — قالوا يجب قضاء رمضان وجوباً موسعاً بلا تقييد بوقت فلا يأثم بتأخيره إلى أن يدخل رمضان الثاني .

(٢) الحنفية — قالوا لا فدية على من أُنحر قضاء رمضان حتى دخل رمضان الثاني سواء كان التأخير بعذر أو بغير عذر .

(٣) الشافعية — قالوا تُتكرر الفدية بتكرّر الأعوام .

الاعتكاف

تعريفه

هو اللبث في المسجد للعبادة على وجه مخصوص ^(١) ، فأركانه ثلاثة . المكث في المسجد . والمسجد . والشخص المعتكف . وله أقسام ، وشروط ومفاسدات ، ومكروهات ، وآداب .

أقسامه ومدة

فأما أقسامه فهي اثنان : واجب وهو المنذور ، فمن نذر أن يعتكف وجب عليه الاعتكاف ؛ وسنة وهو ماعدا ذلك ، وفي كون السنة مؤكدة في بعض الأحيان دون بعض تفصيل في المذاهب ^(٢) . وأقل مدته لحظة زمنية ^(٣) .

(١) المالكية والشافعية — زادوا في التعريف كلمة (نية) لأن النية ركن عندهم لا شرط فالأركان عندهم أربعة .
(٢) الحنابلة — قالوا يكون سنة مؤكدة في شهر رمضان وآكد في العشر الأواخر منه .
الشافعية — قالوا إن الاعتكاف سنة مؤكدة في رمضان وغيره وهو في العشر الأواخر منه آكد .

الحنفية — قالوا هو سنة كفاية مؤكدة في العشر الأواخر من رمضان ومستحب في غيرها فالأقسام عندهم ثلاثة .
المالكية — قالوا هو مستحب في رمضان وغيره على المشهور ويتأكد في رمضان مطلقا وفي العشر الأواخر منه أكد فأقسامه عندهم اثنان : واجب وهو المنذور ، ومستحب وهو ماعداه .

(٣) المالكية — قالوا أقله يوم وليلة على الراجح .

شروطه

وأما شروطه: فمنها الإسلام فلا يصح الاعتكاف من كافر، ومنها التمييز فلا يصح من مجنون ونحوه ولا من صبي غير مميز. أما الصبي المميز فيصح اعتكافه، ومنها وقوعه في المسجد فلا يصح في بيت ونحوه. وفي شروط المسجد الذي يصح فيه الاعتكاف تفصيل المذاهب. ومنها النية، فلا يصح الاعتكاف بدونها^(٢).

== الشافعية — قالوا لا بد في مدته من لحظة تزيد من زمن قول ((سبحان الله)).
(١) المالكية — اشترطوا في المسجد أن يكون مباحا لعموم الناس فلا يصح الاعتكاف في مسجد البيت ولو كان المعتكف امرأة ولا يصح في الكعبة ولا في مقام الولي.

الحنفية — قالوا يشترط في المسجد أن يكون مسجد جماعة (وهو ماله إمام ومؤذن سواء أقيمت فيه الصلوات الخمس أو لا) هذا إذا كان المعتكف رجلا. أما المرأة فتعتكف في مسجد بيتها الذي أعدته لصلاتها، ويكره تنزيها اعتكافها في مسجد الجماعة المذكور ولا يصح لها أن تعتكف في غير موضع صلاتها المعتاد سواء أعدت في بيتها مسجدا لها أو اتخذت مكانا خاصا بها للصلاة.

الشافعية — قالوا متى ظن المعتكف أن المسجد موقوف خالص للمسجدية (أي ليس مشاعا) صح الاعتكاف فيه للرجل والمرأة ولو كان المسجد غير جامع أو غير مباح للعموم.

الحنابلة — قالوا يصح الاعتكاف في كل مسجد للرجل والمرأة ولم يشترط للمسجد شروط إلا أنه إذا أراد أن يعتكف زمنا يتخلله فرض نجس فيه الجماعة فلا يصح الاعتكاف حيثئذ إلا في مسجد تقام فيه الجماعة ولو بالمعتكفين.

(٢) الشافعية والمالكية — قالوا النية ركن لا شرط كما تقدم ولا يشترط عند الشافعية في النية أن تحصل وهو مستقر في المسجد ولو حكا فيشمل المتردد في المسجد فتكفي في حال مروره على المعتكف.

ومنها الطهارة من الجنابة والحيض والنفاس .
وزاد بعض المذاهب شروطاً أخرى على ذلك .^(١)

(١) الحنفية — قالوا الخلو من الجنابة شرط لحل الاعتكاف لا لصحته فلو اعتكفجنب صح اعتكافه مع الحرمة . أما الخلو من الحيض والنفاس فانه شرط لصحة الاعتكاف الواجب وهو المنذور فلو اعتكفت الحائض أو النفساء لم يصح اعتكافهما لأنه يشترط للاعتكاف الواجب الصوم ولا يصح الصيام منهما . أما الاعتكاف المسنون فان الخلو من الحيض والنفاس ليس شرطاً لصحته لعدم اشتراط الصوم له على الراجح .

المالكية — قالوا الخلو من الجنابة ليس شرطاً لصحة الاعتكاف إنما هو شرط لحل المكث في المسجد فإذا حصل للعتكف أثناء اعتكافه جنابة بسبب غير مفسد للاعتكاف كالاختلام ولم يكن بالمسجد ماء وجب عليه الخروج للاغتسال خارج المسجد ثم يرجع عقبه فان ترائى عن العود الى المسجد بعد اغتساله بطل اعتكافه إلا اذا تأخر لحاجة من ضرورياته كقص أظفاره أو شاربته فلا يبطل اعتكافه . وأما الخلو من الحيض والنفاس فهو شرط لصحة الاعتكاف مطلقاً منذوراً أو غيره لأن من شروط صحته الصوم . والحيض والنفاس ما تعان من صحة الصوم فإذا حصل للعتكفة الحيض أو النفاس أثناء الاعتكاف خرجت من المسجد وجوباً ثم تعود اليه عقب انقطاعهما لتنتم اعتكافها التي تزرت أو نوتها حين دخولها المسجد فتعتكف في المنذور بقية أيامه وتأتي أيضاً ببطل الأيام التي حصل فيها العذر . وأما في التطوع فتكفل الأيام التي نوت أن تعتكف فيها ولا تقضى بدل أيام العذر .

(٢) المالكية — زادوا في شروط الاعتكاف الصوم سواء كان الاعتكاف منذوراً أو تطوعاً .

ولا يصح اعتكاف المرأة بغير إذن زوجها ولو كان اعتكافها مندورا .

مفسداته

وأما مفسداته : فمنها الجماع ولو بدون إنزال سواء كان عمدا أو نسيانا^(٢) ليلا أو نهارا . أما دواعي الجماع من تقبيل بشهوة ومباشرة ونحوها فانه لا تقسد الاعتكاف إلا بالإنزال، ولكن يحرم على المعتكف أن يفعل تلك الدواعي بشهوة . ولا يفسده إنزال المني بفكر^(٤) أو نظر أو احتلام .

= الحنفية — زادوا في شروط الاعتكاف الصيام ان كان واجبا . أما التطوع فلا يشترط فيه الصوم .

(١) الشافعية — قالوا اذا اعتكفت المرأة بغير إذن زوجها صح وكانت آثمة ويكره اعتكافها ان أذن لها وكانت من ذوات الهيبة .

المالكية — قالوا لا يجوز للمرأة أن تنذر الاعتكاف أو تنطوق به بدون إذن زوجها اذا علمت أو ظنت أنه يحتاج لها للوطء فاذا فعلت ذلك بدون إذنه فهو صحيح وله أن يفسده عليها بالوطء لا غير ولو أفسده وجب عليها قضاءه ولو كان تطوعا لأنها متعديّة بعدم استئذانه ولكن لا تسرع في القضاء إلا بإذنه .

(٢) الشافعية — قالوا اذا كان الجماع نسيانا فلا يفسد الاعتكاف .

(٣) المالكية — قالوا مثل الجماع القبلة على الفم ولو لم يقصد المقبل لذة ولم يمسدها ولو لم يتزل . أما اللبس والمباشرة فانهما يفسدان بشرط قصد اللذة أو وجدانها وإلا فلا .

(٤) المالكية — قالوا يفسد الاعتكاف بإنزال المني ، بالفكر والنظر ليلا أو نهارا عمدا أو ناسيا .

الشافعية — قالوا ان كان الإنزال بالنظر والفكر عادة للمعتكف فانه يفسد الاعتكاف وان لم يكن عادة له فلا يفسده .

ومنها الخروج من المسجد على تفصيل في المذاهب .

(١) الحنفية — قالوا نخرج المعتكف من المسجد له حالتان :
 (الحالة الأولى) أن يكون الاعتكاف واجبا بنذر وفي هذه الحالة لا يجوز له الخروج من المسجد مطلقا ليلا أو نهارا عمدا أو نسيانا فنخرج بطل اعتكافه إلا بعذر .
 والاعذار التي تبيح للمعتكف اعتكافا واجبا الخروج من المسجد تنقسم الى ثلاثة أقسام : (١) أعذار طبيعية كالبلول أو الغائط أو الجنابة بالاحتلام حيث لا يمكنه الانتنال في المسجد ونحو ذلك فان المعتكف يخرج من المسجد للاغتسال من الجنابة ولقضاء حاجة الانسان بشرط أن لا يمكث خارج المسجد إلا بقدر قضائها .
 (٢) وأعذار شرعية كالخروج لصلاة الجمعة إذا كان المسجد المعتكف فيه لا تقام فيه الجمعة ولا يجوز أن يخرج إلا بقدر ما يدرك به أربع ركعات قبل الأذان عند المنبر ولا يمكث بعد الفراغ من الصلاة إلا بقدر ما يصلي أربع ركعات أو ستا فان مكث أكثر من ذلك لم يفسد اعتكافه لأن المسجد الثاني محل للاعتكاف إلا أنه يكره له ذلك تنزيها لمخالفته ما التزمه أولا وهو الاعتكاف في المسجد الأول بلا ضرورة .
 (٣) أعذار ضرورية كالخوف على نفسه أو مناعه اذا استقر في هذا المسجد وكذا اذا تهدم المسجد فانه يخرج بشرط أن يذهب الى مسجد آخر فوراً ناوياً الاعتكاف فيه . (الحالة الثانية) أن يكون الاعتكاف نفلا وفي هذه الحالة لا بأس من الخروج منه ولو بلا عذر لأنه ليس له زمن معين ينتهي بالخروج ولا يبطل ما مضى منه فان عاد الى المسجد ثانياً ونوى الاعتكاف كان له أجره . أما اذا خرج من المسجد في الاعتكاف الواجب بلا عذر اثم وبطل ما فعل منه .

المالكية — قالوا اذا خرج المعتكف من المسجد فان كان خروجه لقضاء مصلحة لا بد منها كشرء طعام أو شراب له أو ليتطهر أو ليتبول مشلا فلا يبطل اعتكافه . وأما اذا خرج لغير حاجياته الضرورية كأن خرج لقيادة مريض أو لصلاة الجمعة حيث كان المسجد الذي يعتكف فيه ليس فيه جمعة أو خرج لأداء شهادة =

== أولشيع جنازة ولو كانت جنازة أحد والديه فان اعتكافه يبطل وان كان الخروج واجبا كما في الجمعة فان مكث بالمسجد ولم يخرج لما كان آثما وصح اعتكافه لأن ترك جمعة واحدة ليس من الكبائر والاعتكاف لا يبطل إلا بارتكاب كبيرة على المشهور، وليس من الخروج المبطل لاعتكافه ما اذا خرج لعذر كحيض أو نفاس كما تقدم .

وأما اذا صادف المعتكف أثناء اعتكافه زمن لا يصح فيه الصوم كأيام العيد فانه يجب عليه البقاء بالمسجد ولا يجوز له الخروج على الراجح فاذا انتهى العيد أتم ما بقى من أيام الاعتكاف الذى نذره أو نواه تطوعا .

الحنبالة — قالوا يبطل الاعتكاف بالخروج من المسجد عمدا لا سهوا إلا لحاجة لا بد له منها كبول وقء غلب عليه وغسل ثوب متنجس يحتاج إليه والطهارة عن الأحداث كفصل الجنابة والوضوء وله أن يتوضأ في المسجد ويتغسل اذا لم يضر ذلك بالمسجد أو بالناس ، واذا خرج المعتكف لشيء من ذلك فله أن يمشی على حسب عادته بدون إسراع وكذلك يجوز له الخروج لياأتى بطعامه وشرابه اذا لم يوجد من يحضرهما له ويخرج أيضا للجمعة ان كانت واجبة عليه ولا يبطل اعتكافه بذلك لأنه خروج لواجب وله أن يذهب لما مبكرا وأن يطيل المقام بمسجدها بعد صلاتها بدون كراهة لأن المسجد الثانى صالح للاعتكاف ولكن يستحب له المساعدة بالرجوع الى المسجد الأول ليم اعتكافه به ، وعلى الاجمال لا يبطل الاعتكاف بالخروج لعذر شرعى أو طبيعى .

الشافعية — قالوا الخروج من المسجد بلا عذر يبطل الاعتكاف والأعذار المبيحة للخروج تكون طبيعية كقضاء الحاجة من بول وغائط وتكون ضرورية كتهديم حيطان المسجد فانه ان خرج الى مسجد آخر بسبب ذلك لا يبطل اعتكافه وآثما يبطل الاعتكاف بالمفسد اذا فعله المعتكف عامدا مختارا عالم بالتحریم فان فعله ناسيا أو مكرها أو جاهلا جهلا يعذر به شرعا كأن كان قريب عهد بالاسلام =

ومنها الرقة، فإذا أردت المعتكف بطل اعتكافه ثم إن عاد للإسلام فلا يجب عليه قضاءه ترغيباً له في الإسلام^(١) .
وهناك مفسدات أخرى مفصلة في المذاهب^(٢) .

== لم يبطل اعتكافه ومن خرج لعذر مقبول شرطاً لا ينقطع بتابع اعتكافه بالملّة التي خرج فيها ولا يلزمه تجديد نيّته عند العود لكن يجب قضاء الملّة التي مضت خارج المسجد إلا الزمن الذي يقضى فيه حاجته من تبرز ونحوه مما لم يبطل عادة فانه لا يقضيه . وهذا إذا كان الاعتكاف واجباً متتابعاً بأن نذر اعتكاف أيام متتابعة . أما الاعتكاف المنذور المطلق أو المقيد بمدة لا يشترط فيها التتابع فانه يجوز له الخروج من المسجد فيهما ولو لغير عذر لكن ينقطع اعتكافه بخروجه ويجدد النيّة عند عودته إلا إذا عزم على العود فيهما أو كان خروجه لنحو تبرز فانه لا يحتاج إلى تجديدها ومثل ذلك الاعتكاف المندوب . أما بول المعتكف في إثناء في المسجد فهو حرام وإن لم يبطل اعتكافه .

(١) الحنابلة — قالوا إذا عاد للإسلام بعد الرقة وجب عليه القضاء .

(٢) المالكية — قالوا من المفسدات أن يأكل أو يشرب نهراً عمداً فإذا أكل أو شرب نهراً عمداً بطل اعتكافه ووجب عليه ابتداءه من أوّله سواء كان الاعتكاف واجباً أو غيره ولا يبنى على ما تقدّم منه . وأما إذا أكل أو شرب ناسياً فلا يجب عليه ابتداءه بل يبنى على ما تقدّم منه ويقضى بدل اليوم الذي حصل فيه الفطر ولو كان الاعتكاف تطوّعاً ومنها تناول المسكر المحرم ليلاً ولو أفاق قبل الفجر وكذلك تماطى المخدّر إذا خدّره بالفعل فتى تماطى شيئاً من ذلك يبطل اعتكافه وابتدأه من أوّل به ومنها فعل كبيرة لا تبطل الصوم كالغيبية والتميمة على أحد قولين مشهورين، والقول الآخر هو أن ارتكاب الكبائر لا يبطله وقد تقدّمت الإشارة إلى ذلك ومنها الجنون والإغماء فإذا جنّ المعتكف أو أغمى عليه فان كان ذلك =

= مبطلا للصوم كما تقدم بطل اعتكافه ولكنه لا يتبدئه من أوله بعد زوالها بل يبنى على ما تقدم منه ويقضى بدل الأيام التي حصلها فيها ان كان الاعتكاف واجبا كما تقدم في الحيض والنفاس ؛ ومنها الحيض والنفاس كما تقدم في الشروط .

الخفية — قالوا يفسد الاعتكاف أيضا بالإغماء اذا استمر أياما ومثله الجنون .
وأما السكر لئلا فلا يفسده وكذلك لا يفسد بالسباب والجلد ونحوهما من المعاصي .
وأما الحيض والنفاس فقد تقدم أن الخلو منهما شرط لصحة الاعتكاف الواجب وحل الاعتكاف غير الواجب فاذا طرأ أحدهما على المعتكف اعتكافا واجبا فسد اعتكافه . واذا فسد الاعتكاف فان كان فسادة بالردة فلا قضاء بعد الاسلام كما تقدم وان فسد بغيرها فان كان الاعتكاف معينا كما اذا نذر اعتكاف عشرة أيام معينة قضى بدل الأيام التي حصل فيها المفسد ولا يستأنف الاعتكاف من أوله وإن كان غير معين استأنف الاعتكاف ولا يعتد بما تقدم منه على وجود المفسد .

الخنابلة — قالوا من مفسدات الاعتكاف أيضا سكر المعتكف ولو ليلا .
أما ان شرب مسكرا ولم يسكر أو ارتكب كبيرة فلا يفسد اعتكافه . ومنها الحيض والنفاس فاذا حاضت المرأة أو نفست بطل اعتكافها ولكنها بعد زوال المانع تبني على ما تقدم منه لأنها معذورة بخلاف السكران فانه لا يبنى بعد زوال السكر ويتبدئ اعتكافه من أوله . ولا يبطل الاعتكاف بالإغماء ، ومن المفسدات أن ينسوى الخروج من الاعتكاف وإن لم يخرج بالفعل .

الشافعية — قالوا يفسد الاعتكاف أيضا بالسكر والجنون ان حصلوا بسبب تعدييه ، وبالحيض والنفاس اذا كانت المدة المنذورة تخلو في الغالب عنهما بأن كانت خمسة عشر يوما فأقل في الحيض وتسعة أشهر فأقل في النفاس . أما اذا كانت المدة لا تخلو في الغالب عنهما بأن كانت تزيد على ما ذكر فلا يفسد بالحيض ولا بالنفاس كما لا يفسد بارتكاب كبيرة كالغيبة ولا بالشتم .

مكروهات الاعتكاف وآدابه

وأما مكروهاته وآدابه، ففيها تفصيل في المذاهب .^(١)

(١) المالكية — قالوا مكروهات الاعتكاف كثيرة : منها أن ينقص عن عشرة أيام أو يزيد على شهر، ومنها أكله خارج المسجد بالقرب منه كرجلته وفنائه أما إذا أكل بعيدا من المسجد فإن اعتكافه يطل، ومنها أن لا يأخذ القادر معه في المسجد ما يكفيه من أكل أو شرب ولباس، ومنها دخوله منزله القريب من المسجد لحاجة لا بد منها إذا كان بذلك المنزل زوجته أو أمته لئلا يشتغل بهما عن الاعتكاف فإن كان منزله بعيدا من المسجد بطل اعتكافه بالخروج إليه، ومنها الاشتغال حال الاعتكاف بتعلم العلم أو تعليمه لأن المقصود من الاعتكاف رياضة النفس وذلك يحصل غالبا بالذكر والصلاة ويستثنى من ذلك العلم العيني فلا يكره الاشتغال به حال الاعتكاف، ومنها الاشتغال بالكتابة إن كانت كثيرة ولم يكن مضطرا لها لتحصيل قوته وإلا فلا كراهة، ومنها اشتغاله بغير الصلاة والذكر وقراءة القرآن والتسبيح والتحميد والتهليل والاستغفار والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، وذلك كقيادة مريض بالمسجد وصلاة على جنازة به، ومنها صعوده منارة أو سطحا للأذان .

وأما آدابه، فمنها أن يستصحب ثوبا غير الذي عليه لأنه ربما احتاج له، ومنها مكثه في مسجد اعتكافه ليلة العيد إذا اتصل انتهاء اعتكافه بها ليخرج من المسجد إلى مصلى العيد فتتصل عبادة بعبادة، ومنها مكثه بمؤخر المسجد ليعبد عن يشغله بالكلام معه، ومنها إيقاعه برمضان، ومنها أن يكون في العشر الأواخر منه لاختصاص ليلة القدر فإنها تغلب فيها، ومنها أن لا ينقص اعتكافه عنه عشرة أيام .

الحنفية — قالوا يكره تحريما فيه أمور : منها الصمت إذا اعتقد أنه قربة . أما إذا لم يعتقد ذلك فلا يكره والصمت عن معاصي اللسان من أعظم العبادات، ومنها إحضار سلعة في المسجد للبيع . أما عقد البيع لما يحتاجه لنفسه أو لغيره بدون إحضار السلعة بخائر بخلاف عقد التجارة فإنه لا يجوز .

== وأما آدابه، فمنها أن لا يتكلم إلا بخير وأن يختار أفضل المساجد وهي المسجد الحرام ثم الحرم النبوي ثم المسجد الأقصى لمن كان مقبلاً هناك ثم المسجد الجامع ويلزم التلاوة والحديث والعلم وتدريسه ونحو ذلك .

الشافعية — قالوا من مكروهات الاعتكاف المجاعة والفصد إذا أمن تلويث المسجد ولا حرم، ومنها الاكثار من العمل بصناعاته في المسجد . أما إذا لم يكثر ذلك فلا يكره فمن خاطأ أو نسج خوفاً قليلاً فلا يكره .

وأما آدابه، فمنها أن يشتغل بطاعة الله تعالى كتلاوة القرآن والحديث والذكر والعلم لأن ذلك طاعة ويسر له الصيام وأن يكون في المسجد الجامع وأفضل المساجد لذلك المسجد الحرام ثم المسجد النبوي ثم المسجد الأقصى . وأن لا يتكلم إلا بخير فلا يشتم ولا ينطق بلغو الكلام .

الحنابلة — قالوا يكره للعتكف الصمت إلى الليل وإذا نذر ذلك لم يجب عليه الوفاء به .

وأما آدابه، فمنها أن يشغل وقته بطاعة الله تعالى كقراءة القرآن والذكر والصلاة وأن يحتنب ما لا يعنيه .

كتاب الزكاة

تعريفها

هي لغة التطهير والنماء قال تعالى : ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ أى طهرها من الأذناس، ويقال زكا الزرع اذا نما وزاد، وشرعا تملك مال مخصوص لمستحقه بشرائط مخصوصة، وسيأتى بيان ذلك .

حكمها ودليله

الزكاة ركن من أركان الاسلام الخمس وفرض عين على كل من توفرت فيه الشروط الآتية :

وقد فرضت في السنة الثانية من الهجرة وفرضيتها معلومة من الدين بالضرورة .
أما دليل فرضيتها فالكتاب والسنة والإجماع قال تعالى : ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾ .
وقال تعالى : ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « بنى الاسلام على خمس » الحديث : فذكر منها وإتياء الزكاة . وقد انفقت الأمة على فرضيتها حتى صارت معلومة من الدين بالضرورة كما تقدم .

شروطها

يشترط لوجوب الزكاة أمور : منها البلوغ فلا تجب على الصبي ؛ ومنها العقل فلا تجب على المجنون . وتجب الزكاة في مال كل منهما ويجب على الولي إخراجها منه .^(١)

(١) الحنفية - قالوا الزكاة حق واجب في مال خاص لطائفة مخصوصة

في وقت مخصوص .

(٢) الحنفية - قالوا لا تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون ولا يطالب وليهما بإخراجها من مالهما لأنها عبادة محضة والصبي والمجنون لا يطأطبان بها وإنما =

ومنها الإسلام فلا تجب على كافر سواء كان أصليا أو مرتدًا^(٢) وإذا أسلم المرتد فلا يجب عليه إخراجها لما مضى زمن ردّته .

وكما أن الإسلام شرط لوجوب الزكاة فهو شرط لصحتها أيضا لأن الزكاة لا تصح إلا بالنية والنية لا تصح من الكافر^(٣) .
ومنها الملك التام وفيه تفصيل المذاهب^(٤) .

==
وجب في مالها الغرامات والتفقات لأنهما من حقوق العباد ووجب في مالها العشر وصدقة الفطر لأن فيهما معنى المؤنة فالصحف بحق العباد وحكم المعتوه تحكم الصبي^(٥) فلا تجب الزكاة في ماله .

(١) المالكية — قالوا الإسلام شرط للصحة لا للوجوب فتجب على الكافر وإن كانت لا تصح إلا بالإسلام وإذا أسلم فقد سقطت بالإسلام لقوله تعالى : ﴿ قل للذين كفروا إن يتبوا يغفر لهم ما قد سلف ﴾ ولا فرق بين الكافر الأصلي والمتردد .

(٢) الشافعية — قالوا تجب الزكاة على المرتد وجوبا موقوفا على عوده إلى الإسلام فإن عاد إليه تبين أنها واجبة عليه لبقاء ملكه فيخرجها حينئذ ولو أخرجها حال ردّته أجزأت وتجزئه النية في هذه الحالة لأنها للتمييز لا للعبادة . أما إذا مات على ردّته ولم يسلم فقد تبين أن المال نرجع عن ملكه وصار فينا فلا زكاة .

(٣) الشافعية — قالوا تصح النية من المرتد لأنها للتمييز كما تقدم .

(٤) الحنفية — قالوا الملك التام أن يكون المال مملوكا في اليد فلو ملك شيئا لم يقبضه فلا تجب فيه الزكاة كصداق المرأة قبل قبضه فلا زكاة عليها فيه وكذلك لا زكاة على من قبض مالا ولم يكن ملكا له كالمدين الذي في يده مال الغير . أما مال العبد المكاتب فانه وإن كان مملوكا له ملكا غير تام إلا أنه خارج بقيد الحرية الآتي .
==

= وأما مال الرقيق فهو غير مملوك له وهو خارج أيضا بقيد الحرية ولا زكاة في المال الموقوف لعدم الملك فيه ولا في الزرع النابت بأرض مباحة لعدم الملك أيضا .

المالكية — قالوا الملك التام هو أن يكون الشخص صاحب التصرف في ملك فلا زكاة على العبد بجميع أنواعه فيما ملك من المال لأن ملكه غير تام ولو كان مكاتب لأن تصرفه ربما أدى إلى عجزه عن أداء دين الكتابة فيرجع رقيقا وكذلك لا زكاة على من كان تحت يده شيء غير مملوك له كالمرتهن . وأما المرأة فصدقتها مملوك لها ملكا تاما إلا أنها لا تزكية حال وجوده بيد الزوج وإنما يجب عليها زكاته بعد أن يمضى عليه حول عندها بعد قبضه . وأما المدين الذي بيده مال غيره وكان عينا فإن كان عنده ما يمكنه أن يوفى الدين منه من عقار وغيره وجب عليه زكاة المال الذي بيده . حتى مضى عليه حول لأنه بالقدرة على دفع قيمته من عنده أصبح مملوكا له أما إذا كان المال الذي عنده حرثا أو ماشية أو معدنا فإن الدين لا يسقط زكاته ولا يتوقف وجوب الزكاة على أن عنده ما يوفى به الدين، ولا زكاة في مال مباح لعموم الناس كالزرع النابت وحده في أرض غير مملوكة لأحد فيكون الزرع لمن أخذه ولا تجب الزكاة فيه . وأما الموقوف على غير معينين كالفقراء أو على معينين فتجب زكاته على ملك الواقف لأن الوقف لا يخرج العين عن الملك فلو وقف بستانا ليوزع ثمره على الفقراء أو على معينين كبنى فلان وجب عليه أن يزكى ثمره متى خرج منه نصاب فإن خرج منه أقل من نصاب فلا زكاة إلا إذا كان عند الواقف ثمر من بستان آخر يكل النصاب فتجب عليه زكاة الجميع .

الشافعية — قالوا اشتراط الملك التام يخرج الرقيق والمكاتب فلا زكاة عليهما أما الأول فلائنه لا يملك . وأما الثاني فلائنه ملكه ضعيف وكذلك يخرج المال المباح لعموم الناس كزرع نبت بفلاة وحده بدون أن يستتبه أحد فلا زكاة فيه على أحد لعدم ملكه له وخرج أيضا المال الموقوف على غير معين فلا تجب الزكاة =

ومنها حولان الحول القمري على ملك النصاب وفيه تفصيل المذاهب .^(١)

= فيه كما إذا وقف بستانا على مسجد أو رباط أو جماعة غير معينين كالفقراء والمساكين فلا تجب الزكاة في ثمره وزرعه . أما إذا أجزت الأرض وزرعت فيجب على المستأجر الزكاة مع أجرة الأرض ، وكذلك الموقوف على معين تجب الزكاة فيه . وأما صديق المرأة إذا كان بيد زوجها فهو من قبيل الدين وسياق أن زكاته واجبة وإنما يخرج بعد قبضه . وكذلك يجب على من استدان مالا من غيره أن يزكيه إذا حال عليه الحول وهو في ملكه لأنه ملكه بالاستقراض ملكا تاما .

الحنابلة — قالوا الملك التام هو أن يكون المال بيده لم يتعلق به حق للغير ويتصرف فيه على حسب اختياره وفوائده له لا لغيره فلا تجب الزكاة في دين الكتابة ولا فيما هو موقوف على غير معين كالمساكين أو على مسجد ومدرسة ونحوها . أما الوقف على معين فتجب فيه الزكاة فمن وقف أرضا أو شجرة على معين فتجب عليه الزكاة في غلة ذلك متى بلغت نصابا . أما صديق المرأة فهو من قبيل الدين وسياق حكمه وحكم المال الذي استدانه شخص من غيره . أما العبد فلا زكاة عليه وسياق الكلام فيه عن ذكر شرط الحرية .

(١) الحنفية — قالوا يشترط كمال النصاب في طرفي الحول سواء بقي في أثناءه أولا فإذا ملك نصابا كاملا في أول الحول ثم بقي كاملا حتى حال الحول وجبت الزكاة ، فإن نقص في أثناء الحول ثم تم في آخره وجبت فيه الزكاة كذلك أيضا . أما إذا استقر ناقصا حتى فرغ الحول فلا تجب فيه الزكاة ومن ملك نصابا في أول الحول ثم استفاد مالا في أثناء الحول يضم إلى أصل المال وتجب فيه الزكاة إذا بلغ المجموع نصابا وكان المال المستفاد من جنس المال الذي معه ، وإنما يشترط حولان الحول في غير زكاة الزرع والثمار . أما زكاتهما فلا يشترط فيها ذلك .

المالكية — قالوا حولان الحول شرط لوجوب الزكاة في غير المعدن والركاز والحجر (الزرع والثمار) أما هي فتجب فيها الزكاة ولو لم يحل عليها الحول كما =

ومنها أن يبلغ المال المملوك نصابا فلا تجب الزكاة إلا على مالك النصاب (والنصاب هو ما نصبه الشارع علامة على وجوب الزكاة) . ويختلف النصاب باختلاف المال المزكى وسيأتي بيانه عند ذكر كل نوع من الأنواع التي تجب فيها الزكاة ، ومنها الحرية فلا تجب على الرقيق ولو مكاتباً ، ومنها فراغ المال من

= يأتي تفصيله في كل من هذه الأنواع الثلاثة ، وإذا ملك نصاباً من الذهب أو الفضة في أول الحول ثم نقص في أثنائه ثم ربح فيه ما يكمل النصاب في آخر الحول فتجب عليه الزكاة لأن حول الربح حول أصله وكذا لو ملك أقل من نصاب في أول الحول ثم أتمم فيه فربح ما يكمل النصاب في آخر الحول وجب عليه زكاة الجميع .

الحسابلة — قالوا يشترط لوجوب الزكاة مضي الحول ولو تقريباً فتجب الزكاة مع نقص الحول نصف يوم وهذا الشرط معتبر في زكاة الأثمان والمواشي وعروض التجارة . أما في غيرها كالثمار والمعادن والركاز فلا يشترط لوجوب الزكاة فيها حولان الحول ، ولا بد من حولان الحول بتمامه ولو تقريباً على النصاب فإذا ملك أقل من نصاب في أول الحول ثم أتمم فيه فربح ما يكمل النصاب فيعتبر حول الجميع من حين تمام النصاب فلا زكاة إلا إذا مضى حول من يوم التمام . أما إذا ملك في أول الحول نصاباً ثم استفاد في أثناء الحول مالا من جنسه بالانجمار فيه فإنه يضم إلى المسال الذي عنده ويترك الجميع على حول الأصل لأن حول الربح حول أصله متى كان الأصل نصاباً .

الشافعية — قالوا حولان : الحول شرط لوجوب الزكاة على التحديد فلو نقص الحول ولو لحظة فلا زكاة ؛ وإنما يشترط حولان الحول في غير زكاة الحبوب والمعدن والركاز وربح التجارة لأن ربح التجارة يترك على حول أصل بشرط أن يكون الأصل نصاباً فإن كان أقل من نصاب ثم كل النصاب بالربح فالحول من حين التمام ولو كان النصاب كاملاً في أول الحول ثم نقص في أثنائه ثم كل بعد ذلك فلا زكاة إلا إذا مضى حول كامل من يوم التمام .

الدين فمن كان عليه دين يستغرق النصاب أو ينقصه فلا تجب عليه الزكاة على
تفصيل في المذاهب .^(١)

(١) الشافعية — قالوا لا يشترط فراغ المال من الدين فمن كان عليه دين
وجبت عليه الزكاة ولو كان ذلك الدين يستغرق النصاب .

الحنفية — قالوا ينقسم الدين بالنسبة لذلك الى ثلاثة أقسام : (الأول)
أن يكون ديناً خالصاً للعباد . (الثاني) أن يكون ديناً لله تعالى : لكن له مطالب
من جهة العباد كدين الزكاة والمطالب هو الامام في الأموال الظاهرة (وهي السوائم
وما يخرج من الأرض) أو نائب الامام في الأموال الباطنة (وهي أموال التجارة
كالذهب والفضة) ونائب الامام هم الملاك لأن الامام كان يأخذها الى زمن عثمان
رضي الله عنه فمؤوضها عثمان الى أربابها في الأموال الباطنة . (الثالث) أن يكون
ديناً خالصاً لله تعالى ليس له مطالب من جهة العباد كدين الله تعالى الخالصة من
نذور وكفارات وصدقة فطر ونفقة حج .

فالدين الذي يمنع وجوب الزكاة هو دين القسمين الأولين فإذا ملك شخص
نصاب الزكاة ثم حال عليه الحول ولم يخرج زكاته ثم حال عليه حول آخر فانه لا تجب
عليه الزكاة فيه بالنسبة للحول الثاني لأن دين زكاة الحول الأول ينقصه عن النصاب
وكذا لو ملك مالا وكان عليه دين لشخص آخر لا فرق بين أن يكون الدين قرضاً
أو ثمن مبيع أو تقوداً أو ميكلًا أو موزوناً أو حيواناً أو غيره والدين المذكور يمنع
وجوب الزكاة بجميع أنواعها إلا زكاة الزروع والثمار (العشر والغراج) . أما القسم
الثالث فانه لا يمنع وجوب الزكاة .

المالكية — قالوا من كان عليه دين ينقص النصاب وليس عنده ما يفي به
من غير مال الزكاة مما لا يحتاج اليه في ضرورياته كدار السكنى فلا تجب عليه الزكاة
في المال الذي عنده ، وهذا الشرط خاص بزكاة الذهب والفضة اذا لم يكونا من معدن
أو ركاز . أما الماشية والحارث فتجب زكاتها ولو مع الدين وكذا المعدن والركاز . =

ولا تجب الزكاة في دور السكنى وثياب البدن وأثاث المنزل ودواب الركوب وسلاح الاستعمال وما يتجمل به من الأواني إذا لم يكن من الذهب أو الفضة، وكذا لا تجب في الجواهر كاللؤلؤ والياقوت والزبرجد ونحوها إذا لم تكن للتجارة، وكذا لا تجب في آلات الصناعة مطلقا سواء أبقى أثرها في المصنوع أم لا، وكذا لا تجب في كتب العلم إذا لم تكن للتجارة سواء أكان مالكها من أهل العلم أم لا .

الأنواع التي تجب فيها الزكاة

الأنواع التي تجب فيها الزكاة خمسة أشياء : (الأول) النعم (وهي الإبل والبقر والغنم) . والمراد بها الأهلية فلا زكاة في الوحشية ولا في المتولد بين وحشى وأهلى سواء أكانت الأم أهلية أم لا والمراد بالبقر ما يشمل الجاموس والغنم ما يشمل

= الحنابلة — قالوا لا تجب الزكاة على من عليه دين يستغرق النصاب أو ينقصه ولو كان الدين من غير جنس المال المزكى ولو كان دين خراج أو حصاد أو أجرة أرض وحرث، ويمنع الدين وجوب الزكاة في الأموال الباطنة كالقود وقيم عروض التجارة والمعدن . والأموال الظاهرة كالملوئى والحبوب والثمار . فمن كان عنده مال وجبت زكاته وعليه دين فليخرج منه بقدر ما يفي دينه أولا ثم يزكى الباقي إن بلغ نصابا .

(١) الحنفية — قالوا آلات الصناعة إذا بقي أثرها في المصنوع كالصبغة تجب فيها الزكاة وإلا فلا .

(٢) الحنفية — قالوا كتب العلم إذا كان مالكها من أهل العلم فلا تجب فيها الزكاة وإلا وجبت .

(٣) الحنفية — قالوا المتولد بين وحشى وأهلى ينظر فيه للأم فإن كانت أهلية ففيها الزكاة وإلا فلا زكاة فيها .

= الحنابلة — قالوا تجب الزكاة في الوحشية والمتولد بين وحشية وأهلية .

المعز . ولا زكاة في غير ما بيناه من الحيوان فلا زكاة في الخيل والبغال والحمير والفهد والكلب المعلم ونحوها إلا إذا كانت للتجارة ففيها زكاة التجارة الآتى بيانها . (الثانى) الذهب والفضة ولو غير مضرويين . (الثالث) عروض التجارة . (الرابع) المعدن والركاز . (الخامس) الزروع والثمار ولا زكاة فيما عدا هذه الانواع الخمسة .

زكاة النعم

تجب الزكاة في النعم بشرط أن تكون سائمة^(١) وأن تبلغ نصابا وفي بيان السائمة تفصيل المذاهب . أما النصاب فيختلف باختلاف النعم كالآتى :^(٢)

(١) المالكية — قالوا لا يشترط في وجوب زكاة النعم السوم فتجب الزكاة فيها متى بلغت نصابا سواء أكانت سائمة أم معلوفة ولو في جميع السنة وسواء أكانت عاملة أم غير عاملة .

(٢) الحنابلة — قالوا السائمة هى التى تكتفى برعى الكلاً المباح فى أكثر السنة على الأقل ويشترط أن تكون مقصودة للدر أو النسل أو التسمين فلو اتخذت للحمل أو الركوب أو الحرث فلا زكاة فيها ولو اتخذت للتجارة ففيها زكاة التجارة الآتى بيانها ولا يشترط أن ترسل للرعى فلو رعت بنفسها أو بفعل غاصب أكثر الحول بدون أن يقصد مالها ذلك وجبت فيها الزكاة .

الشافعية — قالوا السائمة هى النعم التى يرسلها صاحبها العالم بأنه مالك لها أو نائبه لرعى الكلاً المباح كل الحول ومثل الكلاً المباح الكلاً المملوك إذا كانت قيمته يسيرة ولا يضر طلقها بشئ يسير تعيش بدونه بلا ضرر بين كيوم أو يومين إذا لم يقصد بذلك العلف اليسير قطع السوم .

فلو تخلف شرط من هذه الشروط لا تكون سائمة كأن سامت بنفسها أو أسامها غير مالها أو نائبه أو علفت قدرا لا تعيش بدونه ، وكذا لو طفت بشئ تعيش بدونه بضر بين أو تعيش بلا ضرر بين لكن قصد بعلفها قطع السوم أو ورثها ولم =

زكاة الإبل

أول نصاب الإبل خمس فإذا بلغتها ففيها شاة من الضأن أو المعز كما يأتي بيانه وهكذا في كل خمس شاة إلى عشرين ففيها أربع شياه فإن بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض وإذا بلغت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون فإذا بلغت ستا وأربعين ففيها حقة فإذا بلغت إحدى وستين ففيها جذعة فإذا بلغت ستا وسبعين ففيها بنتا لبون فإذا بلغت إحدى وتسعين ففيها حقتان فإذا بلغت مائة وإحدى وعشرين ففيها ثلاث بنات لبون^(١) فإذا بلغت مائة وثلاثين تغير الواجب فيكون في كل أربعين بنت

== يعلم بانتقال الملك إليه فلا زكاة فيها في كل هذه الأحوال كما لا زكاة في السائمة المستحقة للشروط إذا قصدت للعمل .

الحنفية — قالوا السائمة هي التي يرسلها صاحبها لترعى في البراري في أكثر السنة لقصد الدر أو النسل أو السمن الذي يراد به تقويتها لا ذبحها فلا بد من أن يقصد صاحبها إسمتها لذلك . فان قصد إسمتها للذبح أو الحمل أو الركوب أو للحرق فلا زكاة فيها أصلا . وإن أسامها للتجارة ففيها زكاتها التي سيأتي بيانها، وكذا لا تجب فيها الزكاة إن علفها نصف السنة أو أكثر من نصفها كما لا تجب الزكاة إن سامت بنفسها بدون قصد من مالكيها .

المالكية — لم يحدوا السائمة لأنه لا فرق عندهم بين السائمة وغيرها في وجوب الزكاة كما تقدم .

(١) المالكية — قالوا إذا بلغت الإبل مائة وإحدى وعشرين إلى تسع وعشرين خير الساعي بين أن يأخذ ثلاث بنات لبون أو حقتين إذا وجد الصنفان عند المربي أو فقدا . أما إذا وجد أحدهما فقط فانه يتعين الإخراج منه ولا يكلف رب المال بإخراج الصنف المفقود إذا رأى الساعي ذلك .

الحنفية — قالوا إذا زاد العدد على مائة وعشرين استوفيت الفريضة وكانت زكاة ما زاد كزكاة النصاب الأول فيجب في كل خمس يزيد على ذلك شاة مع =

لبون وفي كل خمسين حقة ففي مائة وثلاثين بنتا لبون وحقة وفي مائة وأربعين حقتان وبنت لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقائق وهكذا يكون التفاوت بزيادة عشرة فحشرة .

وما بين كل فريضتين من جميع الفرائض المتقدمة معفو عنه لا زكاة فيه مثلا الخمس من الإبل فيها شاة والتسع فيها شاة أيضا فلا شيء عليه في مقابلة الأربع الزائدة على أصل النصاب وهكذا . وبنت المخاض هي ما بلغت من الإبل سنة ودخلت في الثانية . وبنت اللبون ما أتمت ستين ودخلت في الثالثة . والحقة ما أتمت ثلاث ستين ودخلت في الرابعة . والجذعة ما أتمت أربع ستين ودخلت في الخامسة^(١).

= الحقتين إلى مائة وخمس وأربعين ففيها حقتان وبنت مخاض وفي مائة وخمسين ثلاث حقائق ثم تجب في كل خمس يزيد على مائة وخمسين شاة إلى مائة وأربع وسبعين وفي مائة وخمس وسبعين ثلاث حقائق وبنت مخاض وفي مائة وست وثمانين ثلاث حقائق وبنت لبون وفي مائة وست وتسعين أربع حقائق إلى مائتين وفي مائتين يغير المصنق بين أربع حقائق أو خمس بنات لبون ثم تستأنف الفريضة كما تستأنف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين بمعنى أنه يجب في كل خمس تزيد على مائتين شاة مضافة إلى ما وجب في ذمته إلى مائتين وأربع وعشرين فإذا بلغت مائتين وخمسا وعشرين ففيها بنت مخاض مع الأربع حقائق أو الخمس بنات اللبون إلى مائتين وست وثلاثين ففيها بنت لبون مع ما وجب في المائتين إلى مائتين وخمس وأربعين فإذا بلغت مائتين وست وأربعين ففيها خمس حقائق إلى مائتين وخمسين فإذا زادت فعل في الخمسين الزائدة مثل ما تقدم وهكذا .

(١) الحنابلة - اكتفوا في تعريف الأصناف المذكورة بتمام سنها ولم يذكروا الدخول في السنة التي بعده فمثلا بنت المخاض ما كان سنها سنة كاملة وهكذا .

أما الشاة المجزئة وبيان نوعها ففى ذلك تفصيل المذاهب .

(١) الحنفية — قالوا الشاة التى تجزئ فى الزكاة ما أتمت سنة ودخلت فى الثانية معزاً كانت أو ضاناً . ويشترط أن تكون سليمة من العيوب ولو كانت الإبل المزكاة معيبة .

الحنابلة — قالوا الشاة التى تجزئ فى الزكاة إن كانت من الضأن فيشترط أن تم سنة أشهر وإن كانت من المعز اشترط فيها تمام سنة كاملة ؛ ويجب أن تكون الشاة المخرجة سليمة من العيوب التى تمنع من إجرائها فى الأصحية إلا أنه إذا كانت الإبل المخرج عنها مريضة تنقص قيمة الشاة بنسبة نقص قيمة الإبل المريضة عن الإبل الصحيحة مثلاً إذا كان عند الشخص خمس من الإبل تساوى لمرضاها ثمانين جنيهاً ولو كانت صحيحة لكانت قيمتها مائة فيكون نقص المريضة عن الصحيحة الخمس فلو كانت الشاة التى تخرج عن الإبل الصحيحة تساوى خمسا فالتى تخرج عن الإبل المريضة شاة صحيحة تساوى أربعة فقط .

الشافعية — قالوا الشاة التى تجزئ فى الزكاة إن كانت ضاناً وجب أن تم سنة إلا إذا أسقطت مقدم أسنانها بعد مضى سنة أشهر من ولادتها فإنها تجزئ وإن لم تم الحول وإن كانت من المعز فيشترط أن تم سنتين وتدخل فى الثلاثة ولا بد فى كل منها من السلامة وإن كانت الإبل التى يخرج زكاتها معيبة .

المالكية — قالوا الشاة التى يجزئ إخراجها فى الزكاة لا بد أن تكون أوفت سنة تامة سواء كانت من الضأن أو المعز إلا أنه فى إخراج الواجب من أى الصنفين تفصيل يتلخص فيما يأتى :

يتعين إخراج الشاة من الضأن إن كان أكثر غنم أهل البلد الضأن ولو كانت غنم المزدكى بخلاف ذلك فإن كان أكثر الغنم فى بلد المزدكى هو المعز فالواجب إخراج الشاة منه إلا إذا تبرع بإخراجها من الضأن فكيفيه ذلك ويجبر الساعى على قبوله فإن تساوى الضأن والمعز فى البلد خير الساعى فى أخذ الشاة من الضأن أو المعز . =

زكاة البقر

أول نصاب البقر ثلاثون فإذا بلغت فيها تبيع أو تبعة فإذا بلغت أربعين فيها مسنة فإذا زادت على ذلك ففي كل ثلاثين تبيع أو تبعة وفي كل أربعين مسنة ففي الستين تبيعان أو تبعتان وفي السبعين مسنة وتبيع وفي الثمانين مستان وفي التسعين ثلاثة أتبة وفي المائة مسنة وتبيعان وفي مائة وعشرة مستان وتبيع وفي مائة وعشرين الواجب أربعة أتبة أو ثلاث مسنات^(٣) وهكذا وما بين الفريضتين معفو عنه ولا زكاة فيه والتبيع ما أوفى سنة ودخل في الثانية والمسنة ما أوفت سنتين ودخلت في الثالثة^(٤).

= ويجب أن تكون الشاة التي يخرجها سليمة من العيوب فلا يجوز إخراج المعيبة إلا إذا رأى الساعي أنها أنفع للفقراء لكثرة لحمها مثلا فيجوز إخراجها لكن لا يجبر المالك على دفعها .

(١) الشافعية والمالكية — قالوا الواجب في الثلاثين من البقر تبيع والتبعة أفضل فيجوز إخراجها بالأولى .

(٢) الحنفية — قالوا الذكر والأنثى سواء فالأربعون من البقر الواجب فيها مسن أو مسنة .

(٣) المالكية — قالوا في مائة وعشرين أربعة أتبة أو ثلاث مسنة يجزى أخذ الزكاة في أخذ أيهما شاء إذا وجد الصنفان أو فقدوا معا فإذا وجد أحدهما فقط عند المالك تعين الأخذ منه وليس لأخذ الزكاة جبهه على شراء الصنف الآخر .

(٤) الحنفية — قالوا ما بين الفريضتين عفو إلا فيما زاد على الأربعين إلى الستين فإنه تجب الزكاة في الزيادة بقدرها من المسنة على ظاهر الرواية ففي الواحدة الزائدة على الأربعين ربع عشر مسنة وفي الاثنين نصف عشر مسنة وهكذا إلى الستين .

(٥) المالكية — قالوا التبيع هو ما أوفى سنتين ودخل في الثالثة .

(٦) المالكية — قالوا المسنة ما أوفت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة .

زكاة الغنم

أول نصاب الغنم أربعون وفيها شاة من الضأن أو المعز بالسَّن الذي تقدّم بيانه إلا أنه إذا كانت الغنم ضأنًا تعين الإخراج منها وإن كانت معزًا فالإخراج من المعز وإن كانت الغنم ضأنًا ومعزًا فإن كان الغالب أحدهما فالشاة المخرجة تكون منه وإن تساوى مثل أن يكون عنده عشرون من الضأن وعشرون من المعز خير الساعي في أخذ الشاة من أى الصنفين شاء . فإذا بلغت مائة وإحدى وعشرين ففيها شاتان فإذا بلغت مائتين وواحدة ففيها ثلاث شياه وفي أربع مائة شاة أربع شياه وما زاد ففى كل مائة شاة وما بين الفريضتين معفو عنه فلا زكاة فيه .

زكاة الذهب والفضة

تجب الزكاة في الذهب والفضة إذا بلغا النصاب، ونصاب الذهب عشرون مثقالاً وهو الدينار ويساوى بالعملة المصرية أحد عشر جنباً مصرى ونصفاً وربعا وثمناً وقيمة ذلك بالقروش المصرية ١٨٧,٥ قرش ، وقيمة النصاب بالجنينه الانجليزى اثنا عشر جنباً وثمان جينه الانجليزى، وقيمة النصاب بالبنتو خمسة عشر بنتو وخمسا خمس، وقيمة النصاب من المجر خمسة وعشرون مجراً وثمانية أوساع .

(١) الشافعية — قالوا يجزئ إخراج الضأن عن المعز وعكسه مع رعاية القيمة فلو كانت غنمه كلها ضأناً وأراد أن يخرج ثلثية من المعز أجزاء ذلك بشرط أن تكون قيمتها تساوى قيمة الجلذعة من الضأن وهكذا .

الحنابلة — قالوا يجزئ إخراج الواحدة من المعز عن الضأن بشرط أن يكون سنّها حولاً كما يجرى الشاة من الضأن عن أربعين من المعز بشرط أن لا ينقص سنّها عن ستة أشهر كما تقدّم .

(٢) الحنابلة — قالوا الدينار أصغر من المثقال فالنصاب بالدينارين خمسة وعشرون ديناراً وسبعاً ديناراً وتسع ديناراً .

وقيعة النصاب من البندق خمسة وعشرون بندقيا ونصف بندق . ويجب أن يخرج مالك النصاب من الذهب ربع العشر زكاة له بالشروط المتقدمة ونصاب الفضة مائتا درهم وتساوى بالريال المصرى ستة وعشرين ريالاً مصرياً وتسعة قروش وثلاثي قروش ويساوى بالقروش المصرية خمسمائة وتسعة وعشرين قرشاً وثلاثين فن ملك نصاباً منها وجب عليه إخراج ربع العشر زكاة له . ولا فرق بين أن يكون الذهب والفضة مضروبين أو غير مضروبين . وهذا في غير الحل . أما الحل ففيه تفصيل المذاهب .^(١)

(١) المالكية — قالوا الحل المباح كالسوار للراة وقبضة السيف المعد للجهاد والسنّ والأنف للرجل لا زكاة فيه إلا في الأحوال الآتية : (أولاً) أن يتكسر بحيث لا يرجع عوده الى ما كان عليه إلا بسبكه مرة أخرى . (ثانياً) أن يتكسر بحيث يمكن عوده بدون السبك مرة أخرى ولكن لم ينو ملكه إصلاحه . (ثالثاً) أن يكون معداً لنوايب الدهر وحوادثه لا للاستعمال . (رابعاً) أن يكون معداً لمن سيوجد لئلا يترك من زوجة وبنت مثلاً . (خامساً) أن يكون معداً لصداق من يريد أن يتزوجها أو يزوجه لولده . (سادساً) أن ينوى به التجارة ففي جميع هذه الأحوال تجب فيه الزكاة . وأما الحل المحترم كالأواني والمرود والمكحلة فتجب فيه الزكاة بلا تفصيل والمعتبر في زكاة الحل الوزن لا القيمة .

الحفصة — قالوا الزكاة واجبة في الحل سواء كان للرجال أو للنساء مهما كان أو سبيكة آنية كان أو غيرها ويعتبر في زكاته الوزن لا القيمة .

الحنابلة — قالوا لا زكاة في الحل المباح المعد للاستعمال أو الإعارة لمن يباح له استعماله فان كان غير معداً للاستعمال فتجب زكاته اذا بلغ النصاب من جهة الوزن فاذا بلغ النصاب من جهة القيمة دون الوزن لا تجب فيه الزكاة . أما الحل المحترم فتجب فيه الزكاة كما تجب في آنية الذهب والفضة البالغة نصاباً وزناً واذا انكسر الحل فان أمكن لبسه مع الكسر فهو كالصحيح لا تجب فيه الزكاة وإن لم يمكن =

زكاة الدين

من كان له دين على آخر يبلغ نصاباً وحال عليه الحول واستكمل الشرائط المتقدمة ففى زكاته تفصيل فى المذاهب .^(١)

== فإن كان يحتاج فى إصلاحه الى صوغ وجبت فيه الزكاة . وإن لم يحتاج الى صوغ ونوى إصلاحه فلا زكاة فيه .

الشافعية — قالوا لا تجب الزكاة فى الحلّى المباح الذى حال عليه الحول مع مالكة العالم به . أما اذا لم يعلم بملكه كأن يرث حلّى يبلغ نصاباً ومضى عليه الحول بدون أن يعلم بانتقال الملك اليه فانه تجب عليه زكاته . أما الحلّى المحترم كالذهب للرجل فانه تجب فيه الزكاة ومثله حلّى المرأة اذا كان فيه اسراف تخلخل المرأة اذا بلغ مائتى مثقال فانه تجب فيه الزكاة أيضاً كما تجب فى آنية الذهب والفضة وتجب الزكاة فى فلادة المرأة المأخوذة من الذهب اذا لم تكن لها عروة من ذهب أو نحاس فان كان لها عروة منهما فلا زكاة فيها ويعتبر فى زكاة الحلّى الوزن دون القيمة واذا انكسر الحلّى لم تجب زكاته اذا قصد إصلاحه وكان إصلاحه ممكناً بلا صياغة وإلا وجبت .

(١) الحنفية — قالوا ينقسم الدين الى ثلاثة أقسام : قوى ومتوسط وضعيف فالقوى هو دين القرض والتجارة اذا كان على معترف به ولو مفلساً والمتوسط هو ما ليس دين تجارة كضمن دار السكنى وثيابه المحتاج اليها اذا باعها ونحو ذلك مما يتعلق به حاجته الأصلية كقطعه وشرابه . والضعيف هو ما كان فى مقابل شىء غير المال كدين المهر فانه ليس بدلا عن مال أخذه الزوج من زوجته وكدين الخلع بأن خالها على مال ويقر ديناً فى ذمته فان هذا الدين لم يكن بدلا عن شىء أخذه منها ومثله دين الوصية ونحوه فاما الدين القوى فانه يجب فيه أداء الزكاة عن كل ما يقبض منه إن كان يساوى أربعين درهماً فكما قبض أربعين درهماً وجب عليه أن يخرج زكاتها درهماً واحداً ولا يجب عليه إنخراج شىء اذا قبض أقل من الأربعين سواء قبض أقل =

== منها ابتداء بأن قبض أول دفعة ثلاثين مثلاً أو قبض في الأول أربعين ثم قبض أقل منها بعد ذلك فإنه لا تجب عليه الزكاة في كل حال إلا في الأربعين الكاملة لأن الزكاة لا تجب في الكسور من الأربعين فلو كان له دين عند آخر يبلغ ثلاثمائة درهم مثلاً ثم حال عليها ثلاثة أحوال فقبض منها مائتين وجب عليه أن يخرج زكاة السنة الأولى عنها خمسة دراهم فيبقى منها مائة وخمسة وتسعون تحتوي على الأربعين أربع مرات وذلك يساوي مائة وستين درهماً فيخرج عنها أربعة دراهم وهي زكاة السنة الثانية فيبقى مائة وستة وثمانون درهماً تحتوي أيضاً على الأربعين أربع مرات فيخرج زكاة السنة الثالثة أربع دراهم أيضاً ولا شيء عليه فيما زاد عن ذلك ويعتبر حولان الحول في الدين القوي من وقت ملك النصاب لا من وقت القبض فيجب أداء الزكاة بمجرد القبض بلا خلاف . أما الدين المتوسط فإنه لا يجب فيه الزكاة إلا إذا قبض منه نصاباً فإذا كان الدين خمسمائة درهم مثلاً وقبض مائتين وجب عليه أن يخرج خمسة دراهم ولا يجب عليه فيما دون ذلك كما تقدم والدين المتوسط مثل الدين القوي في حولان الحول عليه فيعتبر حوله بحسب الأصل لا من وقت القبض في الأصح وأما الدين الضعيف فإنه يجب أداء الزكاة فيه بقبض نصاب منه بشرط أن يحول عليه الحول من وقت القبض وهذا كله إذا لم يكن عنده مال يبلغ نصاباً سوى مال الدين أما لو كان عنده مال يبلغ ذلك ثم قبض من الدين شيئاً سواء كان ما قبضه قليلاً أو كثيراً وسواء أكان الدين قوياً أم متوسطاً أم ضعيفاً فإنه يجب ضم ما قبضه من الدين إلى ما عنده من المال وإخراج زكاة الجميع لأن المقبوض من الدين في هذه الحالة يكون كالمال الذي استفاده في أثناء السنة فقد علمت أنه يجب ضمه إلى الأصول .

الحناية — قالوا تجب زكاة الدين إذا كان ثابتاً في ذمة المدين ولو كان المدين مفلساً إلا أنه لا يجب إخراج زكاته إلا عند قبضه فيجب عليه إخراج زكاة ما قبضه فوراً إذا بلغ نصاباً بنفسه أو بضمه إلى ما عنده من المال ولا زكاة في الديون التي لم تكن ثابتة في ذمة المدين .

= المالكية — قالوا من ملك مالا بسبب ميراث أو هبة أو صدقة أو صدق أو خلع أو بيع عرض مقنى كأن باع متاعا أو عقارا أو أرض جنابة (تعويض) ولم يضع عليه يده بل بقي ديناً له عند واضع اليد فإن هذا الدين لا تجب فيه الزكاة إلا بعد أن يقبضه ويمضى عليه حول من يوم قبضه مثال ذلك . رجل ورث مالا من أبيه وعينت له المحكمة حارسا قبل أن يقبضه لسبب من الأسباب واستمر ديناً له أعواما كثيرة فانه لا يطالب بزكاته في كل هذه الأعوام ولو أخره فرارا من الزكاة فإذا قبضه ومضى عليه حول بعد قبضه وجبت عليه زكاة ذلك الحول ويحتسب من يوم القبض .

ومن كان عنده مال مقبوض بيده وأقرضه لغيره وبقي عند المدين أعواما كثيرة فإنه تجب عليه زكاة عام واحد إلا إذا أخره قصدا فرارا من الزكاة فإنه تجب عليه زكاته في كل الأعوام التي قصد تأخيرها فيها ويحتسب عام زكاة هذا المال من يوم الملك أو من يوم تركته أن كان قد زكاه قبل إقرضه فإذا ملك شخص مالا ومكث معه ستة أشهر ثم أقرضه لآخر فكثت عنده ستة أشهر أخرى فانه تجب فيه الزكاة عن هذا الحول لأنه يحتسب من يوم الملك أما إذا مكث بيده سنة ثم زكاه وأقرضه لآخر فإن الحول يحتسب من يوم تركته . وإنما تجب الزكاة في هذا الدين بشروط أربعة : (أولا) أن يكون أصله (وهو ما أعطاه للدين) عينا (ذهبا أو فضة) أو عرض تجارة لمحتكر (التاجر المحتكر هو الذي لا يبيع ولا يشتري بالسعر الحاضر وإنما يجس السلع عنده رجاء ارتفاع الأسواق) مثال ما أصله عين أن يكون عنده عشرون جنينا فيسلفها لغيره ومثال ما أصله عرض تجارة لمحتكر أن يكون عنده ثياب للتجارة (وهو محتكر) فيبيعها لغيره بعشرين جنينا مؤجلة الى عام أو أكثر فإن كان أصل الدين عرضا للفتنة ولم ينو به التجارة كما إذا كان عنده دار اتخذها لسكناه ثم باعها بأربعمائة جنينه مؤجلة عاما أو أكثر فلا تجب عليه زكاة ثمنها إلا إذا قبض منه نصابا فأكثر ومضى على المقبوض من يوم قبضه عام فيزكى ذلك المقبوض لا غير . وإن كان أصل الدين عرض تجارة لتاجر مدير (وهو الذي يبيع ويشترى =

= بالسعر الحاضر) فإنه يزكى الدين كل عام باضافته الى قيم العروض التى عنده والى ما باع به من الذهب والفضة على ما يأتى فى زكاة التجارة . (ثانياً) أن يقبض شيئاً من الدين على التفصيل الآتى فإن لم يقبض منه شيئاً فلا زكاة عليه إلا فى دين تجارة المدير على ما يأتى . (ثالثاً) أن يكون المقبوض ذهباً أو فضة فإن قبض عروضاً ككتاب وقح فلا تجب عليه الزكاة إلا اذا باع هذه العروض ومضى حول من يوم قبض العروض فيزكى الثمن حينئذ وهذا اذا كان تاجراً محتكراً فإذا كان مديراً زكى قيمة العروض كل عام ولولم يبيعها وإذا لم يكن تاجراً أصلاً بأن قبض عروضاً للقيمة ثم باعها لحاجة فإنها تجب زكاتها عليه اذا مضى عليها حول . من يوم قبض ثمنها . (رابعاً) أن يكون المقبوض نصاباً على الأقل ولو قبضه فى عدة مرات أو يكون المقبوض أقل من نصاب ولكن عنده ما يكمل النصاب من ذهب أو فضة حال الحول عليها أو كانا من المعدن لأن المعدن لا يشترط فى زكاة المستخرج منها حلول الحول كما تقدم فلو قبض من دينه نصاباً زكاه دفعة واحدة ثم يزكى المقبوض بعد ذلك سواء كان قليلاً أو كثيراً إلا أن يبدأ الحول فى المستقبل مختلف لحول النصاب المقبوض أولاً من يوم قبضه وحول الدفع المقبوضة بعد ذلك من يوم قبض كل منها أما اذا كان المقبوض أولاً أقل من نصاب ولم يكن عنده ما يكمل النصاب فلا يزكى إلا اذا تم المقبوض نصاباً بدفع أخرى ويعتبر حول المجموع من يوم التمام ثم ما يقبضه بعد التمام يزكاه قليلاً أو كثيراً ويعتبر حوله فى المستقبل من يوم قبضه .

الشافعية — قالوا تجب زكاة الدين اذا كان ثابتاً وكان من نوع الدراهم والدنانير أو عروض التجارة سواء كان حالاً أو مؤجلاً أما اذا كان الدين ماشية أو مطعوماً نحو التمر والعنب فلا تجب الزكاة فيه ولا يجب إخراج زكاة الدين على الدائن إلا عند التمكن من أخذه دينه فيجب حينئذ إخراجها عن الأعوام الماضية أما اذا تلف الدين قبل التمكن من أخذه فإن الزكاة تسقط عنه .

أما الأوراق المالية (البكنوت) فهي وإن كانت سندات دين إلا أنها يمكن صرفها فضة فوراً وتقوم مقام الذهب في التعامل فتجب فيها الزكاة متى بلغت قيمتها نصاباً ووجدت باقي الشروط المعتمدة في وجوب الزكاة^(١).

زكاة عروض التجارة

عروض التجارة: جمع عرض (بمعنى الرأى) وهو ما ليس بتقد (ذهب أو فضة)^(٢). وتجب فيها الزكاة (ربع العشر) بشروط وكيفية مفصلة في المذهب^(٣).

(١) الشافعية — قالوا الورق النقدي وهو المسمى (بالبنكوت) التعامل به في صورة حوالة على البنك بقيمة إلا أنها غير صحيحة شرعاً لعدم وجود الإيجاب والقبول لفظاً بين المعطى والأخذ وعلى ذلك فلا تجب الزكاة على مالكه إلا إذا قبض قيمته ذهباً أو فضة ومضى على هذه القيمة حول كامل.

الحنابلة — قالوا لا تجب زكاة الورق النقدي إلا إذا صرف ذهباً أو فضة ووجد فيه شروط الزكاة السابقة.

(٢) المالكية — قالوا عرض التجارة ما ليس بذهب ولا فضة مضروبين فيدخل فيه الحل الذي اتخذ للتجارة.

(٣) الشافعية — قالوا تجب زكاة عروض التجارة بشروط ستة: (الأول) أن تكون هذه العروض قد ملكت بمعاوضة كسراء فن أشتري عرضاً نوى بها التجارة سواء اشتراها بتقد أو بدين حال أو مؤجل وجب عليه زكاتها بالكيفية الآتية: أما إذا كانت العروض مملوكة بغير معاوضة كارت كان ترك لورثته عروض تجارة فلا تجب عليهم زكاتها. (الثاني) أن ينوى بهذه العروض التجارة حال المعاوضة في صلب العقد أو في مجلسه فإذا لم ينو بالعروض التجارة على هذا الوجه فلا زكاة فيها، ويشترط تجديد نية التجارة عند كل معاوضة حتى يفرغ رأس المال فإذا فرغ رأس المال فلا تجب النية عند كل تصرف لانسحاب حكم التجارة عليه

== اكتفاء بما تقدم . (الثالث) أن لا يقصد بالمال الفنية (أى إمساكه للاستمتاع به وعدم التجارة) فان قصد ذلك انقطع الحول فاذا أراد التجارة بعد احتاج لتجديد نية للتجارة مقرونة بتصرف فى المال . (الرابع) مضى حول من وقت ملك العروض فان لم يمض حول من ذلك الوقت فلا تجب الزكاة فيها إلا إذا كان الثمن الذى ملك به العروض نقدا حلالا وكان نصابا أو كان أقل من نصاب ولكنه يملك ما يكمل النصاب من النقد فى هاتين الصورتين تجب عليه الزكاة فى العروض متى مضى حول على أصلها وهو النقد . (الخامس) أن لا يصير جميع مال التجارة فى أشياء الحول نقدا من جلس ما تقوم به العروض (على ما يأتى فى كيفية زكاة العروض) وهو أقل من النصاب فان صار جميع المال نقدا مع كونه أقل من نصاب انقطع الحول فاذا اشترى به سلعة للتجارة ابتداء حولها من حين شرائها ولا عبرة بالزمن السابق أما لو صار بعض المال الى ما ذكر وبقى بعضه عروضاً أو باع الكل بنصاب من نقد أو بمرض أو بنقد لا يقوم به آخر الحول كما يأتى فلا ينقطع الحول . (السادس) أن تبلغ قيمة العروض آخر الحول نصاباً فالعبرة بآخر الحول لا بجمعه ولا بطريقه، وإذا كانت عروض التجارة مما يتعلق الزكاة بعينها كالسائمة والثر نظر فان وجد النصاب فى عين المال وفى قيمته زكيت عين المال على حكم زكاة السوائم والثر دون القيمة، وإن وجد النصاب فى أحدهما دون الآخر زكى ما وجد فيه النصاب من قيمة عروض التجارة أو ذات السوائم والثر، وتكرر زكاة عروض التجارة بتكرار الأعوام ما دام النصاب كاملاً . وكيفية زكاتها أن تقوم آخر الحول بما اشترت به من ذهب وفضة أما اذا اشتراها بغير نقد فتقوم بالنقد الغالب فى البلد ولا بد فى التقويم آخر الحول من عدلين لأنها شهادة بالقيمة والشاهد فى ذلك لا بد من تعدده، والواجب فيها ربع العشر .

الحقبة — قالوا تجب الزكاة فى عروض التجارة بشروط منها أن تبلغ قيمتها نصاباً من الذهب أو الفضة وتقوم بالمضروبة منها وله تقويمها بأى النوعين شاء إلا اذا كانت لا تبلغ أحدهما نصاباً وتبلغ الآخر فيثبت بتعين التقويم بما يبلغها ==

= النصاب ، وتعتبر قيمتها في البلد الذي فيه المسال حتى لو أرسل تجارة الى بلد آخر
فحال عليها الحول اعتبرت قيمتها في تلك البلد فلو أرسلها الى مفازة اعتبرت قيمتها
في أقرب الأمصار الى تلك المفازة وتضم بعض العروض الى بعض في التقويم وإن
اختلفت أجناسها . ومنها أن يحول عليها الحول والمعتبر في ذلك طرفا الحول لا وسطه
فمن ملك في أول الحول نصابا ثم نقص في أثناءه ثم كل في آخره وجبت فيه الزكاة
أما لو نقص في أوله أو في آخره فانه لا تجب فيه الزكاة كما تقدم في شروط الزكاة
وكذا لو زادت قيمتها في آخر الحول عن النصاب فانه يخرج زكاتها باعتبار هذه
الزيادة . ومنها أن ينوى التجارة وأن تكون هذه النية مصحوبة بعمل التجارة فعلا
فلو اشترى حيوانا ليستخذه ثم نوى أن يتجر فيه لا يكون للتجارة إلا اذا شرع في بيعه
أو تأجيره بالفعل واذا وهب له مال غير التقدين أو أوصى له به ونوى به التجارة
عند الهبة أو الوصية فان هذه النية لا تصح إلا اذا تصرف بالفعل ، وإذا استبدل
سلعة تجارية بسلعة مثلها فتعتبر النية في الأصل لا في البديل فيكون البديل للتجارة
بلا نية اكتفاء بالنية في الأصل إلا اذا نوى عدم التجارة فيه فانه لا يكون للتجارة
حيثذ ، ومنها أن تكون العين المتجر فيها صالحة لنية التجارة فلو اشترى أرض عشر
وزرعها أو بذرا وزرعه وجب في الزرع الخارج المشرودون الزكاة ، أما اذا لم يزرع
الأرض العشرية فان الزكاة تجب في قيمتها بخلاف الأرض الخراجية فان الزكاة
لا تجب فيها وإن لم يزرعها ، واذا كان عنده ماشية للتجارة لم يحل عليها الحول ثم قطع
نية التجارة وجعلها سائمة للدر والنسل ونحوهما مما تقدم في زكاة السوائم بطل
حول التجارة وأبشداً الحول من وقت جعلها سائمة فانما تم الحول من ذلك الوقت
زكاتها نفسها على حكم زكاة السائمة المتقدمة ولا يقومها ، واذا تجر في الذهب أو الفضة
زكاتها على حكم زكاة النقد المتقدمة ولا يشترط في وجوب زكاتها نية التجارة ،
واذا بقيت عروض التجارة عنده أعواما ثم باعها بعد ذلك فعليه زكاتها لجميع الأحوال
لا لعام واحد فقط .

= المالكية - قالوا تجب زكاة عروض التجارة مطلقا سواء كان التاجر محتكرا أو مدبرا (وقد سبق بيانها في زكاة الدين) بشروط خمسة وبكيفية مخصوصة : (الأول) أن يكون العرض مما لا يتعلق الزكاة بعينه كالثياب والكتب فارتفعت الزكاة بعينه كالخلى من الذهب أو الفضة وكالماشية (الإبل والبقر والغنم) وجبت زكاته بالكيفية المتقدمة في زكاة النعم والذهب والفضة ان بلغ نصبا فان لم يبلغ نصبا يكون الزكاة في قيمته كبقية العروض . (الثاني) أن يكون العرض مملوكا بمبادلة حالية كسواء واجار لا مملوكا بارت أو خلع أو هبة أو صدقة مثلا فانه اذا ملك شيئا بسبب ذلك ثم نوى به التجارة فانه اذا باعه يستقبل بثمنه حولا من يوم قبض الثمن لا من يوم ملكه واذا لم يبعه فلا يقوم عليه ولا زكاة فيه ولو كان مدبرا . (الثالث) أن ينوى بالعرض التجارة حال شرائه سواء نوى التجارة فقط أو نوى معها الاستغلال أو الانتفاع بنفسه مثال ذلك أن يشتري للتجارة بيتا ونوى مع ذلك أن يكرهه أو يسكنه ريثما يظهر فيه ربح فيبيعه فتجب زكاته في كل هذه الأحوال على التفصيل الآتي في كيفية زكاة العروض . وأما اذا اشترى عرضا ونوى به الاستغلال أو الاقتناء ليتفع به بنفسه أو لم ينو شيئا فلا تجب زكاته . (الرابع) أن يكون ثمنه عينا أو عرضا امتلكه بمعاوضة مالية . وأما اذا كان ثمنه عرضا ملكه بهبة أو إرث مثلا فلا زكاة فيه بل اذا باعه بعد استقبل بثمنه حولا من يوم قبضه . (الخامس) أن يبيع من ذلك العرض بنصاب من الذهب أو الفضة ان كان محتكرا أو بأى شيء منهما ولو درهما إن كان مدبرا فان لم يبيع المحتكر بنصاب من الثقلين أو لم يبيع المدير بشيء منهما فلا تجب الزكاة إلا اذا كان عند المحتكر ما يكلل النصاب منهما من مال استفاده بإرث مثلا وحال عليه الحول أو من معدن وان لم يحل الحول عليه فتجب عليه زكاة الجميع .

وأما كيفية زكاة عرض التجارة فان كان التاجر محتكرا فيزكى ما باع به من الثقلين مضموما الى ما عنده منها لسنة واحدة فقط ولو أقامت العروض عنده أوعاما والديون التي له من التجارة لا يزكيا إلا اذا قبضها فيزكيا لعام واحد فقط =

= وإن كان مدبراً فإنه يقوم في كل عام ماعنده من عروض التجارة ولو كسد سوقها وأقامت عنده أعواماً ثم يضم قيمتها الى ما عنده من النقدين ويزكى الجميع . وأما الديون التي له من التجارة فإن كانت نقداً حل أجله أو كان حالاً ابتداءً وكان مرجواً خلاصه ممن هو عليه في الصورتين فإنه يعتبر عدده ويضمه الى ما تقدم وإن كان الدين عرضاً أو نقداً مؤجلاً وكان مرجواً خلاصه أيضاً فإنه يقوم به ويضم القيمة لما تقدم ويزكى الجميع وكيفية تقويم النقد المؤجل أنه يقوم بعرض ثم العرض بذهب أو فضة حالين مثلاً إذا كان له عشرة جنهيات مؤجلة يقال ما مقدار ما يشترى بهذه العشرة جنهيات المؤجلة من الثياب مثلاً فإذا قيل خمسة أثواب قيل وإذا بيعت هذه الخمسة بذهب أو فضة حالية فبكم تباع فإذا قيل بثمانية جنهيات أعتبرت هذه الثمانية قيمة للعشرة المؤجلة وضمت لما عنده من النقود وقيمة العروض فإذا بلغ المجموع نصيباً زكاه وإلا فلا . وأما إذا كان الدين على معدم لا يرى خلاصه منه فلا تجب عليه زكاته إلا إذا قبضه من المدين فإذا قبضه زكاه لعام واحد فقط وكذا حكم الدين السلف فإنه يزكى لعام واحد فقط بعد قبضه ويعتبر مبدئاً حول المدير من الوقت الذي ملك فيه الثمن الذي اشترى به عروض التجارة إن لم تجز فيه الزكاة فإن جرت الزكاة في عينه لحوله من يوم ملك الأصل أو زكاته إذا كان دون نصاب كما سبق ولو تأخر وقت الادارة عن ذلك على الراجح . وأما المحتكر فبدأ حوله يوم ملك الأصل أو زكاته إن كان قد زكاه قولاً واحداً ، ولا يقوم على المدير الأولى التي توضع فيها سلع التجارة ولا آلات العمل ، وإذا كان التاجر محتكراً لبعض السلع ومديراً للبعض الآخر فالزكاة فيها تفصيل يتلخص فيما يلي . إن كان ما فيه الادارة مساوياً لما فيه الاحتكار زكى الأول على حكم الادارة يعني يقوم به كل عام . وزكى الثاني على حكم الاحتكار يعني يزكى ثمنه بعد قبضه لعام واحد فقط وكذا إن كان الأقل للادارة والأكثر للاحتكار فكل منهما على حكم المتقدم (أى المدار يقوم كل عام وغيره ينتظر زكاته البيع وقبض الثمن) . وأما إذا كان الأكثر للادارة فيقوم الجميع كل عام تغليباً لجانب الادارة على الاحتكار؛ ويكفى في تقويم العروض واحد =

وانما تجب الزكاة في قيمتها لا في عينها ويضم عند التقويم بعضها الى بعض ولو اختلفت
اجناسها ككتاب ونحاس كما يضم الربح الناشئ عن التجارة الى أصل المال في الحول
وكذلك المال الذي استفاده من غير التجارة وفي ذلك تفصيل المذاهب ^(١) .

= ولا يشترط التعدد لأن ذلك ليس من قبيل الشهادة بل هو من قبيل الحكم والحاكم
لا يجب أن يكون متعددا .

الحنبلة — قالوا تجب الزكاة في عروض التجارة اذا بلغت قيمتها نصابا
بشرطين : (الأول) أن يملكها بفعله كالشراء فلو ملك العروض بغير فعله كأن ورثها
فلا زكاة فيها . (الثاني) أن ينسب التجارة حال التملك بأن يقصد التكسب بها
ولا بد من استقرار النية في جميع الحول . أما لو اشترى عرضا للقنية ثم نوى به
التجارة بعد ذلك فلا يصير للتجارة إلا الحلى المتخذ للباس فانه اذا نوى به التجارة
بعد شرائه للباس يصير للتجارة يجزئ النية ، وتقوم عروض التجارة عند تمام الحول
ويكون التقويم بما هو أنفع للفقراء من ذهب أو فضة سواء أكان من نقد البلد
أم لا وسواء بلغت قيمة العروض نصابا بكل منهما أو بأحدهما ولا يعتبر إنما
في التقويم ما اشترت به من ذهب أو فضة لا قدرا ولا جنسا واذا نقصت بعد
التقويم أو زادت فلا عبرة بذلك متى كان التقويم عند تمام الحول ، وإن ملك
نصاب سائمة لتجارة ثم حال الحول عليه وكان السوم ونسبة التجارة موجودين فعليه
زكاة تجارة وليس عليه زكاة سوم ولو ملك سائمة للتجارة نصف حول ثم قطع نية
التجارة استأنف بها حولا من وقت قطع النية ، وان اشترى أرضا لتجارة يزرعها
وبلغت قيمتها نصابا أو اشترى أرضا لتجارة وزرعها ببذر تجارة فعليه زكاة الجميع
زكاة قيمة إن بلغت قيمتها نصابا .

(١) الحنفية — قالوا اذا كان مالكا لنصاب من أول الحول ثم ربح فيه أثناء
الحول أو استفاد مالا من طريق آخر غير التجارة كالارث والهبة فان الربح وذلك
المال المستفاد يضم كل منهما الى النصاب في الحول بحيث انه يزكى الجميع متى تم =

= الحول على النصاب ولم ينقص في آخر الحول فالحبرة عندهم في وجوب الزكاة بوجود النصاب في طريق الحول كما تقدم .

المالكية — قالوا الربح وهو الناشئ عن التجارة بالمال يضم لأصله وهو المال الذي نشأ عنه في الحول ولو كان الأصل أقل من نصاب فلو كان عنده عشرة دنانير في المحرم آتجر فيها من ذلك التاريخ فصارت في رجب عشرين ديناراً ثم استمرت إلى المحرم من العام التالي وجب عليه زكاة الجميع لأن الربح يعتبر كامناً في أصله فكانه موجود عند وجوده فذلك ضم إليه مطلقاً ولو كان الأصل دون نصاب، وأما المال المستفاد بدون تجارة كالارث والهبة فانه لا يضم إلى ما عنده من المال في الحول ولو كان المال نصاباً بل يستقبل به حولاً جديداً من يوم ملكه فمن كان عنده نصاب من الذهب مثلاً ملكه في محرم ثم استفاد في رجب عشرة دنانير فانه اذا جاء المحرم زكى النصاب ثم اذا جاء رجب ثاني عام زكى العشرة ففي زكاة العين (الذهب والفضة) فرق بين الربح وغيره . أما زكاة الماشية فان كان عنده ماشية وكانت نصاباً ثم استفاد ماشية أخرى لشراء أو هبة سواء أكان المستفاد نصاباً أم لا فان الثانية تضم للأولى وتزكى على حولها فان كانت الأولى أقل من نصاب فلا تضم الثانية لها ولو كانت الثانية نصاباً ويستقبل بها حولاً من يوم حصول الثانية وأما ان حصلت المائدة بولادة الأمهات لحولها حولهن وان كانت الأمهات أقل من نصاب لأن النتاج يقدر كامناً في أصله لحولها حوله .

الشافعية — قالوا يضم الربح لأصله في الحول وكذلك ماله المملوك له من أول حول التجارة ولو كان الأصل دون نصاب . وأما المال المستفاد من غير التجارة فله حول مستقل من يوم ملكه ولا يضم إلى مال التجارة في الحول إلا اذا كان ثمرها ناشئاً عن الشجر المتجر فيه أو نتاجاً ناشئاً عن الحيوان المتجر فيه فانه يضم إليه في الحول .

الحنابلة — قالوا يضم الربح لأصله في الحول اذا كان الأصل نصاباً فان كان أقل من نصاب فلا يضم إلى الأصل بل يكون حول الجميع من حين تمام النصاب . =

وإذا كان الذهب أو الفضة مغشوشا فلا زكاة فيهما حتى يبلغ ما فيهما من الذهب والفضة الخالص^(١)، نصابا .

المعادن والركاز

في تعريف المعدن والركاز وحكمهما تفصيل في المذاهب^(٢) .

= وأما المال المستفاد من غير التجارة فلا يضم في الحول إلى ما لها بل له حول مستقل من يوم ملكه . إلا نتاج السائمة فحوله حول الأمهات .

(١) الحنفية — قالوا يعتبر في المغشوش الغالب من الذهب أو الفضة أو غيرهما فالذهب المخلوط بالفضة إن غلب فيه الذهب زكى زكاة ذهب واعتبر كله ذهباً . وإن غلب فيه الفضة لحكمه كله حكم الفضة في الزكاة فإن بلغ نصابا زكى وإلا فلا . أما إن كان الغالب النحاس فإن راجح في الاستعمال رواج النقد وبلغت قيمته نصابا زكى كالنقود وكذلك يزكى زكاة النقد إن كان الخالص فيه يبلغ نصابا فإن لم يرج ولم يبلغ خالصه نصابا فإن نوى به التجارة كان كمروض التجارة فيقوم وتركي القيمة وإلا فلا تجب فيه الزكاة .

المالكية — قالوا الذهب والفضة المغشوشان إن راجح في الاستعمال رواج الخالص من الغش وجبت زكتهما كالخالص سواء، وإن لم يروجح في الاستعمال كرواج الخالص فإذا أن يبلغ الصافي فيهما نصابا أو لا فإن بلغ نصابا زكى الخالص وإلا فلا .

(٢) الحنفية — قالوا المعدن والركاز بمعنى واحد وهو شرعا مال وجد تحت الأرض سواء كان معدنا خلقيا خلقه الله تعالى : بدون أن يضعه أحد فيها أو كان كترا دفنه الكفار ولا يسمى ما يخرج من المعدن والركاز زكاة على الحقيقة لأنه لا يشترط فيهما ما يشترط في الزكاة . وتنقسم المعادن إلى أقسام ثلاثة ما ينطبع بالنار، وما ليس بمنطبع ولا مائع، فالمنطبع ما كان كالذهب والفضة والنحاس =

= والرصاص والحديد، والمائع ما كان كالنفار (الزفت) والنفط (زيت البترول الغاز) ونحوهما والذي ليس بمنطبع ولا مائع ما كان كالنورة والجواهر والياقوت . فأما الذي ينطبع بالنار فيجب فيه لإخراج الخمس ومصرفه مصرف خمس الغنيمة المذكور في قوله تعالى : ﴿واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة﴾ الآية . وما بقى بعد الخمس يكون للواجد ان وجد في أرض غير مملوكة لأحد كالصحراء والجبل وإما يجب فيه الخمس اذا كان عليه علامة الجاهلية . أما إن كان من ضرب أهل الاسلام فهو بمنزلة اللقطة ولا يجب فيه الخمس ولو اشتبه الضرب يجعل جاهليا ، أما ان وجده في أرض مملوكة ففيه الخمس المذكور والباقي للمالك ومن وجد في داره معدنا أو ركازا فانه لا يجب فيه الخمس ويكون ملكا لصاحب الدار ولا فرق فيمن وجد الكثر والمعدن بين أن يكون رجلا أو امرأة حرا أو عبدا بالغا أو صبيا مسلما أو ذميا . وأما المائع كالنفار والنفط والملح فلا شيء فيه أصلا، ومثله ما ليس بمنطبع ولا مائع كالنورة والجواهر ونحوهما فانه لا يجب فيها شيء ويستثنى من المائع الزئبق فانه يجب فيه الخمس ويلحق بالكنز ما يوجد تحت الأرض من سلاح وآلات وأثاث ونحو ذلك فانه يخمس على ما تقدم ولا شيء فيها يستخرج من البحر كالعنبر واللؤلؤ والمرجان والسمنك ونحو ذلك إلا اذا أعده للتجارة كما تقدم .

المالكية — قالوا المعدن هو ما خلقه الله تعالى : في الأرض من ذهب أو فضة أو غيرهما كالنحاس والرصاص والمغرة والكبريت فهو غير الركاز الآتي بيانه وحكمه أنه يجب زكاته إن كان من الذهب أو الفضة بشروط الزكاة السابقة من الحرية والاسلام وبلوغ النصاب . وأما مرور الحلول فلا يشترط كما تقدم وفي اشتراط الحرية والاسلام وعدم اشتراطهما قولان صحيحان فقي أخرج نصابا من ذهب أو فضة في مرة أو مرات وجبت الزكاة ويضم المخرج ثانيا لما استخرج أولا متى كان العرق واحدا ثم ما يخرج بعد تمام النصاب يجب فيه الزكاة أيضا سواء كان قليلا أو كثيرا فان تعدد العرق فان كان ظهور العرق الثاني قبل انقطاع العمل في الأول كان العرقان كعرق واحد فيضم مانع من أحدهما للأخر فقي بلغ =

= المجموع نصابا زكاه وإلا فلا وإن كان ظهور العرق الثاني بعد انقطاع العمل في الأول اعتبر كل على حدته فإن بلغ المخرج منه نصابا زكاه وإلا فلا ولو كان مجموع الخارج منهما نصابا . وكما لا يضم عرق الى آخر لا يضم معدن الى آخر فلا بد أن يكون الخارج من كل نصابا على حدته والزكاة الواجبة في المعدن هي ربع العشر ومصرفها مصرف الزكاة الآتي بيانه وهو الأصناف الثمانية المذكورة في قوله تعالى : ﴿ إنما الصدقات للفقراء والمساكين ﴾ الآية . ويستثنى من ذلك ما يسمى بالندرة وهي القطعة الخالصة من الذهب والفضة التي يسهل تصفيتها من التراب فيجب فيها الخمس ويصرف في مصارف الغنائم وهو مصالح المساكين ولا يختص بالأصناف الثمانية ولو لم يبلغ الخارج نصابا وإنما يجب الخمس في الندرة إذا لم يحتج مخرجها من الأرض الى نفقة عظيمة في الحصول عليها أو عمل كبير وإلا ففيها ربع العشر يصرف في مصارف الزكاة ولو لم تبلغ الندرة نصابا ولو كان مخرجها عبدا أو كافرا . وأما معادن غير الذهب والفضة كالنحاس والقصدير فلا يجب فيها شيء إلا إذا جعلت عروض تجارية فيجوز فيها تفصيل زكاة عروض التجارة السابق . وأما الركاز فهو ما يوجد في الأرض من دفائن أهل الجاهلية من ذهب أو فضة أو غيرها ويعرف ذلك بعلامة عليه فإذا شك في المدفون هل هو لجاهل أو غيره حمل على أنه لجاهل ، ويجب في الركاز إنجازه نحسه سواء كان ذهبا أو فضة أو غيرها وسواء وجدته مسلم أو غيره حرا كان الواجد أو عبدا ويكون الخمس كالغنائم يصرف في المصالح العامة إلا إذا احتاج الحصول على الركاز الى عمل كبير أو نفقة عظيمة فيكون الواجب فيه ربع العشر ويصرف لمصارف الزكاة ولا يشترط في الواجب في الركاز في الحالين بلوغ النصاب والباقي من الركاز بعد إنجازه الواجب يكون لمالك الأرض التي وجد فيها إن كان قد ملكها بآث أو بائعا لها فإن ملكها بشراء أو هبة مثلا فالباقي يكون للمالك الأول وهو البايع له أو الواجد فإن لم تكن الأرض مملوكة لأحد فالباقي يكون لواجد الركاز . وأما ما يوجد في الأرض مما دفنه المسامون وأهل الذمة من الكفار فإنه يكون لهم متى عرف المالك أو ورثته وإن لم يعرف =

= مستحقه فيكون كاللقطة يعرف عاما ثم يكون لواجده إلا اذا قامت القرائن على أن هذه الدفائن قد توالى عليها عصور ودهور بحيث لا يمكن معرفة ملاكها ولا ورثتهم فلا تعرف حينئذ وتكون من قبيل المسال الذي جهلت أربابه فيوضع في بيت مال المسلمين و يصرف في المصالح العامة، ومثل دفائن الجاهلية أموالهم التي توجد على ظهر الأرض أو بساحل البحر فيجب فيها الخمس والباقي لمن وجدها ولا شيء فيها يلقظه البحر كعبر ولؤلؤ ومرجان ويسر بل يكون لمن يجده إلا اذا علم أنه سبق ملكه لأحد من أهل الجاهلية أو غيرهم فيكون كالكاز واللقطة على ما تقدم من التفصيل .

الحنابلة — قالو المعدن هو كل ما تولد من الأرض وكان من غير جنسها سواء كان جامدا كذهب وفضة وبلور وعقيق ونحاس وكل أو مائعا كزئبق ونفط ونحو ذلك فيجب على من استخرج شيئا من ذلك وملكه ربع العشر بشرطين : (الأول) أن يبلغ بعد تصفيته وسبكته نصابا أن كان ذهبا أو فضة أو تبلغ قيمته نصابا أن كان غيرها . (الثاني) أن يكون مخزجه ممن تجب عليه الزكاة فلا يجب عليه إن كان ذميا أو كافرا أو مدينا أو نحو ذلك . ثم إن كان المعدن جامدا أو كان مستخرجا من أرض مملوكة فهو لمالكها ولو كان المستخرج غيره لأنه يملكه بملكه الأرض لكن لا يجب عليه زكاته إلا اذا وصل الى يده ولا يضم معدن الى معدن آخر ليس من جنسه لتكميل نصاب المعدن إلا في الذهب والفضة فيضم كل منهما الى الآخر في تكميل النصاب فان كان في أرض مباحة غير مملوكة فالمستخرج منها ملك لمن استخرجه وتجب عليه زكاته (ربع العشر) سواء كان ذهبا أو فضة أو سلاحا أو شيئا أو غيرها ومن وجد مسكا أو زبادا أو استخرج لؤلؤا أو مرجانا أو سمكا أو نحوه من البحر فلا زكاة عليه في ذلك ولو بلغ نصابا . وأما الركاز فهو دفن الجاهلية أو من تقدم من الكفار ويلحق بالمدفون ما وجد على وجه الأرض وكان عليه أو على شيء منه علامة كفر ، أما ان وجد عليه علامة اسلام أو وجد عليه علامة اسلام وكفر فهو لقطة تجرى عليه أحكامها ويجب على واجد الركاز إخراج خمسة الى بيت المال فيصرفه الامام أو نائبه في المصالح العامة وباقيه لواجده ان وجده في أرض =

= مباحة وإن وجده في ملكه فهو له وإن وجده في ملك غيره، فهو له أن لم يقدعه المالك فإن ادعاه مالك الأرض بلا بينة ولا وصف فالركاز لمالك الأرض مع يمينه فإن كان متعديا بالدخول في الأرض فمالكها أربابه وإن كان قد دخلها وعمل فيها بأذنه فالواجد أحق من المالك .

الشافعية — قالوا المعدن ما يستخرج من مكان خلقه الله تعالى فيه وهو خاص هنا بالذهب والفضة فلا يجب شيء فيما يستخرج من المعادن كالحديد والنحاس والرصاص وغير ذلك ولا فرق في المعدن بين الجامد والمائع والمنطبع وغيره ويجب فيه ربع العشر كزكاة الذهب والفضة بشروطها المتقدمة إلا حولان الحول فإنه ليس بشرط هنا ولكن عاد شرط آخر وهو أن يكون المعدن في أرض مباحة أو مملوكة له وإلا فلا زكاة فيه إلا إذا كان المعدن بأرض موقوفة على معين وكان وجود المعدن بها بعد الوقف فإنه يجب فيه الزكاة ولا يشترط في المستخرج من المعدن النصاب دفعة واحدة بل لو استخرج ما يبلغ النصاب على عدة مرات ضم ووجبت زكاة الجميع ولو زال ملكه عن ما استخرجه أولاً بشرط أن يتحد المعدن ويتصل العمل أو يتفصل لعذر كرض وإلا فلا يزكى الأول أن لم يبلغ نصاباً وإنما يضم إلى الثاني فقط في إكمال النصاب فإن كل به وجبت زكاة الثاني فقط . ووقت وجوب الزكاة فيه عقب تخليصه وتنقيته فلو أخرج الزكاة قبل تصفيته لا تجزئ . وأما الركاز فهو دفين الجاهلية ويجب فيه الخمس حالاً بالشروط المعتمدة في الزكاة إلا حولان الحول متى بلغ كل منهما نصاباً ولو ضمه إلى ما في ملكه ولو غير مضروب فلو وجده فوق الأرض لا يكون ركازاً بل يكون لقطه فإن لم يكن دفين الجاهلية بأن وجد عليه علامة تدل على أنه إسلامي فحكمه وجوب ردّه إلى ملكه أو وارثه إن علم وإلا فهو لقطه . وكذا إذا جهل حاله أجاهل هو أو إسلامي وإذا وجد الركاز في أرض مملوكة فهو لمالك الأرض إن ادعاه وإلا فهو لمن علم ممن سبقه من المالكين .

زكاة الزرع والثمار

ثبتت فرضيتها زيادة على ما تقدم من الدليل العام بدليل خاص من الكتاب والسنة . قال تعالى : ﴿ وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ . وقال صلى الله عليه وسلم : « ما سقت السماء ففيه العشر وما سقى غرب (دلو) أو دالية (دولاب) ففيه نصف العشر » وهذا الحديث قد بين ما أجملته الآية الكريمة المذكورة .

وأما شروطها فهي شروط الزكاة العامة المتقدمة ولها شروط أخرى وأحكام مفصلة في المذاهب ^(١) .

(١) الحنفية — قالوا من الشروط العامة العقل والبلوغ فلا تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون إلا أن هذين الشرطين غير معتبرين في زكاة الزروع والثمار فتجب في مال الصبي والمجنون ويشترط لزكاتها زيادة على ما تقدم أن تكون الأرض عشرية فلا تجب الزكاة في الخارج من الأرض الحراجية ، وأن يكون الخارج منها مما يقصد بزراعته استغلال الأرض ونمائها فلا تجب في الحطب والحشيش والقصب الفارسي (الغاب) والسعف لأن الأرض لا تنمو بزراعة هذه الأصناف بل تفسد بها نعم لو قطعها وباعها واستفاد منها وجبت الزكاة في قيمتها إن بلغت نصابا ولا بد من زرع الأرض بالفعل بالنسبة للزكاة بخلاف الحراج فإنه يتقرر متى كانت صالحة للزراعة ومتمكنا ربا من زرعها فلو تمكن من زراعة أرض ولم يزرعها فلا تجب فيها الزكاة ويجب فيها الحراج لتمتوا تقديرا فسبب وجوب الزكاة هو الأرض الثابتة حقيقة بالخارج منها بخلاف انخارج فسبب وجوبه النمو ولو تقديرا . وحكم زكاة الزرع والثمار هو أنه يجب فيها العشر إذا كانت خارجة من أرض تسمى بالمطر أو السبع (الماء الذي يسبح على الأرض من المصارف ونحوها) ونصف العشر إذا كانت خارجة من أرض تسمى بالدلاء ونحوها ويجب أن يخرج زكاة كل ما تخرجه الأرض من الحنطة والشعير والدخن والأرز وأصناف الحبوب والبقول =

= والزرايين والورد وقصب السكر والبطيخ والبقاء والخيار والبادنجان والعصفر والتمر والعنب وغير ذلك سواء كانت له ثمرة تبقى أولا وسواء كان قليلا أو كثيرا فلا يشترط فيها نصاب ولا حولان حول وتجب في الكنان وبذره ، وفي الجوز واللوز والكمون والكزبرة وفيما يجمع من ثمار الأشجار التي ليست بمملوكة كأشجار الجبال ولا تجب في البذور التي لا تصلح إلا للزراعة كبذر البطيخ والحناء وبذر الحلبة وبذر الباذنجان ولا تجب فيها هو تابع للأرض كالنخل والأشجار ولا تجب فيها يخرج من الشجر كالصمغ والقطران ولا تجب في حطب القطن ونحوه ولا تجب في الموز؛ وما ينفق على الزرع من الكلف يحسب على الزارع فتجب الزكاة في كل الخارج بدون أن تخصص منه النفقات وإذا باع الزرع قبل إدراكه وجبت الزكاة على المشتري وبعد الإدراك على البائع وقت وجوب زكاة الخضر عند ظهور الثمرة والأمن عليها من الفساد بأن بلغت حدًا ينتفع بها ثم يخرج حقها وقت قطعها . أما وقت زكاة الحبوب فبعد يكلها وتقيتها . وتسقط الزكاة بهلاك الخارج من غير صنع المالك وإذا هلك بعضه بغير صنعه سقط بقدر ما هلك وكذا ما يقتاته اضطرارا .

الشافعية— قالوا زكاة الزروع والثمار تجب بشروط ثلاثة زيادة على ما تقدم : (الأول) أن يكون مما يقتات اختيارا كالبر والشعير والأرز والذرة والعدس والحبص والفلول والدخن فإن لم يكن صالحا للاقتيات كالحلبة والكراويا والكزبرة والكنان فلا زكاة فيه .

وكذا ما يقتات به عند الضرورة كالترمس ونحوه . (الثاني) أن يكون مملوكا لمالك معين بالشخص فلا زكاة في الموقوف على المساجد على الصحيح إذ ليس لها مالك معين كما لا زكاة في النخيل المباح بالصحراء إذا لم يكن لها مالك معين . (الثالث) أن يكون نصيبا كاملا فأكثر ولا يزكى من الثمار إلا العنب والرطب فلا زكاة في الخوخ والمشمش والجوز واللوز والتين ومتى ظهر لون العنب أو الرطب أولان جلده وصلح للأكل أو اشتد الحب والزرع فقد بدأ صلاحه حينئذ =

= يحرم على المالك التصرف فيه قبل إخراج الزكاة وار بالصدقة وعلى هذا يحرم أكل الفول الأخضر والفريك وإعطاء أجر الحصادين قبل إخراج الزكاة على المعتمد ولا تجب الزكاة في الزروع والثمار إلا إذا بلغا حد النصاب وهو خمسة أوسق تحديدا وما زاد فبحاسبه فلا زكاة فيما دون ذلك والوسق ستون صاعا والصاع أربعة أمداد والمد رطل وثلاث بالبنادى ويبلغ النصاب بالكيل المصرى الآن أربعة أرداب ولتئين هذا إذا كانت الحبوب خالية من الطين والتراب ومصفاة من القشر فإن كانت مما يدخر في قشره كشعير الأرز أو كان فيها غلت كطين وتراب فلا يعتبر إلا ما كان خالصا منها بحيث يبلغ النصاب ولا بد أن يكون النصاب من جنس واحد فلا يضم القمح الى الشعير لإتمام النصاب وكذا غيره من الأصناف المختلفة ولا يضم ثمرة أو زرع هذا العام الى العام الذى قبله لإكمال النصاب . أما إذا تكرر الزرع في عام واحد كالذرة الصفية والذرة البيلية فيضم بعضه الى بعض لأنه لم يتخلل بين الزرعين عام كامل أى اثنا عشر شهرا هلالية والمعبرة في الحبوب للحصاد وفى الثمار بظهورها . وكذا العنب فإنه يضم ما بكر منه الى ما تأخر فى عامه . أما التمر المتكرر فى عام كأن أثمرت النخلة مرتين فى عام واحد فيزكى عن المرة الأولى إن أكملت النصاب وإلا فلا يضم الى المرة الثانية . والذى يجب إخراجها يختلف باختلاف مدة عيش الزرع ونمائه لا بعدد السقيات فإن سقى الزرع أو التمر بماء السماء أو بماء النهر بدون آلات أو شرب بعروقه كالزرع البعل فالواجب فيه العشر فإن سقى بدولاب أو شادوف أو بماء مشترى فالواجب فيه نصف العشر لكثرة المؤنة فلو سقى بمجموع الأمرين كان سقى نصف الأرض بماء السماء والنصف الآخر بدولاب وجب فى هذه الحالة إخراج ثلاثة أرباع العشر وإن اختلف عدد السقيات لأن العبرة بمدة الزراعة لا بعدد السقيات .

الحنبالية — قالوا تجب زكاة الزروع والثمار بشرطين زيادة على ما تقدم :
(الأول) أن تكون صالحة للإدخار . (الثانى) أن تبلغ نصابا وقت وجوب الزكاة

= والنصاب هنا خمسة أوسق بعد تصفية الحب من قشره أوتبنه وبعد جفاف التمر والورق. والخمسة أوسق ثلثماية صاع وهي ألف وأربعمائة وعشرون رطلا مصريا وأربعة أسباع رطل فلا فرق فيما تجب فيه الزكاة بين كونه حبا أو غيره ما كولا أو غير ما كولا كالفمخ والفلول وحب الرشاد وحب الفجل وحب الخردل والزعرور والأشنان وورق الشجر المقصود كورق السدر والآس وكشمرو زبيب ولوز وفستق وبندي . أما العناب والزيتون فلا تجب الزكاة فيهما كما لا تجب في البلوز الهندى والين والتوت وبقية الفواكه وقصب السكر واللفت والكرب والبصل والفجل والورس والتبلة والخناء والبرتقال والقطن والكثبان والزعفران والعصفور لأن هذه الأشياء لم يتحقق فيها الشرط الأول . وأما العلس والأرز اللذان يدخران في قشرهما فنصابهما في قشرهما عشرة أوسق لأن الاختيار دل على ذلك ولا يجوز تقدير غيرهما في قشره ولا إنخراج زكاته قبل تصفيته . والعبرة في هذه المكائيل بالتوسط في القل وهو العدس والحنطة فتجب في خفيف بلغ نصابا كيلا ان قارب هذا الوزن وإن لم يبلغه لأنه في الكيل كالثقل ولا تجب في ثقل بلغ النصاب وزنا لا كيلا وتضم أنواع الجنس لبعضها في تكيل النصاب إن كانت من زرع عام واحد أو من تمر عام واحد إن كانت الثمرة من شجر يجمل في السنة مرتين . والزكاة الواجب إنجائها في الزرع والثمار هي العشران سقيت بماء السماء ونحوه ونصف العشران سقيت بالآلات فإن سقى النصف بماء السماء والنصف بالآلات وجب إنجارج ثلاثة أرباع العشر فإن تفاوتوا فالحكم لأكثرهما نفعا للزرع فإن جهل المقدار فالواجب العشر احتياطا والوقت الذى تجب فيه الزكاة في الحبوب هو وقت اشتدادها حال الصلاح للأخذ والإدخار ووقت وجوبها في الثمار عند طيب أكلها وظهورها فإذا أتلفها أو باعها بعد ذلك ضمن حق الفقراء فإن تلفت من غير تعدية سقطت عنه الزكاة ما لم تكن قد وضعت في الجرين أو نحوه فإن وضعت في ذلك ثم تلفت ضمن الزكاة للفقراء .

المالكية — قالوا تجب زكاة الحرت (الزرع والثمار) ويتعلق الوجوب بها من وقت الطيب وهو بلوغ الزرع أو الثمر حد الأكل منه قال : مالك رضى الله عنه ؛ =

= إذا أزهى النخل وطاب الكرم واسود الزيتون وأفرك الزرع واستغنى عن الماء وجبت فيه الزكاة؛ وحيث إن الزكاة وجبت فيها من حين الطيب فكل ما أكل من الحب وهو فريك أو من البلع وهو بسر أو من العنب بعد ظهور الخلاوة فيه يحسب وتغرى زكاته وإذا أخرج زكاته منه إذ ذاك أجزأه وكذلك يحسب ما يرميه الهواء إن أمكن جمعه والانتفاع به أو يهديه أو يعلف به الدواب أو يستأجره الحصاد أو غيره ولا يحسب ما يأكله الطير أو الجراد وما تلف بسبب حر أو برد وكل جائحة سماوية وكذا لا يحسب ما تأكله الدابة في حال درسها ويشترط في وجوب الزكاة بلوغ الحرث نصاباً . وتصاب الحرث خمسة أوسق لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « ليس في حب ولا تمر صدقة حتى تبلغ خمسة أوسق » وقدر النبي صلى الله عليه وسلم ؛ الوسق بستين صاعاً بصاع المدينة في عهده والصاع خمسة أرطال وثلاث بالطل العراقي وبالكيل أربعة أمداد بمذ النبي صلى الله عليه وسلم ؛ والمذ ثلث قدح بالقدح المصري فيكون الصاع قدحاً وثلاثاً وقدراً تصاب بالكيل المصري بأربعة أرادب وويته (كيلين) ويقدر الجفاف للأوسق إن كانت غير جافة بالفعل ولا يحسب منها الحشف وتعتبر خالصة من القشر الذي تخزن بكونه كقشر الفول الأعلى . أما القشر الذي تخزن فيه كقشر حب الفول فلا يعتبر بالخلوص منه وإنما تجب الزكاة في الجيوب والثمار إذا حصلت من الإنبات أو غرس الشخص سواء أكانت الأرض خراجية أم لا . أما ما نبت بنفسه في الجبال أو في الأرض المباحة فلا زكاة فيه ومن سبق إلى شيء منها ملكه . وتجب الزكاة في عشرين نوعاً وهي : القمح، والشعير، والسلت . (نوع من الشعير لا قشر له) والعلس (وهو نوع من القمح تتكون الحبتان منه في قشرة واحدة وهو طعام أهل صنعاء باليمن) . والأرز، والدخن، والمذرة، والقطاني السبعة وهي : (الفول واللوبياء والحمص والعدس والترمس والبسيلة والجلبان) . وذوات الزيوت الأربعة وهي : (الزيتون والسهمم والقرطم وحب الفجل الأحمر) . ونوعان من الثمار وهما : التمر، والزبيب . ولا زكاة في غيرها إلا أن تكون عروض تجارة فتركي قيمتها على ما تقدم . =

== والواجب إخراجه هو نصف العشر من الحب أو التمر أو زيت ماله زيت متى بلغ الحب نصابا وإن لم يبلغه الزيت وإنما يجب نصف العشر إن سقى بالآلات فإن سقى بالمطر أو السيج فالعشر ولو اشترى المطر من نزل بأرضه أو أنفق عليه حتى أوصله لأرضه من غير آلة رافعة ففيه العشر أيضا وإن سقى بالآلة وبغيرها نظرا للزمن فإن تساوت مئة السقيين أو تقاربت أخرج عن النصف العشر وعن النصف الآخر نصف العشر فيخرج عن الجميع ثلاثة أرباع العشر . فإن كانت مئة أحدهما الثلث أو قريبا منه فقبل يعتبر الأكثر فيزكى الكل عن حكمه وقبل ينظر لكل واحد على حدة فإذا كان السقي في ثلثي المئة بدون آلة وفق ثلثها بالآلة أخرج عن ثلثي الخارج العشر وعن ثلثه نصف العشر وعلى القول الأول يخرج عن الكل العشر، ويضم بعض الأنواع إلى بعض على الوجه الآتي :

القطاني السبعة المتقدمة جنس واحد في الزكاة تضم أنواعها بعضها إلى بعض فإذا حصل من مجموعها نصاب فأكثر وجبت زكاة الجميع ويخرج من كل نوع القدر الذي يخصه والقمح والشعير والسلت في باب الزكاة جنس واحد كذلك فإن اجتمع منها نصاب وجبت زكاة الجميع وأخرج من كل نوع ما يخصه وشرط الضم من كل ما ذكر أن يزرع المضموم قبل استحقاق حصاد المضموم إليه وإلا لم يضم إليه . وأن يبقى من حب الأول إلى وجوب زكاة الثاني ما يكفلان به نصابا وأما الذي لا يضم بعضه إلى بعض فهو باقي الأنواع العشرين السابقة كالأرز واللذرة والعلس والتمر والازبيب فكل واحد منها ينظر إليه وحده فإن حصل منه نصاب وجبت زكاته وإلا فلا . فلا يضم أرز للذرة ولا تمر لازبيب كما لا يضم فول إلى قمح ولا عدس إلى شعير مثلا . وأما أصناف النوع الواحد كالتمر فيضم بعضها إلى بعض فإذا كان عنده صنفان من التمر جيد وردى واجتمع منهما نصاب يزكى الجميع وأخرج من كل بقدره فإن اجتمع النصاب من جيد ومتوسط وردى أخرج زكاة الجميع من المتوسط فإن أخرجها من الجيد كان أفضل ولا يجزىء الإخراج من ==

مصرف الزكاة

تصرف الزكاة للأصناف الثمانية المذكورة في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ ﴾ . وفي تعريف كل واحد من هؤلاء الأصناف وما يتعلق بذلك من الأحكام تفصيل في المذاهب .^(١)

= الردى . لاعنه ولاعن غيره وإذا بدا صلاح البلع باحمراره أو اصفراره أو بدا صلاح العنب بجلاوته واحتاج المسالك للأكل منه أو بيعه أو أهذائه فعليه أن يقدره أولا بواسطة عدل عارف ما على الأشجار والتخيل من العنب والبلع إذا جف كل منهما بأن صار البلع تمرا والعنب زيبا ويكون التقدير لشجرة شجرة وبعد ذلك يتصرف فيه كيف يشاء فإذا بلغ مقدار الزبيب أو التمر نصابا ذكرى إن كان كل منهما مما شأنه الحفاف واللبس وإلا أخرج الزكاة من الثمن إن باعه ومن القيمة إن لم يبعه فيخرج عشر الثمن أو القيمة أو نصف عشرهما كما سبق متى بلغ الحب بالتقدير نصابا ولو لم يبلغه الثمن ولا القيمة وكذا الحكم في كل زرع وثمر شأنه عدم الحفاف ولو لم يكن محتاجا الى بيعه أو أكله فيخرج عنه من ثمنه إن باعه ومن قيمته إن لم يبعه وذلك كالفسول المسقاوى ورطب مصر وعنبها . والزيتون الذى لا زيت له تخرج من ثمنه أو قيمته إن بلغ الحب نصابا .

(١) الحنفية — قالوا الفقير هو الذى يملك أقل من النصاب أو يملك نصابا غير تام يستغرق حاجته أو يملك نصبا كثيرة غير تامة تستغرق الحاجة فان ملكها لا يخرج منه عن كونه فقيرا يجوز صرف الزكاة له . وصرفها للفقير العالم أفضل . والمسكين هو الذى لا يملك شيئا أصلا فيحتاج الى المسألة لقوته أو لتحصيل ما يوارى به بدنه ويحصل له أن يسأل لذلك بخلاف الفقير فإنه لا تحمل له المسألة ما دام يملك قوت يومه بعد ستره بدنه . والعامل هو الذى نصبه الامام لأخذ =

= الصدقات والعشور . والرقاب هم الأرقاء المكاتبون . والغارم هو الذي عليه دين ولا يملك نصابا كاملا بعد دينه والدفع اليه لسداد دينه أفضل من الدفع للفقير . (وفي سبيل الله) هم الفقراء المنقطعون للغزو في سبيل الله على الأصح . وأبن السبيل هو الغريب المنقطع عن ماله فيجوز صرف الزكاة له بقدر الحاجة فقط . والأفضل له أن يستدين . وأما المؤلفات فلوهم فانهم منعوا من الزكاة في خلافة الصديق . ويشترط لصحة أداء الزكاة النية المقارنة لإخراجها أو لعزل ما وجب إخراجها .

هذا ولئلا أن يصرف الزكاة لجميع الأصناف المذكورة في الآية الكريمة أو لبعضهم ولو واحدا من أى صنف كان والأفضل أن يقتصر على واحد اذا كان المدفوع أقل من نصاب فات دفع لواحد نصابا كاملا فأكثر أجزاء مع الكراهة إلا اذا كان مستحق الزكاة مدينا فانه يجوز للمالك أن يستد له دينه بالزكاة ولو كانت أكثر من نصاب وكذا لو كان ذا عيال فانه يجوز أن يصرف له من الزكاة أكثر من نصاب ولكن بحيث لو وزع على عياله يصيب كل واحد منهم أقل من نصاب . ويشترط في سداد الدين بالزكاة أن يأمر مستحقها بذلك فلو سدد المالك دين من يستحق الزكاة بدون أمره لم تجزئه الزكاة وسقط الدين ، ولا يجوز للمالك أن يصرف الزكاة لأصله كأبيه وجدته وإن علا ولا لفرعه كأبيه وابن ابنه وإن سفل وكذا لا يجوز له أن يصرفها لزوجته ولو كانت مبانة في العدة كما لا يجوز لها أن تصرفها لزوجها عند أبي حنيفة . أما باقى الأقارب فان صرف الزكاة لهم أفضل . والأفضل أن يكون على هذا الترتيب الإخوة والأخوات ثم أولادهم ثم الأخوال والخاللات ثم أولادهم ثم باقى ذوى الأرحام ويجوز أن يصرف الزكاة لمن تجب عليه نفقته من الأقارب بشرط أن لا يحسبها من النفقة .

ولا يجوز أن يصرف الزكاة في بناء مسجد أو مدرسة أو في حج أو جهاد أو في إصلاح طرق أو سقاية أو قنطرة أو نحو ذلك من تكفين ميت وكل ما ليس فيه تملك لمستحق الزكاة وقد تقدم أن التملك ركن للزكاة . =

= ويجوز صرف الزكاة لمن يملك أقل من النصاب وإن كان صحيحا ذا كسب .
أما من يملك نصابا من أى مال كانت فاضلا عن حاجته الأصلية وهي مسكنه
وأثاثه وثيابه وخدامه ومركبه وسلاحه فلا يجوز صرف الزكاة له .

ويجوز دفع الزكاة الى ولد الغنى الكبير إذا كان فقيرا . أما ولده الصغير فإنه
لا يجوز دفع الزكاة له وكذا يجوز دفعها الى امرأة الغنى الفقيرة وإلى الأب المعسر
وإن كان ابنه موسرا .

ويكره نقل الزكاة من بلد الى بلد إلا أن ينقلها الى قرابته أو الى قوم هم أحوج
لها من أهل بلده ولو نقل الى غيرهم أجزاء مع الكراهة وإنما يكره النقل إذا أخرجها
في حينها . أما إذا عجلها قبل حينها فلا بأس بالنقل والمعتبر في الزكاة مكان المال
حتى لو كان المالك في بلد وماله في بلد أخرى تفرق الزكاة في مكان المال .

وإذا نوى الزكاة بما يعطيه لصبيان أقاربه أو لمن يأتيه بشارة ونحوها أجزاء
وكذا ما يدفعه للفقراء من الرجال والنساء في المواسم والأعياد ، ويجوز التصديق على
الذي يغير مال الزكاة ولا تحل لبنى هاشم بخلاف صدقات التطوع والوقف .

المالكية — قالوا الفقير هو من يملك من المال أقل من كفاية العام فيعطى
منها ولو ملك نصابا ونجب عليه زكاة هذا النصاب . وليس من الفقير من وجبت
نفقته على غيره متى كان ذلك الغير غنيا قادرا على دفع النفقة فلا يجوز أن يعطى الزكاة
لوالده الفقير ولو لم ينفق عليه بالفعل لأنه قادر على أخذ نفقته منه برفع الأمر للحاكم .
وأما إذا كان شخص ينفق على فقير تطوعا بدون أن تجب عليه نفقته فإنه يجوز أن
يصرف الزكاة له ومتى كانت له حرفة يحصل منها على ما يكفيه أوله مرتب كذلك
فلا يجوز إعطاؤه من الزكاة فإن كان المرتب لا يكفيه أعطى من الزكاة بقدر كفايته .
والمسكين من لا يملك شيئا أصلا فهو أحوج من الفقير . ويشترط في الفقير والمسكين
ثلاثة شروط : الحرية والاسلام وأن لا يكون كل منهما من نسل هاشم بن عبد مناف =

== إذا أعطوا ما يكفيهم من بيت المال وإلا صح إعطاؤهم حتى لا يضر بهم الفقر .
وأما بنو المطلب أنى هاشم فليسوا من آل النبي صلى الله عليه وسلم فتحل لهم الزكاة
وأما صدقة التطوع فتحل لبنى هاشم وغيرهم ، والمؤلفة قلوبهم هم كفار يعطون منها
ترغيبا في الإسلام ولو كانوا من بنى هاشم وقيل هم مسلمون حديثو عهد بالإسلام
فيعطون منها ليتمكن الإيمان في قلوبهم ، وعلى القول الثاني تحكيم باق لم يسخ
فيعطون من الزكاة الآن . وأما على التفسير الأول ففى بقاء حكمهم وعدمه خلاف
والتحقيق أنه إذا دعت حاجة الإسلام الى استئلاف الكفار أعطوا من الزكاة
وإلا فلا والعامل على الزكاة كالساعي والكاتب والمفتق والذي يجمع أرباب المواشى
لتحصيل الزكاة منهم ويعطى العامل منها ولو غنيا لأنه يستحقها بوصف العمل
لا لفقر فإن كان فقيرا استحق بالوصفين . ويشترط فى أخذه منها أن يكون حراما مسلما
غير هاشمى ويشترط فى صحة توليته عليها أن يكون عدلا عارفا بأحكامها فلا يولى
كافرا ولا فاسقا ولا جاهلا بأحكامها وإذا ولى السلطان عاملا عبدا أو هاشميا نفذت
توليته . ويعطى الأجرة من بيت المال لا من الزكاة ((وفى الرقاب)) الرقبة رقيق
مسلم يشتري من الزكاة ويعتق ويكون ولاؤه للمسلمين فإذا مات ولا وارث له وله مال
فهو فى بيت مال المسلمين ، والغارم هو المدين الذى لا يملك ما يوفى به دينه فيوفى
دينه من الزكاة ولو بعد موته بشرطه الحرية والإسلام وكونه غير هاشمى . وأن يكون
تدانيه لغير فساد كشراب نحر وإلا فلا يعطى منها إلا أن يتوب ويشترط أن يكون
الدين لآدمى فإن كان لله كدين الكفارات فلا يعطى من الزكاة لسداده ، والمجاهد
يعطى من الزكاة إن كان حرا مسلما غير هاشمى ولو غنيا ويلحق به الجاسوس
ولو كافرا فإن كان الجاسوس مسلما فشرطه أن يكون حرا غير هاشمى وإن كان كافرا
فشرطه الحرية فقط . ويصح أن يشتري من الزكاة سلاح وخيل للجهاد ولتكن نفقة
الخليل من بيت المال ، وابن السبيل هو الغريب المحتاج لما يوصله لوطه فيعطى
من الزكاة إن كان حرا مسلما غير هاشمى ولا عاصبا بسفركه كقاطع الطريق ومتى ==

== استوفى الشروط أخذ ولو غنيا ببلده إن لم يجد من يسلفه ما يوصله إليها والا فلا يعطى
 كمن فقد أحد الشروط . ويجب في الزكاة أن ينوى مخرجها أن هذا القدر المعطى
 زكاة وتكون النية عند تفريقها إن لم ينو عند العزل فإن نوى عند عزل مقدار الزكاة
 أنه زكاة كفاه ذلك فإن تركت النية أصلا فلا يعتد بما أخرجه من الزكاة . ولا يلزم
 لإعلام الآخذ بأن ما أخذه هو من الزكاة بل يكره لما فيه من كسر قلب الفقير ويتعين
 تفرقة الزكاة بموضع الوجوب أو قربه ولا يجوز نقله إلى مسافة فاصر فاكتر إلا أن
 يكون أهل ذلك الموضع أشد حاجة من أهل محل الوجوب فيجب نقل الأكثر
 لهم وتفرقة الأقل على أهلهم . وأجرة نقلها من بيت مال المسلمين فإن لم يوجد بيت
 مال بيعت واشترى مثلها بالمحل الذي يراد النقل إليه أو فرق ثمنها بذلك المحل على
 حسب المصلحة وموضع الوجوب هو مكان الزروع والثمار ولو لم تكن في بلد
 المالك ومحل المالك . هذا في العين . وأما المشاة فوضع وجوبها محل وجودها إن
 كان هناك ساع وإلا فمحل المالك ، ولا يجب تعميم الأصناف الثمانية في الاعطاء
 بل يجوز دفعها ولو لواحد من صنف واحد إلا العامل فلا يجوز دفعها كلها إليه إذا
 كانت زائدة على أجرة عمله .

الحنابلة — قالوا الفقير هو من لم يجد شيئا أو لم يجد نصف كفايته ،
 والمسكين هو من يجد نصفها أو أكثر فيعطى كل واحد منهما من الزكاة تمام
 كفايته مع عائلته سنة ، والعامل عليها هو كل من يحتاج إليه في تحصيل الزكاة
 فيعطى منها بقدر أجرته ولو غنيا ، والمؤلف هو السيد المطاع في عشيرته ممن يرجى
 إسلامه أو يخشى شره أو يرجى قوة إيمانه أو إسلام نظيره من الكفار أو يحتاج
 إليه في جبايتها ممن لا يعطى . فيعطى منها ما يحصل به التأليف ، والرقاب هو المكاتب
 ولو قبل حلول شيء من دين الكتابة ويعطى ما يقضى به دين الكتابة ، والغارم
 قيمان : (أحدهما) من استدان للاصلاح بين الناس . (ثانيهما) من استدان لاصلاح
 نفسه في أمر مباح أو محرم وتاب . ويعطى ما يفي به دينه ، وفي سبيل الله هو الغازی
 إن لم يكن هناك ديوان يتفق منه عليه ويعطى ما يحتاج إليه من سلاح أو فرس ==

== أو طعام أو شراب وما يفي بعودته ، وابن السبيل هو الغريب الذي فرضت منه التفقة في غير بلده في سفر مباح أو محرم وتاب و يعطى ما يبلغه لبلده ولو وجد مقرضا سواء كان في بلده غنيا أو فقيرا ويكفى الدفع لواحد من هذه الأصناف الثمانية ويحوز أن يدفع الجماعة زكاتهم لواحد كما يحوز للواحد أن يدفع زكاته لجماعة ولا يحوز إخراج الزكاة بقيمة الواجب وإنما الواجب إخراج عين ما وجب ولا يحوز دفع الزكاة للكافر ولا لريق ولا لئفى بمال أو كسب ولا لمن تلزمه نفقته ما لم يكن عاملا أو غازيا أو مؤلفا أو مكاتبا أو ابن سبيل أو غارما لاصلاح ذات بين . ولا يحوز أيضا أن تدفع الزوجة زكاتها لزوجها وكذا العكس ولا يحوز دفعها لهاشبي . فان دفعها لغير مستحقها جهلا ثم علم عدم استحقاقه لم يجزئه ويستردّها ممن أخذها وإن دفعها لمن يظنه فقيرا أجرأه كما يجزئه تفرقتها للأقارب ان لم تلزمه نفقتهم والأفضل تفرقتها جميعها لفقره بلده ويحوز نقلها لأقل من مسافة القصر من البلد الذي فيه المال ويحرم نقلها الى مسافة القصر ويجزئه .

الشافعية — قالوا الفقير من هو لا مال له أصلا ولا كسب من حلال أو له مال أو كسب من حلال لا يكفيه بأن كان أقل من نصف الكفاية ولم يكن له متفق يعطيه ما يكفيه كالزوج بالنسبة للزوجة . والكفاية تعتبر بالنسبة لعمره الغالب وهو اثنان وستون سنة إلا اذا كان له مال يجز فيه فيعتبر ربحه في كل يوم على حدة فان كان ربحه في كل يوم أقل من نصف الكفاية في ذلك اليوم فهو فقير وكذا اذا جاوز العمر الغالب فالعبرة بكل يوم على حدة فان كان عنده من المال أو الكسب ما لا يكفيه في نصف اليوم فهو فقير ، والمسكين من قدر على مال أو كسب حلال يساوى نصف ما يكفيه في العمر الغالب المتقدم أو أكثر من النصف ، فلا يمنع من الفقر والمسكنة وجود مسكن لائق به أو وجود ثياب كذلك ولو كانت للتجمل ، وكذا لا يمنع من وصف المرأة بالفقر والمسكنة وجود حلى لها تحتاج للتزين به عادة ، وكذا وجود كتب العلم الذي يحتاج لها للذاكرة أو المراجعة كما أنه اذا كان له كسب من حرام أو مال غائب عنه بمرحلتين أو أكثر أو دين له =

== مؤجل فان ذلك كله لا يمتعه من الأخذ من الزكاة بوصف الفقر أو المسكنة . والعامل على الزكاة هو من له دخل في جمع الزكاة كالساعي والحافظ والكتّاب وإنما يأخذ العامل منها إذا فرّقها الإمام ولم يكن له أجرة مقدرة من قبله فيعطى بقدر أجر مثله والمؤلفة قلوبهم هم أربعة أنواع : (الأول) ضعيف الإيمان الذي أسلم حديثاً فيعطى منها ليقوى إسلامه . (الثاني) من أسلم وله شرف في قومه ويتوقع بإعطائه من الزكاة إسلام غيره من الكفار . (الثالث) مسلم قوى الإيمان يتوقع بإعطائه أن يكفينا شر من تحت ولايته من الكفار أو شرماً لا يبق الزكاة . (الرابع) من يكفينا شر ماغ الزكاة والزقاب هو المكاتب يعطى من الزكاة ما يستعين به على أداء نجوم الكتابة ليخلص من الرق وإنما يعطى بشروط أن تكون كتابته صحيحة وأن يكون مسلماً وأن لا يكون عنده وفاء بما عليه من دين الكتابة وأن لا يكون مكاتباً لنفس المولى، والغارم هو المدين وأقسامه ثلاثة : (الأول) مدين للأصلاح بين المتخاصمين فيعطى منها ولو غنيا . (الثاني) من استدان في مصلحة نفسه ليصرف في مباح أو غير مباح بشرط أن يتوب . (الثالث) من عليه دين بسبب ضمان لغيره وكان معسراً هو والمضمون إذا كان الضمان بإذنه فان تبرع هو بالضمان بدون إذن المضمون يعطى متى أعسر هو ولو أيسر المضمون، ويعطى الغارم في القسمين الآخرين ما عجز عنه من الدين بخلاف القسم الأول فيعطى منها ولو غنيا ، وفي سبيل الله هو المجاهد المتقطع للغزو وليس له نصيب من المخصصات للغزاة في الديوان ويعطى منها ما يحتاج إليه ذهاباً وإياباً وإقامة ولو غنياً كما تعطى له نفقة من يمونه وكسوته وقيمة سلاح وفرس ويهياً له ما يحمل متاعه وزاده إن لم يعتد حملها، وابن السبيل هو المسافر من بلد الزكاة أو المأثر بها فيعطى منها ما يوصله لمقصده أو مالاً له إن كان له مال بشرط أن يكون محتاجاً حين السفر أو المرور وأن لا يكون عاصياً بسفاره وأن يكون سفره لغرض صحيح شرعاً ، ويشترط في أخذ الزكاة من هذه الأصناف الثمانية زيادة على الشروط الخاصة لكل صنف شروط خمسة : (الأول) الإسلام . (الثاني) كمال الحرية . (الثالث) أن لا يكون من بني دأشم ولا بني المطلب ولا عتيقاً لواحد منهم ==

= ولو منع حقه من بيت المال ويستثنى من ذلك الجمال والكيل والحافظ للزكاة
 يأخذون منها ولو كفارا أو عبيدا أو من آل البيت لأن ذلك أجرة على العمل .
 (الرابع) أن لا تكون نفقته واجبة على المزكى . (الخامس) أن يكون القابض للزكاة
 رشيدا وهو البالغ العاقل حسن التصرف .

ويجب في الزكاة تعميم الأصناف الثمانية أن وجبوا سواء فرقها الإمام أو المالك
 إلا أن المالك لا يجب عليه التعميم إلا إذا كانت الأصناف محصورة بالبلد ووفى بهم
 المال وإلا وجب إعطاء ثلاثة أشخاص من كل صنف وإن فقد بعض الأصناف
 أعطيت للوجود واختار جماعة جواز دفع الزكاة ولو كانت زكاة مال لواحد .

وتشترط نية الزكاة عند دفعها للإمام أو المستحقين أو عند عزلها ولا يجوز
 للمالك نقل الزكاة من بلدها إلى بلد آخر ولو كان قريبا متى وجد مستحق لها .
 في بلدها . أما الإمام فيجوز له نقلها ، وبلد الزكاة هو المحل الذي تم الحول والمال
 موجود فيه وهذا فيما يشترط فيه الحول كالذهب . وأما غيره كالزروع فبلد زكاته المحل
 الذي تعلقت الزكاة به وهو موجود فيه .

صدقة الفطر

صدقة الفطر واجبة على كل حر مسلم قادر أمرنا بها النبي صلى الله عليه وسلم في السنة التي فرض فيها رمضان قبل الزكاة . وقد كان صلى الله عليه وسلم يخطب قبل يوم الفطر ويأمر بانخراجها فقد أخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن عبد بن ثعلبة قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل يوم الفطر بيوم أو يومين فقال (أتدوا صابا من بر أو قح أو صابا من تمر أو شعير عن كل حر أو عبد صغير أو كبير) وفي بيان حكمها ومقاديرها تفصيل المذاهب^(١) .

(١) الحنفية — قالوا حكم صدقة الفطر الوجوب بالشرائط الآتية فليست فرضا ويشترط لوجوبها أمور ثلاثة : الاسلام ، والحرية ، وملك النصاب الفاضل عن حاجته الأصلية . ولا يشترط نساء النصاب ولا بقاؤه فلو ملك نصابا بعد وجوبها ثم هلك قبل أدائها لا تسقط عنه بخلاف الزكاة فإنه لا يشترط فيها ذلك كما تقدم . وكذا لا يشترط فيها العقل ولا البلوغ فتجب في مال الصبي والمجنون حتى إذا لم يخرجها وليهما كان آتيا ويجب عليهما دفعها للفقراء بعد البلوغ والافاقة . ووقت وجوبها من طلوع فجر عيد الفطر ويصبح أداؤها مقدما ومؤخرا لأن وقت أدائها العمر فلو أخرجهما في أي وقت شاء كان مؤذيا لا قاضيا كما في سائر الواجبات الموسعة إلا أنها تستحب قبل الخروج الى المصل لقله صلى الله عليه وسلم (اغنهم عن السؤال في هذا اليوم) ويجب أن يخرجها عن نفسه وولده الصغير الفقير وخادمه وولده الكبير إذا كان مجنونا ، أما ان كان عاقلا فلا يجب على أبيه وإن كان الولد فقيرا إلا أن يتبرع ولا يجب على الرجل أن يخرج زكاة زوجته فإن تبرع بها أجزأت ولو تبرع =

== إذن، وتخرج من أربعة أشياء الحنطة والشعير والتمر والزبيب، فيجب من الحنطة نصف صاع عن الفرد الواحد والصاع أربعة أمداد والمد رطلان والرطل مائة وثلاثون درهما ويقدر الصاع بالكيل المصرى بقدرين وثلاث فالواجب من القمح قدح وصدس مصرى عن كل فرد والكيله المصريه تكفى سبعة أفراد اذا زيد عليها سدس قدح ، ويجب من التمر والشعير والزبيب صاع كامل فالكيله المصريه منها تجزئ عن ثلاثة ويبقى منها قدح مصرى ، ويجوز له أن يخرج قيمة الزكاة الواجبة من النقود بل هذا أفضل لأنه أكثر نفعاً للفقراء ، ويجوز دفع زكاة جماعة الى مسكين واحد كما يجوز دفع زكاة الفرد الى مساكين ، ومصرف زكاة الفطر هو مصرف الزكاة العامة الذى ورد فى آية ﴿ إنما الصدقات للفقراء ﴾ الآية .

الحنابلة — قالوا زكاة الفطر واجبة بغروب شمس ليلة عيد الفطر على كل مسلم يجد ما يفضل عن قوته وقوت عياله يوم العيد وليتبه بعد ما يحتاجه من مسكن وخادم ودابة وشباب بذلته وكتب علم وتزومه عن نفسه وعن تلزمه مؤتمنه من المسلمين فإن لم يجد ما يخرجهم جميعهم بدأ بنفسه فزوجته فرفيقه فأمه فأبيه فولده فالأقرب فالأقرب باعتبار ترتيب الميراث، ومن إخراجها عن الجنين ، والأفضل إخراجها فى يوم العيد قبل الصلاة ويكره إخراجها بعدها . ويحرم تأخيرها عن يوم العيد اذا كان قادرا على الإخراج فيه . ويجب قضاؤها . وتجزئ قبل العيد بيومين ولا تجزئ قبلهما ومن وجب عليه فطرة أخرجه فى المكان الذى أفطر فيه آخر يوم من رمضان وكذا يخرج من وجبت عليه فطرته فى هذا المكان . والذى يجب على كل شخص صاع من بر أو شعير أو تمر أو زبيب أو أقط وهو طعام يعمل من اللبن الخيض، ويجزئ الدقيق ان كان يساوى الحب فى الوزن، فان لم يوجد أحد هذه الأشياء أخرج ما يقوم مقامه من كل ما يصلح قوتا من ذرة أو أرز أو عدس أو نحو ذلك ويجوز أن يعطى الجماعة فطرتهم لواحد كما لا يجوز للشخص شراء زكاته ولو من غير من أخذها منه ومصرفها مصرف الزكاة المفروضة .

= الشافعية - قالوا زكاة الفطر واجبة على كل حر مسلم - (ويجب على الكافر إخراج زكاة خادمه وقربيه المسلمين) - قادر على قوته وقوت عياله يوم العيد وليته بعد ما يحتاج إليه من كل ما جرت به العادة من مطعم هيئ للعيد خاصة قبل وقت الوجوب من نحو سملك وغيره ومن الثياب اللاتقة به وبين يمونه ومن مسكن وخادم يحتاج اليهما يليقان به . ومن آنية وكتب يحتاجهما ولو تعددت من نوع واحد . ومن دابة أو غيرها مما يحتاجه لركوبه وركوب من يمونه مما يليق بهما . وتجب ولو كان المزكى مدنيا .

ويجب أن يخرجها عنه وعن تلمذه نفقته وقت وجوبها وهم أربعة أصناف : (الأول) الزوجة غير النازة ولو موسرة أو مطلقة رجعا أو بانثا حاملا ومثلها العبد والخادم إن كانت نفقتهما غير مقدرة وإلا فلا تجب . (الثاني) أصله وإن علا . (الثالث) فرعه وإن سفل ذكرا أو أنثى صغيرا أو كبيرا . والأصل والفرع لا تجب الزكاة عنهما إلا إذا كانوا فقراء أو مساكين ولو بسبب الاشتغال بطلب العلم . ويشترط في الفرع الكبير الذي لم يكن مشغولا بطلب العلم أن يكون غير قادر على الكسب . (الرابع) المملوك وإن كان آفقا أو مأسورا .

ووقت وجوبها آخر جزء من رمضان وأول جزء من شوال . ويسن إخراجها أول يوم من أيام عيد الفطر بعد صلاة الفجر وقبل صلاة العيد ، ويكره إخراجها بعد صلاة العيد إلى الغروب إلا لعذر كانتظار فقير قريب ونحوه . ويحرم إخراجها بعد غروب اليوم الأول إلا لعذر كغيب المستحقين لها وليس من العذر انتظار نحو قريب . ويجوز إخراجها من أول شهر رمضان في أي يوم شاء ويجب إخراجها في البلد التي غربت عليه فيها شمس آخر أيام رمضان ما لم يكن قد أخرجها في رمضان قبل ذلك في بلده والقدر الواجب عن كل فرد صاع (وهو قدحان بالكيل المصري) =

== من غالب قوت المخرج عنه ، وأفضل الأقوات البر فالسلت (الشعير النبوى)
 فالشعير . فالذرة فالأرز فالحمص . فالعدس فالقول فالتمر فالزبيب فالأقط فاللبن
 فالجبن . ويميز الأعل من هذه الأقوات وإن لم يكن غالبا عن الأدنى وإن كان
 هو الغالب بدون عكس . ولا يميز نصف من هذا ونصف من ذلك وإن كان
 غالب القوت مخلوطا . ولا تميز القيمة . ومن لزمه زكاة جماعة ولم يحس ما يغى
 بها بدأ بنفسه فزوجته فخدامها فولده الصغير فأبيه فأمه فابنه الكبير فرفيقه . فان استوى
 جماعة في درجة واحدة كالأولاد الصغار آختر منهم من شاء وزكى عنه .

المالكية --- قالوا زكاة الفطر واجبة على كل حر مسلم قادر عليها في وقت
 وجوبها سواء كانت موجودة عنده أو يمكنه اقتراضها فالقادر على التسليف يعدّ
 قادرا إذا كان يرجو الوفاء . ويشترط أن تكون زائدة عن قوته وقوت جميع من تلزمه
 نفقته في يوم العيد فاذا احتاج إليها في النفقة فلا تجب عليه ، ويجب أن يخرجها
 الشخص عن نفسه وعن كل من تلزمه نفقته من الأفرار . وهم الوالدان الفقيران .
 والأولاد الذكور الذين لا مال لهم إلى أن يبلغوا قادرين على الكسب . والإناث
 الفقراء أيضا إلى أن يدخل الزوج بهن أو يدعى للدخول بشرط أن يكنّ مطيقات
 للوطء ، والمساكين ذكورا وإناثا والزوجة والزوجات . وقدرها صاع عن كل شخص
 وهو فندق وثلاث بالكيل المصرى فتجزئ الكيلة عن ستة أشخاص . ويجب إخراج
 الصاع للقادر عليه فان قدر على بعضه أخرجه فقط .

ويجب إخراجها من غالب قوت البلد من الأصناف التسعة الآتية وهي
 التمح ، والشعير ، والسلت ، والذرة ، والدخن ، والأرز ، والتمر ، والزبيب ، والأقط
 (لبن يابس أخرج زبدته) فان اقتات أهل البلد صنفين منها ولم يغلب أحدهما خير
 المزكى في الإخراج من أيهما . ولا يصح إخراجها من غير الغالب إلا إذا كان أفضل ==

== كأن اقتاتوا شعيراً فأخرج برا فيجزئ . وما عدا هذه الأصناف التسعة كالقول والعس لا يجزئ الإخراج منه إلا إذا اقتاتته الناس وتركوا الأصناف التسعة فيتعين الإخراج من المقتات فان كان فيه غالب وغير غالب أخرج من الغالب وان استوى صنفان في الاقتيات كالقول والعس خيري الإخراج من أيهما . وإذا أخرجها من اللحم اعتبر الشبع . مثلاً اذا كان الصاع من القمح يشبع اثنين لو خبز فيجب أن يخرج من اللحم ما يشبع اثنين .

ولا تصرف إلا لفقير أو مسكين بشرط الحزبة والاسلام وأن لا يكون من بني هاشم ولا تعطى لقيسة الأصناف الثمانية المتقدمة . ويجوز إعطاء كل فقير أو مسكين صاعاً أو أقل أو أكثر، والأولى أن يعطى كل واحد صاعاً . وهنا أمور تتعلق بذلك وهي :

(أولاً) اذا كان الطعام الذي يريد الإخراج منه فيه غلت وجبت تقيته اذا كان الغلت ثلثاً فأكثر وإلا نذبت الغريلة .

(ثاني) يندب إخراجها بعد فجر يوم العيد وقبل الذهاب لصلاة العيد ويجوز إخراجها قبل يوم العيد بيوم أو يومين ولا يجوز أكثر من يومين على المعتمد .

(ثالثاً) اذا وجبت زكاة عن عدة أشخاص وكان من وجبت عليه زكاتهم غير قادر على إخراجها عنهم جميعاً ويكفيه أن يخرجها عن بعضهم بدأ بنفسه ثم يزوجه ثم والديه ثم ولده .

(رابعاً) يحرم تأخير زكاة الفطر عن يوم العيد ولا تسقط بمضي ذلك اليوم بل تبقى في ذمته فيطالب بإخراجها عن نفسه وعن كل من تلزمه نفقته إن كان ميسوراً ليلة العيد .

==

(خامسا) من كان عاجزا عنها وقت وجوبها ثم قدر عليها في يوم العيد لا يجب عليه إخراجها ولكنه يندب فقط .

(سادسا) من وجبت عليه زكاة الفطر وهو مسافر ندب له إخراجها عن نفسه ولا يجب اذا كان عادة أهله الإخراج عنه أو أوصاهم به فان لم تجر عادة أهله بذلك أو لم يوصهم وجب عليه إخراجها عن نفسه .

(سابعا) من اقتات صنفا أقل مما يقتاته أهل البلد كالشعير بالنسبة للقمح جاز له الإخراج منه عن نفسه وعن تلزمه نفقته اذا اقتاته لفقره فان اقتاته لشح أو غيره فلا يجوز له الإخراج منه .

(ثامنا) يجوز إخراج زكاة الفطر من الدقيق أو السويق بالكيل وهو قدح وثلاث كما تقدم وعن الخبز بالوزن وقدّر برطلين بالرطل المصرى .

كتاب الحج

تعريفه

هو لغة القصص إلى معظم . وشروا أعمال مخصوصة تؤدى في زمان مخصوص
ويمكان مخصوص على وجه مخصوص .

حكمه ودليله

الحج فرض في العمر مرة على كل فرد من ذكر أو أنثى بالشرائط الآتية،
وقد ثبتت فرضيته بالكتاب والسنة والإجماع، أما الكتاب فقوله تعالى : ﴿ والله على
الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ﴾ . وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم :
« بنى الإسلام على خمس » الحديث . وقد تقدم وافقت الأمة على فرضيته فيكفر
متكهما . ويدل على أنه مفروض في العمر مرة واحدة قوله صلى الله عليه وسلم :
« يا أيها الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا فقال رجل أكل عام يا رسول الله فسكت
صلى الله عليه وسلم حتى قالها ثلاثا فقال عليه الصلاة والسلام لو قلت نعم لوجبت
ولما استطعتم » .

والحج فرض على الفور فكل من توفرت فيه شروط وجوبه ثم أخره عن أول
عام استطاع فيه يكون آثما بالتأخير . وله شروط وجوب وشروط صحة وأركان
وواجبات وسنن ومندوبات ومكروهات ومفسدات ومحرمات غير مفسدات .

(١) الشافعية — قالوا هو فرض على التراخي لو أخره عن أول عام قدر فيه
إلى عام آخر فلا يكون عاصيا بالتأخير ولكن بشرطين : (الأول) أن لا يخاف فواته
إما لكبر سنه وعجزه عن الوصول وإما لضياع ماله فان خاف فواته لشيء من ذلك ==

شروطه

فأما شروط وجوبه : فمنها الإسلام^(١) فلا يجب على الكافر ولو مرثدا^(٢) . ومنها البلوغ فلا يجب على صبي وإن فعله صح منه إن كان مميزا ولا يجزئه عن الفريضة بعد البلوغ لقوله صلى الله عليه وسلم « أيما صبي حج عشر حجج ثم بلغ فعليه حجة الإسلام » . ومنها العقل فلا يجب على مجنون كما لا يصح منه . ومنها الحرية فلا يجب على من فيه رق ، ومنها الاستطاعة وفي بيانها تفصيل المذاهب^(٣) .

= وجب عليه أن يفعله فوراً وكان عاصياً بالتأخير . (الثاني) أن يعزم على الفعل فيما بعد فلو لم يعزم يكون آتياً .

(١) المالكية — قالوا الإسلام شرط صحة لا وجوب فيجب الحج على الكافر ولا يصح منه إلا بالإسلام .

(٢) الشافعية — قالوا لا يجب الحج على الكافر الأصلي أما المرتد المستطيع فيجب عليه الحج ولا يصح إلا إذا أسلم وإذا مات بعد إسلامه قبل أن يحج حج عنه من تركته .

(٣) الحنفية — قالوا الاستطاعة هي القدرة على الزاد والراحلة بشرط أن يكونا زائدين عن حاجياته الأصلية كالدين الذي عليه والمسكن والملبس والمواشى اللازمة له وآلات الحرفة والسلاح وعن نفقة من تلزمه نفقتهم مدة غيابه إلى أن يعود ويعتبر في الراحلة ما يليق بالشخص عادة وعرفا ويختلف ذلك باختلاف الناس فن لا يستطيع الركوب على القتب (وهو الأكاف الصغير حول سنام البعير) ولم يجد ما يستطيع ركوبه كالحمل لا يجب عليه الحج ويعتبر فيها أيضا أن تكون مخصصة به فلو قدر على راحلة مع شريك له بحيث يتعاقبان الركوب عليهما لا يعتبر قادرا ولا يجب عليه الحج وإنما يشترط في وجوب الحج القدرة على الراحلة بالنسبة لمن كان بعيدا عن مكة بثلاثة أيام فأكثر أما القريب منها فيجب عليه الحج =

= ولو لم يقدر على الرحلة متى قدر على المشى وعلى الزاد الفاضل عما تقدم، وسيأتى في آخر الشروط ما يتعلق بالحق بالنسبة للأعمى والمرأة .

المالكية - قالوا الاستطاعة هى إمكان الوصول الى مكة ومواضع النسك إمكانا عاديا سواء كان ماشيا أو راكبا وسواء كان ما يركبه مملوكا له أو مستأجرا ويستترط أن لا تلحقه مشقة عظيمة بالسفر فمن قدر على الوصول مع المشقة الفادحة فلا يكون مستطيعا ولا يجب عليه الحج ولكن لو تكلفه وتحشم المشقة أجزاء ووقع فرضا كما أن من قدر على الحج بأمر غير معتاد كالطيران ونحوه لا يعد مستطيعا ولكن لو فعله أجزاء ويعتبر أيضا فى الاستطاعة الأمن على نفسه وماله .

فمن لم يأمن على نفسه لا يجب عليه الحج وكذا من لم يأمن على ماله من ظالم لا يجب عليه إلا اذا كان الظالم واحدا وكان يأخذ قليلا لا يحجب بالمأخوذ منه وكان لا يود للأخذ مرة أخرى فان وجوده وأخذه لا يمنعان الاستطاعة فيجب الحج مع ذلك ولا يشترط فى الاستطاعة القدرة على الزاد والراحلة كما يؤخذ مما تقدم فيقوم مقام الزاد الصنعة اذا كانت لا تترى بصاحبها وعلم أو ظن رواجها وعدم كسادها بالسفر، ويقوم مقام الرحلة القدرة على المشى فمن قدر على المشى وجب عليه الحج ولو كان بعيدا عن مكة بمقدار مسافة القصر أو أكثر فيجب الحج على الأعمى القادر على المشى اذا كان معه ما يوصله من المال وكان يبتدى بالطريق بنفسه أو معه قائد يهديه ولا يمنع الاستطاعة عدم ترك شيء لمن تلزمه نفقتهم كولد أو خوفه على نفسه الفقر فيما بعد إلا اذا خاف الهلاك عليهم أو على نفسه فلا يجب عليه الحج واذا لم يوجد عند الشخص إلا ما يباع على المفلس كالعقار والماشية والثياب التى للزينة وكتب العلم وآلة الصانع وجب عليه الحج لأنه مستطيع ويعتبر الاستطاعة ذهابا فقط ان أمكنه أن يعيش بمكة فان لم يمكنه الإقامة بها اعتبرت الاستطاعة فى الإياب أيضا الى مكان يمكنه أن يعيش فيه ولا يلزم رجوعه لمخصوص بلده فلا بد أن يكون عنده ما يكفيه ذهابا وإيابا الى محل يعيش فيه أو صنعة تقوم بحاجياته اذا كانت =

= راتجة كما تقدم ولا فرق بين البر والبحر حتى كانت السلامة فيه غالبية فان لم تغلب فلا يجب الحج اذا تعين البحر طريقا .

وكل ما تقدم في الاستطاعة معتبر في حق الرجل والمرأة ، ويزاد في حق المرأة أن يكون معها زوج أو محرم من محارمها أو رفقة مأمونة فاذا فقد جميع ذلك فلا يجب عليها الحج ، وأن يكون الركوب ميسورا لها اذا كانت المسافة بعيدة والبعد لا يحيد بمسافة القصر بل بما يشق على المرأة المشي فيه ويختلف ذلك باختلاف النساء فيلاحظ في كل امرأة ما يناسبها ؛ فاذا شق المشي على المرأة ولم يتيسر لها الركوب فلا يجب عليها الحج كما لا يجب عليها اذا تعين السفر في سفن صغيرة لا تتمكن فيها المرأة من السترو حفظ نفسها أما السفن الكبيرة التي يوجد فيها محال يمكن أن تكون المرأة فيها محفوظة فيجب السفر فيها اذا تعينت طريقا ولا يسقط الحج عن المرأة ، وإذا كانت المرأة معتدة من طلاق أو وفات وجب عليها البقاء في بيت العدة ولا يجوز لها الإحرام بالحج لأنه يؤدي الى ترك بيت العدة ولبثها فيه واجب لكن لو فعلت ذلك صح إحرامها مع الإثم ومضت فيه ولا تمكث في بيت العدة .

الحنبلة — قالوا الاستطاعة هي القدرة على الزاد والراحلة الصالحة لمشله ويستترط أن يكونا فاضلين عما يحتاجه من كتب علم ومسكن وخادم ونفقته ونفقة عياله على الدوام .

الشافعية — قالوا الاستطاعة نوعان : استطاعة بالنفس واستطاعة بالغير . أما الأولى فلا تحقق إلا بأمور : (أولا) القدرة على ما يلزمه من الزاد وأجرة الخفارة ونحو ذلك في الذهاب والإقامة بمكة والإياب منها إن لم يعزم على الإقامة بها فإن = عزم على الإقامة بها فلا يشترط القدرة على مئونة الإياب . (ثانيا) وجود الراحلة ويعتبر ذلك في حق المرأة مطلقا سواء كانت المسافة طويلة أو قصيرة وفي حق =

= الرجل إن كانت المسافة طويلة (وهي مرحلتان فأكثر) فإن كانت قصيرة وقدر على المشي بدون مشقة لا تحتمل عادة وجب عليه الحج بدون وجود الراحلة وإلا فلا يجب ، والمراد بالراحلة ما يمكن الوصول عليه سواء كانت مختصة أو مشتركة بشرط أن يجد من يركب معه فإن لم يجد من يركب معه ولم يتيسر له ركوبها وحده فلا يجب عليه الحج ولا بد أن تكون الراحلة مهيأة بما لا بد منه في السفر نكيمة تنصب عليها لأقاء حرّ أو برد وإلا فلا يجب الحج إن حصلت بدونها مشقة لا تحتمل وفي حق المرأة لا بد من ذلك ولو لم تضطرر بعدهم لأن الستر مطلوب في حقها ويشترط كون ما تقدّم من الزاد والراحلة فاضلا عن دينه ولو مؤجلا وعن نفقة من تلزمه نفقته حتى يعود وعن مسكنه اللائق به إن لم يستغن عنه وإلا باع مسكنه وبيع وعن مواشي الزراعة وخيل الجندي وسلاحه المحتاج إليه وعن آلات صناعة وكتب فقيه ونحو ذلك. (ثالثا) أمن الطريق ولو ظنا على نفسه وعلى زوجته وعلى ماله ولو كان قليلا فلو كان في الطريق سبع أو قاطع طريق أو نحوهما ولا طريق له سوى هذا فلا يجب عليه الحج . (رابعا) وجود الماء والزاد وعلف البادية في الطريق بحيث يجد ذلك عند الاحتياج إليه بمن المثل على حسب العادة . (خامسا) أن يكون مع المرأة زوجها أو محرما أو نسوة يوثق بهنّ ، اثنتان فأكثر فلو وجدت امرأة واحدة فلا يجب عليها الحج وإن جاز لها أن تحج معها حجة الفريضة بل يجوز لها أن تحج وحدها لأداء الفريضة عند الأمن أما في النفل فلا يجوز الخروج مع النسوة ولو كثرت وإذا لم تجد المرأة رجلا محرما أو زوجا إلا بأجرة لزمها إن كانت قادرة عليها ، والأعمى لا يجب عليه الحج إلا إذا وجد قائدا ولو بأجرة بشرط أن يكون قادرا عليها فان لم يجد قائدا أو وجده ولم يقدر على أجرته فلا يجب عليه ولو كان ميكا وأحسن المشي بالعصا . (سادسا) أن يكون ممن يثبت على الراحلة بدون ضرر شديد وإلا فليس بمستطيع بنفسه . (سابعا) أن يبقى من وقت الحج بعد القدرة على لوازمه ما يكفي لأدائه ، وتمتبر الاستطاعة عند دخول وقته وهو من أول شؤال =

وزاد بعض المذاهب شروطاً أخرى للوجوب ^(١).

= إلى عشر ذي الحجة فلو كان مستطيعاً قبل ذلك ثم عجز عند دخول وقته فلا يجب عليه، وأما النوع الثاني وهو الاستطاعة بالغير فسياً في بيانه في بحث الحج عن الغير.

(١) الحنفية — زادوا في شروط الوجوب العلم بكون الحج فرضاً بالنسبة لمن كان في غير بلد الإسلام فمن نشأ في غير بلد الإسلام ولم يخبره بفرضية الحج رجلان أو رجل وأمرأتان فلا يجب عليه أما من كان في دار الإسلام فإنه يجب عليه الحج ولو لم يعلم بفرضيته سواء نشأ مسلماً أو لا .

وهناك أمور أخرى عدها بعض الحنفية في شروط الوجوب وبعضهم جعلها قسماً ثالثاً سماه بشروط الأداء وهو الصحيح ، وهذه الأشياء هي : (أولاً) سلامة البدن فلا يجب على مقعد ومفلوج وشيخ لا يثبت على الرحلة ونحو ذلك وهؤلاء لا يجب عليهم تكليف غيرهم بالحج عنهم أيضاً ويلحق بهم المحبوس والخائف من السلطان الذي يمنع الناس من الحج . أما الأعمى القادر على الزاد والراحلة فإن لم يجد قائداً يهديه للطريق فإنه لا يجب عليه الحج بنفسه ولا بغيره وإن وجد قائداً وجب عليه أن يكلف غيره بالحج عنه . (ثانياً) أمن الطريق بأن يكون الغالب فيه السلامة سواء كان ذلك بحراً أو براً . (ثالثاً) وجود زوج أو محرم للمرأة لا فرق بين أن تكون شابة أو عجوزاً إذا كان بينها وبين مكة ثلاثة أيام فأكثر أما إذا كانت المسافة أقل من ذلك فيجب عليها أداء الحج وإن لم يكن معها محرم ولا زوج (والمحرم هو الذي لا يحل له زواجها بسبب النسب أو المصاهرة أو الرضاع) ويشترط فيه أن يكون مأموناً عاقلاً بالغاً ولا يشترط كونه مسلماً . (رابعاً) عدم قيام العدة في حق المرأة فلا تخرج إلى الحج إذا كانت معتدة من طلاق أو موت .

الحنابلة — زادوا في شروط وجوب الحج أمن الطريق بحيث لا يوجد مانع من خوف أو غيره ، ووجود زوج أو محرم للمرأة فلا يجب عليها الحج إذا لم يكن معها أحدهما ، ووجود القائد للأعمى فإن لم يجد قائداً فلا يجب عليه الحج بنفسه ولا بغيره ، =

وأما شروط صحته فهي الاسلام وهو شرط لصحة الحج مطلقا سواء بإشهر الشخص بنفسه أو فعله الغير نيابة عنه فلا يصح من الكافر ولا عنه ، والتمييز^(١) وهو شرط لمباشرة الحج بالنفس فغير المميز كالمجنون والصبي لا يصح منه الاحرام به ولا مباشرة أى عمل من أعماله ولكن الولي يحرم عنه وعليه أن يحضره الموافف فيطوف ويسعى به يأخذه الى عرفة وهكذا ، والوقت المختص وفي بيانه تفصيل المذاهب^(٢) .

= متى توفرت هذه الشروط وجب عليه الحج بنفسه إن كان قادرا عليه فان عجز عنه بنفسه لكبر أو مرض لا يرجى برؤه أو كان لا يقدر على الركوب إلا بمشقة شديدة وجب عليه أن ينوب من يحج عنه وسيأتى تمام ذلك في مبحث الحج عن الغير .

المالكية والشافعية — لم يزدوا شروطا أخرى على ما تقدم ولكنهم أدخلوا معظم ما ذكره الحنفية والحنابلة هنا في الاستطاعة كما يعلم من مراجعة مذاهبها السابقة .

(١) المالكية — لم يعتوه من شروط صحة الحج بل من شروط صحة الاحرام كما يأتى ذكره .

(٢) الحنفية — قالوا الوقت الذى هو شرط لصحة الحج هو وقت طواف الزيارة ووقت الوقوف ، فأما وقت الوقوف فهو من زوال شمس يوم عرفة الى طلوع فجر يوم النحر ، وأما طواف الزيارة فوقته من فجر يوم النحر الى آخر العمر فيصح الطواف فى أى زمن بعد الوقوف بعرفة فى زمنه المذكور فلم يقف بعرفة فى زمنه قبل الطواف لم يصح طوافه ، وأما الوقت الذى لا يصح شئ من أفعال الحج قبله فهو شوال وذو القعدة وعشر ذى الحجة فلو طاف أو سعى قبل ذلك فلا يصح ويستثنى من ذلك الاحرام فانه يصح قبل أشهر الحج مع الكراهة ، وزاد الحنفية فى شروط الصحة المكاتب المختصون (وهو أرض عرفات للوقوف ، والمسجد الحرام لطواف الزيارة ، والإحرام . وقد عدوا شروط الصحة فقط ثلاثة : الاحرام ، =

== الوقت، المكان، أما الاسلام فهو شرط وجوب وصحة معاً، وأما التمييز فلم يعتد به من شروط الصحة وإن كان شرطاً في المعنى لأن إحرام غير المميز لا يصح عندهم .

المالكية — قالوا الوقت مخصوص أنواع منه ما يبطل الحج بفواته ومنه ما لا يبطل الحج بفواته وهو أنواع : وقت الاحرام بالحج ، ووقت الوقوف بعرفة ، ووقت الطواف الركن (وهو طواف الافاضة ويسمى طواف الزيارة)، ووقت بقية أعمال الحج كرمي الجمار ، والحلق ، والذبح ، والسعى بين الصفا والمروة — فوقت الاحرام من أول شوال الى قرب طلوع فجر يوم النحر بحيث يسبق على الفجر زمن يسع الاحرام والوقوف بعرفة وليس ابتداء الاحرام في ذلك الوقت شرطاً لصحة الحج فيصح ابتداء الاحرام قبل ذلك الزمن اذا استمر محرماً الى دخوله وبعده مع الكراهة فيهما ويكون الاحرام بعده للعام القابل لأنه لا يمكن الحج في هذا العام لفوات زمن الوقوف، ووقت الوقوف الركن من غروب شمس يوم عرفة الى طلوع فجر العيد، وأما الوقوف لحظة من الوقت الذي بين زوال الشمس يوم عرفة وغروبها فهو واجب يلزم في تركه هدى ، ووقت طواف الافاضة من يوم عيد النحر الى آخر شهر ذي الحجة فاذا أخره عن ذلك لزمه دم وصح ولا يصح قبل يوم العيد بخلاف الوقوف الركن فلا يصح قبيل وقته المتقدم ولا بعده ووقت بقية أعمال الحج على تفصيل سيأتي عند ذكر كل منها فالسعى يكون عقب طواف الافاضة إن لم يتقدم عقب طواف القدوم . والرمي له أيام مخصوصة الأول والثاني والثالث والرابع من أيام العيد وهكذا مما يأتي فوقت الحج الذي فيه جميع أعماله شوال وذو القعدة وجميع ذي الحجة ، وأما المكان المخصوص وهو أرض عرفة للوقوف فليس ركناً على حدة ولا شرطاً كذلك بل هو جزء من مفهوم الركن وهو الوقوف بعرفة ، وكذا المسجد الحرام بالنسبة للطواف ليس شرطاً لصحة الحج بل هو شرط لصحة الطواف ، وأما التمييز فلم يعتد به من شروط الحج وإن كان إحرام غير المميز لا يصح لأنه شرط في الاحرام الذي هو النية لأن النية لا تصح من غير المميز فليس عندهم شرط لصحة الحج إلا الإسلام فقط .

أركان الحج

وأما أركان الحج فهي أربعة^(١) : الاحرام ، وطواف الزيارة (ويسمى طواف الافاضة) ، والسعى بين الصفا والمروة ، والوقوف بعرفة .

== الشافعية — قالوا الوقت المخصوص هو من أول يوم من شوال الى طلوع فجر يوم عيد النحر وهو شرط لصحة الاحرام بالحج فلو أحرم به قبل هذا الوقت أو بعده فلا يصح حجا ولكن يتعقد عمرة . وأما الوقوف بعرفة وطواف الافاضة والسعى بين الصفا والمروة وغير ذلك من أعمال الحج فلكل منها وقت يأتي بيانه عند ذكره وليس عندهم من شروط صحة الحج سوى هذه الثلاثة : الاسلام ، والتمييز ، والوقت المخصوص .

الحنابلة — قالوا الوقت المخصوص أنواع : وقت الاحرام ، ووقت الوقوف بعرفة ، ووقت طواف الافاضة ، ووقت بقية أعمال الحج كالسعى بين الصفا والمروة . أما وقت الاحرام فهو من أول شوال الى قرب طلوع فجر يوم النحر بحيث يبقى على طلوع الفجر زمن يسع الاحرام والوقوف ، والاحرام في هذا الوقت سنة ويصح قبل هذا الوقت وبعده مع الكراهة فيهما . وأما وقت الوقوف بعرفة وغيره من بقية الأعمال فسيأتي ذكره عند بيان كل منها ،

(١) الحنفية — قالوا للحج ركان فقط وهما الوقوف بعرفة ومعظم طواف الزيارة وهو أربعة أشواط ، وأما باقيه وهو الثلاثة الباقية المكملة للسبعة فواجب كما سيأتي ، وأما الاحرام فهو من شروط الصحة كما تقدم السعى بين الصفا والمروة واجب لا ركن .

الشافعية — قالوا أركان الحج ستة وهي الأربعة المذكورة في أعلى الصحيفة وزادوا عليها ركنين آخرين وهما إزالة الشعر بشرط أن يزيل ثلاث شعرات كلا أو بعضا من الرأس لا من غيره ويشترط أن يكون ذلك بعد الوقوف بعرفة وبعد انتصاف ليلة النحر في الحج وترتيب معظم الأركان الخمسة بأن يقدم الاحرام على الجميع =

مباحث الاحرام

تعريفه

الاحرام معناه في الشرع نية الدخول في الحج والعمرة ولا يلزم في تحققه اقترانه بتلبية أو سوق هدى أو نحو ذلك وإنما يستلزم اقترانه بالتلبية فقط بأن ينوى ويلبي بلا فاصل .

مواقيت الإحرام

الاحرام ميقات مكاني وميقات زمني . أما الميقات الزماني فقد تقدم الكلام عليه في الوقت المخصوص « وأما الميقات المكاني فيختلف باختلاف الجهات فأهل مصر والشام والمغرب ومن وراءهم من أهل الأندلس والروم والتكرور ميقاتهم المنجفة (وهي بضم الجيم وسكون الحاء قرية بين مكة والمدينة وهي نخربة الآن و يقرب منها القرية المعروفة برايح فيصح الاحرام منها بلا كراهة) وهؤلاء يحرمون من هذا المكان عند محاذاته بحراً لأنه لا يلزم في الاحرام من الميقات المرور به في البربل المدار على أحد أمرين إما المرور عليه أو محاذاته ولو بالبحر . وأهل العراق وسائر أهل المشرق ميقاتهم ذات عرق (وهي قرية على مرحلتين من مكة وسميت بذلك لأن بها جبلا

= والوقوف على طواف الافاضة والحلق . والطواف على السعي ان لم يفعل السعي عقب طواف القدوم .

(١) الحنفية — قالوا الاحرام هو التزام حرمان مخصوصة ويتحقق بأمرين : (الأول) النية . و (الثاني) اقترانها بالتلبية ويقوم مقام التلبية مطلق الذكر أو تقليد البدنة مع سوقها فلو نوى بدون تلبية أو ما يقوم مقامها مما ذكر أو لبي ولم ينو لا يكون محرماً . وكذا لو أشعر البدنة بجرح سنامها الأيسر (وهو خاص بالابل) أو وضع الجمل عليها أو أرسلها وكان غير متمتع بالعمرة الى الحج ولم يلحقها أو قلده شاة لا يكون محرماً .

=

يسمى عرفاً بكسر العين يشرف على واد يقال له وادى العقيق (وأهل المدينة المنورة : نور النبي صلى الله عليه وسلم ميقاتهم ذو الحليفة) (وهى موضع ماء لبنى جشم بينه وبين المدينة دون خمسة أميال) وهى أبعد المواقيت من مكة لأن بينهما تسع مراحل أى سبعة أيام والميقات لأهل اليمن والحند يابلم بفتح اللامين وسكون الميم بينهما (وهو جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة) . ولأهل نجد قرن (يسكون الراء وفتح القاف ، وهو جبل مشرف على عرفات وهو على مرحلتين من مكة . ويقال له قرن المنازل . وهذه المواقيت لأهل هذه الجهات المذكورة ولكل من مر بها أو حاذها وإن لم يكن من أهل جهتها فن مر بميقات منها أو حاذها فاصدا السك وجب عليه الاحرام منه ولا يجوز له أن يجاوزه بدون إحرام فإن جاوزه ولم يحرم وجب عليه الرجوع اليه ليحرم منه إن كان الطريق مأمونا وكان الوقت متسعا بحيث لا يفوته الحج لو رجع فإن لم يرجع لزمه هدى لأنه جاوز الميقات بدون إحرام سواء أمكنه الرجوع أو لم يمكن لخوف الطريق أو ضيق الوقت إلا أنه فى حالة امكان الرجوع يأثم بتركه ولا فرق فى ذلك بين أن يكون أمامه مواقيت أخرى فى طريقه أولا .

== المسالكية — قالوا الاحرام هو الدخول فى حرمة الحج ويتحقق بالنية فقط على المعتمد ويسن اقترانه بقول كالتلبية والتلهيل أو فعل متعلق بالحج كالتوجه وتقليد البدنة .

(١) الحنفية — قالوا إن جاوز الميقات بدون إحرام حرم عليه ذلك ويلزمه الدم إن لم يكن أمامه ميقات آخر يمر عليه بعد وإلا فالأفضل إحرامه من الأول فقط إن أمن على نفسه من ارتكاب ما ينأى الاحرام فإن لم يأمن فالأفضل أن يؤخر الإحرام الى آخر المواقيت التى يمر بها .

المسالكية — قالوا متى مر بميقات من هذه المواقيت وجب عليه الاحرام منه فإن جاوزه بدون إحرام حرم ولزمه دم إلا اذا كان ميقات جهته أمامه يمر عليه فيها بعد فإن كان كذلك ندب له الاحرام من الأول فقط فإن لم يحرم منه فلا إثم عليه ولا دم وخالف المندوب .

ومن كان بمكة سواء كان من أهلها أولا . فيقاتها نفس مكة ولا يطلب من غير المكي إذا كان بها أن يخرج لميقاته ولو كان الوقت متسعا^(١) ومن كان مسكنه بعد المواقيت وقبل مكة فاحرامه يكون من مسكنه لأنه ميقات له .

ما يطلب من مرید الاحرام قبل أن يشرع فيه

يطلب من مرید الاحرام أمور مفصلة في المذاهب .^(٢)

(١) المالكية - قالوا من كان بمكة من غير أهلها وأراد الاحرام بالجمع صحيح احرامه من مكة بلا إثم ولكن يندب له أن يخرج لميقاته ليحرم منه ان كان الوقت متسعا وأن على نفسه وماله لو خرج وإلا فلا يندب له الخروج .

(٢) الحنفية - قالوا يطلب منه أمور : منها الاغتسال وهو سنة مؤكدة ويقوم مقامه الوضوء في تحصيل أصل السنة ولكن الغسل أفضل وهذا الغسل للنظافة لا للطهارة فيطلب من الخائض والنفساء حال الحيض والنفساء . وإذا فقد الماء سقط ولم يشرع بدله التيمم اذ لا نظافة في التيمم . ومنها قص الأظافر وحلق الشعر المأذون في إزالته كشعر الرأس والشارب اذا اعتاد حلق ذلك وإلا فيسرحه . وهذا مستحب ويكون قبل الغسل . ومنها جماع زوجته اذا لم يكن بها مانع لثلا يطول عليه العهد فيقع فيما يفسد الاحرام . وهو مستحب أيضا . ومنها لبس إزار ورداء . والإزار هو ما يستتر به من سرته الى ركبته . والرداء هو ما يكون على الظهر والصدر والكتفين . وهو مستحب أيضا . وان زرر الإزار أو عقده أساء ولا دم عليه . ويستحب أن يكون الإزار والرداء جديدين أو مغسولين طاهرين وأن يكونا أبيضين . ومنها التطيب في البدن والثوب بطيب لا تبقى عينه بعد الاحرام وإن بقيت رائحته وهو مستحب ان كان عنده طيب وإلا فلا يستحب . ومنها أن يصلي بعد ما تقدم ركعتين اذا كان الوقت ليس وقت كراهة وإلا فلا يصلي . وهذه الصلاة سنة على الصحيح . والأفضل أن يقرأ في الركعة الأولى بفاتحة الكتاب وسورة قل يا أيها =

= الكافرون . وفي الثانية بالفاتحة وسورة الاخلاص . ويقوم مقامها الصلاة المفروضة اذا احرم بعدها . ومنها أن يقول بلسانه قولاً مطابقاً لما في قلبه اللهم انى أريد الحج فيسره لى وتقبله منى ثم يلى بعد ذلك وصفة التلبية أن يقول : لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة والمالك لك لا شريك لك . ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفراغ من التلبية بصوت منخفض ويكثر ما استطاع من التلبية عقب كل صلاة مكتوبة . وكذا كما لقي ربكاً أو ارتفع على مكان أو هبط واديا . وكذا يكثرهما بالأصحاح وحين يستيقظ من نومه وعند الركوب والتزول ويستحب في التلبية كلها رفع الصوت بذكر إجهاد .

المالكية - قالوا يستحب له أن يغتسل ولو كان حائضاً أو نفساء لأنه مطلوب للاحرام وهو يتأتى من كل شخص ولا تحصل السنة إلا اذا كان متصلاً بالاحرام . فلو اغتسل ثم انتظر طويلاً عرفاً بلا احرام أعاده . ويندب أن يكون الغسل بالمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام لمن أراد أن يحرم من ذى الحليفة وإذا كان فاقداً للاء فلا يشترع له التيمم بدل الغسل . ويستحب أيضاً تقليد الهدى ان كان معه ثم أشعاره بعد ذلك . والتقليد هو (تعليق قلادة في عنقه ليعلم به المساكين فتطمئن نفوسهم) . والاشعار هو (أن يشق من السنام قدر الأثملة أو الأثملتين) ويكون الجانب الأيسر ويسدأ به من العنق الى المؤخر وانما تقلد الابل والبقر ولا يشعر إلا الابل وما له سنام من البقر أما الغنم فلا تقلد ولا تشعر . ويندب أن يلبس إزاراً ورداء وتعلين . والإزار هو ما يستر العورة من السرة الى الركبة . والرداء هو ما يلقى على الكتفين ولو لبس غيرهما مما ليس مخيط ولا محيط فلا يضر ولكن يفوت المندوب . ومن السنن إيقاع الاحرام عقب صلاة . ويندب أن يكون ركعتي نفل ان كان الوقت مما تجوز فيه النافلة وإلا انتظر حتى تحل النافلة والأولى أن يحرم الراكب اذا استوى على ظهر دابته والمساكن اذا أخذ في المشى . ويسن قرن الاحرام بالتلبية كما تقدم . والتلبية في ذاتها واجبة . ويندب تجديدها عند تغير الحال كصعود على مرتفع أو هبوط الى واد أو ملاقة رفة وعقب الصلاة ويستمر يلى حتى يدخل =

== مكة ثم يقطعها حتى يطوف ويسعى إذا أراد السعى عقب طواف القدوم ثم يعاودها بعد ذلك حتى تزول الشمس يوم عرفة ويصل إلى مصلاها فيقطعها حينئذ فإن لم يعاودها كان تاركا للواجب وعليه دم . ويندب التوسط فيها فلا يدأب عليها حتى يمل ويضجر كما يندب التوسط في رفع صوته بها فلا يخفقه جدا ولا يرفعه جدا بل يكون بين الرفع والخفض . ويندب الاختصار على اللفظ الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو ليك اللهم لييك لا شريك لك لييك إن الحمد والتعمة لك والمملك لا شريك لك .

الحبالة — قالوا يسن له أن يقتسل ولو حائضا أو نفساء أو يتيمع لعدم الماء أو عجزه عن استعماله بمرض ونحوه ولا يضر حدث بين الغسل والإحرام ويسن له أيضا أن يتنظف قبل إحرامه بأخذ شعره وقلم ظفره وإزالة رائحة كريهة ويسن له أيضا أن يطيب بدنه بالطيب وكزه تطيب ثوبه فإن طيبه واستدام لئسه فلا بأس ما لم يترعه فإن ترعه لم يجوز له لئسه قبل غسله ويسن له أيضا قبل إحرامه لبس إزار ورداء أبيضين نظيفين جديدين وتعلين بعد تجرده عن المحيط إن كان ذكرًا ويسن له إحرامه عقب صلاة مفروضة أو نافلة بشرط أن لا يكون أداء النافلة وقت نهى وأن لا يكون عادما للساء والتراب ويسن أن يعين في إحرامه نسكا حجا كان أو عمرة أو قرانا وأن يتنظف بما يعينه ويسن له أن يقول اللهم انى أريد النسك القلائى فيسره لى وتقبله منى وإن حبسنى حابس فحلى حيث حبستنى، فإن فعل ذلك وحبس بمرض أو عدو ونحوه حل ولا شئ عليه .

الشافعية — قالوا يسن لمن يريد الإحرام أمور : منها الغسل قبله ولو مع بقاء الحيض وينسوى به غسل الإحرام ويكره تركه لغير عذر فإن عجز عنه لعدم الماء أو لعدم قدرته على استعماله يتيمع . ومنها إزالة شعر الإبط والعانة وقص الشارب وتقليم الأظفار وحلق الرأس لمن يترين به وإلا أبقاه وليده نجو صمغ وهذا إذا كان عازما على عدم التضحية وإلا أخر ذلك إلى ما بعدها ويسن تقديم هذه الأشياء على الغسل في حق غير الجنب أما هو فيسن له تأخيرها عنه . ومنها تطيب البدن بعد الغسل ==

ما ينهى عنه المحرم بعد الدخول في الاحرام
يحرم على المحرم عقد النكاح ويقع باطلا . وكذا يحرم عليه الجماع ودواعيه
كالقبلة والمباشرة ، ويحرم الخروج عن طاعة الله تعالى بأى فعل محرم وإن كان
ذلك محظوما في غير الحج إلا أنه يتأكد فيه وتحرم المخاصمة مع الرفقاء والخدم ونحوهم
لقله تعالى : ﴿ فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ﴾ .
والرفث الجماع ودواعيه والكلام الفاحش ؛ والجسدال المخاصمة ؛ ويحرم أيضا

= إلا لصائم فيكره وإلا للمرأة التي وجب عليها الاحداد (ترك الزينة) لوفاة زوجها فيحرم
ولا بأس باستدامته بعد الاحرام ولو كان مما له جرم ولا يضر تعطر الثوب بسبب
ذلك . ومنها الجماع قبل إحرامه . ومنها أن تخضب المرأة يديها الى الكوعين من غير
نقش وأن تمسح وجهها بشئ من الخضاب . ومنها أن يلبس إن كان رجلا إزارا
ورداء أبيضين جليدين وإلا فغسولين وتلين ويكره لبس المصبوغ . ومنها صلاة
ركعتين سنة الاحرام القبليّة في غير وقت الكراهة إلا لمن كان في الحرم المكي فيصلبها
مطلقا ويقوم مقامها أى صلاة يصلبها فرضا أو تفلأ ويسر القراءة فيهما ولو ليلا . ومنها
استقبال القبلة عند بدء الاحرام ويقول اللهم أحرم لك شعري وبشري ولحمي
ودمي . ومنها التلبية وهى أن يقول لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك إن
الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك يقول ذلك بسكينة ووقار للذكر ويسن أن
يرفع صوته بها ما دام محرما فإن لم يكن محرما فالسنة الإصرار بها كما أن السنة للمرأة
أن تسر بها على كل حال ويكره لها رفع الصوت بها بمحضرة الأجانب ومثلها الخش
ويصلب ويسلم عقبها على النبي صلى الله عليه وسلم وتتأكد التلبية ثلاثا عند تغير الأحوال
من مسكون إلى حركة وصعود وهبوط واختلاط رقيقة وأقبال ليل أو نهار ثم يدعو
بعدها بما شاء والوارد أفضل .

(١) الحنفية — قالوا يجوز للحرم عقد النكاح لأن الاحرام لا يمنع صلاحية
المرأة للعقد عليها وإنما يمنع الجماع فهو كالحيض والنفاس والظهار قبل تكفيره في أن
كلا منها يمنع الجماع فقط لا صحة العقد .

التمترض لصيد البر بالقتل أو الذبح أو الإشارة إليه إن كان مرثياً أو الدلالة عليه إن كان غير مرثى أو نحو ذلك كإفساد بيضه وإنما يحرم التمترض له إذا كان وحشياً مأكولاً . وأما صيد البحر فهو حلال . قال الله تعالى : ﴿ أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً ﴾ . والبرى هو ما يكون تولده وتناسله في البر وإن كان يعيش في الماء والبحرى بخلافه ويحرم عليه أيضاً استهلاك الطيب كالمسك في ثوبه أو بدنه وقلم الظفر ، ويحرم على الرجل أن يلبس خيطاً أو محيطاً ببدنه أو بعضه كالقميص والسرراويل والعمامة (والحبة) الثقباء والخلف إلا إذا لم يجد نعلين فيجوز ليس الخفين بعد أن يقطعهما أسفل من الكعبين ، وتغطية رأسه ووجهه أو بعضه بأى ساتر ويحرم على المرأة ستر وجهها وبديها بأى ساتر^(٤) إلا إذا قصدت بذلك الستر عن الأجانب فيجوز لها ذلك على تفصيل^(٥) . أما رأسها فلا يحرم سترها مطلقاً .

-
- (١) الخنقية والمالكية — قالوا يحرم التمترض لصيد البر الوحشى سواء كان مأكولاً أو غير مأكول .
- (٢) الشافعية — قالوا البرى ما يعيش في البر فقط أو يعيش فيه وفى البحر والبحرى ما لا يعيش إلا فى البحر .
- (٣) الشافعية والحنابلة — قالوا لا يحرم على الرجل تغطية وجهه .
- (٤) المالكية — قالوا يحرم على المرأة ستر يديها بشئ يحيط بهما كالقفاز وهو لباس يعمل على قدر اليدين لاتقاء البرد ويحرم سترهما بشئ فيه خياطة أو ربط . وأما إدخالها في قبضها فلا يحرم ، كما لا يحرم عليها ستر جزء من وجهها يتوقف عليه ستر رأسها ومقاصيصها .
- الشافعية — قالوا لا يحرم تغطية يديها إلا بالقفاز أما سترهما بغيره فإنه يجوز ولو شدته أو عقدته عليها .
- (٥) الحنفية والشافعية — قالوا تستر المرأة وجهها عن الأجانب بإسدال شئ عليه بحيث لا يسه .
- ==

ويحرم لبس ثوب مصبوغ بما له رائحة طيبة على تفصيل^(١) ويكره شم الطيب واستصحابه والمكث بمكانه حتى لا يئسمه^(٢) ويحرم عليه إزالة شعر رأسه أو غيره سواء كان ثابتا في العين أو غيرها ويستثنى من ذلك ما اذا تأذى ببقائه فيجوز إزالته وفيه

= الحنابلة - قالوا للمرأة أن تستر وجهها لحاجة كمرور الأجانب بقرنها ولا يضر التصاق الساتر بوجهها .

المالكية - قالوا اذا قصدت المرأة بستر يديها أو وجهها التستر عن أعين الناس فلها ذلك وهي محرمة بشرط أن يكون الساتر لا غرز فيه ولا ربط وإلا كان محزوما وعليها القدية في ستر الوجه كما يأتي .

(١) الحنفية - قالوا يحرم لبس المصبوغ بالعصفر وهو زهر القرطم ، والورس (بفتح الواو وسكون الراء) وهو نبت أحمر بائين ، والزعفران ونحو ذلك من أنواع الطيب إلا اذا غسل بحيث لا تظهر له رائحة فيجوز لبسه حال الإحرام .

المالكية - قالوا المصبوغ بما له رائحة يحرم على المحرم وذلك كالمصبوغ بالورس والزعفران . وأما المصبوغ بالعصفر فان كان صبغه قويا بأن صبغ مرة بعد أخرى حرم لبسه ما لم يغسل وإن كان صبغه ضعيفا أو كان قويا وغسل فلا يحرم لبسه وإنما يكره لبسه لمن كان قدوة لغيره لئلا يكون وسيلة لأن يلبس العوام ما يحرم وهو المطيب .

الشافعية - قالوا المصبوغ بما تقصد رائحته كالزعفران والورس لا يجوز لبسه إلا اذا زالت الرائحة بالمرءة . وأما المصبوغ بما يقصد اللون دون الرائحة كالعصفر والحناء فلبسه لا يحرم .

الحنابلة - قالوا يحرم عليه لبس المصبوغ بالورس أو الزعفران . وأما المصبوغ بالعصفر فيباح لبسه سواء كان الصبغ قويا أو ضعيفا .

(٢) الحنابلة والشافعية - قالوا اذا قصد شم الطيب بما اذا وضع وردة على أنفه بقصد شمها حرم عليه ذلك سواء كان معه أو مكث بمكانه . أما اذا لم يقصد شمه فلا حرمة عليه .

الفدية إلا في إزالة شعر العين إذا تأذى به فلا فدية^(١)، وسيأتى تفصيل ذلك في باب الفدية .

ولا يجوز للحرم أن يختضب بالحناء لأنه طيب والمحرم ممنوع من التطيب سواء كان رجلاً أو امرأة وسواء كان الخضاب بها في اليدين أو في الرأس أو غير ذلك من أجزاء البدن .

ولا يجوز للحرم أن يأكل أو يشرب طيباً أو شيئاً مخلوطاً بطيب سواء كان قليلاً أو كثيراً إلا إذا استهلك الطيب بحيث لم يبق له طعم ولا رائحة فلو بقي له طعم أو رائحة حرم . ولا فرق في ذلك بين أن يكون ما يضاف إليه الطيب مطبوخاً أو غيره

(١) المالكية — قالوا إزالة الشعر مطلقاً حرام على المحرم سواء كان الشعر في العين أو غيره إلا لعذر يقتضي إزالته فلا يحرم حينئذ وفيها الفدية ولو كانت في العين .

(٢) الشافعية — قالوا يكره الخضاب بالحناء للمرأة حال الإحرام إلا إذا كانت معتدة من وفاة فيحرم عليها ذلك كما يحرم عليها الخضاب إذا كان نقشاً ولو كانت غير معتدة . وأما الرجل فيجوز له الخضاب بها حال الإحرام في جميع أجزاء جسده ما عدا اليدين والرجلين فيحرم خضبهما بغير حاجة، وكذا لا يجوز له أن يغطي رأسه بحناء مخينة .

الحنابلة — قالوا لا يحرم على المحرم ذكرها كان أو أنثى الاختضاب بالحناء في أي جزء من البدن ما عدا رأس الرجل .

(٣) المالكية — قالوا المراد باستهلاك الطيب في الطعام ذهاب عينه بالطبخ ومتى كان كذلك لا يحرم ولو ظهر ريحه كالسك أو لونه كالزعفران . أما ما اختلط بشيء من غير طيب فيحرم تناوله على المحرم . وقال بعضهم إن الرطب إذا طبخ في الطعام لا يحرم تناوله ولو بقيت عينه .

مطبوخ ولا يجوز له أن يكتحل بما فيه طيب فإن فعل ففيه الجزاء الآتي بيانه :
أما الاكتحال بما ليس فيه طيب بخافزو يحرم عليه إسقاط شعره فإن فعل ففيه الجزاء
الآتي : ولا يجوز للحرم أن يدهن شعره أو بدنه على تفصيل في المذاهب .^(٢)

(١) الحنفية — قالوا إذا تغير الطيب بالطبخ فلا شيء على المحرم في أكله
سواء وجد رائحته أو لا أما أن خلط بما يؤكل بلا طيب فإن كان الطيب مغلوبا
فلا شيء فيه إلا أنه يكره أن وجدت معه رائحة الطيب وإن كان غالبا ففيه الجزاء
وهذا إذا خلط بما يؤكل فإن خلط بما يشرب فإن كان غالبا ففيه دم وإن كان مغلوبا
ففيه صدقة إلا إن شرب مرارا ففيه دم كما يأتي . أما أن أكل عين الطيب فإن
كان كثيرا ففيه دم وإلا فلا شيء فيه .

(٢) المالكية — قالوا يحرم على المحرم الاكتحال مطلقا بما فيه طيب وغيره
إلا لضرورة فيجوز مطلقا غير أنه إذا اكتحل بمطيب لضرورة فعليه الفدية وإن
اكتحل بغير مطيب لضرورة فلا فدية عليه .

(٣) المالكية — قالوا يحرم دهن الشعر والجسد أو بعضه بأي دهن
كان ولو كان خاليا من الطيب فإن فعل ذلك فعليه الفدية كما سيأتي إلا إذا أدهن
بما لا طيب فيه لمرض به فلا فدية عليه سواء كانت الممرض في باطن البدن
أو في الرجلين أو غيرهم .

الحنفية — قالوا الأشياء التي تستعمل في البدن تنقسم إلى ثلاثة أنواع :
(الأول) طيب محض أعد للتطيب به كالمسك والكافور والعنبر ونحو ذلك وهذا
النوع لا يجوز للحرم استعماله في ادهان أو غيره بأي وجه كان . (الثاني) ما ليس
طيبا بنفسه وليس فيه معنى الطيب ولا يصير طيبا بوجه كالشحم وهذا النوع يجوز =

حكم قطع شجر الحرم وحشيشه بالنسبة للحرم

ولا يحل للحرم كما لا يحل لغيره أن يتعرض لشجر الحرم بقطع أو قلع أو إتلاف ولا لغصن من أغصانه ولو كانت الأغصان واصله الى الحل . أما إذا كان الشجر مغروسا في الحل فيباح التعرض له ولا تنتفع به اذا لم يكن مملوكا للغير ولو وصلت أغصانه الى داخل الحرم ومثل الشجر في ذلك حشيش الحرم إلا الاذخر وهو (نبت معروف طيب الرائحة) وكذا السنا (المعروف بالسنامكي) فإنه يباح التعرض لها بالقطع ونفيه وفي شجر الحرم وحشيشه تفصيل المذاهب ^(١) .

== للحرم استعماله في الادهان ونحوه ولا شيء في استعماله . (الثالث) ما ليس طيبا بنفسه ولكنه أصل للطيب وهذا يستعمل تارة على وجه التطيب والادهان وتارة على وجه التداوى كالزيت فارت استعمل استعمال التطيب والادهان فهو في حكم الطيب لا يجوز للحرم استعماله . أما اذا استعمل للتداوى فإنه يجوز للحرم كما يجوز له أكله .

الشافعية — قالوا يحرم الادهان بما له رائحة طيبة مطلقا ويجوز الادهان بغيره في جميع البدن إلا في شعر الرأس والوجه فلا يجوز إلا للحاجة .

الحنابلة — قالوا ما له رائحة طيبة يحرم على الحرم الادهان به في سائر بدنه أو أى جزء . أما ما ليس كذلك كالزيت فلا يحرم الادهان به ولو في شعر الرأس والوجه .

(١) الشافعية — قالوا يحرم التعرض لأشجار الحرم الرطبة وحشيشه الرطب بقطع أو قلع أو إتلاف ولو كانت مملوكا للتعرض ما عدا ما ذكر في أعلى الصحيفة ويزاد عليه الشوك فيباح قطعه . وإنما يحرم التعرض لشجر الحرم وحشيشه ان كان بغير قصد إصلاحه كأن يقلم الشجر لنفذه وإلا جاز، أما الشجر اليابس فيجوز =

== قطعه وقلمه وكذا يجوز قطع الحشيش اليابس أما قلمه فيحرم مطلقا إلا اذا فسد منبته فيجوز أيضا ، ولا فرق في الشجر بين الذى نبت بنفسه كالسنط وما أنبته الناس كالنخل فيحرم التعرض له مطلقا ، أما الحشيش والحبوب ونحوها فأنما يحرم التعرض لها اذا نبتت بنفسها فإذا زرعها الناس جاز لهم التعرض لها محرمين أو غير محرمين ويستثنى مع المنع أمور : منها أخذ سعف النخل وورق الشجر بلا خيط يضر بالشجر وإلا حرم ، ومنها أخذ ثمر الشجر وكذا عود السواك بشرط أن ينبت مثله فى سنة ، ومنها رعى الشجر بالبهايم ، ومنها أخذه للدواء كالحنظل والسنامكي .

الحنابلة — قالوا يحرم قلع شجر الحرم المكي وحشيشه اذا كانا رطبين ولو كان فيهما مضرة كالشوك وكذا السواك ونحوه والورق الرطب . أما ما كان يابساً من الشجر والحشيش فلا بأس بقطعهما أو قلعهما لأنهما كالليت وكذا لا بأس بقطع الإذخر والقعق والكأه والثمره وارت كان كل ذلك رطباً كما لا بأس بقطع أو قلع ما زرعه آدمي من شجر أو حشيش لأنه مملوك الأصل ، ويباح رعى حشيش الحرم المذكور والارتفاع بما تساقط من ورق الشجر وما انفصل من الأرض أو انكسر من غير فعل آدمي ولم ينفصل المنكسر عن أصله . أما ما قطعه آدمي فلا يجوز أن يتقعه هو أو غيره به .

الحنفية — قالوا النابت فى أرض الحرم إما أن يكون جافاً أو منكسراً وإما أن يكون غير ذلك فالجاف والمنكسر لا يدخل فى حكم شجر الحرم لأنه حطب وكذا حشيش الإذخر فإنه مستثنى من شجر الحرم وغير الجاف وهو قابل للنمو إما أن يكون نابت بنفسه أولاً ، والأول إما أن يكون من جنس ما ينبت الناس كالزعر أولاً كالشجرة المعروفة (يام غيلان) فالذى يحرم قطعه من ذلك هو الذى ينبت بنفسه وليس من جنس ما ينبت الناس وهذا لا يجوز قطعه مطلقاً سواء كان مملوكاً أو غير مملوك إلا أنه اذا قطعه مالكه حرم عليه قطعه فقط وليس عليه جزاء واذا قطعه غير مالكه فعليه الجزاء وسيأتى بيانه وعليه قيمته ويعنى عما يقطع من ذلك ==

ما يباح للحرم

يباح للحرم الفصد والحجامة من غير حلق الشعر . وحك الجلد والشعر اذا لم يترتب على ذلك سقوط الشعر أو الهوام وإلا حرم .

ويباح للحرم غسل رأسه^(١) وبذنه بالماء لإزالة الأوساخ عنه بشرط أن لا يغسل بما يقتل الهوام فيجوز الاغتسال بالصابون والأشنان والسدر (وهو ورق النبق)

= بسبب نصب الخيمة أو حفر الكانون أو وطء الدواب لأنه لا يمكن الاحتراز عنه . أما الذي ينبت الناس أو ينبت بنفسه وهو من جنس ما ينبت الناس فإنه يحل قطعه والانتفاع به اذا لم يكن مملوكا فإن كان مملوكا للغير لزم دفع قيمته لمالكه .
المالكية — قالوا يحرم قطع ما شأنه أن ينبت بنفسه من الشجر والنبات كالقبس البري وشجر الطرفاء ولو زرع وسواء كان أخضر أو يابس ، ويستثنى من ذلك أمور : (أولا) الإذخر (وهو نبت كالخلفاء طيب الرائحة) . (ثانيا) السنن (المعروف بالسنامكي) للاحتياج اليه في التداوى . (ثالثا) العصا . (رابعا) السواك . (خامسا) قطع الشجر للبناء والسكنى بموضعه أو لإصلاح البساتين . (سادسا) قطع ورق الشجر بالمحن (وهو عصا معوجة) يضرعها على الغصن ويحكها فيقع الورق من غير خبط ، وأما خبط العصا ، على الشجر ليقع ورقه فهو حرام ، وأما الشجر أو النبات الذي شأنه أن يزرع كالنخس والحنطة والبطيخ والزمان فيجوز قطعه من أرض الحرم ولو كان نابئا بنفسه .

(١) المالكية — قالوا يكره للحرم الفصد والحجامة لغير حاجة ويجوزان لحاجة وعليه القدية ان وضع على موضعهما عصاة وإلا فلا .
(٢) الشافعية — قالوا يكره للحرم حك جلده وشعره ما لم يترتب عليه سقوط الشعر وإلا حرم كما ذكر .

(٣) المالكية — قالوا لا يجوز للحرم إزالة الوسخ بالغسل ويستثنى من ذلك غسل اليدين فيجوز بما يزيل الوسخ كالصابون ونحوه مما ليس بطيب أما الغسل بالطيب الذي تبقى رائحته في اليد فلا يجوز .

والخطمى ^(١) (بكسر الخاء المعجمة وسكون الطاء وهو ثبت معروف) ويجوز له أيضا أن يستظل بالشجرة والخيمة والبيت والمحمل والمظلة المعروفة (بالشمسية) بشرط أن لا يمس شيء من ذلك رأسه ووجهه فإن كشفهما واجب ^(٢) .

ما يطلب من المحرم لدخول مكة

يسن له أن يغتسل لدخول مكة وهذا الغسل للنظافة فيطلب من الحائض والنفساء ، ويستحب له أن يدخلها نهارا وأن يكون دخوله من أعلاها ليكون مستقبلا للبيت تعظيما له وأن يكون دخوله من باب المعروف (باب المهي) وإذا دخلها بدأ بالمسجد الحرام بعد أن يأمن على أمته . ويندب له أن يدخل المسجد من باب السلام نهارا ملييا متواضعا خاشعا وأن يرفع يديه عند رؤية البيت ويكبر ويهلل ويقول ^(٣) اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة وبراً وزد من عظمته وشرفه بمن حجه أو أعتمره تعظيما وتشريفا وتكريما ومهابة وبراً اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام ويدعو بعد ذلك بما شاء وبعد ذلك يطوف ^(٤) .

(١) الحنفية — قالوا ان الخطمى له رائحة طيبة فلا يجوز الاغتسال به وكذا السدر فهو كالخطمى .

(٢) الشافعية — قالوا يجوز الاستئطال بكل ما ذكر ولو لاصق رأسه أو وجهه لكن لو وضع على رأسه ما يقصد به الستر عرفا كعباءة وقصد الاستتار به حرم عليه ذلك وإلا فلا .

الحنابلة — قالوا اذا استظل بما يلازمه غالبا كالحمل حرم عليه ذلك سواء كان راكبا أو ماشيا وإن استظل بما لا يلازمه كشجرة أو خيمة جاز له ذلك .

(٣) الحنفية — قالوا يكره له رفع اليدين .

(٤) المالكية — قالوا يندب الغسل لدخول مكة وهو للطواف بالبيت لا للنظافة فلا يفعله الحائض ولا النفساء لأنهما ممنوعتان من الطواف لأن الطهارة =

وهذا الطواف يسن للحرم إذا كان قادما من خارج مكة ولهذا يسمى طواف القدوم وإنما يطلب منه إذا اتسع الوقت له وللوقوف وإلا ذهب للوقوف بعرفة وتركه .

الطواف

الركن الثاني من أركان الحج الأربعة المتقدمة الطواف وقد تقدم الكلام على الركن الأول منها وهو الإحرام . أما الطواف فأنواعه ثلاثة : (ركن) وهو طواف الزيارة ويسمى طواف الإفاضة وقد تقدم الكلام على وقته . (وواجب) ^(١) وهو طواف الوداع ويسمى طواف الصدر . (وسنة) وهو طواف القدوم ، فالركن هو نوع واحد وهو طواف الزيارة ، وللطواف شروط وواجبات وسنن مبينة في المذاهب ^(٢) .

= شرط فيه كما يأتي . ويندب أن يدخل مكة نهارا في وقت الضحى فإن قدم ليلا بات بمكان يعترف بذى طوى وأخر الدخول للغد إذا ارتفع النهار . ولم ينصوا على طلب الدعاء عند رؤية البيت لا دعاء خاص ولا غيره .

(١) المالكية — قالوا إن طواف القدوم واجب على من أحرم بالحج وحده الذى نحن بصدد الكلام فيه وسيأتى الكلام على غيره .

(٢) المالكية — قالوا طواف الوداع مندوب .

(٣) الشافعية — قالوا للطواف في ذاته ثمانية شروط : (الأول) ستر العورة الواجب سترها في الصلاة . (الثاني) الطهارة من الحدث والخبث كما في الصلاة أيضا . (الثالث) بدؤه بالجمر الأسود محاذيا له أو لحزبه بجميع بدنه من جهة الشق الأيسر بأن لا يقتسم جزءا من بدنه على جزء من الجمر فإذا بدأ بغيره لم يحسب ما طافه قبل وصوله إليه فإذا انتهى إليه ابتداء منه ويستترط أن يحاذيه على الوجه المذكور عند الانتهاء أيضا . (الرابع) جعل البيت عن يساره وقت الطواف مارا تلقاء وجهه ولا بد أن يكون الطائف خارجا بكل بدنه عن جدار البيت وشاذروانه وعن الجمر (بكسر الحاء) فلو مشى على الشاذروان أو مس الجدار في مروره أو دخل من إحدى فتحتي الجمر بالكسر ونرجح من الأخرى لم يصح طوافه الذى =

= حصل فيه كما لا يصح طواف من استقبل البيت أو استدبره أو جعله عن يمينه أو عن يساره ورجع الفهقرى . (الخامس) كونه سبع أشواط يقينا فلو ترك شيئا من السبع لم يجزئه . (السادس) كونه في المسجد وإن اتسع فيصح الطواف ما دام في المسجد ولو في هوائه أو على سطحه ولو مرتفعا عن البيت ولو حال حائل بين الطائف والبيت . (السابع) عدم صرفه لأمر آخر غير الطواف فإن صرفه انقطع . (الثامن) نية الطواف وهذا شرط في غير طواف الركن وطواف القدوم أما هما فلا يحتاج كل منهما إلى نية لشمول نية النسك لهما ولا بد أن تكون نية الطواف عند عمادة الحجر فلو نوى بعدها لم يحسب ما طافه حتى ينتهي إليه إلا إذا عاد إلى عمادته بعد النية . ويزيد طواف القدوم شرطا تاسعا وهو أن يكون قبل الوقوف بعرفة فلا يطلب ممن دخل مكة بعد الوقوف بعرفة وبعد منتصف الليل . وللطواف واجبات : منها أن يصون نفسه عن كل مخالفة في وقت الطواف، ومنها أن يصون قلبه عن احتقار من يراه ، ومنها أن يلتزم الأدب ، ومنها أن يحفظ يده وبصره عن كل معصية .

وللطواف ثمانية سنن : (الأولى) أن يستقبل البيت أول طوافه ويقف بجانب الحجر إلى جهة الركن الثاني بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ومنكه الأيمن عند طرفه ثم ينوي الطواف ثم يمشي مستقبلا الحجر مارا إلى جهة الباب فإذا جاوزه انفتل وجعل يساره إلى البيت وهذا خاص بالمرة الأولى . (الثانية) أن يمشی القادر ولو امرأة . والركوب في الطواف خلاف الأولى إن كان بلا عذر وإلا فلا بأس به إذا كان الحمل على غير دابة صيانة للمسجد عن الدابة والأفضل أن يكون حافيا ما لم يتأذ بذلك ، ويندب أن يضيق الخطوات ليكثر الثواب ، وأن يلبس الحجر الأسود بيده أول طوافه وقبله تقبيل خفيفا ، ولا يسن للراة ذلك إلا عند خلق المطاف ليلا أو نهارا ، ويستحب للرجل أن يضع جبهته عليه وأن يكون الاستلام والتقبيل ثلاثا فإن تجز عن الاستلام بيده استلمه بخصو عصا وقبل ما أصابه به فإن تجز عن ذلك أيضا أشار إليه بيده أو بما فيها واليمين أفضل . يفعل ذلك في كل طوفة . =

= (الثالثة) الدعاء المأثور فيقول عند استلام الحجر الأسود عند ابتداء كل طوفة بسم الله والله أكبر مع رفع يديه كرفع الصلاة اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك ووفاء بعهدك واتباعاً لسنة نبيك سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وهذا القول أكد في الطوفة الأولى من غيرها . (الرابعة) أن يمشى الذكر مسرعاً من غير عدو ولا وثب في الطوفات الثلاثة الأولى ويمشى في الباقي على هينة، بخلاف المرأة فلنأتمشى كماداتها . (الخامسة) الاضطباع للذكر ولو صلباً وهو أن يجعل وسط رداءه تحت منكبيه الأيمن وطرفيه على منكبيه الأيسر . (السادسة) أن يكون الرجل والصبي قريباً من البيت عند عدم الزحام وعدم التأذى بخلاف المرأة فيسن لها عدم القرب صيانة لها . (السابعة) الموالاة في الطواف فلو أحدث في الطواف ولو عمداً تطهر وبنى لكن الاستئناف أفضل وكذا لو أقيمت الصلاة وهو في الطواف فإنه يصلي ويتم الطواف بعدها والاستئناف أيضاً أفضل . (الثامنة) أن يصلي بعده ركعتين ويكفي فرض أو نفل آخرعهما ويندب أن تكونا عقب الطواف مباشرة كما ينسب استلام الحجر عقبهما وأن يسمى عقب الاستلام إن كانت السعي مطلوباً منه ، والأفضل صلاتهما خلف المقام ثم بالبحر (بالكسر) ثم ما قرب من البيت وهما سنة مطلوبة ولو طال تأخرهما عن الطواف وبكره قطع الطواف من غير سبب والبصق ولو في نحو ثوب بلا عذر وجعل يديه خلف ظهره أو على فمه في غير حال التثاؤب وفرقة الأصابع وبكره الطواف أيضاً حال مدافعة الأختين .

المالكية — قالوا يشترط لصحة الطواف شروط : (الأول) أن يكون سبعة أشواط فإن نقص عنها لم يجزئه ولا يكفي عنه الدم إن كان ركناً وإن شك في النقص بنى على اليقين وتم الأشواط السبعة أما إذا زاد عليها فلا يضر لأن الزائد لغو لا اعتداد به . (الثاني) الطهارة من الحدث الأصغر والكبر ومن الخبث فإذا أحدث في أثناءه أو علم فيه بخباسة في بدنه أو ثوبه بطل فإن أحدث بعده وقبل صلاة ركعتيه أعاده لأن الركعتين كالجزء منه إلا إذا خرج من مكة وشق عليه الرجوع له فيكفيه الطواف ويعيد الركعتين فقط . وعليه أن يبعث بهدى، وحكم صلاة هاتين —

= الركعتين الوجوب بعد طواف الإفاضة والقدوم . أما في طواف الوداع فقبل بوجوب الركعتين وقبل بسنيتهما والقولان صحيحان . ويندب أن يقرأ فيهما بعد الفاتحة سورة (الكافرون) في الركعة الأولى وسورة (الإخلاص) في الثانية وندب صلاتهما خلف مقام إبراهيم والدعاء بعدهما بالتمتم (وهو بين الحجر الأسود والباب) كما يندب فعلهما بعد صلاة المغرب وقبل نوافلتهما لمن طاف بعد العصر . (الثالث) ستر العورة كما في الصلاة . (الرابع) أن يجعل البيت (وهو الكعبة) عن يساره . (الخامس) أن يكون جميع بدنه خارجا عن الحجر بتمامه وعن الشاذروان (وهو بناء محدود بلاصق بالكعبة) . (السادس) الموالاة فلو فرق بين أشواطه كشيرا بطل الطواف ويغفر التفريق اليسير . (السابع) أن يكون داخل المسجد فلا يصح على سطحه ولا خارجه ويلزم ابتداء الطواف من الحجر الأسود فلو ابتدأه قبله وجب إتمام الشوط الأخير إليه فإن لم يتم وطال الفصل أو انتقض وضوءه فعليه إعادته . إلا إذا رجع لبلده فيكفيه هذا الطواف ويبحث هديا .

أما واجبات الطواف فهي صلاة ركعتين بعده كما تقدم والمشى فيه للقادر عليه . وأما سننه فهي تقبيل الحجر الأسود في الشوط الأول ويكبر عند ذلك فإن لم يتمكن من تقبيله لمسه بيده فإن لم يستطع لمسه بعود مثلا ثم يضع يده أو العود بعد اللبس بأحدهما على فيه ، ويكبر حينئذ فإن لم يستطع شيئا من ذلك كبر عند محاذاته . ومن السنن أيضا استلام الركن اليماني بيده في الشوط الأول ثم يضعها على فيه ، والدعاء في الطواف ولا يحدهم تحصيل غرض بل يدعو بما شاء ، والرمل وهو الامراع فوق المشى المعتاد في الأشواط الثلاثة الأول وإنما يسر الرمل للرجل للمرأة وفي غير طواف الإفاضة أما الرمل في طواف الإفاضة فهو مندوب كما يأتي :

ويندب في الطواف الرمل في الأشواط الثلاثة الأول من طواف الإفاضة لمن لم يطف طواف القدوم وتقبيل الحجر الأسود في الشوط الأول واستلام الركن اليماني في غير الشوط الأول أيضا والقرب من الكعبة بالنسبة للرجال أما النساء فبالسنة أن يطن خلف الرجال كما في الصلاة .

== الحنابلة - قالوا يشترط لصحة الطواف شروط . منها النية . ومنها دخول الوقت في طواف الزيارة وهو من نصف ليلة عيد النحر بالنسبة لمن وقف بعرفة ولا يصبح قبل الوقوف ولا حد لآخر وقته . ومنها ستر العورة كما في الصلاة . ومنها الطهارة من الخبث كما في الصلاة . ومنها الطهارة من الحدث الأصغر والأكبر إلا إذا كان الحاج طفلاً لم يميز فيصح الطواف ولو كان محدثاً متلبساً بنجاسة . ومنها كون الأشواط سبعة يتبناها من الحجر الأسود فإذا آتدأ من غيره لا يحسب هذا الشوط . ومنها المشي إذا كان قادراً عليه . ومنها الموالاة بين الأشواط فلو أحدث في أثناءه بطل وعليه استثنائه لكن إذا أقيمت الصلاة للراتب فله أن يصلي معه ويبقى على ما تقدم من الأشواط مبتدئاً من الحجر الأسود وكذلك إذا حضرت جنازة للصلاة عليها . ومنها أن يكون بالمسجد فلا يصح خارجه ويصح على سطحه . ومنها جعل البيت عن يساره ولا بد أن يكون خارجاً عن جميع الحجر والشاذروان ، وليس للطواف واجبات عندهم . وأما سننه فهي : (١) استلام الركن اليماني بيده اليمنى في كل شوط . (٢) استلام الحجر الأسود وتقبيله في كل شوط أيضاً إن تيسر والإشارة إليه بيده عند محاذاته إن تعسر . (٣) الاضطباع في طواف القدوم وهو أن يجعل وسط ردائه تحت إبطه الأيمن وطرفيه على عاتقه الأيسر . (٤) الرمل (وهو الإسراع في المشي مع تقارب الخطى) وإنما يسن في الأشواط الثلاثة الأول من طواف القدوم لغير الراكب والمعذور والمحرم من مكة أو مكان قريب منها ولغير المرأة أيضاً . أما هؤلاء فلا يسن لهم كما لا يسن في طواف الزيارة ولا غيره مما عدا طواف القدوم . (٥) الدعاء . (٦) الذكر . (٧) القرب من الكعبة . (٨) صلاة ركعتين بعد الطواف .

الحنفية - قالوا للطواف زمان ومكان واجبات وسنن ومكروهات . فأما مكانه فهو داخل المسجد الحرام حتى لو طاف بالكعبة من وراء زمزم أو من وراء العمد جاز أما إذا طاف خارج المسجد فإن طوافه لا يصح . وأما زمانه فإن كان طواف زيارة فيبتدئ من طلوع فجر يوم النحر ولا حد لهايته كما تقدم وإن كان طواف ==

= قدوم فيبتدئ من حين دخول مكة وينتهي الى الوقوف بعرفة فتي وقف فقد فاته طواف القدوم أما اذا لم يقف فينتهي بطولوع فجر يوم النحر .

وأما واجباته : فمنها أن يبدأ طوافه من الحجر الأسود فلو لم يفعل ذلك وجب عليه إعادة الطواف ما دام بمكة فان لم يعده ورجع وجب عليه دم والأفضل أن لا يترك شيئا من الحجر الأسود بل يقابله بجميع يديه بأن يجعله عن يمينه ويعمل منكبه الأيمن عند الحجر الأسود . ومنها التيامن بأن يطوف عن يمينه مما يلي الباب ويجعل الكعبة عن يساره لأنها بمنزلة الإمام له والمفرد يقف على يمين إمامه فلو نكس الطواف بأن طاف عن يساره وجعل الكعبة عن يمينه وجبت عليه إعادة أو الدم . أما طهارة الثوب والبدن والمكان من الخبث فسنة مؤكدة حتى لو طاف وعليه ثوب كله نجس فلا جزاء عليه وإنما ترك السنة على الصحيح . ومنها ستر العورة الواجب سترها في الصلاة فلو أنكشف ربع العضو الواجب ستره في الصلاة فقد ترك الواجب ووجب عليه الاعادة أو الدم ، وأعلم أن ستر العورة في ذاته فرض فغنى كونه واجبا هنا أن الطواف لا يفسد بتركه بل يصح مع الائم ويجب فيه الاعادة أو الجزاء ، أما اذا أنكشف أقل من ربع العضو فلا يضر كما في الصلاة . ومنها المشي فيه للقادر عليه فلو طاف راكبا أو جمولا أو زاحفا بلا عذر فعليه الاعادة أو الدم ، أما إن كان ذلك لعذر فلا شيء عليه . ومنها أن يطوف وراء الحطيم (الحجر) لأن بعضه من البيت . ومنها كون الطواف سبع أشواط والشوط من الحجر الأسود الى الحجر الأسود وهذه الأشواط السبعة واجبة كلها في طوافي القدوم والوداع إلا أنه لو ترك أكثر أشواط الوداع وهي أربعة لزمه دم ولو ترك أقل من ذلك لزمه لكل شوط صدقة بخلاف طواف القدوم فإنه لا يلزمه شيء بترك أكثرها أو أقلها سوى التوبة لأنه سنة في ذاته ، وإنما وجب بالشروع فيه كالتأفلة فلا يكون حكمه حكم الواجب بأصله ، أما طواف الزيارة المفروض فأكثر أشواطه ركن بحيث لو ترك الأكثر بطل وإقيما واجب كما تقدم ، ولا يتحقق ترك الواجب إلا بالخروج من مكة . أما ما دام فيها فهو مطالب به ولا تجزئ الإنابة في الطواف بدون عذر، =

السعي بين الصفا والمروة

الركن الثالث^(١) من أركان الحج المتقدمة . السعي بين الصفا والمروة .

= ومنها أن يصلي ركعتين عقب كل سبعة أشواط من طوافه سواء كان طوافه فرضا أو واجبا أو سنة أو نفلا والأفضل أن يوالى بينهما وبين الطواف إلا إذا طاف في وقت الكراهة ولا نفوت بتركها بل يصليهما في أى وقت شاء ولو بعد الرجوع إلى وطنه إلا أنه يكره له ذلك . ويستحب أداؤهما خلف المقام ثم في الكعبة ثم في الحجر تحت الميزاب ثم في كل ما قرب من الحجر (بالكسر) إلى البيت ثم المسجد ثم الحرم فإن صلاحها خارج الحرم أساء . ويقرأ في الركعة الأولى (الكافرون) وفي الثانية (الإخلاص) . وأما سننه فهي أمور : منها أن يجعل قبل شروعه في الطواف طرف رداءه تحت إبطه اليمنى ويلقى طرفه الآخر على كتفه الأيسر ويسمى هذا الفعل اضطباعا ويفعل ذلك في كل طواف بعده سعى كطواف القدوم، ومنها المشى بسرعة مع تقارب الخطى وهز الكتفين ويسمى هذا الفعل رملا يأتي به في الأشواط الثلاثة الأولى فقط فإن رأى ما يعوقه وقف حتى يتمكن من إعادة الرمل، ومنها استلام الحجر الأسود وتقبيله عند نهاية كل شوط وتأكيد النية في الشوط الأول والأخير فإن لم يستطع استلامه بيده استلمه بنحو عصا إن أمكن ويقبل ما مس به فإن لم يستطع ذلك أيضا استقبل الحجر ورفع يديه مستقبلا بها عنهما إياه ويكبر ويهلل ويحمد الله تعالى ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الاستقبال مستحب وكذا استلام الركن اليماني مستحب وليس بسنة ويستحب أن يدعو عقب صلاة ركعتي الطواف خلف المقام بما يحتاج إليه من أمور الدنيا والآخرة وأن يأتي زمزم بعد صلاة ركعتين قبل الخروج إلى الصفا فيشرب منها ويتوضع ويفرغ الباقي في البر ويقول: اللهم إني أسألك رزقا واسعا وعافى نافعا وشفاء من كل داء ثم يأتي الملتزم قبل الخروج إلى الصفا .

(١) الحنفية — قالوا إن السعي بين الصفا والمروة واجب لا ركن كما تقدم ؛

وله شروط وسنن مفصلة في المذاهب .

(١) الخنقية — قالوا للسعي بين الصفا والمروة واجباب وسنن وشروط . فأما واجباته فمنها أن يؤخره عن الطواف . ومنها أن يسعى سبعة أشواط وكل شوط من أشواطه السبعة واجب . ومنها المشي فيه حتى لو سعى راكبا لغير عذر لزمه إعادته أو إراقة دم . ومنها أن يبدأ سعيه من الصفا ثم ينتهي إلى المروة ويعتد هذا شوطا على الصحيح فإن بدأ بالمروة لا يحسب هذا الشوط . وأما سننه فمنها أن يوالى بين الطواف والسعي فلو فصل بينهما بوقت ولو طويلا فقد ترك السنة وليس عليه جزاء . ومنها الطهارة من الحدثين فيصح سعي الحائض والنفساء بلا كراهة للعذر . ومنها أن لا يصعد على الصفا والمروة في سعيه وأن يسعى بين الميادين الأخضرين وهما عمودان أحدهما تحت منارة باب علي والآخر قبالة رباط العباس . ومنها أن يهرول بين الميادين المذكورين . ومنها أن يكبر ويهلل ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو بما شاء ويستقبل البيت على الصفا والمروة . ومنها أن يستلم الحجر الأسود قبل الذهاب إلى السعي يسده فإن لم يستطع فعل ما تقدم بيانه في سنن الطواف ، والأفضل أن يخرج من باب الصفا وهو باب بنى مخزوم ويقسم رجله اليسرى في الخروج ويندب أن يرفع يديه نحو السماء عند الداء على الصفا والمروة ، وإذا أقيمت الصلاة وهو في طوافه أو سعيه صلى وبنى بعد صلاته على ما فعله قبلها ويكره له الحديث في البيع والشراء ونحوه في أثناء السعي والطواف .

وأما شرطه فهو أن يكون بعد الطواف فلو سعى أولا ثم طاف لا يعتد بسعيه ويجب عليه الإعادة ما دام يمكنه .

المالكية — قالوا السعي بين الصفا والمروة ركن للحج كما تقدم وله شروط صحة وسنن ومندوبان وواجب فأما شروط صحته فهي : (أولا) كونه سبعة أشواط فإن سعى أقل منها فلا يجزئته وعليه أن يكمله إلا إذا طال الفصل عرفا وإلا ابتداء من أوله . (ثانيا) أن يبدأ بالصفا فلو بدأ بالمروة فلا يحسب ذلك الشوط ويعتد =

== الذهاب من الصفا الى المروة شوطا والرجوع منها الى الصفا شوطا آخر . (ثالثا)
الموالة بين أشواطه فلو فرق بينها تفريقا كثيرا استأنفه و يغتفر الفصل اليسير كان
يصلى أثناءه على جنازة أو يحصل منه بيع وشراء لا يطول عرفا . (رابعا) أن يكون
بعد طواف سواء كان الطواف ركعا أو غيره فإن لم يفعله بعد طواف فلا يصح وإن
أوقعه بعد طواف صح ولا يطالب بإعادته إن كان الطواف السابق عليه ركعا وهو
طواف الافاضة أو واجبا وهو طواف القدوم، أما إذا أوقعه بعد الطواف المندوب
كطواف تحية المسجد فانه يطالب بإعادته عقب طواف القدوم إن لم يكن وقف
بعرفة وإلا أعاده عقب طواف الافاضة لأن طواف القدوم يفوت بالوقوف وإنما
يعيده على هذا التفصيل مادام بمكة أو قريبا منها فيرجع لاعادته ويعيد طواف الافاضة
لأجله فان تباعد عن مكة بعث هديا ولا يرجع لاعادته وكذلك يعيده على هذا
التفصيل إذا أوقعه عقب الطواف الركن وهو لا يعتقد أنه ركن ولم ينو ذلك أو بعد
الطواف الواجب ولم يعتقد وجوبه ولم ينو .

وأما سننه فهي : (أولا) تقبيل الحجر الأسود قبل أن يخرج له وبعد الطواف
وصلاته ركعتين . (ثانيا) اتصاله بالطواف بأن يفعله عقب الفراغ من الطواف
وركته . (ثالثا) الصعود على كل من الصفا والمروة عند الوصول اليه في كل
شوط وينبغي أن لا يفطر في إطالة الوقوف عليهما كما يفعله الناس . وإنما يسن
الصعود عليهما للرجال وللنساء إن لم يكن هناك زحمة رجال وإلا فلا يصعدن .
(رابعا) الدعاء عليهما بلا حد . (خامسا) اسراع الرجال بين الميادين الأخضرين
فوق الرمل المتقدم في الطواف . والميادين الأخضران عمودان أحدهما تحت منارة
باب على . وثانيهما قبالة رباط العباس . والاسراع المذكور يكون حال ذهابه الى
المروة ولا يسرع في رجوعه على الراجح .

وأما مندوبات السعي فهي الطهارة من الحدث الأصغر والأكبر ومن الخبث
وباق شروط الصلاة الممكنة مندوبة له أما غير الممكنة فلا تسدب كاستقبال القبلة
لعدم تيسره . وليس للسعي سوى واجب واحد وهو المشي للقادر عليه

الحنابلة — قالوا شروط السعي بين الصفا والمروة سبعة : (أحدها) النية .
(ثانيها) العقل . (ثالثها) الموااة بين مرات السعي . (رابعها) المشي للقادر عليه .
(خامسها) أن يكون السعي بعد طواف ولو كان الطواف مندوبا . (سادسها) أن
يكون السعي سبع مرات كاملة وتعتبر المزة من الصفا الى المروة ومن المروة الى
الصفا مرة أخرى وهكذا الى تمام السبعة . (سابعها) أن يقطع المسافة التي بين
الصفا والمروة كلها بأن يلصق عقب رجله بأسفل الصفا ثم يمشي الى المروة الى أن
يلصق أصابع رجله بها ثم يلصق عقب رجله بأسفل المروة عند رجوعه الى الصفا
الى أن يلصق أصابع رجله بأسفل الصفا وهكذا ويفتح بالصفا ويختم بالمروة فان
بدأ بالمروة لم تحسب له تلك المرة وسنن السعي أن يكون متطهرا من الحدث
وانخبت وأن يكون مستور العورة وأن يوالى بين السعي والطواف .

الشافعية — قالوا للسعي شروط ومكروهات، فأما شروطه فهي :
(أولا) البدء بالصفا والتختم بالمروة ويحتسب الذهاب من الصفا الى المروة شوطا
ومن المروة اليه شوطا آخر . (ثانيا) كونه سبعة أشواط يقينا فلو شك في العدد
بقي على الأقل لأنه هو المتيقن ويلزم استيعاب المسافة في كل شرط وأن لا يصرف
سعيه الى غير النسك فلو قصد به المسابقة فقط فلا يصح . (ثالث) أن يقع بعد
طواف الافاضة أو التقدم بشرط أن يتخلل بينهما وقوف بعرفة فلو طاف للتقدم
ثم وقف بعرفة فلا يسمى حينئذ بل يؤخره حتى يفعله بعد طواف الافاضة . وأما
مندوباته فهي : (أولا) أن يخرج اليه من باب الصفا وهو أحد أبواب المسجد
الحرام . (ثانيا) أن يرى الرجل على الصفا حتى يرى الكعبة أما النساء فلا يسن
لهن ذلك إلا اذا خلا المحل عن الرجال الأجانب . (ثالثا) الذكر الوارد عند كل
منهما وهو أن يقول بعد استقبال الكعبة سواء رقى على الصفا أولا : الله أكبر
ثلاثا ثم يقول والله الحمد الله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا لا إله إلا الله
وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء
قدير لا إله إلا الله وحده لا شريك له أنجز وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب =

الركن الرابع من أركان الحج الحضور بأرض عرفة على أى حال من الأحوال سواء كان يقفان أو نائما وسواء كان قاعدا أو قائما وسواء كان واقفا أو ماشيا وله شروط وسنن مفصلة في المذاهب ^(١).

== وحده لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه خالصين له الدين ولو كره الكافرون ثم يدعو بما شاء ويكرر الذكر والدعاء ثلاث مرات . (رابعا) أن يكون متطهرا من الحدث والخبث مستور العورة . (خامسا) عدم الركوب إلا لعذر . (سادسا) أن يهول الرجل في وسط المسافة ذهابا وإيابا وأما في أول المسافة وآخرها فيمشى على حسب عادته كما أن المرأة لا تهول مطلقا . (سابعا) أن يقول في حال سعيه رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم . (ثامنا) اتصافه بالطووف واتصال أشواطه بعضها ببعض من غير تفريق ويكره الوقوف أثناءه بغير عذر وتكراره وصلاة ركعتين بعده بقصد أنهما سنة للسعي .

(١) الشافعية — قالوا للوقوف بعرفة شروط وسنن، أما شروطه فهي : (أولا) أن يكون ذلك الحضور في وقته ، ووقته من زوال شمس اليوم التاسع من ذى الحجة إلى فجر يوم النحر ويكنى الحضور من ذلك الوقت ولو لحظظة . (ثانيا) أن يكون الحاج أهلا للعبادة بأن لم يكن مجنونا ولا سكران زائل العقل فإن كان مجنونا أو سكران زائل العقل لم يميزه ذلك الحضور عن الفرض ، وأما المعنى عليه فهو كالمجنون إن لم ترجع إفاقته وإلا ظل محروما إلى أن يفيق من الانغماء .

وأما سننهُ : فمنها أن يقف في موقف النبي صلى الله عليه وسلم عند الصخرات الجبار التي في أسفل جبل الرحمة إن سهل عليه ذلك وإلا اكتفى بالقرب منها بحسب الامكان وهذا للرجال . أما النساء فيندب لهن الجلوس في حاشية الموقف إلا أن يكون لهن هودج ونحوه فإن الأولى لهن حينئذ الركوب فيه ، ومنها الآثار من الدعاء والذكر والتهليل كأن يقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم اجعل في قلبي نورا وفي بصرى نوراً اللهم ==

== اشرح لي صدري ويسر لي أخرى اللهم لك الحمد كالذي نقول وخيرا مما نقول .
وينسحب غير ذلك من الأدعية المعروفة ويكرر كل دعاء ثلاثا ويفتح بالتحميد
والتهجد والتسبيح والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ويتمثل ذلك مع التأمين
ويكثر من البكاء ومن قراءة سورة الحشر . ومنها أن يحرص على أكل الحلال وعلى
خلوص النية ومزيد الخضوع والانكسار . ومنها رفع يديه (ولا يجاوزهما رأسه)
وأن يبرز للشمس إلا لعذر وأن يفرغ قلبه من الشواغل قبل دخول وقت الوقوف
وأن يتجنب الوقوف في الطريق . ومنها أن يكون متطهرا من الحدث والخبث مستورا
العورة مستقبلا القبلة وأن يكون راجيا إن أمكن وأن لا ينهر السائل أو يحتقر أحدا
من خلق الله وأن يترك الخاصصة والمشائمة . ومنها أن يقف بعرفة الى الغروب
ليحصل الجمع بين الليل والنهار .

الحففة — قالوا للحضور بعرفة شرط وواجب وسنن . أما شرطه فهو أن
يكون في وقته الشرعي وهو من بعد زوال شمس اليوم التاسع من شهر ذي الحجة الى
بخر يوم النحر ولا يشترط النية ولا العلم ولا العقل فمن حضر في عرفة في هذا الوقت
صح حجه سواء أكان نائما أم لا ، غلبا بأنه في عرفة أو جاهلا ، عاقلا أو مجنونا
أو منعي عليه أو نائما أو يقظان . وأما واجبه فهو أن يمتد الى غروب الشمس إن
وقب نهارا أما إن وقف ليلا فلا واجب عليه ، فإذا وقف بالنهار ودفع من عرفة
قبل غروب الشمس فعليه دم . وأما سننه فهي الاغتسال . وأن يطيب الامام
خطبتين . وأن يجمع الحاج بين صلاة الظهر والعصر بالشروط المتقدمة في مبحث
الصلاة ، وأن يجعل الوقوف عقبهما ، وأن يكون مفطرا ، وأن يكون متوضئا ،
وأن يقف على راحته ، وأن يكون وراء الامام قريبا منه بقدر إمكانه ، وأن يكون
حاضرا القلب فارغا من الأمور الشاغلة عن الدعاء ، وأن يقف عند الصخرات السود
وهي موقف النبي صلى الله عليه وسلم فإن تصدرك الوقوف عندها اجتهد أن يكون
قريبا منها بقدر الامكان ، وأن يرفع يديه مبسوطتين ويدعو بعسد الحمد والتبجيل
والتكبير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ويبقي في موقفه ويكثر الاستغفار ==

= لنفسه ولوالديه وللمؤمنين والمؤمنات ، وأن يستمر في التلبية والتهليل والتسبيح والثناء على الله بالخشوع والتذلل والاخلاص ، وأن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ، وأن يدعو بقضاء الخوائج لغروب الشمس ولا يتقيد بصيغة خاصة في دعائه بل يدعو بما شاء . والأفضل أن يكون أكثر دعائه لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لا نعبد إلا إياه ولا نعترف ربا سواه اللهم اجعل في قلبي نورا وفي سمعي نورا وفي بصري نورا اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري اللهم هذا مقام المستجير العائذ من النار أجزني من النار بقولك وأدخلني الجنة برحمتك يا أرحم الراحمين اللهم إني هديني للإسلام فلا تنزع عني ولا تنزعني عنه حتى تقبضني وأنا عليه . والسنة أن يخفي صوته بالدعاء .

الحنابلة — قالوا للحضور بعرفة شروط وواجبات وسنن . أما شروطه فمنها أن يكون الحضور إلى عرفة باختياره فلا يصح حضور من أكره على الوقوف ، ومنها أن يكون أهلا للعبادة فلا يصح الحضور من مجنون ولا سكران ولا مغنى عليه ، ومنها أن يكون في الوقت المعتبر له شرعا وهو من فجر اليوم التاسع من شهر ذي الحجة إلى فجر اليوم العاشر وهو يوم النحر ، ويميزته الوقوف ولو لم يعلم بأن المكان الذي وقف فيه من عرفة ولو لم يعلم بأن هذا الزمن هو زمن الوقوف فتى صادف المكان والزمن صح وقوفه ولو لم يعلم بهما . وأما واجبه فهو حضوره بعرفة جزءا من الليل إذا كان قد وقف نهارا وأما من جاء الجبل ليلا فإنه يميزه الحضور في وقته المذكور ولا شيء عليه .

وأما سننه فمنها أن يقف على راحلته ، وأن يستقبل القبلة ، وأن يكون عند الصخرات وجبل الرحمة ولا يطلب صعوده ، وأن يرفع يديه عند الدعاء ، وأن يكثر الدعاء والاستغفار والتضرع وإظهار الضعف والافتقار وبلغ في الدعاء ولا يستبطئ الاجابة ويكرر كل دعاء ثلاث مرات ويكثر من قول لا إله إلا الله وحده لا شريك له =

— له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير اللهم اجعل في قلبي نورا وفي بصري نورا وفي سمعي نورا ويسر لي أمري .

المالكية — قالوا من أركان الحج الحضور بعرفة بأى جزء منها على أى حال كان سواء لبث بها أو مرّ إلا أنه إن كان مارا شرط فيه أمران : (الأول) العلم بأنها عرفة فلو مرّ بها جاهلا لا يكفيه ذلك . (الثانى) أن ينوى بمروره الحضور فلو مرّ بها ولم ينو ذلك فلا يكفيه وأما غير المساء وهو من لبث بها فلا يشترط فيه شيء من ذلك فيكفى مكنته بها وهو نائم أو مغنى عليه وقد تقدّم أن الركن هو الحضور لحظة من الليل من غروب شمس اليوم التاسع من ذى الحجة الى طلوع الفجر وواجب الركن الطمأنينة في حضوره فإذا لم يطمئن لزمه دم كما يجب الوقوف في نهار التاسع بعد الزوال الى الغروب فإذا تركه بغير عذر فعليه دم فالحضور بعرفة نوطان ركن يفسد الحج بتركه وواجب يلزم في تركه دم فالأول لحظة من غروب شمس يوم عرفة الى طلوع فجر يوم النحر، والثاني لحظة من زوال شمس يوم عرفة الى غروب الشمس من ذلك اليوم .

ويجزئ الوقوف بأى جزء من عرفة كان ولكن الأفضل الوقوف بمحل وقوفه عليه الصلاة والسلام وذلك عند الصخرات العظام المنبسطة في أسفل جبل الرحمة ويندب السير لعرفة بعد طلوع الشمس من اليوم التاسع . وأن ينزل اذا وصلها بالمحل المعروف بخرمة . والاعتسال للوقوف والتذرع والابتهال الى الله تعالى بالدعاء والتطهر من الحدث والركوب والقيام للرجال إلا لعذر . وأما النساء فلا يندب لهن القيام، ويستحب الجمع بين صلاتي الظهر والعصر بعرفة تقديمًا وأن يخطف الامام خطبتين يعلم الناس فيهما ما يفعل بعرفة الى آخر الحج وتكون الخطبتان إثر زوال الشمس من اليوم التاسع ثم يؤذن ويقام للظهر وهو على المنبر ثم ينزل فيصلي بالناس الظهر ثم يؤذن ويقام ثانيًا للعصر ثم يصلونها بهم ويجمع هذا الجمع ولو كان اليوم يوم جمعة فلا جمعة في هذا اليوم ثم ينصرف الناس بعد الصلاة للوقوف الى الغروب فإذا غربت الشمس ودخل الليل وهم بعرفة فقد حصل الركن كما حصل الواجب بالحضور نهارا .

واجبات الحج

تقدم لك أن تلحج شروطاً وأركاناً وواجبات وسنناً، وقد سبق الكلام في شروطه وأركانه وما يتعلق بكل ركن منها من شروط وواجبات وسنن . وهناك واجبات أخرى عامة للحج مبنية في المذاهب ^(١) .

(١) الشافعية — قالوا واجبات الحج العامة خمسة : (الأول) الاحرام من الميقات على التفصيل المتقدم . (الثاني) الوجود بمزدلفة ولو لحظة بشرط أن يكون ذلك في النصف الثاني من الليل بعد الوقوف بعرفة ولا يشترط المكث بل يكفي مجزئ المرور بها سواء أعلم بأنها المزدلفة أم لا . (الثالث) رمي الجمار بأن يرى جمرة العقبة وحدها يوم النحر والجرات الثلاث كل يوم من أيام التشريق الثلاثة التي هي عقب يوم النحر ويدخل وقت الرمي بانتصاف ليلة النحر بشرط تقدم الوقوف ويمتد وقته الى آخر أيام التشريق ولا بد من تحقق معنى الرمي فلو وضع الحجر في الرمي لم يعتد به، وكذا لا بد من قصد مكان الرمي فلا يجزئ الرمي في الهواء وإن وقع في الرمي ولا يجزئ الرمي إلا إذا تحقق إصابة الرمي . والرمي المعتبر شرعاً هو ما كان باليد لا بقوس ونحوه فانه لا يجزئه إلا لمدرك ولا يجزئ في الرمي، إلا الحجر . أما اللؤلؤ والملح والآجر ونحوه فلا يجزئ ولا بد أن يجزم الراي بأنه رمي سبع حصيات في كل جمرة من الجمرات الثلاث وذلك في اليوم الثاني والثالث والرابع من أيام العيد كما أنه لا بد أن يتحقق رمي سبع حصيات في جمرة العقبة وهي التي تكون في يوم العيد فان شك كل حتى يتحقق السبع . ويشترط في السبع حصيات أن ترمي في سبع مرات . أما لورماها على غير ذلك فلا تحسب إلا واحدة ولا بد من الترتيب بين الجمرات الثلاث التي يرميها أيام التشريق فيبدأ برمي الجمرة التي تلى مسجد انخيف ثم الوسطى ثم العقبة فلا ينتقل الى واحدة إلا بعد تمام ما قبلها . وسنن الرمي : منها الاعتسال له كل يوم، ومنها تقديم الرمي أيام التشريق على صلاة الظهر، ومنها المرافاة بين الرميات وبين الجمرات، ومنها أن يكون الرمي باليد اليمنى إن سهل، ومنها غسل =

= الحصى إن احتملت نجاسة، ومنها أن يكون الجمر صغيراً أقل من الأنملة، ومنها إبدال التلبية بالتكبير عند أول حصاة يرميها، ومنها أن يرى راجعاً إذا أتى من منى راجعاً، ومنها أن يرى بمحصات جديدة لم يرم هو ولا غيره بها . وكره مخالفة شيء من تلك السنن . (الرابع) من واجبات الحج المبيت بمنى ويشترط فيه أن يكون معظم الليل من ليلتي أيام التشريق الثلاثة لمن لم يتعجل أما من أراد أن يتعجل ويخرج من منى إلى مكة في اليوم الثاني من أيام التشريق وهو الثالث من أيام العيد فيسقط عنه المبيت بمنى ليلة الثالث من أيام التشريق والرمي فيه لقوله تعالى ﴿ فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ﴾ الآية بشرط أن يخرج من منى قبل غروب الشمس من اليوم الثاني فلو غربت عليه الشمس وهو بمنى تعين عليه المبيت ليلة الثالث والرمي فيه إلا إذا كان تأخيرها لعذر ويشترط بلجواز الخروج المذكور أن يكون بنية مقارنة له فلو خرج من غير نية لزمه العود . وأن لا يعزم على العود حال خروجه فلو خرج عازماً على العود لزمه العود ولا تفيد نية الخروج . وانما يجب المبيت بمنى ليلتي الرمي على غير المعذور . أما المعذور كعاهة الابل وأهل السقاية بمكة أو بالطريق ومن خاف على نفسه وماله من المبيت فخص له في ترك المبيت ولا يلزمه . أما الرمي فلا يسقط . (الخامس) التباعد عن محرمات الاحرام السابقة .

الحنيفة — قالوا واجبات الحج الأصلية خمس : (أولاً) السعي بين الصفا والمروة . (ثانياً) الحضور بمزدلفة ولو ساعة قبل الفجر فلو ترك الحضور بالمزدلفة قبل طلوع الفجر لزمه دم إلا إذا كانت به علة أو مرض فلا شيء عليه . (ثالثاً) رمي الجمار لكل حاج وسيأتي بيانه . (رابعاً) الحلق أو التقصير . (خامساً) طواف الصدر وأما ما عدا ذلك من الواجبات فهي متعلقة بكل واجب من هذه الواجبات الأصلية أو متعلقة بشرط أو ركن على حدته وقد علمت مما تقدم واجبات الطواف وواجبات السعي وواجبات الوقوف وبق من الواجبات الترتيب بين الرمي والحلق، والذبح يوم النحر، وتوقيت الحلق بالزمان والمكان ، والضابط أن كل ما يترتب على تركه دم فهو واجب وسيأتي بيان كل ما يترتب على تركه دم في مبحث جناية الحج . =

== الحنابلة — قالوا للحج واجبات سبعة : (الأول) الإحرام من الميقات المعتبر شرعا . (الثاني) وقوفه بعرفة الى الغروب اذا وقف نهارا . (الثالث) المبيت بالمزدلفة ليلة النحر على غير السقاة والرعاة ويتحقق بالوجود بها في أى لحظة من النصف الثانى من الليل . (الرابع) المبيت بمنى على غير السقاة والرعاة ليلالى أيام التشريق . (الخامس) رمى الجمار على الترتيب بأن يبدأ بالتي تلى مسجد الخيف ثم بالوسطى ثم بجرة العقبة ، ولا يحرزى فى الرمي أن يرى بمحصة صغيرة جدا أو كبيرة ولا بما رمى بها غيره ولا يحرزى أيضا بغير الحصى كجوهر وذهب ونحوهما ويستترط رمى الحصى فلا يكفى وضعه فى المرمى بدون رمى ويستترط كون الرمي واحدة بعد واحدة الى تمام السبع فلورمى أكثر من واحدة فى مرة واحدة حسب ذلك واحدة ويستترط أيضا أن يعلم وصول الحصى الى المرمى فلا يكفى ظن الوصول ، ولو رمى حصاة ووقعت خارج المرمى ثم تدرجت حتى سقطت فيه أجزأته وكذا إن رماها فوقعت على ثوب انسان فسقطت فى المرمى ولو بدفع غيره أجزأته أيضا ، ووقته من نصف ليلة النحر لمن وقف قبله بعرفة ولا يصح الرمي فى أيام التشريق إلا بعد الزوال . (السادس) الحلق أو التقصير . (السابع) طواف الوداع .

المالكية — قالوا واجبات الحج العامة التى لا تخص ركا من أركانه أمور : منها التزول بمزدلفة بقدر حط الرحال بعد أن يدفع من عرفة ليلا وهو سائر الى منى إذا لم يكن عنده عذر وإلا فلا يجب عليه التزول بها ، ومنها تقديم رمى جرة العقبة فى اليوم العاشر على الحلق وطواف الإفاضة فلو حلق قبل الرمي أو طاف للإفاضة قبله فعليه دم . وأما تقديم الرمي على النحر وتقديم النحر على الحلق وتقديم الحلق على طواف الإفاضة فهو مندوب فالمطلوب فى يوم النحر أربعة أمور : رمى جرة العقبة . نحر الهدى أو ذبحه . الحلق . طواف الإفاضة وتفعل على هذا الترتيب . ورمى جرة العقبة فى ذاته واجب ووقته من طلوع فجر يوم النحر ويندب أن يكون بعد طلوع الشمس الى الزوال ويكره تأخيرها عنه ، ومنها الرجوع للبيت بمنى بعد طواف الإفاضة فيبيت بها ثلاث ليال وجوبا وهى ليلة الثانى ==

= والثالث والرابع من يوم النحر إن لم يتعجل أما إذا تعجل فكفيه المبيت ليلتين ويسقط عنه البيات ليلة الرابع والرّبي في ذلك اليوم بشرط أن يجاوز بحرة العقبة قبل غروب اليوم الثالث وإلا تعين عليه المبيت بها ليلة الرابع والرّبي فيه . ومنها رمى الجمار في أيام التشريق الثلاثة بعد يوم عيد النحر يرمى في كل يوم ثلاث جمرات كل منها بسبع حصيات . ووقت الرّبي في كل يوم منها من زوال الشمس إلى الغروب فلو قدم الرّبي على الزوال لا يكفي وعليه دم إن لم يعده بعد الزوال وإن أخره إلى الليل أو إلى اليوم الثاني فعليه دم ويندب أن يكون في كل يوم قبل أن يصلي الظهر ويستترط في صحة الرّبي أمور :

(أولاً) أن يبدأ برمي الجمرة الكبرى وهي التي تلى مسجد منى ثم الوسطى التي في السوق ثم يختم بالعقبة وليس في يوم النحر سوى رمي بحرة العقبة كما تقدم . (ثانياً) أن يكون ما يرمى به من جنس الحجر فلورمي بطين لا يكفي . (ثالثاً) ألا يكون صغيراً جداً كالقلمعة بل يكون كالحصي الذي يتحاذف به الصبيان وقت اللعب . يجعل الشخص الحصى بين السبابة والإبهام من يده اليسرى ثم يحذفها بسبابة اليمنى فلورمي بصغير جداً لا يجزئ ، وإن رمى بكبير أجزأ مع الكراهة ولا يشترط طهارة ما يرمى به فلورمي بمتنجس أجزأه وتنب أن يعيده بظاهر . (رابعاً) أن يكون الرّبي باليد فلورمي برجله لا يكفي . ويندب أن يكون الرّبي بيده اليمنى إن كان يحسن الرّمي بها ، ومن الواجبات الحلق فلو تركه لزمه دم وكذا يلزمه دم إذا أخره حتى رجع لبلده أو أخره عن أيام التشريق ولم يفعله بمكة أما إذا فعله بها ولو بعد أيام التشريق فلا دم عليه ويجزئ عن الحلق التقصير بالنسبة للرجل وخالف السنة . وأما المرأة فالواجب في حقها التقصير ولا تحلق لأنه مثله وكيفية التقصير بالنسبة لها أن تأخذ قدر الأئمة وأما الرجل فيأخذ الشعر من قرب أصله وجذوره فلو أخذ من أطرافه كما تفعل المرأة أجزأه ذلك وأساء .

ومن واجباته الفدية وهدي للفساد وهدي للقران أو التمتع وسياى بيانها عند الكلام عليها .

سنن الحج

أما سننه فكثيرة : منها ما يتعلق بالإحرام ، ومنها ما يتعلق بالطواف ، ومنها ما يتعلق بالسعى ، ومنها ما يتعلق بالوقوف . وقد تقدم جميع ذلك في المباحث السابقة وقيت سنن أخرى مفصلة في المذاهب ^(١) .

(١) الحنفية — قالوا بقى سنن : منها المبيت بمنى في ليالي أيام النحر ، ومنها المبيت بمزدلفة ليلة النحر بعد الخروج من عرفة ، ومنها أن يذهب من مزدلفة إلى منى قبل طلوع الشمس ، ومنها الترتيب بين الجمار الثلاث . وقد تقدم لك أن أصل رمي الجمار واجب ، وكيفيته أن يرى يوم النحر جمة العقبة من بطن الوادي بسبع حصيات ونحوها مما يجوز عليه التيمم ولو كفا من تراب فانه يقوم مقام الحصاة الواحدة ، ولا يجوز الرمي بخشب وعنبر ولؤلؤ وذهب وفضة وجوهر وبر ونحو ذلك لأنه ليس من جنس الأرض ويكره أخذ الحصاة ونحوها من عند الجمة كما يكره نزعها أن يرى أكثر من سبع حصيات . ويسن في الرمي أن يكون بين الرمي وبين الجمة (أى المكان الذى يرمى فيه الحصى) خمسة أذرع وأن يمسكها برؤس أصابعه فان رماها وزلت على رجل أو حمل فان وقعت بنفسها بقرب الجمرة جاز أما إن وقعت فى مكان الجمة بفعل ذلك الرجل أو الحمل أو وقعت فى مكان بعيد عن الجمرة فانها لا تجزئه ويرمى غيرها وجوبا (ويقدر البعد بثلاثة أذرع) ، وأن يكبر مع رمي كل حصاة بأن يقول بآسم الله أكبر ويقطع التلبية لأولها ويكره أن يتخذ حجرا واحدا يكسره إلى حصى صغير يرمى به . ووقت أداء رمي جمة العقبة بغير يوم النحر إلى بغير اليوم الثانى منه فان قدمه عن ذلك لا يجزئه وإن أخره عن ذلك لزمه دم ويستحب أن يكون هذا الرمي بعد شروق الشمس إلى الزوال ويباح بعد ذلك إلى الغروب ويكره بالليل كما يكره بعد بفر النحر إلى طلوع الشمس ثم يرمى ثانى يوم النحر الجمار الثلاث . ويسن أن يبدأ برمي الجمة الأولى وهى التى تلى مسجد الخيف ثم بالجمة الوسطى ثم بجمة العقبة وفى كل منها يرمى سبع حصيات بالكيفية =

= المتقدمة فان عكس هذا الترتيب بأن رى الجمرة الوسطى مثلا قبل الجمرة الأولى سن له إعادة الرى . ويسن أن يقف بعد أن يتم الرى الذى بعده رى آخر بمقدار قراءة ثلاثة أرباع جزء من القرآن (ثلاث ساعة تقريبا) . ووقت الرى فى اليوم الثانى والثالث هو من بعد الزوال إلى الغروب ويكره فى الليل إلى الفجر وقبل الزوال لا يجوز وبعد فجر اليوم الثانى يلزمه دم بالتأخير . ويدعو لنفسه أو لغيره بما شاء رافعا يديه نحو القبلة أو نحو السماء ثم يرى كذلك فى ثالث أيام النحر وكذا فى تاليه إن بقى هناك . ويجوز له أن يرمى ماشيا أو راكبا والأفضل فى رى الأولى والوسطى أن يكون ماشيا وفى رى جمره العقبة أن يكون راكبا . ولحج آداب أيضا وهى كثيرة : منها أن يقضى ديونه قبل حجه، ومنها أن يستشير ذا رأى فى سفره ذلك العام الذى يريد فيه أداء الحج، ومنها أن يستخير الله تعالى وسنة الاستخارة أن يصل ركعتين بسورة الإخلاص بعد أتم الكتاب ويدعو بدعاء الاستخارة المأثور ثم يبدأ بالتوبة وإخلاص النية ورد المظالم، ومنها أن يستسمح خصومه وكل من له معه معاملة، ومنها أن يقضى ما قصر فيه من العبادات، ومنها أن يتجرد من الزياء والسمة والفخر، ومنها أن يجتهد فى تحصيل النفقة الحلال فانه لا ثواب للحج بالمسالك الحرام وإن سقط به الفرض حتى ولو كان المسالك مفصوبا، ومنها أن يتخذ رفقا صالحا يذكره إن نسى ويصبره إذا جزع ويعينه إذا عجز، ومنها أن يجعل خروجه يوم الخميس وإلا فيوم الاثنين فى أول النهار من أول الشهر، ومنها أن يودع أهله وإخوانه ويستسمحهم ويطلب دعاءهم ويذهب إليهم لذلك ؛ وأما هم فيسن لهم أن يذهبوا إليه عند قدومه، ومنها أن يصلى ركعتين قبل أن يخرج من بيته وبعد الرجوع إلى بيته ويقول عقب الصلاة حين يخرج اللهم إليك توجهت وبك اعتصمت وعليك توكلت اللهم أنت تقى وأنت ربانى اللهم أكفنى ما أهمنى وما لا أهم به وما أنت أعلم به منى عز جارك ولا إله غيرك اللهم زدنى التقوى وأعفر لى ذنوبى ووجهنى الى الخير آمين توجهت إلى أعوذ بك من وعاء السفر وكتابة المتقلب والخور بعد الكور وسوء النظر فى الأهل والمال .

=

= وإذا خرج يقول باسم الله ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم توكلت على الله اللهم وفقني لما تحب وترضى وأحفظني من الشيطان الرجيم وبقراءة آية الكرسي وسورة الإخلاص والمعوذتين. وإذا ركب الدابة يقول باسم الله والحمد لله الذي هدانا للإسلام وعلمنا القرآن ومنّ علينا بمحمد صلى الله عليه وسلم الحمد لله الذي جعلني من خير أمة أخرجت للناس سبحان الذي نتغزلنا هذا وما كنا له مقرنين وإنا إلى ربنا لمنقلبون الحمد لله رب العالمين .

الشافعية — قالوا سنن الحج كثيرة : منها المبيت بمنى ليلة عرفة وانما كان سنة لأن المقصود منه الاستراحة بخلاف المبيت ليالى التشريق فانه واجب كما تقدم ، ومنها سرعة السير فى بطن وادى محسر (وهو مكان فاصل بين مزدلفة ومنى) سعى بذلك لأنه حصر أى عجز فيه الفيل الذى أراد أبرهة هدم الكعبة به وهو المذكور فى الآية ، ومنها الخطب المستنونة فيه وهى أربع : (أحداها) يوم السابع من ذى الحجة وهى خطبة مفردة يخطبها الإمام أو نائبه كأمير الحج بعد صلاة الظهر بالمسجد الحرام يفتتحها بالتكبير إن كان غير محرم وبالتلبية إن كان محرم والأفضل أن يكون الخطيب محرم . (ثانيها) يوم عرفة بتمرة قبل صلاة الظهر وهما خطبتان . (ثالثها) يوم النحر بمنى وهى واحدة بعد صلاة الظهر . (رابعها) يوم النفر الأول بمنى وهى واحدة بعد الظهر وينبئ للخطيب أن يعلم الناس فى كل الخطب المذكورة ما يكون بعد كل خطبة من أعمال الحج ، ومن السنن حلق الرجل وتقصير الأئني ، ومنها الوقوف بالمشعر الحرام وهو جبل فزح (بوزن عمر) يذكرون الله تعالى عنده ويدعون ربهم الى الإسفار مع استقبال القبلة ، ومنها أن لا يتعجل من منى بل يبقى بها جميع ليالى التشريق ، ومنها الذكر المسنون كأن يقول عند رؤية البيت اللهم بيتك الحرم ويقول فى أول طوافه ما تقدم أيضا ويقول قبالة البيت اللهم بيتك الحرم حرمك والأمن أمنك وهذا مقام العائذ بك من النار ويقول بين الركنين اليمانيين ربنا آتانا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقتنا عذاب النار ويقول فى الرمي اللهم حجنا مبرورا وذنبنا مغفورا وسعيام مشكورا ويقول فى السعى رب اغفر وارحم وتجاوز =

= عما تعلم انك أنت الأعز الأكرم، ومنها أن يقضى ديونه قبل حجه، ومنها إرضاء خصومه . وأن يتوب من جميع المعاصي . وأن يتعلم كيفية الحج وأن يستمع كل من كان بينه وبينه معاملة أو مصاحبة، ومنها أن يكتب قبل سفره وصية ويشهد عليها . وأن يطلب رفيقا صالحا موافقا راغبا في الحج وأن يكثر من الزاد والنفقة ليواسي منه المحتاجين ، ومن السنن الإكثار من الصلاة والطواف والاعتكاف في المسجد الحرام كلما دخله ، ومنها دخول الكعبة والصلاة فيها ولو نفلا، ومنها الإكثار من شرب ماء زمزم مع التضلع منه مستقبلا القبلة عند شربه فاقبالا اللهم اني بلغني عن نبيك صلى الله عليه وسلم ؛ أنه قال : « ماء زمزم لما شرب له » وأنا أشربه لسعادة الدنيا والآخرة اللهم فاقبل ثم يسمي الله تعالى : ويشرب ويتنفس ثلاثا ويسن الدخول الى البئر والنظر فيها والتزج منها بالدلو ونضح وجهه ورأسه وصدره بآثارها ويترقد منها عند سفره .

المالكية - قالوا للحج سنن ومنذوبات . فأما سننهم فهي : (أولا) الخطبتان بعد الزوال بمسجد عرفة كما تقدم . (ثانيا) جمع الظهر والعصر به جمع تقديم كما تقدم . (ثالثا) قصر الظهر والعصر المذكورين لغير أهل عرفة . وأما هم فلا يقصرون . (رابعا) جمع المغرب والعشاء بمزدلفة بعد الدفع من عرفة اليها وهذا الجمع يكون تأخيرا في وقت العشاء وإنما يسن لمن وقف بعرفة مع الامام ثم سار الى المزدلفة مع الناس أو لم يسر معهم وهو قادر عليه فان لم يقف مع الامام فلا يجمع بينهما بل يصلي كل صلاة في وقتها وإذا لم يسر مع الناس لعجزه عن السير معهم فانه يؤخر المغرب ويجمعها مع العشاء عند دخول وقتها في أى مكان شاء . (خامسا) قصر العشاء لغير أهل مزدلفة فالجمع بعرفة ومزدلفة سنة لكل حاج ولو كان من أهلها والقصر إنما يسن لغير أهل الحبل الذي فيه القصر . (سادسا) تقليد الهلدي . (سابعا) الإشعار وقد تقدم بيان معناهما وبيان ما يقلد وما يشعر من الأنعام وما لا يقلد منها ولا يشعر . ومن السنن غير ذلك مما تقدم في خلال الأركان . وأما مندوباته فهي التزول بذى طوى لمن وصل مكة ليلا فيبيت بها ليدخل مكة نهارا =

== ضحوة والغسل لمن دخلها إن لم يكن حائضاً أو نفساء . أما هما فلا يندب لها الغسل لأنه للطواف بالبيت ولا يصح منهما كما تقدم ، والدعاء بعد تمام الطواف ، والإكثار من شرب ماء زمزم بنية حسنة فقد ورد « ماء زمزم لما شرب له » .

وتنقل ماء زمزم ، والوقوف مع الناس بعرفة ، والدعاء ، والتضرع حال الوقوف إلى الغروب ، واليات بمزدلفة ليلة العاشر من ذي الحجة ، وأرتحال منها إلى منى بعد صلاة الصبح وقبل الإسفار ، ووقوفه بالمشعر الحرام مستقبلاً يدعوه الله تعالى : ويثني عليه للإسفار ، والاسراع بهطن محسر (وهو واد بين مزدلفة ومنى قدر رمية حجر) سمي بذلك لحسر أصحاب القيل ونزول العذاب عليهم فيه كما في سورة القيل وإنما يندب الاسراع فيه لغير المرأة . وأما المرأة فلا يندب لها إلا إذا كانت راكبة ، ومنها رمى جمره العقبة حين وصوله إلى منى وبعد طلوع الشمس كما تقدم . والمشى في غير جمره العقبة ، والتكبير مع كل حصاة يرميها ، وتنايع الحصيات حال الرمي بأثر لا يفصل بين رمي بعضها والبعض الآخر ، والتقاط الحصيات التي يرميها بنفسه ، وفعل الذبح والحاق قبل الزوال يوم العيد ، وتأخير الحلق عن الذبح ، وفعل طواف الإفاضة في ثوبي إحرامه وعقب حلقه ، ووقوفه عقب رمي الجمرتين الأوليين وهما الكبرى والوسطى للدعاء ، وجعل الجمره الأولى خلفه ، ونزول غير المستعجل بالمحصب (وهو واد يكثر فيه الحصى جهة مقبرة مكة عند كداء) فإذا رجع من منى إلى مكة بعد رمي اليوم الرابع ندب له النزول بهذا المكان قبل أن ينزل مكة فإذا نزل به أقام حتى يؤدى به أربع صلوات وهي من الظهر إلى العشاء فيؤخر صلاة الظهر ليقعها به إن لم يخف خروج وقتها الاختيارى . وإنما يستحب النزول به إن لم يصادف رجوعه يوم الجمعة وإلا فينزل إلى مكة ولا يعرج عليها كما لا يستحب النزول به لمن تعجل وخرج من منى بعد رمي الثاني من أيام التشريق ، وطواف الوداع لمن أراد الخروج من مكة وقد تقدم ومن المنذوب بات عدا ذلك ما تقدم في الأركان .

الحنابلة --- قالوا بقي من مسنونات الحج أمور : منها المبيت بمنى ليلة التاسع من ذي الحجة ، ومنها خطبة الامام للحجاج يوم الثامن من ذي الحجة بالمسجد الحرام ==

مبحث ما يترتب على ارتكاب محظور من المحظورات

المتقدمة من الجزء

المحظورات في الحج أنواع : منها ما يفسده ، ومنها ما يترتب عليه هدى أو فدية أو غيرهما . وفي كل ذلك تفصيل في المذاهب ^(١) .

= ويوم عرفة بها ويوم الأضحي بمنى ، ومنها استمرار التلبية الى رمى جمرة العقبة ومنها غير ذلك كاستقبال القبلة حال رمى الجمار .

(١) الحنابلة — قالوا الأمور المحظورة على المحرم تنقسم الى أقسام :
(الأول) ما يوجب الفدية . (الثاني) ما يوجب الإطعام . (الثالث) ما يوجب القيمة . (الرابع) ما لا يوجب شيئاً ، فأما ما يوجب الفدية فينقسم الى قسمين :
(الأول) ما يوجبها على التخيير . (الثاني) ما يوجبها على الترتيب فالذى يوجبها على التخيير أمور : (١) لبس المخيط أو المحيط . (٢) استعمال الطيب . (٣) تقطية الرجل رأسه أو الأتقى وجهها . (٤) إزالة أكثر من شعرتين من الجسد أو أكثر من ظفرين . فكل واحد من هذه فيه فدية على التخيير بين ثلاثة أشياء ، فلما أن يذبح شاة سنّها ستة أشهر على الأقل إن كانت من الضأن وستة إن كانت من المعز . وإما أن يصوم ثلاثة أيام . وإما أن يطعم ستة مساكين لكل واحد منهم مدّ من برا أو نصف صاع (مدان) من تمر أو زبيب أو شعير أو أقط ، ومما يوجب الفدية على التخيير جزاء الصيد ، والصيد إما أن يكون له مثل من النعم أو لا يكون فإن كان له مثل فيخبر في فديته بين ثلاثة أشياء ذبح المثل وإعطاء لحمه لفقراء الحرم في أى وقت شاء ، وتقديم المثل بالحلل الذى تلف فيه الصيد ويكون التقديم بدراهم ثم يشتري بها طعام من الأصناف السابقة ويعطى كل مسكين مداً من بر ومدّين من غيره كما تقدّم ، وصيام أيام بعدد الأمداد بحيث يكون كل يوم بلل ما يعطى من الطعام لكل مسكين فإن بقى أقل من إطعام مسكين صام عنه يوماً كاملاً ، وإن لم يكن له مثل فيخبر في فديته بين الأمرين الأخيرين إطعام القيمة والصيام . وأما ما يوجب =

= الفدية على الترتيب فهو الوطء قبل التحلل الأول من الحج، والتحلل الأول يحصل بثنتين من ثلاثة وهي رمى جرة العقبة والحلق أو التقصير وطواف الزيارة، ومثل الوطء الانزال بتكرار النظر أو بالمباشرة لغير الفرج أو بالتقبيل أو باللس بشموة قبل التحلل الأول، فإذا حصل الوطء أو الإنزال بواحد مما ذكر وجب عليه ذبح بدنة من الإبل سنها خمس سنين، فإن لم يجد بدنة صام عشرة أيام . ثلاثة قبل الفراغ من أعمال الحج . وسبعة بعد الفراغ منها . والمرأة كالرجل فيما يترتب على الوطء والإنزال إن كانت طائفة . وأما المباشرة بدون إنزال فتوجب الفدية على التخيير بين الأنواع الثلاثة المتقدمة وهي ذبح الشاة أو إطعام ستة مساكين أو صوم ثلاثة أيام وكذا الإماء بنظرة بدون تكرار وكذا إذا حصل الوطء بعد التحلل الأول وقد تقدم بيانه، وإذا جاوز الشخص ميقاته بلا إحرام أو ترك شيئاً من واجبات الحج كرمى الجمار فعليه الفدية على الترتيب بأن يذبح شاة فإن لم يجدها صام عشرة أيام ثلاثة في الحج وسبعة بعده كما تقدم . وأما ما يوجب الإطعام فهو قص ظفرين أو أقل وإزالة شعرتين أو أقل فيجب في الظفر الواحد أو بعضه وفي إزالة الشعرة الواحدة أو بعضها إطعام مسكين واحد مداً من بر أو نصف صاع من غيره كما تقدم وفي الظفرين أو الشعرتين إطعام مسكيتين . وأما ما يوجب القيمة فهو كسر بيض الصيد وقتل الجراد فإذا كسر بيضاً أو قتل جراداً فعليه قيمة كل منهما يتصدق بها في محل الإتلاف . وأما ما لا يوجب شيئاً فهو قتل القمل وعقد النكاح، وقد سبق أنه يحرم على الحرم قطع شجر الحرم وحشيشه إلا ما استثنى فإن فعل شيئاً من ذلك فعليه في قطع الشجرة الصغيرة عرفاً ذبح شاة وفي قطع الشجرة الكبيرة أو المتوسطة ذبح بقرة وفي الحشيش والورق إخراج القيمة .

المالكية - قالوا الأشياء التي يجب على الحرم اجتنابها أنواع : فمنها ما يفسد الحج، ومنها ما يوجب الهدى، ومنها ما يوجب الفدية، ومنها ما يوجب حفنة من طعام، ومنها ما يوجب الجزاء من النعم أو إخراج القيمة طوعاً أو صيام أيام بعدد الأمداد التي في الطعام الواجب .

=

= فاما ما يفسد الحج فهو الجماع، وهو تغيب الحشفة أو قدرها في قبل أو دبر
لأدنى أو غيره سواء كان المغيب صغيرا أو كبيرا وسواء كان المغيب فيه مطبقا للوطء
أولا وسواء وقع الجماع عمدا أو سهوا أو جهلا، وهو مفسد للحج القاعل والمفعول،
وكالجماع في إفساد الحج إخراج المني بتقيل أو مباشرة أو نظر أو فكر أو غيرها إلا أنه
إذا خرج بالنظر أو الفكر فلا يفسد الحج إلا إذا استدامهما، فلو خرج المني بمجرد نظرة
أو تفكر من غير استدامة فلا يفسد، وإن خرج بهما كالتقيل أفسد مطلقا، وإنما
يفسد الجماع أو إخراج المني المذكور إن وقع قبل رمى جمره العقبة (وتقدم أن
رميها يوم النحر وقبل طواف الافاضة وقبل مضى يوم النحر) سواء وقع قبل
الوقوف بعرفة أو بعده. أما إذا جامع أو أخرج المني بعد أن رمى جمره العقبة أو بعد
طواف الافاضة أو بعد أن مضى يوم النحر ولو لم يكن رمى ولا طواف فلا يفسد الحج.
وإنما يجب عليه الهدى إلا إذا حصل منه ذلك بعد رمى جمره العقبة وبعد طواف
الافاضة وبعد الحلق أيضا فلا هدى عليه حينئذ لأنه صار متحللا من إحرامه،
ويجب عليه الهدى أيضا إذا أمذى أو أخرج المني بمجرد نظر أو فكر بدون أن
يستديمهما، ويجب على من فسد حجه إتمامه فلترك الإتمام لظنه أنه خرج من
الإحرام بمجرد الفساد فلا يفيد ذلك وهو باق على إحرامه حتى لو أحرم من العام
القابل بمحج جديد كان إحرامه لغوا واعتبر باقيا على إحرامه بالحج الذي أفسده فيتمه،
ويجب عليه أيضا قضاء المفسد ولو كان تطوعا ويقضيه فورا وجوبا فإن أحرق قضاءه
ائم، ويجب عليه أيضا نحر هدى للفساد وتأخير نحره الى زمن القضاء ليجتمع له
الجابر للسكى والجابر للمالى، فالواجب على من فسد حجه أربعة أشياء إتمامه وقضاؤه
ونحر هدى للفساد وتأخير نحره لزمن القضاء، وأما ما يوجب الهدى فهو ترك واجب
من واجبات الحج السابقة سواء كانت متعلقة بركن مخصوص من الأركان الأربعة
أو غير مختصة وذلك كجاوزة الميقات بدون إحرام وترك طواف القدوم وترك رمى
الجمر وترك المبيت بمنى ليالى الرمي وترك التزول بمزدلفة بقدر حط الرجال فأى واجب
من واجبات الحج إذا ترك يجب في تركه الهدى ويستثنى من ذلك اجتناب لبس =

== الثياب المخططة واجتناب التعرض للصبيد فان الواجب في ترك الأول هو الفدية
وفي ترك الثاني الجزاء وسيأتى تفصيلهما :

ومن عجز عن تحصيل الهدى بان لم يكن واجدا لثمنه ولا لمن يسلفه إياه فعليه
أن يصوم عشرة أيام ثلاثة في الحج (أى من حين إحرامه به الى يوم النحر) وسبعة
إذا رجع من منى بعد فراغ الرمي ويستحب تأخير صومها حتى يرجع لبلده
(وسيأتى تمام هذا المبحث في مبحث القرآن والتتبع) .

وأما ما يوجب الفدية فهو كل فعل محرم يحصل به ترفه وتعم للحرم أو إزالة
الشعث عنه كالإغتسال في الحمام فتي جلس في الحمام حتى عرق ثم صب الماء
الحار على جسده ولولم يتدلك فانه يجب عليه الفدية لأن ذلك مظنة زوال الوسخ عن
الجسد ، ومثل ذلك مس شيء مما يتطيب به وقص الشارب ، ولبس الثياب ،
ونقطة الرأس أو تغطية المرأة وجهها ويديها بقفاز لا بقصد التستر كما تقدم ،
وقص أظفاره وتنق إبطه وغير ذلك كالاختضاب بالحناء . وإنما تجب الفدية
في لبس الثياب ونحوها إذا حصل به انتفاع من حر أو برد ، أما لو لبس الثوب
وزنه فوراً قبل الانتفاع به فلا تجب فيه الفدية ، وأما الطيب ونحوه مما يتفح به
يجزئ مزاولته فإن الفدية تجب فيه ولو أزاله فوراً . والفدية ثلاثة أنواع على التخيير :
(الأول) اطعام ستة مساكين لكل منهم مدان بمدة النبي صلى الله عليه وسلم من
غالب قوت البلد . ويجزئ بدل المدين الغداء والعشاء إذا بلغ مقدارهما المدين
ولكن تملك المدين أفضل . (الثاني) صيام ثلاثة أيام . (الثالث) نسك (ذبيحة)
شاة فاعل كبقرة وبدنة ويعتبر في سنها ما ذكر في الهدى ، ولا يختص ذبح هذا
النسك بزمان أو مكان فله أن يذبحه بأي زمان ومكان شاء الا إذا نوى به الهدى
فانه يذبح بمنى أو مكة على ما ذكر في تفصيل الهدى ، وأما ما يوجب الحفنة من
الطعام فأمرور : (١) قلم الظفر الواحد بدون قصد إزالة الأذى والوسخ كأن يقلمه
لمداواة قرحة تحته أو لاستقباح طوله أو يقلمه عبثاً ، أما إذا قلمه بقصد إزالة ==

= الأذى ففيه فدية . (٢) إزالة شعرة أو أكثر إلى اثنتي عشرة أيضا .
 (٣) إزالة القراد عن بعيره أو قتله ففي كل منهما حفنة من طعام ولو كثر القراد .
 وإذا تعدد موجب الفدية أو الحفنة فانهما يتعددان مثلا إذا لبس الثياب وتطيب
 فعليه فديتان فدية للبس وفدية لاستعمال الطيب ، وإذا قلم ظفرا واحدا وأزال
 شعرة فعليه حفتان . ويستثنى مما ذكر مسائل لا تتعدّد فيها الفدية ولا الحفنة
 بتعدّد الموجب : (١) أن يظن لإباحة ما فعله لفساد الحج أو لأنه رفضه أو لاعتقاده
 تمامه خطأ كما إذا طاف للإفاضة معتقدا صحته ففعل أمورا متعدّدة كل منها يوجب
 فدية أو حفنة ثم ظهر له فساد الطواف فلا تتعدّد الكفارة (الفدية أو الحفنة)
 في هذه الصور . (٢) أن يفعل أمورا متعدّدة قورا من غير فصل بينها . (٣) أن
 ينوى عند فعل الأوّل منها التكرار والتعدّد كأن يلبس الثوب ونوى عنده أنه
 يتطيب أيضا فاذا لبس وتطيب فعليه فدية واحدة بشرط أن لا يفدى للأوّل قبل
 فعل الثاني وإلا فعليه فديتان . (٤) أن يقدم ما نفعه أعمّ كأن يلبس الثوب أولا
 ثم السراويل بعد فعليه فدية واحدة . وأما ما يوجب الجزاء فهو قتل الصيد
 وتعريضه للتلف كأن ينفذ ريشه ولم يتحقق سلامته أو يجرّحه كذلك أو يطرده من
 الحرم فصاده صائد في الحل أو هلك فيه قبل أن يعود للحرم . والجزاء الواجب
 في الصيد ثلاثة أنواع على التخيير : (١) مثل الصيد من النعم (أى ما يقارب به
 في الصورة والفسد) فإن لم يوجد له مقارب في الصورة كفى إخراج مقارب له
 في القدر . ولا يجزئ من النعم في الجزاء إلا ما يصح في الضحية وهو ما أوفى سنة
 إن كان من الغنم وثلاث سنين إن كان من البقر وخمسا إن كان من الإبل كما ذكر
 في الهدى . (٢) قيمته طعاما وتعتبر القيمة يوم تلفه وبنفس المحل الذي حصل فيه
 التلف فإن لم تكن له قيمة بحل التلف اعتبرت قيمته بأقرب الأماكن إليه وتعطى
 هذه القيمة لمساكين المحل الذي وجد فيه التلف كل يأخذ ممّا بمّد النبي عليه الصلاة
 والسلام . (٣) صيام أيام بعدد الامداد التي يقوم بها الصيد من الطعام ويصوم =

= يوما كاملا عن بعض المد لأن الصوم لا يتجزأ . ولا يكون الجزاء إلا بعد حكم عدلين قعيين بأحكامه لأن تقدير المثل أو القيمة يحتاج الى ذلك والصوم لا يكون إلا بعدد الأمداد فلا بد من التقويم أيضا حتى يصوم .

ويستثنى من المشل حمام مكة والحرم ويمامهما ففي ذلك شاة من الضأن أو المعز ولا يحتاج الى حكم فإن عجز عن الشاة صام عشرة أيام .

الحنفية — قالوا إن ما يحظر فعله على المحرم بعد دخوله في الإحرام من الأمور المتقدمة ينقسم الى ستة أقسام : (الأول) ما يفسد الحج . (الثاني) ما يوجب بدنة . (الثالث) ما يوجب دما واحدا . (الرابع) ما يوجب صدقة قدرها نصف صاع . (الخامس) ما يوجب صدقة أقل من نصف صاع . (السادس) ما يوجب القيمة .

فأما الذى يفسد الحج فهو الجماع بشرط أن يكون قبل الوقوف بعرفة أما اذا جامع بعد الوقوف قبل أداء الركن الثانى وهو طواف الزيارة فإن حجه لا يفسد لأن الحج بعد تمام الوقوف لا يتطرق إليه الفساد ولا فرق في الفساد بالجماع بين أن يكون الفاعل أو المفعول ناسيا أو عامدا مستيقظا أو نائما مختارا أو مكراها متى كان بالغا عاقلا فإذا جامع الصبي الذى يمكن لمثله أن يجامع عادة أو المجنون امرأة بالغة نسدت حجها دونهما وإذا جامع البالغ صغيرة أو مجنونة فسد حجه دونها و يفسد بجزد مغيب الحشفة في القبل أو الدبر سواء حصل إزال أو لا ، وإذا فسد حجها بالجماع فعليهما أن يستمرا في إتمامه فاسدا ويقضياه في قابل وعمل كل واحد منهما دم وتجزئ الشاة في ذلك ولو تعدد بالجماع في مجلس واحد أما اذا تعدد في مجالس مختلفة ففي كل واحد منها دم .

وأما ما يوجب بدنة فأمران : أحدهما الجماع بعد الوقوف وقبل الحلق . ثانيهما أن يطوف طواف الزيارة وهو جنب أو تطوف وهى حائض أو نفساء (البدنة من الإبل هى ما طعن في السادسة) وإذا تكرر الجماع في مجلس واحد لا تلزمه زيادة =

= على البدنة بخلاف ما اذا تكرّر في مجالس متعدّدة فانه يلزمه لكل مجلس بدنة كما تقدّم فيما قبله .

وأما ما يوجب دما واحدا فأمر : (أولا) دواعى الجماع كالمعانقة والمباشرة والقبلة واللبس بشهوة أنزل أو لم ينزل . وكذا لو أنزل بنظر الى فرج امرأة أو بتفكر أو بالايلاج في فرج بهيمة . أما اذا أوج في البهيمة بدون إنزال فلا شيء عليه . وكذا يلزمه دم بالتبطين والتفخيذ أنزل أو لم ينزل . (ثانيا) إزالة شعر كل رأسه وألحيته أو لإزالة ربهما ، وليس في أقل من الربع دم . وكذا لإزالة شعر رقبته أو إبطيه أو أحدهما أو لإزالة شعر عاتقه ، وإنما يجب الدم بإزالة الشعر اذا كان لغير عذر فإن كان لعذر كأن علقت به الهوام وآذته فهو مخير بين أمور ثلاثة : ذبح شاة ، صيام ثلاثة أيام ، إطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع . قال تعالى ﴿ فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ﴾ . (ثالثا) أن يلبس الرجل المخيط . أما المرأة فإنها تلبس ما شاءت إلا أنها لا تستر وجهها بسائر ملاصق كما تقدّم والذي يضر هو اللبس المعتاد فلو التحف بالمخيط أو وضعه على بدنه بوضع غير معتاد فلا شيء عليه . هذا اذا لبس لغير عذر فإن كان لعذر فقيه التفصيل المتقدم فيما قبله . (رابعا) أن يستر رأسه بسائر معتاد يوما كاملا وقد تقدّم تفصيل الكلام في السائر المعتاد . (خامسا) أن يطيب عضوا كاملا من من الأعضاء الكبيرة كالفخذ والساق والذراع والوجه والرأس والرقبة بأى نوع من أنواع الطيب المتقسم ذكرها ، أما اذا طيب ثوبه فانه لا يلزمه الدم إلا اذا لبس الثوب يوما كاملا وكان الطيب كثيرا فانه لو كان قليلا واستغرق من الثوب ما بلغ مساحته شبرا في شبر . والحناء من الطيب فلو وضعها على رأسه وكانت رقيقة لا تستمر ما تحتمل فعله دم وإلا فعليه دمان لأنه يكون في هذه الحالة قد تطيب وستر رأسه . ومنه العصفور والزعفران كما تقدّم فإن تطيب لعذر فقيه التفصيل المتقدم . ومثل الطيب دهان عضو كامل بزيت الزيتون أو السمسم لغير عذر فإن فعل لعذر كالندوى فلا شيء عليه . (سادسا) قص أظفار يد واحدة أو رجل =

= واحدة . وكذا لو قص أظفار يديه ورجليه جميعها في مجلس واحد أما إذا قصها في مجالس متعددة لزمه أربعة دماء لكل أظافر عضو دم . (سابعاً) أن يترك طواف القدوم أو طواف الصدر أو يترك شوطاً من أشواط العمرة أو واجباً من الواجبات المتقدمة .

وأما ما يوجب صدقة قدرها نصف صاع من بر أو قيمته فأمر : أن يطيب أقل من عضو ، وأن يلبس قيصاً أقل من يوم كامل أو ثوباً مطيباً أقل من يوم أو يستتر رأسه كذلك أو يحلق أقل من ربع الرأس أو اللحية أو يحلق ساقه أو عضده أو يقص ظفراً أو ظفرين . أن يطوف طواف القدوم أو الصدر محدثاً حدثاً أصغر . أن يترك شوطاً من أقل أشواط طواف الصدر . أن يحلق رأس غيره سواء كان غيره محرماً أو لا .

وأما ما يوجب صدقة أقل من نصف صاع فهو أن يقتل جراداً فالواحدة من ذلك يتصدق لها بما شاء والاثنان والثلاثة يتصدق لها بكف من طعام فإن زاد على ذلك فعليه نصف صاع .

وأما الذي يوجب القيمة فهو أمران : (الأول) صيد البر المتقتم ذكره بالقيود السالفة . (الثاني) قطع حشيش الحرم السابق أيضاً .

فإذا أصطاد المحرم ما لا يحل له اصطاده قوم عليه ما صاده في مكانه أو في مكان قريب منه بمعرفة عدلين فإن بلغت قيمته ثمن هدى خير بين أمور ثلاثة : (أحدها) أن يشتري بهذه القيمة هدياً يذبحه في الحرم . (ثانيها) أن يشتري به طعاماً يتصدق به على الفقراء في أى مكان لكل واحد نصف صاع . (ثالثها) أن يعصم بدل كل نصف صاع يوماً ، ولا يلزم في هذا الصوم التتابع وإن لم تبلغ قيمته ثمن هدى خير بين الأمرين الأخيرين فقط وهما الطعام والصيام ، ولا فرق في هذا الباب بين العمد والخطأ ولا يلزم أن يأتي بمثل ما صاد بل تكفى قيمته وأما العمد والمثلثة الواردان في الآية الكريمة فإن العمد ذكر فيها لأنه الغالب والمثلثة المراد بها أن يكون مثلاً =

== في المعنى: قال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حَرَّمَ مِنْ قَتْلِهِ مِنْكُمْ مَتَعَدًّا بِغَيْرِ مَعْلَمٍ مَا قُتِلَ مِنَ النِّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ الآية . هذا اذا كان الصيد غير مملوك لأحد فان كان مملوكا للغير فعليه مثان : أحدهما الجزء المتقدم . والثاني لمالكه .

والصيد في الحرم لا يحل مطلقا ولو كان الصائد غير محرم وإن صاده وذبحه لا يؤكل ويكون كالهيئة بل يقدم أكل الميتة على هذا الصيد عند الاضطراب وإذا ألتف عضوا أو تنف ريشا أو نحو ذلك يلزم بالفرق، ولا شيء في قتل الهوام كقتراد وسلحفاة وزنبور وفراش وذباب ونمل وقنفذ وكذلك الحية والعقرب والفأرة والغراب والكاب العفور . وإذا قطع حشيش الحرم لزمته قيمة ما قطع منه كما تقدم .

الشافعية — قالوا إن ما يحظر فعله على المحرم بعد دخوله الاحرام ينقسم الى قسمين مفسد للنجس وغير مفسد فالفسد هو الجماع . ويشترط في الافساد به إدخال الحشفة أو قدرها من فاقدها في قبل أو دبره . حيوان ذكر أو أنثى ولو بهيمة ولو بمائل . وإنما يفسد الجماع اذا كان مع العلم والعمد والاختيار وكان قبل التحلل الأول والا فلا يفسد الحج وإن كان الجماع يحرم اذا وقع بين التحللين كما تحرم مقدّماته كالقبلة والمباشرة بشهوة سواء أنزل أو لم ينزل وتجب في ذلك الفدية . أما الاستمنا فهو حرام أيضا إلا أنه لا تجب فيه الفدية عند عدم الانزال . وأما النظر واللس مع الحائل بشهوة فهو حرام ولا تجب الفدية أيضا في ذلك سواء أنزل أو لم ينزل لأن شرط الحرمة الاستمتاع وهو حاصل بالنظر واللس المذكورين، وشرط الفدية المباشرة بشهوة وهذه لم تحصل ويجب إتمام جميع أعمال الحج الذي فسد بالجماع وإن كان فاسدا وعليه أن يحتنب ما كان يلزمه اجتنابه لو كان صحيحا فإن فعل محظورا فيه الفدية لزمته، ويجب قضائه فوراً أي في العام الذي يل هذا العام ولو كان الفاسد نفلا، وتلزمه كفارة الجماع المفسد وهي بدنة (واحد من الابل ذكرا كان أو أنثى) بشرط أن تكون متصفصة بالأوصاف التي تكفي في الأصحية، فإن عجز ==

= عنها وجب عليه بقرة تجزئ في الأضحية أيضا فان عجز عنها أيضا وجب عليه سبع شياه تجزئ في الأضحية فان عجز عنها أيضا قومت البدنة بسعر مكة وتصدق بقيمتها طعاما لا نقدا على مساكين الحرم وفقرائه ثلاثة فاكتر . ويستترط في الطعام أن يجزئ في الفطرة فان عجز عن ذلك صام عن كل مدة يوما بنية الكفارة كأن يقول نويت صوم غد عن كفارة الجماع ، ولا كفارة على المرأة وان فسد نسكها بأن كانت محرمة مميزة مختارة عامدة عالة بالتحريم فليس عليها إلا الإثم كما في الصوم . والقسم الثاني غير المفسد هو أن يفعل فعلا محرما في الحج فمن ذلك الجماع بين التحللين ، ومنه مقدّمات الجماع كالقبلة واللبس بشهوة مع العمد والعلم والاختيار ، ومنه الوطء الثاني بعد الوطء المفسد ، فيجب في هذه الأفعال الثلاثة واحد من أمور ثلاثة : إما أن يذبح شاة تجزئ في الأضحية أو يطعم ستة مساكين أو يصوم ثلاثة أيام . أما عقد النكاح فلا فدية فيه وإن كان حراما على المحرم لأنه لا ينعقد ، ولا فدية أيضا في النظر بشهوة ولا في القبلة بمحائل .

ومن المحظور غير المفسد حلق الشعر أو تقصيره أو نتفه أو حرقه فيجب أحد الأمور الثلاثة المتقدمة على المحرم المميز الذي فعل شيئا من ذلك قبل التحلل وقبل دخول وقته متى كان المنزل مرب . الشعر ثلاث شعرات فأكتر سواء أزالها كلها أو بعضها وسواء كانت الإزالة بفعله أو بفعل غيره مع اختياره وسواء كانت الشعرات من الرأس أو غيرها لكن لا بد من اتحاد الزمان والمكان عرفا بحيث تقع إزالة الشعرات على التوالي عرفا فلو أزال شعر البدن كله على التوالي لم يلزمه إلا فدية واحدة والمراد بالمكان الموضع الذي يجلس فيه لإزالة الشعر ولو كانت الشعرات من مواضع مختلفة من بدنه .

وانما تقتضى إزالة الشعر الفدية بأحد الأمور الثلاثة المتقدمة إن فعلها المحرم بغير ضرورة . أما لو فعلها لضرورة كأن نبت في جفنه ثلاث شعرات فزالها لدفع أذاها فانه لا يجب عليه فدية .

=

= ومن كشط جلده الناتج فيه شعر فلا فدية عليه لأن الشعر لم يحصل لإزالته قصدا بل كان تابعا لمنزته ، وإنما قيدنا في وجوب الفدية المتقدم بيانها بثلاث شعرات لأن من أزال شعرة واحدة وجب عليه مئة واحد وفي الشعرين مدان إذا اتحد المكان والزمان كما تقدم ، وبعض الشعرة حكمه كالشعرة .

ولا يشترط في وجوب الفدية بإزالة الشعر أن تكون عن علم وعمد فانها تجب ولو مع الجهل والنسيان .

ومثل إزالة الشعر في جميع ما تقدم تقليم الظفر وكسره فان ذلك حرام على المحرم وفيه الفدية ان كان غير تابع كما تقدم .

ومن المحظور غير المفسد لبس المخيط لغير ضرورة اذا فعله المحرم المميز المختار العالم بالتحريم قبل التحلل الأول فانه يجب عليه الفدية المتقدمة اذا لبس مخيطا أو ستر رأسه ولو البياض الذي وراء الأذن بما يعد ساترا ولو شفافا ولو كان مما لا يستتر به عادة كالعجينة الغليظة من الطين والحناء ومثل المخيط بالخاء المعجمة المحيط بالخاء المهملة أى الذى يحيط ولو ببعض بدنه كالقفاز والجوارب (الشراب) ويستثنى من المحظور لبس المنطقة والسيف وكل أنواع السلاح فانه ليس فيها فدية ، وكذلك لبس النعل والخاتم وتجب الفدية على المرأة المحرمة إن سترت شيئا من وجهها بستر غير متجاف عنه قبل التحلل الأول ويستثنى من ذلك الجزء الذى سترته من الوجه مضطرة كالقصد الذى لا يمكن استيعاب ستر الرأس إلا به . وتجب عليها الفدية أيضا إن لبست قفازا ونحوه .

وإنما قلنا لغير ضرورة لأنه لو لم يجد المحرم إزارا أو وجد سراويل لا يتأتى الإزار به فانه يجوز له لبسه لستر عورته ولا فدية عليه . وكذا اذا لم يجد نعلين مع الاحتياج اليهما ولم يجد إلا الخفين فقطعهما أسفل من الكعبين فانه يجوز له أن يلبسهما بدون فدية للضرورة وهذا بخلاف الحاجة كأن احتاج المحرم لستر رأسه لحز أو برد أو احتاجت المحرمة لستر وجهها فيجب الفدية وإن كان لا اثم عليها الحاجة ، وأعلم أن الفدية تكرر بتكرار اللبس والستر اذا اختلف الزمان والمكان .

== ومن المحظور غير المفسد استعمال الطيب ويجب فيه الدم على المحرم المميز الذي لم يتحلل التحلل الأول إذا استعمله عامدا عالمًا بالتحريم مختارًا سواء استعمله في ملبوسه ولو نعلًا أو ظاهر بدنه أو باطنه باحتقان أو أكل أو شرب إن كان مما يقصد منه رائحته كالمسك والعبر وكان استعماله على الوجه المألوف المعتاد فيه كالتيخير بالعود بخلاف حمله ووضعه في النار فإنه غير مألوف لمن أراد استعماله وبخلاف شم ماء الورد من غير مس، وبخلاف ما يقصد به الأكل كالتفاح أو التداوى فإنه لا يجرم ولا تجب فيه الفدية، والفدية في ذلك . إما ذبح شاة مجزئة في الأضحية . أو إطعام ستة مساكين . أو صوم ثلاثة أيام .

ومن المحظور غير المفسد دهن شيء من شعر رأسه ولحيته وباقى شعر الوجه بأى دهن ولو كان غير مطيب كزيت ولو كانت الرأس والحية مخلوقين، فيجب فيه الدم إذا فعله المحرم المميز الذي لم يتحلل إذا كان عامدا عالمًا بالتحريم مختارًا . أما من تجزئ رأسه أو وجهه من الشعر كالأفعر فله دهن رأسه . وكذا الأصلع في محل الصلع . وكذا الأمر إذا دهن مكان لحيته التي لم يبلغ أو أن نباتها . وكذا من كان في رأسه شجة فجعل هذا الدهن في باطنها فلا فدية على الجميع ، والفدية الواجبة في ذلك هي التي سبق بيانها من التخيير بين الأمور الثلاثة .

ومن المحظور غير المفسد التعرض للصيد البرى الوحشى بقينا ويشمل التعرض المحظور الاصطياد والدلالة على الصيد وإتلافه فإن تلف تحت يده أو أكله هو أو أمرضه فإن كان الصيد له مثل من النعم كالجمام والجمام والقمرى ففي الواحدة شاة من ضأن أو معز وفي النعامة ذكرا أو أثنى بدنة أى بعير وفى البقرة الوحشية أو الحمار الوحشى بقرة أهلية وفى الظبي تيس وفى الظبية عترو وفى الغزال معز صغير وفى الأرنب عناق وهى اثنى المعز إذا قويت ولم تبلغ سنة وفى كل من اليربوع والوبر معز أثنى بلغت أربعة أشهر وفى الضبع كبش وفى الثعلب شاة هذا كله فيما ورد فى حكمه نقل صحيح عن الشارع وإلا حكم ذوا عدل خيران بمثله فى الشبه والصورة تقريبا ولا بد من مراعاة المماثلة فى الصفات فيلزم فى الكثير كبير وفى الصغير ==

= صغير وفي الصحيح صحيح وفي الميعب معيب ان اتحد جنس العيب كالغور فيهما .
 أما ان اختلف العيب فلا يكفى وهكذا كالسمن والهرزال والجبل لكن لا يذبح
 الحامل بل تقوّم ويتصدق بقيمتها طعاما أو يصوم عن كل مئة يوما فان لم يرد فيه
 نقل ولا حكم بمثله عدلان وجبت قيمته بحكم عدلين، والفدية الواجبة هي أحد أمور
 ثلاثة : إما أن يذبح مثل الصيد من النعم ويتصدق به على فقراء الحرم . وإما أن
 يشتري بقيمته طعاما مجزئا في الفطرة ويتصدق به عليهم . وإما أن يصوم يوما
 عن كل مئة من الطعام وهذا في المثل . أما غير المثل كالجراد وبقية الطيور ما عدا
 الحمام ونحوه فهو غير بين أمرين : إما أن يخرج بقدر قيمة الصيد طعاما ويتصدق
 به على من ذكره . وإما أن يصوم يوما عن كل مئة من الطعام . ولا فرق في ذلك بين
 صيد الحل والحرم متى كان المتعوض محرما . وأما ان كان حلالا فان الحكم يخص
 بصيد الحرم .

وإنما يجب ما ذكر في الصيد اذا كان المتعوض ممينا ولو كان ناسيا أو جاهلا
 أو مخطئا أو مكهايا وإنما يحظر التعرض للصيد ما لم يؤذ في ماله أو نفسه أو يوصل
 ضررا اليه كأن يجلس متاعه أو يأكل طعامه أو يمنع من سلوك الطريق كالجراد
 المنتشر فلو تعرض له بسبب شيء مما ذكر فلا فدية ولا ضمان .

ومن المحظور غير المفسد التعرض لحشيش الحرم وأشجاره على التفصيل المتقدم
 فان قطع شجرة كبيرة لزمه بقرة وإن قطع صغيرة لزمه شاة . أما الصغيرة جدا ففيها
 القيمة وهو غير بين ذبح ما ذكر والتصدق بلحمه وبين شراء طعام بقيمتها والتصدق
 به أو يصوم لكل مئة يوما . أما الحشيش ففيه القيمة ان لم ينبت بدله فان نبت
 بدله فلا ضمان ولا فدية .

هذا ويجب ذبح شاة مجزئة في الأضحية حال القدرة ثم صيام ثلاثة أيام في الحج
 وسبعة أيام اذا رجع لأهله ان عجز عن الذبح على كل من ترك شيئا مما أتى :

مبحث العمرة

العمرة معناها في اللغة الزيارة يقال اعمره اذا زاره . وشرعا زيارة البيت الحرام على وجه مخصوص سيأتي بيانه .

حكمها ودليله

العمرة فرض^(١) عين في العمر مرة واحدة كالج على التفصيل السابق من كونه على الفور أو التراخي . ودليل فرضيتها قوله تعالى : « وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ » والمعنى

- = (١) على المتمتع (وسمى بانه) لأنه ترك تقديم الحج على العمرة .
 (٢) على القارن (وسمى بانه) لأنه ترك الأفراد بالحج .
 (٣) على من ترك رمى ثلاث حصيات فأكثر من حصى الجمار .
 (٤) على من ترك المبيت بمنى ليالى التشريق لغير عذر .
 (٥) على من ترك المبيت بمزدلفة لغير عذر .
 (٦) على من ترك الاحرام من الميقات لغير عذر .
 (٧) على من ترك طواف الوداع لغير عذر .
 (٨) على من ترك الفعل الذى نذره في الحج كالمشي أو الركوب أو الحلق أو الإفراد .
 (٩) على من فاته الوقوف بعرفة من غير حصر بأن يطلع فجر يوم النحر قبل حضوره في جزء من أرضها ويجب به الدم على المحرم بالحج أو القارن ويجب على من فاته الوقوف أن يتحل بعمره بأن يأتى بالأعمال الباقية من أعمال الحج غير الوقوف ويسقط عنه المبيت بمزدلفة ومنى ورمى الجمار ثم يطوف ويسعى ان لم يكن سعى وبحاق بنية التحلل ويجب عليه القضاء فوراً من قابل ولو فاته لعذر ولو كان الحج نفلاً سواء كان مستطيعاً أو لا ولا يصح ذبحه في سنة القوات فالذبح يكون مع القضاء . أما المحصر فسيأتى حكمه .

(١) المالكية والخنفية — قالوا العمرة سنة مؤكدة في العمر مرة لا فرض لقوله صلى الله عليه وسلم : « الحج مكتوب والعمرة تطوع » رواه ابن ماجه =

شروطها

أركان العمرة

== وأما قوله تعالى : (وَأَتُوا الْجِيعَةَ وَالْعَمْرَةَ) فهو أمر بالإتمام بعد الشروع ، والعبادة متى شرع فيها يجب إتمامها ولو كانت فلا يدل على الفرضية . وكذا قوله صلى الله عليه وسلم : في الحديث « عليّن جهاد قتل فيه . الج والعمره » لا يدل على فرضية العمره لأنه يحتمل أن يراد بلفظة (عليّين) ما يشمل الوجوب والتطوع . فالوجوب بالنسبة للجب والتطوع بالنسبة للعمرة بدليل الحديث الأول (والعمره تطوع) وأما فرضية الج فقد ثبت بقوله تعالى : (والله على الناس حج البيت) وبغيره من الأدلة السابقة (في أول مباحث الج) .

(١) الشافعية — قالوا أركان العمرة خمسة : الاحرام، والطواف، والسعي، بين الصفا والمروة، وإزالة الشعر، والتزييت بين هذه الأركان .
 الحنفية — قالوا للعمرة ركن واحد وهو معظم الطواف (أربعة أشواط) .
 أما الاحرام فهو شرط لها . وأما السعي بين الصفا والمروة فهو واجب كما تقدم في الحج، ومثل السعي الحلق أو التقصير فهو واجب فقط لا ركن .

ميفاتها

لها ميفات زمانى وميفات مكافى . فأما الزمانى فهو كل السنة فيصح إنشاء الاحرام للعمرة من غير كراهة في كل أوقات السنة إلا في أحوال مفصلة في المذاهب .^(١)
أما ميفاتها المكافى فهو كيفيات الحج على ما سبق بيانه إلا بالنسبة لمن كان بمكة

(١) الحنفية — قالوا يكره الاحرام بالعمرة تحريماً في يوم عرفة قبل الزوال وبعده على الرابع . وكذلك يكره الاحرام بها في يوم عيد النحر وثلاثة أيام بعده، كما يكره فعلها في أشهر الحج لأهل مكة سواء كانوا مستوطنين بها أو مقيمين إذا أرادوا الحج في تلك السنة فإن أحرم بها في وقت من هذه الأوقات لزمته بالشروع فيها لكن مع كراهة التحريم ويجب عليه رفضها تخلصاً من الاثم ثم يقضيها وعليه دم للرفض .
فان لم يرفضها صحت مع الاثم وعليه دم ، وكذلك يكره تحريماً الجمع بين إحرامين لعمرتين ، فمن أحرم بعمره فطاف لها شوطاً واحداً أو طاف كل الأشواط أو لم يطف أصلاً ثم أحرم بأخرى ارتفضت الثانية ولو لم ينو رفضها ولزمه قضاؤها وعليه دم للرفض ولو طاف وسعى للأولى ولم يبق عليه إلا الحلق فأحرم بأخرى لزمته الأخرى ولا يرفضها وعليه دم للجمع بين إحرامين وان حلق للأولى قبل الفراغ من الثانية لزمه دم آخر . أما بعد الفراغ من الثانية فلا يلزمه دم آخر . ومن أحرم بمحج ثم أحرم بعمره قبل أن يطوف طواف القدوم لزمه وصار قارناً وأساء لأن العمرة لم تشرع مرتبة على الحج والسنة في القرآن أن يحرم بالحج والعمرة معا أو يقدم إحرام العمرة على إحرام الحج . ولا يندب له رفض العمرة وعليه دم شكر . وتبطل عمرته هذه بالوقوف بعرفة للحج قبل أفعالها . أما إذا أحرم بالعمرة بعد أن طاف طواف القدوم للحج فيندب له رفض العمرة وعليه دم للرفض ووجب عليه قضاؤها . فان لم يرفضها ومضى عليهما (الحج والعمرة) فعليه دم جبر وخالف المندوب .

المالكية — قالوا يصح الاحرام بالعمرة في كل وقت من السنة إلا اذا كان محرماً بمحج أو بعمره أخرى فلا يصح الاحرام بها حتى يفرغ من أعمال الحج أو العمرة =

سواء كان من أهلها أو غريباً فإن ميقاته في العمرة الحل (وهو ما عدا الحرم الذي يحرم التعرض فيه للصيد) وأفضل الحل الجمرانة . (مكان بين مكة والطائف) ثم التعميم يليه في الفضل (وهو مكان يسمى الآن بمسجد عائشة) فيلزمه أن يخرج الى طرف الحل ثم يحرم بخلاف الحج فإنة ميقاته للحج الحرم على التفصيل السابق فإذا أحرم المكي بالعمرة في الحرم فإن لم يخرج الى الحل صح إحرامه وعليه ذم تركه

== الأولى، والفراغ من أعمال الحج يكون بالوقوف والطواف والسعي ورمى الجمار في اليوم الرابع من أيام النحر أو مضى زمن الرمي بعد زوال شمس ذلك اليوم إذا لم يرم فيه . ويندب تأخير الاحرام بها حتى تقرب شمس اليوم الرابع فإن أحرم بها بعد زمن الرمي من ذلك اليوم وقبل غروب الشمس صح الاحرام بها مع الكراهة إلا أنه لا يشرع في شيء من أعمال هذه العمرة حتى تغرب الشمس فإن فعل شيئاً من أفعالها كان طاف أو سعى قبل الغروب فلا يعتد به ويلزمه إعادته بعد الغروب . ولا يكره الاحرام بالعمرة في يوم عرفة ولا في أيام التشريق ولا غيرها وإذا أحرم بمحيتين أو عمرتين فالثاني منهما لنو لا أثر له فلا يتعقد .

الحنبالية — قالوا تصح العمرة في كل أوقات السنة ولا تتركه في أيام التشريق ولا غيرها إلا أنه إذا أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة لم يصح إحرامه بها في هذه الحالة فيلغو الاحرام بها ولا يكون قارناً ولا يلزمه بالاحرام الثاني شيء وإن أحرم بعمرتين انعقد بأحدهما ولغت الأخرى ومثل ذلك ما إذا أحرم بمحيتين .

الشافعية — قالوا تصح العمرة في جميع الأوقات من غير كراهة إلا لمن كان مغرمًا بالحج فلا يصح إحرامه بالعمرة . فإن أحرم بها فلا يتعقد إحرامه كما أنه إذا أحرم بمحيتين أو عمرتين فانه يتعقد بأحدهما ويلغو الآخر .

(١) الحنفية والحنبالية — قالوا أفضل الحل التعميم ثم الجمرانة .

(٢) المالكية — قالوا إذا أحرم بالعمرة من الحرم فلا دم عليه ولكن يجب عليه أن يخرج الى الحل قبل طوافها وسعيها لأن كل إحرام لابد أن يجمع فيه ==

الإحرام من الميقات . وإن خرج قبل أن يطوف ويسمى وأحرم من الميقات
فلا شيء عليه .

ويندب الإكثار من العمرة ولنا كد في شهر رمضان لما روى عن ابن عباس
عمرة في رمضان تعدل حجة .

واجباتها وسننها ومفسداتها

يجب للعمرة ما يجب للحج . وكذلك يسن لها ما يسن له وبالجملة فهي كالحج
في الإحرام والقرايض والواجبات والسنن والمحرمات والمكروهات والمفسدات^(١)

= الحل والحرم فإن طاف للعمرة وسعى ثم خرج للحل فلا يعتد بذلك وعليه إعادة
الطواف والسعي حتى بعد خروجه للحل .

(١) المالكية — قالوا يكره تكرار العمرة في السنة مرتين إلا لمن كان داخلًا
مكة قبل أشهر الحج وكان ممن يحرم عليه مجاوزة الميقات حلًا لا سيما تقدم فإنه
لا يكره له تكرارها بل يحرم بعمرة حين دخوله ولو كان قد تقدمت له عمرة في هذا
العام فإذا أراد دخول مكة في أشهر الحج دخل بحج لا بعمرة لأنه لا يكره الإحرام بالحج
في هذه الحالة بخلاف الإحرام به قبل زمانه فإنه مكروه . وأما فعل العمرة مرة ثانية
في عام آخر فهو مندوب وينبغي أن يقصد بها إقامة الموسم لتقع سنة كفاية عن
عموم الناس لأنها سنة كفاية كل عام بالنسبة لعموم الناس ، وأبتداء السنة بالنسبة
للعمره المحترم .

(٢) المالكية — قالوا العمرة سنة مؤكدة مرة في العمر كما تقدم ولم يفترقوا
بين شهر رمضان وغيره .

(٣) المالكية — قالوا يفسد العمرة ما يفسد الحج من الجماع ونحوه إلا أن
ذلك لا يفسدها إلا إذا وقع قبل تمامها بالسعي بين الصفا والمروة . ومتى فسدت
وجب عليه إتمامها وقضاؤها فورًا ونحر هدى للفساد وتأخير نحره إلى زمن القضاء =

والإحصار وغير ذلك ولكنها تخالفه في أمور : منها أنها ليس لها وقت معين ولا نفوت . وليس فيها وقوف بعرفة . ولا نزول بمزدلفة . وليس فيها رمى جمار . ولا جمع بين صلاتين . ولا خطبة ولا طواف قدوم وأن ميقاتها الحل لجميع الناس بخلاف الحج فإن ميقاته للكي الحرم كما تقدم^(١) .

مبحث الحج عن الغير

تنقسم العبادات الى ثلاثة أقسام : بدنية محضة كالصلاة والصوم فإن القصد من كل منهما التذلل والخضوع لله سبحانه وتعالى بالنفس ولا دخل لئال فيهما ، ومالية محضة كالزكاة والصدقة فإن القصد منهما نفع المنتصق عليهما بالمال . ومركبة منهما كالحج فإن فيه الخضوع لله تعالى بالطواف والسعي وغيرهما من الأعمال وفيه أيضا إنفاق المال في هذا السبيل . أما القسم الأول فلا يقبل النيابة مطلقا فلا يجوز لغيره أن يستنيب من يصل عنه أو يصوم ولو فعل ذلك فلا ينفعه . وأما القسم الثاني فيقبل النيابة فيجوز لمالك المال أن يوكل من يخرج عنه زكاة ماله أو يدفع صدقة للغير . وأما القسم الثالث (وهو الحج) ففي كونه يقبل النيابة أو لا يقبلها تفصيل المذاهب^(٢) .

= كما تقدم في الحج . أما اذا وقع الجماع ونحوه بعد السعي وقبل الحلق فلا تفسد العمرة ويجب عليه دم . كما يجب عليه دم (هذى) بانحراج المذنب ونحوه مما تقدم في الحج .
(١) المالكية والحنفية — زادوا على ذلك أنها سنة مؤكدة لا فرض كما تقدم .
الحنفية — زادوا أيضا أنه لا تجب بدنة بإفسادها ولا بطوافها جنباً بخلاف الحج وإنما يجب بذلك شاة في العمرة . وزادوا أيضا أنه ليس لها طواف صدر (وداع) كما في الحج .

(٢) المالكية — قالوا الحج وإن كان عبادة مركبة من بدنية ومالية ولكنه غلب فيه جانب البدنية فلا يقبل النيابة فمن كان عليه حجة الإسلام وهي حجة الفريضة فلا يجوز له أن ينوب من يحج عنه سواء كان صحيحاً أو مريضاً ترجى =

== صحته . ولو استأجر من يبيع عنه حجة الفريضة كانت الإجارة فاسدة . وإذا حج الأجير وأتم عمله كان له أجرة المثل . أما إذا لم يتم عمله بأن فسخ الحاكم الإجارة حين الاطلاع عليها فلا شيء له من الأجرة أصلا . ومن استأجر غيره للبيع عنه تطوعا كالمرضى الذي لا يرجى برؤه وكن حج حجة الإسلام فإن الإجارة مكروهة لكنها تصح . ومثل ذلك الاستئجار على العمرة فتكون الإجارة مكروهة وتصح لأن العمرة سنة لا فرض . ومن عجز عن الحج بنفسه ولم يقدر عليه في أى عام من حياته فقد سقط عنه الحج بتمامه ولا يلزمه استئجار من يبيع عنه إذا كان قادرا على دفع الأجرة . وإذا استأجر الشخص من يبيع عنه سواء أكان صحيحا أم مريضا وسواء أكان الحج الذي استأجر عليه فرضا أم نفلا فلا يكتب له أصلا بل يقع الحج نفلا للأجير وإنما يكون للمستأجر ثواب مساعدة الأجير على الحج وبركة الدعاء الذي يدعو به . كما أنه إذا أوصى الشخص قبيل موته بالحج عنه وحج عنه بعد الموت أو فعل ذلك ورثته بدون إيصاء منه بأن استأجروا له بعد موته من يبيع عنه فإنه لا يكتب لبيت أصلا لا فرضا ولا نفلا ولا يسقط به عنه حجة الإسلام إذا كان لم يؤدّها حال حياته وهو مستطيع قادر عليها وإنما يكون للبيت ثواب مساعدة الأجير على الحج كما تقدم .

وتكره الوصية بالحج ولكن يجب على الورثة بعد موت الموصى أن ينفذوها من ثلث التركة إذا لم تعارضها وصية أخرى غير مكروهة كالإيصاء بمال الفقراء والمساكين . أما إذا عارض الوصية بالحج وصية أخرى غير مكروهة بحيث لا يسهل ثلث التركة إلا إحدى الوصيتين فتقدم الوصية الأخرى في التنفيذ وتلغى الوصية بالحج . مثال ذلك أن يوصى بالحج عنه ويوصى بنحسين جنبها للفقراء وكانت أجرة الحج عنه نحسين جنبها وثلث التركة نحسين جنبها ففي هذه الحالة لا يسهل الثلث إلا إحدى الوصيتين (الحج عنه . والصرف على الفقراء) فيصرف ثلث التركة للفقراء وتلغى الوصية بالحج سواء كان الموصى عليه حجة الإسلام أولا على الراجح . ومتى لم يعارض الوصية بالحج وصية أخرى فإن الوصية بالحج تنفذ كما تقدم . ويستأجر =

== لبيت من يحج عنه من بلده الذى مات فيه اذا لم يعين الميت مكانا غيره . فان عين مكانا غيره كأن قال حجوا عني من مكة تعين آتباع شرطه فيستأجر له من مكة من يحج عنه ولا يستأجر له من بلده الذى مات فيه . فان كان ثلث التركة لا يسع الحج مما عينه أو من بلده عند عدم التعيين وكان يحتمل الحج به من مكان آخر حج عنه من الممكن تنفيذًا للوصية بقدر الإمكان . ومثل ذلك ما إذا عين مقدارا من المال للحج عنه كثلاتين جنيها وكان الحج بها غير ممكن من بلده الذى مات فيه أو من المكان الذى عينه فإنه يحج به من أى بلد يمكن الاستئجار منها بقدر الإمكان وإذا كان ثلث التركة أو المال الذى عينه المتوفى للحج عنه يسع أكثر من حجة واحدة فإنه يحج عنه مرة واحدة والباقي من الثلث أو المال المعين يكون ميراثا إلا إذا قال حجوا عني بالثلث أو بهذا المبلغ كآلة جنيته فإنه يلزم الورثة أن يستأجروا أشخاصا يحججون عنه كل واحد حجة بقدر ما يسع الثلث أو المال المخصص للحج فإذا وسع ما ذكر حجتين استأجر الورثة شخصين يحج كل منهما عن الميت ويكون ذلك كله في عام واحد على الراجح . فان بقى بعد الحجيتين مقدار لا يسع حجة صار ميراثا . وهكذا الحكم لو وسع الثلث أو المال المعين للحج ثلاث حجج أو أكثر .

الحنفية -- قالوا الحج مما يقبل النيابة . فمن عجز عن الحج بنفسه وجب عليه أن يستنيب غيره ليحج عنه ويصح الحج عنه بشروط : منها أن يكون عجزه مستمرا إلى الموت عادة كالمرضى الذى لا يرجى برؤه وكالاعشى والزمن ، ومعنى كان عاجزا بحيث لا يرجو القدرة على الحج إلى الموت ثم أناب من يحج عنه وحج عنه النائب فقد سقط القرض عنه ولو زال عذره وقدر على الحج بعد . أما المريض الذى يرجى برؤه والمحبوس فإنه إذا أناب عنه الغير فحج عنه ثم زال عذره بعد فإن ذلك لا يسقط فرض الحج ؛ ومنها نية الحج عن الأمر فيقول أحرمت عن فلان وليبت عن فلان وتكفى نية القلب فلو نوى النائب الحج عن نفسه فلا يميز عن الميت ؛ ومنها أن يكون أكثر النفقة من مال المحجور عنه . فلو تبرع شخص بالحج عن غيره من ماله فلا يميزه ذلك إن كان قد أوصى بالحج عنه . أما إذا لم يوص وتبرع أحد الورثة ==

== أو غيرهم فإنه يرجى قبول حجهم عنه إن شاء الله تعالى . وأما إذا خلط شخص ماله بمال المحجوج عنه ثم حج فإنه يجزئ المحجوج عنه . ثم إذا كان المال المدفوع إليه من المحجوج عنه أقل من النفقة عليه رجع بباقي النفقة عليه ؛ ومنها عدم اشتراط الأجرة للنائب بل يتكفل بأن يتفق عليه نفقة المثل فإذا دفع إليه نفقة ليصرفها في الحج عنه ثم بقيت منها بقية فعليه أن يردّها للمحجوج عنه إلا إذا تبرع له أو تبرع الورثة وكانوا أهلاً للتبرع بأن كانوا راشدين . أما إذا اشترط الأجرة للنائب كأن يقول استأجر كذا للرجل عني بكذا فإن حجه لا يجوز ولا يجزئ عن المستأجر وتكون الاجارة باطلة كالاستئجار على بقية الطاعات إلا ما استثنى للضرورة كتعليم العلم والأذان والإمامة .

ومنها عدم مخالفة ما شرطه المستنيب فلو أمر بالإفراد فحج عنه النائب قارناً أو متمتعاً لم يقع عنه ويضمن النفقة التي صرفت له أما لو أمره بالعمرة فنفذ أمره وأعتمر عنه ثم حج عن نفسه أو أمره بالحج فحج عنه ثم أعتمر عن نفسه فإن ذلك يجوز وتجزئ العمرة في الصورة الأولى والحج في الصورة الثانية عن المستنيب إلا إن نفقة إقامته للحج عن نفسه في الأولى والعمرة عن نفسه في الثانية تلزمه في ماله فإذا فرغ من العمل المختص به عادت النفقة في مال المستنيب ، فلو قدم عمل نفسه على عمل المستنيب كأن يأمره بالحج عنه فيعتمر عن نفسه أولاً ثم يحج عن المستنيب بعد ذلك فإنه لا يصح ويضمن النفقة كلها في ماله ؛ ومنها أن يحرم بحجة واحدة فلو أحرمت بحجة عن الأمر ثم بأخرى عن نفسه لم يجز ولا يجزئ عن الأمر إلا إن رفض الثانية ولو أمره رجلان كل منهما بالحج عنه فأحرم لهما معا لم يصح وضمن النفقة لكل منهما ، ومنها أن يكون كل من الأمر والمأمور مسلماً عاقلاً فلا يصح الحج عن الكافر ولا عن المجنون إلا إذا كان جنونه طارئاً بعد أن وجب عليه الحج فيصح الإحجاج عنه ، ومنها أن يكون النائب مميزاً فلا يصح أن يحج عن الغير صبي غير مميز ، أما المراهق فإنه يصح أن يحج عن الغير ، كما يصح حج المرأة والعبد عن غيرهما وكذلك من لم يؤد فريضة الحج عن نفسه ، وهذه الشروط كلها في الحج عن الغير إذا كان فرضاً ، أما الحج عن الغير نقلاً فإنه لا يشترط في صحته إلا الإسلام والعقل ==

= فيهما (المستنيب والنائب) وتميز النائب وعدم الاستئجار . هذا وإذا فعل المأمور ما يفسد الحج فإن كان ذلك قبل الوقوف بعرفة فإنه يضمن المثل للنائب . وإن كان ذلك بعد الوقوف فلا يضمن لأنه أدى الركن الأعظم (وهو الوقوف) وكل كفارة جناية تجب على المأمور لأنه سبها ، وأما هدى الإحصار فعل المنيب لأن الإحصار لا اختيار للمأمور فيه . ومن أوصى بأن يحج عنه بعد موته فإن عين مالا ومكانا وجب تنفيذ وصيته على ما عين وإن لم يعين وجب أن يحج عنه من بلده إن كان ثلث ماله يكفي فإن لم يكف وجب أن يحج عنه من المكان الذي يكفي منه المال فإن لم يكف أصلا بطلت وصيته وإن كان الثلث يكفي لأكثر من حجة فإن عين حجة واحدة فالباقي للورثة وإلا حج به كله في سنة واحدة حججا متعددة هذا أفضل من أن يحج به حججا متعددة في سنين متعددة .

الشافعية — قالوا الحج من الأعمال التي تقبل النيابة فيجب على من عجز عن الحج أن ينوب غيره ليحج بدله إما باستئجاره لذلك أو بالإتفاق عليه . والعجز إما أن يكون لعاهة أو كبر سن أو مرض لا يرجى برؤه بقول طبيين عدلين أو بمعرفته هو إن كان عارفا بالطب . وحد العجز أن يكون على حالة لا يستطيع معها أن يثبت على راحلته إلا بمشقة شديدة لا تحتمل عادة وأيس من المقدرة . ثم إن وجوب الإنابة تارة يكون على الفور وذلك إذا عجز بعد الوجوب والتمكن من الحج . وتارة يكون على التراخي وذلك إذا عجز قبل الوجوب أو معه أو بعده وكان غير متمكن من الأداء .

ويشترط في العاجز أن يكون بينه وبين مكة مرحلتان فأكثر فإن كان بينه وبين مكة أقل من مرحلتين أو كان بمكة فلا تجوز له الإنابة بل يلزمه أن يباشر النسك بنفسه لاحتماله المشقة حينئذ فإن عجز عن مباشرة الحج بنفسه في هذه الحالة يحج عنه الغير بعد موته من تركته إلا إذا أنهك المرض قواه وصار في حالة لا يحتمل معها الحركة فإن الإنابة تجوز عنه حينئذ .

ويشترط أيضا أن يكون النائب قد أدى فرضه فلا تجوز إنابة من لم يحج حجة الفرض . وأن يكون ثقة عدلا .

=

== ويشترط لصحة عقد الاستئجار على الحج والعمرة معرفة العاقدین أعمال الحج فرضاً وفلاً حتى لو ترك النائب شيئاً من سنن الحج سقط من الأجرة بقدره . وكذلك يشترط لصحة الإجارة أن يكون الأجير قادراً على الشروع في العمل فلا يصح استئجار من لم يمكنه الشروع لعذر ما ، ولا يشترط ذكر الميقات نعم يجب على الأجير أن يخرج إلى ميقات المحجوج عنه أو إلى مثل مسافته إذا عينوا ميقاتاً يحرم منه وإذا لم يعينوا ميقاتاً فيجوز للأجير أن يحرم من ميقات غير ميقات المحجوج عنه ولو اقتصر مسافة منه ولا يشترط معرفة من استؤجر عنه ويشترط أن ينوي عن استؤجر عنه . وإذا برأ العاجز بعد حج النائب عنه لزمه أن يبيع عن نفسه بعد شفائه لتبين فساد الإجارة ووقع الحج للنائب ولا أجرة له بل يسترد منه ما أخذه وكما تكون الإنابة في الحج عن الأحياء كذلك تكون عن الأموات فيجب على وصي الميت . فوارثه . فالحاكم ينيب عنه من يفعله من تركته فوراً فإن لم تكن له تركة فلا يجب الإنابة بل يسن للوارث أو الأجنبي (وإن لم يأذن له الوارث) أن يؤديه عنه بنفسه أو بالإنابة ، ويشترط أن يكون الميت غير مرتد ، وأن يكون الحج والعمرة واجبين عليه ولو بالنذر ، فإذا لم يكونا واجبين عليه فلا يبيع عنه من تركته لكن للغير الحج والإحجاج عنه وإن لم يكن مخاطباً به حال حياته .

هذا كله في الفرض . وأما في النفل فلا يجوز الحج والعمرة عنه إلا إذا أوصى به وإذا أفسد النائب الحج لزمه قضاؤه عن نفسه ويقع القضاء له ويلزمه رد ما أخذه من المستأجر له . أو يأتي بالحج عن المنيب في عام آخر غير العام الذي يقضى فيه الحج عن نفسه أو يستنيب من يبيع عنه في ذلك العام .

الحسابلة — قالوا الحج يقبل النيابة وكذلك العمرة فإذا تجز من وجبا عليه عن أدائهما وجب عليه أن ينيب من يؤديهما عنه وجوباً فوراً ، وأسباب العجز كبر السن ، والعاهة ، والمرض الذي لا يرجى برؤه ، وثقل الجسم الذي لا يقدر المرء أن يركب معه الرحلة إلا بمشقة شديدة . والهرزال الذي لا يستطيع أن يثبت معه على الرحلة إلا بمشقة لا تحتمل بحسب العادة . ومن ذلك ما إذا لم تجد المرأة محرماً تحج معه .

= ولا يشترط في النائب أن يكون رجلا بل تجزئ إناثة المرأة أيضا ، وإذا عوفى العاجز وقدر على الحج أو العمرة بنفسه فلا يلزم بأدائها مرة أخرى سواء كانت قدرته بعد فراغ النائب من أعمالها أو بعد الشروع وقبل الفراغ . أما إذا عوفى قبل إحرام النائب بهما فلا بد من أدائها بنفسه ولا يميزه حج النائب عنه ولا عمرته لو فعل . وكذلك العاجز الذي يرجى زوال عجزه لا تجزئه النيابة ويجب عليه أن يحج ويمتد بنفسه متى زالت علته .

وإذا كان العاجز قادرا على الاتفاق على النائب ولم يجد نائبا لم يجب عليه الحج فإذا وجد النائب بعد ذلك لم تلزمه الإناثة إلا إذا كان مستطعا .

ومن توفى قبل أن يحج الحج الواجب عليه سواء كان ذلك بعذر أو بغير عذر وجب أن يخرج من جميع ماله نفقة حجة وعمرة ولو لم يوص وأن يحج عنه من المكان الذي وجب عليه فيه الحج لا من المكان الذي مات فيه ويموز أن يكون الإحجاج عنه من خارج بلده إذا كان بينهما أقل من مسافة القصر فإن كان أكثر فلا يجوز ولا يميزه حج النائب عنه . ويسقط الحج عن الميت يحج أجني عنه ولو بلا إذن وليه .

ويجب أن يكون النائب ليس عليه حجة الإسلام ولا حجة قضاء ولا نذر . فإذا استتاب من عليه شيء من ذلك فلا يصح حججه عنه ويجب عليه أن يرد إلى الميت ما أخذ منه في مقابلة الحج عنه . والعمرة كالج في ذلك فلا يصح أن يعتمر الشخص نيابة عن غيره إذا كان لم يعتمر عن نفسه عمرة الإسلام أو عليه عمرة منذورة أو قضاء .

ويصح أن ينوب في الحج من آذاه عن نفسه وإن كان عليه العمرة . وكذلك يصح أن ينوب في العمرة من لم يحج عن نفسه ولكنه أدى العمرة الواجبة عليه . ويجب أن يؤدى المأمور ما أمر به . فلو أمره بالحج فاعتمر أو بالعكس فلا يجوز ولا يميز عن الأمر ويجب على المأمور أن يرد إليه ما أخذه . وهذا في الحج =

مبحث القران والتمتع والافراد وما يتعلق بها

من أراد الحج والعمرة جاز له في الإحرام بهما ثلاث كفيات : (الأولى)
 الأفراد وهو أن يحرم بالحج وحده فإذا فرغ من أعماله أحرم بالعمرة وطاف وسعى لها
 على ما تقدّم (في مبحث العمرة) . (الثانية) القران وهو الجمع بين الحج والعمرة
 في إحرام واحد حقيقة أو حكماً . (الثالثة) التمتع وهو أن يعتزم أولاً ثم يحج ثم يحرم
 طامه وفي كل ذلك تفصيل المذاهب .^(١)

= والعمرة عن الحى ، أما الميت فيقع عنه ما فعله النائب حجا كان أو عمرة ولا إذن
 لوارثه . ويكفى النائب أن ينوى النسك (الحج والعمرة) عن المستنيب ولا يشترط
 التلفظ باسمه .

وللنائب النفقة المعتادة لأمثاله بحسب العرف ويردّ ما زاد على ذلك وله نفقة
 العودة ولو طال مقامه بمكة إلا إذا اتخذها داراً له ولو زماناً قصيراً كساعة فليس له
 نفقة في العودة منها ، وإذا أفسد النائب حجه فعليه القضاء ويجب عليه أن يردّ ما أخذ
 من المستنيب لأن الحج لم يقع عنه . وكذلك إن فاتته الحج بتفريطه فإن لم يفرط فله
 النفقة . وإن مرض النائب في الطريق فعاد فله النفقة في رجوعه ، ودم القران والتمتع
 على المستنيب إن أذن فيهما وإلا فعلى النائب كما أن كفارة الجنايات تكون على النائب .

(١) الشافعية — قالوا الحج والعمرة يؤدّيان على ثلاثة أوجه : (الأول) الأفراد
 وهو أن يحرم الشخص بالحج في أشهره من ميقات بلده وبعد الفراغ من أعمال الحج كلها
 يحرم بالعمرة . (الثانى) التمتع وهو أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج من الميقات الذى مر
 عليه في طريقه وإن كان غير ميقات بلده ثم يأتى بأعمالها وبعد الفراغ منها يحرم
 بالحج من مكة أو من الميقات الذى أحرم منه للعمرة أو من مثل مسافته أو من ميقات
 أقرب منه . فإذا أحرم بالعمرة بعد الميقات الذى مر عليه ثم أحرم بالحج بعد الفراغ
 منها كان متمتعاً أيضاً وعليه الإنتم ودم لمجاوزته الميقات بدون إحرام مع إرادته . وسعى
 هذا متمتعاً لأنه تمتع بمظورات الإحرام بين النسكين . (الثالث) القران وهو =

= أن يحرم بالـج والعمرة معا من ميقات الحج سواء كان ميقات بلده أو الميقات الذى مر عليه فى طريقه . فإن كان بمكة وأحرم منها بالـج والعمرة كان قارنا ولا يلزمه الخروج الى الحل لأجل العمرة لأنها مندرجة فى الحج تابعة له ، ومن القرآن أيضا أن يحرم بالعمرة أولا سواء كان ذلك فى أشهر الحج أو قبل أشهره ثم يدخل الحج عليها فى أشهره قبل أن يشرع فى طواف العمرة . وصفة إدخال الحج على العمرة أن ينوى الحج قبل الشروع فى طوافها كما تقدم . وأما إدخال العمرة على الحج فلا يصح ويكون لغوا . والأفضل من هذه الأوجه الثلاثة الأفراد ويليهِ التمتع ثم القرآن . وإنما يكون الأفراد أفضل إن اعتمر من عامه . فإن تأخرت العمرة عن عام الحج كان الأفراد مفضولا لأن تأخير العمرة عن عام الحج مكروه .

والقارن يلزمه عمل واحد فقط وهو عمل الحج فيكفيه طواف واحد وسعى واحد للحج والعمرة لقوله صلى الله عليه وسلم (من أحرم بالـج والعمرة أجزاء طواف واحد وسعى واحد عنهما حتى يحل منهما جميعا) صححه الترمذى .

ويجب على كل من المتمتع والقارن هدى . أما وجوب الهدى على المتمتع فلقوله تعالى : ﴿فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة اذا رجعتم﴾ . وأما وجوبه على القارن فلما روى الشيخان عن عائشة رضى الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم (ذبح عن نسائه البقر يوم النحر وكنت قارنات) .

وإنما يجب الهدى على القارن والمتمتع بشروط : (الأول) ألا يكون كل منهما من حاضرى المسجد الحرام . والمراد بحاضرى المسجد الحرام من بين مساكينهم والحرَم أقل من مرحلتين فإن كانا من أهل هذه الجهة فلا يجب عليهما الهدى . (الثانى) أن تقع عمرة المتمتع فى أشهر الحج فإذا أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج سواء أتتها قبل دخول أشهر الحج أو أتتها فيها فلا يجب عليه الهدى لأنه لم يجمع بين الحج والعمرة فى أشهر الحج فأشبهه المفرد . (الثالث) أن يجمع من عامه فإذا اعتمر فى أشهر =

= الحج ثم حج في عام آخر أو لم يحج أصلا فلا دم عليه . (الرابع) ألا يعود المتمتع بعد فراغه من العمرة إلى الميقات الذي أحرم منه أولا أو إلى ميقات آخر ليحرم منه بالحج وألا يعود القسارن إلى الميقات بعد دخول مكة وقبل تلبسه بنسك كالوقوف بعرفة وطواف القدوم فإن عاد المتمتع إلى الميقات ليحرم منه بالحج فلا دم عليه، وكذلك إذا عاد القارن إلى أي ميقات بعد أن أحرم بهما معا أو بعد أن أدخل الحج على العمرة على ما تقدم (في تعريف القرآن) فلا دم عليه .

ووقت وجوب الدم على المتمتع هو وقت الإحرام بالحج ويجوز على الأصح تقديمه على هذا الوقت فيذبحه إذا فرغ من عمرته . والأفضل ذبحه يوم النحر ولا تأخر لوقته كسائر دماء الجبر .

ومن عجز عن الهدي في الحرم إما لعدم وجوده أصلا أو لعجزه عن ثمنه أو وجده يباع بأكثر من ثمن المثل أو كان محتاجا إلى ثمنه ففي كل هذه الأحوال يجب عليه أن يصوم بدل الهدي عشرة أيام . ثلاثة في الحج . وسبعة إذا رجع إلى وطنه . والأيام الثلاثة إنما يصومها بعد الإحرام بالحج فلو صامها المتمتع قبل الإحرام بالحج فلا يجزئ ذلك . وليس أن يصومها قبل يوم عرفة لأنه ليس فطر ذلك اليوم . فإن أخرها عن أيام التشريق أثم وكان صومها قضاء ولا دم عليه بالتأخير . وأما الأيام السبعة فيصومها إذا رجع لوطنه أو أي بلد يريد توطنها . فلو توطن مكة صام فيها الأيام السبعة . وإنما يجزئ صومها في وطنه إذا عاد إليه بعد الفراغ من الأعمال . فلو رجع لوطنه قبل الطواف أو السعي فلا يجزئ صومها نعم لو بقي عليه من أعمال الحج الحلق جاز أن يصومها في وطنه بعد أن يحلق .

المالكية - قالوا من أراد أن يحج ويعتمر فله في الإحرام بهما ثلاث حالات : (الأولى) الأفراد . وهو أن يحرم بالحج وحده فإذا أتم أعماله أعتمر . (الثانية) التمتع . وهو أن يحرم بالعمرة أولا بحيث يفعل بعض أعمالها ولو ركعا واحدا أو أشهر الحج ثم يحج من عامه . وتدخل أشهر الحج بفروب شمس آخر يوم من رمضان . فإذا أحرم بالعمرة آخر يوم من رمضان ثم انتهى من أعمالها ليلة العيد فهو متمتع إن حج =

= من طمعه . وأما إذا انتهى من أعمال العمرة قبل غروب الشمس ثم حج من طمعه فليس ممتنعا لأنه لم يفعل شيئا من أركان العمرة في أشهر الحج . (الثالثة) القرآن وله صورتان : (الأولى) أن يحرم بالحج والعمرة معا . (الثانية) أن يحرم بالعمرة أولا ثم يدخل الحج عليها قبل أن يركع ركعتي طواف العمرة سواء كان ذلك الإدخال قبل الشروع في طواف العمرة أو بعد الشروع فيه وقبل تمامه أو بعد تمامه وقبل صلاة ركعتيه ففي كل هذه الحالات يكون قارنا إلا أنه يكره إدخال الحج على العمرة بعد طوافها وقبل صلاة الركعتين . فإذا أدخل الحج على العمرة بعد الشروع في طوافها أتمه على أنه نفل وأندرج الطواف المطلوب للعمرة في طواف الحج لأن القارن يكفيه طواف واحد وسعى واحد كما يأتي . وكذلك إذا أدخل الحج على العمرة بعد طوافها وقبل الركعتين فإن طوافها ينقلب تطوعا . أما إذا أدخل الحج على العمرة بعد طوافها وصلاة ركعتيه فإن إحرامه بالحج يكون لغوا ولا ينقصد . كما يلغو الإحرام بالحج إذا كانت العمرة التي أدخل عليها الحج فاسدة . ويجب عليه إتمام العمرة الفاسدة وقضاؤها فوراً كما تقدم (في مبحث العمرة) . فإدخال الحج على العمرة إنما يصح بشرطين : (الأول) أن يكون الإرداف (إدخال الحج على العمرة) قبل صلاة ركعتي الطواف للعمرة . (الثاني) أن تصح العمرة التي أدخل الحج عليها . فإذا أتتني شرط من هذين فلا يصح الإرداف ولا ينقصد الإحرام بالحج . وأما إدخال العمرة على الحج بأن يحرم بالحج أولا ثم يدخل العمرة عليه فلا يصح ويكون لغوا غير منقصد لأن الضعيف لا يرتد على القوى وأفضل أوجه الإحرام للإفراد ثم القرآن ثم التمتع . والقارن يلزمه عمل واحد للحج والعمرة وهو عمل الحج مفردا فيكفيه طواف واحد وسعى واحد وحلق واحد للحج والعمرة غاية الأمر أنه يلزمه هدى للقران . كما أن المتمتع أيضا يلزمه هدى . قال تعالى : ﴿ فمن تمتع بالعمرة الى الحج فإستيسر من الهدى ﴾ وقد وردت السنة بما يفيد وجوب الهدى على القارن .

ويشترط لوجوب الهدى على كل من القارن والمتمتع أمران : (الأول)

ألا يكون متوطنا مكة أو ما في حكمها وقت القرآن والتمتع (أى وقت الإحرام بالحج =

= والعمرة معا في إحدى صورتي القرآن ووقت الإحرام بالعمرة في الصورة الأخرى وفي التمتع) وما في حكم مكة هو ما لا يقصر المسافر منها حتى يجاوزه . فان كان متوطنا بمكة أو ما في حكمها وقت فعلهما فلا هدى عليه لأنه لم يتمتع بإسقاط أحد السفرين عنه ودم القرآن والتمتع إنما وجب لذلك . قال تعالى : ﴿ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام﴾ فسر المالكية حاضري المسجد الحرام بأهل مكة وما في حكمها . (الثاني) أن يبيع من عامه . فلو منعه مانع من الحج في هذا العام كأن صده عنه بعدو أو غيره بعد أن قرن أو تمتع ثم تحل من إحرامه لأجل المانع فلا دم عليه . ويشترط لوجوب الهدى على المتمتع شرط ثالث وهو ألا يرجع لبلده أو مثله في البعد بعد الفراغ من أعمال العمرة وقبل الإحرام بالحج . ثم إن هدى التمتع إنما يجب بإحرام الحج لأن التمتع لا يتحقق إلا به . وهذا الوجوب موسع ويتضيق برمي جرة العقبة يوم النحر . فلو مات المتمتع بعد رمي الجمرة المذكورة تعين على ورثته أن يهدوا عنه من رأس ماله . أما إذا مات قبل ذلك فلا يلزم الورثة الإهداء عنه لا من رأس ماله ولا من ثلثه . وأجزأ نحر هدى التمتع بعد الإحرام بالعمرة وقبل الإحرام بالحج . ومن عجز عن الهدى وجب عليه أن يصوم بدله عشرة أيام ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع منه . قال تعالى ﴿فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم﴾ والعجز عن الهدى إما لعدم وجوده أو لعدم وجود ثمنه وعدم وجود من يقرضه إياه أو لأحياجه لثمنه في نفقاته الخصوصية . أما صوم الأيام الثلاثة فيبتدئ وقته من حين الإحرام بالحج ويمتد إلى يوم النحر . فإن لم يصمها قبل يوم النحر صام وجوباً بالأيام الثلاثة التالية له (ليوم النحر) وهي أيام التشريق ويكره تأخير صومها إلى أيام التشريق من غير عذر . فإن أخر صومها عن أيام التشريق صامها في أي وقت شاء سواء وصلها بالسبعة الباقية أولاً . وأما السبعة الباقية فيصومها إذا فرغ من أعمال الحج بأن انتهى من رمي الجمار سواء رجع إلى أهله أولاً ، فالمراد بالرجوع في الآية الكريمة المتقدمة ﴿وسبعة إذا رجعتم﴾ الفراغ من أعمال الحج . ويندب تأخير صومها حتى يرجع إلى أهله بالفعل . أما إذا صامها قبل الفراغ من أعمال الحج =

== فلا يجزئ صومها سواء كان ذلك قبل الوقوف بعرفة أو بعده . وكل من لزمه الهدى لنقص في حج أو عمره كأن ترك واجبا من واجبات الإحرام بأن جاوز الميقات بدون إحرام أو أمذى أو فعل غير ذلك مما يوجب الهدى كما تقدم (في مبحث الخنايا) ثم عجز عنه وجب عليه أن يصوم بدله عشرة أيام على التفصيل السابق وإنما يصوم الأيام الثلاثة قبل أيام التشريق أو فيها إذا تقدم سبب الهدى على الوقوف بعرفة . أما إذا حصل سببه يوم عرفة أو بعده فلا يصوم الأيام الثلاثة إلا بعد أيام التشريق . وإذا قدر على الهدى بعد الشروع في صوم الأيام الثلاثة وقبل تمامها ندب له الإهداء وأتم صوم اليوم الذي هو فيه تطوعا . أما إذا قدر عليه بعد تمام الأيام الثلاثة فلا يندب له الرجوع للهدى لكن لو رجع إليه أجزأه ولا يصوم لأن الهدى هو الأصل .

الحنبالة - قالوا من أراد الإحرام فهو غير بين ثلاثة أمور : التمتع ، والإفراد والقران . وأفضلها التمتع ثم الإفراد ثم القران .

أما التمتع فهو أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج ويفرغ منها بالتحلل فإن لم يحرم بها في أشهر الحج لم يكن متمتعا . ويشترط أن يحج في عامه لقوله تعالى ﴿ فَنِ تَمَتَّعْ ﴾ الآية فإن ظاهره يقتضى الموالاة بينهما .

وأما الإفراد فهو أن يحرم بالحج مفردا فإذا فرغ من الحج أتمم العمرة الواجبة عليه إن كانت باقية في ذمته .

وأما القران فهو أن يحرم بالحج والعمرة معا أو يحرم بالعمرة ثم يدخل عليها بالحج قبل الشروع في طوافها إلا إذا كان معه هدى فإنه يصح له أن يدخل الحج على العمرة ولو بعد السعى ويكون بذلك قارنا . ويصح إدخال الحج على العمرة وإن كان محرما به في غير أشهر الحج ، أما إذا أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة لم يصح إحرامه بها ولم يصغر قارنا .

ولا يعمل القارن شيئا زائدا من أعمال الحج عن الفرد فيطوف طوافا واحدا ويسعى سعيًا واحدا وهكذا .

==

= ويجب على المتمتع هدى لقوله تعالى ﴿فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى﴾ الآية . وهو هدى عبادة لا هدى جبر ، وإنما يجب الهدى بسبعة شروط : (أولاً) ألا يكون المتمتع من أهل مكة أو مستوطناً بها وأهل الحرم وأن لا يكون بينه وبين نفس الحرم أقل من مسافة القصر فإن كان كذلك فلا يجب عليه الهدى . (ثانياً) أن يعتمد في أشهر الحج . (ثالثاً) أن يخرج من طاعة كما تقدم . (رابعاً) ألا يسافر بين الحج والعمرة مسافة قصر فأكثر فإن سافر مسافة قصر فأكثر ثم أحرّم بالحج فلا هدى عليه . (خامساً) أن يحل من العمرة قبل إحرامه من الحج فإن أحرّم به قبل حله منها صار قارناً لا متمتعاً ولزمه هدى قران . (سادساً) أن يحرم بالعمرة من ميقات بلده أو من مكان بينه وبين مكة مسافة قصر فأكثر فلو أحرّم من دون ذلك يكون من أهل المسجد الحرام كما تقدم وإنما يكون عليه هدى مجاوزة الميقات إن تجاوزه بغير إحرام وهو من أهل الوجوب . (سابعاً) أن ينوي التمتع في ابتداء العمرة أو أثناءها . ويلزم هدى التمتع والقران بطولع بخروج يوم التحر ، ويلزم القارن أيضاً هدى نسك إذا لم يكن من أهل المسجد الحرام ولا يسقط هدى التمتع والقران بفسادهما ولا يسقط بقوات الحج وإذا قضى القارن ما فاته قارناً لزمه هديان هدى لقرانه الأول وهدى لقرانه الثاني .

ولو ساق المتمتع هدياً فليس له أن يحل من عمرته فيحرم بحج إذا طاف وسعى لعمرته قبل تحلله بالحق فاذا ذبحه يوم النحر حل من الحج والعمرة معاً والمتمتع يحل متى فرغ من عمرته في أشهر الحج وغيرها ولو كان معه الهدى بخلاف المتمتع فإن كان معه هدى نحره عند المروة ويجوز أن ينحره في أى مكان من الحرم . ومن يجز عن الهدى بأن لم يجده يباع أو وجدته ولم يجد ثمنه فعليه أن يصوم عشرة أيام منها ثلاثة في أشهر الحج والسبعة الباقية يصومها إذا رجع إلى أهله والأفضل أن يكون آخر الأيام الثلاثة يوم عرفة فإن لم يصم الثلاثة قبل يوم النحر صام أيام منى وهى الثلاثة التالية ليوم العيد ولا هدى عليه في ذلك فإن لم يصمها في أيام منى صام عشرة أيام كاملة وعليه هدى لتأخيرها وجباً من واجبات الحج عن وقته ويجوز أن يصوم الثلاثة قبل =

= إحرامه بالبح بعد أن يحرم بالعمرة . وأما صومها قبل إحرامه بالعمرة فلا يجوز أما وقت وجوب صوم الأيام الثلاثة فهو وقت وجوب الهدى وهو طلوع فجر يوم النحر، ولا يصح صوم السبعة بعد إحرامه بالبح وقبل فراغه منه كما لا يصح صومها في أيام منى ولا بعد أيام منى قبل طواف الزيارة أما أن صامها بعد طواف الزيارة والسعى فإنه يصح ، ولا يجب في صوم الثلاثة ولا السبعة نتائج ولا تفريق ومنى وجب عليه الصوم ثم وجد الهدى فلا يجب عليه الانتقال إليه ولو لم يشرع في الصوم فإن شاء انتقل إليه وإن شاء لم ينتقل وصام .

الحنفية - قالوا من أراد الإحرام فهو بخير بين الأفراد والقران والتمتع إلا أن القران أفضل من الاثنين والتمتع أفضل من الأفراد وإنما يكون القران أفضل إذا لم يخش أن يترتب عليه ارتكاب محذور من محظورات الإحرام لطول الأيام التي يلزم أن يبقى فيها محرماً فإذا خشي المحرم الوقوع في شيء منها كان التمتع أفضل لقلة الأيام التي يلزم فيها البقاء على الإحرام في التمتع فيمكن للإنسان أن يضبط نفسه .

أما الأفراد فهو الإحرام بالبح وحده؛ وأما القران فعناه في اللغة الجمع بين شيئين ومعناه شرطاً أن يحرم بحجة وعمرة معا حقيقة أو حكماً فالجمع بينهما حقيقة هو أن يجمع بينهما بإحرام واحد في زمان واحد والجمع بينهما حكماً هو أن يؤخر إحرام البح عن إحرام العمرة ثم يجمع بين أفعالها وذلك بأن يحرم بالعمرة أولاً ثم قبل أن يطوف لها أربعة أشواط يحرم بالبح . فلو أحرم بالبح بعد أن طاف للعمرة أربعة أشواط لم يكن قارناً بل متمتعاً بأن كان طوافه في أشهر البح وإلا لم يكن قارناً ولا متمتعاً أما إن أحرم بالبح أولاً ثم نوى العمرة قبل طواف القدوم فإنه يكون قارناً مع الإساءة وبعد طواف القدوم يكون عليه هدى كما تقدم في مبحث العمرة . ويصح إحرام القارن من الميقات أو قبله فإن جاوز الميقات بلا إحرام لزمه هدى إلا إذا عاد إليه محرماً ويصح إحرامه في أشهر البح وقبلها إلا أن تقدّم الإحرام على أشهر البح مكروه أما أفعال البح والعمرة فإنه لا بد من وقوعها في أشهر البح بأن يؤدى طواف العمرة أو أكثره وجميع سعيها وسعى البح في تلك الأشهر، ويسن أن يتلفظ بقوله: اللهم =

== أنى أريد العمرة والحج فيسرهما لى وتقبلهما منى . ويستحب أن يقدم العمرة فى الذكر كما يجب أن يقدمها فى العمل لأن عمل الحج لا يكفى لعمل العمرة فيجب أولا أن يطوف للعمرة سبعة أشواط يرمل فى الثلاثة الأول بشرط وقوع ذلك الطواف أو أكثره فى أشهر الحج كما تقدم آنفا . ولو نوى بالطواف للعمرة الطواف للحج وقع طوافه عن العمرة لأن من طاف طوافا فى وقته وقع له سواء نواه أولا ، ثم يسعى لها ويتم عمل العمرة بذلك ولكن لا يتحلل منها لكونه محرما بالحج فيتوقف تحلله على فراغه من أفعاله أيضا فلو حاق لزمه دمان لجنايته على إحرامين ثم بعد الفراغ من العمرة يشرع فى أعمال الحج كما تقدم فلو طاف للعمرة فقط ثم طاف للحج بعد ذلك ثم سعى للعمرة بعد طوافه للحج ثم سعى للحج بعد ذلك صح مع الإساءة ولا هدى عليه بسبب ذلك ويشترط للقران سبعة شروط : (الأول) أن يحرم بالحج قبل طواف العمرة كله أو أكثره فلو أحرم به بعد أن يطوف أكثر طواف العمرة لم يكن قارنا . (الثانى) أن يحرم بالحج قبل إفساد العمرة . (الثالث) أن يطوف للعمرة كل طوافها أو أكثره قبل الوقوف بعرفة فلو لم يطف لها حتى وقف بعرفة بعد الزوال ارتفعت عمرته وبطل قرانه وسقط عنه الهدى اللازم للعمرة ، أما لو طاف أكثر طواف العمرة ثم وقف فانه يتم الباقي من طوافها قبل طواف الزيارة . (الرابع) أن يصون الحج والعمرة عن الفساد فلو جامع مثلا قبل الوقوف وقبل أكثر طواف العمرة بطل قرانه وسقط عنه الهدى . (الخامس) أن يطوف للعمرة طوافها كله أو أكثره فى أشهر الحج فان طاف أكثر طوافها قبل أشهر الحج لم يصرفا . (السادس) أن لا يكون من أهل مكة فلا يصح قران المكي إلا اذا خرج من مكة الى جهة أخرى قبل أشهر الحج . (السابع) أن لا يفوته الحج فلو فاته لم يكن قارنا وسقط عنه الهدى ، ولا يشترط لصحة القران عدم الإلزام بأهله فيصح قران من طاف بالعمرة ثم رجع الى موطنه بعد طوافها دون أن يتحلل .

وأما التمتع شرعا فهو أن يحرم بالعمرة أولا فى أشهر الحج أو قبلها بشرط أن يطوف أكثر أشواطها فى أشهر الحج ثم يحرم بالحج فى سفر واحد حقيقة أو حكما بأن لا يعود ==

= إلى بلده بعد العمرة أصلاً أو يعود إلى بلده ولكن يكون العود إلى مكة ثانياً مطلوباً منه بسببين : أحدهما أن يكون قد ساق الهدى لأن الهدى يمنعه من التحلل قبل يوم النحر . ثانيهما أن يعود إلى بلده قبل أن يملاق لأنه في هذه الحالة يكون العود إلى الحرم مستحقاً عليه لوجوب الحلق في الحرم . ويسمى ذلك العود إلى بلده إلساماً بأهله غير صحيح ، فلو اعتمر بلا سوق هدى ثم عاد إلى بلده قبل الحلق كان باقياً على إحرامه فان رجع إلى الحج قبل أن يملاق في بلده كان متمتعاً لأن إلسامه بأهله لم يكن صحيحاً أما إن حلق بببلده فقد بطل متمعه . وإن اعتمر مع سوق الهدى فلا يغلو إماماً أن يتركه إلى يوم النحر أولاً فان تركه إلى يوم النحر فتمتعته صحيح ولا شيء عليه سوى ذلك الهدى سواء عاد إلى أهله أولاً . وإن تعجل ذبيح هديه فاما أن يرجع إلى أهله أولاً فان رجع فلا شيء عليه مطلقاً سواء حج من عامه أو لا وبطل متمعه وإن لم يرجع إلى أهله فان لم يحج من عامه فلا شيء عليه أيضاً وإن حج من عامه لزمه دمان دم المتعة ودم الحل قبل أوانه .

ويشترط لصحة التمتع شروط : منها أن يطوف طواف العمرة جميعه أو أكثره في أشهر الحج . ومنها أن يقدم إحرام العمرة على الحج . ومنها أن يطوف طواف العمرة كله أو أكثره قبل إحرام الحج . ومنها عدم إفساد العمرة . ومنها عدم إفساد الحج ومنها عدم الإلسام بأهله إلساماً صحيحاً كما تقدم . ومنها أن يؤدى الحج والعمرة في سنة واحدة فلو طاف للعمرة في أشهر الحج هذه السنة ثم حج في سنة أخرى لم يكن متمتعاً وإن لم يرجع إلى أهله أبقى محرمًا إلى الثانية . ومنها عدم التوطن بمكة فلو اعتمر ثم عزم على المقام بمكة أبداً لا يكون متمتعاً وإلا كان متمتعاً . ومنها أن لا تدخل عليه أشهر الحج وهو حلال بمكة لأنه حيثئذ يكون ليس من أهل التمتع كأهل مكة وكذا لا تدخل عليه أشهر الحج ودو محرم ولكن طاف للعمرة أكثر طوافها في غير أشهر الحج .

وبعد أن يفرغ المتمتع من أعمال العمرة يتحلل منها إن شاء إما بالحلق أو التقصير ثم يظل حلالاً إلى أن يحرم بالحج في اليوم الثامن وهو يوم التروية =

مبحث الهدى

تعريفه

هو ما يهدى من النعم للحرم . ويكون من الإبل والبقر والغنم وهي على هذا الترتيب في الأفضلية الإبل يليها البقر ثم الغنم . ولا يجزئ من الإبل إلا ما أكل خمس

= (لأنه يوم أحرام أهل مكة) ويؤخر له أن يؤخر الإحرام الى اليوم التاسع وهو يوم عرفة متى استطاع أن يقف بعرفة في زمنه .

ويجب على كل من القارن والمتمتع هدى يذبح يوم النحر بعد رمى جمرة العقبة قال تعالى ﴿ فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام من الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة ﴾ والقران كالتمتع في المعنى فيجب فيه الهدى إن وجد كما يجب في التمتع فإن لم يجد الهدى وجب عليه أن يصوم ثلاثة أيام ولو متفاوتة والأفضل لتابعها ويكون صومها في أشهر الحج بشرط أن يكون بعد إحرام العمرة ولا يجزئ صومها قبله ويصوم أيضا وجوبا سبعة أيام اذا فرغ من أعمال الحج والأفضل فيها التتابع أيضا كما أن الأفضل تأخير الصيام حتى لا يبقى على العيد سوى ثلاثة أيام بلجواز أن يتيسر له الهدى قبل ذلك فلا يحتاج للصوم أما صوم الأيام السبعة فيصومها بعد الفراغ من الحج في أى وقت شاء إلا في الأيام المنهى عنها كأيام التشريق . فان صامها فيها فلا يجزئه فان لم يصم الأيام الثلاثة حتى جاء يوم النحر لم يجزئه إلا الهدى فان لم يقدر على الهدى تحلل ووجب عليه هديان في ذمته أحدهما للقران أو التمتع والثاني للتحلل قبل ذبح الهدى ولو قدر على الهدى قبل التحلل من الحج بالحق أو التقصير بطل صومه ورجع للهدى وقد علمت أن القران والتمتع لا يصحان ممن كان داخل الحرم قال تعالى ﴿ ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام ﴾ وحاضروا المسجد الحرام من كانوا داخل المواقيت وهم أهل الحبرم .

سنوات ودخل في السادسة . ولا يحزى من البقر إلا ماله ستان^(١) كاملتان ودخل في الثالثة . أما ما يحزى من الغنم ضانا ومعزا ففيه تفصيل المذاهب^(٢) .

أقسام الهدى

ينقسم الهدى الى ثلاثة أقسام : (الأول) واجب لعمل في الحج والعمرة كهدى التمتع والقران وكالهدى اللازم لترك واجب من الواجبات كما تقدم . (والثاني) مندور وهو واجب أيضا لكن بالنذر . (والثالث) تطوع وهو ما تبرع به المحرم .

وقت ذبح الهدى ومكانه

وفي وقت ذبح الهدى ومكانه تفصيل في المذاهب^(٤) .

(١) المالكية — قالوا لا يحزى من البقر إلا ماله ثلاث سنين ودخل في الرابعة دخولا ما ولو بيوم .

(٢) الشافعية — قالوا يحزى من الضأن الجذع وهو ما له سنة كاملة حل الأصح أو ماله ستة أشهر اذا سقطت مقدم أسنانه ومن المعز المنى وهو ما له ستان . المالكية — قالوا يحزى من الضأن ما أكل سنة ودخل في الثانية دخولا ما ولو بيوم ومن المعز ما أكل سنة ودخل في الثانية دخولا بينا بشهر ونحوه .

الحنبلة — قالوا يحزى من الضأن ماله ستة أشهر ومن المعز ما له سنة كاملة . الحنفية — قالوا لا يحزى من الغنم إلا ما له سنة كاملة سواء كان من الضأن أو من المعز إلا اذا كان الضأن سميئا فإنه يحزى منه ما زاد عن نصف سنة اذا كان لا يفرق بينه وبين ما له سنة لسمته .

(٣) الحنفية — قالوا هدى التمتع والقران وإن كان واجبا إلا أنه يسمى دم شكر .

(٤) الحنبلة — قالوا ابتداء وقت ذبح الهدى بجميع أنواعه يوم العيد بعد الصلاة ولو قبل الخطبة والأفضل أن يكون بعدها . وآخره آخر اليوم الثاني من =

= أيام التشريق وهو الثالث من يوم النحر فأيام النحر ثلاثة يوم العيد وتاليه ويكره ذبحه ليلة الثاني والثالث من أيام العيد، والأفضل ذبحه في اليوم الأول، وإن ذبح قبل وقته لم يميزه ووجب عليه بدله ، وإن فات وقته فإن كان تظوعاً سقط عنه . وإن كان واجباً ذبحه قضاء . وأما مكان ذبحه فهو الحرم فيجزئ نحره في أى ناحية منه إلا أن الأفضل للمتمرن أن ينحره عند المروة وللحاج أن ينحره بمنى . فإن نحره في غير الحرم فلا يميز إلا إذا عطب قبل الوصول فينحره في مكان عطيه .

الحفصة — قالوا نعين أيام النحر الثلاثة (يوم العيد وتاليه) لذبح هدى القران والتمتع ويكون الذبح بعد رمى جمرة العقبة كما تقدم . فإن ذبح قبل أيام النحر لم يميزه . وإن ذبح بعدها أجزأه وعليه هدى لتأخير الذبح عن أيام النحر . أما غير هدى القران والتمتع فلا يتقيد بذبح بزمان . وأما مكان ذبح الهدى مطلقاً فهو الحرم ويسن ذبحه بمنى إن كان الذبح في أيام النحر وإن كلف في غيرها فمكة أفضل إلا البدنة المنذورة فلا يتقيد بذبحها بالحرم .

الشافعية — قالوا يدخل وقت ذبح الهدى الواجب بالنذر أو الهدى المندوب بمضى زمن يسع صلاة العيد وخطبتين معتدلتين بعد طلوع شمس يوم العيد ويمتد ذلك الوقت الى غروب الشمس من آخر أيام التشريق . ويجوز ذبحه ليلاً ونهاراً في ذلك الوقت إلا أنه يكره ذبحه ليلاً إلا للضرورة كما إذا حضر مساكين محتاجون للأكل من الهدى ليلاً فإن فات الوقت المذكور (بأن مضت أيام التشريق) لزمه ذبح الهدى . أما الهدى الواجب بسبب فعل محظور من أفعال الحج فإن وقته يكون بعد وقوع سببه إلا دم الفوات فإنه يكون في حجة القضاء وأما الهدى الواجب على المتمتع فوقته إحرامه بالحج ويجوز تقديمه على الإحرام بالحج إذا فرغ من عمرته ولا آخر لوقته والأفضل ذبحه يوم النحر . وأما مكان ذبحه فهو الحرم فلا يجوز ذبحه بنحره فحيث نحر الهدى أجزأه في أى جزء من أجزء الحرم إلا أن السنة للمتمرن أن ينحره بمكة لأنها موضع تحله والأفضل عند المروة . ومكان ذبح هدى المحصر هو المحل الذى أحصر فيه والأفضل أن يبعثه الى الحرم والسنة للحاج أن ينحره بمنى لأنها موضع تحلل الحاج . =

مبحث الأكل من الهدى ونحوه

ويجوز لرب الهدى أن يأكل منه على تفصيل في المذاهب^(١).

ما يشترط في الهدى

يشترط فيه أن يكون سليماً من العيوب التي تمنع الإجزاء في الأضحية، فلا يجوز الأعور ولا الأعمى ولا المجفأ وهي : (الهزيلة التي لا تخ في عظامها) ولا العرجاء التي لا تسير بسير الصحيح من جنسها ولا المريضة التي مرضها بين ونحو ذلك مما هو مبين في الضحايا .

== المالكية - قالوا ابتداء نحر الهدى يوم العيد ويندب أن يكون بعد رمي جرة العقبة ويدخل وقت الرمي من طلوع فجر يوم النحر ويندب تأخيرهُ إلى أن تطلع الشمس كما تقدم في مندوبات الحج ويمتدّ وقته إلى آخر اليوم الثالث من أيام العيد فأيام النحر ثلاثة . يوم العيد وتاليه، ولو فاتت هذه الأيام الثلاثة ذبحه أيضاً . وأما مكان ذبحه فهو منى بشروط ثلاثة : (الأول) أن يكون مسوقاً في إحرام الحج . (الثاني) أن يقف به بعرفة جزءاً من ليلة يوم النحر، ويقوم وقوف نائبه به مقام وقوفه . (الثالث) أن يريد نحره في يوم من الأيام الثلاثة السابقة . فان استنى شرط من هذه الشروط كأن ساقه في حال إحرامه بالعمرة أو اشتراه من مكة أو لم يقف به لا هو ولا نائبه بعرفة ليلة النحر أو أراد نحره بعد الأيام الثلاثة فحل ذبحه مكة لا يجوز ذبحه بغيرها وكل نواحي مكة صالحة للذبح فيها لكن الأفضل أن يكون عند المروة . ولو ذبح ما استوفى الشروط السابقة بمكة أجزأ مع الإثم لتركه الواجب وهو ذبحه منى .

(١) الحنفية - قالوا هدى القران والتمتع (ويسمى هدى الشكر كما تقدم) يندب لربه أن يأكل منه كما يندب الأكل من هدى التطوع إلا إذا عطب في الطريق فذبحه قبل أن يبلغ محله فان الواجب حينئذ تركه في محل عطبه مذبوحة بعد أن يقطع فلا دية بدمه ليعلم فقره أنه هدى تطوع . وأما هدى النذر فلا يجوز الأكل =

= منه لأنه صدقة فهو حق للفقراء فإذا أكل منه ضمن قيمته . وهدى الكفارات وهو ما وجب جبراً لنقص ومثله هدى الإحصار لا يجوز الأكل منه أيضاً فلو أكل ضمن القيمة للفقراء وحيث جازله الأكل من الهدى فيستحب أن يجعله أثلاً فإكل الثلث ويتصدق بالثلث ويهدى الثلث كالأنحية . ويتصدق المهدي بحلال الهدايا وعظامها وجلدها ولا يعطى الجزار أجرته من لحمها . ولا يجوز لرب الهدى أن يتفع بلبنه فلو انتفع به ضمن قيمته للفقراء .

المالكية - قالوا ما يذبح في الحج أو العمرة من الهدايا وجزاء الصيد وفدية الأذى بعضها يجوز لربه أن يأكل منه وبعضها لا يجوز له الأكل منه وهى بالنسبة لذلك تنقسم أربعة أقسام : (القسم الأول) ما لا يجوز الأكل منه مطلقاً أى سواء بلغ محل الذبح المعتاد (منى أو مكة كما تقدم) سليماً ثم ذبح أو حصل له عطب قبل بلوغ المحل فذبح في الطريق . وذلك القسم هو ثلاثة أشياء : (الأول) النذر المعين الميعول للساكنين باللفظ أو النية كأن يقول هذا الحيوان نذر لله على لساكنين أو يقول هذا الحيوان نذر لله على ونوى أنه للساكنين . (الثاني) هدى التطوع إذا جعله للساكنين . (الثالث) فدية الأذى إذا لم ينوبها الهدى . فهذه الثلاثة يحرم على ربه الأكل منها مطلقاً . وانما حرم عليه الأكل من النذر المعين الذى جعله للساكنين لأنه بالتعيين لا يلزم بدله إذا عطب قبل بلوغ محله فلو جازله الأكل منه لتسلط عليه بالتلافه قبل بلوغ محله فذلك لم يميز له الأكل منه إذا عطب قبل المحل . ولا يجوز له الأكل منه إذا وصل محله سائلاً لأنه جعل للساكنين . كما أن هدى التطوع نظراً لجعله للساكنين يحرم الأكل منه مطلقاً .

وأما فدية الأذى إذا لم تجعل هدياً فهى عوض عن النزف الذى حصل للحرم بإزالة الشعث ونحوه فذلك لم يميز له الأكل منها . (القسم الثاني) ما يجوز الأكل منه إذا عطب قبل بلوغ المحل ولا يجوز الأكل منه إذا بلغ المحل سائلاً . وهذا القسم هو النذر غير المعين إذا جعله للساكنين كأن يقول لله على هدى للساكنين . وفدية الأذى إذا نوى بها الهدى . وجزاء الصيد فهذه الثلاثة يجوز لربها الأكل منها إذا =

= عطيت قبل المحل لأن عليه بدلها . ولا يجوز الأكل منها إذا بلغت سالمة لأنهم
حق للساكين بالنسبة إلى النذر وبذل من الترفه بالنسبة إلى القدية وقيمة للصيد
بالنسبة إلى الخزاء . (القسم الثالث) ما لا يجوز الأكل منه قبل المحل ويجوز الأكل
منه بعده وهو هدى التطوع والنذر المعين إذا لم يجعل كلا منهما للساكين فلا يجوز
الأكل منهما قبل المحل لأنه لا يجب عليه بدلها فلو جاز له الأكل لأنهم بأنه هو
الذي تسبب في عطبهما قبل أن يلغا محل الذبح أو النحر لياكل منهما وأما بعد
المحل فله أن يأكل منهما لأنهما لم يعبئا للساكين . (القسم الرابع) ما يجوز لربه
الأكل منه مطلقا قبل المحل وبعده وذلك هو ما عدا الأقسام الثلاثة المتقدمة
كالهدى الواجب عليه ترك واجب من واجبات الحج والنذر غير المعين إذا لم يجعله
للساكين وهدى القران والتبع فله أن يأكل من ذلك مطلقا وحيث جاز له الأكل
فله أن يتروّد ويطلع الغني والفقير . وإذا أكل رب الهدى من المنوع أن يأكل
منه فإنه يضمن بدل ما أكله هديا كاملا إلا إذا أكل من النذر المعين المبعول
للساكين فإنه يضمن قدر ما أكله فقط على المعتمد . وحكم زمام الحيوان وجله
(وهو ما يجعل على ظهره) حكم اللحم فما لا يجوز له الأكل منه لا يجوز له أخذ زمامه
ولا جله بل يدعه للفقراء كاللحم فإن أخذ شيئا من ذلك رده للفقراء إن بقي فإن أخلقه
ضمن قيمته لهم . وما يجوز له الأكل من لحسه يجوز له أخذ زمامه وجله . ويكره
الانتفاع بلبن الهدى بعد تقليده أو أشعاره لأنه نخرج قربة لله تعالى بالتقليد
أو الأشعار ومحل الكراهة ما لم يضر أخذ اللبن بالتفصيل أو بأمه وإلا كان حراما .
ويكره أيضا ركوب الهدى والحمل عليه لغیر ضرورة .

الحنبالة — قالوا يندب الهدى أن يأكل من هدى التطوع ويهدى للغير منه
ويصدق بأن يأكل الثلث ويهدى أهله الثلث ويعطى المساكين الثلث كالأضحية
فإن أكل الكل ضمن للساكين الثلث . أما الهدى الواجب فلا يجوز الأكل منه
سواء كان وجوبه بالنذر أو بالتعيين (بأن قال هذا هدى) أو بتقليده أو بأشعاره
ويستثنى من ذلك هدى التبع والقران فإنه يجوز الأكل منه وإن كان واجبا . فإن =

الاحصاء والفوات

هو في اللغة المنع وفي الشرع منع المحرم عن إتمام ما يوجبه الإحرام قبل أداء ركن النسك. والفوات هو أن يفوته الوقوف بعرفة وفي أحكامها تفصيل المذاهب.^(١)

== أكل مما لا يجوز له الأكل منه ضمن مثله للحامساكين . ويحرم على المهدى بيع جلود الهدايا وجلالها ولكن يجوز الانتفاع بها كما يحرم إعطاء الجزار أجرته منها ويجوز له أن يتنفع بلبنها بشرط أن يكون فاضلا عن أولادها ويحرم شرب ما لم يفضل عنها وضمنه .

الشافعية — قالوا لا يجوز للمهدي أن يبيع شيئا من الهدى سواء كان واجباً أو تطوعاً ويجب أن يتصدق بجميع الهدى الواجب حتى جلدته ولا يجوز أخذه شيء منه . وإن كان تطوعاً جاز الانتفاع بجلدته وإدخاله الشحم وبعض اللحم للأكل والهدية ويجب أن يتصدق ببعض اللحم ولو قليلاً بشرط أن لا يكون تأفها عرفاً وأن يكون نيتاً . فالذي يجوز الأكل منه هو هدى التطوع والذي لا يجوز الأكل منه هو الهدى الواجب .

(١) الحنفية — قالوا أسباب المنع من إتمام النسك تنقسم إلى شرعية وحسية فالشرعية هي أن تفقد المرأة زوجها أو محرماً بعد الدخول في الإحرام لموت أو طلاق ومثل ذلك ما إذا منعها زوجها من حج التطوع وكذا إذا فقد نفقة وكان لا يقدر على المشى . والحسية هي كإن يوجد عدو آدمي أو غيره يحول بين المحرم وبين المضي في النسك أو يعرض له مرض أو حيس .

وحكم الإحصاء هو أن يبعث المحصر الهدى أو يثمنه ليشتري به هدى يذبح عنه في الحرم ولا يجوز له أن يتحلل حتى يذبح الهدى ويجب أن يتفق على يوم معين يذبح فيه الهدى ليكون على بينة منه فلا يطول عليه الإحرام ولو فعل شيئاً من محظورات الإحرام قبل ذبح الهدى فإنه يجب عليه بسببه ما يجب على المحرم إذا لم يكن محصراً وإن حل في يوم وذهبه على ظن أن الهدى قد ذبح ثم تبين له أنه ==

= لم يذبح كان محرماً وعليه دم لا حلاله قبل وقته أما لو ذبح الهدى قبل يوم الوعد فإنه يجوز ولا يشترط في التحلل الحلق ولو حلق فحسن .

ثم إذا تحلل المحصر بالهدى فإن كان مفرداً بالبح فعليه قضاء حجة وعمره من قابل إذا لم يرتفع الإحصار قبل فوات حج عامه وإن كان مفرداً بالعمره فعليه عمره مكانها وإن كان قارناً فانما يتحلل بذبح هديين وعليه عمرتان وحجة هذا إذا تحلل بالهدى أما إذا تحلل بالعمره فإن كان مفرداً فليس عليه سوى قضاء الحج فقط وإن كان قارناً فعليه حج وعمره وإذا زال الإحصار بعد أن بعث بالهدى فلا يخلو إما أن يتمكن من إدراك ما أحرم به وإدراك الهدى معاً أو يتمكن من إدراك أحدهما أولاً ولا يتمكن من إدراك شيء فإن كان الأول لزمه أن يمضي في إتمام نسكه وله أن يفعل بهديه ما شاء وإن كان الثاني فإن كان متمكناً من إدراك الهدى فقط فلا يلزم الذهاب لفوات المقصود وله أن يتحلل بعمره وإن كان متمكناً من إدراك النسك جازله أن يمضي في إتمامه وجاهله أن يتحلل وإن كان الثالث يتحلل وله أن يتحلل بعمره . ومن فاته الحج بأن وقف في غير زمان الوقوف فعليه أن يطوف ويسعى ويتحلل ويقضى من قابل ولا دم عليه .

الحنبلة - قالوا إذا طلع فجر يوم النحر على من أحرم بالحج ولم يقف بعرفة في وقته لعذر أو لغير عذر فاته الحج في ذلك العام وتحول إحرامه إلى عمره إن لم يختار بقاءه على إحرامه ليحج من العام القابل بذلك الإحرام ولا تجزئ هذه العمره التي انقلب إليها إحرامه عن عمره الاسلام وعلى من فاته الحج قضاء هذا الحج الفات ولو كان نقلاً وعليه هدى من الفوات يؤخر ذبحه إلى حجة القضاء فإن عدم الهدى وقت الوجوب وهو طلوع فجر يوم النحر صام كما يصوم الممنوع ومن منع من الوصول إلى البيت الحرام ويسمى محصرماً سواء منع بعد الوقوف بعرفة أو قبله أو كان منعه في إحرام العمره وجب عليه ذبح هدى بنية التحلل فإن لم يجد صام عشرة أيام بنية التحلل وقد حل بذلك من إحرامه وبياح التحلل من الإحرام لحاجة كأن احتاج إلى بذل مال كثير لمسلم أو كافر أو لقتال أو بذل مال يسير لكافر لا مسلم =

= ولا قضاء على من تحلل قبل فوات الحج وكذلك من جن أو أغشى عليه فإن لم يتحلل المحصر إلا بعد فوات الحج لزمه القضاء ومن منع عن طواف الإفاضة وقد وقف بعرفة ورعى وحلق لم يتحلل حتى يطوف طواف الإفاضة ويسعى إذا لم يكن سعى . وكذا لا يتحلل إن حصر عن السعى فقط وذلك لأن الشرع جاء بالتحلل من إحرام تام يحزم جميع المحظورات وهذا لا يحزم إلا النساء فقط ومن حصر عن واجب أو رعى جاز لم يتحلل وعليه دم لترك الواجب كما لو تركه اختيارا ومن كان محرما بالحج ولم يتمكن من الوقوف بعرفة وأمكنه الوصول إلى مكة تحلل بمسح عمره ولا شيء عليه فإن كان من فاته الوقوف بعرفة أو أحصر قد طاف وسعى قبل ذلك وجب أن يتحلل بطواف وسعى آخرين ومن أحصر بمرض أو بفقد نفقة أو بعدم اهتدائه إلى الطريق بقي محرما حتى يقدر على البيت الحرام لأنه لا يستفيد بالتحلل انتقالا من حل إلى أحسن منها فإن فاته الحج تحلل بعمره ولا يخره هديا كان معه إلا بالحرم فليس كن حصره عدو والصغير كالبالغ في جميع ما تقدم ومن قال في أول إحرامه نويت الإحرام بالنسك الفلاني فيسره لي وتقبله مني وإن حبستني حابس فمحلى حيث حبستني فله أن يتحلل مجانا في جميع ما تقدم ولا قضاء عليه .

الشافعية — قالوا إذا طلع فجر يوم النحر قبل حضور المحرم في جزء من أرض عرفة فاته الحج ويجب به الدم على من كان محرما بالحج فقط أو كان قارنا . ويجب على من فاته الوقوف بعرفة أن يتحلل بعمل عمره بأن يأتي بالأعمال الباقية من أعمال الحج غير الوقوف بنية التحلل فيطوف ويسعى إن لم يكن سعى ويسقط عنه فوات الحج الملبى بنى وبمزدلفة ورعى الجمار ويحلق من غير نية العمرة ولا تغني هذه العمرة عن عمرة الإسلام وعليه القضاء فوراً من قابل ولو فاته بعدد ولو كان الحج نفلا ولو كان غير مستطيع ولو كان بينه وبين مكة مرحلتان فأكثر ويلزمه مع القضاء دم كدم التمتع وقد تقدم ولا يصح ذبحه في سنة الفوات فإن كان قارنا وفاته الوقوف لزمه ثلاثة دماء دم للفوات ودم للقران ودم له أيضا في القضاء وإن أفرد في القضاء لأنه اتهم القران بالاحرام .

= أما لو نشأ القوات عن حصر كن أحصر عن إتمام نسك من حج أو عمرة بعدد
 أو حبس من أمير ونحوه ظلما أو بدرا لا يتمكن من أدائه وليس له بنية تشهد
 باعساره ولم يغلب على ظنه أنكتشاف المانع في مدة يمكن إدراك الحج فيها ان كان
 حاجا أو في ثلاثة أيام ان كان معتمرا فانه اذا أراد التحلل تحلل بالذبح ثم الحلق بنية
 التحلل بهما ان كان واجدا للدم وبالحلق فقط ان لم يجد دما ولا طعاما لاعسار
 أو غيره بنية التحلل والأولى للحصر المعتمر الصبر عن التحلل وكذا للحاج ان اتسع
 الوقت وإلا فالأولى التعجيل لخوف القوات نعم يمنع تحلله ان كان في الحج وغلب
 على ظنه زوال الحصر في مدة يمكنه إدراك الحج بعدها أو في العمرة وتيقن قرب
 زوال المانع في ثلاثة أيام ومن الأعذار المحجوزة للتحلل المرض فانه إن شرط التحلل بذلك
 عند ابتداء الإحرام كأن قال في حال النية إذا مرضت فأنا حلال يصير حلالا بمجرد
 المرض وأما ان قال ان مرضت تحللت فان كان شرطه في تحلله الهدى تحلل بذبح
 ثم حلق بنية التحلل فيهما فان لم يشترط الهدى بأن سكت عنه أو نفاه تحلل بالحلق
 فقط ومن الأعذار اضلال الطريق ونفاذ النفقة . ويذبح المحصر حيث أحصر
 ولو في غير الحرم أو يرسل الى الحرم ليدبح فيه لكنه لا يتحلل حتى يعلم بخرجه ولا يرسل
 الدم الى غير الحرم نعم ان أحصر في الحرم تعين الذبح فيه ثم ان كان نسكه تطفؤا
 فلا شيء عليه وإن كان فرضا بقى في ذمته على ما كان عليه من قبل وإن أحصر ومنع
 من عرفة دون مكة وجب عليه دخوله والتحلل بعمرة وإن منع من مكة دون
 عرفة وقف وتحلل ولا قضاء فيهما على الأظهر والواجب بالاحصار شاة تجزئ
 في الاضحية فان عجز حسا أو شرعا أخرج بقيمة الشاة طعاما تجزئ في الفطرة وتفرقه
 على مساكين ذلك المحل فان عجز عنه صام عن كل مد يوما ولا تجب القدية لعدم
 تعديده .

المالكية — قالوا الاحصار هو المنع من أداء النسك كأن يمنع المعتمر من
 دخول مكة كما وقع عام الحاديية حين صد المشركون النبي صلى الله عليه وسلم ومنعوه
 من دخول مكة بعد أن أحرم بالعمرة وكان يمنع الحاج من الطواف بالبيت والسعى =

= بين الصفا والمروة أو من الوقوف بعرفة أو من جميع ذلك سواء كان المنع ظاهرا كأن يحول الكفار بين المسلمين وبين مكة أو تقع فتنة بين المسلمين وبعضهم مع بعض فتتغلب الفئة الباغية وتحول بين الناس وبين الأرض المقدسة (مكة وما حوالها من مواطن النسك) أو كان المنع بحق كأن يماطل المدين في أداء ما عليه من الدين مع القدرة عليه فيحبس ليؤدى ما عليه .

والقوات هو عدم أداء الحج بعدم التمكن من عرفة لمرض منعه من الوقوف بها أو نخطأ أهل الموسم كأن يقفوا في اليوم الثامن من ذى الحجة ولم يعاموا خطاهم حتى مضى وقت الوقوف وهو ليلة العاشر كما سبق ولا يتأتى فوات الحج إلا بذلك لأن الحاج متى أدرك عرفة فقد أدرك الحج فإن ما يبق بعد الوقوف من الطواف والسعى يصح في كل وقت وليس له وقت معين .

ومن كان معتمرا ومنع عن مواضع النسك أو كان محرما بالحج ومنع من البيت الحرام وعرفة معا فإن كان المنع ظاهرا فالأفضل له أن يتحلل من إحرامه بالنية بأن ينوى الخروج من الإحرام ومتى نوى ذلك صار حلالا فلا يجرم عليه مباشرة النساء ولا التعرض للصيد ولا التطيب ولا غير ذلك مما يجرم على المحرم ويسن للتحلل أن يحلق وإن كان معه هدى فيحصره بمكانه الذى هو به إن لم يتيسر له بعثه بمكة وإلا بعثه وإن لم يكن معه هدى فلا يجب عليه وقوله تعالى ﴿فإن أحصرتم فما أسيسر من الهدى﴾ محمول على ما إذا كان الهدى مع المحصر من قبل كأن ساقه تطوعا إنما يباح له التحلل بثلاثة شروط : (الأول) أن لا يعلم المانع قبل الإحرام فإن أحرم وهو يعلم أنه سيعرض له عدو مثلا وينعمه من الحج أو العمرة فلا يباح له التحلل عند المنع بل يتعين البقاء على إحرامه حتى يؤدى نسكه ولو في ثاني عام لأنه داخل على ذلك . (الثاني) أن يئاس من زوال المانع قبل فوات الحج بأن يعلم أو يظن أنه لا يزول المانع قبل فوات الوقت بعرفة فإن لم يئاس آتتظار أصله يزول . (الثالث) أن يكون الوقت متسعا لإدراك الحج عند الإحرام به بحيث إذا لم يمنع يتأتى له إدراكه أما إذا لم يتمكن من إدراك الوقوف على فرض عدم وجود المانع ثم حصل =

== المنع فليس له أن يتحلل لأنه داخل من أول الأمر على البقاء للعام القابل وأما اذا كان المنع لحق كأن يحبس المدين حتى يؤدى دينه فان كان قادرا على دفعه فلا يباح له التحلل لأنه متمكن من التخلص والسير في نسكه فاذا لم يفعل فهو باق على إحرامه ما شاء الله وان كان عاجزا عن دفعه فهو كالممنوع ظلما والأفضل له التحلل بالنية وله أن يبقى على إحرامه ويكون قد خالف الأفضل ومن وقف بعرفة ومنع من البيت الحرام وما بعده من مواضع النسك كزدلفة ومنى ومكان السعى فقد تم حجه ولكن لا يحل من إحرامه حتى يطوف للأفاضة ويسعى بعده ان لم يكن قد تم سعيه عقب طواف القدوم فان بقي محصرا حتى فاته التزول بمزدلفة وروى الجمار والمبيت بمنى لىالى الرى فعليه هدى واحد لفوات الجميع وان كان كل منها واجبا مستقلا ولا فرق في هذا القسم بين أن يكون المانع حسبا أو غيره وسواء كان الحبس ظلما أو بحق فيبقى على إحرامه حتى يتم حجه ولو بقي سنتين .

وأما من منع من عرفة لأى مانع كان وكان متمكنا من البيت الحرام فله أن يتحلل من إحرامه وله البقاء الى العام القابل والأفضل له التحلل إن كان بعيدا عن مكة فالبقاء على الإحرام خلاف الأولى فان كان قريبا من مكة أو دخلها كره له البقاء ثم إن التحلل في هذا القسم يكون بفعل عمرة حيث لم يكن بعيدا عن مكة فان كان بعيدا منها تحلل بالنية ولا يكلف فعل العمرة ثم اذا تحلل بالعمرة وكان إحرامه بالبحج أولا من الحرم فعليه أن يخرج الى الحل حال إحرامه بالعمرة لأن كل إحرام يجب فيه الجمع بين الحل والحرم .

ولا يسقط عن المحصر نسك الإسلام من حج أو عمرة فلو منع من الحج أو العمرة ثم تحلل منها فعليه القضاء بعد وجوبه في الحج واستئنا في العمرة وعليه هدى لأجل الفوات يؤخره الى القضاء وكذلك لا يسقط عنه النذر الذى لم يعينه بخلاف المعين فلا يجب قضاؤه متى منع عن إتمامه لفوات وقته .

==

ولو نوى حين الأحرام بالنسك التحلل منه إن حصل مانع كما لو قال اللهم محلى
حيث حبستنى فلا ينفعه ذلك ولا بد من التحلل عند حصول المانع بنية جديدة
أو بعمره على التفصيل المتقدم .

وإذا طلب المانع من النسك مالا في مقابلة إخلاء الطريق جاز الدفع له
ولو كان كافرا لأن ذل منع الحج أشد من ذل دفع المال .

والمحصر المحرم بالحج متى رمى جمره العقبة يوم التجر حل له كل شيء مما كان
محظورا في الإحرام إلا قربان النساء والتعرض للصييد فيحرمان وإلا من الطيب
فيكره وهذا هو التحلل الأصغر . أما الأكبر الذى يحل به كل شيء حتى النساء
والصبيد فيحصل بطواف الإفاضة إن كان قدم السعى عقب طواف القدوم وإلا
فلا يتحلل إلا بعد السعى عقب الإفاضة فتي أفاض وسعى حل له كل شيء إن
كان قد حلق ورمى جمره العقبة أو فات وقتها وهو يوم النحر فان وطئ قبل الحلق
أو الرمي فعليه دم وإن صاد فلا شيء عليه وإن فعل غير ذلك لا شيء عليه أيضا .

زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم

زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم أفضل المندوبات وقد ورد فيها أحاديث :
 منها ما رواه ابن عمر مرفوعاً « من حج فزار قبري بعد موقى كان كمن زارني في حياتي »
 وروى ابن عدى والطبراني « من حج البيت ولم يزرني فقد جفاني » وعن أنس
 مرفوعاً « من زارني ميتاً فكأنما زارني حياً ومن زار قبري وجبت له شفاعتي يوم
 القيامة وما من أحد من أمتي له سعة ثم لم يزرني فليس له عذر » وعن عطاء عن
 ابن عباس مرفوعاً « من زارني في مماتي كن زارني في حياتي ومن زارني حتى
 انتهى إلى قبري كنت له يوم القيامة شهيداً أو قال شفيعاً » وإذا نوى زيارة القبر
 الشريف فليكن معه زيارة المسجد أيضاً فإنه أحد المساجد التي تشد إليها الرحال
 وإذا توجه للزيارة يكثر من الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم مدة
 الطريق ويصل في طريقه من مكة إلى المدينة في المساجد التي يمر بها وهي عشرون
 مسجداً .

وإذا عاين حيطان المدينة يصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويقول : اللهم
 هذا حرم نبيك فاجعله وقاية لي من النار وأماناً من العذاب وسوء الحساب وبقوتك
 قبل الدخول وبعده إن أمكنه ويتطيب ويابس أحسن ثيابه ويدخلها متواضعاً
 عليه السكينة والوقار وإذا دخل المدينة يقول : اللهم رب السموات وما أظلال
 ورب الأرضين وما أقالن ورب الرياح وما ذرين أسألك خير هذه البلدة وخير
 أهلها وخير ما فيها وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر أهلها . اللهم هذا حرم رسولك
 فاجعل دخولي فيه وقاية لي من النار وأماناً من العذاب وسوء الحساب . وإذا دخل
 المسجد فعل ما يفعله في سائر المساجد من تقديم رجله اليمنى ويقول : اللهم صل
 على محمد وعلى آل محمد . اللهم أغفر لي ذنوبي وأفتح لي أبواب رحمتك . اللهم أجعلني

اليوم من أوجه من توجه إليك وأقرب من تقرب إليك وأنجح من أعال وأبتنى
مرضاتك . و يصلى عند منبره ركعتين ويقف بحيث يكون عمود المنبر بجذاء منكبه
الأيمن وهو موقفه عليه السلام وهو بين القبر الشريف والمنبر. ثم يسجد شكرا لله تعالى
على ما وفقه ويدعو بما يجب ثم ينهض فيتوجه الى قبره صلى الله عليه وسلم فيقف
عند رأسه الشريف مستقبل القبلة ثم يدنو منه ثلاثة أذرع أو أربعة ولا يدنو أكثر
من ذلك ولا يضع يده على جدار التربة ويقف كما يقف في الصلاة ويمثل صورته
الكرمية البهية كأنه نائم في لحده عالم به يسمع كلامه ثم يقول السلام عليك يا نبي الله
ورحمة الله وبركاته أشهد أنك رسول الله فقد بلغت الرسالة وأديت الأمانة ونصحت
الأمّة واجاهدت في أمر الله حتى قبض الله روحك حميدا محمودا بجزاك الله عن صغيرنا
وكبيرنا خير الجزاء وصلى عليك أفضل الصلاة وأزكاها وأتم التحية وأتمها اللهم أجعل
نيننا يوم القيامة أقرب النبيين وأسقنا من كأسه وأرزقنا من شفاعته وأجعلنا من
رفقائه يوم القيامة . اللهم لا تجعل هذا آخر العهد بقبر نبينا عليه السلام وأرزقنا العود
إليه باذا الجلال والإكرام ولا يرفع صوته ولا يخفضه كثيرا ويبلغه سلام من أوصاه
فيقول السلام عليك يا رسول الله من فلان ابن فلان يستشفع بك الى ربك فاشفع
له ولجميع المسلمين ثم يقف عند وجهه مستديرا القبلة ويصلى عليه ما شاء ويتحول
قدر ذراع حتى يجاذى رأس الصديق رضى الله تعالى عنه ويقول السلام عليك
يا خليفة رسول الله السلام عليك يا صاحب رسول الله في الغار السلام عليك يا رفيقه
في الأسفار السلام عليك يا أمينه في الأسرار جزاك الله عنا أفضل ما جزى إماما عن
أمة نبيه ولقد خلفته بأحسن خلف وسلكت طريقه ومنهاجه خير مسلك وقاقلت
أهل الردة والبدع ومهدت الاسلام ووصلت الأرحام ولم تزل قائما للحق ناصرا لأهله
حتى أتاك اليقين والسلام عليك ورحمة الله وبركاته اللهم أمتنا على حبه ولا تنهيب
سعيننا في زيارته برحمتك يا كريم ثم يتحول حتى يجاذى قبر عمر رضى الله عنه ويقول
السلام عليك يا أمير المؤمنين السلام عليك يا مظهر الاسلام السلام عليك يا مكسر
الأصنام جزاك الله عنا أفضل الجزاء ورضى الله عن استخلفك فقد نصرت الاسلام

والمسلمين حيا وميتا تكفلت الأيتام ووصلت الأرحام وقوى بك الاسلام وكنت
للمسلمين إماما مرضيا وهاديا مهديا جمعت من ثملهم وأغنيت فقيرهم وجبرت كسرهم
السلام عليك ورحمة الله وبركاته ثم يرجع قدر نصف ذراع فيقول السلام عليك
يا ضجيجي رسول الله ورفيقي وزيري ومشاريه والمعاونين له على القيام في الدين
القائمين بعده بمصالح المسلمين جزا كما الله أحسن الجزاء ثم يدعو لنفسه ووالديه
ولمن أوصاه بالدعاء وجميع المسلمين ثم يقف عند رأسه الشريف كالأول ويقول
اللهم إنك قلت وقولك الحق ﴿ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله
واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما﴾ وقد جئناك سامعين قولك طائعين
أمرك مستشفعين بنبيك ﴿ربنا أغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل
في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم﴾ ربنا آتانا في الدنيا حسنة
وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار سبحانه ربك رب العزة عما يصفون وسلام
على المرسلين والحمد لله رب العالمين ويدعو بما يحضره من الدعاء . ثم يأتي اسطوانة
أبي لبابة التي ربط نفسه فيها حتى تاب الله عليه وهي بين القبر والمنبر فيصلي ركعتين
ويتوب إلى الله ويدعو بما شاء ثم يأتي الروضة وهي كالخوض المربع فيصلي فيها
ما تيسر له ويدعو ويكثر من التسبيح والثناء على الله تعالى والاستغفار ثم يأتي المنبر
فيضع يده على الرمانة التي كان صلى الله عليه وسلم يضع يده عليها إذا خطب لئناله بركة
الرسول ويصلي عليه ويدعو بما شاء ويتعوذ برحمته . ثم يخطه وغضبه ثم يأتي
الاسطوانة الحثالة وهي التي فيها بقية الجذع الذي حن إلى النبي صلى الله عليه وسلم ،
حين تركه وخطب على المنبر . ويستحب بعد زيارته عليه السلام أن يخرج
إلى البقيع ويأتي المشاهد والمزارات فيزور العباس ومعه الحسن بن علي وزين العابدين
وابنه محمد الباقر وابنه جعفر الصادق ويزور أمير المؤمنين سيدنا عثمان وقبر إبراهيم
ابن النبي صلى الله عليه وسلم وجماعة من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وعمته صفية
وكثيرا من الصحابة والتابعين خصوصا سيدنا مالكا وسيدنا نافعا ويستحب أن يزور
شهداء أحد يوم الخميس خصوصا قبر سيد الشهداء سيدنا الحمزة ويقول سلام عليكم

بما صبرتم فنعم عقي الدار سلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنّا إن شاء الله بكم لاحقون
 ويقرأ آية الكرسي وسورة الإخلاص ويستحب أن يأتي مسجد قبا يوم السبت
 ويدعو بقوله يا صريح المستصرخين ويا غياث المستغيثين ويا مفتج كرب
 المكروبين ويا مجيب دعوة المضطرين صلى على محمد وآله واكشف كربى وحزنى كما
 كشفت عن رسولك كربى وحزنى فى هذا المقام يا حنان يا منان يا كثير المعروف
 ويا دائم الاحسان يا أرحم الراحمين ويستحب له أن يصلى الصلاة كلها فى مسجد
 النبى صلى الله عليه وسلم ما دام فى المدينة وإذا أراد الرجوع الى بلده استحب له أن
 يودع المسجد بركعتين ويدعو بما أحب وياتى قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛
 ويدعو بما شاء والله مجيب الدعاء .

مُلْحَقٌ

في الأصحية والزكاة الشرعية وما يجوز وما لا يجوز
على المذاهب الأربعة

كتاب الاضحية

تعريفها

الاضحية بضم الهمزة وكسرها مع تخفيف الياء وتشديدها وهي اسم لما يذبح أو يفر من النعم تقرباً الى الله تعالى في أيام النحر^(١).

دليلها

شرعت في السنة الثانية من الهجرة كالعديد من زكاة المال وزكاة الفطر وشئت مشروعيتها بالكاتب والسنة والاجماع. قال تعالى: ﴿فصل لربك وأنحر﴾. وروى مسلم عن أنس رضي الله عنه قال: «ضحى النبي صلى الله عليه وسلم بكبشين أملحين أقرنين ذبحهما بيده وسمى وكبر ووضع رجله على صفاحهما». والأملح الأبيض الخالص. وقيل الذي يباضه أكثر من سواده. والأقرن الذي له قرنان معتدلان وغير ذلك من الأحاديث. وقد أجمع المسلمون على مشروعيتها.

حكمها

أما حكمها فهو السنية^(٢).

(١) المالكية — زادوا في التعريف لغير حاج لأنها لا تسن للحاج عندهم.

(٢) الحنفية — قالوا هي واجبة على المعتمد والمراد الوجوب العملي لا القرض

وقد بين ذلك في آخر الكتاب.

فالأضحية سنة عين مؤكدة يثاب فاعلها ولا يعاقب تاركها .^(١)

شروطها

تنقسم شروط الأضحية الى قسمين: شروط سنتها، وشروط صحتها. فأما شروط سنتها فمنها القدرة عليها فلا تسن للعاجز عنها وفي حد القدرة تفصيل المذاهب .^(٢)

(١) الشافعية — قالوا هي سنة عين للتفرد وسنة كفاية لأهل بيت واحد أو بيوت متعددة تلزم نفقتهم شخصا واحدا بمعنى أنه إذا فعلها من تلزمه نفقتهم سقط الطلب عنهم فلا ينافي أنها تسن لكل منهم .

(٢) الحنفية — قالوا القادر عليها هو الذى يملك ما يبيى درهم وقد تقدم بيانها فى الزكاة أو يملك عرضا يساوى مائة درهم يزيد عن مسكنه وثياب اللبس والمتاع الذى يحتاجه . وإذا كان له عقار يستغله تلزمه الأضحية إذا دخل له منه قوت عامه وزاد معه النصاب المذكور . وقيل تلزمه إذا دخل منه قوت شهر . وإن كان العقار وفقا تلزمه الأضحية إن دخل له منه قيمة النصاب وقتها .

الحنابلة — قالوا القادر عليها هو الذى يمكنه الحصول على ثمنها ولو بالدين إذا كان يقدر على وفاء دينه .

المالكية — قالوا القادر عليها هو الذى لا يحتاج إلى ثمنها لأمر ضرورى فى عامه فإذا احتاج إلى ثمنها فى عامه فلا تسن وإذا استطاع أن يستدين استدان وقيل لا يستدين .

الشافعية — قالوا القادر عليها هو الذى يملك ثمنها زائدا عن حاجته وحاجة من يعول يوم العيد وأيام التشريق ومن الحاجة ما جرت به العادة من كحك وشمك وقطير ونقل ونحو ذلك .

الحنفية — زادوا فى الشروط أن يكون مقبلا فلا تجب على المسافر وإن تطوع بها أجزأته . وإذا اشترى شاة ليضحي بها ثم سافر قبل حلول وقتها فإنه يبيعها =

ومنها الحرية . فلا تسن للعبد وزاد بعض المذاهب شروطا أخرى . أما البلوغ فليس شرطا لسنتها فتسن للصبي القادر عليها ويضحي عنه وليه ولو كان الصبي يتيمًا .^(١)

وأما شروط صحتها فمنها السلامة من العيوب فلا تصح إذا كان فيها عيب من العيوب المفصلة في المذاهب .^(٢)

== ولا تجب عليه الأضحية وكذا لو سافر بعد دخول الوقت قبل أن يذبح فإن الأضحية لا تجب عليه وتجب على الحاج إن لم يكن مسافرا بأن كان من أهل مكة .

المالكية — زادوا أن لا يكون حاجا فلا تسن للحاج عندهم ولو كان من أهل مكة وتسن لغيره من المسافرين .

(١) الحنفية — قالوا البلوغ ليس شرطا لوجوبها فتجب على الصبي عندهما ويضحي وليه من مال الصبي إن كان له مال . فلا يضحي الأب عن ولده الصغير وعند محمد شرط فلا تجب الأضحية في مال الصبي وهل تجب على الأب أولا قولان مصححان . ومثل الصغير المحنون .

الشافعية — قالوا لا تسن للصغير فالبلوغ شرط لسنتها وكذلك العقل .

(٢) الحنفية — قالوا لا تصح الأضحية بالعمياء ولا بالعوراء ولا بالعجفاء وهي المهزولة التي لا مخ في عظامها ولا بالعرجاء التي لا تستطيع المشي إلى المذبح أما العرجاء التي تمشي بثلاث قوائم وتضع الرابعة على الأرض لتستعين بها على المشي فإنها تجزئ وكذا لا تصح بمقطوعة الأذن أو الذنب أو الألية إذا ذهب أكثر من ثلثها أما إذا بقي ثلثاها وذهب ثلثها فإنها تصح . وكذا لا تصح بالهتاء إلا إذا بقي أكثر أسنانها ولا تصح بالسكاء التي لا أذن لها بحسب الحلقة ولا تصح الأضحية بمقطوعة رؤس الضرع ولا بمقطوعة الأذن ولا بالتي انقطع لبنها ولا بالتي لا ألية لها بحسب الحلقة ولا بالحلالة وهي التي ترى العذرة قبل حبسها وإطعامها الطاهر كما تقدم . ==

= وتصح بالجاء التي لا قرون لها خلقة والعطاء وهي التي ذهب بعض قريها فإذا وصل الكمر إلى المخ لم تصح وكذا تصح بالتواء وهي المجنونة إذا لم يمنعها الجنون عن الرعى فإن منعها لا تجوز التضحية بها وتصح بالجرء إذا كانت سمينة فإذا هزلت بالجرء فلا تصح .

وكذا لا تصح بالصغير وهو ما كان أقل من سنة في الضأن والمعز إلا إذا كان الضأن كبير الجسم سمينا فإنها تصح به إذا بلغ ستة أشهر بشرط أنه إذا خلط بماله سنة لا يمكن تمييزه منه أما المعز فإنها لا تصح به إلا إذا بلغ سنة وطقن في الثانية على كل حال . أما الصغير من البقر والجاموس فهو ما كان أقل من سنتين فلا تصح بالبقر والجاموس إلا إذا بلغ سنتين وطقن في الثالثة والصغير من الإبل ما كان أقل من خمس سنين فلا تصح بالإبل إلا إذا بلغت خمس سنين وطقنت في السادسة ، وتجزئ الشاة عن الواحد وتجزئ الناقة والبقرة عن سبعة أشتخاص بشرط أن يكون لكل واحد منهم سبعها فإن نقص نصيبه عن السبع لم تجزئه .

المالكية — قالوا لا تصح بالعمياء ولا بالعوراء والمعتبر في العمى والعور ذهاب ضوء العين وإن بقيت صورتها ولا تصح بالمریضة التي لا تستطيع أن تنصرف كتصرف السليمة أما إذا كان المرض خفيفا فإنه لا يضر ولا تصح بالجرء إذا كان جربها ظاهرا ولا بما أكلت أكلًا غير معتاد فبشمت ما لم يحصل لها اسهال فتصح به . ولا تصح بالمجنونة جنونا دائما أما الجنون غير الدائم فإنه لا يضر فتصح بالتواء وهي التي تدور في موضعها من الجنون ولا تتبع الغنم . ولا تصح بالمهزولة هزالا وبها وهي التي لاخ في عظامها ولا بالمرحء عرجا بيتا يمنعها من مساية أمثالها ولا بمقطوعة جزء من أجزائها كيد أو رجل سواء كان القطع خلقيا أو لا . وسواء كان الجزء أصليا أو زائدا ولكن ينقطع خصية الحيوان فتصح بالخصى لأن فيه فائدة تعود على اللحم ولا فرق بين أن يكون خصيا بالخلق أو لا . ولا تصح بالصمءاء وهي صغيرة الأذنين جدا ولا بالبراء وهي مقطوعة الذنب سواء كان ذلك خلقة أو بعارض =

==ولا بالكهـ (فائدة الصوت) إلا لعارض عادى كالناقة أدامضى على حملها أشهر فانها تبكم فتصح بها . ولا بالبخراء وهى منتنة الفم إلا إذا كان أصليا كما هو الحال فى بعض الإبل وكذا لا تصح بباسة الضرع ومشقوقة الأذن إذا كان الشق أكثر من الثلث فان كان الشق ثلثا أجزأت على المشهور ولا بمكسورة سنين فأكثرا أما مكسورة سن واحد فتصح بها كما إذا ذهب أسنانها لكبر أو تغير فانها تصح . ولا تصح بذاهية ثلث الذنب أما ذاهية ثلث الأذن فتصح بها . وكذا لا تصح بحيوان متولد بين وحشى وإنسى فانما كانت الآباء غنا والأمهات ظباء أو بالعكس لانهجى فى الأضحية على الأصح .

وتصح بالجماء وهى المخلوقة بدون قرن أما إذا كانت مستأصلة القرنين عروضاً فقها قولان وهذا إذا لم يكن مكانهما داميا وإلا فلا تصح بها قولاً واحداً . وكذا تصح بالمقعدة العاجرة عن القيام بسبب السمن وكثرة الشحم لا بالموض . وتصح بالجدع من الضبان وهو ما يبلغ سنة عربية وعلامته أن يرقد صوف ظهره بعد قيامه وتصح بالثنى من المعز وهو ما بلغ سنة ودخل فى الثانية دخولا بينا بأن قطع منها نحو شهر . وتصح بالثنى من البقر وهو ما يبلغ ثلاث سنين . وبالثنى من الإبل وهو ما يبلغ خمس سنين والمعتبر السنة القمرية ولو نقص بعض شهرها .

الشافعية — قالوا لا تصح بالمعيبة بعيب ينقص لحمها أو شحمها أو غيرها مما يؤكل فلا تصح بالعوراء ولا بالعمياء والمعتبر ذهاب ضوء العين وكذا ما كان على إحدى عينيها بياض اذا كان كثيرا بخلاف اليسير فلا يضر كما لا يضر العمش وهو ضعف البصر مع سيلان الدمع غالبا ولا تصح بالعرجاء عرجا بينا وهى التى تسبقها أمثالها الى المرعى وتختلف عنها ولو حصل لها العرج وقت الذبح ولو فى حال قطع الحلقوم والمرى .

ولا تصح بالمربضة مرضا بينا بأن يظهر بسببه هزالها وفساد لحمها فلوكان مرضها يسيرا لا يضر . ولا تصح بالعجفاء وهى التى لا تخ لها فى عظامها من شدة ==

= الحزال ولا بالتولاء وهى التى تستدير المرعى ولا ترى إلا قليلا فتزل ولا تصح بالجرىء وإن كان الحرب يسيرا لأنه يفسد اللحم ولا بمقطوعة الأذن كلا أو بعضا ولا بمقطوعة الألية ويغتفر ما يقطع من طرف الألية فى الصغر ويسمى (التطريف) لأنه يجبر بالسمن أما المخلوقة بلا ذنب فانها تجزئ كالمخلوقة بلا ضرع ولا ألية بخلاف المخلوق بلا أذن فانها لا تصح به وتصح بمشقوقة الأذن أو مثقوبتها اذا لم يزل بذلك شيء منها . وتصح بالخصى . والخصاء جائز بشروط ثلاثة . أن يكون لما كوكب اللحم . أن يكون فى صغره . أن يكون فى زمان معتدل . وإلا حم . وتصح بمكسورة القرن وإن كان محله داما ما لم يترتب عليه نقص فى اللحم كما تصح بالجماء ما لا قرن له خلقته وإن كان الأقرب أفضل . وتصح بفاقد الأسنان خلقته أما ما ذهبت أسنانه لعارض فانه لا ييجزئ . كما لا ييجزئ ما ذهبت بعض أسنانه إن كان ذلك يؤثر فى علقه فان كان لا يؤثر تجزئ .

وتصح بالضيان اذا بلغ سنة كاملة أو أسقط مقدم أسنانه بشرط أن يكون ذلك بعد ستة أشهر . وتصح بالمعز إذا بلغ سنتين كاملتين وتصح بالبقر والجاموس إذا بلغ سنتين كاملتين . وبالإبل إذا بلغ خمس سنين كوامل ولا ييجزئ المتولد بين أنثى ووحشى .

الحنابلة — قالوا لا تصح بالعمياء وهى التى ذهب نور عينها وإن بقيت عينها صورة ولا تصح بالعوراء وهى التى انخسفت عينها . أما اذا كان عليها بياض وهى قائمة فتصح بها ولا تصح بالعجفاء التى لا تخ فى عظامها لمزاحها ولا تصح بالعرجاء وهى التى لا تقدر على المشى مع جنسها الصحيح الى المرعى ولا تصح بالمكسورة ولا بالمريضة مرضا يفسد لحمها بكرب أو غيره . ولا تصح بالعضباء وهى التى ذهب أكثر أذنهما أو قرنهما أو التى نرقت أذنهما أو شقت أو قطع منها النصف أو أقل فتصح بها مع الكراهة ومثل الأذن فى ذلك القرن . =

ومنها الوقت المخصوص فلا تصح إذا فعلت قبله أو بعده وفي بيانه تفصيل المذاهب .^(١)

== ولا تصح بالجداء وهي جافة الضرع ولا بالهتاء وهي التي ذهبت ثياها من أصلها ولا بالعصاء وهي التي انكسر غلاف قرنها . ولا تصح بما ذهب أكثر من نصف أليتها أما ما ذهب نصفها فافل فتصح بها كما تصح بالجماء وهي التي خلقت بلا قرن والصمعاء وهي الصغيرة الأذن جدًا وما خلقت بلا أذن وكذا تصح بالبتراء وهي التي لا ذنب لها خلقة أو مقطوعا . وتصح بالخص . أما المحبوب . وهو ما قطع ذكره مع أنثيه فإنه لا يميز والخالمل كغيرها في الأحكام . ولا تصح بالوحش ولا بالمتولد بين وحش وغيره .

وتصح بالجدع من الضأن وهو ما له ستة أشهر ويعرف كونه أجذع بنوم الصوف على ظهره . وتصح بالثني مما سواه فثني المعز ماله سنة كاملة . وثني البقر ما له ستان كاملتان وثني الإبل ما له خمس سنين ودخل في السادسة ولا تصح بما دون ذلك .

(١) الحنفية — قالوا يدخل وقت الأضحية عند طلوع فجر يوم النحر وهو يوم العيد ويستمر إلى قبيل غروب اليوم الثالث وهذا الوقت لا يختلف في ذاته بالنسبة لمن يضحي في المصر أو يضحي في القرية ولكن يشترط في صحته للصرى أن يكون الذبح بعد صلاة العيد ولو قبل الخطبة إلا أن الأفضل تأخيره إلى ما بعد الخطبة فإذا ذبح ساكن المصر قبل صلاة العيد لا تصح أضحيته وبأكلها لما فإذا عطلت صلاة العيد ينتظر بها حتى يمضي وقت الصلاة ووقتها من ارتفاع الشمس إلى الزوال ثم يذبح بعد ذلك .

== أما القروى (ساكن القرية) فإنه لا يشترط له ذلك الشرط بل يذبح بعد طلوع فجر النحر وإذا أخطأ الناس في يوم العيد فصالوا وضفوا ثم بان لهم أنه يوم عرفة أجزأتهم صلاتهم وأضحياتهم . وإذا تركت ذبيحة الأضحية حتى فات وقتها يتصدق بها حية .

المالكية — قالوا يتدئ وقت الأضحية لغير الامام في اليوم الأول بعد تمام ذبح الامام ويتدئ وقتها للامام بعد الفراغ من خطبته بعد صلاة العيد . أو مضى زمن قدر ذبح لإمام أضحيته ان لم يذبح الإمام ويستمر وقتها لآخر اليوم الثالث ليوم العيد ويغوت بغروبه . فإذا أراد أن يذبح في اليوم الثاني فلا يلزم أن يراعى مضى زمن قدر صلاة الامام بل يذبح اذا ارتفعت الشمس وإذا ذبح بعد الفجر أجزأه فإذا ذبح أحد قبل الامام متعمدا لا تجزئه وأعاد ذبح أضحية أخرى أما اذا لم يتعمد بأن يحزى أقرب امام لم يبرز أضحيته وظن أنه ذبح فذبح بعده وتبين أنه سبق الإمام أجزأه فإذا تأخر الامام بعذر شرعى انتظره الى قرب الزوال بحيث يسقى على الزوال ما يسع الذبح ثم يذبح ولو لم يذبح الامام .

الحنابلة — قالوا يتدئ وقت ذبح الأضحية من يوم العيد بعد صلاة العيد فيصبح الذبح بعد الصلاة وقبل الخطبة ولكن الأفضل أن يكون بعد الصلاة والخطبة ولا يلزم أن ينتظر الفراغ من الصلاة في جميع الأماكن التي تصلى فيه العيد ان تعددت بل لو سبق بعضها جاز وإذا كان في جهة لا يصل فيها العيد كالأبادية وأهل الخيام ممن لا عيد عليهم فإن وقت الأضحية يتدئ فيها بمضى زمن قدر صلاة العيد فان فاتت صلاة العيد بالزوال ضحى اذن عند الزوال . وآخر وقت ذبح الأضحية اليوم الثانى من أيام التشريق فأيام النحر عندهم ثلاثة يوم العيد ويومان بعده . ويجوز في ليل يومى التشريق التاليين ليوم العيد انما الأفضل أن يذبح في النهار .

الشافعية — قالوا يدخل وقت ذبح الأضحية بعد مضى قدر ركعتين وخطبتين بعد طلوع الشمس يوم عيد النحر وإن لم ترتفع الشمس قدر ربح ولكن الأفضل ==

وقد زاد بعض المذاهب شروطاً أخرى^(١).

ويصح الاشتراك في الأضحية إذا كانت من الإبل أو البقر فإذا اشترك سبعة في بقرة أو ناقة يصح إذا كان نصيب كل واحد منهم لا يقل عن سبع فإن كانوا أكثر من سبعة لا يصح أما إن كانوا أقل فيصح.

ولا تصح الأضحية بغير النعم من الإبل والبقر والجاموس والغنم وفي الأفضل منها تفصيل في المذاهب^(٢).

== تأخيرها إلى مضي ذلك من ارتفاعها ويستمر إلى آخر أيام التشريق الثلاث ويصح الذبح ليلاً أو نهاراً بعد دخول وقتها إلا أنه يكره في الليل إلا لحاجة كاشتغاله نهاراً بما يمنعه من التضحية، أو لمصلحة كسهولة حضور الفقراء ليلاً.

(١) المالكية — زادوا أن يكون الذبح نهاراً فلو ذبح ليلاً لم تصح أضحيته وهذا الشرط بالنسبة لليوم الأول لا خلاف فيه عندهم أما في غير اليوم الأول ففي صحة الذبح ليلاً خلاف والمشهور أنه لا يجزئ. وأن يكون الذابح مسلماً فإذا ذبحها الكفاي لا تجزئ ولكنها تؤكل لحماً. وإن لا يشرك معه فيها أحد ويصح أن يشرك في الثواب لا في الثمن معه من تلزم نفقتهم إن كانوا معه في سكن واحد وإلا فلا تصح وهذا هو المشهور عندهم.

الحنفية — زادوا أن يكون الذبح نهاراً في اليوم الأول والرابع فلو ذبح في الليلة الأولى أو الليلة الرابعة لا تصح أما الذبح في الليلتين المتوسطتين فإنه مكروه تنزيهاً.

(٢) المالكية — قالوا لا يصح الاشتراك في الثمن إنما يصح الاشتراك في الأجر بالشروط المتقدمة.

(٣) الحنفية — قالوا الشاة أفضل من سبع البدنة (البقرة أو الجمل ونحوهما) إذا استويا في اللحم والقيمة والكبش أفضل من النعجة إذا استويا في الثمن والقيمة =

مبحث اذا ترك التسمية عند ذبح الأضحية

التسمية شرط في حل أكل كل ذبيحة سواء أكانت أضحية أم غيرها فمن ترك التسمية عمدا لا تؤكل ذبيحته بخلاف ما اذا تركها سهوا فانها تؤكل كما سيأتي في مبحث الذبح . وكذلك من أهل لغو الله فان ذبيحته لا تؤكل والاهلال لغو الله هو الصياح بذكر الصنم ونحوه عند ذبح ما يتقرب به اليه فقد كانت عادة المشركين أن يصيحوا عند ما يذبحون لأصنامهم بذكرها .

= أيضا والأثني من المعز أفضل من التيس اذا استويا قيمة والأثني من الابل والبقر أفضل اذا استويا أيضا .

الشافعية — قالوا أفضليها سبع شياه عن واحد فبدنة فبقرة والكمال لاحد له .

الحنابلة — قالوا الأفضل الابل ثم البقر ان أخرج كاملا بدون اشتراك ثم الغنم ثم شرك سبع في ناقة أو حمل ثم شرك في بقرة وأفضلها جميعها الأيمن ثم الأغل ثمنا والذكر والأثني سواء .

المالكية — قالوا الأفضل الضأن مطلقا ثم المعز . ثم البقر وتقديمه على الابل هو الأظهر . ثم الابل . ويندب الفحل ان لم يكن الخصى أيسر . فان كان أيسر فهو أفضل من الفحل السمين .

(١) الشافعية — قالوا التسمية ليست شرطا في حل أكل الذبيحة فلو ترك التسمية عمدا حلت الذبيحة ولكن ترك التسمية مكروه أما الذبيحة التي يحرم أكلها فهي التي ذكر اسم غير الله عليها وهي التي كانت تذبح للأصنام .

مبحث مندوبات الأضحية ومكروهاتها

وأما مندوباتها ومكروهاتها فهي مفصلة في المذاهب .^(١)

(١) المالكية — قالوا يندب إبراز الضحية للصلى ويكره عدم ذلك للامام فقط . ويندب أن يكون الصنف الذي يضحي منه جيدا من أعل النعم وأكمله وأن يكون من مال طيب . وأن تكون سالمة من العيوب التي تصح بها فيندب أن تكون غير محرقة وهي التي في أذنها حرق مستدير وأن تكون غير شرقاء وهي مشقوقة الأذن أو مقابلة وهي مقطوعة الأذن من جهة وجهها . أو مدارة وهي مقطوعة الأذن من خلفها ، وندب أن يكون سمينا . وأن يكلف ليعمن على الراجح . وندب أن يكون ذكرا ذا قرنين أبيض . وندب أن يكون خفلا أن لم يكن المخصى أسمن . وندب أن يكون ضامنا ثم معزا إلى آخر التفصيل المتقدم . ويندب لمن يريد التضحية أن يترك الحلق وقلم الظفر في عشر ذي الحجة إلى أن يضحي . ويندب أن يذبح الأضحية بيده . ويندب للوارث أن ينفذ أضحية مورثه إن عينها قبل موته ما لم تكن نذرا وإلا وجب تنفيذ الوصية . ويندب أن يجمع بين الأكل منها والتصدق والإهداء بدون تحديد معين بل يفعل في ذلك كما يحب ويسن ذبح أو نحرو ولد خرج من الضحية قبل ذبحها أو نحروها ميتا ويؤكل إن تم خلقه ونبت شعره أما إن خرج منها عقب ذبحها حيا حياة مستمرة فإن ذبحه أو نحروه واجب .

ويكره جزصوفها قبل الذبح بشرطين : الأول أن لا ينوى جزه عند شرائها فان نوى جزه ليتصرف فيه التصرف المباح جاز بلا كراهة أما اذا نوى بيعه فانه يكره . الثاني أن لا ينبت مثله أو قريب منه قبل الذبح وإلا فلا كراهة أما المنذورة فانه يحرم جزصوفها مطلقا وقيل حكمها كغيرها في ذلك .

الحنفية — قالوا يندب أن يأكل من لحم أضحيته ويدنر ويتصدق والأفضل أن يتصدق بالثلث ويدنر الثلث ، ويتخذ الثلث لأقربائه وأصدقائه . ولو أخذ =

= الكل لنفسه جاز لأن القرية تحصل بإرافة الدم هذا اذا لم تكن منذورة وإلا فلا يحل الأكل منها مطلقا بل يتصدق بها جميعها . وكذا التي وجب التصديق بعينها بعد أيام النحر وهي ما اذا اشتراها للأضحية ثم حبسها حتى مضت أيام النحر فانه يجب عليه أن يتصدق بها حية ويحرم عليه الأكل منها . وكذا يحرم الأكل من ولد الأضحية التي تلده قبل الذبح فاذا ولدت الأضحية ولدا قبل ذبحها فانه يذبح معها = ويتصدق به جميعه ولا يحل الأكل منه فان أكل منه شيئا تصدق بقيمته ويستحب أن يتصدق به حيا . أما الولد الذي لا يخرج حيا فسيأتي بيان الخلاف في تذكينه في مجت الذكاة . وكذا يحرم الأكل من الأضحية التي ضحى بها عن الميت بأمره وعن المشتركة بين سبعة نوى أحدهم بحصته القضاء عن الماضي فان هذه الأشياء يجب التصديق بها جميعها .

ويندب ان لا يتصدق منها بشيء إذا كان صاحبها ذو عيال توسعة عليهم .
وأن يلج يده إن كان يعرف الذبح وإلا شهدا بنفسه ويأمر غيره .
وكره ذبح الكبش . وأما المحوسى والوثقى فلا تحل ذبحته كما تقدم .
وكره بيع جلدها أو استبداله بما يستهلك كالحم وجبن وخل ونحو ذلك .
أما استبدالها بفربال ودلو ونحو ذلك مما يبقى زمنا طويلا فانه يحل ويبيوز أن ينفع به في مثل هذا فيعمل هو غربالا وقربة وسفرة ونحو ذلك . وقيل بيع جلدها باطل لامكروه .

وكره جزصوفها قبل الذبح لينتفع به فإن جزه تصدق به . وكره ركوها وتأجيرها فان فعل تصدق بالأجرة التي أخذها .

ويكره الانتفاع بلبنها قبل ذبحها . وأن يعطى الجزار أجره منها .
ويكره تنزيها الذبح ليلا في اللياليتين المتوسطتين . أما الليلة الأولى والرابعة فانه لا يصح فيهما الذبح كما تقدم . ويسن توجيهها إلى القبلة وأن يعمل فيها كغيرها مما تقدم من حد الشفرة وعدم تعذيبها بغير ضرورة .
=

== وكره بيع صوف الأضحية وشرب لبنها وإطعام كافر منها كتابيا كان أو مجوسيا بأن يبعث له بشيء منها في منزله . أما إذا ضافه كافر أو نزل به وهو يأكل فإنه لا كراهة في إطعامه منها على الراجح . وكره التغالي في ثمنها أو عددها إن خاف المباحاة أما إذا قصد زيادة الثواب بزيادة الثمن والعدد فإنه مندوب .

وكره فعل التضحية عن شخص ميت إذا لم يشترطها في وقف له وإلا وجب فعلها عنه ويلزم أن يتبع شرطه سواء كان جائزا أو مكروها فان عين أضحية قبل موته كان تنفيذها مندوبا كما تقدم . وكره العترة وهي ذبح شاة في رجب كانوا يذبحونها في الجاهلية لأصنامهم وكانت جائزة في أول الإسلام ثم نسخت بالأضحية ويكره إبدالها بأقل منها أو مساوئها إذا لم يعينها وإلا فلا يصح .

الشافعية — قالوا يسن في الأضحية كونها سمينة سواء كان سميتها بفعله أو بفعل غيره . وأن لا تكون مكسورة القرن ولا فاقدته . وأن تذبح بعد صلاة العيد وأن يكون النابح مسلما . وأن يكون الذبح نهارا ويكره ليلا إن لم يكن حاجة وإلا فلا كراهة وأن يطلب لها موضعا ليلا لأنه أسهل لها . وأن يوجه مذبحتها للقبلة . وأن يتوجه هو إليها أيضا . وأن يسمى الله تعالى ويكره تعمد ترك التسمية كما تقدم .

ويسن أن يصلى ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم . وأن يكبر ثلاثا بعد التسمية وأن يقول اللهم هذا منك وإليك فتقبل مني . وأن تذبح الغنم والبقر وتحرر الإبل . وأن لا يبين رأسها . ويسن قطع الودجين . ويسن أن تكون الإبل عند النحر قائمة معقولة رجلها اليسرى والغنم والبقر مضجعة على جنبها الأيسر . وأن يحذ المدينة . ويكره أن يحذها والذبيحة تنظر إليه كما يكره أن يذبح واحدة والأخرى تنظر .

الحنابلة — قالوا يسن أكل ثلث الأضحية . واهداء ثلثها ولولغنى والتصدق بثلاثها على الفقراء ولا فرق في ذلك بين المعينة والمنذورة وغيرها إلا أن المعينة والمنذورة لا يجوز إهداء الكافر منهما . أما أضحية التطوع فيجوز إهداء الكافر منها . =

= ويستحب أن يتصدق بأفضلها وأن يهدى الوسط ويأكل الأقل . وإن كانت الأخوية ليتيم فلا يجوز للولي أن يتصدق عنه أو يهدى منها بل يوفرها له .

وله أن يشرب من لبنها إلا إذا كان لها ولد فانه يحرم عليه أن يشرب ما ينقص من القدر الذي يكفى في رضاع ولدها وتلزمه قيمته أما ما زاد بعد رضاعه فله شربه أيضا ويجوز أن يحز صوفها إن كان فيه منفعة لها بأن يزيد في سمنها . أما ان كانت المنفعة في بقاءه بأن يقيا الحز والبرد فلا يجوز حزه . ولا يجوز أن يعطى الحزار أجرة منها بل إن شأ أن يعطيه منها فله ذلك على سبيل الصدقة أو الهدية ويحرم بيع جلدها وجلها « وهو الذى يغطى به الحيوان » كما يحرم بيع شيء من الذبيحة وله أن ينتفع بالجلد والجل فيصلى عليه ويتخذ غرابا ونحو ذلك أو يتصدق بهما .

وإن ولدت التي عينت للأخوية ذبح ولدها معها سواء عنيها حاملا أو حدث الحمل بعد التعيين ويندب ذبح الجنين الذى يخرج من بطن أمه ميتا أو الذى فيه حركة المذبح أما الجنين الذى يخرج وفيه حياة مستقرة فان ذبحه واجب . وذكاة الجنين ذكاة أمة سواء نبت شعره أو لم ينبت . ويسن نحر الأبل قائمة معقولة الرجل اليسرى وأن يعمل مع الأخوية ما يعمل مع غيرها مما يأتى في مبحث الذبح .

كتاب الزكاة

مبحث الزكاة الشرعية

« الذبح »

الزكاة ذبح أو نحر أو عقر حيوان مباح للأكل بشرائط مفصلة في المذاهب^(١).

(١) الحنفية — قالوا الزكاة الشرعية تنقسم الى قسمين: زكاة الضرورة وزكاة الاختيار فزكاة الضرورة هي جرح وقع في أى جزء من بدن الحيوان وإنما تكون في حيوان غير مستأنس فلو توحش غنم أو بقرة أو بعير وتعسر ذبحه ثم رعى بينهم فأصابه في أى جزء من بدنه وأراق دمه وأماته حل أكله وكذا لو تفر البعير ولم يقدر صاحبه على أخذه إلا بجماعة فإن له أن يرميه ومتى جرح وسال دمه ومات بهذا الجرح حل أكله ومثله ما إذا صال حيوان على أحد فرماه دفاعا عن نفسه فأماته فإنه يحل أكله إذا جرحه وأسأل دمه . وكذا إذا وقع حيوان في بئر وتعذر ذبحه فرماه بجرحه وعلم أنه مات بالجرح أو لم يعلم ان كان قد مات به أو بغيره فإنه يحل أكله أما إذا علم أنه مات بغير الجرح فإن أكله لا يحل وكذا إذا تعسرت بقرة في الولادة فأدخل رجل يده فذبح ولدها حل أكله فإن لم يقدر على ذبحه وجرحه حل أكله وإن لم يذبح أو يجرح فلا يحل ولو ذبحت أمه لأن ذكاة الأم ليس ذكاة لولدها عند أبى حنيفة وقالوا (أبو يوسف ومحمد) ان تم خلقه أكل كل بذكاة أمه لحديث ذكاة الجنين ذكاة أمه وحل الامام الحديث على التشبيه يعنى أن ذكاة الجنين مثل ذكاة أمه .

وأما ذكاة الاختيار فهي الذبح بين مبدء الخلق الى مبدء الصدر بأن يقطع الودجين وهما (عرقان كبيران في جانبي قدام العنق) ويقطع الحلقوم وهو (مجرى =

= النفس) والمرء وهو (مجرى الطعام والشراب) ويكفى قطع ثلاثة منها فإن للأكثر حكم الكل فلا بد من قطع الحلقوم أو المرء مع الودجين أو قطع ودج مع الاثنين ويرى بعضهم ضرورة قطع الحلقوم والمرء مع أحد الودجين ومتى تحقق القطع عل هذا الوجه صار الذبح شرعياً وحل أكل الذبيحة سواء كان الذبح فوق العقدة التي في أعلى الحلق أو تحتها .

ويشترط (أولاً) أن يكون الذابح مسلماً أو كتابياً يهودياً أو نصرانياً أفرنجياً أو غيره ويدخل في النصراني الصابئ لأنه يقر بعيسى عليه السلام . ويدخل في اليهودي السامرة لأنهم يدينون بشريعة موسى عليه السلام فكل هؤلاء تحل ذبيحتهم ولا تحل ذبيحة غيرهم من وثني ومجوسى ومرتد عن الاسلام . وكذا لا تحل ذبيحة الدروز الذين لا يدينون بكتاب . وإذا ذكر الكتابي اسم المسيح فقبل تحل وقيل لا تحل والتحقيق أنها تحل .

(ثانياً) أن لا يذبح صيد الحرم فإن الصيد في الحرم لا تحله الزكاة ولو كان الذابح غير محرم .

(ثالثاً) أن يترك التسمية عمداً أما ان تركها سهواً فإن الذبيحة تكون حلالاً ويشترط في التسمية :

(١) أن تكون ذكراً خالصاً بأن يذكر اسم الله تعالى بأى اسم من أسمائه سواء كان مقروناً بصيغة نحو الله أكبر الله أعظم أو غير مقرون بصيغة نحو الله . الرحمن أو يذكره بالتسبيح والتهليل . أما ذكر اسم الله مقروناً بدعاء كقول اللهم اغفرلى فإن الذبيحة لا تحل به ويستحب أن يقول بسم الله . الله أكبر .

(٢) وأن تكون التسمية من نفس الذابح حال الذبح والراى لصيد حال الرى ومرسل كلب الصيد حال الارسال فلو سمى غير الفاعل لا يحل الأكل .

وأن يكون الذبح عقب التسمية قبل تبدل المجلس فإذا سمى واشتغل بأكل أو شرب فإن طال لم يحل الذبح وإلا حل . وخذ الطول ما يستكثره الناظر، ويشترط =

= أن لا يقصد بالتسمية شيئاً آخر كالترك في ابتداء الفعل فإن فعل ذلك أو نوى أمراً آخر غير الذبح فإنها لا تحل أما إذا لم تحضره النية أصلاً فإنها تحل .

ويحل ذبيحة الصبي الذي يعرف التسمية وإن لم يعلم أن التسمية شرط لحل الذبيحة على التحقيق ومثله السكران إذا كان يعقل لفظ التسمية وكذلك المجنون فكل هؤلاء إذا كانوا يضبطون عمل الذبح ويذكرون اسم الله تحل ذبيحتهم كما تحل ذبيحة الأخرس وذبيحة الأفلج وهو الذي لم يمتحن بدون كراهة .

ويصح الذبح بكل ما يقطع العروق المشروط قطعها ويسيل الدم فيجوز الذبح بالسكين وقشر القصب الأزرق (الغساب) والمروة وهي حجر أبيض كالسكين وغير ذلك ما عدا السن والظفر فإنه لا يحل الذبح بهما إذا كان متصلين فإن انفصل حل الذبح بهما مع الكراهة لما فيه من تعذيب الحيوان كالذبح بالسكين إلى الكالة التي لا تقطع . وإذا ذبح لعظيم بقصد التقرب إليه وتعظيمه بالنحر فإن ذبيحته لا تؤكل لأنه أهل بها لغير الله بخلاف ما يذبح للضيف بقصد إكرامه فإنه جائز وإن قدم له غير المذبح عند الأكل .

المالكية — قالوا الذكاة الشرعية هي السبب الموصل لحل أكل الحيوان البري اختياراً وأنواعها أربعة ذبح ، ونحر ، وعقر ، وفعل يزيل الحياة بأى وسيلة فالذبح يكون في البقر والجاموس والضأن والمعز والطيور والوحش المقدور عليه ما عدا الزرافة فإنها تنحر . ويعرف الذبح بأنه قطع الحلقوم والودجين من المقدم بمحدد بنية ولا يشترط قطع المرئ . ويشترط أن يكون الذابح مميزاً مسلماً أو كتابياً . وأن لا يرفع يده رفماً طويلاً بإختياره قبل تمام الذبح .

ويشترط لحل ذبيحة الكتابي شروط أن يذبح ما يحل له بشرعنا وأن لا يهل به لغير الله . وقد تقدم بيان ذلك في الأضحية في مبحث إذا ذبحها كتابي . وأن يذبح بمحضرة مسلم مميز عارف بأحكام الذكاة أن كان الكتابي ممن يستحل الميتة فلا يحل أكل ذى ظفر ذبحه يهودى كإبل وبط وأوز وزرافة من كل ما ليس بمفترج =

= الأضباع لأن اليهود يحرمون أكل ذى الظفر وثبت في شريعتنا أنه محرم عليهم فإذا ذبحه فلا يحل أما ما يحل لهم في شريعتهم كاللحم والدجاج ونحوهما فإنها حلال إذا ذبحها . (النوع الثاني) النحر ويكون في الإبل والزرافة والفيلة ويكره في البقر والجاموس . وكذا الخيل والبغال والحمير الوحشية . ويعرف النحر بأنه طعن بميز مسلم أو كلابي بلبه بلا رفع طويل قبل التمام بنية . (النوع الثالث) العقر ويكون في وحشي غير مقدور عليه إلا بعسر سواء كان طيرا أو غيره . ويعرف بأنه جرح مسلم مميز حيوانا وحشيا بمحدد أو حيوان صيد معلم بنية وتسمية ولا يصح العقر من كافر وقيل يصح من الكلابي كالذئب .

ولا يصح العقر من صبي أو مجنون أو سكران ولا يصح عقر حيوان مستأنس إذا شرد فلونفرت بقرة أو غنم أو جمل فإنه لا يصح عقره . وكذا لو سقط حيوان في بئر ولم يقدر على ذبحه إلا بالعقر فعقره لا يؤكل ولا يصح العقر بعضا أو جرح لاحد له ويصح برصاصة لأنها أقوى من المحدد .

وأما الفعل المميت فهو ذكاة من لا دم له كالجراد والدود فإنه ذكاته أمانته أى سبب كالنار أو قطع الأسنان أو ضرب العصا أو نحو ذلك ويشترط بنية ذكاته ويشترط في الأنواع الأربعة ذكر اسم الله تعالى لمسلم ذاكر قادر فان نسي أو عجز كأخمس أكلت ذبيحته .

الشافعية — قالوا الذكاة الشرعية هي قطع الحلقوم والمرئ جميعا فلو بقى شيء منهما لم يحل المذبح ويشترط أن يكون في الحيوان حياة مستقرة قبل ذبحه أن وجد سبب يحال عليه الهلاك وإلا فلا يشترط وجودها فالمرضى بغير سبب يحال عليه هلاكه لو ذبح آخر رمق حل وإن لم يسيل الدم ولم توجد حركة عنيفة . والمراد بالحياة المستقرة ما يوجد معها الحركة الاختيارية بقرائن يترتب عليها غلبة الظن بوجود الحياة ومن أماراتها انفجار الدم بعد قطع الحلقوم والمرئ أو الحركة الشديدة ولا فرق بين أن يكون قطع الحلقوم والمرئ من تحت الجوزة المعروفة أو من فوقها لكن =

== بشرط أن يبقى منها تدويرة متصلة بأصل العنق والا لم يحل المذبوح لأنه حينئذ يسمى مزمعا لا ذبيحا . أما قطع الودجين فهو سنة ولو قطع الرأس كله كفى ولكن يكره على المعتمد . وإنما يشترط الذبح بهذه الصفة في الحيوان المستأنس المقدور عليه أما غير المستأنس كغنم وبقر وتوحش وبعير وفروغزال في الصحراء وهيمة تعقطن في بئر ولا يمكن الوصول الى ذبيحها فذكاته عقره في أى موضع من بدنه بشيء يجرح ينسب اليه زهوق الروح فلا ينفع العقر بخافر أو خوف ولا بخدش الحيوان خدشة لطيفة .

ويشترط لحل الذبح شروط : (أولا) قصد العين أو الجنس فلورى شيئا ظنه حجرا أو حيوانا لا يؤكل فظهر أنه حيوان يؤكل حل أكله لأنه كان يقصد عينا وكذا لو رمى قطع ظباء فأصاب واحدة منها أو قصد واحدة فأصاب غيرها حل المرئ لقصد جنسه فإذا لم يقصد العين أو الجنس لا يحل الحيوان فإذا وقعت منه السكين فأصاب حيوانا فذبح أو احتك بسكين فأنذبح أو صال أحد بسيغه فأصاب مذبج حيوان لا يحل المذبوح لعدم القصد . (ثانيا) أن يكون الإسراع بإزهاق روح الحيوان متحضا لقطع الحلقوم والمرئ فلو أخذ واحد في قطعهما وأخذ الثاني في نزع الأمعاء أو نخس الخاصرة لم يحل . (ثالثا) وجود الحياة المستقرة قبل الذبح حيث وجد سبب يحال عليه الهلاك .

فإذا جرح حيوان أو سقط عليه سقف أو نحوه وبقيت فيه حياة مستقرة فذبح حل ولو عرفت بشدة الحركة أو انفجار الدم وإن تيقن هلاكه بعد ساعة وإلا فلا يحل لوجود سبب يمكن أن يسند اليه الهلاك وهو الجرح أو سقوط السقف ولا يشترط تيقن الحياة المستقرة بل يكفي ظن وجودها وإذا وصل الحيوان قبل الذبح الى حالة فقد معها الإبصار والحركة الاختيارية بسبب مرض أو جوع ثم ذبح فإنه يحل ولو لم ينفجر الدم أو يتحرك الحركة العنيفة . أما إذا أكل الحيوان طعاما انتفخ به حتى صار في آخر رفق ثم ذبح لا يحل على المعتمد ما لم توجد الحركة ==

عند الشديدة أو انفجار الدم . (رابعاً) أن يكون المذبوح مما يحل أكله فلا يجوز ذبح مالا يحل ولو لإراحته عند تضرره من الحياة . (خامساً) أن يكون القطع بمحَمَّد ولو من قصب أو خشب أو ذهب أو فضة إلا السن والظفر وبقاى العظام فانه لا يحل الذكاة بها فاذا قتل الحيوان بغير محمَّد بأن ضرب ببندقية أو سهم بلا نصبل ولا حدة أو خنق بشرك فمات فانه يحرم فى كل ذلك . (سادساً) أن يكون القطع دفعة واحدة فلو قطع الحلقوم وسكت ثم تم الذبح فان كان الفعل الثانى منفصلاً عن الأول عرفاً اشترط أن تكون فى الحيوان حياة مستقرة عند ابتداء العمل الثانى . وان لم يكن الفعل الثانى منفصلاً عن الأول عرفاً فلا تستقر الحياة المستقرة وذلك كأن رفع السكين واعادها فوراً أو ألقاها لكونها لا تقطع وأخذ غيرها فوراً أو سقطت منه فتناولها أو أخذ غيرها سريعاً أو قلبها وقطع بها ما بقى فكل ذلك جائز إذ لا فصل فيه بين العمل الأول والثانى . (سابعاً) أن لا يكون الذابح محرمًا والمذبوح صيد برى وحشى فان كان كذلك فلا يحل المذبوح . (ثامناً) أن يكون الذابح مسلماً أو كتابياً لا مجوسياً ولا وثنياً ولا مرتداً فتحل ذكاة اليهودى والنصرانى كالمسلم كما تحل ذكاة المجنون والسكران وغير المميز ولو فى الحيوان الذى لا يقدر عليه على الراجح لكن مع الكراهة . وكذلك تركه ذكاة الأعمى . ولا تستقر التسمية وانما تسن وإذا ذكر اسم الله مقترناً باسم غيره كأن قال بسم الله واسم محمد فان أراد الاشارة كفر وحرمت الذبيحة وان لم يرد الاشارة حلت الذبيحة ولكن يكره إن قصد التبرك ويحرم إن أطلق لايهام الشريك

الحنابلة — قالوا الذكاة شرطاً هى ذبح حيوان مقدور عليه مباح أكله يعيش فى البر أو نحره إلا الجراد ونحوه مما لا يذبح أو ينحر ويحقق الذكاة الشرعية بقطع الحلقوم والمرئ . والحلقوم مجرى النفس والمرئ (وهو البلعوم) مجرى الطعام والشراب والتحرى يكون فى اللبة وهى الوهدة التى بين أصل العنق والصدر ولا يشترط قطع الودجين وهما عرقان يحيطان بالحلقوم ولكن الأولى قطعهما فاذا تعذر ذبح الحيوان أو نحره عقر بأن يرمى بسهم أو نحوه فى أى موضع من جسمه فيجرحه ويميته فيحل

== أكله كالصيد، فإذا نفر بعير فلم يقدر عليه أو سقط حيوان، باح الأكل في بئر وتعذر ذبحه فعقر حل أكله بشرط أن يموت بالجرح الذي قصد به عقره فإن مات بغيره فلا يحل أكله ولو كان الجرح موجبا لقتله ويشترط أيضا أن تتوفر شروط الذابح فيمن رماه فلورماه مجوسى لا يصح أكله .

ويشترط لحل الذبيحة أربعة شروط : (الشرط الأول) أن يقول بسم الله عند حركة يده بالذبح أو النحر أو المقر ولا يقوم شيء مقام التسمية فلو سبح الله لا يجزئ وتجوز بغير العربية ولو مع القدرة على العربية . ويسن أن يكبر مع التسمية فيقول بسم الله والله أكبر فإن كان الذابح أنحرس أو مأ برأسه الى السماء أو أشار إشارة تدل على التسمية بحيث يفهم منها أنه أراد التسمية وهذا كاف في حل ذبيحة الأنحرس فإذا تركت التسمية عمدا أو جهلا لم تيج الذبيحة لقوله تعالى : ﴿ ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ﴾ وإن تركت التسمية سهواً فإنها تحل لحديث شداد بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ذبيحة المسلم حلال وإن لم يسم إذا لم يتعمد . ويشترط قصد التسمية على ما يذبحه فلو سمي على شاة وذبح غيرها بترك التسمية لم تيج الثانية، ولا يضر الفصل البسر بين التسمية والذبح فلو سمي ثم تكلم وذبح حلت وإذا أضحج شاة ليذبحها وسمى ثم ألقى سكيته وأخذ غيرها وذبح . حلت وكذا إذا رد سلاما أو استقى ماء، والكتابى كالمسلم فإذا ذكر اسم المسيح لا تحل الذبيحة وإذا لم يعلم إن كان الذابح سمي أولا ذكر اسم الله أو غيره فالذبيحة حلال . (الشرط الثانى) أهلية الذابح أو الناحر أو العاقر وهو أن يكون عاقلا قاصدا للتذكية فلو وقعت السكنين على حلق شاة فذبحتها لم تحل لعدم قصد التذكية . وأن يكون مسالما أو كتابيا ولو حربيا أو من نصارى بنى تغلب لا فرق بين أن يكون ذكرا أو أنثى حرا أو عبدا ولو جنبا وحايضا ونفساء وأعمى وفاسقا ولا تحل ذبيحة مجنون وسكران وصبي غير مميز لأنه لا قصد لهم فإذا كان الصبي مميزا تحل ذبيحته ولو كان دون عشر سنين . ولا تحل ذبيحة مرثد ولا مجوسى ولا وثنى ولا زنديق ولا درزى وكل من لا يدين بكتاب أخذنا من مفهوم قوله تعالى : ﴿ وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ﴾ . ==

ويسن أن تحرق الإبل ونحوها مما له رقبة طويلة ويذبح غيرها كالبقرة والغنم .
ويسن أن يحمد الشفرة أولاً (السكين ونحوها) وأن يحمدّها بعيداً عن الذبيحة . وأن
لا يذبح واحدة والأخرى تنظر وأن يضجع الذبيحة إن كانت شاة أو بقرة على جنبها
الأيسر ثم يقول اللهم هذا منك ولك وجهت وجهي الآية . إن صلاتي ونسكي
الآية بسم الله أكبر ثم يذبح ويكره كسر عنق المذبوح قبل أن ترهق روحه
ويسكن وكذلك يكره سلخه أو قطع عضوه أو تنف ريشه قبل أن ترهق روحه
ويكره ترك التوجه إلى القبلة ويكره كل تعذيب للمذبوح بدون فائدة .

== أى فلا يحل لكم طعام غيرهم . (الشرط الثالث) الآلة وهو أن يذبح بآلة محددة
تقطع أو تحرق يحتملها لا تقطع أو تحرق بنقلها ولا فرق في المحددة بين أن تكون من
حديد أو كالكسكين والسيف والنصل ونحوها أو تكون من حجر أو خشب أو عظم
إلا السن والظفر فلا يصح الذكاة بهما سواء كانا متصلين أو منفصلين . (الشرط الرابع)
أن يقطع الحلقوم والمرئ وقد تقدم بيانها وإذا ذبح كغاي ما يحرم عليه في شريعته
وثبت في شريعتنا تحريمه عليه يحل أكله كما إذا ذبح يهودى لذى ظفر وهى الإبل
والنعام والبط وما ليس بمشقوق الأصابع فإن الله تعالى أخبر بأنه حرم عليهم كل ذى
ظفر . وكذلك إذا ذبح ما يزعم أنه يحرم عليه ولم يثبت عندنا أنه يحرم عليه كما إذا ذبح
حيواناً ملصقة رثته بأضلاعه فانهم يزعمون أن الرثة تحرم عليهم ويسمونها باللازقة .

(١) المالكية — قالوا يجب نحر الإبل والزرافة والفيلة (لأنها تؤكل عندهم)
فإن ذبحت لم تؤكل ويجب ذبح غيرها من الأنعام والوحوش والطيور فإن نحر
لم تؤكل ويحوز الأمران والأفضل الذبح في البقر والجاموس والخيل والبغال وحر
الوحش وكل ذلك في حالة السعة والاختيار أما في حالة الضرورة كعدم آلة للذبح
أو كوقوع الحيوان في حفرة فلم يمكن عمل ما يجب من ذبح أو نحر فإنه في هذه
الحالة يجوز العكس في الأمرين بأن يذبح ما ينحر وينحر ما يذبح للضرورة .

باب ما يجوز أكله وما لا يجوز

أحل الله تعالى للناس أن يأكلوا مما في الأرض حلالات طيبا وحرم عليهم أن يأكلوا الخبائث التي تضرهم في أبدانهم وعقولهم كما حرم عليهم أن يأكلوا مما في أيدي الناس بالباطل . قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلالًا طيبًا﴾ . وقال: ﴿وَيَحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتُ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ﴾ .

فيحرم أكل الميتة . والدّم والحمل الخنزير وما أهل لغير الله به أي ما ذكر عند ذبحه اسم معبود غير الله تعالى ، والمضغطة وهي التي ماتت بالحق ، والنطيحة وهي التي نطحها حيوان فأماتها ، والموقوذة وهي التي ضربت فماتت ، والمتردة وهي التي سقطت من مرتفع فماتت ، وما يقر حيوان مفترس بطنها إلا إذا ذبحت وفيها حياة فإن كل واحدة مما ذكر تحل حيثئذ .

ويحرم ^(١) أكل الحيوانات المفترسة كالسبع والنمر ونحوها كما يحرم أكل الكلاب ^(٢) والخنزير الأهلية والبغال . أما الجر الوحشية فأكلها حلال .

ويحرم أكل سباع الطير وهو ماله ظفر يبطش به كالصقر والباز ونحوه .

ويحل أكل الضب ^(٤) ، والضبع ^(٥) ، والتعلب ^(٦) ، والنخيل ^(٧) .

(١) المالكية — قالوا يكره أكل الحيوانات المفترسة .

(٢) المالكية — لهم في الكلب قولان الكراهة والحرمة والمشهور الحرمة .

(٣) المالكية — قالوا في الجر الأهلية والبغال قولان : الكراهة التحريم .

والمشهور التحريم .

(٤) الحنفية — قالوا يحرم أكل الضب والضبع .

(٥) الحنفية والحنابلة — قالوا يحرم أكل التعلب .

(٦) المالكية — قالوا المشهور عندهم تحريم الخيل وفيه قول بإباحتها .

(٧) الحنفية — قالوا يكره أكل النخيل كراهة تنزيه على المعتمد .

ويحل أكل الطيور كالخمام، والبط، والاوز، والسمان، والقنبر، والزرزور،
والقطا، والكروان والبايل وغير ذلك .

ويحل أكل الجراد ، ويحرم أكل حشرات الأرض (صغار دوابها) كالعقرب
والثعبان، والفأرة، والضفدع، والتمل، وغير ذلك .

مبحث ما يحل لبسه وما لا يحل

يحرم أن يلبس الرجل ثوبا من الحرير المأخوذ من دود القز المعروف كما يحرم
عليه أن يستعمله في جلوس أو استناد على تفصيل في المذاهب .^(٢١)

أما النساء فيحل لهن لبسه واستعماله بجميع طرق الاستعمال .

ويحل أن يوضع في الثوب قدرا من الحرير لا يتجاوز قدر أربع أصابع .

(١) المالكية — قالوا المشهور عندهم أن أكل حشرات الأرض جائز
إن قبلتها طبيعة الآكل ولم تضر .

(٢) الشافعية — قالوا يحرم على الرجل الجلوس على الحرير أو الاستناد عليه إذا
لم يوضع عليه حائل (غطاء) كلاءة من قطن أو صوف أو دنان أو نحوها ولا يشترط
في الحائل في هذه الحالة أن يحاط بالحرير بل يكفي لحل البنائوس والاستناد مجزئ
وضعه أما اللبوس فانه لا يكفي وضع مجزئ الحائل بل لا بد من خياطته به بحيث
لا يظهر منه شيء وكما يحرم استعمال الحرير للرجل أو لبسه يحرم استعمال ما أكثره
حرير ويجوز الاستعمال واللبس لضرورة .

الخفية — قالوا يحل فرش الحرير والنوم عليه والجلوس والاستناد عليه
على المشهور .

الحنابلة — قالوا يحرم الجلوس على الحرير والاستناد عليه وتوسده وستر الجدران
به إلا الكعبة فانه يحل كسوتها به .

وبياح لبس الحرير للضرورة كدفع أذى من قتل ونحوه أو لدفع مرض^(١)
خرب وغيره .

مبحث في لبس الذهب والفضة واستعمالها

يحرم على الرجال والنساء استعمال الذهب والفضة ويحل للنساء لبسهما دون استعمالهما . أما الرجال فيحرم عليهم لبسهما أيضا إلا الخاتم فإنه يحل لهم لبسه على تفصيل في المذاهب^(٢) .

فيحرم اتخاذ الآتية من الذهب والفضة فلا يحل لرجل أو امرأة أن يأكل فيها أو يستعملها وكما يحرم استعمالها يحرم اقتناؤها بدون استعمال^(٣) .
ويستثنى من ذلك أمور : منها الأنف إذا قطعت فإنه يصح عمل غيرها من الذهب أو الفضة . وكذلك الأسنان إذا سقطت .

ويحل أيضا تمويه بعض الآتية ونحوها بالذهب والفضة على تفصيل في المذاهب .

= المالكية — المشهور عندهم تحريم الجلوس على الحرير والاستناد عليه ولو فرش عليه شيء آخر وبعضهم أباح الجلوس عليه والاستناد أما جعله ستارة على نافذة فإنه جائز عندهم بدون كراهة .

(١) المالكية — قالوا لا يحل لبس الحرير ولو لدفع أذى أو لرفع مرض .

(٢) الشافعية — قالوا يحل للرجل التخنم بالفضة بل يسن ما لم يسرف فيه عرفا وتعتبر عادة أمثله وزنا وعدا ومحلا . أما التخنم بالذهب فإنه حراما .

الحنفية — قالوا يحل للرجل لبس خاتم من فضة وزنه أقل من مثقال . أما إذا كان مثقالا فما فوق فإنه يحرم كما يحرم التخنم بغير الفضة إلا المقيت .

المالكية — قالوا يحل للرجل أن يلبس خاتما من الفضة لا يزيد على درهمين بشرط قصد الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم .

=

== الحنابلة — قالوا يحل للرجل أن يلبس خاتماً من الفضة يزيد عن مثقال أو ينقص والمعول في هذا على العادة فهي زاد على العادة حرم والأفضل أن يلبسه في خنصر يده اليسرى .

الشافعية — قالوا يجوز تحلية المصعف بالفضة للرجل والمرأة وأما بالذهب فلا يجوز إلا للمرأة . وكذلك يحل تحلية آلة الحرب كالسيف والرمح بالفضة فقط للرجل دون المرأة والتحلية وضع قطع رقيقة أما تمويه بالذهب والفضة فلا يجوز والتمويه هو الطلى بهما بعد إذايتهما وكذلك يحل استعمال الاناء المضرب (أى الذى كسر ثم لحم) بفضة فضة صغيرة ويحرم تمويه السقوف والجدران بالذهب والفضة سواء أمكن استخراج شيء بالعرض منها على النار أولاً .

المالكية — قالوا المنوء بالذهب والفضة وهو الاناء المتخذ من معدن غير الذهب والفضة ثم يطل بها فيه قولان متساويان وأما الاناء المضرب ففيه قولان قول بالمنع وقول بالكراهة والقولان متساويان أيضاً .

خاتمة

فى تفسير بعض الألفاظ الاصطلاحية فى المذاهب

الشافعية — قالوا الواجب والفرض بمعنى واحد وهو ما يشاب فاعله على فعله ويعاقب على تركه كالصلاة المفروضة فإن فاعلها يثاب وتاركها يعذب بالنار . وكذا كل الفرائض وقد يختلف معنى الفرض والواجب وذلك فى باب الحج فالفرض معناه ما يبطل به الحج والواجب ما يجبر بذبح الفداء .

(الحرام) هو ما يعاقب على فعله ويثاب على تركه فإذا فعله المكلف يعذب عليه بالنار .

(المكروه) هو المطلوب تركه طلباً غير جازم فإذا فعله المكلف لا يعذب وإذا تركه يثاب .

السنة والندوب والمستحب والتطوع ألفاظ مترادفة بمعنى واحد وهو المطلوب فعله طلباً غير جازم فإذا فعله المكلف يثاب على فعله وإذا تركه لا يعاقب .

وتنقسم السنة الى قسمين سنة عين وهى ما يسن فعله بعينه لكل واحد من المكلفين كسن الفرائض الراتبة . وسنة كفاية وهى التى اذا أتى بها البعض سقطت عن الباقيين وذلك كبده السلام من واحد مع جماعة . والتسمية على الأكل من واحد اذا تعبد . الآكلون وتسميت العاطس بحضرة جماعة فى كل هذا اذا أتى به واحد من الجماعة رزح عنهم المطالبة بالسنة لكنه يخص وحده بالتواب . وكذلك الواجب ينقسم الى قسمين واجب عينى وهو ما يتعين على كل فرد أن يأتى به كما تقدم . وواجب كفاية وهو ما اذا فعله البعض سقط عن الآخرين كصلاة الجنازة ورد السلام .

المالكية — قالوا الواجب ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه ويسمى فرضا ولازما كالصلاة المفروضة وقد يختلف معنى الواجب والفرض وذلك في باب الحج فان الفرض ما يبطل بتركه الحج رأسا، والواجب ما يجبر بذبح الفداء .

ويتقسم الفرض الى قسمين فرض عين وهو ما يطلب من كل مكلف وفرض كفاية وهو ما اذا فعله البعض سقط عن الباقي كصلاة الجنازة وتجهيز الميت وغير ذلك .

(المحرم) هو ما يعاقب على فعله ولا يذم على تركه ويسمى محظورا ومعصية وذنباً وحراماً وذلك كشرب الخمر .

(السنة) هي ما طلبه الشارع وأكد أمره وعظم قدره ولم يدل دليل على وجوبه وإذا فعلها المكلف يثاب وإذا تركها لا يعاقب وذلك كالوتر وصلاة العيدين .

(المندوب) هو ما طلبه الشارع طلباً غير جازم وخفف أمره وإذا فعله المكلف يثاب وإذا تركه لا يعاقب وذلك كصلاة أربع ركعات قبل الظهر .

(المكروه) هو ما نهى عنه الشارع نهياً غير جازم فإذا فعله لا يعاقب على فعله ويسمى خلاف الأولى وذلك كترك إفشاء السلام والتنفل بعد صلاة العصر وقبل الغروب .

(المباح) هو ما لم يطلبه الشارع ولم ينه عنه ففاعله مخير بين فعله وتركه .

الحنبالية — قالوا الفرض ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه وهو في الصلاة ووسائلها كالوضوء والغسل ما لا يسقط عمداً أو سهواً ويسمى ركناً أيضاً .

الواجب هو كالفرض إلا في الحج فان الفرض ما يبطل الحج والواجب ما يجبر بذبح فدية وكذلك يختلف الواجب مع الفرض في بعض أعمال الصلاة فانهم عدوا للصلاة واجبات وقالوا إن الصلاة تبطل بتركها عمداً أما تركها جهلاً أو نسياناً فانه

لا يبطل الصلاة بل يجبر بسجود السهو بخلاف الفرض فإن تركه يبطل الصلاة مطلقا وينقسم الفرض الى عيني وكفاية كما هو مقتضى عند غيرهم (السنة والمندوب والمستحب) الفاظ مترادفة عندهم بمعنى واحد وهو ما يشاب على فعله ولا يعاقب على تركه .

وتنقسم السنة الى مؤكدة وغير مؤكدة فالمؤكدة كالوتر وركعتي الفجر والتراويح وتركها مكروه .

(الحرام) ما يشاب على تركه امتثالا ويعاقب على فعله .

(الحلال) ضد الحرام ويشمل الواجب والمندوب والمكروه فيأثم بترك الواجب ويعاقب عليه أما غيره فلا يأثم بفعله ولا تركه كما تقدم .

(الباطل) ما لا تبرأ به الذمة فاذا قص ركن من أركان الصلاة مشلا بطلت وبقيت عاقلة في الذمة إلى أن يعيدها .

(الصحيح) ما تبرأ به الزمة .

الحنفية — قالوا (الفرض) ما ثبت بدليل قطعي لا شبهة فيه كالصلوات الخمس والزكاة والصيام والحج والايان بالله تعالى وحكم الفرض أنه لازم اعتقادا وعملا فاذا أنكره أحد كفر وإذا تركه ولم يعمله كان فاسقا .

(أما الواجب) فهو عندهم غير الفرض وهو ما ثبت بدليل فيه شبهة وحكه أنه لازم عملا لا اعتقادا فنكره لا يكفر لقيام الشبهة وتاركه يأثم إنما أقل من اثم الفرض لأن من ترك الفرض يعاقب بالنار أما من ترك الواجب فالتحقيق أنه لا يعذب بالنار بل يحرم من شفاعة المصطفى صلى الله عليه وسلم .

(أما السنة) فتقسم الى قسمين الأول سنة مؤكدة وهي بمعنى الواجب تماما فنتركها يأثم إنما أقل من اثم الفرض وإذا تركت في الصلاة سهوا تجبر بالسجود

كالواجب وبعض الواجبات أكد من بعض فوجوب سجدة التلاوة أكد من وجوب صدقة الفطر ووجوبهما أكد من وجوب الأضحية . الثاني سنة غير مؤكدة وهو المندوب والمستحب .

(أما الحرام) فهو ما يقابل الفرض فيعذب فاعله بالنار ويثاب تاركه امتثالاً .
(والمكروه تحريماً) ما كان إلى الحرام أقرب ويقابل الواجب والسنة المؤكدة .
(والمكروه تنزيهاً) وهو ما لا يعاقب على فعله ويشاب على تركه أدنى ثواب ويقابل السنة غير المؤكدة . والله أعلم .

اللهم انا نسألك أن تجعل عمالتنا لديك مقبولا وأن تصلح من قلوبنا ونفوسنا وأن تجعلها مملوءة بعظمتك وجلالك لا تتركنا إلا إليك ولا تعلمن إلا بما يرضيك يارب العالمين كما نسألك أن توفقنا إلى عمل الإصلاح في ظل حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك فؤادا الأول وأن تبقيه ذخرا للبلاد والعباد انك سميع الدعاء ما

صورة قرار اللجنة

يأتينا لعلنا عملناه في هذا الكتاب نقرر ما يأتي :

احتاج هذا الكتاب الى عمليين ومجهودين في دفتين : تحضير أحكامه وجمعها ،
وتحريرها وصوغ عباراتها .

١ — فأما تحضير أحكامه فقد اشتركنا فيه على الوجه الآتي :

اشترك في تحضير أحكام مذهب الامام مالك فضيلة الشيخ محمد السالوط
وفضيلة الشيخ محمد عبد الفتاح العناني — عمل الأول من بدء الكتاب الى آخر
مباحث الغسل ، وعمل الثاني من بدء مباحث استقبال القبلة الى آخر الكتاب .
وما بين مباحث الغسل ومباحث استقبال القبلة فهو من عمل فضيلة الشيخ
عبد الرحمن الجزيري .

اشترك في تحضير أحكام مذهب الامام أحمد بن حنبل فضيلة الشيخ محمد سبيع
الذهبي وفضيلة الشيخ أبو طالب حسنين — عمل الأول من بدء الكتاب الى آخر
مباحث المياه ، وعمل الثاني من آخر مباحث المياه الى آخر الكتاب .

اشترك فضيلة الشيخ عبد الرحمن الجزيري وفضيلة الشيخ محمود البلاوي
في تحضير أحكام مذهب الامام أبي حنيفة من بدء الكتاب الى آخره .

وحضر أحكام مذهب الامام الشافعي فضيلة الشيخ محمد يوسف الباهي
الشافعي من بدء الكتاب الى آخره .

٢ — وأما تحرير أحكامه وصوغ عباراته فقد كان الاشتراك فيه على
الوجه الآتي :

قام فضيلة الشيخ عبد الرحمن الجزيري بتحرير جميع الأحكام وصوغ العبارات في صيغ متناسبة من أول الكتاب الى آخره وأبلى في ذلك بلاء حسنا وتكلف مجهودا كبيرا وحده إلا فيما يأتي :

فيها .

مباحث المياه فقد اشترك معه في تحريرها سائر أعضاء اللجنة سوى فضيلة

الشيخ المالوطي والشيخ الذهبي .

مقبرة .

مباحث صلاة السفر وسجود السهو والصيام والزكاة والنج فقد شاركه في تحرير

فضيلة الشيخ محمد العناني وشاركهما في تحرير كتاب الصيام فضيلة الشيخ

محمود البلاوي .

(مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٢٩/٨٥٢/١٠٠٠٠)

إصلاح خطأ

وقع أثناء الطبع بعض أغلط مطبعية نذكرها الهام منها ليستدرکه القراء في بعض النسخ التي وقع فيها .

من المقدمة			من الأصل		
ص	س	خطا	ص	س	خطا
صواب	صواب	صواب	صواب	صواب	صواب
٩	١١	متصلة	٢٩	١٣	قليل مقبرة
١١	٢	حذيفة بن اليمان	٩٤	١٧	للوطء
١٢	٢	مذهب	٩٥	٨	أن يكون
١٨	٧	يقرر	١٦٤	٥	صل
٢٤	٢	أحداث	١٨٤	١٥	احرام
٢٤	١٧	مختلطة مع بعضها	٢٥٧	١١	أما
٢٧	٤	في الظهور	٢٥٨	٢١	وإلا فلا
٢٨	٥	أبي حنيفة	٣٢٤	١٦	قطعها
٣٢	١٠	من تمكن	٣٢٤	٢٤	لم يصل
٣٨	٨	أبو زُرعة	٣٨٤	١١	ذووا
٤١	١	منهم	٤٦١	١٤	رجحوا
٤١	٩	أوقف	٦٤٣	١٦	أن يتخلل
٤٧	٣	كثير	٦٤٦	١١	وواجب
٥٥	١٢	على التفصيل	٧١٩	٧	الثلاث
			٧٢٢	١١	ذو عيال
			٧٢٩	١٨	ولو عرفت
			٧٣٢	٤	منك ولك
			٧٣٤	٩	قدر
			٧٣٥	١٨	فإنه حرام

وكان تمام طبع هذا الكتاب بمطبعة دار الكتب المصرية في يوم الأحد ٦ رمضان سنة ١٣٤٩

(٢٥ يناير سنة ١٩٣١ م)

ملاحظ: المطبعة

بدار الكتب المصرية

محمد نديم

(نام) اصلاح الخطأ

بعد تمام الطبع رؤى إحصاء جميع الأغلاط المطبعية التي عثر عليها وما هي ذا :

ص	س	خطأ	صواب	ص	س	خطأ	صواب
١٣	٩	مقدمة الطبعة الثانية	لما أنزلنا إليك الكتاب وأنزلنا إليك الذكر	١٥	٥٤٤	للظئر	للظئر
٥	٣١	الشحناني	السحناني	١٩	٥٥٩	عنه	عن
٨	٣٤	بكتات	بكتاب	١٤	٥٦٤	عن	عند
٢	١١	سليان	سلمان	١٣	٥٨٤	ولا يعتبر أماً في	ولا يعتبر في
١٣	٣٨	تحقيقها	تحفيفها	٥	٦٣١	مع	من
١٢	٥٥	بلاوت محيوط	بثلاثة خيوط	١٢	٦٣١	الفقع	التقع
٨	٨١	كا أو	كال أو	١١	٦٣٦	ويكنى	ولا يكنى
١١	٨١	أصبعها	أصبعها	١٤	٦٣٩	من مع	من مع
١٢	١٣٨	كرة الصبي	كردة الصبي	٢١	٦٤١	مندوبان	مندوبات
٣	١٥١	وفي إصلاح	وفي اصطلاح	١٦	٦٤٣	أن يتخلل	أن لا يتخلل
٥	١٦٤	صل	صلى	٢	٦٤٥	عل	على
١٤	١٩٣	الركع	الركوع	٣	٦٦١	أول الحقة	أول الحفنة
٩	٢٢٧	ماجة	ماجه	٦	٦٦٥	لا يؤكل	فلا يؤكل
١١	٢٥٧	إما	أما	٧	٦٦٥	يلزم	يلزم
٢	٢٩٤	فيها	قبلها	٢٠	٦٧٣	يلغوا	يلغو
٣	٣٢٢	إنذا	إنذ	٢	٦٧٨	يبرزى المحجوج	يبرز عن المحجوج
٣	٣٩٦	الشيخان	(الزمني وأبو دارود وأبو النعاني)	٩	٦٧٨	الغائب	النايب
٢	٤٤٣	الظهو	الظهور	١٠	٦٧٩	متعدة	متعددة
١٢	٥٤٤	الصح	الصحيح	٧	٦٨٠	ولو أقصر	ولو أقصر
				٢٢	٦٨٧	عن الفرد	عن المفرد
				٢٦	٧١١	والتحقيق أنها تحل	والتحقيق أنها لا تحل





